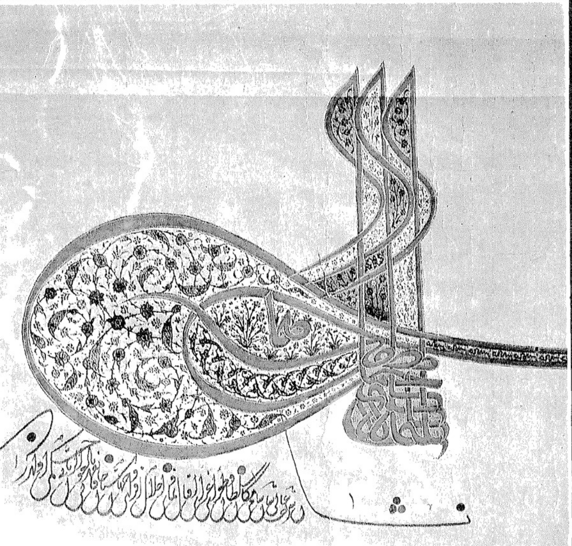
تاريخ الدولة العثمانية

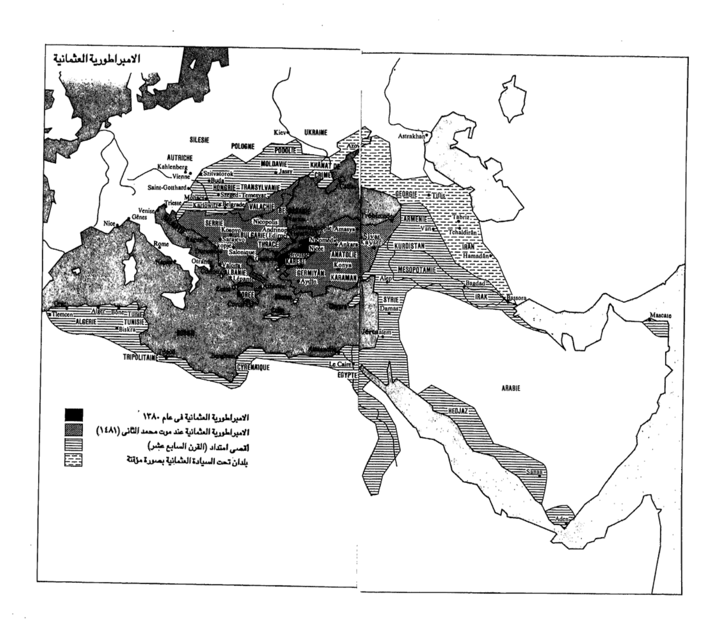
الجزء الأول

إشراف: روبير مانتران - ترجمة: بشير السباعي

دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع



تاريخ الدولة العثمانية


الامبراطورية العثمانية
SILESIE
POLOGNE
UKRAINE
Kiev
AUTRICHE
Kahlenberg
Vienne
Szitvatorok
Buda
Saint-Gotthard
HONGRIE
TRANSYLVANIE
Szeged
Temesvar
Mohacs
Trieste
Karlowitz
Belgrade
VALACHIE
PODOLIE
MOLDAVIE
Jasay
KHANAT DE
CRIMEE
Azov
Venise
Gênes
Nice
Rome
Otrante
SERBIE
Nicopolis
Kosovo
Andrinople
BULGARIE
Edirne
Sarajevo
THRACE
Salonique
Valona
ALBANIE
Lépante
MOREE
Brousse
KARESI
Nicomédie
Nicée
Amasya
Ankara
ANATOLIE
Konya
GERMIYAN
Aydin
KARAMAN
Tlemcen
Alger
Bône
Tunis
ALGERIE
TUNISIE
Biskra
TRIPOLITAINE
CYRENAIQUE
Le Caire
EGYPTE
Astrakhan
GEORGIE
Tiflis
ARMENIE
Tabriz
Van
Tchaldirân
Sivas
Kayseri
KURDISTAN
IRAN
Hamadân
MESOPOTAMIE
Alep
Bagdad
SYRIE
Damas
IRAK
Bassora
Jérusalem
Mascate
ARABIE
HEDJAZ
Sanaa
Aden
الامبراطورية العثمانية فى عام ١٣٨٠
الامبراطورية العثمانية عند موت محمد الثانى (١٤٨١)
أقصى امتداد (القرن السابع عشر)
بلدان تحت السيادة العثمانية بصورة مؤقتة

الطبعة الأولى
القاهرة - ١٩٩٣



القاهرة - باريس

القاهرة: ش هشام لبيب - رقم ٢٥/ ٤٢
مدينة نصر - المنطقة الثامنة

تليفون: ٢٧٣٥٠٧٤

الغلاف : عماد حليم
لوحة الغلاف : طغراء سليمان القانونى

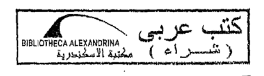


تاريخ الدولة العثمانية

الجزء الأول

إشراف: روبير مانتران

ترجمة: بشير السباعي







ترجمة كتاب

Sous la direction de
Robert MANTRAN

HISTOIRE DE L'EMPIRE OTTOMAN

Publié avec le concours du
Centre national des lettres

FAYARD

كلمة من المترجم

خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة ترجمت الى العربية عدداً من الدراسات الاستشراقية التى تتناول جوانب مختلفة من تاريخ البلدان العربية الحديث (أواخر القرن الثامن عشر – أوائل القرن العشرين) من بينها كتاب المستشرق الروسى ليفين عن الفكر الاجتماعى والسياسى الحديث فى لبنان وسوريا ومصر.

وعلى مدار السنوات الخمس عشرة الأخيرة لم تفارقنى الرغبة فى ترجمة عمل رئيسى عن تاريخ هذه الامبراطورية، خاصة مع تزايد الاهتمام بمشكلة التكوين الاجتماعى – الاقتصادى للبلدان العربية فى ظل الحكم العثمانى بين صنوف الباحثين العرب فى الفترة الأخيرة.

وكان صدور الأصل الفرنسى للكتاب الذى بين يدى القارئ فى أواخر عام ١٩٨٩ فرصة مؤاتية لتحقيق هذه الرغبة. وقد لفت انتباهى الى هذا العمل الهام، فى أوائل عام ١٩٩٢، المستعرب الفرنسى ريشار چاكمون، فتحمست لترجمته أملاً فى تعميق درايتنا بالتاريخ العثمانى فى وقت أصبح الخلاف فيه بين الكتاب العرب بشأنه سمة من سمات النزاع الايديولوچى الذى يميز الفترة الراهنة من الحياة الفكرية – السياسية للبلدان العربية بسبب انبعاث السلفية الإسلامية.

والحال ان الكتاب يبدد الكثير من الأساطير التى تحيط بالتاريخ العثمانى، أكانت أساطير المستشرقين الغربيين التقليديين أم أساطير السلفيين الإسلاميين. وهو، من هذه الزاوية، يمثل مساهمة علمية تستحق الترحيب، أياً كان رأينا حول هذا الاستنتاج أو ذاك من استنتاجاته.

وأود أن أشكر كلاً من ريشار چاكمون، الذى استفدت من ملاحظاته الثمينة خلال مختلف مراحل ترجمة هذا الكتاب، وهبه مدحت، التى قدمت ملاحظات ثمينة بشأن ترجمة الفصل الخامس عشر المكرس للفن العثمانى.

القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٢ **بشير السباعى**

تمهيد

قبل ما يزيد قليلاً عن مائة وخمسين عاماً، صدر« **تاريخ الامبراطورية العثمانية**» للمؤلف جوزيف فون هامر- بورجستال، مترجماً إلى الفرنسية عن مؤلفه الشامخ الصادر بالألمانية، « Geschichte des osmanischen Reich».[1] وكان لهذا الكتاب صداه الهائل، فلأول مرة يُنْشرُ تاريخ عام لهذه الامبراطورية، يستند إلى مصادر تركية وأجنبية، تتألف أساسا من كتب الأخبار. وعلى الرغم من أن السرد يتوقف عند عام ١٧٧٤، فإن الكتاب قد اجتذب الانتباه بشكل واسع وذلك بقدر ماأن الامبراطورية العثمانية، منذ بداية القرن التاسع عشر، كانت فى صدارة المجريات الأوربية ومجريات بلدان حوض البحر المتوسط: حملة بونابرت على مصر، الحروب مع روسيا، التمرد فى الصرب وفى ايبيروس[جنوبى البانيا الحالية وشمال غربى اليونان الحالية.- المترجم]، حرب الاستقلال اليونانية، الغزو الفرنسى للجزائر، النزاع مع محمد على، والى مصر، التدخلات العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية للدول العظمى. فهذه الامبراطورية التى زلزلت أوروبا على مدار زمن طويل، كانت تبدو آنذاك على حافة الزوال أو على الأقل على وشك فقدان سيطرتها على عدد معين من الشعوب، المسيحية أو الإسلامية، الأوروبية أو الشرقية.

على أن تاريخ الامبراطورية العثمانية كما يقدمه ج. فون هامر يتميز بأسلوب تأريخى تقليدى، فهو يهتم بالوصف أكثر من اهتمامه بالتفسير، أو أنه لا يتحرى الأسباب العميقة للأحداث. كما أنه يركز بشكل خاص - ومرد ذلك إلى السياق المعادى للعثمانين فى ذلك الزمن - على شتى ضروب العيوب والأخطاء والمفاسد والتجاوزات، وهى حقائق لا تنكر إلا ّ إنها لا تشكل جوهر التاريخ ، والأهم من ذلك أنها تقدم عنه صورة جزئية - ومتحيزة.

ومنذ ج. فون هامر، ظهرت عدة مؤلفات عامة عن الامبراطورية العثمانية، خلال القرن التاسع عشر وفى أوائل القرن العشرين، إلا أن هذه المؤلفات كانت بوجه عام موجزة للغاية، كما كانت تفتقر إلى التناول العميق، فضلاً عن تميزها فى أغلب الحالات برؤية أوروبية مركزية للتاريخ. وغالبية هذه المؤلفات، المكتوبة استناداً إلى مصادر غربية لا إلى مصادر شرقية، تقدم عرضاً للوقائع إما أنه يتميز بأحادية الجانب فيما يختص بتناول الشئون الاقتصادية أو يتميز بالسطحية البالغة فيما يختص بتناول شئون إدارة الدولة. وصحيح أن الأرشيفات العثمانية لم تكن تحت تصرف الباحثين بعد ، إلا أنها حتى لو كانت قد أتيحت لهم لما بدل ذلك من المفهوم السائد عن تفوق أوروبا السياسى والثقافى.

وكان لابد من الانتظار إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى يتسنى للأمور أن تتبدل. فبادىء ذى بدء صار بالإمكان الرجوع إلى الأرشيفات العثمانية وتبين أنها تقدم وفرة من المعلومات، خاصة فيما يتعلق بالنواحى الداخلية للدولة العثمانية؛ كما أصبح التاريخ العثمانى موضع دراسة من جانب أتراك راغبين فى تكوين فكرة أفضل عن ماضيهم (٢) ومن جانب غربيين متخصصين فى اللغات الشرقية، ومن ثم يمكنهم التعامل مع مصادر تاريخية تركية وعربية وفارسية كانت حتى ذلك الحين مهملة إهمالاً جسيماً. وهكذا صار من الممكن أن تتكاثر البحوث والأعمال التى تهتم بالتفاصيل وأن يتجدد الاهتمام بعدد من المسائل. ومن هذه الزاوية أمكن تحرير آخر تاريخ للأمبراطورية العثمانية، وهو التاريخ الذى كتبه ستانفورد ج. شو، حتى وإن كان بالإمكان لبعض استنتاجات أو استعراضات هذا الأخير ان تكون موضع نقد.(٣) وفى حين أن المؤلفات التى نشرت فى الماضى كانت تركز على الجوانب «الإخبارية» المتعلقة بالأحداث وعلى العلاقات السياسية بين الدول الاوروبية والامبراطورية العثمانية، صار بالإمكان الآن تناول التاريخ المؤسسى والتاريخ الاقتصادى والتاريخ الاجتماعى من وجهة نظر عثمانية أيضاً، كما صار بالإمكان تناول تاريخ العلاقات بين الأتراك والعرب والفرس، الخ. ومن ثم فإن درايتنا بالعالم

العثمانى قد أخذت تتسع وتتحدد منذ أربعين سنة، وبدا من المفيد أن نقدم إلى طلاب العلم وإلى زملائنا المؤرخين وإلى الراغبين فى النهل من منهل الثقافة عملاً مستنداً إلى هذه المعطيات الجديدة. وقد اقتدينا فى ذلك بكلود كاهن الذى أدى عمله « **تركيا قبل العثمانية** »، الصادر بالانجليزية والذى أعيدت كتابته مؤخراً بالفرنسية ورأى النور، إلى تجديد تحليل تغلغل الأتراك فى آسيا الصغرى واستقرارهم فيها بين القرنين الحادى عشر والثالث عشر، وهى الفترة التى تشكل بداية تاريخ العثمانين.(٤)

والاستشراق، الذى يعد أحد أشكال الدراية بالعالم الإسلامى فى أقطار المغرب والشرق الأدنى، هو تراث يرجع فى فرنسا إلى القرن الثامن عشر، منذ اللحظة التى أخذ فيها ترجمانات السفارات، بحكم تعلمهم للغات المسماة ب «الشرقية» : (التركية، العربية، الفارسية)، يرصدون بشكل مناسب أكثر فأكثر أحوال بلدان الشرق، أكان ذلك من حيث حياتها اليومية، أم من حيث حياتها السياسية أو الدينية. وشيئاً فشيئاً أخذت تتطور معرفة ظلت، على مدار وقت طويل، مجالاً للمتخصصين، الذين كان الفرنسيون دائما أبرزهم احتلالاً للصدارة.

وعلم الشئون التركية، وهو فرع من فروع الاستشراق، ليس غائبا عن هذا المجال المعرفى، وقد مثلته، فى الماضى البعيد والقريب، شخصيات بارزة. واليوم يعتبر علم الشئون التركية الفرنسى فى حالة جيدة. فهو ماثل فى عدد من فروع المعرفة -المعرفة اللغوية والانثروبولوجيا والاثنولوجيا والتاريخ - على نحو ممتاز بحيث أن المؤرخين الفرنسيين المتخصصين فى علم الشئون التركية قد أصبحوا من الكثرة بما يمكنهم من تناول مجمل تاريخ الاتراك، وبالأخص تاريخ العثمانيين. وهذا هو السبب فى أنه قد بدا من الأنسب معالجة كل فترة من فترات التاريخ العثمانى الكبرى من جانب متخصص فيها، بدلاً من تقديم عمل مكتوب بقلم كاتب واحد، لايمكنه أن يخرج من نواح عديدة إلا بعمل ثانوى.

وقد جرى العرف، منذ زمن بعيد، على أن يكون عنوان هذا النوع من الكتب: **«تاريخ الامبراطورية العثمانية »**. ولم نشأ الخروج على هذا العرف برغم أن تاريخ الدولة العثمانية بوجه خاص هو، إلى حد بعيد، ما حاولنا عرضه، مع الحرص على بيان أن هذا العالم ليس فقط عالم الفتوحات والسيطرة والتفوق العسكرى وإنما هو أيضا عالم تنظيم داخلى وإدارة.

إن التصور السابق للعالم العثمانى قد تأسس على مفاهيم تكونت فى القرن التاسع عشر بوجه خاص: فهذا النظام الاستبدادى الوحشى العنيف لايدين بسيطرته إلاّ لقوة جيشه، للضغوط الدموية أحياناً التى مارستهاحكومته؛ أما السلاطين فهم إمّا انهم كائنات دموية لاتعرف الشفقة، تحركها غواية السلطة، وتحكم عن طريق الإرهاب، أو انهم أشخاص بلا شخصية، يحيون فى الفجور والفساد(لا يكاد يستثنى منهم فى ذلك غير قليلين، كسليمان القانونى)؛ ولم يكن العالم العثمانى يعرف نظام حكم، أما الإدارة فهى معدومة أو تتميز بالإخلال بالواجبات؛ والإسلام فى هذا العالم كلى الجبروت وتشهد على صدارته الاتاوات، بل والمذابح، التى تستهدف المسيحيين. وهذا التصور، الذى يستند إلى تفوق الغرب وتفوق الأفكار الغربية فى القرن التاسع عشر، وإلى مبدأ القوميات، وإلى الدفا ع عن أقليات معينة، والذى غالباً ما يعاود الظهور اليوم، كثيراً مادَ سٌ فى الكتب وفى النفوس فكرة و بالة بل و فساد العالم الإسلامى بوجه عام، والعالم التركى بوجه خاص.

أما ما يسمى ب« المسألة الشرقية » فقد كان يدرس حتى وقت جد قريب من وجهة نظر معادية للعثمانيين، وذلك من منظور السعى إلى تفكيك الامبراطورية، بهدف الاستيلاء على ثرواتها الاقتصادية وطرقها التجارية ومواقعها الاستراتيجية، مع الأمل أيضاً فى تحويل الشعوب« المحررة من النير العثمانى» إلى « عملاء». وعلاوة على ذلك، فلم يول اهتمام كبير للجزء العربى من الامبراطورية، اللهم ، منذ أواخر القرن الثامن عشر وخاصة فى القرن التاسع عشر، إلاّ من زاوية غايات

اقتصادية أو سياسية(« الاستعمار») أو استراتيجية (الطريق إلى الهند، الوصول إلى إفريقيا السوداء) وبالاضافة إلى ذلك، لم يكن بالإمكان نسيان الاتهامات التى كالتها البلدان العربية للعثمانيين، الذين جرى تحميلهم المسئولية عن انحطاط شأن المسلمين وعن وصاية الغربيين على العالم العربى– الإسلامى: وهنا أيضاً، فإن اللجوء إلى المصادر الشرقية، دون الاكتفاء باللجوء إلى المصادر الأوروبية التى من الواضح انها قد ركزت على عدم كفاءة العثمانيين وإهمالهم وضعفهم، إنما يسمح بإصدار حكم مختلف إلى حد ما عن« الانحطاط » العثمانى – الإسلامى.

فالواقع ان بإمكاننا أن نرصد منذ النشأة وجوداً فعلياً لدولة عثمانية لها مؤسساتها وقوانينها وإطاراتها السياسية والإدارية والعسكرية: فالسلاطين العثمانيون الأوائل لايبدون البتة برابرة بلا مبادىء، ويمكن لا نضواء الوجهاء والأعيان البيزنطيين تحت رايتهم، ولغياب قهر واضطهاد المسيحيين أن يكون شاهداً على تعايش معين. وبمرور الوقت، يتطور النظام، ولا تتعرض سلطة السلطان للمنازعة؛ ويجرى التشديد على الطابع الإسلامى للدولة، لكن نظاماً يأخذ فى التبلور، منفتحاً على تفهم لخصوصيات الولايات: فإلى جانب **الشريعة** الإسلامية، تظهر قواعد محددة، هى قواعد **القانون نامه**، التى تسمح بصون، وتكييف، بل وبتحسين العادات والتقاليد وأنماط الحياة و الأحوال الاجتماعية للرعايا المسلمين وغير المسلمين؛ وقد أدى هذا النظام فى الولايات، خاصة فى الولايات المسيحية، إلى صون اللغات المحلية والديانات، بل والأطرالسياسية والاجتماعية – فلم يكن القادة العثمانيون يريدون استيعاب الشعوب التى فتحوا بلادها، ولم تكن هناك عثمنة أو أسلمة قسريتان: وإلاً فكيف يمكننا تفسير استمرار اللغات اليونانية والبلغارية والصربية أو غير ذلك من اللغات، واستمرار الديانات المسيحية والأعيان المحليين، أى كافة العناصر التى استخدمتها الدول العظمى، بدءاً من أواخر القرن الثامن عشر وخاصة فى القرن التاسع عشر، تحت ستار مبدأ القوميات وحماية الأقليات الإثنية أو الدينية ؟

وإذا كان صحيحاأنه قد حدثت، فى ظروف عديدة إلى هذا الحد أو ذاك، مبررة إلى هذا الحد أو ذاك، أعمال عنف بل وأعمال قهر للسكان غير المسلمين(وهل هناك بلد سائد لم يمارس مثل هذه الاعمال ضدالمسودين؟)، فإن حماية **أهل الذمة**، غير المسلمين، كانت القاعدة فى الدولة العثمانية، مع هذا الاعتبار الذى يتمثل، كما فى كل دولة إسلامية، فى أن **أهل الذمة** هؤلاء كانوا يعتبرون رعايا ذوى مكانة أقل شأناً من مكانة الرعايا المسلمين، وأن الاضطلاع بمسئوليات معينة كان محظوراً عليهم؛ لكن نظام **الديفشرمه** قد سمح بإنهاء هذا الحظر. كما أن من المناسب ألاّ ننسى أن اليهود المطرودين من أسبانيا ومن أوروبا قد وجدوا لهم ملاذاً فى أرض عثمانية (سالونيك، اسطنبول). وهذا الانفتاح و هذا التسامح الذى عرفه العالم العثمانى، نجد تعبيراً عنهما فى أخبار رحلات القرن السادس عشر ثم فى القرن السابع عشر، وذلك قبل أن يؤدى التوسع الاقتصادى والثقافى والسياسى الأوروبى إلى تبديل تصورات الرحالة وإلى دفعهم إلى التركيز على مفاسد النظام.

وقد حاول القادة العثمانيون، فى القرن التاسع عشر، الاضطلاع بإصلاحات، وتحديث الدولة. وصحيح أن هذه الإصلاحات غالباً ماكانت تطبق بشكل معيب، إلاّ ان من الصحيح أيضا أن دولاً عظمى معينة لم تحتمل رؤية انبعاث دولة قوية، جبارة، منظمة، وأنها قد وقفت فى وجه مساعى الحكومة العثمانية فى هذا الصدد بجرها إلى صدامات عسكرية و بإثارتها للتمردات(الصربية والبلغارية والأرمنية واللبنانية) وباستيلائها على أراض لها أو بالتشجيع على انفصالها. أمّا فكرة النير العثمانى، التى استخدمت استخداماً واسعاً فى القرن التاسع عشر، فلم تكن واردة إلاّ بالنسبة للولايات المسيحية من الامبراطورية، وليس بالنسبة للولايات الإسلامية، اللهم إلاّ منذ بداية القرن العشرين حيث كانت انجلترا وفرنسا تسعيان إلى انفصال هذه الولايات وتراهنان على« الثورة العربية» فى الشرق الأدنى وحده. أمّا فيما يتعلق بالمشكلة الأرمنية، فإذا كان« حلها» قد عزى إلى العثمانيين فإنه لم يجر بحث أسبابها إلا من جهتها التركية وحدها.

أمَّا أن التصور الذى قدمه الغربيون عن الدولة العثمانية كان سلبياً فى الغالب فذلك أمر لامراء فيه، وكان بالإمكان، عند الضرورة، تبريره. ولا يعنى هذا أن العثمانيين لا بد وأن يخرجوا بالضرورة مبرئين من زاوية دراسة تاريخية انتقادية. واذا كانوا قد اضطروا إلى مكابدة قانون الأوروبيين، فإن الذنب فى ذلك لايرجع برمته إلى الأوروبيين: فقد أظهر العثمانيون، فى مناسبات كثيرة، دلائل على التراخى وانعدام الكفاءة وعدم القدرة على التكيف، متأثرين فى ذلك بعقدة تفوق معينة حالت بينهم وبين رؤية حقائق الواقع والحكم عليها بالشكل الواجب.

إن المعلومات المتوافرة لدينا اليوم تسمح بالتحرر من مفاهيم القرن التاسع عشر وبمحاولة الاضطلاع بعمل تاريخى متحرر حقاً من المؤثرات السياسية أيًّا كانت، دون تحيزودون هوى. وقد رأينا أن من المفيد أيضاً تخصيص مكان للأدب (التاريخى، ولكن أيضاً للأدب بوجه عام) وللفن، وهما عنصران غالباً ما يجرى إخراجهما من البحث التاريخى أو تهميشهما فى حين أنهما يمثلان هما أيضاً تجليات إما لسلطة سياسية، أو للطابع العميق لأمة من الأمم، أو أيضاً لاستيعاب ثقافات أخرى؛ وفى هذا المجال، فإن الفن العثمانى يتميز بأهمية تمثيلية بالغة بحيث يتعذر تنحيته جانباً؛ وقد خلف شواهد ما تزال ملء البصر.

والخلاصة أن ما اعتزمناه إنما يتمثل فى اكتشاف عالم لم يُفهم جيداً وأسىء فهمه واتهم كثيراً بكافة العيوب وبكافة المساوىء، صورته الماثلة هى صورة« رجل أوروبا المريض» الذى كان الأطباء أكثر مسارعة إلى قتله لا إلى رعايته. وشأنها فى ذلك شأن جميع الإمبراطوريات، فقد انتهت الإمبراطورية العثمانية إلى الزوال غير انها أخذت مكانها فى تاريخ العالم القديم الذى كانت القوة الأولى فيه على مدار قرون، وهو ما يفسر أشكال الغيرة والحقد وحركات الانتقام وزعزعة الاستقرار ثم التدمير الذى كانت هدفاً له. ولن يكون بالإمكان رسم تاريخ لأوروبا وتاريخ لعالم بلدان حوض البحر المتوسط يتميزان بالكمال، لونسينا الامبراطوريةالعثمانية.

وهذا الكتاب عمل جماعي: فكل فصل قد كتبه متخصص عبر عن آرائه ومفاهيمه استناداً إلى درايته بالموضوع الذى يعالجه. وقد خصصنا جانباً هاماً من الكتاب لبدايات تاريخ العثمانيين ولإقامة الدولة ولتوسعها، وهى فترة ما تزال الدراية بها قاصرة إلى حدما. وقد فعلنا الشيء نفسه بالنسبة للولايات البلقانية وخاصة بالنسبة للولايات العربية فى ظل السيطرة العثمانية؛ ومن المناسب أن ننوه فى هذا الصدد بحرص المؤرخين العرب المعاصرين البالغ الوضوح على إعادة النظر فى تلك المرحلة من تاريخ بلادهم. وأخيراً فإن تاريخ العهود المتأخرة للإمبراطورية العثمانية قد عولج معالجة مستفيضة، ولكن بالتحرر من التصور الغربى المحدود وبدراسته فضلاً عن ذلك انطلاقاً من الحالة الداخلية للإمبراطورية. وفى المقابل، لم يبد لنا من الضرورى الاسترسال طويلاً فى دراسة عهدى سليم الأول وسليمان القانونى اللذين يرمزان إلى بلوغ الامبراطورية أوجها، وذلك لأن تلك الفترة قد عولجت بالفعل فى كثير من المؤلفات؛ وبدا لنا من الأنسب تقديم صورة أكثر عمقاً لإدارة الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر، وهى ناحية لاتتوافر عنها غير دراية جد محدودة أو أن كتاب الأخبار الغربيين المعاصرين لتلك الفترة قد تحدثوا عنها بشكل مسرف فى الخيال أحياناً، وإن كان هذا الحديث قد عومل على مدار زمن طويل بوصفه عرضاً للحقيقة التاريخية.

وقد اخترنا اختزال الحواشى والبيبليوغرافيا إلى استكمالات لا غنى عنها للمعلومات وللتوثيق. ويطمح هذا الكتاب إلى أن يكون فرصة للبحث، لكنه يطمح أيضاً إلى أن يكون أداة ثقافة. وهذا هو السبب فى أننا قد تجنبنا التبحر المسرف دون أن نسمح لأنفسنا فى الوقت نفسه بالوقوع فى التبسيط المخل: ونأمل من ثم فى أن نكون قد حققنا توازناً يرضى القراء الذين يطلبون الكثير مثلما يرضى القراء الراغبين فى مجرد تكوين فكرة أحسن عن التاريخ.

روبير مانتران

حواشي التمهيد

1 - J.von Hammer - Purgstall, Geschichte des osmanischen Reiches,10 vol., Budapest,1827 - 1835. Trad. Franc. : Histoire de L`Empire ottoman, par J.-J. Hellert, 18 vol., Paris, 1835-1843; Histoire de L1Empire de L`Empire ottoman, par L.Dochez,3 vol., Paris 1840-1844.

2 - Voir les travaux de M.F.Köprülü, I.H. Uzunçarsili, O.L. Barkan, H.Inalcik, etc.

3 - Stanford J. Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, 2vol., Cambridge U.P., 1976-1977 Traduction francaise, Histoire de L`Empire ottoman et de la Turquie, t.I, Des origines Jusqu` au xixe siecle, Horvath1984.

4 - Claude Cahen, Pre - Ottoman Turkey, Londres, 1968 Éd. frac.revue et completé, la Turquie pré - ottomane, publication de L`Instiut Français d`etudes anatoliennes, Istanbul,1988.

الفصل الأول

البدايات

عثمان وأورخان

بقلم: ايرين بيلديسينو

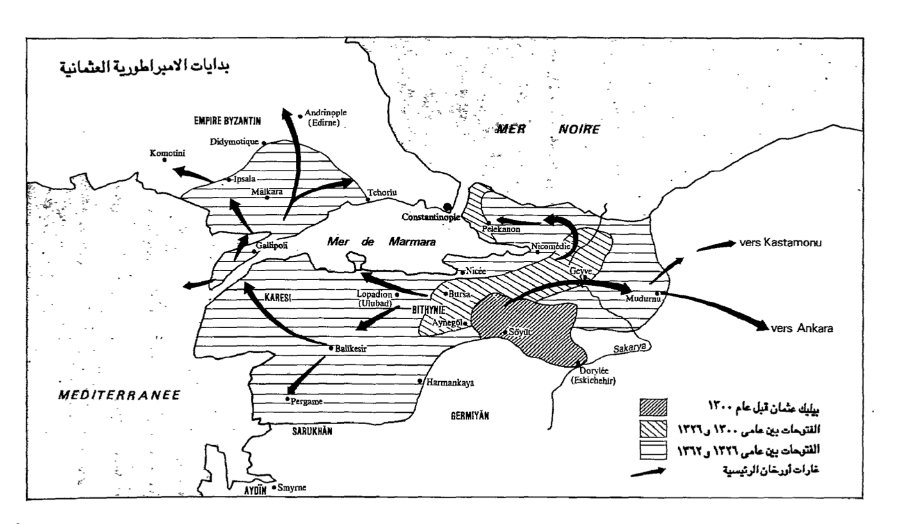
يخيم ضباب كثيف على بدايات الدولة العثمانية. فعثمان، الذى سميت السلالة الحاكمة باسمه، لايدخل مسرح التاريخ إلاَّ بمناسبة معركة بافيوس(١٣٠٢)، والتى تحدث عنها أحد المعاصرين لها، وهو المؤرخ باشيمير. ونحن نعرف أن والده كان يدعى إرُطغرول، فقد عثر على عملات معدنية مضروبة باسم عثمان ابن إرطغرول، كما يشير سجل عثمانى يرجع إلى أواسط القرن الخامس عشر إلى وقف أنشىء ترحماً على روحه فى سوجوت(سُوُط)، وهى بلدة مازال بوسع المرء زيارة قبره فيها. أما ما عدا ذلك فلا مفرمن ترك روايته للأساطير.

الحقائق والأساطير:

فى القرن الخامس عشر، يعترف كاتب الأخبار التركى عاشق باشا زاده هو نفسه بوجود روايات عديدة عن بدايات الدولة العثمانية. إلاَّ انه يفضل الرواية التى نلخصها هنا والتى كررها، فى شىء من التفصيل، كتاب أخبار لاحقون.

من مولد الدولة العثمانية إلى عام ١٣٠٢:

فى زمن غير محدد، يذهب إرُطغرول إلى آسيا الصغرى مع أبيه سليمان شاه وأخويه سنكر تيكين وجوندوغدو، ويقيمون هناك عدة سنوات، ثم يقررون العودة إلى بلدهم الأصلى. ويغرق سليمان شاه وهو يحاول اجتياز نهرالفرات. ويواصل الأخوان طريقهم صوب تركستان، بينما يبقى إرُطغرول فى الأناضول مع أربعمائة خيمة. ثم يوفد إرُطغرول ابنه صارويياتى رسولاً إلى السلطان السلجوقى الجديد


بدايات الامبراطورية العثمانية
EMPIRE BYZANTIN
Andrinople (Edirne)
Didymotique
Komotini
Ipsala
Malkara
Tchorlu
Gallipoli
Constantinople
MER NOIRE
Mer de Marmara
Pelekanon
Nicomédie
Nicée
Geyve
Mudurnu
vers Kastamonu
vers Ankara
KARESI
Lopadion (Ulubad)
Bursa
BITHYNIE
Aynegöl
Söyüt
Sakarya
Dorylée (Eskichehir)
Balikesir
Harmankaya
MEDITERRANEE
Pergame
GERMIYAN
SARUKHAN
AYDIN
Smyrne
بيليك عثمان قبل عام ١٣٠٠
الفتوحات بين عامى ١٣٠٠ و ١٣٢٦
الفتوحات بين عامى ١٣٢٦ و ١٣٦٢
غارات أورخان الرئيسية

علاء الدين – لاتحدد الرواية إلى أى من الثلاثة الذين حملوا هذا الأسم – سعياً إلى موافقة السلطان على أن يخصص أرضاً لذويه وأغنامه. وعندئذ يمنحه علاء الدين بلدة سيوط كأرض خاصة له ولذريته من بعده، كما يمنحه منطقتى دومانيتش وإيرمينى بيلى كمرعيين صيفيين.

وبعد موت إرطغرول ، يعقد ابنه عثمان علاقات ودية مع بعض الأعيان المسيحيين، خاصة مع حاكم مدينة بيليجيك. ويسمح هذا الحاكم له بحفظ متعلقاته فى القلعة فى كل مرة يرحل منها إلى المراعى الصيفية. وتعبيراً عن امتنانه، يمنحه عثمان سجاداً وجبناً وحملانا.

على أن حكاماًمسيحيين آخرين، مثل حاكم آينيجول(اينيجول) يرتابون فى عثمان. وتؤدى مناوشات إلى سقوط ضحايا من الجانبين ويكون من بين القتلى باى خوجه، ابن صارو ياتى ومن ثم ابن شقيق عثمان. كما كان حاكم قرة جاحصار وشقيقه كالانوز من بين أعداء عثمان. وخلال هجوم، يموت صارو ياتى، شقيق عثمان.

وعندما يصل إلى علم السلطان السلجوقى أن عثمان يواجه صعوبات وأن أمير جيرميان، علاوة على ذلك، يتخذ منه موقفاً معادياً، فإنه يصل شخصياً إلى منطقة قرة جاحصار لتأديب المسيحيين. لكن السلطان يضطرإلى العودة على أعقابه بسبب الهجوم الذى شنه المغول على مدينة ايريجلى(هيراكلي، فى كابًا دوس). ومن ثم يحرز عثمان الانتصار بمفرده ويطلب إلى آكتيمور، ابن شقيقه، إبلاغ الأخبار الطيبة إلى السلطان الذى يرسل اليه بيرقا وهدايا مكافأة له.

وبمجردالاستيلاء على المدينة، يشرع عثمان فى بناء دولته. فيهب الدورالتى هجرها المسيحيون إلى أناس قادمين من إمارة جيرميان، ويحول الكنائس إلى مساجد ويقيم الصلاة الإسلامية. وأخيراً، ينشىء سوقاً تجتذب أيضاً سكان بيلجيك، المدينة الواقعة فى أرض بيزنطية.

كما يعقد عثمان علاقات ودية مع مسيحى يدعى قص ميخال (ميخال الأمرد)، سيد هارما نكايا، وتذكر الرواية أنه حضر حفل زواجه. ويجوبان معاً الريف وتقودهما نزهاتهما على ظهور الجياد إلى مدينتى جوينوك وتاراكلى ينيچيسى، عند منعطف مجرى ساكاريا. ولاجتياز النهر، يعثران على دليل يدعى سامسا تشاووش الذى كان قد أقام مع أخيه سوليميش فى هذه المنطقة حيث عاشا فى وئام مع المسيحيين. وينهب عثمان وميخال ما يقع تحت أيديهما إلا أنهما يمتنعان عن أخذ أسرى، لأن هدفهما يقتصر على كسب خضوع السكان لهما.

لكن وئام عثمان مع حاكم بيليجيك ينهار بمناسبة زواج هذا الحاكم. فقُص ميخال، المكلف بنقل الدعوة إلى عثمان، يخبر الأخير بأن الأمر فى الواقع ليس أكثر من خدعة. على أننا لانعرف السبب فى اعتزام حاكم بيليجيك فجأة نصب كمين لعثمان. وأيا كان الأمر، فخلال الاحتفال الذى يجرى خارج المدينة، ينجح عثمان فى تهريب حفنة من رجاله المتنكرين على هيئة نساء إلى القلعة. وعندما يستولى جنود عثمان على القلعة الخالية من سكانها الذين خرجوا إلى الاحتفال، يركب عثمان وقُص ميخال جواديهما للإيحاء بأنهما يهربان. أما حاكم بيليجيك، الذى كان ثملاً إلى حد ما، فإنه، خوفاً من أن يفلت عثمان منه، يندفع إلى مطاردته ويسقط فى المصيدة التى نصبها له رجال هذا الأخير الذين يقطعون رأسه. وعندئذ يذهب عثمان إلى يارحصار حيث تنتظر العروس، لولوفر(نيلوفر) الشهيرة. وتصبح زوجة لابنه أورخان. وهذه الأعمال الحربية تتوج بالاستيلاء على أينيجول.

وهذه الأحداث كلها – من الاشتباكات الأولى مع حاكم قرة جاحصار وحتى الاستيلاء على يارحصار – يتدرج وقوعها، وفقاً لرواية عاشق باشازاده، بين عامى ١٢٨٣و ١٢٩٩. لكن رواية المؤرخ باشيمير – ولايجب أن ننسى أنه كان معاصراً لعثمان – تشير إلى أنه يجب استكمال وتصحيح المصادر العثمانية، التى ترجع إلى نحو قرنين من الزمان بعد تلك الفترة، فيما يتعلق بعدة نقاط .

فى الربع الأخير من القرن الثالث عشر، كانت منطقة ايسكيشيهير، دوريلايون القديمة، والقلعة القريبة تماماً من قره جاحصار، فى أيدى المسلمين بالفعل وكان نهر سانجاريوس، نهرساكاريا الحالى، يشكل الحد الفاصل بين بيزنطة والأمراء. والواقع أن الإمبراطور ميشيل الثامن(مات فى عام ١٢٨٢) كان قد رمم القلاع القريبة من الحدود ودق الأوتاد على طول النهر توقياً لهجمات التركمان. كما أن عثمان (الذى يسميه باشيميير آتمان) لم يكن أيضاً الزعيم التركى الوحيد الذى كان يحارب فى تلك المنطقة . فهناك من ناحية، ابن سلطان ، هو عز الدين قايقاووص الثانى(الذى يسميه باشيمير بالملك المنصور)، والذى كان قد تقاسم مع أبيه المَنْفَى فى القسطنطينية. وبعد موت هذا الأخير، سعى عثمان إلى احتلال التخوم الحدودية، بعد أن تأكد سلفاً من تعاطف الخان آرجون(١٢٨٤ - ١٢٩١) مع مساعيه. وهناك أيضاً الزعماء الأتراك المستعدون لزعزعة أية سلطة ، أكانت بيزنطية أم سلجوقية أم مغولية. ومن بين هؤلاء الزعماء، يشير باشيمير إلى زعيم يدعى آموريوس (أومور أو أمير؟) الذى يقطن فى داخل منطقة منعطف نهر ساكاريا، وكذلك سُليماباكسيس (المقصود وفقا لجميع الشواهد هو سُليمان باشا، سيد بافلاجونيا). وفى البداية، فإن آموريوس، الذى عاش أخ له يدعى ناستراتيوس زمنا طويلاً رهيناً لدى البيزنطيين، كان حليفاً للإمبراطور، لكن ذيوع صيت عثمان سرعان ما استثار طمعه وقضى على السياسة المسالمة التى سار عليها الإمبراطور الذى كان يتطلع إلى احتواء التركمان عن طريق« الهبات و العطايا ». وقد تكشف إجراء آخر يهدف إلى تعزيز الحدود الشرقية عن عدم جدواه. و كان الامبراطور آندرونيك الثانى قد عين كوتزيمباكسيس قائداً لمنطقة نيكوميديا. وهذا الرجل، المنحدرمن بلاد العشيرة الذهبية، كان قد جنح بمركبه عند هيراكليا البحر الأسود وتحول هو وأسرته إلى اعتناق المسيحية. على أن الامبراطورسمح له بتزويج ابنته لُسليمباكسيس على أمل أن هذه الزيجة سوف تعود بالنفع يوماً ما على بيزنطه.

وعند مستهل القرن الرابع عشر، تخرج من المقابلة بين المصادر التركية

والمصادر البيزنطية الصورة التالية: إن التركمان، الذين هربوا من المغول وطردهم سكان المدن من هضبة الأناضول، قد احتشدوا على الحدود الغربية للدولة السلجوقية، بحثاً عن مناطق رعى جديدة. وفى التخوم الحدودية، على المنحدرات الشجرة، يجدون ما يغذون عليه أغنامهم. أمَّا المراكز الحضَرية البيزنطية القريبة تماماً فهى تسمح لهم بتصريف منتجاتهم وباستكمال ما يحتاجون إليه من مؤن. وفى البداية، يحدث هذا دون صدامات تذكر. ويذكر عاشق باشازاده نفسه أنه لم تقع حرب فى زمن إرُطغرول. فالمسلمون والمسيحيون يتجاوون فى السوق لأن الحدود ليست موصدة بالدرجة التى كان يتمناها الامبراطور البيزنطى. ومما يسهل التعايش وجود أتراك متنصرين على الأرض البيزنطية. وصحيح أنهم ليسوا على دين واحد، إلاَّ أنهم يتكلمون بلغة واحدة، وتشهد السجلات العثمانية التى ترجع إلى اواسط القرن الخامس عشر على وجود مسيحيين لهم أسماء أصلها تركى. كما أن الطائفتين قد احتفظتا فيما بينهما بعلاقات على مستويات أعلى فقد زار ميشيلُ الثامن سلطان ايكونيوم(قونيه) وكان عدد من الأمراء السلاجقة لاجئين فى القسطنطينية. ومن جهة أخرى فقد احتفظ البيزنطيون بعدد من الرهائن لإطلاق سراحهم فى الوقت المناسب.

على أن التعايش كان عابراً. فمن نزا ع إلى نزا ع يكتشف الأتراك قوتهم. وينتهى عثمان باجتذاب حشد من الناس الطامعين فى الغنائم والباحثين عن المغامرة، جاء بعضهم أيضاً من منطقة مياندر. لكن نجاحاته سرعان ما تستثير حسد من ما رسوا حتى ذلك الحين سياسة سلم. وتؤدى عزيمته القتالية إلى دفع الجنود السائرين وراء قادة أتراك آخرين، أقل حركية، إلى التخلى عن هؤلاء القادة وإلى الانضمام إلى قواته؛ والحال أن عثمان، الذى لم يتقلب فى شبابه إلاَّ بين المراعى الشتائية والمراعى الصيفية، ينجح فى تأطير هذا الموج البشرى وقيادته إلى النصر تحت رايته. واذا مادعت الضرورة، فإنه ينقلب على جيرانه المسلمين اذا ما أثاروا ريبته. ويترك عدد من الفقهاء المشرعين والأدباء المراكز الحضرية الأناضولية،

وينضمون اليه ويساعدونه فى بناء الدولة. وفى ٢٧ يوليو ١٣٠٢، عندما يهزم عثمان الهيتيريارك موزالون فى بافيوس، قرب نيكوميديا(إزميت)، يرتفع إلى مصاف امراء جيرميان ومينتيش وآيدين. ومنذ ذلك الحين يتأهب عثمان للشروع بدور جديد.

من عام ١٣٠٢ إلى فتح إمارة كاريس

تحفز هزيمة موزالون البيزنطيين إلى البحث عن سبل أخرى لوقف التقدم التركى. ففى عام ١٣٠٤، يوفد الامبراطور آندرونيك الثانى رسلاً إلى غازان خان ليقترحوا عليه حلفاً زواجياً. فهو يأمل فى أن المغول، السادة فى وسط وشرقى الأناضول منذ انتصارهم على السلاجقة فى قصداغ(١٢٤٣)، سوف يفرضون النظام على الأمراء الحدوديين الذين تزايدت جسارتهم.

وخلال تلك الفترة يستمر الضغط التركى فى التزايد. ويذكر باشيمير أن مدناً عديدة - ليس من السهل تحديد مواقعها كلها - قد عانت من ذلك، مثل نيكوميديا (إزميت) و نيقيه (إزنيق) و بيلوكوميس وأنجيلوكوميس وأناجورديس وبلاتانيا وميلانجيًا وكروللا(جورله) وكاتويكيا(كيته؟). ويحدث أن جيشاً حشده سجوروس، قائد الرماة البيزنطيين، يندحر فى منطقة كاتويكيا. ولما كان سكان بيلوكوميس قد اشتركوا فى المعركة، فإن البلدة تتعرض للدمار وتصبح غنيمة لعثمان (١٣٠٤).

ولا يشير المؤرخون البيزنطيون إلى أى حدث هام على بيثينيا بين عام ١٣٠٤ وفتح بورصا الذى تم بعد اثنين وعشرين عاماً من ذلك، ويرجع ذلك إلى أن مايجتذب انتباهم هو الهجمات التركية من جهة بحر إيجه، والتى يشنها زعماء آخرون مثلما يشنها مرتزقة من قطالونيا. على أن عثمان ورفاقه لا يكتفون بما حققوه. والفتوحات التى تحدثت عنها كتب الأخبار العثمانية تثبت ذلك. إن سلسلة كاملة من البلاد تضطر إلى الخضوع، إما بالقوة أو بالاستسلام، ومن بين هذه البلاد كيته وقِسطِل ودينبوز وأدرانوس ولبلبى جى حصار وميكيجى وآكحصار وجيوى وليفكه وقره تثيبوش. ومما يؤسف له أن هذه الفتوحات لايشار إلى تواريخ حدوثها، ولاشك أن بعضها قد حدث بعد موت عثمان.

ويتجه التوسع العثمانى، اذا ما استندنا إلى أسماء الأماكن، فى ثلاثة اتجاهات. فقد سار عثمان وجنوده فى البداية بمحاذاه الضفة اليسرى لنهر ساكاريا وقطعوا الطريق إلى مدينة نيقيه(إزنيق) من الجهة الشرقية. ومن الجهة الغربية، تقدموا صوب لوباديون (اولوباد) وآدرانوس ملتفين من الشمال والجنوب حول سلسلة الاوليمب(أولوداغ) الجبلية ومتفادين بورصا، المحصنة تحصيناً جيداً يحول دون اقتحامها والاستيلاء عليها. ويؤدى تقدمهم صوب الجنوب – الشرقى إلى اتصالهم بجيران مسلمين. وعندما يخطف عثمان، وفقاً لما تذهب اليه الأسطورة، مالخاتون الجميلة، التى سوف تصبح فى المستقبل زوجة لأورخان، كان هناك بالفعل بكوات[1] أتراك فى اينونو وفى ايسكيشيهير. كما أن كتاب الاخبار قد تحدثوا أكثر من مرة عن غياب الوفاق بين بك جيرميان و عثمان. ولاشك أن الحدود بين الدولة العثمانية وجيرانها المسلمين كانت عائمة فى ذلك العصر إذيشير سجل عثمانى إلى مؤسسات خيرية أنشئت بتصريح من عثمان وأورخان فى مقاطعة سلطانويويو. وفيما بعد، يضطلع سليمان باشا ومراد الأول على حد سواء بحملات فى اتجاه انقره، وهى منطقة نفوذ لسلالة الايريتنيين الحاكمة.

وتشير جميع الشواهد إلى أن عثمان قد مات فى يوم يقع بين سبتمبر١٣٢٣ ومارس ١٣٢٤. وإذا كان قد عاش حقاً حتى الاستيلاء على بورصا(٦ إبريل ١٣٢٦)، كما تزعم بعض كتب الأخبار والرحالة العربى ابن بطوطة، فمن المؤكد أنه لم يعد يمارس السلطة بعد مارس ١٣٢٤. ونحن نعرف له ستة أبناء – أورخان وتشوبان وملك وحميد وبازارلو وعلاء الدين – وأبنة، اسمها فاطمة. وقد خلفه أورخان، ليس دون الم، لأنه يدخل فى منافسة مع أخيه علاء الدين الذى يتنازل عن العرش، ولاندرى إن كان ذلك قد تم بالإرغام أم عن طيب خاطر.

وفى عام ١٣٢٤، فإن أورخان، الذى تمكن بشكل حاسم من إخراج الدولة العثمانية من الظل، كان له بالفعل ثلاثة أبناء فى سن كتابة الوصية. وهكذا فإنه

عندما يخلف عثمانَ لايكون بعد شاباً حدثاً. ونجاحه الأول، بوصفه عاهلاً، هو فتح بورصا. فالمدينة، المحاصرة منذ سنوات والتى انهكتها المجاعة، تستسلم فى ٦ إبريل ١٣٢٦. وفى ١٣مايو ١٣٢٧، يجرى ضم لوباديون بدورها إلى الدولة العثمانية.

وفى مواجهة هذا النجاح، فإن أندرونيك الثالث، الذى خلف جده فى عام ١٣٢٨، يقرر المضى بنفسه إلى القتال فى ميسوثينيا(قرب قوجايلى الحالية) لصد الخطر العثمانى. وتدور رحى معركة فى بيليكانون فى ١٠يونيو١٣٢٩. ويضطر الإمبراطور الجريح إلى الإبحار من فيلوكرينيه إلى القسطنطينية، فى حين أن جنوده، الذين لجأوا فى البداية إلى أماكن حصينة جد قريبة، يصلون إلى سكوتارى(أوسكودار) سيراً على الأقدام. وعلى الجانب العثمانى، تؤدى المعركة إلى مصرع بازارلو، شقيق أورخان.

وبعد هذا الانتصار، لم يعد هناك ما يخيف أورخان من الجيش البيزنطى. وتستسلم نيقيه فى٢مارس١٣٣١ ويحاصر أورخان نيكوميديا(إزميت). وعندئذ يشرع اندرونيك الثالث فى إجراء محادثات مع أورخان. ويتم عقد الصلح فى أغسطس١٣٣٣ ويتعهد الامبراطور بدفع١٢٠٠٠ هيبربيره لتدعيم الحصون القائمة بين نيكوميدياوالعاصمة. ولاتدوم الهدنة طويلاً: ففى عام ١٣٣٧ يستولى الاتراك على نيكوميديا.

ولاشك أن ضم الأرض الواقعة فى داخل منطقة منعطف نهر ساكاريا يقع بين الاستيلاء على بورصا والاستيلاء على نيقيه. وصحيح أن الفرسان العثمانيين قد قاموا هناك، فى عهد عثمان، باختراقات تحت قيادة سامسا تشاووش، لكن هذه الاختراقات لم تكن فتوحات ثابتة. والبلد الأول الذى يسقط فى أيدى العثمانيين هو بلد مراد الدين حمزه(الذى لم يذكره غير شهاب الدين العُمَرى)، الذى اتخذ من قاوييه، جيوى الحالية، عاصمة له. ثم يجىء الدور على المدن الأبعد، جونيوك

وتاراكلى ينيجيسى وموبورنو التى تستسلم لسليمان، ابن أورخان. وكانت هذه المدن كلها عثمانية فى الوقت الذى زارها فيه ابن بطوطة فى شتاء١٣٣٣ – ١٣٣٤ (٢) . فمن الذين كانوا سادة لها من قبل؟ ربما كانوا أتراكاً – تتريين، تنصروا جزئياً على أيدى البيزنطيين، وإن كانوا قد تحالفوا مع سيد كاستامونو. وفى جميع الحالات، فإنها قد كفت فى الربع الأخير من القرن الثالث عشر عن أن تكون جزءاً من الإمبراطوريةالبيزنطية.

فتح إمارة كاريسى

يؤدى الاندفاع صوب الغرب إلى وضع العثمانيين فى مزاحمة مع إمارة كاريسى(٣)، التى خرجت من عتمات التاريخ فى ذات الوقت الذى برزت فيه إمارة عثمان تقريباً. فالحملة الفاشلة التى اضطلع بها ميشيل التاسع، ابن اندرونيك الثانى، مع القطالونيين فى المناطق الساحلية لبحر مرمرة ولبحر ايجة(١٣٠٤) لصد الأتراك، تترك المجال مفتوحاً أمام القادمين الجدد، الذين يحتلون مجمل منطقة بيرجام حتى الدردنيل.ولاتؤدى النزاعات المستمرة بين البيزنطيين والمرتزقة القطالونيين، الذين انضم اليهم أتراك، إلاَّ إلى تفاقم الموقف على جانبى المضيق. وتشير المصادر العربية، خاصة الرحالة ابن بطوطة، إلى أن مدينة بيرجام كانت آنذاك عبارة عن أنقاض وإلى أنه لم يكن هناك مسجد فى باليكيسير لإقامة صلاة الجمعة، وهو مايثبت أن احتلال الأتراك كان حديثاً. ومن جهة أخرى، تتحدث المصادر البيزنطية عن الدمار الذى أنزله القطالونيون وحلفاؤهم الأتراك بشبه جزيرة غاليبولى بعد أن دحروا ميشيل التاسع فى آبروس(١٣٠٥).

وسوف يفيد أورخان من الشقاقات التى تمزق إمارة كاريسى لكى يضمها(١٣٣٤ – ١٣٣٥). وتؤكد كتب الأخبار العثمانية أن السكان، المستاءين من الأمير الذى كان قد تقلد حكم الدولة بعد موت آجيلان بك، قد فضلوا عليه شقيقه دورسون الذى كان قد دخل فى خدمة أورخان. لكن هذه الكتب لاتتطابق إلاّ

بشكل جزئى مع المصادر الغربية. إذ تشير الشهادات المعاصرة فى الواقع إلى أن الامارة كانت، نحو عام١٣٣٣، مقسمة إلى جزئين. ففى باليكيسير(٤) كان يحكم ديميرخان، وفى بيرجام كان يحكم ياخشى. وكان اندرونيك الثالث قد رأي أن من الحكمة عقد صلح مع ديميرخان فى عام ١٣٢٨، قبل شن الهجوم على أورخان بعد ذلك بسنة. وليس من المستحيل أن أورخان كان يكن ضغينة لديميرخان وأنه قد ساعد أولئك الذين كانوا يرفضون هذه السياسة؛ وربما تكون لتأكيدات الروايات العثمانية مصداقيتها إذا ما نظرنا اليها من هذه الزاوية. أمّا فيما يتعلق بياخشى، فإن أسطوله يتعرض لضعضعة جسيمة من جانب السفن التى أرسلها البابا وملك فرنسا ورودس والبندقية وقبرص. وفى عام ١٣٤١، يقود اختراقاً تركياً فى ثراس. وقبل قيامه بالرد على ذلك، يعقد جان كانتا كوزين صلحاً مع أورخان: ومما لاشك فيه أن هذا الوفاق لايهدف إلى مجرد عزل ياخشى وإنما يهدف أيضاً إلى تحريض أورخان على شن هجوم عليه. وفى عام ١٣٤٥، سوف يرسل المدعو سليمان من طرواده قوات إلى واتاتزيس، والد زوجته. وهكذا فإن العثمانيين سوف يستولون على إمارة كاريسى على مراحل، تقع الأخيرة بينها بعد عام ١٣٤٥ بقليل. ويشير كتاب أخبار إسلامى إلى أن ذلك قد حدث فى عام ٧٤٩هـ (١٣٤٨-١٣٤٩)، لكن هذا التاريخ يبدو متأخراً، لأن كاتب الأخبار عاشق باشازاده يذكر أن اميركاريسى الأخير قد اقتيد إلى بورصا حيث مات من وباء الطاعون بعد ذلك بسنتين، فنحن نعرف ان وباء الطاعون قد اجتاح المنطقة فى عامى١٣٤٧-١٣٤٨.

من الانتقال إلى أوروبا إلى موت أورخان

قاد فتح امارة كاريسى العثمانيين إلى الضفة الجنوبية للدردنيل. ومن هناك، لم يكن الانتقال إلى أوروبا غير مسألة وقت. وصحيح أن البحر كان هناك - وعرضه لايزيد عن عدة مئات بالكاد من الأمتار - لكن لعبة السياسة والحظ سوف تعجل بهبوط الأتراك إلى ثراس.

وتقع التسللات الجادة الأولى عند مستهل القرن الرابع عشر. فالمرتزقة الأتراك، الذين انضموا إلى القطالونيين لمحاربة أتراك آخرين فى الأناضول، يرافقونهم فى شبه جزيرة غاليپولى محمولين على سفن بيزنطية. ويستتبع موت آندرونيك الثالث فى عام١٣٤١ والانقسامات الداخلية وصول وحدات أخرى بأعداد ضخمة. ولما كان وريث العرش، چان الخامس پاليولوج ، قاصراً، فإن چان كانتا كوزين يتولى الوصاية على العرش، لكن الحرب السافرة سرعان ما تنشب بين كانتاكوزين وحزب آن السافوياوية، أم چان الخامس.

وكان امير آيدين، أومور، هو أول من يهب إلى مساعدة چان كانتاكوزين. ومن خلال اجتيازه البحر عدة مرات لبلوغ أوروبا، يتكشف عن صديقٍ فعالٍ وأمين، وذلك على الرغم من أن جنوده يعيثون الفساد دون أن يهتموا البتة بمعرفة ماإذا كانوا فى بلدٍ صديقٍ أم عدوٍ. لكن أومور يواجه المصاعب فى عام١٣٤٤، عندما يستولى اللاتينيون على ميناء سميرن(أزمير) وقلعته؛ ويموت بعد ذلك بوقت قصير(١٣٤٨) عند أسوار المدينة، بعد أن اخترق جسمه سهم قاتل.

وكان على چان كانتاكوزين أن يبحث عن حليف آخر. والأمير الأقوى لكنه الأقرب أيضاً، هو أورخان. وخلال شتاء١٣٤٤ - ١٣٤٥، يساعد أورخان چان كانتاكوزين على الاستيلاء على المدن الواقعة على ضفة البحر الأسود، فيما عدا سوزوپوليس. وبعد ذلك بعدة أشهر، يقدم له چان كانتاكوزين يد ابنته ثيودورا . وفى شهر يونيو١٣٤٦، يتم الاحتفال بالزواج فى حفل باذخ. وفى العام التالى، أخيراً، يقابل چان كانتاكوزين أورخان الذى يرافقه أبناؤه الأربعة. واعتباراً من تلك اللحظة، لاتكف القوات العثمانية عن اجتياز الهيليسپونت. وفى عام١٣٤٧، ثم فى عام١٣٤٩، تضطلع، تحت قيادة سليمان، أحد أبناء أورخان، بمساعدة چان كانتا كوزين فى قتال خصومه.

على أن وشائج المصاهرة التى توحد چان كانتاكوزين مع أورخان لاتمنع هذا

الأخير من أن يساعد أيضاً أعداء والد زوجته. وعندما تحدث المواجهة بين البنادقة (الحلفاء المؤقتين للبيزنطيين) وأهل جنوة فى ١٣ فبراير١٣٥٢ فى مياه البُسفور، يساند الأتراك أهل جنوة بإرسال تسع سفن إليهم. وإذاكنا لا نملك دليلاً على أن الأتراك قد اشتركوا مباشرة فى المعركة، فإننا نعرف فى المقابل أنهم قد اطلعوا أهل جنوة على تحركات أعدائهم وأنهم قد سمحوا لهم باللجوء إلى الضفة الشرقية للبُسفور بعد المعركة، عندما سد الخصم الطريق إلى پيرا. كما أنهم قد ساعدوا على تزويد الأسطول بالمؤن بسماحهم لأهل جنوة بطحن القمح فى المطاحن الواقعة فى أراضيهم.

وفى العام نفسه، إذا ما صدقنا چان كانتاكوزين يضطلع سليمان بحملة فى شرقى البلاد ويضم مدينة أنقره. لكن شهوة المغامرة ليست هى وحدها التى دفعت العثمانيين إلى توسيع حدودهم إلى شرقى الدولة. ففى عام ١٣٤٩، يستدعى أورخان فى الواقع فجأة ابنه سليمان، الذى كان آنذاك منشغلاً فى ثراس إلى جانب چان كانتاكوزين، بسبب خطر غير محدد. فلم يكن العثمانيون على وفاق دائماً مع جيرانهم، ولاشك انهم كانوا يخشون أيضاً الايريتنيين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم مسئولين عن إدارة الاناضول بعد رحيل الحاكم المغولى تيمور تاش فى عام ١٣٢٧. وقد تخلصت أنقره من السلطة العثمانية فى حياة أورخان، لأن خليفته، مراد الأول، قد اضطر إلى اعادة فتح المدينة فى مستهل عهده.

وفى عام ١٣٥٢، أخيراً، يتدخل سليمان فى النزا ع الدائر بين چان الخامس پاليولوج وماتيو، ابن چان كانتاكوزين. ولم يبق لنا غير الحقائق الأساسية. فچان الخامس پاليولوج، المتحصن فى ديديموتيك، قد سعى إلى طرد ماتيو كانتاكوزين من آندرينوپل. وبعد صده، يتجه صوب آينوس ويوقع فى ١٠أكتوبر ١٣٥٢ معاهدة مع البنادقة الذين يحصل منهم على٢٠٠٠٠ دوكا ذهبية فى مقابل جزيرة تينيدوس. وفى الوقت نفسه يوجه نداءً إلى البلغار وإلى الصربيين. ويستدعى ماتيو بدوره

سليمان. وتدور المعركة فى ايميثيون، قرب ديديموتيك. ويُهْزَمُ البلغار والصربيون. ثم يذهب سليمان إلى آندرينوپل لانقاذ ماتيو المحاصر فى القلعة.

وبحكم الانتقال ومعاودة الانتقال إلى ثراس، يوطد الأتراك هناك أقدامهم. ولابد من الإشارة إلى أن المقصود ب« الأتراك» ليس مجرد العثمانيين، وإنما أيضاً أتراك إمارات آيدين وصاروخان وخاصة كاريسى. وكما أشرنا، فإن موجة أولى من الأتراك قد أقامت منذ شتاء ١٣٠٤ - ١٣٠٥ فى شبه جزيرة غاليپولى. بل إنهم يشرعون فى فلاحة الأرض بينما يفضل القطالونيون العيش على النهب. ويترك القطالونيون والأترك شبه الجزيرة فى عام ١٣٠٧، إلاً ان من المحتمل أن بعض العائلات قد اختارت البقاء. وفيما بعد، عندما يطلب چان كانتاكوزين العون من أورخان، فإن الحزب المناوىء يحشد قوات فى إمارة صاروخان وامارة كاريسى. ووفقاً لمصادر أخرى غير كتب الأخبار العثمانية، فقد كان فى ثراس، إلى جانب سليمان ، بكوات آخرون كانوا يحاربون لحسابهم الخاص؛ والأكثر شهرة بينهم هما حاچى البيجى ووالد الشيخ بدر الدين، اللذان كانا يقيمان فى سيماونا، فى ثراس.

وفى البداية يتخذ الأتراك من تزيمپى(تشيمبى)، التى يرد أول ذكرلها بمناسبة أحداث عام ١٣٥٢(٥) ، قاعدة لهم. وعندئذ يطلب چان كانتاكوزين من أورخان رد هذه البلدة إلى البيزنطيين، ولكن سليمان يطلب تعويضاً فى مقابل ذلك. وعند ذاك يرسل چان كانتاكوزين ١٠٠٠٠ قطعة ذهبية دون أن يسترد البلدة مع ذلك. ويؤدى حدث غير متوقع إلى جعل موقف البيزنطيين فى ثراس هشاً أكثر فاكثر. ففى ليلة ١ - ٢ مارس من عام ١٣٥٤، يؤدى زلزال عنيف إلى تصدع جسيم لأسوار غاليپولى. ويسارع سليمان، الذى كان موجوداً فى پيجاى (قره بيجا)، إلى الوصول إلى الموقع ومحاصرته.

ويضع عام ١٣٥٥ حداً لاحلام چان كانتاكوزين. إذ ينجح چان الخامس فى التغلغل فى القسطنطينية. وفى٤ ديسمبر يضطر چان كانتاكوزين إلى التنازل عن

العرش، ويلبس ملابس الرهبان، وبعد إقامة قصيرة فى أحد أديرة المانجان، يقيم فى دير شارسيانيتيس حيث يكتب تاريخه، وهو مرآة للتقلبات العديدة لحياته المضطربة، لكنه أيضاً مصدر ثمين للوقوف على العلاقات بين البيزنطيين والإمارات الأناضولية فى الربع الثانى من القرن الرابع عشر.

وخلال صيف عام ١٣٥٦، يؤدى حدث جديد إلى تغيير المعطيات على رقعة التاريخ. فقراصنة فوسييه يقومون باختطاف خليل، أحد أبناء أورخان) فى خليج آستاسين(خليج إزميت الآن). ولايعلم أورخان بمكان احتجاز إبنه إلاّ فى الخريف. ولما كان لايملك اسطولاً قوياً بما يكفى للمخاطرة فى بحر إيجه، فإنه يتوجه بالنداء إلى چان الخامس لكى يعيده. وهكذا فإن الامبراطور الذى كان قد سعى دون طائل، بعد مهاجمة آندرينوپل(إدِرنه)، إلى التقارب مع العثمانيين، أى مع سليمان ساعتها، ينتهز الفرصة للاستفادة من الموقف. فهو يعد أورخان بتقديم العون له وذلك بشرط أن يكف هذا الأخير عن مؤازرة ماتيو، ابن چان كانتاكوزين. وتنتهى رحلة أولى إلى فوسييه فى ربيع عام ١٣٥٧ بالفشل. فحاكم فوسييه يطلب فدية ضخمة و،فيما يذكر المؤرخون البيزنطيون، تؤدى رياح معاكسة إلى الحيلولة دون الهجوم على الموقع الحصين. وفى الربيع التالى، تدور محادثات بين أورخان وچان الخامس ليس فقط من أجل الإسراع بتحرير خليل من الأسر، وإنما أيضاً من أجل عقد معاهدة بين الطرفين. وفى الوقت نفسه يقترح چان الخامس حلفازواجياً بين إحدى بناته والإبن الأسير. وبعد دفع فدية ضخمة، تقدرها المصادر ب٦٠٠٠٠أو ١٠٠٠٠٠ هيپربيره، وخلع لقب« السيباست الأعلى العام» على حاكم فوسييه، يمضى خليل إلى القسطنطينية، حيث يجرى الاحتفال على الفور بالخطبة بين الأميرة البيزنطيةوالأميرالتركى.

وقبل عودة خليل، يصاب أورخان بالحزن. ففى عام ٧٥٨ هـ (٢٥ ديسمبر١٣٥٦ –١٤ ديسمبر ١٣٥٧)، يسقط سليمان، ولعله الأكثر قدرة بين أبنائه،

من على الجواد ويموت[٦]، ومازال الناس يزورون قبره فى بولايير المقام بجانب قبر جواده. وهذا المكان الذى يجتذب الكثيرين من الزائرين تحيط به الأساطير. وتروى كتب الأخبار أنه عند هجوم جيش كافر قادم من البحر[٧]، موه رفاق سليمان قبره بتغطيته بالحجارة. ولن يبنى الضريح إلاَّ فيما بعد، ربما فى عهد مراد الأول[٨].

ويموت أورخان فى شهر مارس١٣٦٢. ويدفن فى بورصا فى دير بيزنطى قديم تحول إلى ضريح. وفى الجوار، فى مبنى منفصل، يوجد قبر أبيه الذى كانت رفاته قد نقلت إلى هذا المكان بعد فتح المدينة بناءً على الأمنية التى كان قد عبر عنها. وفى البداية، كان القبران يوجدان تحت سقف واحد. ولما كان حريق ثم زلزال قد قوضا المبنى بشكل جسيم، فقد أمر السلطان عبد العزيز فى عام ١٨٦٨ بإقامة الضريحيين القائمين إلى الآن. ولا بد من الإشارة إلى ان هذا الحى يسمى عثمان چيك(عثمان الصغير) منذ أواخر القرن السادس عشر على الأقل.[٩] ويروى الرحالة العربى ابن بطوطة الذى زار بورصافى سبتمبر ١٣٣٣(أو ١٣٣١) أن والد أورخان كان يدعى عثمان چوك موضحا أن هذا الاسم يعنى «عثمان الصغير». وهكذا فإن جميع الشواهد تشير إلى أن اسم الحى مشتق من اسم مؤسس السلالة الحاكمة.

تنظيم السلطة

فى عصر أورخان، لم يكن رئيس الدولة هو الذى يمسك وحده بزمام السلطة، وإنما العائلة كلها. وكان الحكام الأوائل يخرجون إلى الحملات محاطين بإخوتهم وأبنائهم وأبناء أعمامهم وأبناء خالاتهم أو أبناء أخوتهم وأبناء أخواتهم . ويكشف كتاب الأخبار لنا عن ذلك عند إعرابهم عن الأسف لفقدهم: فباى خوجه، ابن شقيق عثمان، يقتل فى كمين نصبه أهل آينيجول للاتراك. وصارو ياتى، والد باى خوجه وشقيق عثمان، يقتل بدوره خلال اشتباك مع كالانوز،شقيق سيد قره چاحصار. وآيدوغدو، ابن جوندوز، وهو نفسه شقيق عثمان، يسقط فى معركة على الطريق بين

دينبوز وكويو نحصار. أما پازارلو، شقيق أورخان، فهو يموت فى معركة پيليكانون، كما يشير إلى ذلك چان كانتاكوزين.

وفى سياق الفتوحات، تمنح البلاد المفتوحة لمختلف أفراد العائلة. وقد حصل أروخان على اينونو والمنطقة المجاورة لها فى حياة والده بينما جرى تعيين جوندوز فى منصب السوباش، أى الحاكم العسكرى لتلك المدينة، إذا ما صدقنا رواية عاشق باشازاده. وقد منح عثمان أحد الحصنين المقامين لمراقبة بورصا لأكتيمور،، ابن أخيه.

وعند تصريف أمور الدولة، تجتمع العائلة كلها. فالمرسوم الذى ينشىء أورخان بموجبه تكية لرجال الدين فى ميكيچى، مع تخصيص أراض لصلاح حالها، يوقعه أشقاء أورخان، كما يوقعه ثلاثة من أبنائه وإحدى أخواته وربما أحد أبناء عمومته. ولابد من الإشارة إلى الدور الذى تلعبه المرآة فى المجتمع. إن أربع نساء يوقعن المرسوم. وفيما بعد، سوف يجرى تمثيل النساء فى المحكمة من خلال رجل يتمتع بثقتهن.

وعند موت رئيس البيت، يتولى الخلافة أكثر أفراد العائلة مقدرة، وليس بالضرورة ابن الميت: فعندما يموت إرُطغرول، يدخل أورخان فى منافسة مع عمه دوندار، كما يروى كاتب الأخبار نشرى. ونحن لانعرف كيف تم الاختيار، إلا أنه، فضلاً عن العائلة، كان لأشخاص رفيعى المكانة أيضاً رأيهم فى الأمر، ولم يكن حق الإبن البكر فى الولاية معترفاً به. وعند موت عثمان، ينزوى علاء الدين فى تكية لرجال الدين بينما يمسك شقيقه أورخان بمقاليد الدولة. وهكذا فإن الأرض ملك للعائلة. ويساهم كل فرد من أفرادها بنشاط فى توسع الدولة وأحيانا مايدفع حياته ثمناً لمشاركته. واعتباراً من القرن الخامس عشر فقط، يجرى قتل إخوة السلطان بشكل منهجى منذ وصوله إلى الحكم، حتى ولو كانوا رضعاً؛ وفى زمن متأخرأكثر، يتجه السلاطين العثمانيون، وقد رأوا أن التصفية الجسدية جد بربرية، إلى حبس الأمراء فى داخل القصر فى شقة اسمها القفص.

دمج العثمانيين فى النظام السياسى

تصف كتب الأخبار العثمانية ، بل وكتب الأخبارالبيزنطية إلى حد ما، الدولة العثمانية بوصفها تكوينا سياسياً سرعان ما أفلت من كل وصاية. والحق أن عدداً معيناً من المصادر يثبت أن العثمانيين قد تمسكوا فى الشطر الأول للقرن الرابع عشر بنظام سياسى لن يحيدوا عنه إلاّ عند أواخر عهد أورخان. ولفهم الموقف، يجب العودة إلى الوراء.

فى الشطر الأول من القرن الثالث عشر، أدت عدة عوامل إلى إضعاف الدولة السلچوقية. ولنشر بادىء ذى بدء إلى الحملات العديدة التى شنها علاء الدين قايقوياد الأول(١٢٢٠ - ١٢٣٧) ضد جيرانه، كما يجب أيضاً الإشارة إلى تفضيله لابنه الأصغروالذى يثير متاعب بعد موته. والحدث الأكثر خطورة هو تمرد القبائل التركمينية فى عام ١٢٤٠ والتى كان يتزعمها بابا الياس. وعندما يتغلغل المغول فى آسيا الصغرى فى عام ١٢٤٣، لاتتمكن القوات السلچوقية من المقاومة؛ وتتعرض للهزيمة فى قُصدا غ، على الطريق المؤدى من سيواس إلى إرزينچان. وبعد هذه الهزيمة ، تواصل السلالة الحاكمة السلچوقية احتلال العرش فى قونيه، إلاّ أنه فى كل حالة، كان يتعين تثبيت السلطان الجديد بناء على **يارليغ**، أى أمر صادر من الخان المغولى. وسرعان مالايعود السلطان غير العوبة فى أيدى الأمراء وممثل المغول. وفيما يتعلق بمسعود الثالث، السلطان الأخير، فإننا لا نعرف حتى تاريخ موته، ويواصل عدد من أمراء السلالة الحاكمة العيش زمناً ما فى التخوم الحدودية، إلاّ أنه لم يصل علمنا غيراسم واحد منهم، مات فى عام ١٣٦٣.

وقد أدى انحدار سلطة الدولة إلى انبثاق حشد من الوحدات السياسية التى تربطها بالسلطة المركزية صلات هشة إلى هذا الحد أو ذاك. ومايساعد على تكون هذه الوحدات هو واقع أن الحكومة السلچوقية تأخذ فى التنازل، لقاء مبلغ من المال، عن إيرادات الأراضى لفترة غير محددة. وهكذا فإن الحائزين الجدد، ليس

للأرض، وإنما للإيرادات، يمكنهم توريث هذه الإيرادات لأبنائهم أو توريثها لمؤسسة خيرية. وعندئذ تنبثق إمارات عديدة من أنقاض الدولة السلجوقية. وأكثر هذه الإمارات شهرة هى إمارات كَرَمان(وعاصمتها ايرميناك، ثم لاريند، وفيما بعد قونيه) وجيرميان(كوتاهيه)، وحميد(بورجلو) وأشرف (جورجوروم) وتيك ومينيتش(بَلاط) وآيدين (بيرجى) وصاروخان(مانيسا) وأصفنديار(كاستامونو) وكاريسى (پيرجام وباليكيسير) وإمارة عثمان(بورصا ثم نيقيه). إلا أن هناك أيضاً تكوينات أصغر أقل شهرة، لأنها كانت سريعة الزوال. وحدود هذه الإمارات عائمه وتتبدل بحكم العداوات أو التحالفات أو أيضاً بحكم التوسع على حساب البيزنطيين.ولايمكننا الحديث عن عاصمة بالمعنى الحديث للمصطلح، لأن كثيرين من الزعماء كانوا يغيرون مقارهم بحسب تبدل الفصول أو بفضل فتوحاتهم الجديدة.

وعندما يصل إلى علم الخان أبو سعيد أن التركمينيين المتمردين يهددون استقرار الأناضول كلها، فإنه يرسل إلى هناك الأمير تشوبان لاستعادة النظام والأمن.(١٠) ولنتذكر أن الامبراطور آندرونيك الثانى، الذى أرهقته الهجمات التركية، كان قد توجه بالنداء إلى أسلاف آبو سعيد لحثهم على السيطرة على الأمراء المتجاسرين أكثر مما يجب. وفى عام ١٣١٤، يمثل عدد من الزعماء أمام تشوبان لإعلان خضوعهم: فلك الدين دوندار من إمارة حميد وخلفاء عائلة أشرف، وأحفاد صاحب أتا المقيمون فى افيون قره حصار وأمراء جيرميان وخلفاء على شير من كوتاهيه ومن الحصون المجاورة. ولايرد ذكر لعثمان، إما لأنه كان قليل الشأن آنذاك أو لأنه رفض المثول، شأنه فى ذلك شأن الأمير الكَرَمانى. ومن الواضح أن الخضوع يعنى دفع ضريبه. ويلاحظ يازچى زاده، مترجم ومتمم كتاب الأخبار السلچوقى الذى حرره ابن بيبى، بصدد سيد پافلاجونيا: « ماإن يدفع الاتراك شيئاً للمغول، حتى تكون لهم السيادة فى مواطنهم ».

وفيما بعد يعين المغول تيمورتاش، ابن الأمير تشوبان، حاكماً فى الأناضول. وبين عامى ١٣١٧و ١٣٢٧، يدير البلاد باسم الخان مع انقطاع قصير بين ١٣٢١و

١٣٢٢ . وكان الشرق والوسط خاضعين له بشكل مباشر، بينما البقية فى أيدى البكوات التركمينيين الذين كان عليهم طاعته ودفع الضرائب له. وقد نزل عقاب شديد القسوة بكل معارضة، أكانت من جانب زعماء أتراك أم مغول. وعندما يخرج تيمورتاش فى عام ١٣٢٧ فى حملة - من المرجح انها كانت تستهدف أمير آيدين الذى رفض سداد ما عليه من مستحقات - فإن خبر اغتيال شقيقه دمشق خوجه وطردعائلته كلها يضطره إلى الارتداد على عقبيه واللجوء إلى مصر حيث يجرى إعدامه بعد ذلك بعام.

ويثبت مقتطف من سجل يرجع إلى عام ٧٥١هـ(١١مارس ١٣٥٠ - ٢٧فبراير ١٣٥١)، منسوخ فى كتاب محاسبة، أن أورخان كان من بين الزعماء المدينين للخانات. ونحن لانعرف إلي أى حد نجح جامعو الضرائب فى تحصيل الأموال فى هذا التاريخ المتأخر، إلاَّ أنه يظهر من الوثيقة أن العثمانيين لم يتمكنوا من التحرر من كل سيطرة عليهم إلاَّ اعتباراً من الشطر الثانى للقرن الرابع عشر. كما يجد هذا التحرر ترجمة له فى ألقاب الحكام الأوائل. ففى السجلات الأقدم، يحمل عثمان وأورخان لقب بك. أما لقب السلطان فهو لايظهر إلاَّ فى عهد مراد الأول.

الدعامة الايديولوچية للدولة العثمانية

يتحسس كل تكوين سياسى الحاجة إلى تدعيم السلطة السياسية بدعامة ايديولوچيه. وفيما يتعلق بالدولة العثمانية، فإن الدوافع التى يجرى تقديمها لتبرير هيمنة آل عثمان تتبدل فى سياق السنين.

وبالنظر إلى التوسع السريع الراجع إلى المآثر الحربية، فإن الفكر يتوقف أولاً أمام قانون السيف. وكاتب الأخبار عاشق باشازاده هو أول من يشير إليه بوضعه هذه الكلمات المزهوة على لسان عثمان بصدد مناقشة حول تعيين قاض فى مدينة

قره چاحصار: « لقد فتحت هذه المدينة بحد سيفى، فلمذا يتوجب على طلب إذن السلطان الذى لايملك حق التدخل فى هذا الأمر؟ إن الله الذى منحه شرف أن يكون سلطاناً قد منحنى أن أكون خاناً بفضل الجهاد».

وإذا كان قانون السيف يشكل أحد أعمدة السلطة، فإن من المستحسن مع ذلك استدعاء عوامل أخرى لإضفاء الشرعية عليها. وتشدد بعض كتب الأخبار على انتماء آل عثمان إلى قبيلة القايي. وقد نسب يازچي زاده إلى بكوات التخوم الحدودية قولهم:« لقد كان خان القايي، بعد أوغوز، الابن البكر وخان جميع عشائر أوغوز. وبناءً على وصية جونخان وقانون أوغوز، فإن شرف شغل منصب الخان وشرف شغل منصب الپاديشاه[العاهل] لا يمكن أن تنالهما عشائر أخرى مادامت هناك ذرية للقايي. والآن ليس بوسعنا الأمل فى الفوز بمعاونة السلاطين السلاچقة؛ فقد خسروا الجانب الأعظم من البلاد والتتار يهيمنون عليهم. وبالنظر إلى أن المرحوم علاء الدين كان ينظر إليكم بعين العطف، فلتكن خاناً. وسوف نكون فى خدمتكم وسوف ننشغل هنا بالجهاد ». كما أن عاشق باشاذاده قد رد نسب عثمان إلى أوغوز، ثم من أوغوز إلى نوح.

وبعد تفرق شمل القبيلة، تكف هذه الفكرة عن أن تكون صالحة. وعندئذ يجرى الاجتهاد فى تصوير العثمانيين فى صورة الخلفاء الشرعيين للسلاچقة. وكان لابد على أية حال من العثور على الصلات التى يمكنها تبرير انتقال السلطة.

والمحاولات الأولى تجرى على استحياء. اذ لايشير يازچي زاده إلاَّ إلى العطف الذى أبداه السلطان علاء الدين تجاه عثمان. أما فيما يتعلق بعاشق باشازاده ونشرى، فقد زجا بالسلاچقة فى مناسبتين. فعندما يتجه إرُطغرول صوب التخوم الحدودية، يخصص له السلطان المراعى الشتائية والصيفية، ثم، فى عصر عثمان، يرسل إليه رتلاً من الجياد وبيرقاً وچوقة عسكرية وشارات حاكم للمقاطعة. بل إن نشرى يزعم أن السلطان علاء الدين كان يعتبر عثمان ابناً له لأنه لم يكن له وريث.

ونحن نعرف أن ذلك غير صحيح لأن السلطان الحاكم الأخير هو مسعود الثالث. وهذا النص مهم لأنه يشير إلى الجهد المبذول لإيجاد صلة نسب بين سلالة السلاچقة وسلالة العثمانيين، حتى وإن كانت صلة روحية. ووفقا لرواية سپاندوجينو، فإن محمداً الثانى كان يريد تأييد الزعم بأن العثمانيين ينحدرون من كومنينيي ترييبزوند. لكن هذا الزعم لم يتسن له الثبات.

ولنتناول نقطة أخيرة. ففى جميع كتب الأخبار والأعمال الملحمية، تظهر فكرة الغازى، أى المجاهد فى سبيل الله، بوصفها فكرة متغلغلة متكررة. فقد جرى تصوير عثمان وأورخان فى صورة زعيمين لايهدفان إلاّ إلى نشر الدين الإسلامى. وكان جميع المحيطين بهما مفعمين بمثل أعلى واحد: القضاء على الكفار العصاة الذين لايريدون الإذعان لرفعة الإسلام. ألا يحمل أورخان فى النقش المسجل على مسجد الشهادة، فى بورصا، لقب« سلطان المشاركين فى الجهاد والمجاهدين فى سبيل الله »؟

وحتى إن لم يكن وارداً نفى قوة الدين، فإن هذه النظرة التبسيطية إلى حدما، وإن كانت وجدت صدى واسعاً ، ربما يصعب تأييدها بالنسبة لعصر عثمان وأورخان. فالأتراك الذين عبروا الدردنيل فى الشطر الأول من القرن الرابع عشر قد وضعوا أنفسهم فى خدمة البيزنطيين. وقد دافعوا تارة عن قضية خصمه چان الخامس پاليولوج . ولم تكن المسألة البتة مسألة فتح، بل مسألة تقديم عون عسكرى. فالأتراك يتواجدون فى الأراضى البيزنطية بالصفة نفسها التى يتواجد بها القطالونيون.

وفى الأناضول، يقاتل مسيحيون فى صفوف الجيش العثمانى. وقد جال قص ميخال على صهوة جواده جنبا إلى جنب عثمان على مدار سنين عديدة قبل أن يتحول إلى اعتناق الإسلام. وفى سجل أوقاف خيرية يرجع إلى عامى ١٤٥٤ – ١٤٥٥ ويتعلق بمنطقة خوداويندیجار(وهى منطقة تمتد من نيقيه إلى بيرجام، كانت بورصا عاصمة لها)، يشار إلى تيمارىٍ مسيحىٍ اسمه آناستوس.

ولابد من الإشارة بالمثل إلى أن النقش المسجل على مسجد الشهادة لايرجع إلى عهد أورخان، وإنما إلى عهد محمد الأول لأنه يحمل تاريخ ٨٢٠ هـ(١٨ فبراير ١٤١٧ - ٧فبراير ١٤١٨). كما أنه يشير إلى الحريق الذى دمر مسجد أورخان إثر غارة للكَرَمانيين على بورصا فى عام ١٤١٣، مما حتم إعادة تشييده. ولذا فإن الإعلاء من دور المجاهد فى سبيل الله يبدو أنه قد صيغ لكى يوجه إلى الأمراء الأناضوليين، لحثهم على مديد العون إلى العثمانيين الموجودين فى الموقع الأمامى للعالم الاسلامى من ناحية، ولإلقاء اللوم على أولئك الذين يتخذون موقفاً معادياً لهم من ناحية أخرى. ومن ثم فإن فكرة **الغازى** تضاف إلى أفكار رئيسية أخرى بهدف تبرير هيمنة آل عثمان.

المجتمع

عند الحديث عن العثمانيين الأوائل، تظهر كليشيهات واحدة لاتتبدل: ففى مقابل الصورة المثالية لرعاة يجوبون الريف مع أغنامهم، تمثل صورة المحاربين العتاة الذين يدمرون كل ما يصادفونه فى طريقهم، أو أيضاً صورة المؤمنين المتعصبين الذين ينشرون ديانتهم بحد السيف.

ولنقرر أولاً ان العثمانيين الأوائل ليسوا بدواً بالمعنى الدقيق للمصطلح، أى اناساً يجوبون الآفاق دون أن يكون لهم موطن ثابت. فهم يحيون فى قبائل ويمارسون مع أغنامهم الهجرات الفصلية. ففى الخريف، يهبطون إلى الوديان استعداداً لقضاء فصل الشتاء، وفى بداية الصيف، يرجعون إلى الجبل. وعلى الرغم من انهم قد فتحوا فى وقت مبكر عدداً من المدن وفتحوا بورصا فى عام ١٣٢٦، فإنهم يواصلون سكنى الخيام حتى عام ١٣٢٩ حين يفجر آندرونيك الثالث معركة بيليكانون، كما يشير إلى ذلك المؤرخ البيزنطى چان كانتاكوزين. ومن جهة أخرى فقد كان على الامبراطور أن يحث الخطى لكى يصل قبل أن يتجه الأتراك من هناك إلى الهضاب الشجرة.

وبعد ذلك ببضع سنوات، يقابل ابن بطوطة أورخان فى نيقيه، لكن المطران چورچ پالاماس، الذى اقتيد إلى الأسر فى عام ١٣٥٤ إثر تفتيش سفينته على الضفة الشمالية للدردنيل، يجد أورخان فى مخيم صيفى بعد أن جاب مدن لامپساكوس (اپسيكى) وپيجاى و(قره بيجا) وبورصا.

كما أن العثمانيين الأوائل ليسوا عازفين عن أية حياة مدينية. فقد قاموا، اقتداءً بالملوك المسلمين، ببناء سلسلة من المبانى فى المدن حديثة الفتح. ففى بورصا كمافى نيقيه، تزدهر المساجد والمدارس والمطاعم الشعبية والحمامات والجسور والخانات(مراكز التجارة). وهذه المنشئات، التى تشكل أحياناً مجمعاً عظيماً، تؤلف نواة حى جديد تدور حوله الحياة اليومية للسكان. فعلى مقربة من مسجد أورخان فى بورصا، يوجد حمام ومطعم شعبى ومطبخ وتكايا للمسافرين وحظائر لمطاياهم، كما يخبرنا بذلك مرسوم تأسيس مؤرخ فى ١٩- ٢٨ ابريل ١٣٦٠. ومن ثم فإن الاعتناء لاينصب على خلاص الروح وحده وإنما ينصب أيضاً على راحة البدن.

ويساهم أفراد العائلة الحاكمة والوجهاء بالمثل فى تزويد المدن بمنشئات نفع عام: فقد أنشأت نيلوفر، زوجة أورخان، مصلى وجسراً على الطريق القديم الذى يربط بين بورصا ومودانيا؛ وأنشأ علاء الدين، شقيق أورخان، تكية ومصلى فى بورصا؛ وأنشأ سليمان، ابن أورخان، مدرسة فى نيقيه وحماماً فى نيكوميديا، هذا إن اكتفينا بهولاء. ومن بين المنشئات التى أقامها الأعيان، نذكر أيضاً مسجد حاچى حمزه ومسجد حاچى أوزبك، وكلاهما فى نيقيه. كما أن لا لا شاهين باشا قد أنشأ منشئات دينية: مدرسة فى بورصا ومسجداً وزاوية ومدرسة فى مصطفى كمال باشا، التى كانت تسمى من قبل كيرماستى.

وإذا كان أهل البلاد يكفلون الصيانة، فإن القيادات العليا تقوم فى مرحلة أولى بإدخال تحويلات على المدن الأناضولية التى تتمتع بتراث إسلامى طويل. والفقيه الأول فى مدرسة نيقية شخص يدعى داوود القيصرى. ونعرف من توقيعات مراسيم

الأوقاف الخيرية فى ذلك العهد أسماء المدن التى ينحدرون منها. قيصرية، كيرشيهير، قونيه، سيواس، وهى فى الوقت نفسه مراكز حضرية هامة ينتقل الدين والمعرفة عن طريقها إلى التخوم الحدودية نفسها. ولنلاحظ مع ذلك أن العربية لاتكاد تجد من يتكلم بها، كما يشير إلى ذلك ابن بطوطة فى شىء من خيبة الأمل. فمما يثير دهشة الرحالة الكبيرة أن الزعيم الدينى فى جيوى، والذى يحمل فى خيلاء لقب **الفقيه**، يتكلم بالفارسية لا بالعربية.

ويسهم **الإخوة** فى توطين المسلمين فى المدن المفتوحة حديثاً: وهؤلاء الإخوة، وهم آفراد الحرف، يشكلون فى الوقت نفسه جماعة تآزر اجتماعى وروحى. والأكثر شهرة بينهم، لأن الإشارة إليه أكثر، هو الأخ حسن، ابن شقيق الشيخ ايديبالى، وهو نفسه والد زوجة عثمان. وهو يشترك فى حملات أورخان ثم يقيم فى بورصا حيث يبنى تكية. كما أنه احد الحاضرين عند اقتسام تركة عثمان. ويشير سجل للأوقاف الخيرية يرجع إلى عام٨٥٩هـ (١٤٥٤- ١٤٥٥)، يحصى بين أمور أخرى التبرعات التى قدمها عثمان وأورخان، إلى أن عديدين من **الإخوة** قد استفادوا من سخاء العاهلين العثمانيين الأولين أو من سخاء أفراد العائلة. ففى منطقة صاپانچا، يوصى سليمان باشا بأراض لصيانة أحد الجسور ويكلف أحد **الإخوة** بإدارتها. أما الزاوية التى أقامها أورخان فى نيقيه تكريماً لذكرى ابنه(يرجع تاريخ مرسوم الوقف الخيرى إلى ٦ يونيو - ٤يوليو ١٣٦١) فهى تدار من جانب عثمان ابن يوسف، الملقب بقره أو غلان، والذى يرث أحد بنيه، هو **الأخ** مصطفى، منصب المدير بعد موت أبيه. أما خديجة، ابنة أورخان، فقد أقامت زاوية، إكراما للأخ تورچا. وابن بطوطة، خلال ترحاله فى الأناضول، ينزل فى باليكيسير وجورله وجيوى ومودورنو فى زوايا يديرها **الإخوة**.

وإلى جانب سكان مدنيين مسلمين، يوطدون أقدامهم فى مدن مفتوحة منذ وقت قريب على حساب البيزنطيين، يحيا تركمانيون يؤيدون التقاليد القبلية التركية.

وإذا كان الأوائل ينشرون المعارف التى تدرس فى المدرسة ومن ثم ينشرون العقيدة فى أصولها، فإن الأخيرين يفصحون عن دين شعبى يمكن وصفه بأنه مهرطق: تقديس على، زوج ابنة محمد، إجلال الأئمة الاثنى عشرة، الاجتماعات السرية التلقينية.

وفى سجل الأوقاف الخيرية (١٤٥٤- ١٤٥٥) الذى سلفت الإشارة إليه، يتمتع عديدون ممن يحملون لقب بابا(وهو لقب يمنح لكبير بعض طوائف الدراويش الهراطقة) بأراضٍ بفضل عدد من المراسيم الصادرة عن أورخان: إرميز بابا فى ناحية يارحصار، وزكريا بابا وصارو بابا فى ناحية ايرمينى ايلى، وقره بابا فى ناحية اينيجول، وبابا آخر لا نعرف اسمه فى ناحية جيرميچى. والقرية التى يحيا فيها هذا الأخير تسمى من جهة أخرى بابا ايلير، وهو اسم يحمله اتباع بابا الياس المسئول عن انتفاضة عام١٢٤٠. وتوجد قرية بابا ايلير أخرى فى منطقة ترحالا (سوما الآن) ، ملقبة باسم كوپيك شيخ(« الشيخ كلب »): وهذا الإسم يثبت مرة أخرى أننا بإزاء أشخاص هراطقة، لأن الكلب، فى الدين الاسلامى، يعتبر حيواناً نجساً. وقد أكد كاتب الأخبار عاشق باشازاده أنه من أحفاد بابا إلياس. وهو يكرس فى كتابه فصلاً للعلاقات بين تابع لهذا القديس، اسمه جييكلى بابا، وأورخان. ويستفاد من أقواله أن أورخان أمر ببناء الضريح وتكية ومسجد، جرى تجديده فى حياته. ومايزال جزء من المبانى قائماً إلى الآن. والآن تحمل القرية اسم باباسلطان.

ومنذ تأسيس الدولة العثمانية، توجد فئة أخرى من الدراويش يمكننا وصفهم أيضاً بالهراطقة: **الابدال**. وقد حافظت بورصا- حتى منتصف هذا القرن على الأقل على بعض البقايا البسيطة لتكية ابدل مراد وتكية ابدل موسى. وتشكل الأحياء التى أقام فيها الدراويش اليوم جزءاً من المدينة، لكنها فى ذلك العصر كانت خارج أسوار المدينة.

ولابد، أخيراً، من قول بضع كلمات عن السكان البيزنطيين. فباشيمير، الذى يتوقف كتابه عند عام ١٣٠٧، لايتوقف عن رثاء حال مواطنيه الأناضوليين المعرضين للهجمات التركية والذين يهربون بحاجياتهم البسيطة إلى« المدينة» أى القسطنطينية. على أن الامبراطورية لاتفتقر إلى الرجال البواسل الذين يحاولون التصدى للعدو. والعثمانيون أنفسهم ينبهرون بالمقاومة التى يبديها فى وجههم سكان بورصا وبعدد الضحايا الذين سقطوا صرعى المجاعة وانتشرت جثثهم فى الشوارع وقت دخولهم المدينة، كما يذكر ذلك عاشق باشازاده.

لكن كثيرين من البيزنطيين لايقاتلون إلاَّ باسترخاء، لأنهم يشعرون أن السلطة قد خانتهم وتخلت عنهم. ومشروع آندرونيك الثالث الخاص بتقديم العون إلى سكان بورصا عن طريق البحر لا يتحقق؛ وفى ظل آندرونيك الثانى، كان المقاتلون محرومين بالفعل من الجياد ومن المال بسبب الضريبة التى طلبتها الدولة لدفع رواتب القوات الإضافية، الآلان. ولذا فلا يجب الاندهاش من سعى بيزنطيين عديدين إلى التعايش مع السادة الجدد. وألم يضرب البيت الامبراطورى نفسه المثل بتزويجه اميرات بيزنطيات لزعماء الكفار؟

ويشير شهود عيان مثل ابن بطوطة وجورج پالاماس، اللذين اجتازا بيثينيا اعتباراً من الربع الثانى للقرن الرابع عشر، إلى السكان اليونانيين. ويشعر پالاماس بالفرح الغامر عندما يكتشف أن العثمانيين، وهو أسير لديهم، يسمحون له بالإقامة مع اخوته فى الدين. وبالرغم من المحنة التى يؤدى إليها الغزو التركى فى القرن الرابع عشر، فإن الصلات بين يونانيي القسطنطينية واليونانيين الذين يعيشون تحت السيطرة العثمانية لم تنقطع. ففى عام ١٣٥٠. يبيع تاجر نبيذ يونانى من القسطنطينية لأحد البنادقة، المقيمين فى المدينة نفسها، نبيذاً من تريجليا، أى نبيذاً وارداً من الضفة الجنوبية لبحر مرمرة، بمبلغ ٥٦٥ هيپرپيره . ونحن نجهل تاريخ فتح هذا الميناء، الحصن الهام لمؤخرة البلاد، إلاَّ أن من المؤكد أنه كان فى أيدى

الأتراك فى عام ١٣٥٠. وهكذا يجرى التكيف حباً أم كرهاً مع الموقف الجديدة، وتستمر الحياة.

* * *

لقد مر مايقرب من سبعة قرون منذ استقرار جماعة نكرة فى جنوبى منطقة منعطف نهر ساكاريا. على أن تحديد نتائج الوقائع التى ميزت العصر مايزال مهمة صعبة.

فالبعض يسترجع الأقوال المتقززة الصادرة عن شخص مثل باشيمير أو عن شخص مثل كانتاكوزين فيما يتعلق بسقوط مدن بيثينيا، بينما يسترجع البعض الآخر ابتهاج شخص مثل عاشق باشازاده أو شخص مثل نشرى بنجاح البكوات العثمانيين الأوائل. والصدى الذى تعيده إلينا الأحداث عبر القرون يترجم تارة المرارة أو الدهشة من تفكك العالم المسيحى الذى عجل بسقوط بيزنطة، ويترجم تارة أخرى الانبهار أمام صعود العثمانيين الخاطف، تاركاً مع ذلك فى الظل كل مامن شأنه تلويث مجد السلالة. والحق أن مايتعين عمله هو وضع مولد الدولة العثمانية بجوانبه السامقة والهابطة فى اطاره التاريخى.

إن العثمانيين وأعوانهم، وقد أبعدوا عن بلدهم الأصلى ودفعهم سكان الأناضول صوب التخوم الحدودية، قد وجدوا أنفسهم منذ البداية بين فكى كماشة قوتين: المغول والبيزنطيين. ونادراً مايشار إلى أن ماكانوا يأخذونه بيد كانوا يعطونه باليد الأخرى؛ أما إلى أى حد وحتى أى زمن فتحديد ذلك أكثر صعوبة. والخطر على الحدود الشرقية للإمارة خطر ماثل دائماً، وإن كان كتاب أخبار البلاط والمصادر الغربية تقلل من شأنه أو تتجاهله. وعن طريق نقش أو مصدر شرقى غير عثمانى أو ملحوظة مخصصة على وجه الحصر للاستخدام الإدارى نتعرف على شراسة الصراع مع الجيران الأناضوليين. ففى البداية، كان على العثمانيين أن يخافوا من حملات المغول التأديبية، وذلك بقدر ماأن البيزنطيين كانوا يتوجهون إلى الخان

بالشكوى منهم. وبرغم أن موقعهم كان على حدود دولة الخانات، فإنهم لم يكونوا أكثر عرضة للخطر من أمير حميد أو أمير أشرف، الذى أمر تيمورتاش، الحاكم المغولى، بإعدامه.

على أن انهيار دولة الخانات بعد موت أبوسعيد(١٣٣٥)، لايزيل مع ذلك كل خطر. فخلفاؤه أو من كانوا يعتبرون أنفسهم خلفاء له، أى الإيريتنيين والقاضى برهان الدين حتى تيمور(تيمور لنك) وأوزون حسن فى القرن الخامس عشر، يواصلون الضغط على العثمانيين. على أنه لا عاشق باشازاده ولانشري يذكران المعركة التى شنها القاضى برهان الدين على السلطان بايزيد الأول فى كيركديليم. والهزيمة التى أنزلها تيمور وحدها هى الأ بعد صدى بحيث يتعذر الصمت عنها.

والدين موضوع آخر ماثل فى جميع خطابات العصر ويتكرر الحديث عنه منذه. وباسم الدين الكاثوليكى يؤخر اللاتينيون عونهم للبيزنطيين؛ وباسم الدين الارثوذكسى يرفض هؤلاء الأخيرون مقترحاتهم ويذهبون إلى حد إيثار العمامة على القلنسوة، وباسم الدين الإسلامى يندفع العثمانيون إلى اقتحام الاراضى البيزنطية. لكننا إذا درسنا الحياة اليومية، فسوف نكتشف أن المصالح الدنيئة غالباً تعلو على حماسات الروح. والقرن الرابع عشر قرن وحشى بشكل خاص، وقد نمىً بين صفوف السكان إحساساً عميقاً بانعدام الأمن. ولم يكن بوسع أحد التنبؤ بما يخبئه له القدر فى الغد: فهناك خطر جر المرء إلى محنة حرب، أو بيعه كعبد إثر غارة مدمرة أو موته من وباء. وتتشكل الصداقات أو تنحل بمجرد حكم ضرورة اللحظة ودون أن يلعب العنصر أو الدين فى ذلك دوراً. ولابد للمرء من الحذر من إخوته فى الدين قدر حذره من أولئك الذين يؤمنون بدين آخر. والحسابات التى أجريت خلال حملة الاميرال باجانينو دوريا من جنوة بين عامى ١٣٥١و ١٣٥٢ تصور بشكل بالغ الكمال المناخ الذى كان سائداً آنذاك فى المشرق: فلما كان يتعين تدبير المال لملء الخزائن، فإنه يجرى الاستيلاء على السفن اليونانية وفرض جزية

على سكان ميتيلين وغاليپولى والاتجاه إلى أسواق العبيد لبيع رجال ونساء وأطفال مختطفين من المدن الساحلية لبيزنطة، وذلك دون أدنى تأنيب للضمير. ولم يكن أهل جنوة أفضل ولاأسوأ من حلفائهم أو خصومهم. ولاننسى أن چورچ پالاماس، مطران ثيسالونيك، يخطفه الأتراك، وأن خليلاً، ابن أورخان، يخطفه قراصنة فوسييه.

وفى هذه البيئة بالتحديد تولد الدولة العثمانية. ان عثمان وأورخان، الموضوعين على هامش العالم الإسلامى وفى وجه عالم مسيحى منقسم، قد تمكنا من ربط الحظ والذكاء والقدرات العسكرية لكى يرتفعا على مسرح التاريخ.

حواشى الفصل الأول

١ – بك وبيه صيغتان لكلمة واحدة فى أزمنة مختلفة، والصيغة الأولى هى الأقدم.

٢ – وفقا لتفسير آخر لنص شهاب الدين العُمرى، من الممكن أن تكون هذه الزيارة قد تمت فى ١٣٣٢ – ١٣٣٤.

٣ – من المرجح أن اسم الإمارة مشتق من مصطلح جغرافى، إما أن يكون كاريسينييه، المنطقة التى يرد ذكر لها عند سترابون، أو كاريسوس، اسم أحد الانهار فى تلك المنطقة، أو أيضاً سيراسييس، اسم مدينة جد قريبة تقع فى شمال – شرقى بيرجام، وليس من قره عيسى اسطورية.

٤ – تختلف المصادر فيما يتعلق بهذه النقطة؛ ومن الممكن أيضاً أن يكون الأمر خاصاً بالمدينة جد القريبة من آجيراً.

٥ – لابد وأن البلدة، التى لاوجود لها الآن، كانت موجودة، وفقاً للحوظة فى سجل عثمانى، قرب شاركوى الحالية.

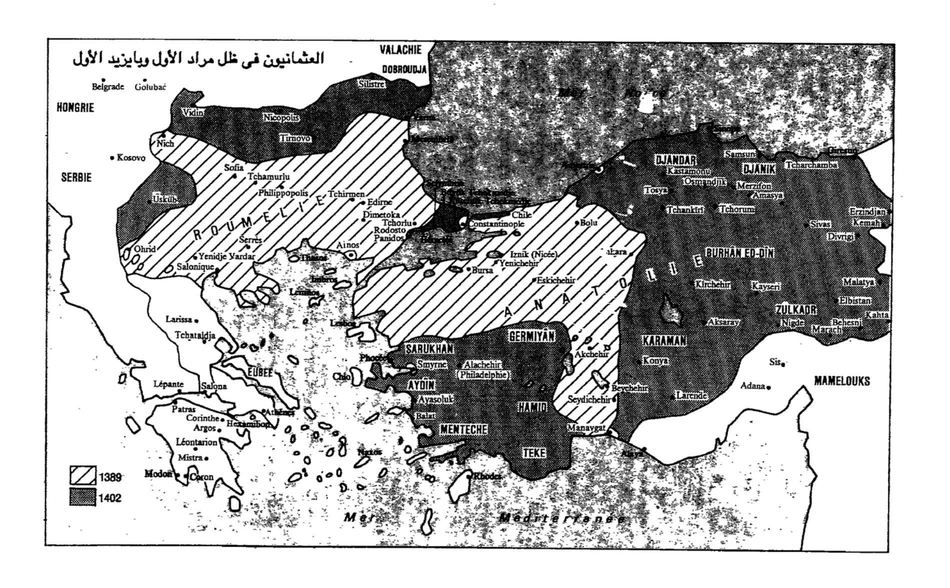
٦ – من بين الروايات المختلفة عن موت سليمان، تظل هذه الرواية هى الأكثر انتشاراً.

٧ – لاشك أن الأمر خاص بحملة آميدييه السافويوى فى عام ١٣٦٦.

٨ – يرجع مرسوم الوقف الخيرى الذى وصل إلينا إلى عهد محمد الثانى.

٩ – أدت هذه التسمية إلى شىء من التشوش، إذ يُذكر أحياناً أن عثمان ينحدر من مدينة عثمان جيك الواقعة على بعد نحو ٢٠٠ كم إلى شمال – شرقى مدينة أنقره.

١٠ – كما يذكر ذلك كاتب الأخبار السلجوقى كريم الدين محمود، المنحدر من مدينة آكساراى.



العثمانيون فى ظل مراد الأول وبايزيد الأول
VALACHIE
DOBROUDJA
Belgrade
Golubać
HONGRIE
SERBIE
Kosovo
Silistre
Vidin
Nicopolis
Tirnovo
Nich
Üsküb
Sofia
Tchamurlu
Philippopolis
Tchirmen
Edirne
Dimetoka
Tchorlu
Rodosto
Panidos
ROUMELIE
Serrès
Ohrid
Yenidje Vardar
Salonique
Ainos
Larissa
Tchataldja
EUBÉE
Lépante
Salona
Patras
Corinthe
Argos
Hexamilion
Léontarion
Mistra
Modon
Coron
1389
1402
Constantinople
Chile
Bolu
Iznik (Nicée)
Yenichehir
Bursa
Eskichehir
ANATOLIE
Phocée
Chio
Smyrne
Alachehir
(Philadelphie)
SARUKHAN
AYDÎN
Ayasoluk
Balat
MENTECHE
HAMID
TEKE
GERMIYÂN
Akchehir
Beychehir
Seydichehir
Manavgat
Rhodes
Naxos
Mer
Méditerranée
DJANDAR
Kastamonu
Osmandjik
Samsun
DJANIK
Tcharchamba
Merzifon
Amasya
Tosya
Tchankiri
Tchorum
Sivas
Erzindjan
Kemah
Divrigi
BURHÂN ED-DÎN
Kirchehir
Kayseri
Malatya
Elbistan
ZULKADR
Kahta
Aksaray
Nigde
Behesni
Marach
KARAMAN
Konya
Larende
Sis
Adana
MAMELOUKS

الفصل الثانى

صعـود العثمانييـن
(١٣٦٢ - ١٤٥١)

بقلم: نيقولا ڤاتان

مـراد الأول (١٣٦٢ - ١٣٨٩)

كانت الأعراف التركية تعطى لجميع أبناء عاهلٍ راحلٍ حقاً متساوياً فى العرش: وأول من ينجح فى تأمين سيطرته على القوات وعلى الخزانة، هو الذى يفوز به ويمكن اعتباره حاكماً شرعياً. ومن الواضح أن مثل هذه المبادىء تهدد بنشوب حروب أهلية فى فترات انتقال السلطة، كما تهدد أيضاً بحدوث تدخلات خارجية مؤيدة، أو محفزة، للمعارضة من جانب مطالبٍ بالعرش حيل دون ارتقائه له. ويقدم التاريخ العثمانى أمثلة عديدة لذلك، وعلى مر القرون، سوف تجرى محاولات لتطبيق حلول مختلفة بهدف تجنب هذه الأزمات، وسوف تنجح هذه المحاولات أحياناً.

وعند موته، فى عام ١٣٦٢، يترك أورخان عدة أبناء: مراد، الذى سوف يخلفه، وخليل وابراهيم. والمعلومات المتوافرة لدينا عن ذلك الزمن البعيد قاصرة، والمصادر المتناقضة غالباً والمتاحة لنا- وهى فى أغلبها كتب أخبار- قلَّما تسمح بترتيب تسلسل الأحداث التاريخية ترتيباً مناسباً.

وكان مراد الأول قد خلف أخاه سليمان، فاتح غاليپولى الذى مات فى عام ١٣٥٧، فى قيادة الوحدات العثمانية المحاربة على الساحة الأوروبية. ولما كان مراد قد خاض جهاد **الغزاة** الذين كان يتمتع بدعمهم له، فقد كان مشاركاً بالفعل فى السلطة؛ وقد ظهر بوصفه الخليفة الطبيعى لأبيه، وعندما يموت هذا الأخير، فإن أعيان بورصا، العاصمة، يطلبون إليه الحضور. وبعد مبايعة مقاتلى المناطق الحدودية والعلماء له، يصبح أميراً شرعياً بالفعل.

ومن المرجح أن خليلاً، حاكم إزنيق(نيقيه)، زوج ابنة الأمبراطور البيزنطى چان الخامس، كانت له أوراقه التى يمكنه اللعب بها، وذلك بقدر ماأن الامارات الأناضولية، القلقة من التقدم العثمانى، كانت تهدد الحدود الشرقية. ومن المحتمل أن مراد الأول قد بدأ بالنضال ضد إخوته، الذين انتصر عليهم فى نهاية الأمر.

فهل كان هذا التنافس بين الإخوة مرتبطاً بالحملة على انقره والتى دارت نحو ذلك العهد؟ لاندرى. لقدتمسك العثمانيون دائماً بالمدينة التى كانوا قد استولواعليها من ايريتنا أوغوللارى السيواسى، فى عام ١٣٥٤، بفضل أزمة انتقال للسلطة. وفى أثر أحداث لاتتوافر عنها معلومات كافية، فإن الأمير محمد ايريتنا أوغلو، ربما رغبة منه فى أن يستفيد بدوره من أزمة انتقال السلطة العثمانية لاستعادة المدينة، يتوجه على رأس جنوده إلى انقره فى يوليو ١٤٦٤. وهكذا يقاتل مراد الأول حتى الخريف ذودا عن الحدود الشرقية للإمارة.

فتح رو ميليا

حتى عام ١٣٦٥، قلّما وجد مراد الأول، المنشغل فى الأناضول، الوقت للاهتمام على نحو فعال بثراس وللاستفادة من غاليپولى ، رأس الجسر الممتاز فى أوروبا والذى كان شقيقه قد قدمه إلى السلالة الحاكمة فى مارس ١٣٥٤. وفى الأعوام التى تلت ذلك، كان التقدم التركى قد استمر تحت قيادة الأمير وواليه لالاشاهين باشا وقادة مثل إڤرينوس بك أو حاچى البيجى: فقد جرى احتلال ديميتوكا(ديديموتيك) فى نوڤمبر١٣٦١، بينما تقدم مراد، ربما بصورة مؤقتة، حول القسطنطينية، واستولى على تشورلو وميسينلى ولولييورجاز، مستولياً ايضاً على حصون الطريق الممتد من أندرينوپل إلى القسطنطينة.

ومنذ أن أدى موت ايتيان دوشان، فى عام ١٣٥٥، إلى تمزق الامبراطورية الصربية، لم تعد فى البلقان قوة قادرة على مقاومة الزحف التركى. وخوفاً من هذا

الزحف، يسعى القيصر البلغارى چان الكسندر إلى كسب ود الأتراك، مختصماً بذلك مع ملك المجر والامبراطور البيزنطى. وفى مواجهة هذا الائتلاف، يلتمس چان الخامس پاليولوج مساعدة الغرب فى عام١٣٥٥، واعداً الكرسى الرسولى(البابا) بطاعة الكنيسة اليونانية له فى مقابل عون عسكرى. والواقع أن تشدد الطرفين لايسمح بتحقيق الوحدة الدينية[1]. على أن مساعى چان الخامس الديبلوماسية لم تذهب سدى بالكامل، لأن الهيراركية اللاتينية فى المشرق قد جرى التصريح لها بالدعوة للحرب الصليبية. وفى أول ابريل١٣٦٤، حمل الدوق آميدييه الساڤويوى الصليب إلى آڤينون. وكان الهدف الرسمى للحملة هو الأراضى المقدسة، لكن هدفها الأول كان يتمثل فى الدفاع عن الدول اللاتينية فى اليونان وممتلكات البندقية وسميرن وبيزنطة.

ومن جهته، استعد لويس الأكبر المجرى لدفع الأتراك عن البلقان. وبعد أن شن هجوما على البلغار، بدا مستعداً للاتجاه ضد الأتراك فى ربيع عام١٣٦٦، عندما اتجه چان الخامس، تحت إلحاح الموقف، إلى مقابلته فى بودا. لكن الامبراطور البيزنطى لايحصل على شىء من الملك المجرى، وفى طريق عودته، يحرمه أيضاً شيشمان من المرور عبر بلغارياً. وإذيجد نفسه محاصراً فى ڤيدين، يدين بانقاذه فى نهاية الأمر لآميدييه الساڤويوى. والواقع أن هذا الأخير كان قد غادر البندقية فى يونيو ١٣٦٦ على رأس اسطول شديد البأس. وبعد أن استولى على غاليپولى (٢٣ أغسطس)، اتجه إلى القسطنطينية فى سبتمبر، وبعد ان استولى على عدة مدن على البحر الأسود، يتوصل إلى انقاذ چان الخامس. وفى ١٤ مايو١٣٦٧، يسترد آميدييه من الأتراك إينياقوسيا(كوتشوك تشيكميچى) ويحرق بعد ذلك بعشرة أيام موقعهم فى ڤالونييرو(بويوك تشيكميچى؟): وعند رحيله إلى البندقية فى يونيو، يسلم جميع هذه الفتوحات للامبراطور البيزنطى.

وبالنسبة للأتراك، كان فقدان غاليپولى حدثاً رئيسياً. فمراد، الذى كان حتى ذلك الحين محصوراً ضمن حدود آسيا الصغرى وغير حائز لقوة بحرية، يجد

نفسه، وقد صار محروماً من قواعده الأوروبية، تحت رحمة عون البيزنطيين أو البنادقة أو أهل جنوة. وقد استمر هذا الوضع قرابة عشر سنوات.

على أن أتراكاً قدواصلوا التقدم فى روميليا، إلا ّ ان من الصعب للغاية رصد الدور المحدد للعثمانيين بينهم. وقد أنتج الاستيلاء على آندرينوپل(إدرنه) وفرة من الأدبيات، وتتراوح التواريخ التى يقترحها المتخصصون بين عامى١٣٦١و١٣٧١. وكان من المسلم به منذ زمن بعيد أن مراد الأول قد استولى على المدينة غداة وصوله إلى سدة السلطة، فى عام١٣٦٢(٢)، إلاّ أن من المؤكد أن اليونانيين كانوا مايزالون يسيطرون عليها(أو عادوا إلى السيطرة عليها) فى عام ١٣٦٦: ولذا فإن الاتراك لابد وأنهم قد استولوا على آندرينوپل قرب ذلك التاريخ. ومشكلة تسلسل الأحداث التاريخية تثير مشكلة القوى التركية الموجودة آنذاك فى أوروبا. فعند موت أورخان، كان للعثمانيين هناك مكان هام وآخذ فى النمو. على أنه لايبدو أن السياسة العثمانية الخاصة بتطويق القسطنطينية لم تبدأ حقاً إلاّ فى ستينيات القرن الرابع عشر.

ولاشك أن العثمانيين لم يكونوا الوحيدين الذين تحركوا فى ثراس وأقاموا بها : إذ كان حاچى البيجى قد وصل إلى هناك مع أومورپك الأيدينى، قبل العثمانيين؛ وكان إڤرينوس بك، المنحدر من كاريسى، وفقاً للروايات العثمانية، قد انتقل إ لى خدمة سليمان، شقيق مراد، وإن كان على مايبدو بوصفه نداً للأول؛ وشأنه فى ذلك شأن حاچى البيجى، فقد كان يحمل أيضاً لقب بك، وهو نفس اللقب الذى كان قاصراً فى البداية على اورخان ومراد الأول، فى حين أن لالاشاهين، خادم هذين الأخيرين، لم يكن غير باشا. وقد تعاظم استقلالهم اعتباراً من عام ١٣٦٢، بسبب غياب مراد وتبعثر قواته. والحال أن إڤرينوس بك وحاچى البيجى هما اللذان سوف يسمحان بسقوط أندرينوپل، وذلك بدحرهما للأميرين الصربيين ڤوكاشين وچان أوجليبشا نحو عام ١٣٧١ فى وادى ماريتزا. ومن ثم فإن هذا الانتصار، الذى يفتح الطريق أمام الأتراك إلى مقدونيا، ليس عملاً من أعمال العثمانيين أنفسهم.

على أن العثمانيين لن يتأخروا عن فرض أنفسهم فى أوروبا، وذلك بفضل سياستهم البيزنطية أساساً. ففى ختام المفاوضات التى أجريت بعد حملة آميديه الساڤويوى الصليبية، اتجه چان الخامس إلى ايطاليا. وقد وصل اليها فى أغسطس ١٣٦٩، وأعلن اعتناقه للعقيدة الكاثوليكية فى ١٨ أكتوبر وجحد مشروعية الانشقاق فى ٢١ أكتوبر. وقد توصل فى البندقية إلى اتفاق مناسب للبيزنطيين الذين كانوا يخشون من اتساع الجمهورية بالتحالف مع مراد الأول وشراء سكوتارى (أوسكودار) منه. على أن الرحلة قد منيت بالفشل، لأن الامبراطور لم يتلق العون. بل إن صعوبات مالية قد حالت دون مغادرته البندقية؛ ولما كان ابنه آندرونيك، الذى كان ينوب عنه فى القسطنطينية، لم يحضر لمساعدته، فقد اضطر ابنه الثانى، مانويل، إلى جمع المال وحمله بنفسه إلى البندقية.

وعند عودته إلى القسطنطينية فى ٢٨ اكتوبر١٣٧١، كان چان الخامس قد فقد كل أمل فى الحصول على عون مسيحيي الغرب. وفى وجه زحف العثمانيين فى ثراس، لم يعد أمامه من حل غير التفاهم مع مراد الأول. وقد تجلى هذا الاتفاق خلال تمرد ابنه أندرونيك: فهذا الأخير، الذى من المرجح أنه قد انزعج من تزايد حظوة أخيه ما نويل، كان قد توصل إلى تفاهم مع أحد أبناء مراد الأول، ويدعى صاوچى، لتفجير تمرد مشترك ضد والديهما. وقد تمرد الأميران فى مايو ١٣٧٣، وذلك، وفقاً لبعض المصادر، بمناسبة حملة اشترك العاهلان فى القيام بها، وهو ما يعنى أن بيزنطة كانت آنذاك بالفعل فى علاقة تبعية مع الإمارة العثمانية. وأيا كان الأمر، فإن الأبوين قد وحدوا قواهما ونقل مراد، بمساعدة چان الخامس، قواته إلى أوروبا: وكانت تلك هى المرة الأولى منذ فقدان غاليپولى، وبفضل المساعدة البيزنطية وحدها، التى يجد الأمير نفسه فيها مع جنوده فى روميليا. وعند هزيمة أندرونيك فى ٢٥ مايو قرب العاصمة، فإنه يستسلم فى ٣٠ مايو. أما فيما يتعلق بصاوچى، فقد أسر فى ديميتوكا فى ٢٩ سبتمبر وسملت عيناه؛ ثم مات متأثرا بجراحه – وبتحريض من مراد الأول، فإن چان الخامس الذى أشرك ابنه مانويل– الذى جرى

إعلانه ملكاً شريكاً فى ٢٥سبتمبر تحت اسم مانويل الثانى- فى السلطة، قد لجأ بدوره، مستخلصاً فى ذلك دروس الأحداث، إلى سمل عينى آندرونيك وحبسه. لكن العملية لاتنجح بالكامل: فالأمير المتمرد يظل بالنسبة لچان الخامس ولمانويل الثانى خطراً سوف يستغله مراد الأول. فعلى الفور، كان العثمانى هو الرابح الأكبر: لقد استعاد قدميه فى أوروبا وأصبح الامبراطور البيزنطىُ تابعاً له بلا نزاع[٣].

وسرعان ماتسمح الأحوال الداخلية البيزنطية للعثمانيين بتسجيل هدف جديد. فخلال رحلته فى إيطاليا، كانچان الخامس قد اقترح التنازل للبنادقة عن جزيرة تينيدوس (بوزچا آدا)، التى تهيمن على مدخل الدردنيل؛ وخلال صيف ١٣٧٦، تؤدى معاهدة إلى إقرار هذا المبدأ بصفة نهائية. إلا أن أهل چنوة، المنافسين القدماء للبنادقة، كانوا معادين لهذه المعاهدة، إذ كانت لهم مصالح هامة فى جالاتا وفى البحر الأسود. ولذا فإنهم سوف يساعدون آندرونيك (الذى كان قد لجأ إلى جالاتا) فى تمرد جديد. وفى يوليو، فإن اندرونيك، الذى كان فى تلك الاثناء قد اعتمد على العون المادى من جانب مراد الأول لقاء وعد بطاعته وبدفع جزية، يحاصر القسطنطينية. وعند انتصاره فى اكتوبر، يقوم بحبس چان ومانويل. ولم يؤد انتزاع تينيدوس من أهل جنوة إلاَّ إلى نتائج طفيفة، لكن المنتصر، الذى أعلن نفسه امبراطوراً تحت اسم اندرونيك الرابع، يرد غاليپولى إلى سيد العثمانى. وبعد اجتيازه المضيق بفضل اسطول چنوة فى الخريف، يسترد الأمير المدينة. ولن يُزَحْزَحَ العثمانيون عنها بعد ذلك.

وهكذا، فبفضل سياسته البيزنطية يتمكن مراد الأول من التصرف مجدداً حسب هواه فى اوروبا، اعتباراً من عام١٣٧٦ بل وربما منذ عام ١٣٧٣. وهو لم يكن قد طرد منها البتة تماماً، لكنه يتجه الآن إلى التوسع لكى يصبح العاهل الوحيد للمنطقة.

وأيا كان دورهم السابق، فإن البكوات المحليين يجدون أنفسهم فى موقف تبعية،

كما يدل على ذلك تضخم ألقاب مراد الأول، الذى بعد أن كان يحمل لقب بك وأمير مثل ابيه، يصبح أمير الأمراء وسلطاناً. وقد تولى لالاشاهين قمع حاچى البيجى بينما أمكن التوصل إلى تسويات مع الآخرين. وينتقل إڤرينوس بك وآله، المقيمون فى آندرينوپل، إلى كوموتينى، ثم إلى سيِّريس، وأخيراً إلى ينيچى ڤاردار(جيانيتسا). وقد ظلت عائلتهم شديدة البأس فى تلك المنطقة على مدار قرون؛ ومن جهتهم، يغادر آل توراهان منطقة مالْقَرَه متجهين إلى ثيساليا. ويشير دوام هاتين العائلتين على امتداد تاريخ الامبراطورية العثمانية وأهمية نفوذهما المحلى أيضاً إلى أن هؤلاء البكوات قد ظلوا أقوياء. على أنهم لم يكونوا منذ ذلك الحين فصاعدا أقل اقتصاراً على دور« سادة الحدود» (أوچ بيليرى)، المكلفين بالجهاد فى تخوم امبراطورية عاهلهم العثمانى.

الزحف العثمانى فى الأناضول وفى رو ميليا

بينما كانت الشروط التى تسمح بالفتح العثمانى للبلقان قد تهيأت، يزحف مراد الأول أيضاً فى الأناضول. وهنا ايضاً، يستند نجاحه إلى ضعف وانقسام الإمارات: جيرمييان، تيكه، حميديلى... فهذه الدويلات كانت قد فقدت جانباً كبيراً من مبرر وجودها منذ توقفها عن الاتصال بالمسيحيين. وقد جردها النمو العثمانى من قواها الحية باجتذابه ليس فقط المقاتلين، وإنما أيضاً العلماء الذين اغرتهم المناصب التى اتاحتها لهم الحاجات الإدارية للإمارة العثمانية. وكان الكَرَمانيون هم وحدهم الذين تخلصوا بلباقة من هذا المصير: فاعتباراً من أواخر ستينيات القرن الرابع عشر، كانوا قد تمكنوا، تحت قيادة علاء الدين، من توسيع أراضيهم بدرجة هامة على حساب جيرانهم. ولذا فليس هناك مايدعو إلى الاستغراب فى أن الامارات الثانوية المحصورة بين الكَرَمانيين والعثمانيين قد طلبت العون ضد الأوائل من الأخيرين، وأن الأخيرين قد استفادوا من ذلك.

والحق أن هذه الفتوحات العثمانية التى استهدفت أشقاء مسلمين وأتراكاً قد

قوبلت بقدر كبير من الاستهجان، خاصة وأنها قد تمت بمساندة من مسيحيين تابعين. ولذا فإن المصادر العثمانية لاتقدم غير قليل من التفصيلات. وتذهب الروايات إلى أن أمير جيرميان، بمناسبة زواج ابنته فى عام ١٣٨١ من بايزيد، ابن مراد الأول، قدم للعثمانيين سيماونا وإجريجوز وتاوشانلى بل وعاصمته كوتاهيه بائنةً. وعن طريق الشراء(؟)، حصل مراد الأول من آل حميد اوغوللارى على أراضٍ واقعة بين أراضى إمارات تيكه وجيرمييان وكَرَمان: بيشيهير، آكشيهير، سيد يشيهير، يالواچ...

على أن چان الخامس ومانويل الثانى كانا قد استعادا السلطة فى القسطنطينية، بفضل عون البنادقة و بفضل عون مراد الأول، الذى وعداه بدفع جزية ضخمة، ومعونة عسكرية سنوية وبالتنازل عن فيلادلفيا، آخر الممتلكات البيزنطية فى الأناضول. وقد اضطر اندرونيك الرابع إلى اللجوء إلى أصدقائه من أهل چنوة فى بيرا، الذين عانوا من حصار چان الخامس وحلفائه لهم بعض الوقت. وفى نهاية الأمر، يتم التوصل إلى اتفاق بين أهل چنوة والأتراك فى مايو١٣٨١، ويفرض مراد الأول على تابعه البيزنطى الاعتراف بأندرونيك الرابع وابنه چان وريثين شرعيين له والتنازل لهما عن سيليمبريا وهيراكليا وراديستوس وكذلك پانيدوس. ومن ثم فإنه يساهم مساهمة قوية فى تفتيت الامبراطورية البيزنطية: فچان الخامس يحكم فى القسطنطينية وآندرونيك الرابع يحكم على ضفاف بحر مرمرة، بينما يحكم مانويل فى سالونيك فى أواخر عام ١٣٨٢ويصبح ثيودور، وهو ابن آخر لچان الخامس، أميراً مستبداً للموره، فى عام ١٣٨٢ أيضاً.

ولايتأخر هذان عن الخروج على العثمانيين. ففى عام١٣٧١، استفاد مانويل من الهزيمة الصربية لكى يستولى على سيِّريس، معوقا بذلك الزحف التركى. وعند وصوله إلى سالونيك، يتبع سياسة عدوانية (٤) إلا أنه يضطر، بعد نجاحاته الأولية، إلى التراجع امام هجوم الأتراك المضاد. ويستولى هؤلاء الأخيرون على سيِّريس فى ١٩ سبتمبر ١٣٨٣، ثم يحاصرون سالونيك. ومن جهة أخرى تسقط صوفيا فى

أيديهم فى عام ١٣٨٥، وتسقط نيش ولاريساً فى السنة التالية. وفى سالونيك، يجد مانويل نفسه فى وضع سيء ويفضل السكان المعادون له الاستسلام. وفى ٦إبريل ١٣٨٧، يضطر الطاغية إلى الهرب من المدينة التى يدخلها الاتراك بعد ذلك بثلاثة ايام. وبعد دحره فى ليسبوس، يهرب مانويل متسترا إلى تينيدوس. ولما كان چان الخامس قد رفض أن يستقبل فى القسطنطينية ابناً كان موقفه المعادى للاتراك متعارضاً مع سياسته وتسبب فى فقدانه لثانية مدن الامبراطورية، لم يعد أمام مانويل غير حل واحد أن يضع نفسه فى خدمة مراد الأول. وقد ذهب إلى مقابلته فى بورصا فى أواخر صيف ١٣٨٧. وحتى عام ١٣٩٤،كان تابعاً مخلصاً للعثمانيين.

وفى المورة، لم يعد أمام ثيودور خيار يذكر. فبعد الاستيلاء على سالونيك، اضطر سادة ثيساليا إلى الاعتراف بهيمنة العثمانيين، الذين أصبحوا الآن جيراناً لدوق أثينا اللاتينى نيريو الأول الأ كيايولى، والد زوجة ثيودور وحليفه. ولما كان هذا الأخير لم ينجح فى كسر المقاومة السافرة الصادرة عن ولاته، فإنه لم يبق أمامه غير أن يحذو حذو أخيه ووضع الاتراك فى صفه. ومنذ عامى١٣٨٧ - ١٣٨٨، يناشد إڤرينوس بك تدعيم سلطته عارضاً عليه تسليمه الأسلاب لقاء ذلك. وتؤدى حملة جرى شنها فى خريف ١٣٨٧ إلى تحقيق أمانيه. وبعد ذهابه لتقديم فروض الولاء لمراد الأول، يجرى تثبيت ثيودور كتابع فى إمارته الاستبدادية. وقد عمل على توطيدها وتوسيعها، حيث انتزع آرجوس من البنادقة وصادر أراضى الولاة المتمردين. وهكذا، ففى غضون بضع سنوات، يشكل مراد الأول وبكواته فى أوروبا امبراطورية لها شأنها فقد نجحوا فى تحويل جميع الأمراء الپاليولوجيين وعدد من الملوك الصربيين إلى الانضواء تحت السيادة العثمانية.

لكن الخطر يجيىء من الأناضول: فعلاء الدين الكَرَمانى، الذى لم يكن بوسعه التسليم بتزعزع توازن القوى فى آسيا الصغرى لحساب منافسه العثمانى، يدخل فى حرب ضد هذا الأخير، وعلى رأس قوات تتألف فى معظمها من عناصر من

قبائل تركمانية، يهجم مراد على العدو بكل أسلحته. ويؤدى وجود وحدات لتابعيه المسيحيين الصربيين والبيزنطيين فى صفوف قواته إلى النيل بدرجة جسيمة من صورة **الغزوة**(٥). وصحيح أن مراد الأول كان يتحرق إلى تدعيم موقعه عن طريق انتصار فى سهل قونيه، وهو ما يمكن أن يخفف من الانتقادات: والواقع انه قد ترك اراضيه لعلاء الدين الذى اعلن ولاءه.

وفى المقابل، فإن هذه الملاينة لم ترق كثيراً للجنود الصربيين، الذين حرموا من الأسلاب وعوقبوا أحيانا على أعمال النهب التى قاموا بها؛ وقد أدت هذه الملاينة إلى تعزيز المشاعر المعادية للأتراك والتى كانت قد أخذت فى النمو آنذاك بين صفوف الصربيين. وهكذا فإن الأمير لازار قد توصل، عن طريق سياسة زواجية فطنة، إلى كسب القادة المحليين وتشكيل اتحاد معاد للاتراك مع تفرتكو، ملك البوسنه. ومن جهة أخرى، رفض قيصر بلغاريا إعلان الولاء، وهكذا صار شن حملة ضرورياً. وعلى الرغم من الهزيمة العثمانية على يد أهل البوسنة فى پلوشنيك فى عام ١٣٨٨، فإن على باشا الچَندَرلى يقود عمليات فعالة فى بلغاريا حيث يستولى على عدة حصون؛ ويضطر القيصر المحاصر إلى الوعد بدفع الجزية وبتسليم سيليستر. وعندئذ يستدير العثمانيون لمحاربة جيوش الصرب والبوسنة المتحالفة: وفى ١٥ يونيو ١٣٨٩، بعد معركة صعبة، يحرز الاتراك النصر فى سهل كوسوڤو. ويتم إعدام لازار الذى سقط فى الأسر. أما مراد الأول، الذى قاد المعارك، فيغتال. إلاَّ انه لما كان ابنه بايزيد حاضراً، فإن نقل السلطات يتم دون عواقب وخيمة بالنسبة للدولة. وبفضل انتصار كوسوڤو، يرث العاهل العثمانى الجديد امبراطورية راسخة الأركان فى البلقان.

تكوين الامبراطورية وبناء الدولة

لا يقتصر عهد مراد الأول على متتالية من الانتصارات العسكرية، التى لم تكن مع ذلك كافية لتوطيد هيمنته على البلاد المفتوحة أو المغلوبة. ومنذ عهده، بل

ومنذ عهد اورخان، كانت قواعد الاحتلال العثمانى قد ارسيت وطبقت. فمن وجهة نظر السلطان، يعتبر كل بلد مفتوح بحد السيف ملكاً له شرعاً وبشكل نهائى، أكان قد تم الاستيلاء على هذا البلد عن طريق جهاد ضد كافر أم تم انتزاعه من مسلم تضر تصرفاته بالجهاد. وقد رأينا كل الإمكانيات التى تتيح هذا الشرط الأخير! وإذا ما استسلمت مدينة من تلقاء نفسها، فإن العثمانيين لايدمرونها. أما الحصن ، فإنه، بمجرد الاستيلاء عليه، يجرى هدمه أو احتلاله من جانب مستوطنة عسكرية عثمانية صغيرة، تشكل قاعدة لأعمال تدمير جديدة أو لفتوحات جديدة.

وتمضى سياسة الاستعمار(الاستيطان) إلى ماهو أبعد من ذلك: إذ يبدو أن ممارسة عمليات نقل السكان، الثابتة عند العثمانيين، قد بدأت منذ وقت جد مبكر، وذلك لأجل هدف عسكرى بشكل رئيسى: نقل السكان من الأناضول إلى روميليا لتدعيم الجهاد. إلاَّ ان هناك أيضاً انتقالات عفوية، تنطلق أحياناً من إمارات أخرى. وينشىء القادمون الجدد قرى أو احياء منفصلة عن قرى وأحياء السكان الأصليين، الذين يتركون عن طيب خاطر لأسلوب حياتهم ولديانتهم. أما فيما يتعلق بالأرستقراطية المحلية، فهى غالباً ماتدمج فى النظام التيمارى(٦)، وهو حل مرن يكفل السكينة المحلية وتعزيز الجيش. وهكذا فسوف نصادف تيماريين مسيحيين فى القرن الخامس عشر.

وبينما يستقر **الغزاة** على الحدود ويجرى دمج القادة المحليين شيئاً فشيئاً، وذلك غالباً بفضل علاقات التبعية، ترسخ الإدارة العثمانية أقدامها فى روميليا. فالعلماء الذين اجتذبتهم فرص المناصب والمخصصات – كان بوسع القاضى ان يكون تيمارياً – سوف يُطَبِّعون الممارسات الإدارية الإسلامية، المتميزة بالتسامح مع غير المسلمين، فى منظور نظامٍ وإدارة حسنةٍ وربحيةٍ ماليةٍ.

والحق أن قره خليل خير الدين باشا، مؤسس سلالة الوزراء الچندرليه، قد لعب دوراً أساسياً فى بناء إدارة مركزية. فهذا **العالم**(٧)، قاضى بيليچيك، ثم إزنيق ثم

بورصا، سوف ينشىء منصب « **قاضى عسكر**» ، «القاضى الأعلى للجيوش»، وهو فى واقع الأمر رئيس هيراركية العلماء حتى إنشاء منصب «**شيخ الإسلام**». ويجمعه بين رئاسة الإدارة وقيادة الجيش، فإنه قد اعتبر الصدر الأعظم الفعلى الأول. كما أنه قد لعب دوراً هاماً فى تكوين خزانة الدولة وإنشاء نظام الدفاتر التى شكلت أساس المؤسسة التيمارية. وفى ظل مراد الأول أيضاً، تم إنشاء أول **بيليربك** وكان حامل لقب هذا المنصب مسئولاً عن الإشراف على **بكوات السناجق**، أى الممثلين المحليين للسلطة والذين كانوا يديرون المدن والولايات بالاشتراك مع القضاة. وكان لالاشاهين أول بيلربك لروميليا. أما البيلربيليك الثانى، وهو بيلربيليك الأناضول، فقد أنشأه بايزيد الأول فى عام ١٣٩٣.

وأخيراً، فإن الدولة العثمانية تدين أيضاً لمراد الأول و لقره خليل خير الدين چَندَرلى بواحد من أكثر ابتداعاتها أصالة: **الانكشارية** (بالتركية: **ينيتشيرى**، «القوات الجديدة») وأصلها هو حق الأمير فى خمس الأسرى المأسورين خلال جهاد(**بينچيك/ پينچيك**). ومن الأرجح أنه خلال استعاده مراد للسيادة على ثراس نشأت فكرة تكوين جيش من الخامة البشرية التى أتاحتها الغزوات. وقد بلغ التجنيد الكمال إثر ذلك مع إنشاء **الديڤشيرمه**(٨)، « الحشد». وهكذا تتشكل فى ظل مراد الأول أسس الإدارة لما لم يعد بعدُ إمارة غازٍ، بل امبراطورية حقيقية بين أيدى حكام عثمانيين.

بايزيد الأول (١٣٨٩ - ١٤٠٢)

على الرغم من الطابع غير المتوقع لمصرع مراد فى ساحة معركة كوسوڤو، إلاّ أنه لم تحدث متاعب بشأن الخلافة. ففى سكرات موته، عين مراد خليفةً له ابنه البكر بايزيد، الذى شارك فى المعركة. ولما كان الأمير الجديد قد نال الشرعية من أبيه، فقد اتيحت له الفرصة علاوة على ذلك للتمكن فوراً من الإمساك بناصية السلطة. وفى تلك الاثناء يتخلص من أخيه الذى هب لمزاحمته فجرى إعدامه.

كان بايزيد يتمتع بشخصية قوية، كما يشير إلى ذلك لقبه، يلديريم« الصاعقة». فهذا العاهل الذى يبلغ الخامسة والثلاثين من العمر كان قد أثبت بالفعل جدارته: فعند تعيينه نحو عام ١٣٨١ حاكماً لإمارة جيرميان القديمة، رعى المصالح الشرقية للامبراطورية وأثبت تميزه فى المعارك. فهل يرجع لقبه إلى هذا الإنتصارات أم إلى سرعة تحركاته؟ يبقى انه معروف بالنشاط وبالجسارة. ولما كان قد ربى على فكرة انه أبن أمير قوى، ولم يعرف الهزيمة، فقد كان لديه إحساس عظيم بعظمته. فهو، فى نظرته إلى نفسه، أكثر من مجرد زعيم للغزاة. وفى علاقاته مع تابعيه المسيحيين، كان يتصرف بوصفه ملكاً سيداً أكثر مما بوصفه مجاهداً. لقد خاض الجهاد، لكنه كان يشتهى أولاً أن يكون عاهلاً قوياً. وهكذا فعند أواخر عام ١٣٩٤، عندما كان سيداً لروميليا وللأناضول الغربية، يطلب إلى الخليفة العباسي فى القاهرة منحه لقب سلطان الروم، مدفوعاً دون شك بالرغبة - أو بالحلم - فى إحياء الامبراطورية الرومانية العالمية تحت صولجان إسلامى.

ذكياً، جسوراً وسريعاً، متميزاً بعقل مفتوح لكنه يميل إلى الهيمنة ولايهتم كثيراً بآراء الآخرين، هكذا يظهر بايزيد الأول فى مرآة التاريخ المشوّهة.

العمليات فى الاناضول

سرعان ماتكشف الامبراطورية التى خلفها مراد عن هشاشتها. فسعياً إلى تجنب جرح مشاعر المسلمين، وعجزاً منه عن الاحتفاظ إلى الأبد بأراضى الأمير الكَرَمانى علاء الدين، آثر ملاينة هذا الأخير. ومن هنا جاء الخطر: ذلك أن علاء الدين، مستفيداً من غياب العثمانى، الذى كان آنذاك منشغلاً فى أوروبا، يجمع حوله غالبية البكوات الاناضوليين: القاضى القوى برهان الدين السيواسى وسادة صاروخان وجيرمييان ومينتيشى وحميديلى الذين يشنون الهجوم. ويسترد يعقوب بك الجيرميانى الأراضى التى كان قد تم التنازل عنها لشقيق زوجته بايزيد فى عام ١٣٨٧ ويستولى القاضى برهان الدين على كيرشيهير بينما يستولى علاء الدين على بيشيهير ويتقدم حتى ايسكيشيهير.

وهكذا فإن بايزيد، بمجرد ارتقائه العرش، يضطر إلى الرد. وعند انتقاله إلى بورصا، يحشد جيشاً. وتلعب فيه القوات المسيحية الإضافية دوراً هاماً، فقد ساعده مانويل الثانى الپاليولوجى وچان السابع الپاليولوجى، كما ساعده ستيفان لازار يڤيتش، على رأس وحدة صربية. أما سليمان الچَندَرلى، الذى كان يحكم كاستامونو، فهو ينضم هو الآخر إلى العثمانيين الذين كانوا قد ساعدوه ضد أبيه.

ويشرع بايزيد بإعادة الفتح منذ شتاء ١٣٨٩ - ١٣٩٠. وعلاوة على فيلادلفيا (آلاشيهير)، آخر الممتلكات البيزنطية فى الاناضول، والتى تم الاستيلاء عليها فى أواخر عام ١٣٩٠، فإنه يضم إمارات صاروخان وآيدين ومينتيشى وحميديلى وجيرمييان. وهكذا، فباستثناء سميرن، الواقعة دائماً فى أيدى فرسان رودس، تدخل جميع الجهات الغربية لآسيا الصغرى تحت السيطرة العثمانية. وفى مايو ١٣٩٠، يثبت بايزيد الامتيازات التى كانت قد منحت سابقاً للبنادقة من جانب اميرى افسس ومیلیت، وهما مكانان سوف يتحولان إلى قاعدتين لشن حملات ضد الجزر المسيحية.

ويظل علاء الدين الكَرَمانى المنافسَ الحقيقى. وفى الخريف، يسترد بايزيد بيشيهير ثم يحاصر قونيه. وتسقط نجده وآكشيهير وآسكاراى بدورها، لكن الوضع يتبدل فجأة. فاتساع نجاحات العثمانيين يزعج الچَندَرلى: ذلك أن توحيد الاناضول تحت الصوچان العثمانى، والذى جرى النهوض به بشكل واسع، يهدد إمارته هو إلى أقصى حد. ولذا فهو يرى أن من المستحسن قلب التحالفات، ويتقرب إلى القاضى برهان الدين الذى يعقد معه اتفاقاً معادياً للعثمانيين، ويجرى معه محادثات حول المعونات التى يجب تقديمها للكَرَمانى. ولاشك أن هذا الخطر يسهم فى إقناع بايزيد بالتعامل مع علاء الدين المغلوب. وبموجب الاتفاق المعقود بينهما، يحتفظ بالاراضى المفتوحة خلال العام، بينما يبقى علاء الدين فى شرقى تشارشامبا.

الوضع فى بيزنطة

عاد بايزيد إلى قضاء الشتاء فى بورصا، مصحوباً دائماً بالأميرين البيزنطيين. ومنذ موت آندرونيك الرابع فى يونيو ١٣٨٥، فإن ابنه، چان السابع، الذى أخذ على عاتقه تبنى مطالب أبيه، قد أفاد من الدعم النشيط من جانب أهل چنوة. ورأى الأمير العثمانى الجديد، الذى أبلغ بالمخططات التى تستهدف القسطنطينية، فى هذه الصراعات الداخلية فرصة لتقوية نفوذه. وهكذا، فبمساعدة من أهل چنوة، وكذلك من بايزيد، يزحف چان السابع، المدعوم بقوات تركية، على العاصمة. وفى ١٣ أبريل ١٣٩٠، يدخل المدينة، مرغماً چان الخامس(الذى انضم اليه ابنه مانويل) على التحصن فى قلعة باب الذهب.

وقد بدت سلطة چان السابع منيعة، إلاَّ انه كان من المستحيل عليه زحزحة الامبراطور العجوز من معقله. وقد نجح مانويل فى الهرب وحشد اسطول سمح له بالمسارعة إلى انقاذ ابيه، وتم طرد الغاصب فى ١٧ سبتمبر ١٣٩٠. وهذا الانتصار لايدين للأتراك على نحو مباشر بشيء، إلا أنه لم يكن ممكناً إلاَّ بسبب حياد بايزيد العطوف. وكان لابد من الاعتراف بالدين الواجب سداده للعثمانى، وذلك بقدر ما أن هذا الأخير كان بوسعه دائماً استخدام وسيلة الابتزاز التى مثلها چان السابع. ومن ثم فقد كان على مانويل أن يقدم خدمة عسكرية. وفى الجيش العثمانى ، وجد نفسه رهيناً بقدر ماكان تابعاً: فعن طريق التهديدات التى تستهدف مانويل، تسنى لبايزيد الحصول على موافقة چان الخامس على هدم حصون قلعة باب الذهب . وهكذا تعزز الضغط التركى. وانزوى الامبراطور فى قصره ثم مات فيه فى ١٦ فبراير ١٣٩١.

وبمجرد وصول الخبر إلى مانويل، فإنه يتمكن من الهرب والإمساك بزمام السلطة فى القسطنطينية مما يثير بالغ غضب بايزيد، الذى يستسلم للأمر الواقع لكنه لايخفف الضغط. ويظل الملك مانويل الثانى تابعاً، مجبراً على الخدمة العسكرية

وعلى دفع جزية. ويطلب بايزيد إنشاء حى فى المدينة مخصص للتجار الأتراك وتنصيب قاضٍ. وفى نهاية الأمر، يتكشف أن سلطة الامبراطور تنحصر منذ ذلك الحين ضمن حدود المدينة المسورة. ويصعب تحديد ما إذا كان أحد القضاة كان موجوداً آنذاك فى القسطنطينية. إلاَّ أنه من المؤكد أن مانويل الثانى قد غادر عاصمته فى ٨ يونيو ١٣٩١ للاشتراك فى حملة بايزيد فى الأناضول.

حملات جديدة فى الأناضول

كانت حملة عام ١٣٩٠ ضد الكَرَمانى قد حددت الخطر الذى يمثله الأمير علاء الدين. وفى بداية صيف عام ١٣٩١، سعياً إلى وضع حد لهذا الخطر، يزحف بايزيد على كاستامانو. وفى يونيو، يصبح سيداً للإمارة التى تم قتل أميرها، سليمان الثانى ؛ وينجح العثمانيون فى ضم كل إمارة الجندرلية، باستثناء سينوپ، التى بقيت فى أيدى شقيق سليمان الثانى.

وإثر ذلك يشرع بايزيد بسلسلة من العمليات الرامية إلى توسيع نفوذه فى الأناضول وإلى الحد من نفوذ القاضى برهان الدين السيواسى، الذى يبدو أنه قد سارع إلى مساعدة سليمان فى الوقت الذى أُعلن فيه موت هذا الأخير. وعندئذ يتوجه بايزيد إلى الشرق، صوب بَفْرَه وسامسون، حاشداً الأمراء المحليين، طوعاً أو كرهاً، ثم يعاود الهبوط صوب الجنوب حتى عثمان چيك، ومن هناك يسعى إلى كسب إذعان آماسيا: وهو مايعنى استفزاز برهان الدين فى عقر منطقة نفوذه. ولما كان كل اتفاق مستحيلاً، فإن الاشتباكات العسكرية تستمر، إلاَّ ان ممالاشك فيه أنه لاتحدث معركة حقيقية، إذ يفضل أميرسيواس الانسحاب أمام جيش عثمانى أقوى بكثير من جيشه. أما انتصار تشوروملو، الذى ينسبه إليه كاتب سيرته ابن أردشير، فمن المرجح أنه لم يكن أكثر من مناوشة. وفيما يتعلق بالأمراء الصغار فى المنطقة – آل تشان اوغوللارى فى ميرزيفون، وآل تاج الدين اوغوللارى فى تشارشامبا وأمير بفره وأمير آماسيا – فإنهم ينحازون إلى صف بايزيد. وعلى وجه

الإجمال، فإن حملة الأناضول، التى تنتهى فى غمرة شتاء ١٣٩١، تكلل بالنجاح. لكن السلطة العثمانية لن تتوطد بشكل تام فى آسيا الصغرى مابقى يتربص بها القاضى برهان الدين وعلاء الدين الكرمانى.

على أن بايزيد يبدو أنه يريد الآن أولاً إنهاء خطر الجندرليه. وقد رأى العثمانيون مهاجمة سينوب عن طريق البحر فى عام ١٣٩٢ وجمعوا اسطولاً لهذا الهدف. فهل كان ذلك بسبب التدابير التى اتخذها البنادقة المنزعجون أم بسبب التهديدات المجرية على نهر الدانوب؟ لقد تخلى بايزيد عن حملته الاناضولية.

الزحف فى روميليا (١٣٩٣ - ١٣٩٦)

بعد معركة كوسوڤو، بينما كان بايزيد منشغلاً فى آسيا الصغرى، كان أمراء الحدود الأتراك يدعمون السيطرة التركية فى اوروبا. فقد قام بييت باشا بإخضاع الصربى ڤوك وأقام فى سكوپيا(اوسكوب الاتراك) المفتوحة فى عام ١٣٩١؛ وشن فيروز بك ولالاشاهين غارات فى البانيا. وفى أعوام ١٣٩٣ - ١٣٩٥، ينجح العثمانيون فى طرد ستراتسيميروڤيتش، السيد الاقطاعى للشطر الشمالى للبلاد، والذى يلجأ إلى البنادقة. وينجح هؤلاء الأخيرون من جهتهم فى الاستيلاء على آلّيسيو ودوراتسو(١٣٩٣) ودريڤاستو (١٣٩٦) ، بينما يسعى العثمانيون إلى استمالة السادة المحليين عن طريق عوائد التيمارات. وهكذا تتأسس الإدارة العثمانية فى البلاد: إذ يجرى تنصيب قضاة وبكوات للسناجق وسباهيين. ومن جهته، يفتح إڤرينوس بك ثيساليا.

على أن الموقف لم يكن فى جميع الأنحاء بهذه الروعة، وكانت الأخطار محدقة بالحماية العثمانية فى بلغاريا. فميرسيا، أميرڤالاشيا، تحت الحماية المجرية، كان قد تمكن بالفعل من احتلال دوبروچا وسيليستر، على الضفة اليمنى لنهر الدانوب. ويسعى المجريون إلى توطيد اقدامهم فى ڤيدين. ويرد بايزيد على ذلك بقوة، بعد احتلال العاصمة تيرنوڤو(١٧يوليو١٣٩٣)، تنضوى بلغاريا الدانوبية تحت سيطرة

الاتراك المباشرة، بينما ينسحب القيصر شيشمان إلى نيكوبوليس بوصفه تابعاً عثمانياً. ثم يطرد بايزيد ميرسيا من الأراضى التى كان قد فتحها مؤخراً.

وبعد استعادة زمام الموقف، يرى بايزيد أن من الضرورى تأكيد قوته بتوجيه ضربة كبرى فى شتاء ١٣٩٣ - ١٣٩٤. ويقع هذا الحدث الغريب فى مدينة سيّريس حيث يجتمع بايزيد مع مختلف تابعيه المسيحيين كلٍ على حدة. ومجتمعين تحت رحمته، لايملك هؤلاء الأمراء غير الانزعاج، بقدر ماأن مشهداً كئيباً ينتظرهم. فثيودور، أمير المورة المستبد، يتعرض للاتهام من جانب ماموناس، أمير مونمڤاسيا، الذى كان قد أنكر تابعيته له. كما أن كل واحد منهم يجد من يتهمه. ويهدد بايزيد بقتلهم كلهم! إلاّ ان جميع الأمراء يرجعون بحرية إلى إماراتهم، باستثناء ثيودور، الذى لم يقبل الأمير الإفراج عنه إلاّ إذا سلم مدناً مختلفة. إلا أنه إذا كان بايزيد قد أكد سلطته، فقد جر ذلك إلى انتهاء الخضوع البيزنطى، ذلك أن مانويل الثانى، الغاضب والمصر على الكف عن التنازل، يتجه إلى الغرب.

كما تشير واقعة ماموناس إلى استصغار بايزيد لشأن الپاليولوجيين، لأنه قد وضع أمير الموره المستبد على مستوى واحد مع ماموناس، الذى كان ثيودور يعتبر نفسه سيداً له. وبالنسبة لبايزيد، فإن إقطاعيات مثل مونڤاسيا إنما تتبعه هو وحده، وهو يشق طريقه عبر ثيسالى، بعد أن حبس ثيودور، الذى لم ينو الإفراج عنه إلاّ بعد تسليم تلك المدينة. إلاّ أنه عندما تجرى مطالبة الأمير المستبد برد آرجوس، يهرب هذا الأخير ويرجع إلى المورة. ويكتفى بايزيد بإرسال حملة تأديبية إلى الپيلوپونيز. وسرعان ما يضم دوقية سالونا(آمفيسّا) اللاتينية.

وإلى تلك الفترة نفسها، أى إلى ابريل١٣٩٤، تنسب بعض المصادر استيلاءً ثانياً على سالونيك، التى كان مراد الأول قد فتحها مع ذلك فى عام ١٣٨٧: فهل نفهم من ذلك أن المدينة قد نزعت فى تلك الاثناء النير التركى أم أن العثمانيين قد وطدوا، بعد قطيعتهم مع الپاليولوجيين، إدارة مباشرة أكثر وأشد قوة؟

وهكذا فإن بايزيد يترك ثيودور لمصيره ويتجه إلى محاصرة القسطنطينية منذ ربيع عام ١٣٩٤ . أما سبب هذا التغيير للاستراتيچية فإننا لانعلمه. فهل اضطر إلى التخلى عن القتال امام احتمال مواجهته لمقاومة مستميتة؟ أم أن التهديدات الأولى الصادرة عن تيمور لنك قد دفعته إلى الارتداد على عقبيه، مجازفاً بالبقاء أمام القسطنطينية عندما تبين أن الفاتح الشرقى قد اتجه صوب الهند؟ لقد كانت تلك هى الفرصة للاستفادة من عداوة مانويل الثانى لتحقيق حلم قديم: فتح المدينة. لكن الهجمات الأولى تصطدم بالقلاع البيزنطية الحصينة: وعندئذ يبدأ حصار سوف يستمر حتى نهاية عهد بايزيد. ومن جهته، فإن مانويل الذى تمكن من الصمود، سوف يسعى إلى الفوز بمساعدة مسيحيى الغرب له. وتتمكن البندقية من إرسال المؤن اليه، لأن الاتراك لايحكمون السيطرة دائماً على البحار.

وفى جميع الأحوال تصمد بيزنطة. فقد تمكن ثيودور من استرداد مونمڤاسيا (يوليو-اغسطس١٣٩٤) بمساعدة البنادقة الذين تنازل لهم عن آرجوس فى ٢٧ مايو. لكن خصوماته مع شارل توتشو، دوق اثينا، تتيح فرصة التدخل لإڤرينوس، الذى طلب اللاتينى مساعدته. ويتعرض ثيودور للهزيمة فى مستهل عام١٣٩٥. على أن الأتراك الذين تركوا المورة بسرعة، يصبحون من جديد سادة الموقف.

وعندئذ يخرج بايزيد فى حملة ضد ڤالاشيا. وبدعم من تابعيه الصربيين، يدخل البلاد. وبعد معركة روڤين غير الحاسمة(١٧مايو ١٣٩٥)، يضطر ميرسيا، عميل المجريين، إلى الرضوخ. ثم يزحف العاهل العثمانى على نيكوپوليس ويأمر بإعدام القيصر شيشمان (٣يونيو ١٣٩٥). والآن يسيطر الأتراك على دوبروچا. وتحتل حاميات عثمانية نقاط عبور الدانوب. ومنذ ذلك الحين فصاعداً لاتوجد دولة عازلة بين الدولة الكاثوليكية الأولى وأراضى بايزيد.

حملة نيكوپوليس الصليبية

امام زحف العثمانيين، يشعر سيچيسموند، ملك المجر، بالانزعاج ويتحرك

بمساعدة الغرب. وتتخذ البندقية موقفاً متحفظاً: فهى على الرغم من قبولها تسليح أسطول لسد المضائق، تحرص على البقاء فى سلم مع الأتراك الذين يحسنون معاملتها ويتاجرون معها. أما فرنسا فهى تهب خلافاً لذلك إلى تأييد حملة صليبية كانت تطمح فى خوضها حتى الأراضى المقدسة. ومن جهته، يتجه مانويل الثانى إلى تجهيز عشر سفن حربية على نفقة سيچيسموند، الذى سوف يدعمه أيضاً فرسان رودس وفرسان بُرغونيون تحت قيادة وريث الدوق الشخصية. وعندئذ سوف يجرى حشد جيش هائل فى بودا. ويود سيچيسموند جر الأتراك وإرهاقهم عبر زحف طويل. لكن الفرنسيين، الذين يرفضون الصبر، يتمسكون خلافاً لذلك بالزحف ضدهم دون تأخير. ويهدر الجيش فى أواخر اغسطس، إذ يهبط إلى وادى الدانوب حتى ڤيدين، التى كان يدافع عنها سارسيمير، التابع البلغارى للتركى. وتسقط المدينة. ثم يجىء الدور على راهوڤا، التى يتعرض سكانها لمذبحة مريعة.

وفى بداية سبتمبر ١٣٩٦، يبدأ الصليبيون حصار نيكوپوليس. وبعد انضمام ستيفان لازاريڤيتش الصربى إليه فى الطريق، يتجه بايزيد إلى ملاقاتهم. وتدور رحى المعركة فى ٢٥ سبتمبر ١٣٩٦. ويُهْزَمُ المسيحيون هزيمة نكراء، يتحمل المسئولية الرئيسية عنها الفرسان الفرنسيون ذوو التقاليد البالية. فارتكاباً منهم للخطأ نفسه الذى ارتكبوه فى كريسى، يندفعون إلى الهجوم. وتتراجع الطلائع والخطوط الامامية التركية أمامهم، لكن بايزيد بعد ذلك يتمكن من اختراق وإنهاك فرسان الفرنجة، الذين تتمكن صفوة قواته المحتشدة حوله على قمة ربوة من صدهم وتشتيت شملهم فى نهاية الأمر. وسرعان مايستفيد الفرسان العثمانيون من الذعر الذى يدب ساعتها بين صفوف الفرنسيين. وعندما تصبح الهزيمة مؤكدة، فإن ڤالاشيي ميرسيا وترانسلڤانيي ڤُويڤود سيبنبرجن يتركون المجريين والألمان فى وجه العثمانيين الذين يحصلون على دعم ستيفان لازاريڤيتش. وسوف تؤدى هذه الهزيمة التى لاتنسى إلى إطفاء حماس الفرنسيين لشن حرب صليبية إلى الأبد. فقد تم ذبح غالبية الأسرى، بينما جرى تحويل آخرين إلى عبيد أو تم الاحتفاظ بهم بهدف

الحصول على فدية. وكانت تلك هى الفرصة لقيام اول علاقات ديبلوماسية بين مملكة فرنسا والباب(العالى).

وقد أدى هذا الانتصار الهائل إلى تزايد هيبة العثمانيين وإلى تحصين موقعهم فى البلقان. فهم الأن يملكون كل بلغاريا التى سقطت آخر أرض مستقلة فيها، وهى ڤيدين، فى أيديهم. وكانت المجر والغربيون قد تعرضوا لزعزعة جسيمة بما لايسمح لهم بإطلاق أيديهم فى البلقان. وقد شهدنا سياسة الاستيطان التى كان العثمانيون يتبعونها آنذاك فى البانيا. وقد آن الأوان ايضاً لكى يعاودوا الظهور فى المورة، التى غزتها قواتهم فى صيف ١٣٩٧ بأوامر من تيمور تاش ويعقوب باشا. وفى ٣يونيو، يستولون على آرجوس ويذبحون سكانها ثم يحاصرون ليونتاريون وكورنثه، دون طائل. فلما كان البنادقة، الذين طلب ثيودور، الأمير المستبد، مساعدتهم قد رفضوا التورط، فإنه يتجه إلى فرسان رودس، الذين يعرض عليهم مدينة كورنثه منذ عام ١٣٩٧، ثم يعرض عليهم، فى عام ١٣٩٩، التنازل عن الإمارة الاستبدادية كلها. وتتم الصفقة فى الواقع، حيث يحتفظ ثيودور بحق إعادة الشراء، والذى سوف يستخدمه فيما بعد. ومنذ ذلك الحين فإن وجود الفرسان – اللاتينيين الذين لايتمتعون بقبول السكان الارثوذكس – يحمى الإمارة الاستبدادية من الاختراقات التركية.

وفى القسطنطينية نفسها، يبدأ الحصار مرة أخرى. وهذه المرة يهاجم بايزيد أيضاً اهل جنوة فى جالاتا. لكن الاتراك لم تكن لديهم بعد إمكانات الانتصار على الاستحكامات المذهلة وعلى بسالة المدافعين التى لاتتزعزع. ويخفف الأمير من ضغطه فى عام ١٣٩٧ مع حفاظه على الحصار. وشأنه فى ذلك شأن اخيه ثيودور، لم يكن أمام مانويل الثانى من مورد غير التماس عون قوى الغرب. وتجىء الأستجابة الأكثر أهمية من شارل الرابع ملك فرنسا، الذى يرسل فى صيف عام ١٣٩٩ قوة من ١٢٠٠ رجل تحت قيادة چان لومينجر، مارشال بوسيكو، وهو

محارب قديم فى نيكوپوليس. وتسمح هذه المساعدة بغارات رائعة، من بينها غارة وصلت إلى نيكوميديا(إزميت). لكن بيزنطة كانت بحاجة إلى مساعدة أكثر أهمية،خاصة المساعدة المالية. وعندئذ يقرر مانويل السفر إلى فرنسا فى أواخر عام ١٣٩٩ ، تاركاً الوصاية على العرش لابن شقيقه وعدوه القديم، چان السابع. ولايرجع إلاّ فى يونيو ١٤٠٣، دون أن يتمكن من الحصول على شىء ثابت. وقد استمرالحصار خلال حكم چان. لكن هذا العميل السابق لبايزيد قد اضطر إلى أن يعيد اليه سيلمبريا(سيليورى) وجميع الأراضى الواقعة خارج الأسوار قدر استطاعته. لكنه يعد، فى عام ١٤٠٢، بعد أن فقد كل أمل، بتسليمها إلى بايزيد اذا ماانتصر على تيمورلنك. والحق أن بيزنطة كانت قد احتفظت مع هذا الأخير، فى ظل مانويل بالفعل، بعلاقات مبنية على عداوتهما المشتركة للعثمانيين وأن هزيمة هؤلاء الأخيرين سوف تغير، بصورة مؤقتة ، مسار التاريخ.

الحملات الأخيرة فى الأناضول

بطبيعة الحال، استفاد الأمير علاء الدين الكَرَمانى من غياب منافسه العثمانى، المشغول ساعتها فى أوروبا . فبعد استرداده للأراضى التى كان قد تم التنازل عنها خلال الاتفاق السابق، يتجه إلى الهجوم زاحفاً على انقره وبورصا . ويمضى بايزيد لمواجهته من جديد. وهو يذهب هذه المرة إلى آخر مدى، متأكداً من رسوخ مؤخراته فى أوروبا . ويلجأ علاء الدين، بعد هزيمته، إلى قونيه، التى يسلمه سكانها إلى بايزيد. ويأمر هذا الأخير بإعدامه ويضم كَرَمان(خريف ١٣٩٧). تلك كانت بداية الفتح الحاسم للاناضول، حيث اختفت باختفاء الإمارة الكرمانية العقبة الرئيسية أمام الزحف العثمانى. ففى عام ١٣٩٨، تسقط أراضى القاضى برهان الدين بدورها . أما عاصمتها، سيواس، فسوف تشكل قاعدة ممتازة لعمليات أخرى.

وفى عام ١٣٩٩، يعاود تيمورلنك الظهورفى المنطقة. ونظراً لانزعاجهما، فإن عاهل بغداد وقره يوسف، أمير إمارة الكبش الأسود - آل قره قويونْلولار، المقيمين

فى الشمال الشرقى للاناضول – يحرضان العثمانيين ضد الأمراء المحليين المشمولين بحماية تيمورلنك. ويجرى تكليف سليمان، الابن البكر لبايزيد، بشن عمليات فى أرمينيا وفى وادى الفرات حيث تعلن مدن عديدة خضوعها. وعند دعوة طاهرتين، الذى كان يحكم فى إرزينچان وأرضروم، إلى المثول أمام البلاط العثمانى، فإنه يعلن إذعانه. لكنه لن يتأخر فى اللحاق بالبكوات الاناضوليين الذين جردهم بايزيد من ممتلكاتهم عند حاميه تيمورلنك.ذلك أن حزباً كاملاً معادياً للعثمانيين كان قد تألف خلف الفاتح الآسيوى الذى التف حوله أمراء آيدين وصاروخان ومينتيش وجيرمييان. ولم يكن هؤلاء هم الوحيدون الذين يريدون قتال بايزيد: فقد استقبل تيمورلنك سفراء مانويل الثانى، كما استقبل سفراء شارل السادس، ملك فرنسا، حامى أهل چنوة، الذين كانوا مهددين بفقد كل شىء لو سقطت القسطنطينية. وبتشجيع من البنادقة، يقومون هم أيضاً بحث الفاتح على الدخول فى حرب. فهل كان ذلك كافياً للوصول إلى ذلك؟. على رأس أتراك ماوراء النهر، كان تيمور جورهان – المعروف عندنا باسم تيمورلنك – قد استأنف الفتح المغولى. وبوصفه تركياً ومسلماً، كان قد وحد امبراطورية شاسعة تمتد من الهند إلى بلاد الرافدين، فارضاً سيادة الإسلام، لكنها كانت أيضاً امبراطورية ذات نزعة عالمية تكفل التبادل التجارى الحر. وقد تردد فى الانقضاض على العثمانيين: فهذه الإمارة الهامشية كانت تبدو له أقل أهمية من سوريا والأماكن المقدسة.

إلاّ انه إذا كان مجد **الغازى** الذى ناله بايزيد يحتمل أنه قد بدا له جديراً بالاحترام، فإن تيمورلنك لم يكن بوسعه السكوت على استفزازات الأمير العثمانى الذى هاجم المشمولين بحمايته. ولايعترف المغولى بتسليم إرزنينچان؛ ويطلب رد الإمارات الاناضولية إلى حكامها الشرعيين وتسليمه قره يوسف، زعيم آل قره قويونْلولار. وإذ يرفض بايزيد الإذعان، يصبح من الضرورى تلقينه درساً: وكان ذلك هو هدف حملة عام ١٤٠٠. فالعاهل العثمانى، الذى يفضل تجنب نزاع مباشر، يدع قوات تيمورلنك تبتعد عن قاعدتها لشن هجوم مضاد. ويقتحم المغول إرزينچان

ويقتلون جميع المستوطنين الذين كان بايزيد قد وطنهم فيها. ثم يحاصرون سيواس التى تسقط عاصمتها فى ٢٦ اغسطس ١٤٠٠. وكان القمع رهيباً فقد هدمت القلاع وأعدمت الحامية وذبح السكان أو رُحّلوا. ثم يعود تيمور لنك إلى هدفه الأول، فتح سوريا، مسترداً من العثمانيين قلاع الفرات: وفى سبتمبر، يتم إخضاع المناطق الشرقية لامبراطورية بايزيد، وعندئذ يزحف تيمورلنك على حلب.

وعندما يصل إلى علم بايزيد أن العدو منشغل فى سوريا وبلاد الرافدين، فإنه يتجه إلى إعادة فتح الضفة اليمنى للفرات. ويرسل تيمورلنك جيشاً وتجرى مفاوضات صعبة. فى ذلك الوقت كان قره يوسف، المشمول بحماية بايزيد، يرتكب أعمال نهب على الطرق ويهاجم القوافل المتجهة إلى مكة، ربما بسبب أعمال استفزازية. ولم يكن تيمورلنك مستعداً لاغتفار ذلك. وبمناسبة البعثة التى يرسلها إليه بايزيد فى شتاء ١٤٠١ - ١٤٠٢، فإنه يطلب من ثم إلى هذا الأخير معاقبة قره يوسف عقاباً قاسياً. وفى ١٦ فبراير ١٤٠٢، لعدم حصوله على رد، يزحف متقدماً دون صعوبة حتى سيواس، التى يحتلها. وهناك، يعلم برفض بايزيد الاستجابة لطلباته. ومنذ تلك اللحظة تصبح الحرب حتمية.

امبراطورية بايزيد فى عام ١٤٠٢

فى اواخر عام ١٤٠١، وعلى الرغم من التهديدات التى حاصره بها تيمورلنك، كان بايزيد فى أوج قوته. ففى أوروبا، كانت ثراسيا ومقدونيا وثيسالى ودوبروچا وبلغاريا تحت سيطرة العثمانيين المباشرة. وكذلك الحال بالنسبة لجزء من البانيا. وكانت ڤالاشيا وصربيا تشكلان محميتين خاضعتين. أمًّا بيزنطة، التى تواصل المقاومة، فهى أن تصمد طويلاً. فهى تقتصر الآن على مدينة وحيدة هى القسطنطينية المحاصرة وعلى المورة، التى اضطر أميرها المستبد إلى الارتماء فى أحضان فرسان رودس لمقاومة غارات بكوات الحدود. وفى آسيا الصغرى، فإن الأمير هو سيد جميع الارجاء (باستثناء سينوپ وتريبيزوند وسميرن). ومن بحر

إيجه إلى نهر الفرات، تنتمى الأناضول إلى بايزيد، الذى تخلص بشكل حاسم من منافسيه الرئيسين : القاضى برهان الدين فى سيواس وعلاء الدين الكَرَمانى.

وتأخذ الامبراطورية فى تنظيم نفسها. فمؤسسة الانكشارية، التى انشئت فى ظل مراد الأول، يبدو أنها قد شهدت فى ظل بايزيد الأول إصلاحاً حاسماً. فإلى عهده على الأقل ترجع الإشارات الأقدم إلى نظام الديڤشيرمه« الحشد»(التجنيد) المنتظم للفتيان المسيحيين الذين، بعد أسلمتهم وتتريكهم وتربيتهم وتعليمهم فى أسر اناضولية وفى القصر وفقاً لنظام شديد الصرامة، يدعون إلى تكوين جيش مرتبط على نحو مباشر بالسلطان، أو إلى أن يصبحوا القادة الإداريين للدولة. وهم يشكلون من يسمون بالقابى قوللارى، «عبيد» - ومن المستحسن قول «خدم» - الباب(العالى). ولم يكن هدف هذه الممارسة هو "غسل أدمغة » الفتيان المسيحيين، ولاحتى فصلهم عن بيئاتهم الأصلية(من جهة أخرى لم تكن تلك هى الحالة دائماً)، بل توفير خدم مخلصين للسلطان يعتمد مستقبلهم عليه دون سواه. وسوف تكون لهذه المؤسسة أهمية ملحوظة فى تاريخ الامبراطورية. ومن جهة أخرى، فإن سياسة توطين جماعات سكانية فى الأراضى المفتوحة سوف تستمر. فالآن يثبت البكوات أقدامهم على نهر الدانوب وعلى البحر الأدرياتى، وشيئاً فشيئاً تتعزز إدارة مالية وقضائية فى كل مكان يسهر عليها العلماء. ويجرى إنشاء سنجقيات جديدة فى نيكوپوليس وأوهريد(٣٩٣)، وكوچستنديل(١٣٩٤)، وڤيدين(١٣٩٦). وفى عام ١٣٩٣، يتوصل الصدر الأعظم على باشا الچندرلى، لضمان نزاهة القضاة، إلى تثبيت نمط لدفع المرتبات لهم. وهكذا تتأسس الامبراطورية.

لكن هذه الشبكة تظل جد واهية. فروميليا تظل ذات غالبية مسيحية. والمنشئات الإسلامية فيها قليلة. كما أن الوضع فى الاناضول أقل مدعاة للاطمئنان. فالإمارات المفتوحة إسلامية: ومثل هذه الفتوحات لاتليق بغازٍ حقيقى. كما أن بايزيد قد اضطر إلى تكليف الانكشارية وتابعيه المسيحيين بمعظم حملاته الاناضولية،

وهو مالايسهم فى تعزيز شعبيته. ويحتفظ الأمراء المحليون فى إماراتهم بتعاطفات معهم، سوف تعبر عن نفسها لدى أول فرصة. ومن جهة أخرى، فإذا كانت القاعدة لايروق لها كثيراً انشاء مؤسسة مالية، فإن الغزاة قلما يميلون إلى شن حروب ضد المسلمين، لأن من عيوب مثل هذه الحروب أنها لاتعود بأسلاب. أمَّا فيما يتعلق بالعلماء، فإنهم لاينتظرون مجالاً جديداً للنشاط وللحصول على موارد جديدة إلاَّ من فتح بلاد مسيحية. على أن هناك ريحَ معارضةٍ: ففى اللحظة الحاسمة، لن يخلص حتى النهاية غير الصربيون والانكشارية.

فهل يعتبر الوضع العسكرى على الأقل مثالياً؟ صحيح أن الجيش العثمانى قوى وسيطرته على الأراضى لاينازعها أحد. وفى المقابل، فإن السيطرة على البحار تظل فى أيدى المسيحيين، الذين يتمكنون من تزويد القسطنطينية بالمؤن وسد المضائق، قاطعين الامبراطورية العثمانية إلى نصفين. وبشكل محدد، فإن البندقية، التى كانت قد تفاوضت فى بورصا مع بايزيد، قد قطعت علاقاتها معه بمجرد تأكدها من حملة تيمورلنك: فهى تعمل على تأمين سلامة جالياتها وتتفاوض على إنشاء رابطة معادية للاتراك مع شيو التى يسكنها أهل جنوة ومع فرسان رودس ودوقية الأرخبيل، وتستعد فى النهاية لمهاجمة غاليپولى. كما أن أساطيل القسطنطينية وجالاتا وترييزوند تبدى استعدادها هى ايضاً لدعم مجهود تيمورلنك، الذى يشكل أملها الأخير. وفيما يتعلق بهذا الأخير، الذى دمر سوريا وبلاد الرافدين وهزم الجيش المملوكى، فإنه يصبح سيداً للفرات وينفتح أمامه الطريق إلى الأناضول. وفى حين أن جيش بايزيد، المؤلف من عناصر مختلطة والذى يحارب لحساب أمير صلف لايهتم كثيراً بالقاعدة، أقل مدعاة للثقة، فإن جيش تيمورلنك يظل وفياً؛ ومايشجع على بسالته هو أعوام الرواتب السبعة التى سوف يحصل عليها. وأخيراً فإن وجود عدد من أمراء الاناضول فى صفوفه سوف يسمح له بالعثور على علامات اتجاه ثمينه على ساحة لايعرفها. ولاشك أن هزيمة انقره لم تكن حتمية إلاَّ أن بالامكان تفسيرها.

معركة انقره

عند إعلان وصول تيمورلنك، يترك بايزيد حصار القسطنطينية ويتجه إلى بورصا. وخوفاً منه من تحركٍ من جانب الرابطة التى شكلها البنادقة، يترك خلفه تسع سفن حربية فى غاليپولى ويسلح اسطولاً من عشرين سفينة. وضد العدو الشرقى، يحشد جميع امكاناته: جيش الاناضول، مع وحدات من آيدين وصاروخان وكاريسى وحميد وتيكه وكَرَمان وجيرميان وسيواس، وقوات روميليا التى كانت موجودة فى غاليپولى وأمام الحصون البيزنطية. وتنهال الطلبات على التيماريين والأمراء المسيحيين التابعين. ومع تعاظم الجيش العثمانى على طول الطريق، يزحف فى اتجاه أنقره وهناك يتكشف أن العدو يتوجه صوب توكات. ويتراجع بايزيد إلى مناطق الغابات التى يرى مناوشة الخصم منها. وسعياً إلى تجنب حملة مناوشات، يغير تيمورلنك الخطة متجها إلى قيصرية ثم إلى انقره، بينما تكلف معظم قواته بالتغلغل إلى قلب البلاد وتدميرها. ويبدأ حصار أنقره بينما يفاجىء بايزيد بذلك، بعد أن صار معزولاً عن بقية جيشه.

وقد نشأت آنذاك خلافات جسيمة فى صفوف القيادة الحربية العثمانية. فقد اقترح الصدر الأعظم على الجندرلى إرهاق العدو عن طريق هجمات ليلية وإقامة حصار. أما فيروز بك، بيليربك روميليا فقد رأى على العكس من ذلك شن المعركة. ومع انتصار وجهة نظره، تدور رحى المعركة فى ٢٨ يوليو ١٤٠٢ فى سهل تشيبوكووا.

كانت المعركة طويلة وشهدت تقلبات، لكن حالات الفرار سرعان ماتجرد بايزيد من كل أمل فى النجاح: فوحدات إمارات الأناضول تلحق بأمرائها عند تيمورلنك، مما يؤدى إلى اختزال جسيم لفعاليات الجناح الأيمن. أما الجناح الأيسر، الذى قوضته هو أيضاً حالات الفرار وفقد قيادته، فإنه يتهاوى، بينما تتقدم قوات تيمورلنك. وإذ رأى على باشا أن المعركة خاسرة فإنه يعطى إشارة التقهقر، جاراً

معه فى هربه الأمير سليمان، الابن البكر لبايزيد: وكان ذلك ثورة قصر حقيقية. فمراد باشا، أغا الانكشارية، وشخصيات هامة أخرى، يرافقون المطالب بالعرش إلى بورصا، العاصمة، ثم إلى أوروبا. أما فيمايتعلق بأبناء بايزيد الآخرين، فإن أحدهما، وهو محمد، قد ذهب به إلى آماسيا أمراء المدينة، بينما قامت قوات عيسى وموسى بإنقاذهما. ولم يقاوم أحد غير الوحدة الصربية، إلاً انه لما كان بايزيد المحاط بانكشاريته قد رفض ترك المعركة، فإن ستيفان لازاريڤيتش يميل إلى التخلى عنه بدوره وتغطية انسحاب سليمان: وهكذا ففى وسط الهزيمة تتجلى ارتكاسات البحث عن إنقاذ الدولة الجديرة بالرصد. وأخيراً، فإن بايزيد، الذى وجد نفسه مجبراً على الهرب، يسقط فى كمين ويتم أسره: إن عهده ينتهى بكارثة لاسابقة لها.

مابين عهدين (١٤٠٢ - ١٤١٣)

كانت السنوات العشر التى تلت هزيمة أنقره سنوات صعبة. فقد ترك بايزيد أربعة أبناء مستعدين لأخذ مكانه: سليمان، محمد، عيسى وموسى. لقد تصدعت الدولةالعثمانية.

واذا كانت الهزيمة قد تميزت بتمزقٍ وتفرقٍ، فإن القوات العثمانية لم تسحق بالكامل. وكان تيمورلنك يريد بالدرجة الأولى إبادتها وأسر الوريث سليمان. إلاً انه عندما تصل القوات التى أرسلت لملاحقة هذا الأخير إلى بورصا، فى ٣أغسطس١٤٠٢، كان الهارب قد وجد الوقت للاستيلاء على الخزانة وللاتجاه صوب البُسفور. ولكن المضيق كان تحت حراسة الرابطة التى شكلها البنادقة. وقد أبدى هؤلاء تحفظهم على فكرة السماح للتركى بالعبور إلى ثراس، إلى جانب أن سماحهم بذلك سوف يكون انتهاكاً لاتفاقات مع تيمورلنك. لكن أهل جنوة يقبلون مساعدة سليمان، وسرعان ماسوف يحذو الجميع حذوهم. وهكذا فإن ابن بايزيد البكر يجد نفسه سيداً لروميليا عثمانية يحميها المضيقان من العدو.

على أن قوات تيمورلنك تحرق بورصا، ثم قبل أن تمشط السواحل، تبدأ بتدمير ينيشيهير وإزنيق. واستفادة من هذه الفترة لالتقاط الانفاس، تعبر قوات عثمانية وصربية الدردنيل. وعن طريق نشر الرعب، يحتل جنود تيمورلنك آسيا الصغرى التى يغرقونها فى النار والدم،ليس دون أن يقابلوا فى كثير من الأنحاء مقاومة غير متوقعة. وكان المسيحيون يخشون هجوما. لكنهم كانوا مخطئين، لأن تيمورلنك قد اقتصر على استعادة النظام بطريقته فى المنطقة، إذ أن اموراً أخرى كانت تشده فى آسيا. على أنه قبل رحيله يحاصر سميرن. وبعد هزيمتهم، يسعى فرسان رودس إلى الهرب على متون سفنهم، بينما يجرى تدمير المدينة وذبح سكانها المسيحيين.

وسرعان مايستقبل تيمورلنك السفراء الذين ترسلهم اليه الفوسييتان وأهل جنوة فى شيو، وعيسى، ابن بايزيد، الذى ينصب نفسه حاكماً فى بورصا بمجرد رحيل الظافر. وكان هذا الأخير قد دعا سليمان بالفعل إلى المثول بين يديه أو دفع جزية له وتلقى منه هدايا حملتها اليه سفارة: فبعيداً عن الرغبة فى قتل الآثمين، تمسك تيمورلنك بتركهم يحيون معاً وباتخاذ كل منهم موقف الحياد تجاه الآخر. وهكذا جرى الإبقاء على سليمان فى بورصا ونواحيها وعلى محمد فى بلاد آماسيا وتوكات، التى كان من المستحيل زحزحته عنها بالسلاح.

وتستمر العائلة العثمانية، لكن امبراطوريتها كانت مقسمة ومجردة من إمارات أناضولية ردت كل منها إلى السلالة الحاكمة لها: جيرمييان، كَرَمان، چَنْدَر، صاروخان، تيكه، مينتيشى... واستفادةً من الهياكل القديمة التى اثبتت التجربة أنها ماتزال ذات شعبية، فإن تيمورلنك يفرق من ثم لكى يسود بدرجة أقوى. على أنه، سعياً منه إلى تخفيف خطر نهوض عثمانى، يكفل هيمنة فعلية للكَرَمانيين، الذين تستوعب الآن أراضيهم، بالغة التعاظم – وهو مايعزز ثقلهم –، كل منطقة منعطف نهر ساكاريا، الواقعة بين بورصا وانقره. وبعد حله للمشكلة الأناضولية الصعبة على هذا النحو، يعاود تيمورلنك الاتجاه إلى آسيا، مقتاداً معه بايزيد الذى سرعان مايموت فى الطريق، فى٩ مارس ١٤٠٣.

على أن الوضع بالنسبة للعثمانيين لم يكن كارثياً بالدرجة التى يمكن معها الخوف منه. فروميليا، التى يحكمها سليمان بمساعدة النخبة الإدارية للدولة، تظل سليمة بل إن حملة تيمورلنك بما رافقها من فظائع، والحرب الأهلية التى أعقبتها سوف يكون من آثارهما الثانوية تدفق اللاجئين الذين يعجلون بتتريك البلاد. وفى الأناضول، كان محمد ثابت القدمين فى قلعته المنيعة فى آماسيا. وصحيح أن كلاً منهما كان عليه الاعتراف بسيادة تيمورلنك. لكن المصاعب التى واجهتها الجيوش التيمورية بعد معركة انقره، خاصة فى مواجهة محمد، إنما تشير إلى أن الامبراطورية كانت بالفعل واقعاً ملموساً فى آسيا الصغرى.

سليمان شلبى فى روميليا

فى أواخر عام ١٤٠٢، كان سليمان شلبى أوفر أبناء بايزيد حظاً: فهو يتمتع بالخزانة وبالإدارة العليا، ويحكم روميليا سليمة. وقد جرى الاعتراف عموماً بحكمه، حتى وإن كان البنادقة قد تعاملوا مع عثمانيي آسيا الصغرى فى ذات الوقت الذى تعاملوا فيه معه.

على أن الأمور لم تكن كلها تسير إلى الأحسن. ومن الصعب تكوين فكرة عن حالة الرأى العام والاستنتاج بشكل مؤكد من الصورة قليلة المداهنة التى يرسمها لسليمان كتاب الأخبار فى القرن الخامس عشر أن سليمان كان عاهلاً عديم الشعبية. وفى جميع الأحوال، فإن الأخطار الخارجية لم تكن هينة. وصحيح أن اوروبا كانت قد أصبحت أكثر ضعفاً وانقساماً بما لايسمح لها بالتدخل المسلح، لكن ذلك لابد وأنه كان أقل وضوحاً آنذاك مما يبدو اليوم. وتيمورلنك، الذى اعترف سليمان بسيادته، كان متواجداً دائماً فى الأناضول. وقد ترك فيها عند رحيله إمارتين عثمانيتين تجنب سليمان مهاجمتهما. ومن الجهة المسيحية، فكرت ثلاث قوى على الأقل فى استغلال أزمةانقره: بيزنطة(بعد عودة مانويل) والمجر واتحاد القديس يوحنا الأورشليمى(فرسان رودس). لكن شيئاً لايحدث.

وعندئذ يفضل سليمان التعامل مع الرابطة التى كانت قد تشكلت سلفاً، والتى تضم چان السابع الپاليولوجى وچنوة ودوق ناكسوس، وفرسان رودس، الذين انضم اليهم ستيفان لازاريڤيتش. وكان الاتفاق الذى عقده فى منتصف فبراير ١٤٠٣ فى صالح المسيحيين إلى حد كبير. فقد فتح سليمان موانيه أمام سفن الرابطة، وتعهد بعدم اجتياز سفنه للمضيقين دون موافقة الرابطة. وجرى إعفاء چنوة من دفع جزية عن وكالاتها التجارية الخارجية على البحر الأسود وفى فوسييه الجديدة(يينى فوتشا)، كما جرى تحرير أهل جنوة فى شيو من الجزية التى كانوا يدفعونها لسيد آلتولوجو(آياسلُوك/افسس). وأُعفى دوق ناكسوس من الجزية التى كان عليه دفعها لسادة آلتولوجو وپالاتيا(بَلاط/ ميليت). وقد عزز سليمان بهذه البنود سيطرته على هذه الأراضى. أما فرسان رودس، الذين كانوا قد ساعدوا آنذاك على رد إمارة ثيودور الاستبدادية إلى هذا الأخير، فقد جرى تثبيت ملكيتهم لسالونا(آمفيسًا). وحصلت البندقية أخيراً على شريط من الأرض على القارة قبالة أوبييه. لكن البيزنطى كان الرابح الأكبر: فتعبيراً عن عدم الاكتفاء بتقديم وعد إلى چان السابع بالدفاع عنه ضد أى عدوان يمكن أن يحدث من جانب تيمورلنك، يقوم سليمان بإعفائه من الجزية ويعيد إليه عدداً من الجزر، وسالونيك وشالسيديك وسواحل بحر مرمرة وجزءاً هاماً من سواحل البحر الأسود. وعند عودته إلى أوروبا فى يونيو ١٤٠٣، ينضم مانويل الثانى إلى المعاهدة. على أنه لم يكن أقل ادراكاً للطابع المؤقت لتحسين الوضع. وفى جميع الأحوال فإن أحد اعماله الأولى كان معادياً بشكل سافر: فهو يطرد الأتراك من الحى الذى كان بايزيد قد طلب تخصيصه لهم فى القسطنطينية.

على أن سليمان يسعى الآن بوجه خاص إلى تدعيم سلطته عن طريق الصلح، وذلك على الرغم من معارضة عدد من الغزاة الذين رأوا أن فرصة الحصول على أسلاب تأخذ فى التلاشى: فعلى الرغم من الصلح الذى عقده سليمان، يواصل بييت باشا محاربة البنادقة فى البانيا.

محمد شلبى فى الأناضول

كانت السياسة التى انتهجها الابن الثانى لبايزيد، محمد شلبى، أو بالأحرى مربيه بايزيد باشا، أكثر عدوانية. ذلك أن بايزيد باشا، الالبانى الذى اعتنق الاسلام والذى رُبّى فى القصر من أجل خدمة الدولة، يسهر اولاً، عندما يتولى فى عام ١٤٠٢ تصريف أمور محمد اللاجىء فى آماسيا، على استعادة وحدة الأمبراطورية. وبادىء ذى بدء، يعلن محمد حقوقه فى مناطق الأناضول. ويهاجم شقيقه عيسى شلبى، الذى نصب نفسه حاكماً فى بورصا، ويوجه الضربة إليه منذ بداية عام ١٤٠٣. وبعد لجوئه إلى القسطنطينية، يتعرض عيسى للهزيمة مرة ثانية عندما يحاول إعادة فتح بورصا ويجد عندئذ ملاذاً لدى إصفنديار الجندرلى، الذى كان منزعجاً من زحف محمد. ويحاصر عيسى وحليفه انقره لكن عيسى، عند هزيمته من جديد، يضطر إلى الهرب إلى سميرن التى شكل أميرها، جُنيد، مع بكوات صاروخان ومينتيشى وتيكه حلفاً هجومياً ضد محمد. وعند انتصار محمد، فإنه يضم صاروخان ويحصل على اعتراف البكوات الآخرين فى الأناضول الغربية، بينما يختفى عيسى إلى الأبد.

وقد آثر سليمان ألاّ يتدخل، مكتفياً بتشجيع عيسى. لكنه لايرتاح إلى نجاحات أخيه ويتجه إلى الاناضول، فى تاريخ من الصعب تحديده(١٤٠٦ أم ١٤٠٧؟). وتفتح بورصا، ثم أنقره، أبوابهما أمامه. وإذ يجد محمد نفسه فى مواجهة أخيه الأكبر، فإنه يضطر إلى التراجع خوفاً من ارتداد جنوده ضده. وكان الجانب الأقوى بشكل واضح هو جانب سليمان، الذى انضم إليه عديدون من تابعى محمد، وعندئذ تؤدى لعبة توازن القوى الأناضولية إلى تزويد هذا الأخير بحلفاء. ففى تلك اللحظة يهاجم محمد بك الكَرَمانى سليمان، الذى يخرج ظافراً. وعند ارتداد محمد إلى آماسيا، فإنه يغير تاكتيكه ويقرر مهاجمة مؤخرات سليمان. وفى يوليو ١٤٠٩، يدفع من سينوب اخاهما موسى، بمساعدة إصفنديار الجندرلى(الذى انتقل إلى

صفوفه) وميرسيا الڤالاشى: وكان الأميران يحتفظان منذ وقت طويل بعلاقات طيبة.

مغامرة موسى شلبى

كانت هزيمة أنقره أكثر إيلاماً لموسى مما لإخوته. فلما كان أسيراً، فقد شهد موت أبيه فى الأسر. وعند السماح له بإعادة جثمان أبيه إلى بورصا، انتهى بأن يجد نفسه فى وضعٍ قريب تعسٍ فى معية محمد. ولاشك أن هذه التجارب الأليمة تفسر الصورة، التى قد تكون زائفة، والتى بقيت لناعنه: صورة شاب متعصب ومتقشف وفظ، أى الصورة المناقضة لصورة سليمان.

ويدخل موسى أرض هذا الأخير مع جيشٍ نجد فى صفوفه جنوداً من ڤالاشيا ومن صربيا ومن بلغاريا. ولم يكن بوسع ميرسيا، الذى زوجه إحدى بناته، ألاّ يؤيد محاولة ترمى إلى زعزعة استقرار العثمانيين. كما أنه لاغرابة فى وجود ستيفان لازاريڤيتش، الذى لم يكن بوسعه فرض سلطته ضد چورچ برانكوڤيتش، المدعوم من سليمان، إلاّ بفضل المجريين. ولما كان موسى قد عين فى منصب قاضى عسكر الشيخ بدر الدين الشهير، الذى سوف يحرك فيما بعد تمرداً ضد محمد، فقد ذهبت الاستنتاجات إلى انه أختار سياسة شعبوية بحشده العوام اليونانيين والمسلمين ضد الارستقراطية.

وعند دخوله روميليا فى أواخر عام ١٤٠٩، يحرز موسى فى ١٣ فبراير ١٤١٠ انتصاراً هاماً. ويضطر سليمان إلى الانتقال إلى أوروبا بسرعة بالغة. وإذ يطوقه الأعداء، يجد مع ذلك حليفاً فى شخص مانويل الثانى. ويتزوج سليمان أميرة پاليولوجية ويسلم رهينين إلى الأمبراطور. وعند هزيمة موسى فى ١٥ يونيو ١٤١٠ قرب القسطنطينية (معركة كوسميديون)، ثم فى ١١يوليو قرب آندرينوپل، فإنه يتراجع. لكنه لايتراجع إلاّ لكى يرجع فى السنة التالية ويشن هجوماً مفاجئاً على

سليمان الذى، إذ يتخلى عنه ضباط عديديون، يبحث عن الهرب، لكنه يسقط فى الأسر ثم يقتل فى ١٧ فبراير ١٤١١. ويظل موسى السيد الوحيد لروميليا: ويتأكد نجاحه بقرار البنادقة التفاوض معه للإبقاء على المزايا التى سلم بها شقيقه !

وعند وصوله إلى السلطة، يواصل موسى القتال: فهو يهاجم ستيفان لازاريفيتش الذى تخلى عنه بعد انتصاره وحرض ضده، على مايبدو، مطالباً آخراً بالعرش. وقد فعل مانويل الثانى الشىء نفسه. وفى جميع الأحوال، يحاصر موسى سالونيك وسيليمبريا (سيليفرى)، والقسطنطينية، مرغماً الامبراطور على التماس العون من محمد. وقلّما كان بوسع هذا الأخير أن يبتهج بالنجاح البالغ العظمة الذى حققه شقيقه ولذا فقد تم عقد اتفاق بسرعة. ومن جهة أخرى، كان موسى فى نزاع مع المعارضة التى يبديها أمراء روميليا على الثروة التى يعتمد عليها مجهوده الحربى والذين ينضم عدد منهم إلى اعدائه. وبتحريض منهم على التدخل، يعبر محمد البُسفور على متون سفن بيزنطية.إلاّ انه بعد هزيمته فى معركة إنچيجيز على يد موسى (يوليو ١٤١٢)، يضطر إلى العودة إلى آسيا، حيث كان عليه استعادة قدر من النظام والاستعداد بشكل أحسن لمعاودة الكرة. وبعد حشده لجميع قواه وتفاهمه ومانويل الثانى، يجتاز المضائق فى يونيو١٤١٣. وفى ٥ يوليو، يجد موسى نفسه مرغماً على القتال فى منطقة صوفيا. وعندما تهزمه قوات أكثر تفوقاً بكثير من حيث العدد، يحاول الهرب، لكنه يسقط فى الأسر ويخنق. وبتخلصه من إخوته، يصل محمد إلى ماعمل على تحقيقه منذ سنوات: استعادة وحدة الامبراطورية العثمانية.

محمد الأول (١٤١٣- ١٤٢١)[٩]

هكذا يجد محمد شلبى نفسه سلطاناً. وكان العثمانيون قد استخدموا هذا اللقب أحياناً منذ مراد الأول - وقد رأينا أن بايزيد الأول كان قد طلب من الخليفة المقيم فى القاهرة التصريح له بحمل هذا اللقب، الا أنه لم يشر إلى العاهل العثمانى

دون سواه إلاّ اعتباراً من القرن الخامس عشر. فلا سليمان ولاموسى، اللذان ضرب كل منهما عملات باسمه، قد طالبا لنفسيهما بهذا اللقب. ولذا فمن الأهمية بمكان الاشارة إلى أن محمداً، الذى قد يكون الوحيد بين الاشقاء الأربعة الذى يملك تصوراً امبراطورياً لدوره، سوف يحمل هذا اللقب منذ عام ١٤٠٧. ومن ثم تعاود مطامح أبيه الظهور فيه، وإن كانت مرتبطة بالتحفظ ويحس التوازن الذى تتطلبه الظروف. وكان لابد لهذا التصور من أن يكون مرهفاً. ومن خلال انتصاره على موسى، أصبح محمد الرئيس الوحيد للعائلة العثمانية، منهيا، بحكم الواقع، أزمة مابين العهدين. وهذا هو السبب فى أن التراث التركى قد جعل منه خليفة بايزيد الأول.

على أن السلم الأهلى لم يتعزز بالرغم من ذلك: فحتى موته، كان على السلطان محاربة تمردات شعبية أو امراء أناضوليين. ولذا فهو يهتم بتجنب نشوب نزاعات خارجية. إذ يعيد محمد الأول إلى مانويل الثانى الأراضى التى كانت قد ردت إلى بيزنطة بموجب معاهدة عام ١٤٠٣. وعن طريق تبادل المعروف، يطرد الامبراطورُ اورخانَ، ابن سليمان، الذى كان يحتجزه رهيناً. وبعد سمل عينيه، يجرى إرسال الأمير إلى آكحصار. ويؤكد محمد الأول من الجهة الأخرى نواياه السلمية لرسل صربيا ولاڤالاشيا وبلغاريا ودوقية چانينا والأمير المستبد ثيودور. لكن البندقية لاتقرر التفاوض إلاّ بشكل متأخر. ويتطلب الأمر حرباً بحرية للتوصل إلى اتفاق. ولايمتنع محمد الأول عن الحرب، فهو يشن عدة حملات: فى نيجربونت(أوبييه) ضد البنادقة (يونيو١٤١٤)، وكذلك فى المجر وفى ستيريا. وفى عهده يتم فتح آڤلونيا(ڤلورا) و چيروكاستير(١٤١٧و١٤١٨) فى البانيا. ولاينسى ذلك مانويل الثانى، الذى ينشغل منذ ربيع ١٤١٥ فى تعزيز حصون هيكساميليون، قاطعاً بوغاز كورنثه.

النزاعات مع كَرَمان والبندقية

بعد تعزيز مؤخراته فى اوروبا، يصبح بمقدور محمد الأول الانتقال إلى

الأناضول. وكان محمد الكرماني، مستفيداً من الحرب الأهلية فى روميليا، قد حاصر بورصا، لكنه يرفع الحصار لدى إعلان انتصار محمد الأول. على أن جُنيداً، الذى كان سليمان قد عينه فى منصب سنجق بك على أوهريد لكى يبعده عن الأناضول، يلوذ بالفرار؛ ويصل إلى آل ايدين ويعلن تمرده هناك، مستولياً على آياسلوك (افسس). ويتجه السلطان أولاً ضده فى عام ١٤١٤. وينحاز جميع جيران جُنيد إلى صف السلطان. وتضطر سميرن المحاصرة إلى الاستسلام. ويجرى تدمير حصونها والبرج الذى كان فرسان رودس قد أعادوا بناءه. أما فيما يتعلق بجنيد، فقد عين حاكماً لنيكوپوليس. وعندئذ يتجه الجيش العثمانى ضد كرمان: ويضطر الأمير محمد، المحاصر فى قونيه، إلى إعلان هزيمته ويرد إلى السلطان بيشيهير وسيديشيهير وآكشيهير. وفى العام التالى، ١٤١٥، يقود تمردٌ جديد إلى حصارٍ ثانٍ لقونيه. ويجرى ترك المدينة التى يتم الاستيلاء عليها لأميرها الذى أعلن خضوعه بشكل مؤقت. وفيما عدا ذلك، كان من الأنسب عدم إثارة انزعاج شاه روح، ابن تيمورلنك، الذى يتمسك بالحفاظ على عمل أبيه فى آسيا الصغرى.

ومن الصعب تكوين فكرة دقيقة عن تتابع الأحداث فى روميليا. فقد انهمك محمد الأول فى مواجهة العداوة المعلنة من جانب البندقية ومن جانب ڤالاشيا وربية الامبراطور البيزنطى، الذى يبحث دائماً عن سند عسكرى ضد الاتراك. وتتبادل البندقية والعثمانيون الاتهامات بالقرصنة، عن حقٍ، كما أن التدابير الانتقامية تعقد الموقف. ومن جهة أخرى فقد أصبح وارداً فى عام ١٤١٥ تشكيل رابطة بحرية معادية للعثمانيين. ومن جهته، يبنى السلطان أسطولاً على جانب كبير من الأهمية فى غاليپولى:فلأول مرة، تدرك الدولة العثمانية ضرورة التصدى لهيمنة المسيحيين(البنادقة) على البحار، فى منطقة المضيقين على الأقل. ولايقل أهمية عن ذلك أن عديدين من بحارة محمد الأول كانوا من أهل چنوة أو قطالونيا أو صقلية أو پروڤانس أو كريت. أما الاستيلاء على بود ونيتزا فيقرره البنادقة، الذين يرهقون الهجمات التركية ضد أوبييه: ففى بداية ابريل ١٤١٦، يجرى إرسال أسطول صوب

غاليبولى ومعه أمر بالهجوم إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع العثمانيين - الذين يجرى بشكل موازٍ عرض مقترحات سلم عليهم. وفى النهاية يقع صدام قبالة غاليبولى فى ٢٩مايو ١٤١٦: وقد انتهى بهزيمة تامة للاتراك.

قضية دوزمه مصطفى

من المؤكد أنه كانت هناك صدامات بين محمد الأول والأمير ميرسيا الفالاشى، لكن من الصعب تحديد تواريخها. وأيا كان الأمر، فقد لعب ميرسيا دوراً رئيسياً فى أزمتين سياسيتين واجتماعيتين خطيرتين زعزعتا الدولة العثمانية وأثبتتا إلى أى حد كان وضع محمد الأول مايزال غير مستقر.

والواقع أنه من فالاشيا، التى كان موجوداً فيها فى صيف عام ١٤١٥، جاء إلى مقدونيا عن طريق بلغاريا من تسميه الروايات العثمانية بدوزمه مصطفى" مصطفى المزعوم» (الكاذب) . وكان الرجل قد زعم أنه أحد أبناء بايزيد الأول.[١٠] ولم يتمكن المؤرخون من تحديد إذا كان دجالا أم لا، على أن هذه المسألة ثانوية: ذلك أن التأييد الذى حصل عليه مصطفى (من جانب ميرسيا، وجُنيد الذى غادر نيكوپوليس للسير فى ركابه، ثم، بعد وقت قصير، من جانب مانويل الثانى وعدة أعيان عثمانيين مهمين...)، والانزعاج الذى استبد بمحمد الأول إنما يشيران إلى أنه كان يتمتع بنفوذ مُطالبٍ حقيقىٍ بالعرش، بصرف النظر عما إذا كانت دعاواه مشروعة أم لا.

وكان مصطفى قد أجرى اتصالاً مع البندقية والقسطنطينية فى عام ١٤١٥. وفى أواخر خريف ١٤١٦، كان موجوداً فى مقدونيا. ومن جهته، أقام محمد الأول قيادته العامة فى سيريِّس. وبعد انتصاره على خصمه عند مشارف سالونيك، فإنه يطارده حتى أسوار المدينة التى اضطر المهزوم إلى البحث فيها عن ملاذ مع حليفه جُنيد. ويجرى حصار سالونيك، التى يطيل حاكمها أمد المفاوضات، رافضاً التصرف باسم مانويل الثانى فى قضية على هذه الدرجة من الحساسية. وفى نهاية

الأمر يعقد البيزنطيون اتفاقاً مفيداً: فبدلاً من تسليم الهاربين للسلطان، يتعهدون بالتحفظ عليها، فسيكون مصطفى تحت التحفظ في ليمنوس ويكون جُنيد تحت التحفظ في العاصمة. وغير مكتف بالتسلح على هذا النحو بسلاح سياسي غير تافه، يطلب مانويل الثاني علاوة على ذلك الحصول على مبلغ سنوي قدره ٣٠٠ ٠٠٠ أسْبَرَه. ولم يكن أمام محمد من خيار يذكر، بقدر ماأنه لم يعد أمامه وقت للتفاوض: فقد وصل إلى علمه تمرد الشيخ بدر الدين، الذى يدعمه الفالاشي بطبيعة الحال. ولذا فقد كان عليه الإسراع بالعودة إلى سيريِّس واتخاذ التدابير الضرورية هناك.

تمرد بدر الدين

إن الشيخ بدر الدين، الذى ينحدر من عائلة من أوائل العائلات التركية المستوطنة في ثراس، والذى ولد في آندرينوپل، نحو عام ١٣٥٨، لقاضٍ وليونانية تحولت إلى اعتناق الإسلام، قد قام بدراسات راسخة في بورصا، ثم في قونيه والقدس والقاهرة، التي غادرها في عام ١٣٨٣ للحج إلى مكة. وكان عالماً محترماً بمعايير التراث السنى الواسع(لايصبح صوفياً مهرطقاً إلاَّ بعد رجوعه إلى مصر). وقد تجول كثيراً في السنوات التالية، ناشراً أفكاره في الإمارات الأناضولية المتميزة تميزاً شديداً بالشيعية. وقد بقيت نقطتان بشكل خاص من تعاليم بدر الدين. أولاً، موقفه العطوف تجاه المسيحيين، والذى يرجع في الواقع إلى الاستخفاف الصوفي بالمظاهر الخارجية للتدين بأكثر مما يرجع إلى رغبة بالية في توحيد جميع العقائد، ثم مجموعة من النظريات الجماعية التي لا نملك عنها سوى القليل من المعلومات: وصحيح أنه يبدو أن خُلَفاءه الروحيين في إقليم ديلى – أورمان البلغارى قد خلدوا هذا التراث، إلاَّ أنه لابد أيضاً من أن نأخذ في الحسبان الانحرافات الممكنة من جانب اتباعٍ شديدى الحماس، أو الافتراءات أو الدعايات المعادية، وماأكثر الطرق الصوفية التي عانت من مثل هذه التهجمات التي يبدو أن

بدر الدين قد تعرض لها فى حياته. وترجع دراسة نزعته «الشيعية» إلى التاريخ الأدبى لتركيا الجمهورية بأكثر مما ترجع إلى عهد محمد الأول. والشىء الأولى بالإشارة إليه هو الشقاء الذى عانى منه السكان، المسيحيون والمسلمون، من جراء حملة تيمورلنك الرهيبة والمتاعب التى تلتها. فهذه الجماهير التى تتخبط فى لجة البؤس، والمتأثرة إلى هذا الحد أو ذاك بالنزعة الشيعية، كان من الطبيعى تماماً أن تتعلق بمُخَلِّصٍ. وكان بدر الدين أنسب ما يكون لهذا الدور بقدر ماأنه كان وجيهاً منحدراً من أوساط تتمسك بنقاء العقيدة. وأفكاره - التى مازال يتعين إثبات أصالتها - لم تكن فريدة فى الأناضول، حيث كانت الأزمة تشجع على مثل هذا النوع من التيارات: ولنشر إلى حاچى بيرم من أنقره، والذى لاتؤدى ممارساته الخيرية على أية حال إلى تهديد استقرار الدولة. لكن بدر الدين قد لعب علاوة على ذلك دوراً سياسياً.

وكانت شعبية الشيخ من القوة بحيث أن محمداً، عند انتصاره على موسى فى عام ١٤١٣، قد اكتفى بنفيه إلى إزنيق، حيث واصل ترويج تعاليمه. ومن المؤكد إلى حد كبير أنه كان على علاقة مع بورقلوچى مصطفى وتورلاق هو كمال (الذى تشير الروايات العثمانية إلى أنه يهودى)، المحرضين على تمرد شعبى زلزل آيدين فى عام ١٤١٦. ووفقاً لما هو معروف من الأفكار التى روجها الموجهون، فلاشك أن بدر الدين كان العقل المدبر لهذا التمرد الذى جرى سحقه بقسوة ولكن بصعوبة. ونحو ذلك العصر نفسه، فى يوليو١٤١٦، يتجه بدر الدين، بعد هرَبه من إزنيق، إلى ڤالاشيا، بتواطؤ من جانب إصفنديار الچندرلى. ثم يتجه صوب روميليا، حاشداً فى طريقه انصاراً عديدين. وعندئذ يتجه السلطان، متخلياً عن حصار سالونيك، إلى مواجهة الشيخ، الذى يقع فى الأسر ويحاكم. وكانت سلطة محمد الأول جد مهددة فى تلك الفترة بمالايسمح له بإبداء الرأفه، وهكذا يجرى شنق بدر الدين فى سيرّس فى ١٨ديسمبر١٤١٦: ويتم سحق التمرد على جميع الجبهات.

نحو استعادة الهدوء

من المرجح أنه سوف يكون من المبالغة تصور التقاءٍ عفوى لأحداث عام ١٤١٦. على العكس، فمن المؤكد أنه لم يكن من قبيل الصدفة أن تمرد بدر الدين قد تفجر فى آيدين وفى صاروخان - بلد جُنيد - وأنه قد استفاد من الدعم النشيط من جانب إمارة الچندرلية ومن جانب ڤالاشيا التى أيدت أيضاً تحرك دوزمه مصطفى. والحق أننا نعرف اليوم أن هذا التحرك كان معاصراً لتمرد بدر الدين. ولاشك أن هاتين الحركتين، المستندتين داخلياً إلى الوضع الاجتماعى وخارجياً إلى أعداء العثمانيين، لم تكونا مستقلتين إحداهما عن الأخرى.

وأياً كان الأمر، فإن تزامنهما لم يكن من شأنه إلاَّ ان يجعلهما أكثر خطورة: ومن المثير أكثر أيضاً ان الدولة العثمانية قد تمكنت من الرد عليهما رداً يتميز بالسرعة وبالفعالية، إذ كان انتصار البنادقة البحرى قد أثبت أن السلطان كان مايزال بعيداً عن السيطرة على البحار. وفى المقابل، فإن أزمة عام ١٤١٦ وحلها هما مؤشران على اضطراب الامبراطورية العثمانية، لكنهما أيضاً وبشكل خاص مؤشران على رسوخ سلطة محمد الأول.

ومنذ ذلك الحين سوف يعرف هذا الأخير عهداً اكثر هدوءاً. ففى أوروبا، سوف تستمر نزاعات الحدود مع الڤالاشيين والمجريين دون أن تثير مشكلات جسيمة. وسوف تستمر حالة الحرب مع البندقية حتى عام ١٤١٩، وهو العام الذى سوف يعقد فيه اتفاق. كما أن العثمانيين، الذين كانوا من جهة أخرى قد فتحوا، فى أعوام١٤١٥ - ١٤١٧، البانيا من ايپيروس إلى كروچا، سوف يعترفون بسيادة الجمهورية على ثمانية وثلاثين موقعاً وقلعة، مع تعهد البندقية بدفع جزية عن امتلاك لوپانت وآليسيو(ليش) ودريڤاستو(دريشت) وسكوتارى(شكودر). على أن كلاً من الجانبين سوف يتمسك بالحذر. وفى بيزنطة، كان مانويل الثانى مايزال يتمتع بقدر كبير من القوة يمكنه من فرض سياسته الخاصة بالتعايش السلمى، والتى كان التحفظ على مصطفى قد عززها.

كما يتجه الوضع إلى الاستقرار فى الأناضول أيضاً. فبسبب نزاعها مع مصر المملوكية، سوف تكف إمارة كرمان مؤقتاً عن أن تكون مصدر خطر. وعلى البحر الأسود، تنقسم إمارة الچندرلية. فبعد إرساله للقتال عند العثمانيين، يكتشف قاسم، ابن إصفنديار، لدى عودته من حملة عام ١٤١٦، عزم أبيه على محاباة أخيه حيزير على حسابه. وعندئذ، فإنه يطلب العون العثمانى للحصول على جزء من ممتلكات الچندرلية. والواقع أن محمد الأول يزحف على كاستامونو، ثم يحاصر سينوپ حيث يتحصن إصفنديار. وهكذا فإن هذا الأخير، إذيدرك أنه سوف يخسر المعركة، فإنه يؤثر الاعتراف بالسيادة العثمانية. وسرعان ماسوف يسلم، لالقاسم، وإنما للسلطان، أراضى توسيا وتشانكيرى وقاليچيك، مثبتاً الحدود منذ ذلك الحين فصاعداً عند جبال الجاز. ويتولى قاسم، باسم الدولة العثمانية، إدارة هذه المنطقة إلى جانب أنقره.

وسوف تتيح السنوات التالية للعثمانيين فرصة الزحف إلى مناطق أبعد إلى حدما. فقد كان زحف الكباش السود مصدراً للانزعاج. ومن جهة أخرى، فإن إصفنديار الچندرلى، وقد حصل على جزء من أراضى چانيك (سمسون – بَفْره)، سوف يسلم هذا الجزء لابنه حيزير. وتنتهى حملة أولى، جرى شنها فى عام ١٤١٨، إلى شبه فشل: إذ يتمكن محمد الأول من الاستيلاء على سمسون الواقعة فى أيدى أهل جنوة، إلاّ انه لايتمكن من الاستيلاء على سمسون الچندرلية. وبعد ذلك بسنتين، فى بداية عام ١٤٢١، سوف يتم فتح هذه الأخيرة على يدى الأمير مراد، الذى اتخذ من آماسيا موقعاً أمامياً له. والحق أن الشاب، الذى يبلغ من العمر سبعة عشر عاماً، كان قد بدأ بالفعل فى التحليق بجناحيه هو. وقد آن الآوان، لأن والده، الذى كان قد أصيب بأول نوبة قلبية فى عام ١٤١٦، يموت فى آندرينوپل فى ٢١ مايو ١٤٢١.

مراد الثانى (١٤٢١ - ١٤٥١)

ترك الرحالة البُرغونى برتراند ون دولار بروكيير، الذى قابل ابن محمد الأول،

صورة ناطقة عنه:« إنه رجل ضخم الجثة، قصير القامة[...] كما أنه يتميز بأنف ضخم جداً ومقوس وبعينين جد ضيقتين ووجهه شديد السمرة ووجنتاه بارزتان ولحيته مستديرة. وقد قيل لى أنه شخص حلو المعشر ورقيق وسخى فى منح الأراضى والأموال. كما قيل لى أيضاً أنه يكره الحرب كرهاً شديداً [...]. كما أن الشيء الذى يجد فيه أقصى متعة له هو شرب الخمر وهو يحب من يفرطون فى شرب الخمر[...]. والمتعة العظمى الثانية التى يمكنه نيلها هى النساء والغلمان اللواطيون.»

لكن الصورة الفجة لعاهل ساذج وفاجر هى صورة مضللة. فقد كان مراد سلطاناً نشيطاً. وصحيح أنه لم يكن« مجنوناً بالحرب»، لكن الرجل، الحكيم والأريب، كان بوسعه التخلص بلباقة من المصاعب. كما كان بوسعه كسب الحب والاحترام، خاصة من جانب الانكشارية، وكذلك من جانب المعادين له. فهل من المحتمل أنه، حين أراد التنازل عن العرش لابنه، كان قد فقد الرغبة فى السلطة ؟ لقد مارسها على أية حال متجنباً الصدامات وأثبت على مدار ثلاثين سنة أنه رجل الموقف.

مصاعب الخلافة

عند موت محمد الأول، يجرى البحث فى تكتم عن مراد فى آماسيا، بينما يجرى نقل جثمان أبيه إلى بورصا. وقد تم التكتم على موت السلطان حتى وصول خليفته الذى ارتقى العرش فى ٢٥يونيو ١٤٢١. ولم يكن هذا الاحتياط غير ضرورى إذ كان لمراد ثلاثة أشقاء صغار. فمصطفى، وهو فى الثانية عشرة من العمر، كان والياً على حميد يلى؛ أما فيما يتعلق بيوسف ومحمود الصغيرين، اللذين كان محمد الأول قد أعرب عن أمنيته لدى موته فى أن يتولى رعايتهما مانويل الثانى، فقد كانا بين يدي الصدر الأعظم، باخشى اوغلو جلال الدين بايزيد باشا، الذى لم يشأ تسليمهما لليونانيين. ووفقاً لرواية المؤرخ البيزنطى دوكاس، فقد كان هذا الرفض

كافياً لأن يجر إلى تفجر أعمال حربية. ويبدو بوجه خاص أن حزباً داعياً إلى الحرب قد تشكل حول الأمير الصغير المرشح لوراثة العرش البيزنطى (چان الثامن الپاليولوچى) واتخذ قراره، بالرغم من معارضة مانويل الثانى والعروض المفيدة من جانب مراد الثانى، إذ كانت الفرصة سانحة بالنسبة لبيزنطة، التى احتجزت دائماً دوزمه مصطفى، لكى تستفيد من ذلك الأخير لزعزعة، بل ولتقسيم، الامبراطورية العثمانية. وخلال صيف عام ١٤٢١، يجرى إنزال دوزمة مصطفى وچنيد إلى روميليا، حيث يقومان، استناداً إلى العون البيزنطى، بمحاصرة غاليپولى. وفى حالة الانتصار، كان عليهما أن يردا إلى الامبراطور الأراضى الواقعة على سواحل بحر مرمرة والبحر الأسود وفى ثيساليا.

وقد اختيرت اللحظة اختياراً جيداً، ففى الوقت نفسه، كانت الإمارات الأناضولية تسعى، هى أيضاً، إلى الاستفادة من الفرصة. واعترافاً منه بمصطفى الصغير سلطاناً شرعياً، أخذ الأمير يعقوب الجيرمييانى تحت حمايته الأمير الصغير الذى كان الكرمانى قد احتل ولايته الحميديلية - والحق أن هذه الأراضى كانت منذ وقت طويل هدفاً لتنافسات مريرة بين البيتين. كما أن المينتيشى أوغلو، الخاضع منذ عام ١٤١٦، يستعيد استقلاله ويضرب العملة باسمه، ويسترد اصفنديار الچندرلى أراضى تشانكيرى وقاليچيك وطوسيا التى لم يمر وقت طويل على التنازل عنها، كما يسترد أميرا آيدين وصاروخان جزءاً من أراضيهما. وكان كل واحد يسعى إلى استرداد المزايا المترتبة على حملة تيمورلنك والتى كانت قد ضاعت بعد ذلك. وبشكل محدد، فإن ابن هذا الأخير،شاه روح، كان حريصاً على صون التوازن الذى فرضه والده، ولاشك ان الخوف من تدخل تيمورى هو السبب فى تجاوب مراد، الذى يقدم تنازلات ضخمة هنا وهناك. وكان اصفنديار وحده هو الذى تعرض لحملة، إلاّ انه يجرى التوصل معه هو ايضاً إلى اتفـاق فى اواخـر عـام ١٤٢١.

وعلاوة على الانزعاج من رد فعل تيمورى وارد، ينزعج مراد أيضاً من تحركات دوزمه مصطفى. والواقع أن هذا الأخير، بعد أن أو كل حصار غاليپولى لجنيد، يزحف فى روميليا، حيث يُقَابَلُ على طول طريقه بالترحيب باعتباره السلطان الشرعى. كما اجتذب الجمهور المعتاد للمطالبين بالعروش: جمهور بكوات الحدود، الذين لايرتاحون ابداً إلى السلطة المركزية ، وعدد من القابى قوللارى الذين كانوا يشكلون حزب مراد. وقد جرى إرسال الصدر الاعظم على وجه السرعة للتصدى للغاصب، إلاّ انه هزم فى ساذلى ديره: ذلك أن عدداً كبيراً من الجنود الروميليين قد فروا من الجيش للانضمام إلى مصطفى. وعندما تعلم غاليپولى أن هذا الأخير قد احتل آندرينوپل، فإنها تستسلم بدورها : وعندئذ صار مصطفى سيداً لتركيا الأوروبية وللمضيقين وللأسطول. أما فيما يتعلق بالصدر الأعظم، فإنه يُعْدَمُ: ومن ثم يصبح ابراهيم باشا الچندرلى، الذى كان قد تخلى فى السابق عن موسى لكى يؤيد محمداً الأول، صدراً اعظماً. إن هذا العالم، الحكيم و المناوىء لكل سياسة مغامرة، سوف يحتفظ بمنصبه حتى موته فى ٢٥ أغسطس ١٤٢٩. أما الآن، فإن محاولة للاتفاق مع البيزنطيين الذين غرر بهم مصطفى، تصبح مستحيلة على أية حال، ذلك أن السلطان يرفض تسليم غاليپولى لبيزنطة.

وفى أماكن اخرى، أحرزت الديبلوماسية نجاحاً أكبر. فقد كسب مراد تأييد بعض بكوات الحدود – مثل محمد بك ميخال أوغلو، الذى عين فى منصب بيليربك روميليا – وعاهل صربيا المستبد، وعقد مع سيچيسموند، عاهل المجر، هدنة مدتها خمس سنوات. وأخيراً، لما كان الأسطول فى يد خصمه، يتوصل مراد إلى اتفاق مع أهل چنوة فى فوسييه الجديدة(يينى فوتشا)، المدينين للسلطان، والذين يعدونه بالجنود وبالسفن. على أن مصطفى، الذى انتقل إلى الأناضول فى ٢٠ يناير ١٤٢٢ ، كان مايزال فى وضع متميز. ولذا فإن مراداً، المتحصن وراء نهر أولوباد، يتجه إلى قلب الوضع: فهو إذ يعد چنيداً بآيدينيلى وبيبليك سميرن، يدفعه إلى التخلى عن مصطفى. وبشكل موازٍ، يتجه ميخال أوغلو بنجاح إلى اجتذاب سادة

الحدود المتواجدين فى جيش مصطفى، الذى تؤدى دعايةُ تُصوِّرُه على أنه عميل للبيزنطيين إلى فقدانه للاعتبار فيهرب فى اتجاه آندرينوپل، ثم ، عندما يتخلى عنه الجميع، يتجه إلى ڤالاشيا. وبعد أن تتمكن جيوش مراد من ذبح قواته قرب جسر اولوباد، فإنها تعبر بدورها المضيقين بمساعدة أهل جنوة وتطارد مصطفى. وبعد وقوعه فى كمين، يجرى قتله فى آندرينوپل خلال شتاء ١٤٢٢.

وبعد استعادته لزمام الموقف، يتجه مراد الثانى ضد بيزنطة، التى أثبتت الأحداث الأخيرة عداوتها له. ولذا فهو يحاصر القسطنطينية خلال يونيو ١٤٢٢، بينما يهاجم إفرينوس أوغلوباراك سالونيك. لكن استخدام المدفعية لايبدو كافياً لهدم الحصون المنيعة للمدينة ويرد البيزنطيون الهجوم العام الذى يشن فى ٢٤ أغسطس ١٤٢٢. ولاشك أن هذا الفشل الأول ماكان له أن ينجح فى وقف مراد لو لم يكن الوضع فى الأناضول قد اضطره إلى الذهاب إلى هناك.

فالواقع أن مصطفى، شقيق مراد الصغير، الذى حرضه البيزنطيون ودعموه، والذى سانده الكَرَمانيون والچيرمييانيون والچندرليه، قد طالب هو الآخر بالسلطنة. ومتخذاً من إزنيق مقراله، فإنه يبدو أنه قد تمتع بمساندة جزء كبير من الأناضول. وفى اغسطس ١٤٢٢ يحاصر بورصا. ويضطر مراد الثانى إلى التخلى عن حصار القسطنطينية ويتحرك ضد أخيه. وفى وجه القوات السلطانية، يهرب هذا الأخير إلى العاصمة البيزنطية، حيث يستقبله الأمبراطور چان الثامن فى ٣٠ سبتمبر١٤٢٢. ويتم عقد تحالف، لانعرف شروطه. وأياكان الأمر، فإن ذلك لايترتب عليه شىء. إذ بينما يتحصن مصطفى فى كوچايلى، يستعيد مراد إزنيق خلال الشتاء، اذ يؤدى الفصل الردىء إلى تشتيت قوات أخيه ويعيد التأييد الشعبى إلى الأخ الأكبر. وبعد أسر مصطفى فى نهاية الأمر، يجرى إعدامه فى ٢٠ فبراير ١٤٢٣.

الصعود العثمانى الجديد

بعد تخلصه أخيراً من المطالبين بالعرش، يتمكن مراد الثانى من الانخراط فى

تعزيز دولته. ويتجه أولاً ضد اصفنديار الچندرلى. وهذا الأخير، الذى يهزم فى معركة تاراكلى بورلو، يبحث عن ملاذ فى سينوپ، حيث يطلب السلم. وفى أواخر عام ١٤٢٣، يتم عقد اتفاق، يعترف بموجبه أمير كاستامانو، الذى يحتفظ بهذه المدينة وأيضا بَيكيركوريسى، بسيادة السلطان، ويتعهد بتزويده كل عام بوحدة من القوات ويدفع جزء من إيراداته من المناجم إليه. أما فيما يتعلق بالكَرَمانى، الخصم الكبير الآخر للعثمانيين، فإن الفرصة تسنح له فى تلك السنة نفسها لاستعادة ماكان قد فقده. والواقع أن موت الأمير محمد قد جر إلى أزمة خلافة: فضد الأمير الجديد على يقف ابراهيم بك، المدعوم من مراد الثانى. وفى مقابل هذا الدعم، تحصل الامبراطورية العثمانية على حميديلى التى كان الكرمانيون قد فتحوها فى عام ١٤٢١. وتؤدى تحالفات زواجية إلى تعزيز الوفاق.

ويسعى عدو تقليدى آخر للعثمانيين إلى الاستفادة من هذه السياسة: أمير ڤالاشيا. ففى شتاء١٤٢٢ - ١٤٢٣، يشن هجوماً على الدانوب بمساعدة مجرية. ويخرج فيروز بك إلى مواجهته. إلاّ انه لدى إعلان نجاحات مراد الثانى الاناضولية، يفضل الأمير الڤالاشىِ طلب السلم، مرسلاً ابناءه رهائن.

وبعد تحرره مؤقتاً من المشكلات الأناضولية، يتمكن مراد الثانى من استئناف سياسته المعادية لبيزنطة. وكانت التجربة الأخيرة قد اثبتت أن القسطنطينية نفسها ليست بعد فى متناول الأتراك. لكن العثمانيين سوف يعززون حصارسالونيك ويشنون هجمات فى الموره: ففى ٢٢ مايو، سوف يتمكن جنود الأوج بك توراخان بك من تدمير حصون هيكسا ميليون واختراق الإمارة الاستبدادية التى سوف يدمرونها. وفى عام ١٤٣١، سوف يتعين على توراخان تدمير هيكساميليون من جديد. أمّا فيما يتعلق بسالونيك، فقد كان الدفاع عنها فادح الثمن وكان وضعها ميئوساً منه إلى حد كبير بحيث أن أميرها المستبد، آندرونيك، قد اقترح تسليمها للبنادقة، بشرط احترام حقوق ومؤسسات السكان(٧ يوليو ١٤٢٣). وهكذا فإن

البندقية، التى كان دوچها الجديد فرانشيسكو فوسكارى ينتمى إلى حزب الحرب وكان حساساً بشكل خاص تجاه الخطر التركى، تقبل العرض اعتباراً من ٢٧ يوليو. وفى سبتمبر يدخل جنودها وممونو المدينة إلى سالونيك.

وفى ١٥ نوفمبر١٤٢٣، يرحل چان الثامن، تاركاً الوصاية على العرش لأخيه كونستانتين، إلى البندقية، سعياً إلى الحصول على المساعدة وإلى توحيد الجمهورية مع المجر فى نضال ضد العثمانيين. ولدى عودته إلى القسطنطينية عن طريق المجر، فى أول نوفمبر ١٤٢٤، لم يكن قد حصل على شىء يذكر. لكن كونستانتين ومانويل الثانى كانا قد عقدا الصلح مع السلطان الذى يبدو أنه كان منزعجاً من نتائج رحلة الإمبراطور أو خائفاً من تسليم القسطنطينية للبنادقة. وبموجب المعاهدة التى عقدها معهم، فى ٢٠ فبراير١٤٢٤، استرد البيزنطيون أراضى مرمرة وسواحل البحر الأسود(فيماعدا ميسيڤرى وتيركوس) وتعهدوا من جديد بدفع الجزية.

وتشهد هذه الفترة أخيراً تسوية مشكلة چُنيد. فعلى الرغم من أن چنيداً قد أصبح من جديد سيداً لسميرن ولمنطقة آيدين بفضل السلطان العثمانى، فإنه لم يعترف بسيادة هذا الأخير وقام بتحريض بيزنطة والإمارات الاناضولية وكذلك البندقية ضد العثمانيين. وهكذا فإن مراد الثانى، الذى عين حمزه بك فى منصب بيليربك أنقره فى عام١٤٢٥، يكلف هذا الأخير بوضع حد لهذا الخطر. وبعد هزيمة جنيد قرب آكحصار، ومحاصرته فى إيسالا، فإنه لاينجح فى استمالة الكَرَمانيين، لكنه يخطط لإثارة روميليا مع بيزنطة حول مُطالبٍ عثمانى بالعرش، هو اسماعيل. وفى نهاية الأمر، يتمكن مراد الثانى، بفضل مساعدة أهل چنوة الذين يرد إليهم سمسون التى كان قد انتزعها منهم فى عهد محمد الأول، من أسر چنيد الذى يُقتل هو وعائلته كلها فى عام ١٤٢٥. وعلاوة على سميرن وآيدينيلى، يستحوذ العثمانيون على أراضى حميد أوغوللارى وأراضى مينتيش أوغوللارى فى تيكه.

١٤٢٣-١٤٣٠: النزاع مع البندقية والصراع على النفوذ مع المجر

تعتبر الفترة الممتدة حتى عام ١٤٣٠ خصبة بالنزاعات مع قوى عديدة، حيث يشكل النزاع مع البندقية إطار هذا العصر المضطرب.

وكان النمو العثمانى قد وضع الجمهورية فى موقف صعب. فالغارات المتكررة فى الموره، وعمليات الاستيطان النشيط فى البانيا قد بدت مهددة للممتلكات التى تتمسك بها البندقية: دوراتزو(دورّيس)، سكوتارى(شكودر)، آليسيو(ليچيه)، دريڤاستو(دريشت)، بدوا (بدڤا)، دولسينو(أولسينى)، آنتيڤارى(بار)، أوبييه، ليپانت، كورون، مودون... وقد أدى قرار تولى الدفاع عن سالونيك إلى تفاقم وضع البندقية. وعلى الرغم من عروض ديبلوماسية عديدة، فقد كان من المستحيل التسليم بالواقع للسلطان، الذى يواصل الحصار. وتؤدى غارات سيئة الحظ قام بها مصطفى المطالب بالعرش، واللاجىء فى المدينة، إلى إلهاب الوضع. ذلك أن الأسطول العثمانى، الذى يتمتع الآن بقواعد انطلاق ممتازة والذى تطور تطوراً ملحوظاً، يضاعف عمليات التدمير فى الأرخبيل وضد ممتلكات البندقية، خاصة فى أوبييه. ومجبراً على التوصل إلى تفاهم مع السلطان، يكف دوق ناكسوس عن مساعدة البندقية ضد الهجمات البحرية التركية. وتصبح مناورات أسطول البندقية قبالة غاليبولى قليلة الفعالية. كما يتكشف أيضاً عدم جدوى جهود چان الثامن الرامية إلى التوصل إلى وفاق بين البندقية ومنافسها سيچيسموند المجرى، أو محاولات انشاء رابطة مع ملك قبرص وابراهيم، أميركَرمان فى اغسطس ١٤٢٩ .وفى١٤٢٩، يصبح الوضع شاغلاً مزعجاً بالنسبة للبندقية. فقد بذلت للدفاع عن سالونيك نفقات هامة لكنها لم تكن كافية فى نهاية الأمر. وكان تزويد المدينة بالمؤن وصون دفاعاتها يتميزان بالصعوبة، ولم يكن السكان يشعرون بالارتياح. أمّا فيما يتعلق بالأتراك، فإن المحاولات التى بذلت لرشوتهم أو لدفعهم إلى اتفاق كانت بلاطائل : فمراد الثانى لايعترف بوجود البنادقة فى سالونيك، والحصار يستمر.

على أن البندقية تجد عزاءً فى انشغال العثمانيين بهموم أخرى. ذلك أن نزاعاً على النفوذ ينشب بين هؤلاء الأخيرين وملك المجر بسبب صربيا وڤالاشيا. وللتصدى لسيچيسموند، يرسل مراد الثانى قوات إلى ڤالاشيا بهدف إحلال رادو هناك محل دان الثانى الموالى للمجريين. ويذهب سيچيسموند إلى هناك بشخصه للرد على ذلك فى عام ١٤٢٤، لكن العثمانيين يهزمونه هو والمشمول بحمايته فى عام ١٤٢٦. ويعاود الدخول إلى ڤالاشيا فى ربيع عام ١٤٢٧ ويحرز هناك عدداً من النجاحات، لكن دان، عميل المجريين، سعياً منه إلى إنهاء النزاع، يضطر إلى إبداء بادرة ولاء تجاه السلطان فى عام ١٤٢٨. أما فيما يتعلق بعاهل صربيا المستبد، ستيفان لازاريڤيتش، فهو قد تعاون مع السادة الأتراك لحدود ألبانيا ضد البندقية التى كانت قد انتزعت منه سكوتارى ودريڤاستو ودولسينو. لكن اتفاقاً مع الجمهورية عقد فى أغسطس ١٤٢٣ وتم التصديق عليه فى عام ١٤٢٦ يجعله يبدل معسكره. ومن جهة أخرى، فإن العاهل المستبد يتصرف بوصفه تابعاً للمجريين، رافضاً النفوذ العثمانى. ولذا ففى مارس١٤٢٦ يرسل مراد الثانى جيشاً لتدمير صربيا حتى آلاچاحصار(كروسيڤاتش). وعندئذ يطلب ستيفان الصلح، مسلماً أراضيه حتى كروسيڤاتش وواعداً بدفع الجزية. وتثور الأزمة من جديد مع موته، فى ١٩ يوليو ١٤٢٧.

فالواقع أن مراد الثانى يعلن نفسه عندئذ وريثاً للإمارة الاستبدادية، متذرعاً بزواج بايزيد الأول من أوليڤيرا ومنازعاً حقوق چورچ برانكوڤيتش. على أن سيچيسموند سوف يتوصل إلى احتلال بلجراد، بينما سوف يستولى العثمانيون على آلاچاحصار وجولوباتش (جوجر چينليك). وفى شتاء ١٤٢٧ - ١٤٢٨، يحاصر ملك المجر هذه المدينة. لكن التعزيزات التى أرسلت بأوامر من البيليربك سنان سوف ترغم المجريين على الهرب، تاركين خلفهم عدداً غفيراً من القتلى والأسرى. وفى النهاية يعقد سيچيسموند، فى عام ١٤٢٨، هدنة مع مراد مدتها ثلاث سنوات.

وفى الأناضول، فإن الكرمانى قد حاول بطبيعة الحال الاستفادة من متاعب خصمه، وقد دخل فى حملة خلال حصار جولوباتش، مستولياً على بيشيهير. ولما كان مراد منشغلاً فى اوروبا، فقداضطر إلى ترك حميديلى من جديد للكَرمانيين. وظهر خطر أكثر جسامه، إذ زحف شاه روح التيمورى صوب الغرب، ساعياً إلى الحفاظ على الأمر الواقع الذى كان والده قد فرضه. وقد أدى انتصاره على الكباش السود (قره قويونلو) فى ١٧ - ١٨سبتمبر ١٤٢٩ إلى فتح الطريق أمامه إلى سوريا والأناضول، لكنه استأنف الاتجاه إلى هراة و يفلت السلطان من الخطر.

وعندئذٍ، كانت البندقية هى الوحيدة التى تقف ضده. وبعد استعدادات شتائية، يزحف مراد الثانى بشخصه على سالونيك بعد أن حشد قواته. وبعد ثلاثة أيام من الهجوم، يتم الاستيلاء على المدينة ونهبها فى ٢٩مارس ١٤٣٠. على أن غالبية البنادقة ينجحون فى الإفلات. وهذه المرة، يوطد الأتراك أقدامهم فى سالونيك: فسوف يحتفظون بها حتى عام ١٩١٢. على أن البنادقة لايفكرون فى استعادة المدينة، إلاَّ انهم ينكبون على حماية ممتلكاتهم: ليپانت، كورون، مودون، أوبييه، مواقعهم الألبانية. ولهذا يجرى تكليف الأميرال موروسينى بالتفاوض مع الباب (العالى)، مع استعراض وجود البندقية البحرى: فقد أنزل أسطولها خسائر هامة فى منطقة غاليپولى بالعثمانيين، الذين قُطعت خطوط اتصالهم بين أوروبا وآسيا .أمَّا المعاهدة بين البنادقة والعثمانيين، والتى وقعت فى لابسيكى فى ٣٠ يوليو، فقد تم التصديق عليها فى ٤سبتمبر.١٤٣٠ . وبموجب هذه المعاهدة، بقيت سالونيك فى أيدى العثمانيين، بينما بقيت فى أيدى البنادقة ممتلكاتهم اليونانية والألبانية. وأخيراً، فإن البنادقة قد اعترفوا لمفاوضيهم بحرية التجارة والحركة.

١٤٣٠ - ١٤٣٧: النزاعات مع الألبانيين والمجريين والكرمانيين

سرعان ماسوف يصبح حياد البندقية مفيداً للعثمانيين فى البانيا. فمراد الثانى، الذى يجد نفسه حر التصرف،يستفيد من النزاعات الداخلية التى تمزق عائلة توككو

فى ابيبروس لكى يحتل - دون مأساة - چانينا ونواحيها(اكتوبر.١٤٣). ثم، بينما تعزز البندقية سيادتها على سانت - موروزانت وسيفالونيا، يتجه العثمانيون إلى تعزيز إدارتهم فى ألبانيا. وفى عامى١٤٣١ - ١٤٣٢، يجرى الشروع فى تعداد جديد للسكان. وتُقَابَلُ العملية بأشكال نشيطة من المقاومة فى قرى عديدة ترفض إنشاء التيمار. ويجرى قتل عدد من التيماريين. وتضطر عائلات هامة(كاستيريوت، آرڤانيتى) إلى هجر ضياع شاسعة. ولاستيائهم، يلجأ آل آرڤانيتى فى عام ١٤٣٢ إلى إثارة تمرد خطير. وبتشجيع من نابولى والمجر، يهزم الألبانيون إفرينوس أوغلو على بك الذى أُرسل لقمع التمرد. ويؤدى هذا النجاح إلى اجتذاب السادة المسيحيين لشمالى ووسط البلاد إلى الالتفاف حولهم.

وهذه المرة، يلجأ العثمانيون إلى الرد، بعد أن حشدوا جيشاً قوياً لسحق التمرد. وتظل القوةُ للاتراك، إلا أنه لابد من ملاحظة عدة حقائق: فقد ووجه الاتراك بمقاومة محلية سوف تكشف عن صلابتها .ويحرص البنادقة على تجنب التدخل. لكن المجريين، خلافاً لذلك، والذين تنتهى هدنتهم مع الباب(العالى) فى عام ١٤٣١، يثبتون أنهم مازالوا ثابتين على معارضتهم للعثمانيين .وتعبيراً عن عدم الاكتفاء بمساعدة الألبانيين، يستعدون للحرب، حاشدين حولهم المطالبين بعرشى چانينا وبلغاريا، ثم، فى عام١٤٣٤، تڤرتكو ملك البوسنة الذى كانت بلاده عرضة لغارات متكررة من جانب الأتراك - وكذلك چورج برانكوڤيتش، أمير صربيا المستبد، على الرغم من تحالفه مع السلطان. وأخيراً، فعند موت عاهل ڤالاشيا، يفرض سيچيسموند عميله ڤلاد الأول دراكول(١٤٣٥). ويجرى تكليف بكوات الحدود بالرد على هذه الأخطار.

كما كان على مراد أن ينزعج مما يجرى فى الأناضول. والواقع أن عام ١٤٣٥ قد تميز بحملة جديدة شنها شاه روح فى اتجاه الغرب. وكعادته، يختار مرادسياسة متعقلة إلى أقصى حد، حيث يتولى فى تكتم حماية اسكندر، أمير

الكباش السود الهارب من وجه التيمورى، وذلك دون أن يفعل أى شىء يمكن أن يضايق هذا الأخير، سيده. وبعد رحيل شاه روح، يستأنف العثمانيون تحركهم ضد ابراهيم الكرمانى الذى كان، مدعوماً إلى هذا الحد أوذاك من جانب المماليك، قد استولى على قيصرية ونواحيها(صيف ١٤٣٥). وإذ تجد سلالة « ذو القادر» الحاكمة نفسها مجردة من ممتلكاتها، فإنها تطلب عون السلطان: وبالنسبة لمراد، فقد كانت تلك هى الفرصة لاحتواء الكرمانى الذى كان قد اضطر إلى التنازل له عن حميديلى فى عام ١٤٢٨ والذى يعزز الآن ممتلكات جديدة. وفى البداية ينتصر ابراهيم، فى خريف١٤٣٥ – ١٤٣٦، لكنه لايصمد فى ربيع عام ١٤٣٧ لهجوم مشترك من جانب القوات العثمانية وذو القادرية. وإذ يجد نفسه مجبراً على الهرب، فإنه يطلب وينال اتفاقاً يعد بموجبه بعدم العودة إلى العصيان ويرد حميديلى إلى شقيقه، عيسى، المشمول بحماية العثمانيين(مايو – يونيو١٤٣٧). كما يستفيد هؤلاء الأخيرون من موت عيسى لكى يحتفظوا باكشيهير وبيشيهير والمنطقة. ومن ناحيته، لايصل أمير آل«ذو القادر» إلى استعادة قيصرية ولايرد المماليك على الإجراء العثمانى إلاّ برخاوة . و باجتياز الأزمة ، يوجه مراد الثانى أنظاره إلى أوروبا.

الأعوام الأخيرة للعهد الأول لمراد الثانى:

نزاع جديد مع المجر (١٤٣٧ – ١٤٤٤)

حتى ذلك الحين، أثبت مراد الثانى أنه قليل العدوانية نسبياً، فهو يسعى إلى تدعيم سلطته وإلى الاحتفاظ بتخوم وطيدة الأركان بأكثر مما يسعى إلى توسيع ممتلكاته توسيعاً ملحوظاً. ومن جهة أخرى فإن الظروف الدولية تبررهذا التعقل، فالسلطان محاط بالاعداء: البندقية والمجر وكرمان و على نحو وارد، شاه روح التيمورى، الذى كان لابد من الخوف دائماً من مجيئه إلى الأناضول. وكان فشل بايزيد الأول الذى جر إلى كوارث قد أثّرَ على المجتمع العثمانى تأثيراً بالغاً، وكان كبار رجالات الدولة، مثل ابراهيم باشا الچندرلى (الصدر الأعظم منذ عام١٤٢١

وحتى موته، فى ٢٥ أغسطس ١٤٢٩) أو صاروچا باشا، الوزير الثانى وبيليربك روميليا، يصرون على انتهاج سياسة معادية لمغامرات الفتح المحفوفة بالأخطار. وفى عام ١٤٣٧، كان الموقف قد تبدل: فقد حصل العثمانيون على اتفاق مناسب مع البندقية. فالجمهورية، التى أرهقتها سبعُ سنوات من النزاع، والحريصةُ على صون مصالحها الاقتصادية، تتمسك بالسلم وتحترم حياداً صارماً. أمَّا شاه روح فقد رحل فى اتجاه آسيا. بينما كان الكرمانى قد تعرض لإخماد تمرده. وفى هذه اللحظة بالتحديد، بدا أن موت سيچيسموند فى ٩ديسمبر ١٤٣٧قد أضعف المجر. وفى الوقت نفسه، تدهور نفوذ صاروچا باشا. وسوف تؤدى إزالته نحو عامى١٤٣٥ - ١٤٣٦ إلى تعزيز قوة أنصار انتهاج سياسة عدوانية.

ففى صيف عام ١٤٣٨، يقود السلطان بشخصه حملة ضد ترانسلڤانيا والمجر، بمساعدة تابعيه الصربيين والڤالاشيين.(١١) وتدمر الجيوش العثمانية البلاد وترجع بأسلاب هامة وبعدد كبير من الأسرى. وتؤدى هشاشة المقاومة المجرية إلى تشجيع مراد على التمادى. وهكذا، ففى مارس ١٤٣٩، يهاجم صربياً التى كان عاهلها المستبد قد رفض الاستجابة إلى دعوته للاجتماع به. ويستولى العثمانيون على العاصمة سيميندير (سميديريڤو) فى ٢٧ أغسطس. وفيما عدا إقليم نوڤو بردو المنجمى، يصبح البلد كله ساعتها فى أيديهم. وبشكل موازٍ، فإن تڤرتكو، ملك البوسنة، الذى يتعرض لهجوم من جانب أورج بك اوسكوپ(سكوبيا)، يقبل دفع الجزية. وفى أواخر اكتوبر ١٤٣٩، يموت البيرت، ملك المجر، وهو مايزيد من ضعف البلاد. وفى ابريل ١٤٤٠، يحاصر مراد بلجراد، الموقع الأمامى للمجريين. لكن الحصار يُمْنَى بالفشل. وبعد تدمير المنطقة، يضطر السلطان إلى رفع الحصار فى سبتمبر. لكن شهاب الدين باشا، بيليربك روميليا، يستولى من جهته على نوڤو بردو، ذات الأهمية الاقتصادية الفائقة.

ويرمز الفشل امام بلجراد إلى بداية رد للاتجاه. ومن الجهة البيزنطية، لايؤدى

الاتحاد مع الكنيسة الرومانية، الذى أعلن اخيراً عند انتهاء اجتماع مجمع الأساقفة فى فلورنسا(٦يوليو١٣٤٩)، إلى تبدل كبير. ولدى عودته بعد غياب دام ثمانية عشر شهراً، لم يكن بوسع الامبراطور چان الثامن ألاَّ يتأكد من عداوة شعبه للاتحاد. كما أن المصاعب الداخلية التى تتلو ذلك لاتجد تعويضاً عنها فى العون الذى يقدمه اللاتينيون. وفى المقابل، فإن السلطان، المستريب، يطلب ضمانات من الامبراطور. وترفض البندقية دائماً التدخل.

وفى المجر، تنظم المقاومة نفسها حول نجم صاعد: چان هونيادى، ڤويڤود ترانسلڤانيا، الذى يعيد إصلاح حصون بلجراد ويشن غارات من جهته، محرزاً نجاحات طفيفة على الضباط العثمانيين. وفى بداية عام ١٤٤٢، يجرى إرسال حملة إلى المجر بأوامر من مزيد باشا. وبعد نجاحات أولى، يتعرض الأتراك للهزيمة على أيدى جيش تشكل على عجل من فلاحين مجريين مدافعين عن أرضهم. وعندئذ يكلف مراد شهاب الدين باشا، الذى عُيِّنَ قائداً لجيش هام، بمهمة الثأر لمزيد باشا الذى قتل فى المعركة. وتكون النتيجة فشلاً جديدا: ففى سبتمبر١٤٤٢، يتمكن هونيادى، مستفيداً من انهماك وحدات عديدة فى النهب بعيداً عن الجانب الرئيسى من ا لجيش، من الحاق هزيمة جسيمة بالبيليربك. وكانت النتيجة السيكولوچية لهذا الانتصار ملحوظة. فقد بدا أن الأمل فى تجديد الحرب الصليبية وطرد الاتراك من أوروبا أقل حماقة. وكان المجريون مُحَرَّضين من البابا يوچين الرابع ورسوله إلى المجر، الكاردينال سيزارينى، وكذلك من چورچ برانكوڤيتش الذى جرده مراد من إمارته الاستبدادية. وهكذا فإن لادسلاس الشاب، ملك بولندا والمجر، يكلف هونيادى بتنظيم ماسمى ب « الحملة الطويلة » (١٤٤٣ – ١٤٤٤).

وتبدأ المعركة عند انشغال مراد فى كَرَمان. إذ يبدو أن ابراهيم باشا قد بدأ الهجوم بالفعل بعد عقد اتفاق مع المجريين وبيزنطة. ويسارع مراد الثانى وابنه الأكبر، علاء الدين، حاكم آماسيا، إلى التصدى له وتدمير ولاياته. لكن الوضع فى

أوروبا يدفع السلطان إلى عقد اتفاق مع منافسه القديم. ويعبر هونيادى الدانوب فى أول أكتوبر ١٤٤٣ متوقعاً تفرق التيموريين فى الشتاء عبر الامبراطورية. وإذ يرافقه الملك لاديسلاس والعاهل المستبد چورج برانكوڤيتش، ينضم إليه ڤلاد دراكول، عاهل ڤالاشيا. ولما كان هونيادى قد توقع وصول ذخيرة وإمدادات وفيرة، فقد تقدم صوب آندرينوپل، مستولياً على نيش، ثم على صوفيا. إلاَّ انه بقدر مرور الوقت واقتراب العدو من المراكز الحيوية للامبراطورية، يعاود العثمانيون رص صفوفهم. ويؤدى تبدل الأحوال المناخية، وقصور الإمدادات والمضائق التى تفصل صوفيا عن آندرينوپل، إلى مساعدتهم على دفع المجريين بصعوبة. ويبدأ المجريون فى الانسحاب اعتباراً من أواخر ديسمبر، منزلين الهزيمة أحياناً بقوات عثمانية(يناير١٤٤٤). ويرجع المقاتلون إلى بودا فى ٢فبراير١٤٤٤، منتصرين. وهكذا لم يعد الانتصار على الاتراك يبدو مستحيلاً، ويعد البابا يوچين الرابع لحملة صليبية تشترك فيها المجر وبُرغونيا والبندقية وراجوس. لكن السلطان لايسعى بعد إلى مواصلة القتال.

والحق أن مشكلات أخرى تظهر. ففى اليونان، نجد أن كونستانتين الپاليولوجى، أمير الموره المستبد، ينتقل بعد استعادته السيطرة على مجمل البيلوپونيز من الناحية العملية واصلاحه لأسوار هيكساميليون إلى الهجوم بالاتصال مع الاعداء اللاتينيين للسلطان. وفى عام١٤٤٣، يهجم على آتيكا، التى يرغم دوقها نيريو الثانى الآكيايولى، الذى كان آنذاك يدفع الجزية لمراد، على الاعتراف بسيادته هو وعلى دفع جزية سنوية. وفى السنة التالية، تقوده عملياته التدميرية فى اليونان القارية إلى پيند.

وتعاود البانيا، من جهتها، التحرك. وفى أساس هذه الحركة قادم جديد: چورج كاستريوت، المسمى أيضاً سكاندربك، زوج ابنة أرڤانيتى، وهو تيمارى ألبانى كبير تعلم فى المدرسة العثمانية، استولى فى عام١٤٤٣ على كرويا(آكتشاحصار) وكان يريد استعادة وضع سيد اقطاعى. وبعد أن حشد عائلات عديدة حوله، تمكن من

السيطرة على شمالى البلاد ومن تحريك مقاومة فعالة للعثمانيين على مدار عقود عديدة. أمَّا الآن، فإن هؤلاء الأخيرين، ينزعجون من جهة أخرى ايضاً من تحركات امير المورة المستبد وأميركرمان الذى ينتقل هو الآخر إلى الهجوم، باتفاق مع المجريين، ويستعيد بيشيهير وآكشيهير ويزحف على انقره (ربيع ١٤٤٤).

وهذه الأخطار، الماثلة أو المحدقة، والخوف على مايبدو من حملة صليبية مجرية جديدة، سوف تدفع مراد الثانى إلى السعى إلى الصلح، منذ مارس ١٤٤٤، من خلال وساطة چورچ برانكوفيتش، الذى أُغْرِىَ بفكرة استرداد إمارته الاستبدادية. ولاشك أن الاتفاق المعقود فى آندرينوپل فى ١٢يونيو ١٤٤٤ قد صدق عليه لاديسلاس فى أواخر يوليو: وبموجب هذا الاتفاق تم الاعتراف بالسيادة العثمانية فى بلغاريا وڤالاشيا وأُعيدت صربيا إلى برانكوڤيتش. ووعد الطرفان المتحاربان بالكف عن اجتياز الدانوب. وكان من المقرر للهدنة أن تدوم عشر سنوات، إلاً أن بوسعنا التساؤل عن مدى النزاهة الحقيقية للطرفين: ذلك أن لادسلاس سرعان ماسوف ينكث عهده. أما الآن، فقد كان بوسع السلطان على أية حال أن ينقلب دون مجازفة على ابراهيم الكرمانى. فهو يخرج فى حملة فى يوليو١٤٤٤، تاركاً فى آندرينوپل محمداً الصغير الذى أصبح بعد موت الأمير علاء الدين الوريث الوحيد للعرش. أما الصدر الأعظم الجديد، خليل باشا الچندرلى، فقد كلف بممارسة السلطة فى روميليا، وقد دل هذا التغيير للرجال على العودة إلى انتهاج سياسة متعلقة وديبلوماسية. وسوف تتعرض كرمان لأعمال انتقامية رهيبة، إلاً انه سوف يتم التوصل بسرعة إلى عقد اتفاق. ويسترد الأمير آكشيهير وبيشيهير وسيديشيهير، لكنه يتعهد بإرسال ابنه وجيشا إلى العثمانيين كل سنة. وهكذا أثبت مراد الثانى، من جميع الجهات، حرصه على كسب السلم.

العهد الأول لمحمد الثانى والعهد الثانى لمراد الثانى

لعل ماأملى هذه الرغبة فى السلم هو اعتزام السلطان التنازل عن العرش.

وصحيح أيضاً انه لم يكن يثق ثقة كبيرة فى الأوج بكوات: ألم يكن توراخان مشبوهاً بالتخابر مع العدو ؟ وربما كانت هذه المشكلات الخارجية والداخلية وموت ابنه علاء الدين قد تركت لديه إحساساً حاداً بالسأم. وأيا كان الأمر فإن الأسباب العميقة لبادرته غير معروفه. وعلى أية حال، فإن مراد الثانى، ظناً منه على الأرجح أنه قد كفل السلم الخارجى، يترك العرش لابنه محمد فى أواخر يوليو أو أواخر أغسطس ١٤٤٤.

لكن الأثر الأول لهذا القرار سوف يتمثل فى إعادة الحرب. فقد كان الوضع السياسى فى آندرينوپل مضطرباً: ذلك أن الصدر الأعظم خليل باشا الچندرلى، الذى كان مراد الثانى يثق فيه ثقة عظيمة، قد واجه معارضة وزراء آخرين، أكثر قرباً من محمد الثانى. وبالنسبة للعدو، كانت الفرصة مؤاتية: فبينما تحرر بيزنطة أورخان، حفيد بايزيد الأول، الذى تُمنى محاولاته الرامية إلى التمرد بالفشل، يحاول الكاثوليك شن حملة صليبية جديدة. وكان عقد الصلح مع المجر وهجوم الكرمانى قد دفعا الجيش العثمانى إلى الانتقال إلى الاناضول. وفى يوليو ١٤٤٤، يجرى إرسال أسطول صليبى تحت قيادة البنادقة صوب المضيقين، مهمته الرئيسية قطع طريق العودة على مراد. أما الجيش البرى فهو تحت قيادة الملك لاديسلاس والقاصد الرسولى سيزارينى وهونيادى. لكن أمير صربيا المستبد - الذى كان وفاقه مع الباب (العالى) قد عاد عليه بمزايا لم يحلم بها - لايشارك فى الحملة الصليبية. بل إنه يتمكن فى الوقت المناسب من منع سكاندربك من اللحاق بحلفائه المجريين. ويعبر هؤلاء الأخيرون نهر الدانوب، و متجنبين المضائق الخطرة لطريق آندرينوپل، يتوجهون صوب البحر الأسود عن طريق ڤيدين ونيكوپوليس، منهمكين أينما حلوا فى أعمال السلب والنهب. وبعد انضمام ڤلاد الثانى دراكول وڤالاشييه إليهم، يصل الصليبيون إلى ڤارنا فى ٩ نوڤمبر ١٤٤٤، حيث يصل إلى علمهم أن مراداً، الذى استدعى على عجل، قد عبر البُسفور، ربما بمساعدة أهل جنوة، وذلك بالتأكيد دون أن يعترض سبيله الأسطول الصليبى الموجود فى الدردنيل. وكانت

القوات العثمانية أكثر تفوقاً بكثير من حيث العدد. وتدور رحى معركة دامية وغير حاسمة لوقت طويل، لكن موت الملك وموت سيزاريني يقرران نتيجتها النهائية. وعند هبوط الليل، يهرب المسيحيون مدحورين. ومنذ ذلك الحين تصبح السلطة العثمانية في البلقان راسخة الأركان.

ويعاود مراد الظافر الانتقال إلى آسيا، تاركاً على سدة العرش دائماً ابنه. إلا أنه، منذ الخريف السابق، كانت بدايات عهد محمد الثاني، الذى كانت شخصيته تتميز بالعناد وبالنزوع إلى المشاكسة، بدايات متوترة. فقد ترتبت حركاتٌ شديدةُ الخطورةِ على دعايات درويش حروفي مشمول بحماية السلطان الشاب ضد المفتي والصدر الأعظم. وتتعرض أندرينوبل لحريق. ويؤدى التهديد المجرى إلى اثارة الذعر في المدينة. ومن الواضح أن العلاقات كانت سيئة بين محمد الثاني وخليل باشا. على أن العهد الأول لمحمد الثاني يدوم أكثر من عام. وكان السبب الرئيسي لذلك هو التوصل مع البندقية إلى عقد صلح جد مماثل لذلك الذى عقد في ١٤٣٠ (٢٣ فبراير ١٤٤٦). وعلى أية حال، فإن شهاب الدين يحرس الحدود التي يهددها المجريون والڤالاشيون، بينما يواصل الأمير المستبد كونستانتين مناوراته في اليونان. وفي تلك الأثناء يعيد خليل باشا مراداً الثاني إلى تولى السلطة فهل كان ذلك بهدف استعادة نفوذ كان بسببيله إلى خسارته؟ أم كان ذلك بسبب الانزعاج من اعتزام محمد الثاني شن هجوم على القسطنطينية؟ أم بسبب التحركات التي يقوم بها في ڤالاشيا داوود، المطالب بالعرش؟ أيا كان الأمر فإن مرادا يغادر مانيسا التي كان قد رجع اليها (٥ مايو ١٤٤٦) ويصل إلى بورصا، ثم إلى آندرينوپل حيث كان خليل قد حرك تمرداً من جانب الانكشارية، المناوئين لمحمد الثاني، والذين يستقبلون مراداً الثاني فرحين. وهكذا يجيء الدور على محمد الثاني للرحيل إلى مانيسا، مصحوباً بالموالين له.

وبعد إعادة الهدوء إلى العاصمة، يضطر السلطان إلى التصدى لأولئك الذين

يتحدون السلطة العثمانية فى البلقان. وكان المستهدف الأول كونستانتين، أمير المورة المستبد، الذى وقف ضد العثمانيين فى الپيلوپونيز، وفى اليونان القارية ايضاً. واستناداً إلى نصائح من جانب توراخان بك وفى صحبة هذا الأخير، الذى كان قد قاد عمليات عديدة فى الموره، يتجه مراد الثانى إلى مهاجمة حصون هيكسا ميليون،التى لم يكن قد مر وقت طويل على إصلاح الأمير المستبد لها. وتحقق المدافع العثمانية هنا غلبتها(ديسمبر١٤٤٦). ويلجأ الجيش اليونانى إلى الهرب، تاركاً القوات العثمانية تدمر الپيلوپونيز وتوقع هناك عدداً كبيراً فى الأسر. وأيا كان سبب الفشل - التنظيم السىء للجيش أو فرار جنود ألبانيين أو جبن عدد من اليونانيين من سكان البلاد الاصليين - فبعد هزيمة ڤارنا وقرار البنادقة بالحفاظ على علاقات حسنة مع الباب (العالى)، لم يكن أمام الإمارة الاستبدادية الوحيدة أية فرصة للصمود فى وجه قوة عثمانية معززة. وترمز حملة عامى١٤٤٦ - ١٤٤٧ إلى نهاية البعث اليونانى وتدق أجراس موت استقلال الموره. والآن يضطر كونستانتين إلى الاعتراف بسيادة السلطان.

ويقضى مراد الثانى صيف عام ١٤٤٧ فى آندرينوپل. على أن سكاندربك يعزز فى ألبانيا سياسته المعادية للعثمانيين. ويتوجه السلطان ضده فى ربيع عام ١٤٤٨، مصحوباً بمحمد الصغير، إلاّ انه يجرى اختصار الحملة. فالواقع أن هونيادى، الوصى على عرش المجر منذ عام ١٤٤٦، كان ثابت العزم على استئناف محاولاته الرامية إلى طرد الاتراك من أوروبا. ولم يكن بمقدوره بعد الاعتماد على البندقية، ولاعلى أمير صربيا المستبد، الذى، لأسباب أمنية واضحة، اختار الحلف العثمانى. على أنه كان على تفاهم مع الڤالاشيين وسكاندربك. وبعد تحذير برانكوڤيتش لمراد من تحرك مجرى - ڤالاشى، يترك مراد البانيا ويرتد إلى صوفيا حيث يجهز جيشاً قوياً. وتتغلغل قوات هونيادى فى صربيا فى ٢٨ سبتمبر١٤٤٨، منزلة الدمار بالبلاد. وكان على المجرى أن يكون جد قريب من حليفه الألبانى لكى يتلقى عونه وربما لكى ينجح فى قطع أوروبا العثمانية إلى نصفين. لكن هونيادى، الذى يفاجؤه

مراد في سهل كوسوڤو جيش وهو الاكثر تفوقاً من حيث العدد، يضطر إلى خوض معركة، فى ١٨ – ١٩ اكتوبر ١٤٤٨، عادت بالكوارث على المجريين.

وفى السنة التالية، يستعيد بيليربك روميليا قلعة بيرجوجو(جيورجيو) على الحدود الڤالاشية، بينما يقوم آكينچيو توراخان بك بنهب البلاد ويدخل ڤلاد الثانى دراكول، المشمول بحماية العثمانيين، فى حرب ضد لاديسلاس، الذى كان المجريون قد رفعوه إلى العرش. ويحاول السلطان بشخصه قمع التمرد الالبانى الذى يقوده سكاندربك. وفى أواسط مايو ١٤٥٠ يحاصر كرويا بإمكانات هامة. وتقصف مدافع عديدة أسوار القلعة لكنها لا تتغلب مع ذلك على المدافعين، وتلجأ قوات سكاندربك، التى تلوذ بالجبال، إلى ممارسة تاكتيك حرب عصابات بنجاح. على أن الالبانيين قد تعبوا بينما يتجه العثمانيون الخائفون على مايبدو من حلول الشتاء إلى رفع الحصار فى أواخر اكتوبر ١٤٥٠. وقد آن الآوان لذلك، لأن سكاندربك، الذى ينازعه زعماء القبائل الذين يلومونه على سياسة المركزة التى ينتهجها على حسابهم، لم ينجح فى كسب تأييد البنادقة العقلاء – الذين يصل الأمر بهم إلى حد تزويد الجيش التركى بالمؤن؛ على أنه كان بوسعه إعادة تأكيد سلطته بفضل العون المالى من راجوس. ولما كان معترفاً به من جانب أوروبا كلها بوصفه بطلاً من أبطال الشعوب المسيحية، فقد حصل على العون من جل الجهات، وعقد فى مارس ١٤٥١ اتفاقاً يعترف بموجبه بسيادة الفونس، ملك نابولى: وهكذا فإن البانيا سوف تستمر زمناً طويلاً فى مقاومة الاتراك. فجبالها، وقرب البحر الأدرياتى، وبُعْدُ القواعد العثمانية تجعل الدفاع عنها سهلاً للغاية. وعلى الرغم من ذلك فإن السلطة العثمانية فى البلقان لاتصبح أقل رسوخاً من الناحية العملية.

وأدى موت مراد الثانى فى آندرينوبل، فى ١٣فبراير ١٤٥١، إلى أن يصعد إلى سدة السلطة سلطان سوف يعجل أكثر بنمو الامبراطورية التركية.

مراد الثانى وتوطيد الامبراطورية

فى نهاية عهد مراد الثانى، كانت الامبراطورية قد استعادت الشأن الذى كان لها فى عام ١٤٠٢. فبيزنطة، التى كانت سيدة الموقف عند ظهورها، قد اختُزلت منذ ذلك الحين إلى التزام الصمت. فسياسة الاتحاد لم تعد أبداً بشىء ملموس على امبراطور القسطنطينة وكانت إمارة الموره الاستبدادية خاضعة. وبعد حرب سالونيك القاسية، فضلت البندقية الحفاظ على علاقات حسنة، أكثر فائدة من الناحية التجارية مع الباب العالى، كما عقدت راجوس اتفاقاً مع العثمانيين. وكانت صربياخاضعة، بينما تم احتواء المجر وڤالاشيا. وكانت المشكلة الالبانية مصدر ضيق بأكثر مما كانت مصدر انزعاج. وفى الاناضول، بدت كرمان ملتزمه بالتعقل. وإذا كان قد تعين التنازل لها عن حميديلى، فإن إمارات صغيرة عديدة قد أصبحت عثمانية تحت ضغط حاكم آماسيا، يورچوتش باشا: تشوروم، عثمان چيك، چانيك، ناهيك عن الامارة الجيرميانية التى ورثها للعثمانيين حاكمها الأخير فى عام ١٤٢٨: فيعقوب بك، الذى لم يكن له وريث، لم يسمح لنفسه بأن تخامره الاوهام حول المصير الذى ينتظر إمارته فى المدى البعيد إلى هذا الحد أو ذاك.

وادراكاً منه للأخطار التى يمثلها شاه روح وكرمان فى آسيا، والمجر وڤالاشيا وصربيا والبندقية فى أوروبا، أثبت مراد تعقله وعدم إسرافه نسبياً فى الأعمال العدوانية. لكن عهده كان أيضاً عهد تعزيز للجيوش العثمانية. وإذا كانت البحرية التركية لم تكن بعد فى حالة تسمح لها بخوض معركة مع اسطول البندقية، فإنها قد حققت تطوراً ولعبت عمليات الارهاق التى عرضت ممتلكات البندقية لها دوراً كبيراً في الانتصار النهائى. وعلى البر، تزايدت قوات الانكشارية بصورة منتظمة. ولما كانت صلبة ومخلصة لمراد، فقد كانت فى ساحات المعارك قوة مختارة انهارت أمامها هجمات الفرسان الأعداء. وقد أدت الأسلحة الجديدة، البنادق وخاصة المدافع، إلى إضفاء طابع حديث على الجيش.

أما سادة الحدود (الأوج بيليرى)، الذين وطد كل منهم قدميه فى إقليمه، مع جيوشهم من التيماريين، فقد لعبوا دوراً ملحوظاً فى الدفاع عن الأراضى و مهاجمة الأعداء. على أن نفوذهم سوف يتقلص بين عامى ١٤٢٠و١٤٥٠. وتعلقاً منهم باستقلالهم، ولريبتهم تجاه السلطة المركزية التى يمثلها السلطان وبيليربكواته، فإنهم لن يترددوا فى مساندة المطالبين العديدين بالعرش أو فى إبداء العصيان، أكان ذلك عن طريق عدم احترام اتفاق، أم عن طريق التفاهم لحسابهم مع العدو. لكن ضرورات الحرب الحديثة (استخدام الاسلحة النارية، حشد جيوش ضخمة)، وظهور أعداء خطرين مثل هونيادى سوف ترغمهم تدريجياً على تدعيم روابطهم مع السلطة المركزية.

كانت هذه الأخيرة هى أيضاً منقسمة. إذ يبدو أن مراداً كان أكثر قرباً من حزب التعقل، فهو يختار اللجوء إلى الدبلوماسية كلما كان بوسعه ذلك ولايشن هجوماً إلاً وهو واثق من النصر. لكن هذا الموقف يجب رده إلى الوضع الدولى بأكثر مما يجب رده إلى نزعة مسالمة مزعومة لدى السلطان. كانت عائلة الچندرلى هى التى تحرك بوجه خاص هذا الحزب، أولاً من خلال ابراهيم، ثم من خلال خليل. فحرصاً منه على تجنب كوارث سياسة مغامرة، يوطد هذا الأخير سلطته بالاستناد إلى الانكشارية الذين كانوا يكنون له حباً جماً والذين كان بوسعه استخدامهم عند الضرورة. كما كان هناك ايضاً حزب حرب، يصل بطبيعة الحال إلى السلطة عندما يبدو أن بالامكان مهاجمة المجر. إلاً أن من الطبيعى تغيير الرجال عند تغيير السياسة وقد أُزيح الوزير الأول فضل الله باشا عندما أصبح فشل هذه السياسة واضحاً. وهذا الاتجاه، الذى كان يتمتع بتأييد محمد الثانى، سوف يثأر لنفسه عند وصول السلطان الجديد إلى العرش.

وأيا كان الأمر، فإن وجود حزبين متعارضين لايشكل ظاهرة شاذة ، ولابد بالأحرى من الإشارة إلى تعزز الدولة والاستقرار الاجتماعى خلال عهد مراد الثانى، الذى لاشك ان الحدث الأكثر تمييزاً له هو ظهور عدو له ثقله: المجر.

حواش الفصل الثانى

١ – كان قد جرى التفكير بالفعل فى اتحاد كنيستى روما والقسطنطينية فى عهد الامبراطور ميشيل الثامن(١٢٦١ – ١٢٨٢) عند هجوم شارل دانچو على الامبراطورية البيزنطية بهدف وضع هذه الأخيرة تحت السيطرة اللاتينية. وبعد إعلان الاتحاد فى اجتماع مجمع الاساقفة فى ليون(يوليو ١٢٧٤)، لم يلق أى تطبيق وذلك بسبب موقف البابا مارتان الرابع، وعداوة الشعب ورجال الدين البيزنطيين، ثم الكارثة التى حلت بشارل دانچو فى صقلية فى عام ١٢٨٢. على أن سياسة الاتحاد الدينى هذه سوف تعاود الظهور فيما بعد عندما يتعرض الأباطرة البيزنطيون لصعوبات جسيمة فى مواجهة الأتراك: وتلك هى حالة چان الخامس، فى القرن التالى، وحالة چان الثامن. على أن شيئاً لن يسفر عن ذلك.

٢ – لايتمشى هذا الافتراض كثيراً مع المسار الأرجح للأزمنة الأولى لعهد مراد الأول. وقد اعترف هـ . اينالسيك بأن هذا الأخير قد استولى بالفعل على المدينة. ولكن فى عام ١٣٦١، قبل موت أورخان. وترى أ. بيلد يسينو، خلافاً لذلك، أن اندرينوبل لن يتسنى فتحها إلاّ بين عامى ١٣٦٥و١٣٦٩، وعلى الأرجح نحو هذا التاريخ الأخير، دون أن يكون للأمير العثمانى دخل فى ذلك.

٣ – بحسب الحال، سوف نستخدم كثيراً مصطلحى«تبعية» و«سيادة» للإشارة إلى علاقة اعتماد بين قوتين. ولابد من أن يكون واضحاً أن هاتين الكلمتين لاتستخدمان هنا بمعنى تقنى محدد.

٤ – من حقنا ان نتساءل عما إذا كان خطرامارة سالونيك الاستبدادية لم يلعب دوراً فى خضوع البكوات لمراد الأول.

٥ – **الغزوة**، حملة عسكرية تهدف إلى فتح أراض غير اسلامية.

٦ – **التيمار**، رد ايرادات أرض ما، على شكل راتب، إلى عسكرى عثمانى – وأحياناً إلى موظف مدنى أودينى – يعهد اليه باستغلالها ودفع الضرائب والرسوم المقررة وتزويد الجيش العثمانى، عند الحاجة، بعدد من الجنود يتناسب مع ايراد الأرض. وسوف نعود إلى هذه المؤسسة فى الفصول التالية.

٧ – **عالم**، مفرد، من **علماء**: استاذ فى الفقه القرآنى.

٨ – **الديفشيرمه**: انظر ماسوف يرد عنه تحت العنوان الفرعى: **امبراطورية بايزيد الأول فى عام ١٤٠٢.**

٩ – يتميز تسلسل أحداث عهد محمد الأول بالتشوش الشديد ولاشك أن مانقترحه هنا لايخلو من العيوب فى موضع أو آخر.

١٠ – يقال أن الرجل مات فى معركة انقره، إلاً أنه لم يعثر قط على جثمانه.

١١ – منذ موت سيچيسموند، أرسل ڤلاد الأول دراكول أطفاله رهائن إلى آندرينوپل.

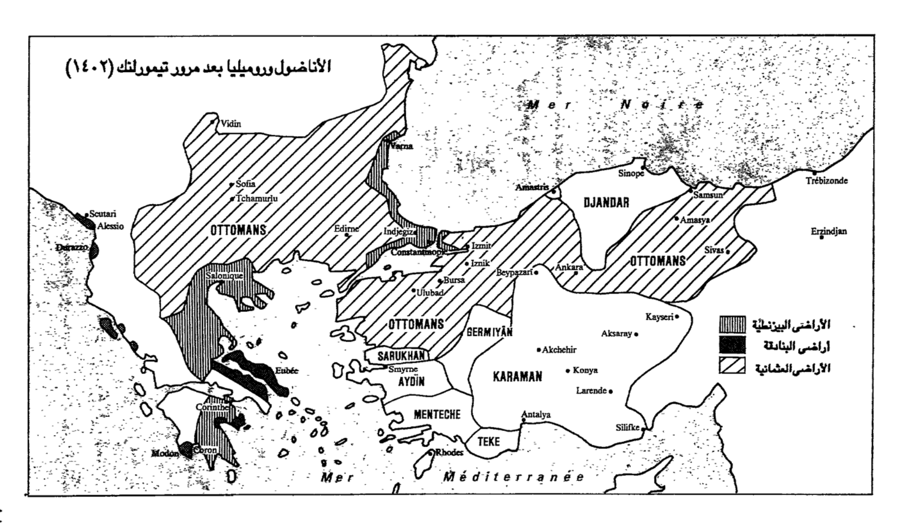
الفصل الثالث

صعــود العثمانيــــن
(١٤٥١ - ١٥١٢)

بقلم: نيقولا فاتان

محمد الثانى(١٤٥١ - ١٤٨١)

كانت لمحمد الثانى شخصية قوية. فمن طفل مشاكس، كان من الصعب جداً تهذيبه، ثم إلى يافع عنيد، صار فى نهاية الأمر عاهلاً يتميز بالنزوع إلى التسلط. ودون تشبيهه بأمير من زمن الرينسانس، فإن المرء لايملك ألا يتأثر بانفتاح ذهن السلطان الذى يكلف رساماً من البنادقة برسم صورة له ويأمر بترجمة أعمال يونانية أو غربية مختلفة ويرغب فى معرفة الدين المسيحى معرفة أفضل. على أنه لايجب أن تخامرنا الشكوك فى الطابع المحدود لهذا الاهتمام، ولابد لنا من أن نتذكر أنه يندرج أيضاً فى تراث عثمانى. فشأنه فى ذلك شأن بايزيد الأول، كان محمد الثانى يملك تصوراً امبراطورياً لدوره. ففتح القسطنطينية، الحلم القديم للسلالة الحاكمة، كان بالنسبة له ضرورياً للتطور المنسجم لدولته ولاستيعاب التراث البيزنطى. كما أن محمداً الثانى لايهمل التراث التركى والإسلامى مع ذلك. ومن الناحية السياسية، فإنه يعمل على تأسيس امبراطورية توحد الثقافات الثلاث فى كل متماسك. ومن الناحية العسكرية، فإنه يريد الاستحواذ على تركة أراضى السلالات الحاكمة المزالة، وكذلك استعادة جميع الأراضى العثمانية سابقاً وضمان أمنها بالسيطرة على الأناضول وروميليا، وعلى البحر الأسود وبحر ايجه. والمبررات السياسية لتحقيق ذلك ماثلة، لكن شهوة الفتوحات والنزوع إلى الحرب يشكلان بالتأكيد عنصرين أساسيين فى شخصيته. إن محمداً الثانى، كثير الانتصارات،



الأناضول وروميليا بعد مرور تيمورلنك (١٤٠٢)

الذى لايعرف الشفقة، الكتوم، المهيب البنية، سرعان ماسوف يصبح شخصية أسطورية.

بداية عهد صعب

وفقاً لممارسة سارية المفعول منذ زمن، فإن موت السلطان سوف يجرى التكتم عليه لبعض الوقت. والواقع ان خطر متاعب الانتقال من عهد إلى عهد كان عظيماً بشكل خاص عند مجيىء محمد الثانى، الذى كان لايتمتع بشعبية كبيرة وسط عهد الانكشارية والذى كان يساوره الخوف من أن يطلق البيزنطيون ضده أورخان، المطالب بالعرش. وعند ارتقائه العرش فى ١٨فبراير ١٤٥١، فإنه سوف يتبع سياسة شديدة الحذر. ففى الداخل، سعياً إلى تجنب إثارة قلاقل سياسية، سوف يبقى خليل الچندرلى فى منصب الصدر الأعظم، وذلك بالرغم من سوء علاقاتهما. والحق أن الأخير كان الرجل المناسب لانتهاج سياسة التهدئة الدبلوماسية التى بدا أنها تفرض نفسها. أما فيما يتعلق بالانكشارية، فإن محمداً الثانى كان أول سلطان يقبل، بعد بضعة شهور، منحهم « منحة الجلوس الملكى السعيد» التى كانوا قد طالبوا بها خلال فتنة. لكنه يصحب هذا الاجراء بعزل عدد من قادتهم وبإجراء تغيير فى القوات.

وربما كان الإمبراطور كونستانتين الحادى عشر،الذى خلف چان الخامس الذى مات فى ٣١ اكتوبر١٤٤٨، هو الوحيد الذى سعى إلى الحصول على عون الإيطاليين ضد السلطان الشاب، إلا أنه لايبدو أن اليونانيين أو اللاتينيين كانوا يحسون بإلحاح الخطر. وكان معظم الأوروبيين منشغلين بمشكلات داخلية: فالبندقية ترسل سفارة إلى محمد الثانى، الذى بدا أنه حلو المعاشرة؛ فالاتفاقيات المختلفة التى عقدها مراد الثانى والتى أصبحت لاغية عند موته يجرى تجديدها. وسوف تلقى سفارات جزر بحر إيجه، وڤالاشيا، وشيو، وليسبوس، ورودس وچنويي جالاتا استقبالاً يتميز بالحفاوة. بل ان چورج برانكوڤيتش، عاهل صربيا المستبد،

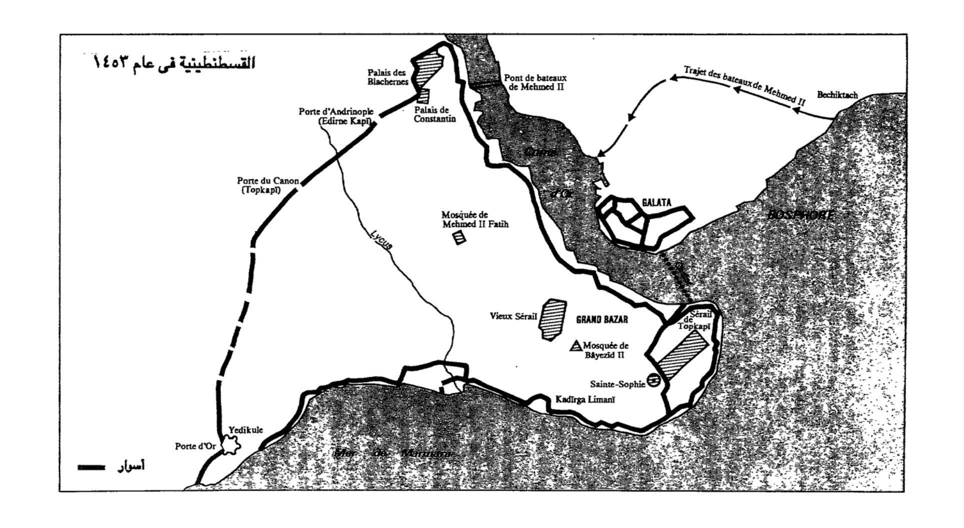
سوف يسترد فى عام ١٤٥١ بعض الأراضى و يتوصل إلى ضمان حقوقه بموجب هدنة السنوات الثلاث المعقودة مع المجر فى ابريل والتى تم التصديق عليها فى ٢٠ سبتمبر١٤٥٢ . وكان معنى ذلك هو الاعتراف بنفوذ المجر فى صربيا . أمَّا الآن، فقد كان على السلطان ضمان مؤخراته لكى ينجح فى مشروعه ضد البيزنطيين. ففى ١٠ سبتمبر ١٤٥٢، يجدد الصلح مع البندقية. أما راجوس فقد سعت إلى كسب الود العثمانى بزيادة جزيتها السنوية من تلقاء نفسها . وفيما يتعلق بكونستانتين، فإنه يحصل فى ابريل ١٤٥١ على عهد من محمد الثانى بالالتزام الصارم بالصلح الذى عقد بين سلفيّ كليهما. بل إن وجود أورخان فى القسطنطينية سوف يسمح له بالحصول على منحة سنوية قدرها ٣٠٠٠٠٠ أسبره. وهكذا فإن الباب العالى كان يبدى قدراً من المرونة.

لم يكن ذلك إلا لأن محمدا كان يواجه صعوبات فى الاناضول: فالواقع أن ابراهيم الكرمانى، الأكثر جسارة من الأوروبيين،كان يريد الاستفادة من فترة الانتقال من عهد إلى آخر. وغير مكتف بالدخول فى حرب، فإنه يحفز تمردات فى مناطق مينتيشى وآيدين وجيرميان، بل ويخرج هو نفسه للهجوم على انطاليا . وتُمْنى الهجمات العثمانية الأولى الموجهة ضده بالفشل ويضطر السلطان إلى التدخل شخصياً، بينما يجرى إرسال بيليربك الأناضول لمحاربة المينتيشى أوغلوالياس. وإذ يجد الكرمانى نفسه مرغماً على الهرب، فإنه يلجأ إلى منطقة تاشيلى الساحلية والجبلية، حيث يضطر إلى طلب الصلح. ويسترد محمد الثانى آكشيهير وبيشيهير وسيديشيهير، التى كان والده قد اضطر إلى التخلى عنها . ومن ناحية أخرى، يضطر أميركرمان إلى إبداء بادرة ولاء للباب(العالى) وإلى التعهد بارسال وحدة سنوية. وبشكل مؤقت، يتم استعادة النظام فى الأناضول، وضمان الصلح مع المسيحيين. وسوف يكون بوسع محمد الثانى الانكباب على تحقيق حلم قديم: فتح القسطنطينية.

فتح القسطنطينية

كان وجود دويلة تجارية يونانية على شكل جيب فى داخل الامبراطورية العثمانية أمرا لايتمشى مع حقائق العصر. فوجودها، حتى وإن كان أقل مما كان عليه فى السابق، يعرقل المواصلات وعمليات نقل القوات. ومن ناحية اخرى، فإن الاستيلاء على عاصمة الامبراطورية الرومانية القديمة ومن ثم تحويل الدولة العثمانية إلى امبراطورية ذا ت توجه عالمى، كان حلماً يراود الباب(العالى) منذ زمن بايزيد الأول. والواقع اتجاهاً ميالاً إلى الحرب كان موجوداً فى آندرينوپل وكان يتمتع بتأييد محمد الشاب، الذى يبدو أيضاً أنه قد فكر خلال عهده الأول فى مهاجمة المدينة. فهل أرسل الامبراطور كونستانتين الحادى عشر إلى محمد العائد من كرمان سفارة مكلفة بالاحتجاج على التأخر فى دفع فدية أورخان بل وبتوجيه تهديدات كلامية، سعياً إلى تفادى هذا الخطر، أم عجزاً عن الإدراك؟ وقد رد السلطان رداً رقيقاً، لكن الموقف اليونانى لم يكن من شأنه إلاّ أن يعزز عزمه على التخلص من الذين يعترضون سبيله.

وعند عودته إلى آندرينوپل، يشرع محمد الثانى فى الأعداد الدقيق لحصار، وذلك على الرغم من المعارضة الحذرة من جانب الصدر الأعظم خليل الچندرلى. فهو أولاً يستولى على الأموال المفترض إرسالها إلى أورخان، بينما تؤدى تدابير تخفيضٍ لقيمة العملة إلى زيادة إيراداته هو. ومن الناحية العسكرية، فإن العمل الأكثر إثارة هو تشييد قلعة روميلى حصارى، الواقعة على البُسفور، فى مواجهة قلعة أناضولو حصارى التى كان بايزيد الأول قد شيدها على الضفة الآسيوية، فى الموقع الذى يتميز فيه المضيق بأقل اتساع له(٦٦٠متراً) وهكذا فإن القلعة، التى شيدت بين ١٥ أبريل و٣١ أغسطس١٤٥٢، سوف تُزَوَّدُ بمدافع تسمح بإغلاق البُسفور. وكان على كل سفينة التقدم إلى القائد العثمانى ودفع رسوم مرور وإلا صدر الأمر بإغراقها. ويترك السلطان الترسانة البحرية فى ٢٨ أغسطس ويقضى


القسطنطينية فى عام ١٤٥٣
Palais des Blachernes
Pont de bateaux de Mehmed II
Trajet des bateaux de Mehmed II
Bechiktach
Porte d'Andrinople (Edirne Kapï)
Palais de Constantin
Porte du Canon (Topkapï)
Mosquée de Mehmed II Fatih
Lycus
d'Or
GALATA
BOSPHORE
Vieux Sérail
GRAND BAZAR
Sérail de Topkapï
Mosquée de Bâyezid II
Sainte-Sophie
Kadïrga Limanï
Yedikule
Porte d'Or
Mer de Marmara
أسوار

ثلاثة ايام فى فحص استحكامات القسطنطينية. وعند عودته إلى آندرينوپل، يدرس بشكل خاص مسألة المدافع. وتجرى الاستعانة باخصائى مجرى وتحت قيادته تنتج مسابك السلطان مدافع تتميز بضخامة غير مسبوقة سوف تلعب دوراً كبيراً. وفى نهاية الأمر يشكل محمد الثانى أسطولاً بالغ الأهمية تحت قيادة سنجق بك غاليپولى، الذى يقف عادة على رأس البحرية العثمانية. كما يجرى اتخاذ تدابير احتياطية استراتيجية. فالأمير الكرمانى يجرى تحييده بقوة السلاح، والمسيحيون غير اليونانيين يجرى تحييدهم عن طريق الديبلوماسية. أما فيما يتعلق بالقوات البيزنطية لإمارة الموره الاستبدادية والتى كان كونستانتين، عند ارتقائه العرش، قد تركها لأخويه توماس وديميتريوس، فسوف يجرى حصرها فى الپيلوپونيز عن طريق هجوم يُكَلَّفُ بشنه فى خريف عام ١٤٥٢ الأوج بك العجوز توراخان وأولاده. ومن ناحية أخرى، يستولى بيليربك روميليا، قايي قره چابك، على مدن بيزنطية فى ثراس. وفى فبراير – مارس، تحتشد القوات الأوروبية والآسيوية للسلطان – والتى توجد بينها وحدة صربية – حول المدينة. ويصل محمد الثانى فى ٢ ابريل ١٤٥٣، بعد أن سبقته المدافع ومعدات الحصار.

لم يكن كونستانتين الثانى قد نجح فى مواجهة النوايا العثمانية الواضحة. ولم تسفر احتجاجاته بمناسبة تشييد قلعة البُسفور عن أية نتيجة. وكان قد أرسل سفارة فى عام ١٤٥٢ لإبلاغ الايطاليين بمايجرى ولطلب عون منهم. لكن البندقية وچنوة تمسكتا بعلاقاتهما التجارية الطيبة مع الامبراطورية العثمانية. ولذا فإن چنوة تمنح كل حرية التصرف لرعاياها فى الخارج وتوصى مستعمراتها(پيرا شيو...) بالتفاهم مع الأتراك. أما البندقية، التى كانت مستعدة لتزويد القسطنطينية بالمؤن، فإنها تظل متحفظة فيما يتعلق بتقديم مساعدة عسكرية. وفيما يتعلق بملك نابولى، فهو يسارع إلى إرسال أسطول إلى بحر إيجه، إلاَّ أن الأسطول يستدعى إلى العودة بعد بضعة أشهر. أما البابا فقد كان يرى أن الأولوية تتمثل فى تحويل اتحاد الكنيستين الذى تقرر فى فلورنسا إلى واقع، أى الخضوع لروما. وعندما

يصل قاصده الرسولى، إيزيدور، كاردينال كييف، إلى القسطنطينية فى ٢٦ اكتوبر ١٤٥٢ مع ٢٠٠ من الرماة، يتوصل إلى أداء صلاة احتفالاً بالاتحاد فى كنيسة سانت صوفيا، فى ١٢ديسمبر، وذلك فى حضور الامبراطور البيزنطى ورجال البلاط. ولم تحدث معارضة عنيفة لهذا الاعتراف الرسمى، لكنه كان بادرة بلا معنى. كما أنها قد جاءت بعد فوات الأوان. إن اسطولاً للبنادقة محملاً بالرجال وبالمؤن ، جرى إرساله فى الوقت الذى كان الحصار قد بدأ فيه، لايصل إلى وجهته ابداً. ومن ناحية أخرى، ففى أواخر مارس، يجرى شحن ثلاث سفن تابعة لجنوة بالاسلحة وبالذخيرة على نفقة البابا. ولاتهب أية قوة أخرى لمساعدة المحَاصَرين.

على أن ركاب وملاحى السفن الأجنبية المتواجدة فى الميناء سوف يشاركون فى الدفاع. وكان هناك عدد من المتطوعين من أهل جنوة ومن أهل قطالونيا، وسوف يجرى تسليح ٢٦ سفينة لخوض المعركة فى قرن الذهب(من بينها ٥ سفن تابعةللبندقية و٥ سفن تابعة لجنوة و٣ سفن تابعة لكريت وسفينة واحدة تابعة لقطالونيا وسفينة واحدة تابعة لپروڤانس). وفى ٢٩ يناير ١٤٥٣، سوف يصل چيوستينيانى، وهو من أهل جنوة، على رأس ٧٠٠ رجل. وسوف يجرى تكليفه بالدفاع عن الحصون الذى كان متخصصاً فيه. لكن العدد الكلى للمدافعين كان قليلاً: فالمؤرخ سفرانتزيس، الذى كلف فى أواخر مارس بإحصاء عدد الرجال القادرين على حمل السلاح، بمن فى ذلك الرهبان، لايجد غير٤٩٨٣ يونانياً و٢٠٠٠ أجنبى، كما أن المهاجمين، الأكثر تفوقاً بكثير من حيث العدد، يتمتعون أيضاً بمدفعية أقوى بمالاحد له.

وهذه المرة، لم تعد الحصون الشهيرة تشكل دفاعاً كافياً. ولما كان المسيحيون أحسن تسليحاً من الأتراك، فسوف يكون بوسعهم مقاومة الهجمات بشكل فعال، إلاّ أنه سرعان ماسوف يتكشف أن مدفعيتهم تنزل باستحكاماتهم خسائر أكثر من

الخسائر التى تنزلها بالعدو. وكانت الحصون البحرية وطيدة وكانت سلسلة من الحصون تحمى مدخل قرن الذهب. ولذا فإن الجنود سوف يوزعون على الاستحكامات البرية. ومن هذه الجهة أيضاً يحشد محمد الثانى قواته ومدافعه، خاصة فى حى طُب قابى الحالى. أما فيما يتعلق بالبحرية، المرابطة على الضفة الأوروبية للبُسفور، فى ميناء بيشيكتاش الحالى، فقد كُلّفَتَ بسد البوغاز وبالقيام بداوريات لأجل هذا الهدف فى بحر مرمرة. ويؤدى طريق يربط الأسطول بالجيش البرى إلى تطويق مدينة چالاتا التابعة لچنوة، والتى سوف يسعى سكانها إلى طلب الخلاص من خلال حياد مشبوه، حيث يزودون كلاً من الطرفين بالمؤن وبالمعلومات.

وبشكل يومى تلحق المدافع التركية أضراراً جسيمة بالحصون التى يحتاج المحاصَرون إلى وقت طويل لإصلاحها، بينما توفر المدفعية غطاءً للهجمات المتكررة. وسوف يشن العثمانيون ثلاث هجمات ضخمة، فى ١٨ أبريل و٧مايو و١٢مايو، لاستغلال الثغرات التى فتحتها المدافع، لكن المحاصَرين سوف يصدونها. فمعدات الحصار ومناجل الهدم غير فعالة، والبحرية ليست رائعة جداً: فهى لاتعجز وحسب عن اقتحام مدخل قرن الذهب، بل إنها تتعرض أيضاً لفشل اليم عندما تحاول اعتراض السفن الثلاث التابعة لچنوة والتى استأجرها البابا وناقلة امبراطورية للحبوب. ولما كانت القافلة قد تعرضت للاعتراض بعد توقف الرياح، فإنها تقاوم الهجوم مقاومة ممتازة بحيث أن الاسطول العثمانى، عندما تتمكن هذه السفن اخيراً من دخول الميناء، تلحق به خسائر جسيمة، الأمر الذى يثير حنق محمد الثانى. وهكذا يتأكد أن بحرية السلطان – رجالاً وعدةً – رغم كونها متطورة جداً، لم تكن تملك بعد قوة الاساطيل اللاتينية.

وعجزاً منه عن اقتحام مدخل قرن الذهب، يغير محمد الثانى تاكتيكه. ففى ٢٢ ابريل، ينجح فى تمرير جزء من رجال بحريته عبر الطريق البرى للبُسفور إلى قرن الذهب. وهكذا فإن الحصون التى تمتد على طول هذا المدخل تصبح مهمتها فى

الدفاع عنها أكثر صعوبة وتصبح السفن الراسية فى الميناء اكثر عرضة للخطر. ويسعى عدد من أهل جنوة ومن البنادقة لإصلاح هذا الموقف فى ليلة ٢٨ أبريل بمحاولة إحراق الاسطول التركى. لكن هذه المحاولة تمنى بفشل جسيم: فالمدافع المنصوبة على الضفاف تتغلب على الهجوم المسيحى. ويجرى تدعيم المزايا التى كان السلطان قد حصل عليها من التغلغل فى قرن الذهب. فهو يأمر ببناء جسر سوف يسهل تحركات القوات.

وفى أواخر مايو، كان المحاصَرون قد انهكهم الجوع والتعب من المعارك المتواصلة. إلاّ أنه، بعد سبعة أسابيع من حصار لايصل إلى نتيجة، تنشأ أيضاً انقسامات فى صفوف المعسكر العثمانى. إذ يبدو أن خليل باشا قد دعا إلى رفع الحصار: فقدْ كان يخشى من رد غربى بعيد المدى. وفى نهاية الأمر، فإن حزب الحرب، الذى يمثله زاجانوس باشا، يتغلب ويتم اتخاذ قرار بشن هجوم أخير فى ليلة ٢٨ مايو ١٤٥٣، وذلك بعد أن رفض كونستانتين الحادى عشر المقترحات التى قدمت اليه استناداً إلى الشريعة الأسلامية. ويجرى الهجوم على المدينة من كل الجهات، بما فى ذلك على امتداد بحر مرمرة الذى يتحرك فيه الأسطول. والواقع أن العمليات كانت بوجه خاص عمليات تمويه. فالمعركة الحقيقة تدور فى وادى ليكوس. وتتتالى، ثلاث هجمات. و يحدث أن القائد جيوستينيانى، الذى يصاب بجراح خطيرة، يترك المعركة، مما يجر إلى فرار القوات المؤلفة من أهل جنوة. ولما كان اليونانيون والبنادقة يقفون وحيدين ضد المهاجم، فسرعان ما سوف يجرى التغلب عليهم. ويموت الأمبراطور فى المعركة. وعندئذ يصبح الانتصار العثمانى مؤكداً. وتهبط القوات البحرية ويغزو الأتراك المدينة، على الرغم من المقاومة التى تبديها بضعة جيوب. وينجح جزء من الأسطول المسيحى فى الهرب بينما ينهمك جنود السلطان فى السلب الذى هو حق لهم. أمَّا فيما يتعلق بالسكان، الذين بحث كثيرون منهم عن ملاذ وهمى فى كنيسة سانت صوفيا، فسوف يجرى أخذهم واستعبادهم

بأعداد غفيرة، إن أفلتوا من المذبحة. وبفتح القسطنطينية، فى ٢٩ مايو ١٤٥٣، ينهى محمد الثانى الامبراطورية البيزنطية.

توطيد وجود العثمانيين فى القسطنطينية

بعد ظهيرة ٣٠ مايو، يدخل محمد الثانى المدينة، التى سوف تسمى منذ ذلك الحين فصاعداً باسمها التركى: اسطنبول، و يجتازها على متن جواد حتى كنيسة سانت صوفيا (آيا صوفيا)، التى يؤدى فيها الصلاة. وكان عزمه المعلن هو أن يجعل من المدينة التى فتحها عاصمة لامبراطوريته. وتحزنه الأطلال المترتبة على أعمال السلب. ولذا فهو يسارع إلى إنهاء هذه الأعمال قبل انقضاء الأيام الثلاثة التى تبيحها الشريعة للجنود. والحق أن الأسلاب كانت ضخمة بالفعل. وكان يتوجب رد البهاء والازدهار إلى المدينة، التى كان عدد سكانها عشية الحصار لايزيد كثيراً عن ٤٠٠٠٠ نسمة.

ووصولاً إلى ذلك، يلجأ السلطان أولاً إلى كرمٍ غير متوقع تجاه اليونانيين. ومن المؤكد أن المذابح وأعمال النهب لم تستثن السكان، إلا إنه إذا كان العثمانيون لم يبدو أية شفقة تجاه المقاتلين اللاتينيين، وبالأحرى تجاه أورخان، الذين جرى إعدامهم، فقد جرى الإعلان عن أن اليونانيين الذين أفلتوا من عمليات النهب يمكنهم العودة بحرية إلى ديارهم. ولم تلق الارستقراطية البيزنطية دائماً معاملة سيئة. فنظام تكوين القابى قوللارى يستقبل عدداً من أبنائها، وهو ما يتيح لهم فرصة مستقبل باهر. بل إن الأمر قد وصل إلى حد تكليف لوكاس نوتاراس بمهام حكم المدينة. إلاَّ انه استناداً إلى التوبيخات الصادرة عن شهاب الدين وزاجانوس، الخائفين من وقوع خيانة، يجرى إعدام نوتاراس. وأيا كان الأمر، فإن وضع اليونانيين يجرى تحديده بشكل واضح. ويجرى الحفاظ فى البداية على كنائس عديدة، بصرف النظر عن أسباب ذلك. وفيما يتعلق بالكنيسة اليونانية، فإنها تحصل على قانون وتنظيم دائمين. وبمبادرة من السلطان، فإن چورچ سكولاريوس

جينّاديوس، الزعيم البالغ الشعبية للحزب المعادى لاتحاد[الكنيستين]، يجرى تنصيبه فى منصب البطريرك . ولن تكون حياة جينّاديوس وخلفائه حياة سهلة، لكن الكنيسة تحتفظ باستقـلال روحى لم يكن بوسعه إلاَّ أن يداعب مشاعر الشعب المعادية للاتينيين. وسوف تدار«الأمة»(الملة) اليونانية وتمثل من جانب البطريرك؛ وسوف تحل الخلافات بين اليونانيين عن طريق محاكم ارثوذكسية؛ واخيراً، فإن الممارسة الحرة للعبادة سوف تكون مكفولة. وصحيح أن هذا القانون يتمشى مع الوضع العادى للطوائف المسيحية فى البلدان الإسلامية، لكن تأكيده على نطاق الدولة وتعزيز مكانة البطريركية يشكلان حدثاً هاماً.

ولم يكن ذلك غير أحد عناصر السياسة الرامية إلى استعادة شأن اسطنبول. وقد أمر محمد الثانى بأعمال هامة: إصلاح الحصون وبناء قلعة الابراج السبعة(يديقولى) وقصر فى وسط المدينة. وفى عام ١٤٥٩، يتلقى كبار وجهاء الدولة الأمر بأن ينشىء كل منهم مجمعات جامعية وعلاجية وخيرية وتجارية حول المساجد الكبرى. وعندئذ تعاود الحياة الفكرية والاقتصادية الازدهار فى الدينة.

ويتمثل ركن ثالث لهذه السياسة فى إعادة التوطين القسرية. إذ يجرى تحرير جميع الأسرى الذين حصل عليهم محمد الثانى وتسكينهم فى حى الفنار(فينير)، ذلك أن جميع العقارات كانت بحكم القانون ملكاً للسلطان. ويجرى تشجيع الهجرة عن طريق الوعد بالتنازل عن البيوت وتُمَارَسُ السياسةُ التقليديةُ الخاصةُ بترحيل السكان عن المدن الكبرى للإمبراطورية وعن المدن المفتوحة خلال العهد. وكان أصعب شىء هو إجبار التجار والحرفيين الميسورين الضروريين للحياة الاقتصادية للعاصمة على النزوح، وقد اضطر محمد الثانى إلى قضاء عدة اسابيع فى بورصا فى أوائل عام ١٤٥٤ لإرغام السكان الأغنياء لهذه المدينة المجتهدة على الاستيطان فى العاصمة الجديدة.

الآثار السياسية والديبلوماسية والعسكرية للانتصار

أدى فتح القسطنطينية إلى تكريس انتصار حزب الحرب، وهو الحزب الذى ساند محمداً ضد الصدر الأعظم الذى كان قد خلفه له مراد الثانى. فقد كسب «الفاتح » هيبة عظيمة وأصبح أكثر حرية بكثير فى التصرف. ومنذ ارتقائه العرش، كان قد نحى اسحق باشا عن السلطة المركزية. وقد جاء الدور على خليل الچندرلى، الصدر الأعظم: وكان هذا الأخير على علاقات سيئة دائماً مع محمد الثانى؛ وقد أثبتت الأحداث الأخيرة أنه لم يكن على حق. وهكذا سنحت الفرصة لكى يتخلص محمد من رجل واسع النفوذ، لم يعد لسياسته نفع، وتشكل شعبيته بين صفوف الانكشارية مصدر قلق له. ولسنا بحاجة إلى تصديق الاتهامات بالخيانة وبالاخلال بمهام المنصب التى وجهها ضده كتاب الأخبار المتحمسين لمحمد لكى نفسر عزله وإعدامه، فى يوليو ١٤٥٣. وكان زاجانوس باشا هو الذى عُيِّنَ خلفاً له.

وقد أدى فتح اسطنبول إلى إعادة النظر فى علاقات الباب (العالى) مع الدول. وكان أول المعنيين بإعادة النظر هذه هو جالية أهل چنوة فى جالاتا، التى كان موقفها مشبوهاً. وكان محافظ المدينة على جانب كبير من الحكمة بحيث أنه سلم للسلطان مفاتيح المدينة، التى انتقلت من التبعية لچنوة إلى التبعية للباب(العالى). وقد طلب محمد هدم الحصون وتسليم الأسلحة والمدافع. لكنه ترك للسكان ممتلكاتهم وكنائسهم، ومنحهم حرية التجارة. وأخيراً، فإنه لن يحدث استيطان من جانب الأتراك فى المدينة. ولم تجد البندقية القوية عناءً شديداً فى كسب الإفراج عن أسراها وعقد وفاق. وبموجب معاهدة الصلح والصداقة الموقعة فى ١٨ ابريل ١٤٥٤، والتى تستعيد اتفاق عام ١٤٥١ إلى حد كبير، توصلت البندقية إلى تأمين حماية سفن وممتلكات رعاياها فى الامبراطورية العثمانية وحرية دخول الموانىء والخروج منها وحق التجارة فى مقابل دفع ضريبة نسبتها ٢٪؛ وكان التجار العثمانيون يريدون التمتع بمعاملة مماثلة فى موانىء البندقية؛ وقد تسنى للبندقية

الإبقاء على بايلٍ (قنصل) لها فى اسطنبول. وأخيراً فقد استمرت سيادة البندقية على دوقيه ناكسوس. ومن الناحية الاقتصادية، كان الاتفاق مفيداً. كما أن قوى ثانوية، مثل أنكون وفلورنسا، ثم راجوس بعد ذلك ببضع سنوات، سوف تتوصل إلى تفاهم مع الباب(العالى). وكان اتحاد فرسان القديس يوحنا الأورشليمى، المتمركز فى رودس، هو وحده الذى يرفض بشكل منهجى دفع الجزية للسلطان. لكن السيدين المستبدين للموره، دومينيكو جاتّيلوسيو(سيد ليسبوس وثاسوس) وپالاميد جاتّيلوسيو(سيدإنيوس)، وامبراطور تريبيزوند وأمير صربيا المستبد سوف يقبلون، فى نهاية الأمر، زيادة المستحقات السنوية التى يتوجب عليهم تسليمها.

على أن هذا الوضع كان مؤقتاً. فالآن يملك محمد عاصمة الامبراطورية الرومانية. وبناءً على قراره كما بحكم منطق الأمور، سوف يستولى على البقايا الأخيرة لبيزنطة وعلى الممتلكات اللاتينية فى المشرق. وفيما يتعلق بالأراضى اليونانية، باستثناء الجيوب القليلة التى كان بوسعها الاستمرار فى ثراس، فقد كانت مسألة مؤجلة. وفى الموره، فإن السكان الألبانيين الثائرين، الذين سرعان ماسوف ينضم اليهم يونانيون عديدون، قد تمردوا خلال صيف عام ١٤٥٣ على المستبدين الپاليولوجيين الذين سوف يضطرون إلى طلب العون من الباب(العالى). وسوف يسهم تدخل سريع من جانب عمر، ابن توراخان، فى زعزعة مركز الپاليولوجيين أكثر إلى حدما. وكان لابد من حملة ثانية فى اكتوبر ١٤٥٤ بقيادةالعجوز توراخان، اكثر أهمية بكثير، للتمكن من إخضاع الألبانيين.

وسرعان ماسوف تبدأ التغييرات بالنسبة للمستعمرات اللاتينية. فالسلطان الذى يتمتع منذ الآن بأسطول هامٍ، سوف يلجأ إلى استخدامه. وخلال صيف عام ١٤٥٤، سوف يأمر بتغلغل سفنه فى البحر الأسود. وعندئذ يفتح العثمانيون سيباستوپول، ويرغمون جالية أهل جنوة فى كافًا وسكان القرم على دفع الجزية. كما تعمل البحرية فى بحر إيجه: فرداً على موقف فرسان رودس، يشن محمد

الثانى غارات مدمرة من سواحل آيدين على ممتلكاتهم فى كوس وردوس (صيف ١٤٥٥). وآنذاك يرسل أسطولاً تحت قيادة حمزه باشا، الذى يبتز خلال مروره ليسبوس، جزيرة دومينيكو جاتّيلوسيو، وينزل الخراب بشيو، ثم برودس. لكن حمزه، إذ يدرك أن المدينة نفسها منيعة ، ينقض من ثم على كوس. وعند العودة، يشتبك جنود البحرية العثمانيون مع سكان شيو ويجرى إغراق سفينة الأميرالية. وسوف يكلف ذلك سكان الجزيرة ثمناً غالياً بينما يحل محل حمزه يونس الذى، إذ يخرج فى أواخر صيف عام ١٤٥٥ نفسه، يستولى على فوسييه الجديدة (يينى فوتشا)، المستعمرة التابعة لجنوة التى تأسس ازدهارها على تجارة الشَّبَّة. وسرعان ما يضيف محمد الثانى فوسييه القديمة(إسكى فوتشا) إلى هذه الملكية الجديدة. ومن ناحية أخرى، فإنه يحصل عن طريق التهديد من دوق ليسبوس، دومينيكو جاتّيلوسيو، وهو من أهل جنوة، على التنازل له عن جزيرة ثاسوس(خريف١٤٥٥). وأخيراً، خلال شتاء و أوائل ربيع عام١٤٤٦، مستفيداً من النزاعات الداخلية بين صفوف فرع آخر لعائلة جاتّيلوسيو، يضم جزر إينوس، عند مصب ماريتزا، وإمبروس وساموثراس، التى سرعان ما سوف تتلوها ليمنوس. وهكذا فإن أحد الآثار الأولى لسقوط القسطنطينية يتمثل فى الانهيار السريع لوجود جنوة فى البحر الأسود وفى بحر ايجه.

السيطرة على الدانوب: المسألة الصربية والنزاع مع المجر

على أن الشاغل الرئيسى لمحمد الثانى هو البلقان. فقد كان على السلطان أن يوطد بشكل دائم السلطة العثمانية على الدانوب، فى وجه المجر التى أثبتت خلال العهد السابق أنها العقبة الرئيسية أمام التوسع التركى. وكانت هذه المسألة مرتبطة بمسألة صربيا، الدولة العازلة التى كان من الضرورى أن تكون تحت النفوذ العثمانى. والواقع أن الباب(العالى) كان يرى أن المجر تلعب هناك دوراً زائداً عن الحد الممكن. وفى عام ١٤٥١، كان محمد الثانى قد اضطر إلى ترك مواقع عديدة للأمير المستبد چورج برانكوڤيتش. وبعد الاستيلاء على القسطنطينية، رأى هذا

الأخير أن من الأكثر حكمة رد عدة مواقع منها، لكن السلطان طلب جزراً أخرى متذرعاً دائماً بحقوق عثمانية فى تركة ستيفان لازاريڤيتش: فسميديريڤو وجولوباتش، على الدانوب، وبلجراد، التى تعتبر بوابة المجر، كانت محل رهان. لكن واقع الأمر يتمثل فى أن الحاجات المالية للامبراطورية كانت تدفع أيضاً إلى الرغبة فى استعادة إقليم نوڤو بردو المنجمى، الذى ينتمى بشكل خاص إلى برانكوڤيتش.

ولكن حملة أولى جرى شنها فى ربيع عام ١٤٥٤ لم تكن جد موفقة. وفى أواخر اغسطس، يسلك السلطان طريق آندرينوپل، تاركا فى صربيا جيشاً سوف يقاوم حتى أواخر العام هجوماً مضاداً من جانب الصربيين المدعومين من المجريين. ويعاد شن الهجوم فى العالم التالى: وفى أوائل يونيو ينجح السلطان فى الاستيلاء على نوڤو بردو. وأخيراً يصبح الإقليم الغنى عثمانياً ويُفْتَحُ سجلٌ له. ومن جهة أخرى، يتم عقد معاهدة مع الأمير المستبد: وبموجب هذه المعاهدة يحتفظ هذا الأخير بتركة ستيفان لازاريڤيتش، لكنه يتنازل عن إقليم نوڤو بردو ويتعهد بدفع الجزية وتوطيد علاقاته مع الباب (العالى) على حساب المجريين. وهكذا، ففى أواخر صيف عام ١٤٥٥، يحصل محمد الثانى على الشىء الأهم: الإيرادات المنجمية الثمينة وحياد صربياً.

ويبدو أن ڤالاشيا تلتزم الهدوء. وفى اكتوبر ١٤٥٥ يقبل خصم منتظر آخر، هو أمير مولداڤيا، دفع الجزية بهدف نيل السلم وحرية التجارة فى الامبراطورية لرعاياه فى آكّيرمان(سيتا تيا آلبا). ويصبح بوسع السلطان الانقضاض وهو فى بالغ الأمان على المجر الممزقة بالنزاعات الداخلية. ويجرى الإعداد بنشاط فى شتاء ١٤٥٥ - ١٤٥٦ لحصار بلجراد. وبعد تطويق المدينة، يجرى حصارها فى بداية يوليو ١٤٥٦. لكن هونيادى، الذى ينجح فى دخولها فى ١٥ يوليو، يجعل تزويدها بالمؤن من جديد ممكناً. ولحسم الموقف، يشن الأتراك فى ٢١ يوليو هجوماً يتحول إلى معركة شوارع سوف يُغْلَبون فيها. فعن طريق حركة عفوية من

جانب «صليبيين»، شبان غير مسلحين تسليحاً جيداً هبوا للدفاع عن أرضهم استجابة لنداءات الراهب الفرنسيسى چيوڤانّى داكاپيسترانو، يجرى شن هجوم ضد العثمانيين فى حَرّ مابعد ظهر ٢٢ يوليو. وهذه القوة التى تتعاظم بسرعة تتمكن من دحر الأتراك. وتاركا معدات هامة جرى اتلافها على عجل، يعطى محمد الثانى، الذى جرح هو نفسه، إشارة الانسحاب.

لكن المجريين كانوا غير قادرين على استغلال انتصارهم، وذلك بقدر ماأن موت هونيادى(١١أغسطس١٤٥٦) يدشن فترة أزمة جديدة. على أن الطريق إلى المجر، الآن، صار مسدوداً.

عام ١٤٥٧

مكث السلطان فى آندرينوبل(ادرنه) فى عام ١٤٥٧،وكان يذهب من حين لآخر إلى اسطنبول ليتابع تقدم عمليات تشييد القصر الجديد أو السوق المسقوفة أو أعمال سحب المياه. وكان ختان الأميرين بايزيد ومصطفى مناسبة لتاكيد قوته بشكل بالغ الأبهة. وفي المجال السياسى، يجرى إحلال محمود باشا محل الصدر الأعظم زاجانوس باشا. أما الوزير الثانى شهاب الدين باشا، الذى كان كزاجانوس عضوا فى حزب الحرب، فسوف يُنَحَّى هو الآخر.فناهيك عن هزيمة بلجراد، سوف يجرى اتهام الرجلين بالمسئولية عن إعدام نوتاراس وخاصة خليل الجندرلى، الذى لم يكن يتمتع بقبول حسن بين صفوف الانكشارية والعلماء.

وفى تلك الاثناء، يستمر النزاع مع سكاندربك فى ألبانيا، حيث يبحث العثمانيون عن منفذ على البحر الأدرياتى. وكان الزعيم الألبانى فى وضع صعب. فقد حلت به هزيمة جسيمة فى بيرات، فى ٢٦ يوليو ١٤٥٥. ومن جديد، تعرضت البلاد للغزو فى عام ١٤٥٦. كما تواصلت معارضة زعماء القبائل الآخرين الذين كانوا يتوجهون بالنداء إلى العثمانيين كلمادعت الحال. على أن سكاندربك لم يكن

وحيداً: فسيده الفونس، ملك نابولى، يرسل إليه مساعدة ملموسة غير هينة. ومن جهة أخرى، فإن البابا كاليكست الثالث، بشكل مستقل عن حملة غير فعالة مؤازرة له، يجهز اسطولاً سوف يرسل إلى شرقى البحر المتوسط وسوف يجرى التفكير فى استخدامه لدعم الألبانى. وأخيراً، فقد كان توماس، ملك البوسنه، مستعداً لمهاجمة الأتراك، وقد أخذ منهم فى الواقع عدداً من المواقع الصربية فى عام ١٤٥٧، إلاّ انه سوف يعقد اتفاقاً مع السلطان منذ عام ١٤٥٨، محتفظاً بفتوحاته فى مقابل تعهد بدفع الجزية. وقد تغلغل جيش عثمانى قوى فى البانيا فى صيف عام ١٤٥٧، مجبراً سكاندربك على الهرب. إلاّ ان هذا الأخير هو الذى يحرز الانتصار أخيراً فى إقليم جبل تومور فى سبتمبر ١٤٥٧: فجيش عيسى باشا الذى يفاجؤه الالبانيون الهابطون من الجبال وقت استراحته يفقد عدداً غفيراً من الرجال ويخلف وراءه غنيمة هامة.

وخلال صيف عام ١٤٥٧، يتمكن الاسطول البابوى، المكلف بالدفاع عن الجزر اللاتينية الأخيرة فى المشرق، من استرداد ليمنوس وساموثراس وثاسوس، التى تظل لبضع سنوات تحت سلطة البابا. وبشكل متعقل، يفضل أهل جنوة فى شيو ودومينيكو جاتّيلوسيو، سيد ليسبوس، مواصلة دفع الجزية. وخلافاً لذلك، يتصور الأمير توماس الپاليولوجى، فى الموره، أن بوسعه الكف عن دفع الجزية المفروضة عليه ولكن الرد لن يتأخر. أما فيما يتعلق بشرقى البحر المتوسط، فسوف يكون مسرحاً لنزاع أبدى بين العثمانيين وفرسان رودس، ناهيك عن القرصنة اليومية. وسرعان ماسوف يصبح السلطان من جديد سيداً على الجزر الثلاث التى كان قد خسرها.

سقوط الموره وصربيا: ١٤٥٨ - ١٤٦٠

تأخر طاغيتا الموره، توماس فى پاتراس وديميتريوس فى ميسترا، عدة سنوات عن دفع الجزية المفروضة عليهما. وعند مغادرته آندرينوبل فى ابريل ١٤٥٨

متوجهاإلى ثيساليا، يدعوهما محمد الثانى إلى دفع الجزية. ولما لم يستجب أى منهما لأمره، فقد دخل البيلوبونيز. وبعد أن ترك وحدة قبالة كورنثه، اندفع صوب الجنوب، ثم صعد إلى الشمال الغربى، حيث كسب إذعان بعض الأماكن - من بينها باتراس -، واستولى على أماكن أخرى ونشر الخراب فى البلاد. وبينما أرسل محمد قوات لنهب ايليد ومسيسينيا، عاد قبالة كورنثه، التى أنهكتها عدة أسابيع من الحصار. وقد حاول العثمانيون دون طائل اقتحامها، لكن قائد الموقع، ماثيو آسان، شقيق زوجة الأمير المستبد ديميتريوس، يضطر إلى التراجع أمام رغبات السكان الذين خارت قواهم: ففى ٦أغسطس ١٤٥٨، يدع العثمانيين يدخلون قلعة آكروكورنثه فى مقابل ضمان حرية السكان الذين لن يجبروا إلاّ على دفع الجزية. كما أنه يرتب صلحاً مع السلطان باسم الاميرين المستبدين. وبموجب هذا الصلح، يتوجب على هذين الأخيرين، علاوة على الجزية التى سوف تفرض عليهما، التنازل للباب (العالى) عن جميع المدن والقلاع التى فتحها السلطان، وكذلك الأراضى التى دخلتها جيوشه. والآن يصبح جزء ملحوظ من الموره عثمانيا. ومن جهة أخرى، فقد جرى ضم اثينا ايضاً.

وبينما اتجه السلطان إلى الموره، اتجه الصدر الأعظم محمود باشا من ناحيته إلى صربيا. وكان هذا البلد يمر بأزمة خطيرة. فلازار، ابن وخليفه چورچ برانكوڤيتش الذى مات فى ١٥ يناير ١٤٥٦، يموت بدوره فى ٢٠ يناير ١٤٥٨. ولم يكن هناك خليفة ذكر، ومن جديد أدت مشكلة الخلافة إلى تفجر التعارض بين النفوذ العثمانى والنفوذ المجرى. وكان هناك حزب موال للعثمانيين مؤسس على كراهية المجريين والكاثوليك: فالصربيون الأرثوذكس كان بوسعهم أن يعتبروا أن عقيدتهم أقل عرضة للتهديد من جانب الأتراك المسلمين عنها من جانب الكاثوليك. وكان على رأس هذا الحزب الأخ الحقيقى للصدر الأعظم، ميخائيل آنجيلوڤيتش، الذى يوجه نداءً إلى الباب(العالى). وفى مارس ١٤٥٨، يأخذ محمود باشا اتجاه سميديريڤو. لكن ثورة مفاجئة فى هذه المدينة فى اواخر مارس تؤدى إلى سقوط

آنچيلوفيتش. وينتصر الحزب المجرى، وهكذا يدخل محمود باشا صربيا بوصفه عدواً. وإذ يستولى على عدد من المواقع، يتخلى عن فرض حصار طويل على سميد يريفو، التى يعلن المدافعون عنها له وصول قوات مجرية. وإذ يرجع إلى موقع قريب من نيش فى يوليو-اغسطس ١٤٥٩، يتوصل إلى إخضاع جولوباتش، التى لن يكون احتلالها سهلاً على الرغم من ذلك. ويؤدى خطر جيش يقوده ابن چان هونيادى، ماثياس كورڤين، الذى كان منذ ٢٤ يناير ١٤٥٨ ملكاً للمجر، إلى فرض الانسحاب على محمود باشا. وفى اوسكوب(سكوپيا)، يقابل هذا الأخير السلطان العائد من الموره، والذى كان قد ابلغ بالوضع (اكتوبر ١٤٥٨).

وسوف يتخذ العثمانيون تدابير لمقاومة المجريين بينما يرتب هؤلاء الأخيرون شئون صربياً حسبما يحلولهم. ففى يناير ١٤٥٩، سوف يعترفون بنقل السيادة على الإمارة الاستبدادية إلى ستيفان، ابن ملك البوسنه الذى يعترف، فى المقابل، بسيادة المجريين عليه. ويرتقى ستيفان العرش فى ٢١مارس ١٤٥٩ وفى أول ابريل يتزوج ابنة لازار برانكوفيتش، هيلين، التى يستمدشرعيته منها. وسوف يكون الرد العثمانى فورياً. فجيش السلطان يدخل صربيا دون أن يقابل معارضة، إذ كان ماثياس كورڤين منشغلاً فى الغرب مع الامبراطور الألمانى. ويرى توماس، ملك البوسنة ، ووالد « المستبد » ستيفان، أنه من الحكمة اكثر التعامل مع محمد الثانى، فيقبل التنازل له عن سميديريفو فى مقابل مزايا على الحدود بين صربيا والبوسنه. وهكذا فإن المدينة، التى كان الحزب الموالى للعثمانيين فيها مؤثراً، تستسلم كما تستسلم المدن الأخرى. ومن ثم فإن عام ١٤٥٩ يشهد نهاية إمارة صربيا الاستبدادية، التى تصبح سنجق سيميندير.

على أن الموره لم تستعد الهدوء. فالأمير المستبد توماس كان قد خسر أكثر مما خسره أخوه خلال حملة عام ١٤٥٨، وكان خضوعه للاتراك شديد الوطأة عليه. وخلافاً لديميتريوس الذى سلم بفكرة أن يصبح تابعاً للسلطان، يواصل توماس التقاليد السياسية الپاليولوجية المتمثلة فى الاتحاد مع اللاتينيين: وهو لايكسب من

ذلك غير إرسال قوة قوامها ٣٠٠ رجل(يوليو ١٤٥٩) إليه من جانب البابا ودوقية ميلانو. على أن توماس، الذى يؤدى تمرده إلى اجتذاب عديدين من السادة الاقطاعيين إلى الالتفاف حوله، يتجه إلى حصار پاتراس، المدينة العثمانية. كما يشن الهجوم على أخيه، الذى سرعان ماتتحلل إمارته الاستبدادية. وعند وصول هذه الأنباء، يرسل محمد الثانى حمزه باشا إلى أثينا لكى يحل هناك محل عمر باشا التوراخانى الذى كان قد لامه على سلبيته. ويؤدى وصول حمزه إلى اجبار توماس على التقهقر إلى مدينة ليونتاريون، حيث سيجرى تشتيت قواته فى معركة مواقع ثابته على مقربة منها. وأمام الحالة الميئوس منها فى الپيلوپونيز، يتوصل الشقيقان إلى مصالحة. لكن ديمتريوس سرعان ماينتهك الهدنة، وإذ يجد نفسه مدفوعاً إلى اللجوء إلى مونمڤاسيا ثم محاصراً فيها، فإنه يطلب من العثمانيين النجدة. وعند دخول جيش تركى إلى المورة فى مارس ١٤٦٠، يتمكن هذا الجيش من انتزا ع پاتراس المحاصرة من جانب توماس، الذى سرعان مايضطر إلى طلب الصلح، لكنه يجد نفسه عاجزاً عن جمع المال الضرورى لدفع الجزية التى كان قد تعهد بتسليمها. وتعم الفوضى المورة.

وفى مايو ١٤٦٠، فإن محمداً الثانى، عزماً منه على ضم أرض كان من الواضح انه لم يعد قادراً على السيطرة عليها بوسائل اخرى، يقرر التدخل شخصياً. ويعلن ديمتريوس إذعانه دون مقاومة، قابلاً الشروط المشرفة التى قدمت إليه فى أماكن أخرى من الامبراطورية(٣٠مايو). وخلال الصيف، يستحوذ العثمانيون على كل الإمارة الاستبدادية. وإذ يجدد البنادقة اتفاقياتهم مع الباب(العالى)، فإنهم يحتفظون بمواقعهم. ويهرب توماس إلى روما. وعلى طريق العودة، يضم العثمانيون ثيبيس، البقية الأخيرة من دوقية أثينا اللاتينية. وعند وصول محمد الثانى إلى عاصمته فى خريف عام ١٤٦٠، لم تكن المورة قد استسلمت بالكامل للهدوء، لكنها كانت قد أصبحت عثمانية. ولاتبقى غير دولة يونانية واحدة: تريبيزوند.

الحملة على سواحل البحر الأسود :

ضم سينوپ وتريبيزوند

سوف تؤدى حملة عام ١٤٦١ إلى تجلية الوضع فى الأناضول. كان محمد الثانى قد أنهى بالفعل وجود چنوة فى آماستريس(آماسرا، ١٤٥٩). وقد جاء الدور على المدينتين المستقلتين الأخيرتين على هذا الساحل للبحر الأسود: سينوپ وتريبيزوند. وكان الاستيلاء على هذين الميناء ين يتميز بجانب اقتصادى، إلاَّ انه كان يتميز أيضاً بجانب سياسى: فتريبيزوند، الدولة البيزنطية الأخيرة، والتى تدفع الجزية للباب(العالى) منذ عام ١٤٥٦، كانت مهددة إلى اقصى حد من جراء أطماع السلطان الامبراطورية. كما أن وجودها كان يشكل خطراً على مؤخرات العثمانيين، وذلك بقدر ماأن الامبراطور السابق، كالو - يوانّس كومين، كان قد زوج ابنته كاترين(ديسپينا) لعاهل الآكّويونلو (الكباش البيض)، أوزون حسن، الذى كان قد أقام مملكة تشمل الأناضول الشرقية وآذيربيچان وبلاد الرافدين.

وقد بدأ محمد الثانى بإزالة الامارة الچندرلية، على الرغم من احترامها لالتزاماتها كإمارة تابعة، وإن كان استقلالها قد شكل أثراً من آثار الماضى كان يمكن أن يمثل خطراً إن سنحت الفرصة لذلك. ثم زحف على سينوپ التى تعلن استسلامها ويحصل أميرها على تعويض. كما يضم الباب(العالى) أيضاً كاستامونو، التى كان قد جرى التفكير فى البداية فى تسليمها لأحمد بك كيزيل الچندرلى. وسرعان ما سوف يلعب هذا الأخير دوراً كبيراً فى التحرك المعادى للعثمانيين من جانب الكرمانى والآكّويونلو. ويتجه الجيش العثمانى صوب الشرق، حيث يواجه أوزون حسن، إلاَّ انه يتم عقد اتفاق يتيح لمحمد الثانى حرية التصرف فى مشروعه ضد تريبيزوند. وفى تلك الاثناء، يفرض الأسطول الذى تشكل فى اسطنبول الحصار على المدينة التى ينزل الدمار بمشارفها ويخربها ويبدأ فى قصفها بالمدافع. وعند وصول الجيش البرى العثمانى، كان قد مر شهر على

الحصار. وبعد أن كف عن الرهان على عون من جانب اوزون حسن، فإن ديفيد، الذى كان يحكم المدينة، يفضل التفاوض من خلال وساطة رئيس المجلس الكنسى چورچ آميروتزيس، نسيب الصدر الأعظم محمود باشا. وفى مقابل ضمان مصير مناسب، يسلم المدينة التى تصبح عثمانية فى ١٥ أغسطس ١٤٦١. وينظم السلطان المدينة التى فتحها، فيقوم بترحيل جزء من السكان إلى اسطنبول،ويدخل رجالاً عديدين فى خدمته أو فى خدمة وزرائه.

ولدى عودته إلى عاصمته فى ٢٦ اكتوبر ١٤٦١، كان محمد الثانى قد أصبح سيد جميع السواحل الأناضولية للبحر الأسود من الناحية العملية. وبتخلصه من القوى الصغيرة التى كان تيمورلنك قد أقامها، لم يعد فى آسيا الصغرى غير عدوين: ابراهيم بك الكرمانى وأوزون حسن، أمير الآكّويونلو.

النزاعات مع المسيحيين. الحرب مع البندقية (١٤٦٣ - ١٤٧٠)

كان غياب محمد الثانى الطويل فى عام ١٤٦١ مفيداًلأميرين خاضعين سوف ينزعان النير المفروض عليهما. ففى ليسبوس، تجرأ نيكولوجاتيلوسيو على فتح أبوابه للقراصنة القطالونيين. إلاَّ أنه كان هناك ماهو أخطرمن ذلك: ذلك أن ڤويڤود ڤالاشيا، التابع للباب(العالى)، قد توصل إلى تفاهم مع المجر على خوض نضال ضد العثمانيين. وقد اجتاز نهر الدانوب وأنزل دماراً وحشياً ببلغارياً العثمانية: وسرعان ماسوف يحصل ڤلاد الثالث دراكول «الُمخَوْزِق» فى اوروبا، الذى وصل إلى السلطة فى عام ١٤٥٦، على شهرة غير حميدة تحت اسم دراكولا، وذلك بفضل التقنيات جد الحديثة للطباعة. ففى زمن لم يكن رقيقاً، يبدو أنه قد أظهر وحشيةاستثنائية.

وكان لابد من الرد. وبعد استعدادات هامة، يغزو محمد الثانى ڤالاشيا فى ربيع عام ١٤٦٢، وذلك على مايبدو بهدف ضمها. لكن الحملة تواجه مصاعب. فالسكان يلجأون مع مواشيهم إلى الغابات والعدو يمتنع عن خوض معركة، ممارساً

حرب استنزاف. على أن الجيش الفالاشى يتعرض لهزيمة قاسية، لكن محمداً الثانى يفضل الإبقاء فى فالاشيا على تابع فى شخص رادو، شقيق فلاد الثالث دراكول، الذى صار رهينة لدى الباب(العالى). وعند عودته إلى اسطنبول فى يوليو ١٤٦٢، يشن السلطان فى أواخر اغسطس حملة ضد ليسبوس. وهكذا فإن الهجوم المشترك للأسطول ولقوات برية هامة قادمة عن طريق سواحل آسيا الصغرى ينتصر على مقاومة نيكّولو جاتّيلوسيو، ويجرى قتل اللاتينيين وضم الجزيرة، إلى جانب تدابير الترحيل والاسترقاق المعتادة.

ويمكن رد مثل هذه العمليات إلى الرغبة فى توطيد أركان التخوم العثمانية، لكن نوايا محمد الثانى العدوانية تتخذ شكلا محدداً. فبعد فتح سينوپ وتريبيزوند، بدا أنه يتأهب للانقضاض على أعدائه البنادقة والمجريين القدماء. وسوف يتميز عاماً ١٤٦٢ و١٤٦٣ بإجراء استعدادات ضخمة، خاصة الاستعدادات البحرية. ففى ذلك العهد جرى بناء« ميناء السفن الحربية » (قاديرجا ليمانى) فى اسطنبول. كما سوف يجرى تشييد حصنين على ضفتى الدردنيل. ومنذ ذلك الحين سوف يتمتع بحر مرمرة واسطنبول بحماية أفضل ضد هجمات البنادقة.

وفى تلك الأثناء، تتعرض ممتلكات البندقية فى اليونان لتهديدات تحت ذرائع مختلفة من جانب قوات السلطان المحلية. ففى نوفمبر ١٤٦٢ سوف ينجح هجوم مفاجىء ضد ليپانت وسوف يتم الاستيلاء على آرجوس فى ٣ ابريل ١٤٦٣. أما فتح البوسنة فلم يكن أقل خطورة. وكان الملك ستيفان توماسيفيتش، الذى كان يخشى هذا الهجوم منذ وقت طويل، قد تمكن من تسوية خلافاته مع المجر. إلاّ انه لاتصل أية مساعدة من إيطاليا إلى هذه المملكة التى مزقها التعارض بين الحزب الكاثوليكى - حزب الملك - وحزب الهراطقة البوجوميل. ويضطر الملك إلى الاتجاه إلى العثمانيين بعد فوات الأوان: فعلى الرغم من وعده بهدنة مدتها خمس عشرة سنة، يخرج محمد الثانى فى حملة مع الصدر الأعظم محمود باشا. والواقع ان

العمليات، التى سوف تدور فى مايو - يونيو ١٤٦٣، سوف تكون سهلة جداً وسوف يضطر الملك إلى الاستسلام. وسوف يساعد هو نفسه على فتح بقية البلاد، لكن ذلك لن يحول دون إعدامه. وعلى الرغم من أن العثمانيين قد أصبحو سادة للبوسنة، فإنهم لم يتمكنوا من الاستيلاء على الهرسك، حيث واجهتهم حرب عصابات فعالة.

اما البندقية، حيث كانت الاعتداءات التركية فوق الاحتمال، فكانت قد بدأت منذ مستهل عام ١٤٦٢ فى إعادة النظر فى سياسة الصلح مع الباب(العالى). وقد أدت فتوحات السلطان إلى جعل الحرب محتمة. فمنذ سقوط البوسنة وراجوس ودالماتيا، أصبحت موانىء البحر الأدرياتى فى خطر متواصل. ويتشكل حلف معاد للعثمانيين مع المجريين. وفى ٢٢ يوليو ١٤٦٣، يتقرر خوض الحرب. ويجرى شن الهجوم على المورة، البلد الذى كان يعتبر غنياً، والذى لايجب أن يُجَرِّد البنادقة من امتلاكه. وتستعيد قوات البندقية آرجوس فى اغسطس ١٤٦٣. ويجرى إصلاح سور هيكساميليون فى أوائل سبتمبر. وبينما يبدأ البنادقة حصار كورنثه، يظهر عمربك التوراخانى، حاكم البوسنه، أمام هيكساميليون وتقع اشتباكات عديدة. وفى تلك الاثناء، تمشياً مع اتفاق مؤرخ فى ١٢ سبتمبر ١٤٦٣، يدخل ماثياس كورڤين إلى البوسنة: وفى أواخر العام، يبدو أن البلد قد عاد إلى المسيحيين.

لكن وضعهم كان أقل روعة فى الپيلوپونيز. ففى ٢٠ اكتوبر، تلحق بالبنادقة هزيمة جسيمة. إذحين يصل الصدر الأعظم محمود باشا على رأس تعزيزات إلى المنطقة، فإن البنادقة، الذين أنهكتهم الدوسنتاريا وفقدوا قائدهم فى المعركة ولم يصلوا إلى شىء قبالة كورنثه، يتخلون عن الحصار وعن الدفاع عن هيكساميليون ويلجأون إلى نوپليا. ويغزو العثمانيون شبه الجزيرة ويستردون جميع الأماكن التى كانوا قد فقدوها. ويتم تدمير هيكساميليون بشكل حاسم ويصبح البنادقة على وشك خسارة ممتلكاتهم الأخيرة فى المورة. وتستمر المعارك فى عام ١٤٦٤: إذ يساعد

البنادقةُ سكاندربك. ويرسلون إلى بحر ايجه اسطولاً يفشل فى محاولاته الرامية إلى استرداد ليسبوس(مايو - يونيو). وهكذا فإن سيچسموندو پاندولفو مالاتيستا، الذى عين على رأس جيش الموره يرجع إلى ايطاليا عام ١٤٦٦، بعد عجزه عن الوصول إلى أية نتيجة.

وفى الربيع، يخرج السلطان إلى فتح البوسنه من جديد. وإذا كان رد مجرى سوف يرغمه فى اغسطس على التخلى عن حصار العاصمة يايسي، فإن هجوماً عثمانياً مضاداً فى أواخر الخريف سوف يسمح للباب (العالى) بالاحتفاظ بالجانب الرئيسى من البلاد.

ويرجع محمد الثانى إلى العاصمة بشبه الفشل هذا. وكانت القوات مرهقة. وكان هو نفسه مريضاً. ويمكث فى اسطنبول فى عام ١٤٦٥ وينكب فيها على الدراسة. وإلى هذا الزمن يرجع البدء فى بناء قصر طُب قابى الجديد. وعلاوة على ذلك، لم يكن وجود السلطان ضرورياً فى الغرب. فحرب الموره قد كلفت البنادقة ثمناً اغلى بكثير من الثمن الذى كلفت العثمانيين إياه. وكان اسطول الجمهورية نشيطاً فى بحر ايجه، حيث استولى فى ربيع عام ١٤٦٦ على إمبروس وثاسوس وساموثراس. بل إنه قد بدا على وشك طرد الأتراك من أثينا. لكن الغلبة كانت دائماً لعمر بك على البر. وفى اغسطس ١٤٦٦، تلحق بالبنادقة هزيمتان جسيمتان فى پاتراس. ثم إن موت كابيللو يحرم الاسطول من قائد لايعوض.

وهكذا يصبح بوسع السلطان أن يتفرغ دون خوف لألبانيا، حيث يقود حملة فى ربيع عام ١٤٦٦. وهو يدمر البلد لكنه لايتمكن من الاستيلاء على كروچا التى يدافع عنها البنادقة والالبانيون من الداخل وتدافع عنها قوات سكاندربك من الخارج. وقبل أن ينسحب تاركاً مهام الحصار لبالابان باشا، فى يونيو - يوليو، يأمر محمد الثانى ببناء قلعة الباسان، الموقع الأمامى الذى سوف يصمد لجميع هجمات الألبانيين. والآن، يشن هؤلاء الأخيرون حرب عصابات فعالة ويبيدون

تعزيزاً عثمانياً فى ابريل ١٤٦٧ . وبعد هجوم أخير على كروچا، فإن جيش بالابان باشا، الذى أصيب بجراح قاتلة، يبدأ انسحاباً تلحق به خلاله خسائر جسيمة. أمَّا الحملة التى سوف يقودها السلطان فى الصيف التالى فسوف تكون مخيبة للآمال أيضاً. لكن العثمانيين يحرزون تقدماً. وتتضاعف غاراتهم التدميرية فى البانيا، لتصل إلى مدن البنادقة الساحلية، وفى الهرسك ودالماتيا وكرواتيا، وإثر ذلك مباشرة فى كارنيول وفى كارينثيا وفى الفريول. وسوف يؤدى موت سكاندربك(١٧ يناير ١٤٦٨) إلى تقسيم البانيا فيما بين السادة الإقطاعيين. وتقود هذه الفوضى إلى تسهيل التدخلات العثمانية بينما يركز البنادقة قواهم على الدفاع عن كروچا وعن ممتلكاتهم الساحلية.

وعلى الرغم من عروض صلح غير مثمرة، حيث لم يكن أحد على استعداد لتقديم تنازلات، فإن الحرب لاتستمر إلاَّ بشكل رخو. فالسلطان يسيطر على الموقف فى البر بما يكفى لأن يخوض حملات فى آسيا الصغرى لن ينجح البنادقة والمجريون فى الاستفادة منها. ويتنافس البحارة البنادقة والأتراك فى أعمال القرصنة. وخلال صيف عام ١٤٦٩، يستولى أسطول البندقية على إمبروس وليمنوس، ثم ينزل الخراب بسالونيك وفوسييه الجديدة وجزيرة إينوس.

وإذيرجع السلطان من الأناضول ظافراً، فإنه يجد نفسه الآن مطلق اليدين لتوجيه ضربة كبرى. ويجرى تشكيل أسطول هام، و فى يونيو١٤٧٠ تخرج الجيوش البرية والبحرية لحصار نيجربونت(أوبيبه)، التى يربطها جسر من السفن بالقارة. ويسمح هجوم خامس، جرى شنه فى ١١يوليو، بالاستيلاء على المدينة فى صبيحة ١٢يوليو. ولم يكن هذا الانتصار ممكناً إلاَّ بفضل شلل أسطول البندقية الذى لاتفسير له. ويجرى ذبح السكان. وإذ تصبح أوبيبه الآن عثمانية، تفقد البندقية واحدة من ممتلكاتها الرئيسية فى المشرق. وتصبح الممتلكات الأخرى عرضة لتهديد جسيم: فسقوط نيجربونت يشكل تحولاً فى الحرب بين البنادقة والعثمانيين وفى تاريخ شرقى البحر المتوسط.

الجبهة الأناضولية: ضم كرمان

والنزاع مع الآكّويونلو(١٤٦٣ - ١٤٧٤)

لم يكن محمد الثانى مهووساً بالنزاع مع البندقية. فمرضه والطاعون المنتشر فى الامبراطورية وتذمر الجنود وإعادة بناء اسطنبول كانت تواجهه بهموم أخرى. كما أنه يتابع عن كثب الوضع فى آسيا الصغرى.

والواقع أن أزمة خطيرة سوف تمزق كرمان خلال صيف عام ١٤٦٤. فأبناء ابراهيم بك الراحل يتنازعون على السلطة: وإذ يسيطر پير أحمد على قونيه وعلى الجزء الرئيسى من البلاد، يطلب اسحق عون أوزون حسن، أمير الآكّويونلو. وكان ذلك فرصة سانحة بالنسبة لهذا الأخير. فهو قد اضطر إلى مسايرة اتجاه الريح عندما استولى محمد الثانى على تريبيزوند فى عام ١٤٦١، لكن سلطته نمت كثيراً بعد ذلك. وعندما كان العثمانى مشتبكاً مع البنادقة والمجريين، منذ ديسمبر ١٤٦٣، اقترح مجلس شيوخ البندقية على كرمان وعلى أوزون حسن تشكيل حلف معاد للعثمانيين. وسوف تدوم المفاوضات عشر سنوات، فهى تتعثر من جراء تباعد المسافات وتقلبات الحرب. وكان الأمير يأمل فى أن يحصل من البندقية بشكل خاص على أسلحة نارية. أما الجمهورية فكانت، من جهتها، ترغب فى فتح جبهة ثانية، وهو ماسوف تتوصل إليه، ولكن دون أن تتمكن من الاستفادة منه. و بالنسبة لمنافس محمد الثانى، كانت تلك هى الفرصة لدفع بيادقه إلى الأمام. فهو يساعد اسحق على طرد پير احمد. ويرى الأمير الجديد أن من الحكمة أن يعرض على السلطان التنازل عن منطقة آكشيهير وبيشيهير، التى كانت دائماً محمل نزاع بين الدولتين. ولم يكن ذلك كافياً بالنسبة لمحمد الثانى، الذى يطلب رد الأراضى الواقعة فى غربى تشارشامبا. وإذ لا يجد استجابة، فإنه يساند پير أحمد ويرسل حمزه باشا لمقاتلة اسحق، الذى يضطر إلى الهرب عند أوزون حسن ثم إلى مصر (١٤٦٥).

وسرعان مايحاول پير أحمد تعزيز استقلاله، وهو ما يقود محمداً الثانى إلى التدخل فى ربيع عام ١٤٦٨. وإذ يدخل قونيه دون أن يواجه مقاومة، فإنه يرسل الصدر الأعظم محمود باشا لمقاتلةپير أحمد المتحصن فى لاريند(كَرَمان). وعلى الرغم من إلحاق الهزيمة به ومطاردته حتى جبال تارس، ينجح پير احمد فى شن هجوم رائع ضد قوات محمود باشا: وسوف يلعب هذا الحادث دوراً فى احلال اسحق باشا محل الصدر الأعظم (يوليو١٤٦٨). على أن الحملة كانت بوجه عام ناجحة: فعلى الرغم من إفلات تارس وتاشيلى من سيطرة السلطان، فإنه قد نجح فى امتلاك سهل قونيه، التى نصب ابنه مصطفى والياً عليها.

وفى صيف عام ١٤٧٠، سعياً إلى الاستفادة من انشغال العثمانيين فى أوبيبه، يتجه قاسم ، وهو شقيق آخر لبير أحمد، إلى التمرد هو الآخر. وهكذا فإن الصدر الأعظم، الذى أرسل إلى الاناضول فى الصيف التالى، لا ينجح فى القضاء على الكرمانيين ويجرى إحلال روم محمد باشا محله. وفى تلك السنة نفسها، يضم العثمانيون آلايا، وهى إمارة صغيرة تحت السيادة المملوكية يفضل اميرها أرسلان كيليج تسليم مدينته دون قتال لأحمد باشا جيديك .

ويتجدد النزاع خلال صيف عام ١٤٧٢. فقوات اوزون حسن، الذى انضم اليه كيزيل الجندرلى وقاسم الكرمانى، تهاجم الأراضى العثمانية. وفى اكتوبر تغزو القوات الآكّويونلوية والأخوان الكرمانيان كرمان، وهو مايجبر مصطفى، ابن محمد الثانى، على ترك قونيه. ويرد السلطان رداً قوياً. فهو يبدأ بإعادة الصدارة العظمى إلى محمود باشا الكفء، ويتم على وجه السرعة حشد الجيوش، ثم، سعياً إلى كسب ود القوات، يجرى توزيع مقدمات رواتب وهدايا على الرجال. ويقضى الجيش العثمانى الشتاء قرب آماسيا. وفى تلك الاثناء، تهزم قوات الأمير مصطفى قوات الآكّويونلو، مما يجبر الأخوين الكرمانيين على الهرب. فيهرب پير احمد عند اوزون حسن، ويتجه قاسم صوب سيليفكه .

ويظل اوزون حسن الخصم الحقيقى للسلطان. وبعد نجاحٍ أولٍ على الفرات قرب إرزينچان، يتكبد الأول هزيمة ساحقة فى اوتلوكبيلى، قرب باشكنت، فى ١١أغسطس ١٤٧٣. ففى وجه جيش جيد التسليح، كان أوزون حسن بلا أسلحة نارية: فأسطول البندقية الذى حملها إليه لم يتمكن من توصيلها إليه. على أن محمداً الثانى، استجابة منه لنصائح محمود باشا، يتخلى عن استغلال هذا الانتصار، وهو ما يسبب استياءً بالغاً. لكن اوزون حسن يتوقف عن إزعاج جاره شديد البأس. بل إنه، على الرغم من استمرار اتصاله مع البندقية، يعقدصلحاً مع محمد الثانى. إلاَّ انه يبدو أن هذا الأخير كان يكن ضغينة لصدره الأعظم الذى سوف يجرى عزله وإحلال أحمد باشا جيديك محله (نوڤمبر ١٤٧٣).

ويأخذ هذا الأخير على عاتقه مهمة إخضاع كرمان فى عام ١٤٧٤. ويضطر بير أحمد وقاسم إلى الهرب من جديد عند أوزون حسن. وخلال هذه المعارك الأخيرة يموت الأمير مصطفى من المرض(يونيو ١٤٧٤). وفى ديسمبر ١٤٧٤، يحل محله الأمير چيم على رأس مقاطعة أصبحت الآن عثمانية تماماً.

الانتصار على الايطاليين،

النزاع مع المجريين والمولداڤيين (١٤٧٣ – ١٤٧٩)

الآن أصبح بوسع السلطان الانقضاض على المسيحيين. فخلال صيف عام ١٤٧٢، كان أسطول صليبى يعمل قبالة سواحل آسيا الصغرى، حيث ساند قاسم الكرمانى وأحرق سميرن وترسانة غاليپولى البحرية. لكن هذه الأعمال التى لاتعود بفائدة فى المدى البعيد، لاتخفف أزمة أوزون حسن. وبعد عام ١٤٧٣، تظل المبادرة بأيدى العثمانيين، الذين سوف يشنون غارات تدميرية فى وسط أوروبا حتى مشارف البندقية وسوف يعملون على امتلاك البانيا. وفى عام ١٤٧٤، يفشل بيليربك روميليا فى حصار سكوتارى (شكودر) (١٥يوليو – ٢٨ اغسطس) ويضطر إلى الانسحاب مع جيش هده المرض ومبارزات المتاريس.

ولم يكن ذلك غير تأجيل للأمر. إذ يعقد السلطان هدنه مدتها ستة أشهر مع البندقية، الأمر الذى يسمح لأسطول أحمد باشا جيديك بالعمل فى البحر الأسود. وفى يونيو ١٤٧٥، يستولى على كافًا، فى القرم،ثم، بعد ذلك بوقت قصير، على تانا، الواقعة على بحر آزوف. وكانت تلك هى نهاية وجود جنوة فى البحر الأسود الذى أصبح بحيرة عثمانية تقريباً. والحاصل أن مستعمرات جنوة فى المنطقة كانت قدفقدت أهميتها منذ تلاشى طريق المغول، ولم يعد أهل جنوة يملكون فى المشرق غير شيو، لكن شيو كانت موقعاً مهماً لاعتبارات أخرى.

كما يجب ربط الحملة فى البحر الأسود بالمشكلات الداخلية لخانية القرم، التى كانت مدن أهل جنوة مقامة على أراضيها. فالخانية، القائمة على السلطة المزدوجة لخانات آل جنكيز ولأستقراطية زعماء العشائر القبلية، كانت تمر فى عامى ١٤٧٤و ١٤٧٥ بأزمة خطيرة. فبناء على طلب من أهل جنوة، قام الخان مينجلى جيراى بتنحية الممثل التترى فى كافًا، ايمينيك، وهو بك عشيرة شيرين الهامة. ومن جهة اخرى، قام خان العشيرة الذهبية بغزو القرم. وبعد أن حشد ايمينيك غالبية الأرستقراطية حوله، توجه بالنداء إلى العثمانيين. وفى هذا السياق بالتحديد اعلن محمد الثانى سيادته على القرم بعد الاستيلاء على كافًا. والواقع أن العثمانيين، الذين سوف يصطدمون حتى عام ١٥٠٢ بدعاوى العشيرة الذهبية فى الخانية، لن يفرضوا نفوذهم إلاّ تدريجياً: وإذا كان الباب (العالى) سوف يستخدم أرستقراطية العشائر – خاصة آل شيرين – ضد أرستقراطية الخانات، فإن هؤلاء الأخيرين سوف يظلون لوقت طويل جد مستقلين من الناحية الفعلية.

وسوف يشهد عام ١٤٧٦ تعارض الباب (العالى) مع المجريين والمولداڤيين. ويستعد ماثياس كورڤين فى الخريف للقضاء على الخطر الذى تمثله على حدوده، التى كثيراً ماتخترقها قوات تركية، قلعةُ ساباتش العثمانية. وهو يستولى عليها فى ١٥فبراير ١٤٧٦، بعد حصار دام لمدة اثنين وثلاثين يوماً، ثم يتقدم حتى سميديريڤو

التى يطوقها بثلاثة حصون خشبية تأهباً لحصار تال. وسوف يرد العثمانيون بشن غارات جديدة كما سوف يرغمون المجريين على ترك سميديريڤو فى الشتاء التالى لدى العودة من حملة مولداڤيا. والواقع أن هذه الحملة كانت قضية العام الكبرى. فمنذ عام ١٤٧٣، كان ستيفان الأكبر، ڤويڤود مولداڤيا، حليف المجريين، ينازع بنجاح النفوذ العثمانى فى ڤالاشيا. ولم يكن لردود الباب(العالى) غير نتائج عابرة، إن لم تكن قد منيت بإخفاقات جسيمة مثلما حدث فى ربيع عام ١٤٧٥. وفى الربيع التالى، يضطر محمد الثانى المريض، إلى الاقلاع عن حملة فى مولداڤيا. وقد حدثت هذه الحملة فى ربيع عام ١٤٧٦. والواقع ان ستيفان الاكبر قد امتنع عن دخول المعركة لأطول مدة ممكنة، جاراً العدو رإلى اقاليم معادية. على أنه يضطر، فى ٢٦ يوليو، إلى خوض معركة فى ڤاليا آلبا حيث يهزمه العثمانيون بصعوبة. وعجزاً منه عن استغلال انتصاره، ينسحب السلطان منزلاً الخراب بالبلاد، التى تظل بشكل حاسم تحت سيطرة أعدائه: وعلى الجبهة المجرية والمولداڤية يظل الوضع مستقراً.

وخلافاً لذلك، كانت البندقية مرهقة، فقد كانت مطاردة فى ممتلكاتها الشرقية، بل وعلى حدود ڤينيتيا نفسها، كما كانت الحرب قد أدت إلى إفقارها. وفى ألبانيا، يفرض العثمانيون أنفسهم أكثر فاكثر. وتنتهى كروچا بالاستسلام لمحمد الثانى فى يونيو ١٤٧٨. وسرعان ماسوف يجىء الدور على دريڤاستو(دريشت) وآليسيو(ليش). ولايواصل المقاومة غير سكوتارى(شكودر). ويؤدى موت أوزون حسن، فى يناير ١٤٧٨، إلى تبديد كل أمل فى إعادة فتح جبهة ثانية. وبعد ستة عشر عاماً من الحرب، تحصل البندقية أخيراً على السلم.

فبموجب معاهدة ٢٥ يناير ١٤٧٩، تتنازل الجمهورية للباب (العالى) عن سكوتارى وكروچا وليمنوس ونيجرپونت ورأس مان، جنوبى الپيلوپونيز. وتتعهد القوتان بأن تتنازل إحداهما للأخرى بشكل تبادلى عن عدد معين من الاراضى

المفتوحة خلال النزاع. ومن الناحية المالية، تعد البندقية بسداد دين قدره ١٠٠٠٠٠ دوكا ويدفع مبلغ ١٠٠٠٠ دوكا كل سنة في مقابل حرية التجارة فى الامبراطورية العثمانية بشروط مجزية. وأخيراً، يجرى التصريح للجمهورية بالاحتفاظ ببايل (قنصل) فى اسطنبول يتمتع بسلطة الولاية الأهلية على الرعايا البنادقة. ومن الناحية السياسية، فقد تلقت البندقية ضربة لن تنهض منها البتة بشكل كامل. ومن الناحية الاقتصادية، فإنها لاتجد مشقة كبيرة فى حسن التصرف. وبالنسبة للباب(العالى)، فإن حياد البندقية – الذى أصبح مكفولاً اكثر بقدر ما أن الخطر العسكرى العثمانى يظل ماثلاً – سوف يسمح له بإنجاز العمل المتحقق دون خوف.

العامان الأخيران للعهد

بعد انتصاره على منافسيه الكبيرين، يعمل محمد الثانى على استكمال فتوحات عهده. ففى الشرق، يكلف فى عام ١٤٧٩ ابنه بايزيد، والى آماسيا، بضم إمارة توورول اليونانية الصغيرة، التى تبعد مسافة٩٠ كم إلى جنوب – غربى ترييبزوند، والتى كانت تحت حماية أوزون حسن الذى كان ساعتها فى عداد الأموات، كما يكلفه بضم شريط من الأرض فى چيورچيا الشرقية. وفى الغرب، فإن احمد باشا جيديك، الذى أصبح الآن سنجق بك آڤلونيا (ڤالونا/ ڤلورا)، يفتح بسهولة عن طريق البحر إمارة أرتا الاستبدادية، التى تشمل بشكل خاص جزر سانت – مور وسيفالونيا، وزانت. وفيما بعد، فإن البندقية، التى تبدى حياداً عطوفاً، سوف تحصل من السلطان بايزيد الثانى على جزيرة زانت. ولاتفلت الآن من السيطرة العثمانية، فى اليونان وفى البانيا، غير بضع ممتلكات للبنادقة.

أمَّا فى مواجهة ماثياس كورڤين، فسوف يكون السلطان أقل حظاً. وصحيح أن الغارات التدميرية التركية لم تكن قريبة من التوقف، لكن الانتصار المجرى فى كينيريميزو على جيش تركى هام، فى اكتوبر ١٤٧٩، سوف يشير إلى حدود الإمكانيات العثمانية.

كما سوف يتميز عام ١٤٨٠ بالنسبة للسلطان بفشل مؤلم أمام رودس. فاتحاد القديس يوحنا الأورشليمى، الذى يسيطر على الجزيرة، كان يتوقع هجوماً: فخلافاً لأهل چنوة فى شيو، رفض الاتحاد باستمرار دفع الجزية. وعلاوة على ذلك، ففى حين كانت شيو موقعاً تجارياً مايزال هاماً و مفيداً للأتراك أنفسهم، أصبحت رودس مركزاً لقرصنة نشيطة غير مقبولة من جانب الباب (العالى). والحال إن القوات العثمانية التى يقودها مسيح باشا الپاليولوچى تهبط على الجزيرة فى ٢٣مايو ١٤٨٠ وتبدأ حصار المدينة. وكان السيد الأعلى للإتحاد، پيير دوبوسّون، قد عزز وزاد حصونها. وكان قد اتخذ احتياطات فاستدعى من أوروبا عدداً كبيراً من الفرسان وأدخل إلى المدينة كل الإمدادات. كما أمر بهدم جميع المبانى الواقعة خارج الأسوار. وأخيراً، فقد سعى إلى تأمين مؤخراته عن طريق التفاهم مع السلطان المملوكى، الذى لايحتمل رؤية العثمانيين فى رودس. وكانت المدفعية التركية فعالة دائما، ولكن الحصون كانت رائعة و كان الدفاع المستند إلى المدفعية إلى حد كبير بالغ النشاط. وهكذا فإن الهجوم العام الذى جرى شنه فى ٢٨ يوليو، والذى تم رده بالكامل، كان قاتلاً للغاية بالنسبة للمهاجمين. وأمام مثل هذه الخسائر، رأى مسيح باشا أن من الأفضل ترك الجزيرة. وكان ذلك نجاحاًعظيماً لاتحاد القديس يوحنا الذى أصبح بوسعه الاحتفاظ. بممتلكاته فى رودس وكوس وهاليكارناس (بودروم، على الرصيف القارى).

وفى الغرب، خلافاً لذلك، يحرز أحمد باشا جيديك فى هذا الصيف نفسه نجاحاً سوف يزلزل ايطاليا. وكان الباشا يتمتع فى آڤلونيا(ڤلورا) بأسطول مستعد لاجتياز البحر الأدرياتى. وكانت ايطاليا آنذاك منزعجة من أطماع فيرّانتى، ملك ناپولى، الذى لايتمتع باحترام يذكر إلى درجة أن هؤلاء الأخيرين قد تعرضوا للاتهام بانهم هم الذين دفعوا الباب (العالى) إلى الهجوم على ناپولى. ويبدو بالأحرى أن الجمهورية، كعادتها، سوف تتحصن بحياد يتميز بالترقب. وأيا كان الأمر، فإن محمداً الثانى وخادمه الميال إلى الحرب، احمد باشا جيديك، لم يكونا بحاجة إلى

تشجيعات لكى يمدا فتوحاتهما إلى مواقع أبعد فأبعد. وأيا كان رأى المرء فى الدعاوى التى اعلنها الباب (العالى) حول حقوقه فى تركة امراء تارينت، فإن مملكة نابولى كانت قد أثبتت عداءها النشيط للعثمانيين بحمايتها لسكاندربك. وكانت سواحلها على بعد فراسخ قليلة من آفلونيا. إلا أن انقسام ايطاليا وحياد البندقية سوف يسهلان أخيراً الاستيلاء على رأس جسر لفتوحات أخرى فى شبه الجزيرة. فالأسطول العثمانى سوف ينزل دون عوائق قرب أوترانت، فى ٢٨ يوليو ١٤٨٠. ولما كانت المدينة لاتملك مدفعية، فإنها سوف تسقط فى ١١ أغسطس. وسوف يجرى ذبح السكان وشن غارات تدميرية حتى بريينديزى وليك وتارينت. لكن رجال نابولى سوف يعززون صفوفهم، و فى سبتمبر، سوف تصل قواتهم إلى مشارف أوترانت حيث تتحصن الحامية القوية التى تركها الباشا الذى ذهب إلى آفلونيا مع معظم قواته، متحيناً الفرصة لإعادة اجتياز المضيق. وخلال تلك الفترة، نظم البابا سيكست الرابع حملة صليبية وتم تشكيل أسطول لهذا الهدف. إلاَّ انه علاوة على هذه الاستعدادات، فإن موت محمد الثانى، والمتاعب التى تلته فى تركيا والتخلى عن المشروع مؤقتاً، تفسر كلها كيف تمكن الملك فيّرانتى من إعادة فتح أوترانت فى ١٠ سبتمبر ١٤٨١.

إلاَّ أنه كان بوسع السلطان الاعتقاد بأنه قد رتب جيداً فتح ايطاليا، الذى لم يحدث قط. وأياً كان الأمر فإنه يخرج مع جيوشه إلى الاناضول فى ٢٥ ابريل ١٤٨١. ونحن نجهل من كان المستهدف بهذه الحملة. فهل كان المستهدف هو مصر المماليك، التى كانت العلاقات معها قد تسممت تسمماً حاداً من جراء تنافس على النفوذ فى امارة آل« ذو القادر» العازلة ؟ على أن السلطان كان قد تمكن فى السنة السابقة من خلع الأمير المشمول بالحماية المصرية وتنصيب أمير مشمول بحمايته هو. ولعله كان يريد مهاجمة رودس مرة ثانية. لكنه يموت فى الطريق، فى ٤مايو ١٤٨١. وأياً كان الأمر فإن عام ١٤٨١ لن يكون عام فتوحات بل عام حرب أهلية.


الامبراطورية فى ظل محمد الثانى
وبايزيد الثانى
POLOGNE
Lvov
LITUANIE
Tana
(Azak)
AUTRICHE
Buda
MOLDAVIE
CARINTHIE
STYRIE
FRIOUL
CARNIOLE
VENISE
Venise
TRANSYLVANIE
HONGRIE
Akkerman
Kilia
CRIMEE
Caffa
Menkup
BOSNIE
Belgrade
VALACHIE
Silistre
Semendire
Golubac
Vidin
Yergogü
Mer
Noire
HERZEGOVINE
Krouchevac
Nicopolis
Sinope
Trébizonde
Raguse
Novo Brdo
Sofia
Philippopolis
Amasra
Samsun
Otlukbeli
Erzurum
Kastamonu
Amasya
Tokat
Scutari
Üsküb
Andrinople
Constantinople
Bolu
Sivas
Erzindjan
NAPLES
Alessio
Kroja
Durazzo
Elbasan
Ohrid
Salonique
Ainos
Silivri
Iznik
Yenichehir
Ankara
Brindisi
Lecce
Tarente
Otrante
Berat
Avlonya
Imbros
Lemnos
Kütahya
Kirchehir
Kayseri
Malatya
AKKOYUNLU puis
SAFAVIDES
ZULKADR
Aksaray
Arta
Akchehir
Konya
Sis
Phocée
Smyrne
Lépante
Eubée
Chio
Beychehir
Larende
Adana
Céphalonie
Thèbes
Athènes
Samos
Seydichehir
Tarse
Patras
Zante
Corinthe
Navarin
Bodrum
Antalya
Alaya
Naxos
Léontarion
Nauplie
Modon
Mistra
Coron
Monemvasie
Rhodes
MAMELOUKS
Chypre
Crète
Mer
Méditerranée
الامبراطورية فى عام ١٤٨١
فتوحات بايزيد الثانى
البندقية(١٥٠٢)
فرسان القديس يوحنا الأورشليمى
أهل جنوة

محمد الثانى، منظم الدولة(١)

كان محمد الثانى بالدرجة الأولى رجل حرب عزز اسطوله بدرجة هامة وعزز جيشاً برياً أصبح الآن مزوداً بمدفعية بالغة الفعالية: لقد ترك عند موته قوة زلزلت أوروبا . إلا أنه لم يهمل تنظيم امبراطوريته.

وكانت مشكلته الأولى هى تدعيم سلطته الشخصية. وعندما أزال الچندرلية، فإن من تولوا منصب الصدر الأعظم، والذين سوف يتعاقبون كذلك الواحد فى اثر الآخر بسرعة بالغة، كانوا قولات ، « عبيداً » للسلطان، ولم يعودوا أفراداً منتمين إلى عائلات كبيرة، يمكنها تشكيل سلالات حاكمة. على أن هؤلاء الرجال، الواقعين تحت رحمة العاهل، كانوا يملكون أيضاً قدراً أكبر من السلطة الفعلية. إن العائلات الحدودية الكبيرة، التى طغى عليها مجد السلطان، والمدركة لمتطلبات الحرب الحديثة، انتهت إلى الرضوخ، اما الانكشارية، الذين يشكلون قوة دائمة لها ثكنات فى العاصمة، فقد كانوا يمثلون مشكلة حساسة أكثر. ولن تؤدى إعادة تشكيل القوات وحذر محمد الثانى إلى الحيلولة دون تذمر حرس پريتورى لن تكف أهميته السياسية عن التزايد.

وفى مجال تنظيم الامبراطورية، كان محمد الثانى يريد أن يجعل من اسطنبول عاصمة قوية، عن طريق سياسة إنشاءات، وكذلك عن طريق ترحيلات للسكان، وهو ما سوف يستثير أشكالاً من المقاومة. وسوف يتزايد سخط السكان المسلمين من جراء الإيجارات السكنية المفروضة على المهاجرين. فهذا الإجراء الذى كان قد تم التخلى عنه فى البداية، سوف يقرر محمد باشا روم إعادة تطبيقه فى ١٤٧١ – ١٤٧٢ مدفوعاً إلى ذلك بضغط المصاعب المالية. لكن الصدر سوف يتهم فى اثر ذلك بالخيانة لحساب اليونانيين، الذين يمكنهم بذلك استعادة ممتلكاتهم يوماً ما. كما أن قرار السلطان برد ممتلكات إلى اصحابها اليونانيين العديدين، بل وبإيجاد وظائف لهم، لن يلقى شعبية بين صفوف الأوساط الإسلامية ذاتها.

وسوف تؤدى رغبة محمد الثانى فى تعزيز بنيان امبراطوريته ونفوذ عاصمته إلى دفعه إلى منح الطوائف غير الإسلامية تنظيماً مركزياً يهيمن عليه بطريرك مقيم فى اسطنبول. وقد حدث ذلك بالنسبة لليونانيين منذ فتح القسطنطينية. وفى عام ١٤٦١، جرى نقل المطران الأرمنى يواكيم إلى العاصمة ومنحه لقب البطريرك. وكانت هذه التدابير تعبر عن الرغبة فى تأسيس نظام متماسك على نطاق الدولة.

ويمكن قول الشىء نفسه بالنسبة للقانون نامه الشهير، وهو مجموعة القوانين الوضعية المحررة فى الأعوام الأخيرة للعهد، فى زمن كان فيه نفوذ العالم محمد باشا الكرمانى، الصدر الأعظم الأخير لمحمد الثانى، نفوذاً حاسماً. وهذه المجموعة، المكرسة لقانون العقوبات وللنظام المالى، وللالتزامات التيماريين، وللوضعية القانونية لرعايا السلطان، الخ، تشتمل على قوانين أصدرها محمد الثانى، لكنها تشتمل أيضاً على أحكام ترجع إلى عهود سابقة أو مأخوذة من تشريعات بلاد مفتوحة. وتتمثل أصالة محمد الثانى فى توحيد مجموعة الأحكام التى تنظم إدارة الامبراطورية توحيداً يتميز بالتماسك. وبموجب هذا القانون نامه، يجيز محمد الثانى لذريته، سعياً إلى تجنب نشوب حروب أهلية، قتل من لا يرتقون العرش. والحق أن هذا القانون الذى يبيح قتل الإخوة، والذى كثيراً ماأخذ عليه، لايفعل على الرغم من ذلك غير إضفاء طابع شرعى على ممارسة سارية.

ويظل الهم الرئيسى للعاهل هو الحرب، إلا أن هذه الأخيرة باهظة الثمن، خاصة عندما تمنى حملة بالفشل. ولتمويل فتوحاته، يعتمد محمد الثانى سياسة تضخم: ولكن الممارسة المعتادة المتمثلة فى إصدار عملات ذات قيمة منخفضة دائماً، مضافاً إليها وجوب تسليم العملات القديمة فى مقابل العملات الجديدة، كانت اكثر افتقاداً للشعبية وذلك بقدر ما أن مأمورى الخزانة كان مسموحاً لهم بتفتيش البيوت أو القوافل.

وكان محمد باشا الكرمانى هو الذى دشن إجراءً اقتصادياً آخر يتميز بآثار

سياسية هامة، وهو الإصلاح المالى الذى تم فى اواخر العهد، مثلما كان هو الذى دشن القانون نامه. فبهدف زيادة موارد الباب(العالى) من الرجال و من الإيرادات، قامت الدولة بمصادرة الأراضى الصالحة للزراعة والتى تشكل ممتلكات خاصة(مُلك) أو تعتمد على هيئات خيرية(الأوقاف) وأعادت توزيعها بين التيماريين. وحتى وإن لم يكن الهدف الأول لهذا الإصلاح هو اختزال قوة طرق الدراويش، فإن هذه النتيجة لم تكن ممقوتة من السلطان.

ولذا فإننا لن ندهش لانعدام شعبية هذا الأخير بين صفوف الطرق الدينية: ومن المحتمل للغاية أنه قد مات مسموماً بتدبير من طريقة الحالويتية ومن ابنه بايزيد. والحق أن محمد باشا الكرمانى، الذى سوف يموت بعد وقت قصير ميتة شنعاء، سوف يجر على نفسه سخط الدراويش، وكذلك سخط قولات القصر، لمحاولته، كعالم صالح، استبعادهم من السلطة. واذا كان محمد باشا روم سوف يُعْدَمُ، فإن احمد باشا جيديك واسحق باشا وداوود باشا سوف يسارعون إلى تأييد حزب بايزيد، صديق الدراويش.

وهكذا فإن محمداً الثانى قد ترك، عند موته فى عام ١٤٤٨، امبراطورية أوسع وأقوى من ذى قبل، لكنه ترك كذلك جيشاً متعباً وشعباً واقعاً تحت الضغوط وساخطاً، ونخبة مهتاجة و منقسمة. وإلى حد ما سوف تكون الحرب الأهلية نتيجة لهذا الوضع المتفجر.

بايزيد الثانى(١٤٨١ - ١٥١٢)

أمام موقف على هذه الدرجة من الاضطراب، من المفهوم أن محمد باشا الكرمانى، الذى خلق لنفسه كثيرين من الأعداء بسبب سياسته، سوف يلتزم جانب الحذر. فمرة أخرى، يجرى إخفاء نبأ موت السلطان، الذى أعيد جثمانة إلى اسطنبول. أما الإنكشارية، الذين كان الصدر الأعظم لايثق فيهم، فقد جرى إبقاؤهم على الساحل الآسيوى.

الحرب الأهلية (١٤٨١ - ١٤٨٢)

ترك محمد الثانى ابنين. وكان الابن الأكبر، بايزيد، يقيم فى آماسيا، و كان هذا الأمير، الذى كان على علاقة بالغة السوء مع ابيه ، على اتصال بطريقة الدراويش الحالويتية. واذ كان والداً لزوجة سنان باشا، بيليربك الاناضول، فقد كان قريباً ايضاً من شخصيات أخرى لها نفوذ على الإنكشارية، كالصدر الأعظم اسحق باشا، عدو الصدر الأعظم(محمد باشا الكرمانى). واذا كان لايسعنا تأكيد أنه هو الذى أمر باغتيال أبيه، فإن من المؤكد أن بلاطه فى آماسيا قد حشد مختلف عناصر المعارضة لسياسة محمد الثانى. ولذا فمن الطبيعى أن محمداً الكرمانى، رغم إخباره بايزيد بموت ابيه، قد حاول تأييد أخيه الاصغر، چيم، الذى كان والياً على قونيه. ويبدو أن چيماً كان متعاطفاً مع قطاعات معينة من الرأى العام. إلاً انه فى مواجهة حزب جيد التنظيم موال لأخيه الذى يتمتع بجيش نظامى وبمرتكزات قوية، لم يجد سنداً له غير صدر أعظم عديم الشعبية ولم يكن لديه قوات غير إنكشارية محلية ورجال قبائل تركمانية قليلة الحماس للسلطة المركزية العثمانية.

وبينما يزحف چيم صوب البُسفور محاولاً زيادة جيشه وحزبه، يركز بايزيد قواته ويجهز خطوط دفاع اسطنبول: فمن يتغلب فى العاصمة سوف تسنح له كل الفرصة لكسب المعركة. على أن الإنكشارية، إذ يصل إلى علمهم نبأ موت السلطان، يعلنون تمردهم. وإذ يعبرون البُسفور، ينهبون المدينة ويقتلون الصدر الأعظم. وعندئذ ينصب اسحق باشا على العرش(٤ مايو١٤٨١) كوركود شلبى، ابن بايزيد، انتظاراً لوصول أبيه. وفى ٢٢مايو، يدخل بايزيد العاصمة ويستولى على السلطة. ويصل چيم من جهته إلى بورصا حيث يتصرف بوصفه عاهلاً ويأمر بضرب النقود باسمه. إلاً انه لما كان شقيقه قد رفض التخلى له عن الجزء الآسيوى من الامبراطورية، فإن معركة حاسمة تنشب فى ينيشيهير، فى ١٩ يونيو ١٤٨١. وينتصر بايزيد، الذى ضم إلى صفه احمد باشا جيديك، فاتح أو ترانت، على چيم

الذى يترك فى ساحة المعركة رجالاً عديدين يختارون حزب من بدا سلطاناً بشكل واضح. ويهرب چيم إلى القاهرة مع أسرته.

وعلى الرغم من ذلك، فإن السلطان لايصبح حراً من كل هم. فقاسم بك الكرمانى، اللاجىء لدى الآكّويونلو، كان يريد الاستفادة من الظروف لاستعادة مملكته. وهو لايتوصل إلى إخافة جيش أحمد باشا جيديك، لكن بايزيد يرى أن من الحكمة أكثر التفاوض مع فرسان رودس على هدنة مدتها عشرة أشهر، يتم عقدها فى نوڤمبر١٤٨١، والتفاهم مع البندقية، التى يؤدى اتفاق يعقد معها فى يناير١٤٨٢ إلى توطيد الصلح: فقد جرى الإبقاء على الحدود و إلغاء الجزية؛ وفى المقابل سوف تسدد البندقية ديونها وتدفع رسم دخول نسبته ٤٪ على سلعها.

وفى تلك الاثناء، فى مارس ١٤٨٢، فإن چيما، الذى يحرضه قاسم بك والهاربون من معسكراحمد جيديك، ويساعده السلطان المملوكى سراً، يعاود تجريب حظه فى الاناضول. وقد اضطر إلى وعد الكرمانى برد إمارته اليه. لكن جيش الأمير يتشتت لافتقاره إلى خطة حملة فعالة وإلى قيادة موحدة. وهو يضطر إلى الهرب من جديد والبحث عن ملاذ فى رودس، التى يهبط فيها فى ٢٩ يوليو. وكانت رغبته تتمثل فى الوصول إلى المجر بهدف استئناف الصراع على العرش فى روميليا. لكن الفرسان يقنعونه بضرورة المرور عبر فرنسا لكى يصل إلى ذلك. وإذ يجد چيم نفسه تحت التحفظ فى ذلك البلد من اكتوبر ١٤٨٢ حتى عام ١٤٨٨، ثم فى روما من عام ١٤٨٩ حتى عام ١٤٩٥، فإنه يصبح هدفاً لمعاهدة تعقد فى ابريل ١٤٨٣ بين الباب (العالى) وفرسان رودس. وفى مقابل وعد بالتحفظ على المطالب بالعرش، يحصل الفرسان من السلطان على معاش سنوى قدره ٤٠٠٠٠ دوكا وعلى مزايا اقتصادية وعلى الاعتراف بحقوقهم فى قلعة هاليكارناس(بودروم). وهكذا لم يعد چيم غير أداة فى أيدى الدبلوماسيين الكاثوليك.

واذ يتخلص بايزيد من أخيه، فإنه يستعيد النظام فى الامبراطورية. فقاسم بك،

الذى يعين والياً على ايتشيلى، يكف عن تهديد كرمان، التى تصبح منذ ذلك الحين مرتبطة بالدولة العثمانية ارتباطاً نهائياً. ولدى عودته إلى اسطنبول، يدعم السلطان من جهة أخرى سلطته بإعدام أوغوز، ابن چيم الصبى، وغير العملى احمد باشا جيديك، الذى يجد صعوبة فى قبول ديبلوماسيته السلمية ويتآمر مع والد زوجته الصدر الأعظم اسحق باشا ويتمتع بنفوذ زائد عن الحد على الإنكشارية. على أن موته (١٨ نوفمبر ١٤٨٢) سوف يجر إلى تمرد من جانب هؤلاء الأخيرين. وبعد التخلص من اسحق باشا هو الآخر، سوف يجرى إحلال مسيح باشا محله.

سياسة بايزيد الثانى

كان السلطان الجديد فى الرابعة والثلاثين من عمره. ولما كانت قد أضعفته على الأرجح حياة غير سوية - كان إدمانه للأفيون من جهة أخرى قد جر عليه مشكلات مع أبيه -، فإنه قد أصبح بعد فوات الأوان زاهداً وورعاً.(٢) لكن الوضع، شأنه فى ذلك شأن ميوله الشخصية، هو الذى سوف يملى عليه السياسة التى سوف يسير عليها.

فعلى المستوى الداخلى، سوف ينقلب على التدابير عديمة الشعبية التى اتخذها والده: فالممتلكات الشخصية (مُلك) والأوقاف سوف ترد إلى مستحقيها الشرعيين. وسوف يسترد الدراويش اعتبارهم. واللوحات الايطالية التى أمر والده برسمها سوف تباع. وسوف يكون لقب« الولى» الذى اتخذه لنفسه لائقا به تماماً! ومن جهة أخرى، سوف تعود للقابى قوللارى سلطتهم وسوف يحصل الإنكشارية على منحة الجلوس الملكى السعيد الواجبة الأداء لهم. على أن السلطان، كما رأينا، كان يناضل من أجل تأكيد سلطته الشخصية. وفى عام ١٤٩٨، سوف يجرى تعيين أحد الجندرلية من جديد فى منصب الصدر الأعظم.

وعلى المستوى الخارجى، يشهد عهد بايزيد الثانى تطور النشاط الديبلوماسى.

ولم يكن هذا النشاط معدوماً من قبل، وقد نظم محمد الثانى شبكة استخبارات ممتازة. لكن قضايا أو ترانت، ثم قضية چيم سوف تكون السبب - ودون ريب الفرصة أيضاً - لانفتاحات دبلوماسية عديدة من جانب الباب(العالى)، الذى سوف يرسل ممثلين لدى عدة بلاطات غربية. وطالما بقى چيم فى أيدى الغربيين، فقد كان من المفيد التفاهم معهم: وقد سلم بايزيد لرودس، ثم لروما، إتاوة سنوية. كما سلم آثاراً ثمينة. وتعهد فى عام ١٤٩٠ بعدم مهاجمة البندقية والولايات البابوية ورودس وأقلع فى عدة مناسبات عن استعدادات بحرية تحت ضغط من البابا وفرسان رودس. وعلاوة على ذلك، ففى عام ١٤٩٤، سوف يسعى ملك نابولى والبابا الكسندر السادس إلى طلب العون من الباب (العالى) ضد شارل الثامن، ملك فرنسا. لقد دخلت الامبراطورية العثمانية فى عصبة الدول. وفى ظل بايزيد الثانى أيضاً سوف تجرى الاتصالات الأولى مع الموسكوفيين. والحق أن هؤلاء الأخيرين هم الذين اتخذوا، فى عامى ١٤٩٥و١٤٩٩، الخطوات الأولى للتوصل إلى اتفاق تجارى.

ومهما كان بايزيد مسالماً، فإن السياسة العثمانية سوف تكون مع ذلك عدوانية عندما يبدو أن الوضع يسمح بذلك. وسوف يجرى شن غارات تدميرية خلال تلك الفترة فى دالماتيا أو البوسنة أو كارينثيا أو كرواتيا أو كارنيول أو النمسا أو المجر أو بولندا ولن تتوقف أعمال القرصنة. كما سوف تقع معارك هامة.

الفتوحات الأولى للعهد: الهرسك ومولداڤيا

لما كان بايزيد الثانى قد نجح فى توطيد سلطته فى الداخل فقد كان بوسعه الانكباب على مسائل أخرى. ففى ربيع عام ١٤٨٣، يغزو بيليربك روميليا الهرسك التى تُربَط منذ ذلك الحين بالباب (العالى) بشكل نهائى. ويذهب السلطان إلى روميليا حيث يأمر بترميم عدد من القلاع. فبموت أبيه، كان الصلح مع المجريين قد انهار وشهدت المنطقة سلسلة من الغارات والغارات المضادة. وإذ يصعد بايزيد

حتى صوفيا، فإنه يقترح تجديد الصلح. و و و يقبل ماثياس كورفين، الذى كان آنذاك فى صراع مع الامبراطور، عقد هدنة مدتها خمس سنوات.

وبعد توصل السلطان إلى الصلح مع عدوتيه الرئيسيتين، البندقية والمجر، فإنه يشن حملة فى مولداڤيا. فمنذ وقت طويل كانت هذه الإمارة تتخذ موقف المعارضة للباب(العالى) فى ڤالاشيا التى سارع حكامها، على الرغم من أن ستيفان الأكبر هو الذى فرضهم، إلى الإذعان للسلطان. ولذا فقد كانت المنطقة موبوءة بالحرب دائماً. وسوف تجر حملة عثمانية غير فعالة فى مولداڤيا (١٤٨١) إلى رد من جانب ستيفان. وكان هذا الرد هو الذريعة التى استخدمها بايزيد الثانى لشن حملة عام ١٤٨٤ التى خاضها ضد مدينتى كيليا وآكّيرمان (سيتاتيا آلبا)، وهما موقعان يتميزان بأهمية استراتيچية فائقة سوف يؤدى الاستيلاء عليهما إلى فتح الطريق أمامه إلى بولندا والمجر. وعلاوة على ذلك، فإن الحاميات العثمانية الموجودة على اراضى المولداڤيين سوف تؤدى إلى عرقلة تدخلات هؤلاء الأخيرين فى ڤالاشيا. وأخيراً فإن هاتين المدينتين التجاريتين الهامتين تقعان على منفذ الطريق الاقتصادى الذى يربط بولندا والبلطيق بالشرق الأدنى عن طريق البحر الأسود. وبالاستيلاء على هذين الموقعين، يكسب السلطان ثروة كما يضعف مولداڤيا. وسوف يصبح أخيراً سيد مجمل البحر الأسود، وهى النتيجة المأمولة للسياسة المطبقة بشكل واع فى المنطقة منذ تولى محمد الثانى الحكم.

ولم تكن مولداڤيا مشمولة بالهدنة المعقودة مع المجر. ولذا فقد كان بوسع بايزيد التحرك دون خوف، بعد أن طلب على شكل إنذار رسمى أداء الجزية الواجبة على مولداڤيا. وعندما يخرج السلطان مع جيش قوى يسانده أسطول مكلف بالخدمة الإدارية للجيش وبنقل المدفعية، فإنه يلقى العون من تابعيه الڤالاشيين والقرميين. وبعد فرض الحصار على كيليا فى ٥يوليو، تسقط فى ١٤ يوليو. وعندئذ يجىء الدور على آكّيرمان التى يبدأ حصارها فى ٢٢يوليو ويتم

إنجازه فى ٧أغسطس. وسوف يسهل العمليات حزب موال للأتراك، لاشك أنه حريص على صون قوته الاقتصادية بالدوران فى الفلك العثمانى منذ سيطرة الباب (العالى) على مجمل البحر الأسود. كما أن تنظيم الانتصار، الذى تميز بموكب ترحيلات إلى العاصمة واسترقاق غير المذعنين وتجنيد الفتيان، وإن كان قد تميز ايضاً بالاحترام المعتاد للتشريعات المحلية، سوف يراعى المصالح الاقتصادية لهاتين المدينتين.

إن حزباً معادياً للاتراك يتوجه بالنداء إلى ستيفان الأكبر، وادراكاً من هذا الأخير أنه لايمكنه انتظار شىء من ملك المجر، فإنه يحاول بمفرده، فى أواخر ربيع عام١٤٨٥، شن هجوم مفاجىء على آكّيرمان. وسوف يجر اخفاقه إلى شن حملة تأديبية عثمانية فى الخريف. ويصبح بوسع بايزيد الثانى تهنئة نفسه على نجاحه فى مافشل فيه والده. فمنذ ذلك الحين صار البحر الأسود تركيا.

النزاع مع مصر (١٤٨٥ - ١٤٩١)

كانت العلاقات مع الدولة المملوكية قد بدأت فى التدهور فى عهد محمد الثانى. فقد انخرطت الدولتان فى صراع على النفوذ بين صفوف القبائل التركمانية التى تفصل بينهما. وقد أدت حوادث مختلفة إلى تسميم الوضع ولم يكن بإمكان موقف السلطان قايتباى تجاه نجم أن يكون مبعث سرور لبايزيد الثانى.

وتمثل أصل النزاع فى المساعدة التى قدمها العثمانيون للمشمول بحمايتهم علاء الدولة، الأمير من آل « ذوالقادر» المهدد من جانب المماليك. وبعد نجاحات أولية، يتعرض علاء الدولة ويعقوب باشا، الوالى العثمانى على قيصرية، لهزيمة على أيدى الجيش المملوكى وحلفائه التركمانيين (سبتمبر١٤٨٣). وبعد رفضهم لعروض مصرية، يرسل العثمانيون ضد التركمانيين التورجوت والقارساك بيليربك كرمان، قره جوز باشا، الذى يستولى على عدة أماكن من بينها أضنه وتارس(مايو١٤٨٥).

إلاّ انه لدى الإعلان عن وصول جيش مملوكي قوي، يكلف بايزيد الثاني أحمد باشا هرسك زاده ، بيليربك الاناضول، بتأمين الدفاع عن المنطقة. واذ يهرع إلى نجدة اضنه المحاصرة من جانب العدو، فإن هرسك زاده، الذي لايجد دعماً جيداً من جانب بعض مرؤوسيه(ومن بينهم قرة جوز)، يتعرض للهزيمة ويسقط في الأسر. ويسارع الاتراك إلى الهرب، تاركين تارس وأضنه للأعداء (ربيع عام ١٤٨٦).

وفي العام التالي، يقود الصدر الأعظم داوود باشا جيشاً ينضم اليه بيليربك روميليا وعلاء الدولة. وكانت الحملة موجهة ضد آل قارساك وآل تورجوت، الذين هبوا إلى التمرد ملتفين حول مُطَالبٍ كرماني بالعرش. وبعد توصله إلى إخضاعهم، يرجع داوود باشا إلى العاصمة. لكن المماليك لايتخلون عن النزاع. ولايتجاهل بايزيد انفتاحاتهم الدبلوماسية على المسيحيين ومحاولاتهم الرامية إلى التوصل إلى الافراج عن چيم، الذي يمكنهم عندئذ استخدامه ضده. كما أنه يعد من جانبه لحملة جديدة.

وحرصاً على ألاّ تتدخل المجر أو البندقية، يرسل السلطان في ربيع عام ١٤٨٨ صوب سهل تشوكوروفا جيشاً هاماً تحت قيادة علي باشا خادم، ويقوم هرسك زاده، الذي كان قد اطلق سراحه، بمساندة هذه الحملة على رأس اسطول هام. وتسمح هذه العملية المشتركة بالاستيلاء على عدة مواقع حصينة، لكن العثمانيين يتعرضون في ٧ أغسطس ١٤٨٨ لهزيمة جديدة في مواجهة المماليك في سهل أغاتشايري، بين تارس وأضنه. وعند حصار هذه الأخيرة، تفتح أبوابها أمام المصريين في سبتمبر. على أن العثمانيين المرهَقين يواصلون امتلاك مواقع هامة أيضاً كتارس وكوزان. وحفاظاً منهم على أطماعهم، سوف يؤيدون شاه بوداك، من آل «ذو القادر»، في محاولته الرامية إلى انتزاع السلطة من علاء الدولة، الذي انتقل إلى صف المماليك المنتصرين. وسوف تنتهي هذه المحاولة إلى هزيمة أخرى.

وفي عام ١٤٩٠، سوف يحاصر المماليك قيصرية وينشرون الخراب في ربوع كرمان. ويستعد بايزيد للخروج بنفسه في حملة. لكن اليد العليا تكون للماليك دائماً

دائماً تقريباً، غير أنهم لن يتوصلوا أبداً إلى كسب ميزة حاسمة، أو، على الأقل، لن ينجحوا فى استغلال انتصاراتهم. وكانت هذه الحرب باهظة الثمن، فقد أُنهكت سوريا، وتعقد الدولتان الصلح فى مايو١٤٩١. على أن العثمانيين، الذين يتخلون عن السيطرة على قيليقيا ومدينتيها(تارس، أضنه) لايكسبون من الصلح شيئاً.

تطور العلاقات مع أوروبا

كان بايزيد الثانى مضطراً إلى إيلاء اهتمام كبير للأحداث الأوروبية فى السنوات الأخيرة. فعلى الرغم من ضغوط عثمانية لدى ملك فرنسا، يجرى نقل چيم إلى روما، التى يصل اليها فى مارس١٤٨٩. وفى ربيع عام١٤٩٠، فإن البابا اينوسينت الثامن، وقد تمتع بهذا السلاح، ينظم حشداً معادياً للأتراك. ومن حسن حظ السلطان أن موت ماثياس كورڤين، ملك المجر، فى ٦أبريل، يضع نهاية لهذا المشروع الخاص بشن حملة صليبية. وعند وصوله إلى روما فى ٣٠ نوڤمبر، يعقد السفير العثمانى مصطفى بك اتفاقاً سرياً يتعهد الباب(العالى) بموجبه بتسليم معاش چيم للبابا وبعدم الهجوم على روما أو رودس أو البندقية.

ومستريحاً إلى هذا الموضوع، بعد أن عقد الصلح مع مصر، يتصور بايزيد الثانى أن بوسعه الاستفادة من موت ماثياس كورڤين والفوضى التى أعقبته فى المجر، وذلك بقدر ماأن الهدنة مع هذا البلد قد انقضت وبقدر ما أن قائد بلجراد كان يبدو مستعداً للخيانة. إلاّ انه كان قد استعيض عنه بقائد آخر عند وصول السلطان إلى صوفيا فى مايو ١٤٩٢. وسرعان مايفضل السلطان الاتجاه صوب ألبانيا. إلاأنه يشن حملات هامة فى النمسا والمجر وترانسلڤانيا سوف تقابل بأشكال مقاومة خطيرة. وقد اضطر البابا إلى التخلى عن مهاجمة اڤلونيا بعد الاستيلاء على أوترانت. لكن تمردات كانت قد نشبت تحت قيادة چان كاستريوت فى ألبانيا عند موت محمد الثانى وكانت المنطقة قد أصبحت أقل امانا بالنسبة للأتراك. وهكذا فإن بايزيد الثانى، الذى كان حتى ذلك الحين مثقلاً بمسائل اكثر

خطورة، يدشن فى ربيع عام ١٤٩٢ حملة تأديبية صعبة. على أن العثمانيين لن يتمكنوا، حتى انتهاء الحرب بين البنادقة والعثمانيين فى عام ١٤٩٩، من تهدئة البلد تهدئة دائمة.

ويستمر النزاع مع المجر، بإيقاع غارات وغارات مضادة، عندما يبدأ الباب(العالى) فى الانزعاج من الأحداث فى إيطاليا، والتى يتابعها عن كثب: فالواقع أن ملك فرنسا يجتاز جبال الألب فى عام١٤٩٤ بهدف فتح مملكة ناپولى، ثم يعلن عزمه على تحويلها إلى قاعدة لحملة صليبية معادية للاتراك. ولم يكن بوسع رسائل طلب العون التى وجهها البابا أو ملك نابولى إلاّ ان تزيد خوف بايزيد، الذى يأمر بإجراء استعدادات دفاعية. ومما ينذر بالسوء أن شارل الثامن يأخذ چيما عند مروره بروما فى معيته (٢٧يناير ١٤٩٥). وعندئذ يرى بايزيد أن من الحكمة عقد هدنة مدتها ثلاث سنوات مع المجريين. على أن هذه الهدنة لن تترتب عليها نتائج كثيرة، ذلك أن چيما يموت فى نابولى فى ٢٤ فبراير بينما يتخلى الفرنسيون عن مشروعهم. ومن ثم تستمر الحرب مع المجريين الذين يجرى انتزاع عدة قلاع من أيديهم فى البوسنه فى عام ١٤٩٦.

كما أن چان البيرت الرابع، ملك بولندا، الذى كان قد جدد فى عام ١٤٩٣ لمدة ثلاث سنوات معاهدة عقدت مع الباب (العالى) فى عام ١٤٩٠، لايعترف بالحماية العثمانية على مولداڤيا، التى كان يرغب فى تنصيب أخيه سيچيسموند أميراً عليها، وهو يدخل فى يونيو ١٤٩٧ إلى مولداڤيا التى يطلب أميرها ستيفان عون السلطان. والواقع أنه، على الرغم من وساطة مجرية، سوف يجرى إرسال قوات ضد البولونيين الذين سوف يتم طردهم. ومنذ ذلك الحين، سوف تشن القوات العثمانية فى عام ١٤٩٨، بالاشتراك مع تتار القرم، عدة حملات مدمرة بالنسبة لبولندا المغزوة، لكنها فادحة الثمن أيضاً بالنسبة للباب (العالى) من حيث عدد القتلى. وإذ يجد چان البيرت نفسه وحيداً، فإنه يطلب الصلح من السلطان.

الحرب مع البندقية (١٤٩٩ - ١٥٠٣)

فيما عدا الغارات التدميرية المتبادلة بصورة منتظمة مع المجر، كان السلطان ينعم بالهدوء. وسوف ينعم بهدوء أكثر عندما يعيد إليه أولو الأمر فى نابولى، فى مايو ١٤٩٩، جثمان چيم: فلم يعد بوسع الأوروبيين ابتزازه. ومن ثم يوجه ضرباته ضد الممتلكات اليونانية للبندقية، عازماً على استكمال عمل أبيه بالقضاء على هذه الجيوب: فالآن يجب للبحر أن يكون حدوداً مع الجمهورية.

والواقع ان حوادث متكررة كانت قد وقعت. وكانت البندقية تشكو من القرصنة التركية ومن الغارات العثمانية، بينما كان الباب(العالى) يشكو من الإساءات الموجهة إلى رعاياه. على أن الصلح كان مستمراً منذ عشرين عاماً، وكانت البندقية، التى كان دعمها الحاذق فى قضية چيم محل تقدير، غير مستعدة جيداً لحرب لم تكن تتوقعها. وكانت حصون ليپانت والحاميات فى حالة يرثى لها. وفيما يتعلق بالاسطول، القليل الاستعداد، فإنه كان قد فقد قيمته. أما العثمانيون، الذين كان تفوقهم البرى مؤكداً، فإنهم كانوا، خلافاً لذلك، قد حققوا تقدماً ضخماً فى البحر. وكانت استحالة التجاوب مع طلب مسلمى أسبانيا للعون قد أشارت إلى غياب أسطول قوى. واقتداءً بابيه، سوف ينكب بايزيد الثانى على بناء سفن عديدة، مع تعزيز قيمة بحريته عن طريق استخدام قراصنة مجربين. وقد جرى التزود بأسلحة هامة فى عامى ١٤٩٨ – ١٤٩٩.

وفى شهر اغسطس ١٤٩٩، يحاصر العثمانيون ليپانت على البر. أما أسطول السلطان، بعد اجتياحه لخليج كورون واشتباكه مع أسطول متردد تابع للبندقية، فإنه يصل بدوره إلى ليپانت، التى تستسلم فى ٢٩أغسطس للعثمانيين، الذين صاروا سادة لخليج كورنثه. وفى الوقت نفسه، يشن الباب(العالى) حملات تمويه فى إقليم زارا، ثم، بعد إحراز نجاح ليپانت، فى الفريول وكارينثيا. وبعد فشل سفارة مرسلة من جانب البندقية إلى اسطنبول فى شتاء ١٤٩٩ – ١٥٠٠، يستمر النزاع. وبعد حصار يدوم ستة أسابيع، تسقط مودون، فى ٩أغسطس١٥٠٠. وتستسلم كورون وناڤارين: تلك كانت نهاية عالم.

واذا كانت فلورنسا قد استفادت من الوضع لتؤمن مزاياها التجارية فى الإمبراطورية العثمانية عن طريق إرسال سفارة (١٤٩٩)، فإن البندقية لم يخذلها الجميع. ذلك أن اسطولاً فرنسياً قد ساند البنادقة منذ عام١٤٩٩. وسوف تتدهور علاقات الباب (العالى) مع المجر، التى لم تشأ تجديد الهدنة فى عام١٥٠٠ دون أن تكون البندقية مشمولة بها. وبعد إعلان الحلف الثلاثى المعادى للأتراك فى ٣٠ مايو ١٥٠١ بين الكرسى الرسولى والبندقية والمجر التى جرى تقديم إعانات لها للقتال ضد الاتراك، يشن المسيحيون غارات تدميرية دون أن يعود ذلك بفائدة على الجمهورية المُلاَحَقة. وخلافاً لذلك، سوف يدين البنادقة بالاستيلاء على سيفالونيا (٢٤ديسمبر١٥٠٠) للمساعدة الاسبانية، وسوف يدينون بالاستيلاء على سانت مور(ليوكاد،٣٠أغسطس ١٥٠٢) لمساندة من جانب أسطول بابوى. إلاَّ ان هذين، فيماعدا عمليات القرصنة فى بحر ايجه، سوف يكونان النجاحين الوحيدين للبنادقة، الذين سوف يخسرون دورا تزو (دوريّس) فى عام١٥٠٢.

وكانت الجمهورية المدَمَّره ترغب فى الصلح، بينما كان بايزيد قد حقق أهدافه وكان يواجه مشكلات فى الاناضول: ويتم التوصل فى ديسمبر ١٥٠٢ إلى اتفاق يصدق عليه رئيس الجمهورية فى ٢٠ مايو١٥٠٣. وعجزاً منهم عن مواصلة الحرب دون أموال من البندقية، يعقد المجريون من جهتهم مع السلطان هدنة مدتها سبع سنوات (٢٢ فبراير١٥٠٣)، سوف يجرى تجديدها فى عام ١٥١٠ وفى عام ١٥١١. وكان على البندقية أن تعيد سانت مور وأن تتخلى عن كورون ومودون وليبانت ودوراتزو. لكنها تستعيد مزاياها التجارية وتحتفظ فى اسطنبول ببايل(قنصل) دائم تجدد مدته كل ثلاث سنوات. وسوف تكون العلاقات بين الدولتين طيبة فى الأعوام العشرة الأخيرة لحكم بايزيد الثانى. وكان بوسع هذا الأخير، المهموم بشواغل أخرى، أن يكون مرتاحاً: فهذه المرحلة الجديدة فى انحدار البندقية فى المشرق تجعل الباب (العالى) سيداً على اليونان كلها وتعزز إمكاناته فى ألبانيا. والشىء الرئيسى هو أن الامبراطورية العثمانية تصبح منذ ذلك الحين قوة بحرية لابد من أن تؤخذ فى الحسبان.

تفكك الأناضول العثمانية: الصفويون والكيزيلباش

سوف تؤدى العلاقات السلمية التى يحتفظ بها العثمانيون مع الغربيين فى العقدين الأولين للقرن السادس عشر[٣] إلى تمكينهم من التصدى لواحدة من أكثر الأزمات خطورة فى تاريخهم. ففى عام ١٥٠٠، وسط الحرب مع البندقية، تتمرد كرمان من جديد تحت قيادة مطالب بالعرش من السلالة الحاكمة المحلية بدعم من قبائل تورجوت وقارساك التركمانية، وهى ذات القبائل التى كانت قد حاولت بالفعل الاستفادة، فى أعوام ١٤٨١ - ١٤٨٣، من قضية چيم . والواقع أن انعدام الاستقرار فى الأناضول يرجع إلى أسباب عميقة. فالسكان، الذين لم يعترفوا البتة بالارتباط بالامبراطورية العثمانية ، ظلوا أوفياء لأمرائهم، وكانت القبائل التركمانية المترحلة ترد بعنف على ممارسات بيت المال العثمانى. وأخيرا، فإن الآثار الخبيثة لإصلاحات محمد الثانى كانت ماتزال محسوسة. وسوف يهب الدراويش والسباهيون إلى مساندة التمرد الذى لن يتسنى القضاء عليه إلاَّ فى عام ١٥٠١ على يدى الصدر الأعظم مسيح باشا شخصياً.

إن ماجعل هذه الأزمة مزعجة هو بوجه خاص ترافقها مع ظهور سلطة من نوع جديد فى فارس. فبعد موت الأمير يعقوب الآكويونلو، فى عام ١٤٩٠، شهدت فارس حرباً أهلية انتهت بالقضاء على السلالة الحاكمة واستيلاء الشاه اسماعيل الصفوى الشاب على السلطة. وعند دخوله إلى الحلبة فى عام ١٤٩٩، أصبح هذا الأخير سيداً للعاصمة تبريز فى ربيع عام١٥٠١، ثم فتح بغداد فى عام ١٥٠٨: وعندئذ صار العاهل الوحيد للامبراطورية الايرانية. إن الصفويين، المنحدرين من اردبيل، وهم أتراك شأنهم فى ذلك شأن الآكّويونلو، كانوا فى بادىء الأمر شيوخ طريقه دينية، لاهى سنية ولاهى شيعية حقاً، لكنها مهرطقة بشكل مؤكد. وكان مذهبهم الخلاصى (المسيانى) راسخ الجذور فى التقاليد قبل الإسلامية التى كانت واسعة الانتشار فى الاناضول، خاصة فى تلك الاوساط القبلية الموجودة فى تيكة وكرمان وطوروس، التى تنبثق منها بصورة منتظمة تمردات ضد السلطة المركزية

العثمانية. وهؤلاء الانصار (الكيزيلباش، أو «الرؤوس الحمراء»)، المتعلقون تعلقاً مهووساً بالشخصية الكارزمية للشاه اسماعيل الذى كانوا يدفعون له مساهمة مجانية علاوة على الضرائب التى كانوا يدفعونها للسلطان، كانوا يشكلون قاعدة قوة الشاه، الصغيرة، ولكن المخلصة إخلاصاً مهووساً لسيدها والمتميزة ببسالة جنونية.

و فى ربيع عام ١٥٠٠، يتواجد الشاه اسماعيل فى إرزينچان، حيث يعقد اجتماعاً لأنصاره. وكان هؤلاء أقل عدداً مما كان يأمل فيه، الأمر الذى يثنيه عن التأييد السافر للتمرد الكرماني. ولم تكن تخامر بايزيد أية شكوك حول نواياه المعادية ولذا فقد أرسل إلى الحدود جيشاً لرصد الموقف. وقد أزعجه دخول الشاه اسماعيل إلى تبريز: وفى عام ١٥٠٢ يشن موجة اعتقالات، بينما يجرى ترحيلات لسكان عديدين، مشهورين بأنهم من الكيزيلباش، إلى الأراضى التى كانت قد انتزعت مؤخراً من البنادقة فى الموره. وسعياً إلى عزل الصفوى عن أنصاره الأناضوليين (الذين يشكلون قوته الرئيسية) أغلق السلطان الحدود فى صيف عام ١٥٠٢: وهكذا لم يعد بوسع الكيزيلباش لاالخروج من الامبراطورية ولامعاودة الدخول إليها. على أن هذا الإجراء كان قليل الأثر لآن المحرضين التابعين للشاه، مستفيدين من السماح للقوافل التجارية بالمرور، قد تغلغلوا فى الأناضول العثمانية.

ولما كان بايزيد يتميز بطبع حذر، فإنه يتجنب مع ذلك دائماً نشوب حرب كان من شأن تمرد فى الأناضول أن يجعل منها مصدراً للكوارث : ففى عام ١٥٠٤، أرسل سفارة للاحتجاج على تجاوزات الكيزيلباش فى حق السنيين ولكن ايضاً لتهنئة الشاه على انتصاره على الآكّويونلومراد. وفى عام ١٥٠٥، استقبل سفيراً صفوياً مكلفاً بالمطالبة بتريبيزوند لسيده وبالاحتجاج على الغارات التى يشنها الأمير سليم، الوالى على هذه المدينة. وفى عام ١٥٠٧، سمح للشاه باجتياز أراضيه بمناسبة العمليات ضد آل «ذو القادر»، مقتصراً، شأنه فى ذلك شأن جاره المملوكى أيضاً، على إرسال جيش إلى الموقع لرصد الموقف. وهكذا فإن مواجهات جديدة

بين الصفويين وقوات سليم فى عام ١٥٠٨، ثم فى عام ١٥١٠، سوف تجر إلى احتجاجات جديدة من جانب الشاه وسوف يجرى كبح جماح الأمير.

على أن الوضع لم يتوقف عن التدهور. فالشاه، الذى لايكتفى بزيادة الأعمال الاستفزازية، والراغب فى كسب حليف والحصول على أسلحة نارية، يتجه إلى الانفتاح على البنادقة، الأمر الذى يجر إلى أزمة دبلوماسية بين هؤلاء الأخيرين والمماليك، المنزعجين من جهة أخرى من العمليات البرتغالية فى البحر الأحمر، ويتيح ذلك الفرصة، اعتباراً من عام ١٥٠٩، لتعاون بحرى مع العثمانيين. لكن الشىء الرئيسى هو أن المحرضين الكيزيلباش لم يكونوا قط على مثل هذه الدرجة من النشاط الملحوظة الآن فى الاناضول. وكانت أزمة حاسمة على وشك الوقوع.

الأزمة النهائية وسقوط بايزيد الثانى(١٥١١ - ١٥١٢)

أدى تفكك الاناضول، المرتبط بالعجز الواضح للسلطان العجوز ولحاشيته، إلى تفجر أزمة سياسية وإلى تنافس الوارثين المكنين على العرش. ومنذ عام ١٥٠٩ بالفعل، فإن الأميركوركود، وهو رجل شريف أكثر من كونه رجل سياسة، والساخط على تعيينه والياً على آماسيا والمتنازع مع الصدر الأعظم على باشا خادم، كان قد عاش فى المنفى فى مصر ليرجع مع ذلك بعد وقت قصير. ومن جهته، كان الأمير شاهنشاه، والى كرمان، يدعم الكيزيلباش ويتراسل مع الشاه .أما مراد، ابن الأمير احمد، فقد فعل الشىء نفسه. وخلافاً لذلك، كان سليم، الأكثر قدرة بين الجميع، قلقاً على المستقبل. وبغضاً منه للشاه اسماعيل، فإنه قد ناضل ضده منذ البداية وكان يستشعر ضرورة التحرك بسرعة. وعلاوة على ذلك، فإن نقل ابنه سليمان من بولو إلى كافّا كان يرمز إلى محاباة الأمير أحمد، الذى يرفض وجود عائق فى بولو على الطريق الذى يربط آماسيا(التى كان والياً عليها) باسطنبول. وكانت خلافة بايزيد الثانى مسألة مفتوحة. وهكذا، فانتقالاً منه إلى الفعل، فى بداية عام ١٥١١، يلحق سليم بابنه فى كافّا، حيث يطالب بمنصب سنجق فى روميليا، وهو مالم

يسمع بمثله من قبل من جانب أمير عثمانى. و أمام رفض الأب، واستناداً إلى دعم من جانب والد زوجته، خان القرم منجلى جيراى، يزحف سليم على أدرنه على رأس جيش (مارس ١٥١١).

ومن جهتهما، كان احمد وكوركود قريبين من العاصمة. وقد تزامن رحيل كوركود من انطاليا مع نشوب تمرد رهيب فى تيكه، فى ٩ ابريل، وهو يوم هام فى التقويم الشيعى:[٤] والواقع أن المحرض الفعلى عليه، الشاه اسماعيل، كان يريد على مايبدو الاستفادة من تحلل الاناضول. وقد استولى المتمردون، الذي تزعمهم المدعو قره بييقلى أوغلو حسن خليفه (المشهور باسم شاه قولى، «خادم الشاه »)، على انطاليا وزحفوا على كوتاهيه، حيث سحقوا فى طريقهم قوات البيليربك قره جوز باشا، الذى قطعوا رأسه. وعندئذ فإن الصدر الأعظم، على باشا خادم، الذى يلحق بقوات روم[٥] التى يقودها الأمير أحمد، ينقض على شاه قولى الذى، رغم أنه كان قد وصل بالفعل إلى مشارف بورصا، يأمر بالانسحاب إلى كرمان، مُطَارَدَاً من جانب الصدر الأعظم الذى يقود وحدة صغيرة من الفرسان:حيث جرى ترك معظم القوات لأحمد. وفى ٢يوليو ١٥١١، بين قيصرية وسيواس، يتمكن المتمردون من تشتيت جنود الصدر الاعظم المنهكين. ويصمد الصدر الأعظم وشاه فى ساحة القتال. ودون زعيم، يهرب الكيزيلباش صوب الأراضى الصفوية، ليس دون أن ينهبوا البلاد الواقعة على طريقهم.

وإذا كان التمرد قد انتهى، فإنه قد عزز موقف سليم. وخلافاً لذلك، فقد حل العار بأخويه، كوركود، الذى ترك تيكه للمتمردين، وأحمد، الذى عجز عن القضاء عليهم. واذ يحصل سليم على منصب فى روميليا، فإنه يستفيد كذلك من غياب السلطان لكى يدخل ادرنه ويستولى على الخزانة ويعين رجالاً مؤازرين له. وكان ذلك أكثر مما يمكن السكوت عليه. وعندئذ فإن بايزيد الثانى، الذى كان وزراؤه يساندون أحمداً، يزحف ضد ابنه الذى يهزمه فى أغسطس ١٥١١ ويجبره على الانسحاب إلى القرم. وعندئذ يتصور أحمد، بتحريض من وجهاء الباب (العالى)، أن بوسعه

التوجه إلى اسطنبول لإعلان نفسه هناك وارثاً للعرش. لكن الإنكشارية، الذين يتهمونه بالبخل وبانعدام الكفاءة، يتمردون ويرغمونه على الانسحاب. وإذ يعلن نفسه سلطاناً، فإنه يستولى على كرمان، وهو مايؤدى إلى تفاقم انعدام شعبيته.

وقد بدا أن هذه الأحداث تسير فى صالح الشاه اسماعيل. ففى بداية عام ١٥١٢، يدبر الشاه تمرداً ثانياً يساند بسرعة الأمير مراد، ابن أحمد. ويؤدى انتصار المتمردين على قوات هذا الأخير إلى إثارة غضب الإنكشارية الذين، سعياً منهم إلى عودة سليم إلى روميليا، يعلنون العصيان فى مارس ١٥١٢، مطالبين بالاعتراف بمحسوبهم وريثاً للعرش. ومضطراً إلى التراجع، يدعو بايزيد الثانى ابنه إلى المثول بين يديه، ويصل سليم إلى اسطنبول فى ١٩ ابريل. وبعد أسبوع من المفاوضات، وبدعم من الإنكشارية وسكان المدينة، يتوصل سليم إلى أهدافه: إذ يتنازل بايزيد الثانى عن العرش له فى ٢٤ ابريل ١٥١٢. ويموت السلطان العجوز، المنهك ، على الطريق إلى المنفى، فى ١٠يونيو ١٥١٢.

ويرتقى سليم الأول العرش، ليس دون صعوبات. وكانت ماتزال أمامه صعوبات أخرى. فقد شهدت الامبراطورية العثمانية الأزمة الأخطر منذ هزيمة انقره. ولوقف تطورها، سوف يجرى السلطان الجديد ثورة فى إدارة الأمور، أكان ذلك من الناحية الاستراتيچية أم من الناحية الدينية أو من الناحية الاقتصادية. ومن هذه الزاوية، فإن عام ١٥١٢ يمثل بالفعل نقطة تحول فى التاريخ العثمانى.

حواشى الفصل الثالث

١- تجد إدارة الامبراطورية فى ظل العثمانيين الاوائل دراسة أكثر استفاضة لها فى الفصل التالى.

٢ - إن الصورة التى رسمها اندريا جريتّى، بايل(قنصل) البندقية، فى عام ١٥٠٣ تستحق الاستشهاد بها:« لاشىء فى وجهه البدين والسمين يشير إلى رجل قاس أو مخيف؛ على العكس، إن مايهيمن على وجهه هو مظهر اكتئاب ووسوسة ومكابرة، ليس دون مزيج من البخل. وهو يحب حباً جماً الصنائع الميكانيكية ويتميز بغرام شديد الحيوية بالعقيق الأحمر المصقول جيداً وبالفضة المشغولة وبالأشياء المصنوعة على المخرطة. وهو واسع الدراية بعلوم الدين وبالتنجيم، الذى يواظب على دراسته. ولايقدر أحد على شد قوس مثله. ومنذ سنوات عديدة خلت، أقلع عن شرب الخمر، دون أن يكف مع ذلك عن الاستمتاع بمسرات من نوع آخر: فارتكاب الفحشاء مع النساء قد جعله عجوزاً قبل الأوان.

٣ - خلال تلك الفترة، سوف تجدد بولندا والمجر والبندقية بصورة منتظمة الهدنات. وسوف تكون العلاقات مع البندقية طيبة بشكل خاص، بل إنها ترقى أحياناً إلى مستوى التعاون. وبصرف النظر عن الحوادث والغارات على الحدود، فإن المشكلة الأكثر تعقيداً كانت تتمثل فى القرصنة، التى سوف يلعب فيها فرسان رودس، المعادون بحزم للعثمانيين وللماليك، دوراً ملحوظاً: فهم سوف يحرجون البنادقة أكثر من مرة.

٤ - يوافق التاسع من ابريل ١٥١١ فى التقويم الإسلامى العاشر من محرم ٩١٧؛ والعاشر من محرم هو بالنسبة للمسلمين كافة يوم عاشوراء، وهو يوم صوم اختيارى ويذكر بأحداث تاريخية معينة؛ ففى ذلك اليوم يحيى الشيعيون ذكرى الموت

المأساوى للحسين بن على، حفيد النبى، فى ساحة معركة كربلاء، فى عام ٦١ (اى العاشر من اكتوبر ٦٨٠): وهو بالنسبة لهم يوم حداد.

٥ – تشير روم هنا إلى إقليم سيواس، وهى مصطلح لايجب الخلط بينه وبين المصطلح الذى كان يشير إلى آسيا الصغرى فى زمن السلاجقة.

الفصل الرابع

تنظيم الامبراطورية العثمانية
(القرنان الرابع عشر والخامس عشر)

بقلم: نيكورا بيلدبسينو

تسمح لنا وثائق تتميز بثراء غير عادى - المصادر التاريخية والمراسيم الصادرة عن إدارة الباب[1] - بالتعرف على الهياكل المؤسسية للإدارة العثمانية. فالدولة العثمانية تستند إلى مرتكزات حقوقية عديدة. وقد ورث العثمانيون، المسلمون والأتراك، عدداً من الهياكل التى أقامها سلاجقة آسيا الصغرى والإمارات التى خلفتهم. ثم إن فتح العثمانيين لأراض بيزنطية، وصربية وبلغارية تتمتع بتقاليد حقوقية مختلفة تماماً عن تقاليد الإسلام الحقوقية سوف يلزم السلاطين بتقديم تنازلات تدل على النزعة البراجماتية لقادة الدولة الجديدة. وسوف يتذرع العاهل كثيراً فى أحكامه بقانون العرف أو بالقانون القديم للسكان البلقانيين، و بالنسبة لمصر، سوف يتذرع بالقوانين التى سنها المماليك.

فهل يؤدى هذا الاعتراف الفعلى بقانون آخر غير قانون الدين الإسلامى، والذى وافق عليه الحكام العثمانيون، إلى جعل هؤلاء الأخيرين هراطقة ؟ كلا، لأن الشريعة تتيح للأمير مجالاً واسعاً لإصدار قانون جديد متى كان القانون الدينى الإسلامى لايسمح له بتسوية حالات لايعرفها هذا الأخير. ونادراً ما سوف يمتنع السلاطين عن الاستفادة من هذه الحرية التى يتيحها القانون الإلهى. كما أن الحكومة العثمانية، المواجهة فى البلقان بمشكلات أثارها استغلال المناجم، والتى يتعذر حلها بالاستناد إلى القانون القرآنى وحده، لن تتردد فى تحديد العمل بقانون المناجم الساكسونى المعمول بع فى مناجم صربيا أو البوسنة. وسوف تتصرف من

هذا المنطلق نفسه عندما تضم إلى النظام العسكرى العثمانى الجماعات الفالاشيه (الرومانية) البلقانية باعفائها من ضرائب معينة. وفى الأراضى البلغارية، سوف تواصل جباية الضرائب التى كانت تجبى فى العصر السابق للفتح العثمانى.

وكان عدد القوانين العرفية التى اعتمدها محمد الثانى هاماً بما يكفى لإلزام السلطان بإصدار مدونة حقيقية للقوانين العرفية خلال الشطر االثانى للقرن الخامس عشر. وسوف يوحد المشرعون العثمانيون عناصر سلسلة من الأحكام المتعلقة بورش سك العملة وبالنقود وبالملاحات وبنظام الأرض وبالضرائب وبالنظام الجمركى وكذلك بالأسواق وبالموانىء. إلاَّ انه لماكانت هذه المدونة لاتغطى مجمل البنية الضخمة لهياكل الدولة، فقد اضطر محمد الثانى إلى إصدار مدونة جديدة للقوانين العرفية. وتتألف هذه المدونة الأخيرة من ثلاثة كتب تعالج بالتتالى قانون العقوبات والوضعية القانونية للتيماريين وللفلاحين (الرعايا) وللبدو الرحل ولسكان بعض الأقاليم البلقانية، التى يرجع تنظيم شئونها (وتثبت ذلك عدة شروط مؤسسية) إلى الأزمنة الأولى للامبراطورية البيزنطية.

وكانت الحكومة العثمانية تحرص على الاعتراف بالقانون السارى المفعول فى الأراضى المفتوحة كلما بدا ذلك القانون ضرورياً لحسن سير عمل الدولة. والواقع أن الدولة العثمانية لاتعنى بالقانون العرفى مجرد الأحكام الحقوقية التى صاغتها الخبرة التاريخية لشعب كان عليه تقنين العلاقات بين الجماعات والأفراد، وفيما بين الجماعات نفسها، أو بين الجماعات والسلطة السياسية المركزية. فخلافاً للقانون البيزنطى، يعتمد القانون العرفى العثمانى كل قانون و كل تنظيم حقوقى يعوز الشريعة، حتى وإن كان قانوناً صاغته إدارة بلد جرى ضمه. وبحكم هذا المفهوم، فإن القوانين العرفية العثمانية تشمل، علاوة على الممارسات الحقوقية التى صيغت عبر قرون، قوانين صادرة فى ماض قريب عن ملوك مسيحيين أو مسلمين. ولذا فليس مما يدعو إلى الدهشة أن نجد فى المدونات القانونية التى أصدرها السلاطين

عناصر تشريع تجد جذوراً عميقة لها فى هياكل لها أصل رومانى أو بيزنطى أو سلافى أو چيرمانى أو مملوكى.

وهكذا فإن الأساس الحقوقى للدولة العثمانية يستند إلى دعامتين: القانون الإسلامى(الشريعة) والأعراف الحقوقية للسكان الذين ضمهم العثمانيون عبر فتوحاتهم. وهذه الازدواجية للدولة العثمانية صارخة. فمن الغريب أن دولة تتجه إلى فتح البلاد المسيحية تأخذ منها جانباً هاماً من مرتكزاتها التشريعية، ولاشك أن أحد العوامل التى قادت السلاطين إلى هذه السياسة هو رغبتهم فى عدم المساس ببعض التقاليد المتأصلة فى قانون الشعوب المغلوبة، أملاً فى أن يؤدى ذلك إلى الحد من المقاومة التى يواجهونها. وفي حالات أخرى، كان الاقتصاد يفرض احترام تشريع معين: وقد رأينا أن استغلال مناجم الذهب والفضة فى البلقان قد دفع السيد الأعلى الى أن يمدد العمل، كرهاً أو طوعاً، بالقوانين التى كانت سارية المفعول عند فتح أقاليم المناجم. وهناك أمثلة كثيرة تتميز بالطابع نفسه.

وليس العاهل العثمانى أميراً مطلق الصلاحيات، لاتشكو قوته من أية معارضة، فالسلطة التى يمارسها تكبحها، عند الضرورة، التقاليدُ الحقوقيةُ للسكان المسيحيين. ومن شأن فتاوى يصدرها شيخ الإسلام أن تسمح له بأن يفسر، بما يتراءى له من الناحية العملية، القانون الدينى الإسلامى، ولكن مع مراعاة بعض الحدود؛ وهو لايستطيع التصرف بشكل مماثل مع العرف، فقد كان من المستحيل الالتفاف على هذا الأخير. والشيء المدهش هو أن عاهل اسطنبول يحرص على مراعاة بعض القوانين المميزة لسكان يختلف دينهم عن دينه. وهكذا فإن قوة التركى الأكبر كانت بعيدة عن أن تكون حرة من القيود.

السلطة المركزية

القصر الامبراطورى هو روح الامبراطورية. وتتكفل بالخدمة فيه عدة آلاف من الأشخاص:السباهيون (الفرسان)، القابيچى(حراس أبواب القصر)، التشاووش

(رسل العاهل بل وسفراؤه)، فئات مختلفة من البيزاريين، مسئولون عن تموين البلاط، ملحقون بالخزانة؛ والخصيان، المكلفون بحراسة الحريم الامبراطورى، والذين يشكلون وحدة مستقلة.

وتُؤَدَّى خدمة القصر فى جانب منها من جانب موظفين من أصل مسيحى، لكنهم تحولوا إلى اعتناق الاسلام، وسوف يتزايد عددهم خلال القرن الخامس عشر.(٢) وكثيراً ماكان أبرز الوجهاء يبدأون تربيتهم الأولى إما فى مدارس القصر الامبراطورى، أو فى صفوف قوات الإنكشارية. وهكذا فإن الطبقة التى توفر الإطارات المدنية والعسكرية للدولة تتحول ببطء: فهؤلاء المرتدون، الذين لاجذور لهم فى السكان ذوى الأرومة التركية والمنفصلون تماماً عن التقاليد القبلية أو العشائرية التى ماتزال حية فى الوسط العثمانى، لايمكنهم الأمل فى الثراء إلاَّ بالتزام الولاء للبيت العثمانى.

ويدير العاهل العثمانى ولاياته بمساعدة وجيه سامٍ: الصدر الأعظم.(٣) وكان أول صدر أعظم هو علاء الدين، شقيق السلطان الثانى، أورخان. وخلال القرن الخامس عشر، مع تزايد المهام والمسئوليات، يعاونُ الصدرَ الاعظمَ وزراءٌ، يمكن أن يكون عددهم ثلاثة. كما أن المجلس الامبراطورى، الديوان، يضم قاضى عسكر، ودفترداراً كبيراً لروميليا، و منذ عهد بايزيد الثانى، دفترداراً كبيراً ثانياً للاناضول. كما أن رئيس المكتب الامبراطورى (نيشانچى) عضو فى المجلس. وفى ظل مراد الأول، يجرى توسيع هذا المجلس لأنه يضم آنذاك البيليربك (والى روميليا، وقد أنشأ بايزيد الأول منصب بيليربك ثانياً، للأناضول). وفى الشطر الثانى للقرن السادس عشر، سوف يجىء الدور على القابودان باشا، القائد العام للبحرية الامبراطورية، وأغا الانكشارية - بشرط أن يكون فى مقام وزير - للانضمام إلى المجلس الامبراطورى.

فما هى اختصاصات مختلف أعضاء الديوان؟ إن الصدر الأعظم، الذى

يساعده الوزراء الآخرون، مسئول عن الإدارة وعن السهر على تطبيق السياسة التى يحددها السلطان. وفى حالة شن حملة، يمكنه الإمساك بزمام القيادة العامة للجيش. أما القاضى عسكر(قاضى الجيش) فهو رئيس القضاء؛ ويمثله عدد من القضاه فى جميع أرجاء الامبراطورية. ويباشر الباش دفتردار(حرفياً: رئيس القائمين على حفظ السجلات) الرقابة على الإدارة المالية للدولة. وفى القرنين الرابع عشر والخامس عشر، لم يكن هناك غير دفتردار واحد، كان يدير أيضاً الشئون المالية لولاية روميليا؛ وقد جرى توزيع مهامه على اثنين فى ظل حكم بايزيد الثانى، مع إنشاء منصب دفتردار للاناضول. وفيما بعد، سوف يكون لكل ولاية من ولايات الأمبراطورية دفتردارها، بينما سوف يظل الباش دفتردار وحده فى الديوان. أما النيشانچى، رئيس المكتب الامبراطورى، فهو يراقب المكاتب التى تسلم مختلف المراسيم الصادرة عن الإدارة الامبراطورية. وهكذا فإن اعضاء المجلس الامبراطورى يترأسون كلهم تقريباً مختلف الإدارات التى تكفل، من خلال موظفيها، سير عمل الباب عن طريق توجيه المكاتب الموجودة حتى فى أقصى زوايا ولايات السيد الأعلى.

وتنقسم الدولة إلى مقاطعات (سناجق)، يتحمل المسئولية عن كل واحدة منها وال (سنجق بك). وفى ظل محمد الأول، كانت مقاطعات روميليا، شأنها فى ذلك شأن مقاطعات آسيا الصغرى، تحت قيادة بيليربك. وفيما بعد، مع إنجاز فتوحات جديدة، سوف يتزايد عدد البيليربكوات.

والرئيس العسكرى للمقاطعة، السنجق بك، مسئول أيضاً عن الإشراف على النشاط الاقتصادى والإدارة الحضرية؛ كما أن عليه تأمين حسن سير عمل القضاء و، احياناً، إجراء تحريات لحساب الإدارة المركزية. ويساعده ديوان مشكل على غرار المجلس الأعلى المجتمع حول السلطان. وفى مقابل الخدمات المتعددة التى يطلب الباب الوفاء بها، يتمتع هذا الوجيه السامى بحقوق على مختلف الأنشطة

الاقتصادية فى المقاطعة، كما يحصل على إتاوات معينة.[٤] ويمكن لمبلغ الدخول التى يحصل عليها السنجق بك فى السنة أن يصل إلى بضع عشرات من آلاف العملاف الذهبية العثمانية(العملة الواحدة = ٥٧ر٣ج). وخلال الشطر الأول للقرن الخامس عشر، وصل دخل والى ألبانيا إلى ٩٢٤٩ عملة ذهبية، وكان سنجق بك ثيساليا يحوز فى عامى ١٤٥٤ – ١٤٥٥ مبلغ ٨٦٨٤ عملة ذهبية، أما سنجق بك مقدونيا الغربية فكان يحوز ١٩٠٧٥ عملة ذهبية. وفى عامى ١٤٦٤ – ١٤٦٥، حصل والى مقاطعة بورصا على ١٥٠٠٠ عملة ذهبية، لكن والى تريبيزوند، فى عامى ١٤٨٦– ١٤٨٧، لم يحصل إلاً على ٥١٢٨ عملة ذهبية.

ويجىء السوباشى بعد السنجق بك. ويتباين عدد السوباشيين تبعاً للتقسيمات الفرعية للسنجق. وللسوباشى نفس الاختصاصات التى للسنجق بك فى سوبا شيليكه. ويتمتع هذا الوجيه بإيرادات هامة. وهكذا، ففى عامى ١٤٥٤ – ١٤٥٥، يحصل سوباشى فينير (فنارى) على ٣١٥٦ عملة ذهبية ، وفى عام١٤٦٥ يحصل سوباشى سيريّس(مقدونيا الشرقية) على مبلغ قدره ٢٤٧٧ فلوريناً(عملة ذهبية)و، قبل عام ١٤٧٣، يحصل سوباشى پاتراس(الموره) على نحو ١٣٤٠ عملة ذهبية. وحول هؤلاء الوجهاء، يشرف عدد من الوكلاء على تطبيق القوانين ويكفلون وجود الدولة حتى أقاصى الامبراطورية.

إن الدولة العثمانية، بحكم مصالحها كدولة كبرى، وبحكم اتساعها وسياستها العسكرية، كان عليها مواجهة أعباء نفقات جسيمة. ووفقاً لما يذكره ياكوبو دى پرومونتوريو دى كامبيس، وهو من أهل جنوة، ومعاصر لمحمد الثانى، فقد حسبت هذه النفقات فى عام ١٤٧٥ ب ١٣٧٥٠٠٠ عملة ذهبية، اى ٧٥ر٤٩٠٨ كجم من الذهب، بينما كان إجمالى الايرادات المُحَصَّله سنوياً ١٨٠٠٠٠٠ فلوريناً، أي ٦٤٢٦ كجم من الذهب.

والواقع أن وضع الأحوال المالية العثمانية كان أقل ازدهاراً. ففى عام ١٤٦٢

كان الفلورين الواحد يساوى ٤٠ أسبره؛ وفى عام ١٥١٠ كانت العملة الذهبية نفسها (الفلورين) تساوى٥٤ أسبره. كانت الأسبره، و هى عملة فضية، فى عامى ١٤٥١ - ١٤٥٢ تزن ٠٥٢ر١ج، ولكنها لاتحتوى من هذا المعدن فى عامى ١٤٨١ - ١٤٨٢ غير ٧٥ر٠ من الجرام. وكانت الحملات العسكرية سرطاناً حقيقياً بالنسبة لموازنة الامبراطورية. وفى إثر حملة محمد الثانى ضد مولداڤيا (١٤٧٦)، وجد الباب (العالى) نفسه مضطراً إلى الاتجاه إلى مصادرةٍ لأوقاف خيرية ولثروات خاصة تماماً من أجل تعزيز خزانته. وقد تجلى الاختناق المالى للدولة بوضوح تام فى ضرب الأسبره التى لاتزن ، فى أواخر القرن الخامس عشر، غير ٧٣ر٠ من الجرام. لقد مضى زمن طويل على أسبرة أورخان (١٣٢٤ - ١٣٦٢)، التى كان وزنها يتجاوز الجرام.

وسعياً إلى حسن التصرف فى إيرادات الدولة، فإن إحصاءات دورية، يشرف عليها الباش دفتردار، سوف تسمح للحكومة بمتابعة الحالة الاقتصادية للامبراطوريةحتى أقصى حدودها . على أن مرسوماً امبراطورياً كان يجيز للعاهل جمع المعلومات بشكل مباشر والتدخل من تلقاء نفسه فيما يتعلق بالأحوال المالية أو القانونية أو الأحوال الأخرى المفروضة على سكان هذه المقاطعة أو تلك، بل و على مجمل الامبراطورية؛ وكانت الإيرادات الضريبية والإيرادات المأخوذة من التيماريين بشكل أخص هى هدف هذه التدخلات. وبين الدفاتر التى يمسكها بوضوح الباش دفتردار لابد من الإشارة، علاوة على السجلات التفصيلية للإحصاء، إلى الدفاتر التى تسجل فيها براءات امتياز التيمارات. ويرجع أول إحصاء معروف لنا إلى ما قبل عام ١٤٠٠.

وهذا النظام لتحصيل الضرائب ليس إلا نظيرا للنظام الذى عرفته فرنسا قبل عام ١٧٨٩. فالإيرادات الضريبية المختلفة، كتلك المُحَصَّلَة من استغلال المناجم والملاحات ومن الأنشطة الأخرى، لايتم تحصيلها على نحو مباشر عن طريق

الموظفين الإمبراطوريين: فالباب (العالى) يفضل تحصيل الضرائب، شأنها فى ذلك الإيرادات الناجمة عن استغلال مختلف الممتلكات، عن طريق عقد التزام.

ويحمل ملتزم الضرائب اسماً عربى الأصل:« عامل». ويتعين عليه إثبات قدرته على الدفع عن طريق ضامن(كفيل) أو عدة ضامنين، يجازفون بدفع حياتهم أو، فى أفضل الحالات، حريتهم ثمناً لأى تهاون من جانب الملتزم. ويشرف على حسابات الالتزام أحد القضاة، و فيما بعد، مفتش. لكن الباب (العالى) يتخذ موقفاً يتميز بالحذر: فإلى جانب القاضى، يتولى مفتش مالية(أمين)(٥) الإشراف على نشاط الملتزم.

وعندما تدب فوضى معينة فى التزام إحدى الممتلكات، فإن السلطان يأمر بتدخل أحد موظفى الإدارة المركزية (ياسقچى). ويتمتع هذا الشخص بسلطة مطلقة الصلاحيات لتسليم الأموال إلى خزانة الدولة. وعلاوة على ذلك، وفقاً لمصادر الشطر الثانى للقرن الخامس عشر، فإن الباب (العالى)، يعطى التزاماً مدته ثلاث سنوات فيما يخص المناجم، وسك النقود، والجمارك، ومضارب الأرز، واستغلال الملاحات، والممتلكات غير الموروثة، والسمسرة على المنسوجات، وقرى أقنان إقليم القسطنطينية وجالاتا وساحل بحر مرمره وأدرنه وكرمان، ومصانع الصابون، إلى جانب سلسلة كاملة من الضرائب. أما ضريبة الرأس الواجبة الأداء على غير المسلمين فيتم تحصيلها من حيث المبدأ بشكل مباشر عن طريق الوكلاء الامبراطوريين، لكن هذه القاعدة لاتراعى دائماً. ولابد من الإشارة إلى أنه نحو عام ١٤٧٦، كان التزام االثغور(٦) الواقعة بين القسطنطينية وإقليم ازمير موكلاً لعدة يونانيين فى مقابل ١٤٠٠٠٠٠٠ أسبره، اى ٣١١١١١ فلوريناً (١١١٠ كجم من الذهب). وكان التزام سك الأسبره يعود سنوياً على الباب (العالى) ب١٢٠٠٠٠ فلورين فى عام ١٤٧٥، أما التزام ملاحات روميليا فكان يعود عليه ب٩٢٠٠٠ عملة ذهبية (فلورينات).

وكان المحتسب يؤدى دوراً هاماً فى الإشراف على الأنشطة الاقتصادية. وأقدم ذكر لهذه الوظيفة، التى أخذها العثمانيون عن العالم العربى، يرجع إلى ٢٠ – ٢٩ يوليو ١٣٨٥؛ وهو يتعلق بمدينة بورصا. وهذا الممثل للإدارة (المعروف أيضا باسم احتساب آغاسى) يشرف على الأسواق الحضرية ويشارك فى تحديد أسعار جميع الأشياء التى تكون موضع صفقة، ويشرف كل شهر على الدكاكين والحرفيين ويتحقق من عدم التحايل على الأوزان والمقاييس المعتمدة. كما يسهر على الآداب العامة. وأخيراً، بوصفه حائزاً على اختصاصات قضائية، فإنه يعاقب كل من لايراعى ضوابط الأحكام و، بموافقة القاضى المحلى، يقاضى المخالفين لهذه الضوابط. وفى المراكز الحضرية الكبرى، يحصل المحتسب على وظيفته بموجب عقد التزام؛ وفى المدن الأقل أهمية، يمنحه الباب العالى وظيفته باعتباره تيماراً مدنيا. وفى الحالتين، يحصل المحتسب بصفة شخصية على بعض الضرائب المفروضة على الصفقات التى تتم فى السوق.

وفى الأسواق التى تتميز بقدرٍ من الأهمية، تعهد السمسرة لمدة ثلاث سنوات إلى أشخاص يلتزمون بأن يسلموا فى المقابل إيجاراً للإدارة الامبراطورية. إن حق السمسرة قد وجد تقنيناً صارماً له من جانب الباب (العالى) منذ أحكام محمد الثانى التى تحدد بدقة قائمة الأشياء وحجم العوائد التى يجب تحصيلها من العمليات التى يقوم بها السمسار.

وهكذا فإن النظام الضريبى والاقتصادى قد عرف فى النظام العثمانى ثلاثة مستويات. فعلى المستوى الأول، يحصل الباب (العالى) بشكل غير مباشر غالبية العوائد التى يمنح التزام جمعها لأشخاص يملكون رؤوس أموال هامة؛ وهؤلاء الأخيرون يتمتعون بشبكة من الوكلاء الذين يحصلون الضرائب من المنبع.(٧) وعلى المستوى الثانى، يمارس الباب (العالى) الإشراف على نشاط الملتزمين بمساعدة حشد من المفتشين الذى يُشَغّلون بالتأكيد شبكة من الوكلاء المُؤجَّرين من جانبهم.

وعلى المستوى الثالث أخيراً، يوجد التيماريون المستفيدون من العوائد المفروضة على الفلاحين. ومن المرجح أن صغار التيماريين كانوا يفضلون نظام تأجير الأرض الزراعية.

الحياة الاقتصادية

القطاع الحضرى

خلال القرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر، كانت الدولة العثمانية ذات طابع حضرى ضعيف وذلك إذا ماأخذنا بعين الاعتبار اتساعها. فأربع مدن فقط تهيمن على مختلف المراكز الحضرية التى تشكل عواصم الولايات: اسطنبول وادرنه و سالونيك فى روميليا، وبورصا فى آسيا الصغرى.

ومن حيث الجوهر، تستمد غالبية سكان المدن اسباب عيشها من استغلال الريف المجاور. وأياً كان الانتماء الدينى لسكان الامبراطورية، فإنهم يحيون من إنتاج الأرض التى يفلحونها. وتؤدى تربية الأغنام إلى تأمين إمدادات من اللحوم للسكان المسلمين، بينما ينكب السكان المسيحيون، تبعاً للأقليم، على تربية الخنازير، خاصة فى البلاد الصربية. وكانت أدرنه وبورصا واسطنبول تجلب أغناماً من ڤالاشيا ومن مولداڤيا، لأن تربية الأغنام المحلية لاتغطى حاجات الاستهلاك.

وتشير الاحصاءات إلى أن المصدر الرئيسى لإيرادات الباب (العالى) يتكون من منتجات الأرض: الحبوب، الخضروات، الفواكه، الأعناب، الزيتون، والنباتات التى تصنع منها المنسوجات. كما يكفل الريف إمدادات من العسل والشمع الخام الذى يخدم فى صناعة الشموع. لكن الإنتاج العثمانى غير كاف، و لتأمين تغذية المراكز الحضرية الكبرى، خاصة اسطنبول،، كان على الباب(العالى) استيراد كميات ضخمة من إمارتى ڤالاشيا ومولداڤيا، اللتين يجىء منهما أيضاً الخشب، وهو مادة البناء الرئيسية فى ذلك العصر. وأخيراً فإن البحر والأنهار تصب فى

أسواق الامبراطورية أسماكاً يجرى تمليحها لنقلها؛ وكان الكافيار وأسماك الدانوب والبحر الأسود الحفشية مطلوبة فى اسطنبول.(٨)

وقد أنشئت صناعات صغيرة فى المدن: مصانع للصابون، مصانع للصباغة، معاصر (للزيتون ولبذور الكتان)، مصانع للشموع، مشروبات متخلصة من الزوان المخمر (بوظا)، أعمال الحدادة، مكابس للأقمشة، مصانع للنسج، ورش للأحذية، مخابز، مصانع لفتل الحبال، الخ. وتحوز بضع مدن مصانع أسلحة (الأقواس، السيوف، الدروع) أو حتى ترسانات بحرية. وتوجد طواحين تعمل بالماء أو طواحين هواء فى الوسط الحضرى كما فى الوسط القروى. ولكل تجمع سكانى يتميز بقدرٍ من الأهمية نُزله و حاناته ومحال بيع الحلوى فيه وبوفيهاته، كما توجد فيه دكاكين تبيع كل الأصناف ومحال عطارة أو تجار عقاقير.

والواقع أن الأحكام التى أصدرها بايزيدالثانى فى يونيو ١٥٠٢ بهدف استعادة النظام فى الأنشطة الاقتصادية فى اسطنبول وادرنه وبورصا تذكر، علاوة على وجوه النشاط التى أشرنا اليها بالفعل، العديد من الأنشطة الأخرى كانشطة الخياطين وتجار الخردوات والسروجيين وصناع الأغطية والحدادين والبيطاريين والنحاسين والبقالين والدباغين وصائغى المجوهرات. كما تجب الإشارة إلى حراير بورصا، وهى سلعة فاخرة كانت جد مطلوبة فى الامبراطورية العثمانية وفى الخارج.

وتمثل مناجم الفضة والذهب والرصاص والنحاس فى صربيا وفى مقدونيا الشرقية قطاعاً اقتصادياً هاماً آخر. وفى الأقاليم التى يستخرج منها الذهب والفضة، وكذلك فى عدة مراكز حضرية فى روميليا والأناضول، كانت ورش سك النقود تسك العملات الذهبية أو الفضية أو النحاسية. وهكذا نجد دوراً لسك النقود فى أفيون قره حصار وآماسيا وادرنه وانقره وآياسلُوك وآيدين وبولو وبورصا والقسطنطينية وقونيه ونوڤو بردو وسيريّس وسكوبيا وتير(إحدى مدن غربى الأناضول. – م).

وتظهر العملات الذهبية العثمانية الأولى فى الشطر الأول للقرن الخامس عشر.(٩) ويشير پرومونتوريو دى كامبيس إلى أن الفلورينات التى أصدرها محمد الثانى سكت فى البندقية؛ وهى تزن ٥٧ر٣ج. ويبدو أن العملة الفضية العثمانية، الأسبره (آكتشى)، قد ضربها عثمان، مؤسس الإمارة، لكن أورخان أصدر عملة ذات وزن أعلى(١٥٢ر١ج)، على مثال الميتزانينو التى أصدرها البنادقة. وقد أمر خليفته، مراد الأول، بضرب نقود نحاسية يحمل نموذج لها تاريخ رمضان ٧٩٠ (سبتمبر١٣٨٨). وفى ظل حكم محمد الثانى تظهر عملة نحاسية زنتها ٣,٢٠٧ج و عملة نحاسية أخرى زنتها ٠٦٩ر١ج، و يحدد مرسوم صادر عن السلطان أن ٨ عملات نحاسية زنتها ٢٠٧ر٣ج أو ٢٤عملة نحاسية زنتها ١,٠٦٩ج تساوى اسبره واحدة. وكانت الحكومة العثمانية عاجزة، على مر سنوات، عن وقف تخفيض قيمة الأسبره التى لم تعد،، فى أواخر القرن الخامس عشر، تزن غير ٧٣ر٠ من الجرام: فبينما كان الحصول على عملة ذهبية يكلف نحو ٣٣ أسبره فى ظل حكم اورخان، أصبح الحصول على مثل هذه العملة فى عام ١٥٠٠ يكلف نحو ٥٤ أسبره.

وشأنه فى ذلك شأن أى مجتمع منظم، فإن المجتمع العثمانى يستند إلى قاعدتين: العالم الحضرى والعالم الريفى. لكن هذه الصورة البسيطة تعرض بنية غالباً ماتكون أكثر تعقيداً. ولم يكن السلاطين يمتنعون عن التدخل، عندما تتبدى الحاجة لذلك، فى سير عمل الجهاز الاقتصادى لامبراطوريتهم.

ومن حيث الجوهر، فإن السكان الذين أصبحوا سكاناً حضريين يحصلون على دخولهم من استغلال دكاكين صغيرة أو صناعات أو ورش. وكانت المشروعات التى تتجاوز الإطار العائلى وتستخدم علاوة على ذلك عدداً من الصبيان، وفى نهاية الأمر عدداً من العبيد، مشروعات نادرة. وتكشف الوثائق المتعلقة بضبط الأسعار فى اسطنبول وبورصا وادرنه أن هذه المدن الثلاث تضم منذ القرن الخامس عشر عدداً كبيراً من المشروعات من شتى الأنواع ومن الحرف. وإلى جانب هذه الورش

الصغيرة، توجد، فى مراكز كبرى معينة، مصانع تملكها الدولة تستخدم أيدى عاملة أكثر عدداً: أحواض بناء الأسطول البحرى، الترسانات، مسابك المدافع، مصانع الأسلحة النارية الخفيفة، مصانع البارود، دون أن ننسى ورش صنع ملابس الإنكشارية.وتعمل ورش أخرى لحساب القصور الامبراطورية، حيث تكفل الأثاث الضرورى للسلطان ولحاشيته كما تكفل تموين المبانى والموظفين.

وحتى فى المدن الأقل أهمية فإن أعمال النسيج و بيع المنسوجات تحتل مكانة متميزة: وهكذا، ففى تريكّالا، فى ثيساليا، يسجل إحصاء ١٤٥٤ - ١٤٥٥ أربعة محال لبيع الجوارب، و مصنعين لإنتاج الطرابيش، وخمسة غزالين للحرير، وثلاثة عشر خياطاً، وثلاثة عشر نساجاً، وثلاثة خردواتيه. ويُشْغِلُ عمل الدباغة سبعة وخمسين رب عائلة؛ ويجهز أربعة عشر دباغاً الجلود، ويصنع أحد عشرة أحذية برقبة، ويصنع ثمانيةُ عشر بَلَغاً، ويصنع سبعةُ صنادل، دون أن ننسى السروجية. كما يشير هذا الإحصاء إلى القصابين والخزافين والبيطاريين وصناع الصابون وصانعى البوظابل وإلى اثنين من صائغى الجواهر. ولاتمارس حرف معينة إلاّ من جانب حرفى واحد: فقد كان فى تريكّالا نحاس وصانع حبال وصانع طبلات و بقال.

وفى ١٤٧٨ - ١٤٧٩، كانت سالونيك، على سبيل المثال، تضم عدة مئات من الدكاكين وعدداً ملحوظاً من الحرفيين. وفى مدن معينة، كانت الحرف هامه للغاية بحيث أن ممثلى الحرفة الواحدة كانوا يقيمون فى حى خاص بهم. وفى آسيا الصغرى، تملك قونيه عدة أسواق وعدداً من المحال : المخابز ومحال البقالة وورش النسج بل والمطاعم. وفى أواخر القرن الخامس عشر، كانت تريبيزوند تضم العديدين من الحرفيين من المسيحيين والمسلمين على حد سواء، وكان بها، بشكل خاص، خمسة سماسرة، وهو مايشهد على نشاط تجارى يتميز بقدر من الاتساع.

على أن العلاقات بين السلاطين والملاك المدينيين للمحال أو للدور السكنية لم

تكن تتميز دائماً بالصفاء. وهكذا فإن مراداً الثانى، بعد أن قام بتوطين مستوطنين أتراك فى ثيسالونيك فى عام ١٤٣٠، قد تنازل لهم عن الملكية الكاملة للدور السكنية المصادرة من الملاك المسيحيين السابقين، وذلك مع مصادرته لحسابه الخاص عدداً هاماً من المحال. وفى عام ١٤٨٤، بعد سقوط سيتاتيا آلبا، المدينة التجارية الواقعة على ساحل البحر الأسود، صادر بايزيد الثانى لحسابه الخاص جميع الدور السكنية والمحال وكذلك الحمامات العامة، مرغماً الملاك السابقين على دفع إيجار مقابل السماح لهم بالانتفاع بها من جديد. لكن السكان غالباً ماكانوا يبدون العداء لهذه السياسة، وقد ترتب على ذلك تقلب فى موقف الباب(العالى)، كما تشهد على ذلك ترددات محمد الثانى عند تغيير مستوطنى اسطنبول: فقد تدخل أحد كبار الوجهاء لدى السلطان لكى يمنح هذا الأخير الدور السكنية المملوكة ملكية خاصة (مُلك) للمرحلين القادمين حديثاً الى المدينة، مبيناً ان محمداً الثانى قد حابى من ثم المرحلين المستوطنين بالفعل فى العاصمة الجديدة للامبراطورية. وقد اضطر الفاتح فى نهاية الأمر إلى التراجع وإرضاء سكان اسطنبول الجدد.

وفى المدن الأخرى للامبراطورية، كان الباب (العالى) يتراجع على الأرجح أينما احتج سكان المدن احتجاجاً حاداً على المصادرة التى كانت تلزمهم بدفع إيجار عن ممتلكات كانت فى وقت من الأوقات تخصهم كملكية خاصة. ولذا فقد كان السلاطين يتصرفون تبعاً لهواهم أو بحسب الظروف.

والواقع أنه لما كان الإنتاج العثمانى، أكان فيما يتعلق بالمواد الأولية أم بالمنتجات المصنعة، لا يغطى الطلبات، فقد كان على ولايات السيد الأعلى استيراد عدد من السلع؛ ومنذ الشطر الثانى للقرن الخامس عشر، نلاحظ بين الاستيرادات: اقمشة الصوف الواردة من بارباريا ومايوركا وقطالونيا وانجلترا وبيرجام وفلورنسا، أو أقمشة الصوف المعروفة باسم الكاريسيه واللوندران؛ والأقمشة المقصبة بالذهب، والحراير والمنسوجات الكتانية والتيلية والأنواع المختلفة من التوابل؛ والسكاكين

(الواردة من ڤالاشيا، أو، على الأرجح، المستوردة عبر هذه الإمارة من ستيريا)؛ جلود النمس والسمور والصمور والثعلب والسنجاب؛ والفراء الوارد من روسيا. كما أن مرسوماً صادراً عن محمد الثانى بشأن تحديد الرسوم الجمركية يشير إلى مقابض الأقواس، وأسنان كلاب البحر، والأقواس، والدروع، والمقمعات الضخمة، والزردات، والصلب، والقصدير، وكبريتور الزئبق، والزئبق، وخام الرصاص، والمنسوجات المذهبة أو العادية، وصمغ أشجار المصطكاء، والمجارف الحديدية، والحديد، والأطواق، والأجراس الصغيرة المستخدمة للصقور، وأشواك السمك (التى تستخدم فى أعمال البرادة)، والجياد القالاشية، الخ. وفى أواخر القرن الخامس عشر، يحصل الباب (العالى) من التجار الأجانب على رسم جمركى نسبته ٤٪ ومن التجار المسلمين على رسم جمركى نسبته ١٪. و بوجه عام، فإن الأسعار التى اعتاد عليها التجار العثمانيون أدنى بشكل واضح من أسعار السوق الدولية.

القطاع الريفى

يحيا جزء ملحوظ من السكان الحضريين للامبراطورية ليس من الحرف، وإنما من استغلال الأرض، وهى أرض ليس الفلاح غير منتفع بها.

فبموجب القانون القرآنى، يعتبر السلاطين ملاك الأرض وما فى باطن الأرض. إلاَّ أنهم، سعياً إلى تأمين استغلال ممتلكاتهم، يتركون الانتفاع بها للفلاحين، بل إنهم يتركون لهم أحياناً تملكها ملكية خاصة، مع الاحتفاظ دائماً بإمكانية التراجع عن هذه التنازلات: وهكذا فإن محمداً الثانى لايتردد فى مصادرة ممتلكات مملوكة ملكية خاصة يحولها إلى **تيمار**.

وبنية العالم الريفى بنية بالغة التعقيد. فالسكان الفلاحون لايتمتعون، فى أفضل الحالات، إلاَّ بانتفاع (**تشيفت**) محدود الهكتارات، لايملكون فيه غير حق الانتفاع، و، منذ بدايات الدولة العثمانية، يستحيل نقله إلاَّ لابن ذكر. ويتوجب على الرعية[١٠]

عند حصوله على حق الانتفاع بأرض أن يدفع للتيمارى رسم دخول فى الانتفاع؛ كما أنه يسلم له عشر محصوله ويدفع سلسلة كاملة من الضرائب على الأغنام والخنازير ومنتجات صيد السمك والطواحين والعسل، بل وفى بعض الأقاليم الواقعة على نهر الدانوب على حظائر الدواجن. وكل تخلف عن سداد الضرائب يقابل بالاجبار على دفع غرامة نقدية؛ وأخيراً، فإن الزيجات أيضاً تخضع لسداد رسم.

وكان الفلاحون المسيحيون مكلفين بدفع ضريبة الرأسى **والسبنچى**. ومن حيث المبدأ، فإنه إذا كانت ضريبة الرأسى تعود للدولة، فإن الاستفادة من **الاسبنچى** تترك للتيمارى المسئول عن التيمار. وهذه الضريبة الأخيرة تحل لدى الزراع المسيحيين محل رسم الانتفاع الواجب الأداء على الفلاحين المسلمين.

وخلافاً للفلاح الغربى، فإن الرعية ليس مرتبطاً بالأرض و، فى ظروف معينة، يمكنه ترك قريته الأصلية والنزوح للإقامة فى مكان آخر. وهناك أقلية من الفلاحين، هم **الأورتاكتشى**، لايتمتعون بحرية الانتقال هذه. والواقع أن **الأورتاكتشى** كانوا مكلفين بزرع أرض تتيحها لهم الإدارة أو كبار الأعيان، بكمية محددة من البذور. وكان حائزو الأرض يمنحونهم حق استغلال الأرض وكذلك الانتفاع بالماشية وبالأدوات الزراعية الضرورية. وبعد الحصول على عشر المحصول، يعود نصف الباقى إلى حائز الأرض. وفى المقابل، فإن هذه الفئة من الفلاحين معفاة من عدد معين من الضرائب. وفى القرن السادس عشر، سوف تنتهى هذه الفئة إلى التلاشى.

كما توجد فئة اجتماعية أخرى تحيا، فى غالبية الحالات، من فلاحة الأراضى من جانب **الرعايا**: التيماريون[11]. فالباب (العالى) يتنازل لهم، بصفة مؤقتة، عن عوائده الضريبية بهدف تجهيز قوة فرسان هامة ومن أجل التمتع بخدمات أخرى غير الخدمات ذات الطابع العسكرى، ويمنح المستفيد حق استغلال نوع أو آخر من الممتلكات (الأراضى، البساتين، مزارع العنب، مزارع الخضروات، الطواحين، الخ).

وينقسم التيماريون إلى عدة جماعات بحسب أهمية الإيراد السنوى الذى يتنازل عنه الباب (العالى) لهم. فالتيمارى العادى لايكسب غير بضع مئات من الأسبره، فى حين أن والى إحدى الولايات يحوز، فى١٤٦٤ – ١٤٦٥، ٦٠٠٠٠٠ أسبره(٥٣٥ كجم من الذهب) فى السنة الواحدة. وفى ظل محمد الثانى، كان والى(**بيليربك**) روميليا يحصل فى السنة على ١١٤٢ كجم من الذهب وكان والى(**بيليربك**) الأناضول يحصل فى السنة على ٧٨٥ كجم من الذهب. والتيمارى العثمانى، باستثناءات قليلة، لايحصل على منحته بشكل وراثى. والعادة أن الباب (العالى) لايترك للتيمارى العثمانى **تيماراً** واحداً لمدة تزيد عن ثلاث سنوات. واعتباراً من القرن السادس عشر، يقبل الباب (العالى) أحياناً ان يكون بوسع أحد التيماريين نقل المنحة التى يستفيد منها إلى ابنه. ولابد من الإشارة إلى أنه فى القرن الخامس عشر كان عدد معين من التيماريين يعتنقون المسيحية؛ وكان هؤلاء فى الأصل من صغار الزعماء العاديين الصربيين أو اليونانيين أو الرومانيين أو الأرمن لإقليم معين من الامبراطورية.

وتتوقف واجبات التيماريين على الدخل السنوى **للتيمار**. والاعتبار الأول يتعلق بمستوى تسلح التيمارى، والذى يحدد من زاوية دخله؛ والاعتبار الثانى، من زاوية هذا الدخل دائماً، هو عدد الأشخاص المسلحين الذين يرافقونه فى حالة شن حملة عسكرية. وبالنسبة لدخل يصل إلى ١٠٠٠ أسبره، فإن تيمارى الشطر الثانى للقرن الخامس عشر مكلف بالحضور شخصياً فى حالة إجراء تعبئة، فى حين أن **السنجق بك** من الخدم الذين يحملون معدات١٨٢ مكلف بأن ترافقه عدة عشرات من عناصر مختلفة. وأنواع الدروع المذكورة فى المصادر هى مايلى: البروان، والمقمعات، والجامبيزون أو أيضاً درع للجندى ودرع آخر لجواده. ويتعلق هذا الواجب الأخير بالتيماريين الذين يحصلون على دخل سنوى قدره ٣٠٠٠٠٠ أسبره. وتحضر غالبية التيماريين خيمة واحدة، بينما يحضر كبار التيماريين عدة خيام:

خيمة لاتقاء حرارة الشمس، وأخرى مزودةٌ بحجاب لاغتسال سريع، وخيمة لتخزين ذخيرته، وخيمة أخرى أيضاً لتخزين المؤن وأخيراً خيمتين للطبخ ولسروج الجياد.

وكانت أقلية من السكان الريفيين الأناضوليين، المعروفة تحت اسم **صاحب - إى ملكانه**، تتمتع بالملكية الكاملة لجزء من الرسوم الضريبية الواجبة الأداء على الرعايا، وبشكل أكثر تحديداً، بعشر المحصول. وحيثما يسلم الزراع عُشْرَين، لايملك **صاحب- أى ملكانه** غير الحق فى عشر واحد؛ وهو ليس ملزماً بأداء الخدمة العسكرية إلاَّ حيثما كان يحصل على بقية الإيرادات الضريبية العائدة له بوصفها إيرادات **تيمار**. وهذا النوع من الملكية الوراثية هو أيضاً تراث قبل عثمانى.

كما يوجد أيضاً نوع آخر من الملكية واسع الانتشار فى الوسط الريفى لكنه موجود أيضاً فى المجتمع الحضرى: **الوقف**. ويتعلق الأمر هنا بملكية مملوكة ملكية خاصة يتم التنازل عنها لحساب عمل دينى أو منفعة عامة، حيث تولى الأولوية لفعل الخير، ويتم التنازل عن المنحة للمنتفع إلى الأبد. ولم يكن وضع **الرعايا** فى هذا النوع من الامتلاك مختلفاً عن وضع **رعايا التيمارات** أو الممتلكات المسماة **بالملكانه**. فالمزارع مدين **للوقف** بضرائب الإنتاج. ولابد من الإشارة إلى أنه، فى المدن، كانت **الأوقاف** تتعلق غالباً بالمحال، التى يعود إيجارها لإدارة العمل الخيرى. وغالباً ما يشبه دورها دور الضمان الاجتماعى فى أيامنا. وتجب الإشارة إلى أنه فى بضع ولايات للباب(العالى)، كان عدد من الطواحين مملوكاً ملكية كاملة لجماعات قروية مختلفة أو لفلاحين أفراد، إلا أنها نادراً ماكانت مملوكة ملكية خاصة من جانب أحد التيماريين.

ويؤلف عمال المناجم فئة اجتماعية - مهنية خاصة: وقد رأينا أنه كان يوجد فى شبه جزيرة البلقان، حول المدن، وكذلك قرب قرى معينة، مشروعات استغلال منجمية كانت تزود الدولة بالذهب والفضة والرصاص والنحاس والحديد. ويمكن

تصنيف عالم المناجم فى أربع فئات كبرى: اليد العاملة، الفنيون، حائزو أجزاء فى مشروعات الاستغلال المنجمية(كانت الملكية التى يحصل آخرون على حق الانتفاع بها تخص العاهل، ولم يكن هذا الأخير يتمتع إلاّ بحق نظرى فى الملكية) ووكلاء الادارة.

والواقع أن ضرورة اللجوء إلى متخصصين لاستغلال ثروات باطن الأرض قد أرغمت السلطان على منح المستغلين حقوق ملكية واسعة فى مقابل الحصول على سلسلة كاملة من الرسوم. وكانت القواعد التنظيمية للمناجم ساكسونية الأصل، وقد استفاد العمال من شروط مميزة. فالمدة الفعلية للعمل سبع ساعات يوميا فى أسبوع عمل من خمسة ايام. وهكذا فقد كان العامل يعمل خمساً وثلاثين ساعة فى الأسبوع. وكانت إجازته فى يومى السبت والأحد(١٢). وعلاوة على ذلك، كان يتمتع بعطلتين فى السنة: ١٤ يوماً فى رأس السنة الميلادية ومثلها فى عيد الفصح. ويجب ان نشير ايضاً إلى أنه فى حالة العوز، كان على القصابين إيلاء الأولوية لإمداد عمال المناجم باللحوم. وأخيراً، فقد كان عامل المناجم مستثنىً من سلسلة كاملة من الضرائب.

واختتاماً لهذا الوصف للمجتمع، يجب ذكر منتجى الملح ومنتجى الأرز. فمن المرجح أن الملاحات كانت تنتمى فى الامبراطورية كلها إلى الدولة التى كانت تسلمها لمنتجى الملح على اساس عقد التزام. وكان هؤلاء الأخيرون يتمتعون بإعفاءات ضريبية. أما فيما يتعلق بمنتجى الأرز، فقد كانوا ينتمون فى معظمهم إلى فئة **الأورتاكتشى**؛ وكانوا يتمتعون بإعفاءات ضريبية، لكن نشاطهم، خلافاً **للرعايا** الآخرين، كان مراقباً عن كثب من جانب أحد الموظفين، وكان هذا الأخير تحت رئاسة مسئول عن حقول الأرز.(١٣)

وهكذا فإن المجتمع العثمانى ليس نظاماً إقطاعياً. فقد كان بوسع كل زارع بالفعل تغيير مكان إقامته. وليس التيمارى مالكاً، فهو لاينتفع إلاّ بشكل مؤقت وفى

مقابل تسليم إيرادات تتميز فى غالبيتها بطابع ضريبى. **والتيمار** العثمانى لايجمع شىء بينه وبين الإقطاعة وكثرة فروض النظام الإقطاعى الغربى. بل ان بوسعنا رصد تشابه معين بين التيمارى **والرعية**: فالأول يحصل على الانتفاع بدخول ضريبية بوصفه خادماً للسلطان؛ والثانى يحصل على انتفاع لكى يكفل عن طريق الرسوم الواجبة الأداء للسيد الأعلى إعاشة الأول.

الجيش

تسنى للسلاطين خلق أداة قتالية تختلف عن جيوش العصر. ويمكن تقسيم الجيش العثمانى إلى خمس فئات: الفرسان، المشاه، المدفعية، البحرية والوحدات الخاصة. وخلافاً للاعتقاد الشائع، لم يكن أفراد الجيش العثمانى يجندون من الوسط الإسلامى وحده، ذلك أن بعض فئات السكان المسيحيين كانت تقدم وحدات من الجنود إلى الباب (العالى).

ويتشكل سلاح الفرسان فى جانب كبير منه من التيماريين. وقد رأينا أن هؤلاء الأخيرين، كانوا يجهزون عتادهم اعتماداً على الدخول التى كان السلطان يحددها لهم. وتتألف غالبية الجنود الذين يقدمهم التيماريون من وحدات فرسان خفيفة، فيما عدا كبار التيماريين الذين كان عليهم أن يرافقهم عدد قليل من الفرسان الذين يحملون دروعاً لهم ولجيادهم. وفى عام ١٤٧٥، وصل عدد جنود التيماريين، بمن فى ذلك من يقومون على خدمتهم، إلى نحو ٤٠٠٠٠ رجل.

ولابد من أن نضيف إلى سلاح الفرسان التيمارى هذا **الآكينچى**، وهم سلاح فرسان مسلح تسليحاً خفيفاً، ويجند فى الأصل من الوسط القبلى التركى، وفيما بعد من أوساط اخرى أيضاً، كوسط سكان تيموك – **موراڤا الڤالاشيين**، وقد وصل عدد **الآكينچى** إلى نحو ١٠٠٠٠ رجل. ومن بين الفرسان، من المناسب الإشارة إلى فرسان **المُسَلّم**، المسلمين أو المسيحيين. وهكذا ففى أواخر القرن

الخامس عشر كان بوسع الباب (العالى) حشد نحو٥٠٠٠ رجل على متون الجياد.

وينقسم سلاح المشاة العثمانى إلى عدة وحدات. فمنذ عهد أورخان، كان السكان يقدمون وحدات من المشاة معروفة باسم **اليايا** أو **البيادة** المنظمة فى **اوجاقات**. وتملك كل وحدة من وحدات **اليايا** انتفاعاً وتستفيد من اعفاءات ضريبية. كما يجند الباب (العالى) من بين صفوف الأتراك وحدات مشاة تؤدى عمليات الاستطلاع وأعمال الحفر وتعمل كحامية فى القلاع أو كوحدات من مشاة البحرية. وفى ظل محمد الثانى، وصل عدد جنود هذه القوة، **العَزَب**، إلى ١٢٠٠٠ رجل.

على أن أشهر وحدات المشاة هى تلك المؤلفة من الفتيان المسيحيين الذين جندهم الباب (العالى) للخدمة فى قوة الإنكشارية « **ينيتشيرى**». ويرجع إنشاء هذه القوة الصدامية الجديدة إلى مراد الأول. وسوف يصل عدد الإنكشارية إلى ٦٠٠٠ رجل فى ظل حكم محمد الثانى. والواقع أن الإنكشارية، المنظمين فى عدة وحدات، لايخدمون السيد الأعلى إلاَّ فى ساحة المعركة؛ كما يتولون أحياناً حراسة القلاع. ويمكن للإنكشارى الذى يلعب دوراً متميزاً فى ساحة القتال أن يحصل على **تيمار**. وسوف يصبح الأوفر قدرة بينهم من كبار وجهاء الأمبراطورية، إلى حد تولى منصب الصدر الأعظم.

والسكان المسيحيون لايزودون الانكشارية وحدها بالمؤن الغذائية. إذ يتم الدفاع عن عدد كبير من المدن العثمانية من جانب وحدات مجندة من بين صفوف السكان المحليين. وفى مقابل هذه الخدمة، يحصل المدينيون البلغار أو اليونانيون أو الصربيون أو الأرمن الذين يسهمون فى الدفاع عن مدنهم على إعفاءات ضريبية. وفى الريف، أيضاً، يتم تأمين حراسة نقاط استراتيجية معينة من جانب السكان المسيحيين المحليين، فى مقابل الإعفاء من ضرائب معينة.

والواقع أن العثمانيين، الذين أدركوا أهمية المدفعية، سوف يبذلون أقصى مافى وسعهم لتزويد قواتهم بها. ولما كانت معارف السلاطين التقنية فى مجال سبك المدافع غير كافية، فإنهم سوف يجندون، خاصة فى القرن الخامس عشر، متخصصين ألمان سوف يسلحون الجيش والبحرية بفوهات نارية. بل إن أحد هؤلاء البارزين في مجال سبك المدافع، وهو معاصر لمحمد الثانى، قد ترك ذكريات عن إقامته بين الأتراك. وقد حصل متخصص آخر فى مجال سبك المدافع، هو أوربان الشهير، الذى عمل خلال زمن حصار القسطنطينية (١٤٥٣)، على **تيمار** مقابل الخدمات التى أداها للسيد الأعلى.

ومنذ عهد أورخان، بدأ الباب (العالى) تزويد نفسه بقوة بحرية، كانت قاعدتها فى غاليپولى. ووفقاً لبعض المصادر، فقد استخدمت الإدارة العثمانية بالدرجة الأولى بحارةً لها من الأتراك، ولكن أيضاً من اليونانيين والايطاليين والقطالونيين بل ومن فرنسيي پروڤانس. وحتى فى أوائل القرن السادس عشر، كان الدفاع عن قاعدة غاليپولى البحرية مُؤَمَّناً أيضاً من جانب السكان اليونانيين للمدينة(١٤). وفى مقابل هذا التعاون، حصل السكان اليونانيون على إعفاءات ضريبية. وكان والى غاليبولى يتولى أيضاً منصب الاميرال الأكبر(**قاپودان باشا**) للبحرية الإمبراطورية.

ولم يكن بوسع النظام العسكرى العثمانى أن يعمل دون وجود سلسلة كاملة من الحرفيين. وكانت توجد فى القلاع وحدات حرف مختلفة مكلفة، بخدمة الحامية وبإمدادها باحتياجاتها العسكرية. وكثيراً ماتشير الوثائق العثمانية إلى الحدادين وورشٍ لصنع الدروع أو السهام. وفى حالة الحصار، كان الباب (العالى) يأمر بإحضار وحدات متخصصة فى فتح سراديب تحفر تحت أسوار القلعة المحاصرة نفسها. وهذه الوحدات الخاصة التى تولى الأولوية لتجنيدها من بين صفوف عمال المناجم، كانت غالباً مسيحية أكثر من كونها مسلمة.

وهكذا فإن الاستراتيچيين العثمانيين سوف ينظمون أداة حرب أرقى من

أدوات جيوش خصومهم المحتملين. وكان على سلاح فرسان الآكينچى الخفيف تولى مهمة التغلغل بعمق فى قلب أراضى العدو بهدف قطع الاتصال وإرباك الاستعدادات العسكرية. وكان سلاح مشاة الإنكشارية يزود السلطان بقوة منضبطة وجيدة التسليح، كان عليها، بمساعدة المدفعية، تحطيم جيش العدو، أو إبداء المقاومة، كما فعلت فى نيكوپوليس (٢٥ سبتمبر ١٣٩٦) لهجوم سلاح الفرسان الثقيل التابع للصليبيين البورغونيين. وتبعاً للسياق العسكرى، كان سلاح الفرسان شبه الخفيف يستدرج سلاح فرسان العدو الثقيل، لكى يدفعه من ثم إلى مواقع الإنكشارية والساحة التى تهيمن عليها نيران المدفعية العثمانية، كما كان(سلاح الفرسان شبه الخفيف) يستغل الانتصار لملاحقة القوات المندحرة. وقد تسنى للسلاطين أيضاً استخدام عناصر مسيحية سوف ينجحون فى تبديد أحقادها عن طريق منحها إعفاءات هامة.

وفى وجه جيش عثمانى قطع شوطاً بعيداً فى هجر أساليب الحرب القروسطية، لم يكن بوسع خصومه، المعتمدين على أساليب بالية، إلاَّ أن يخسروا: وفى بداية القرن السادس عشر، سوف يكون ذلك هو مصير صفويي إيران ومماليك مصر.

القوام السكانى والتتريك والأسلمة

تسكن الأمبراطوريةَ العثمانيةَ جماعاتٌ سكانيةٌ ذات أصول وديانات شديدة التباين، يمكننا التعرف عليها بفضل تعدادات السكان.

فشبه الجزيرة البلقانية. فوق خط ينطلق بوجه عام من ثراس التركية الحالية، مجتازا مقدونيا وواصلاً إلى شمال مدينة چانينا، تسكنها جماعات سكانية غالبيتها العظمى من أصل بلغارى أو صربى، وجماعات سكانية البانية على ساحل البحر الأدرياتى وجماعات سكانية ڤالاشية، تحتل أهمها إقليم تيموك - موراڤا، وبشكل جزئى البوسنه والهرسك. وإلى جنوب هذا الخط، فى مقدونيا الشرقية، وفى ثيساليا

وإيبيروس والمورة نجد بلغاريين ويونانيين والبانيين وسلاڤيين. ويمثل السكان ذوو الأرومة الالبانية ثلث القوام السكانى لهذه الأرض. وفى كافة المراكز الحضرية البلقانية للبلاد السلاڤية تقريباً تحيا أيضاً جماعات يونانية. وبديهى أن السكان الهيلينيين، على أرض اليونان الحالية، كانوا يشكلون الغالبية فى الريف كما فى المدينة.

ووفقاً لتعدادات القرن الخامس عشر، كان سكان الريف، فى ثراس الشرقية، أتراكاً، لكن مدناً كبرى كأدرنه والقسطنطينية كانت تضم أيضاً جماعات سكانية يونانية هامة. ومن حيث الجوهر، فإن السكان المسيحيين للقسطنطينية، بعد عام ١٤٥٣، هم نتاج السياسة العثمانية الخاصة بنقل السكان. وينحدر السكان الجدد من مختلف أقاليم الامبراطورية. وفى عام ١٤٧٨، كان فى اسطنبول ٩٥١٧ أسرة مسلمة فى مقابل ٥١٦٢ أسرة مسيحية و١٦٤٧ أسرة يهودية أى اجمالى ١٦٣٢٦ أسرة. ويشير تعداد أجرى فى ١٤٨٨ – ١٤٨٩ إلى أن اسطنبول وجالاتا كان فيهما ٩٧٧٦ أسرة مسيحية ويهودية، وهو مايمثل قرابة ٤٠٠٠٠ نسمة. وإذا كان تزايد السكان المسلمين بالمقارنة مع تزايد السكان المسيحيين واليهود متشابها بين عام ١٤٧٨و ١٤٨٨ – ١٤٨٩، فلابد أن يكون عدد الأسر التركية نحو ١٢٥٠٠. وكان فى اسطنبول فى عامى ١٤٨٨ – ١٤٨٩ أكثر من ٢٢٠٠٠ أسرة. ومن هذا العدد الإجمالى، جاءت ٦٧٠ أسرة من سكان مدينتى كيليا وسيتاتيا آلبا التجاريتين الرومانيتين الذين جرى ترحيلهم فى عام ١٤٨٤. وفى بداية القرن التالى، كان فى المدينة ٨٠٠٠٠ أسرة. ويمثل المسلمون نسبة ٣ر٥٨٪ والمسيحيون نسبة ٦١ر٣١٪ واليهود نسبة ٠٨ر١٠٪ من هذه الأسر. وكان فى مدينة ادرنه فى عامى ١٤٨٨ – ١٤٨٩ ألف بيت غير مسلم وكان فيها فى بداية القرن السادس عشر ٣٣٣٨ أسرة مسلمة فى مقابل ٥٢٢ أسرة مسيحية و ٢٠١ أسرة يهودية.

وتقدم مقدونيا الشرقية صورة أصيلة: فبينما كان السكان فى جنوبى الولاية من اليونانيين، فإن قرى الأقاليم الشمالية كانت مأهولة غالباً بالسلاڤيين، إلاّ انه

يوجد أيضاً في بعض القرى - وهذا واقع كثيراً مايجرى تجاهله - سكان مسيحيون من أصل تركي، وبشكل أكثر تحديداً من أصل كوماني، كان الأباطرة البيزنطيون قد استوعبوهم خلال القرن الثالث عشر: وهذا الوجود يتكشف في الوثائق من خلال أسماء السكان التي يبدو أنها تركية الأصل. وفي ١٤٧٨ - ١٤٧٩، يرتفع سكان سالونيك إلى ٢٢٥٨ أسرة، من بينها ٩٣٢ أسرة مسلمة و١٣٢٦ أسرة مسيحية. وفي بداية القرن التالي، كان في المدينة ١٢٢٩ أسرة مسلمة و٩٨١ أسرة مسيحية و ٢٦٤٥ أسرة يهودية. وفي ١٤٧٨ - ١٤٧٩ كان في مدينة سيريّس ٣٢٠٠ نسمة وفي مدينة دراما ٧٢٢ نسمة وفي مدينة زيهنا ٢٠٠٠ نسمة.

و في عدد من المدن، فإن العنصر الأرمني لابد وأنه كان هاماً جداً بما يمكنه من لعب دور اقتصادي معين. وكان جزء من أرمن اسطنبول ينحدر من سيتاتيا آلبا ومن كافّا. كما لايجب أن ننسى وجود مسلمين ومسيحيين على حد سواء في بلقان البوهيميين (الغجر). ويشير مرسوم صادر في ١٤٩٨ - ١٤٩٩ إلى وجود بوهيميين مسيحيين في اسطنبول وادرنه وڤيزه وغاليپولي ويانپولي، وفي مقاطعة(**سنجق**) نيكوپوليس، وفي صوفيا وفي بلدان صربية مختلفة. وتحيا هذه الجماعات السكانية في قبائل يقودها زعماء عرفيون. ولابد من الإشارة أخيراً إلى وجود جالية إيطالية في اسطنبول.

وتتميز آسيا الصغرى بسكان مسلمين لكنها تتميز بسكان مسيحيين. وفي الأناضول الغربية، فيما عدا بورصا، ينحدر العنصر غير المسلم من أصل يوناني أو أرمني. وفي ولايات صاروخان وآيدين ومينتيشي وجيرمييان وكينچيري يعتبر العنصر غير المسلم أقل كثافة. ففي ١٤٨٨ - ١٤٨٩، على سبيل المثال، لايزيد السكان المسيحيون في آيدين عن ٥٧٦ أسرة؛ ولايزيد مسيحيومينتيشي عن ٢١٩ اسرة، ولايزيد مسيحيو جيرمييان عن ١٩٩ أسرة. وفي اتجاه شرقي أكثر، في حميد، يعتبر الموقف مماثلاً. وعلى بقية ساحل البحر المتوسط، يعتبر المسيحيون

أقلية. والوضع مماثل لذلك فى مقاطعة أنقره، حيث لايسجل القائم بالتعداد، فى ١٤٨٨ - ١٤٨٩، غير ٨٢٤ أسرة مسيحية. وكان عدد المسيحيين قليلاً أيضاً فى سينوپ وكاستامانو، حيث لانعرف، فى ١٤٨٨ - ١٤٨٩ غير ٢٣٢٢ أسرة.

وفى امبراطورية تريبيزوند القديمة، كان المسيحيون، خلافاً لذلك، يشكلون الأغلبية. وفى أواخر القرن الخامس عشر، كان فى تريبيزوند وريز ٢٧١٣١ أسرة. فكان فى مدينة تريبيزوند ١٨٦ أسرة من أهل البندقية ومن أهل چنوة و٢٥٨ أسرة مسلمة. ومن المرجح أنه كان هناك أيضاً عدد من اللاظيين(الچيورچيين) فى الريف. وفى إقليم قيصرية، ينحدر السكان المسيحيون من أصل أرمنى ويونانى. وفى توكات وسيواس، نجد جماعات سكانية مسيحية هامة، لكن الأصل الإثنى لبعض الجماعات يثير عدداً من المشاكل. فالتعداد الذى أجرى فى عهد محمد الثانى يرصد فى المدن أحياء تحمل أسماء «روم» أو «ايرمينى». ودراسة أسماء السكان تكشف عن أشياء غريبة: فبعض الاشخاص يحملون اسماً تركى الاشتقاق. ومن ثم يثور سؤال:أليس من المحتمل أن مصطلح«روم» كان يشير إلى سكان أرمن ؟ فى الحالة الأولى، سوف يكون مصطلح«روم» خاصاً بسكان أتراك مسيحيين أرثوذكس أو بخليط تركى - يونانى أرثوذكسي، وفى الحالة الثانية، سوف يكون مصطلح«ايرمينى» خاصاً بسكان اتراك من ملة جريجورية أو بخليط أرمنى - تركى جريجورى.

وفى أواخر القرن الخامس عشر، لم يكن شرق الأناضول الأقصى قد اندرج بعد تحت السيطرة العثمانية. وهكذا، ففى اوائل القرن السادس عشر، كان فى مقاطعة ماردين ٥٧٨٢ أسرة مسلمة و ٢٤٢٧ أسرة مسيحية و ٩٢ أسرة يهودية، وكان جزء من السكان المسيحيين أرمنياً. وفى ذلك الوقت نفسه، كان فى مقاطعة بايبورت ٩٧٧ أسرة مسلمة و ٣٧٧٥ أسرة مسيحية تتمتع ٣٥٢ أسرة منها بإعفاءات. وجزء من السكان المسيحيين أرمنى، كما فى ماردين.

ويتبين من التعدادات العثمانية فى القرن الخامس عشر أن مقاطعة كرمان، شأنها فى ذلك شأن مقاطعة روم (توكات، سيواس)، تضم نسبة مئوية من الأتراك المسيحيين، المستقرين أو الرحل على حد سواء. والقوام السكانى التركى المسيحى ليس خاصية مميزة للمقاطعات التى أشرنا إليها وحدها. ففى عدد هام من مقاطعات آسيا الصغرى يحيا أتراك مسيحيون، ترجع أسماؤهم فى أغلب الأحيان إلى أصل تركى وليس إلى أصل عربى أوفارسى. ولابد من أن نضيف أن مصدراً بيزنطياً يرجع إلى القرن الثالث عشر يتضمن معلومات مهمة عن السكان الأتراك المسيحيين فى آلاشيهير(فيلادلفيا).

وليس اليونانيون والأرمن والأتراك المسيحيون هم غير المسلمين الوحيدون فى آسيا الصغرى. وفى مقاطعة تريبيزوند، ليست أسماء الاشخاص دائماً يونانية ويبدو أن بعض السكان أرمن وليس فقط فى عاصمة **السنجق**، علاوة على اللاظيين. والواقع أن السياسة الإدارية للباب (العالى)، القليلة الثقة فى العنصر التركى الأناضولى، قد قادت الباب (العالى) إلى تسليم **تيمارات** فى كل آسيا الصغرى لرعايا بلقانيين، مرتدين حديثين من أصل سلافى، يونانى، البانى، فالاشى بل وساكسونى أومجرى.

وقد عرفت الامبراطورية العثمانية فى القرن الخامس عشر سكاناً يهود يمكن تقسيمهم إلى شريحتين بحسب أصول كل منهما:

١) لقد وجد العثمانيون فى الأراضى التى احتلوها جماعة سكانية يهودية سابقة على وصولهم. وتتألف هذه الجماعة من يهود ينتمون إلى الإمبراطورية البيزنطية القديمة. وهكذا يشير عدد من المراسيم إلى وجود جماعات يهودية فى القرن الخامس عشر فى صاروخان والقرم وغاليپولى وكورنثه وسالونيك و بالطبع، فى القسطنطينية. وفى ١٤٨٨ - ١٤٨٩، تسجل إدارة الضرائب هناك ٤٢٩ أسرة، أى أكثر من ٢٠٠٠ يهودى .

٢) إن اليهود الذين وصلوا بأعداد كبيرة إلى بلاد الباب(العالى) قد جاءوا من شبه الجزيرة الايبيرية بعد مرسوم الطرد الذى أصدره الملكان الكاثوليكيان (فيرناندو وايسابيللا.-المترجم)، فى ٣١ مارس ١٤٩٢، ومن جنوبى إيطاليا بل ومن بلدان چيرمانية ومن بروڤانس. وتعرف التعدادات العثمانية وجود جاليات يهودية هامة فى جميع المراكز الحضرية التى تتميز بقدر من الشهرة. فمدينة سالونيك، التى يعتبر أكثر من ٦٠٪ من سكانها اسرائيليين، سوف تصبح فى القرن السادس عشر المتروپول اليهودى الأكبر فى الامبراطورية العثمانية. ويسجل موظفو التعداد الامبراطوريون أصل مختلف الجاليات: اسبانيا، البرتغال، صقلية، بروڤانس، المانيا، الخ. وفى ادرنه، على سبيل المثال، يستقر مهاجرون قادمون من اسبانيا والبرتغال وصقلية والمانيا. كما أن ڤالونا مركز هام جداً للسكان اليهود؛ فهم يشكلون نسبة ٨٤ر٣٥٪ من السكان فى بداية القرن السادس عشر. ولابد من إدراك أنه اعتباراً من مرسوم الطرد، كان فى كل مدينة عثمانية عدد معين من الجاليات اليهودية القادمة من الغرب، وذلك تبعاً للأهمية الاقتصادية لكل مدينة. ومن المرجح أن سياسة الباب(العالى) المحابية للهجرة اليهودية (إلى الامبراطورية العثمانية) تجد تفسيرها فى رغبة السلطان فى محاربة الدور الاقتصادى للعنصر الأرمنى، وللعنصر اليونانى أيضاً بوجه خاص، حيث كان اليونانيون يحلمون بزعزعة هيمنة الدولة العثمانية.

فهل بالإمكان إلقاء نظرة على عدد سكان الامبراطورية العثمانية نحو عام ١٥٠٠؟ لقد كانت روميليا تضم إجمالى ١١١١٧٩٩ أسرة، من بينها ٨٦٢٧٠٧ أسرة غير مسلمة (حوالى ٣٨٨٢١٨٠ نسمة) و ٢٤٤٩٥٨ أسرة مسلمة(حوالى ١٤٦٩٧٥٠ نسمة). وكانت فى اسيا الصغرى آنذاك ٤٢٠٠٠٠ أسرة: ٣٨٨٣٩٧ أسرة مسلمة (حوالى ٢٣٣٠٣٨٢ نسمة) و ٣١٧٢٥ أسرة غير مسلمة(حوالى ١٤٢٧٦٥ نسمة). واذا ماأخذنا بعين الاعتبار أن الأسرة المسلمة كانت تجيز تعدد الزوجات، فإن العدد الاجمالى لسكان الامبراطورية العثمانية لابد وأنه كان حوالى٧٨٢٥٠٠٠ نسمة.

وامبراطورية السلاطين دولة متعددة القوميات، وينتمى رعاياها إلى عدة ديانات؛ وعلاوة على ذلك، فإنها، بشكل إلزامى، إسلامية رئيساً وقادة وقانوناً أساسياً. فهل سعى الباب (العالى) إلى دفع رعاياه المسيحيين أو اليهود إلى تبديل دينهم وإلى اعتناق الإسلام؟ لايمكن للإجابة إلاّ ان تكون متعددة الظلال : إن يبدو أن السلاطين لم يدشنوا سياسة أسلمة لغير المسلمين. وصحيح أن أهل البوسنة سوف ينتهون إلى اعتناق الاسلام مع احتفاظهم بلغتهم وسيكون ذلك ايضا هو حال جزء من الألبانيين. وفيما سوف تنتقل جماعة صغيرة من رومانيي مقدونيا الشرقية، الميجلينو - رومانيين، إلى اعتناق الاسلام ولكن دون أن تفقد مع ذلك لغتها. وفى آسيا، سوف يعتنق اللاظيون هم ايضاً الإسلام، ومن المرجح أن ذلك قد حدث فى القرن السابع عشر. وأخيراً، فخلال الشطر الثانى للقرن السابع عشر، اتجهت جماعة صغيرة من اليهود إلى اعتناق الاسلام، وذلك إثر اضطرابات دينية اجتاحت الجالية، فى حين أن الإيمان الدينى لبعض المسيحيين، الأكثر من مشكوك فيه سوف يشجع على انتقالٍ إلى اعتناق اسلامٍ مهرطق .

و لاشك أنه لايمكن اتهام الباب (العالى) بأنه سار على سياسة شاملة تتجه إلى التتريك أو الأسلمة الإجبارية. و صحيح أنه يجند الإنكشارية من الوسط المسيحى ويحولهم إلى عثمانيين؛ لكن النسبة المئوية للفتيان المجندين لتشكيل قوة الإنكشارية تافهة بالقياس إلى حجم سكان الامبراطورية. وعلاوة على ذلك، فإن الانضمام إلى هذه القوة، التى تعتبر نخبة، يتيح للعناصر القادرة فرصة للوصول إلى أعلى المناصب، وذلك بحيث أن هذا التجنيد الإجبارى لم يكن يقابل دائماً استقبالاً سيئاً من جانب الرعايا المعنيين.

والواقع أن السلطان لم تكن له مصلحة فى تحويل الجماهير المسيحية إلى اعتناق الإسلام لأن الانتقال إلى الإسلام كان يعنى التوقف عن دفع رسم ال٢٥ أسبره الواجب الأداء على كل زارع مسيحى(**ايسبينچى**) والتوقف عن دفع ضريبة

الرأس. وفى القرن الخامس عشر، كان إجمالى الرسمين مساويا على أقل تقدير لعملتين ذهبيتين (١٤ر٧ج). وصحيح أن إدارة الضرائب كانت تقتطع شريحة من الرسمين، عند تسلمها من المسلم حديث الإسلام رسم الانتفاع الواجب الأداء على الزارع غير المسيحى، لكن الحصول على حق انتفاع كان استثناءً وكان مبلغ الرسم المأخوذ من الفلاحين الذين لايحوزون قطعة أرض لايمثل، فى أفضل الحالات، غير نسبة ٥٠٪ تقريباً من ضريبة **الاسبينچى**. واذا ما أضفنا إلى ذلك حصة ضريبة الرأس، فإن إدارة الضرائب الامبراطورية كانت تخسر عن كل متحول إلى اعتناق الإسلام كان يمكن أن يسهم فيها أكثر من عملة ذهبية واحدة (٥٧ر٣ج). ولوكان سكان الاناضول المسيحيون قد أصبحوا مسلمين فى عام ١٤٨٨، لخسر الباب(العالى) عدة عشرات من الكيلوجرامات من الذهب. وفى عام ١٥٠٠، كانت فى الامبراطورية ٨٩٤٤٣٢ أسرة مسيحية: ولم يكن بوسع الباب (العالى) أن يخسر سنوياً نحو ٢٨٠٠ كجم من الذهب، وكان قليل الاهتمام إلى حد بعيد بأسلمة المسيحيين بحيث أنه واصل فى أحيان كثيرة جباية ضريبة **الايسبنچى** من المسيحيين المرتدين. ويشهد على هذا الواقع بعض الموظفين العثمانيين القائمين على التعداد.

ونقابل فى البلقان ملمحاً آخر للسيطرة العثمانية. فالواقع أنه فى أثر تبادلات للسكان أو فى أثر عمليات نزوح انخفض عدد الأتراك فى القرن العشرين بمقاييس كبيرة. وعلى الرغم من اختفاء السيطرة العثمانية، فإن شعوب جنوب – شرقى أوروبا ماتزال تحتفظ بطابع تركى قوى؛ فالمدن تفقد ببطء مظهرها العثمانى، لكن الأعراف وبعض المفردات العثمانية تواصل الدوام فى لغات الشعوب التى عاشت تحت سلطة السلاطين. ويمكن لنظرة سريعة إلى المفردات التى ورثها الالبانيون والبلغاريون واليونانيون والمقدونيون وأهل البوسنه والصربيون والرومانيون أن تبين إلى اى مدى نجحت الحضارة العثمانية فى فرض نفسها وفى تشكيل بعض جوانب الحياة فى البلقان. إن نحو مائتى كلمة تتعلق بمختلف العناصر التى تدخل

فى تجهيز منزل أو فى الملبوسات أو فى الأثاث أو فى التغذية أو فى البيئة الحضرية هى من أصل عثمانى.

فهل يجب إعطاء بعض الامثلة ؟ إن المرء يسكن **أوضه** (غرفة)، وينام على **ياتاك** (سرير)، ويرنو عبر نافذة مزودة **بچام** (شباك زجاجى) و، بالطبع، **بتشيرتشيف** (اطار). والغرفة لها **دوشمه**(أرضية خشبية) ولها **تاوان** (سقف). والأشياء ترتب فى **دولاب** (خزانة) ويتناول المرء وجباته فى **السفرچيريه**، حيث توجد **سُفره** (مائدة لتناول الطعام). وعلى المائدة توجد **فارفورى**(صحون) لم يعد الأصل العثمانى المشتقة منه، **فاغفور**، مستعملاً.ويمكن أن نواصل بتحديد أن السرير مجهز **بشرشف**(ملاءة) وأن النوافذ مزودة **بپيرده** (ستاره). ويحصل المستهلك فى جنوب - شرقى اوروبا على مشترياته عند **البقال** وعند تاجر الخضروات(**زيرزاواتشى**). والسائح الذى يقلب نظره فى قائمة ماكولات فى أحد المطاعم سوف يكتشف فيها صحوناً وكعكات حلوى تحمل أسماء تركية.

ويوضح هذا الجانب للأثر المتروك على شعوب أوروبا الشرقية توضيحاً جيداً الدور الذى لعبه الاتراك وأنهم هم الذين أرسوا اللبنات الأولى لحضارة مدينية حديثة. ويمكن التاكيد على أن الباب (العالى) لعب فى بناء هيكل الحضارة المدينية البلقانية الدور الذى لعبه الألمان فى أوروبا السلافية والمجرية

* * *

إن الدولة التى كان عليها، من حيث المبدأ، ألاّ تراعى غير **الشريعة**، أي القانون الدينى الإسلامى، قد وجدت نفسها مضطرة، بحكم الطبيعة المركبة لسكانها، إلى الاعتراف بالقانون العرفى لمختلف الجماعات التى تتشكل الامبراطورية منها. ومايملى هذا الموقف هو الحرص على تجنب نشوب قلاقل بين صفوف السكان الملحقين كما تمليه أيضاً اعتبارات ذات طابع اقتصادى. ولتوضيح براجماتية الإدارة العثمانية، يكفى التذكير بمثالين: إن السيد الأعلى يجد مصلحته فى تمديد

العمل بقوانين المناجم الصربية، لافتقاده إلى أية خبرة فى هذا المجال. ومن جهة أخرى، فلأجل الاستفادة من الهياكل العسكرية المسيحية، يعترف بالقانون العرفى للجماعات السكانية التى تقدم منذ ماقبل الفتح العثمانى وحدات مشاة خفيفة أو حاميات للقلاع. والإدارة المركزية، رغم أنها إسلامية الجوهر، تقبل استمرار بقاء بعض الهياكل الإدارية والضريبية والحقوقية والعسكرية عندما لاتلحق هذه الهياكل ضرراً بمصالح الدولة.

ولابد من الإشارة إلى ملمح آخر. إن السيطرة العثمانية تضع نهاية للفوضى التى كانت سائدة فى الاناضول كما فى البلقان وذلك بتأمينها للاستقرار السياسى ومن ثم بتأمينها للنشاط الاقتصادى. ويجب أن نضيف أن التزام ممتلكات الدولة، فى بداياته، كان فى أيدى يونانيين وأرمن. واعتباراً من العقد الأخير للقرن الخامس عشر، يبدأ اللاجئون اليهود، المنحدرون من ولايات الملكية الأسبانية، فى لعب دور هام.

ومن الناحية الاجتماعية، يحمل العثمانيون معهم القضاء على القنانة بالنسبة لغالبية الفلاحين، لكن الإدارة، فيما يتعلق بالمدينة، تعجز عن خلق هياكل حضرية مماثلة للهياكل الحضرية للغرب. ولابد من أن نشير، أخيراً، إلى غياب نظام إقطاعى يذكر بالنظام الإقطاعى لأوروبا الغربية.

وفى المجال العسكرى، تمكن العثمانيون من التجديد. فقد انشأ السلاطين جيشاً متحرراً من كل ارتباط قبلى، ومرتبطاً ارتباطاً كلياً بشخص العاهل. كما أن الاستخدام الضخم للمدفعية فى ساحات القتال ضد جيوش شلَّها احساسٌ بالشرف يرجع إلى العصر الوسيط، وفعالية المشاة، أى الإنكشارية، والاستخدام الحصيف لسلاح الفرسان الخفيف المقدم من جانب التيماريين هى عوامل ساعدت على تأمين تفوق العثمانيين على الجيوش المسيحية.

لقد أدخل السادة الجدد نمط حياة جديداً فى البلدان الملحقة. وهناك قاموس بأكمله يشهد على هذا التأثير شهادة حية؛ فحتى أيامنا، تحمل اللغات البلقانية أثره.

ولنختتم هذا الفصل بتأكيد قد يثير الدهشة. إن بعض جوانب العالم العثمانى فى ذلك العصر تقدم إستشرافاً للدولة الحديثة، ذلك أن العاهل مقيد فى ممارسة سلطاته ليس فقط **بالشريعة**، و إنما أيضاً بالقانون العرفى للشعوب الخاضعة.

حواشى الفصل الرابع

١ – الباب: تعبير مختصر يشير إلى الحكومة العثمانية. والتعبير الكامل هو « الباب العالى» (باب – اى عالى) والذى كان يشير، فى الأصل، إلى قصر السلطان؛ وفيما بعد، صار يستخدم للإشارة إلى حكومة الدولة، بحكم أن هذه الحكومة كانت تمارس عملها من داخل أسوار القصر؛ واعتباراً من القرن الثامن عشر، وأساساً فى القرن التاسع عشر، عندما كان الحكم بشكل أساسى من اختصاص الصدر الاعظم، كان التعبير يشير إلى قصر هذا الأخير القريب من آيا صوفيا، و، بالتعميم، إلى الحكومة العثمانية نفسها. وقد استخدمه المؤرخون، بشكل مغلوط تاريخياً، بهذا المعنى الأخير.

٢ – لقدم قدم ياكوپودى برومونتوريو دى كامبيس، وهو من أهل جنوة، ومعاصر للسلطان محمد الثانى، وصفاً لمختلف خدمات القصر. وترك إيطالى آخر، هو رامبيرتى، المعاصر لبايزيد الثانى، والذى كان أسيراً لدى العثمانيين، تقريراً غنياً بالمعلومات المباشرة عن تنظيم الإدارة المركزية.

٣ – اعتباراً من عهد محمد الثانى وحتى آخر القرن السابع عشر، كان من شغلوا منصب الصدر الأعظم منحدرين من تجنيد **الدڤشرمه**، ومن ثم منحدرين من قرى البلقان المسيحية، فيما عدا البوسنه حيث كان يجرى تجنيد فتيان مسلمين.

٤ – لاتعود ضريبة الرأس(**الجزية**) التى يدفعها غير المسلمين إلى **السنجق بك**؛ إذ تحصل عليها خزانة السلطان.

٥ – **أمين** : موظف مكلف بتسيير الإشراف على إدارة الممتلكات أو الدخول

محل الالتزام؛ ويشرف **الامناء** على الحياة الاقتصادية للمدن، و إدارة مختلف استثمارات وورش الدولة، وكذلك إنفاقات بيت العاهل.

٦ - **الثغر**: ميناء بحرى أو نهرى.

٧ - تحتفظ أرشيفات رئاسة المجلس فى اسطنبول بعدد بالغ الأهمية من سجلات الالتزام، التى كان إمساكها يقع على عاتق مكاتب **الباش دفتردار**.

٨ - تشير المراسيم الأولى الصادرة عن بايزيد الثانى بعد الاستيلاء على المدينتين التجاريتين الرومانيتين، كيليا وسيتاتيا آلبا(آكيرمان)، فى عام ١٤٨٤، إلى عدد هام من السلع المرسلة من هاتين المدينتين إلى الامبراطورية العثمانية: الأسماك، والكتان والأقمشة الواردة من ليمبيرج، والخمور، والجاموس، والحبوب، والكافيار، وزُفَرُ الأسماك، وقدأت والواح الخشب، الخ.

٩ - ترجع أقدم عملة ذهبية إلى عام ١٤٢٥، فى ظل حكم مراد الثانى.

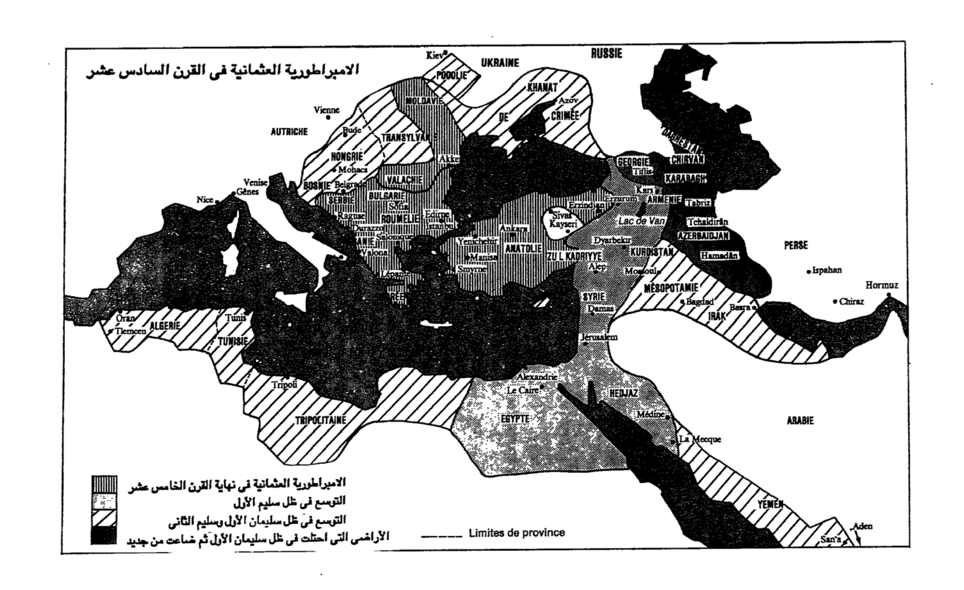
١٠-**رعيه** (الجمع: **رعايا**): قروى مسلم أو مسيحى مسجل فى التعداد بوصفه زارعاً.

١١- إن مصطلح **تيمار**، الفارسى الأصل، يعنى«الاعتناء، رعاية شىء ما». وأصل مؤسسة **التيمار** أصل قبل عثمانى؛ وعند العثمانيين، كان منح **تيمار** يستتبع بالنسبة لحائزه، علاوة على واجب الخدمة الحربية، واجب استغلال **تيماره** وتحصيل الإيرادات والضرائب المرتبطة به.

١٢- إن شروط العمل هذه، الحديثة جداً من حيث المظهر، والمختلفة بما يكفى عن شروط عمل عمال الصناعات الأخرى، إنما تجد تفسيرها فى صعوبة العمل وفى الحاجة إلى المعادن المستخرجة؛ كما كان من الضرورى توفير قواعد تنظيمية ملائمة للعمال نظراً إلى أن تجنيدهم للعمل، فى عهدى محمد الثانى وبايزيد الثانى، يبدو أنه كان صعباً وإلى أن بعضهم قد وصل بهم الأمر إلى حد التسرب والهرب.

١٣- تلاحظ زراعة الأرز فى البلقان اعتباراً من الشطر الأول للقرن الخامس عشر، إلاّ أن من المرجح أنها ترجع إلى ماقبل ذلك الزمن.

١٤- من المرجح إلى حد بعيد أن بعض الهياكل المتعلقة بتنظيم القاعدة البحرية موروثة من البيزنطيين.


الامبراطورية العثمانية فى القرن السادس عشر
Kiev
UKRAINE
RUSSIE
PODOLIE
KHANAT
DE
CRIMÉE
Azov
MOLDAVIE
Vienne
AUTRICHE
Bude
TRANSYLVANIE
HONGRIE
Mohacs
Akke
VALACHIE
Venise
Gênes
Nice
BOSNIE
Belgrade
SERBIE
BULGARIE
Sofia
Raguse
ROUMELIE
Edirne
Istanbul
Durazzo
Salonique
Valona
Lépante
GEORGIE
Tiflis
DAGHESTAN
CHIRVAN
KARABAGH
Kars
Erzurum
ARMENIE
Tabriz
Erzindjan
Sivas
Kayseri
Ankara
Lac de Van
Tchaldirân
AZERBAIDJAN
Hamadân
Yenichehir
Manisa
Smyrne
ANATOLIE
ZU L KADRIYYE
Dyarbekir
KURDISTAN
Alep
Mossoul
PERSE
Ispahan
Hormuz
Chiraz
MÉSOPOTAMIE
Bagdad
Basra
IRAK
SYRIE
Damas
Jérusalem
Oran
Tlemcen
ALGERIE
Tunis
TUNISIE
Tripoli
TRIPOLITAINE
Alexandrie
Le Caire
EGYPTE
HEDJAZ
Médine
La Mecque
ARABIE
YEMEN
San'a
Aden
الامبراطورية العثمانية فى نهاية القرن الخامس عشر
التوسع فى ظل سليم الأول
التوسع فى ظل سليمان الأول وسليم الثانى
الأراضى التى احتلت فى ظل سليمان الأول ثم ضاعت من جديد
Limites de province

الفصل الخامس

أوج الإمبراطورية العثمانية: الأحداث (١٥١٢ - ١٦٠٦)

بقلم : جان - لوى باكى - جرامون

سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠)

عندما خلف سليم الأول بايزيد الثانى، فى ٢٤ أبريل ١٥١٢، وجدت الإمبراطورية العثمانية نفسها نهباً لأخطر أزمة عرفتها منذ أعقاب معركة أنقرة، التى وقعت قبل مائة وعشر سنوات من ذلك الزمن، فمن جهة، لم يؤد سحق تمرد شاه قولى إلى إنهاء خطر تمرد جديد يحركه الشاه اسماعيل عن بعد. ومن جهة أخرى، فإن جزءاً من الأناضول قد أفلت أيضاً من سلطة السلطان الجديد الذى لم يكن إخوته وأبناء إخوته، الذين وجدوا أنفسهم معرضين لآثار قاعدة قتال الإخوة المميزة للدولة، ينوون البتة التنازل عن حقوقهم فى العرش ولو إقتضى الأمر البحث عن مساندة من جانب القبائل التركمينية المهرطقة، بل ومن جانب الشاه نفسه. وبعزيمة غير عادية متحدة بحس سياسى حاد، يستعيد سليم النظام الداخلى فى الأناضول، ثم، بعد انجراره بعيداً عن ذلك إلى سلسلة متواصلة من العمليات، ينتهى بعد ذلك بخمس سنوات إلى جعل الإمبراطورية العثمانية القوة الأولى فى العالم الإسلامى، وهو واقع سوف يستمر حتى عشية اختفائها، فى القرن العشرين.

وعند ارتقائه العرش، كان سليم فى الأربعين من عمره. وقد سبقته سمعة يحسد عليها كان قد كسبها خلال سنوات حكمه لولاية تريبيزوند؛ فهو قائد حربى ممتاز، يقف بشخصه على رأس قواته، وهو إدارى نزيه وكفء، وهو سنىٌّ لا يمكن الشك فى استقامة عقيدته وإن لم يكن متطرفاً، وهو قليل الميل إلى الترف واللهو.

وتحت قشرة الجندى الخشن هذه، كان الأمير أيضاً رجلاً واسع الثقافة وقارئاً نهماً يضع على عينيه نظارات وينظم الشعر على نحو موفق بالفارسية. والواقع أن سليماً، الميال إلى الوحدة والكتوم، لم يكن يهمه ما إذا كانت قراراته مفهومة أم لا من جانب معاصريه، ولم يكن يثق إلا فى دائرة محدودة من الرفاق الذين اجتازوا الاختبار بنجاح. وينتج عن ذلك شبحاً من التوتر فى كتب الأخبار العثمانية لذلك العصر، التى تبدى إعجابها تجاه العمل، لكنها تحتار تجاه الرجل الذى لقب حتى وهو على قيد الحياة، **بالياووز**، أى بالرهيب، بقدر ما أن العلاجات الكبرى التى لجأ إليها للانتصار على الأمراض الكبرى كانت تبدو شديدة الحدة. وصحيح أن السلطان كان رجلاً سريع الغضب يضرب وزراءه أحياناً بقبضة يده. وصحيح أن رؤوس وجهاء كبار قد طارت بشكل أكثر مما هو معتاد. لكن السلطان كان مؤمناً بصرامة العقوبات التى لم يكن بالإمكان اعتبار ضحاياها أبرياء. وأخيراً، فقد وصل سليم إلى السلطة بفضل بعض الفضائل وضد فضائل أخرى. وقد تصورت الفضائل الأولى بشكل مبالغ فيه أنها ما تزال صاحبة دين عليه ولم تتوقف الفضائل الأخيرة عن التآمر سراً. ويبدو أن الضربات تنهمر من الجانبين إلى أن يدرك كل فريق فى نهاية الأمر أن السلطة الإمبراطورية موجودة بين اليدين الأكثر حزماً.

الحملة ضد صفوى إيران

بعد ارتقائه العرش، وعلى مدار سنة كاملة، يتمكن سليم فى نهاية الأمر من قهر وإعدام المنافس الأخير على العرش الذى كان بوسعه تشكيل خطر ما: شقيقه الأكبر أحمد. وكان السلطان قد تمكن من جره إلى ساحة القتال فى ينيشيهير بتخديره بأنباء زائفة عن قدرات وولاء الجيش الإمبراطورى. وكان سليم متفوقاً فى هذا النوع من المناورة التى جرى الإعداد لها على مدار وقت طويل وفى تكتم والتى، فى اللحظة الحاسمة، تركت تحت رحمته خصماً أقل فطنة مما كان عليه هو

نفسه. وهكذا، ففى عام ١٥١٣، وجدت أزمة وراثة الحكم حلاً لها لحساب سليم وابنه الوحيد سليمان، الذى عُهِدَ إليه بحكم مانيسا. ولن يبقى على قيد الحياة غير أبناء أحمد الذين لجأوا إلى إيران أو إلى مصر والذين سرعان ما سوف يختفون دون أن يتركوا ذرية.

وقد استعيد الهدوء الداخلى بسرعة فى الأناضول عن طريق مراقبة صارمة للأقاليم التى كانت تمردات المهرطقة قد وجدت فيها، خلال السنوات السابقة، ساحة ملائمة. ويبدو أن «مطاردة الساحرات» هذه كانت تتألف بشكل أساسى من عزل التيماريين المتورطين وإعدام المتآمرين المعروفين. وليس هناك ما يسمح بتأييد الأسطورة التى تتحدث عن ذبح ٤٠٠٠٠ مهرطقاً والذى قيل أنه حدث فى عام ١٥١٣ أو فى عام ١٥١٤، إذ يبدو أنها شديدة التأثر بـ «دوار الأرقام الشرقى».

وبمجرد نجاح سليم فى استعادة السلطة الإمبراطورية فى ولاياته، فإنه ينقلب على الشاه اسماعيل الذى عمل بشكل منهجى، منذ بداية القرن، على هدمها من الخارج. والواقع أن النزاع بين الشاه اسماعيل وسليم-كان قد تفاقم على مر السنين التى قضاها هذا الأخير فى ترييبزوند لأنه، على الرغم من توبيخات أبيه له، لم يتردد فى دفع الاختراقات الصفوية بالسلاح. وكان السلطان يتهم الشاه بالدعوة إلى مذهب يخرج بشكل سافر على مبادىء الإسلام، كما كان يأخذ عليه بشكل خاص أنه يشكل عاملاً خطراً بوجه خاص من عوامل تفكيك الأناضول العثمانية، كما أثبت ذلك خلال تفجر تمردات الكيزيليباش والتمردات المترتبة على أزمة خلافة بايزيد الثانى.

وقد بدأ سليم بالحصول من **شيخ الإسلام** صارى جوريز، وهو أعلى مرجع دينى فى الإمبراطورية، على فتوى تخرج الشاه اسماعيل وأتباعه من الجماعة الإسلامية لأنها تجيز ذبحهم حتى آخر رجل واسترقاق نسائهم وأطفالهم، ومن ثم فإن هذه **الفتوى** تضفى الشرعية على الدخول فى حرب ضد الشاه، كانت

الاستعدادات لها قد بدأت على قدم وساق. وسوف تكون مواصلتها حتى القضاء على الخصم هى الهدف الثابت لسياسة السلطان حتى موته، حيث كان كل مشروع آخر خاضعاً لتحقيقه.

والواقع أن حملة عام ١٥١٤ ترمز إلى بداية حروب جد طويلة فى أغلب الأحيان، سوف يتقابل السلاطين والشاهات فى ساحاتها، حتى القرن الثامن عشر. ولابد من إبداء بضع ملاحظات تمهيدية لتبديد كل سوء فهم. ففى عام ١٥١٤، لم تكن المسألة البتة مسألة صدام بين دولتين قوميتين، يقف فيه الإتراك العثمانيون ضد الإيرانيين الصفويين. فهذا التصور، الذى اعتمده مؤرخو البلدين بشكل متأخر ولزمن جد طويل، لا يمكنه الصمود لفحص جدى. فالشاه اسماعيل هو نصير عالم تركى شبه بدوى، هو عالم الكيزيلباش الذين رفعوه إلى سدة السلطة. وإذا كان لا يجهل الفارسية، فإنه يفكر تفكيراً تركياً وبالتركية. وإذا كان جهازه الإدارى يظل بين أيدى الكتبة الإيرانيين المجربين الموروثين من الولايات التركية السابقة التابعة لإيران، فإن قوته العسكرية تستند إلى القبائل التركية، المؤيدة للعقيدة الهجينة الغريبة التى يدعو إليها والتى يجد المرء فيها عقائد محلية قبل إسلامية، ممتزجة بعقائد أخرى قادمة من الشامانية القديمة المميزة لسكان البرارى، مع تغطية كل ذلك بطلاء خفيف من إسلام متشيع، لكنه جد غريب عن النزعة الشيعية الأثنى عشرية التى سوف تتبلور فيما بعد فى إيران. وفى نظر أشباه البدو الأتراك الأناضوليين رعايا السلطان، فإن الشاه، المحاط بهالة من التقديس والذى يتكلم بلغتهم المألوفة، قد خلق فى أزيربيجان دولة تركية مثالية، أفضل، فى نظرهم، بما لايقاس من دولة عثمانية امبراطورية وذات ميول مركزية، ومن سلالة حاكمة منبتة الصلة منذ أكثر من قرن ونصف بالوسط الذى انبثقت منه والذى لم تعد تدرك احتياجاته، ومن نظام إدارى كان ممثلوه المحليون، المنحدرون من صفوات حضرية أو من **الديفشرمه**، يبدون لهم غرباء أيضاً. وكان الشاه اسماعيل قد رصد بالفعل الاستفادة التى يمكنه أن يكسبها من هؤلاء الأنصار موفورى الإعداد لزعزعة السلطة العثمانية فى الأناضول.

وبالنسبة لسليم، فإن السياسة التى كان عليه اتباعها كانت واضحة: إن حل المشكلة الأناضولية يمر عبر القضاء على الشاه. فمع اختفاء هذا الأخير، سوف ينهار المذهب المؤسس على صورته من تلقاء نفسه، بما يؤدى إلى ترك أتباعه فى حالة من الارتباك. والمسألة الأناضولية، التى هى قضية داخلية عثمانية، يجب حلها عبر انتصار سلطان تركى على شاه تركى، هى مسألة سوف تترتب عليها أيضاً تحولات مفاجئة خارجية أخرى.

ومن المؤكد أن الجيش الذى غادر سليم اسطنبول على رأسه فى ربيع عام ١٥١٤ كان واحداً من أقوى جيوش عصره من حيث عدد الجنود ونوعية الأسلحة النارية وكذلك من حيث كفاءة من يستخدمونها. أما قوات الشاه، التى خاضت تجربة صعبة عبر حملة كارثية فى ما وراء النهر قبل ذلك بعامين، فهى تضم وحدات فرسان أقل عدداً لكنها فعالة بشكل رهيب، وإن كانت بلا مدافع ولا بنادق.

ويقع الصدام فى ٢٣ أغسطس ١٥١٤ فى تشالديران، الواقعة فى الشمال – الشرقى لبحيرة ڤان. وتحصد المدفعية العثمانية الكيزيلباش الذين يدفعهم الهوس حتى النهاية إلى شن غارات قاتلة، تتسبب فى خسائر جد جسيمة فى صفوف الخصم. وبعد هيمنة سليم على الساحة، فإنه يأمر على نحو منهجى بإعدام الأسرى، لكن الشاه يتمكن من الفرار. ويخرج الجيش العثمانى إلى مطاردته، مثقلاً بما يحمل من معدات عبر بلد جبلى صعب المداخل. وبعد صيف قاس بشكل غير عادى، يجيىء فجأة شتاء سابق لأوانه فى بلد لم يترك فيه الكيزيلباش أمام الخصم غير أرض محروقة. ويتم احتلال تبريز دون قتال، لكن الجيش – خاصة الإنكشارية– يرفض المضى إلى مكان أبعد من ذلك، كما يرفض قضاء الشتاء فى ذلك المكان. ويضطر السلطان إلى الرضوخ وإعطاء إشارة الانسحاب. وإذ يجرب الجيش المحنة الشديدة لحملة عرف فيها القيظ والعطش والجوع والبرد وصمود الكيزيلباش الرهيب، فإنه سوف يرفض منذ ذلك الحين ولوقت طويل الزحف مرة أخرى على أزيربيچان.

وفى آماسيا، فى الأناضول، حيث قضى سليم شتاء ١٥١٤ - ١٥١٥، كان بوسعه أن يرى أنه إذا كانت قواته قد أبدت مثل هذه الحالة المعنوية، فإن الشاه، من جهته، قد فقد الجزء الأعظم من جيشه. ومن ثم فإن شن حملة جديدة على إيران لا يمثل مشكلات عسكرية بقدر ما يمثل مشكلات إدارية وسياسية. ويرجع ذلك، من ناحية، إلى بعد منطقة العمليات وإلى صعوبة إمداد جيش كبير العدد فى بلد أعيد إلى حالة اليباب. ويرجع، من ناحية أخرى، إلى خطر بروز خصم جديد مفاجىء يستميله الشاه يمكن أن يهدد أجنحة أو مؤخرات الجيش العثمانى المتجه صوب الشرق. ويضع سليم خطة عمل تهدف إلى إخضاع الأناضول الشرقية كلها بسرعة لسلطته. وهكذا ففى عام ١٥١٥، يتم إخضاع الجيوب الأخيرة للمقاومة الصفوية فى وسط الأناضول، ثم ينتفض الصدر الأعظم على بك ذو القادرية (ذو القادر) التركمينى، الذى كان قد اتخذ موقفاً مريباً خلال حملة تالشديران. وفى تلك الأثناء، يتجه عدد من عملاء الباب (العالى)، من بينهم أدريس بيتليسى، كاتب الأخبار، إلى العمل على كسب الولاء لقضية السلطان من جانب السادة الأكراد المحليين للأناضول الشرقية، المستاءين من سوء تصرف الشاه معهم. وفى عام ١٥١٦، تؤدى انتفاضة من جانب هؤلاء الأخيرين، مدعومة من جيش محمد باشا بييكلى، إلى طرد نهائى للصفويين من الأناضول الجنوبية - الشرقية، التى تصبح بيلير بكليكية ديار بكر العثمانية.

الحملة ضد المماليك فى سوريا و مصر

منذ عام ١٥٠١، كان السلطان المملوكى قانصوه الغورى حاكماً فى مصر. وقد احتفظ بشكل متواصل بعلاقات ممتازة مع بايزيد الثانى، وكان هذا الأخير قد قدم بوجه خاص مساهمة حاسمة فى بناء أسطول مملوكى للبحر الأحمر، كان عليه العمل ضد البرتغاليين الذين وصلوا إلى الهند. فقد أرسل إلى المماليك الذين يجهلون الشئون البحرية للإمبراطورية العثمانية، وهى قوة بحرية فى البحر

المتوسط، مهندسين وفنيين وتجهيزات من جميع الأنواع، وذلك بشكل يتميز بالسخاء. ومنذ ارتقائه العرش، يوقف سليم هذا التعاون، مؤثراً المجهود الحربى الذى كان عليه هو نفسه توجيهه ضد الشاه المهرطق.

وفى عام ١٥١٦، كان من الممكن أن تبدو الإمبراطورية المملوكية بوصفها القوة الرئيسية فى العالم الإسلامى. فقد كانت أراضيها تمتد من صعيد مصر إلى وسط الأناضول، محتوية فلسطين وسوريا. وكان السلطان المملوكى يحتفظ بحاميات فى موانىء الحجاز، وكان شريف مكة تابعاً له، وكان يحتفظ فى القاهرة بخليفة من أصل عباسى كان مختلف الملوك المسلمين يتوجهون إليه طالبين أذون تولية عند ارتقائهم لعروشهم.

وإذا كان سليم الأول سوف ينقلب فجأة على المماليك، فإن شاغله الرئيسى لم يكن يتمثل بالمرة فى أن يصبح حامياً للأماكن المقدسة وضم مصر. فدراسة الوضع الجغرافى للأناضول فى عام ١٥١٦ تشير إلى أنه بعد عمليات الإلحاق الأخيرة لذو القادرية ولديار بكر، لم تعد الممتلكات العثمانية قادرة على الاتصال إحداها بالأخرى إلا بالدوران حول النتوء المملوكى المتمثل فى بلاد الرافدين العليا والذى كان يمتد، بعيداً عن عين طاب ومالاطيا، إلى الشمال حتى دوريچى، بين سيواس وإرزينچان. وكان ذلك عقبة استراتيجية تثير قلقاً شديداً لدى السلطان، من منظور شن عمليات تالية فى اتجاه إيران. ثم إن سليماً يعرف أن الشاه قد قدم عروض تحالف إلى قانصوه الغورى، وأن التوسع العثمانى الأخير فى وسط وشرقى الأناضول، على الرغم من نفور قانصوه الغورى المعروف تجاه الشاه، من الممكن أن يدفع سلطان القاهرة، المنزعج على أراضيه الشمالية، إلى تبنى موقف معادٍ. وبالنسبة للسلطان العثمانى، فإن مواصلة الحرب فى الشرق تقتضى من ثم شن عمليات تمهيدية فى الجنوب. وفى نظره، فإن طريق تبريز يمر بالقاهرة.

وقبل ذلك بثمانية عشر شهراً، يبدأ سليم فى إعداد المصيدة التى لا يتمكن قانصوه من رصدها إلا فى اللحظة الأخيرة والتى يهلك فيها. والواقع أن ضم ذو

القادرية كان بالفعل عملاً جسوراً، لأن المماليك كانوا يعتبرون أنفسهم منذ زمن بعيد سادة للإمارة. وكان تعيين ابن من كان قبل عدة عقود الخصم الأكثر عناداً لهم في المنطقة في منصب بك وراثي وبيليربك عثماني والياً على ذو القادرية، عملاً معادياً. وكان سليم يريد استدراج قانصوه إلى الذهاب إلى سوريا الشمالية لمراقبة الوضع هناك، كما فعل خلال حملة تشالديران، ثم الانقضاض عليه بغتة. وعن طريق عملائه في الأراضي المملوكية، خاصة والي حلب، ينجح سلطان اسطنبول في إزعاج سلطان القاهرة بما يكفي لدفعه إلى اتخاذ قرار بالمرابطة مع جيش في الساحة المنتظرة بينما يزحف هو نفسه صوب الشرق، متوجهاً من الناحية الرسمية إلى إيران. وبعد أن تفصل بينهما عدة أيام من الزحف، فإن سليماً، مدعياً أن قانصوه يمنعه من المرور عبر ممتلكاته الأناضولية وأنه من ثم حليف للشاه، يعلن الحرب ويشتبك معه في مرج دابق، شمالي حلب، في ٢٤ أغسطس ١٥١٦. والواقع أن المعركة كانت جد قصيرة، ذلك أن نائب حلب، وفقاً لخطة مرسومة سلفاً، يسارع إلى الهرب مع جزء من الجيش، الذي، إذ يدب الارتباك في صفوفه، تحصده المدافع العثمانية. ويستولي سليم على سوريا ثم، في يناير ١٥١٧، يستولي على القاهرة، بعد أن أخضع آخر المماليك. وهو يضطر إلى البقاء هناك حتى سبتمبر، مستولياً لحسابه على جميع أراضي وحقوق وصلاحيات سلاطين القاهرة، التي يضيف إليها – وإن كان الأمر يظل بالغ الالتباس–خلافة الخليفة العباسي. ويسارع شريف مكة إلى إعلان الولاء. وبعد ذلك بوقت قصير، في عام ١٥١٩، يعلن قرصان عثماني صار حاكماً للجزائر خضوعه هو الآخر: وكان اسمه خير الدين باربا روسا، الذي سوف يصبح فيما بعد الأميرال الأكبر والمؤسس الحقيقي للقوة البحرية العثمانية في البحر المتوسط.

عند إرتقاء سليم العرش، كانت الإمبراطورية العثمانية دولة مكللة بهيبة فتح القسطنطينية وقتالها في سبيل العقيدة ضد كفار أوروبا، إلا أنها كانت مع ذلك قوة ثانوية بالمقارنة مع الإمبراطورية المملوكية التي كانت قد أنزلت بالأولى، منذ

عهد غير بعيد، هزائم متكررة فى قيليقيا. ومن دولة كانت، فى عام ١٥١٢، على حافة التفكك، حولها سليم إلى وارث وحيد لبيزنطة ولبغداد، إلى امبراطورية ضخمة قائمة فى ثلاث قارات. وسوف يستمر وجودها هناك على مدار أربعة قرون.

لكن ذلك لم يكن غير حدث فى الخطة الكبرى للسلطان العثمانى، الذى غادر القاهرة معلناً أن هدفه الجديد سوف يكون إيران، للتخلص من الشاه. وبعد استعدادات طويلة خلال قضاء الشتاء فى دمشق، يصل إلى ضفاف الفرات فى مايو ١٥١٨. وعندما يصل إلى هناك، يرفض جيشه رفضاً قاطعاً أن يخطو خطوة أخرى صوب الشرق. وخوفاً من حدوث تمرد، يفضل سيد جزء ملحوظ من العالم التراجع عن عزمه. ويرجع فى اتجاه اسطنبول حيث يدرس شن حملة جديدة ضد الشاه اسماعيل، مولياً عناية خاصة للمراحل وللإمدادات. لكن الحملة لا تحدث البتة لأنه يموت فى سبتمبر ١٥٢٠، إثر مرض قصير.

سليمان القانونى (١٥٢٠ - ١٥٦٦)

آنذاك كان سليمان، الإبن الوحيد الباقى لسليم، فى نحو الخامسة والعشرين من عمره. وكان قد شغل منصب والى مانيسا، وأحياناً، كان يمارس فى اسطنبول نوعاً من النيابة الشرفية عندما كان والده يخوض حملات فى أماكن قاصية. ولم يكن الرجل شهيراً. وفى الباب وفى الجيش، كانت الفصائل، التى أخضعها سليم بقسوة، تعاود التمسك بالأمل وهى ترى أميراً شاباً يرتقى العرش، كانت تظن أنه بلا خبرة وبلا إرادة. لكنها كانت تخدع نفسها. ففى بضع سنوات، سوف ينجح سليمان فى تدعيم عمل أبيه وضمان السلم الداخلى للإمبراطورية وتوسيع حدودها حتى الحدود القصوى لمجال عمل جيوشه.

فى عهد سليم، كانت إرادة واحدة فاصلة تعبر عن نفسها: هى إرادة السلطان وحده، الذى كانت رؤوس من شغلوا تحت أمرته منصب الصدر الأعظم، وهم مجرد

منفذين، تقطع لدى أبسط تململ. أما من شغلوا هذا المنصب في عهد سليمان فسوف يتمتعون، خلافاً لذلك، بمجال واسع غالباً للمبادرة وللمناورة، دون أن يكون بوسعنا تحديد دور العاهل في القرار. وأياً كان الأمر فإن الثلث الأول لعهد سليمان يسمح بظهور التعاون الوثيق بين دائرة محدودة من المقربين إلى السلطان والصدر الأعظم، ويتميز بتماسك ملحوظ في تحديد الخيارات والأولويات.

وكان سليمان من الحكمة بحيث يبقى الصدر الأعظم محمد پيرى باشا في منصبه، وكان الصدر الأعظم رجلاً يتمتع بالاحترام لما يتميز به من حكمة وخبرة ولكونه قد تمكن، منذ عام ١٥١٨، من خدمة سليم خدمة نافعة دون أن يتعرض لنوبات غضبه الرهيبة. وقد استخدم هذا الرجل الحكيم نفوذه على السلطان الجديد لدفعه إلى تصحيح شامل للتدابير الأكثر افتقاداً للشعبية التى كان سلفه قد إتخذها. وكان سليم قد حاول خنق الاقتصاد الصفوى، المعتمد على أسواق بورصا وحلب، بفرضه على الحدود الشرقية لولاياته حصاراً صارماً كان تطبيقه مصحوباً باساءة الاستخدام. وعلاوة على ذلك، فإن قطع التجارة الكبيرة مع الشرق كان كارثياً بالنسبة للمنتجين وللتجار العثمانيين أنفسهم. وقد استعاد سليمان حرية التجارة، مع إشتراط قيودا مختلفة، وأنصف من كانوا ضحاياً السلب. كما ميز ارتقاءه العرش بمنح هبات عظيمة للإنكشارية وبتدابير عفو. والمحصلة أن سمعته كعاهل عادل ورؤوف قد توطدت في بضعة أسابيع توطداً راسخاً.

وعند إعلان موت سليم، تصور چنبردى الغزالي، بيلير بك سوريا وفلسطين القوى، أن الفرصة قد سنحت لكى يعلن نفسه عاهلاً. وقد جرى، على نحو مناسب، إرسال جيش عثماني ضد المتمرد الذى بينت هزيمته، في أوائل عام ١٥٢١، أن السلطان قادر على فرض احترام سلطته في جميع ولاياته.

الإستيلاء على بلجراد ورودس

تتخذ سياسة سليمان الخارجية، منذ الأشهر الأولى، اتجاهات مختلفة للغاية عن اتجاهات سياسة أبيه. فقد أخضع سليم كل شيء للنضال المستميت ضد الشاه، وهو نضال سأم جيشه من مواصلته. وقد رأى السلطان وصدره الأعظم أن من الحكمة توجيه هذا الجيش ضد خصوم آخرين كانوا بالنسبة له خصوماً طبيعيين أكثر: كفار أوروبا. وكان من اللائق على أية حال مراعاة الشاه، وسوف يجرى إرسال مفاوض إلى تبريز سراً، وإذ يبدى الأمل فى تطبيع للعلاقات، فإنه ينجح خلال أكثر من سنة فى ثنى الشاه عن كل عمل غير مناسب ضد الأراضى العثمانية. وفى الوقت نفسه يحرز السلطان نجاحين باهرين فى الساحة التى كان جده الأكبر محمد الفاتح قد اضطر إلى التخلى عنها.

وخلال عهد سليم، وقعت حوادث طفيفة على حدود المجر. ويتذكر سليمان هذه الحوادث بشكل مناسب للغاية عندما يصل إلى علمه أن السفير العثمانى الذى أرسل إلي بودا لإعلان ارتقائه العرش قد عومل من جانب الملك لويس الثانى بشكل عديم الأدب: والواقع أن السلطان كان بحاجة إلى ذريعة حرب لجر جيشه إلى حرب مقدسة حقيقية تعيد إليه الثقة فى نفسه وتستعيد، بفضل الأسلاب الضخمة، حب الحملات. ولن يتم الكشف عن الهدف - الحدود المجرية - إلا عندما يغادر سليمان اسطنبول فى ١٨ مايو ١٥٢١. وبعد بضعة أسابيع من العمليات، سوف تسقط بلجراد وعدة قلاع مجاورة فى سلطة العثمانيين، مما يؤدى إلى تعزيز مواقعهم على الضفة اليمنى لنهر الدانوب وفتح السبيل أمامهم، بالنسبة لحملات تالية، عبر المسار الأوسط للنهر ووادى الساف.

وتشهد السنة التالية عملية مركبة، برية وبحرية، ضد رودس. وكان السلاطين قد تسامحوا مع هذا الحصن لوجود الفرنجة فى شرقى البحر المتوسط متى كانت مصالح إمبراطوريتهم لا تفرض عليهم احتكار السيطرة على البحار المجاورة. وقد

خلق فتح مصر ظروفاً جديدة: فقد أصبحت المواصلات بين العاصمة، وموانىء المشرق والأسكندرية مشكلة عثمانية داخلية. وإذا تركنا جانباً القراصنة المسيحيين والمسلمين فى بحر إيجه، فإن العقبة الأخيرة فى وجه أحلامه فى ذلك العصر، وهى عقبة ساحلية فقط، كانت تتمثل فى جزر الدوديكانيس، التى يسيطر عليها دائماً فرسان القديس يوحنا. وتضاف إلى ذلك السبب الاستراتيجى الشكايات التى يمكن للسلطان تبنيها تجاه إتحاد (اتحاد القديس يوحنا الأورشليمى) كان كبار قادته قد تآمروا مع أعداء الإمبراطورية، الشاه المهرطق والسلاطين المماليك. وفى الشهر الخامس للحصار، فى ٢٠ ديسمبر ١٥٢٢، تستسلم رودس بشروط مشرفة: فالقائد الأكبر لفرسان رودس ورجاله يمكنهم الرحيل إلى أوروبا. وفيما عدا قبرص، التى تدفع البندقية جزية عنها، أصبح شرقى البحر المتوسط بحيرة عثمانية. وفى مكان أبعد منذ ذلك، منذ سنة، كانت قوات السلطان قد استولت على اليمن.

الحملات فى المجر - حصار ڤيينا (١٥٢٩)

بعد سبعة شهور من عودته من رودس، فى ٢٧ يونيو ١٥٢٣، يتخذ سليمان قراراً سوف تمتد آثاره على السنوات الاثنى عشر التالية. إذ كان قد جرى توجيه الشكر إلى الصدر الأعظم محمد پيرى باشا على خدماته المخلصة والسماح له بالتقاعد فى أراضيه. وكان خليفته، ابراهيم، الذى كان حتى ذلك الحين وجيهاً من الدرجة الثانية من وجهاء البيت الإمبرطورى، رجلاً غير معروف، من إيپيروس، يتمتع بحظوة لدى السلطان. والواقع أن التعاون الوثيق بين سليمان وصديقه الشاب سوف يقود لوقت طويل إلى أسعد النتائج بالنسبة للإمبراطورية، أكان ذلك فى الداخل أم فى الخارج. فابراهيم باشا، الذكى، والواقعى، والنشيط، والذى يتمتع بحس سياسى حاد وبشخصية بالغة القوة، سوف يلعب دوراً من الدرجة الأولى يجعل فترة توليه منصب الصدر الأعظم (١٥٢٣ - ١٥٣٦) الفترة الأكثر روعة للعهد الذهبى العثمانى.

والحال أن التعيين المفاجيء لمحسوب فى المنصب الأعلى فى الدولة دون أن يمر بالمدارج التى كانت تقود عادة إليه كان حدثاً لم يسمع بمثله من قبل. وقد تمثل أثره الفورى فى إثاره حسدٍ عميقٍ مُوَلِّدٍ لعواقب وخيمة. فالوزير الثانى، أحمد باشا ، الساخط، يحصل كتعويض له على مهام ولاية مصر، وهى مصدر لإيرادات ضخمة. وبعد وقت قصير من وصوله إلى القاهرة، فى أوائل عام ١٥٢٤، يعلن نفسه هناك سلطاناً. وتتمكن القوات العثمانية الموالية (للسلطان العثمانى) من القضاء عليه واستعادة النظام. على أن مغامرة أحمد باشا قد اثبتت إلى أية درجة كانت إدارة وحماية هذه الولاية المحيطية، التى قلما وجد الباب (العالى) الوقت للإهتمام بها منذ فتحها الذى لم يمض عليه وقت طويل، تتطلب إعادة تنظيم.

وفى تلك المناسبة، قدم ابراهيم باشا برهان قدراته. ففى ٢٢ مايو ١٥٢٤، كان قد تزوج من إحدى شقيقات السلطان، وهو حدث تميز باحتفالات باذخة فى اسطنبول سوف تظل باقية فى الذاكرة. وبعد شهرين من ذلك، مكللاً بهذه الهالة الجديدة للهيبة، يتيهيأ الصدر الأعظم لمغادرة اسطنبول فى مهمة فى مصر سوف تدوم أكثر من سنة. ويقضى ابراهيم باشا على التجاوزات التى اقترفها الولاة السابقون الذين، بفضل بعد السلطة المركزية، كانوا قد راكموا المظالم وأعمال الفساد. وفى نهاية الأمر تجد مصر نفسها مزودة بتنظيم إدارى نموذجى. وتتم استعادة النظام الداخلى بحزم، ويجرى كسب ولاء زعماء البدو وتجديد ترسانة السويس للسماح بتوطد الوجود البحرى العثمانى فى البحر الأحمر. وبفضل عمل الصدر الأعظم، تتمتع مصر بالسكينة على مدار قرن.

لكن مهمة ابراهيم باشا تقطعها رسالة من السلطان تدعوه إلى العودة إلى اسطنبول على وجه السرعة. وكان الأحد الأسباب يتمثل فى تمرد الإنكشارية الذى نشب فى مارس ١٥٢٥ ولكن الذى تسنى، فى نهاية الأمر، قمعة بشكل فَعَّال. وكان السبب الآخر يتمثل فى استئناف الأعمال الحربية ضد المجر، بعد سلسلة من

الحوادث الحدودية، خاصة فشل الغارات العثمانية فى أراضى العدو. والواقع أن السببين كانا مرتبطين: فشن حملة فى المجر مصحوبة بالاستيلاء على أسلاب من شأنه السماح بتهدئة خواطر الإنكشارية.

وكانت العمليات قصيرة: فسليمان الذى يغادر اسطنبول فى ٢٣ أبريل ١٥٢٦، يلتقى الجيش المجرى فى ٢٩ أغسطس فى سهل موهاكس الملىء بالمستنقعات. وفى غضون ساعتين، تتمكن مدافع السلطان وقوات أكثر قدرة على المناورة بكثير من إبادة سلاح الفرسان الثقيل المدرع بالحديد. ويهلك الملك لويس الثانى فى المعركة. ويصبح الطريق إلى بودا مفتوحاً. ويدخل سليمان المدينة فى ١١ سبتمبر. وخلفاً للويس الثانى، الذى مات دون أن يترك ذرية، يُنَصِّبُ السلطانُ چان زابولاى، ڤويڤود ترانسلڤانيا والرجل القوى فى ما تبقى من المملكة، والذى يصبح من ثم تابعاً للباب (العالى). وبعد ذلك بشهرين، يجتمع النبلاء المجريون المعادون لزابولاى فى بريسبورج حيث يعلنون ملكاً ارشيدوق النمسا فرديناند، شقيق شارل الخامس ومارى، ملكة المجر، أرملة لويس الثانى. حق الفتح بالنسبة للعثمانيين، والانتخاب من جانب الدايت (الجمعية السياسية) بالنسبة لآل هابسبورج: هذان، منذ ذلك الحين، هما المبدآن اللذان سوف يؤسس كل من الجانبين المتنازعين على أحدهما شرعية مطالبه الخاصة بالمجر على مدار قرنين ونصف، وباسمهما قلما سوف تتوقف المواجهة بينهما.

وكان السلطان ما يزال فى المجر عندما وصل إلى علمه خبر التمرد الذى سوف يشعل الأناضول. وكان تمرد هراطقة شاه قولى فى عام ١٥١١ قد تبعه فى عام ١٥٢٠ تمرد آخر، قمع بقسوة، هو تمرد شاه ولى، فى المناطق نفسها . لكن الأسباب العميقة للسخط الأناضولى لم تكن قد أصبحت بذلك أقل قدرة على الاستمرار: شقاء التيماريين، تقييد حقوق زعماء القبائل، الإدارة غير المتفهمة والفاسدة غالباً. كما أن تمرد ١٥٢٦ – ١٥٢٧، الذى سرعان ما سوف يشهد اتساعاً عظيماً، قد اتخذ هو أيضاً طابع حركة مهرطقة وأوقع خسائر بقوات ولاة

المقاطعات. وكان يتعين اللجوء إلى وسائل استثنائية للتغلب عليه، لكن ذلك كان قد حدث قبل وصول الصدر الأعظم. وأياً كان الأمر فقد تمكن هذا الأخير من أن يتخذ عندئذ التدابير اللازمة لتلبية أمانى المستائين، إلى هذا الحد أو ذاك. ومن حيث الجوهر، فقد تمت استعادة النظام فى الأناضول حتى تفجرت انتفاضات **الچلاليين** الضخمة فى أواخر القرن. وبعد التهدئة الدائمة للإنكشارية، فإن هذا النجاح الجديد يرجع الفضل فيه إلى ابراهيم باشا.

وفى المجر، فور إعلان فرديناند ملكاً من جانب دايت بريسبورج، زحف فرديناند ضد منافسه زابولاى الذى تنزل به الهزيمة لدى أول اشتباك. وعندئذ يطلب هذا الأخير عون السلطان فى استعادة عرشه. تلك كانت أصول «الحملة السنية» الرابعة التى غادر سليمان من أجلها اسطنبول فى ١٠ مايو ١٥٢٩، برفقة الصدر الأعظم الذى كان، منذ عدة أسابيع، قد أضاف إلى ألقابه لقب الچنرال الأعلى (**سر عسكر**) للجيوش العثمانية ولقب **بيلير بك** روميليا. وفى ٨ سبتمبر، يتم انتزاع بودا من الأباطرة، وبعد ذلك بعدة أيام، يجرى تنصيب چان زاپولاى ملكاً على المجر. لكن سليمان وابراهيم لم يخوضا الحملة سعياً وراء الهدف الوحيد الذى يتمثل فى تحقيق هذا الأمر الشكلى. فتحدياً للفصل المتأخر ولأمطار الخريف، يصل الجيش العثمانى، المؤلف من ١٢٠٠٠٠ رجل، فى ٢٧ سبتمبر، إلى أسوار ڤيينا، التى كان فرديناند قد اتخذ قراراً حكيماً بالانسحاب منها والتى لم يكن يدافع عنها غير نحو ٢٠٠٠٠ جندى. على أن صمود المحاصرين، والأسوار القوية للمدينة واحتمال أحوال مناخية غير مؤاتية سوف تدفع السلطان إلى رفع الحصار فى ١٦ أكتوبر. وقد عاد إلى اسطنبول بعد ذلك بشهرين.

ويبدو أن حملة ڤيينا ترمز إلى الحد الأقصى الذى يمكن بلوغه فى الغرب خلال فصل واحد من جانب الجيش العثمانى الذى جرت العادة على ألا يخرج قبل أواخر أبريل وعلى أن يرجع قبل الشتاء. وعلى الرغم من تفوقهم فى الرجال والعتاد، فإن العثمانيين لن يكرروا التجربة من جديد قبل عام ١٦٨٣ و، فى هذه

المرة أيضاً، سوف تمنى التجربة بالفشل. وإذ تصبح فيينا بعيدة عن المنال، فإن الحملات العثمانية ضد النمسا، والتى لا تصل، إلا نادراً، إلى الولايات الوراثية لآل هابسبورج، تبدو تكراراً لا ينتهى لعمليات زحف، دون معركة حاسمة، تعود باستنفاذ القوى وبالخراب على كل من الجانبين المتنازعين.

ولن يتأخر استئناف الأعمال الحربية. فإذ يحاصر الأباطرة بودا، يخرج سليمان فى ٢٥ أبريل ١٥٣٢ فى حملة تسميها كتب الأخبار العثمانية «حملة ألمانيا»، إذ كان يتعين على الجيش الوصول إلى جراتس، التى يصل إليها فى سبتمبر، ومن ثم فى وقت متأخر جداً من الفصل بما لا يسمح بالزحف إلى مكان أبعد منها. ويستولى العثمانيون على القلاع فى المجر الجنوبية، والتى لم تكن تحتم مثل هذا الحشد للإمكانات. وسوف تؤدى مفاوضات دبلوماسية، تبدأ بعد ذلك بوقت قصير فى اسطنبول، إلى هدنة، وإلى إبقاء مؤقت على الوضع القائم فى المجر، حيث يحتفظ كل من فرديناند وزابولاى بالأراضى التى كان يسيطر عليها فى أواخر عام ١٥٢٩ ويدفع كل منهما الجزية لسليمان بناءً على ذلك.

فتح العراق . الصدر الأعظم إبراهيم باشا

فى الشرق، كانت المساومات التى اضطلع بها سليمان فى بداية عهده قد أدت فى عام ١٥٢٣ إلى وصول سفير صفوى إلى اسطنبول وإلى عقد هدنة. وفى السنة التالية، مات الشاه اسماعيل، تاركاً كخليفة له طفلاً فى العاشرة من العمر، هو ابنه البكر طهمسب. وسرعان ما يدخل زعماء قبيلة الكيزيلباش فى نزاع فيما بينهم، سعياً إلى ممارسة السلطة باسم الشاه الحدث. وهكذا تجد إيران نفسها غارقة فى فترة من القلاقل الداخلية ليس من شأنها إلا أن تدخل السرور على أفئدة العثمانيين، المتحررين من أى قلق من هذه الناحية فى الوقت نفسه. إلا أنه، فى عام ١٥٢٨، يعلن أمير طموح من الكيزيلباش نفسه حاكماً لبغداد ويرفض سلطة الشاه. وإذ كان قد فكر فى إعلان ولائه لسليمان، فإنه يجرى اغتياله بعد

ذلك بوقت قصير، ويسترد الصفويون البلاد. ويستنتج السلطان العثمانى من المسألة أن لجوء الحاكم المتمرد إلى إعلان الولاء له يمنحه حقوماً فى بغداد. لكن الوضع فى المجر لا يسمح له بالتدخل فى بغداد فوراً.

ثم، فى عام ١٥٣٠ أو عام ١٥٣١، ينتقل أولام تاكالو، الوالى الصفوى على أزيربيجان، الذى خابت طموحاته، إلى الأراضى العثمانية ويمثل أمام الباب (العالى) حيث يتمكن من إغراء ابراهيم باشا. وكان الكره الذى يكنه لشريف بك، أمير بيتليس، قد جر إلى ضياع اعتبار هذا الأخير الذى سوف يطلب، مدفوعاً بضغط الظروف، عون الشاه للدفاع عن إمارته. ولم يكن طهمسب حكيماً فى تورطه فى هذه المسألة التى انتهت نهاية شديدة السوء بالنسبة لشريف بك. وقد اتاحت، علاوة على ذلك، لسليمان ذريعة لشن الأعمال الحربية بمجرد ما أن أدى إنتهاء المفاوضات مع الأباطرة أخيراً إلى إطلاق يديه للانقلاب على الشرق.

وفى أواخر عام ١٥٣٣، يغادر ابراهيم باشا اسطنبول على رأس جيش كبير استعداداً لفتح العراق العربى. ومن الناحية العسكرية، بدت العملية سهلة، إذ كانت الحاميات الصفوية عاجزة دائماً عن إبداء مقاومة جادة للمدفعية العثمانية. وهكذا فإن هدف ومن ثم طبيعة الحملة سوف يتغيران بشكل مفاجىء. وخلال قضاء الشتاء فى حلب، سوف ينجح بالفعل عدد من أمراء الأكويونلو، اللاجئين فى الأراضى العثمانية منذ سقوط سلالتهم الحاكمة، فى الاحتيال على ابراهيم باشا، بتصويرهم له فتح الهضبة الإيرانية على أنه عمل بالغ اليسر. وسرعان ما يجرى تخصيص أراض على الورق للبعض وللبعض الآخر. والواقع أن الصدر الأعظم، الذى نسى دروس حملة تشالديران، ينخرط فى مشروع كان نجاحه يتطلب استعداداً إدارياً وأعداداً من الجنود أكثر أهمية بكثير. وإذ يغامر بشكل خطر فى أزيربيجان، فإنه يطلب المدد من السلطان الذى يجتاز الأناضول على رأس جيش تعزيزى.

وكما يمكن لنا أن نتوقع، فإن طهمسب يتجنب كل مواجهة. ويؤدى نقص الأغذية وكذلك الأحوال المناخية غير المؤاتية إلى دفع السلطان إلى اتخاذ طريق بغداد، التى يدخلها دون قتال فى نوفمبر ١٥٣٤ . ويتم تحقيق الهدف، لكن المقابل كان خسائر هامة: المجاعة، الأوبئة التى تصيب البشر، الأوبئة التى تصيب الحيوانات، العتاد المتروك على الطريق. وأياً كان الأمر، يتمتع ابراهيم باشا دائماً بالحظوة الإمبراطورية: فهو يحصل على رأس ناظر المالية، **الدفتر دار** اسكندر شلبى الذى، منذ رحيل آميد، لم يكف عن انتقاد العمليات. وخلال قضاء الشتاء فى بغداد، يعلم السلطان أن طهمسب يهدد موقع ڤان. ويجتاز الجيش العثمانى زاجروس بعناء ويصل إلى تبريز ليكتشف أن الشاه، الأكثر سرعة، قد تحول بالفعل إلى إيران الشرقية. وتخلياً عن هذه المطاردة التى لا طائل من ورائها، يأخذ السلطان من جديد طريق اسطنبول التى يصل إليها فى أوائل عام ١٥٣٦. ولا تعود هاتان السنتان من العمليات الصعبة فى النهاية على العثمانيين إلا بضم العراق العربى وعدد من مناطق ارضروم وڤان. على أن هذا المواقع، التى كان بالإمكان الحصول عليها بشروط أقل تكلفة من حيث الرجال والعتاد، سوف تصبح فى أثر ذلك حصوناً وطيدة للدفاع العثمانى على الجبهة الشرقية.

وبعد شهرين من عودة الجيش، فى ليلة ١٤ - ١٥ مارس ١٥٣٦، سوف يجرى إعدام ابراهيم باشا سراً. أما أسباب خسارته للحظوة فهى غامضة. ويمكن افتراض أن الفشل النسبى لحملة العراقين قد لعب فى ذلك دوراً كبيراً، كما لعب دوراً فيه النفوذ المتعاظم لحاشية السلطان، خاصة نفوذ محظيته حورم سلطانه (روكسلان).

وينهى موت ابراهيم باشا الفصل الأول من عهد سليمان، الرائع والفاتح، والذى تم خلاله الوصول إلى الحدين النهائيين للتوسع العثمانى، فى الغرب وفى الشرق: إن ڤيينا لن يتم الإستيلاء عليها أبداً، وأزيربيچان لن يتم احتلالها بشكل دائم أبداً. والواقع أن الإرادة الحازمة والثابتة التى ميزت تصريف أمور الدولة منذ

عام ١٥٢٣ إنما تجد تفسيرها فى التعاون الوثيق بين العاهل وصدره الأعظم. ومع اختفاء هذا الأخير، سوف يبدو الدور السياسى الشخصى لسليمان أقل سهولة على التميز. وحتى تعيين محمد باشا سوكوللو، فى أواخر العهد، فإن من شغلوا منصب الصدر الأعظم، رغم كونهم رجالاً قادرين غالباً، هم شخصيات جد باهتة بجانب ابراهيم باشا. لكن هذا التلاشى النسبى للسلطان على المسرح السياسى لن يكون مماثلاً على مسرح القائد الحربى: فخلال السنوات الثلاثين الأخيرة لعهده، سوف يخوض سليمان كذلك سبع «حملات سنية».

والواقع أن الإمبراطورية العثمانية، عند اختفاء ابراهيم باشا، كانت، من جميع النواحى، وطيدة البنيان على القواعد التى خلفها سليم الأول، فالإدارة والجيش من الآن فصاعداً قادران على تولى مهمة السيطرة على أراض شاسعة ومتعاظمة بسرعة. والواقع أن هذه التعاظمات تتيح بدورها قواعد وطرقاً للذهاب إلى أماكن أبعد فأبعد، فحملة سليمان باشا خادم البحرية، التى انطلقت من السويس فى عام ١٥٣٨، لن تحصل على النجاح المنتظر ضد برتغاليى الهند، لكنها سوف تقود إلى الاستيلاء على عدن وإلى تعزيز الوجود العثمانى فى اليمن. وفى المغرب، سوف يتمكن خير الدين باشا، «باربا روسا»، الأميرال الأكبر، بيلير بك الجزائر، من الاستيلاء على تونس فى عام ١٥٣٤، لكن شارل الخامس سوف يطرده منها فى السنة التالية. على أن العثمانيين كانوا قد عرفوا طريقهم إليها: وسوف ينتهون بالاستيلاء عليها بشكل نهائى فى عام ١٥٧٤. وأخيراً، فإن فتح العراق العربى يتيح للعثمانيين مخرجاً على الخليج الفارسى، الذى تعتبر أهميته التجارية ملحوظة. كما تشكل البصرة قاعدة إنطلاق لحملات تسمح لهم بوضع الضفة العربية للخليج تحت سيطرتهم. وهكذا فإن البحارة الأتراك الجسورين، إذ يخرجون من البحر الأحمر، يظهرون بعيداً على سواحل أفريقيا الشرقية، دون أن ينشئوا هناك منشآت دائمة.

وهكذا، فمنذ عام ١٥٣٦،، تعتبر الفتوحات العثمانية التالية – الثانوية نسبياً – كامنة فى منطق الأمور. وإذا كان العثمانيون لا يتمكنون من اجتياز حاجز مالطة فى عام ١٥٦٥، فقد كانت قبرص وكريت والجزر الأصغر مدعوة إلى السقوط فى أيدى السادة الوحيدين للقوة البحرية فى شرقى البحر المتوسط. وسوف تؤدى إعادة التنظيم العسكرية لتخوم المجر وتأديب تابع مولداڤى إلى السماح لهم بالوصول إلى حدود بولندا من ناحية، ومن ناحية أخرى، بضم الأراضى الواقعة بين پروت ومصبات الدنيپر. وأخيراً، فإن مقاطعة ارضروم الحدودية سوف تثبت أهميتها بالنسبة لفتح چيورچيا والضفاف الشرقية للبحر الأسود.

وقد تمثل العمل السياسى الأخير الذى أنجزه ابراهيم باشا، قبل عدة أيام من إعدامه، فى إقامة علاقات دائمة مع فرنسا. وكانت هذه الأخيرة تشترك مع الإمبراطورية العثمانية فى أن لهما خصماً طبيعياً مشتركاً: آل هابسبورج. فمهمة چان دولا فوريه، التى أعدت لها مهمات دبلوماسية مختلفة خلال السنوات العشر السابقة، تسمح بعقد اتفاق يؤكد ويمد عبر كل الإمبراطورية الامتيازات التى كان التجار الفرنسيون يتمتعون بها فى مصر فى زمن المماليك، وهى امتيازات كان قد تم تجديدها بالنسبة لهذه الولاية من جانب سليم الأول، ثم من جانب سليمان بعد ذلك بعدة سنوات. وقد نجمت هذه الامتيازات عن تعهدات متبادلة بشأن تعاون عسكرى لن يؤثر تحويله إلى واقع ملموس فى نهاية الأمر إلا على عمليات ثانوية. وأياً كان الأمر، فمع چان دو لا فوريه، يصبح وجود ممثل دبلوماسى فرنسى لدى الباب (العالى) دائماً بشكل فعلى.

معارك جديدة مع أسبانيا والنمسا

فى صفوف حاشية سليمان، كان حزب يتزعمه الأميرال الأعلى باربا روسا يدفع فى اتجاه شن الحرب ضد البندقية. وعلى الرغم من الموقف المتصالح الذى اتخذته الجمهورية – التى كان لديها أيضاً شكايات تستحق الإعراب عنها تجاه

الباب (العالى) – فقد نشبت الأعمال الحربية فى عام ١٥٣٧. والواقع أن إنزالاً عثمانياً فى البويل، ثم عملية مركبة، براً وبحراً، ضد كورفو وبقيادة السلطان شخصياً لن يؤديا إلى أية نتيجة ملحوظة. وكان لابد من مواصلة المعارك فى البحر حيث يتسنى لباربا روسا، بعد زحزحة البنادقة عن مواقعهم الأخيرة فى الأرخبيل، أن يواجه بنجاح فى بريڤيزا، على ساحل ايپيروس، أسطولاً مشتركاً للبندقية والبابا وأسبانيا، تحت قيادة آندريا دوريا (٢٥ سبتمبر ١٥٣٨). وفى نهاية الأمر، سوف يتفق البنادقة والعثمانيون على عقد الصلح، الذى سوف يجرى التصديق عليه فى عام ١٥٤٠ مع منح امتياز جد مؤات للمصالح التجارية لجمهورية البندقية.

وخلال ذلك الزمن، فى عام ١٥٣٨، كان سليمان قد خاض معركة جديدة، ضد مولداڤيا هذه المرة، التى كان فويڤودها پيترو راريش قد تناسى واجباته كتابع للباب (العالى): فقد أبدى موقفاً معادياً تجاه بولندا التى كانت صديقة لهذا الأخير، واحتفظ بعلاقات تواطؤ مع النمسا. ولا يقابل السلطان أية مقاومة ويعين فويڤودا جديداً ويضم الأراضى التى تفصل مولداڤيا عن القرم.

وقد أدى موت چان زاپولاى، ملك المجر الذى نصبه السلطان، إلى استثارة استئناف الأعمال الحربية مع الأباطرة، إذ أن فرديناند لم يعترف بانتقال التاج إلى چان سيچيسموند زاپولاى، المولود قبل اختفاء أبيه بأسبوعين. والواقع أن حصار بودا من جانب النمساويين، والذى سوف يجرى رفعه بسرعة، سوف يدفع سليمان إلى اتخاذ قرار بالخروج فى حملة فى عام ١٥٤١. وعند وصوله إلى بودا، سوف يضع السلطان المجر تحت السلطة العثمانية المباشرة، إلى حين بلوغ چان سيچيسموند سن الرشد. والواقع أن المجر قد أصبحت ولاية من ولايات الإمبراطورية العثمانية، مقسمة إلى **سنجقين** ومزودة بحاميات قوية لدرء أية عودة هجومية من جانب الأباطرة. إلا أنه، بعد ذلك بسنة، كان على حامية بست رد هجوم من جانب هؤلاء الأخيرين. وأياً كان الأمر، فإن سليمان يضطلع فى الاتجاه

نفسه، فى عام ١٥٤٣، بحملة جديدة، جيدة التنظيم بشكل رائع. وتقود هذه الحملة إلى فتح ايزتيرجوم وزيكيسفيهير ڤار وعدد من الأماكن فى المجر الغربية، وهو ما يؤدى إلى حماية بودا بسلسلة من الحصون المتقدمة. ومنذ السنة التالية، سوف توطد القوات العثمانية الدفاع عن الولاية بالاستيلاء على ڤيسجراد. وسوف تؤدى مفاوضات طويلة وصعبة مع سفراء فرديناند، فى ١٩ يونيو ١٥٤٧، إلى عقد هدنة مدتها خمس سنوات. وقد اعترفت النمسا بتبعيتها للباب (العالى) بموجب هذه المعاهدة التى رفض شارل الخامس التوقيع عليها.

وبعد تخلصه مؤقتاً من كل تهديد من الغرب، يحول سليمان مرة جديدة بصره صوب إيران. فالأمير القاص ميرزا، الذى تمرد ضد أخيه طهمسب، كان قد لجأ عند السلطان وولد لدى حاشية هذا الأخير مشاريع حربية. والواقع أن خورم سلطانه كانت تتمنى حرباً يمكن أن يبرز فيها زوج ابنتها رستم باشا، الصدر الأعظم منذ عام ١٥٤٤. ولم تكن لدى سليمان دوافع أكثر ولا أقل من المعتاد لخوض حملة ضد الصفويين – غير إستيلاء الشاه على ڤان – إلا أنه يقرر أخيراً خوضها فى عام ١٥٤٨. ومرة أخرى أيضاً، يستولى على تبريز دون مقاومة، ويعيد فتح ڤان، ويؤمن لنفسه عدداً من المواقع الحصينة فى الأناضول الشرقية وفى چيورچيا، ثم يرجع إلى اسطنبول فى أواخر عام ١٥٤٩. ولا تتناسب النتيجة التى تم الوصول إليها دائماً مع الجهود والمصاريف المبذولة فى هذه الحملات المكلفة فى الشرق.

وتؤدى حوادث حدودية مرتبطة بدسائس فرديناند فى ترانسلڤانيا إلى تفجير أعمال حربية من جديد ضد النمسا، هذه المرة فى المملكة التابعة للباب (العالى)، والتى كان رجلها القوى خلال ما قبل بلوغ چان سيچيسموند سن الرشد، الكاردينال مارتينوتزى، الذى استولى عليه الطمع، قد دفع السكان إلى الثورة وحصل على دعم من الأباطرة مع سعيه على الرغم من ذلك إلى اعتراف السلطان به ملكاً. وقد بدأ محمد بك، بيلير بك روميليا (محمد باشا سوكوللو فيما بعد)،

العمليات فى بانات فى عام ١٥٥١، إلا أنه سرعان ما اضطر إلى التحول فى اتجاه صربيا. وفى السنة التالية، يتمكن على باشا، **بيلير بك** بودا، من دحر العدو فى زيچيد، ثم يتجه إلى الاستيلاء على ڤيزپريم، فى المجر الغربية. وبعد ذلك بوقت قصير، يتمكن محمد بك والوزير الثانى أحمد باشا من فتح تيميزڤار، ثم أماكن بانات الأخرى، التى يجرى على الفور تحويلها إلى ولاية عثمانية. ومواصلة لزحفهما عبر المجر، يستوليان على زولنوك، إلا أنهما يحاصران دون طائل موقع إيچير، فى شمالى البلاد.

وفى الشرق، كان طهمسب قد أرسل جيشاً للاستيلاء على حصون الضفة الشمالية لبحيرة ڤان. ورداً على ذلك، يخرج سليمان من اسطنبول فى عام ١٥٥٣ لخوض «حملته السنية» الثانية عشرة، وهى الثالثة والأخيرة ضد إيران. وقد تميزت هذه الحملة بمأساة عائلية. فبعد نزوله على إلحاح خُرّم سلطانه، الحريصة على أن يرتقى ابنها سليم العرش بدلاً من الأمير الوارث مصطفى، المولود من أم أخرى، يشتبه السلطان فى تآمر هذا الأخير ويأمر بإعدامه عند ذهابه لتوديعه على الطريق. أما الأبن الأصغر لسليمان، چيهانچير، فهو يموت بعد ذلك بعدة أسابيع، خلال قضاء الشتاء فى حلب. ولا يبقى على قيد الحياة غير سليم، الوارث اعتباراً من الآن، وشقيقه بايزيد. والحال أن هذا الأخير، الخائف على حياته، يهرب إلى إيران حيث ينتهى الشاه، تحت ضغوط من السلطان، إلى الأمر بإعدامه هو وأبنائه الأربعة فى عام ١٥٦١.

ولا تقود حملة ١٥٥٣ – ١١٥٤ الجيش العثمانى إلى ما وراء ناخچيڤان، على الآراكس. ويأخذ طريق العودة عندما يصل رسل طهمسب حاملين مقترحات صلح. وتؤدى المفاوضات إلى عقد معاهدة آماسيا (٢٩ مايو ١٥٥٥) التى تكرس الوضع القائم على الأرض، أى مجمل الفتوحات العثمانية فى الشرق منذ عام ١٥١٤.

كما يصل إلى آماسيا سفراء فرديناند، ومن بينهم بوسبيك الشهير، لرغبته هو الآخر فـى التـفـاوض على صلح، ولا يوافق البـاب (العـالى) إلا على هدنة وتبدأ الأعمال الحربية من جديد فى عام ١٥٥٦. وسوف يقوم العثمانيون بلا طائل بحصار زيجيتفار، لكنهم سوف ينجحون على الرغم من ذلك فى الاستيلاء على موقع تاتا فى عام ١٥٥٨. وفى تلك الأثناء، تستمر المحادثات الدبلوماسية فى اسطنبول. وتدوم حتى عام ١٥٦٢ حيث يجرى توقيع معاهدة يتخلى بموجبها فرديناند عن دعاويه بشأن ترانسلفانيا ويقبل من جديد دفع الجزية للباب (العالى).

وقد تميز الأميرال الكبير پيال باشا فى عام ١٥٦٠ باسترداده من الأسبان جيزيرة جيربا. وفى عام ١٥٦٥، على رأس أسطول من ١٨١ سفينة شراعية، ينزل فى مالطة أكثر من ٢٥٠٠٠ رجل، تعززهم على الفور قوات الريّس تورجوت بك طرابلس منذ انتزاعه المكان من الفرسان فى عام ١٥٥١. وقد استمر حصار مالطة التاريخى أكثر من ثلاثة شهور، من ٢٠ مايو إلى ١١ سبتمبر. وسوف يؤدى صمود المدافعين ووصول أسطول نجدة تابع لنابولى إلى دفع العثمانيين فى نهاية الأمر إلى الرحيل. وسوف يثأر پيال باشا من هذا الفشل بالاستيلاء، فى السنة التالية، على جزيرة شيو، آخر ممتلكات جنوه فى الأرخبيل.

وسرعان ما سوف تسوى أمور المجر مع وصول خصمين جديدين إلى السلطة: الإمبراطور ماكسميليان الثانى، خليفة أبيه فرديناند، فى عام ١٥٦٤، ومحمد باشا سوكوللو، الصدر الأعظم منذ عام ١٥٦٥، وهو منصب سوف يحتفظ به فى ظل ثلاثة سلاطين، على مدار أكثر من أربع عشرة سنة. وسوف تؤدى حوادث حدودية والتوقف عن دفع الجزية من جانب النمسا إلى نشوب حرب جديدة. ويغادر سليمان اسطنبول فى أول مايو ١٥٦٦ لخوض «حملته السنية» الثالثة عشر والأخيرة، والتى سوف تقوده إلى أسوار زيجيتفار. وبعد شهر من الحصار، يتم الاستيلاء على الموقع فى ٨ سبتمبر. وقبل ذلك بيومين، يموت

سليمان، العجوز والمريض، فى خيمته. ويجرى تكتم الخبر حتى يتسنى لأبنه سليم الوصول إلى اسطنبول وضمان الاستحواذ على السلطة.

من سليم الثانى (١٥٦٦ - ١٥٧٤)
إلى محمد الثالث (١٥٩٥ - ١٦٠٣)

ترك سليم الثانى فى التاريخ العثمانى ذكرى عاهل غير كفء بشكل خاص. وقد ترتب على ذلك قدر من النتائج الخطيرة لأن محمد باشا سوكوللو، من حيث الجوهر، هو الذى كان يصرف شئون الإمبراطورية، وهو يتوصل بوجه عام إلى الحد من الآثار المزعجة المترتبة على مبادرات السلطان ومحاسيبه. والواقع أن هذا الإنكشارى، المنحدر من أصل اسكلاڤونى نبيل، كان قد اجتاز، بفضل كفاءته، جميع مدارج الهيراركية العسكرية والمدنية. وهذا الرجل، الذى يبلغ الستين من العمر، النشيط، زوج اسمهان سلطانه - ابنة العاهل الجديد، طويل القامة، الوقور والرزين، سوف يتكشف عن خادم جليل للدولة يفسر عمله، المتواصل على مدار فترة طويلة بشكل غير عادى، عدم حدوث قطيعة محسوسة بين عصر سليمان وعصر خلفائه الأقل موهبة.

بعد موت سليمان وعودة الجيش الإمبراطورى إلى اسطنبول، تستأنف القوات العثمانية لروميليا الأعمال الحربية ضد النمساويين بحظوظ متباينة. وفى نهاية الأمر، يصل سفراء ماكسميليان للتعامل مع الباب (العالى) ويتم فى أدرنه، فى ١٧ فبراير ١٥٦٨، عقد صلح مدته ثمانية أعوام.

وتتميز السنوات التالية بعمليات مختلفة توطد مواقع العثمانيين فى اليمن (١٥٦٨ - ١٥٦٩)، كما تتميز بالمشروع المدهش الخاص بحفر قناة يقصد بها ربط الدون بالڤولجا وتسهيل نقل القوات من أجل انتزاع استراخان من إيڤان الرهيب. لكن هذا المشروع الطموح لم يتسن استكماله.

والحدث الأول الذى سوف يميز عهد سليم الثانى هو بالدرجة الأولى فتح قبرص، الذى يبدو أن السلطان قد جعل منه مسألة شخصية. وكان من السهل العثور على أسباب للشكوى، تبرر، على الرغم من تحفظات الصدر الأعظم، إرسال أسطول من ٣٦٠ سفينة شراعية وقوات كبيرة. وكان العثمانيون يتمتعون بتفوق ساحق من حيث عدد الرجال ومن حيث الإمكانات، لكن مصطفى باشا لالا احتاج إلى أكثر من سنة حتى يتمكن من القضاء على مقاومة البنادقة فى فاما جوستا، التى لا تستسلم إلا فى أول أغسطس ١٥٧١. على أن هذا الفتح العثمانى الجديد قد قوبل بالسخط العارم فى أوروبا.

وعلى الرغم من محاولات محمد باشا سوكوللو الرامية إلى حث البنادقة على البقاء فى قبرص، فإن هؤلاء الأخيرين سوف يعقدون حلفاً هجومياً ودفاعياً مع البابا پيوس الخامس وأسبانيا. وفى خريف عام ١٥٧١، يقف دون خوان النمساوى، الإبن غير الشرعى لشارل الخامس، على رأس اسطول مشترك من أكثر من ٢٠٠ سفينة شراعية. وفى ليپانت، فإن الإميرال العثمانى الكبير على باشا مُؤَذِّن زاده، الذى يحوز قوات أكثر تفوقاً بشكل محسوس، يقبل بسرعة بالغة خوض المعركة. وفى ٧ أكتوبر ١٥٧١، تدور رحى أكبر معركة بحرية فى القرن، وتنتهى بالدمار شبه الكامل للأسطول العثمانى. والواقع أن آثارها سوف تكون شبه معدومة إلى حد ما. فمن جهة، يتم توقيع الصلح مع البندقية فى عام ١٥٧٣، مكرساً فتح قبرص، ومن جهة أخرى، سوف يعاد بناء القوة البحرية العثمانية بعد الكارثة وفى عام ١٥٧٤، سوف تسمح بالانتزاع النهائى لتونس من الأسبان.

وأثر موت سليم الثانى، فى عام ١٥٧٤، يخلفه ابنه مراد الثالث الذى لا يهتم بالمرة بتصريف الأمور، شأنه فى ذلك شأن محمد الثالث (١٥٩٥ - ١٦٠٣). وقد تميز عهدا هذين العاهلين الباهتين بانعدام استقرار عظيم للمسئوليات الوزارية: فبعد محمد باشا سوكوللو، الذى اغتاله متعصب فى عام ١٥٧٩، سوف يتم تغيير المتولين لمنصب الصدر الأعظم ثلاثة وعشرين مرة، فى حين أن هيمنة حاشية

السلطان على الشئون العامة، خاصة هيمنة السلطانات الأمهات (**الوالدات**)، سوف تتعاظم. والواقع أن عمل النزيه سوكوللو قد نجح فى إبقاء العظمة التى تمتعت بها الإمبراطورية فى زمن سليمان قائمة فى ظل سليم الثانى. أما السلطان الجديد، صهره، فقد كان ألعوبة فى أيدى محاسيبه واختزل بدرجة كبيرة هامش المناورة الذى كان يتمتع به. ومع اختفاء سوكوللو، تظهر الأمارات الأولى للانحطاط: الفساد على جميع مستويات الجهاز الإدارى والعسكرى، والذى يجر إلى حركات اجتماعية سوف تؤدى، فى أواخر القرن، إلى زعزعة الأناضول بدرجة عميقة.

وكانت العداوة قد تعاظمت منذ وقت طويل فى صفوف الجيش بين الأشخاص المنحدرين من **الديفشرمة** (تجنيد الفتيان غير المسلمين، بهدف أن يخدموا، على سبيل المثال، فى قوة الإنكشارية، والذين يحتكرون فى نهاية الأمر تولى أعلى المناصب فى جهاز الدولة) و **السباهيين**. والواقع أن سخط هؤلاء الجنود الذين كانوا يحصلون على مكافآت على شكل انتفاعات بأراض لم تعد إيراداتها تسمح لهم بمواجهة آثار أزمة اقتصادية عامة، ينتهى، بدعم من الأوساط الدينية، إلى إثارة القلاقل، فى عام ١٦٠٣، فى العاصمة نفسها. وينحاز السلطان إلى صف الإنكشارية الذين يهرب خصومهم، المهزومون، إلى الأناضول للإنضمام إلى فرق الساخطين **الجلاليين**. وسوف تترتب على ذلك عقود من الانعدام الدائم للأمن وأحياناً من تمردات تتميز بعنف بالغ، خاصة فى عام ١٦٠٨.

وفى الخارج، تتميز أواخر القرن السادس عشر بحرب طويلة مع إيران (١٥٧٦ - ١٥٩٠). ومن جراء القلاقل التى تلت موت طهمسب، تقود هذه الحرب فى البداية إلى نجاحات مثيرة: فچيورچيا وأزيربيچان سوف تصبحان ولايتين من ولايات الإمبراطورية، وسوف يجرى إنشاء أسطول عثمانى فى بحر قزوين. لكن الشاه عباس يسترد هذه الأراضى فى ١٦٠٣ - ١٦٠٤. وسوف يتجه إلى جعل إيران الصفوية واحدة من القوى العظمى فى المنطقة وإلى رد قوات السلطان إلى حدود عام ١٥٧٦.

وعلى الحدود الأوروبية، سوف تؤدى غارات الآكينچى العثمانيين فى الأراضى النمساوية وغارات الأوسكوك المسيحيين فى الأراضى العثمانية إلى إستثارة ردود أفعال أوسع نطاقاً من جانب القوات النظامية لكل من المعسكرين. ففى عام ١٥٩٢، شهد رد فعل العثمانيين اتساعاً هائلاً بحيث أن الإمبراطور رود ولف الثانى سوف يتخلى عن تجديد العمل بمعاهدة الصلح، وسوف ينجح، انتقاماً من ذلك، فى إلحاق الهزيمة بجيش عثمانى فى سيسيك (١٥٩٣). وهكذا تبدأ حرب سوف تدوم ثلاث عشرة سنة وتجر إليها شركاء آخرين، من بينهم ڤالاشيا التى سوف تتمرد ضد السلطان، ثم مولداڤيا. ويتولى محمد الثالث قيادة حملة سوف تؤدى، فى عام ١٥٩٦، إلى الاستيلاء على ايچير (ايرلاو)، القلعة المسيطرة على خطوط المواصلات بين الأراضى النمساوية والإمارات الواقعة على نهر الدانوب. ومنذ ذلك الحين، وإن لم يكن دون صعوبات، سوف يتطور الموقف لصالح العثمانيين. ولما كانت السنوات الطويلة للحرب على هذه الجبهة قد أثرت بشكل بالغ على الموقف المالى للإمبراطورية، ولما كان النضال فى الشرق ضد الصفويين ينذر بالتفجر من جديد، فإن السلطان الشاب أحمد الأول لن يثير مصاعب تذكر حين يعرض النمساويون عليه التفاوض.

ويرمز الصلح الموقع فى زيتڤاتوروك، فى ١١ نوڤمبر ١٦٠٦، إلى تطور مثير فى العلاقات بين الدولتين، إذ يقبل العاهل العثمانى للمرة الأولى التعامل على قدم المساواة، دون أن يعود إلى مطالبة الطرف المقابل له لا بجزية ولا باعتراف بالسيادة عليه. وسوف يجرى تأكيد الحدود السابقة على الحرب كما سوف يستعيد الباب (العالى) سلطته على الولايات الثلاث الواقعة على نهر الدانوب.

***

ترمز عهود سليم الأول وسليمان الأول وسليم الثانى إلى أوج التوسع العثمانى أكان ذلك فى أوروبا البلقانية أو الوسطى أم فى البحر المتوسط أم فى الشرق

الأدنى. أمَّا هزيمة ليپانت، التى يحتفل بها احتفالاً بالغ النشوة فى الغرب المسيحى، فهى لا تشكل بالنسبة للعثمانيين غير حدث عابر سرعان ما يتلاشى. لكنه أيضاً علامة على عدم تكيف بعض أعيان الإمبراطورية مع تصور سياسى خارج - عثمانى - خاصة فى شئون البحر المتوسط - وهو عدم تكيف يعبر عن نفسه من خلال اختيار شخصيات عديمة الكفاءة أو عديمة المسئولية: فالإمبراطورية تحيا دائماً فى مفهوم تفوق لا يناقش، تثبته النجاحات المحرزة منذ أكثر من قرن.

وإذا كان سليم الأول وسليمان الأول ينكبان على قيادة حملات عسكرية، فذلك، بلا جدال، من منظور أن وجودهما يبدو لهما ضرورياً لنجاح هذه الأخيرة. وتدل كثرة هذه الحملات على إرادة الفتح، المستندة إلى إمكانات تقنية عسكرية ممتازة وإلى ضغط ديبلوماسى، بل وسيكولوچى أو دينى، تعتبر آثاره واضحة. وهذه الفتوحات مثيرة: ويمكن تفسيرها جزئياً إما بضعف، أو بانقسامات الخصوم. على أنها ليست غير مظهرٍ للإمبراطورية، نتيجةٍ لتنظيم داخلى وإدارة جرى توطيدها شيئاً فشيئاً ومنحا الدولة العثمانية هياكل راسخة البنيان، تكمن فى أساس جبروتها نفسه: فالقرن السادس عشر ليس مجرد قرن فتوحات. ولذا فمن المناسب أن نضع فى الصدارة ما صنع فى ذلك العصر عظمة الإمبراطورية العثمانية: تنظيم الدولة. وليس من باب الصدفة أن الأتراك قد لقبوا سليمان الأول، الذى يسمى فى الغرب بسليمان «الأكبر»، **بالقانونى**: «المشرع».

الفصل السادس

الإمبراطورية فى عظمتها
(القرن السادس عشر)

بقلم : جيل فينشتاين

لاشك أن سليمان الأول - سليماننا الأكبر - هو أشهر سلاطين السلالة الحاكمة العثمانية، والوحيد الذى يضم عموماً إلى كبرى شخصيات التاريخ العالمى. وينطوى ذلك على شىء من عدم الإنصاف لأن عديدين من أسلافه لم يكونوا أقل عظمة منه وقد أسهموا على الأقل قدر إسهامه فى بناء الإمبراطورية الهائلة التى ورثها. وعلاوة على ذلك، فإلى جانب العديدين من الأفراد التافهين أو المختلين بالفعل، كان بين خلفائه عدد من الشخصيات الهامة أيضاً. ويبقى أن عهده، المثير من حيث مدته (١٥٢٠ - ١٥٦٦)، يتطابق بوجه عام مع المرحلة الأكثر روعة فى مراحل التاريخ العثمانى الطويل: ففى زمنه وحتى أيامنا، كان، بالنسبة للغرب كما بالنسبة للشرق، رمز عظمة كان هو المستفيد منها كما كان هو صانعها.

إلا أنه لابد من التأكيد على أن الشخصية الخاصة لـ «الأكبر» - أو لـ «المشرع» (القانونى)، إذا ما استخدمنا النعت الذى يسبغه عليه التراث العثمانى- لم تكن أدنى من الدور الذى احتفظ التاريخ لها به. فالرجل الطويل النحيف، عديم التناسق، وإن كانت جبهته شامخة وأنفه كأنف النسر وعيناه سوداوين وواسعتين، كان يوحى، عبر مظهره الجسمانى وسلوكه المتميز بالعظمة، بصورة تليق بملك بالغ القوة. وعلى الرغم من أن المراقبين الغربيين كانوا بشكل قبلى قليلى الحماس لهذا العاهل الكافر الذى كانت لديهم كل المبررات للخوف منه، فإنهم قد أجمعوا مع ذلك على الاعتراف بعظمته. ولم يتخلفوا عن التذكير ببعض جوانب الضعف وعدد من

الجرائم التى لوثت هذه الحياة: خضوع بالغ فى شبابه لمحسوبه، ابراهيم باشا، ثم لجاريته الجميلة روكسلان، التى تزوجها؛ قتل اثنين من اخوته باسم تطبيق لا يرحم لمبدأ الدولة. لكن هذه الجوانب السلبية ليست كافية لإهدار السمعة الرفيعة لهذا العاهل: سمعة رجل حكيم يتميز بسمو أخلاقى استثنائى، ومخلص لتعهداته، وفاضل فى حياته الخاصة، متفقه ومتحمس بشكل رائع فى أمور الدين. ومع العمر، يتحول الورع والتمسك بالفضيلة عنده إلى التقشف الأكثر صرامة، فى حين أن صلابة الشخصية تتاخم لا مبالاة واضحة بكل تقلبات القدر.

وفى ظل حكم هذه الشخصية الصارمة والنبيلة، فإن الفتوحات الحاسمة، المحققة فى الشرق الأوسط على يد أبيه سليم الأول قبل وقت قصير من موته، سوف يجرى الحفاظ على تكاملها بشكل حاسم، ثم سوف تؤدى سلسلة كاملة من الاستحواذات الجديدة إلى استكمال توسيع الأراضى العثمانية على مختلف حدودها البرية والبحرية. وعندئذ تصل الإمبراطورية من حيث الجوهر إلى الحدود القصوى لتوسعها: فالإضافات اللاحقة إليها لن تشكل غير تعديلات (قبرص وكريت) أو اندفاعات عابرة، فى حين أن الجذر، خلافاً لذلك، سوف يبدأ فى التحرك فى أواخر القرن السابع عشر. ومنذ الشطر الثانى لعهد سليمان، فإن الطابع الجديد الذى تميز به الزحف العثمانى، أكان ذلك فى مواجهة آل هابسبورج أو فى مواجهة الصفويين، لم يعد مجرد استيلاء بشكل دائم على ولايات بأكملها، ناهيك عن ممالك، بل الفوز خطوة خطوة ببضع قلاع عصية على الفتح، مما يوضح تماماً أن هذا الزحف قد وصل إلى حدوده.

ومن حيث ما يبدو بوصفه شكلها الأمثل، فمما لا جدال فيه أن الإمبراطورية العثمانية تستحق أن توضع فى مصاف أوسع الكيانات السياسية التى عرفها التاريخ العالمى، لكنها، بطبيعة الحال، أكثر شبهاً بالإمبراطورية البيزنطية: ليس بالمخلفات المتواضعة التى تبقت من هذه الإمبراطورية التى حاربتها لكى تصبح الوريث المباشر لها، وإنما بالإمبراطورية الرومانية الشرقية فى أوجها، فى ظل

حكم چوستينيان. فهى تستولى تقريباً على أراضيها، تلك «المنطقة الوسطى» للعالم القديم، إذا ما استخدمنا تعبير ديميترى كيتسيكيس، الواقعة بين الشرق الأقصى وأوروبا الغربية، والتى تعيد لها، بعد عشرة قرون، وحدة سياسية تتميز بالحيوية.

ولكى نعطى فكرة ملموسة أكثر عن البنيان الكلى الذى تكون بهذا الشكل، لابد من الإشارة إلى البلدان التى جرى ضمها، عبر أساليب مختلفة، كلياً أو جزئياً، بأسمائها المعاصرة: فى أوروبا: المجر، رومانيا، بلغاريا، يوغوسلاڤيا، البانيا، اليونان، بيسارابيا، أوكرانيا، القرم؛ فى آسيا: تركيا، العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، واجهة شبه الجزيرة العربية على البحر الأحمر، اليمن الشمالى وعدن؛ فى إفريقيا: مصر، ساحل السودان واثيوبيا، ليبيا، تونس، الجزائر. والمجال البحرى لهذه الإمبراطورية الواقعة فى ملتقى ثلاث قارات يشمل من ثم الحوض الشرقى للبحر المتوسط (بما فى ذلك الجزء الشرقى للبحر الأدرياتى وللبحر الأيونى)، جنوب الحوض الغربى حتى حدود المغرب، مجمل البحر الأسود وشبه مجمل البحر الأحمر - «بحيرتين عثمانيتين» - جنوب غربى الخليج العربى - الفارسى. ولا يمكن حساب عدد السكان المنتشرين فى كل هذه البقاع حساباً دقيقاً، إلاّ أنه يقدر عموماً بنحو ٢٢ مليون نسمة فى منتصف القرن، وهو ما يشكل درجة عظمة ملحوظة بالنسبة لذلك العصر، حيث تميز القرن السادس عشر هنا، كما فى بقية عالم البحر المتوسط، بتوسع ديموجرافى بالغ.

وفى الوقت نفسه، فإن عهد سليمان يرمز إلى نوع من عصر كلاسيكى بالنسبة للمؤسسات التى تصوغ التنظيم المحدد للإمبراطورية فى المجالات الاجتماعية والسياسية والإدارية والإقتصادية: فهذه الموسسات التى صيغت فى ظل العهود السابقة، تبلغ عندئذ مرحلة نضوجها وتترابط فى كل متماسك يكفل القوة والاستقرار للدولة. ومن ثم فهذه هى اللحظة الممتازة لرسم لوحة لأسلوب العمل الداخلى للإمبراطورية. على أنه لا يجب المبالغة فى إضفاء صفات المثالية

على هذه المرحلة، مثلما فعل كتاب القرون التالية لها بردهم جميع المساوىء التى ظهرت بعد ذلك إلى التخلى عن القواعد التى أرساها السلطان المشرع الأكبر. فالواقع أن الجهاز، منذ عهده، عرف عدداً من الخيبات وكان بالإمكان بالفعل رصد مؤشرات على بعض أشكال الانحطاط التى سوف تحدث فى المستقبل.

لكن ذلك لا يقلل من واقع أن الإمبراطورية تبلغ أوج قوتها عن طريق فعالية تنظيمها ووفرة ثرواتها التى لا تفلح المنافسة الغربية بعد فى تهديدها تهديداً حقيقياً. وهى تفرض نفسها على المسرح الدولى فى وجه عالم إسلامى سنى يعترف بصدارتها، كما فى وجه أوربا غربية أثار الرينسانس حماسها لكنها مصابة بالضعف من جراء انقساماتها السياسية والدينية. والحال أن بوسبيك، سفير فرديناند الهابسبورجى لدى السلطان، مقتنعاً بجبروت الخصم التركى وحريصاً على تبرير سياسة سيده الحذرة، يصف الوضع بشكل ممتاز: «إن سليمان يبرز أمامنا بكل الرهبة المستمدة من نجاحاته الخاصة ونجاحات أسلافه [...]. وهو على رأس جيش مجهز بفضل موارد ممالك عديدة. ومن القارات الثلاث التى تتقاسم نصف الكرة الأرضية الشرقى الذى نحن فيه، تسهم كل قارة بنصيبها فى إنزال الدمار بنا. وشأنه فى ذلك شأن صاعقة، فإنه يضرب ويسحق ويمحق كل مافى طريقه».

وإذا كانت الإمبراطورية العثمانية تؤكد نفسها عندئذ بوصفها القوة العالمية الأولى، فإن عصر سليمان يبدو فى الوقت نفسه بوصفه أحد أروع عصور الحضارة العثمانية فى مجالات الفنون والعلوم والآداب: فعلى هذا الصعيد أيضاً، يمكن الحديث عن مرحلة كلاسيكية، وفى هذه الثقافة البلاطية بشكل بارز، يبرز أيضاً التأثير الشخصى للسلطان كمشجع للفنون والعلوم والآداب، بل وكملهم مباشر لها. ومن جهتهم، سوف يتأثر الرحالة الأوروبيون على نحو خاص ببهاء الاحتفالات الرسمية حيث تتلألأ الملابس الثمينة والحلى والسروج الفاخرة للجياد. وهم يقدرون عبر هذا التراكم للثروات عظمة «التركى الأكبر».

هذه الدولة فى أوجها هى نقيض دولة قومية: فهى، بالأحرى، امبراطورية تجمع عناصر هجينة دون أن تسعى إلى صهرها فى قالب واحد. وتتميز الأراضى بأحوال طبيعية جد متباينة وتتميز الشعوب بتعدد الأعراق: أتراك، تتر، عرب، فرس، أكراد، تزيجان، بربر، أقباط، يونانيون، أرمن، سلاف، البانيون، رومانيون، مجريون ... وتتجاور هناك ديانات عديدة: فالإسلام يُمَثَّلُ هناك بشكل غالب من خلال شكله السنى، لكن الشيعية ومختلف المعتقدات المهرطقة، فى إطار الطرق الصوفية، سواء تسامحت الدولة معها أم لا، ليست غائبة عنه؛ وإذا كانت مدرسة أبى حنيفة توجد رسمياً فى قلب الإمبراطورية، فإن المدارس الفقهية الأخرى يتم الاعتراف بها فى المحيط. وتظهر المسيحية تحت أشكال مختلفة: المسيحية اليونانية الأرثوذكسية، المسيحية الأرمنية، المسيحية الكاثوليكية، المسيحية التى تذهب إلى وحدة طبيعة المسيح .. وتشمل اليهودية الطوائف الرومانية والقرَّائية والسيفارادية والأشكنازية.

لكن رعايا السكان الذين يتميزون بتباينات عرقية ودينية، يتميزون أيضاً وبدرجة أعلى بتباينات من حيث مختلف وظائفهم. وفى هذا الصدد، فإن التمييز الرسمى بين **العسكر** – وهم فئة تشمل الجنود بالمعنى الفعلى للمصطلح وتشمل بدرجة أعم جميع خدم الدولة المستثنين، فى مقابل خدماتهم، من دفع الضرائب – و، من جهة أخرى، **الرعايا** – جميع المنتجين الذين يدعمون الدولة عن طريق مدفوعات ضريبية عن عملهم – من منظور حقوقى وإيديولوچى بأكثر مما هو من منظور سوسيولوچى: والواقع أنه يهيمن على مجال واسع متباين من أنواع النشاط وأساليب الحياة التى تتطابق معها. وبهذا المعنى، يجب التمييز بين أشباه البدو الجبليين الذين يذهبون بشكل تناوبى إلى مراعيهم الشتائية والصيفية، وعمال الغابات، وجماعات البدو الضخمة فى الصحارى الحارة وفى البرارى الباردة

والفلاحين المتباينين بحسب أساليب زراعاتهم، وصائدى أسماك الأنهار العظيمة والبحيرات والسواحل البحرية، والجماعات السكانية الحضرية المؤلفة من تجار وحرفيين وكتبة وإداريين وجنود، وقساوسة أو دراويش الطوائف الدينية: فما أكثر الأنواع الأجتماعية التى تتوزع الجماعات السكانية للإمبراطورية عليها.

ثم إن ولايات السلطان تتألف من بلدان، لكل منها تراثه التاريخى المختلف، دخلت، منذ وقت بعيد إلى هذا الحد أو ذاك، تحت سيطرة الهلال وتتميز علاوة على ذلك فى الإطار العثمانى بأوضاع قانونية متباينة، تتراوح بين احتواء كامل وتبعية تتمتع بقدر كبير من الاستقلال. وبحكم منطق إمبراطورى بالفعل، فإن سليمان لا يمحو من ألقابه تنوع الممالك الموحدة تحت صولجانه. فهو على العكس من ذلك، يبرز تفاصيله بافتخار - بتوسيعه إلى حد ما لقائمة الأشكال الفعلية لسيطرته، حين يأمر بأن تنعكس على تاجه المكانة الممنوحة لكل منها: لقد أمر بأن يكتب، بهذا التنويع أو ذاك، كتمهيد لرسائله الرسمية: «أنا السلطان **وباديشاه** البحر المتوسط والبحر الأسود وروميليا والأناضول وبلاد الروم وكرمان وبلاد ذو القادر وديار بكر وكردستان وأزيربيجان وفارس ودمشق وحلب ومصر والقدس الشريف ومكة المكرمة والمدينة المنورة وجميع بلاد العرب واليمن وجده وأرض التتر إلى جانب العديد من البلدان الأخرى التى غلبها جبروت سيوف أسلافى الأمجاد وأجدادى الأكرمين، ناهيك عن عدد هائل من الأمصار التى فتحتها بحسامى الوضاء...».

لكن السلطان لا يقف على رأس مجرد مجموع ممالك: فالكل يتجاوز الأجزاء ليشكل إمبراطورية محددة، لا يمكن تعريفها إلا بأنها «الإمبراطورية التركية». فلاشك فى أن الأتراك يمثلون عنصراً سكانياً هاماً، خاصة فى آسيا الصغرى، والسلالة الحاكمة نفسها من أرومة تركية جزئياً؛ ولاشك أيضاً فى أن اللغة الرسمية شكل من التركية، حتى وإن كانت هذه «اللهجة العثمانلية»، إذا

ما استخدمنا مصطلحات چان دينى، مشحونة بالعربية وبالفارسية. لكن القيادة العليا للجيش وللإدارة، كما سوف نرى، هى فى الواقع أكثر كوزموبوليتية. فالسلاطين لا يهتمون كثيراً بنقاء عرقى ما إلى درجة أنهم يتخذون، لضمان أن تكون لهم ذرية، جوارى من كل أصل. وهذه الذهنية، الغريبة عن كل فكرة حديثة عن العرق والأمة، تصدم المعاصرين مثل غوليوم پوستيل: إذ يذكر هذا الأخير فى عمل يرجع إلى عام ١٥٦٠: «أن الأتراك، بين جميع الشعوب الموجودة الآن فى العالم، قد أصبح اسمهم مقيتاً إلى هذا الحد، بحيث أنه لا الأمير ولا الفرد العادى يستخدمانه فيما يتعلق بالأعمال العامة: فليس هناك ما هو أكثر إهانة من أن يسمى المرء تركياً، بحيث أن كثيرين قد رصدوا أن كلمة تركى لها وقع كلمة وضيع».

ولتكوين فكرة أكثر دقة عن تصور السلطان لسيطرته الخاصة، يجب الرجوع إلى الصيغ الأولى لألقابه، والسابقة على الصيغ التى أوردناها بالفعل: فهو يعلن نفسه – وهنا أيضاً بهذا التنويع أو ذاك: «سلطان سلاطين الشرق والغرب، قيل الأقيال، موزع التيجان على ملوك المعمورة، ظل الله على الأرض...». وهذا يعنى أنه، إلى جانب الأراضى المختلفة الواقعة من الناحية الفعلية تحت سلطنه، إنما يطالب بالصدارة على جميع الملوك الآخرين، بسيطرة عالمية يشاؤها الله. وهنا يتداخل التراثان الإمبرطوريان لروما وللإسلام. والواقع أن فتح القسطنطينية، العاصمة الجديدة للإمبراطورية الرومانية منذ كونستانتين، كان قد جعل من محمد الثانى الوريث الشرعى للأباطرة الرومان ولنزعتهم الرامية إلى الملكية العالمية. والحال أن المتعلمين البيزنطيين الملتفين حوله والإيطاليين ذوى النزعة الإنسانية الموجودين فى حاشية الفاتح قد شجعوه فى هذا الاتجاه. ومن هنا السخرية التى يبديها سليمان عبر رسائله أو أقوال المتحدثين بلسانه تجاه المطالبات الهابسبورجية بلقبى إمبراطور وقيصر. ففى نظره، لم يكن شارل الخامس غير «ملك أسبانيا» ولم يكن شقيقه فرديناند غير «ملك ڤيينا» أو ملك «التشيك».

وبعد فتح القسطنطينية، فإن فتوحات سليم الأول الشرقية، التى استكملتها فتوحات سليمان، قد رمزت إلى تحول فى تطور الإمبراطورية: فالعثمانيون، الذين تم صعودهم على هامش العالم الإسلامى الكلاسيكى، يتوصلون إلى الاستحواذ على أراضى الإسلام القديمة هذه وإلى فرض هيمنتهم هناك على جميع الملوك المسلمين فى زمانهم، وبانتصاره على السلاطين المماليك، انتزع سليم دورهم وشرف «خادم الحرمين الشريفين» الذى يجعل منه حامياً للحج والطرق التى تؤدى إليه. وقد تأكدت السلطة على الأماكن المقدسة والحجاز، والناجمة عن هذه الوظيفة، عن طريق خضوع سكان جده وشريف مكة، المهددين بالتقدم البرتغالى فى البحر الأحمر، للعثمانيين. والواقع أن المطالبة بلقب الخليفة التى كان العثمانيون الأوائل، شأنهم فى ذلك شأن عدد من أمثالهم، قد تمسكوا بها، والتى كانت حتى ذلك الحين دون أهمية كبيرة، إنما تكتسب من الآن فصاعداً انسجاماً جديداً: فقد وحدوا تحت صولجانهم جميع مدن الإسلام المقدسة: مكة، المدينة، القدس، التى سوف يضيف سليمان إليها بغداد ومقدسات كربلاء والنجف، وقد وضعوا فى قصرهم فى اسطنبول مخلفات النبى المنقولة من القاهرة؛ وأحرزوا فى الجهاد ضد الكفار نجاحات لا مثيل لها: فما أكثر علامات التفضيل الآلهى لهذه السلالة الحاكمة ومبررات مطالبتها بالخلافة.

وهكذا فلم يكن سليمان بحاجة إلى الانتساب إلى النبى بأواصر الدم ولا حتى إلى التذرع بتنازل الخليفة العباسى الأخير فى القاهرة عن حقوقه لسليم وذريته – فهذا التقليد سوف يصاغ فيما بعد بوقت طويل، عندما يسعى العثمانيون فى القرن الثامن عشر إلى الذود عن شرعيتهم ضد الوهابيين أو فى وجه اعتداءات أوروبا المسيحية، حتى يستشعر بشكل كامل أنه خليفة «أمراء المؤمنين» بلا منازع؛ حتى يقتنع بصحة هذه الكلمات التى وجهها إليه شريف مكة: «إنكم اسمى منا ومن جميع سلاطين الإسلام، لأنكم فتحتم بلاداً تخص الأوروبيين وأمثالهم». وتتوحد إمبراطوريته توحداً كاملاً مع إمبراطورية الإسلام، وبهذه الصفة، فإنها

مدعوة إلى احتواء العالم كله، بقدر اختزال «دار الحرب» لحساب «دار الإسلام». وسليمان هو **باديشاه** الإسلام، كما أن جيوشه هى «قوات الإسلام المنذورة للنصر» وبطبيعة الحال، فإن ذلك لا يعنى أن رعاياه يعتبرون أو يجب أن يصبحوا مسلمين: ذلك أن المسيحيين واليهود يظلون عديدين فى مجمل إمبراطوريته، بل إنهم يمثلون أكثر من ٨٠٪ من سكان روميليا. والوضعية القانونية المخصصة لهم هى الوضعية التى ارتآها لهم القانون القرآنى، **الشريعة**: التى تعترف لهؤلاء **الذميين** بمكان فى الدولة، وبحق ممارسة ديانتهم بحرية، لكنها تبقيهم فى معزل معين بالقياس إلى المؤمنين الحقيقيين وتفرض عليهم دفع ضريبة رأس اسمها **الجزية** أو **الخراج**، بما يرمز إلى خضوعهم للسيطرة الإسلامية.

وإلى جانب هذين التراثين الإمبراطوريين، الرومانى والإسلامى، يكمن مفهوم ثالث فى مصادر التصور السياسى العثمانى: هو مفهوم شعوب البرارى التى انحدر منها إرطغرول وذووه، أسلاف السلالة الحاكمة الأوغوز. ويجب أن نربط بهذا التيار المبدأ، ذى المصدر القبلى، الذى يذهب إلى أنه، بين جميع الأسس الممكنة لشرعية العاهل، فإن الانتماء إلى «عشيرة مقدسة» هو ما يميز العاهل. والأمر كذلك، مثلاً، بحيث أنه فى امبراطورية المغول، فى ظل تقلباتها المتعاقبة، لا تكف الشرعية أبداً عن الارتباط على وجه الحصر بمختلف فروع أخلاف چنكيز خان. وبحكم هذا الواقع، فإن وجود الإمبراطورية لا ينفصل عن وجود السلالة الحاكمة. وهذه القاعدة الأساسية تحدد طبيعة وكذلك تقلبات النظام الوراثى العثمانى.

مشكلة الوراثة

من حيث المبدأ، يعتبر جميع الأخلاف مطالبين شرعيين ممكنين بالعرش. إلا أنه، عندما تسود أولوية الكبار القبلية، فإن العضو الأكبر سناً فى السلالة السائدة هو الذى يدعى إلى الوراثة. والواقع أن عثمان، عن طريق عمل تأسيسى، قد خرج

على هذه الممارسة، باغتياله عمه دوندار لكى يكفل لنفسه خلافه أبيه. ونتيجة لذلك، خلال مجمل فترة الصعود العثماني، فقد جرى قصر المنافسة على أبناء العاهل. لكن واقع عدم وجود أية قاعدة صارمة لإبطال تعادل حقوقهم، عدم وجود مبدأ وراثى بالمعنى الدقيق للمصطلح، كان يشكل، كما أثبتت ذلك عدة حوادث على مدار القرن الخامس عشر، بذرة رهيبة للمتاعب، بل ولتحلل الدولة. وفى هذه الظروف، ترسخت لدى الأمراء الذين يرتقون العرش ممارسة القضاء على جميع إخوتهم عن طريق خنقهم. وقد جعل محمد الثانى من هذا الاحتياط قاعدةً، «قانون قتل الإخوة» الشهير، الذى جرى إصداره «لصالح الدولة»، بموافقة «أغلبية من العلماء». وعن طريق هذا الإجراء الرهيب، الذى أسهم إسهاماً ضخماً فى الرعب الدائم الذى أثاره النظام العثمانى فى صدور المراقبين الغربيين، كفل العاهل بشكل فعال رسوخ سلطته ورسوخ حقوق ذريته. وربما كان قد استرشد أيضاً بالفكرة – التى تشكل أيضاً مفهوماً تركياً قديماً – التى تذهب إلى أن نجاحه مستمد من مشيئة إلهية لا يفعل غير إستخلاص نتائجها.

ولما كان سليمان هو الإبن الوحيد الباقى لسليم الأول، فقد وجد نفسه معفياً من القيام عند ارتقائه العرش بمهمة الدفن، إلاَّ أنه لم يكن أقل إخلاصاً فيما بعد للمنطق الذى نبعت منه: إذ يقال أنه قد أمر، بعد الاستيلاء على رودس، بقتل أبناء وأحفاد عمه الأكبر، چيم، اللاجئين عند فرسان القديس يوحنا. كما أنه لم يكتف بإصدار الأمر بإعدام ابنيه، مصطفى وبايزيد، اللذين تحديا سلطته، فهو قد انقض أيضاً على ذريتهما حتى يبعد هذين الفرعين من المنافسة التالية على الوراثة.

وفى الممارسة العملية، عندما كان عدة امراء إمبراطوريين (**شاه زادات**) يجدون أنفسهم فى منافسة، فإن حكم الله، الذى سوف يحسم النتيجة، كانت تهيىء له أعمال أبيهم وأعمال المعنيين أنفسهم وأعمال مختلف القوى التى سعوا إلى كسب دعمها. وحتى أواخر القرن السادس عشر على الأقل، كان **الشاه زادات** فى واقع الأمر شخصيات تتمتع بدور عام وبموارد خاصة. وكان أبناء وأحفاد

السلطان يحصلون على حكم مقاطعات **(سناجق)** فى آسيا الصغرى، كانوا يتدربون فيها على إدارة الشئون وعلى القيادة، تحت إشرف مرب، **هو اللالا**. وكانوا يتمتعون هناك ببلاط صغير وبقوات. وإذا تسنى لهم الحصول على العرش، فإن زمرة الأتباع التى يشكلونها على هذا النحو غالباً ما كانت تصعد إلى أعلى مناصب الإمبراطورية. وكانوا بوجه عام يزينون بالعمائر عواصم مقاطعاتهم، خاصة المساجد المقامة باسم الأميرة التى أنجبتهم. وهكذا فإن سليمان، بعد أن كان على مدار ثلاث سنوات والياً على كافا، فى القرم، فى عهد جده، قد انتقل، عند إرتقاء أبيه العرش، إلى مانيسا حيث بقى حتى موت هذا الأخير. وكان القرب الجغرافى لولاية كل منهم من اسطنبول عاملاً أساسياً بالنسبة للمطالبين بالعرش، لأن العرش يعود بعد موت أبيهم إلى أول من يصل من بينهم إلى العاصمة. ومن ثم فإن ذلك الذى كان معيناً فى المكان الأقرب كان يخرج محظوظاً.

وأياً كان نفعها التربوى، فإن حكومات المقاطعات هذه كانت تمثل خطراً بالنسبة للعاهل الحاكم بقدر ما أنها قد وضعت الأمراء الطموحين والمتعجلين فى وضع إستعداد للتمرد على أبيهم والتعجيل بوراثة تبدو جد متوقعة، خاصة إذا ما نجحوا فى كسب ود الإنكشارية. وتصور نهاية بايزيد الثانى هذا الخطر، كما تبينه الدسائس التى اتهم بها سليمان ابنيه. وسرعان ما سوف يتخلى خلفاء هذا الأخير تدريجياً عن هذه الممارسة: فسليم الثانى ومراد الثالث لن يمنحا حكومات إلا لابنيهما الأكبر سناً. ثم، اعتباراً من عهد محمد الثالث (١٥٩٥ – ١٦٠٣)، سوف يجرى احتجاز جميع **الشاه زادات** فى الجزء السرى من القصر الإمبراطورى فى مكان يدعى، بشكل له دلالته بـ «القفص». وكان يجرى ابقاؤهم هناك تحت حراسة مناسبة لا يصحبهم غير جوارٍ تتميز قدرتهن على الإنجاب، علاوة على ذلك، بأنها محدودة بدرجة معقولة، منتظرين، وهم فى عزلة عن بقية العالم، جلوساً ملكياً تالياً.

وفى آن واحد، تأخذ ممارسة قتل الأخوة فى التراجع. وربما كان هذا التطور يتطابق مع تغير للأذهان: ألا يذكر أحد كتاب الأخبار أنه فى أثر إعدام محمد الثالث لإخوته التسعة عشر، «سمعت الملائكة فى السماء تنهدات ومناحات أهل اسطنبول»؟ وأياً ما كان الأمر فإن هذا التطور قد نشأ عن ظروف خاصة: فلما كان محمد الثالث لم يترك عند موته غير ابنين قاصرين، فقد جرى، عند إرتقاء الأول العرش، تفضيل ترك الثانى على قيد الحياة، تفادياً لخطر فناء السلالة الحاكمة. وعلى الرغم من ذلك، فعلى مدار القرن السابع عشر، سوف يستمر الأمر بأعمال قتل فى **القفص**: فالسيف المسلط على رقاب هؤلاء الأمراء على هذا النحو لم يكن من شأنه تحسين توازن سيكولوجى كان قد اهتز بالفعل من جراء وجودهم المنزوى.

ويؤدى التراجع، التدريجى على الأقل، لقتل الأخوة، إلى السماح لمبدأ ولاية الأكبر سناً، المهجور منذ عثمان، بمعاودة الظهور فى البيت العثمانى. وتثار المسألة منذ موت أحمد الأول فى عام ١٦١٧: فالعلماء يؤثرون على ابنه، الذى لا يزيد عمره عن ثلاث عشرة سنة، عم هذا الأخير، مصطفى، الذى، كما رأينا، كان قد ترك على قيد الحياة. وهذا النوع من الوراثة سوف يتكرر كثيراً فيما بعد، دون أن يتحول مع ذلك إلى قاعدة.

والواقع أن اختيار سلطان من بين المطالبين الممكنين بالعرش، قبل إنشاء **القفص** كما بعده، كان يعتمد بالدرجة الأولى على جماعات الضغط، السافرة أو المستترة. وكان تأييد القوات – خاصة تأييد الإنكشارية – حاسماً، لكن هؤلاء الأخيرين كان بالإمكان التأثير عليهم بدورهم من جانب زمر القصر أو من جانب العلماء. وفى هذا الصدد، فإن دسائس خُوَّرم سلطانه، روكسلان الغربيين، زوجة سليمان الأثيرة، والرامية إلى كسب التأييد لأبنائها على حساب مصطفى، المولود من امرأة أخرى، إنما تجسد بشكل مسبق القوة التالية لعالم الحريم والتنافسات التى لا تغتفر التى سوف يكون مسرحاً لها.

السلطان، عماد الدولة

لدى ارتقاء السلطان الجديد العرش، فإن أحد أعماله الأولى يتمثل فى منح الإنكشارية **البقشيش** أو منحة الجلوس الملكى السعيد، وهو ما يمثل اعترافاً بثقل هؤلاء الأخيرين فى عملية الوراثة. ولدى موت سليمان، حاول خليفته، والوريث الوحيد الباقى على قيد الحياة، سليم الثانى، التملص من هذا الالتزام، لكنه، إذ يجد نفسه مهدداً بنشوب تمرد، يضطر فى نهاية الأمر إلى منح ٢٠٠٠ أسبرة لكل إنكشارى و ١٠٠٠ أسبرة لكل فارس من فرسان الباب (العالى).

ووفقاً للتراث الإسلامى، فإن التنصيب العلنى المهيب للعاهل الجديد يتميز أيضاً بمراسم **البيعة**؛ أداء يمين الولاء من جانب كبار وجهاء الدولة والعلماء الرئيسيين وقادة الجيش. كما أن العاهل، سعياً منه إلى الظهور أمام سكان العاصمة، منذ الأيام الأولى لعهده، يزور فى موكب مهيب ضخم مسجد آيا صوفيا حيث يشارك فى أداء صلاة الجمعة. ومن شأن طقس آخر، هو الحج إلى قبر أيوب – أحد صحابة النبى – الذى يقال أنه قد دفن فى مشارف القسطنطينية، عند أقصى قرن الذهب، أن يكرس دخوله فى سلالة السلاطين العثمانيين: فهناك يتمنطق السلطان الجديد بسيف عثمان ويزور فى طريق عودته قبور أسلافه.

ويؤدى عدد معين من الإجراءات الرسمية إلى تكريس إمساكه الفعلى بزمام السلطة: فهو يعدل أو، على العكس، يعزل الحكومة. ويأمر إشعار موجه إلى مساجد الإمبراطورية بذكر اسمه فى خطبة الجمعة. ويتم الإعلان عن تغير الحكم، بكل الإطناب اللازم، عن طريق رسائل موجهة إلى ولاة وقضاة الإمبراطورية، الذين يردون بإرسال الهدايا، وكذلك إلى الملوك الأجانب. وفى حالة عدم ترحيبهم بالخبر، فإن هؤلاء الأخيرين يصبحون مسئولين عن ذريعة للحرب: فملك المجر الذى يأمر بحبس **التشاووش** الذى قدم ليعلن له خبر تنصيب سليمان، إنما يعطى السلطان الجديد ذريعة لشن حملات بلجراد وموهاكسى التى يتغلب عن طريقها على المجر.

وعند ارتقارئه العرش، فإن **الباديشاه**، الذى لا يعتبر مقيداً بأعمال أسلافه، يتعين عليه أيضاً تأكيدها بشكل معلن حتى تحتفظ بقيمة قانونية. كما أنه يأمر بإجراء تعداد شامل لسكان الإمبراطورية تبين فيه، كما سوف نرى، الوضعية القانونية لكل فرد والتزاماته وذلك فى سجلات مختومة بختم العاهل. والواقع أن السلطان حديث الارتقاء للعرش يصبح مصدر كل سلطة وكل شرعية. وهو يجسد منذ تلك اللحظة فصاعداً تلك السيادة المطلقة – من الناحية الظاهرية على الأقل – والتى يرجع مفهومها إلى تلك التوليفة من النظريات السياسية القديمة التى ورثها العثمانيون، والتى يعبر عنها لقب «السلطان» العربى ولقب «الشاه» الفارسى، ولقب «الخان» التركى – المغولى، التى يحملها كلها فى آن واحد. وإذا ما استخدمنا مصطلحات لا تنتمى إلى ذلك الزمان، فإن بوسعنا القول أنه كان يجمع بين وجوه السلطة: التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ويمارس العاهل سلطته فى جميع المجالات بإصدار فرمانات محررة بضمير المتكلم وممهورة بتوقيعه؛ وهذا التوقيع المتداخل المميز الذى يسمى **طغراء** يشمل اسمه ولقب عائلته ونعت «الظافر أبداً». والفرمانات سنية، مقدسة **(همايون، شريف)** و«تستوجب طاعة العالم بأسره» **(چيهان مطاع)**. والسلطان هو الذى يعين الموظفين فى جميع الوظائف بمنحه موظفيه (بشرط دفع مبلغ محدد) رخصاً **(براءة)** تحدد وظيفتهم وأتعابهم. وهو القائد الأعلى للجيوش، التى يقودها بشخصه إلى الحرب، رافعاً بيرق النبى، أو يوكل قيادتها إلى وزرائه. ومن جهته، فإن سليمان يقود بنفسه اثنى عشر حملة فى السنوات الأربع والثلاثين الأولى لعهده، ثم، بعد عشر سنوات من العزوف، يموت فى ملمات الحملة الثالثة عشرة. والسلطان هو الذى يعقد المعاهدات أو، بشكل أدق، لأن هذه الأخيرة لايجرى تصورها على أنها إتفاقيات ثنائية، يوافق بمبادرة خاصة منه، وعن طريق صنيع ناشىء عن تعطفه، على منح «عهد صلح» **(عهد نامه)** لأمير أجنبى.

وفى المجالات الوثيقة الارتباط بالدين وبالعقيدة، يتمتع السلطان بسلطة فعلية وإن كانت محدودة: فهو يتميز بطابع دينى، من حيث كونه خليفة، وهو «إمام عصره»، بحسب تعبير الصدر الأعظم، لطفى باشا. وسلطته مستمدة من مشيئة الله: فهو «ظل الله على الأرض»، وفرماناته **وطغراءه** مقدسة. ومخلفات النبى تضفى قداسة على قصره، كما أن الحج إلى قبر أيوب له مأثرة نوع من التكريس المقدس. ويتبارى الكل فى الإعلاء فى نظر رعاياه من شأن الفكرة التى تتحدث عن الجوهر الدينى للسلطان: على سبيل المثال، معجزة اكتشاف سليمان، خلال إقامته فى بغداد، لرفات الإمام أبى حنيفة. وتصور سمة أخرى أشار إليها بوسبيك نفوذه الدينى: فسفير فرديناند يكتب أنه عندما كان يجب إقناع جنوده بأن بوسعهم الانقطاع بشكل مباح عن صوم رمضان خلال حملة عسكرية، فإن «السلطان، إذا ما أبدوا شيئاً من التردد فى طاعة هذا الأمر، كان يتناول الغذاء بنفسه علناً فى الظهيرة تحت بصر الجيش، وذلك بشكل يؤدى إلى تشجيع الجميع على الاقتداء بمثاله والأفطار مثله».

على أن **الباديشاه** لا يملك أدنى سلطة فى مجال **الشريعة**: فهو لا يستطيع متابعة صياغتها كما لا يستطيع تعديلها. بل إنه ليس مسموحاً له بتأويلها، فهذا دور قاصر على أهل الفتوى (**مفتى**) الذين يعينهم ويعزلهم، لكنه لا يستطيع الحلول محلهم.

وفى المقابل، فإن تيارات التراث الفقهى الإسلامى الأكثر تحرراً - من يسيرون على مذهب أبى حنيفة بوجه خاص - تعترف للسلطان بحق المبادرة (**عُرف**) الذى يسمح له بسن تشريع زمنى، **قانون**. على أن هذا التشريع يجب أن يكون قاصراً على مسائل القانون العام، الدستورية والإدارية والمالية والجزائية، دون أن يحل محل **الشريعة**، بل يجيب على مستجدات لا تعرفها، مع عدم انتهاك روحها. وهكذا فإن العثمانيين، بحكم الظروف الملموسة لتكوين دولتهم - وربما أيضاً بحكم ذلك التراث التركى - المغولى الذى ورثوه - قد حققوا تطويراً عظيماً

لهذا الحق الممنوح للعاهل، بل إنهم قد أخرجوه من مجاله المشروع بتطبيقهم، مثلاً، لتشريع عقارى غريب على **الشريعة**. وهكذا فقد تسنى لسلاطين مثل محمد الثانى وسليمان القانونى الاضطلاع بنشاط تشريعى مكثف.

وعلاوة على ذلك، فإن السلطان العثمانى له حقوق وواجبات قاضٍ أعلى للإمبراطورية. وبشكل ملموس، فإن بوسع كل إنسان من رعاياه أن يشكو إليه من حكم محلى أو من أى جور صادر عن مرؤوسيه، وذلك بتقديم شكوى إلى مجلسه، بل وبمخاطبته مباشرة على الطريق الذى يقوده إلى مسجد آيا صوفيا.

مسألة الإستبداد

من المؤكد أن هذا الوصف للسلطات النظرية للسلطان، كان له أن يرضى المراقبين الغربيين العديدين الذين حاولوا تعريف النظام العثمانى، على مدار تاريخه. فالواقع أنه لا يختلف بشكل كاف عن صورة عاهل غربى معاصر، كصورة ملك فرنسا. وذلك لأننا قد تركنا جانباً حتى الآن خاصيتين جرى بهما تمييز الفارق بين الملك الأوروبى الأكثر استبداداً و «السيد الأكبر» (العاهل العثمانى - المترجم): غياب كل حد لسلطات هذا الأخير ووجود نظام سياسى يعتبر فيه الرعايا عبيداً للعاهل، سيد حياتهم وممتلكاتهم.

وترتبط نظرية «الاستبداد الشرقى» عموماً بمستحدثات مونتسكيو فى **«روح القوانين»** (١٧٤٨) التى أثرت على عدد من الكتابات اللاحقة. لكن السمات الأساسية للاستبداد كانت قد لقيت تعريفاً لها منذ القرن السادس عشر، دون استخدام المصطلح. ولنشر فى هذا الصدد إلى العمل الشهير لماكيافيللى، **«الأمير»**، الذى ظهر فى عام ١٥١٣، أو أيضاً إلى ذلك الكراس المنشور فى عام ١٥٧٦ تحت عنوان **«فرنسا - تركيا»**، والذى يجرى فيه اتهام الملك شارل التاسع والملك هنرى الثالث بالطمع فى الحكم على طريقة السلطان بناءً على نصائح رجل بلاط عائد من تركيا. ولا يمكن لمؤرخ من أيامنا أن يشاطر بالكامل هذه التفسيرات

للنظام العثمانى، وإن كان يدرك أن بوسع بعض المظاهر أن تقود إليها. بل إنه، خلافاً لذلك، يعترف بمتانة عدد من الانتقادات التى وجهت منذ القرن الثامن عشر لنظرية الاستبداد من جانب ملمين ممتازين بالحقائق الشرقية كالإنجليزى بورتر أو الفرنسيين بيسونيل وروفان وآنكيتيل - دوپيرون.

فالواقع أن السلطان العثمانى، شأنه فى ذلك شأن أى عاهل مسلم، بعيداً عن أن يحكم وفقاً لهواه، عن أن يكون «فوق القوانين»، إذا ما استخدمنا الصيغة التى استخدمها سفير چان دولاهاى (١٦٦٩)، لا يستطيع تجاوز المبادىء المقدسة **للشريعة** التى تحكم حياته العامة والخاصة. وبشكل أعم، فقد كان عليه أن يراعى نوعاً من أيديولوچية امبراطورية، ليس المصدر الإسلامى غير أحد مكوناتها، تحدد نموذجاً مثالياً للأمير يجب عليه التمشى معه. وسليمان، بوجه خاص، يسترشد دائماً بالحرص على أن يكون تجسيداً تاماً له. فهذه الإيديولوچية توصيه. بأن يعمل على سيادة العدل بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين الذين أوكل الله أمرهم إليه، وأن يحميهم من ابتزازات موظفيه وبأن يضع سلطته فى خدمة صلاح حالهم. ثم إن هذا الالتزام الأدبى يتطابق مع مصلحته الواضحة كعاهل، لأن نظام العالم مترابط الحلقات ورفاهية **الرعايا** شرط لقوة الدولة. وعبر مراسيمه العديدة، تُذَكِّرُ صيغ نمطية بهذه المبادىء تذكيراً متواصلاً. ومن أجل القضاء على التجاوزات، يصدر «مراسيم عدالة» (**عدالة نامه**)، ويرسل عملاء سريين لإجراء تحريات فى الولايات ويقوم هو نفسه بتفقدات متنكراً، متخفياً فى **هيئة سباهى**. وفيما بعد، عندما تتزايد حالات انتهاك القانون، فإن خلفاءه الذين أصابهم الضعف سوف يظلون مع ذلك أوفياء لهذه الممارسات وللمثل الأعلى الذى تستلهمه.

وفى المنظور نفسه، يجب على العاهل أن يحكم بسخاء، وذلك بما يؤدى إلى تحقيق فوائد لرعاياه ولموظفيه ولحلفائه من عطفه ومن هباته السخية. وتعبر هذه الأخيرة عن نفسها من خلال أوقاف خيرية عامة ومن خلال الصدقات، الموزعة بشكل واسع على الفقراء، والتى تستجيب لشواغل دينية وإن كانت تستجيب أيضاً

لهذا المبدأ العام الخاص بالسخاء. كما أن الرسل الأجانب الذين يجرى استقبالهم فى القصر الإمبراطورى يلقون فيه التكريم بإقامة المآدب لهم وبمنحهم هدايا. وأخيراً، فإن أولئك الذين يؤدون خدمة ما للعاهل سوف يثابون عنها بمنحهم هبات مالية وملبوسات وأقمشة ثمينة أو فراء ثمين. كما أن بوسع أسير عائد من الأسر فى الخارج أو خادم فقد أحد أقاربه طلب عزاء على شكل عمل إمبراطورى من أعمال المعروف.

وإذا كان صحيحاً أن السلطان ليس مقيداً بقوانين أسلافه، فإن من الصحيح أيضاً أن ثقل الوضع القائم، ثقل الأعراف القائمة والعادات «الأزلية» - بما فى ذلك العادات السابقة على السيطرة العثمانية -، والأوضاع المكتسبة، يفرض نفسه عليه فى جميع المجالات، وهو لا يستطيع تجاوزه إلا بحرص وإعتدال. ودون الحديث عن المؤثرات والضغوط التى تمارسها حاشيته - التى تتفاوت قوتها بحسب مدى ضعفه هو -، ولا عن العقبات المادية التى تضع حدوداً عملية على إنجاز مخططاته، فشتان بين ذلك وبين أن يتمتع العاهل بهامش مناورة غير محدود. فهو محاصر بشبكة من الأعراف والتقاليد التى تصوغ سلوكه وتملى عليه فى الأحوال المختلفة أبسط مبادراته وأقواله نفسها. وإذا ما أراد الابتعاد كثيراً عن الطريق المرسوم، فإنه يجازف بتحريك آليات التمرد: ويتمتع سكان الأرياف فى هذا الصدد بإمكانات قليلة، وإن كانت مقاومة دفع الضرائب وهرب الفلاحين الذين يهجرون انتفاعاتهم، ونشوء بؤر محلية للعصيان ولانعدام الأمن يمكن أن تكون لها نتائج خطيرة. على أن سكان اسطنبول، خاصة عندما يتحدون مع الإنكشارية والعلماء، يمكنهم أن يتوصلوا أحياناً إلى خلع وقتل السلطان الذى لا يكسب تأييد هذه القوى المختلفة. وسوف يمر عديدون بهذه التجربة الأليمة.

وأولئك الذين تحدثوا عن طغيان أو، فيما بعد، استبداد السلاطين العثمانيين لم يقصدوا فقط سلطة زعموا مخطئين أنها غير محدودة. فقد كانوا يقصدون بوجه خاص بنية اجتماعية - سياسية خاصة يكون فيها موظفو السلطة واقعين بالكامل

فى يدى السيد، غير قادرين على تشكيل ثقل مقابل لجبروت هذا الأخير. وهكذا فقد كتب ماكيافيللى: «أن كل ملكية التركى الأكبر محكومة بسيد واحد؛ فالآخرون خدم له [...]. أمّا ملك فرنسا، خلافاً لذلك، فهو يحيا وسط حشد من كبار السادة المنحدرين من سلالة جد قديمة، والمعترف بهم والمحبوبين من رعاياهم. ولكل منهم امتيازاته الموروثة التى لا يستطيع الملك المساس بها دون أن يتعرض للخطر...».

ويومىء الفلورنسى (ماكيافيللى – المترجم) إلى تغلغل عبيد العاهل فى أجهزة الدولة الرئيسية، وهو واقع محير بالنسبة لأوروبى من عصره. وكان الخلفاء العباسيون وخلفاؤهم الأوائل محاطين بالفعل بقوات من العبيد الذين تمكن بعضهم من تقلد مناصب رفيعة. وقد اتخذ هذا النظام شكلاً متطرفاً فى النظام المملوكى فى مصر وفى سوريا، حيث كان السلطان نفسه ومجمل الفئة الحاكمة منحدرين من عبيد مستوردين. كما عرف تطوراً خاصاً عند العثمانيين، لأن جزءاً أساسياً من الجيش، وهو الجزء الأقرب إلى الملك، وكذلك موظفيه الرئيسيين فى العاصمة وفى الولايات، كانوا مجندين من بين عبيده **(قولات)**. وترتبط خاصية عثمانية أخرى بأصل هؤلاء العبيد: فإذا كان البعض، بشكل كلاسيكى، أسرى مأخوذين من ساحة المعركة – بشكل أكثر تحديداً من العشر **(پيند چييك)** العائد للسلطان من هذه الغنيمة – أو مشترين من الأسواق، فإن البعض الآخر، بدرجة أقل أيضاً، كانوا يجيئون من «الحشد» **(الديفشرمه)**، أحد ركائز النظام العثمانى.

وعن طريق هذه الممارسة، كان السلطان يستعبد أولاداً (بين السابعة والعشرين من العمر) كان رسله يختارونهم بعناية من بين رعاياه المسيحيين. وفى البداية، كان ذلك لايتم إلا فى روميليا، لكن الأناضول تعرضت له أيضاً اعتباراً من أواسط القرن الخامس عشر. وكان يجرى استبعاد سكان المدن (وهو ما يفسر دون شك غياب اليهود). وكان المسلمون مستبعدين، باستثناء أهل البوسنة والهرسك الذين اعتنقوا الإسلام. وفى القرن السادس عشر، لا شك أن هذه

التجنيدات كانت تتم كل ثلاث أو سبع سنوات، بحسب الاحتياجات، وكان كل تجنيد يستوعب ما بين الف وثلاثة آلاف من الفتيان. وحيث أن هذه التجنيدات تعتبر شديدة القسوة بالنسبة لأسر الفتيان، فإنها تبقى فى التراث الشعبى رمزاً لوجوه صرامة النير العثمانى. وفى عام ١٥٧٧، يذكر ستيفان جيرلاش أن عدداً من المسيحيين «يزوجون أطفالهم لنساء وهم فى الثامنة أو التاسعة من العمر، وذلك لمجرد أن يتمكنوا من الإفلات من التجنيد، لأن المتزوجين لا يجرى تجنيدهم». لكن شهادات أخرى تكشف عن تذبذب معين للظاهرة: فالتجنيد يكفل لأبن أسرة كثيرة العدد وفقيرة صعوداً اجتماعياً معيناً، بل ربما يكفل له مستقبلاً رائعاً. وهكذا يقال أن عدداً من المسلمين كانوا يستبدلون بأطفالهم أطفالاً مسيحيين حتى يتيحوا لهم فرصة الإستفادة من الحظ السعيد، وقد كتب سفير البندقية فى عام ١٥٩٤: «أن الأتراك الأصليين يواصلون مكابدة أعظم مشاعر السخط إذ يرون اعتماد الحكومة على المرتدين».

وكان الفتيان المسيحيون «المحشودون» يقتادون إلى اسطنبول أو إلى بورصا حيث كان يجرى إكراههم على اعتناق الإسلام (ليس دون تحايل على **الشريعة**). وبعد انتقاء أولى، فإن الأقل تبشيراً بالخير من بينهم كانوا يسلكون درباً يستغرق عدة سنوات يؤدى بهم إلى صفوف قوة الإنكشارية، سلاح مشاة السلطان. وإذ يجرى تسكينهم فى البداية عند فلاحى أو عسكريى الأناضول وكذلك روميليا منذ أواسط القرن الخامس عشر، فإنهم يعملون هناك كعبيد فى نفس الوقت الذى يتعلمون فيه التركية و، كما يكتب المعاصر سپاندوجينو، «ديانة وقوانين وعادات الأتراك». وكان فتيان البوسنة والهرسك المسلمون مستثنين من هذا «التدريب». وبمجرد ما أن يصبحوا «كباراً وأقوياء» – إذا ما استخدمنا مرة أخرى مصطلحات سپا ندوجينو – فإن من سوف يصبحون إنكشارية كان يجرى توزيعهم على مختلف فروع قوة **العجمى اوغلان** («الفتيان الأجانب»)، وهناك كان يجرى إكسابهم صفات الخشونة عن طريق أداء مختلف الأعمال التى تتطلب بذل

جهد كبير كنقل المواد المقرر إرسالها إلى القصر وإلى مشاريع الدولة وإلى ترسانات البناء الضخمة. وكان يجرى تخصيص البعض للعمل فى بساتين القصر. وهكذا فإن الغالبية كانت تخدم فى اسطنبول، وكان آخرون يخدمون فى أدرنة أو غاليپولى أو فى قلاع الريف. ففى عام ١٥٠٣، كان ١٧٨٩ منهم فى اسطنبول وكان ٢٨٤ منهم فى غاليپولى؛ وفى عام ١٥٢٧، كان ٣٥٥٣ منهم فى اسطنبول. وفى عام ١٥٤٧، كان عددهم ٥٨٤٠، وبعد ذلك بعشرين سنة، وصل عددهم إلى ٧٧٤٥. وأخيراً، فقد كانوا يتلقون تدريباً عسكرياً بين صفوف الإنكشارية قبل تجنيدهم على حدة فى القوة.

وكان مستقبل الفتيان العبيد المسيحيين، الذين يجرى تمييزهم فور وصولهم إلى العاصمة بوصفهم الأحسن استعداداً من الناحيتين البدنية والعقلية، أكثر روعة – وأكثر مفارقة أيضاً. فهؤلاء الفتيان يشكلون قوة «فتيان الداخل» **(إتش اوغلان أو غلمان – اي اينديرونى)**: وخلال بضع سنوات يتلقون، من جانب أحسن الأساتذة، تعليماً يتميز بعناية خاصة، يوحد بين جميع مجالات التعليم، الرياضية والعسكرية والفكرية والفنية. فالهدف هو تحويلهم إلى رجال كاملين، مع تنمية الميول الخاصة لكل منهم، إلاّ أنهم لم يكونوا أقل إستعداداً لتولى جميع مهام الدولة وذلك بحكم تربيتهم فى روح انقياد وولاء تامين للعاهل. وكان يجرى تقديم هذا التعليم فى حرم قصر ادرنه وعدة قصور إمبراطورية فى اسطنبول: قصور ابراهيم باشا، وجالاتا، فى وقت من الأوقات، وقصر اسكندر شلبى فى باقر كوى.

وكان المتميزون من بينهم يتلقون تعليمهم فى قصر السلطان نفسه، «القصر الجديد» فى اسطنبول، حيث يقومون من حيث كونهم غلماناً خدماً بالخدمة الشخصية للسيد. وعلى جميع المستويات، كان يجرى انتقاء دقيق تتوقف عليه أهمية المنصب المخصص لكل منهم عند انتهاء دورته التعليمية. وكانت الوظائف الأعلى تعود لأولئك الذين قضوا مدة أطول كغلمانٍ خدمٍ للعاهل والذين سمح لهم

بدخول غرفته نفسها (**خاص أوضه**)، حيث كانت هذه المرحلة الأخيرة قاصرة على النخبة. وهكذا فإن **الإتش اوغلان**، تبعاً لمزاياهم، كانوا يلحقون بمختلف قوات فرسان الباب (العالى)، التى تتفاوت مكانة كل منها، أو يتولون أعمالهم فى وظائف القصر أو الإدارة المركزية أو حكومات الولايات. والواقع أن حالة ابراهيم باشا، المتمتع بحظوة سليمان، والذى انتقل بشكل مباشر من أعلى منصب للغلمان الخدم، وهو منصب «رئيس الغرفة الخاصة» (**خاص أوضه باشى**)، إلى منصب الصدر الأعظم، قد مثلت ترقية استثنائية؛ ذلك أن الصعود كان يتم عموماً بشكل تدريجي أكثر، حيث كان يتضمن تعاقباً على مناصب مدنية وعسكرية فى العاصمة وفى المقاطعات.

وسوف تتآكل ممارسة **الديفشرمه** تدريجياً خلال القرن السابع عشر (يرجع آخر ذكر لها إلى عام ١٧٠٥). وفى القرن السادس عشر، لم تكن تتعلق إلا بثلث العبيد الداخلين فى نظام **القولات**. وأيا كان الأمر فإنها، بحكم الانتقاء الدقيق الذى كانت تنطوى عليه، كانت تقدم غالبية الواصلين إلى أعلى المناصب. وعلى وجه الإجمال، وعبر قنوات متباينة، فإن عبيداً من أصل مسيحى هم إذن الذين كانوا يشكلون نواة الجيش العثمانى والقيادة العسكرية العليا وقيادات النظام. على أن هذه العناصر، بمجرد وجودها فى العمل، كانت تصبح مسلمة وكانت تكف عن أن تكون عناصر من العبيد بالمعنى الحقوقى للمصطلح، إذ لا يعود بالإمكان بيعهم من جديد، كما لا يجوز إلحاقهم بخدمات غير خدمات الدولة.

وهذا النظام يفسر التنوع العرقى البالغ للطبقة الحاكمة للإمبراطورية. فمن بين الأشخاص السبعة والأربعين الذين تعاقبوا على منصب الصدر الأعظم بين عامى ١٤٥٣ ، ١٦٢٣، كان خمسة فقط من أرومة تركية. ومن بين الآخرين، نجد أحد عشر ألبانياً وستة يونانيين وشركسياً وأرمنياً وجيورجياً وإيطالياً وعشرة ما يزال أصلهم غير معروف. إلا أن من الصحيح أيضاً أن تعليم **الأوغلان** كان

يحرص على قطعهم عن جذورهم العرقية والثقافية سعياً إلى صبهم فى قالب واحد. فإلى أية درجة تحقق ذلك بالفعل؟ إن السؤال يثور لأنه يتكشف، مثلاً، أن أحد أشهر خريجى **الديفشرمه**، المعمارى العظيم سنان، قد تدخل لدى سليم الثانى لإعفاء أفراد أسرته - وهم يونانيون من سكان أقليم قيصرية - من الترحيل إلى قبرص بعد فتح هذه الجزيرة. كما أن سناناً قد اختار لترساناته عدداً من العمال المنحدرين من مسقط رأسه. وبالمثل، فإن الصدر الأعظم محمد سوكوللو، وهو أيضاً أحد **قولات** السلطان، وصربى من البوسنة، سوف يثبت إخلاصه لأصوله عندما ينشىء أوقافاً خيرية فى مسقط رأسه أو عندما يؤيد فى عام ١٥٧٧ إنشاء بطريركية ابيك (بيتش) الصربية.

وتميل البحوث التاريخية الجديدة إلى التقليل من حجم الدور المخصص منذ القرن السادس عشر لمن كانوا عبيداً فى الوظائف العليا للدولة. فهى تكشف، خلافاً لذلك، عن المكان الذى يحتله فيها أبناء وأحفاد العبيد الذين لم يكونوا هم أنفسهم بعدُ فى هذه الوضعية، بل وعن المكان الذى يحتله فيها أبناء أسر أرستقراطية قديمة، سوف تضيع من ثم صدارتها فى النظام العثمانى، أكانت منحدرة من بيزنطة أم من الدول البلقانية القروسطية، أم من الإمارات التركمينية فى الأناضول أم من التخوم الحدودية منذ بدايات الإمبراطورية. ويبقى مع ذلك أن جميع هذه العناصر لاتصعد إلى مناصبها إلا بإرادة السلطان وحدها وتذوب فى نهاية الأمر فى جماعة **قولات** السلطان التى تضم، بشكل لا يعرف تمييزاً يذكر دون شك، عبيداً بالمعنى الدقيق للمصطلح وخدماً بالمعنى الواسع على حد سواء.

والاعتماد على العبيد، بالقيود التى أوردناها، لم يتعلق قط بمجمل وظائف الجيش والدولة، مجموع **العسكر**. ففى الوقت نفسه، كانت عدة قطاعات مخصصة لعناصر مسلمة وحرة من حيث الأصل: سلاح فرسان **السباهيين** فى الولايات الذى لم يكن **القولات** يشغلون فيه مناصب القيادة العليا؛ جزء هام من البيروقراطية التى تطورت فى ظل حكم سليمان؛ وأخيراً جميع العلماء الذين كانوا يزودون

الإمبراطورية بدعاتها ورجال الإفتاء فيها وفقهاءها وقضاتها ورجال إدارتها. على أن مجموع هؤلاء الوكلاء للدولة كان يمكن لهم أحياناً أن يحصلوا على اسم **قولات**، لكن المصطلح كان قد فقد عندئذ معناه التقنى ليأخذ معنى أكثر غموضاً، يشمل جميع الذين يحصلون على أسباب عيشهم من السلطان. كما أن المفهوم قد ظل مشرفاً لأن العبودية التى ينطوى عليها كانت مصحوبة من جهة أخرى بتفويض لجزء من السلطة العليا: وكما لاحظ غوليوم پوستيل، «إن كل من يحصل على أجر من التركى، كان يعتبر نفسه شريفاً شرف التركى الأكبر نفسه».

وبحكم قربهم من السلطة، فقد كان خدم السلطان فى الوقت نفسه موضوعين فى وضع استثنائى من زاوية القانون العام، الذى حرمهم من بعض الضمانات المعترف بها **للرعايا** العاديين. ففى حين أن هؤلاء الأخيرين كانوا يستفيدون من حماية **الشريعة** لحرمة أشخاصهم وممتلكاتهم وموروثاتهم، فإن السلطان كان يتمتع على أرواح وحيازات جميع أولئك الذين يخدمونه بسيادة حرة، سحبها المراقبون الأجانب دون مسوغ على جميع رعاياه. وهذا الحق، الذى انبعثت فيه، بمعنى ما، فكرة العبودية، كان يبرر باعتبارات مصالح الدولة كما كان يبرر بالاشتباه فى حدوث ابتزاز. ولم يكن السلطان يستخدمه دائماً: فغالبية وكلائه قد ماتوا فى الواقع بسبب شيخوختهم، ونقلوا تركتهم بحسب أحكام الشريعة. ولم يكن الإعدام يحدث إلا فى ظروف جد خطيرة، فكثيراً ما كان يتم اللجوء إلى العقاب عن طريق العزل والإبعاد. أما فيما يتعلق بالمصادرة، فقد كانت تستهدف بشكل خاص حالات انتهاك القانون والانحراف، وكانت تطبق بشكل رئيسى على الموظفين الماليين الذين كانت ثرواتهم تعتبر زائدة بشكل غير مشروع.

ولذا فإن لوحة الاستبداد العثمانى التى رسمها عدد من الغربيين المعاصرين باستنكار متزايد الحمية تقتضى عدة تحفظات: فسلطة السلطان لم تكن غير محدودة وتعسفية بالشكل الذى بدا لهم، ولم يكن **الرعية** محروماً بالشكل الذى

صوروه من الحماية القانونية، ولم يكن الاعتماد على العبيد فى الحكومة يتميز لا بالشمول ولا بجميع الآثار التى نسبوها إليه.

كما أن بعض العقول المستقلة لم تتحفظ إلا على الجوانب السلبية لنظام **القولات**. بل إنها خلافاً لذلك قد امتدحت احتقاره للأصل وللحمايات تمسكاً بالاستحقاق الشخصى وحده. وقد كتب بوسبيك الذى أقر أن بوسع ابن صياد سمك أو فلاح أو راعٍ أن يصبح صدراً أعظم استناداً إلى قدراته وحدها: «إن من يتمتع بالشرف الأول من بين الأتراك بعد السيد الأكبر هو ذلك الذى لا يعرف أصله ولا أصل أبيه وأمه». كما أردف: «وهكذا، فإن كل إنسان يثاب بحسب جداراته والمناصب يشغلها رجال قادرون على شغلها». ولا شك أن مثل هذه الصيغة سوف ينازعها بشكل متزايد تطور المجريات الواقعية العثمانية، لكن اسم «الميريتوقراطية» (حكم ذوى الجدارة والاستحقاق- المترجم) لن يكون، بلا ريب، غير مشروع بالنسبة لعصر سليمان القانونى.

القصر، مركز السلطة

بما أن السلطان هو عماد مجمل البنيان السياسى والاجتماعى، فإن الموقع المادى للسلطة، مقر البلاط، وكذلك مقر الحكومة والإدارة المركزيين، يوجد حيث يوجد السلطان، أى بشكل اعتيادى فى قصره فى العاصمة. إلا أنه حيثما تقوده حملاته أو خروجه إلى الصيد والقنص، فإنه يكون مصحوباً بالأجهزة الرئيسية للدولة وبجزء من سجلاتها. وسوف تصدر أوامر من هذه الإقامة فى المخيمات وسوف يجرى الاجتماع فيها بسفراء.

وفى ظل محمد الثانى، تصبح اسطنبول مقر إقامة العاهل وعاصمة للإمبراطورية، حيث تحل بذلك محل بورصا وادرنه. على أن هذه المدينة الأخيرة تظل بشكل متكرر مقر السلاطين خلال الشتاء. وقد فسر بوسبيك قضاء سليمان

فصل الشتاء على نحو منتظم فى ادرنة بثلاثة دوافع: الاقتراب من الجبهة المجرية عندما يعد لحملة فى هذا الاتجاه فى الربيع التالى (بوجه عام، كان اجتياز المسافة بين اسطنبول وادرنه يستغرق خمسة أيام)؛ الاستفادة من إمكانيات الصيد والقنص التى تتيحها المنطقة؛ التمتع أخيراً بمناخ يعتبر صحياً أكثر. كما أن الانتقال من مدينة إلى أخرى - وهو عملية معقدة ومكلفة، تتطلب تنظيماً دقيقاً - يتيح للعاهل فرصة الظهور وهو فى كامل ابهته بما يزيد من إحترامه.

وفى اسطنبول أقام محمد الثانى فى البداية قصراً سوف يبقى أولاً تحت اسم القصر القديم، فى مكان ساحة تاورى القديمة، وموقع الجامعة الحالية، فى حى بيازيت. وبعد ذلك بوقت قصير، ترك هذا المقر لكى يبنى القصر الجديد فى موقع يتيح دفاعاً أسهل عنه، هو موقع اكروپول بيزنطة العريق، على الرأس المرتفع المهيمن على قرن الذهب والبسفور وبحر مرمرة. وهذا القصر الجديد **(سراى - اي چديد)**، الذى سمى فيما بعد - وحتى أيامنا - بقصر باب المدافع **(طب قابى سراى)**، سوف يكون مقراً للسلاطين العثمانيين حتى أواسط القرن التاسع عشر.

والواقع أن المقر الإمبراطورى، الذى يشار إليه فى العبارات الرسمية بصيغ مثل «العتبة السنية»، «عتبة السعادة»، «محفل السعادة»، «دار السلطنة»، قلما يشبه القصور الملكية الأوروبية المبنية فى مركز صرح شاسع يتميز بالأبهة؛ فهو يشكل نوعاً من مدينة فى داخل العاصمة، مطوقة بأسوار وبأبراج عالية، وتتألف من مجموعة كبيرة من المبانى المختلفة، سوف يزيدها محمد الثانى وخلفاؤه، حول الأحواش أو فى وسط الحدائق الظليلة. والواقع أن عدة آلاف من الأشخاص الذين يتولون وظائف من كل نوع، مسجلة بصورة منتظمة فى كشوف مصاريف البلاط، ينكبون هناك على خدمة وهناء العاهل.

وكما أن هناك فى كل مسكن إسلامى «ركن للرجال» **(سلاملك)** - مكان الحياة الاجتماعية المفتوح على الخارج - و «ركن للنساء» **(حريم)** - مكان الحياة الخاصة

الذى يعتبر الدخول إليه مقيداً بصورة صارمة، فإن القصر الإمبرطورى يتألف من قسم خارجى (**بيرون**) ومن قسم داخلى (**ايندرون**). ويشمل **البيرون** الحوشين الأولين للقصر والمبانى التى تحيط بهما: فالحوش الأول ينفتح أمام الباب المهيب (**باب - اي همايون**)، على مسافة جد قريبة من آيا صوفيا؛ وهذا الحوش الواسع، الذى يضم بشكل خاص كنيسة سانت ايرين القديمة، يخدم كمستودع للأسلحة وللمدافع. وهو يتصل بالحوش الثانى عن طريق بوابة على شكل عقد قوطى تسمى بباب الوسط (**أورطة قاپى**) أو باب التحية (**باب السلام**)، الذى بناه سليمان، حيث يطوق البرچان الثمانيان هذا المدخل الذى شيدا قبله. وهذا الحوش هو مقر خدمات مختلفة، سوف نرجع إلى الحديث عنها، تكفل علاقات العاهل بالعالم الخارجى. ويتم الانتقال بين الحوشين الثانى والأيندرون عن طريق **باب السعادة** أو باب الخصيان البيض (**آق أغا قابيسى**)، الذى كانت تعلوه قبة ضخمة كان كرسى العرش يوضع تحتها خلال الاحتفالات. وخلف هذا الباب مباشرة كانت توجد غرفة الأستقبال (**عرض أوضاسى**)، حيث كان يجرى السماح للزوار بالدخول على السلطان، في مقصورة تحجب النظر عن الجزء السرى من القصر. وبعيداً عن باب السعادة، كان يمتد المكان الخاص للعاهل، الذى لا يتسنى دخوله إلا لرفاق حياته الخاصة، غلمانه الخدم وخصيانه، ونساؤه. وكان هذا القسم يضم حوشاً ثالثاً وبنايات تحيط به، حيث يمتد المكان كله عبر حدائق سوف يزيد السلاطين المتعاقبون إنشاء منشئات فى وسطها.

الخدمات الداخلية للقصر

ينجز **الاتش اوغلان** المتميزون فى القصور- المدارس الأخرى تعليمهم بالتحول إلى السهر على الخدمة الخاصة للسلطان. وإذ يجرى توزيعهم فى البداية على الغرفة «الكبيرة» و«الصغيرة» يتولون فيما بعد مهام الخزانة (**خزينة**)، التى يحتفظ فيها بالأشياء الثمينة والمقدسة للسلالة الحاكمة، أو يتولون مهام المكتب (**قيلر**)،

وهى خدمات سوف تضاف إليها فى أوائل القرن السابع عشر خدمة غرفة السفر **(سفرلى أوضه)**. وأخيراً، فإن نخبة من أربعين من الغلمان الخدم تنتقل إلى الخدمة المباشرة للسيد فى «الغرفة الخاصة» **(خاص أوضه)** للسهر على زينته وملابسه وأسلحته ولتناوب الحراسة نهاراً وليلاً. وبعض هؤلاء الغلمان الخدم، المزودين بوظيفة خاصة، يتمتعون بصدارة خاصة: **فالسلحدار** يحمل سيف السلطان؛ **والركابدار** يهتم بركاب سرج جواده عندما يمتطى الجواد؛ **والتشوكادار** مسئول عن خزانة ملابسه، **والدولبيند اوغلانى** مسئول عن مفروشاته وفوطه؛ **والسر كاتبى** هو أمين سره الخاص. وكان «رئيس الغرفة الخاصة» **(خاص أوضه باشى)** هو الأول بين جميع هؤلاء الخدم، والأكثر قرباً من السلطان والأوسع نفوذاً.

وفى ١٥٤٧ – ١٥٤٨، كان هناك ١٧٨ خادماً فى **ايندرون** القصر الجديد، وبعد ذلك بعشرين سنة، وصل عددهم إلى ٤٨٨. وفى الوقت نفسه تقريبياً، فى ١٥٥٥ – ١٥٥٦، فى ختام الدراسة، فإن عدد الخدم الذين مروا بقصر جالاتا قد تفاوت بحسب الشهور بين ٢٦٥ و٣٧٨، وتفاوت عدد الخدم الذين مروا بقصر ابراهيم بين ٣٠٩ و ٣٦٦. وحول هؤلاء الفتيان كان يوجد كادر من «المدرسين» **(خوجه، معلم)**، ومن الأطباء ومن النساء العجائز **(پيريزينان)** المعالجات – إذ يبدو أن نسبة الإصابة بالأمراض والوفيات كانت جد عالية فى هذا الوسط. ومن جهة أخرى، فقد كان الخدم تحت الرقابة الصارمة – وكانوا يعاقبون فى نهاية الأمر – من جانب «الأغوات البيض» **(آق أغا)**، والخصيان المنحدرين من عرق أبيض، من القوقاز بوجه عام: ففى ١٥٥٥ – ١٥٥٦، كان قصر ابراهيم باشا يضم سبعة عشر منهم وكان قصر جالاتا يضم خمسة وعشرين منهم. أما فيما يتعلق بالخصيان البيض فى القصر الجديد، فقد وصل عددهم إلى أربعين فى ظل سليم الأول. وكان رئيسهم، الذى يحمل لقب «أغا الباب» **(قاپى آغاسى)**، يهيمن على جميع موظفى القصر، حيث كان يتدخل فى التعيينات والترقيات. وعلاوة على ذلك، فلكونه قريباً من السلطان، فقد كان مطلعاً على الأمور الكبرى للدولة. وينطبق عليه

كما ينطبق على غالبية موظفى البيت الخاص للسلطان المبدأ العام الذى عبر عنه سپاندوجينو على هذا النحو: «إن الإتراك يرون أن أى منصب صغير أياً كان، مادام يسمح للمرء برؤية الإمبراطور والتحدث إليه كثيراً، هو منصب يتمتع باحترام عظيم».

أما القسم الأكثر سرية **للإينديرون**، الحريم، والمسمى أيضاً **بباب السعادة**، الذى كان السلطان هو الرجل الوحيد «الكامل» الذى يمكنه دخوله، فقد أثار الكثير من التخيلات والأساطير فى المخيلات الغربية. والواقع أنه يشبه إلى حد بعيد من حيث تنظيمه قسم الخدم، إذ يشكل بدوره مدرسة، موازية للمدرسة الأولى.

وإذ جرى انشاؤه فى البداية فى القصر القديم، فإن حريم العاهل لم يلحق بالقصر الجديد إلا فى ظل سليمان: وتذهب الروايات إلى أن روكسلان قد رأت فى هذا الانتقال وسيلة لتعزيز نفوذها بالاقتراب بصفة مستديمة من زوجها. وفى ظل هذا السلطان، بدأ بناء هذا المجمع التيهى من البنايات الذى يمثله اليوم حريم طب قاپى. ومنذ ذلك الحين، لم يعد القصر القديم مأوى إلا للأحياء من حريم الملوك السابقين أو الأمراء الميتين: فعند موت أحد السلاطين، كان يجرى نقل أمه وأخواته وزوجاته وجواريه وخصيانه إليه لإخلاء المكان لحريم خليفته فى القصر الجديد. وهكذا، كان فى القصر القديم فى ١٥٥٥ - ١٥٥٦ ستة أميرات، ومرضعات أبناء سليمان ومحمد وچيهانچير الميتين، **وخوجة** هذا الأخير، ونحو مائة وأربعين من الإماء (**الجوارى**)، كن جميعاً فى حراسة خمسة وعشرين من الخصيان السود الذين يرأسهم أحد «أغوات باب السعادة» وكن، من الخارجم فى حراسة ثلاثة وثلاثين حاجباً.

وقد تطورت العادات الزواجية للسلاطين العثمانيين بشكل مميز اعتباراً من أواخر القرن الخامس عشر. فالزيجات التى كانت قد عقدت قبل ذلك مع أميرات مسيحيات (بيزنطيات أو صربيات) أو منحدرات من سلالات حاكمة مسلمة

كالأكويونلو أو چيراى القرم أو أمراء «ذو القادر» لم تعد رائجة منذ ذلك الحين، وذلك على الأرجح لأن توطيد السلطة العثمانية كان قد استنفد أغراضه من هذه الأداة الدبلوماسية الفعالة. فالآن يرتبط الأمراء الوارثون والسلاطين بإماء عاديات دون أن يعقدوا معهن فى أغلب الأحوال زواجاً شرعياً: والزواج الذى اتاحه سليمان لروكسلان هو استثناء نادر لهذه القاعدة. كما أن بنات السلطان لا يزوجن لسلالات حاكمة مسلمة: وربما كان السبب فى ذلك هو أن أية سلالة حاكمة مسلمة لم تعد جديرة بمصاهرة البيت العثمانى؛ وربما كان السبب فى ذلك أيضاً هو الرغبة فى تفادى ظهور أصحاب حق خارجيين يمكنهم تهديد احتكار الوراثة الذى تتمتع به السلالة الحاكمة المذكرة كما يمكنهم تهديد وحدة الإمبراطورية. وخلافا لذلك، فمنذ بايزيد الثانى، انتشرت عادة تزويج هؤلاء الأميرات **لقولات** السلطان الأوسع نفوذاً الذين يصبحون بذلك أصهار سيدهم أو أزواج بناته؛ داماده: ولاشك أن ذلك كان وسيلة لضمان ولائهم، لكنه أيضاً، فى الآن نفسه، وسيلة لضمان سيادة الذرية المذكرة، فأولئك الذين ينتسبون للسلاطين من جهة أمهاتهم ليسوا فى الوقت نفسه من جهة أبائهم غير أبناء عبيد.

والإماء اللواتى يرتبط بهن السلاطين لا يصلن إلى الفئة الإمبراطورية إلا بعد مسار معين وبموجب هيراركية جد محددة: والإلزام المحدد للنساء بالتوارى عند اقتراب السيد وبالامتناع عن النظر إليه فى وجهه إنما يهدف إلى الحيلولة دون التحايل على هذا النظام الصارم.

وكانت العذارى الداخلات فى الحريم الإمبراطورى يجئن من خلال السبى فى الحرب أو على شكل هدايا من رجال البلاط أو من خلال شرائهن من أسواق العبيد. ولم تكن هناك **ديفشرمة** بالنسبة للبنات، وكانت المختارات يخترن على عسلس ما يتميزن به من إستعدادات وجمال. وكن يدخلن فى صفوف المستجدين **(عجمى)** و، شأنهن فى ذلك شأن الغلمان الخدم، كن يحصلن فى الغرفتين

«الكبيرة» و «الصغيرة» على التعليم الذى يتميز بعناية فائقة، تحت إشراف ناظرة، هى **القاهيا قادين**. وهؤلاء الإماء، المنحدرات من أصل غير إسلامى، كان يجرى تعليمهن مبادىء الإسلام وجميع الفنون والأعمال المناسبة لجعلهن رفيقات كاملات، وذلك بتنمية المواهب الخاصة لدى كل منهن. فكن يتعلمن الحياكة والتطريز والغناء والعزف الموسيقى وتحريك الدمى ورواية الحكايات، الخ. وبشكل تدريجى، عن طريق انتقاءات متعاقبة، كن يصلن إلى مراتب مختلفة تتطابق أسماؤها مع أسماء أصحاب الصنائع: فمن **جوار** يصبحن صبيات **(شاجيرد)**، ثم «زميلات» **(جيديكلى)** وأخيراً أستاذات **(أسطى)**. ويتخذ السلطان عشيقات له من بين هؤلاء **الأسطوات**. ويجرى تمييز الخليلات العابرات **(جوزده)** والمحظيات بالمعنى الدقيق للمصطلح، اللاتى يدعون **بالخاص أوضه ليك** («الأوداليسك» عندنا) أو **بالخاصيكى**.

وعندما توجد زوجة شرعية، فإنها تتمتع على نحو طبيعى بالصدارة، بل إنه يقال أن سليمان المتمسك بالفضيلة قد امتنع عن كل اتصال جنسى آخر بعد زواجه من روكسلان. إلا أنه فى غياب زواج شرعى، فإن أربعاً من **الخاصيكى** - وهو عدد يتطابق مع عدد الزوجات الذى تجيزه **الشريعة** - يتمتعن بمكانة متميزة تحت لقب **قادين**. والأولى بين هؤلاء، **الباش قادين**، هى أول من تلد أبناً للسلطان. لكن السلطة العليا على مجمل الحريم تعود لأم العاهل، **والده سلطان**. والتنافس بين هؤلاء النساء، الذى تهدف من ورائه كل واحدة منهن إلى الإعلاء من نفوذها وإيثار أبنائها، يمكن أن يقود إلى احقاد لا تغتفر بل وإلى دسائس دموية كان الحريم مستودع أسرارها. وقد ازدهرت مع روكسلان حتى موت هذه الأخيرة فى عام ١٥٥٨. وسوف تتخذ أوسع اتساع لها فى القرن السابع عشر وعندئذ سوف تؤثر تأثيراً خطيراً على حكم الإمبراطورية.

ويمكن للحريم أن يضم عدداً كبيراً من الإماء - لن يكن أقل من ٢٦٦ فى القصر الجديد فى عام ١٦٠٣ - لكن جزءاً صغيراً فقط من بينهن هو الذى كان

يذهب إلى السلطان. أما الأخريات، بمجرد إتمام تعليمهن، فكن يوهبن ويزوجن لخدم السلطان السابقين الذين تسلموا وظائف. وهكذا فإن عناصر الجنسين المدعوة إلى أن تشكل جزءاً من الطبقة الحاكمة للإمبراطورية كانت فى الوقت نفسه «قد تربت فى السراى»، بل إن الأميرات أنفسهن، كما رأينا، كن يتزوجن من أفراد هذه الطبقة الذين حققوا أروع النجاحات، لكن هؤلاء المحظوظين كان عليهم أن يتخلوا عن كل زوجة شرعية أو محظية أخرى.

وكان يجرى تأمين نظام وانضباط الحريم عن طريق قوة من الخصيان، موازية للخصيان البيض المكلفين بالإشراف على الغلمان الخدم: لكن الخصيان فى الحالة الأولى كانوا سوداً، منحدرين من افريقيا، كان خصيهم أكمل من خصى البيض (إذ كان لا يقطع الخصيتين فقط وإنما أيضاً القضيب). وفى عام ١٦٠٣، كان القصر القديم يضم ٣٩ «أغاً أسود»، وكان القصر الجديد يضم ٧٢. وكان رئيس الخصيان السود للحريم، «أغا باب السعادة» أو «أغا البنات» (**دار السعادة أغاسى أو كيزلار أغاسى**)، يتمتع بمكانة مرموقة لن يكون من شأنها غير التزايد مع تزايد النفوذ السياسى للحريم. وهكذا فإن نفوذه سوف يتجاوز نفوذ رئيس الخصيان البيض، بما يرفعه إلى المرتبة الثالثة فى الدولة، بعد الصدر الأعظم **وشيخ الإسلام**.

الخدمات الخارجية للقصر

كان **البيرون** هو مقر الحكومة المركزية وعدة أجهزة مهنية وعسكرية. وكانت أنشطته ترتبط ارتباطاً لا ينفصل بحياة البلاد وبحياة الدولة. وكان يضم موظفين، عديدين وإن كانوا مختارين بعناية، شهدوا تقلبات بين الوظائف (تشيكما) وترقيات على مدد زمنية منتظمة إلى هذا الحد أو ذاك (كل خمس سنوات فى القرن السادس عشر بالنسبة لكل من التقلب بين الوظائف والترقية)، وفى بدايات كل عهد.

وكانت الخدمة الخاصة للسلطان تضم عدداً من العلماء الذين يمكنهم الفوز بهيمنة عظيمة على سيدهم. وكان يدخل فى هذه الفئة الأطباء الذين كان يرأسهم رئيس الأطباء (**حكيم باشى**) وكان بين صفوفهم جراحون ومعالجون بالأعشاب الطبية وأطباء عيون. وكان من بينهم أيضاً عدد من اليهود الذين سوف يكسب بعضهم صيتاً استثنائياً يجعل منهم القادة الطبيعيين لطائفتهم كلها: تلك بشكل ملحوظ هى حالة چوزيف هامون فى ظل بايزيد الثانى ثم فى ظل سليم الأول و، بشكل أخص، حالة ابنه موسى فى ظل سليمان. وكان هذا الملك يتمتع نحو عام ١٥٣٥ بخدمة عشرة أطباء مسلمين وستة أطباء يهود له.

وفى الزمن نفسه، كان السلطان محاطاً بثلاثة **منجمين**، مكلفين بتحديد المواعيد المناسبة للأحداث الكبرى كتنصيب عاهل وتعيين صدر أعظم وتدشين حملة عسكرية. وكانوا يسلمون إلى السلطان فى كل سنة **تقويماً** يحدد الأيام الحسنة الطالع والأيام السيئة الطالع. كما كان يوجد إلى جانب السلطان عدد من رجال الدين: **أئمة** و **معلمون** و **حفظة للقرآن** و **مؤذنون** و **شيخ**. وبعض الحائزين لهذا المنصب ذى النفوذ، كالشيخ شوچچا فى ظل مراد الثالث، والشيخ سعد الدين، مؤلف **«تاريخ العثمانيين»**، فى ظل مراد الثالث ومحمد الثالث، وخوداى أفندى، فى ظل أحمد الأول، يهيمنون هيمنة فائقة على عقول تلامذتهم المرموقين بحيث أنهم لا يقررون أى أمر هام دونهم.

ولتلبية الحاجات الأكثر مادية، جرى إنشاء مطابخ إمبراطورية (**مطبخ – اي أميرى**) ومصنع فطائر وحلوى (**حلوى خانه**) على أحد جانبى الحوش الثانى، إلى يمين مدخل باب الوسط. ومازال بوسعنا اليوم أن نرى بناياتها المميزة، المسقوفة بقباب عديدة تعلوها مداخن تنتصب عالياً، تشرف على بحر مرمرة: وهى تناظر بناءً أقامة المعمارى سنان إثر حريق شب فى عهد سليم الثانى.

وهذه المطابخ تشهد تطوراً بالغاً فى ظل سليمان بحيث تصبح مشروعاً مثيراً. وإلى جانب الطباخين بالمعنى الدقيق للمصطلح، فإن العاملين يضمون صبياناً

ومساعدين مجندين بشكل خاص من بين **العجمي أوغلان**. وكان هناك ٢٣٠ طباخاً في عام ١٥١٤ و ٢٧٧ في عام ١٥٢٧، إلا أنه بعد ذلك بأربعين سنة، سوف يصل عدد «خدم المطابخ الإمبراطورية» إلى ٦٢٩. وفي الزمن نفسه، فإن المبالغ المرصودة سنوياً من جانب الخزانة قد وصلت إلى مبلغ ضخم قدره نحو ٥ ملايين أسبره. وكان يجري حشد مخزون ضخم من المواد الغذائية من جميع الأنواع، الواردة من مختلف أقاليم الإمبراطورية، تحت إشراف **أمين**، في «كرار امبرطواري» **(قيلير – اي اميري)**. ومنذ أوائل القرن السادس عشر، كان بوسع سپاندوجينو أن يعلن: «عندما يكون الإمبراطور في القسطنطينية، كان يجري عادة ذبح أربعين خروفا وأربع بقرات يومياً لمطبخه، ناهيك عن لحوم الدجاج ولحوم الصيد التي تقدم إليه». وهكذا ففي سنة ١٤٨٩ – ١٤٩٠ القمرية، جرى استهلاك ١٦٥٥٣ خروفاً.

وكانت المطابخ مقسمة إلى عدة أقسام بحسب من سوف تصل إليهم الأطعمة: ففي المطبخ الخاص للعاهل يمكن أن نميز أقسام الخصيان البيض، والغلمان الخدم، وعيادة الغلمان الخدم، والأجهزة الخارجية للقصر وحظيرة الحيوانات وحظيرة الطيور (في ١٥٧٣ – ١٥٧٤، كرس ٣٧٤ خروفاً لإطعام طيور الصيد والقنص)، وأعضاء الديوان والسفراء الأجانب الذين كانت تتلو استقبالهم في القصر مآدب **(ضيافة)**. أما فيما يتعلق بمصانع الفطائر والحلوى، فقد كانت تدار تحت إشراف «رئيس لصناع الحلوى» **(حلوچي باشي)**: ويوضح سپاندوجينو: «إن هذه وظيفة تتمثل في مراقبة جميع أصناف الحلوى التي تؤكل في البلاط وجميع أولئك الذين يصنعونها وأمرهم بصنعها». وكان «متذوقون» **(تشاشنيچير، ذواقين)** يراقبون إعداد الأصناف ويتكفلون بخدمة مآدب الديوان. وكان عددهم ثمانية في أواخر القرن الخامس عشر وأربعة وعشرين في عام ١٥١٤، حيث كان يرأسهم «رئيس ذواقين» هو نوع من متردوتيل للقصر. كما كان للديوان من يحملون الماء إليه **(سقايان – إي ديوان – إي عالي)**. وكانوا هم أيضاً تحت إشراف رئيس، وقد وصل عددهم في أواخر القرن الخامس عشر إلى عشرة ثم إلى ثلاثة عشر في عام ١٥١٤ ثم إلى خمسة وعشرين في عام ١٥٦٧.

وكانت سلسلة كاملة من أهل الحرف تتكفل بوظائف أخرى لتدبير الحاجات المادية للقصر. وقد وصل عدد **أهل الحرف** هؤلاء من الحجارين والنجارين وصانعي الأسلحة والحدادين وصانعي الأحذية والسروجية وناسجي السجاد والصائغين والجواهرچية ومزركشي الملابس بالذهب، إلخ، إلى ٣٠٨ في عام ١٥١٤، ثم إلى ٥٨٥ في عام ١٥٢٧، ثم إلى ٦٤٧ بعد ذلك بأربعين عاماً. أما الخياطون، الذين يمثلون فئة على حدة، فقد كانوا ينقسمون إلى خياطين يفصلون «ثياب التكريم» والتي كان السلطان يبدى عن طريقها منته **(خياطين - إي خلعات)**، وخياطين خصوصين للعاهل **(خياطين - إى خاصه)**. وكان الإجمالي للمجموعتين ٢٤٢ في عام ١٥١٤ و ٣٠١ في عام ١٥٢٦ و ٣٦٩ في عام ١٥٦٧. وشأنهم في ذلك شأن جميع المسئولين عن الخدمات المادية للقصر، فقد كان رؤساؤهم في واقع الأمر من كبار الوجهاء: وهكذا فسوف نرى في عام ١٥٢٧ أن رئيس خياطين يتولى مهام حاكم **(سنجق بك)** لحميد. ولابد من أن نضيف إلى هؤلاء فئة من الغسالين والكواعين **(چامشويان)** كانت تضم ١٧ فرداً في عام ١٥١٤.

وبين أهل الحرف هؤلاء يمكننا أن نرصد أيضاً فنانين سوف تكفل أعمالهم سطوع ثقافة البلاط العثماني - شعراء، موسيقيين، خطاطين، رسامي منمنمات، مجلدي كتب، حيث تتعاون هذه الحرف الثلاث الأخيرة في إنتاج مخطوطات ثمينة تمجيداً للدين، كالمصاحف، أو تمجيداً للملك، **كالشاهنامات**. وقد قام رسامون مزينون **(نقّاش)** مثل الشهيرين شاه قولى وقره ميمى في مراسمهم برسم الموتيفات التي كانت تستنسخ على القفاطين الإمبراطورية أو خزفيات إزنيق. وكان آخرون ينقشون على الخشب أو على المعادن، كما كانوا ينتجون أعمالاً أخرى، **كالنقلبندان** الذين كانوا يصنعون أشجاراً شمعية أو زهوراً ورقية.

كما أن جهازاً من معماريي القصر برئاسة رئيس للمعماريين **(معمار باشى)**- وهي وظيفة شغلها سنان الشهير بين عامي ١٥٣٩ و ١٥٨٨ - قد مد نشاطه إلى

مجمل الإنشاءات الدينية والمدنية والعسكرية التى اضطلع بها السلطان. ونحو عام ١٥٣٥ كان الجهاز يضم اثنى عشرة مهندساً ونجاراً وصانع أسقف من القرميد **(قرميتچى)**.

أمَّا بساتين الزينة الخاصة بالسلطان، شأنها فى ذلك شأن بساتين الفواكة والخضر الخاصة به الكائنة فى داخل أو فى خارج حرم القصر، فقد جرى إيلاء مهمة الاعتناء بها إلى فريق من البستانيين **(بوستانچى)**، كان يعمل كذلك على زوارق العاهل. وكان يتألف من **عجمى أوغلان** يختارهم رئيس الفريق، **البوستانچى باشى**. وكان من بين مسئوليات هذا الأخير إدارة القصر والمنتزهات الإمبراطورية ومراقبة ضفاف قرن الذهب والبسفور وبحر مرمرة عند مداخل العاصمة. كما كان المشرف على الصيد والقنص وصيد السمك عند مشارف اسطنبول، وكان يشرف، كما لو كان ضابط شرطة كبير، على إعدام كبار الوجهاء الذين يجرى قتلهم فى القصر. ولابد من أن نشير إلى أن قصر ادرنه كان يضم هو الآخر فريقاً من **البستانچية**.

أمَّا الاسطبلات الإمبراطورية **(اسطبل إى اميرى)**، الكائنة جزئياً خلف الحوش الثانى، إلى الجهة اليسرى للمدخل، فقد كان يعمل فيها عدد ملحوظ من الأفراد: ٢٠٨٠ خادماً فى عام ١٥١٤ و ٢٨٣٠ فى عام ١٥٢٧ و ٤٣٤١ فى بداية عهد سليم الثانى. وكان برأسهم عدد من المشرفين، كان أهمهم القائد العام أو «مأمور الأسطبل الكبير» **(أمير – إى آخور – إى بوزورك** أو **ميراخور)** و«مأمور الأسطبل الصغير» **(أمير – إى آخور – إى كوتشوك)**. وقد كتب جيفرى عن الأول فى عام ١٥٤٢: «إنه يرأس سياس الجياد وسياس البغال والمسئولين عن السروج وعن المهاميز وأولئك الذين يقودون الجمال كما كان يشرف على جميع اسطبلات الجياد، وهو مسئول عن أربعة آلاف من الجياد الممتازة». والواقع أن هذه الأسطبلات كانت منتشرة فى عدة نقاط فى العاصمة، كما كانت منتشرة فى أدرنه وبورصا وسيريس وسالونيك وأماكن مختلفة أخرى فى الأناضول وروميليا.

أمَّا صيد وقنص الطيور، وهو رياضة لها مكانتها وإحدى تزجيات وقت الفراغ المحببة لدى ملك مثل سليمان، فقد كان يحتم الأحتفاظ فى **البيرون** بعدد كبير من الجوارح ومن ثم وجود فريق من البيزاريين **(بازداران)**. وكان أفراد هذا الفريق ينقسمون إلى ثلاثة أقسام: **فالشاهينچى**، الأوفر عدداً، يهتمون بالشاهينات، **والتشاكيرچى**، يهتمون بالصقور، **والأتماچاچى**، وعددهم أقل، يهتمون بالبازات. وهذا الفريق، الذى كان إجمالى عدد أفراده ١٦٣ فى عام ١٥٠٣ و ٢١٩ فى عام ١٥١٤ و ٢٥٩ فى عام ١٥٢٧، سوف يصل عدد أفراده إلى ٤١٨ بعد ذلك بأربعين سنة. وكانت الطيور تستورد من الخارج: وهذا هو حال السناقر، التى كان يتم الحصول عليها من موسكوڤيا أو تصل هدية من أمراء تابعين مثل ڤويڤود مولداڤيا وڤويڤود ڤالاشيا. لكنها كانت بشكل خاص ثمرة تنظيم واسع يمتد عبر المقاطعات: ففى المناطق الغنية بأوكار الطيور فى الأناضول وروميليا، كان عدد من السكان الذين لهم وضعية محددة يسلمون كل سنة طيوراً جارحة صغيرة للقصر فى مقابل إعفاءات ضريبية.

وكانت أجهزة أخرى، تتميز بطابع عسكرى بشكل أدق، مسئولة عن حراسة وتأمين القصر؛ كما أنها تظهر فى الاحتفالات العلنية المهيبة أو تمثل السلطة المركزية فى مهام خارجية. فالحجاب **(قابيچى)**، الموزعون على سرايا **(بلوك)**، يلتزمون بحراسة الأبواب الثلاثة للقصر الجديد. وهؤلاء المجندون من بين صفوف الإنكشارية أو خدم **الأينديرون**، كان عددهم ١٤٦ فى عام ١٥٠٣ و ٢٤٤ فى عام ١٥١٤ و ٢٨٠ فى عام ١٥٤٧. وفيما بعد لن يكون من شأن عددهم إلاَّ أن يتزايد: فقد وصل عددهم إلى ٢٠٠٧ فى عام ١٦٦٠. وكان عدد رؤسائهم، **القابيچى باشى**، اثنين نحو عام ١٥٣٧ وثلاثة بعد ذلك بعشر سنوات، وقد تزايد عددهم هم أيضاً. وهؤلاء، علاوة على دور المراقبة الذى يقومون به، يرافقون أعضاء الديوان فى جلسات هذا المجلس والسفراء الأجانب المجتمعين مع السلطان. وفى الحملات، يقفون عند مدخل الخيمة الإمبراطورية. ومن الممكن أن يقوموا بمهام حملة رسائل

أو رسل السلطان إلى الولايات أو إلى الخارج. كما كان يعهد إليهم بمهام حساسة مثل تأديب والٍ متمرد أو تنصيب أمير تابع اعترف به الباب (العالى) حديثاً.

أما فريق حملة البلطات (**بلطجى** أو **تيبير داران**)، والذى يتميز بطابع مشابه، فقد كان يمارس وظائف مختلفة فى مجال التأمين والحراسة فى قاعة الديوان وغرفة اجتماعات **الأينديرون**، حيث كان يتدخل بشكل خاص فى حالات حدوث حريق. وكان عدد **البلطجية** ٢٠ فى عام ١٥١٤ ثم ارتفع إلى ٥٠ فى عام ١٥٤٧. وقد ارتفع العدد الإجمالى **للبلطجية** و **للقابيجى** إلى ٣١٩ فى عام ١٥٢٧ ثم إلى ٤٦٧ فى عام ١٥٦٧.

وكان «**تشاووش** العتبة السنية» يتكفلون بأمن القصر ويشكلون خفر حراسة السلطان. وكان رئيسهم، **التشاووش باشى**، مسئولاً عن البروتوكول والنظام خلال جلسات الديوان واحتفالات القصر. وكان هذا الفريق يمارس أيضاً وظائف هامة خارج البلاط. ففى الحملات، كان يسهر على انضباط الجيش: وكما لاحظ سپاندوجينو، فإن: «من يسمون بالزاوسى (تشاووش)، عندما كان الجيش يتجمع للمضى إلى المعركة، كانوا يمسكون فى أيديهم بالهراوات وبالمطارق الحديدية، وإذا ما رأوا أى خارج على صفه أو أى هارب، فقد كانوا يضربونه ويعيدونه إلى مكانه. وإذا ما هرب سيد ما من المعركة، فقد كانوا يثنونه عن الهرب بالكلمات الطيبة ويشجعونه على العودة». وعلاوة على ذلك، فقد كان **التشاووش** حملة رسائل السلطان بامتياز. وعند تكليفهم بحمل رسائله إلى المقاطعات وإلى الخارج، وتزويدهم بتصاريح مرور وبأوامر توجه، كانوا يستفيدون من جياد بريد تقدم إليهم فى مختلف مراحل انتقالهم من جانب عدد من السكان المكلفين برعاية هذه المهمة، وكانوا ينجزون بسرعة فائقة الذهاب والأياب المتواصل بين الباب (العالى) ومراسليه. بل كان بالإمكان تكليفهم بمهام أطول أمداً فى المقاطعات. وكان عددهم ٢٢ فى عام ١٥١٤ ثم ارتفع إلى ٤٢ نحو عام ١٥٣٥، وكان عدد فريق آخر من حملة رسائل السلطان، هم **البييق**، ٤٠ فى عام ١٥٤٧.

أما فرقة الموسيقى الإمبراطورية، بآلاتها النحاسية وآلاتها الإيقاعية، فقد كانت تضم ١٠٧ أشخاص فى عهد بايزيد الثانى و ١٨٥ فى عام ١٥٢٧. وكان هؤلاء **المهتر** تحت إشراف أحد كبار الوجهاء، حامل العلم (**أمير - إى علم** أو **مير علم**). وإذ كان حارساً لرموز السلطة الملكية، علم السلطان و **طوغاته** الستة، فإنه هو الذى كان يسلم إلى حكام المقاطعات المعينين حديثاً العلم والطوغات التى ترمز إلى الجزء المخول لهم من السلطة. وعلاوة على ذلك، فإن «موسيقيى العلم» (**مهتران - إى علم**) هؤلاء يتميزون عن فرقة أخرى، هى فرقة **المهتران - إى خيمة**، التى تؤدى وظائف مختلفة تماماً، إذ كانت مكلفة بصيانة الخيام الإمبراطورية خارج الحملات وينصبها فى أماكن التخييم. وكانت فئتا **المهتر** تضم ٦٢٠ شخصاً فى عام ١٥٦٧.

وما يصور مكانة مختلف فرق القصر التى عَدَّدَنا ذكرها هو واقع أن العديدين من المشرفين عليها، **المير علم**، و **التشاووشباشى**، و **القابيچىباشى**، و **الإمراخور**، و **التشاكيرچى باشى**، و **الأتماچاچى باشى**، كانوا يتقاسمون، مع أغا الإنكشارية وقادة سلاح فرسان الباب (العالى)، شرف أغوات الركاب (**ركاب أغالارى**)، أى أنهم كانوا يمتطون جيادهم إلى جانب السلطان.

وأخيراً، فإن قوة فرسان ذات بزات نظامية ثمينة، تتميز على نحو خاص بالهيبة والامتياز، هى قوة «**المتفرقة**» (حرفيا: الموزعين)، كانت تتمتع على نحو خاص بدور مهيب. وحرس الشرف هذا، الذى كان بعض أفراده يتولون أيضاً أداء مهام خاصة للسلطان، كان يتميز بأسلوب تجنيد غير عادى لأنه كان يعلى من شأن الأصل والأواصر العائلية. والواقع أننا نجد بين صفوفهم، إلى جانب موظفى القصر، الذين تركوا وظائفهم أو لم يتركوها، أبناء وإخوة لعدد من الوزراء ولوجهاء آخرين كما نجد بينهم منحدرين من سلالات حاكمة مخلوعة أو جرى أختزالها إلى التبعية (مماليك، أمراء «ذو القادر»، تتر، أكراد، أشخاص من البوسنة، الخ). وكان عددهم ٩٤ فى عام ١٥١٤ و ٧٠ نحو عام ١٥٣٥.

الـــديـــوان

كانت قاعة الديوان وملحقاتها موجودة فى الحوش الثانى للقصر، إلى الجهة اليسرى للمدخل. وإذ كانت قد شيدت في أوائل عهد سليمان، فقد كانت تشكل مقر الحكومة.

وكان العثمانيون يشيرون بمصطلح الديوان إلى المجلس المشكل من كبار مسئولى الدولة. وفى البداية، كان السلطان بشخصه هو الذى يرأس هذا الجهاز السياسى الأعلى. وفيما بعد، فى عهد محمد الثانى، نحو عام ١٤٧٥، على ما يبدو، ترك السلطان هذه المهمة للصدر الأعظم. على أن السيطرة، الممكنة على الأقل، من جانب السلطان على الشئون المعالجة (من جانب المجلس) قد جرى الحفاظ عليها: والواقع أنه قد جرى فتح نافذة ذات قضبان فى حائط قاعة المداولات كانت تتيح للسلطان المستتر خلفها رؤية وسماع ما يدور. ومن جهة أخرى، فقد جرت العادة على أن يذهب الصدر الأعظم، بصحبة أعضاء الديوان الرئيسيين، بعد انتهاء جلسات المجلس، إلى الاجتماع بالسلطان لعرض المسائل الأكثر أهمية عليه. وهذا الإجراء، الذى سوف يصبح فيما بعد شكلياً تماماً، لم يكن كذلك بعد فى ظل سليمان الذى كان لا يمتنع، أحياناً، عن تعديل قرار أو تصحيح إجراء رسمى أو إشعار المجلس برغبته الخاصة.

وفى عهد سليمان، كان الديوان يجتمع أربع مرات صباحاً فى الأسبوع، من السبت إلى الثلاثاء. وكان يضم إلى جانب الصدر الأعظم، «وزراء القبة»، والمشرفين على الشئون المالية و«قاضيى الجيش»، ورئيس المكتب ووالى روميليا، عندما كان يوجد فى العاصمة. ولم يكن الأميرال الأعلى **(قابودان پاشا)** يحضر اجتماعات الديوان، على أن هذا الشرف قد منح مع ذلك لخير الدين باربا روسا الشهير، الذى تولى هذه الوظيفة من عام ١٥٣٣ إلى عام ١٥٤٦، وذلك بسبب الخدمات الاستثنائية التى قدمها هذا القرصان السابق. وقد حصل عند أواخر عمله على لقب الوزير الرابع.

وكان الديوان يلعب فى البداية دور محكمة عدالة عليا كان بوسع كل فرد أو جماعة عرض الشكايات عليها واستئناف قرارات القضاة المحليين أمامها. وكان **التشاووش باشى** يشرف على إدخال الشاكين وتنفيذ الأحكام. لكن هذه المحكمة كانت أيضاً مجلس حكم تتم فيه مناقشة ومعالجة «الأمور الهامة» **(أمور - إى مهمه)**، التى تتصل بالسلطة الملكية. والواقع أن المركزية العثمانية قد أدخلت فى هذه المجموعة من الأمور، إلى جانب الأمور الكبرى المتصلة بالسلم وبالحرب، إدارة العمليات العسكرية والإدارة العليا، ومسائل تبدو من الناحية الظاهرية أقل أهمية، محلية أو حتى فردية. وهذه المركزية المذهلة إلى هذا الحد لم تكن تمنع الحكومة من النزول كثيراً على قرارات موظفيها المحليين لحل مشكلات كان هؤلاء الأخيرون قد صعدوها إليها. وعندئذ كان يجرى إبلاغهم، ليس دون حكمة، بأنهم - بحكم وجودهم فى الموقع وبحكم درايتهم بالموقف - أكثر قدرة على اتخاذ قرار حاسم، وكان يكتفى بتذكيرهم بالمبادىء العامة.

وكان للديوان أخيراً دور بروتوكولى: فقد كان يجرى المفاوضات مع السفراء الأجانب، ويرعى استقبالاتهم الرسمية، التى تتلوها بشكل طقسى، كما ذكرنا، إقامة مأدبة. كما كان يجرى فى الديوان تقديم رؤوس الخصوم أو المتمردين الذين جرى إعدامهم، وهو تقديم كان يتميز بالهيبة.

وكان الصدر الأعظم **(وزير - إى أعظم، صدر - إى أعظم)** الذى يرأس الديوان وحكومة الإمبراطورية بوجه عام هو الممثل المطلق **(وكيل - إى مطلق)** للسلطان. وقد ترتب على الاحتجاب السياسى النسبى لهذا الأخير، والذى دشنه محمد الثانى، وأكده سليمان وخلفاؤه، تحويل الوزارة العثمانية، بحسب التعبير القديم للماوردى ولابن خلدون، من **«وزارة تنفيذ»** إلى **«وزارة تفويض»**. فالسلطان، بتسليمه لها أختام الإمبراطورية التى تسمح لها بالتصديق على القرارات بدلاً منه، قد فوضها فى واقع الأمر شبه إجمالى السلطات الإمبراطورية.

ومن الناحية البروتوكولية، فإن الصدر الأعظم هو الشخصية الثانية فى الدولة. وإذ كان حائزاً على امتيازات تشريف استثنائية، فقد كان بالإمكان أن يصل الأمر إلى حد خدمة عدد من أفراد الأسرة الإمبراطورية له. ومن ناحية الممارسة العملية، فإنه هو الذى يحكم الإمبراطورية. وخارج الجلسات الموسعة للديوان، فإنه يرأس كل مساء (ماعدا يوم الثلاثاء) اجتماعات محدودة كان يصرف فيها الشئون الجارية. وهو يتولى تعيين المسئولين فى المناصب المدنية والعسكرية العليا، ويتولى قيادة الجيش عندما لا يشترك السلطان بشخصه فى الحملة. وبمساعدة «قاضيين للجيش»، يصدر الأحكام باسم العاهل ويرأس مساء كل يوم جمعة ديواناً خاصاً معنياً بالأمور المتصلة **بالشريعة**. كما أنه مسئول عن النظام فى العاصمة: وبهذه الصفة، فإنه يعقد كل يوم أربعاء ديواناً مخصصاً للشئون البلدية لاسطنبول، وكل يوم جمعة، يقوم بجولته عبر أسواق المدينة.

على أن حدوداً قد فرضت على سلطة بهذه الضخامة لمنعها من تعريض سلطة السلطان، بل وبقاء السلالة الحاكمة، للخطر. فالصدر الأعظم ليس ملزماً فقط بالتشاور مع الوزراء الآخرين حول القرارات الهامة، بل إن بعض القطاعات، عن طريق توازن رهيف، تفلت من سيطرته: فهو لا يملك سلطة على الخدمات الداخلية للقصر المتصلة برئيسى الخصيان، كما لا يملك سلطة على مجموع العلماء، الذين يتولى السلطان بشكل مباشر تعيين الأعلى مكانة بينهم. وينطبق الشيء نفسه على أغا الإنكشارية الذى تفلت قواته أيضاً من سيطرته المباشرة. وأخيراً، فإنه إذا كان على المسئول عن الشئون المالية أن يقدم إليه التقارير، فإنه هو نفسه لا يستطيع الأمر بأية إنفاقات دون موافقة هذا الأخير.

وعلاوة على ذلك، فإن التبعية الكاملة من جانب الشاغلين لمنصب الصدر الأعظم تجاه السلطان وحاشيته تصيب مكانتهم بضعف أساسى. وقد اتبع سليمان إلى حد بعيد المبدأ - الذى دشنه محمد الثانى - والذى يتمثل فى تخويل الصدارة العظمى لعبيده ذوى الأصل المسيحى: ويدخل فى هذه الفئة سبعة من

التسعة الذين تولوا منصب الصدر الأعظم فى عهده: إبراهيم، إياس، لطفى، قره أحمد، رستم، سميز، على ومحمد سوكوللو. أما محمد بيرى، الذى عينه كذلك سليم الأول، فقد كان من أحفاد أحد العلماء وكان سليمان خادم منحدراً من فريق الخصيان البيض فى القصر. إلاَّ أنه أياً كان أصلهم، فإن الشاغلين لمنصب الصدر الأعظم لم يكونوا بحال غير **قولات** للسلطان: فهذا الأخير هو الذى يعينهم وهو الذى يعزلهم على هواه، ويضعهم فى الأحوال التى بيناها من حيث حياتهم وممتلكاتهم. وإذا ما أصبحت قوتهم وطموحاتهم زائدة عن الحد، فإن العاهل يمحو التهديد بإعدامهم. ومصير ابراهيم باشا يقدم تصويراً حاسماً لذلك: فصديق الشباب هذا المحبوب كل هذا الحب من سليمان، والمتمتع بخصال رائعة، والقائد الحربى والدبلوماسى الأريب أيضاً، والمطلع إطلاعاً ممتازاً على الشئون الأوروبية، يحكم الإمبراطورية على مدار نحو ثلاث عشرة سنة (٢٧ يونيو ١٥٢٣ - ٥ مارس ١٥٣٦) بثقة متعاظمة تعميه فى نهاية الأمر. وهكذا فإن ذلك الذى كان يتفاخر أمام الرسل الأجانب بأن بوسعه جر سيده إلى كل مايريد وبأنه يتمتع بسلطة مطلقة سوف يعثر عليه ذات صباح مخنوقاً فى الغرفة التى كان يشغلها فى القصر الجديد، والمجاورة لغرفة السلطان.

وفى جميع الحالات، فقد كان الصدر الأعظم عرضة لنزوات العاهل ولدسائس القصر ولضغوط القوات والشارع. الواقع أن السلطان كان يتخذ من عزل صدر أعظم ومن رى الغليل، إذا دعت الضرورة، بقتله، وسيلة لإبعاد السخط عنه ولحل أزمة. وفى عام ١٥٥٣، سعياً إلى تهدئة السخط الذى فجره بين صفوف الإنكشارية إعدام ابنه مصطفى، قام سليمان بعزل رستم باشا الذى كان يحكم منذ تسع سنوات. وكان من حل محله، وهو أحمد باشا قره، رجلاً له قيمته، لكن روكسلان لم تتوقف عن الإصرار على إعادة رستم، زوج ابنتها محرمه، إلى منصبه: وبعد سنتين من الحكم، وجدت ذرائع لإعدامه والسماح من ثم لصهرها بالعودة. وقد أشار بوسبيك فى عام ١٥٥٥ إلى حدة وبعد نظر حارس الخنازير

الصغير السابق هذا الذى صار، من خلال **الديفشرمه، داماداً** وصدراً أعظم، والذى فعل الكثير من أجل رفعة سيده. وكان عيبه الرئيسى يتمثل فى بخله الشديد الذى وظفه فى خدمة السلطان (لقد وصل به الأمر إلى حد بيع خضروات وزهور البساتين الإمبراطورية من أجل انتزاع ربح ما منها) كما وظفه فى تحقيق ثرائه الخاص. ولما كان هذا الجشع قد استثار قدراً من السخط لدى سليمان الذى كان يقدره ويحبه مع ذلك، فقد كان رستم ميالاً إلى إبداء الغضب والحدة والصرامة مع من يتعامل معهم لتبديد الاشتباه فى أن هؤلاء الأخيرين قد رشوه. على أن ذلك لم يكن ليجعل فساده أقل انفضاحاً، وكانت الثروة التى تركها عند موته جد ضخمة، حتى بالنسبة لصدر أعظم: فهى تضم ١٧٠٠ عبد و ٢٩٠٠ جواد و ١١٠٦ جمال و ٧٠٠٠٠٠ عملة ذهبية و ٥٠٠٠ قفطان، ناهيك عن كميات من المشغولات الذهبية والفضية واضافة إلى الأحجار الكريمة.

وبموجب نظام هيراركى، فإن الصدر الأعظم، رئيس الوزراء، كان يتلوه وزيران أو ثلاثة «وزراء قبة» **(قبه وزيرليرى)**، وأحياناً أكثر. يحملون هذه التسمية إشارة إلى القبة الصغيرة التى تعلو قاعة المجلس. ودون أن يكون لكل من هؤلاء إختصاص محدد، فقد كانوا يشاركون فى مداولات الديوان، وبحكم منصبهم الوزارى، فقد كان بالإمكان تكليفهم بمهمات عالية المستوى: تأمين القيادة العامة لحملة من الحملات، الحلول بصفة **(قائمقام)** محل الصدر الأعظم على نحو مؤقت فى حالة غيابه عن العاصمة. كما كانوا من جهة أخرى الخلفاء الفعليين للصدر الأعظم لأنه من حيث المبدأ كان الوزير الثانى هو الذى يحل محله فى حالة موته أو عزله، وعندئذ كان الوزير الثالث يصعد إلى المرتبة الثانية. وفى بداية عهده، كسر سليمان هذه القاعدة، بايثاره إحلال ابراهيم، رئيس غرفته الخاصة، محل الصدر الأعظم محمد باشا پيرى الذى أحيل إلى التقاعد، بدلاً من الوزير الثانى، أحمد. لكن هذا الأحمد، الذى عين والياً على مصر، ينتقم لنفسه من الظلم الذى حاق به بإثارة تمرد سوف يخرج ابراهيم لقمعه. وفيما بعد، سوف يلتزم سليمان دائماً

بتصعيد من يحتلون مركز الوزير الثانى إلى الصدارة العظمى، باستثناء رستم الذى لم يكن غير وزير ثالث، لكنه صهر للسلطان ولروكسلان.

وتحت قبة الديوان، كان الوزراء يجلسون على يمين الصدر الأعظم. وعلى يسار هذا الأخير، كان يجلس «قاضيا الجيش» (**قاضى عسكر** أو **قاضى العسكر**). وهذه الوظيفة التى كان يشغلها فى الأصل شخص واحد، جرى توزيعها على شخصين فى عهد محمد الثالث، ومنذ ذلك الحين أصبح هناك **قاضى عسكر** لروميليا كان يتمتع بالأولوية **وقاضى عسكر** آخر للأناضول. وكان كل منهما يوضع على رأس هيراركية العلماء فى القطاع الجغرافى الخاص به. وتحت إشراف الصدر الأعظم، كانا يعالجان المسائل القانونية المعروضة على الديوان وكان يبتان من الناحية القانونية فى تعيينات القضاة (**قاضي**) والمدرسين (**مدرس**) الواقعين فى دائرة اختصاص كل منهما. وعلاوة على رواتبهما وعطايا العاهل، فقد كانا يحصلان على رسوم أيلولة من الجنود ووكلاء الدولة (**عسكر**). وشأنهما فى ذلك شأن القضاة الآخرين، فقد كانا يُعَيَّنان لفترة محدودة إلا إنهما كان بوسعهما شغل منصبهما عدة مرات. واعتباراً من أواسط القرن السادس عشر، سوف يجرى إختزال دور **قاضيي العسكر** هذين إلى حد ما لحساب وجيه دينى آخر، هو **مفتى** اسطنبول، المسمى أيضاً باسم **شيخ الإسلام**، والذى سوف يصبح الرئيس الفعلى للعلماء والمرجع الدينى الرئيسى للإمبراطورية.

وكان دور **المفتى** وصلاحياته تتمثل فى إبداء مشورة (**فتوى**) حول المسائل القانونية، وخاصة تقييم تمشى قرار سياسى ما مع **الشريعة**. وبهذه الصفة، منذ القرن الخامس عشر، كان بإمكان بعض القائمين على إصدار الفتاوى فى العاصمة كسب مكانة ونفوذ ملحوظين مستمدين من سلطتهم الفكرية والروحية وحدها: فهم لا ينتمون إلى أى جهاز من أجهزة الدولة التى كانوا يحتفظون فى علاقتهم بها، خلافاً لذلك، باستقلالهم (إنهم لا يجتمعون فى الديوان) كما أنهم لا ينتمون إلى الهيراركية الدينية. وعلى العكس من ذلك، كما أشار إلى ذلك مؤخراً

المؤرخ الإنجليزى ر. ك. ريب، فإن التطور الذى دشنه سليمان **وشيخ الإسلام**، أبو السعود أفندى (١٥٤٥ - ١٥٧٤)، الذى كان مقرباً إليه، قد تمثل فى تولية **مفتى** اسطنبول الموقع الأول فى هيراركية العلماء وجعله رافعة أساسية من روافع الدولة، يتميز بمكانة بروتوكولية مساوية لمكانة الصدر الأعظم. وهكذا أصبح **شيخ الإسلام** نظيراً مسلماً من نوع ما للبطريرك اليونانى الأرثوذكسى، يتمتع بسلطة على مجموع رجال الدين. والواقع أن إنشاء هذا النوع من كنيسة مسلمة، ذات طابع مهيكل وهرمى بدرجة قوية، ومرتبطة بالدولة وتحصل على مرتبات منها، هو ظاهرة لا نظير لها فى التراث الإسلامى. ويمكن ربط ظهورها فى إمبراطورية سليمان بالنموذج البيزنطى. ومن المؤكد أنه قد جرى ابتداعها لتكون أداة من أدوات صراع الدولة العثمانية السنية مع الخطر الرهيب، الدينى والسياسى، الذى مثله صفويو إيران وأتباعهم، **كيزيلباش** الأناضول.

وإذا كان **شيخ الإسلام** يظل خارج الديوان، فإن جميع التعيينات الدينية الهامة، وهى تعيينات القضاة و**المدرسين** الذين كانوا يحصلون على أكثر من ٤٠ أسبرة فى اليوم، لا تمر إلاَّ بعد فحصه لها، كما أن القرارات السياسية الكبرى كانت منذ ذلك الحين خاضعة بصورة منتظمة لموافقته. وكان العاهل ينتظر من هذا الوجيه، الذى كان يعينه ويعزله على هواه، سيطرةً صارمةً على نقاء عقيدة العلماء والسكان المسلمين بوجه عام كما كان ينتظر منه تأميناً دينياً لقراراته. وفى المقابل، فقد كان بإمكان هذا السلاح أن يرتد ضده، عندما يشعر **المفتى** أنه مدعوم دعماً قوياً جداً من جهات أخرى بما يمكنه من الوقوف فى وجهه، بل وإصدار **فتوى** تبيح خلعه. وسوف يكون عدة خلفاء لسليمان ضحايا لهذه الضربة المرتدة.

وكانت المهمة الأولى لرئيس المكتب (**نيشانچى أو توقيعى**) هى ختم القرارات الرسمية **بالطغراء** (المسماة إيضاً **بالنيشان** أو **بالتوقيع**) والتى تُكسِبُها الشرعية. وكان هذا الدور المادى بشكل خالص مصحوباً بمسئولية قانونية عليا إذ كان على رئيس المكتب التدقيق فى أسلوب، وكذلك فى تمشى النص المقدم إليه مع

التشريعات السابقة وتعديله إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك أو، خلافاً لذلك، استخلاص النتائج التى يرتبها على هذه التشريعات إتخاذ إجراء جديد. وقد كلف سليمان **نيشانچييه** بمهمة أولى تتمثل فى الاعتناء بتدوين كل التشريعات الزمنية للإمبراطورية، **القانون**. والحق أن مصطفى جلال زاده، الشهير تحت لقب **كوچانيشانچى** («**النيشانچى** الأكبر»)، والذى شغل المنصب من عام ١٥٣٤ إلى عام ١٥٥٦، ثم مرة أخرى من عام ١٥٦٦ إلى عام ١٥٦٧، قد تميز فى مهمة التدوين هذه، إلى جانب تميزه فى أعمال أخرى كمؤرخ وشاعر. كما لعب دوراً كبيراً فى ما يمكن تسميته ببلاغة سليمان: فإليه ترجع بلورة الصيغ البروتوكولية وتحرير رسائل السلطان الهامة، التى تتميز بعظمة الأسلوب وبسمو الفكر كما تتميز بحجاج منطقى متماسك. وهكذا فمن منظور الزمن يظهر كوچا نيشانچى بوصفه أحد المعاونين الرئيسيين **للقانونى** (سليمان الأول).

وكانت **للنيشانچى** سلطة على دار المحفوظات (**دفتر خانه**) وعلى «أمين السجلات» (**دفتر أمينى**) الذى كان مسئولاً عنها. كما كان يوجه خدمات المكتب الإمبراطورى، إلاّ أنه، وقد استحوذت عليه مهامه الأخرى، منذ أوائل عهد سليمان، ترك توجيهها الفعلى لأحد مرؤوسيه. وهذا الأخير الذى يحمل لقب «رئيس الأمناء» (**رئيس الكتاب**) سوف يكتسب فيما بعد أهمية متزايدة فى عمل الديوان.

وأخيراً، فقد كانت إيرادات وانفاقات الإمبراطورية تحت رقابة «مشرفين على الشئون المالية» (**دفتر دار**). وكان لاثنين من بينهم مكانهما فى الديوان: المشرف على الشئون المالية لروميليا، أو **الباش دفتر دار**، الذى كانت له الصدارة، والمشرف على الشئون المالية للأناضول، وهو منصب أنشىء فيما بعد، فى عهد بايزيد الثانى على الأرجح. ولم تكن صلاحياتهم تمتد إلاّ إلى الخزانة الخارجية للإمبراطورية، إذ كانت الخزانة الداخلية، خزينة السلطان الخاصة، تدار من جانب جهات أخرى.

نمـــو البيروقراطية

كان تحت إمرة **النيشانچى** و **الدفتر دارات** جهاز بيروقراطى كامل يكفل إعداد وتنفيذ قرارات الديوان. وخلافاً للمزاعم الكثيرة التى تخلط بين الأزمنة، فإن هذه البيرواقراطية لم تكن تتميز بعد فى ظل سليمان بدرجة الاتساع والتنظيم المعقد التى تحدثت عنها مصادر لاحقة تماماً. على أن عهد **القانونى** يرمز إلى مرحلة هامة من حيث التزايد الملحوظ لإعداد الموظفين والتقدم المحسوس فى فصل وتنظيم المهام.

ففى ظل بايزيد الثانى، كان العدد الإجمالى لموظفى المكتب الإمبراطورى ولموظفى الخرانة، المتميزين من حيث وظائفهم الواحد عن الآخر بهذه الدرجة أو تلك من الوضوح، لا يزيد عن ٢٥ أميناً **(كاتباً)** فى عام ١٤٩٤ و ٣٥ فى عام ١٥٠٣. وفى ظل سليم الأول، فى عام ١٥١٤، كان عددهم ٣٦. واعتباراً من عام ١٥٢٧، تكشف المصادر بوضوح عن ثلاث فئات من الأمناء و «والأمناء تحت التدريب» **(شاچيرد)**: فأمناء الديوان الذين يشكلون المكتب الإمبراطورى بالمعنى الدقيق للمصطلح ينقسمون إلى قسمين: أمناء الديوان الذين يتبعون رئيس المكتب الإمبراطورى، وبعدد أقل، أمناء الديوان الذين يتبعون **الدفتر دارات**، حيث كان هؤلاء الأمناء الأخيرون متخصصين فى تحرير القرارات المالية. وكانت فئة ثالثة تتشكل من أمناء الخزانة الإمبراطورية **(كاتبان - إى خزانه - إى اميرى)**. وكان العدد الإجمالى لهؤلاء الموظفين ٨١ فى عام ١٥٢٧ و ١١٠ فى عام ١٥٣١؛ وسوف يكون ٩٥ فى عام ١٥٣٧ و ٨٣ فى عام ١٥٦١.

والواقع أن أمناء الخزانة، الذين يساعدهم متدربون يتدربون على المهمة إلى جانبهم، كانوا يمثلون العنصر الأكثر عدداً بين صفوف البيروقراطية المركزية. وكانوا مقسمين على نحو متماسك نسبياً بحسب القطاعات الجغرافية لاختصاصهم وبحسب طبيعة أنشطتهم. ووفقاً لوثيقة ترجع إلى العام الأول لعهد

سليم الثانى، تعكس بحكم هذا الواقع المرحلة الأخيرة للتطور المحقق فى ظل سليمان - وهى وثيقة اكتشفها وحللها ا. ل. باركان-، فإن هؤلاء الأمناء كانوا موزعين فى ذلك الوقت على ثلاثة مكاتب: مكتب أول لروميليا تحت رئاسة **الباش دفتر دار** (**روميلينين شق - إى أولى قلمى**)، ومكتب للأناضول برئاسة **دفتر دار** الأناضول و**دفتر دار** ثان مزامل له (**اناضولو دفتر دارين قلمى**)؛ وأخيراً مكتب ثان لروميليا تحت إشراف **دفتر دار** ثالث (**روميلى ولا يتينين شِق - إى سانيسى قلمى**).

وفى داخل هذه المكاتب، كان أثنان من **الروزناميتچية** يتوليان يومياً إيداع وصرف النقود؛ وكان اثنان من المحاسبين (**محاسبچى**) يشرفان على حسابات مختلف الموظفين المحليين لإدارة مالية الدولة: مديرى **أوقاف** السلطان والصدر الأعظم، **الأمناء** المسئولين عن إنفاقات القصر والترسانة البحرية، جامعى **الجزية** من غير المسلمين. وكان أحد **المقابلچية** يمسك دفاتر المرتبات والأموال المخصصة للوظائف وعلاوات المرتبات. وكان تسعة من **المقطعچية** يتحملون المسئولية عن **مقطعات** الولايات. وكان المقصود بهذا المصطلح الأخير هو تلك «القطع» من إيرادات الخزانة الواردة من مصادر متباينة: الضرائب غير المتنازل عنها (للتزم - المترجم) ولكن المستحقة الأداء بشكل مباشر لإدارة الضرائب كالرسوم الجمركية وعائدات الاستثمارات التابعة للدولة على اختلاف أنواعها (الملكيات العقارية للتاج ومزارع الأرز ومصائد الأسماك والملاحات ودور الضرب، والمناجم، ومصانع الصابون، الخ). وكانت **المقطعات**، التى تخضع لرقابة **أمناء** على المستوى المحلى، تمنح على أساس عقد التزام لأشخاص، مسلمين أو غير مسلمين، يسمون **بالعمال** (**عامل**).

كما كانت مكاتب الخزانة تضم أربعة من «مسجلى الأحكام» (**أحكام تزكيريچى**) الذين كانوا يحررون التوجيهات وبراءات التعيين والردود على الاحتجاجات التى تظهر حاجة إليها. وكان اثنان من «مسجلى القلاع» (**قلاع**

تزكيريچى) مسئولين بشكل أخص عن براءات التعيين وأحكام دفع الرواتب، المتصلة بحاميات المقاطعات. وكان ثلاثة من **الموقوفاتشية** يشرفون على حسابات الممتلكات المستحقة للخزانة بسبب عدم وجود ورثة أو غياب ملاك معروفين، كما كانوا يشرفون على انتفاعات من نوع **التيمار**، تتميز، مؤقتاً، بعدم وجود حائزين لها. أما **التشريفاتشى** – وهى وظيفة لا يشير إليها بعد جدول حاشيات يرجع إلى عام ١٥٣٥ – فقد كان يسجل الهدايا التى يحصل عليها السلطان والهدايا التى يقدمها فى المقابل. وعند باب مقر الخزانة، كان **موجوداتشى** يسجل دخول وخروج الأموال والأقمشة الثمينة. وكان **تسليماتشى** يسجل المواد الأولية المسلمة إلى أهل الحرف العاملين لحساب الدولة. وأخيراً، كان أربعة من **الوارداتشية** يتعاونون فى مكاتبهم (كان هناك اثنان منهما خاصين بروميليا واثنان خاصين بالأناضول)، بمناسبة عيد الربيع (**نيروز**)، بداية السنة المالية الجديدة، على إعداد كشف الحساب الختامى لإيرادات وإنفاقات السنة المنصرمة. وقد عثر أ. ل. باركان على بعض هذه الكشوف وقام بنشرها. وفى اتصال بهذه البيروقراطية المركزية، فإن شبكة من الموظفين الماليين المحليين تتألف من **دفتر دارات** المقاطعات، الذين سوف نتحدث عنهم فيما بعد، ومن مجموعة متنوعة من الأمناء، والمحصلين والمشرفين، تعمل فى أماكن الإيرادات والإنفاقات نفسها.

وإذا كان البيروقراطيون العاملون فى خدمة الديوان والخزانة قد تزايدوا واكتسبوا طابعاً منظماً فى ظل سليمان، فإنهم لم يكونوا بعد قد شكلوا تلك الفئة المتجانسة والمغلقة من «**أهل القلم**» التى سوف تشكل فيما بعد جهازاً خاصاً من أجهزة الدولة. وإذ كانوا موحدين بشكل ضرورى من خلال تكوين تقنى مشترك، يساعد عليه وجود متدربين، فإنهم يظهرون فى عهد **القانونى** بوصفهم منحدرين من أوساط متباينة. وعلاوة على ذلك، فإن المناصب العسكرية والبيروقراطية ليست منفصلة الواحدة عن الأخرى انفصالاً كلياً: إذ كان بوسع الفرد الواحد أن ينتقل من الواحدة إلى الأخرى، عن طريق التغييرات والترقيات.

ولابد من الإشارة أخيراً إلى أن جميع العناصر التى وصفناها فيما يتعلق بالقصر الإمبراطورى، أكانت فى **الأينديرون** أم فى **البيرون**، تجد مقابلاً دقيقاً لها، وإن كان على نطاق أصغر بكثير كما هو واضح، فى بلاطات حكام المقاطعات..

أدوات السلطة

القوات المركزية: الإنكشارية و «قوات الباب»

توجد قيادة وجزء هام من هذه القوات المسماة بـ «عبيد الباب» **(قابى قوللارى)** في العاصمة، قرب العاهل. وهذا الجزء الأساسى من الجيش العثمانى هو ميليشيا دائمة، مجندة من صفوف **الديفشرمه**، تمثل مرتباتها المالية أحد البنود الرئيسية لإنفاقات الدولة: ٣١٪ فى عام ١٥٢٧ و ٤٢٪ فى عام ١٥٦٧. وهى بهذه المعنى تختلف عن قوات المقاطعات التى تُعَبَّأ بشكل موسمي وتحصل على مكافآتها عن طريق تنازلات عن الضرائب على أساس خاص بالأرض، **التيمارات**.

وحتى على الرغم من أن **القابى قوللارى** ليسوا العنصر الأكثر عدداً بين عناصر الجيش، فإنهم يشكلون قلبه، العنصر الأكثر «احترافاً» والأحسن تدريباً والأفضل تسليحاً، العنصر الأكثر إثارة لإعجاب المراقبين الغربيين. وفى نظر هؤلاء الأخيرين، فإن **القابى قوللارى** يجسدون نوعاً من مثل أعلى عسكرى لا يملك ملوكهم نظيراً له. وهذه النخبة تشمل قوة مشاة، هى قوة الإنكشارية الشهيرة، وعدداً من أسلحة الفرسان التى تتميز بهيبة أعلى بكثير. إلا أنه لا وجود هناك لانفصال مطلق بين الإنكشارية والفرسان، ولا حتى بين «عبيد الباب» والتيماريين: فالإنكشارى الذى يبدى تميزاً يمكن ترقيته داخل قوته الخاصة، أو يمكنه الصعود إلى إحدى وحدات الفرسان، أو يمكنه أيضاً الحصول على **تيمار**. وفى المقابل، فإن التيمارى لايصبح إنكشارياً.

وفى عهد سليمان، يتألف سلاح **(أوجاق)** الإنكشارية **(ينيتشيرى)** من ثلاث مجموعات: فإلى النواة التى تشكلت فى الأصل من **اليايات والجماعات**، أضاف محمد الثانى وحدات **السيكبان (أو السيمين)** التى كانت تشكل الحرس الخاص له، وأضاف بايزيد الثانى الوحدات المسماة بالأغوات **(أغا بلو كليرى)**. ويبدو أن العدد الإجمالى قد زاد إلى حد ما بين عهدى بايزيد الثانى وسليم الأول: وإذا كان ساجودينو، بايل البندقية، قد قدَّرهم، فى عام ١٤٩٦، بـ ٨٠٠٠، فقد انخفض عددهم إلى ٦٦٠٦ فى عام ١٥٠٣، ثم ارتفع إلى ١٠١٥٦ فى عام ١٥١٤. وفى المقابل، فقد جرى خفض عددهم فى بداية عهد سليمان لأنهم لا يشكلون عندئذ غير ٧٨٨٦ فى عام ١٥٢٧، وهو ما يؤكد الملاحظة التى أدلى بها سپاندوجينو حول عدد الإنكشارية الذين يحتفظ بهم الأتراك: «أعتقد أنهم الآن ليسوا بالحجم الذى كانوا عليه»، على أن هذه الأرقام سوف تعاود الأرتفاع فى الأعوام التالية لكى تستقر حول ١٢٠٠٠ فى أعقاب حكم سليمان. أما تضخم عدد الإنكشارية، الذى تترتب عليه آثار ضخمة جداً بالنسبة للمالية العامة، فهو لن يبدأ إلاَّ فيما بعد: ففى ظل مراد الثانى، سوف يصل عددهم إلى ٢٦٠٠٠ فى عام ١٥٩٥ وإلى ٣٥٠٠٠ إعتباراً من عام ١٥٩٨.

والمجموعات الثلاث التى أشرنا إليها أعلاه تنقسم إلى وحدات **(بلوك، أورطة)** تمول كل منها مطبخها الخاص، وكان هذا المطبخ يدار من جهة أخرى من جانب «مقدم للحساء» **(شوربچى)**. كما أن قادة وحدات **الجماعات واليايات**، الذين كان عددهم ١٠١، كانوا يسمون **باليايا باشى** أو **بالسربياده**؛ أما قادة الوحدات الـ ٣٤ من **السيكبان**، فقد كانوا يسمون **باليايا باشى** أو **بالسوباشى**. وفى كل وحدة، كان مساعد القائد يدعى **أوضه كيتخوداسى** (الذى يدعى **باش أوضه باش** فى «وحدات الأغا») كما كان يساعده «رؤساء غرفة» **(أوضه باشى)**.

وعلى رأس القوة يوجد أغا الإنكشارية القوى، وهو **قول** من قولات السلطان يتبع الأخير بشكل مباشر. وهو محاط بعدة ضباط يشكلون ديوانه: **السيكبان**

باشى، الذى يقود ٣٤ وحدة من **السيكبان**؛ **القول كيتخوداسى أو الكيتخودابك**، ملازم الأغا، وقائد وحدته الأولى والرئيس الفعلى للإنكشارية فى المعركة؛ **والزاجارچيشى باشى**، قائد الوحدة الرابعة والستين من **الجماعة**، والتى تتألف من مشاة وفرسان فى آن واحد؛ **والسامسونچوباشى والتوراناچى باشى**، حيث يقود الأول الوحدة الواحدة والسبعين ويقود الثانى الوحدة الثامنة والستين من **الجماعة**؛ **والباش تشاووش**، قائد خمس وحدات الأغا، ورئيس مجموع **التشاووشات** المكلفين بنقل الأوامر والذى يحل فى نهاية الأمر محل **الكيتخودابك**؛ و **المهزر أغا**، الذى هو أيضاً قائد إحدى وحدات الأغا، كما أنه، بشكل خاص، الوسيط بين هذا الأخير والديوان الإمبراطورى؛ وأخيراً **الكيتخودايرى**، ملازم **الكيتخودابك** الذى يحل محله فى حالة غيابه.

ويجمع عدد من القادة الآخرين بالشكل نفسه بين قيادة وحداتهم ولعب دور ضابط أعلى للقوة كلها: وينطبق ذلك على قادة الوحدات الرابعة عشرة والتاسعة والأربعين من **الجماعة**، والذين يسمون **بالخاصيكى أورطه لارى**. كما يتمتع **الأوچاق بإمام خاص** - وهو انكشارى، وقائد لإحدى وحدات الأغا، تلقى تعليماً دينياً مناسباً. كما أنه مزود بجهاز إدارى يرأسه **الينيتشيرى افندسى** المكلف بإعداد جداول المرتبات.

وبوصفهم عبيداً للسلطان، فإن الإنكشارية يربون فى روح ولاء وانضباط مطلقين. وكان يجرى إنزال العقاب عن المخالفات عن طريق الضرب بالعصى، أو النقل الذى يختزل المخالفين إلى رجال حاميات عاديين فى قلاع المقاطعات. وفى الأصل، لم يكونوا يتمتعون بحق الزواج. ويرمز إلغاء هذا الحظر فى ظل سليم الأول إلى مرحلة هامة فى تطور سلاح الإنكشارية. فمنذ ذلك الحين، كما كتب چيفرى نحو عام ١٥٤٠: «يسكن المتزوجون مع زوجاتهم، ويسكن الآخرون فى بيوت معينة خاصة بهم، منظمين فى أى مكان أو حى من القسطنطينية، حيث

يسكن كل ثمانية أو عشرة أو أثنى عشرة أو أكثر معاً». وتشمل الثكنات التى يشير إليها چيفرى «الغرف القديمة» قرب مسجد **شاه زاده** والغرف «الجديدة» قرب حى آكسراى الحالى.

ويجرى الحفاظ على الحماس الدينى لدى هؤلاء المتحولين إلى اعتناق الإسلام عن طريق **إمام** للقوة وعن طريق عدد من الدراويش البكتاشية. وهذه الطريقة الصوفية - المهرطقة ولكن المسيطر عليها من جانب الدولة - ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنكشارية، حتى وإن كان الإنتماء الرسمى للقوة لا يرجع إلى ماقبل عام ١٥٩١. وقبل دخول المعركة، كان الرجال يرددون الدعاء المسمى **جولبانك**، والذى يتوجهون فيه إلى على والأب الروحى لهم، حاچى بكتاش ولى.

وفى الأصل، كان تفوق هؤلاء الجنود الذين يتلقون تدريباً منتظماً يعبر عن نفسه فى استخدام الأسلحة التقليدية: القوس، السيف، الرمح، البلطة. واعتباراً من أوائل القرن السادس عشر، أخذوا يستخدمون بنادق الآركوبات (**توفنك**). وفى ساحة المعركة، فإنهم يقاتلون فى وسط التشكيل القتالى، أمام السلطان، على تسع صفوف، حيث كان كل صف يخلى مكانه للصف الذى يليه بعد قيامه بالرمى، وذلك عن طريق حركة تناوبية. وفى مراحل الزحف، كانوا يلتفون حول السلطان ويتولون حمايته نهاراً وليلاً. وفى جميع الأحوال، فإن أفراد أربع وحدات من **الجماعة** (من الوحدة الستين إلى الوحدة الثالثة والستين)، والذين يسمون **بالسولاك**، كانوا مكلفين على نحو أخص بحراسة السلطان.

وقد عهد إلى الإنكشارية بخدمات أخرى: ففى العاصمة، يتولون حفظ النظام العام ويشاركون فى إطفاء الحرائق كما يشاركون فى حماية الديوان. ومن جهة أخرى، فإن جزءاً منهم يخصص بشكل تناوبى لقلاع الحدود التى تتطلب وجودهم. وعندئذ تضاف إلى رواتبهم العادية مكافأة خاصة (**نفقة**). وهكذا، ففى عام ١٥٤٧، من بين الإنكشارية الـ ١٢١٣١ المسجلين، جرى إرسال ٤٦٤٨ إلى ثمانى عشرة

قلعة مختلفة. ويشير بوسبيك إلى الدور الذى يلعبه الإنكشارية فى مدن المقاطعات هذه كحماة للمسيحيين ولليهود من «عنف السكان». وبالإضافة إلى ذلك ينضم إنكشاريون آخرون إلى القوات البحرية فى الحملات البحرية: وهكذا فقد كان عددهم ١٥٠٠ خلال حملة البحر المتوسط فى صيف عام ١٥٥٢.

وكانت المرتبات تسلم علناً كل ثلاثة أشهر أمام الديوان نفسه. وعندئذ كان كل **شوربچى** يحصل فى حقيبة من الجلد على المبلغ الذى يخص وحدته ثم يتولى توزيعه. وكانت مرتبات الإنكشارية تتراوح بين ٢ و ٨ أسبره عن اليوم، أما مرتب الأغا فكان يصل إلى ٤٠٠ أسبره. وعلاوة على ذلك، فقد كان كل فرد يحصل كل سنة على قطعتين من جوخ سالونيك للكساء. وكان المحالون إلى التقاعد يحصلون على معاشات تقاعد. لكن **الأوجاق**، المدرك لقوته، والذى تحركه روح فصيل قوية، لم يكن يتردد فى إبداء غضبه على قصور الكسب الناشيء عن التخفيضات فى قيمة العملة أو على حالات التأخر فى دفع المرتبات والتى كان يزيد من احتوائها الفارق بين التقويم الذى ينظم وصول إيرادات الدولة والتقويم الذى ينظم إنفاقاتها. كما أن **الأوچاق** كان سريعاً فى زيادة مطالبه: فمنذ عهد محمد الثانى، جرى تكريس عادة «منحة الجلوس الملكى السعيد»، المحددة بـ ٣٠٠٠ أسبره لكل إنكشارى، وهو مبلغ أعلى من المبلغ الذى يحصل عليه **القابى قولو** الآخرون. وقد رأينا أن سليماً الثانى قد حاول عبثاً التخلص منها. وقد اتبعها السلاطين بمنحة أخرى، تسمى منحة الحملة (**سفر بقشيشى**)، بمناسبة حملتهم العسكرية الأولى، ولم تكن هذه **البقشيشات** تمس عطايا استثنائية أخرى فى زمن الحرب أو السلم. كما أننا قد أشرنا إلى نفوذ جماعة الضغط هذه فى التنافسات بين المتزاحمين على العرش، وعلى سلوك الممسكين بزمام السلطة الذين يجازفون مجازفة خطيرة إذا ما أثاروا سخطها. ولن يكون من شأن جسارة الإنكشارية إلاَّ أن تزيد فى ظل خلفاء سليمان، إذ سوف يصل الأمر بهم إلى حد شهر أسلحتهم ضد **باديشاههم**، مثلما حدث فى مصرع عثمان الثانى فى عام ١٦٢٢.

والواقع أن المدفعية والأسلحة النارية التى أدخلت دون تأخير فى القوات العثمانية قد ساعدت على إنشاء قوات أخرى من **قولات** السلطان. وقد استفاد **العجمى أوغلان** الذين دخلوا هذه القوات من تكوين تقنى متخصص، حيث كانوا يصعدون إلى درجات المتدربين ثم إلى درجات المعلمين.

وكان رجال المدفعية **(طوبتشى)** يتألفون من نوعين من العناصر: رجال المدفعية الذين يتدربون على إطلاق النيران مرتين فى الأسبوع، ورجال سبك المدافع **(دوكوچو)** الذين يرأسهم رئيس سباكين. وكان هؤلاء الأخيرون يشملون جميع التخصصات الداخلة فى الصنع والإصلاح، وكانوا ينتجون سلسلة كاملة من الأنواع: قطع ثقيلة كالبازيليكات **(باچالوشكا)** والفوكونوات **(ضربزن)** أو خفيفة بدرجة أكثر كالمدافع الصغيرة **(برانكى)**، **الشايكا** و **الشاكالوز**. ويتولى رئيس لرجال المدفعية قيادة مجموع القوة، بمساعدة أحد الملازمين ورئيس السباكين.

والواقع أن المدفعية، الموجودة فى الجيش العثمانى منذ أواخر القرن الرابع عشر، قد جرى تطويرها وتنظيمها من جانب محمد الثانى الذى زود عاصمته بمسبك للمدافع (طُبخانه)، فى الموقع الذى سوف يقام فيه فيما بعد مسجد على باشا كيليتش. وفى عام ١٥١٤ كان عدد رجال المدفعية ٣٤٨، كان من بينهم، بحسب اعتقاد سپاندوجينو، مائة من المسيحيين.

إلا أن المدفعية العثمانية لن تصل إلى أوجها إلاَّ فى عهد سليمان: فهذه هى اللحظة التى تتوصل فيها، فى مجمل تاريخها، إلى إبداء أفضل مواجهة من جانبها للخصم، من الناحيتين التقنية والعددية. فترسانة الطُبخانة يجرى توسيعها، وعمال سبك المدافع فى العاصمة يجرى إرسالهم بصورة متكررة إلى القلاع الحدودية أو إلى المناجم لكى يشرفوا هناك على صنع المدافع وكُلَّات المدافع التى تحتاجها العمليات. وبالتوازى مع ذلك، تزيد أعداد رجال المدفعية بشكل محسوس: فقد انتقل عددهم من ٦٩٥ فى عام ١٥٢٧ إلى ١٢٠٤ بعد ذلك بأربعين سنة. وقد

كلفت قوى قاطرة لأسلحة المدفعية **(عربچييان - إى طب)** بنقل ونصب المدافع. وكان عددها ٣٧٢ رجلاً فى عام ١٥١٤ و ٩٤٣ فى عام ١٥٢٧ و ٦٧٨ فى عام ١٥٦٧.

وتولت قوة من صناع الأسلحة **(چيبيچى)** تأمين صنع وصيانة مختلف قطع الأسلحة: الأقواس، السهام، السيوف، الرماح، بنادق الآركوبات، الدروع، الخوذات. وكان يرأسها رئيس لصناع الأسلحة وأربعة مساعدين. وعلى مدار القرن السادس عشر، شهدت أعداد القوة، الموزعة على وحدات متخصصة، نمواً متواصلاً: ٣٠٤ رجال فى عام ١٥٠٢، ٣٦٨ فى عام ١٥٠٤، ٤٥١ فى عام ١٥١٤، ٥٢٤ فى عام ١٥٢٧، ٧٨٩ فى عام ١٥٦٧. وقد أضاف سليمان إليها وحدتين متخصصتين وحدة الألغام **(لغمچى)** ووحدة القنابل **(خومباراچى)**.

وإلى جانب الإنكشارية والأجهزة التقنية، فإن الأقسام الستة لسلاح الفرسان **(آلتى بلُوك)** التى يقود كلاً منها أحد الأغوات، تشكل المجموعة الثانية الكبرى لقوات الباب. وعبيد السلطان الذين يدخلونها إنما ينتمون إلى نخبة لأنهم **اتش اوغلان** سابقون أو إنكشاريون سابقون حصلوا على ترقية بامتياز. ولما كانت هذه العناصر قد حصلت - قبل الإنكشارية - على حق التزوج، فإن أبناءها ينضمون بدورهم إلى صفوف القوة. وإذا ما كانوا أيتاماً، فإن السلطان يصرف لهم معاشاً. ويحتفظ كل فارس بموجب مخصصاته بعدد من الخدم، ذوى الجياد أيضاً. وخارج الحملات، كانت هذه القوات موزعة على مشارف اسطنبول وأدرنه وبورصا، حيث كانت تجد البرارى اللازمة لجيادها. وكان على رأس هذه الوحدات قادة يدعون **بالكيتخودابيرى**. ومن ثم فإن جزءاً صغيراً فقط هو الذى يرابط فى العاصمة (على مشارف مسجد السليمانية وفى حى تشمبير ليتاش).

وتوجد بين هذه الأقسام الستة هيراركية صارمة، حيث كانت اشتراطات الاختيار ومبالغ الرواتب تتباين من زاوية المكانة الخاصة لكل قسم.

ويحتل المكانة الأولى (**أبناء السباهيين**) (**سباهى - اوغلان أو ابناء - إى سباهييان**): وفيما يتعلق بهم، يلاحظ چان دوفيجا فى عام ١٥٣٨: «إنهم أحسن هنداماً، وجيادهم من أجمل الجياد، وبالنظر إلى ما يتمتعون به من معارف وفضائل فمن الواضح انهم يتلقون تربية يومية تعلى من اعتزازهم بكرامتهم». وقد أدى تمتعهم بالصدارة إلى ركوب الجياد على ميمنة السلطان. ووفقاً لما يذهب إليه سپاندوچينو فإن عددهم قد تزايد فى عهد بايزيد الثانى. وفى عام ١٥١٤، كان عددهم ١٦٣٠؛ وفى أوائل عهد سليمان، ارتفع إلى ١٩٩٣، وفى أواخر هذا العهد، سوف يصل عددهم إلى ٣١٢٤. ثم يجيىء «حملة السيوف» (**سلحدار**)، الذين يركبون الجياد على ميسرة السلطان. وكان عددهم ١٨٠٠ فى عام ١٥١٤، و ١٥٩٣ فى عام ١٥٢٧ و ٢٧٨٥ فى عام ١٥٦٧. أما أفراد القوة الثالثة، المسمون بـ «الحاصلين على جرايات» «**علوفچى**»، فهم ينقسمون إلى فريقين: «**علوفچية** الميمنة» الأكثر عدداً بدرجة طفيفة، والذين يركبون الجياد على ميمنة **السباهى - أوغلان**، و «**علوفچية** الميسرة» الذين يركبون الجياد على ميسرة **السلحدارات**. وتتمثل إحدى مهامهم خلال الحملات فى تأمين خزينة السلطان. وقد ارتفعت أعدادهم الإجمالية إلى ١٠٩٦ فى عام ١٥١٤، و ١٠٨٧ فى عام ١٥٢٧ و ٢٠٤٦ فى عام ١٥٦٧. أما فرسان القوة الرابعة، الذين كانوا يسمون بـ «الأغراب» (**غرباء**)، فهم ينقسمون بدورهم إلى «فرقة ميمنة» و «فرقة ميسرة»، حيث كانت هذه الأخيرة أكثر عدداً بدرجة طفيفة. وبشكل إجمالى، كان عددهم ٧٩٠ فى عام ١٥١٤، و ٤١٥ فى عام ١٥٢٧ و ٢٥٨٩ فى أواخر عهد سليمان.

وفى ساحة المعركة، كانت مهمة كل هؤلاء الفرسان تتمثل فى حماية أجنحة الإنكشارية. ومن جهة أخرى، فإن **السباهى - اوغلان** و **السلحدرات** يتناوبون حراسة خيمة **الپاديشاه**. وأخيراً، فإن هذا الأخير يختار ٣٠٠ فارس من بين أقدم الفرسان لكى يكونوا ضباط ياوران له. وفى زمن السلم، يمكن استخدام خدم القصر السابقين هؤلاء فى أداء جميع المهمات الأخرى: فهم يحتلون مناصب

محصلى الضرائب المالية وأمناء الانتفاعات الضريبية ومديرى الأوقاف الخيرية، الخ. كما كانوا يكلفون بمهام خاصة كنقل الأموال أو نقل رؤوس العصاة الذين تم إعدامهم.

والخلاصة أنه فى حين أن أعداد الإنكشارية تظل ثابتة بعد، فإن أعداد القوات الأخرى للباب، عن طريق تطور ملحوظ إلى حد ما، قد زادت بأكثر من الضعف فى عهد سليمان، حيث تجسد زيادة سلاح الفرسان الإمبراطورى بصورة مسبقة، وذلك لأسباب ما تزال غامضة، التضخم اللاحق لسلاح المشاة.

قوات المقاطعات

خلافاً لقوات الباب (العالى)، المرابطة فى معظمها قرب السلطان، فإن بقية القوات العثمانية، التى تتميز بطابع مختلف إلى حد كبير، تجد نفسها موزعة عبر أرجاء الإمبراطورية خارج الحملات. كما أن هناك تطابقاً بين التنظيم الإقليمى، وتباعد المقاطعات وأشكال التجنيد والأقسام الفرعية لهذا الجيش. ويتألف العنصر الرئيسى بين قوات المقاطعات من الفرسان **السباهيين** – وهم الجزء الأكثر عدداً بين صفوف الجيش العثمانى – المحددين إلى حد بعيد بنمط مكافأتهم: **التيمار**. وتضاف إليهم حاميات المواقع الحصينة ومختلف القوات المساعدة الأخرى، العسكرية أو شبه العسكرية، ذات الوضعيات المختلفة، والتى تتواجد بينها فئات واسعة من السكان، بشكل مباشر إلى هذا الحد أو ذاك، مرتبطة بالمجهود الحربى.

والحال أن مؤسسة **التيمار**، التى أشرنا إليها بالفعل، ينظر إليها فى ذلك العصر بوصفها أحد أسس النظام العسكرى، بل والنظام الاجتماعى – الاقتصادى للإمبراطورية. ومن حيث مبدئها، فإنها تلبى حاجة تحسسها عدد من الدول السابقة أو المعاصرة: حاجة الإبقاء على جيش واسع حين تكون الإمكانيات المالية قاصرة وحين تكون الإدارة الضريبية غير متطورة بما يكفى لتحصيل وجمع كافة الضرائب المفروضة على المنتجين. والواقع أن التزامات الغرب القروسطية قد

تطابقت فى الأصل مع موقف من هذا النوع. إلاّ أنه من بين الحلول المختلفة التى لجأت إليها الدول التى يجمع بينها هذا المبدأ العام الخاص بمكافأة خدمة ما عن طريق منح التزام أرض، فإن **التيمار** يتميز بخصائص أصيلة، أياً كانت استعارات العثمانيين من التراث الإسلامى، وبشكل مباشر أكثر أيضاً، من التراث البيزنطى. وقد تباينت هذه الخصائص إلى حد ما بحسب الأقاليم والفترات. وما سوف نتحدث عنه هنا هو نموذج **التيمار** العثمانى فى عهد سليمان.

إن **التيمار** بالمعنى الدقيق للمصطلح ليس تنازلاً عقارياً، بل هو تنازل ضريبى: فعندما يخصص السلطان قرية أو عدة قرى أو أجزاء من قرية لأحد الأشخاص، فإنه لا يتنازل له لا عن الأرض ولا عن الفلاحين المرتبطين بها، وإنما يتنازل عن العشور والضرائب النقدية والعينية الأخرى الواجبة الأداء على هؤلاء الأخيرين. والإيرادات الضريبية التى يتنازل عنها بهذا الشكل يمكن علاوة على ذلك أن تكون أيضاً ذات أصل حضرى، على الأقل فى حالة **التيمارات** الهامة العائدة للضباط رفيعى المكانة. وفى هذه الأحوال، من خلال نظام **التيمار**، فإن جزءاً بأكمله من إيرادات الخزانة لا يصل إلى هذه الأخيرة، وإنما يُحَوَّلُ عند المنبع إلى أفراد: ٣٧٪ عن سنة ١٥٢٧ – ١٥٢٨ المالية، بحسب تقديراً أ. ل. باركان.

والحق أن الحائز على **تيمار (صاحب – إى تيمار، تيمار ايرى)**، لا يحصل فقط على المساهمات الضريبية للرعايا المسجلين فى **تيماره**: فهو يتمتع فيه علاوة على ذلك باستثمارة خاصة، تسمى **بالخاصة تشيفتليى (أوكيليتش ييرى)**: وهى تتألف من قطعة أرض أو طاحونة أو مزرعة عنب أو حديقة فاكهة يتحمل مسئولية استثمارها ويحصل على كامل إيرادها. على أن هذا الجزء من **التيمار** سوف يتلاشى تدريجياً عند أواخر القرن السادس عشر.

وتتفاوت أهمية **التيمارات** المخصصة تفاوتاً شديداً. وقد ميزت المصطلحات بين **التيمارات** بالمعنى الدقيق للمصطلح، والتى كان دخلها السنوى أقل من ٢٠٠٠٠

أسبره، **والزعامات** التى كـان دخلهـا السنوى يصل إلى ١٠٠٠٠٠ أسـبـره، ثم **الخاصة** (لابد من الإشـارة إلى أن المصطلحـات المسـتـخـدمـة فى وثائق القـرن السـادس عـشـر لا تراعى دائماً هـذه التمـايزات). وكـان النوعـان الأخـيـران من الالتزام يتعلقـان بضباط الجيش التيمارى وحكام المقاطعات. وفى القرن السادس عشر، كان الدخل السنوى للفارس العادى نحو ٣٠٠٠ أسبره.

ومن حيث المبدأ، فإن **التيمار** ليس منحة توهب مدى الحياة، كما أنه، من باب أولى، ليس وراثياً. وحيـازته مشروطة على نحو صارم بأداء خدمة: ويمكن لهذه الخدمة أن تكون ذات طابع مدنى أو دينى، لكنها فى أغلب الأحوال خدمة عسكرية. ويهدف النظام بالدرجة الأولى إلى الإبقاء على سلاح فرسان السباهيين وضباط هذا السلاح الذين يشكلون فى الوقت نفسه قيادات المقاطعات. كما أن جزءاً من حاميات القلاع ومن القوات المساعدة يكافأ بهذه الوسيلة. وهذا الطابع المشروط **للتيمار** يميزه تمييزاً واضحاً عن الالتزام الغربى الذى تحول إلى ملكية وراثية، كما أن النظـام العثمانى لا يجمعه أى شبه بالهيكل الهرمى وبروابط التبعية الشخصية الكامنة فى النظام الإقطاعى.

وإذا لم يتم إنجاز الخدمة أو إذا ما تم الاضطلاع بها على نحو معيب، فإن المخالف يفقد التزامه، دون المساس بالعقوبات الأخرى. وخلافاً لذلك، فإن الحائز الذى يميـز نفسـه بمآثره يحصل على ضم أجزاء إضـافيـة **(ترقى)** إلـى **تيماره** الأصلى. وبوجه عام، فإن تكوين ودخل حيازة ما، أياً كان مستواها، إنما يتوقفان على الفرد الحائز لها، فـهمـا نتيجة لمكانته الخاصة ولأعماله الشخصية. وهذه الحيازة ليست وراثية ولن تنقل بهذه الصفة إلى خليفة يحتل المنصب نفسه.

وعندما يصبح أحد **السباهيين غير** لائق للقتال، فمن الممكن أن يحصل على **تيمار** تقاعد. ومن جهة أخرى، فإنه عندما يصبح التزام ما شاغراً بسبب موت أو طرد حائزه، فإنه يسمى بـ **«الموقوف»**، أى الذى يتم الحصول على إيراداته لحساب إدارة الضرائب إلى أن يتم تعيين حائز جديد.

ويفترض نظام **التيمار** إطلاع الدولة على الدخول الضريبية التى يمكنها توقعها من كل وحدة سكانية، من مدينة أو من قرية، لكى يتسنى لها ضمان توزيع ادائها عليها. وفى ذلك يكمن هدف عمليات التعدادات الضخمة والسجلات **(الدفاتر)** التى تسجل فيها النتائج. وكانت هذه السجلات تعد من جانب حكومات المقاطعات **(السنجق)**: حيث كان القائم بالتعداد - وهو بيروقراطى له خبرة فى المجال - يحمل دائرة اثر دائرة بالنسبة لكل وحدة من السكان، قائمة بأسماء رؤساء العائلات والعزاب، الحائزين أو غير الحائزين لانتفاعات، تتلوها تفاصيل مختلف الضرائب المسددة من جانب هؤلاء الأخيرين، حيث كان يجرى تقدير الناتج المحدد عن كل فرد وفقاً لمتوسط التحصيل خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وكان إجمالى هذه المبالغ يمثل الدخل الضريبى المتوقع من الوحدة السكانية المعنية.

وقد أعد «سجل مفصل» **(مفصل دفتر)** أول من هذا النوع غداة فتح جديد، ولتحويله إلى ممارسة عادية، جرى على الأثر إعداد سجلات متعاقبة، كانت تعد كل نحو ما بين عشرين وثلاثين سنة. وهذه الممارسة القديمة، التى توجد شواهد عليها بالفعل فى أوائل القرن الخامس عشر، سوف تندثر، على الرغم من حالات استثنائية، بعد نهاية القرن السادس عشر: ويمثل عهد سليمان أروع فتراتها، ليس لأن سجلات ذلك العهد كانت دائماً الأغنى بالمعلومات، وإنما لأنها كانت الأكثر عدداً والأكثر دقة والأحسن صورةً. وعلى رأس هذه السجلات، كان مرسوم **(قانون نامه)** خاص بالمقاطعة يحدد خصائصها الضريبية، محدداً بشكل خاص العلاقات بين التيماريين **والرعايا**. وعلى أساس البيانات المستوفاة بهذا الشكل، كان يجرى تحديد ومنح **التيمارات**: وكانت قوائم الحائزين، المصحوبة بوصف مختصر لالتزاماتهم، تشكل نوعاً ثانياً من السجلات، هو السجلات المختصرة **(إجمال دفترى)**.

وكان هذا النظام مُوَلِّداً للفتوحات، وذلك بقدر ما أن نمو الجيش كان يفترض نمو الإيرادات الضريبية المقررة. إلاَّ أنه لم يكن بالإمكان تأسيسه إلاَّ فى الأقاليم المأهولة بالسكان بدرجة كافية والمستغلة والهادئة بما يكفى لأن يتمكن التيمارى من الحصول على دخول منتظمة منها.

ومن حيث المبدأ، فإن الوحيد الذى يجوز له المطالبة بالحصول على **تيمار** هو العضو فى الفئة العسكرية، **عسكر**، وهو ما يعنى استبعاد **الرعايا** العاديين. أما الممارسة التى كانت واسعة الانتشار فى القرن الخامس عشر والتى كانت تتمثل فى ضم أفراد مسيحيين من الأرستقراطيات المحلية، عبر فتوحات جديدة، إلى هذه الفئة، فلم تعد سارية فى عهد سليمان؛ ومن جهة أخرى، فإن أحفاد أولئك الذين كانوا قد استفادوا من هذه السياسة القديمة كانوا قد تحولوا بمرور الوقت إلى اعتناق الإسلام. ومن ثم فقد كان **السباهيون** كلهم مسلمين منذ ذلك الحين. ويوجد بين صفوفهم **قولات** لأننا رأينا أن عناصر من «قوات الباب» كان بالامكان مكافأتها **بتيمار**؛ كما كان بين صفوفهم ابناء **قولات** لأن التزامات قد خصصت لعدد من أبناء كبار الوجهاء كان حجمها يتحدد من جهة أخرى بالمكانة التى كان آباؤهم يحتلونها. على أن **السباهيين** كانوا بوجه خاص أبناء **سباهيين**: فالواقع أنه إذا كان **التيمار**، كما أشرنا، لم يكن وراثياً، فإنه يبقى أن ابن التيمارى كان له بدوره الحق فى الحصول على **تيمار**. ويؤدى تنظيم جرى تركيزه فى ظل سليمان وسليم الثانى إلى تحديد أشكال هذا المبدأ تحديداً تفصيلياً: فى حالة حائز **لزعامة**، لو مات هذا الأخير فى الحرب، فإن بوسع ثلاثة من أبنائه المطالبة **بتيمار**؛ ولا يتوفر هذا الحق إلاَّ لأثنين فقط إذا ما مات الأب على فراش المرض. وفى حالة **سباهى** عادى، فإن هذا الحق يقتصر على اثنين من أبنائه، بصرف النظر عن ظروف موته. ويتمتع الورثة القُصَّر بسبع سنوات لاستغلال حقهم، لكن هذا الأجل قد ألغى فى عام ١٥٣٦، فمنذ ذلك الحين تعتبر شهادة عشرة من التيماريين بأن المرشح ابن قادر **للسباهى** كافية.

وإذا كان الالتزام الواحد لا ينقل من الأب إلى الإبن، فإن **التيمار** المخصص للإبن هو على الرغم من كل شيء مناظر **للتيمار** الذى كان والده حائزاً له: وفى حالة التزام يحقق دخلاً قدره ما بين ١٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ أسبره، فإن الإبن الأول له الحق فى **تيمار** يحقق دخلاً قدره ٤٠٠٠ أسبره، أما الإبن الثانى فله الحق فى **تيمار** يحقق دخلاً قدره ٣٠٠٠ أسبره؛ وفى حالة **زعامة** تحقق دخلاً يتراوح ما بين ٢٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ أسبره، فإن **تيمار** الإبن الأول سوف يكون حجم إيراداته ٦٠٠٠ أسبره، بينما سوف يكون حجم إيرادات **تيمار** الإبن الثانى ٥٠٠٠ أسبره، فى حين أن **تيمار** ابن ثالث، يمكن أن يتمتع بحق الحصول على **تيمار**، بسوف يكون حجم إيراداته ٤٠٠٠ أسبره.

ومن جهة أخرى، فإن المحاربين الشبان الذين لم يحصلوا على **تيمار** بعد، والذين يبدون تميزاً خاصاً فى ساحة المعركة يمكنهم الحصول على **تيمار** بناءً على طلب معلن من ضباطهم. وهؤلاء الأخيرون يبدون ميلاً متزايداً إلى إيثار أتباعهم بهذه الطريقة.

وتتضمن عملية **تخصيص** تيمار عدة مراحل: فلابد للمرشح أولاً من أن يحصل من الباب، أكان من خلال كسب اعترافه بالحق الذى تمنحه له أحكام النقل، أم بناءً على طلب صادر عن رئيسه، على حجة الحصول على **تيمار**. وعند إنجاز هذا الإجراء الشكلى، فإنه يبقى فى وضع مرشح (**ملازم**) إلى أن يتوفر التزام مناسب. وعندئذ يعود لحاكم مقاطعته، **البيليربك**، تخصيصه له. على أن ترتيبات ترجع إلى عام ١٥٣٠ قد أدت إلى تقييد مبادرة **البيليربك** على هذا المستوى، لحساب السلطة المركزية. واعتباراً من هذا التاريخ، فإن استقلالية الوالى تقتصر على **التيمارات** التى يقدر دخلها بأقل من ٣٠٠٠ أو ٥٠٠٠ أسبره، بحسب المقاطعات، وعلاوة على ذلك، على **التيمارات** الداخلة فى حالات تطبيق أحكام النقل، أو كذلك المخصصة لمرشحين هم تيماريون بالفعل. وفى جميع الحالات الأخرى، فإن **البيليربك** لا يفعل

غير أن يوجه إلى الباب شهادة **(تذكره)**، أما التخصيص بالمعنى الدقيق للمصطلح، تسليم المستفيد رخصة تعيينه، فهو من حق السلطة المركزية وحدها. ومنذ ذلك الحين يجرى التمييز بين **التيمارات** «التى لا تحتاج إلى شهادة» **(تذكرة سيز)**، والتى يمنحها **البيليربك** مباشرة، **والتيمارات** «التى تحتاج إلى شهادة» **(تذكرة لى)** التى تخضع لموافقة الباب.

وفى مقابل التزامه، يتولى **السباهى** تهيئة عتاده ورعاية جواده. ويظل تسليحه تقليدياً، فهو يشمل القوس والترس والسيف والرمح والمرزبة. ويمكن إضافة عناصر أخرى - كالشكة مثلاً - من زاوية مستوى الدخل، حتى وإن كانت «السجلات المختصرة» لعهد سليمان، خلافاً لنماذج أقدم، لا تقدم تفصيلات عن إلتزامات كل تيمارى فيما يتعلق بالعتاد. وعلاوة عليه هو نفسه، فإن على التيمارى إعاشة وتجهيز رجل مسلح **(چيبيلو)** عن طريق حصص قدرها ٣٠٠٠ أسبره من الدخل (٥٠٠٠ أسبره بالنسبة لحائزى **الزعامات**). وفى هذه الظروف، فى أوائل القرن السادس عشر، فإن **السباهى** الحاصل على تيمار يحقق دخلاً قدره ٩٠٠٠ أسبره يجب أن يحضر إلى الحملة مزوداً بدرع وبخيمة ومصحوباً بثلاثة من **الچيبيلو**. وفى موقع حشد القوات، يسمح تفتيش عام **(يوكلاما)**، يشرف عليه **الباديشاه** شخصياً أو القائد العام، بالكشف، **سنجقاً** إثر **سنجق**، عن الغائبين أو عن الثغرات فى العتاد.

ويظل السباهيون فى حالة تعبئة على مدار الحملة. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار المسافات الشاسعة التى يجب قطعها للوصول إلى أرض العدو، فإن الحملة تدوم حتى نهاية الربيع والصيف بل وإلى ما بعد ذلك، حيث تمتد بوجه عام من مارس - إبريل إلى أكتوبر - نوفمبر. وفى ساحة المعركة، كان الجيش التيمارى يوزع على شكل نصف دائرى على جناحى الجبهة. وبعد انتهاء العمليات العسكرية، يرجع **السباهيون** إلى **تيماراتهم** التى يقضون فيها بقية العام. وإذا ما كانت الحملة طويلة الأمد، فإنهم يقضون الشتاء تحت السلاح: ومن مكان تخييمهم

البعيد، يفوضون عندئذ عدداً من نظرائهم، المسمين **بالخرچليكتشى** لأخذ إيراد **تيماراتهم** فى مواقعها وتوصيله إليهم، ومن ثم تدبير موارد إعاشتهم. وغالباً أيضاً ما كانوا يحصلون على قروض أو هبات من السلطان لكى يتمكنوا من تلبية احتياجاتهم على مدار الحملة، خاصة، كما يلاحظ بوسبيك، عندما يتعين عليهم الحصول على جواد بعد موت جواد. كما أن **السباهيين** كانوا يمقتون بشدة الابتعاد لمدة جد طويلة عن أسرهم. ومن جهة أخرى، فإن جزءاً من بينهم - حوالى ١٠٪ من كل سنجق - كان يستثنى من الخروج إلى الحملة: وكان هؤلاء «الملاحظون» **(كورچو)** يبقون فى البلاد لضمان الدفاع عنها والسهر على المحاصيل الزراعية.

فما هو عدد القوات الذى كان يستخلصه السلطان من هذا النظام الذى يتميز بإدارة أقل رهافة من القوات ذات الرواتب وبقيمة عسكرية أقل؟ إن البيانات المتوافرة عن سنة ١٥٢٧، والتى جمعها أ .ل. باركان، تشير إلى أن مجموع مقاطعات الإمبراطورية التى تأسس فيها هذا النوع من الالتزامات قد جمع فى ذلك التاريخ ٢٨٠٨٨ **تيماراً** و **زعامة**. وإذا ما أخذنا باعتبارنا أنها كانت تضم، علاوة على حائزيها، نحو ٦٠٠٠٠ **چيبيلو**، فإننا نصل إلى رقم يقترب من ٩٠٠٠٠ فارس. ولابد من أن نضيف أن ٩٦٥٣ «**تيماراً** للحراس» **(مستحفظ تيمارلارى)** كانت مخصصة من جهة أخرى، فى الوقت نفسه، لحاميات القلاع. ومن الواضح أن هذه البيانات التى ترجع إلى أوائل عهد سليمان لا تضم توسعات النفوذ اللاحقة التى حصل عليها هذا السلطان. ويستفاد من الأرقام الخاصة بأواخر القرن السادس عشر والتى قدمها عينى على، أن حائزى **التيمارات** و **الزعامات** كانوا آنذاك ٤٣٤٥٤ على الأقل بينما كان **الچيبيلو** ١٠٥٠٠٠ على الأقل.

والواقع أن جميع أنواع القوات التى عددناها حتى الآن توضح بشكل جيد فى أعين المعاصرين النظام الصارم الذى بدا لهم أنه يميز الجيش العثمانى. وخلافاً لذلك، فإن عناصر أخرى من هذا الجيش نفسه يبدو أنها تؤبد فى عهد **القانونى**

التدفق القديم لعشائر السهوب: تلك هى حالة «الجوالة» **(الآكينچى)** وهم سلاح فرسان خفيف وشديد السرعة، مكلف بشن غارات تدميرية فى أرض العدو، تمهيداً لتغلغل أكثر استمرارية. وابناً عن أب، كان هؤلاء **الآكينچى** ينهبون ويذبحون، ويستولون على الماشية والعبيد، ويعيشون على أسلابهم. (على أن جزءاً من بينهم قد حصل على انتفاعات عقارية). وفى القرن السادس عشر، كان بكواتهم ما يزالون منتمين إلى سلالات حاكمة سابقة للتخوم الحدودية لروميليا، من آل ميخال أو توراخان أو ايڤرينوس أو مالكوتش. وعلى المستويات الأدنى، كانوا تحت قيادة عدد من **التوبچات** و«قادة العشرة» **(اونباشى)**، المتمسكين بالتنظيم العشرى التركى - المغولى القديم. وفى صربيا وفى البوسنة، فإن أولئك الذين كانوا يسمون بـ «المتهورين» **(ديلى)** كانوا يلعبون دوراً مماثلاً، وينطبق الشىء نفسه على عدد من الوحدات التى أرسلها إلى السلطان تابع له، هو خان تتر القرم.

ولإضفاء طابع كاسح أكثر على هذه الغارات، فقد جرت تكملة أعداد القوات بعدد من المتطوعين **(جونوللو)** - «شبان شجعان يتميزون بالقدرة على القتال وباشتهاء الأسلاب والغارات» - الذين كان يجرى اغراؤهم بالأسلاب المربحة، بل وبالأمل فى منحة عقارية. بل إنه، تحت ضغط الضرورة، كان يجرى عندئذ تجنيد أبناء الرعايا، الذين كانت تتاح لهم بذلك إمكانية دخول الجيش. وهذا اللجوء إلى عناصر خارجية كان من الصعب تجنبه إلى حد بعيد، بقدر ما أن الروح القتالية **للآكينچى** المزودين بانتفاعات قد أصبحت بمرور الوقت أقل حدة بكثير.

ومن جهة أخرى فإن زحف الجيش والعمليات العسكرية كانت تتطلب جهوداً ضخمة فى مجال تمهيدالطرق ومراكمة استحكامات ترابية والنقل بالعربات. وكانت هذه المهام من مسئولية قوات مساعدة أخرى. وكان **اليايات** و **المُسَلَّمُون** جزءاً منها . وبعد أن كانوا يشكلون، فى بدايات الدولة، الجيش الدائم العثمانى الأول،

وجدوا أنفسهم فى القرن السادس عشر مختزلين فى أداء هذا الدور التابع، وذلك على الرغم من بقائهم مسلحين. أما الأوائل، وهم جنود مشاة، فلم يكونوا موجودين إلاَّ فى الأناضول حيث كان يجرى تجميعهم بحسب مواقعهم فى اثنى عشرة **سنجقاً** يرأس كلاً منها أحد **البكوات**. إلاَّ أنه كان فى روميليا تنظيم مشابه، هو تنظيم **اليورك** الذين قدموا، فى عام ١٥٥٢، ١٣٨٠ رجلاً. أمَّا فيما يتعلق بالمسلِّمين – وهم فرسان – فقد كان موجودين فى آن واحد فى الأناضول حيث كان يجرى تجميعهم فى أربعة **سناجق**، وفى روميليا حيث كانوا يشكلون **سنجق المسلِّمين**، المسمين **بالكيزيلجا**. وكان جزء من تزيجان روميليا يتقاسم الوضعية نفسها وكان يشكل بدوره **سنجقاً**. وخارج العمليات العسكرية، كانت هذه العناصر كلها تشكل يداً عاملة متحركة مستخدمة فى جميع أنواع الأعمال التى تحتاج إلى جهد بدنى فى المناجم أو مشروعات الدولة أو مواقع بناء القلاع. وكانوا يعملون هناك لمدد تصل إلى ستة أشهر.

وهذه القوات المختلفة التى يمكن أن نضيف إليها قوة **الفوينوك** – التى تتألف من مسيحيين بلغاريين بشكل رئيسى، تتمثل مهمتهم فى رعاية الجياد – إنما تستند إلى مبدأ واحد: فالجماعات السكانية الملزمة بأداء هذه الخدمات يجرى تجميعها فى وحدات تسمى **بالأوجاقات** (أو **الجندرات** فى حالة **الفوينوك**)، تشمل غالبية من «المساعدين» **(ياماك)**، وعدداً من «المقاتلين» الذين يخدمون بشكل تناوبى **(نوبتلو ايشكونچو)**، حيث يتحمل الأوائل مسئولية إعاشة الأخيرين عن طريق دفع ضمان إعاشة **(خرچيليك)**. وبشرط أداء هذا الواجب، فإن انتفاعاتهم تتمتع باعفاءات ضريبية. ويتولى عدد من الضباط المسمين **بالسوباشى** أو **التشيريباشى** قيادة مختلف جماعات **الأوجاق**.

وإلى جانب حملاتٍ تحرك كل هذه القوات المختلفة أو جزءاً منها، فإن الإستعداد العسكرى العثمانى يستند إلى شبكة واسعة من المواقع الحصينة. وهى تشمل عدداً قليلاً من المواقع الحصينة الجديدة، حيث أن غالبية هذه القلاع موروثة

من نظم سابقة. وكما لاحظ الرحالة بيلون دو مان: «فإن الأتراك قد اعتادوا ترك أية قلعة أو حصن يستولون عليه على الحالة التى وجدوه عليها، لأنهم لا يهدمون البتة أياً من الصروح والحصون». والواقع أن العثمانيين قد اكتفوا بإجراء الترميمات والأعمال التكميلية الضرورية عندما تكون قلعة ما مكشوفة ومعرضة للخطر. كما أنهم قاموا، عندما فرض الخطر ذلك، بزيادة أعداد الجنود مثلما قاموا بزيادة مخزونات المدفعية والسلاح وأرسلوا عدداً من الإنكشارية من العاصمة إلى القلاع.

والحال أن الحاميات، التى كانت تحت قيادة محافظين (**ديزدار**)، يساعدهم ملازمون (**كيتخودا**)، إنما تجمع مختلف الوحدات التى تكافأ بحسب الأحوال – من زاوية الإمكانيات التى يتيحها البلد – تحت شكل **التيمار** أو الرواتب: وإلى رجال الحامية بالمعنى الدقيق للمصطلح (**ميرد – إى قالى، مستحفظ، حصار ايرى**)، الذين يتألفون من رجال مسلحين ومن عدد من الفنيين (صناع سلاح، صناع مدافع، نجارين، حدادين، إلخ)، تضاف وحدات مساعدة من المشاة، مثل **العزب** – الذين يستخدمون كذلك، عند الضرورة، فى الأساطيل الصغيرة المحلية – **والبيشلى**، أو من فرسان مثل **الفاريسان**. وفى عهد سليم الأول، فإن قلعة مثل كافًا (فيودوسيا الحالية)، فى جنوب القرم، وهى مركز عدد من الممتلكات العثمانية فى شمال البحر الأسود فى القرن السادس عشر، كانت تضم ١٣١ جندياً للحامية (**مستحفظ**) يشملون، علاوة على **الديزدار** و **الكيتخودا**، **إماما** و **قاضياً** للحامية، واثنى عشرة حارساً للأبواب (بواب)، وعشرة من رجال المدفعية، وثلاثة موسيقيين وستة حرفيين مختلفين وستة وتسعين جندياً؛ وكانت قوة من العزب، الذين كانوا يقومون على الأرجح بغارات فى حالة الضرورة، تتألف من **أغا** و **كيتخودا** وستة **رؤساء** وخمسة وتسعين فرداً. لكن أعداد جنود قلاع مثل بودا وبست، اللتين اصبحتا بعد عام ١٥٤١ الموقعين الرئيسيين على الجبهة ضد آل هابسبورج، تعتبر أكثر أهمية بكثير: فبعد الضم مباشرة، وضع سليمان فى قلعة بودا ٢٦٥٣ رجلاً ووضع فى قلعة بست ٩١٤ رجلاً. وخلال حملة ١٥٤٣، سوف يصل هذان الرقمان

إلى ٢٩٦٥ و١٤٨١. وفى اللحظة نفسها، فإن الموقعين الحصينين فى زيكيسفيهيرڤار وايزترجوم قد حصلا على ٢٩٧٨ و ٢٧٧٥ رجلاً. على أن هذه الأرقام سوف تخفض فى أثر ذلك وتتطور من زاوية الأخطار كما من زاوية إمكانيات المكافأة.

وعلاوة على دورها فى مواجهة العدو، فإن الحاميات تمارس وظائف ذات أهمية محلية كقمع مختلف أشكال قطع الطريق، وحماية الاستثمارات التابعة لإدارة الضرائب، وفى نهاية المطاف خدمة الأساطيل الصغيرة الأقليمية، البحرية أو النهرية. وفى البلقان، فإن مؤسسات ورثها العثمانيون من النظم السابقة، كقوة **المارتولوس**، أو كرؤساء الدوائر والقرى هؤلاء المعروفين باسمى **كنيز** و **پريميكور**، إنما تهدف بالشكل نفسه إلى تأمين النظام العام. كما تلعب هذه العناصر شبه العسكرية المجندة من بين صفوف المسيحيين دور وسطاء بين السلطات العثمانية والسكان الخاضعين. أما فيما يتعلق بشرطة طرق المواصلات، فى مجموع الإمبراطورية، فقد كانت موضع تنظيم محدد: ذلك أن عدداً من «حراس الدروب» (**دربندچى**) كانوا مسئولين عن مراقبة نقاط العبور الاستراتيچية. وهم يجيئون من صفوف الجماعات السكانية المجاورة للدروب، ووفقاً للمبدأ العام، يستفيدون من إعفاءات ضريبية فى مقابل الخدمة التى يؤدونها. وفى أواسط القرن السادس عشر، كانت ٢٢٨٨ أسرة قروية فى الأناضول و ١٩٠٦ أسرة فى روميليا تحيا فى ظل هذه الوضعية.

الأسطول

يستقوى جيش السلطان باسطول. وفى عام ١٥٧٣، بعد سنتين من هزيمة ليپانت، كان ما يزال بوسع جارزونى، بايل (قنصل البندقية أن يكتب «أن الأول والأخير رهيبان»).

وخلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، فإن توسع الإمبراطورية فى البحر الأسود، وفى البحر المتوسط حتى سواحل أفريقيا الشمالية، وفى البحر الأحمر، والصراع ضد البنادقة وأهل جنوة والأسبان والبرتغاليين، والقراصنة على إختلاف أنواعهم، وحماية التجارة والاتصالات بين أجزاء الأرض العثمانية، كل هذه الأهداف قد أرغمت السلاطين على التكيف مع نمط حربى غريب عن تقاليدهم وعلى تبنى التقنيات البحرية التى يعتمد عليها خصومهم. وقد تمكنوا من الوصول إلى ذلك على نحو رائع بقدر ما أن السيادة البحرية فى البحر المتوسط كانت للأتراك، خلال عهد سليمان بشكل أكثر تحديداً بين انتصار بريفيزا فى عام ١٥٣٨ وهزيمة ليپانت فى عام ١٥٧١. وقد ساهم فى هذه النتيجة إلى حد كبير ظرفان: اجتماع جميع المواد الأولية الضرورية لإنشاء أسطول قوى على أرض الإمبراطورية بدرجة من الوفرة أثارت إعجاب الغربيين الحسود؛ ومن ناحية أخرى، اعتماد ذكى على الخبرة البحرية التى لا غنى عنها وعلى قوى القراصنة الذين اعتنقوا الإسلام: وأشهرهم بارباروسا الذى عينه سليمان فى منصب الأميرال الأكبر لأسطوله، وإن كان بوسعنا أيضاً الإشارة إلى أسماء الريس تورجوت (دراجو الفرنسيين) على باشا وكيليتش وحسن باشا أولوتش.

ويتألف الأسطول العثمانى من سفن شراعية أساساً. والنموذج العادى لها، الذى يحركه ١٥٠ من محركى المجاذيف، يُقِلُّ، علاوة على الربان والقائد، عدداً من رجال المدفعية وعدة عشرات من الجنود. ويتألف المجذفون من أسرى الحرب، لكنهم يتألفون بشكل خاص من المذنبين المعاقبين، المتهمين بارتكاب مخالفات شديدة التباين، ومن **رعايا** مأخوذين من المقاطعات بصفة مساهمة حربية مفروضة على جماعات سكانية مدنية (عوارض). وفى الحملات الضخمة، كان هذا الأسطول ينشر ما بين ١٠٠ و ١٥٠ وحدة بنيت فى ترسانتى غاليپولى وجالاتا، حيث اكتسبت الترسانة الأخيرة الصدارة فى عهد سليمان. فهذه الترسانة، الموضوعة تحت سلطة **القابودان باشا**، تضم ١٢٣ حوضاً فى عام ١١٥٧، حيث يمكن لكل

حوض منها استيعاب سفينتين شراعيتين موضع بناء أو موضع إصلاح. وفى حالة الضرورة، تعمل ترسانات أخرى أكثر تواضعاً، فى سينوپ، وفى إزميت، أو ترسانات تقام بصورة مؤقتة على مقربة من مواد البناء. أما اليد العاملة فقد كان يقدمها **العجمى اوغلان** و **اليايات** و **المسلّمون**، إلا أنه كان يجرى أيضاً، بشكل مؤقت، استخدام حرفيين متخصصين: نجارين، مجلفطين، نشارين، حدادين، إلخ.

على أن الضعف الأساسى لهذا الأسطول كان يتصل بغياب قوات بحرية متخصصة: فلو استثنينا **العزب** الذين كانوا على ما يبدو رجال مهمات بحرية بوجه خاص، فإن وحدات برية، والإنكشارية، وبأعداد أكبر بكثير، **سباهيى** الجيش التيمارى، قد انخرطوا أحياناً فى مغامرات بحرية غريبة عن تجربتهم وعن أسلوب حياتهم.

مواطن قوة وضعف جيوش سليمان

لن تكون لوحة القوات العثمانية كاملة إذا ما اقتصرت على فرز كتلة وتنوع المجموع أو التأهيل العالى لبعض العناصر. وقد أشار المراقبون الغربيون إلى سمات أخرى بدا لهم أنها تفسر الجبروت التركى الذى كانوا متأكدين منه: فهذه القوات تتميز أيضاً بانضباطها الصارم وقدرتها المدهشة على نشر جموعها بسرعة ونظام ودون جلبة. وقد جرى إبراز تقشف الجنود، والنظافة التامة للمخيمات: كل ما إلى ذلك من الخصائص التى تتعارض مع عيوب جيوش أوروبا المعاصرة، المتغطرسة، المشاغبة، المدمنة للسكر والمستسلمة لعبث الأقدار، والقذرة والمثقلة بمؤن غير مناسبة.

على أن تقشف قوات السلطان، الذى يستحق المدح بالفعل، لا يجب أن يدفعنا إلى نسيان النشاط الكثيف الذى كانت الإدارة العثمانية تضطلع به فى الأشهر السابقة لتدشين حملة سعياً إلى أن تجمع عند الرحيل وإلى أن تكفل فى مختلف

مراحل زحف الجيش الإمدادات الحياتية الضرورية للجنود وللبهائم، حيث كان هذا الحرص يتعلق، من جهة أخرى، بـ «قوات الباب» أساساً. والحال أن كل هذه الاستعدادات المتوافرة على أساس تحصيلات ضريبية عينية **(نزول)**، وحصص منتزعة من المنتجين القريبين من الأسواق **(سورسات)**، ومشتريات من الفلاحين ومن التجار، وعلى أساس تنظيم القوافل التى تحمل الإمدادات، قد جعلت من الدولة العثمانية فى القرن السادس عشر رائداً لمجال الإمداد العسكرى. على أن ذلك لا يغير من واقع أن المراقبين الغربيين كانوا يتميزون بميل إلى إضفاء صفات مثالية على كفاءة النظام العسكرى العثمانى، وعلى جبروت **الباديشاه** فى هذا المجال. ألم يكتب شاهد مثل چان شينو: «عندما يود من يسمى بالتركى الأكبر الاضطلاع بحملة ما، فإنه لا يفعل غير إصدار الأمر إلى من يسمون بالبيليربكوات بالتواجد فى موعد محدد وفى موقع محدد مع رجالهم، وفى الحال ينفذون الأمر ويتخذون وضع الاستعداد، لأنهم لا يتجاسرون على التخلف ولو لساعات، وذلك لخوفهم من التعرض لفقدان أرواحهم»؟

ويؤدى فحص للأوامر الصادرة عن الباب إلى تبديد هذا الوهم إلى حد ما: ففيها يتكشف تعرض سليمان لسوء النوايا وللإهمال وللفساد، وللمقاومة السلبية من جانب مختلف العناصر التى يجهد لتعبئتها، وكذلك تعرضه لحالات التخلف التى لا يتوقف عن التنديد بها والتى تعجز تهديداته المتتالية عن تجنبها. وعلى المستوى التقنى أيضاً، فإن القوات العثمانية، التى لم تتخلف قط، فى ظل العهود السابقة، عن مبتكر من المبتكرات، تبدأ فى المراوحة فى مكانها فى عهد سليمان: وعلى سبيل المثال، يشير بوسبيك فى عام ١٥٦٠ إلى إخفاق الصدر الأعظم رستم باشا، خلال حملة عام ١٥٤٨، فى تسليح أورطة «نموذجية» من ٢٠٠ فارس ببنادق الفتائل الملتهبة: إذ كان هؤلاء الفرسان لا يريدون لأنفسهم أن يتسخوا عند الرمى وكانوا فى أغلب الأحوال غير قادرين على إصلاح أسلحتهم عندما كان يصيبها عطل؛ وعلاوة على ذلك، فقد كانوا يستثيرون سخريات رفاقهم منهم بما يحملونه

من عتاد ... كما أن الإنكشارية، بعد استخدامهم لبنادق الآركوبات، لن يستخدموا فى العهود التالية لا الغدارات ولا الطبنجات. أمَّا فيما يتعلق بإدخال الغليونات فى الأسطول العثمانى المتمسك بالسفن الشراعية القديمة، فإنه سوف يتم بعد تأخر دام عدة عقود. ثم إن علامات القصور الذاتى هذه ليست غير أعراض لعملية تيبس أعم، لكن الغرب، باندفاعة افتتانه القديم، لم يكن قد رصد تلك العملية بعد.

تنظيم المقاطعات

منذ القرن الرابع عشر، كان التوسع الإقليمى للدولة قد حتم إنشاء مقاطعات وتعيين حكام مفوضين من جانب السلطة المركزية. ويتماهى تنظيم هذه المقاطعات، كما أشرنا بالفعل، مع تنظيم الجيش التيمارى: فحاكم المقاطعة هو القائد العسكرى الذى يدفع إلى موقع حشد الجيش ويقود **السباهيين** الحائزين على **تيمارات** فى هذه المقاطعة نفسها. ومناطق سلطة المرتبة العليا، التى يعهد بها إلى **بيليربكوات**، تسمى **بيلير بيليكات** (أو **إيالات**، بعد عام ١٥٩٠). وإذا كانت لاتتجاوز فى البداية مقاطعتين اثنتين، هما مقاطعة الأناضول ومقاطعة روميليا، فإنها تتزايد فيما بعد، من جراء تزايد اتساع الأراضى، وكذلك من جراء إعادة تقسيم هذه المقاطعات وتجزئتها تبعاً للضرورات العسكرية. وكان عددها ٨ فى الأعوام الأولى لعهد سليمان و ١١ فى عام ١٥٤٤، ونحو ٢٠، ثابتة إلى هذا الحد أو ذاك، فى أواخر هذا العهد نفسه. وكان عددها ٣٢ فى أوائل القرن السابع عشر.

ويحمل **البيليربكوات** لقب باشا، والسطة التى يمنحها لهم السلطان يرمز إليها بلواء (**سنچق**): وهو يتكون من عصا طويلة على رأسها كرة من الذهب وتحمل **طوغين**. أما الضياع (**خاص**) التى تخصص لهم فهى تتطابق فى ذلك العصر مع دخل سنوى يتراوح بحسب الأحوال، بين ٦٠٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠٠ أسبره. ويساعدهم عدد من الموظفين الماليين التابعين **لدفتردارات** العاصمة: **فالسباهى يازيچيسى** يسجل **سباهيى** المقاطعة، فى حين أن **الدفتر قاهياسى** و **التيمار**

دفترداري يشرفان على أمور **زعاماتها** و **تيماراتها**، بحسب الترتيب. أما **المال دفترداري** فهو يهيمن على المسائل المالية الأخرى التي تهم المقاطعة. وأخيراً فإن **الموقوفچي** يُحَصِّلُ فيها، لحساب إدارة الضرائب، إيردات الحيازات الشاغرة.

ويتألف **البيليربيليك** من دوائر ذات مستوى أدنى، هي المحافظات (**سنجق** أو **لواء**). ويرأس هذه الأخيرة **بكوات سناجق** لا يحمل علمهم غير **طوغ** واحد. ومن جهة أخرى، فإن **البيليربك** يحتفظ على نحو خاص **بسنجق** من **سناجق** مقاطعته، يسمى «**سنجق** الباشا». وتتراوح الدخول السنوية **للسنجق بك** بين ٢٠٠٠٠٠ و ٦٠٠٠٠٠ أسبره، بحسب أهمية المحافظة، وكذلك، تمشياً مع المبدأ العام، بحسب الثقل الشخصي للحائز. ويتكشف من تكوين هذه **الخاصات** جزء هام من الإيرادات ذات الأصل الحضري، حتى وإن كانت تضاف إليها دخول ريفية أو ضرائب مجباة من البدو ليس تحصيلها الأكثر حساسية في مقدور تيماري عادي. ويبدو، خاصة في أثر أبحاث أ. م. كونت حول القيادات العثمانية في المقاطعات، أن سلطة **السنجق بك** لا تمتد بشكل دقيق بحسب امتداد دائرته، فهو لايستطيع التدخل في أراضي **الخاص** التي تتبع التاج مباشرة، ولا في أراضي الأوقاف الخيرية أو الممتلكات المملوكة ملكية كاملة (**مُلك**). وبالمقابل، فإن واقع أن جزءاً من **خاصاته** يمكن أن يكون واقعاً في محافظة أخرى غير محافظته إنما يمنحه حق رقابة خارج هذه الأخيرة.

ومدة ولاية هؤلاء المحافظين قصيرة بوجه عام – أقل من ثلاثة أعوام في أغلب الأحيان – وذلك بهدف تجنب تعزيزهم لمراكزهم بصورة زائدة عن الحد في إقليم ما. وقد بينا بالفعل دور **قولات** السلطان في تكوين هذه القيادات العليا، مع الإشارة إلى أن عدداً من **السناجق** الأناضولية كان بالإمكان أيضاً أن يعهد بها إلى عدد من الأمراء الإمبراطوريين قبل عزل هؤلاء الأخيرين في السراي. وقد واصل سليمان تسليم محافظات لذرية بكوات **الآكينچي** أو لذرية السلالات الحاكمة

قبل العثمانية فى آسيا الصغرى: وتلك بشكل خاص حالة «أبناء شاه سوار ذو القادرى» - ذرية أمراء «ذو القادر» -، أو «أبناء رمضان» الذين حافظوا على مواقعهم فى إقليم أضنه: وهكذا ففى عام ٥٧٢٧، كان پيرى بك رمضان اوغلو هو **سنجق بك** أضنه، حيث كان يحوز ضياعاً تتميز بدخل مرتفع بشكل خاص قدره ١٨٧٠٠٠٠ أسبره.

وخلافاً لذلك، فإن **الآلاى بكوات** المكلفين بالنيابة عن **بكوات السناجق** فى قيادة **السباهيين** إنما ينحدرون من صفوف هؤلاء الأخيرين. وعلى مستوى **القضاء**، وهو قسم فرعى من أقسام **السنجق**، كان هؤلاء المساعدون ينوب عنهم بدورهم **سوباشيون**، وهم ضباط مكلفون أيضاً بمهام الشرطة فى المدن الهامة. وعلى مستوى القرية أخيراً، فإن **السباهيين** يتمتعون بالسلطة على **الرعايا** الذين يحصلون الضرائب منهم.

واللوحة المرسومة أعلاه تصور التنظيم المحلى العثمانى بالمعنى الدقيق للمصطلح وتنطبق على قلب الإمبراطورية. إلاّ أن ذلك لا يعنى أن جميع عناصر هذا التكوين الواسع كانت متجانسة: ففى أجزاء أخرى، تنحصر السيطرة العثمانية فى وجود محافظ وموظفين ماليين وقضاة وحاميات، حيث يتراكب هذا الجهاز الخفيف نسبياً مع هيكل اجتماعى وإدارى موروث يتجنب الفاتح التركى تحويله. فقد كان يكفى السلطان أن يحصل منها، على شكل جزية، على إيرادات ضريبية، مع خصم النفقات الإدارية والعسكرية المحلية، وفى نهاية المطاف، أن يجند منها بضع وحدات. وكانت هذه المقاطعات تسمى **بالساليانيلى**، حيث كان ولاتها يحصلون على مكافآتهم ليس على شكل ضياع (**خاص**)، وإنما على شكل راتب سنوى نقدى يسمى **الساليانه**. والمثال الأفضل لذلك تقدمه مصر التى كان الباشا الوالى عليها، فى القرن السادس عشر، يرسل كل سنة إلى الخزينة الخاصة للسلطان ضريبة (**خزينة**) تتراوح بين ٤٠٠٠٠٠ و ٨٠٠٠٠٠ عملة ذهبية،

تضاف إليها توريدات عينية: أرز، سكر، خضروات مرسلة إلى القصر؛ حبال، كتان، أملاح بارود مرسلة إلى الترسانة.

وتقدم المقاطعات العربية الأخرى، شأنها فى ذلك شأن الحبشة، نظاماً مماثلاً يستبعد عثمنة حقيقية للمؤسسات المحلية. على أن نظام **التيمار** قد أدخل فى جزء من العراق وسوريا. وفى **بيليربيليكات** الجزائر وطرابلس وتونس (تشكل هذا **البيليربيليك** الأخير نحو عام ١٥٧٤) سرعان ما سوف تنشىء حاميات الإنكشارية المحلية حكومات لها استقلاليتها.

وفى أماكن أخرى، فى المناطق الجبلية المأهولة ببدو تصعب السيطرة عليهم، ترك **الباب** درجة كبيرة من الاستقلال لزعماء القبائل التقليدين: وهكذا جرى الأعتراف بثلاثين «**حكومة**» فى أرمينيا وكردستان، بينما استفاد تركمينيو إقليمى سيواس وأضنه أو العشائر الغيجية فى شمالى البانيا من نظم مماثلة.

على أن جميع هذه العناصر تظل مندمجة فى إطار **البيليربيليك**. وخلافاً لذلك، تظل عناصر أخرى كيانات سياسية محددة مرتبطة بالإمبراطورية برباط تبعية مرنة إلى هذا الحد أو ذاك، وتلك هى حالة شريفية مكة أو خانية القرم التى كانت السلطة فيها موزعة بين الخانات المنحدرين من سلالة الچيراى الچنكيزية الحاكمة، الذين يعينهم الباب، و**الميرزات**، زعماء العشائر التترية الكبيرة، ومن جهة أخرى، فإن الأجزاء القائمة، الموزعة بينهم والتى تنتهج كل منها سياستها الخاصة تجاه الجيران البولونيين والموسكوڤيين والقوقازيين، إنما تجعل من الخانية تابعاً غير طيع بشكل كامل.

كما ارتبط بالسلطان عدد من الدول المسيحية التابعة. وقد ظلت هذه الأراضى بالكامل تحت رحمة تدخلات عملائه، إلا أنهم كان عليهم أن يقدموا له **الخراج** و«الهدايا» ومساعدات عسكرية فى نهاية الأمر. وتدخل فى هذه الفئة مولداڤيا وڤالاشيا الرومانيتان اللتان كان يتوجب على ڤويڤوديهما المنتخبين من جانب

البويار المحليين الحصول على قرار تنصيب من الباب، كما تدخل فيها ترانسلفانيا التى حولها سليمان إلى بلد تابع فى تمزيقه لملكة المجر القديمة؛ وجمهورية راجوس التجارية، وإمارة الجبل الأسود الأسقفية.

وتصور تباينات النظام هذه عدم تجانس أجزاء الإمبراطورية الذى نلحظه منذ البداية، وحتى فى المكان الذى لا يكون فيه التنظيم المحلى مشدودا إلى تنظيم الجيش التيمارى، فإنه لا يمكننا، برغم المظاهر، الحديث عن إدارة عسكرية: فالواقع أن دور **السنجق بك والبيليربك** فى مناطق كل منهما، إنما يقتصر، إلى جانب تحصيل إيراداتهما الخاصة، على تأمين النظام وتشغيل نظام **التيمار**، كما أنهما يستندان فى أداء هذه المهمة الأخيرة إلى عدد من الموظفين الماليين التابعين للبيروقراطية المركزية. وفيما عدا ذلك، فإن التسيير الإدارى بالمعنى الدقيق للمصطلح، كممارسة القضاء، يفلت من سيطرة هؤلاء الولاة العسكريين ليصبح اختصاصاً قاصراً على القضاة، بموجب توزيع صارم للسلطة والمسئوليات على المستوى المحلى.

وشأنهم فى ذلك شأن أساتذة المدارس الفقهية، أو رجال الإفتاء المقيمين فى المدن الكبرى أو الوعاظ، كان القضاة ينتمون إلى جماعة العلماء ويعترفون، كما رأينا، **بقاضيى** عسكر الأناضول وروميليا، وكذلك **بشيخ الإسلام**، رؤساء لهم فى الهيراركية. وقد تلقوا دروساً فى مختلف العلوم الإسلامية فى المدارس الدينية **(مدرسه)**. وكانت هذه المدارس ومناصب القضاة التى فتحت السبيل إليها موضع تصنيف صارم، ولا يتسنى لأحد أن يطالب بالوظائف الأعلى راتباً، فى المدن الأكثر أهمية، غير المرشحين الذين تلقوا دروسهم فى **المدارس** الأعلى شأناً. وكانت المدارس الثمان **(ثمانية)** التى أنشأها فى اسطنبول محمد الثانى، وعلاوة على ذلك، المدارس التى أنشأها **القانونى** قرب مسجده، السليمانية، على رأس هذه الهيراركية.

ويتميز القضاة العثمانيون عن قضاة النظم الإسلامية الأخرى بالطابع المنظم تنظيماً قوياً للمؤسسة، كما يتميزون، على ما يبدو، بالمكانة الأساسية التى يحتلونها فى سير عمل الدولة. ففى إطار دوائر اختصاصهم، **القضاءات** أو **القاضيليكات** التى تشكل أقساماً فرعية **للسناجق**، يتمتعون باحتكار ممارسة القضاء، حيث يحق لهم تقييم جميع الشئون العامة أو الخاصة، كما يتمتعون بحق إعمال **القانون** وكذلك **الشريعة**. وصحيح أن نشاط القاضى فى الحقل القضائى يتعلق أساساً بالمسلمين، حيث أن الدولة تعترف للطوائف غير المسلمة باستقلال قضائى معين فى المجال المدنى ومجال العقوبات. إلاَّ أنه يظل من المباح لكل **ذمى** اللجوء إلى القاضى (المسلم)، بل إن هذا اللجوء يصبح مرجحاً أكثر عندما ينشأ خلاف بين اثنين غير مسلمين ينتميان إلى طائفتين مختلفتين؛ وعلاوة على ذلك فإن هذا اللجوء (إلى القاضى المسلم) يعتبر وجوبياً فى كل قضية عبر طائفية يكون أحد المسلمين طرفاً فيها.

كما يأخذ القضاة مكان الموثقين الشرعيين، فيكون بوسعهم إصدار تصديق قانونى على كل صك خاص. وعلاوة على هذه الاختصاصات ذات الطابع الحقوقى، فإنهم يظهرون فى مظهر مديرين محليين، بالمعنى الكامل للمصطلح، حيث يتمتعون بصلاحيات شديدة التباين: فهم يعالجون جميع المسائل المتصلة بالأوقاف الخيرية، وترتيباً على ذلك، المسائل المتصلة بصيانة المنشئات العامة التى تعتمد عيها: المساجد، المدارس الدينية، الحمامات، التكايا، إلخ؛ كما يسهرون على صيانة الحصون والطرق والجسور. وهم يتمتعون بالهيمنة على الحياة الإقتصادية وتموين المدن التى يقيمون فيها، حيث يساعدهم فى هذه المهمة الأخيرة **المحتسبون**، المكلفون بمراقبة الأسواق؛ وهم يشرفون على تأجير **المقطعات** المحلية. وبوجه عام، فإنهم المراسلون الرئيسيون للإدارة المركزية فى دوائر اختصاصهم، والذين يتعين عليهم تنفيذ مختلف الأوامر الصادرة من العاصمة – بما فى ذلك فى المجال العسكرى، مثلاً، عند تجنيد أفواج مساعدة. وأخيراً، فإنهم يبلغون الباب

بالمعلومات من خلال تقاريرهم وتحرياتهم. وفى هذه الظروف، وفقاً لتعبير هـ. اينالسيك، فإن شبكة **القضاءات** هى العمود الفقرى للإدارة المحلية العثمانية.

وإلى جانب المخصصات اليومية، والتى تتباين مبالغها تبايناً شديداً، بحسب أهمية المنصب، فإن القضاة يحيون من الرسوم المحصلة عند قيامهم بأعمالهم المختلفة. وتكمن فى ذلك جرثومة فساد كان هؤلاء القضاة عرضة له بقدر ما أن تعييناتهم المتعاقبة كانت تفصل بينها فترات طويلة من التسريح كانوا يظلون فيها دون دخول. وكثيراً ما كان السلطان يحذرهم من محاولات الإيحاء بأنهم مضطرون للخضوع لذلك. كما أن الشهود الغربيين يصدرون بشكل عادى أحكاماً مترددة على قضاء الأتراك: فهم يثنون بالغ الثناء على سرعته لكنهم يدينون ما يكتنفه من فساد. وكما كتب أحدهم، وهو رينيه دو لوسينج، فى عام ١٥٨٦، فإنه: «بقدر ما أن كل شىء يتقرر هناك من خلال شهود يشترون ويباعون سواء بسواء، وبقدر ما أن الأحكام تصدر بحسب ما يدفعه المرء من الفضة أو من الذهب، فإن الحكم الذى يصدر يكون سريعاً، بصرف النظر عن مدى ملاءمته».

«اقتصاد – عالم» تحت سيطرة الدولة

إلى جانب الأسلاب المترتبة على الحملات الحربية، التى لم يكن دورها حاسماً البتة والذى يتضاءل مع تراخى الزحف العثمانى، فإن جهاز الدولة يجد دعماً من النشاط الاقتصادى للإمبراطورية. ولاشك أن هذا الاقتصاد فى القرن السادس عشر يبدو لنا محتفظاً بخصائص تقليدية. على أن قوته ترجع إلى اتساع وتنوع الموارد المتوافرة كما ترجع إلى الاستقرار السياسى وإلى الأمن الذى تمكن النظام العثمانى من فرضه بوجه عام. والأقوال الصادرة عن «عجوز يونانى من أهل ليمنوس»، والتى قيلت نحو منتصف القرن للرحالة بيلون دومان، لها دلالتها: «لقد قال: إن الجزيرة لم تكن فى يوم ما على ما هى عليه الآن من حسن الزراعة ومن وفرة الثراء، ولم يكن فيها من الناس مثل ذلك العدد الموجود فيها منهم الآن»،

ويضـيـف بيلون: «يجب رد ذلك إلى السـلام طويل الأجل الذى نعـمـوا به دون أن يلحق بهم أذى».

وكان لعاملين آخرين أثر مشجع لا جدال فيه: ففى القرن السادس عشر، تتقاسم الإمبراطورية مع البلدان الأخرى الواقعة على البحر المتوسط نمواً سكانياً يؤدى فى الواقع إلى زيادة سكانها بنسبة ٤١٪ بين عامى ١٥٢٠ و ١٥٨٠، بل إن الزيادة تصل فى أقاليم معينة إلى ضعف العدد الأصلى، ومن المرجح أنها كانت أكثر من الضعف بكثير فى المدن الكبرى. ومن جهة أخرى، فإن (الإمبراطورية) تشكل سوقاً واسعة تبرز فيها بشكل خاص مراكز الاستهلاك العملاقة هذه التى تتألف من القصر الإمبراطورى والعاصمة، التى يتواجد فيها أكثر من ٦٠٠٠٠٠ إنسان فى الشطر الثانى للقرن السادس عشر، والثكنات والجيش الذى يخرج إلى حملات.

وهذا الاقتصاد المفتوح على العالم الخارجى والمتصل على نحو خاص بأوروبا، لا يجد أيضاً فى هذه التبادلات المنافسة المدمرة، جراثيم الإخضاع التى سوف تميز أثر الرأسمالية الغربية التالى. والواقع أن الأبحاث الجديدة، التى تثير الشك فى عدد من المزاعم السابقة، إنما تميل إلى تأخير تدشين هذا الأستعمار أو «التهميش» بحسب مفهوم أ. ڤولير شتاين، للاقتصاد العثمانى: فهى ترجعه بالأحرى - ربما باستثناء عدد من فروع النسيج، كما سوف نرى - إلى الشطر الثانى للقرن الثامن عشر بالنسبة لسوريا ولمصر، بل وإلى الشطر الأول للقرن التاسع عشر بالنسبة لبقية أجزاء الإمبراطورية. فحتى ذلك الحين، يحتفظ هذا الإقتصاد باستقلال مجاله، وبالقدرة على تنظيم تبادلاته من زاوية احتياجاته الخاصة: وفى أعماله الأخيرة، يميل فيرنان بروديل إلى أن يرى فيه «اقتصاد - عالم» قائماً بذاته.

لكن هذا الاقتصاد اقتصاد موجه حيث يعبر تدخل الدولة عن نفسه بأشكال عديدة: التنظيم الصارم للإنتاج، تحديد الأسعار، الحصص المطلوبة من اليد العاملة ومن السلع بل ومن رأس المال، التوجه السلطوى لجانب من التدفقات التجارية، القيود المفروضة على التصدير. وكل هذه التدابير لها هدف مزدوج: حماية رعايا السلطان من «المظالم» التى تتمثل فى الاحتيالات والابتزازات وقصور الإمدادات والغلاء والبطالة، و، تمشياً مع الإيديولوجية الإمبراطورية التى وصفناها، ضمان قوة الدولة من خلال وضمان حسن أحوالهم؛ ضمان وصول المؤن إلى الأسواق ذات الأولوية من زاوية بقاء الدولة والتى تتمثل فى العاصمة والجيش. وفى هذه الحدود، فإن النشاط الاقتصادى والربح ليسا بالمرة محل إدانة ولا حتى محل إزدراء من جانب السلطات: إنها، خلافاً لذلك، تشجعهما بانشائها على أساس الأوقاف الخيرية وفى المدن وعلى الطرق لأسواق ولخانات لمبيت رجال القوافل، وباضطلاعها بأعمال إحياء للأرض وفلاحة لأراض جديدة. وعلاوة على ذلك، فإن القيادات السياسية العليا لا تتردد فى أن تستثمر فى أعمال كبيرة، من خلال تعاقدات توصية، رؤوس أموال ناشئة عن الإدارة العامة. كما أن التسليف مقابل فائدة، الذى شجبه فقهاء الإسلام ورفضه أبو حنيفة نفسه، يتم مع ذلك التسامح معه بالكامل فى الإمبراطورية ما دامت معدلات الفائدة لا تزيد عن نسب تتـراوح بين ١٠٪ و ١٥٪ فى السنة: والأكثر من ذلك أنه يمثل أحد المصادر الرئيسية لإيرادات الأوقاف الخيرية.

وبوجه عام، فإن التصور الرائج الذى ينسب للأقليات - اليهود، اليونانيين، الأرمن - احتكار التجارة والشئون المالية، إنما يتمشى مع وضع لاحق: ففى القرن السادس عشر، لم يكن المسلمون أقل حضوراً فى هذا المجال مما فى مجال خدمة الدولة.

الحياة الزراعية والرعوية

فى هذا الإقتصاد، يحتل القطاع الريفى المكانة الرئيسية، حيث يتباين الثقل الخاص لكل من الزراعة وتربية الماشية بحسب الأماكن والسكان.

إن **الرعايا** المسيحيين أو المسلمين المقيمين فى قرى ذات أحجام متواضعة – لاتزيد أضخمها بوجه عام عن عدة عشرات من الأسر، ليسوا ملاكاً لقطعة الأرض **(تشيفت)** التى يزرعونها: فهم لا يستطيعون لا بيعها ولا رهنها ولا تحويلها إلى وقف خيرى أو توريثها لورثتهم بحسب قواعد التوريث الإسلامية. فالواقع أن الجزء الأكبر من الأرض الصالحة للزراعة – ٨٧٪ فى عام ١٥٢٨ – ينتمى إلى الدولة، (وهذه الأرض تسمى **بالميرى**). وفيما يتعلق بالملكية العقارية، لابد من القول، بالرغم من الجهود التى بذلها شخص مثل أبى السعود لإخفاء الحقيقة، أن **القانون** العثمانى يحل نفسه محل **الشريعة** ويتعارض معها. فخلافاً لذلك، يملك الفلاح على أرضه حق **تصرف**، لا يجوز إنتزاعه ما دام يفلحها، ويجوز نقله إلى ورثته، وإن كان بشكل غير قابل للتجزئة. وعلاوة على ذلك، فإن بوسعه أن يحوز، هذه المرة على شكل ملكية كاملة **(مُلك)** أنواعاً أخرى من الممتلكات غير المنقولة كالبيوت أو تكعيبات العنب أو بساتين الفاكهة أو حقول الخضر أو الطواحين أو الأفران.

والفلاح ملزم بأداء عدد كبير من الضرائب والإتاوات، نقداً أو عيناً، يسلم جزءاً منها إلى الخزانة وجزءاً آخر إلى «صاحب الأرض» **(صاحب – إى أرض)** الذى يعتمد عليه. وهذا الأخير قد يكون السلطان نفسه فى حالة ضيعة تخص التاج، أو حائز التزام أو مدير وقف خيرى. وعندما يسجل صاحب أرض حقوقه بوصفه ملتزماً، فإن مهمة **الرعايا** تتمثل فى أداء واجبات مستأجرين تجاه ملتزم. وفى مركب واجبات الفلاحين تتعايش ضرائب تفرضها الشريعة وضرائب يفرضها العاهل، أكان بالنسبة لمجموع الإمبراطورية أم بالنسبة لإقليم محدد. وفى الحالة الثانية، فإن الضرائب لا تشكل غير مواصلة لأعراف سابقة على الفتح العثمانى.

ويجد مجموع الضرائب تقنيناً صارماً له فى الأحكام **(قانون نامه)** الخاصة بكل مقاطعة، وذلك بشكل يهدف إلى الإبقاء عليها عند مستوى يمكن للخاضعين تحمله. وتتعرض إساءات الاستخدام لإدانة شديدة من جانب الباب الذى يقضى عليها متى كان ذلك بوسعه. وكان الاتجاه العام يتمثل فى الاستعاضة عن الأداءات الشخصية وأعمال السخرة السابقة بمساهمات نقدية.

ويظهر الاختلاف الرئيسى بين النظام الضريبى **للرعايا** المسلمين والنظام الضريبى **للرعايا** غير المسلمين فى مجال الضرائب المفروضة على الأشخاص. فغير المسلمين يدفعون، خلافاً للمسلمين، ضريبة رأس محددة، هى **الجزية** (أو **الخراج**)، يتم تحصيلها فى أغلب الأحيان بشكل مباشر لحساب الخزانة وتتميز بعدة معدلات، وذلك بحسب قدرات من يدفعها. وعلاوة على ذلك، فإن **الذميين** يخضعون لضريبة شخصية أخرى، هى ضريبة **الايسبينچى**، والتى تصل بوجه عام إلى ٢٥ أسبره فى القرن السادس عشر. وهذه الضريبة، هذه المرة، لها نظير ما عند المسلمين، على الأقل عند أولئك الذين يحوزون انتفاعاً عقارياً، هى «ضريبة الإنتفاع» **(رسم – إى تشيفت)**، والتى تصل بوجه عام إلى ٢٢ أسبره.

وفى المقابل، فإن الضرائب، المفروضة على الانتاج، واحدة بالنسبة لجميع **الرعايا**، وكان العنصر الرئيسى منها هو ضريبة **العشر** المفروضة على الحبوب والتى تتطابق مع تحصيل عينى تتباين معدلاته بحسب الأقاليم: السبع أو الثمن بوجه عام، ويمكن أن يصل إلى الثلث كما فى سوريا وفى فلسطين. وتضاف إلى ذلك مجموعة متنوعة من الضرائب العرضية **(باد – إى هوى)**، المستحقة الأداء فى جانب منها على التيمارى، وفى جانب آخر منها على **السنجق بك**، أو على **السوباشى** الذى يتبعه **التيمار**. أما ضريبة الأغنام **(عادة – إى اغنام)** فهى تؤدى فى أغلب الأحيان إلى الخزانة.

ويدين **الرعايا** أخيراً للدولة بمساهمات ترتبط بالمجهود الحربى (**عوارض - إى ديوانية**) يمكن أن تتخذ أشكالاً متنوعة: أداءات عمل كخدمة تحريك المجاذيف على سفن السلطان (**كوريكتشيليك**)، تقديم مواد غذائية، كتسليمات الدقيق والشعير فى إطار **النزل**، أو تقـديم التـيل من أجل الأسطول فى حـالة **سنجق** المورة؛ تسليم أموال. وهذه الواجبات، العرضية من حيث مبدئها، سوف تصبح دائمة فى أواخر القرن السادس عشر، فى حين أن إضفاء طابع نقدى عليـها سوف يميل إلى أن يصبح طابعاً عاماً.

وخلافاً لقن الغرب القروسطى، فإن **الرعية** ليس «مـرتبطاً بالأرض» على نـحو مطلق. على أن حريته فى الحركة تظل مقيدة على نحو صارم بتشريع حريص على ضـمـان دخـول التيمـارى التى سجل لحسـابـها: وهكذا، فـإن قـانـون البـوسنة - الهرسك لعام ١٥٣٩، على سبيل المثال، ينص على أن الفلاح الذى يخرج لزراعة أرض فى قرية أخـرى غير قريتـه يجب أن يدفـع عُشْرَيْن: عُشراً لـ «صـاحب» هذه الأرض، وعشراً ثانياً **للسباهى** الأصلى الذى يتبعه. كمـا أن قـانون بوزيجا لعام ١٥٤٥ ينص على أنه فى حـالة ترك **الرعية** للعمل الزراعى لكى يصبح عـامـلاً فى الغابات، أو صياداً للسمك أو طحاناً أو حرفياً فى الريف أو فى المدينة، فإن عليه أن يدفع لتيماريه «ضريبة نزوح» (**تشيفت بوزان رسمى**) تـصل إلـى ٨٠ أو ١٢٠ أسبـره بحسب مـستوى دخله. ومن جـهة أخـرى، فـبحسب قانون كوتاهيـة لعام ١٥٢٨، فإن **الرعية** الذى ترك **تيماره** منذ خـمس عـشـرة سنة على الأقل، لا يمكن بعد ذلك إعادته إليه بشكل إجبارى. وفى أقاليم أخرى لم يكن أجل الأمر هذا يزيد عن عامين. وعلاوة على ذلك، فإن **الرعية** المقيم فى مدينة منذ أكثر من عشرين سنة يجب تسجيله، عند إجراء تعداد ما، بوصفه منتمياً لهذه المدينة.

وإلى جانب الفلاحين المستقرين، فإن جماعات سكانية بدوية هامة تنكب بشكل رئيسى على تربيـة الماشـيـة فى الجـبـال أو السـهـول العظمـيـة أو البـرارى أو الصحارى: تركمينيو وأكراد الأناضول، ويوروك روميليا (خاصة فى ثراس وفى

مقدونيا وفى دوبروچا)، ويدو المقاطعات العربية، والتتر، والنوجاى، والرعاة الرومانيون أو السلاف فى برارى شمالى البحر الأسود. وغالباً ما كانت السيطرة وتسجيل هذه القبائل وإخضاعهم لدفع الضرائب تصطدم بمشكلات. ولم يكن من شأن حركة التوطين القوية لبدو غربى ووسط الأناضول والتى جرت خلال القرن السادس عشر إلاَّ أن تكون مرضية للدولة.

وكانت عمليات الإنتاج الزراعى تخضع لظروف طبيعية شديدة التباين، حيث كانت التقنيات ما تزال أولية وكانت الغلال متواضعة. وقد ظل الرى بوجه عام محدوداً: وفى حالة وادى النيل – الخاصة تماماً، بالفعل – كان الرى يسمح بحصادين أو بثلاثة حصادات فى السنة الواحدة.

وحيثما كانت الزراعة تهدف إلى تلبية متطلبات الاستهلاك المحلى، فإن زراعة الحبوب كانت مهيمنة، حيث يوجد تفوق شديد للقمح، يتلوه الشعير: ولا يظهر الجاودار والشوفان والذرة إلاَّ بكميات جد صغيرة، وإن كانت الأخيرة قد تميزت بوجود عام فى بلغاريا وفى مصر. كما يتضمن الإنتاج العادى للقرى عدة أعلاف وفواكه وخضروات إلى جانب عدد من المناحل. وتضاف إلى ذلك تربية صغيرة للأغنام، والخنازير بالنسبة للأجزاء المسيحية من البلقان. أمَّا الأبقار، الأقل انتشاراً بكثير، فكانت تستخدم بوجه خاص، شأنها فى ذلك شأن الحمير والبغال والجياد، كدواب حمل أو جر.

وبفضل استعدادات طبيعية خاصة، يجرى من جهة أخرى إنماء تخصصات إقليمية، موجهة فى جانب منها إلى نشاط تجارى أوسع. وهكذا نجد مزارع الأرز فى مصر وفى سوريا وفى الأناضول (قرب سينوپ، حول بوياباد، وقرب أنقره، حول بيپازارى)، وكذلك فى روميليا، فى وادى ماريتزا. وهذه الزراعة موضوعة تحت سيطرة الدولة التى خصصت لزراعى الأرز (**تشيلتوكتشى**) وضعية وتنظيماً خاصين.

وتنتج جزر وسواحل البحر المتوسط أنواعاً مختلفة من الزيتون، وحبوب السمسم وثماراً من كل نوع. وقد اشتهرت كمثرى وزبيب دمشق، وتفاح سينبوب، وكستناء بورصا، وبلح مصر وجنوب العراق. كما أن الثمار المنقوعة فى الماء (طورشو)، وخاصة الثمار الجافة، تلعب دوراً كبيراً فى التغذية؛ وكان زبيب سميرن وكورنثه يهم بالفعل المستوردين البنادقة والإنجليز. ومن بين الأنبذة المنتجة فى الإمبراطورية، لابد من الإشارة إلى أنبذة ڤالونا فى ألبانيا وأنبذة المجر وأقاليم جنوبى الدانوب، وأنبذة تريبيزوند ومودون وقبرص والمالڤوازيا الشهير - وهو نبيذ مسكى يجيىء من مونمڤاسيا، فى جنوب البيلوپونيز. ويجرى تصدير جزء من هذه الأنبذة إلى بولندا وموسكوڤيا: وفى أعوام ١٥٦٧ - ١٥٧٠، منح ملك بولندا، سيجيسموند أوجوست، فى هذا المجال، مزايا تجارية بالنسبة للڤوڤ، المركز التجارى الكبير لغاليسيا، إلى ممثلى دون چوزيف ناسى، السيفاراد (اليهودى) القوى المقرب إلى السلطان. وفى عام ١٥٨٧، سوف يحصل يهودى آخر من الباب على احتكار لتصدير الأنبذة إلى بولندا.

أمَّا شيو، المحتلة فى عام ١٥٦٦، فهى تنتج المصطكاء. وكان محصول هذا الراتينج الذى كان **الراكى** يعطر به **خاصاً** للسلطانة الوالدة، مؤجراً لعدد من اليهود. وكان بصل إزنيق مشهوراً. أما الخشخاش فهو المحصول المميز لإقليمى أفيون وبيشيهير؛ وكانت زراعة قصب السكر الذى تستخلص منه قوالب وعسل أسود فهى من اختصاص مصر وقبرص. كما أن السكر سلعة كمالية ويستعاض عنه، بالنسبة للاستهلاك العادى، بالعسل و **البكميز** المستمد من عصارة العنب.

ويجيىء الخشب بشكل رئيسى من سواحل البحر الأسود، حيث يشكل إقليماً إزميت وجوينوك المركز ين الرئيسيين لقطعه، كما يجيىء من غابات طوروس العظيمة حيث حاز البدو التركمينيون اسم **التختچيه** بسبب دورهم كموردين لأخشاب الإطارات.

ومن بين النباتات التى تستخدم فى صنع المنسوجات، فإن الكتان يزرع فى مصر، والتيل فى مقاطعات الأناضول الواقعة على بحر إيجه (آيدين، صاروخان)، وفى ثراس وقبرص، وبشكل أخص فى الأناضول المطلة على البحر الأسود حيث تجبر جماعات سكانية عند مشارف سامسون وتيرم على تسليم التيل بصورة منتظمة إلى الترسانة. وتظل زراعة التوت وتربية دودة القز قاصرتين على الأناضول، إلاَّ أن النزاع مع الصفويين، الذى أدى إلى اختلال واردات الحرير الإيرانى، قد شجع على تنمية هذه الأنشطة فى إقليم بورصا. كما كان الحرير ينتج أيضاً فى البيلوبونيز وحول طرابلس. وينتشر القطن بشكل واسع فى الشرق الأوسط وفى آسيا الصغرى وفى قبرص. وفى سهل أضنه، يبدأ القطن فى الحلول محل القمح فى الشطر الثانى للقرن السادس عشر – وهو تطور شجعت عليه من جهة أخرى إغراءات ضريبية من جانب الدولة.

أما صيد الأسماك، النشط فى البحر وفى الأنهار وفى البحيرات (كبحيرة طبرية أو بحيرات بيسيديا)، فهو يكتسب أهمية اقتصادية خاصة فى دلتا نهر النيل أو فى مصبات الأنهار العظيمة البونتية الشمالية: فهناك توجد وفرة من الأسماك الحاملة للكافيار الثمين الذى يشكل احتكاراً من احتكارات الدولة.

وتستمد أقاليم وجماعات سكانية أخرى أهميتها الاقتصادية الخاصة من أنواع معينة من تربية الماشية، المتميزة نوعياً أو كمياً: إننا نشير إلى قطعان الأغنام الضخمة لسهول بلغاريا ومقدونيا وثراس الشرقية والبرارى البونتية والفيوم، أو، بشكل ثانوى، وسط الأناضول وطوروس القيليقية إلاَّ أنه لابد أيضاً من ذكر جياد بوجاك أو مولدافيا أو وسط الأناضول، حيث سمت هذه الأخيرة القبائل التركمينية المتنقلة بين أقليم اكشيهير وبحيرة ساليه بـ «موردى الجياد» **(آتشيكين)**؛ وماعز «آنجورا» لبرارى ما حول أنقرة أو جمال البدو.

وأخيراً، فإن عدة منتجات ألبان تتمتع بشهرة استثنائية مما يؤدى إلى ظهورها بشكل خاص على مائدة القصر، كجبن ميتيلين أو زبد كافًا، وبوجه عام، فإن الزبد، على شكل المسلى، يستخدم عادة فى المطبخ بأكثر من استخدام زيت الزيتون. كما يقدر البلاط مواداً غذائية خاصة أخرى كشهد صوفيا ومالكارا فى ثراس، أو شراب سكر (**ناردنيك**) غاليپولى.

المناجم والمحاجر

كانت ثروات باطن الأرض تخص الدولة الى أجرت حقوقها للمتزمين (**عامل**) وانتدبت **أمناء** لمراقبة وتنسيق نشاط المستثمرين الخاصين الذين كان الاستثمار موزعاً عليهم – فى البلقان على الأقل. ومن الواضح أن هذه الرقابة كانت صارمة بشكل خاص على حقول المعادن النفيسة.

أما اليد العاملة، التى تشمل عمال مناجم وسباكين ومسئولين عن النقل، فقد كانت توفرها الجماعات السكانية الريفية المجاورة، التى كانت تحصل على المكافآت، بحسب الحالات، على شكل أجور أو إعفاءات ضريبية. إلا أنه، كما أشرنا إلى ذلك من قبل، كان يجرى أيضاً استخدام أفراد من قوات **اليايات** و **المُسلّمين** المساعدة، أكان ذلك فى مجال النقل أم فى مجال الاستخراج. وبالمقابل، فإن اللجوء إلى إستخدام عمل العبيد يبدو أنه كان نادراً. وفى هذه الأنشطة، أظهر العثمانيون أنهم التلامذة المجتهدون لأسلافهم، كما أظهرت ذلك أعمالن. بيلديسينو بوضوح، وفى البلقان استعاروا التنظيم والتقنيات والمصطلحات الناجمة عن التراث التعدينى الغنى لهذه المنطقة.

وكانت روميليا تجهز الرصاص والفضة، المستخرجين فى البوسنة (من منطقتى فوينيكا وسربرنيكا)، وصربيا (مرتفعات رودنيك وكوپاونيك، حيث المناجم العديدة المستغلة حول ڤوشيترن)، وبلغاريا (ڤيدين) ومقدونيا (أقاليم كراتوڤو وپريليپ وقوله) وكالسيديك (سدره كابسا). كما كانت الأناضول تملك منجم چانچا

قرب جوموشهان. وكانت مرتفعات رودنيك وكاپاونيك تحتوى أيضاً على الحديد الذى يوجد بالمثل فى البوسنة (إقليم بانچالوكا) وفى بلغاريا، فى ساموكوڤ. وفى آسيا الصغرى، كان هذا المعدن يستغل فى بيليچيك ودوريچى وكيچى وڤان. وكانت البلقان تنتج القليل من النحاس لكن هذا المعدن كان يتم الحصول عليه بشكل خاص من الأناضول: فى آكشيهير وقوره، شمالى كاستامانو. وفى أواخر القرن السادس عشر، كان التجمع السكانى فى قورة يضم ١٣٣٤ من الذكور البالغين. وبفضل مواقع شبين قره حصار وچيديز وفوتشا، كانت الأناضول منتجاً كبيراً للشبة التى نصادفها أيضاً فى مقدونيا، فى كوموتينى. أما فيما يتعلق بالملح، فإلى جانب مستودعات البحيرات الأناضولية أو عدد من مستنقعات القرم كان يستخرج من محاجر ڤالاشيا ومن كوتشحصار فى الأناضول.

الحياة الحضرية

فى الوسط الريفى، يوجد نشاط حرفى وتجارى معين لتلبية الحاجات الجارية: حيث كان الغزل والنسيج وصنع الأوانى الفخارية، على الأرجح، منتشراً بشكل واسع فى الأسر الريفية، وموجهاً بشكل أساسى إلى الاستهلاك الذاتى. وعلاوة على ذلك، فإن مراكز المنسوجات الكبرى، كبورصا وپيرجاما وأنقره وبلوڤديڤ، كانت تتغلغل فى الأرياف المجاورة، حيث كانت المدينة تحتفظ بمهمات التهذيب والصباغة والتوزيع التجارى. وإلى جانب نسج الصوف - وهو عمل تؤديه الإناث أساساً، فإن عمل الجلود والمعادن، مع تربية الأغنام وعدد من أشكال الزراعة، كان عنصراً جوهرياً من عناصر الحياة البدوية.

على أن الحرف والتجارة كانت متركزة بشكل خاص فى المدن التى تربط هذا الدور الاقتصادى بوظائفها المختلفة الأخرى، السياسية والعسكرية والإدارية والدينية. وقد شجع السلاطين العثمانيون نمو الاقتصاد الحضرى بترحيلهم إلى المراكز الرئيسية جماعات سكانية ذات تأهيل مهنى، وكذلك بتزويدهم المدن - حيث

قلدهم فى ذلك حكام المقاطعات والوجهاء - بالبنى الأساسية الضرورية، عبر أوقاف خيرية.

والواقع أن هذه المدن العثمانية فى القرن السادس عشر، التى غالباً ما وصفها الرحالة المعاصرون بأنها مراكز تجمع سكانى ضخمة، تظل فى غالبيتها بنادر متواضعة تتميز بطابع شبه ريفى. والاستثناءات الوحيدة لذلك هى اسطنبول - وهى مدينة هائلة بالنسبة لعصرها - والمتروبولات الضخمة فى الشرق الأوسط. وبالنسبة للبقية، كما أشار أ. ل. باركان، معتمداً على سجلات التعداد العثمانية، فإن أكبر المدن لم يكن تعداد سكانها ليتجاوز ما بين ٦٠٠٠٠ و ٧٠٠٠٠ نسمة، وكانت فى أغلب الأحوال دون ما بين ٨٠٠٠ و ١٠٠٠٠ نسمة. وقد حسب ن. تودوروف أن ٣,٥٪ فقط من مدن البلقان قد تجاوزت هذه العتبة. وفى العصر نفسه، فإن الأناضول لم تكن تضم غير مركز تجمع سكانى واحد ذى أهمية معينة: بورصا، التى وصل عدد الأسر فيها إلى ١٢٩٠٠ أسرة (نحو ٦٥٠٠٠ نسمة) فى عام ١٥٧٣.

وبصرف النظر عن اتساعها، فإن المدينة تتميز فى المقام الأول بوجود بؤرة للصناعة وللتبادلات، وبإحدى هذه الأسواق الصاخبة، الكثيرة الألوان، المفعمة بالروائح وبالحياة، والتى ما يزال الشرق اليوم يقدم مشهداً لها. وتضم السوق ثلاثة عناصر رئيسية: **البيدستين**، وهو سوق مسقوفة وموقع آمن للسلع الثمينة (ألم تكن سوق اسطنبول مقراً لجانب من الخزانة الإمبراطورية؟)؛ **الخان** أو عدة **خانات** أو **كرفان سراى**: وهى فى آن واحد مستودعات تخزين وأماكن لتجارة الجملة المتخصصة ونُزُلٌ مخصصة للمسافرين وللتجار؛ وأخيراً **التشارشى**: وهو مجمع من الحارات التى تتألف من صفين متقاربين من المحال والحوانيت **(دكان)**، المتجمعة بشكل رئيسى بحسب التخصص. وفى المقاطعات العربية، تسمى هذه الأشياء نفسها بكلمات أخرى.

وهكذا تتجسد الطوائف (**اصناف، لونچا، طائفة، حرفة**) التى تؤطر المهن المختلفة، وكان أفرادها ينقسمون إلى ثلاث مراتب: المعلمون (**اسطى**)، والزملاء (**كَلْفَا**) والصبية (**تشيراك**). والواقع أن هذه الهيراركية تتطابق مع انقسامات اجتماعية واضحة إلى هذه الدرجة أو تلك بحسب الحالات. وضمن طائفة ما، فإن الجميع يعتنقون فى الأغلب ديانة واحدة، لكن تلك القاعدة ليست مطلقة.

وكان على رأس كل طائفة قيادة. وتضم هذه القيادة **الكيتخودا**، المسئول الأول والمتحدث مع السلطات؛ و «رئيس الصبية» (**بييت باشى**)، الذى يساعد الأول، والمسئول بوجه خاص عن الشئون الداخلية للطائفة؛ **والشيخ**، وهو مرجع أدبى ودينى بشكل خاص؛ وأخيراً، واحد أو اثنين من «الخبراء» (**أهل الخبرة**). وكان هؤلاء جميعاً ينتخبون من بين المعلمين الأوفر خبرة. وهم يسهرون على حسن سير العمل الداخلى للتنظيم ويؤمنون علاقاته مع الخارج. وهم يمنحون للمعلمين «امتيازاتهم» (**جيديك**)، ويراقبون تطبيق قواعد الصناعة، والتوزيع المتساوى للمواد الأولية ولليد العاملة المؤهلة. وهم يشتركون مع القاضى فى تحديد الأسعار. وبوجه عام، فإنهم يعملون على سيادة روح الأخلاق والشرف هذه، المشبعة بالتدين إلى حد بعيد، والتى ميزت مؤسسة الطوائف منذ نشأتها.

ويسجل القاضى نتيجة الانتخابات، ويلعب دور الحكم فى حالة بروز نزاعات داخلية فى صفوف الطوائف. ومن خلاله، وبشكل ثانوى، من خلال **المحتسب**، تكفل الدولة سيطرتها على النظام الذى تستخدمه لمراقبة الإنتاج والقضاء على المزاحمة التى تعتبرها مولدة لقصور الإمدادات وللغلاء وللبطالة. على أن المؤرخين غالباً ما شجبوا الآثار السلبية لهذا الإطار المحافظ والمالثوسى الذى يستبعد المبادرة الفردية والابتكار. لكن الأبحاث الجديدة قد قللت إلى حد ما من وزن هذه الانتقادات بتشكيكها فى الصورة جد الجامدة التى كان قد صور بها: ففى المراكز الكبيرة على الأقل، تمكن قادمون جدد، بفضل التوسع الديموجرافى، من كسر احتكار الطوائف الذى حرمهم من أن يجدوا لأنفسهم مكاناً، وذلك بالرغم من

الاحتجاجات الغاضبة من جانب الطوائف. ومن جهة أخرى، فإن عدداً من المستثمرين الديناميين، بعد توزيعهم للعمل فى الأرياف، قد وضعوا جزءاً من الإنتاج فى كنف الطوق الذى يحصر الأنشطة المدينية.

وفى الأطر المُعَرَّفَة بهذا الشكل، فإن العمال المسلمين أو المسيحيين أو اليهود ينكبون على حرف تقليدية عديدة، تتصل بالأخشاب وبالمعادن وبالجلود وبالمنسوجات، المنوعة والمتقنة إلي هذه الدرجة أو تلك بحسب أهمية المركز الحضرى. وغالباً ما اعتبر الرحالة الغربيون هذا الإنتاج من جانب رعايا السلطان - فى أشكاله الأكثر تبلوراً على الأقل - إنتاجاً أرقى مما عرفوه فى بلادهم. وقد كتب بيلون دومان، على سبيل المثال: «إن سلعهم ومنتوجات عملهم تتميز بدرجة بالغة من الحسن والإتقان الذى يكفل لها البقاء زمناً طويلاً (ماعدا الدور) بحيث أنه لا يوجد عندنا أى نظير لها». ويضيف الكاتب نفسه: «إن صناع الملابس فى تركيا، إذا ما قارن المرء بين أشغالهم وما هو معروف فى أوروبا، يؤدون كل شغل بشكل أفضل وأكثر لياقة»، وهو يرى الرأى نفسه فيما يتعلق بعمل «صناع الأحذية والسروجية».

على أنه، كما هو الحال بالنسبة للحاصلات الزراعية، يجب التمييز بين إنتاج عادى، موجه إلى الإستهلاك الذاتى أو إلى تبادلات محلية، ومنتجات إقليمية خاصة مفتوحة على سوق أوسع بكثير - داخلية أو دولية - وتجد حافزاً لها من جانبها.

وتشمل الفئة الثانية مجموعة متنوعة من المنتجات الشهيرة: صابون حلب وطرابلس والعراق وأورلا، والأوانى الزجاجية المنتجة فى الخليل ودمشق، وأوعية قوره النحاسية المنتجة فى مجمل إقليم كاستامانو (فى توكات وسيواس وآماسيا)، ودعامات سامو كوف وفخاريات إزنيق وكوتاهيه وديار بكر، وشموع دمشق واسطنبول، وورق اسطنبول..

إلاَّ أنه فى مجال المنسوجات، الفرع الأهم لهذه الحرف، يمكن للمرء الإشارة إلى الأمثلة الأوفر عدداً للمنتجات الإقليمية الخاصة. فقد كانت مخمليات ومقصبات بوصا شهيرة بشكل خاص. وعلاوة على هذا المركز الذى كان يضم، نحو عام ١٥٠٠، الفاً من الأنوال، كانت مدن أناضولية أخرى تحوك أيضاً الحرير: توكات، آماسيا، بيليچيك، كاستامانو. كما كان يجرى حوك الحرير فى دمشق وحلب والقاهرة وكذلك فى اسطنبول، التى كانت تملك ٣١٨ نولاً فى عام ١٥٦٤، أو فى كافًا، فى القرم.

وكان نسج شعر الماعز موجهاً إلى إنتاج حقائب وأغطية ومواد أخرى لتجهيز الخيل، وقد تخصصت مدينة جوينوك الصغيرة، الواقعة إلى شرقى بورصا، فى إنتاج هذه المواد. ومن جهة أخرى فقد كان يجرى استخلاص أقمشة ناعمة ومنتجات حريرية تتمتع بتقدير خاص من **موهير** أغنام انجورا. وكان غزل ونسج هذا الشعر الثمين ينشط مدن وأرياف أقاليم أنقرة ومنافستها، توسيا. كما كانت الأناضول تنتج لبدات من شعر الماعز (**أناضولوكيتشيسى**).

أما الكتان، الذى كان يجرى نسجه عادةً فى دلتا النيل والفيوم، فقد كان يجرى نسجه أيضاً فى ثيساليا وعلى الساحل الشرقى لبحر مرمرة. كما كان يجرى نسج التيل الذى كانت تصنع منه الدُسُر والحبال اللازمة للبحرية، خاصة فى البلاد الرومانية، أقاليم سميديريڤو وكوموتينى، وبعض أماكن الأناضول البونتية (على ساحل البحر الأسود).

ومن بين منتوجات الصوف، يمكن تمييز المنسوجات الخشنة (**عَبًا**) – التى تخصصت بلوڤديف، فى بلغاريا، فى إنتاجها، والأجواخ الأكثر نعومة (**تشوكا**). وهذه السلعة الأخيرة، الموجودة فى أدرنه، تصبح فى القرن السادس عشر، بامتياز، صنعة عدد من يهود ايبيريا الذين نزحوا إلى الإمبراطورية فى أواخر القرن الخامس عشر، والذين جلبوا معهم تقنيات نسج خاصة: وهكذا فإن

سالونيك، وبدرجة أقل، صفد، فى الجليل، تفرضان نفسيهما بوصفهما المركزين الرئيسيين لهذه الصناعة. وبوجه خاص، فإن المدينة المقدونية والمناطق المجاورة لها كانت تحتكر إنتاج الأجواخ التى كان الإنكشارية يرتدونها: وفى أوائل القرن، كانت الدولة تشترى كل سنة نحو ٩٥٠٠٠ ذراعاً **(آرشون)** من الجوخ لحساب **الأوجاق**، وقد تضاعف هذا الرقم فى عام ١٥٨٤.

وفى الأناضول، كانت صناعة منتوجات الصوف تلى صناعة منتوجات القطن، إلاَّ أنها كانت ممثلة على أية حال من خلال الأغطية الخشنة **(فيلينسه)** التى كانت تنتج فى مانيسا وتير - حيث يتميز هذا المكان الأخير بتنوع منتوجاته من المنسوجات، وكذلك من خلال النسج الواسع الانتشار للسجاد **وللكليم**. وكان سجاد كوتاهيه وأوشاك وجورديس هو الأكثر شهرة. كما كان يوجد نشاط فى مجال منتوجات الصوف فى مصر وشمالى سوريا والعراق.

أمَّا منتجات القطن، المنتشرة بشكل بالغ الاتساع، فقد كانت لها مراكز هامة، أكان ذلك فى الشرق الأوسط، فى قبرص أو ثيساليا، أم فى عدة أجزاء من الأناضول: ففى الغرب، توجد مراكز بورصا وبيرجاما وآكحصار وبايندير وتير. وفى الوسط، توجد مراكز بولو وميرزيفون واسبرطه وبوردور وجونين ولاريند؛ وعلى الساحل الجنوبى بين انطاليا وأضنه، حيث يتطور هذا النشاط اعتباراً من أواخر عهد سليمان، توجد مراكز سيليندى وجُلنار وموط وسيليفكه وجيزينده. ومن بين المنتجات المتنوعة، نجد منسوجات الأشرعة، المنتجة بشكل خاص على الساحل الأناضولى لبحر ايجه، وفى وسط اليونان وفى حلب؛ ومنسوجات الخيام؛ والمنسوجات القطنية الناعمة التى تصنع منها العمائم، والتى تتخص الموصل أو دينيزيلى فى انتاجها؛ والتويلات **(بوجاسى)** الرقيقة والتى تستخدم كبطانات؛ ومنسوجات **القُطنو** الثمينة، المصنوعة من توليفة من الحرير والقطن.

والواقع أن دراسة أحوال هذه الفروع المختلفة ما تزال فى بداياتها. ويتكشف من عدد من النتائج الأولية أن قطاعات مثل إنتاج منسوجات الحرير فى بورصا أو أجواخ سالونيك تعرف أوجها فى عهد سليمان ثم تبدأ فى الانحدار اعتباراً من سبعينيات القرن السادس عشر. ويرجع هذا الانحدار إلى غلاء المواد الأولية الذى جر إليه الطلب الغربى، والذى تضاف إليه، فى حالة الأجواخ، المنافسة من جانب الأجواخ الإنجليزية. وفى الوقت نفسه، فإن منتجات عادية أكثر تفلت من هذه المنافسة، التى لن تأخذ آثارها طابعاً عاماً إلاَّ بعد ذلك بوقت طويل.

مشروعات الدولة

إن جميع هذه الأنشطة، المندرجة فى إطار الطوائف أو التى تتحرر منه إلى هذا الحد أو ذاك، إنما تتميز بطابع حرفى. ولا ينطبق هذا الواقع على عدد من المشروعات التى تبرز أهمية الفعاليات الموحدة وتنظيم عمل أكثر تركيباً: تلك هى حالة المناجم التى أشرنا إليها بالفعل، أو حالة أعمال البناء الضخمة التى تؤدى، بمبادرة من السلطان أو أمير أو وجيه آخر ما، إلى إنشاء **كليه**، مجمع من المنشئات الدينية والخيرية والتجارية، والتى يعتبر مسجد السليمانية فى اسطنبول المثال الأعظم لها. لكن إنشاء أو إصلاح القلاع أو قنوات المياه التى تمر على قناطر مرتفعة أو الجسور يستتبعان تدشين ترسانات بناء مماثلة يعمل فيها **العجمى اوغلان** والفلاحون والحرفيون المؤهلون، المجندون بحسب الحال، تحت إشراف معماريين ورؤساء عمال.

ومن جهة أخرى، فقد كانت هناك، فى قطاع الدولة الإنتاجى على الأقل، فابريقات حقيقية **(كارخانه)**. وتحت قيادة عدد من الأمناء، كانت تستخدم عدداً وفيراً من العمال **(إرجاد، خادم)** والمساعدين. ونشير على سبيل المثال إلى ترسانات جالاتا وغاليبولى أو إلى مصنع الأسلحة **(جبخانه)** فى العاصمة، والتى أشرنا إليها بالفعل، أو إلى مصنعى البارود **(كارخانه – إى باروت – إى سياح)**

فى اسطنبول وكاغيتخانه، واللذين كانا يستخدمان، فى عام ١٥٥٤، ٨ سياس و٢١ عاملاً وعدداً من **العجمى اوغلان**، أو إلى مصانع أملاح البارود **(كارخانه – إى جوهر تشيله)** فى الموقعين نفسيهما، والتى كانت تضم فى العام نفسه ٥٦٣ عاملاً، أو إلى الفابريقتين العامتين لعربات ومرتكزات المدافع فى اسطنبول، أو كذلك مختلف ورش سك نقود الإمبراطورية، والتى كانت الدولة تتولى تأجيرها.

التجارة الكبيرة

إن جميع المنتجات التى تزيد عن حاجات الاستهلاك المحلى تغذى حركات تجارية ضخمة تجوب الإمبراطورية وترتبط بالعالم الخارجى، وتشكل اسطنبول، مركز الاستهلاك الذى لا نظير له وذو الأولوية، منفذها الرئيسى. وهى تسلك الطريق البحرى، لكنها تسلك بشكل أكبر أيضاً الطريق البرى: ففى البلقان، يجرى نقل السلع بشكل خاص على عربات الكارو والعربات الأخرى، وقد أظهرت أعمال س. فاروقى فى هذا الصدد دور الأسواق الموسمية، جنباً إلى جنب دور الوكالات التجارية الحضرية. وفى آسيا الصغرى تسود قوافل الجياد والبغال والجمال.

وعلى المحاور المختلفة، تشجع الدولة حركة التجارة بالسهر على صيانة الطرق وتزويدها بما يلزمها، عن طريق الأوقاف الخيرية والأسبلة والجسور: وكان أشهر هذه الجسور جسور البوسنه – والهرسك: «جسر الأغنام»، الذى يقود إلى ساراييڤو، والذى شيد فى عام ١٥٥٠، وجسر موستار (١٥٥٦)، وبشكل خاص، جسر ڤيسجراد (١٥٧١)، الذى أمر محمد سوكوللو بتشييده، «جسر على نهر درينا»، بطل رواية ايڤو آندريتش. وأخيراً، هناك دور المحطات المقامة للمسافرين وللتجار: ويميز بوسبيك فى هذا الصدد بين سرايات القوافل، التى يندد باضطرابها، و **الخانات** التى يمتدح خلافاً لذلك منشآتها الضخمة والفسيحة وكذلك كرم الضيافة فيها. وتؤدى **تكايا وزوايا** الدراويش أيضاً دور الاستضافة. وبحكم قوة جاذبيتها، كان بوسع هذه المنشآت المختلفة أن تكون نواة لتجمع سكانى جديد.

وفى البر كما فى البحر، فإن الحرص على الأمن يمثل مهمة تستعاد دون توقف. وكان الهدف من وراء فتح رودس، فى عام ١٥٢٢، هو حماية خطوط الاتصال بين اسطنبول والأسكندرية من هجمات فرسان القديس يوحنا؛ لكن القرصنة المسيحية، التى تتخذ منذ ذلك الحين من مالطة قاعدة لها، لن تتوقف عن ضرب سواحل البحر المتوسط وزوارق الإمبراطورية، بينما تجرى، فى البر، تعبئة **الدربندچية** و **المارتولوس** وقوات محلية أخرى للتصدى لمختلف أنواع قطاع الطرق الذين لا يترددون، متى سنحت الفرصة لذلك، فى تحدى السلطان نفسه بالهجوم على قوافله المحملة بالمال أو بالسلع. على أن السلطة المركزية تظل، بشكل عام، قادرة على تزويد التجارة بالنظام العام الضرورى.

وكان وكلاء التجارة الكبرى جد مختلفين، بحكم موقعهم الاجتماعى، وحجم أعمالهم، ومستوى أرباحهم، عن أصحاب دكاكين الطوائف. فهؤلاء التجار (**تچار، بازيرجان**)، المسلمون أو المسيحيون أو اليهود، يتمتعون برؤوس أموال هامة، يسهم فيها عدد من أفراد القيادة السياسية العليا، عن طريق تعاقدات توصية (**مضاربة**). وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من أنهم يتحدون هم أيضاً فى طوائف، فإنهم يتحركون خارج الأطر جد المحكمة وخارج الضبط الذى يشرف عليه **المحتسبون**. ويرجع ثراء الأقوى بينهم إلى تجارة السلع الترفية: الحلى، الأقمشة الثمينة، التوابل، الأصباغ، العطور.

أما إمداد العاصمة بالمواد الغذائية ذات الضرورة الأساسية فهو عمل أقل ربحية بكثير وذلك بسبب التحديد الصارم للأسعار الذى تتمسك به الدولة. والواقع أنه لم يكن وارداً ترك عمل على هذا القدر الكبير من الأهمية للمبادرة الخاصة وحدها. وقد كشفت دراسات جديدة حول وكلاء تزويد اسطنبول باللحوم وتجار البهائم (**چلبكيشان**) والجزارين (**قَصَّاب**) فى اسطنبول عن اتساع التدخل الرسمى فى الأمر. وكان يجرى اختيار عدد من الأشخاص المحليين ذوى الأصول المتباينة وتسجيلهم من جانب قضاة كل منهم، من زاوية ثرواتهم، وإلزامهم، بحسب

الحالات، إمَّا بتوريد عدد محدد من الخراف كل سنة أو بتخصيص كل رؤوس أموالهم لمشتريات لحوم بالجملة. ومن ثم فلم يكن بوسع الأفراد الملزمين بهذا الشكل إلاَّ أن يجدوا أنفسهم مثقلين بإجراء يقودهم بشكل شبه مؤكد إلى الإفلاس. كما يشير إلى الطابع المهلك الذى يتميز به هذا الإلزام واقع أنه كان يستخدم أحياناً كعقاب للمرابين أو للمضاربين الذين يتميزون بسوء سمعتهم. والحال أن إعتماد الدولة لهذه الممارسات التحكمية، التى تتناسب مع الحد من الثراء الخاص، إنما يشير بشكل واضح إلى أنه حيثما كان حرصها على تجنيب سكان اسطنبول خطر قصور الإمدادات والغلاء الخطرين من الناحية السياسية يدخل فى تناقض مع مراعاتها للأرباح، فإن الاعتبار الأول كان ينتصر دون تردد.

ويمنح **الباديشاه** لشركائه التجاريين الأجانب معاهدات (**عهد نامه**) مقدمة بوصفها أعمالاً نابعة من تعطفه وحده. على أن هذه المعاهدات تشتمل على تعهدات متبادلة بشأن التداول الحر للسلع، وأمن الأشخاص والممتلكات، ورد ممتلكات ومستحقات تاجر يموت على الطريق إلى ورثته الشرعيين، وشروط دفع الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى. ولذا فإن أى حادث يقع فى الخارج لأحد من رعايا السلطان يصبح شأناً من شئون الدولة يناقش على أعلى مستوى، فى المراسلات بين الملوك.

على أن التجار العثمانيين الذين يجازفون بالتجارة فى بلاد مسيحية، فى البندقية أو فى بولندا أو فى موسكوفيا، يظلون قليلى العدد. كما أن جانباً منهم كانوا تجاراً رسميين (**خاصة تاچرى**)، يتاجرون لحساب السلطان، مستثنين من الضرائب ومن الرسوم الجمركية ويتمتعون، بطبيعة الحال، بحماية خاصة.

وخلافاً لذلك، فإن المسيحيين الأجانب الذين يشاركون فى تجارة الإمبراطورية كانوا أوفر عدداً بكثير: ففى القرن السادس عشر، انضم إلى رعايا البندقية وچنوة وراجوس ومولداڤيا وڤلاشيا وموسكوڤيا، المستوطنين منذ عهد قديم إلى هذا الحد

أو ذاك بحسب الحالات، قادمون جدد من غربي أوروبا. وتحت تأثير التحالف السياسي والعسكري بين سليمان وفرانسوا الأول، جرى التفاوض على أول «إمتيازات» في عام ١٥٣٦ بين ابراهيم باشا والسفير چان دولافوريه، إلاّ أنه لا يبدو أنه قد جرى التصديق عليها. وفي المقابل فإن امتيازات عام ١٥٦٩ سوف ترسي الأسس الحقوقية للوجود الفرنسي في المشرق: فرعايا الملك سوف يدفعون «الضرائب العادية بموجب أعراف الدخول العادية» (أي رسماً جمركياً يقتصر على نسبة ٥٪) وسوف يكونون تحت حماية سفيرهم وقناصلهم الموجودين في اسطنبول والأسكندرية وطرابلس والشام والجزائر. ومنذ ذلك الحين، وخاصة بعد الحرب بين العثمانيين والبنادقة في أعوام ١٥٧٠ - ١٥٧٣، سوف يبدأ التجار الفرنسيون في الحلول محل البنادقة في تجارة الإمبراطورية. لكن منافسين خطرين لن يتأخروا في الظهور: فالإنجليز والهولنديون، الذين يمارسون التجارة في البداية تحت علم فرنسي، سوف يحصلون من السلطان على امتيازات خاصة بهم: الأوائل منذ ١٥٨٠ و ١٥٨٣ (حين أنشئت شركة المشرق [ليڤانت كومپاني] في عام ١٥٨١)؛ بينما سوف ينتظر الأخيرون حتى عام ١٦١٢.

وكان على التجار الأجانب مراعاة المحظورات العديدة المفروضة على التصدير والتي فرضها العثمانيون بموجب مراسيم لاعتبارات عسكرية وحرصاً على حماية الاستهلاك الداخلي. وتدخل في باب «السلع الإستراتيجية» الأسلحة والجياد والبارود والذهب والفضة والنحاس والرصاص والحديد والكبريت والجلود والمدبوغات وكذلك الحبوب والخضروات والشمع والصوف أو القطن. على أن هذه المحظورات ليست مطلقة: إذ يجرى منح ترخيصات تصدير حين تسمح بذلك وفرة الإنتاج - بالنسبة للقمح، خصوصاً؛ ومن جهة أخرى، فإن التهريب يتميز بالنشاط - خاصة تهريب القمح أيضاً - حيث يسهله الارتباك الشديد في السيطرة على السواحل والجزر، كما يسهله فساد الموظفين المحليين. وبوجه عام، فإن السلع الرئيسية التي يحصل عليها التجار «الفرنجة» تتمثل فيما يلي: الحرير، الصوف،

القطن، القمح، الخيوط، المنسوجات، السجاد، وكذلك التوابل، والعقاقير والعطور التى يتم الحصول عليها فى سوريا وفى الأسكندرية.

ومن جهتها، تحصل الإمبراطورية من الغربيين على المنسوجات المصنوعة من الصوف، وحدائد وسط أوروبا، والورق، والقصدير والصلب الإنجليزيين؛ كما تحصل على العملات الفضية بوجه خاص، والتى يعفيها السلطان من رسوم الدخول، ويسد بها شركاؤه عجز تبادلاتهم.

وخلافاً لذلك تشكو الإمبراطورية من عجز تجارى فى علاقاتها مع الشرق، التى غالباً ما يجهل المؤرخون، المهتمون بالدرجة الأولى بالتجارة مع الغرب، ما لها من أهمية. على أن المعاصرين كانوا على وعى بهرب الذهب والفضة العثمانيين نحو الشرق، خاصة نحو فارس والهند، على الرغم من قرارات الحظر الرسمية.

وتستورد الإمبراطورية من آسيا الصغرى المسك والخزف الصينى؛ ومن الشمال الأعلى ومن موسكوفيا، الفراء الثمين الذى يتمتع بقيمة رمزية عالية فى الرسميات العثمانية (فراء السمور وفراء القاقم وفراء الثعلب الأسود وفراء القندس وفراء الفهد)، وطيور الصيد (الصقور والبازات والسنقرات)، وأنياب كلاب البحر، والكهرمان، والزئبق؛ ومن بلاد شمالى البحر الأسود، الأقواس والسهام والتروس التترية، وأسماك الحفش والكافيار ، وجلود قازان (**بلجارى**)، والعبيد البيض أسرى الغارات التترية التدميرية والاسترقاق القوقازى؛ ومن أفريقيا، ذهب السودان والعبيد السود. وتحصل بورصا وحلب عن طريق القوافل على حرير أستر آباد وچيلان الفارسى – وإن كانت هذه التجارة قد اضطربت بين عامى ١٥١٢ و ١٥٥٥ من جراء الحروب مع إيران. وأخيراً، فإن اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح والتواجد البرتغالى فى المحيط الهندى لن يؤديا، على مدار القرن، إلى تحويل منتجات الهند وأندونيسيا عن موانىء الشرق الأوسط العثمانى: فالتوابل والعطور والأصباغ والمنسوجات الهندية تواصل الدخول إلى البحر

الأحمر، حيث تصل إلى لقاء تجار جدة أو الحجاج إلى مكة، أو تواصل الدخول إلى الخليج الفارسى لكى تصل إلى البصرة. وهذه السلع التى تصل إلى مصر أو إلى سوريا تواصل طريقها براً أو تصل بحراً إلى اسطنبول، عبر موانىء آلانيا وانطاليا الأناضولية.

التطور النقدى واختلالات أواخر القرن

منذ القرن الخامس عشر، كانت الإمبراطورية تحيا فى ظل نظام نقدى يعتمد على معدنين. ومن الواضح أن العملة الفضية، الأسبره (**آكتشه**)، التى سكت منذ عهد أورخان، كانت تستخدم بشكل أوسع بكثير من العملة الذهبية (**آلتون، فيلورى**) التى أضيفت فى وقت تال. وبعد تخفيضات قيمة العملة التى ترتبت على النفقات العسكرية الباهظة فى عهد محمد الثانى، عرفت الأسبره العثمانية فترة قوة واستقرار استمرت فى عهد سليمان. وكان هذا الانتعاش النقدى الملحوظ علامة على ثراء الإمبراطورية وعلى القدرة التى أضفاها هذا الثراء على الدولة لمواجهة الأعباء الضخمة دون عناء. والحق أن «ميزانية» ١٥٢٧ – ١٥٢٨ قد أظهرت أن الأناضول وروميليا كانتا فى حد ذاتهما تشكوان بالفعل من حالات عجز فى ذلك الوقت، لكنهما كانتا تتحملان الجانب الأعظم من العبء، أما مقاطعات الشرق الأوسط: مصر، سوريا، ديار بكر، فقد كانت، من جهة أخرى، توفر للمجموع فائضاً ضخماً.

ووفقاً لما يذهب إليه هـ. ساهيللى أوغلو، مؤرخ أحوال النقود العثمانية، فبين عامى ١٤٩١ و ١٥٦٦، كانت تستخلص ٤٢٠ أسبره من ١٠٠ **درهم** من الفضة، وهو ما يعنى دخول ٠,٧٣١ ج من المعدن الثمين فى كل قطعة. إلاَّ أنه فى الوقت نفسه، تتبدل العلاقة بين العملة الذهبية والأسبره: فمن عملة ذهبية واحدة لكل ٥٢ أسبرة بين عامى ١٤٩١ و ١٥١٦، تنتقل العلاقة إلى عملة ذهبية واحدة لكل ٥٥ أسبرة بين عامى ١٥١٧ و ١٥٤٩ وإلى عملة ذهبية واحدة لكل ٦٠ أسبره بين عامى

١٥٥٠ و ١٥٦٦. وفى ذلك التاريخ الأخير، مع ارتقاء سليم الثانى العرش، كانت تستخلص ٤٥٠ أسبرة من ١٠٠ **درهم**، وهو ما يعنى اختزال كل قطعة إلى ٠,٦٨٢ ج من الفضة. ومنذ ذلك الحين، فإن تخفيض قيمة العملة الفضية العثمانية وضعفها بالقياس إلى الذهب سوف يصلان إلى وضع مترد، حيث يزيد من تفاقمهما من جهة أخرى تآكل العملات وتزايد حالات تزييف النقود. وبعد بضع محاولات غير مجدية لوقف هذه السيرورة، يقرر الباب بين عامى ١٥٨٤ و ١٥٨٦، فى عهد مراد الثالث، إصدار أسبرة منخفضة القيمة إلى حد بعيد: فمن ١٠٠ **درهم** تستخلص ٨٠٠ من هذه الأسبرات الجديدة، وهو ما يعنى أن كل أسبرة لا تحتوى إلاَّ على ٠,٣٨٤ ج من الفضة. وعلاة على ذلك، فإن العلاقة بين **الألتون** الذى يحتوى على ٣,٥٧١ ج من الذهب والأسبرة الجديدة قد حددت على أساس أن **الألتون** الواحد يساوى ١٢٠ أسبرة، وهى معادلة تعنى تخفيض قيمة الفضة بالقياس إلى الذهب، لأن الجرام الواحد من الذهب، والذى كان يساوى ١١,٥٢ ج من الفضة فى عام ١٥٦٦، يرتفع منذ ذلك الحين ليساوى ١٣,١٠ ج من الفضة. على أن هذا التخفيض الجسيم لقيمة الأسبرة لم يكن غير مرحلة فى انهيار الأسبرة الذى سوف يتواصل بشكل لا يمكن علاجه: ففى عام ١٦٠٠، لم تكن تحتوى إلا على ٠,٣٢٣ ج من الفضة، وفى عام ١٦١٨، كانت لا تحتوى غير ٠,٣٠٦ ج من الفضة.

وعن تخفيض قيمة الأسبرة الأول فى عام ١٥٦٦، كتب بروديل أنه كان «العلامة الأولى على اعتلال الإمبراطورية». فالواقع أنه قد أظهر اختلالاً للتوازنات المالية للدولة التى سوف تؤكد تقلباتها النقدية اللاحقة المفاجئة عمقه وجسامته. وقد نشأ هذا الاختلال عن مجموعة مركبة من العوامل التى تبادلت التأثير إحداها على الأخرى، والتى لايزال تحليلها موضع بحث ونقاش.

ومن المؤكد أن الأزمة كان لها بعد اقتصادى بشكل خاص: فالمنافسة الغربية– منافسة المنتجات، وطرق التجارة الجديدة، والمشتريات من المواد الأولية التى

سهلتها الأسعار التركية المنخفضة – حتى وإن كنا قد أشرنا إلى حدودها فى القرن السادس عشر، تبدأ فى التأثير على فروع معينة من الاقتصاد العثمانى، وكنتيجة لذلك، تبدأ فى التهام شرائح من إيرادات السلطان. كما جرى التأكيد على الآثار السلبية المترتبة على حقن الإمبراطورية الضخم بالفضة القادمة من أمريكا، فى الشطر الثانى للقرن السادس عشر، على شكل عملات سميكة مسكوكة فى أسبانيا أو فى وسط أوروبا، هى **الجروش (القروش)** (من الألمانية: **Groschen**): فالسلطات العثمانية، المرتبكة والتى ترد بشكل غير ملائم، سوف تزيد من تفاقم العواقب النقدية لهذا الغزو باختزالها لوزن هذا المعدن فى عملاتها والذى كانت قيمته قد انخفضت بالفعل من جراء وفرته.

لكن الأزمة المالية كانت من جهة أخرى ثمرة أزمة عسكرية من نواح عديدة: ففى الجزء الأخير من عهد سليمان، كما فى الحملات ضد إيران والنمسا فى أواخر القرن، لم تكن الحرب حسنة الطالع بالنسبة للعثمانيين: فهى لم تعد تقود كما قادت فى السابق إلى فتوحات باهرة، تجر إلى الاستيلاء على أسلاب خرافية. وهى لا تسمح منذ ذلك الحين إلاً باحراز تقدم متواضع أو عابر، وتتخذ طابعاً دفاعياً بشكل مطرد. وفى هذه الظروف، فإنها لم تتوقف عن الاتيان بالكثير وحسب، بل إنها قد أصبحت عبئاً فادحاً بل ومدمراً. وفى الوقت نفسه، فإن ظروف القتال الجديدة، كما فرضها بشكل خاص التطور العسكرى لآل هابسبورج، تعلى من شأن المدفعية وقوات المشاه المزودة بأسلحة نارية. وبحكم هذا الواقع، فإن سلاح الفرسان التيمارى الواسع، الذى أشرنا إلى صعوبات سير عمله فى عهد سليمان، قد بدا غير مهيىء وبالياً بشكل صارخ. وخلافاً لذلك، كان على السلطان أن يزيد بشكل ملحوظ عدد جنوده ذوى الرواتب عن طريق عملية رأينا بوضوح تَعَشُّقَها. وكان الخطر أكثر جسامةً بالنسبة للتوازن المالى للدولة وذلك بقدر ما أن زيادة عدد هذه القوات قد سارت جنباً إلى جنب ظواهر أخرى مكلفة أيضاً كنمو البيروقراطية، وتضخم عدد أفراد القصر، والتزايد المفرط للنفقات الكمالية للبلاط.

وترد الدولة على هذا الوضع الجديد، ليس فقط بتخفيض قيمة النقود، وإنما أيضاً بالسعى عبر سبل مختلفة إلى تعزيز عائداتها من المال: **فالتيمارات** التي تفقد أهميتها العسكرية يجرى إلحاقها بممتلكات التاج أو يتم التنازل عنها، عن طريق الرشوة أو المحسوبية، دون مقابل من خدمة، والرشاوى تكتسب طابعاً معمماً عند توزيع المناصب؛ ومعدلات الضرائب النقدية العائدة بشكل مباشر للدولة، **كالجزية والعوارض**، تُرَفعُ إلى مستويات عالية (حيث أصبحت الأخيرة دائمةً علاوة على ذلك)، ومن جهة أخرى، فإن نظام **الالتزام**، الذى يوفر للدولة عائدات أكيدة وسريعة، يجرى تطويره على الرغم من تدهور الإيرادات التى تترتب عليه أو مخاطر الأتاوات والاغتصابات التي تكتنفه.

والحال أن الآثار المتعددة لكل هذه التدابير تبدأ منذ أواخر القرن فى قلب النظام المؤسسى والاجتماعى الذى وصفناه، والذى زادت من اعتلاله آثار التوسع الديموجرافى. وعلى سبيل المثال، فإن تخفيض قيمة النقود يخفض قيمة الإيرادات النقدية المحددة، وهو ما يجر إلى تمردات هؤلاء الإنكشارية التى تجر فى الوقت نفسه إلى تعزيز زيادة أعدادهم، كما أنه يؤدى إلى احتداد ضعف التيماريين المدفوعين إلى فرض أتاوات على **رعاياهم**؛ ثم انه يشجع على انتشار الفساد بين صفوف موظفى الدولة. والحال أن التضخم، المهلك بالنسبة لفئات معينة، يفيد خلافاً لذلك فئات أخرى ويسمح بظهور محدثى النعمة.

والواقع أن خاصية متممة أخرى للقرن السادس عشر، هى نزوح الفلاحين وبخاصة فى الأناضول، إنما ترجع إلى أسباب مركبة، ترتبط بمختلف الظواهر التى أشرنا إليها: إذ يسهم فى ذلك تزايد السكان، متى كان مفرطاً بالقياس إلى الموارد، كما يسهم فيه الفرار من تزايد الأعباء الضريبية، ومن جهة أخرى، قوة الجذب التى تمارسها على **الرعايا** إمكانيات الخدمة العسكرية: فهم سوف يشكلون القوات الجديدة المسماه **بالسيكبان** أو **بالسريچه** التى كانت الدولة بحاجة إليها فى حروبها الصعبة فى النصف الثانى من القرن. وبعد عودتها من الحملات، فإن هذ

العناصر، المثقلة بأفراد بلا جذور من كل نوع، تشكل عصابات متمردة كعصابات **الچلالية** التى تنشر الرعب فى آسيا الصغرى فى أعوام ١٥٩٥ - ١٦١٠ وتحفز بدورها نزوح السكان عن الأرياف. وعندما لا يتجه الفارون إلى قطع الطرق، فإنهم يتحولون إلي بدو أو يزيدون عدد سكان المراكز الحضرية الكبرى، أو يدخلون أيضاً فى خدمة المغتصبيين المحليين الذين يستولون على ضياع عقارية، **تشفتليك**، مستفيدين من شغور الأراضى ومن ضعف الإطار التيمارى القديم.

وقياساً إلى هذه الاضطرابات وهذه التحولات، التى أوجزنا عرضها، والتى ميزت العقود التالية لموت سليمان - والتى تمتد إلى ما بعد القرن السادس عشر - يبدو زمن السلطان العظيم عصراً ذهبياً. إلاَّ أن من الواضح أن نظرة أخرى، استرجاعية أيضاً، لا يمكنها أن تقبل بالكامل هذا التجريد التاريخى: فهذه التطورات التالية تختمر فى صميم قلب العصر الكلاسيكى للإمبراطورية.

الفصل السابع

الدولة العثمانية فى القرن السابع عشر : اتجاه إلى الاستقرار أم انحدار ؟

بقلم : روبير مانتران

بالمقارنة مع فترة القرن السادس عشر المجيدة، فإن الفترة الممتدة على مدار القرن السابع عشر تتخذ مظهراً أقل روعة بكثير، وذلك على الرغم من ظهور عدد من الشخصيات العازمة على صون سلطة وهيبة الدولة، كالسلطانين عثمان الثانى ومراد الرابع والوزراء محمد كوپرولو وأحمد باشافاضل ومصطفى باشا، فاضل الذين تولوا منصب الصدر الأعظم.

وكانت معركة ليبانت، فى عام ١٥٧١، قد خلقت فى أوروبا المسيحية مناخاً جديداً تجاه العثمانيين. وكانت الانتكاسات التى لحقت بهؤلاء الأخيرين فى المجر فى وجه الأباطرة فى أواخر القرن السادس عشر، وفى چيورچيا وآزيربيجان فى وجه الايرانيين فى أوائل القرن السابع عشر، والتمردات التى نشبت فى الاناضول وفى سوريا، شواهد واضحة على ضعف أصابَ الدولة. ويتمثل هذا الضعف، فى مرات مختلفة، فى انتقال السلطة من أيدي السلاطين إلى أيدى السلطانات الوالدات وكبار المسئولين عن الحريم؛ وتتطور الشللية، وتتشكل زمر، فى حين أن المسئولين عن الإدارة، بدءاً بمن يتولون منصب الصدر الأعظم، لا يتم اختيارهم دائماً من زاوية ما يتمتعون به من كفاءة، وإنما من زاوية انتمائهم إلى الزمرة المهيمنة ساعتها. كما تزيد المصاعب المالية وتمردات الفلاحين فى الأناضول من احتداد هذا التردى.

وتفشل محاولة استعادة النظام التى قام بها عثمان الثانى فشلاً مأساوياً، لأن سلطاناً يتعرض، للمرة الأولى، ليس فقط لخلعه، وانما لإعدامه أيضاً (١٦٢٢). وإذا كان مراد الرابع (١٦٢٣ - ١٦٤٠) يتوصل، فى الجزء الأخير من عهده، إلى إصلاح الموقف، فإن الفوضى تعاود الظهور بعد موته. وكان لابد من انتظار وصول محمد كوپرولو إلى الصدارة العظمى (١٦٥٦) حتى يتسى للدولة العثمانية أن تشهد على مدار عشرين عاماً تجديداً واضحاً، أساء ت اليه لسوء الحظ الهزائم العسكرية فى أواخر القرن (فشل حصار ڤيينا فى عام ١٦٨٣، تقدم الروس فى أوكرانيا وفى القرم) والتى تقود إلى معاهدة كارلوڤيتز (١٦٩٩)، أول معاهدة غير مؤاتية يوقع عليها العثمانيون.

وتتضافر الصعوبات العسكرية مع تمردات، جسيمة غالباً، فى الولايات، خاصة فى الولايات العربية حيث تظهر اتجاهات ذات ميول استقلالية دون أن تبلغ مع ذلك درجة يتعذر على الحكومة المركزية احتمالها. كما تظهر، فى ذلك العصر، حركات انتفاضية ذات طابع اقتصادى أو اجتماعى، خاصة فى العاصمة فى منتصف القرن. ويشهد كل ذلك على انحطاط للسلطة، يتميز خاصة بعدم وجود شخصية قوية على رأس الدولة، على الأقل حتى عام ١٦٥٦.

وأياً كان الأمر، فإنه إذا كانت العلاقات، على المستوى الدبلوماسى، قد ساءت، فى أوقات مختلفة، مع الأباطرة والبنادقة والروس، فإنها تعتبر بوجه عام طيبة، فيما عدا حوادث عرضية، مع الدول الغربية، فرنسا، انجلترا، هولندا، النشطة بوجه خاص فى المجال الاقتصادى والراغبة بالفعل فى لعب دور سياسى فى داخل الامبراطورية.

وفى اواخر القرن السابع عشر، لم تعد الامبراطورية العثمانية تبدو رهيبة بالدرجة التى كانت عليها فى السابق. ويتسنى الوقوف على أحوالها بشكل أفضل، ورصدها بشكل أفضل لأن الرحالة الأوروبيين الذين يجوبونها أكثر عدداً وأوفر

دراية. كما أن عملية التكلس، التى طالت قمة الدولة وأجهزة الادارة، قد مست العالم الفكرى والفنى : فالابتكارات قليلة، والبنايات المتميزة قليلة، والأدباء الأصيلون قلائل، فيما عدا استثناءات نادرة. والحال أن القرن السابع عشر هو العهد الذى يظهر فيه انحطاط البنيان العثمانى ويتزايد احتداده. فالشقوق عديدة، وبذل جهد من أجل الاصلاح يبدو عندئذ ضرورياً بصورة مطلقة لتفادى الانهيار. وسوف ينكب عدد من الرجال الشجعان على هذه المهمة خلال القرن التالى.

من أحمد الأول إلى مراد الرابع (١٦٠٣ - ١٦٤٠)

النزاعات الخارجية

واثقاً من قوة الجيش العثمانى بعد النجاحات المحرزة ضد الايرانيين بين عامى ١٥٧٦ و ١٥٩٠ والصلح المفيد الذى ترتب عليها مع ضم چيورچيا واقليمى تبرير وشيراز، يبدأ السلطان مراد الثالث فى عام ١٥٩٢ حرباً جديدة ضد الأباطرة على حدود البوسنة، وهى حرب تمتد إلى حدود المجر. ومرة ثانية، يصبح هذا البلد محل رهان بين العثمانيين والنمساويين، تضاف اليه مسألة سيادة الأوائل أو الأخيرين على مولداڤيا وترانسلڤانيا.

ولا يؤدى موت مراد الثالث إلى وقف الحرب التى تمتد فى عهدى محمد الثالث (١٥٩٥ - ١٦٠٣) وأحمد الأول (١٦٠٣ - ١٦١٧) الذى سوف يتمكن من وضع نهاية لها. وفى تحالف مع الأباطرة، ينجح ميشيل، أمير مولداڤيا، فى إلحاق سلسلة من الهزائم بالأتراك تسمح له بأن يوحد تحت سلطته موالداڤيا وترانسلڤانيا، بينما يتعرض الأتراك للهزيمة أيضاً فى المجر (١٥٩٥ - ١٥٩٩). على أن الموقف يستعاد بفضل بوكسكاى، أمير ترانسلڤانيا، المتمرد على آل هابسبورج. لكن الحرب تنهك الأطراف المتحاربة، ويوقع أحمد الأول مع الامبراطور

رودولف والأرشيدوق ماثياس صلح زيتفاتوروك (١١ نوفمبر ١٦٠٦). وتتمثل بنوده الرئيسية فى الغاء الجزية السنوية التى يدفعها الامبراطور عن المجر، والإبقاء على الحدود عند الخطوط السابقة على نشوب الحرب، وندية التعامل الديبلوماسى والبروتوكولى للسلطان وللإمبراطور.

وإذا كان هذا الصلح، الذى سوف تدوم آثاره على مدار خمسين عاماً، لا يرمز الى تراجع إقليمى للعثمانيين، فإنه يرمز على الأقل إلى تراجع معين لموقفهم تجاه آل هابسبورج. ويجر موت بوكسكاى إلى توتر جديد بين الدولتين، ولكن دون أن يؤدى ذلك إلى استئناف المعارك. وفى نهاية الأمر، يؤدى انتخاب جابرييل بيثلين فويفوداً لترانسلفانيا (اكتوبر ١٦١٣)، وإقرار هذا الانتخاب من جانب السلطان واتفاق جديد جرى توقيعه فى يوليو ١٦١٤ (وجدد العمل به فى يونيو ١٦١٥) إلى تدشين فترة استقرار فى هذا الإقليم حيث يتسنى للامبراطورية العثمانية البقاء فى شمال الدانوب.

وفى الوقت نفسه، يشن القوزاق غارات على سواحل الأناضول ويتمرد البولونيون على حدود الإمبراطورية؛ ويؤدى اتفاق عقد فى سبتمبر ١٦١٧ فى بوتسا إلى الحد من أعمال هؤلاء وأولئك.

ومستفيداً من الصعوبات التى يواجهها العثمانيون فى أوروبا، يتجه الشاه عباس، عاهل ايران، إلى الهجوم، ويسترد جيورجيا وآزيربيجان (١٦٠٣ - ١٦٠٤)، ويهزم الجيش العثمانى قرب بحيرة أورميًا (سبتمبر ١٦٠٥) ويغزو الأناضول الشرقية. ويؤدى هذا الهجوم إلى تشجيع التمردات بين صفوف قبائل جانبولاد الكردية وقبائل فخر الدين معن الدرزية، وهو ما يمثل تهديداً للمواقع العثمانية فى قيليقيا، وفى سوريا الشمالية وفى لبنان. وعلاوة على ذلك، فإن وسط الاناضول تهزه تمردات يحفزها **الجلالية** (١٦٠٥ - ١٦٠٨). ويؤدى الرد العثمانى، الظافر، إلى السماح بتوقيع الصلح فى عام ١٦١٢: وبموجب هذا الصلح يعاود

الصفويون احتلال آزيربيجان ويتعهدون بتقديم عونهم للعثمانيين ضد القوازق وبالكف عن دعم المتمردين الأكراد؛ وتظل الحدود هى عين الحدود التى كانت قد رسمت فى عام ١٥٥٥. والحال أن هذه الحرب لم تعد بشىء، لا على الصفويين ولا على العثمانيين، اللهم إلاَّ كشف عجز الاتراك عن إحراز نجاح حاسم فى ساحة القتال ومن ثم، عجزهم عن الحصول على أية فائدة أياً كانت على المستوى الدبلوماسى.

وإذا كانت العلاقات مع الدول المجاورة تتميز بصعوبات عديدة، يتم تخفيفها بصورة مؤقتة، فإنها، خلافاً لذلك، تعتبر طيبة مع فرنسا (تجديد الامتيازات[1] فى عام ١٦٠٦) ومع انجلترا ومع هولندا (التى تحصل على امتيازات فى عام ١٦١٢) بل ومع البندقية. وبالنسبة لهذه الأمم، فإن الامبراطورية العثمانية تظل قوة عظمى وهو ما يبرر صون العلاقات الدبلوماسية وخاصة التجارية معها، بل وتطويرها، بقدر ما أن إمكانياتها من الموارد تشكل عامل جذب رئيسى.

وعند موت أحمد الأول، فى عام ١٦١٧، فإن حلول أخيه مصطفى الأول، غير الكفء، محله يتم الوصول اليه من خلال مساعى أرملة السلطان الراحل، قوسيم سلطان، التى تسعى إلى تأمين الهيمنة على السلطة لنفسها. وسرعان ما يجرى خلع مصطفى الأول، بعد اتهامه بالجنون، وإحلال ابن أحمد الأول، عثمان الثانى، محله (١٦١٨). وسوف يكون عهد هذا الأخير قصيراً، إلاَّ انه سوف يكون متميزاً بشكل خاص على المستوى الداخلى.

وفى السياسة الخارجية، تجر شئون مولداڤيا إلى نزاع مع البولونيين الذين، إذ يتعرضون للهزيمة بفضل تدخل التتر، يوقعون فى أكتوبر ١٦٢١ صلحاً يتعهدون بمقتضاه بعدم التدخل فى شئون الإمارات الدانوبية التابعة للعثمانيين ويتنازلون لهم، علاوة على ذلك، عن موقع هوتين.

ومفعماً بالاطمئنان إثر هذا الانتصار، يتجاه عثمان الثانى عندئذ إلى إدخال اصلاحات فى صفوف الإدارة العثمانية. لكن المعارضة، ثم التمرد السافر من جانب الشخصيات المستهدفة، يؤديان إلى خلعه (أول مايو ١٦٢٢) وإعدامه. ومن جديد يؤدى إحلال مصطفى الأول محله إلى فتح الباب أمام سلطة الحريم وذوى الحظوة، فى حين أن وصول أنباء القلاقل فى العاصمة إلى الولايات يؤدى إلى نشوب تمردات فى أقاليم مختلفة، وبالأخص فى الاناضول، حيث يقف محمد أباظة باشا، والى أرضروم، على رأس المتمردين. ويؤدى خلع مصطفى الأول، فى سبتمبر ١٦٢٣، إلى السماح بارتقاء مراد الرابع العرش (١٦٢٣ - ١٦٤٠)، وهو ما يكرس بشكل خاص انتصار والدته، السلطانة قوسيم ماهبييكير.

وتدفع الفوضى التى تجتاح الدولة العثمانية شاه إيران، عباس الأول، إلى الهجوم على العراق. فيستولى على بغداد (١٢ يناير ١٦٢٤)، التى يجرى قتل جزء كبير من سكانها السنيين، ثم يغزو كردستان. ولا ينجح هجوم عثمانى مضاد، فى ١٦٢٥ - ١٦٢٦، إلاَّ بشكل جزئى : فأقاليم شمال العراق هى وحدها التى تتم استعادتها، بينما يفشل حصار بغداد؛ ويحدث الشىء نفسه فى نوڤمبر ١٦٣٠. وينتهى محمد أباظة باشا بالرضوخ، لكن تمردات أخرى تنشب أو تستمر فى الولايات العربية وفى القرم وفى روسيا وفى روميليا بل وفى اسطنبول. وتطالب قوات متمردة تمكنت من التغلغل بخلع السلطان. ويتم إنقاذ هذا الأخير فى نهاية الأمر على يد الصدر الأعظم محمد آرناؤود باشا (مايو ١٦٣٢). ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية عهده، سوف يتمكن مراد الرابع من تأكيد ممارسة السلطة بشكل فعلى، على المستوى الداخلى كما على المستوى الخارجى.

وبعد نزاع قصير مع البولونيين (١٦٣٣ - ١٦٣٤) والقضاء على محمد اباظة باشا ومتمردى **الچلالية** (أغسطس ١٦٣٣)، يشن مراد الرابع حملة ضد الصفويين فى أرمينيا وفى آزيربيچان. ولا يكتب الدوام لانتصاره، فبعد عودته إلى اسطنبول،

يسترد الإيرانيون الأراضى التى فقدوها (شتاء ١٦٣٤). وبعد اضطراره إلى مواجهة صعوبات فى تراسلفانيا (١٦٣٦ - ١٦٣٧)، يشن مراد الرابع هجوماً فى العراق، ويسترد بغداد فى ديسمبر ١٦٣٨ وينوى غزو آزيربيچان بينما يطلب شاه ايران، صفى الأول، الصلح، والحال أن الصلح الموقع فى قصر - إى شيرين فى ١٧ مايو ١٦٣٩ - يسمح للسلطان العثمانى بأن يسيطر سيطرة تامة على العراق والولايات الشرقية لامبراطوريته، بينما يبقى ارمينيا الشرقية وآزيربيچان فى أيدى الصفويين. ويموت مراد الرابع بعد ذلك بوقت قصير (٨ فبراير ١٦٤٠)، بعد أن تمكن من استعادة سلطة وهيبة الدولة العثمانية.

المشكلات الداخلية

عندما ارتقى أحمد الأول العرش العثمانى، فى ديسمبر ١٦٠٣، كان الوضع الداخلى للامبراطورية العثمانية أقل روعة مما كان يبدو فى نظر المراقبين الأجانب، الذين كانت درايتهم بالعالم التركى ماتزال بعيدة عن أن تكون عميقة. فالامبراطورية العثمانية تبدو قوية، إذ تمتد على أراضٍ شاسعة تستمد منها موارد ضخمة، وتسيطر على جزء كبير من سطح البحر المتوسط ولا يبدو أنها تعانى كثيراً من استخدام الغربيين لطريق رأس الرجاء الصالح للوصول إلى ثروات الهند والصين والشرق الأقصى. ومن المؤكد أن إدخال الفضة الأمريكية فى الدائرة الاقتصادية لأوروبا الغربية كانت له آثاره على اسطنبول حيث تظهر فى أواخر القرن السادس عشر مشاكل مالية، وبشكل أكثر تحديداً نقدية، لكن الامبراطورية يبدو أنها تتجاوز هذه المصاعب ومن جهة أخرى، فإن الحروب التى عرفتها قلما تهم الدول الغربية، التى كانت آنذاك أكثر انشغالاً بمشكلاتها الداخلية الخاصة أو بتوسعها فيما وراء البحار، وهذه الحروب تبدو لها بالأحرى أشبه بحوادث محلية لا تستتبع آثاراً ضخمة على حياة الامبراطورية كما أن آثارها اقل بكثير على علاقاتها، خاصة الاقتصادية، مع هذه الأخيرة.

والحال أن كياناً سياسياً بهذا الاتساع وبهذا التنوع كالامبراطورية العثمانية لا يمكنه أن يوجد دون حوادث، دون مشكلات، دون تطور. وقد استثار توسعها غير العادى، ووصولها إلى ثروات بشرية وثروات فى الإمكانات وفى المنتجات، انقلابات كان بالإمكان السيطرة عليها طالما كان على رأس الدولة رجل يمكنه فرض سلطته ونهجه السياسى، ويمكنه أيضاً اختيار مرؤوسيه والحد من رغبات وتجاوزات رعاياه.

على أن محمداً الثالث كان قد ترك بالفعل منذ أواخر القرن السادس عشر حكم الامبراطورية لوالدته، صفية سلطانه التى وضعت، خلال أعوام حكم ابنها الثمانية، أحد عشرة صدراً أعظم متعاقباً، على رأس الإدارة، وهو ما لا يستتبع استمرارية سياسية مطلقة. وعلاوة على ذلك، فإن الحملات العسكرية لا تكلل بالنجاح، وتنشأ حوادث بين الانكشارية **والسباهيين** تتردى إلى تمردات فى الاناضول، التى يبحث فيها الانكشارية الفارون من الخدمة عن ملجأ : ويعتمد هؤلاء الأخيرون على الفلاحين الذين يتعرضون للخراب أو للضغوط ويدفعونهم إلى التمرد على حائزى الملكيات العقارية، التيماريين الشرعيين إلى هذا الحد أو ذاك، وعلى الموظفين المتحللين من مسئوليات وظائفهم والذين يسعون إلى الاستفادة من ضعف الحكومة المركزية.

ويبدو أن وصول أحمد الأول إلى السلطة قد جر إلى تحسن ما، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار، وذلك لأنه، حتى عام ١٦١٧، لا يتعاقب على تولى الصدارة العظمى غير ستة رجال، يظل ثلاثة منهم فى مناصبهم أكثر من أربعة أعوام وثلاثة اعوام وعامين بحسب الترتيب. والسلطان نفسه رجل شديد التدين، يقدر الشعر ويرغب فى سيادة السلم فى الداخل كما فى الخارج. ويرجع اليه بناء المسجد الكبير، فى اسطنبول، الذى يحمل اسمه، والأكثر شهرة تحت اسم المسجد الأزرق؛ كما أنه ينشىء **اوقافاً** خيرية ويزين الكعبة؛ وعلاوة على ذلك فإنه يصدر **القانون نامه**

الذى يهدف إلى تثبيت أحكام ادارية وتجارية معينة للامبراطورية. وإذا كان لا يبدى اشتهاءً سافراً للسلطة، فإنه يعرف على الرغم من ذلك كيف يختار من يحتلون الصدارة العظمى وكبار موظفى الدولة، وذلك بشكل ممتاز بحيث أن عهده يشكل، بوجه عام، فترة جيدة جداً فى تاريخ الامبراطورية العثمانية.

وعند موت أحمد الأول (٢٢ نوفمبر ١٦١٧)، كان لابد لخليفته أن يكون ابنه الأكبر عثمان، الذى كان آنذاك فى الثالثة عشرة من عمره. وما كان لصغر سنه أن يشكل عقبة أمام ارتقائه العرش، ذلك أن والده كان قد ارتقى العرش وهو فى مثل سنه. لكن تدخل سلطانه قوسيم كان حاسماً. وكان لها، من السلطان أحمد الأول، عدة أبناء يمكنهم الحكم يوماً ما. وفى حالة ارتقاء عثمان العرش، فإن القضاء عليهم لا يمكن تجنبه بمجرد إنجابه ابنا له؛ وهكذا فإن قوسيم تناور على الأرجح بشكل يرمى إلى استبعاد عثمان لحساب عمه، مصطفى ؛ والواقع أن هذا الأخير ليس له ابن وهو، علاوة على ذلك، مختل عقلياً؛ ولاشك انه لن يتمكن كذلك من الحكم طويلاً و – مع استبعاد عثمان – سوف يتسنى لأحد ابناء قوسيم ارتقاء العرش العثمانى. ومن ثم يصبح مصطفى سلطاناً تحت اسم مصطفى الأول، مدشناً بذلك أسلوب خلافة جديداً، هو خلافة الأكبر سناً. ومع اتضاح عجز السطلان الجديد عن الحكم من الناحية الفعلية يجرى خلعه بعد ذلك بثلاثة اشهر (٢٦ فبراير ١٦١٨) بتحريض من **كيزلار أغاسى** الحريم، مصطفى، نصير عثمان، حيث يجرى بسرعة المناداة بالأخير سلطاناً ويصبح عثمان الثانى.

عثمان الثانى : فشل إصلاح

على الرغم من صغر سنه، يتكشف عثمان الثانى عن رجل ذى شخصية، عازم على تولى مسئوليات السلطة وكسب الاحترام لها. وبشكل بالغ السرعة، يتخلص من شخصيات الحريم، بدءاً بقوسيم سلطانه، ثم يعين صدراً أعظم جديداً ومسئولين كباراً آخرين. كما يتمير عهده بتوقيع الصلح مع ايران (سبتمبر ١٦١٨)

ومع بولندا (سبتمبر ١٦٢١). وهكذا يصبح بوسع عثمان الثانى التفكير فى إدخال إصلاحات على النظام الحكومى العثمانى. وامام انحطاط هذا الأخير، وخاصة ضعف الجيش، الذى يرى أنه يرجع فى جانب كبير منه إلى التجنيد الهجين **للديفشرمه**، يفكر السلطان فى «تتريك» الإدارة والجيش باللجوء فى ذلك إلى عناصر أناضولية. ثم إنه، إذ يرى أن سلطة العلماء تتجاوز الحدود، يقرر تقييد امتيازاتهم المادية. ويؤدى كل ذلك إلى استثارة معارضة من جانب الشخصيات المستهدفة و ، بوجه خاص، الانكشارية الذين يتمردون ويطالبون بتنحية مستشارى السلطان الرئيسيين، وهو مطلب يؤيده **شيخ الاسلام** (١٨ مايو ١٦٢٢). ويؤدى رفض السلطان إلى تفجير رد فعل عنيف من جانب الانكشارية : فهم يتسللون إلى القصر، ويفرجون عن السلطان السابق مصطفى الذى ينادون به سلطاناً جديداً. وبعد ذلك بوقت قصير، يتم القبض على عثمان وخلعه ثم إعدامه فى نهاية الأمر فى ٢٠ مايو ١٦٢٢.

وهكذا فللمرة الأولى يصبح سلطانا ضحية لتمرد. ومن الواضح أن هذا الحدث يعزز لدى الانكشارية احساسهم بقوتهم فى الدولة ويوقف كل محاولة لإصلاح الادارة والجيش. إلا أنه يشهد فى الواقع علاوة على ذلك على أن شخص السلطان لم يعد يعتبر مقدساً وغير قابل للمساس به.

والحال ان اعدام عثمان يتلوه اعدام وجهاء آخرين عديدين. ويفرض الانكشارية إرادتهم فى تعيين المسئولين الجدد وينشرون الفوضى فى العاصمة. ويؤدى جنون السلطان مصطفى الأول إلى تشجيع تحركات السلطانة الوالدة قوسيم التى، بدعم من المتمردين، تتوصل إلى تعيين الصدر الأعظم حسين مير باشا، الذى يزيل تدريجياً مدبرى الانقلاب.

وفى الولايات، يسعى يوسف سيف الدين، والى طرابلس، إلى الاستقلال عن الحكومة المركزية. إلاَّ انه، فى الاناضول الشرقية بوجه خاص، يتحرك محمد اباظة

باشا، والى أرضروم،ضد الانكشارية ويجد دعماً من السكان المحليين، الساخطين على ظروف حياتهم الصعبة، كما يجد دعماً من خصوم الانكشارية. وسرعان ما ينتقل كل وسط الاناضول تقريبا تحت سلطة اباظة باشا، بينما يضطر الصدر الأعظم فى اسطنبول إلى مواجهة تمرد **السباهيين** والعلماء. وفى نهاية الأمر يتم خلعه ويحل محله على باشا كمنكش (٣٠ أغسطس ١٦٢٣)، الذى يتوصل إلى خلع السلطان مصطفى الأول، والمناداة بابن أحمد الأول الأكبر، البالغ من العمر أحد عشرة عاماً، سلطاناً، تحت اسم مراد الرابع (١٠ سبتمبر ١٦٢٣).

والواقع أن السلطة، فى هذه اللحظة، تستقر بين يدى والدته، السلطانه قوسيم ماهپيكير. ولما كانت شخصية قوية، فإنها سوف تتمكن، على مدار عشرة أعوام، من توجيه شئون الحكم بشكل فعلى، معتمدة على رجال السراى الذين تغيرهم على هواها وبحسب الظروف، كما أنها تعين وتعزل من يتولون الصدارة العظمى (ثمانية بين عامى ١٦٢٣ و ١٦٣٢، يهلك ثلاثة منهم قتلى) وكبار الموظفين (تسعة **باش - دفتر دارات** خلال الفترة نفسها). والحال أن هذين المنصبين، منصب الصدر الأعظم ومنصب المسئول المالى، يصبحان خطرين بشكل خاص، وذلك بالنظر إلى المصاعب السياسية والمشكلات المالية التى كانت تواجه الامبراطورية آنذاك. وليست هناك استمرارية ولا رؤية حكومية ولا تماسك ادارى. وقد أدت محاولة الإصلاح التى بادر بها عثمان الثانى إلى إثارة فزع الحائزين على الامتيازات أو على المناصب المجزية أو المكانات المهيمنة على المستوى الحقوقى - الدينى. وتنتصر الميول الأنانية وردود الأفعال «الفئوية» أكان ذلك فى صفوف الجيش أم فى صفوف الادارة المدنية، وتنشب نزاعات متعددة، تحاول السلطانة الوالدة إيجاد حلول لها عن طريق قرارات العزل والتعيين والترقية، بل والحكم بالإعدام.

وليس من شأن هذا الوضع الكارثى داخل الحكومة إلاّ ان يعزز تمرد محمد اباظة باشا الذى يواصله حتى عام ١٦٢٨، حيث يواجه بشكل تناوبى انتكاسات ونجاحات بحسب ما إذا كان يواجه صدراً أعظم عازماً على محاربته أم لا. كما يستفيد من الظروف عدد من التيماريين الحائزين لأراض ولدخول معتبرة ومن الشخصيات المحلية التى تهدف إلى كسب مكانة **الاعيان** وتعزيز مكانتها الاجتماعية والاقتصادية.

وبينما تنحط القوة العثمانية، يشن شاه ايران هجوماً فى العراق ويستولى على بغداد (١٢ يناير ١٦٢٤) ، ثم يستولى على جزء من كردستان. وتجر هذه الانتكاسة إلى ردود فعل مناوئة للحكومة فى اسطنبول وكذلك فى الولايات؛ ويصبح على القوات العثمانية أن تقاتل فى آن واحد ضد الصفويين، بنجاح أحياناً، وضد المتمردين. ويرضخ اباظة باشا، لكن تمردات تنشب فى القرم (١٦٢٤ - ١٦٢٨) ، وفى روميليا وفى الأناضول (١٦٢٩) ، وفى مصر، واليمن ولبنان (١٦٣٠ - ١٦٣١). ولا تؤدى القلاقل إلاّ إلى زعزعة النظام السياسى: فإرسال القوات إلى مختلف الجبهات، والهبات المتعددة الممنوحة للانكشارية تزيد الاعباء المالية للدولة التى يتعذر تخفيف وطأتها ؛ والرسوم والضرائب لا يتم تحصيلها إلاّ بصورة غير منتظمة، بينما تنخفض الايرادات المرتبطة بالتجارة الداخلية أو الخارجية. وعلاوة على ذلك، فإن تزويد المدن، خاصة العاصمة، بالمؤن، يشهد مصاعب خطيرة، وهو ما يؤدى إلى حفز ارتفاع اسعار المواد الغذائية وإلى مظاهرات للإعراب عن السخط من جانب السكان.

وعندئذ يبدو وكأن الحكومة العثمانية تتخلى عن الممارسة الفعلية للسلطة. فالأشخاص الذين يمكنهم التحرك ينهمكون فى نزاعات تنافسية، سعياً إلى أطماع مادية، لا مستقبل لها غالباً. وبالنظر إلى شخصية قوسيم سلطان **والكيزلار اغاسى** مصطفى، فإن الحريم، الذي يشكل الوسط السياسى المهيمن، يبدو عاجزاً عن

تحديد نهج يمكن أن يكفل، إن لم يكن بقاء الدولة غير المهدد، فعلى الأقل احترام السلطة.

مراد الرابع واستعادة سلطة السلطان

فى سياق سياسى مرتبك، حيث يسعى كل مسئول كبير (صدر أعظم، **باش** - دفتردار، اغا من اغوات الانكشارية، الخ) إلى أن يخلق لنفسه زمرة بهدف تكوين جماعة ضغط أو قوة مقاومة، تؤدى صراعات الزمر إلى تشجيع حركات التمرد، الحادة إلى هذه الدرجة أو تلك، ولكن العنيفة غالباً. وهكذا تتميز بداية عام ١٦٣٢ فى اسطنبول بحوادث جسيمة يكابدها صدران أعظمان متعاقبان : فالأول يسقط ضحية لتمرد من جانب الانكشارية والثانى يعدم بأمر من السلطان (١٨ مايو ١٦٣٢). والواقع أن مراداً الرابع، الذى كان آنذاك فى الثانية والعشرين من عمره يقرر الإمساك بناصية حكم الامبراطورية.

وبدعم من محمد باشا تابانياسى، الصدر الأعظم الجديد، الذى سوف يبقى فى منصبه قرابة خمس سنوات، واستلهاماً للملاحظات الانتقادية التى صاغها الكاتب كوتشى بك فى **رسالته**، فإنه يضطلع بعملية صارمة تهدف إلى استعادة النظام. ذلك أن عدداً من المتمردين من بين **السباهيين** والانكشارية، وعدداً من المتحللين من مسئوليات وظائفهم ومن المتورطين فى فرض الاتاوات من بين موظفى الإدارة والقضاء (بمن فى ذلك **شيخ الاسلام**) سوف يجرى إعدامهم أو إبعادهم. ولا يستثنى القمع عدداً من افراد أسرة السلطان. كما ان جزءاً من القيادات الحكومية يجرى تجديده. وفى نحو عام واحد، يتم استعادة النظام واستعادة سلطة وهيبة السلطان، ويتم حكم الامبراطورية العثمانية. وهكذا، ففى بداية عام ١٦٣٣، إذ يؤدى حريق ضخم إلى تدمير اربعة اخماس اسطنبول واستثارة موجة من السخط تعبر عن نفسها بشكل خاص فى المقاهى (**قهوة خانه**)، يصدر السلطان

فرماناً يحظر استخدام القهوة (واستخدام التبغ) ويأمر باغلاق المقاهى، وهو أمر يسرى على الامبراطورية كلها ويستمر مفعوله طوال عهد مراد الرابع. وبعد ذلك بسنة، يصدر أيضاً أمرا باغلاق الحانات وحوانيت تناول المشروبات ويجرى حظر تناول النبيذ. وكانت هذه المحظورات موضع تطبيق صارم يسهر عليه السلطان شخصياً. كما يجرى تاكيد التزام افراد الطوائف غير المسلمة بارتداء ملابس مميزة؛ وفى يناير ١٦٣٥، يجرى اعدام الشاعر نافع، الذى اعتبر شعره هجائياً بشكل مفرط، وذلك لتعريضه ببعض العلماء.

وهكذا يظهر مراد الرابع بوصفه مستعيداً للفضائل الدينية والأخلاقية، فى ذات الوقت الذى يظهر فيه بوصفه عاهلاً متشدداً. على أنه لا تعوزه الحكمة، فهو نفسه يكتب الشعر ويشجع نشاطاً فكرياً معيناً، وذلك بشرط ألاّ يتجاوز الحدود التى رسمها. لكن السلطان قد نجح بشكل خاص فى تنشيط ماليات الدولة بمصادرة الثروات التى تم الحصول عليها بشكل غير مشروع وبالاتجاه إلى اعادة النظر فى سجلات الضرائب وبفرض وجوب الأداء المنتظم لها. وهو يصدر عدداً معيناً من الاحكام **(قانون نامه)** المتصلة بالادارة، خاصة الادارة المالية، للعاصمة وللولايات. وعلاوة على ذلك، فإنه ينتزع بغداد من الايرانيين ويعقد مع هؤلاء الأخيرين صلحاً يعود عليه بعدد من المزايا.

وعندما يموت مراد الرابع، فى ٩ فبراير ١٦٤٠، تجد الامبراطورية العثمانية نفسها فى وضع سياسى مؤات : فالسلم الداخلى سائد بالكامل تقريباً والاعداء الخارجيون مهزومون والعلاقات مع الدول الغربية الكبرى طيبة. وتشهد الامبراطورية عهد ازدهار قصير يتجلى فى النمو الديموجرافى والاقتصادى للعاصمة. ولا نملك تعداداً لسكان المدينة، إلاّ ان التقديرات تذهب إلى أن سكانها قد زادوا إلى نحو ٦٠٠٠٠٠ نسمة، وهو ما يجعل من اسطنبول المدينة الأولى فى أوروبا. ويتميز النشاط الاقتصادى الداخلى بأنه كثيف وسوف تنجح التجارة

الدولية فى منافسة البنادقة والفرنسيين والانجليز والهولنديين؛ ففى تلك الاثناء يمر الفرنسيون بفترة ركود، إن لم يكن بفترة تراجع، وذلك بسبب المشكلات السياسية والدينية المثارة ساعتها فى فرنسا، فى حين أن البنادقة، الذين كثيراً ما تصبح حدودهم موضع نزاعات مع العثمانيين، سوف يرون تقلب انشطتهم التجارية بين الارتفاع والانحدار : على أن ذلك لن يقلل من كونهم الشريك (التجارى) الأول للامبراطورية. ومن جهة اخرى، فإنه يبدو أن مراداً الرابع قد اتجه إلى تخفيض لقيمة القرش العثمانى نحو عام ١٦٣٦ - ١٦٣٧، وهو تخفيض يُلْغَى فى ربيع عام ١٦٤٠، بعد وقت قصير من موت السلطان.

والخلاصة أن حكومة مراد الرابع قد سمحت، إلى حين، باستعادة هيبة وقوة ورسوخ الامبراطورية العثمانية.

انحطاط الحكومة المركزية (١٦٤٠ - ١٦٥٦)

هذا الوضع لن يدوم طويلاً. فخليفة مراد الرابع، أخوه ابراهيم الأول (١٦٤٠ - ١٦٤٨)، الملقب **بدلى** (المخبول)، هو مريض عاجز، أكثر انشغالاً بشهواته الشخصية مما بشئون الدولة، التى تعود إلى يدى قوسيم، السلطانة الوالدة. على أن الأعوام الأولى للعهد تمر دون كثير من المصاعب أو الصدمات، وذلك خاصة بفضل الادارة الحكيمة من جانب الصدر الأعظم مصطفى باشا كمنكش قره (١٦٣٨ - ١٦٤٤). فهذا الأخير يجتهد فى مواصلة عمل مراد الرابع، إلاَّ أنه يضطر إلى مواجهة دسائس الحريم وأطماع بعض الشخصيات، كأستاذ ومستشار السلطان، حسين أفندى، الملقب بچينچى خوجا، المتمتع ببالغ الحظوة لدى **والدة السلطان**، والوزير الثانى يوسف. وتنتهى المنافسة إلى غير صالح الصدر الأعظم الذى يجرى عزله، ثم إعدامه (٣١ يناير ١٦٤٤).

ولن يكون خلفاؤه رائعين بشكل خاص. والزمر تتكون وتتصادم، خاصة حول شن حرب كريت ضد البندقية. وهذه الحرب التى كان يريدها چينچى خوچا والتى كان مصطفى باشا كمنكش قره مناوئاً لها، لا تقود بشكل مباشر إلى نتائج حاسمة. وعلاوة على ذلك، فإن النفقات المخصصة لها تسهم، إلى جانب التبديدات التى ترجع إلى إسراف السلطان واختلاس ممتلكات وإيرادات الدولة، فى خراب الخزانة. ومن جديد تنشب القلاقل فى الولايات. والانكشارية، الذين يحصلون على رواتب متدنية أو لا يحصلون على رواتب على الإطلاق، يتمردون ويتطاولون بشكل متزايد على القواعد التى تحكم وضعيتهم. ويحول بعض **السباهيين تيماراتهم** إلى ملكيات شخصية، بينما تذهب **تيمارات** أخرى إلى محاسيب أو محظيات القصر.

وبعد خلع واعدام السلطان ابراهيم (٨ أغسطس ١٦٤٨)، سوف يؤدى صراع على النفوذ الى نشوب مواجهة بين قوسيم، **والدة السلطان**، ووالدة السلطان الجديد محمد الرابع (البالغ من العمر ست سنوات)، السلطانة خديجة طورخان؛ وبعد قهر قوسيم، يجرى قتلها خنقاً (١٦٥١). على أن الوضع لن يتحسن بالرغم من ذلك، لأن محاسيب جدداً يحلون محل المحاسيب السابقين : وسوف يتعاقب الرجال على منصب الصدر الأعظم بإيقاع سريع، وسوف يصبح شراء وبيع الوظائف شائعاً فى مختلف مكاتب الادارة المركزية أو ادارة الولايات ومكاتب القضاء. وساعتها ستشهد الدولة العثمانية فترة درامية.

الصراعات على النفوذ

يقضى السلطان ابراهيم الأول وقته فى شهوات الحريم. وهو يتمتع بعدد آخر من المحظيات اللواتى يقدم لهن، علاوة على الهدايا القيمة، إيرادات ممتلكات الدولة، بل والتمتع بمناصب عليا فى الإدارة. ويبرز نفوذ شخصيات الحريم، السلطانات الوالدات، **الخاصيكى**، الأمين **(كيزلار أغاسى)** بعد اعدام الصدر

الأعظم مصطفى باشا كمنكش قره. فبين عامى ١٦٤٤ و ١٦٥٦ ، يتعاقب ثمانية عشرة رجلاً على منصب الصدر الأعظم، حيث يتم إعدام أربعة منهم وتنحية أحد عشرة آخرين عن مناصبهم وتنحى اثنين من تلقاء نفسيهما وموت واحد ميتة طبيعية. ويظهر التعاقب (السريع) نفسه فى الوظائف العليا الأخرى كوظائف **شيخ الاسلام** (اثنا عشرة رجلاً خلال الفترة نفسها) **والباش – دفتردار** (ثلاثة وعشرون رجلاً) **والقابودان باشا** (ثمانية عشرة رجلاً) وحكام الولايات، بطبيعة الحال، حيث كانت مصر مستهدفة بشكل خاص وذلك بالنظر إلى الايرادات الهامة لمن يتولى عليها. وكل واحد من هؤلاء الاشخاص يكون زمرة من المحاسيب الذين يجرى منحهم مناصب أقل شأناً، إلاّ أنه لما كانت مدة البقاء فى الوظيفة محدودة فى أغلب الأحيان، بحسب الأهواء أو اشكال النفوذ الممارسة فى الحريم أو فى بيئته، فإن كل واحد يبحث عن انتزاع أقصى المغانم من المنصب الذى يشغله.

إلاّ انه، حتى موت ابراهيم الأول، كانت الدولة ما تزال تبدو ذات مظهر لائق. فهى، من جهة، تتمتع بخزانة كان محمد الرابع قد ملأها وتستفيد من العمل الإيجابى الذى اضطلع به مصطفى باشا كمنكش قره. ومن جهة أخرى، فإن حرب كريت تبدأ بنجاحات مع الاستيلاء على مدن لاكانييه وريتيمو. وفى العاصمة، لا يحدث أى تحرك شعبى ولا أية حركة من جانب الطوائف. وتنشط التجارة بشكل جيد، كما أن تنظيم أحوال العملة الذى اضطلع به مصطفى قره تظهر آثاره، وتحتفظ الأسبرات والقروش الآن بقيمتها، وفيما عدا البنادقة بعد يونيو ١٦٤٥، فإن الأجانب لا يشكون من الوضع السياسى.

وفى المقابل، تتغير الأمور اعتباراً من عام ١٦٤٨: فقوسيم سلطانه، جدة محمد الرابع، تريد مواصلة ممارسة سلطتها، لكنها تصطدم بأم السلطان، خديجة طورخان. والحرب تنيخ بأعبائها على الخزانة، وايرادات هذه الأخيرة تتبدد، ويتعين اللجوء إلى تحايلات للتمكن من دفع منحة الجلوس الملكى السعيد للانكشارية، وذلك

بشكل خاص عن طريق مصادرة ثروات كثروة چينچى خوجا (أعدم فى عام ١٦٤٨). إلاَّ انه لا يمكن إرضاء الجميع: فعدد موظفى الحكومة يرتفع إلى أكثر من ١٠٠٠٠٠ شخص، أى بزيادة قدرها ٤٠٠٠٠ شخص عما كان عليه الحال فى عام ١٦٤٠، وتشير الميزانية الرسمية إلى عجز قدره ١٥٠ مليون أسبره. وتنشب تمردات بين صفوف رجال السراى **والسباهيين** الموجودين فى الحامية فى اسطنبول.

وتحت ضغط الحاجة إلى المال، ينزل الصدر الأعظم أحمد باشا ملك **بالتيمارات** ضريبة استثنائية بنسبة ٥٠٪ **(بدل- اي تيمار)** ويضاعف ضريبة الجيش **(أوردو آكتشسى)**، ويحول شراء وبيع الوظائف إلى نظام رسمى ويتجه إلى تخفيض تعسفى لقيمة العملة : فهو يأمر بسك قروش وأسبرات ذات عيار جيد ملزماً الحرفيين والتجار بقبولها وبأن يبادلوا السكين {عملة ايطالية} الواحد بـ ٢٦٠ أسبرة بدلاً من ١٧٠ (أو ١٢٠ أسبرة بدلاً من ٨٠ للقرش {القديم})؛ كما يفرض دفع الرسوم والضرائب بعملة جيدة. ويؤدى هذا الإجراء إلى نشوب تمرد أهل الطوائف الذى يترتب عليه عزل الصدر الأعظم وقتل قوسيم سلطان (سبتمبر ١٦٥١).

أما محاولة الصدر الأعظم أحمد باشا تارخونچو الرامية إلى إعادة تنظيم الإدارة وتنشيط الخزانة فهى تستثير الكثير من ردود الفعل من جانب المنتفعين من النظام الذين يتوصلون إلى عزل ثم اعدام الصدر الأعظم (مارس ١٦٥٣)، بينما تشهد ميزانية الدولة عجزاً قدره ١٧٠ مليون أسبره (برغم ارتفاع الايرادات إلى ٥٠٠ مليون أسبره). ويجتهد العلماء من جهتهم فى السعى إلى التأثير على حاشية السلطان فى اتجاه نزعة محافظة ضيقة معارضة لكل إصلاح داخلى. وبعد ذلك بسنتين، يتعرض الصدر الأعظم مصطفى باشا إبشير هو أيضاً لمصير مأساوى. وتضطرب الاحوال المالية اضطراباً شاملاً. وللتوصل إلى دفع الرواتب للجنود،

يجرى اللجوء بشكل اساسى إلى مصادرة الممتلكات وإلى سك اسبرات تحتوى من النحاس أكثر مما تحتوى من الفضة: تلك هى العملة المسماة فى اسطنبول بـ «العملة البوهيمية» أو بـ «عملة الحانات». ويؤدى تمردان متعاقبان من جانب الانكشارية وسكان العاصمة فى مايو ١٦٥٥ وفى مارس ١٦٥٦ إلى إطلاق العنان للإعدامات والعزل والمصادرات، دون أن يتسنى مع ذلك تحسين الوضع. وفى الولايات، يتمرد السكان ضد الولاة والموظفين الفاسدين، أو أن الولاة أنفسهم يتمردون على السلطة المركزية، كما فعل حسن باشا، اباظة قره الذى يدشن تمرداً **للجلالية** فى وسط الاناضول.

وتضاف إلى كل ذلك الحرب مع البندقية. ففى مارس ١٦٥٠، كان أسطول البندقية قد أغلق مضيق الدردنيل. وفى يونيو من العام نفسه ينزل هزيمة قاسية بالأسطول العثمانى الذى يثأر لنفسه فى مايو ١٦٥٤. لكن العثمانيين الذين يتعرضون للهزيمة من جديد أمام الدردنيل فى ٢٦ يونيو ١٦٥٦، يتخلون عن جزر ليمنوس وساموثراس وتينيدوس (يوليو - اغسطس ١٦٥٦). وهذه الهزيمة تستثير الذعر فى اسطنبول حيث ترتفع اسعار المواد الغذائية بسرعة. ويتمكن الصدر الأعظم بصعوبة من إقناع السلطان، الذى هرب إلى أوسكودار، بالعودة إلى العاصمة (٣ سبتمبر ١٦٥٦). وفى هذه الظروف بالتحديد، يلجأ السلطان، أو بالأحرى والدته، خديجة طورخان، إلى محمد كوپرولو، لتولى مهام الصدر الاعظم (١٥ سبتمبر ١٦٥٦).

انحلال السلطة

كيف يمكن تفسير هذا الانحطاط الذى حل بالدولة العثمانية؟ لابد بادىء ذى بدء من التأكيد على أن هذه الأخيرة ليست بعد الدولة الدينامية التى عرفها القرن السادس عشر. فلم تعد هناك فتوحات، ومن ثم لم تعد هناك غنائم، وكانت

الإيرادات أقل، بينما كان يتعين مواصلة الاحتفاظ بجيش مكلف (ينتقل عدد العسكريين من ٤٨٠٠٠ فى عام ١٥٩٥ إلى ٧٠٩٠٠ فى عام ١٦٣٠، ومن ٦٤١٥٠ فى عام ١٦٣٥ إلى ٥٩٢٠٠ فى عام ١٦٤٠، ثم إلى ٨٥٠٠٠ فى عام ١٦٥٢، حيث يمثل الانكشارية وحدهم ثلثى هذه الارقام). ويظل عدد التيمارات ثابتا، وعلى العكس من ذلك، لا يقل عدد الحائزين، وذلك بسبب تزايد محاسيب كبار الوجهاء: والمصادرات تخدم أيضاً وبشكل خاص فى سد احتياجات الخزانة.

ومن جهة أخرى، فإن الظروف التى سادت فى القرن السادس عشر تتغير؛ فى حين أن العلاقات بين الناس وبشكل أوسع، بين القوى تتطور. وكان لابد للادارة العثمانية أن تتبع هذا التطور، وأن تتكيف، وأن تراعى ايضاً التغيرات الداخلية فى الولايات و من ثم أن تغير نصوص **«القانون نامه»**. إلاَّ اننا نلاحظ ان الجماعات السكانية، أو الفئات الاجتماعية أو المهنية المعنية لا تتمنى تغيير نصوص قانونية تشكل ضمانة لها. كما أن الموظفين لا يتمنون تغييرات يمكن أن تلزمهم بإعادة النظر فى تكوينهم وعاداتهم، بل وامتيازاتهم. وهكذا يصبح **الوضع القائم** ضرورياً، لكن هذا الحل السهل يستتبع تكلساً لا يمكن إلاَّ أن يكون نذير شؤم.

وقد استولت هذه الحالة الذهنية على أوساط العلماء الذين لا يسعون إلى تجديد أو تحسين أساليب تعليمهم، وعلاوة على ذلك يمارسون محسوبية متزايدة الوضوح. وهكذا تتشكل فى الولايات جماعات ضغط يكونها **الاعيان** الذين يتحد معهم الموظفون والذين يتعين عليهم الإذعان لرغباتهم بشكل مطرد، ذلك أن هؤلاء الاعيان - المنحدرين من صفوف التيماريين أو التجار أو أيضاً من صفوف كبار الموظفين - هم الذين يحوزون الممتلكات والثروات ومن ثم السلطة على الولاية وعلى السكان. والحال أن هذه «الإقطاعيات» تتزايد تحركاتها بقدر ضعف السلطة المركزية. والمتطلبات المالية للحكومة تنيخ بكلكلها على سكان المدن، لكنها تنيخ بثقل أشد على الفلاحين، الخاضعين لاتاوات مفروضة من جانب ملاك الأرض ومن جانب

الموظفين المدنيين أو العسكريين. وأحياناً ما يضطر الفلاحون إلى بيع أراضيهم، أو تركها لكى يصبحوا عمالاً زراعيين، أو الهرب إلى المدن، أو أنهم يشكلون ايضاً جماعات من الخارجين على القانون. وهكذا فإن الشطر الأول للقرن السابع عشر يشهد فى الأناضول تطور الكثير من التمردات ذات الطابع الاجتماعى **(الچلالية)** فى حين أن التمردات التى تنشب فى سوريا وفى لبنان تتميز على نحو خاص بطابع سياسى أو دينى.

والواقع أن التغيرات السريعة والمتعددة فى صفوف الحكومة وفى الإدارة لها آثار على عدد كبير من المناصب فى العاصمة وفى الولايات. ولما كان على غالبية الموظفين تأمين تعيينهم عن طريق تقديم هدايا ترفية إلى هذا الحد أو ذاك، فإنهم يسعون إلى انتزاع أقصى المغانم المالية من وضع لا يعرفون البتة ما إذا كان سوف يشهد استمراراً مديداً. وتنمو الرشوة فى الإدارة : فلا الأعيان ولا حتى القناصل والتجار الأجانب، فى «الثغور» البحرية أو النهرية، يترددون فى اللجوء إلى هذا السبيل للحصول على الكثير من المزايا.

ونتيجة لغياب سلطة معترف بها على رأس الامبراطورية ولغياب الصرامة والكفاءة فى إدارة الدولة، فإن أسس الدولة تهتز : والإهمال فى الشئون المالية، وشراء وبيع الوظائف القضائية والادارية، ومنح **التيمارات** ليس للعسكريين وإنما للمحاسيب هى شواهد حاسمة على هذا الانحطاط. وبسبب المصاعب المالية، يحصل الانكشارية على رواتب غير مجزية، أو أنهم، أحياناً، لا يحصلون على أية رواتب. وعلاوة على الاحداث العنيفة التى يتسببون فيها، فإنهم لا يراعون ضوابط وضعيتهم : العزوبة، التجنيد الأقل صرامة، الإقامة خارج الثكنات، بيع الوظيفة أو نقلها إلى احد الابناء، التدخلات فى التجارة الصغيرة، مشاركة التجار أو الحرفيين، الخ. وبالنسبة لهؤلاء الأخيرين، فإنهم سوف يتمردون لأول مرة ضد الحكومة عندما يعتزم الصدر الأعظم مطالبتهم بدفع الضرائب والرسوم المختلفة

المفروضة عليهم بعملة جيدة، فى الوقت الذى لم تعد توجد فيه فى التداول غير عملة رديئة.

وتهتز هياكل الدولة : وهكذا، ففى المغرب، تصبح السيادة العثمانية، دون منازعتها منازعة فعلية، موضع اختزال لأهميتها بقدر ما أن السلطات المحلية تُمَارَسُ من حيث الجوهر من جانب ميليشيات من الانكشارية أو من جانب جماعات من القراصنة الذين يختارون واحداً من بينهم رئيساً، فى حين أن ممثل السلطان، بالرغم من لقبى **الوالى** والباشا، لا يعود غير رمز للصلات التى تربط ولايات الغرب بالعاصمة.

وعلى المستوى الدبلوماسى، تعتبر العلاقات طيبة مع فرنسا وانجلترا وهولندا، بل والبندقية حتى بداية حرب كريت : إذ يجرى تعيين سفراء دائمين فى العاصمة العثمانية، وفتح قنصليات فى الثغور الرئيسية حيث يتواجد التجار، مستخدمين أحكام الامتيازات احسن استخدام. وتضاف هذه التسهيلات الممنوحة للأجانب إلى التحولات المفاجئة لتجارة الترانزيت الدولية فى الامبراطورية فاستخدام طريق رأس الرجاء الصالح من جانب الغربيين لنقل منتجات الشرق إلى أوروبا تبدأ آثاره فى الظهور.

على أن التجارة الدولية لا تمثل بعد غير جزء طفيف من العمليات التجارية الجارية فى الامبراطورية العثمانية؛ والطلب الداخلى قوى دائماً، والهياكل التقليدية (القوافل، محطات الترحيل، الاسواق، روابط التجار) لا تختفى. ويكمن الأثر الوحيد فى انخفاض معين لايرادات الجمارك وإفقار نقدى راجع إلى التلاعبات بالعملات العثمانية، والتى تفاقمت، اعتباراً من ١٦٣٠ - ١٦٤٠، من جراء ظهور تجارة عملة، وهى تجارة يسيطر عليها أوروبيون يستفيدون فى بلادهم من الفضة «الأمريكية» التى يدفعون بها فى اواخر القرن السادس عشر واوائل القرن السابع عشر، ثمن المنتجات الواردة من الشرق الأدنى. لكن التجار الأوروبيين يبدأون

أيضاً فى تصدير منتجات أنتجتها مجمل الصناعات الناشئة الغربية إلى الامبراطورية ولا يحتملون محاسبتهم بعملة منخفضة القيمة : فهم يمارسون المقايضة السافرة أو يطلبون الدفع لهم بعملة جيدة؛ ولما كانت العملة رديئة العيار قد أصبحت العملة السائدة فى الامبراطورية - فى العاصمة وفى الأناضول على الأقل - فإن التجار الغربيين، الايطاليين والفرنسيين، بل والهولنديين، يصدرون إليها عملات من هذا النوع ويجعلون منها مادة تجارة حقيقية.

وهكذا فإن ضعف السلاطين وانحطاط السلطة الحكومية وتزعزع استقرار المقاطعات والتمردات المحلية والمصاعب المالية والعجز عن احراز انتصار على البنادقة الذين كانوا مع ذلك اقل قوة من ذى قبل وبداية تغلغل الغربيين الاقتصادى، كل هذه العناصر تسهم فى جعل فترة اواسط القرن السابع عشر هذه لحظة درامية بالنسبة للامبراطورية العثمانية.

زمن آل كوپرولو (١٦٥٦ - ١٦٨٣)

يدشن تعيين محمد كوپرولو فى منصب الصدر الأعظم فترة تزيد عن عشرين عاماً تتميز بالاستقرار الحكومى والتصحيح السياسى واستعادة الهيبة العثمانية. وقد شهدت هذه الفترة فى السلطة محمد كوپرولو (١٦٥٦ - ١٦٦١)، ثم ابنه احمد فاضل باشا كوپر ولوزاده (١٦٦١ - ١٦٧٦)، ثم صهره مصطفى باشا ميرزيفونلو قره (١٦٧٦ - ١٦٨٣) الذى سوف ينتهى توليه للصدارة العظمى نهاية مأساوية بعد فشل حصار ڤيينا (سبتمبر ١٦٨٣).

محمد كوپرولو (١٦٥٦ - ١٦٦١)

كان عمر محمد كوپرولو اكثر من سبعين عاماً عند تعيينه صدراً أعظم. وقد ولد لأسرة البانية (من أصل مسيحى؟) استقرت قرب ميرزيفون، فى مدينة كوپرو

– التى اتخذ اسمه منها، والتى تسمى الآن وزير كوپرو –، وجند فى **الديڤشرمه** وتنقل عبر مختلف خدمات القصر. وقد ارتبط بخسرو بوسناك باشا – الذى سوف يصبح فيما بعد اغا الانكشارية، ثم صدراً أعظم – ، وشغل مناصب مختلفة فى إدارة الولايات، ثم فى اسطنبول، وأصبح والياً على ترابزون (ترييبزوند)، وتولى وظائف مختلفة فى الجيش أو الادارة، وأصبح فى نهاية الأمر والياً على طرابلس. وبعد تزكيته عند **والدة السلطان**، جرى تعيينه صدراً أعظم فى ١٥ سبتمبر ١٦٥٦، حيث قبل المنصب فى مقابل التمتع بسلطات كاملة.

والحال أن محمد كوپرولو، غير الشهير، والذى لا تربطه صلات عميقة بمختلف زمر اسطنبول، والنشيط، والعازم على اداء مهمته دون تهاون وعلى أن يعيد للحكومة سلطتها، ينقض بسرعة على **القاضى زاده**، وهم متطرفون دينيون، ويأمر بإعدام أحمد اباظة باشا المتهم بترك بوزچا آدا (تينيدوس) للبنادقة، ويقمع تمرداً قام به **السباهيون**، الذين يقوم من ثم بتطهير صفوفهم، ويحرز انتصاراً بحرياً موفقاً على اسطول البنادقة (يوليو ١٦٥٧)، وهو ما يسمح باستعادة بوزچا آدا وليمنوس (أغسطس وسبتمبر ١٦٥٧): وهكذا يتم تحرير المضائق من الحصار الذى فرضه البنادقة، بما ينقذ اهل اسطنبول من خطر المجاعة، بل والتمرد.

وبعد ذلك بوقت قصير، يجرى شن حملة ضد أمير ترانسلڤانيا چورج الثانى راكوكشى، المتمرد على العثمانيين : وبعد قهره واجباره على الهرب، يجرى إحلال آكوس باركساى محله (يونيو – سبتمبر ١٦٥٨). وفى الوقت نفسه، ينشب تمرد بين صفوف **السباهيين**، المنزعجين من تدابير محمد كوپرولو الصارمة : والحال أن المتمردين الذين يقودهم حسن اباظة قره باشا، والقادمين من حلب، يتقدمون حتى غرب الأناضول ويخططون لاغتيال الصدر الأعظم. لكن هذا الأخير يرد بحذف أسماء عدة آلاف من **السباهيين** من الكشوف وبإعدام عدد معين من بينهم؛ وعلى الرغم من هزيمة منى بها الجيش العثمانى فى إلچين (ديسمبر ١٦٥٨)، فإن

المتمردين يتعرضون فى نهاية الأمر للهزيمة ويتم إعدام قادتهم (فبراير ١٦٥٩)، ويجرى بشكل نشيط قمع تمرد فى مصر وآخر فى انطاليا (ربيع عام ١٦٥٩).

وسيراً على سياسة استعادة النظام فى الامبراطورية، يتجه محمد كوپرولو إلى تطهير الأجهزة العسكرية والمدنية، منقضا على **الچلالية** أو الموظفين أو الضباط الذين يمارسون وظائفهم دون مسوغ مشروع، ودون سند رسمى. كما تتبدى صرامته فى المجال المالى حيث يجرى الحد من النفقات الزائدة عن الحد وملاحقة المتلاعبين وإلزام حائزى **التيمارات والزعامات** من جهتهم بتجديد رخصهم فى مقابل دفع ضريبة. ويجرى توريد الضرائب بصورة منتظمة. واذا كان بالامكان فى بداية الصدارة العظمى دفع رواتب الجنود بفضل قرض الزامى – ومضمون – مأخوذ من حائزى الثروات الضخمة، فإن الرواتب تدفع فيما بعد بشكل منتظم : وفى عام ١٠٧١ هـ (١٦٦٠ – ١٦٦١)، تستعيد ميزانية الدولة توازنها من الناحية العملية (إذ تبلغ الايرادات ٥٨٠ مليون اسبره بينما تبلغ النفقات ٥٩٣ مليون أسبره)، وهو ما يشهد على جهد ضخم فى مجال تصحيح الأوضاع.

وفى خانة سلبيات الصدر الأعظم يجب إدراج الاعدام التعسفى لعدد معين من الشخصيات، وركود الحملة فى كريت، والتدابير المتخذة ضد التجار الفرنسيين فى اسطنبول بسبب العون الذى قدمته حكومة لويس الرابع عشر إلى البنادقة. وخلال وزارته نشب أعظم حريق فى اسطنبول تسبب فى موت ٤٠٠٠ شخص وتدمير ٢٨٠٠٠ منزلاً و ٣٠٠ قصر (يوليو ١٦٦٠). وبالمقابل، فإنه قد شجع على بناء مسجد يينى والده (أول مسجد كبير يينى فى اسطنبول منذ بناء مسجد السلطان أحمد الأول، وقد انجز فى اكتوبر ١٦٦٣) وأمر هو نفسه ببناء عدد من المنشئات الدينية وإصلاح دفاعات الدردنيل. وأخيراً، فإنه، قبل موته (٣١ اكتوبر ١٦٦١)، تمكن من إقناع السلطان بخلافة ابنه احمد فاضل باشا له فى منصب الصدر الأعظم، وهو ما سمح لهذا الأخير بأداء دوره من الناحية العملية منذ سبتمبر ١٦٦١.

إن محمد كوپرولو، الذى اتهم أحياناً بالقسوة وبالصرامة الزائدة عن الحد وبالانعدام الكامل للرحمة (أمر بشنق البطريرك پارثينيوس بدعوى تخابره مع الروس)، كان مع ذلك موضع ثناء من جانب الكتاب المعاصرين وغير قليلى الشأن، كنعيمه. والواقع أنه كان قد نجح، فى سنوات قليلة، فى تصحيح وضع لم يكن من شأنه، منذ موت السلطان مراد الرابع، غير التردى وجر الدولة العثمانية إلى حافة الهاوية.

أحمد باشا فاضل كوپرولو زاده(١٦٦١ - ١٦٧٦)

كان أحمد باشا فاضل، المولود فى عام ١٦٣٥، قد تلقى دراسات راسخة فى مختلف مدارس اسطنبول، وتولى فيما بعد التدريس فيها، ثم التحق بالادارة وبعد أن اصبح والياً على أرضروم، صار والياً على دمشق حيث رد الدروز وعائلتى معن وشهاب إلى رشدهم.

وعلى الرغم من أن الجانب الرئيسى من أنشطة احمد فاضل باشا كان منصباً على الشئون الخارجية، فإنه لم يتجاهل مع ذلك المشكلات الداخلية. فهو، مواصلاً سياسة ابيه، يمارس سلطة جد حازمة على مسئولى الادارة ويحافظ على الانضباط المالى السابق. على أنه أقل قسوة، وعلى الرغم من أن عدداً من الإعدامات قد حدث خلال وزارته، وهى واحدة من أطول الوزارات عمراً فى التاريخ العثمانى، فإنه قد تمتع بسمعة طيبة جداً. وبينما كان مايزال على قيد الحياة، أشاد المؤرخون العثمانيون بخصاله كرجل دولة وراع للكتاب والفنانين. ويرجع الفضل اليه فى إنشاء المكتبة التى تحمل اسم كوپرولو والتى أصبحت إحدى أهم المكتبات التاريخية فى اسطنبول.

وخلال حكمه أيضاً تفجرت قضية ساباتاى زيڤى. فهذا اليهودى من سميرن والمولود نحو عام ١٦٢٥، يعلن نفسه فى عام ١٦٦٦، بعد رحلة إلى الشرق، المسيح

الجديد. وهو ينجح فى اجتذاب عدد كبير من المشايعين له فى الامبراطورية وخارجها، وهو ما يجر عليه عداوة اليهود الأرثوذكس، بدءاً بالحاخام الأكبر. ويروج هؤلاء الأخيرون بشأنه شائعات تدفع الصدر الأعظم إلى دعوة سابَّاتاى زيڤى إلى الاجتماع به، ثم إلى الأمر بحبسه فى احد سجون اسطنبول، وفيما بعد إلى نفيه إلى ادرنه. وعند تحقيق الديوان معه، يجرى تخييره بين إعدامه واعتناق الاسلام. وهو يختار اعتناق الاسلام، لكنه يواصل دعوته التى لابد لها، بحسب تصوره، أن تقود إلى اعتناق المسلمين لليهودية؛ ومهما يكن من أمر، فإنه يدعو مشايعيه، الذين أصبحوا هم ايضاً مسلمين، إلى أن يتمسكوا سراً بالإيمان بتفوق اليهودية. وبعد عودة سابَّاتاى زيڤى إلى اسطنبول، إثر التماس من يهود العاصمة، يجرى ترحيله الى بيرات، فى البانيا، حيث يموت فى عام ١٦٧٥ أو ١٦٧٦. وتواصل شيعته الحياة من بعده، خاصة فى سالونيك؛ وهى أصل **الدونمة** (اليهود الذين اعتنقوا الاسلام) الذين عرفوا قدراً من النجاح فى سالونيك وفى اسطنبول.

الشئون الخارجية

لم يكرس محمد كوپرولو الجانب الرئيسى من أنشطته للمشكلات الخارجية، فيما عدا رفع الحصار عن الدردنيل والذى كان البنادقة قد فرضوه وتشييد قلعتين منيعتين على ضفاف المضيق (كوم كاله وسد البحر، ١٦٥٩ - ١٦٦١). وخلافاً لذلك، فإن أحمد فاضل باشا ينكب على المشكلات الخارجية بشكل شبه متواصل إلى حد ما. وقد تمثل أحد أعماله الأولى فى حل مسألة ترانسلڤانيا، حيث تلعب النمسا دوراً هاماً. ودعماً للعاهل الجديد، ميشيل آپافى (١٦٦٢)، يشن العثمانيون هجمات ضد الحصون النمساوية، ثم، بعد سلسلة من النجاحات والانتكاسات، يعقدون صلحاً (معاهدة واسوار - إيزينبيرج، ١٠ اغسطس ١٦٦٤) التى تحقق مطالبهم.

وعندئذ يصبح بمقدور أحمد فاضل باشا توجيه جهوده صوب الفتح الكامل لجزيرة كريت، دون نسيان دالاماتيا حيث ينخرط البنادقة والعثمانيون فى مناوشات متبادلة. ويبدو أن البنادقة قد تقدموا فى عام ١٦٦٤ بعروض صلح، لكن هذه العروض قوبلت بالرفض. وعندما ينهمك العثمانيون على نحو سافر فى استعدادات تهدف إلى الهجوم النهائى على كانديا، يتقدم البنادقة بعروض جديدة، وهى عروض يرفضها مرة اخرى الصدر الأعظم الذى يطالب بتسليم كانديا. وفى مايو ١٦٦٦، يجرى شن الحملة العثمانية انطلاقاً من الموره، وفى ٣ نوڤمبر يهبط احمدفاضل باشا فى لا كانييه؛ وتظل محاولتان لعقد الصلح فى اواخر عام ١٦٦٦ وفى عام ١٦٦٧ بلا جدوى؛ وأخيراً ، وبالرغم من التعزيزات الفرنسية والألمانية، يقترح فرانشيسكو موروسينى، قائد كانديا، فى اواخر شهر اغسطس ١٦٦٩ مناقشة شروط تسليم الموقع. وفى ٢٧ سبتمبر ١٦٦٩، يدخل العثمانيون المدينة. ويتسنى للبنادقة الاحتفاظ بسودا وكارابوسا وسپينالونجا فى الجزيرة، كما يحتفظون بكليساً، على حدود البوسنة.

وهكذا فقد تطلب الأمر من العثمانيين أربعاً وعشرين سنة للاستيلاء على الجزيرة واستكمال سيطرتهم على شرقى البحر المتوسط : ولا يضيف ذلك شيئاً إلى مجدهم. وعندما يعيد القيس مولين، البايل (القنصل) الجديد، تسيير مؤسسات وشئون البنادقة، أكان ذلك فى القسطنطينية أم فى الموانىء العثمانية الاخرى فى عامى ١٦٧٠ و ١٦٧١، يبدو أن صفحة قد طويت. والواقع ان خمس سنوات من السلم سوف تميز عندئذ العلاقات بين البنادقة والعثمانيين على أن ذلك لا يعنى مع ذلك أن هذا السلم كان خالياً من الحوادث، وذلك خاصة بسبب القراصنة ولصوص البحر البربر الذين يهددون بشكل محسوس ملاحة البنادقة فى «الخليج»، اى فى البحر الأدرياتى، على الرغم من الأوامر الصادرة، بعد عام ١٦٦٩، من جانب الباب ضد القراصنة.

وعلى جبهة أخرى، يسعى الصدر الأعظم إلى الاستفادة من التنافسات بين قوزاق الدنيبر والقوازق الزابوروج، حيث كان الأوائل يتمتعون بمساندة السلطان وخان القرم، بينما كان الأخيرون يتمتعون بمساندة ملك پولندا (١٦٦٩).

وبعد تحرره من الهموم الكريتيه، ينقلب احمد فاضل باشا على پولندا؛ وبمساعدة من قوزاق الدنيپر، فى اغسطس ١٦٧٢، يستولى على قلعة كامينيتس ويدشن حصار لڤوڤ؛ ويطلب ملك پولندا الصلح، لكن الدييت (المجلس التشريعى) البولونى يعتبر شروط الصلح غير مقبولة، وهو ما يستتبع حملات عثمانية جديدة سنوية من عام ١٦٧٣ إلى عام ١٦٧٦، تقود إلى توقيع چان سوبيسكى، ملك پولندا الجديد، صلح زوراڤنو (٢٧ اكتوبر ١٦٧٦): ويضع هذا الصلح اوكرانيا وپودوليا تحت سيطرة الاتراك؛ وبعد ذلك بأيام قلائل، فى ٣ نوڤمبر ١٦٧٦، يموت أحمد فاضل باشا من جراء أزمة استسقاء ترتبت على إفراطه فى الشرب.

وتقام علاقات مع قيصر روسيا ونلاحظ فى عدة مناسبات إرسال سفير روسى إلى القسطنطينية فى اعوام ١٦٤٠ و ١٦٦٦ و ١٦٦٨ وإثر توقيع معاهدة وارسو، يحصل السفير الامبراطورى ليسلى فى أغسطس ١٦٦٥ على فرمان مناسب للتجارة النمساوية، وهو ما يسمح بتحريك تجارة صغيرة عن طريق الدانوب، وإن كان الجانب الرئيسى منها لا يبدو أنه تجاوز مدينة روستشوك؛ وقد جرت محاولة للتواجد فى القسطنطينية نحو الفترة نفسها، ولكن دون أن تكلل بالنجاح؛ على أن النمساويين لا يكلون عن المحاولة : ويصل الأمر إلى حد إنشاء شركة المشرق، التى ظلت قائمة حتى عام ١٦٧٥؛ فحرب التحالف المقدس سوف تكون قاتلة بالنسبة لها.

وفيما يتعلق بالعلاقات مع الغربيين، فسوف تخيم عليها سحب قليلة، كما أن الفرنسيين سوف يكونون أحياناً عرضة لتدابير انتقامية، وذلك بسبب العون المقدم بشكل متقطع للبنادقة فى كريت. ومن جراء ذلك فإن چان دولاهاى، السفير من عام ١٦٣٦ إلى عام ١٦٦٠، سوف يواجه مصاعب كثيرة؛ وموقفه لا يسهل الأمور

وعداوة آل كوپرولو تجر عليه مكابدات يضطر هو نفسه وابنه إلى الشكوى منها. وهو يغادر القسطنطينية غير مأسوف عليه وفى عام ١٦٦٥ فقط، وليس قبل ذلك، سوف يجرى تعيين ابنه دينيس سفيراً وكان على هذا الأخير العمل على استعادة العلاقات مع الاتراك والحصول للتجار الفرنسيين على تخفيض لرسوم الجمارك من ٥٪ إلى ٣٪. لكن علاقاته المتوترة مع الصدر الأعظم وإرسال تعزيزات فرنسية إلى كريت قبل وقت قصير من سقوط الجزيرة، والذى اعتبره الاتراك إهانة لهم، تحول دون حصولهم على تجديد للامتيازات. وبعد ذلك بوقت قصير، فإن مهمة رسول عثمانى، هو سليمان أغا، فى باريس فى عام ١٦٦٩، تنتهى إلى الفشل. أما السفير الجديد، المركيز دو نوانتيل، الذى وصل فى عام ١٦٧٠، فهو يبدأ بالاصطدام بأحمد فاضل باشا، لكن العلاقات تأخذ فى التحسن شيئاً فشيئاً و، عن طريق التمويلات، يتم التوصل فى عام ١٦٧٣ إلى تجديد الامتيازات، مع تخفيض للرسوم الجمركية. وباستثناء حوادث جد قصيرة، فإن العلاقات بين العثمانيين والفرنسيين سوف تصبح منذ ذلك الحين طيبة.

أما الإنجليز، فهم يتمتعون بميزة أنهم لم يكونوا فى أى وقت من الأوقات فى نزاع مع العثمانيين، وهو ما لا يمنع أن تجارهم فى اسطنبول قد تعرضوا فى فترات معينة من فترات كراهية الأجانب النشيطة لبعض المنغصات، خاصة على شكل إهانات. على أن امتيازاتهم يجرى تجديدها دون أية مشكلة؛ وتلك هى الحالة بوجه خاص فى عام ١٦٦٢ وفى عام ١٦٧٤، وتستفيد شركة المشرق {الانجليزية} من انحدار شأن البنادقة ومن الصعوبات التى يواجهها الفرنسيون. ومن جهة أخرى يجد الإنجليز منافسين لهم فى شخص الهولنديين، جيدى التنظيم، والذين يبدون عازمين، نحو أواسط القرن السابع عشر، على فرض أنفسهم على السوق العثمانية؛ وهم يتمتعون بوكالات تجارية فى الثغور الرئيسية وتتم أكثر عملياتهم فى مجال تجارة الجملة فى ازمير (سميرن)؛ وفى عام ١٦٦٨، يحصلون على تجديد لامتيازاتهم مع مزايا مماثلة لتلك الممنوحة للانجليز.

وهكذا، فعلى مستوى الشئون الخارجية، تبدو وزارة احمد فاضل باشا مؤاتية بحكم النجاحات العسكرية والدبلوماسية التى حققتها. وعندئذ تشهد الدولة العثمانية أوسع توسع لها وتسيطر دون أية عقبة على مجمل شرقى حوض البحر المتوسط. على أنها لم تعد القوة الرهيبة التى كانت فى القرن السادس عشر، حتى وإن كان مايزال بوسعها الإيهام بذلك.

مصطفى قره باشا والاخفاق امام ڤيينا (١٦٧٦- ١٦٨٣)

ينحدر مصطفى باشا ميرزيفونلو قره، خليفة أحمد فاضل باشا فى منصب الصدر الأعظم، من أصل تركى، وقد ربى فى عائلة كوپرولو التى يدين لها بعمله فى الادارة العسكرية أو لدى السلطان محمد الرابع. وإذ جرى تعيينه فى منصب الصدر الأعظم فى ٣ نوڤمبر ١٦٧٦، فإنه سوف يحتفظ بهذا المنصب دون انقطاع حتى إعدامه فى ٢٥ ديسمبر ١٦٨٣. ولمَّا كان اكثر اهتماماً بمسائل السياسية الخارجية وخاصة بالحرب ضد النمساويين مما بالمشكلات الداخلية، فإن مصطفى قره باشا، الشخصية الطموحة، المتسلطة، ولكن المحبة للمال حباً جماً والتى تكره الاجانب كراهية عميقة، ينزل بالسفراء وبالتجار الأجانب الإهانات والغرامات الثقيلة، متذرعاً بأبسط حادث لخلق مصاعب لهم.

وهو، من جهة اخرى، يزيد الأعباء الضريبية الاستثنائية المفروضة على الولايات سعياً إلى تأمين الإمكانات المالية اللازمة لتوطيد الوجود العثمانى على التخوم الشمالية للامبراطورية، فى مواجهة الروس والبولونيين والنمساويين. وبين عامى ١٦٧٦ و ١٦٨١، يخوض مصطفى قره باشا حملات، قليلة التوفيق عموماً، ضد الروس فى اوكرانيا. ويؤدى صلح رادزين الذى تم التوصل اليه فى فبراير – مارس ١٦٨١ مع الروس إلى تكريس تراجع خط الدفاع العثمانى على الدنيپر والبج، والاعتراف بالقيصر عاهلاً لروسيا، وبحقه فى حماية الكنيسة الأرثوذكسية فى القدس وبإنشاء بطريركية ارثوذكسية فى موسكو. وسوف تنجم عن كل ذلك

مطالبات الروس بحماية أرثوذكس الامبراطورية العثمانية، ونزاعات مع بطريرك القسطنطينية.

لكن المجر بشكل خاص هى التى تستحوذ على اهتمام مصطفى قره باشا. فبعد اعترافه بتوكولى ملكاً لهذا البلد فى عام ١٦٨٢، يقوم منذ بداية عام ١٦٨٣، سعياً إلى درء أى غزو نمساوى، بتجهيز جيش قوى موجه إلى توطيد السيادة العثمانية على المجر والاستيلاء على ڤيينا بهدف إزالة أى خطر قادم من الغرب. والحال أن حصار ڤيينا، الذى بدأ فى ١٤ يوليو ١٦٨٣، يجرى رفعه فى ١٢ سبتمبر، وهذا الإخفاق يقابل بالاستياء الشديد فى القسطنطينية، دون أن يعتبر مع ذلك كارثة. وبالمقابل، فإنه قد ترك صدى ضخماً فى اوروبا الغربية، حيث جرى الاحتفاء على نحو خاص، علاوة على الاحتفاء بالانتصار على المسلمين، بالعون الفعال الذى قدمه چان سوبيسكى، ملك بولندا. ورغم درء الخطر العثمانى، فإنه لم يجر سحقه مع ذلك. وعلى الجانب التركى، بعد الهزيمة، يرتد الجيش للانقضاض على المجر. وبعد هزيمته مرة أخرى، يتخذ الصدر الأعظم من بلجراد مشتىً لجنوده حيث يعد لحملة جديدة فى الربيع التالى. لكن خصوم مصطفى قره باشا فى اسطنبول يتوصلون إلى إقناع السلطان محمد الرابع بإزالة الصدر الأعظم؛ ويجرى إعدام هذا الأخير فى آندرينوپل فى ٢٥ ديسمبر ١٦٨٣.

وعلى الفور يحل محل مصطفى قره باشا **القائمقام** ابراهيم قره باشا، الذى كان قد خدم فى الادارة المدنية والعسكرية؛ وكان بوجه خاص أميرالاً كبيراً و، بوصفه **قائمقاماً** (نائباً للصدر الأعظم)، كان يدير شئون الدولة عندما كان مصطفى قره باشا يقود الحملات بعيداً عن العاصمة.

الامبراطورية تواجه المصاعب (١٦٨٤ - ١٦٩٩)

أدى الاخفاق العثمانى أمام ڤيينا إلى إيقاظ الرغبة فى اوروبا فى الاستفادة من الحدث وإنعاش آمال عظيمة فى الانتقام من الاتراك الذين ساد الاعتقاد بأن

هذه الهزيمة قد أنهكتهم. وهكذا يجرى بشكل جد سريع تشكيل ائتلاف بين الخصوم الرئيسيين للعثمانيين (شتاء ١٦٨٣ - ١٦٨٤) : النمساويين والروس والبولونيين الذين تنضم اليهم الحكومة الپاپاوية، ثم البندقية. وتنتهى الحملات الأولى للائتلاف بإحراز نجاحات فى المجر وفى ترانسلڤانيا وفى الموره، لكنها تنتهى بإخفاقات فى پودوليا وفى البوسنه. أما البنادقة، بوجه خاص، فهم يحتلون شبه اجمالى الموره ويستولون على أثينا (٢٥ سبتمبر ١٦٨٧)، التى يترتب على حصارها تدمير جزء من پارثينون؛ وإذا كانوا قد استولوا علاوة على ذلك على دولسينو وكاستيلنوڤو، فإنهم يفشلون فى فتح أوبييه.

ولتوفير متطلبات النضال ضد خصومها، تضطر الدولة العثمانية إلى المطالبة بإسهامات ضخمة (**إمداد - إى سفريه**) من جميع ولايات الامبراطورية. وتعانى العملة العثمانية من صدمة الأحداث العسكرية : فالاسبرات والقروش تحتوى على المزيد والمزيد من النحاس. وبعد ضياع اوفين (بودين، ٢٢ سبتمبر ١٦٨٦)، يجرى بموجب إجراء عام فرض ضرائب على جميع مدن الامبراطورية ذات مبالغ ضخمة وذلك لتمويل احتياجات الحملة؛ وتتعرض ايرادات ضياع السلطان وأفراد العائلة الامبراطورية لضربة شديدة، ويضطر السلطان إلى السحب من أرصدته الشخصية؛ وبسبب جفاف غير عادى، فى عام ١٦٨٧، يحدث عجز كبير فى المحاصيل الزراعية، وترتفع الأسعار، ويهجر عدد من الفلاحين قراهم ويشكلون عصابات نهب؛ ويتمرد الجنود المحرومون من الرواتب ومن الامدادات الغذائية ويزحفون على اسطنبول.

وفى العاصمة، يقرر كبار رجال الدولة خلع السلطان محمد الرابع، غير المدرك للأحداث الخطيرة الدائرة فى الامبراطورية، وإحلال أخيه سليمان الثانى محله (٨ نوڤمبر ١٦٨٧). ولا يكفى ذلك لتهدئة الانكشارية الذين يقومون فى بداية شهر مارس ١٦٨٨ باجتياح القصر الامبراطورى، وقتل الصدر الأعظم ونشر الفوضى

فى اسطنبول حيث تؤدى تجاوزاتهم إلى تصدى السكان لهم. وعندئذ يقرر السلطان التحرك؛ ويتمكن الصدر الأعظم الجديد، بكرى مصطفى باشا تكيرداغلى، من التغلب على المتمردين واستعادة السكينة فى العاصمة، لكن التمرد يجتاح الولايات ايضاً.

وفى سبتمبر ١٦٨٨، يستولى النمساويون على بلجراد، وهو ما يؤدى إلى تفجير تحرك نشيط ضد السيطرة العثمانية فى صربيا وفى بلغاريا وفى ترانسلڤانيا. وبتشجيع من المندوب الهولندى فى اسطنبول، تعرض الحكومة العثمانية على النمسا وعلى البندقية مقترحات صلح، تنتهى إلى الفشل (فبراير-يونيو ١٦٨٩). ويتفاقم الوضع بسرعة لأن النمساويين يستأنفون الهجوم ويتغلغلون فى مقدونيا، بينما يواصل البنادقة فتحهم للمورة. وتتزايد المصاعب المالية: وعندئذ يجرى سك عملة من النحاس، هى المانغير، التى يقصد بها أن تحل محل الأسبرة، التى كانت قد فقدت قيمتها النقدية بالكامل تقريباً، ويجرى تحريك الضرائب المفروضة على المشروبات والتبغ، كما يجرى اتخاذ تدابير ضريبية أخرى.

وسعياً إلى ايجاد علاج لوضع صعب، يعين السلطان فى منصب الصدر الأعظم مصطفى فاضل كوپرولو زاده باشا، شقيق الصدر الأعظم الأسبق أحمد فاضل باشا، الذى يمكن لاسمه ان يكون ضمانة لتصحيح الأوضاع (٢٥ أكتوبر ١٦٨٩). ويبدأ مصطفى فاضل بإلغاء بعض الضرائب الاستثنائية، خاصة تلك التى تؤثر على مسيحيى روميليا، والحد من النفقات المدنية للدولة. وخلال صيف عام ١٦٩٠، ينخرط فى حملة ضد النمساويين، ويسترد نيش (٩ سبتمبر ١٦٩٠)، ثم سمندريه (٢٧ سبتمبر) وبلجراد (٨ أكتوبر). وخلال رحلة عودته إلى اسطنبول، يلتزم بأن يسهل عودة الفلاحين الذين طردهم النمساويون إلى أراضيهم وبإعادة الثقة إلى الصربيين وإلى الڤالاشيين وبتعيين رجال ادارة اكثر كفاءة وأكثر نزاهة. وفى اسطنبول، يسعى إلى تعزيز اصلاحات تهدف إلى اصلاح وتحسين سير عمل

الادارة، وإلى تشجيع فرض الرقابة على عمل موظفى الولايات عن طريق انشاء مجالس للأعيان. وتحدث استعادة حقيقية للسلطة الحكومية، خاصة سلطة الصدر الأعظم الذى ينجح، عند موت السلطان سليمان الثانى، فى فرض مرشحه، أحمد الثانى.

ويرتقى السلطان الجديد العرش فى ٢٢ يونيو ١٦٩١ ويصدر قراراً بإبقاء مصطفى فاضل فى منصبه. وفى يوليو ١٦٩١، يستأنف هذا الأخير الهجوم ضد النمساويين سعياً إلى استعادة بودين. لكنه خلال معركة قرب سالانكامين يلقى الموت وتتعرض القوات العثمانية للهزيمة. وعندئذ يبدو جهد الإصلاح الذى اضطلع به الصدر الأعظم مهدداً، ذلك أن خلفاءه ادنى قيمة منه بكثير. والحال أن السلطان أحمد الثانى (١٦٩١ - ١٦٩٥)، وهو شخصية محدودة الملكات، يجد نفسه عاجزاً عن توجيه شئون الدولة، ناهيك عن مواصلة تطبيق اصلاحات مصطفى فاضل باشا. وبدعم من الانجليز والهولنديين، يجرى الانخراط فى محادثات صلح جديدة فى عام ١٦٩٣، إلاَّ انها تفشل بسبب تشدد السلطان. ويموت أحمد الثانى فى ٦ فبراير ١٦٩٥؛ ويخلفه الابن الاكبر لمحمد الرابع، مصطفى الثانى، الذى سوف يواصل الحكم حتى عام ١٧٠٣.

والحال أن مصطفى الثانى، وهو رجل يتمتع بشخصية قوية، ينجح فى الامساك بزمام الموقف. فهو يضغط النفقات ويزيد الضرائب المفروضة على التبغ والبن، ويخفض مرتبات الموظفين، ويجند جنوداً جدداً، ويعيد بناء الاسطول، ويصدر عملات ذات عيار جيد. ويتم إحراز عدد من النجاحات فى عامى ١٦٩٥ و ١٦٩٦ : إذ تتم استعادة شيومن البنادقة المهزومين فى اليونان. على أن الروس، الذين كان قيصرهم آنذاك هو بطرس الأكبر، يستولون على آزوف فى عام ١٦٩٦. ويتعرض العثمانيون بوجه خاص لهزيمة جد قاسية فى زينتا، على تخوم صربيا والمجر، فى مواجهة النمساويين (١١ سبتمبر ١٦٩٧). ويحل حسين باشا عمچازاده، وهو فرد آخر من افراد عائلة كوپرولو محل الصدر الأعظم محمد باشا المظ، الذى يموت فى ساحة المعركة.

ولما كان الجيش عاجزاً عن استئناف الهجوم، فإن حسين باشا يشرع فى مفاوضات صلح من خلال وساطة سفيرى انجلترا وهولندا، وهو صلح كان النمساويون هم أيضاً يتوقون اليه، وذلك لأنهم كانوا مشتبكين آنذاك مع الفرنسيين. والحال أن المحادثات التى تبدأ فى يوليو ١٦٩٨، تؤدى فى ٢٦ يناير ١٦٩٩ إلى توقيع صلح كارلوڤيتز مع النمساويين والبنادقة والبولونيين؛ ويوقع الروس عليه فى ١٥ يوليو ١٧٠٠.

وقد أمكن القول، عن حق، بأن هذه المعاهدة كانت أول معاهدة غير مؤاتية يوقع عليها العثمانيون. فالواقع أن هؤلاء الأخيرين يفقدون تقريبا إجمالى المجر وترانسلڤانيا اللتين تعودان إلى النمساويين، إلا انهم يحتفظون ببانات تيميسوار؛ بينما يحصل البولونيون على پودوليا وغرب اوكرانيا، ويظل البنادقة حائزين للمورة وكورنثة وجزيرة سانت – مور وعدد معين من الأماكن فى دالماتيا والبوسنة، إلا انهم لا يستردون شيئاً فى كريت. أما المدن والأقاليم، التى كانت تدفع الجزية فى السابق للعثمانيين وصارت منذ ذلك الحين تحت سيطرة دول أخرى، فهى تتوقف عن دفع هذه الجزية. وفيما يتعلق بالروس، فإنهم يحصلون على آزوڤ، فى القرم، وعلى جزء من اوكرانيا يمتد الى نهر الدنيستر ويتسنى لهم التوسع حتى الكوبان.

وترمز معاهدة كارلوڤيتز إلى بداية التراجع العثمانى فى أوروبا. وسوف تستفيد جميع الدول الأوروبية الكبرى من هذا التراجع البطىء، ولكن الذى لاراد له. ومنذ ذلك الحين تصبح الحدود العثمانية مفتوحة للتغلغلات ولأشكال النفوذ الأجنبى على حد سواء. فعلى مستوى العلاقات الخارجية، يتحول اتجاه الريح : إن الدولة العثمانية تكف عن إملاء قانونها كما تكف عن فرض قراراتها؛ وهى تضطر، خلافاً لذلك، إلى الاتفاق مع خصومها، عندما لا يكون عليها بعدُ الاذعان لمطالبهم. وعلاوة على ذلك، فإن قادماً جديداً يبرز على المسرح بشكل ضاغط باطراد : فالامبراطورية الروسية، التى أصبحت سيداً لجزء كبير من أوكرانيا، هى الآن جار

للامبراطورية العثمانية أولاً فى بيسارابيا، ثم على طول المنطقة التى يحتلها خانات القرم، التابعون للاتراك. والحال أن التدابير التى اتخذها القيصر بطرس الأكبر فى اواخر القرن السابع عشر لها هدف محدد : الوصول إلى ضفاف البحر الأسود، وهو ما يجسده الاستيلاء على آزوف، والذى اعترف به الاتراك فى عام ١٧٠٠. وأخيراً فإن الانجليز والهولنديين يتدخلون كوسطاء فى مفاوضات الصلح ويحصلون، شأنهم فى ذلك شأن الفرنسيين، على تجديد لامتيازاتهم بل وعلى تحسينات تتعلق بأنشطتهم التجارية.

وهكذا تصبح الهزائم العسكرية والتنازلات الاقليمية والدبلوماسية علامات على أن الهيمنة العثمانية تبدأ فى الكف عن أن تكون مطلقة الى ذلك الحد الذى كانت عليه قبل ذلك بقرن.

المشكلات الاقتصادية

من المؤكد أن المصاعب السياسية والعسكرية قد ناخت بكلكلها على الوضع الاقتصادى والاجتماعى للدولة العثمانية. وعلاوة على ذلك، فإن الامبراطورية، على الرغم من أنها تؤلف كياناً جغرافياً وبشرياً وسياسياً واقتصادياً هائلاً، ليست فى مأمن من الانقلابات والتطورات التى تحدث فى أماكن أخرى من العالم. إنها تمثل فى حد ذاتها منتجاً ومستهلكاً من بين أكثر المنتجين والمستهلكين أهمية فى العالم، لكن هذا الإنتاج يتميز، فى جميع المجالات، بطابع جد محلى، والاستهلاك، باستثناء اسطنبول وعدد من المدن الكبرى، يتم فى موقع الإنتاج وفى الوسط المجاور بشكل مباشر. وقد أدت النفقات العسكرية المترتبة على الحروب مع ايران ومع البندقية ومع التحالف المقدس إلى نتائج مالية وضريبية : تخفيضات لقيمة العملة، ضرائب اضافية، رسوم استثنائية، تخلف عن دفع المرتبات، سك عملات ذات عيار ردىء. والانكشارية، المندفعون دائماً إلى الرد، يتمردون فى مناسبات

عديدة؛ كما أن الحرفيين وصغار التجار يثورون هم أيضاً ضد الحكومة: فالمتطلبات المالية لهذه الأخيرة تنيخ بكلكلها على الولايات وعلى سكان المدن وبشكل أكثر ايضاً على الفلاحين. وهكذا تتداخل المشكلات الاقتصادية مع المشكلات الاجتماعية ويتزايد احتدادها من جراء ذلك.

وفى هذه الظروف، فإن الإنتاج الداخلى يصبح بعيداً عن أن يكون منتظماً، بل إنه يجد ترجمة له فى قصور الامدادات، بل والمجاعات، التى تؤدى إلى نزوح الفلاحين وارتفاع الاسعار والتمردات فى المدن، خاصة فى اسطنبول، المركز الضخم للاستهلاك.

ومن حيث المبدأ، فإن تنظيم الدولة وهياكل حيازة الأرض، والسيطرة على الإنتاج وخاصة نقل المواد الغذائية والمنتجات والمواد اللازمة لفابريقات الدولة وللحرفيين كان عليها أن تتفادى آثار أية أزمة اقتصادية. وفى المدن، فإن توفير احتياجات السكان والاشراف على المؤن هما من اختصاص الصدر الأعظم أو نائبه فى اسطنبول، **القائمقام**، والولاة والقضاة فى الأماكن الأخرى. ولما كان هؤلاء الأخيرون غير قادرين على الوفاء بجميع المهام الواقعة على عواتقهم فى هذا المجال، فإنهم يكلفون **المحتسب** بأداء جانب من مسئولياتهم، خاصة فيما يتعلق بتوفير المؤن والمراقبة والاشراف على عمل الطوائف. ففى اسطنبول، مثلاً، نجد أن القاضى هو الذى يحدد أسعار المواد الغذائية، وهى أسعار تخضع لتنويعات؛ وهو الذى، بمساعدة من **المحتسب**، يدرس مع المسئولين عن الطوائف كميات السلع والمواد الغذائية التى يجب توصيلها إلى العاصمة؛ وبالنظر إلى الاحتياجات، فإن القرارات تعد من اختصاص الصدر الأعظم والديوان اللذين ينقلان إلى الولايات قوائم المطلوب ويحددان أسعار الشراء. وإذا كانت الاحتياجات تحدد فى العاصمة، واذا كانت الطلبيات تصدر عنها، فإن العمليات الأخرى تتم على مستوى الولايات، ثم على المستوى المحلى، الخاضع دائماً، من الناحية النظرية، لسيطرة الدولة من خلال موظفيها فى الولايات.

والحال أن اسعار الشراء المقررة لا ترضى المنتجين بالضرورة، وهو ما يمكن أن يشجع على البيع عن طريق التهريب، خاصة فيما يتعلق بالقمح. وفى زمن الحرب أو قصور الإمدادات، فإن سيطرة الدولة تكون أكثر صرامة، ويصبح بالإمكان اتخاذ تدابير استثنائية فيما يتعلق بتسليم المواد الغذائية من جانب المنتجين أو بحظر تصدير بعض المنتجات الحيوية. وهذا النظام الخاص بتوفير المؤن يحتم أولاً وجود سلطة عظيمة للحكومة المركزية وللموظفين فى الولايات، وهو ما لم يكن متاحاً فى مناسبات عديدة فى القرن السابع عشر؛ كما أنه يحتم ثانياً وجود تنسيق بين مختلف الخدمات، ويحتم أخيراً وجود سيطرة جد محكمة قدر الإمكان على إنتاج مختلف الولايات، وعلى استهلاك واحتياجات العاصمة والمدن الرئيسية للامبراطورية.

ويحتل إمداد العاصمة بالقمح المرتبة الأولى بين شواغل الحكومة العثمانية. وتتدخل الدولة لتحديد الاقاليم التى يجب عليها توفيره، وذلك، على نحو خاص، من زاوية تسهيلات النقل ومدى أهمية إنتاج الاقاليم المعنية وعندما توجد مدينة فى إقليم منتج أو على مقربة من أحد هذه الاقاليم، فإنها تزود نفسها بالمؤن منه على نحو مباشر، واذا كان هذا الاقليم ينتج ما يفيض عن الاحتياجات المطلوبة له، فإن الفائض يسلم إلى الولايات والمدن وا لجزر الأكثر قرباً اليه: وهكذا فإن الموصل تزود نفسها بالمؤن من اقليم نصيبين، وتزود رودس نفسها بالمؤن من ولايتى مينتيشى وتيكه، وتزود جزر الارخبيل نفسها بالمؤن من روميليا، بينما تعتمد مكة والمدينة على مصر فى الحصول على المؤن، وتزود اسطنبول نفسها بالمؤن من تراس ومقدونيا والاناضول الغربية وفالاشيا ومولداڤيا، وبدرجة اقل : من اوكرانيا ومن الاناضول الشرقية (ولاية روم).

ولا تتدخل الدولة إلاّ بشكل طفيف فى عمليات الشراء والنقل. فهذه العمليات يضطلع بها التجار وأصحاب السفن، الذين يعملون إما لحسابهم الخاص، أو

لحساب كبار التجار، تجار الجملة، وكبار اصحاب السفن، بل وكبار الشخصيات الحائزة لرؤوس أموال هامة. وإلى هؤلاء يشير كاتب الأخبار اوليا شلبى عندما يكتب عن تجار القمح والشعير : «انهم بلاءالبحارة؛ فهم يشترون من هؤلاء القمح الذى جاءوا به بسعر زهيد ثم يقومون بتخزينه. وعندما يصل القحط والشح إلى درجة عالية، يعيدون بيعه عندئذ بثمن باهظ. انهم رجال اشرار، يستحقون اللوم، جشعون». وهكذا فبدلاً من أن نشهد احتكاراً كاملاً من جانب الدولة لتجارة الحبوب، نشهد وجود رأسمالية خاصة من المؤكد أنها قوية ونشيطة. وكما هو الحال بالنسبة للحبوب، تحدد الدولة نظاماً للاشراف على توفير الامدادات من اللحوم (لحوم الابقار والضأن). فهنا ايضاً يلعب تجار الجملة دوراً هاماً : اولئك هم المسمون **بچلب - كيشان**، اصحاب القطعان الكبيرة أو الوسطاء بين أصحاب القطعان والقصابين. وعلى الرغم من انهم يعملون تحت رقبة موظفى الولايات، والقضاة **والمحتسبين**، فإن بوسعهم، بفضل قوتهم المالية والاقتصادية، التأثير على الأسعار، وذلك الى حد كبير بقدر ما ان الدولة لا تتدخل مطلقاً من حيث هى مشتر، اللهم إلاّ فيما يتعلق بتزويد السرايات بالمؤن.

وفى المقابل، فإن الدولة تتدخل من حيث هى محصلة للضرائب : الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المتداولة من موقع إلى موقع آخر داخل الامبراطورية، عن طريق البحر أو البر، ضرائب الترانزيت، والدخول، والضرائب المفروضة على السفن وعلى البيع وعلى الصفقات، والرسوم الجمركية الخارجية، وضرائب **الاحتساب** المعتمدة على **المحتسب**. وتجيء الايرادات الرئيسية للدولة من الرسوم المستمدة من الاراضى، أى من حائزى الممتلكات العقارية بصفة شخصية أو بصفة ملتزمين كالتيماريين الذين يتعين عليهم تسليم جزء من إيرادات أراضيهم إلى خزانة الدولة. وهذه الإيرادات، التى يقدرها ويحددها موظفو تقويم مساحات الاراضى وقيمتها، تسجل فى دفاتر دفتردار العاصمة وفى دفاتر موظفى المالية فى الولايات.

ويعمل هذا النظام على نحو مناسب متى كانت الدولة تدعم سلطتها، وتتغلب على التيماريين والموظفين. إلاَّ انها عندما تكشف عن ضعفها، وعن عدم قدرتها على إدارة الشئون العامة، وعندما تكون الوسائل الرئيسية للسلطة بين أيدى اشخاص غير أكفاء ومحاسيب وموظفين متحللين من واجبات وظائفهم، فإن التيماريين وحائزى الملكيات العقارية يميلون عندئذ إلى التنصل من مسئولياتهم المالية. ويتضح ذلك بشكل خاص خلال القرن السابع عشر، باستثناء فترة آل كوپرولو، خاصة عندما كان على الدولة مواجهة نفقات عسكرية إضافية : إن الاحكام الضريبية لا تُراعى بعد وتنشأ فى الولايات جماعات ضغط يشكلها الوجهاء **(أعيان وديريبك)** الذين يشكلون نوعاً من ارستقراطية محلية يتواطؤ معها الموظفون. بل وتعقب ذلك حركات تمرد، كحركة التمرد التى تنشب فى الاناضول تحت قيادة حسن اباظة قره باشا؛ وتجر المصاعب المالية إلى تخفيضات لقيمة العملة يتمثل ضحاياها فى التجار والحرفيين، اي، باختصار، العالم الصغير لأهل الحرف الذى يشكل فى جميع المدن جزءاً بالغ الأهمية من الحياة الاقتصادية.

وباستثناء الانكشارية وموظفى الحكومة والأجانب، فإن جميع سكان مدينة ما، علاوة على انتمائهم إلى طائفة عرقية أو دينية، يجدون انفسهم منظمين فى طوائف **(أصناف)**، أكانوا مسلمين أم غير مسلمين. ولا تلعب الطائفة، فى المدينة، غير دور محدد بشكل صارم من جانب السلطة يقتصر على المسائل ذات الطابع الاقتصادى أو المهنى. كما أنها (الطائفة) تتمشى مع ضرورة دفاع عن مصالح أهل الحرف المختلفة، كما تتمشى مع احتياجات التضامن المهنى المتعارف عليها إلى هذا الحد أو ذاك والتى تعبر عن نفسها من خلال انعدام المنافسة الغادرة، ومن خلال توزيع للمواد الأولية وللمنتجات المستوردة، ومن خلال تحكم فى أسعار البيع. وتشكل هذه الطوائف جماعات جد منظمة، حيث يحتل القاعدة المعلمون والعمال والصبية، وتحتل القمة الأوساط القيادية والمسئولة، **الشيخ، النقيب، الدوعاچى، التشاووش، اليييت باشى و الكيتخودا** ، الذين يساعدهم مجلس من قدماء العاملين فى المهنة

(اختيارلار). وتستتبع الطوائف صرامة معينة للحياة الاقتصادية، لأن كل طائفة لها امتيازاتها الخاصة أو أماكن البيع الخاصة بها أو أماكن الصنع التى تخصها. وتؤدى أحكام جد صارمة ومراسيم من السلطان أو من الصدر الأعظم أو من وال فى ولاية ما، إلى تحديد عدد مواقع تواجد هذه الطوائف التى تجد فيها ضمانة ضد ابتزازات السلطة أو أشكال الجور من جانب طائفة أخرى. لكن الاستناد المستمر إلى هذه الضمانات يجر إلى التكلس وغياب المبادرة وإلى الركود.

إلاَّ انه فى عدد من المدن مثل سميرن أو الاسكندرية أو سالونيك، تجرى محاولة لزعزعة الإطار التقليدى، وذلك سعياً إلى مواجهة الحقائق الاقتصادية الجديدة المترتبة على الوجود الأوفر عدداً للأجانب وعلى واردات منتجاتهم التى تعد ثمرة تقنية أكثر تقدماً. وفى المقابل، فى اسطنبول، فإن وجود السلطان، ووجود شريحة وفيرة العدد من الموظفين الذين يشاركون فى حياة الطوائف ويسهمون فى استمرار حياتها، والعدد القليل نسبياً للاجانب، كل ذلك يعمل على صون تنظيم كان يعمل حتى ذلك الحين بما يرضى أهل الحرف وبما يرضى الحكومة، باستثناء احداث عارضة كالتقلبات النقدية، فى أواسط القرن السابع عشر، والتى تولد ردود فعل عنيفة من جانب حرفيي وتجار العاصمة.

التجارة الخارجية

كانت بعض منتجات الإمبراطورية مطلوبة فى الخارج : الجلود المدبوغة وغير المدبوغة، الصوف، القطن، الحرير، التوابل، الشبَّة. أما الامبراطورية فكانت تطلب القصدير والورق والأقمشة الفاخرة، والزجاج، والتوابل بل والعملات، إذ كان عليها دفع ثمن وارداتها القادمة من الهند ومن الشرق الأقصى بالعملة الفضية المطلوبة بشكل خاص فى الشرق. وتسوى الصادرات إلى الغرب جزئياً عن طريق الواردات وذلك لأن الغربيين قد أدركوا أهمية وفائدة تجارة العملة. وهذه التجارة لا تشمل لا

الحبوب ولا الأخشاب، التى ينظر إليها على أنها منتجات ذات ضرورة أولية ويحظر تصديرها؛ على أن الحبوب تصبح موضوعاً لتهريب نشيط بشكل خاص فى بحر إيجه.

ولاشك أن حجم تجارة الترانزيت الجارية عبر الاراضى العثمانية لم يقل بشكل محسوس فى القرن السابع عشر اللهم إلاً فيما عدا التوابل التى يحتكر الهولنديون التجارة فيها. على أن التجارة الدولية لا تمثل غير جانب هزيل من إجمالى التبادلات الجارية فى الامبراطورية. وعلاوة على ذلك، فإن الهياكل التجارية (القوافل، محطات النقل، الوسطاء، الخ) لم تختف؛ فهى تواصل لعب دورها وتدافع عن نفسها فى وجه تقدم الأوروبيين. وهكذا فإن العثمانيين لا يحتلون بعد مكانة رئيسية فى التجارة الدولية، كما أن عدداً معيناً من المنتجات التى يبيعونها أو التى كان الأوروبيون يجيئون لطلبها فى ثغورهم قد أصبح بالإمكان العثور عليها فى أماكن أخرى بشكل مباشر. ويتلو ذلك إفقار فى مجال العملة، وهو ما يفسر ظهور هذه التجارة، اعتباراً من نحو ١٦٣٠ – ١٦٤٠، التى سوف يستفيد منها الأوروبيون على حساب الحكومة التركية.

وفى الشطر الثانى من القرن السابع عشر، يهتم الانجليز والهولنديون على نحو متزايد بأسواق أمريكا وخاصة آسيا النائية، متخلين إلى حد ما عن أسواق بلاد البحر المتوسط، بشكل محدود بعد. أمًّا فيما يتعلق بالفرنسيين، المنشغلين بالمشكلات الداخلية منذ أواخر القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن السابع عشر، فإنهم، اعتباراً من ١٦٦٥ – ١٦٧٠ ، يتجهون فعلاً، بفضل عمل كولبير، إلى التوسع التجارى الذى سوف تلعب فيه مارسيليا دوراً من الدرجة الأولى. ويتأثر البنادقة، من جهتهم، بعواقب السياسة الخارجية، مثال ذلك حرب كريت بين عامى ١٦٤٥ و ١٦٦٩؛ وعندئذ فإنهم يمارسون تجارتهم تحت العلم الفرنسى أو باسم تجار يونانيين أو يهود فى الامبراطورية، لكن هذه التجارة لا تحرز تقدماً على الإطلاق.

وشأنها فى ذلك شأن فرنسا وانجلترا، فإن غالبية الأمم الأوروبية الغربية قد حصلت من السلاطين على امتيازات وتسنى لها إنشاء قنصليات فى الثغور الرئيسية للامبراطورية، علاوة على وجود سفارات لها فى القسطنطينية. وفى فترة أولى، فإن هؤلاء القناصل، المرشحين فى أغلب الحالات من جانب الغرف التجارية (مارسيليا، لندن، امستردام)، كانت مهمتهم الرئيسية تتمثل فى حماية تجار بلادهم وفى أن يلعبوا دور الوسطاء بين هؤلاء التجار والإدارة العثمانية. وبمرور الوقت، فإن الطابع «الرسمى» للسفير وللقناصل (فى عصر كولبير كانت الحكومة هى التى تتولى تعيين القناصل) يتأكد بشكل مطرد: فهم لا يعودون مجرد مدافعين عن التجار، مندوبين للغرف التجارية، بل موظفين يحوزون صفة تمثيلية، موظفين موفدين من جانب الدول إلى الامبراطورية العثمانية.

ومن جهة اخرى، فإن تحفظ الاتراك تجاه الانخراط على نحو مباشر فى التجارة الدولية قد شجع إنشاء وكالات تجارية أجنبية فى الثغور، ومن ثم دور الوسطاء اليونانيين واليهود والأرمن، وهو ما استتبع قيام علاقات أوثق بين الأجانب والأقليات، على حساب الأتراك. وكانت هذه العلاقات أكثر فعالية بقدر ما أن عدداً معيناً من الوظائف، فى الجمارك مثلاً، كان يشغلها يونانيون وكذلك يهود، وكان التجار الأجانب وربابنة السفن يتعاملون معهم. والحال ان اليهود سوف يتحولون من وسطاء إلى شركاء فى التجارة الدولية، ليس باسمهم على نحو مباشر، فى البداية، وإنما بالارتباط بعدد من الأجانب او باستئجار سفن انجليزية و ، خاصة خلال حرب كريت، سفنٍ تتبع البنادقة. أما اليونانيون، الذين يحتلون مكانة أفضل فى السوق الداخلية، فهم على اتصال بالاعيان وبالتجار الأتراك، ويشترون أو يبيعون فى الولايات - لحساب الغربيين أو، لحساب من يتولون تزويدهم - سلعاً قادمة من سواحل البحر الأسود المحظورة. وهم يحوزون سفناً، ويتواجدون فى عدد من ولايات الامبراطورية ويشعرون بقربهم من الأوروبيين. وهكذا فإننا كثيراً ما نجد يونانيين يعملون لدى السفراء أو لدى القناصل كمترجمين أو سكرتاريين،

ويصبحون شيئاً فشيئاً «محميين» من جانبهم : وسوف يستفيدون فى القرن الثامن عشر من لائحة حماية رسمية وسوف يشكلون «حاملى البراءات»، أى الافراد الحاصلين على براءة (رخصة حماية).

وهكذا، فإن التواجد الغربى فى الثغور الرئيسية للامبراطورية على ساحل البحر المتوسط سوف يصبح، شيئاً فشيئاً، عنصراً تمتزج فيه التجارة والسياسة بشكل وثيق. والحال ان المسألة لا تعود بعد مجرد مسألة حماية لمصالح التجار الأجانب فى وجه لادارة العثمانية، بل تصبح ايضاً مسألة خلق ركيزة بشرية موالية، على المستوى المحلى، يمكن ممارسة نفوذ سياسى بالاستناد اليها. على أن ذلك لا يتحقق بعد فى القرن السابع عشر، وذلك بقدر ما أن عدداً ممن شغلوا منصب الصدر الأعظم، بل ومن ولاة الولايات، كانوا آنذاك حراساً يقظين للصدارة التركية ولم يكونوا متساهلين البتة تجاه مرامى بعض الممثلين الأجانب. وقد تعرض سفراء فرنسيون، مثلاً، لهذه التجربة غير المؤاتية: فتجديد امتيازات الفرنسيين لم يتم إلاَّ فى عام ١٦٧٣، وفى هذا التاريخ فقط يحصلون على تخفيض الرسوم الجمركية من ٥٪ إلى ٣٪، كالانجليز والهولنديين وأهل جنوة. لكن المصاعب المالية وتحلل الموظفين من واجبات وظائفهم تفتح بالفعل ثغرات فى هذ التشدد سوف يسعى الأوروبيون والأقليات إلى استغلالها أحسن استغلال خلال القرن الثامن عشر.

وإلى جانب الأمم الغربية العظمى، كان لأمم أخرى وجود فى الامبراطورية. فمن المعروف أن التوسكان(الفلورنسيين) قد حصلوا على تجديد لامتيازاتهم فى عام ١٦٦٨: وهذا الواقع ليس عديم الأهمية، لأنه لا يجب نسيان أن التوسكان يتمتعون بميناء ليڤورنو حيث يتواجد تجار يهود يعملون باتصال مع يهود القسطنطينية. وقد اصبحت ليڤورنو أحد المراكز الرئيسية للتجارة اليهودية فى البحر المتوسط والسفن الانجليزية ترسو هناك، ليس فقط لكى تشحن من هناك

اقمشة فلورنسية، مطلوبة دائماً فى الشرق، وإنما أيضاً لكى تأخذ من هناك قروشاً اسبانية جد مطلوبة فى الامبراطورية العثمانية؛ كما يستخدم الهولنديون ليڤورنو كميناء رسو لقوافلهم.

أمّا راجوس، التى يتوجب عليها دفع جزية لخزانة السيد {التركى} الأكبر، فهى تجتهد للحفاظ على البقاء بين البنادقة والعثمانيين. وليس لها فى اسطنبول بعد غير عدد جد محدود من الرعايا الذين يستأجرون سفناً يمارسون عن طريقها التجارة بين المدن الايطالية الواقعة على ساحل البحر الأدرياتى والقسطنطينية. كما تشهد چنوة انحداراً تاماً. فالجمهورية يمثلها فى العاصمة سفير قلما يبدو أنه يتمتع بمكانة كبيرة لدى الاتراك. على أن أهل چنوة يمارسون تجارة صغيرة دائمة، أكان لحسابهم الخاص، أم لحساب تجار ينتمون إلى أمم أخرى، وهى تجارة تكفى لتبرير الحصول فى عام ١٦٦٦ على امتيازات يجرى تجديدها فى عام ١٦٧٤. واعتباراً من ١٦٦٠ – ١٦٧٠، يتألف الجانب الرئيسى من تجارة أهل چنوة من تجارة العملة لكن العثمانيين يردون على ذلك وبعد عام ١٦٧٥، تعانى تجارة أهل چنوة من انحدار جد تام، بما يقود فى عام ١٦٨٠ إلى رحيل السفير. وينتهى القرن السابع عشر بزوال ستة قرون من وجود وأنشطة أهل چنوة فى بيزنطة ثم فى القسطنطينية.

أما النمساويون والپولونيون والروس فهم يقومون بتجارة جد محدودة مع العثمانيين وذلك بالنظر إلى حالة الحرب، اللهم إلاً فى الاقاليم الحدودية. وفى أواخر الشطر الأول من القرن السابع عشر، حاول السفير النمساوى شميد دو شڤارزينهورن الحصول على شروط مناسبة لإقامة تجارة منتظمة بين النمسا والامبراطورية العثمانية : وقد منيت محاولته بالفشل وذلك بالنظر إلى معارضة البنادقة والفرنسيين لها. إلاً أنه، فى عام ١٦٦٥، يصدر فرمان مؤات للتجارة النمساوية : وعندئذ تجرى تجارة صغيرة عن طريق الدانوب، دون أن تتجاوز روستشوك؛ بل إنه يجرى إنشاء شركة مشرق، تختفى فى عام ١٦٨٢.

وقد حصل البولونيون فى القرن السادس عشر على امتيازات جرى تجديدها فى اعوام ١٦٢٣ و ١٦٤٠ و ١٦٦٨ و ١٦٧٨. وبعد ذلك التاريخ الأخير، تصبح العلاقات سيئة على نحو سافر ولن يجرى إصلاحها إلاّ بعد صلح كارلوفيتز.

أمَّا الروس فهم يبرزون فى القرن السابع عشر تحت مظهر القوزاق الذين أدى تغلغلهم الأول فى البُسفور فى يوليو ١٦٢٤ إلى إثارة قلق معين فى العاصمة. ويجرى انشاء علاقات ديبلوماسية بعد ذلك بوقت قصير، ويُلاحَظُ ارسال سفير روسى إلى القسطنطينية فى عام ١٦٤٠ وفى عام ١٦٦٦ وفى عام ١٦٦٨. ويشكل التقدم الروسى فى اوكرانيا وفى اتجاه القرم نذير خطر بالنسبة للعثمانيين فى البحر الأسود، لكن هؤلاء الأخيرين، فى أواخر القرن السابع عشر، لم يكونوا قد فقدوا بعد مواقعهم التجارية، وذلك بقدر ما أن الروس لم يكن لهم فى القسطنطينية لا تنظيماً تجارياً ولا تجاراً مقيمين بصفة نهائية. وإذا كانت الدول الغربية قد حاولت كثيراً فتح مضيق البُسفور أمامها، فقد كان ذلك بهدف الوصول إلى قمح أوكرانيا، وإلى أخشاب الساحل الأناضولى وبهدف الوصول إلى تريبيزوند، نقطة انطلاق السوق الايرانية والشرقية : وهى تصطدم ليس فقط بالرفض التركى، وإنما أيضاً باحتكار ايرانى وأرمنى، حيث تجلب قوافل {الايرانيين والأرمن} إلى العاصمة العثمانية حرير فارس وكتان الهند وسلعاً شرقية أخرى.

وبالنسبة للسفن التجارية، فإن المصاعب عديدة فى البحر المتوسط، لكن الخطر الأكثر إثارة للخوف إنما يتمثل فى القراصنة العثمانيين، وبشكل أكثر تحديداً البربر الذين، إذ يجيئون من الجزائر أو من تونس أو من طرابلس، يتحركون فى منطقتين : الأرخبيل و «الخليج»، أى مدخل البحر الأدرياتى ؛ وأحياناً ما تكون الخسائر فى السفن والسلع والرجال جد جسيمة. وللنضال ضد القراصنة، يجرى استخدام عدة سبل : التعامل المباشر مع المعتدى ؛ الرد إمَّا على القراصنة أنفسهم أو على قواعدهم – وهو ما قد يؤدى إلى وقوع حوادث مع السلطات

التركية، مثال ذلك حادث شيو الراجع إلى الأميرال دوكين فى عام ١٦٨١ - التفاهم المباشر مع الايالات البربرية؛ اللجوء إلى الباب (العالى) للمطالبة بفرض عقوبات على القراصنة وحلفائهم؛ تسليح السفن؛ نظام القوافل الذى استخدمه الانجليز منذ عام ١٦٥٠، ثم الهولنديون وأخيراً الفرنسيون بين عامى ١٦٨٢ و ١٦٨٤. لكن نظام القوافل لا يرضى التجار وسوف يتم التخلى عنه؛ وأخيراً التأمينات الملاحية التى تتباين اسعارها تبعاً لتطور الأحداث السياسية.

وإذا كانت التجارة الدولية تحتل مكانة غير تافهة فى الحياة الاقتصادية للامبراطورية، فإنه لا يجب مع ذلك إضفاء أهمية زائدة عن الحد عليها، مثلما حدث عندما كان تاريخ الامبراطورية العثمانية يكتب استناداً إلى مصادر غربية أساساً. على أنها لم تخلف فيها قدراً قليلاً من الاصداء، التى سوف تظهر آثارها خلال القرن الثامن عشر.

المشكلات الاجتماعية

من الواضح أن المشكلات السياسية والاقتصادية قد ناخت بكلكلها على الحياة الاجتماعية للعثمانيين. فالمصاعب المالية والنقدية، وتخفيف وزن العملة الجيدة، والمطالبة بدفع الضرائب بقروش ذات عيار جيد، والإتاوات المفروضة من جانب الموظفين المحليين، كل ذلك قاد إلى حركات معارضةٍ، وتمردٍ، أولاً من جانب اولئك الذين، بالدرجة الأولى، يحصلون من الحكومة على مرتبات تتزايد انحداراً أو يتسلمون مرتباتهم بشكل متأخر باطراد، ويشكلون السلطة الزمنية للنظام فى آن واحد : الانكشارية. ويشكل هؤلاء الأخيرون القوة الحيوية للامبراطورية وبهذه الصفة كان يتعين أن يكونوا مميزين. والواقع انهم ليسوا دائماً ضحايا التغيرات السياسية على رأس الدولة (إن لم يكونوا هم انفسهم الذين يتسببون فيها)، ولا ضحايا المصاعب الاقتصادية، لأنهم يستفيدون من مزايا مادية معينة. وبمرور

الوقت، فإن المسار السعيد لقوة الانكشارية يتبدل تبدلاً عميقاً : فالتجنيد يكف عن أن يكون من خلال **الديفشرمه**، والالتزام بالعزوبة يصبح كلاماً منسياً، ونقل الوظيفة إلى أحد الأبناء يصبح ممارسة عادية، شأنه في ذلك شأن بيع الوظائف وشرائها؛ واخيراً فإن بعض الانكشارية، فى اسطنبول، يحولون نشاطهم نحو التجارة الصغيرة. ويتضح أنهم لايرتاحون إلى مشروع الاصلاح الخاص بهم والذى اضطلع به عثمان الثانى، كما أنهم لا يرتاحون إلى التلاعبات النقدية التى تمسهم من حيث كونهم ممن يحصلون على مرتبات.

وفى هذه الظروف فإن الحكومة العثمانية تجد نفسها ملزمة إما بالنزول على مطالب الانكشارية (دفع المرتبات بعملة جيدة، استبعاد القادة الأقل حظوة لديهم). أو فرض سلطتها بفضل عاهل نشيط : فالسلطان مراد الرابع يخفض عدد الانكشارية من ١٠٠٠٠٠ إلى ٦٠٠٠٠، والصدران الأعظمان محمد احمد وفاضل كوپرولو لا يترددان فى إعدام مثيرى التمردات. وبعد اخفاق حصار ڤيينا وهزائم اعوام ١٦٨٤ - ١٦٨٦، يتمرد الانكشارية من جديد؛ ويصل بهم الأمر إلى حد اجتياح ونهب السراى ونشر الفوضى فى العاصمة : وفى هذه المرة، يتصدى لهم السكان. وهذا هو آخر تمرد كبير فى ذلك القرن.

وما يحدث بين صفوف الانكشارية يحدث ايضاً بين صفوف فئات اجتماعية أخرى. ففى المدن، وخاصة فى العاصمة، كان الحرفيون وصغار التجار من بين اوائل المعرضين لدفع الضرائب عندما يتعلق الأمر بجباية ضرائب، واجبة الدفع بعملة جيدة. وتمردهم فى عام ١٦٥١ ليس الأخير وهو يشهد على روح المعارضة التى أبداها السكان فى وجه حكومة عاجزة عن الاضطلاع بإدارة حسنة. وهذا التمرد تمرد يتميز بطابع اجتماعى، من المناسب الإشارة إليه فى وسطٍ جد تقليدى كوسط الامبراطورية العثمانية.

وفى الولايات، فإن مطالب الحكومة تنيخ بكلكلها على سكان المدن، لكنها تنيخ بكلكلها بشكل أكثر فداحة على الفلاحين الذين، علاوة على ذلك، يخضعون لاتاوات

مفروضة من جانب ملاك الأرض، وغالباً من جانب التيماريين أو الموظفين المدنيين. كما يُلاَحَظُ تطور فى النظام العقارى : **فالتيمارات**، منذ ذلك الحين، تصبح بشكل مطرد وراثية وتعتبر ملكية فرد قابلة للنقل ولا يعود يجرى النظر إليها على أنها منحة مؤقتة من جانب الدولة. وهكذا تتشكل شيئاً فشيئاً فئة من ملاك الأرض، **الديريك**، وهم من أصل غير فلاحى فى أغلب الأحيان، لكنهم يحوزون الأرض إما بحكم وظائفهم أو عن طريق الشراء. ويشكل **الديريك** جزءاً من الاعيان أو انهم يرتبطون بهؤلاء الأخيرين ويشكلون نوعاً من ارستقراطية محلية. ولا يملك الفلاحون فى مواجهتهم أية إمكانات : فهم إذ يجدون أنفسهم مضطرين إلى الوفاء بما عليهم من ضرائب وتسليم جزء من انتاجهم، لا يجدون امكانية غير الاقتراض ومن ثم الهلاك أو التنازل عن أراضيهم. وعندئذ يصبحون عمالاً زراعيين أو لاجئين فى المدن أو قد يتجمعون ايضاً لتشكيل عصابات سلب ونهب. ومن الجدير بالذكر أن القرن السابع عشر قد شهد تطور تمردات فى الأناضول، وهى تمردات ذات طابع اجتماعى ملحوظ؛ وعندما يتولى قيادتها زعماء عسكريون، فإنها تصبح عندئذ انتفاضات سياسية، موجهة ضد الحكومة. ولا يؤدى سحقها إلى إزالة أسبابها العميقة كما أن حروب ثمانينيات القرن السابع عشر لا تشجع على استعادة استتباب الوضع. ولا تبدأ الأحوال الداخلية فى التحسن إلاَّ اعتباراً من عهد مصطفى الثانى وبعد صلح كارلوڤيتز.

ومما لاجدال فيه أن السلطة العثمانية قد تعرضت خلال الجزء الأكبر من القرن السابع عشر لانحطاط محسوس. فعلى رأس الامبراطورية، كان السلاطين، فى أغلب الأحوال، شخصيات ضعيفة أو عديمة الكفاءة، تؤثر مباهج السراى على مباهج الحكم. وقد رأينا أن تسيير شئون الدولة ينتقل إما إلى أيدى السلطانات الوالدات (قوسيم، خديجة طورخان) ومحاسيبهن، أو إلى أيدى من يشغلون منصب الصدر الأعظم الذين كانوا، اعتباراً من عام ١٦٥٦، وبشكل شبه متواصل حتى نهاية القرن، رجال دولة حقيقيين.

وعلى مستوى ادنى، فإن قيادات الادارة المدنية أو العسكرية، فى اسطنبول كما فى الولايات، غالباً ما تبدى مظاهر انعدام الكفاءة نفسها وتعتبر تعيينها فى منصب ما (خاصة فى الولايات) وسيلة لانتزاع مغنم مالى من هذا الوضع. وينسج حكام الولايات (**البيليربكوات**) والمراكز (**بكوات السناجق**) علاقات مع **الاعيان** والديربك، حيث يجد هؤلاء واولئك فى ذلك ميزة مناسبة لزيادة سلطتهم وثروتهم. وفى بعض المدن التى يوجد فيها أجانب – الثغور – ، تعتبر الظروف مؤاتية أكثر بالنسبة لموظفى الادارة وللأعيان، حيث يجرى إلزام الأجانب بالرجوع اليهم لتسيير شئونهم وتجارتهم. بل إن الأمر سوف يصل احياناً إلى حد إنهاء الرجوع إلى العاصمة، وهو ما يخلق نوعاً من السلطة المحلية التى سوف تصبح تجلياتها أكثر وضوحاً بكثير فى القرن الثامن عشر.

وهذه القيادات الحكومية تجند عموماً، فيما يتعلق بالمناصب الأعلى، من بين محاسيب القصر، حاشية كبار الشخصيات فى العاصمة؛ وإذا ما برز أحد هؤلاء الأفراد الى الصدارة، فإن ذلك مرده إلى نجاحه فى إثبات انه عميل خالص لشخصية كبيرة شجعت على صعوده. أما المناصب الأخرى فهى تكون من نصيب أشخاص تلقوا، من حيث المبدأ، تعليماً فى المدارس المنتشرة فى الامبراطورية : أولاً مدارس المساجد حيث يجرى تعلم مبادىء القراءة والكتابة، ثم المدارس الأكثر تطوراً حيث يعمق المرء بشكل خاص ثقافته الدينية، وأخيراً **المدارس**، مؤسسات «التعليم العالى» التى يمكن للمرء لدى تخرجه منها شغل منصب حقوقى – دينى (علماء، قضاة ، الخ) أو شغل منصب ادارى فى مختلف خدمات دواوين الامبراطورية. كما ينفتح طريق آخر من خلال مدارس السراى، التى كان يلتحق بها فى الأصل عدد معين من الشبان القادمين من خلال **الديفشرمه** والتى جرى، فيما بعد، السماح بالالتحاق بها لعدد من أبناء الموظفين، ولعدد من المشمولين بالحماية الذين يمكنهم التعلم والدراسة فيها وارتقاء مدارج الادارة. لكن هذه «الثقافة الادارية» لم تتطور منذ القرنين الخامس عشر والسادس عشر ولم تراع

التغيرات التى حدثت فى الامبراطورية وفى العالم. ويظل الموظفون متمحورين حول نصوص جامدة تنهى عن أى تغيير وأى تقدم. وتتكلس الادارة وتعجز عن التعامل مع الأوضاع الجديدة.

على أن الامبراطورية تحيا وتعمل وتنتج وتستهلك واذا كان من الممكن ان تحدث، مجاعات بشكل مؤقت، خاصة فى الأناضول، فإن الإمدادات فى الأماكن الاخرى توزع بشكل عادى، وتزويد فابريقات الدولة وورش الحرفيين وحوانيت التجار بالمؤن يسير بشكل منتظم. وفى المدن، وخاصة فى العاصمة – حيث تسهر الحكومة على ذلك بشكل خاص – ، يوجد جهاز يمسك بين يديه بجميع العناصر اللازمة لتأمين الحياة الحضرية، وهو جهاز يشمل : الصدر الأعظم (أو نائبه ، **القائمقام**) والوالى والقضاة **والمحتسب** ومدير المدينة ووكلاء الشرطة ووحدات الانكشارية ومسئولين مختلفين وخاصة ممثلى الطوائف. وتلعب هذه الطوائف دوراً هاماً فى الحياة الاقتصادية للمدينة، وكذلك فى الحياة الاجتماعية لأنه، من حيث المبدأ، لا يجوز لأى ساكن بلغ سن الرشد أن يوجد خارج إطار الطائفة الذى يكفل له الحرفة والمال والأمن والتضامن، أكان مسلماً أم غير مسلم.

والمشكلات الدينية لا يبدو آنذاك انها مثارة بحدة. فالمسلمون، سنيون أو شيعيون، ممارسون متحمسون لما تمليه عليهم معتقداتهم ولا يلاحظ لديهم أى ميل إلى عدم التسامح تجاه الأديان الأخرى. على أن الأفعال التى تدل على الخروج على الدين وحرية الفكر تقابل بالقمع الصارم من جانب السلطات الدينية. وعلاوة على ذلك فإن عدداً من المسلمين ينتمون إلى عدد من الأخويات : **المولوية، البكتاشية ، القلندريه، الرفاعيه، الاحمديه**، لكن ذلك يتوقف غالباً على الانتماء إلى وسط اجتماعى أو مهنى ما. ويوسع غير المسلمين ممارسة شعائر دياناتهم تحت سلطة بطريركييهم (اليونانيين – الارثوذكس، الأرمن) أو حاخاماتهم الكبار الذين يمثلونهم ويتحملون المسئولين عنهم أمام الحكومة العثمانية. ويحيا المسيحيون

اسطنبول فى القرن السابع عشر والثامن عشر
المنشآت الدينية الرئيسية ومواقع السكان غير المسلمين

EYUB
AYVAN SARAY
HASKÖY
Corne d'Or
Arsenal de Kasim Pacha
Piyale Pacha
BECHIKTACH
Galata Sarayï
Tour de Galata
PERA
Djihangir
Arab Djami
GALATA
Arsenal de Top-hane
Kilitch Ali Pacha
Yeni Djami
Bosphore
KUZGUNDJUK
Edirne Kapï
Patriarcat grec
FENER
Selimiye
UN KAPANI
Mihrimah
Topkapï
FATIH
Fatih
Rustem Pacha
EMINÖNÜ
Süleymâniye
Chehzade
Vieux Sérail
Bayezid
Lâleli
Bazar
Yeni Valide
Nur-u Osmaniye
TOP KAPÏ SARAY
Sainte-Sophie
Hippodrome
Sultan Ahmed
HASEKI
AKSARAY
KUM KAPI
YENI KAPI
Silivri Kapï
Patriarcat arménien
Kodja Mustafa Pacha
YEDI KULE
Tour de Léandre (Kïz Kulesi)
Mihrimah
Yeni Djami
Chemsi Pacha
ÜSKÜDAR
Eglise grecque
Eglise arménienne
SALADJAK
Atik Valide
Tchinili
Nuh Kuyusu
KADIKÖY
Mer de Marmara

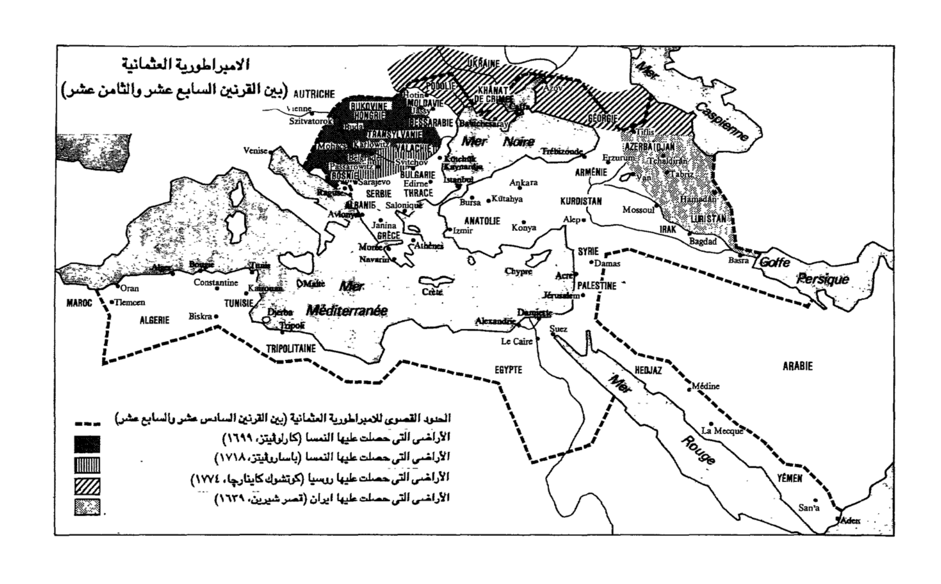
مساجد رئيسية
كنائس مسيحية
معابد يهودية
الأحياء
الأرمن
اليونانيين
اليهود

واليهود فى تعاضد مع المسلمين. ومن المؤكد أن بنية الطوائف تلعب فى ذلك دوراً رئيسياً. وفى مدينة كاسطنبول، يعتبر التعايش واقعاً جلياً ، أما التدابير التى تدل على انعدام التسامح أو التظاهرات المناوئة للأقليات فهى استثنائية.

النشاط الفكرى والفنى

يبدو أن عملية التكلس قد طالت أيضاً عالم الفنون وبدرجة اقل ، عالم الآداب. والواقع أن انخفاض موارد السلاطين وحرص كبار الشخصيات على السهر على مصالحهم الخاصة بدلاً من الحرص على السهر على مقتضيات الصالح العام قد قادا إلى تكريس قدر اقل إلى أبعد حد من المال للانشاءات الضخمة. وهكذا فإننا لا نشهد، فى القرن السابع عشر فى اسطنبول، غير بناء مسجدين كبيرين : على ساحة سباق الخيل، مسجد أحمد الأول (من عام ١٦٠٩ إلى عام ١٦١٦) (المعروف اليوم باسم «المسجد الأزرق» نسبة إلى لون زخارفه الخزفية) والذى يعتبر، فى الواقع، استمراراً مباشراً للمساجد السلطانية المبنية فى القرن السادس عشر، ومسجد يينى والده (الذى بدأ بناؤه فى عام ١٥٩٧، لكنه لم يكتمل إلاّ فى عام ١٦٦٣) ، فى ايمينونو، والذى يشهد على قدر قليل من التجديد والدراسة. وعلى الرغم من أن هذين المسجدين يتميزان بشكل معمارى جميل وأن زخارفهما الخزفية متقنة بشكل خاص، فإنهما لا يكشفان عن أية أصالة أساسية، والخزفيات التى تزينهما لا تتميز لا بجودة ولا بدقة الصنع التى تتميز بهما خزفيات القرن السادس عشر. ويجرى الاكتفاء باستنساخ النماذج القديمة.

وفى عهد مراد الرابع، نشهد جهداً معيناً فى مجال البناء فى اسطنبول مثلاً، لكن الأمر لا يتعلق إلاّ بمنشآت ذات ابعاد متواضعة، بل وأحياناً بأسبلة. على أن إنشاء **خانات** كبيرة أو سرايات للمسافرين من التجار (وزيرخان، ١٦٤٧، بويوك والده خان، ١٦٥٠، السوق المصرية، ١٦٦٠) يشهد على ثقل معين للأنشطة الاقتصادية.



الامبراطورية العثمانية
(بين القرنين السابع عشر والثامن عشر)
AUTRICHE
Vienne
Szitvatorok
Buda
Mohacs
Karlowitz
Belgrade
Passarowitz
Sarajevo
Venise
BUKOVINE
HONGRIE
TRANSYLVANIE
VALACHIE
BOSNIE
SERBIE
ALBANIE
Avlonya
Janina
GRÈCE
Morée
Navarin
Athènes
Salonique
THRACE
BULGARIE
Edirne
Svitchov
Istanbul
Kütchük Kaynardja
BESSARABIE
Bahtchesaray
MOLDAVIE
Jassy
Hotin
PODOLIE
UKRAINE
KHANAT DE CRIMÉE
Caffa
Azov
GÉORGIE
Tiflis
Mer Caspienne
Mer Noire
Trébizonde
Erzurum
AZERBAIDJAN
Tchaldiran
Tabriz
Van
ARMÉNIE
KURDISTAN
Hamadân
LURISTAN
Mossoul
IRAK
Bagdad
Basra
Golfe Persique
Ankara
Bursa
Kütahya
ANATOLIE
Izmir
Konya
Alep
SYRIE
Damas
Chypre
Acre
PALESTINE
Jérusalem
Crète
Mer Méditerranée
Malte
Alexandrie
Damiette
Le Caire
Suez
EGYPTE
HEDJAZ
Médine
La Mecque
ARABIE
Mer Rouge
YÉMEN
San'a
Aden
MAROC
Oran
Tlemcen
Alger
Bougie
Constantine
ALGERIE
Biskra
Tunis
Kairouan
TUNISIE
Djerba
Tripoli
TRIPOLITAINE
الحدود القصوى للامبراطورية العثمانية (بين القرنين السادس عشر والسابع عشر)
الأراضي التي حصلت عليها النمسا (كارلوفيتز، ١٦٩٩)
الأراضي التي حصلت عليها النمسا (باساروفيتز، ١٧١٨)
الأراضي التي حصلت عليها روسيا (كوتشوك كاينارجا، ١٧٧٤)
الأراضي التي حصلت عليها ايران (قصر شيرين، ١٦٣٩)

وفى مجال الآداب، فإن عصر سليمان القانونى كثيراً ما يجرى اعتباره العصر الذهبى. وصحيح أن غالبية كتاب القرن السابع عشر، بمن فى ذلك كتاب الأخبار، يكتفون باتباع التقاليد السابقة، إلاَّ انه لابد من ان نلاحظ، أن بعض المؤرخين كانوا أيضاً أصحاب كتابات سياسية، انتقادية أحياناً، تحفل بالكثير من الحجج وذلك بقدر ما أنهم كانوا ينتمون إلى الادارة العثمانية وكان بوسعهم رصد عيوبها. وتلك هى حالة كوتشى بك (مات نحو عام ١٦٥٠)، الذى كان مستشاراً للسلطان مراد الرابع والذى حثه على تشديد قبضته على مقاليد الحكم، كما أنها حالة مصطفى على، وهو صاحب كتاب إرشادات للولاة، حيث يسجل تأملاته فى أسباب انحطاط الممالك، وحالة حاچى خليفة (أو كاتب شلبى، الذى مات فى عام ١٦٥٧) الذى كتب عملين حول الاصلاحات التى يجب الاضطلاع بها فى الامبراطورية، ونشر بوجه خاص، مما يعد شاهداً على روح الانفتاح، ترجمة تركية **للاطلس الصغير** الذى اعده ميركاتور وهو نديوس، كما نشر ترجمة لكتاب **تاريخ الفرنجة**؛ كما انها حالة حسين حيدرفن (مات فى عام ١٦٩١)، الموظف بالخزانة، الذى ربما كان على دراية بعدد من اللغات الأجنبية، وكان على علاقة بالتراجمة الأوروبيين وكتب اعمالاً حول تنظيم الدولة العثمانية حيث يشير إلى أسباب انحطاط تلك الدولة، خاصة فيما يتعلق بالاحوال المالية، ويقترح علاجات. أما نعيمة (١٦٥٥ – ١٧١٨) فهو صاحب **كتاب الأخبار** (١٥٩١ – ١٦٥٩) الذى يشكل قمة الكتابة التاريخية العثمانية. وإذا كان **كتاب الاخبار** الذى صنفه لا يتميز بالأصالة فى عرض الوقائع، فإنه يحفل، فى المقابل، بتعليقات على احوال الادارة وعلى الإصلاحات التى يمكن إدخالها. وأخيراً فإن كاتباً يخرج على المألوف، هو اوليا شلبى (١٦١١ – ١٦٨٣) الذى يحكى، بلغة بسيطة وزاهية، عن الرحلات العديدة التى قام بها داخل وخارج الامبراطورية العثمانية؛ ويتميز وصفه للأماكن التى زارها – بل وللأماكن التى لم يزرها! – بالدقة، ولكنه يتميز أيضاً بسعة الخيال ويعد عملاً رئيسياً، وإن كان يجب التعامل معه بحذر.

إلاَّ أنه لابد من الإشارة الى أن هؤلاء الكتاب لا يتوقفون فى أية لحظة أمام فكرة الامبراطورية وأنهم لا يملكون تصوراً عن هذه الامبراطورية. وهم يقترحون إدخال تحسينات - لا يدور الحديث بعد عن اصلاحات - ولكن دون المساس إلاَّ بعناصر من الجهاز الادارى ، وليس بمفهوم الجهاز، ولا بسلوك الأفراد من حيث كونهم رعايا للامبراطورية. ولا يساعدنا كتاب الأخبار العثمانيون على الوقوف بشكل جيد على الحياة الداخلية للدولة، فهى دولة لا تتعرض (فى كتاباتهم) للتساؤل، حتى وإن كانت لاتبدو جد مثالية كما ينبغى لها أن تكون.

ومن الجهة الغربية، بالمقابل، يتجلى تطور لتصور عن الامبرطورية العثمانية. ومن المؤكد أن هذه الامبراطورية يجرى النظر اليها دائماً على أنها دولة تعتبر قوتها ملحوظة وتحتوى أيضاً الكثير من الأسرار، خاصة فى مجال الدين، لكن عدداً من المراقبين الأكثر ذكاءً، كسفراء فرنسا مثلا. الاكثر اطلاعاً، ينكبون على دراسات انتقادية أكثر: وينطبق ذلك بشكل خاص على التراجمة، أولئك المسئولين عن الترجمة التحريرية والشفهية لدى السفراء الغربيين الذين يظهرون فى الشطر الثانى للقرن السابع عشركسفراء فرنسا مثلاً وإذا كانوا على دراية باللغات الشرقية، فإنهم يعدون أكثر قدرة على تناول واقع الأشياء والبشر، ويدخلون فى علاقات مباشرة مع رجالات الدولة العثمانية؛ وهم يتميزون منذ البداية بانفتاح متبادل وسوف تترتب على دورهم، المتواضع بعد فى القرن السابع عشر، آثار هامة فى القرن الثامن عشر. وبفضل كتاباتهم، وعلاقاتهم، سوف يتم تكوين فكرة أفضل، فى الغرب، عن هذا العالم العثمانى. لكن هذا العالم هو أيضاً مجال عمل التجار؛ وهو من جميع الجهات - العسكرية والفكرية والاقتصادية - موضع ضغوط متعاظمة من جانب الأوروبيين، الآخذين آنذاك بالتوسع السافر، والذين يشكل هذا العالم بالنسبة لهم ليس فقط موضعا للفضول، وإنما ايضاً هدفا لفتح جديد أو ، على الأقل، ابقائه ضمن حدود جغرافية ضيقة أكثر.

***

عند توقيع معاهدة كارلوفيتز، لا تبدو الامبراطورية العثمانية بعد فى تلك الصورة جد القوية التى كانت تبدو فيها من قبل؛ فالهزائم الأولى التى نزلت بها وهذه المعاهدة غير المؤاتية تعد براهين ضعفها. وفى هذه الدولة التى كان السلطان،القائد الزمنى والروحى، يتمتع فيها حتى ذلك الحين بالاحترام، فإن الانتفاضات العسكرية وثورات القصر فيها تصل الآن إلى حد الهجوم على شخص السلطان. والفكرة التى تتحدث عن السيد الاكبر الحاكم المطلق، ممثل الله على الأرض، الشخصية شبه المقدسة، تخلى المكان شيئاً فشيئاً لمفهوم يتحدث عن أمير دنيوى بشكل أساسى، يمكن لأعماله ان تكون موضع نظر وإدانة. وبالنسبة للأمم الأجنبية، فإن ذلك يدل على تحول ملحوظ يقود ممثلى هذه الأمم إلى الكف عن الانصياع بسهولة شديدة لقرارات السلطان أو لقرارات وزرائه.

على أن التقلبات الحكومية لا تستتبع مع ذلك تغييراً للخط السياسى للعثمانيين. فالإدارة قلما تتأثر تأثراً عميقاً بالعواقب المترتبة على انعدام الاستقرار الحكومى أو على التمردات؛ ولما كانت روتينية، وأسيرة لتقاليدها ولممارساتها، فإنها تحافظ، حيثما تسنى لها التدخل، على الشكلية والركود. وهى تنيخ بكلكلها على الحياة الاجتماعية بابقائها للافراد، المسلمين وغير المسلمين، ضمن إطار سياسى وبشرى محدد بشكل صارم. كما أنها تنيخ بكلكلها على الحياة الاقتصادية بسيطرتها المحكمة على الطوائف والأسواق، وبمنعها لأى تغيير يمس هياكل الطوائف والتجارة. ورد الفعل على هذه الهيمنة يعبر عن نفسه إما عن طريق التمردات أو عن طريق عمليات اغتصاب السلطة التى يمارسها كبار الموظفين، خاصة فى الولايات.

على أن العثمانيين يمثلون بعد قوة لابد من أخذها فى الحسبان. وخلال القرن السابع عشر، لابد من أن يحسب لحسابهم استرداد بغداد والعراق وفتح اليونان والتهديد الذى وصل إلى اسوار ڤيينا. على انهم لم يكونوا مع ذلك أقل عرضة

للهزيمة فى مناسبات عدة، وقد ترك إخفاق حصار فيينا فى الغرب صدى واسعاً، ربما كان غير متناسب أيضاً مع واقع الأمور؛ إلاَّ انه قد أسهم فى اختزال أسطورة الجبروت العثمانى وفى مساعدة الأوروبيين على اتخاذ موقف اكثر حزماً تجاه حكومة اسطنبول.

ويتجلى هذا الموقف فى تطور الوجود الغربى وفى تواجد قواعد تجارية وفى الخطوات الأولى لنفوذ سياسى سوف يلعب بشكل مطرد على الأقليات، خاصة المسيحيين، باسم وحدة روحية معينة. وفى هذا المجال، فإن الفرنسيين، ولكن أيضاً الروس اعتباراً من العقدين الأخيرين للقرن، يحتلون مكانة متعاظمة. وتأخذ فى التحرك بالفعل، عن وعى أو دون وعى، عملية الاختراق الداخلى، وليس بعد عملية تفكيك الدولة العثمانية أو تمزيق الامبراطورية، ولو أنها «تفتح الطريق» أمامهما. وفى تاريخ الدولة العثمانية، فإن هذا القرن السابع عشر يشكل بالفعل مرحلة انتقال بين أوج الامبراطورية وانحدارها. وصحيح أن الامبراطورية بعيدة عن الاندحار وأنها سوف تدوم قرنين آخرين، لكنها لا تتمتع بعد بالزخم وبالدينامية اللذين اسهما فى نجاحاتها، ولن يكون من شأن مقاومة الضغوط الأوروبية إلاَّ أن تصاب بالضعف.

حواشى الفصل السابع

١ - اتفاقات حول شروط تواجد القناصل والتجار.

الفصل الثامن

الدولة العثمانية فى القرن الثامن عشر

الضغط الأوروبى

بقلم : روبير مانتران

بالنسبة للدولة العثمانية، يتميز القرن الثامن عشر بملمحين رئيسيين. فمن جهة، تعد المشكلات الخارجية مصدر نزاعات متقطعة مع الدول المجاورة، خاصة روسيا، والنمسا، جَرَّتْ على العثمانيين خسائر فى الأراضى وإنحداراً ملحوظاً لـ «صورتهم المميزة»، أكان ذلك فى نظر الغربيين أم فى نظر رعايا الإمبراطورية، وهو انحدار تدل عليه معاهدة كوتشوك - كاينارچا الكارثية. ومن جهة أخرى، يستوعب عدد من الشخصيات العثمانية المستنيرة ضرورة إدخال إصلاحات على أسلوب عمل الأجهزة الرئيسية للدولة، بدءاً بالجيش والبحرية اللذين نزلت بهما هزائم محسوسة ولم يتمكنا من وقف زحف الروس فى اتجاه البحر الأسود وبدايات تدخلهم باسم السكان الأرثوذكس في الإمبراطورية. وهذه الأخيرة لا تحصل بعد على دعم، ولو أدبى، من جانب فرنسا وانجلترا، جد المنشغلتين فى أجزاء أخرى من العالم، ولكن الحريصتين إلى أقصى حد على التدخل كوسيطتين عندما تفرض المفاوضات نفسها. وإذا كانت الولايات الأوروبية موضع أطماع روسية ونمساوية، فإن الولايات العربية، بدلاً من أن تقدم عوناً للحكومة العثمانية، تبدى فى اللحظة نفسها ميلاً حد واضح إلى الاستقلال، أكان ذلك فى سوريا أم فى مصر أو فى ولايات شمال أفريقيا.

وعلاوة على ذلك، تشكو الدولة العثمانية من عبء ضغط اقتصادى أجنبى قوى بشكل مطرد ويحد من إمكانياتها فى الحصول على إيرادات مالية. وفى هذا

المجال أيضاً تعتبر إصلاحات الهياكل ضرورية؛ ولم تكن الأذهان مهيئة كلها بعد لذلك. وإذا كانت أعوام ١٧٧٠ – ١٧٧٤ كارثية، فسوف يترتب عليها بحكم ذلك الواقع تدشين المحاولات الحقيقية لتجديد الأمبراطورية.

المشكلات الخارجية

من صلح كارلوفيتز (١٦٩٩) إلى الإتفاق التركى – الفارسى (١٧٤٦)

مع استعادة السلم، يستشعر عدد من القادة العثمانيين ضرورة إدخال تحولات على أسلوب عمل الدولة بهدف وضع هذه الأخيرة على الطريق السليم، كما يستشعرون ضرورة الوقوف على أحوال العالم الخارجى بهدف تكوين فكرة أفضل عن أسباب النجاح العسكرى للبعض، وأسباب الدينامية الاقتصادية للبعض الآخر. وتبدو الأعوام الأخيرة للقرن السابع عشر قاسية بالنسبة للعثمانيين، وسوف يجتهد عدد ممن شغلوا منصب الصدر الأعظم كحسين عمجازاده باشا ومحمد رامى باشا وعلى باشا تشورلولو، وفيما بعد إبراهيم باشا داماد، فى تجنيب الإمبراطورية خطر التورط فى مغامرات خائبة جديدة، وذلك بالإتجاه إلى إدخال عدد من الإصلاحات الداخلية وبالسعى إلى إبقاء الدولة العثمانية خارج الحروب الدائرة فى أوروبا.

على أن الظروف سوف تجرها إلى حروب جديدة. وهكذا، فإن شارل الثانى عشر، ملك السويد، المضطر إلى الهرب بعد هزيمته فى بولتافا (يوليو ١٧٠٩) على يد بطرس الأكبر، يجد ملاذاً لدى الأتراك. وسعياً منه إلى استرداد عرشه، مدعوماً من البولونيين ومن خان القرم ومن الحزب العثمانى الميال إلى الحرب، ينجح فى دفع الأتراك إلى إعلان الحرب على بطرس الأكبر. والحال أن القيصر، متخذاً الخطوة الأولى، يوجه إنذاراً يؤدى، عند رفضه، إلى تفجير الحرب. وإذ تنزل الهزيمة ببطرس الأكبر، فإنه يوقع فى أبريل ١٧١٢ صلحاً يحتفظ بمقتضاه بأوكرانيا،، لكنه يضطر إلى التنازل عن الأراضى التى سبق له فتحها. ومعززاً

بالنجاح المحرز، يسعى حزب الحرب فى اسطنبول إلى استئناف القتال ضد الروس. وفى نهاية الأمر، تؤدى معاهدة ادرنه (آندرينوپل، ٢٤ يونيو ١٧١٣) إلى إنهاء الأعمال الحربية، بينما يرجع شارل الثانى عشر إلى بلاده.

لكن انصار الحرب لا يستسلمون. وتحت قيادة الصدر الأعظم على سلحدار باشا، يهجمون هذه المرة على البندقية بهدف استرداد الأراضى التى تحتلها هذه الأخيرة فى بحر إيجه (ديسمبر ١٧١٤). والواقع أنه خلال صيف عام ١٧١٥ تتم إعادة فتح المورة، وفى كريت، تسقط قلعة سودا فى أيدى الأتراك. وبعد ذلك ينقلب هؤلاء الأخيرون على النمساويين بهدف إعادة فتح المجر (صيف ١٧١٦)؛ ويتميز رد الفعل النمساوى بحيوية شديدة: الاستيلاء على تيميسوار (أكتوبر ١٧١٦)، ثم على بلجراد (اغسطس ١٧١٧)، بينما يحاول البنادقة بلا طائل اعادة احتلال المورة. ويتجه الصدر الأعظم الجديد إبراهيم باشا نوشيحيرلى داماد، إدراكاً منه لحدود الإمكانيات العثمانية، إلى توقيع صلح پاسّاروڤيتز (٢١ يوليو ١٧١٨): فتحصل النمسا على بانات تيميسوار وڤالاشيا الغربية وشمال صربيا مع بلجراد؛ ولا تحصل البندقية على شيء، ولا تلعب بعد منذ ذلك الحين دوراً رئيسياً؛ ويحتفظ العثمانيون بالمورة ويقدمون للنمساويين عين المزايا الاقتصادية المقدمة للدول الغربية الأخرى. ويعتبر النمساويون أكبر المستفيدين من هذا الموقف، وسوف يسود السلم بينهم وبين العثمانيين على مدار الصدارة العظمى لإبراهيم باشا داماد(١٧١٨ – ١٧٣٠).

إلاً أنه إذا كان السلم يسود على الحدود الغربية للإمبراطورية، وإذا كان الصدر الأعظم يجتهد فى تحسين العلاقات الديبلوماسية مع الدول الأوروبية عن طريق الاحتفاظ بعلاقات منتظمة مع سفرائها فى اسطنبول وعن طريق إرسال ممثلين عثمانيين إلى العواصم الرئيسية – ڤيينا (١٧٢٩ و ١٧٣٠)، باريس (١٧٢٠ – ١٧٢١)، موسكو (١٧٢٢ – ١٧٢٣)، وارسو (١٧٣٠)، فإن الأمر ليس كذلك فى الشرق. والواقع أن إيران الصفوية فريسة لمصاعب داخلية وخارجية جسيمة (غزو

الروس للشمال، وغزو الأفغان للشرق، ثم للوسط، ١٧٢٣ - ١٧٢٤). وسعياً إلى حماية حدودهم الغربية، يزحف العثمانيون على چيورچيا (الاستيلاء على تفليس وجورى، ١٧٢٣، وعلى يريڤان، ١٧٢٤، وعلى تبريز، ١٧٢٥) وعلى إيران الغربية (الاستيلاء على كرمانشاه، ١٧٣٣، وعلى همذان، ١٧٢٤)، بينما يستولى أشرف شاه الأفغانى على السلطة فى إيران. وفى عام ١٧٢٧ يتم عقد الصلح فى همذان، حيث يجرى الاعتراف بالفتوحات العثمانية، إلا أنه سرعان ما يجرى استئناف الأعمال الحربية، بينما فى أصبهان، ينجح الزعيم الأفخر نادر خان فى طرد الأفغان وإعادة الملك الصفوى إلى العرش مؤقتاً، ثم، فى نهاية الأمر، يستولى هو على السلطة (١٧٣٦). ويتم عقد صلح جديد فى سبتمبر ١٧٣٦، يتخلى العثمانيون بمقتضاه عن الأراضى التى فتحوها.

وإذا كان العثمانيون قد وقعوا على هذا الصلح، فذلك لأنهم كانوا مضطرين إلى مواجهة الخطر الروسى من جديد. وبعد عدد من الحوادث المحلية فى روسيا الجنوبية وفى القوقاز، يزحف الروس على القرم ويستولون على آزوڤ (أبريل ١٧٣٦). ويعلن العثمانيون الحرب، مع سعيهم إلى كسب تدخل الدول الغربية كوسطاء. وفى يناير ١٧٣٧، يتحالف النمساويون مع الروس ويشنون بلا طائل هجمات فى اتجاه البوسنه وبلغاريا، بينما يهاجم العثمانيون بلجراد. وفى نهاية الأمر، يتم توقيع الصلح أمام هذه المدينة، بفضل توسط سفير فرنسا (سبتمبر ١٧٣٩): فيرد النمساويون ما كانوا قد حصلوا عليه فى پاساروڤيتز، ويجرى احترام **الوضع القائم** مع روسيا التى تتخلى عن إبقاء أى أسطول حربى أو تجارى فى البحر الأسود. وهكذا يكرس صلح بلجراد صلاح حال الإمبراطورية العثمانية من الناحيتين العسكرية والدبلوماسية وتوقف الأعمال الحربية مع الروس حتى عام ١٧٦٨ ومع النمساويين حتى عام ١٧٨٨.

وتتفجر مرحلة جديد للحرب مع إيران بسبب نادر شاه، لأسباب دينية (رفض «المدرسة الخامسة من مدارس الفقه الإسلامى») وسياسية (بعد نجاحه فى الهند

وفى أفغانستان، يتطلع نادر شاه إلى السيطرة على الشرق الأوسط). والحال أن الحرب، المعلنة فى عام ١٧٤٣، تشهد تناوب الخصمين فى إحراز الإنتصارات ومكابدة الهزائم فى چيورچيا وفى الأناضول الشرقية وفى كردستان وفى العراق. ويعتبر الصلح الموقع فى سبتمبر ١٧٤٦ استئنافاً لمعاهدة قصر - شيرين الموقعة فى مايو ١٦٣٩.

الحرب الروسية التركية؛ معاهدة كوتشوك كايناوچا (١٧٦٨ - ١٧٧٤)

تميزت نهاية عهد محمود الأول (١٧٣٠ - ١٧٥٤) وعهد عثمان الثالث (١٧٥٤ - ١٧٥٧) وبدايات عهد مصطفى الثالث (١٧٥٧ - ١٧٧٤) بفترة سلم مديدة، من عام ١٧٤٦ إلى عام ١٧٦٨، وهو واقع فائق الأهمية بالنسبة للإمبراطورية العثمانية. كما تتطابق تلك الفترة مع الفترة التى كانت الدول الغربية نفسها منخرطة خلالها فى النزاع فيما بينها (حرب خلافة النمسا، ١٧٤٠ - ١٧٤٨، حرب السنوات السبع، ١٧٥٦ - ١٧٦٣) ومن ثم فإن اهتمامها لم يكن منصباً على الإمبراطورية العثمانية. والحال أن القادة العثمانيين، خاصة السلطان مصطفى الثالث والصدر الأعظم راغب باشا كوچا (١٧٥٧ - ١٧٦٣)، يستفيدون من ذلك للاتجاه إلى إدخال إصلاحات داخلية، وبالنظر إلى التهديد المتعاظم الذى تمثله روسيا، إلى إدخال تحسينات على الجيش.

وإذا كان راغب باشا وخلفاؤه المباشرون يعدون أنصاراً للسلم، إدراكاً منهم للضعف العثمانى النسبى، فإن ذلك لا ينطبق على حمزة باشا سلحدار ماهز الذى، إذ يطلب إليه البولونيون العون خلال نزاعهم مع الروس، وإذ يشعر بالقلق تجاه مرامى هؤلاء الأخيرين بشأن القرم، يوجه إلى كاترين الثانية إنذاراً يطالب بانسحاب الروس من بولندا (أكتوبر ١٧٦٨)، وهو إنذار يقابل بالرفض بطبيعة الحال. وينخرط الجيش العثمانى فى حملة دون أن يكون على استعداد جيد لها

ودون أن يكون مسلحاً تسليحاً كاملاً ودون أن يتمتع بدعم حازم من جانب أهل القرم (مارس ١٧٦٩). أما الروس، خلافاً لذلك، فقد أعدوا خطتهم الحربية بشكل مدروس: وفى أبريل ١٧٦٩، يشنون الهجوم على جميع الجبهات، من پودوليا إلى چيورچيا، ثم، فى أواخر عام ١٧٦٩ يستولون على حصن هوتين ويحتلون مولداڤيا. وفى العام التالى، يجيىء الدور على ڤالاشيا وبوچاك. ويرفض العثمانيون عرضاً بالصلح تقدم به الروس.

والحال أن النجاحات الأولى التى أحرزتها كاترين الثانية تدفع هذه الأخيرة إلى التفكير فى مد للنفوذ - وللتوسع - الروسى فى اتجاه البلدان الأرثوذكسية فى جنوب البلقان، خاصة فى اليونان القارية وفى المورة. ويتولى عملاؤها تشجيع السكان المحليين على التمرد ضد الأتراك، وهو تمرد يتوجب دعمه من جانب الأسطول الروسى. ولما كانت كاترين الثانية لا تملك أسطولاً فى البحر الأسود، فإن أسطول البلطيق هو الذى يجرى تحريكه عندئذ (يوليو ١٧٦٩). وتحت قيادة الأميرال اليكسيس اورلوڤ، يتجه هذا الأسطول إلى البحر المتوسط، وبعد توقف فى ليڤورنو، يصل قبالة كورون، ثم يحاصر مودون. لكن عاصفة عنيفة تقلب خطط الروس، الذين يتركون متمردى المورة لقدرهم: إذ يتمكن الأتراك من سحقهم (أبريل - مايو ١٧٧٠) وسوف يكنون لهم بغضاً لا يزول. وعندما يصل الأسطول العثمانى للرسو فى ميناء تشيشم، غير البعيد عن جزيرة شيو، ينجح الروس هناك فى تدميره (٧ يوليو ١٧٧٠). ومنذ ذلك الحين يصبح بوسع هؤلاء الأخيرين التصرف دون معارضة فى بحر إيجه وفى شرقى البحر المتوسط، حتى سوريا ومصر، حيث يساندون انتفاضة المتمردين المماليك (١٧٧١ - ١٧٧٢). إلاَّ أنه لا يتم إنجاز شىء حاسم، بالرغم من تعيين حاكم روسى فى [جزر] الإسپوراديز. ويظل الوضع ملتبساً حتى توقيع معاهدة كوتشوك - كاينارچا، والتى يرجع الأسطول الروسى فى أثرها إلى البلطيق.

وإذا كان ظهور هذا الأسطول فى شرقى البحر المتوسط قد أثار دهشة عظيمة، فإن أداء قوات كاترين الثانية مع ذلك فى القرم وفى الإمارات الدانوبية هو الأكثر إيجابية. فالواقع أن الروس، استغلالاً منهم للتنافسات بين امراء القرم، ينجحون فى احتلال القرم وڤالاشيا ودوبروچا وروستشوك. وغير أن محادثات الصلح، التى بدأت فى أغسطس ١٧٧٢، تنتهى إلى الفشل من جراء عدد من المطالب الروسية التى اعتبرها العثمانيون زائدة عن الحد. ويجرى استئناف الحرب، حيث تميل لصالح الروس الذين يعبرون الدانوب ويتغلغلون فى بلغاريا. ويتم بوجه عام قبول شروط الصلح التى عرضها الروس من جانب السلطان الجديد، عبد الحميد الأول، الذى ارتقى العرش فى يناير ١٧٧٤، لكنها تصطدم بتشبث السلطان برغبته فى الاحتفاظ بالسيادة على القرم. وعندئذ تشن كاترين الثانية هجوماً جديداً فى بلغاريا. وإذ تلحق الهزيمة بالسلطان فى كوزلوچا، فإنه يطلب الصلح، الذى يتم توقيعه فى ٢١ يوليو ١٧٧٤ فى كوتشوك - كاينارچا.

والحال أن هذه المعاهدة، وهى المعاهدة غير المؤاتية بشكل يتجاوز جميع المعاهدات التى وقعها العثمانيون حتى ذلك الحين، تؤدى إلى تكريس المكانة التى يحتلها الروس فى الشئون الدولية ونجاح توسعهم. فالواقع أنهم، برغم تخليهم عن مولداڤيا وڤالاشيا وبيساربيا، يحصلون على آزوڤ والأراضى الواقعة بين الدنيبر والبج ومنطقتى كوبان وتيريك؛ ويجرى الاعتراف باستقلال القرم. وعلاوة على ذلك، فإن الروس يصبح بوسعهم إيجاد سفير دائم لهم فى اسطنبول وبناء كنيسة مع حق حماية الأرثوذكس فى العاصمة، وهو حق سرعان ما سوف يوسع الروس مجاله ليشمل أرثوذكس روميليا، ثم أرثوذكس الإمبراطورية كلها. كما يحصلون لسفنهم التجارية على حق الملاحة فى البحر الأسود وفى البحر المتوسط. ومن جهة أخرى يمنح العثمانيون حريات سياسية للرومانيين ويحصل النمساويون على بوكوڤينا.

وعلى الرغم من أن شروط المعاهدة تعتبر قاسية، فإن العثمانيين قد نجحوا فى تفادى ما هو أسوأ بالنظر إلى مسألة بولندا التى تهم الروس مباشرة. لكن ذلك لا يقلل من واقع أن هيبة الإمبراطورية تنحدر بشكل مطرد وأنها تصبح بالنسبة لجيرانها فريسة مغرية. ويساعد على ذلك ضعفها الداخلى وضمور جيشها وتزعزع استقرار بعض الولايات، كما يساعد عليه التوسع السياسى والاقتصادى والإقليمى للدول الأوروبية العظمى: فبعضها، الأكثر انشغالاً بمصائر مستعمراتها النائية، يكتفى بالحفاظ على مواقعه الديبلوماسية والتجارية، وبعضها الآخر (فرنسا بوجه خاص) يسعى إلى أن يجد فى البحر المتوسط تعويضاً عن اخفاقاته فيما وراء البحار. أما النمسا وروسيا خاصة، اللتان لا تستهدفان غير أوروبا الوسطى والبلقانية والدانوبية، فإنهما تحافظان على ممارسة ضغط متواصل على الإمبراطورية العثمانية، مع احتراس إحداهما من الأخرى.

ودون أن تكون معزولة بالكامل وواقعة تحت رحمة جيرانها الخطرين، فإن الإمبراطورية التركية يتسنى لها، فى تلك اللحظة، الاعتماد على تحالفات أو مؤازرات خارجية. وحتى تتمكن من مواجهة الضغوط المتعددة والمتنوعة التى يمارسها خصومها، يصبح من الضرورى لها تجديد الهياكل الأساسية للدولة.

أحمد الثالث: محاولات التجديد (١٧٠٣ - ١٧٣٠)

شهدت الفترة الممتدة من عام ١٧٠٠ إلى عام ١٧٧٤ ميلاد ذهنية جديدة فى الإمبراطورية العثمانية بين صفوف بعض الأوساط الحاكمة تدفعها، من ناحية، إلى الانفتاح على البلدان الأوروبية، ومن ناحية أخرى، إلى تدشين إصلاحات، إن لم تكن للهياكل، فعلى الأقل لأسلوب عمل المؤسسات. لكن هذه الإصلاحات تقابل بمعارضة نشيطة من جانب العناصر المحافظة، الخائفة فى آن واحد من فقدان امتيازاتها ومن تطور جد موسوم بالأفكار وبالتقنيات الأوروبية، وذلك بحيث أننا نرصد تناوباً للمصلحين وللمحافظين فى السلطة بينما نجد أن **الأعيان** (الوجهاء:

ملاك الأرض وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين، بل والدينيين) يحتلون فى الإمبراطورية مكانة متعاظمة باطراد على حساب الطبقات الأجتماعية الأفقر، خاصة الفلاحين. وعلاوة على ذلك، فإن ضعف السلطة المركزية، جداً الواضح أحياناً، يشجع بعض العناصر فى الولايات، خاصة فى البلدان العربية، على السعى إلى كسب درجة من الاستقلال يضطر السلاطين فى أغلب الأحوال إلى قبولها من الناحية العملية، وإن لم يكن عن اقتناع. على أن فكرة دولة إتحادية، يقودها سلطان معترف به بوصفه عاهل جميع الرعايا، لا تتعرض للتساؤل، حتى فى أصعب اللحظات، الناشئة على حد سواء عن النزاعات مع الدول المختلفة وعن حركات التمرد والانتفاضات التى نشبت آنذاك.

حسين باشا عمجازاده وخلفاؤه المباشرون (١٦٩٩ - ١٧١٨): الانفتاح والاستمرارية

كان حسين باشا عمجازاده، الصدر الأعظم فى لحظة معاهدة كارلوفيتز، والذى ينحدر من آل كوپرولو، قد أدرك أن الدولة العثمانية قد تخلفت كثيراً بالقياس إلى الدول الأوروبية وأن أسلوب عملها يجب إصلاحه وتجديده. وسعياً إلى استعادة الثقة فى الحكومة، خلافاً لعدد من إسلافه، يتجه حسين باشا إلى تخفيض الضرائب على منتجات مختلفة، (الزيت، الصابون، البن، التبغ)، ويمنح إعفاءات من الضرائب للفلاحين الذين يعودون إلى أراضيهم وللتجار الذين يلتزمون باستئناف أنشطتهم، ويشجع توطين واستقرار البدو الرحل فى مختلف أقاليم الأناضول الشرقية وفى قبرص. ويجرى التعويض عن انخفاض العائد من الرسوم والضرائب عن طريق تخفيض محسوس **للقابى قوللو**، الذين ينتقل عددهم الإجمالى من ٨٣٧٠٠ فى ١٦٩٠ – ١٦٩١ إلى ٥٩١٠٠ فى عام ١٧٠١، بينما ينتقل عدد الإنكشارية من ٧٠٠٠٠ إلى ٣٤٠٠٠؛ وتجرى مراقبة سجلات تعداد **التيمارات** مراقبة صارمة وتتم تنحية عدد معين من **السباهيين** عن وظائفهم. والحال أن هذه

التدابير تؤدى إلى إصلاح للأحوال المالية، بل انها تسمح باستعادة لقيمة العملة العثمانية: فسكين البندقية لا يساوى بعدُ غير ٣١٥ أسبرة بدلاً من ٤٠٠. وفى تزامن مع ذلك، فإن الأميرال الأكبر حسين باشا ميزامورتو، الذى بقى فى منصبه ست سنوات، من عام ١٦٩٥ إلى عام ١٧٠١، يتولى تجديد البحرية العثمانية. إلاّ أنه عندما يضطلع حسين باشا عمجازاده باستعادة النظام فى الخدمات الداخلية للحكومة وللقصر، محاولاً تعيين موظفين أكفاء ومؤهلين فيها، فإنه يصطدم بالأشخاص المهيمنين الذين يتزعمهم **شيخ الإسلام** فيض الله أفندي الذى يعرقل إجراءات الصدر الأعظم ويسكن أقاربه وأصدقاءه فى المناصب الرئيسية للأنشطة القضائية - الدينية. وهكذا فإن حسين باشا، الذى يجد نفسه معزولاً وضحية لخيبة الأمل والمرض، يتنحى عن وظائفه(سبتمبر ١٧٠٢)، ويموت بعد وقت قصير من ذلك.

ويسمح تقاعد حسين باشا لفيض الله أفندى بالهيمنة على المسرح السياسى، وذلك بقدر ما أن السلطان مصطفى الثانى يقضى معظم وقته فى قصره فى ادرنه ولا يهتم بشئون الدولة. ويتوصل فيض الله إلى تعيين صدر أعظم جديد، هو مصطفى باشا دالتابان- الذى لا يبقى فى منصبه غير أربعة شهور - ثم محمد رامى باشا، **رئيس الكتاب** السابق، وثيق الارتباط بالأوساط الأوروبية فى العاصمة، ولكن الذى لا يحوز سلطة كبيرة. ويتراجع فيض الله عن جانب من قرارات حسين باشا عجمازاده، وهو ما يجر إلى اختلال إدارى ومالى جديد، بينما يجتهد حائزو **التيمارات** فى تحويل هذه الأخيرة إلى ملكيات شخصية **(ملكانه)**. ويؤدى مشروع لشن حملة فى چيورچيا إلى استثارة تمرد الإنكشارية (يوليو ١٧٠٣)، وعلى الرغم من التنازلات التى يقدمها **شيخ الإسلام**، فإن الإنكشارية يصبحون سادة لاسطنبول. وفى نهاية الأمر يقوم السلطان بعزل فيض الله افندى هو وأقاربه (يجرى إعدامهم بعد وقت قصير من ذلك)، ويتقاعد محمد رامى باشا (يوليو ١٧٠٣). والحال أن السلطان، بعد أن حاول دون طائل تهدئة الموقف، يقرر

التنازل عن العرش لحساب أخيه وأحمد الثالث (٢٢ أغسطس ١٧٠٣). وبعد اتفاق فاشل مع المتمردين، ينقض هذا الأخير عليهم فور وصوله إلى اسطنبول: فيجرى أسر زعيمهم وإعدامه (أكتوبر ١٧٠٣)، بينما يجرى تعيين حسن باشا مورالى داماد فى منصب الصدر الأعظم.

والواقع أن السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣ – ١٧٣٠) رجل مثقف، ومن المؤكد أنه يتوق إلى الحكم فى مناخ يسوده السلم حتى يتسنى له إشباع غرامه بالنساء وبالطيور وبالزهور، خاصة الزنابق التى كان مغرماً بها إلى أبعد حد بحيث أن عهده قد لقب بـ «عهد الزنابق» **(لاله دورى)**. وإذا كان المعينون فى منصب الصدر الأعظم خلال العامين الأولين (حتى عام ١٧٠٦) لا يبقون طويلاً فى المنصب (نحو شهرين ثم عشرة أشهر ثم شهرين، بحسب ترتيب ولاية كل منهم)، فإن الاستقرار وخاصة الإستمرارية يصبحان فيما بعد هى القاعدة: فالواقع أن محمد باشا بلطجى قد شغل منصب الصدر الأعظم لمدة سنة وأربعة شهور، ثم شغله على تشورلولو باشا لمدة أربع سنوات وشهر، وشغله إبراهيم باشا سلحدار داماد لمدة ثلاث سنوات وثلاثة أشهر، وشغله حاجى خليل باشا لمدة سنة، أما ابراهيم باشا نوشيحيرلى داماد، بشكل خاص، فقد شغله لمدة اثنى عشرة سنة وأربعة أشهر (١٧١٨ – ١٧٣٠). ومن الجدير بالملاحظة أن **شيخ اسلام** واحد (عبد الله افندى ينيشيجيرلى) يبقى فى منصبه على مدار هذه الفترة الممتدة من عام ١٧١٨ إلى عام ١٧٣٠. ويلاحظ الاستقرار نفسه بالنسبة للأميرال الأكبر **(قاپودان – إى دريا)** وللمسئول عن الشئون المالية **(باش – دفتر دار)** ورئيس أمانة الحكومة **(رئيس الكتاب)**. وهذه الاستمرارية وهذا الاستقرار الحكوميان يتزامنان مع نهايات الحرب ضد البندقية والنمسا وتوقيع معاهدة پاساروڤيتز (يوليو ١٧١٨).

صدارة داماد إبراهيم باشا العظمى (١٧١٨ - ١٧٣٠)

تسمح رغبة السلطان وخاصة الصدر الأعظم ابراهيم باشا داماد فى السلم بإبقاء الدولة العثمانية خارج النزاعات الأوروبية (وإن لم يكن خارج نزاعات الشرق

الأدنى الإيرانى)، ومن ثم، بعدم زيادة عدد الإنكشارية والجنود الآخرين، وبالاتجاه إلى استعادة النظام فى مجال الشئون المالية.

لكن ما ميز صدارة ابراهيم باشا العظمى هو الاهتمام الذى أولاه للعلاقات الدبلوماسية مع الدول الغربية. فإصراراً منه على فهم أسباب تقدم هذه الأخيرة وعلى الاطلاع على أساليب حياتها، وإنجازاتها التقنية، وخاصة إصراره على تأكيد أن الدولة العثمانية ترمى إلى الحفاظ معها على علاقات سلمية، لا يكتف إبراهيم باشا فحسب الاتصالات مع ممثلى الدول الأجنبية فى اسطنبول، وإنما يوفد أيضاً مراقبين عثمانيين، علاوة على السفراء، إلى العواصم الأوروبية الرئيسية: إلى ڤيينا (١٧١٩ - ١٧٣٠)، وإلى باريس (١٧٢٠ - ١٧٢١) وإلى موسكو (١٧٢٢ - ١٧٢٣) وإلى بولندا (١٧٣٠). والحال أن المبعوث العثمانى إلى باريس، محمد افندى، الذى ترك تقريراً مثيراً عن رحلته إلى فرنسا، قد اثار حماسه إلى أقصى حد ما شاهده فى ذلك البلد؛ ولدى عودته إلى اسطنبول، يصبح داعية الثقافة والمدنية والتقنيات الفرنسية، إلى درجة أن الصدر الأعظم، الشديد التأثر بما سمع، يدفع أوساط البلاط والحكومة إلى تبنى أسلوب حياة جديداً، يرمز إليه تشييد القصور (كقصر سعد آباد، على القرن الذهبى)، **واليايات** (الدور المقامة على ضفاف البسفور)، وإنشاء الحدائق، كحدائق مياه أوروبا العذبة، فى قلب القرن الذهبى، وتنظيم الأعياد والأفراح.

ويتبنى السلطان أحمد الثالث عن طيب خاطر هذه الحالة الذهنية. ويدعو إلى اسطنبول عدداً من الفنانين الأجانب، وينظم الكثير من أشكال اللهو المكلفة. وبدعوة منه، ينخرط أفراد الأوساط الحاكمة فى أسلوب الحياة السار والمكلف هذا، والذى يشهد، أياً كان الأمر، على تغير عميق فى الأذهان. والحال أن هذا التغير، المشروط بتوافر إمكانات مالية تسمح باتباع مثال قادم من الخارج، إنما يفسر البروز الواضح باطراد لفئة اجتماعية منبثقة من صفوف الأوساط الحاكمة المتمتعة بدخول مرتفعة وكبار الوسطاء أو التجار الذين يحتفظون بصلات مباشرة مع

التجار الأجانب ويشاركون فى التجارة الدولية، وملاك الأرض المنبثقين عن التيماريين أو الموظفين المحليين. وإذا كان الجو يدفع إلى الاستمتاع وإلى اللهو، كما أنشد ذلك أكبر شاعر آنذاك، نديم، ومعه منشدون آخرون يشهدون على تجديد فكرى، فإنه يدفع أيضاً إلى الرغبة فى تمييز عصره، عن طريق شاهد أبدى، ونرى عندئذ تشييد المساجد والمدارس والأسبلة والمنشآت العامة أو الخاصة التى لا تصل عموماً إلى أبعاد ضخمة وإن كانت تشير إلى تطور معين، ليس لفن العمارة وإنما لفن الزخرفة.

وقد أدرك القادة العثمانيون أن الإمبراطورية لم تعد الدولة السائدة فى أوروبا وفى المشرق، وأن تفوقها قد تعرض لإصابات، وأن تطوراً يحدث فى العالم الغربى لم يتسن للأتراك رصده أو أخذه في الحسبان. والانتكاسات العسكرية، والوساطات الإنجليزية أو الهولندية أو الفرنسية توضح لهم أنه لم يعد بوسعهم فرض قانونهم، وأنهم لم يعودوا السادة الوحيدين فى المجال السياسى والاقتصادي الذى كانوا يهيمنون عليه حتى ذلك الحين. والغربيون يضربون لهم المثل من خلال اجتهادهم فى تكوين فكرة أفضل عن ثقافة وحضارة العالم الإسلامي، العربى أو التركى أو الفارسى؛ فتقارير السفراء وملاحظات تراجمة السفراء تنقل للغرب تصوراً أكثر واقعية، أقل عمومية، عن العالم الشرقى. ويجرى نسج علاقات، فى اسطنبول وكذلك فى الثغور الأساسية للإمبراطورية، أزمير، بيروت، الأسكندرية.

وتتولد عن ذلك، لدى بعض العثمانيين، رغبة فى تكوين فكرة أفضل عن العالم الغربى. ويتجه السفراء إلى العواصم الكبرى، وهم سفراء تصدر عنهم ملاحظات، ومعلومات، وتأملات، وعند الضرورة، تجديدات. وأحد ابرز هذه التجديدات هو إنشاء مطبعة عربية الحروف في اسطنبول (١٧٢٧)، بمبادرة من سعيد محمد أفندى، ابن المبعوث العثمانى فى باريس، محمد أفندى، الذى تأثر بالغ التأثر بالمطابع الفرنسية؛ ولدى عودته إلى اسطنبول وجد فى شخص ابراهيم متفرقه،

التجار الأجانب ويشاركون في التجارة الدولية، وملاك الأرض المنبثقين عن التيماريين أو الموظفين المحليين. وإذا كان الجو يدفع إلى الاستمتاع وإلى اللهو، كما أنشد ذلك أكبر شاعر آنذاك، نديم، ومعه منشدون آخرون يشهدون على تجديد فكرى، فإنه يدفع أيضاً إلى الرغبة فى تمييز عصره، عن طريق شاهد أبدى، ونرى عندئذ تشييد المساجد والمدارس والأسبلة والمنشآت العامة أو الخاصة التى لا تصل عموماً إلى أبعاد ضخمة وإن كانت تشير إلى تطور معين، ليس لفن العمارة وإنما لفن الزخرفة.

وقد أدرك القادة العثمانيون أن الإمبراطورية لم تعد الدولة السائدة فى أوروبا وفى المشرق، وأن تفوقها قد تعرض لإصابات، وأن تطوراً يحدث فى العالم الغربى لم يتسن للأتراك رصده أو أخذه في الحسبان. والانتكاسات العسكرية، والوساطات الإنجليزية أو الهولندية أو الفرنسية توضح لهم أنه لم يعد بوسعهم فرض قانونهم، وأنهم لم يعودوا السادة الوحيدين فى المجال السياسى والاقتصادى الذى كانوا يهيمنون عليه حتى ذلك الحين. والغربيون يضربون لهم المثل من خلال اجتهادهم فى تكوين فكرة أفضل عن ثقافة وحضارة العالم الإسلامى، العربى أو التركى أو الفارسى؛ فتقارير السفراء وملاحظات تراجمة السفراء تنقل للغرب تصوراً أكثر واقعية، أقل عمومية، عن العالم الشرقى. ويجرى نسج علاقات، فى اسطنبول وكذلك فى الثغور الأساسية للإمبراطورية، أزمير، بيروت، الأسكندرية.

وتتولد عن ذلك، لدى بعض العثمانيين، رغبة فى تكوين فكرة أفضل عن العالم الغربى. ويتجه السفراء إلى العواصم الكبرى، وهم سفراء تصدر عنهم ملاحظات، ومعلومات، وتأملات، وعند الضرورة، تجديدات. وأحد ابرز هذه التجديدات هو إنشاء مطبعة عربية الحروف فى اسطنبول (١٧٢٧)، بمبادرة من سعيد محمد أفندى، ابن المبعوث العثمانى فى باريس، محمد أفندى، الذى تأثر بالغ التأثر بالمطابع الفرنسية؛ ولدى عودته إلى اسطنبول وجد فى شخص ابراهيم متفرقه،

وهو من أصل مجرى إلا أنه صار عثمانياً ومسلماً، الإخصائى القادر على تشغيل هذه المطبعة. وعلاوة على المؤلفات التركية أو العربية أو الفارسية، سوف يجرى أيضاً نشر ترجمات لكتب فرنسية وإنجليزية، خاصة كتب التاريخ والجغرافيا والعلوم. وقد أصدرت المطبعة عشرين مجلداً حتى عام ١٧٤٥، تاريخ موت إبراهيم متفرقه، ويستثمر العلماء المحافظون موته لوقف عمل المطبعة، الذى لن يجرى استئنافه إلاَّ بعد ذلك بعدة عقود. وهكذا يبدأ انفتاح معين على العالم الخارجى سوف يزداد كثافة فيما بعد من خلال استدعاء فنيين أجانب، فرنسيين أولاً، للعمل فى المجال العسكرى، خاصة فى مجال المدفعية.

والحال أن النفقات التى استتبعتها أبهة عهد أحمد الثالث كانت بوجه عام محدودة ومكفولة عن طريق سيطرة جادة على الرسوم والضرائب ومختلف إيرادات الدولة. ومن هذه الزاوية، كان إبراهيم باشا داماد إدارياً جيداً ويمكن اعتباره واحداً من أفضل الرجال العثمانيين الذين شغلوا منصب الصدر الأعظم.

تمرد پاترونا خليل (١٧٣٠)؛ الوضع فى الولايات

إن ما تسبب فى ضياع إبراهيم باشا والسلطان هو «الحرب الإيرانية». فهذه الأخيرة يجرى استئنافها فى يوليو ١٧٣٠اثر استعادة الشاه تاه طهمسب الثانى لأرض محتلة من جانب العثمانيين. وعندئذ يجهز الصدر الأعظم حملة على إيران، لكنه يصطدم بتمرد للإنكشارية يقوده أحدهم، هو پاترونا خليل الذى يستفيد من جبن رؤسائه ومن دعم عدد من العلماء وخصوم الصدر الأعظم فيغدو سيداً للعاصمة، ثم يطلب تسليم الصدر الأعظم وعدد من كبار الشخصيات الأخرى إليه. وسعياً إلى إنقاذ نفسه، ينحى السلطان إبراهيم باشا داماد ويأمر بإعدامه (٢٩ سبتمبر ١٧٣٠). إلاَّ أنه يضطر بعد ذلك بوقت قصير إلى التنازل عن العرش وعندئذ تجرى المناداة بأحد أبناء مصطفى الثانى سلطاناً: ذلك هو محمود الأول

(أول أكتوبر ١٧٣٠). وينشر پاترونا خليل وأعوانه الرعب فى اسطنبول، ويدمرون القصور والدور والحدائق التى كانت قد أقيمت قبل ذلك بوقت قصير على ضفاف القرن الذهبى، وينصبون عدداً من أصدقائهم فى بعض المناصب الهامة فى الدولة؛ وينتهى السلطان إلى الرد على ذلك: فعن طريق خدعة يجرى أسر پاترونا خليل وحلفائه وإعدامهم خنقاً (نوڤمبر ١٧٣٠). ويتم بسرعة إخماد محاولة لاستئناف التمرد (يناير - مارس ١٧٣١). وتشير مفاجأة الانفجار ونجاح تمرد پاترونا خليل إلى أن وضع الدولة العثمانية، بالرغم من المظاهر الخارجية الرائعة، بعيد عن أن يكون مستقراً وآمناً.

ويجرى تقديم برهان اضافى على ذلك من خلال الأحداث التى تدور فى الولايات العربية التى، إن لم تكن السيادة العثمانية عليها مهددة بالكامل فإنها، على الأقل، مختزلة بشكل محسوس. وهكذا ففى دمشق تصبح عائلة العظم مهيمنة اعتباراً من عام ١٧٢٥ ويضطر الولاة العثمانيون إلى التوصل إلى وفاق معها. وفى اتجاه جنوبى أكثر، فى الجليل الأعلى والأدنى، تنجح عائلة الزيدانى بقيادة رئيسها ضاهر العمر، فى فرض سلطتها من عام ١٧١٠ إلى عام ١٧٧٥، أكان ذلك على الولاة أم على الشيوخ المحليين: وكان ضاهر، الذى أعدم فى نهاية الأمر فى عام ١٧٧٥، مدافعاً عن درجة من الاستقلال لبلاده عن الحكومة المركزية العثمانية، وهى رغبة تعبر عن نفسها فى الشطر الثانى للقرن فى مصر وكذلك فى الأقليم نفسه من خلال أحمد باشا الجزار.

وفى المغرب، بشكل شبه متزامن، تؤدى انتفاضات فى تونس وطرابلس الغرب إلى الاستيلاء على السلطة من جانب عسكريين من أصل تركى، سوف يسعون إلى إنشاء سلطات محلية تتحول فيما بعد إلى سلالات حاكمة. ففى تونس، يستولى ابراهيم شريف، أغا **السباهيين**، على السلطة، إلاَّ أنه يحل محله بعد ذلك بثلاث سنوات أغا آخر **للسباهيين**، هو حسين بن على، الذى يصبح بايا لتونس ويحصل من اسطنبول على لقب الباشا مع رتبة **البيليربك** (الوالى). وفى طرابلس الغرب،

التى سأمت الفوضى المتواصلة، فإن السكان الأصليين الساخطين ينصبون على رأس **الأوجاق** ضابطاً من سلاح الفرسان، هو أحمد الكرمنلى - وهو سليل قرصان تركى - الذى يجرى، بدعم من الديوان، إعلانه داياً وباشا (يوليو ١٧١١)؛ وفى عام ١٧١٣ تمنحه الحكومة العثمانية لقب **بيليربك**. وفى عام ١٧١١ أيضاً، يتمكن على تشاووش، داى الجزائر، من طرد الباشا المرسل من جانب السلطان، ثم ينجح فى كسب اعتراف العاهل العثمانى به هو نفسه باشا. لكن دايات الجزائر سوف يستمر انتخابهم من جانب ديوان ضباط **الأوجاق**. على أنه إذا كانت سلطات محلية تتشكل بهذا الشكل، بما يشكل نوعاً من نظام حكم محلى داخلى، فإن أياً من **الأوجاقات** الثلاثة لا يفكر فى الانفصال الكامل ويتم اعتبارها جميعاً وتعتبر نفسها جميعاً ولايات عثمانية. ولا يجرى السعى لا من جهة ولا من أخرى إلى تبديل كامل لوضع يسمح **للأوجاق** بامتلاك حماية أرقى ويسمح للسلطان بالاحتفاظ بسيادته على مجمل الإمبراطورية.

الدولة العثمانية فى مستهل القرن الثامن عشر: إستمرارية أم تحول؟

بالنظر إلى التطور الذى يتجلى خلال الثلث الأول من القرن الثامن عشر، يمكننا التساؤل عما تمثله الدولة العثمانية بالنسبة لمختلف الفئات الاجتماعية أو الإثنية التى تشكل رعايا لها. لقد لاحظنا بالفعل أن عدداً من كتاب الأخبار - النادرين - فى القرن السابق قد شددوا على بعض النقائص، بعض مثالب الإدارة العثمانية، بل إنهم، كنعيمه، قد طرحوا إمكانية إدخال إصلاحات. وتظهر هذه الحالة الذهنية بين القادة المستنيرين، المتصلين بممثلى الدول الغربية المتواجدين فى اسطنبول، وذلك إما على نحو مباشر، أو من خلال كبار تراجمة القصر، كالكسندر ماڤروكورداتو، (الذى استكمل هو نفسه جانباً من دراساته فى إيطاليا)، أو شخصيات «مشرقية» كديميترى كانتيمير، المولداڤى والفنارى، الذى

كان فى آن واحد على صلات جد وثيقة بالسفراء الغربيين وصديقا **لرئيس الكتاب** ثم للصدر الأعظم محمد رامى باشا.

وهذه الاتصالات تقود إلى التأمل والفضول، إلى رغبة فى الإطلاع والمعرفة كتلك التى يبديها داماد إبراهيم باشا. وبالنسبة له ولأولئك الذين يشاركونه أفكاره، فإن من الضرورى تحسين نظام الحكم العثمانى، وليس تغييره؛ والتحسين يعنى إستعادة سلطة الحكومة، وتطبيق واحترام الأحكام، وإصلاح الأجهزة الإدارية، ومكافحة اساءات استخدام السلطة. والمقصد جدير بالثناء، إلاَّ أنه لا بد من إعلانه، ومن ظهوره على المسرح كواقع فعلى. لكن العادات السيئة، لسوء الحظ، جد متأصلة بالفعل، وكثيرون من الأشخاص يجدون فائدة فى إستخدام النظام لحسابهم هم أنفسهم وليس لصالح الدولة؛ وتترتب على المصاعب العسكرية زيادة للرسوم ولمختلف الضرائب التى تنيخ بكلكلها أساساً على أولئك الذين لا يملكون أية وسيلة للتخلص منها، غير التمرد أو الهرب. إلاَّ أنه لا توجد هناك حركة معممة، منظمة، ذات اتساع يتيح لها تعريض الدولة للخطر. فما يحدث هو أساساً تمردات محلية يسعى بعض القادة المحليين فى نهاية الأمر إلى استخدامها لحسابهم، ولكن دون السير إلى حد الإطاحة بنظام سياسى يبدو لهم آنذاك مفيداً.

وفى الولايات العربية، فإن الاتجاهات الرامية إلى الحكم الذاتى والتى تعبر عن نفسها إنما تتميز، فى الشرق الأدنى، بخصوصية إثنية عشائرية أو اجتماعية (الدروز، المماليك، مثلاً)، فهى، فى آن واحد، رد على تجاوزات أو إساءات استخدام الولاة العثمانيين للسلطة وتعبير عن الرغبة فى تكوين سلطة محلية مستندة إلى أصالة الأقليم المعنى. وفى شمال افريقيا، تكمن أسباب متعددة وراء الحركات الأستقلالية: بُعْدُ السلطة المركزية، ضغط الدول الغربية (النضال ضد القراصنة «البربر»)، وأحياناً الفوضى المحلية. ومما له دلالته أن السلطة، فى ولايات الغرب الثلاث، كانت حكراً للعسكريين، القوة الوحيدة المنظمة القادرة على

استعادة النظام الداخلى، وعلى مواجهة التحركات الغربية. وعلاوة على ذلك، فإن هؤلاء العسكريين ينحدرون من أصول تركية (أو أنهم مستوعبون) والجزء الأكبر من قواتهم هو أيضاً تركى الأصل. ومما له دلالته أيضاً أن هؤلاء القادة، عند وصولهم إلى قيادة ولاياتهم، كانوا يريدون بإلحاح الاعتراف بهم **كبايات** أو **دايات**، وكذلك كباشاوات - ولاة، أى كممثلين مباشرين للسلطان. ومن ثم فلا وجود هناك لرغبة فى الأنفصال، أو فى الاستقلال الكامل، فالموجود، خلافاً لذلك، هو رغبة واضحة فى استمرارية للاندماج فى الدولة العثمانية.

وحتى إذا كان شخص بعض السلاطين أو الوزراء يتعرض للتهديد، العنيف أحياناً، فإنه لا يظهر فى أية لحظة تهديد للدولة أو لنظامها المكون لها: فالأشخاص، لا المؤسسات، هم المستهدفون، والسلطان الذى يطاح به أو ينحى أو حتى يعدم، لا يمكن أن يحل محله غير سلطان جديد وليس نصير نظام سياسى جديد. وهذه الأولوية ترجع إلى واقع أن السلطان ليس مجرد رئيس للسلطة الزمنية وإنما هو أيضاً رئيس لجميع المسلمين وحام للمسيحيين الذين يسكنون إمبراطوريته. وهو أيضاً، فى مواجهة مؤامرات الدول المسيحية، المدافع عن العالم الإسلامى، وذكرى عظمة سلاطين القرن السادس عشر تضفى أيضاً على سلاطين القرن الثامن عشر هيبة لا جدال فيها. والواقع أن الأراضى التى فقدتها وتنازلت عنها الإمبراطورية العثمانية، حتى منتصف القرن الثامن عشر، تعتبر تافهة وهامشية ولا تكاد تمس السكان المسلمين. وأبعاد الإمبراطورية من الاتساع بحيث أن ما يجرى فى إحدى ولاياتها لا يوجد له صدى، أو يوجد له صدى ضعيف، فى الولايات الأخرى، وسكان الدولة العثمانية (**دولة - إى عثمانية**) يملكون عنها فكرة تتجلى فى تعبيرى **ممالك - إى عثمانية** (الأراضى العثمانية) **وممالك - إى إسلامية** (الأراضى الإسلامية) اللذين يعدان فى إدراكهم مترادفين ويشملان كياناً بشرياً وسياسياً ودينياً.

فترة إنتقال (١٧٣٠ - ١٧٦٨)

بونڤال باشا: التحسينات فى المجالين العسكرى والمدنى

إن عهد محمود الأول (١٧٣٠ – ١٧٥٤)، الذى بدأ فى ظل النذر الكئيبة المترتبة على تمرد پاترونا خليل، يتواصل عبر الحروب مع روسيا والنمسا، ثم مع إيران وينتهى مع ذلك بفترة سلم (١٧٤٦ – ١٧٥٤). وقد يبدو السلطان ألعوبة للأحداث التى تحركها قوى أخرى. على أن محموداً الأول ليس عاهلاً عاجزاً وتحركه الصبور ولكن المثابر ضد پاترونا خليل ينتهى بإتيان ثماره. وإذ كان محمود الأول ذكياً، ومدفوعاً بالرغبة في تحسين وضع امبراطوريته، فإنه يتحرك فى اتجاهين: من جهة، إصلاح الجيش، وبشكل أخص المدفعية، وهم عمل يعهد به إلى فرنسى، هو الكونت دو بونڤال، ومن جهة أخرى، استعادة السلم ومناخ الثقة فى الولايات الأناضولية. وقد شهد الجزء الأول من عهده تعاقب وزراء عديدين، نادراً ما تجاوز بقاء الواحد منهم فى منصبه سنة واحدة (باستثناء على باشا حكيم أوغلو)؛ وبالمقابل؛ فإن فترة السلم لم تعرف غير أربعة ممن احتلوا منصب الصدر الأعظم فى ثمانية أعوام، مما يعد دليلاً على استقرار سياسى معين وعلى استمرارية للعمل.

وسرعان ما تفرض ضرورة إصلاح الجيش نفسها على السلطان، إلا أنه بالنظر إلى عداوة الإنكشارية يضطر إلى الاقتصار على تجديد قوة سلاح المدفعية (**خومباراچى**)، مستخدماً فى تلك المناسبة خدمات الكونت دو بونڤال (١٦٧٥ – ١٧٤٧) الذى، بعد أن كان قد خدم فى صفوف جيش لويس الرابع عشر، ثم فى صفوف جيش الأمير يوچين السافويى، جاء إلى اسطنبول، واعتنق الإسلام (سوف يعرف فيما بعد باسم أحمد باشا الخومباراچى)، ومن خلال الصدر الأعظم عثمان باشا طوبال (١٧٣١ – ١٧٣٢) جرى تقديمه إلى السلطان الذى كلفه بإصلاح سلاح المدفعية. وهذا الأمر له دلالته، فلأول مرة يجرى اللجوء إلى

أخـصـائى أجنبى، وعـلاوة على ذلك فـإنه يرمـز إلى رغـبـة السلطان فى إجـراء إصلاحات عن طريق استخدام الكفاءات: وليس من شأن تحول بونفال إلى اعتناق الإسـلام إلاَّ أن يسهل الأمور، بتحييده إلى هذا الحد أو ذاك للانتقادات الصادرة من الأوساط المحافظة والتقليدية. وكان بونـفال يتمنى التمكن من تحقيق تحولات فى كامل القوات العسكرية العثمانية، لكن عداوة الإنكشارية قد أرغمته على الاقتصار على سلاح المدفعية وعلى إدخال تحسينات تقنية عند الطوبچية. ومتجاوزاً لتلك الحدود، فى عام ١٧٣٤، يتجه إلى إنشاء مدرسة للمهندسين **(هندسه خانه)** موجهة إلى تخريج فنيين حديثين فى مجال المدفعية. وبعد نفى بونفال فترة وجيزة إلى كاستامانو، فإنه يستدعى من جديد: وسوف يظل فى وظيفته حتى موته فى عام ١٧٤٧. وقد حاول دون طائل لعب دور فى العلاقات الدبلوماسية العثمانية، إلا أنه تمكن على أى حال من تعزيز العلاقات مع فرنسا، ويجرى إغلاق مدرسة المهندسين بعد ذلك بوقت قصير (١٧٥٠) تحت ضغط العلماء، إلا أنه، بفضل وجود بونفال وعدد من الفنيين الأجانب الآخرين الذين استدعاهم، كان قد تحقق انفتاح على النموذج الأوروبى.

وفى المجال العسكرى أيضاً، يحرص محمود الأول ومن شغلوا منصب الصدر الأعظم فى عهده، من جهة، على تجنب انبعاث لتمرد كتمرد پاترونا خليل وذلك بالأنتظام فى دفع المرتبات للإنكشارية الذين يتعهدون، فى المقابل، بأداء مهامهم بانضباط، ومن جهة أخرى، حماية حدود الإمبراطورية بتشييد الحصون وبإيجاد حاميات تحت قيادة قادة يتمتعون بالسلطة الكاملة على الإقليم المحيط.

وتتعزز سياسة السلم التى ينتهجها محمود الأول عبر السيطرة الأكثر صرامة على سير عمل الإدارة، على الأقل فى الأماكن التى يمكن فيها لتلك الأخيرة ممارسة نشاطها دون عوائق، وهو ما ينطبق آنذاك على ولايات روميليا (أوروبا) والأناضول. وعلى الرغم من واقع أن **الأعيان** يميلون إلى اكتساب المزيد من

الأهمية على المستوى المحلى، فإن مصلحة هؤلاء الأخيرين تقترن بمصلحة الدولة، وذلك على نحو جيد بحيث أن الوضع الاقتصادى والمالى يتحسن والخزانة تمتلىء. وفى اسطنبول، يأمر محمود الأول ببناء منشآت دينية (مسجد نور - أى عثمانية، الذى استكمل فى عهد خليفته، ومسجد اوسكودار الكبير) وقصور ومكتبات، ومنشآت ذات نفع عام، خاصة الخزانات، كخزانة طوپوزلو، قرب قاغيت خانه، ومركز توزيع المياه فى بيوغلو - تقسيم الذى سمح بتغذية العديد من الأسبلة فى عدد من الأحياء الواقعة فى شمالى القرن الذهبى: وقد جرى إنشاء أكثر من ستين سبيلاً إما من جانب السلطان أو من جانب عدد من شخصيات العهد. كما جرى الاقتداء بمثال السلطان فى المدن الكبرى فى الولايات، خاصة فى الأناضول.

محاولة للتجديد: راغب باشا كوچا

عند موت محمود الأول، يصبح أخوه عثمان الثالث سلطاناً. وهذا الأخير شخصية باهتة، تفتقر إلى قوة الشخصية وإلى المقدرة، ويستولى عليها الارتياب ولا تميل كثيراً إلى التجديدات التقنية أو الفكرية. وخلال عهده (أقل من ثلاثة أعوام)، يتعاقب ستة وزراء لم يسمح لهم قصر مدة وجودهم على رأس شئون الدولة بالاضطلاع بأى عمل هام، حيث كانت الأحداث الأكثر بروزاً تتمثل فى حريق ضخم شب فى اسطنبول فى سبتمبر ١٧٥٥، وحريق آخر فى يوليو ١٧٥٦ وافتتاح مسجد نور - أى عثمانية لأداء الصلاة (٥ ديسمبر ١٧٥٥). ولما كان السلطان لم يكسب عطف سكان العاصمة بسبب مراسيمه التى تحرم بيع النبيذ وخروج النساء إلى المنتزهات العامة وتلزم غير المسلمين بارتداء الملبس المميز لملتهم- حيث لم تجد كل هذه التدابير غير تطبيق جد محدود - فإن رحيله لايستثير اسفاً كبيراً.

وخلافاً لذلك، فإن تنصيب مصطفى الثالث، الأبن الأكبر لأحمد الثالث (٣٠ أكتوبر ١٧٥٧)، يقابل بالحماس. ويتمثل أحد الأعمال المبكرة لعهده فى إبقاء محمد

راغب باشا كوچا – الصدر الأعظم الأخير لعثمان الثالث – فى منصبه، وهو أحد رجال الدولة الأكثر تميزاً خلال تلك الفترة، وسوف يظل فى منصبه مدة تزيد عن ست سنوات. وإذ كان راغب باشا يشارك السلطان آراءه التى تذهب إلى أن السلم مع الدول الأجنبية يعتبر ضرورياً لصلاح حال الدولة، فإنه قد عمل باستمرار، برغم ضغوط بعض العثمانيين وبعض السفراء، على تجنب توريط الإمبراطورية فى حروب ليس من شأنها إلاَّ أن تكون نذير سوء بالنسبة لها. وقد وجه اهتمامه، فى المقابل، إلى تحسين مختلف خدمات الدولة: فيتم تعزيز العدالة بفضل منح سلطات أكبر للقضاة وبفضل سن أحكام تهدف إلى حماية السكان على نحو أحسن ضد تعديات الأعيان وموظفى الإدارة فى الولايات. كما أنه، مرة أخرى، قد أجبر حائزى الملكيات العقارية – التيماريين، الملتزمين (مُقَطَعْچيه) – على احترام واجباتهم المتعلقة بدفع الضرائب الواجبة الأداء عليهم وحظر الضغط على السكان. بل إنه قد جرى إرسال قوات ضد المخالفين، الأمر الذى يشهد على عزم الصدر الأعظم على إعمال قوانين وأحكام الدولة والالتزام بها.

ولما كان راغب باشا نصيراً للسلم، فإنه قد حافظ على علاقات طيبة مع الدول الأجنبية، بما فيها، آنذاك، روسيا والنمسا. فيجرى توقيع أو تجديد معاهدات تجارية مع ممالك نابولى والدانمرك وفارس (وقعت أول معاهدة صداقة مع هذا البلد الأخير فى أبريل ١٧٦١). كما أن هذه الفترة هى الفترة التى تمتعت فيها فرنسا وانجلترا بعلاقات ممتازة مع الإمبراطورية العثمانية، وكان يمثلهما فى اسطنبول سفيران ممتازان، ڤيرچن، سفيراً لفرنسا (من عام ١٧٥٥ إلى عام ١٧٦٨)، وچيمس پورتر، سفيراً لإنجلترا (١٧٤٦ – ١٧٦١)؛ وقد شد الأول بوجه خاص انتباه السلطان إلى شخص البارون دو توت، وهو ضابط مجرى كان قد انتقل إلى خدمة فرنسا، ثم جاء إلى تركيا معه: والحال أن البارون دو توت قد أصبح بعد ذلك بوقت قصير (خاصة بعد عام ١٧٧٤) المؤسس لإصلاحات عميقة فى الجيش العثمانى.

هل الرغبة فى السلم أم غياب الإمكانات هو الذى يحفز القادة العثمانيين إلى عدم التدخل فى الولايات، خاصة الولايات العربية ضد حركات الاستقلال الذاتى التى تأخذ فى الظهور؟ أم أنه يمكن تصور أنهم يرصدون لدى حكام هذه الولايات حرصاً على عدم الانفصال عن الدولة العثمانية، سعياً إلى الحفاظ على حماية أرقى ضد مؤامرات خارجية لاحقة؟ أم أن هؤلاء الحكام لا يعتبرون أنفسهم، بعد، أقوياء بما يكفى لإعلان استقلالهم الكامل وأنهم فى وجه الزحف السياسى والاقتصادى من جانب الأوروبيين، يرون أن العالم الإسلامى يجب أن يظل موحداً تحت سلطة قائد واحد، ما يزال يعتبر عاملاً قوياً؟

الواقع أن السيادة العثمانية ليست محل تساؤل وربما كان القادة العثمانيون قد نظروا بقدر من الارتياح إلى انتقال جانب من مسئولياتهم العسكرية، إن لم تكن السياسية، إلى أيدى السلطات المحلية، المهتمة بسير الأمور فى بلادها أكثر من الولاة المتراخين، المعينين لمدد قصيرة نسبياً والذين ليس لهم صلات عميقة لابالسكان ولابمجريات الأمور الواقعية فى الولايات. وفى هذا الصدد، يمكن تصور نوع من تفويض السلطة، ناشىء عن تقلب الأحداث، لكنه محل قبول واعتراف من جانب حكومة اسطنبول بقدر ما أن هذا الوضع يخدمها فى نهاية الأمر، شريطة عدم تهديد روح وحدة الدولة العثمانية. ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الحالة للأمور كانت أيضاً محل اعتراف ضمنى من جانب الدول الكبرى، التى لا تملك سفارة إلاّ فى عاصمة الإمبراطورية، وليس لها فى عواصم الولايات غير قنصليات، وهو ما لايمنعها، عند الضرورة، من التعامل بشكل مباشر مع السلطات المحلية، خاصة فى المغرب وفى مصر، دون المرور باسطنبول، ومن حيث المبدأ، كان لابد لمثل هذه الاتفاقات من الحصول على تصديق الحكومة المركزية: وليس مؤكداً أن الحالة كانت كذلك دائماً. لكن ذلك لا يقلل من واقع أن الدولة العثمانية تظل واقعاً جد حيوى، قادراً على مقاومة الهجمات الأولى الجادة من جانب الدول المهتمة بأضعافها.

والواقع أن محاولات الاصلاح التى اضطلع بها عدد ممن شغلوا منصب الصدر الأعظم قد تسنى لها أن تحرز، بصورة مؤقتة، قدراً من النجاح، إلا أنها قد تلتها إرتداءات إلى الوراء، عن طريق تدابير تقضى على هذه المحاولات. وإذا كانت الأوساط المحافظة قد أحنت رأسها أحياناً وسمحت بمرور موجة استعادة النظام، فقد تسنى لها الرد واستعادة مواقعها وفرض مفاهيمها. وتتناسب الضرورات المالية والاقتصادية للإمبراطورية مع مصالح أصحاب رؤوس الأموال الذين يستخدمونها لشراء الأراضى، ويجرى اختزال **التيمارات** ذات المساحات المحدودة لحساب أصحاب **التيمارات** الكبيرة الذين يحوزون ملكيات وراثية، وهو ما يسمح بتشكل فئة اجتماعية من كبار ملاك الأرض الذين لا ينحدرون دائماً من أصول ريفية. كما يعاد استثمار رؤوس الأموال فى التجارة، خاصة فى تجارة الترانزيت والتجارة الدولية. ومن جهة أخرى، فإن الضغط الضريبى على الفلاحين لا يخف، والضرائب الاستثنائية تتحول إلى ضرائب منتظمة، ومن هنا التمردات التى تنشب فى مختلف بقاع الإمبراطورية. وهذه المشكلات، الاقتصادية من حيث الأصل، سوف تتخذ بشكل مطرد طابعاً سياسياً وإجتماعياً، وسوف تلعب الدول الكبرى فى ذلك دوراً هاماً أكثر فأكثر.

على أن الإدارة العثمانية، رغم فسادها، تظل منظمة وفعالة نسبياً. ويفتقر موظفو الإدارة بعد إلى الثقة فى مستقبلهم، ومن ثم، يكفون عن أن يكونوا مدفوعين بروح المبادرة ومن ثم، بمفهوم متجدد عن مهامهم ودورهم: فذلك يقتضى تعليماً، وأسلوباً لاكتساب الأفكار وللمناهج الجديدة التى لا وجود لها بعد فى الإمبراطورية العثمانية، فى غياب انفتاح فكرى على العالم الغربى.

التغلغل الأجنبى

يرمز القرن الثامن عشر، فى تاريخ الإمبراطورية العثمانية، إلى البداية الحقيقية لهجوم الدول الأوروبية العظمى، أكان ذلك فى المجال العسكرى

والدبلوماسى أم فى المجال الاقتصادى، ناهيك عن النفوذ الذى يبدأ فى ممارسة فعله فى المجالات التقنية والثقافية. ففى القرون السابقة، كان البنادقة والفرنسيون والإنجليز والهولنديون يسعون بشكل خاص إلى إيجاد وكالات تجارية فى اسطنبول وفى بعض ثغور المشرق؛ وتقتصر مبادرتهم على ذلك الجانب، لأنهم ليسوا أقوياء بما يكفى وليسوا مرهوبى الجانب بما يكفى لأن يحاولوا الاضطلاع بتغلغل من نوع آخر. وإذا كانت حروب قد نشبت، فإنها صغيرة وهامشية، وحتى عندما يحرز البنادقة - والنمساويون - نجاحات أكثر تميزاً فى أواخر القرن السابع عشر، فإن هذه النجاحات تذهب أدراج الرياح بعد ذلك ببضعة عقود.

وفى المقابل، فإن القرن الثامن عشر سوف يشهد تعرض العالم العثمانى للتهديد بأشكال مختلفة: فعلى المستوى العسكرى، يحرز الروس والنمساويون انتصارات مؤكدة تجر إلى انحسار لحدود الإمبراطورية، وعلى المستوى الاقتصادى، حيث لا يلعب البنادقة بعد غير دور محدود، ينجح الفرنسيون، وبدرجة أقل الإنجليز والهولنديون، فى توسيع تغلغلهم. فإلى أى حد سمح لجوء العثمانيين إلى وسطاء (فرنسيين، إنجليز، هولنديين) لهؤلاء الوسطاء، فى مقابل الخدمات المقدمة بهذا الشكل، بالحصول لتجارهم على مزايا أكثر وضوحاً؟ وأخيراً، فإنهم يمارسون ضغطاً من نوع جديد وذلك بإيثارهم لأقليات معينة، وهو ضغط يتميز بطابع اجتماعى سوف يتحول فيما بعد إلى سندسياسى.

الضغط الاقتصادى: توسيع الامتيازات

هكذا سوف يشهد القرن الثامن عشر تطور وجود غربى فى التجارة الدولية للإمبراطورية العثمانية، وهو وجود راجع إلى انطلاق رأسمالية ميركانتيلية (تجارية) تدعمها الحكومات وتعبر عن نفسها من خلال إنشاء أو توسيع الشركات التى تستفيد، فى الموقع، من دعم السفراء والقناصل. ويفرض هؤلاء الأخيرون قدراً كبيراً من السلطة، بل والمطالب، بما يتناسب مع تضاؤل القوة العثمانية؛

وعندئذ يجرى استخدام الامتيازات على نطاق واسع لحساب التجار الغربيين المتواجدين فى ثغور الإمبراطورية: فهذه الثغور تلعب دوراً يتميز بأهمية من الدرجة الأولى لأنها نقاط وصول ورحيل التجارة الدولية العثمانية، حيث لم يكن بوسع الأوروبيين بعد اختراق الأماكن الداخلية للمجال العثمانى، وهو مجال القوافل التى يظل استغلالها وتنظيمها بين أيدى السكان الأصليين.

فما هو المكان الذى يجب تحديده للتجارة الدولية فى الأنشطة الاقتصادية للعالم العثمانى؟ الأرجح أنه مكان أقل أهمية مما كان متصوراً على مدار زمن طويل استناداً إلى مجرد قراءة تقارير القناصل والتجار الأوروبيين. ويرجع ذلك أولاً إلى أن الإمبراطورية العثمانية ليست مجرد الهامش البحرى الذى يظهر فيه الغربيون وثانياً إلى أن أنشطة عديدة فى مجال الإنتاج والصناعة والتبادلات التى تخص بشكل مباشر غالبية السكان تواصل الوجود فى داخل الإمبراطورية، دون تدخل أوروبى من أى نوع؛ وأخيراً لأن البحر الأسود، الذى يظل محظوراً من الناحية العملية على السفن الغربية حتى عام ١٧٧٤، هو مجال إمداد هام، بالنسبة لاسطنبول خاصة. كما يجب ملاحظة أن جزءاً هاماً من التجارة المتحققة فى شرقى البحر المتوسط وبحر إيجه إنما يتم عن طريق السفن العثمانية، التى كان عددها فى القرن الثامن عشر أكبر بكثير مما كان عليه فى القرن السابع عشر. أمّا فيما يتعلق بالبحر الأحمر، فإنه لا يفقد، مع التطور المتواصل لطريق رأس الرجاء الصالح، الأهمية التى يمثلها بالنسبة للعثمانيين - وبالنسبة للمصريين. وإلاّ فكيف يمكن تفسير النشاط التجارى فى رشيد والقاهرة والسويس وموقا؟ وإذا كان الأجانب يحولون صوب جنوب أفريقيا تجارة الفلفل والتوابل التى كانت تمر عبر مصر، فإن بن شبه الجزيرة العربية، بالمقابل، يشق طريق الشمال، ودور القاهرة والسويس كمستودعين ومحطتين للسلع المتجهة إلى المحيط الهندى أو القادمة منه لا يفقد شيئاً من أهميته، على العكس.

والحال أن الأمم التى كانت قد حازت، فى الماضى، على حقوق فى مجال ممارسة التجارة والتواجد لم تعد الآن وحدها المتواجدة. وهكذا فإن النمساويين

يحصلون فى عام ١٧٢٥ على حق إنشاء قنصليات فى تونس وفى طرابلس، وفى عام ١٧٢٧، فى الجزائر؛ وهم يجتهدون فى إنشاء أسطول نمساوى بالفعل، وإنماء تجارة بحرية والإشراف عليها، سوف تكون تريستا محطتها الأساسية. ويتم إنشاء شركة نمساوية للمشرق فى عام ١٧٢٩ لها وكالات فى تريستا وسالونيك والقسطنطينية، لكن حرب ١٧٣٦ – ١٧٣٩ توجه إليها ضربة قاضية. وفى عام ١٧٥٤، تنشىء الإمبراطورة ماريا – تيريزا شركة أخرى للمشرق، وتشهد تريستا انطلاقة جديدة، يجسدها حصول النمساويين فى عام ١٧٨٤ على تسهيلات ملاحية فى المياه العثمانية. وتستمر ليڤورنو ميناء للرسو وللترانزيت تزوره السفن: فهى محطة للتجار اليهود فى البحر المتوسط، لكنها أيضاً محطة للتجار الأرمن الذين يظهرون منذ ذلك الحين فى وسط وغربى البحر المتوسط. وهكذا تنشأ علاقات وثيقة بين تجار ليڤورنو وسالونيك والقسطنطينية وسميرن والأسكندرية؛ كما أنها تشهد تطوراً أكبر عندما يمنح السلطان فى عام ١٧٤٧ حرية التجارة فى الإمبراطورية لرعايا دوق توسكان الأكبر. كما يجيىء للرسو فى ليڤورنو الهانزياتيك – الذين حصلوا على امتيازات فى عام ١٧٤٧ – والأسكانديناڤيون (الدانمركيون والسويديون) الذين يتاجرون بشكل خاص مع إيالات البربر، وإن كانوا يصلون أحياناً إلى شرقى البحر المتوسط. بل إننا نرى، بعد عام ١٧٧٤، ظهور العلم الروسى: والواقع أننا إزاء سفن يملكها يونانيون. كما أن البحر الأسود ينفتح آنذاك بدرجة أكبر إلى حد ما أمام الغربيين (أنشأ الفرنسيون وكالات تجارية فى كافًا وفى ڤالاشيا وفى مولداڤيا بعد عام ١٧٤٠: لكنهم لم يشهدوا نشاطا واسعاً) كما يلاحظ وجود محاولات اتصال بحرى بين روسيا الجنوبية والقرم ومارسيليا، وكذلك وجود سعى إلى التعاون بين الروس والبنادقة: لم يسفر إلاً عن مشاريع عابرة.

وعلى مدار القرن الثامن عشر، فإن فرنسا هى التى تضطلع بالتجارة الرئيسية مع المشرق حيث تخلف الإنجليز عنها تخلفاً شديداً: ويرجع ذلك إلى واقع

أن الفرنسيين، خاصة بعد عام ١٧٦٣، لا يملكون بعد أية مستعمرات تقريباً فى حين أن الإنجليز يهتمون بالهند وبأمريكا. لكن وجودهم فى الهند يقودهم إلى الاهتمام بمصر وبالخليج الفارسي: وتفشل محاولتهم الرامية إلى بلوغ السويس. وإذا كان الفرنسيون يتواجدون فى البصرة، فإن نتائج تجارتهم هناك تعتبر هزيلة وبلا مستقبل.

الدول الكبرى والأقليات

فى غربى البحر المتوسط وفى مجمل المشرق، يجد الأوروبيون أنفسهم إزاء تجار مستقرين منذ زمن طويل، حائزين لمرتكزات لا غنى عنها ولإمكانات حركة ولا يقبلون حرمانهم من دورهم الضرورى والمجزى كوسطاء لهم سمعتهم. ونعرف أن سادة التجارة المحلية هم يهود أو مسيحيون (كالسوريين فى القاهرة وفى الإسكندرية فى الشطر الثانى من القرن الثامن عشر)؛ وبعيداً عن الثغور، فإن تجارة القوافل، والتبادلات التجارية هى فى أيدى العرب بالنسبة لصعيد مصر والسودان، وفى أيدى الأرمن بين بغداد وحلب، وفى أيدى فرس من بغداد فى إيران والعراق وفى الخليج الفارسى. وفى اتجاه غربى، يعمل اليونانيون ليس فقط على تطوير ملاحتهم وإنما يعملون أيضاً على تطوير علاقاتهم مع بلدان البلقان. وتصبح سالونيك إحدى أنشط قواعدهم؛ وبتحركهم، تبعاً للأحوال، تحت أعلام روسيا والبندقية وفرنسا وانجلترا، بل وتحت العلم العثمانى، فإنهم يقومون بتجارة متزايدة الأهمية باطراد فى وسط وشرقى البحر المتوسط ويحصلون من ثم على ثروات وإمكانات حركة تحفزهم إلى اعتبار أنفسهم أقل فأقل تبعية للأتراك. وسرعان ما سوف يطالبون بالحكم الذاتى لأنفسهم، ثم باستقلالهم. ومن بين جميع العثمانيين، فإنهم الأكثر اتصالاً بالغربيين، وهم يستمدون من ذلك تفوقاً معيناً ليس فقط من الناحية الاقتصادية، وإنما أيضاً من الناحية الفكرية، كما يستخلصون منه استنتاجات عملية بشأن الدور الذى يمكنهم لعبه فى الإمبراطورية العثمانية.

وسوف تنفتح هذه الأفكار فى القرن التاسع عشر على حركات التحرر فى صربيا وفى اليونان، وتحت شكل مختلف، فى مصر.

وفى الثغور، يستغل الأجانب تنافس الوسطاء الذين يعملون أيضاً لحساب أنفسهم سعياً إلى التخلص من الهيمنة العثمانية؛ فاليونانيون والأرمن والسوريون المسيحيون واليهود، من يسمون بـ «الأقليات»، يحصلون على حماية من الممثلين الدبلوماسيين الأجانب على شكل براءة، أو براءات حماية. والحال أن تأمين إمتيازات التجار الأوروبيين، وكذلك تأمين المزايا والأوضاع التى يستفيد منها بعض الموظفين العثمانيين والوسطاء، إنما يقود هؤلاء وأولئك إلى البحث عن مؤازرات أو تواطؤات أو حمايات: وغالباً ما يترتب على ذلك جو من التحلل من المسئوليات ومن التنازل، وهو أمر لا يحدث فى عكا وصيدا حيث يفرض الوالى أحمد باشا الجزار وجهات نظره الخاصة ويمارس التجارة على نحو مباشر مع الفرنسيين.

ويستند الجانب الأساسى من الاقتصاد التركى إلى الزراعة المنتجة للحبوب وللأرز والزيوت والقطن وللجلود وللصوف، لكن الجانب الرئيسى من هذا الإنتاج يخدم فى تموين المدن ويسمح انتقاله بتجارة تعتمد على القوافل أو بتجارة بحرية تفلت بشكل شبه كامل من الأجانب. والواقع أن الإنتاج العثمانى، المفتقر إلى التجديدات التقنية، يظل راكداً كيفاً وكماً: فهو ينجح بوجه عام فى تلبية احتياجات سكان الإمبراطورية، لكنه لا ينجح دائماً بالقدر نفسه فى تلبية الطلبات الخارجية من المواد الأولية. والمنتج الوحيد فى القرن الثامن عشر الذى تعرف تجارته تطوراً معيناً هو بن شبه الجزيرة العربية (الذى يتعرض للمنافسة، فى الشطر الثانى من القرن، من جانب بن امريكا)؛ وقد سعت الحكومة التركية إلى زيادة الرسوم الجمركية على البن أو إبقائها عند مستوى تعريفة مرتفع: وقد ردت الحكومة الفرنسية على ذلك، بل إنها قد حصلت على تخفيض لهذه الرسوم. كما أن زيادة

الرسوم الجمركية على مختلف السلع التى يستوردها الفرنسيون من القسطنطينية ومن سميرن قد جرى إلغاؤها: وهكذا فإن الضغط الأوروبى لم يكن دون طائل..

الاقتصاد والسياسة

على مدار زمن طويل، أرجعت المسئولية فى الركود (بل و «الانحدار» كما كتب البعض) الذى أصاب الإمبراطورية العثمانية إلى الإهمال الحكومى، وفساد كبار موظفى الدولة، وحرص بعض الأعيان على الحفاظ على امتيازات سابقة، وجمود الأحكام القانونية، وغياب التدقيق فيما يتعلق بالتجار، وعدم تكيف العثمانيين مع التقنيات الجديدة، وغياب بحرية تجارية عثمانية ذات طابع «دولى». والحق أن هذا كله صحيح إلى هذا الحد أو ذاك، لكنه ينظر إليه بعين غربية يتجه بصرها فى اتجاه واحد. فمن جهة أخرى، لابد من ملاحظة أن بعض العثمانيين - ليسوا قليلى الشأن - قد سعوا إلى إدخال إصلاحات، وأن أوروبا التجار والشركات - أوروبا التنوير؟ - ترتدى قناع النوايا الحسنة ليتسنى لها بشكل أحسن التستر على الاستيلاء الاقتصادى على الأسواق وعلى الاستحواذ على المواد الأولية وعلى السيطرة السياسية فى نهاية الأمر. وحتى عام ١٧٧٤ على الأقل، لم تكن الدولة العثمانية قوة مختزلة بشكل لا يمكن علاجه، حتى وإن كانت قد تكبدت بعض النكسات وعقدت معاهدات غير مؤاتية دائماً. فهى تهيمن على الشرق الأدنى، وتقدم ملمح دولة متماسكة بالرغم من التوترات الداخلية، وتسيطر على طرق المواصلات البحرية التقليدية التى كانت بعيدة عن أن تكون مهجورة: وهى نفسها وسيط له سمعته بين أوروبا وآسيا، ودور الوسيط هذا هو ما يريد الغربيون اختزاله أو محوه لحسابهم.

وهكذا فإن المشكلات تنتهى باتخاذ ملامح سياسية بأكثر من اتخاذ ملامح اقتصادية. ففى القرن الثامن عشر، لم تكن هناك أزمة اقتصادية فى داخل

الإمبراطورية العثمانية؛ إلاً أن هناك، فى الواقع، تمايزاً ملحوظاً باطراد بين اقتصادات التصدير الغربية والعثمانية، وهو يقود إلى ضغط متعاظم باطراد من جانب الأول على الأخير، وذلك بقدر ما أنه لا توجد بعد فى المدن صناعات كبرى منتجة لمنتجات تصديرية؛ فالصناعات الوحيدة القائمة تخص الدولة ولا تنتج غير منتجات غير مربحة، والصناعات المحلية، فى أيدى الحرفيين، إنما تعمل من أجل السوق الداخلية بشكل شبه وحيد.

إن بنيان القواعد القانونية البارع الذى بنى على مدار قرون سابقة قد ترتبت عليه خلال زمن طويل نتائج حميدة بمنحه للدولة وللأفراد إطار حياة سياسية وإقتصادية، أطراً مرجعية دقيقة، حدوداً للتجاوزات المحتملة. ومن سوء الحظ أنه قد ولد أيضاً نوعاً من الاطمئنان المعنوى، من العادات التى لا تمس، باختصار، تكلساً ورغبة فى عدم تغيير أى شىء، خوفاً من انهيار البنيان ومن ثم تهديد الأوضاع المكتسبة.

والحال أن الحرب الروسية – التركية بين عامى ١٧٦٨ و ١٧٧٤ ومعاهدة كوتشوك – كاينارچا هما أكثر من طلقة إنذار. فالواقع أن حالة ذهنية جديدة سوف تهيمن على رأس الإمبراطورية وتسمح بانطلاق إصلاحات عميقة موجهة إلى إكساب الدولة العثمانية مظهراً حديثاً: وسوف تكون تلك هى مهمة القرن التاسع عشر.

إن تدهور الإمبراطورية العثمانية المرصود فى القرن السابع عشر وخلال الجزء الأعظم من القرن الثامن عشر يعبر عن نفسه أولاً على قمة الدولة وفى أجهزة الحكومة المركزية: وإدراك هذا التدهور لا يظهر إلاً بعد الهزائم التى يجرى تكبدها فى مواجهة الروس وهو يرجع إلى السلطانين عبد الحميد الأول وسليم الثالث كما يرجع إلى شخصيات قيادية مختلفة ترى أن التدهور لم يصب غير أوساط اسطنبول. وخلال هذين القرنين، تهتز الولايات الأناضولية والبلقانية

والعربية من جراء قلاقل سياسية واجتماعية، يتسنى لها أحياناً تهديد وحدة الإمبراطورية. كما أن من المناسب ألا نرصد ذلك فى العاصمة وحدها ولا حتى فى الولايات التركية وحدها: فالغليان الذى يعلن عن نفسه فى الولايات غير التركية إنما يشكل مقدمة لحركات سياسية أكثر قوة بكثير فى القرن التاسع عشر.

الفصل التاسع

الولايات البلقانية

(١٦٠٦-١٧٧٤)

بقلم : جيل ڤاينشتاين

بين منتصف القرن الرابع عشر والقرن السادس عشر، فرض العثمانيون سيطرتهم على مجمل شبه الجزيرة البلقانية تقريبا. وفى أواخر القرن السادس عشر،، تتجاوز ممتلكاتهم الأوروبية، وإلى حد بعيد، شبه الجزيرة هذه التى تنتهى حدودها الشمالية بوجه عام عند خط الدانوب والساڤ والكوپا.

والواقع أن العثمانيين كانوا قد نجحوا خلال القرن السابق، وراء هذا الخط، فى تحويل مولداڤيا وڤالاشيا الرومانيتين إلى بلدين تابعين لهم. كما أن حملات سليمان التى ترتبت على فتح بلجراد قد ضمت إلى الامبراطورية الأقاليم الواقعة بين الساڤ والدراڤ وبانات تيميسوار (تيميشوارا)، حيث لم يبق فى أيدى آل هابسبورج غير الجزء الغربى من كرواتيا وسلوڤينيا. وأخيراً فقد نجح سليمان فى دفع الزحف العثمانى إلى مسافة أبعد فى اتجاه الشمال بضمه فى عام ١٥٤١ وسط المجر وبتحويله ترانسلڤانيا إلى بلد تابع جديد. وفى شمال - شرقى هذا الكل، يتواجد العثمانيون أيضاً منذ أواخر القرن الخامس عشر عند مصبات الأنهار العظيمة على الساحل الشمالى للبحر الأسود، وفى جنوب شبه جزيرة القرم وفى شمال بحر آزوف. ومن ثم، فإن ما يخضع لهيمنتهم، فى أوج الامبراطورية، هو جزء كبير من أوروبا الشرقية، بل والوسطى.



الولايات الأوروبية للامبراطورية العثمانية
POOOLIE
Chocim
Prout
Dniestr
MOLDAVIE
YEDISAN
Dniepr
KHANAT
DE
CRIMÉE
Danube
Gran
Buda
Tisza
Debrecen
Vasvar
HONGRIE
Cluj
Iasi
Bačau
Bender
Arad
TRANSYLVANIE
Akkerman
Mures
Mohacs
Drave
Temesvar
BESSARABIE
Karlowitz
BANAT
Braila
Bihac
Belgrade
BOSNIE
Pozarevac
VALACHIE
Bucarest
SERBIE
Danube
Kütch
Omiš
Mostar
Nicopolis
Novi Pazar
Niš
Svistov
Dubrovnik
Kotor
Peć
Kosovo
Sofia
BULGARIE
Shkodër
Skopje
Marica
Plovdiv
Andrinople
Drac
Ohrid
Bitola
Serrès
THRACE
Istanbul
ALBANIE
Thessalonique
MACEDOINE
Larissa
Janina
Lepante
Patras
MOREE
Crète

وهكذا فقد نجح العثمانيون فى إخضاع مجموعة متباينة من الشعوب : ألن تصبح البلقان، عندما تتوصل هذه الشعوب تدريجياً إلى نيل الاستقلال السياسى فى القرنين التاسع عشر والعشرين، مرادفة للتجزئة السياسية وللتناحرات القومية؟ وحتى يتسنى لنا التعرف على الجماعات الرئيسية بينها، فلنتذكر وجود السلاف الجنوبيين (الصربيين، الكرواتيين، البلغار)، واليونانيين، والرومانيين والأرومانيين (الذين يسمون ايضاً بالتسينتسار أو ڤالاشيي البلقان : وهم شعب قريب من الأوائل من حيث اللغة، موجود فى الجبال الشمالية لليونان ولألبانيا)، والمجريين : وكلها جماعات إثنية متميزة من حيث الأصل واللغة والثقافة والتاريخ. وكانت كلها قد اقامت خلال العصر الوسيط، فى لحظة أو اخرى، دولاً ذات سيادة، بل وامبراطوريات لها هيبتها. والحال ان بيزنطة، الوريث ذى الطابع الهيلينى لروما، كانت الامبراطورية الأشهر، والأوسع، والأطول عمراً، بين هذه الامبراطوريات، لكن البلغار والصربيين كانوا قد أقاموا هم ايضاً امبراطوريا تهم البلقانية. على انهم كانوا كلهم مجزأين ومصابين بالضعف عندما اتصل بهم الفاتحون الاتراك، ومن ثم فإن زحف هؤلاء الأخيرين قد تميز بقدر عظيم من السهولة من جراء ذلك. وعندئذ فإن العثمانيين سوف يضعون تحت سيادة «واحدة» فسيفساء إثنية وسياسية حقيقية، فى ذات الوقت الذى سوف يدمجون فيه بيئة مسيحية عريقة – تتجاوز كذلك خط تقسيم مناطق النفوذ بين كاثوليكية روما والارثوذكسية – فى عالم الإسلام، عبر عملية اعتبروها مستحيلة الانتكاس.

والحال أن مؤرخى مختلف الأمم المعنية قد وجهوا بشكل عام – وغالباً ما يزالون يوجهون – الإدانات الأكثر صرامة ضد قرون «النير العثمانى» التى سوف تتلو ذلك. فهم يصورونها ليس فقط على أنها فترة سيطرة أجنبية وكافرة، فترة حرمان من الاستقلال ومن الهوية القوميين، وإنما أيضاً على أنها فترة عنف واضطهاد واستغلال وتجهيلية لا مثيل لها – جملة اعتراضية سلبية بالكامل بين ازدهار الحياة القومية القروسطية وازدهار «رينسانس» مؤجل حتى القرن التاسع

عشر – ، وعلى أنها «ليل» لا تخترقه غير ومضات حركات المقاومة وتمرد الشعوب المستعبدة.

وهذه الأحكام المفرطة العمومية والتبسيط، والتى يسهل إدراك دوافعها، تكتسب ظلالاً متباينة بحسب الأماكن والفترات. ولابد لنا أولاً من أن نتذكر أنه كانت هناك عدة أوساط داخل الممتلكات الأوروبية للسلطان كان الاندماج فى الامبراطورية داخلها متفاوتاً فى درجة قوته، وكان ثقل الوجود التركى بالنسبة لها متفاوتاً فى درجة وضوحه، وكانت علاقاتها مع العالم الخارجى متفاوتة فى درجة انقطاعها. وهذه الأحوال المختلفة سوف تؤثر بشكل محسوس على المصائر المحددة للأقاليم المختلفة.

الممتلكات الأوروبية فى اوائل القرن السابع عشر : الدوائر الثلاث

إن البلدان الواقعة فى شمالى الدانوب، الأكثر بعداً عن مركز جاذبية الامبراطورية، ومن ثم الأصعب فى السيطرة عليها، تشكل الدائرة الخارجية الأكثر بعدا لهذا الكل.

وقد اشتملت اولاً على البلدين الرومانيين، مولداڤيا وڤالاشيا، اللذين لم يكونا مندمجين، فى الامبراطورية بالمعنى الدقيق للمصطلح، ، بل كانا يشكلان بلدين متميزين، دافعين مسيحيين للجزية للسلطان (**خراج جوزار**)، تابعين من نوع ما. وبفضل هذه الوضعية، فقد احتفظا بحكامهما الأصليين، الڤويڤودات، الذين تختارهم أرستقراطية البويار المحلية وينتخبون من بين عائلات البويار الرئيسية. على أن المنتخبين كانوا ينصبون من جانب الباب (العالى) الذى كان يمنحهم سلطتهم ويسلمهم رموزها. كما احتفظا بمؤسساتهما السياسية المميزة ونظامهما

الاجتماعى المبين، إلى جانب احتفاظهما بعلاقاتهما مع جيرانهما وشركائهما التقليديين، امبراطورية آل هابسبورج وبولندا وترانسلفانيا وروسيا. وقد ظلت اراضيهما مغلقة بشكل صارم امام الموظفين المدنيين والعسكريين والدينيين للسلطان. وعندما استولى هذا الأخير فى الماضى على أجزاء معينة من الأراضى المولداڤية والڤالاشيه، كثغور كيلى (كيليا) وآكيرمان (سيتاتيا - آلبا) وتورنو سيڤيرين، وچيورچيو وبرايلا، أو ولاية بوچاك حول بندر (تيغينا) على نهر الدنيستر، فقد كان الأمر عبارة عن عمليات بتر سافرة، إعادة رسم للحدود بين الإمبراطورية والبلد التابع: وكان هذا الأخير، بصفته تلك، مُحَرَّماً على الجيوش والحاميات العثمانية، على الأقل مادام ميثاق الخضوع محل احترام.

وإذا كان الاتفاق بين الطرفين قد استند إلى عدد من المبادىء، فإنه لم يكن محدداً على نحو تفصيلى عن طريق معاهدات ذات شكل مناسب ومرعى؛ فهو، فى الممارسة العملية، يترك مجالاً لعدد من الموائمات بحسب الأحوال وعلاقات القوى. وإذا كانت الواجبات الرئيسية للتابعين تتمثل فى دفع الجزية السنوية - المصحوبة كذلك بـ «هدايا» (بقشيش) نقدية وعينية اخرى، مرسلة إلى السلطان وإلى كبار رجاله - ، فقد كانوا مطالبين أيضاً بتقديم خدمات وتوريدات معينة، تحدد بحسب الاحتياجات. وعلاوة على ذلك، فقد كان على الڤويڤودات بشكل الزامى أن ينحازوا إلى السياسة الخارجية للسلطان، «أن يكونوا أصدقاء أصدقائه وأعداء أعدائه» وأن يرسلوا إلى جيوشه الوحدات المطلوبة.

والحال أن هذه القاعدة الذهبية لم تمنع بعض الڤويڤودات الجسورين من المجازفة والمخاطرة بلعب لعبتهم الدولية الخاصة، التى تتمشى مع مصالحهم. وآخر من يفعل ذلك، عند نهاية القرن السادس عشر، هو ڤويڤود ڤالاشيا، ميشيل الجسور (ميهاى ڤيتيازول): فهو يهب على المكشوف فى وجه العثمانيين، ويخوض حملة ضدهم فى عام ١٥٩٥ ويحاول بسط سلطته على مولداڤيا وترانسلڤانيا. وعلى

أثر رد فعل آل هابسبورج، حلفائه وحماته السابقين، المنزعجين من أطماعه لا من أطماع العثمانيين غير القادرين آنذاك على إنزال العقاب به، يجرى اغتياله.

ويبدو أن سليمان قد فكر فى إخضاع مجمل مملكة المجر لتبعية من هذا النوع حين اعترف بچان زاپولاى ملكاً بعد هزيمة ومصرع لويس الثانى چاجييون فى ساحة معركة موهاكس. وإثر ذلك، فإن موت زاپولاى، وحداثة سن ابنه چان سيچيسموند، ومطالبات فيرديناند الهابسبورجى المتواصلة بالمملكة ومبادراته فى هذا الاتجاه سوف تقنع السلطان بأن هذا الحل لا يمكن الركون إليه. وعندئذ فإنه سوف يدمج فى الإمبراطورية على نحو مباشر وسط البلد الذى سوف يجعل منه **بيليربيليك** بودون (بودا)، غير مبق على وضعية التابع إلاَّ بالنسبة للجزء الشرقى من المملكة، ونواته ڤويڤودية ترانسلڤانيا، بينما يظل الشمال والغرب، «المجر الملكية»، فى أيدى آل هابسبورج. ويعترف سليمان بچان سيچيسموند ملكاً على «بلاد ترانسلڤانيا» واضعاً هذا الكيان الجديد فى وضع مماثل لوضع ڤالاشيا ومولداڤيا.

لكن علاقة التبعية تظل هنا واهية بشكل خاص، إذ كانت الجزية المفروضة على ترانسلڤانيا أدنى بكثير من تلك المفروضة على البلدين الدانوبيين. كما أنها لم تكن مثقلة بالأعباء الإضافية نفسها. ومن جهة أخرى، فإن چان سيچيسموند، الذى لم يكف عن أن يكون عرضة لتهديدات جيوش فيرديناند، قد انتهى إلى الاعتراف كذلك، بموجب صلح زاتمار (ساتومار) الموقع فى عام ١٥٦٥، والذى أكده فيما يتعلق بهذه النقطة صلح سپير الموقع فى عام ١٥٧٠، بسيادة آل هابسبورج، وذلك بحيث أن الامارة قد عاشت منذ ذلك الحين فى ظل تبعية مزدوجة. والحال أن الالتباسات التى نجمت عن ذلك فيما يتعلق بوضعها الدولى قد شكلت عامل انعدام جسيم للاستقرار السياسى.

وفى الوقت نفسه، فقد احتفظت ترانسلڤانيا فى الداخل بتنظيم أصيل تحت تأثير التعددية الإثنية والدينية. فهذا التنظيم يتميز بوجود ثلاث «أمم»، جرى

الاعتراف رسمياً بسموها وحقوقها وامتيازاتها : المجرميين والزيكيليين (زيكلير)، وهم جماعة تتكلم بالمجرية ايضاً إلاَّ انها تتميز عن المجريين من الناحية الإثنية، والساكسون، وهم من حيث أصلهم مستوطنون ألمان جاءوا من اماكن مختلفة. وفى المقابل، فإن العنصر الرومانى، بالرغم من أهميته العددية، لم يكن معترفاً به كـ «أمة». وبالاسلوب نفسه، فإن أربعة اديان تتقاسم الوضعية المتميزة لأديان «مقبولة»: الكاثوليكية والكالفينية اللتان ينتمى المجريون إليهما، واللوثرية التى يدين الساكسون بالولاء لها، والكنيسة الموحدة، المؤسسة منذ عام ١٥٦٤ على يد أسقف كولوزفار (كلوج)، فرانسيس ديفيد، والتى تجند أتباعها من بين صفوف الزيكيليين. وتوجد أديان أخرى أيضاً على هذه الأرض، وصلت فى القرن السادس عشر إلى مستوى من التباين الفريد من هذه الزاوية، كانت تعامل فى روح من التسامح إلاَّ أنها لم تكن «مقبولة»: أديان اليهود والأرمن وخاصة دين الرومانيين، المسيحية الارثوذكسية، التى كان اسقفها يقيم فى جيولافيهيرفار (آلبا ايوليا).

أما فيما يتعلق بوسط المجر، الذى جرى دمجه بشكل مباشر فى الامبراطورية كما رأينا، شأنه فى ذلك شأن جزء كبير من كرواتيا وبانات تيميسوار، فقد كان من حيث المظهر مختزلاً فى النظام المشترك للولايات العثمانية، حيث جرى تقسيمه إلى **سناجق** وتمييزه **بالتيمارات** وتزويده من جانب السلطان بمحصلى الضرائب والقضاة والحاميات.

والحال أن تياراً تقليدياً من تيارات الكتابة التأريخية المجرية – مايزال حياً إلى اليوم، وإن كان فى تعايش مع اتجاهات أكثر اعتدالاً – يشير إلى آثار الاحتلال العثمانى التدميرية للمجر ويرى أنها كامنة فى الفتح التركى بوجه عام. فنزوح السكان عن السهل المجرى بين الدانوب والتيزا وتبويره، واللذان يظهران بالفعل خلال القرن السادس عشر، وتحويل هذا الإقليم الزراعى المزدهر القديم إلى مجال للتربية الكثيفة للماشية، لن تكون كلها غير نتيجة حتمية ومميزة لدمجه فى امبراطورية السلاطين.

والواقع أن وضع المجر، البعيد عن أن يكون نموذجياً، إنما يظل بالأحرى حالة خاصة داخل هذه الامبراطورية: فهذا البلد، الذى يشكل منطقة عازلة بين آل هابسبورج والعثمانيين، كان مسرحاً لمعارك متواصلة بين عامى ١٥٢٦ و ١٦٠٦. كما أن هذا الوضع غير الملائم بشكل خاص لا يكفى دون شك لتفسير حالة من الفقر شديدة الوضوح لا نجد لها مثيلاً فى أى مكان آخر فى الممتلكات التركية فى اوروبا : وقد طرحت ايضاً فكرة تذهب إلى أن تآكل التربة المجرية فى ذلك العصر إنما يرجع إلى استغلال زراعى زائد عن الحد كانت هدفاً له فى الفترة السابقة؛ فتآكل التربة قد وصل إلى مرحلة حرجة فى بداية القرن السادس عشر، كان من شأنها أن تقود إلى تغيير لأسلوب الاستغلال، حتى فى غياب الفتح التركى.

ومن جهة أخرى، فإن هذه الولاية، الموجودة عند أقصى حدود التوسع العثمانى فى أوروبا، والتى تبعد عن العاصمة بمسافة جد عظيمة، كانت تتميز بوجوه تفرد أخرى عديدة. فالسكان المسلمون، المختزلون فى فئة جد محدودة من الإداريين والجنود والتجار والحرفيين، كانوا يقيمون على حدة فى عدد من المواقع الرئيسية والأماكن الحصينة مثل بوداوبست وبيكس وزيكيسفيهيرڤار أو زيجيد، حيث حلوا محل المجريين والألمان الذين لجأوا الى الاراضى الهابسبورجية. كما أن غالبية هؤلاء المسلمين لم يكونوا أتراكاً، بل عناصر متأسلمة قادمة من البوسنة المجاورة. ، وفى المقابل، فإن الارياف قد ظلت مسيحية بالكامل، شأنها فى ذلك شأن دزينة من المدن فى وسط السهل، قُدِّرَ من بينها لنا جيكوروس وكيسكيميت وسيجليد أن تشهد تطوراً خاصاً. والحال أن سكان «مدن البرارى» (**ميزوڤاروسوك**) هذه، المنحدرين من اصول ريفية، كانوا قد توصلوا فى الماضى إلى الحصول على إعفاءات معينة من الإقطاعية المجرية وقد منحهم العثمانيون، عند وصولهم، درجة ملحوظة من الحكم الذاتى : إذ لم يجر إرسال قضاة أو ممثلين آخرين للسلطان إلى مدنهم؛ وكانت تدير نفسها بنفسها، حيث كانت اتصالاتها الوحيدة بالسلطات العثمانية تنحصر فى زيارات جباة الضرائب. ومن جهة أخرى،

فإنها قد عرفت، على غرار القرى المتناثرة على الحدود مع آل هابسبورج – وإن كان بشكل مفارق أكثر وذلك بالنظر إلى بعدها النسبى عن هذه الحدود – ، نظام السيادة المزدوجة هذا الذى مثل خصوصية أخرى للوضع المجرى: فهو ينطوى على قيام المؤسسة الواحدة بدفع ضرائب المستحقين على جانبى الحدود، الهابسبورجية والعثمانية على حد سواء. وفى حالة «مدن البرارى»، فإن السادة الذين كانت تتبعهم فى الأصل، رغم إقامتهم فى المجر الملكية، كانوا يواصلون فرض حقوق ضريبية وقضائية على رعاياهم فى الأرض العثمانية.

ولنلاحظ أخيراً أن رحيل المجريين، التالى للفتح، كان مؤاتياً لوصول بوسنيين مسلمين الى المدن، كما كان مؤاتياً، بدرجة أكبر بكثير، لهجرة صربية إلى ولايات جنوب البلد، باسكا، بارانيا، بانات، سلافونيا و ڤويڤودينا الحالية. وبالمثل، فإن رومانيين قد نزحوا آنذاك إلى شرقى التيزا، فى إقليمى تيميسوار وناجيڤاراد (أوراديا).

والحال أن تجمعاً آخر، يحده من الشمال الدانوب والساڤ، وتحده من الشرق بلغاريا الشمالية ووادى ڤاردار، يشكل دائرة وسطى لممتلكات السلطان الأوروبية. وهذه الدائرة، الأقوى اندماجاً بالفعل فى الامبراطورية، تظل بعيدة نسبياً عن مركزها، وتحتفظ بطابع منطقة حدودية مع البندقية أو آل هابسبورج، وتتمتع بانفتاحات على العالم الخارجي: أوروبا الوسطى وأوروبا البحر المتوسط. وهنا أيضاً كان السكان المسلمون مقتصرين على بعض المدن والدساكر الواقعة على طرق الغزو والتخوم الحدودية القديمة. وإذا كنا نجدهم مع ذلك فى الوسط الريفى، فإن وجودهم هناك إنما يرجع إلى عناصر تحولت إلى اعتناق الإسلام، مثلما كان ذلك هو الحال بشكل تدريجى فى البوسنة وفى البانيا، وليس إلى استيطان تركى.

وهذا التجمع يشمل البوسنة والهرسك، والجبل الأسود وصربيا والبانيا واليونان. وكان التنظيم المحلى العادى للامبراطورية سارى المفعول هناك. وإن كان مصحوباً، مرة أخرى، بجرعة جيدة من الاستثناءات والحلول الوسط.

وهكذا فإن جمهورية راجوس (دوبروفنيك) التجارية كانت تتمتع بوضع متميز تماماً : فهذه الدولة الصغيرة جدا المنتزعة من ساحل دالماتيا كانت تدين بأهميتها وبازدهارها لنشاط تجارى ذى حجم دولى يستفيد استفادة كاملة من موقعها كمركز تجارى لبلاد البلقان على البحر الأدرياتى. والحال أن التجار الراجوسيين، الذين كانوا قد عرفوا أولاً سيادة البندقية عليهم من عام ١٢٠٥ إلى عام ١٣٥٨، ثم سيادة المجر، قد ادركوا ان حامياً جد قوى هو وحده الذى يمكنه تجنيبهم أطماع البندقية ومحاولاتها الرامية إلى إخضاعهم لها. وقد دخلوا، منذ الشطر الثانى من القرن الرابع عشر، فى اتصال مع الاتراك لكى يصبحوا تابعين لهم بشكل حاسم فى عام ١٤٥٨. ومنذ ذلك الحين، كانت الجمهورية تدفع للسلطان بصورة منتظمة جزية، وصل مبلغها إلى ١٢٥٠٠ دوكا فى عام ١٤٨١.

وفى مقابل هذا المبلغ والخضوع الذى ينطوى عليه، ومع مراعاة الحافز الاقتصادى الذى كان يمثله بالنسبة للامبراطورية هذا الموقع التجارى المرتبط بها، قدم الباب (العالى) للراجوسيين مزايا حقوقية سوف تكفل لهم حتى أواسط القرن السابع عشر مصيراً رائعاً. فقد احتفظوا بحكم ذاتى كامل فى إطار مؤسساتهم الخاصة وتنظيمهم الاجتماعى الخاص، الموسومة من جهة أخرى بطابع تأثير البندقية. والحال ان **العهود نامه** التى انعم بها السلاطين عليهم قد ضمنت حريتهم التجارية عبر مختلف ارجاء الامبراطورية ومنحتهم شروطاً جمركية متميزة : فهم لا يسددون عن صادراتهم غير رسم نسبته ٢٪، وكانت الرسوم المقررة على وارداتهم بنسبة ٢٪ أيضاً، لكنها كانت تصل إلى نسبة ٥٪ فى حالة البيع فى اسطنبول وادرنه وبورصا. كما أن الراجوسيين سوف يسمح لهم باسترداد كل هذه الرسوم عن طريق دفع مبلغ سنوى محدد وهو ما سوف يجنبهم كل ابتزاز تال من جانب الجباة العثمانيين.

وقد استندت تجارتهم إلى شبكة من الجاليات المستوطنة فى جميع مراكز أوروبا العثمانية (باستثناء غربى البوسنة واليونان وجنوبى بلغاريا). وكانت هذه

الجاليات (**پلاتزا**) منظمة على شكل كومونات (**اوبشتينا**) تحكم نفسها بنفسها بموافقة مجلس للتجار (**سكوپ**) وتتمتع بامتيازات ضريبية.

وبدون أن تشكل كيانات دول ككيان دولة راجوس فإن عناصر أخرى من هذا التجمع، المندرجة هذه المرة فى الإطار المحلى العثمانى، كانت تتمتع على نحو مماثل بقدر كبير من الحكم الذاتى.

إن الجبل الأسود (تشرناجورا)، المحاطة بجبال تجعل منها قلعة طبيعية، والمأهولة بقبائل قوية الشكيمة ذات أرومة صربية، قد صمدت فى وجه الفتح العثمانى حتى عام ١٤٩٩. وفى العصر نفسه، كانت كوتور، منفذها البحرى، قد انتقلت إلى أيدى البنادقة. وبعد محاولات اولى احبطتها الانتفاضات المحلية، وجد العثمانيون أنفسهم مضطرين إلى التخلى عن إدخال **التيمار والسباهى** فى هذه البلاد، وأصبحت الجبل الأسود برمتها **خاصاً** للسلطان، يرتبط حتى أواخر القرن السادس عشر **بسنجق** اسكندرية (شكودر) أو دوكاچين. ومن المرجح أن موارد البلد جد المحدودة قد أثنت الفاتحين عن الاضطلاع بجهود زائدة عن الحد لكى يؤمِّنوا لأنفسهم سيطرة مباشرة أكثر. وهكذا فقد اكتفوا بفرض سيادة جد رخوة على ذلك النوع من الثيوقراطية التى كانت هى نفسها مفروضة على الأطر القبلية : واعتباراً من عام ١٥١٥، فإن الأسقف الأرثوذكسى، **ڤلاديكا** سيتينچى، المنتخب من جانب الشعب ورجال الدين من بين رهبان دير تلك البلدة، قد اتخذ لقب أمير - أسقف الجبل الأسود.

وفى البانيا، تعرض وجود عثمانى مبكر اكثر للتهديد من جراء الانتفاضة الطويلة التى قادها چورچ كاستريوت (سكاندر بك) بين عامى ١٤٤٤ و ١٤٦٦. وعلى أثر ذلك، لم يجر إنشاء إدارة عثمانية عادية **وتيمارات** إلاَّ فى الاراضى المنخفضة فى جنوبى البلاد، بين الجماعات السكانية التوسكية. وخلافاً لذلك، فى جبال الشمال، وراء شكومبى، فإن الجماعة الإثنية الكبيرة الأخرى فى البلاد، الغيغ، وهم سكان جبال يتميزون بقوة الشكيمة، قد حافظت على قدر كبير من

الحكم الذاتى فى إطار نظامها القبلى التقليدى. وكانت الوحدة القاعدية هى العشيرة (**فيس**)، التى يقودها العضو الذكر الأكبر سناً. وكانت عشيرة واحدة أو عدة عشائر تشكل وحدة إقليمية مستقلة «لواءً» (**بيرقاً**)، يترأسه «حامل لواء» (بيرقتار)، وهو زعيم وراثى يدير ويصدر الأحكام بموجب أعراف غير مكتوبة. وكانت عدة **بيارق** تشكل قبيلة يقودها بدورها عضو من أسرة سائدة.

والحال أن مجلساً يوحد اعضاء القبيلة الذكور كان يبت فى المسائل الرئيسية. وعلى سبيل المثال، فإن قبيلة الميرديتيو، التى تسكن جنوب درين، كانت تتألف من خمسة بيارق، فى حين أن **بولوكباشى** معيناً من جانب **السنجق بك** كان يلعب دور الوسيط بين الإدارة العثمانية والعشائر.

والواقع أن العثمانيين كانوا يجدون صعوبة فى تحصيل الضرائب من هؤلاء السكان الأشداء والذين يصعب الوصول إليهم. وخلافاً لذلك، فإنهم يحصلون منهم على قوات إضافية يبدو انها تكتسب المزيد من الأهمية اعتباراً من أواخر القرن السادس عشر.

وتشمل أراضى اليونان أيضاً عدة مناطق جبلية ومعزولة أسهم وضعها الجغرافى فى جعلها مستقلة من الناحية العملية عن السلطة العثمانية. وتلك هى حالة شبه جزيرة مان (مانى) فى جنوب الپيلوپونيز وبلدة سولى فى ايپيروس وأجرافا فى البند. كما أن وضع جزر ايجية عديدة كرودس أوشيو، مثلاً، كان ملائماً لنظام إدارة ذاتية. وبالمثل أيضاً، فإن أديرة جبل آثوس كانت تشكل على شبه جزيرتها المرتبطة بكالسيديك جمهورية ثيوقراطية أرثوذكسية، اعترفت منذ زمن بعيد بسلطة السلطان وحصلت منه على إعفاءات وامتيازات هامة. أما أرض «الجبل المقدس» ، المحظورة على كل «المخلوقات المؤنثة»، فقد كانت محظورة أيضاً على ضباط الباب (العالى).

وأخيراً، ففى شبكة النسيج المحلى العادى نفسها، تظهر حالات خاصة أخرى: مدن تتمتع بوضعية متميزة، موروثة بوجه عام عن ظروف الفتح. تلك كانت حالة سارابيڤو، وهى مركز تجمع سكانى شبه إسلامى بالكامل، التى كانت مستثناة من استقبال القوات وكانت تتمتع بحق إدارة نفسها بنفسها، أو حالة چانينا فى ابييروس.

ومن جهة اخرى، فبين سلاڤ وڤالاشيي البلقان، كانت جماعات سكانية تحتفظ بقادتها الوراثيين، السابقين عى الفتح العثمانى : الكنيز، على مستوى المراكز، والپريميسيير **(بريميكور)**، على مستوى القرى، والذين يجرى تثبيتهم فى مواقع سلطتهم عن طريق **براءة** من السلطان ويلعبون دور الوسطاء بين السكان المسيحيين المحليين، الذين ينحدرون من صفوفهم، والسلطات العثمانية. وقد تولوا تأمين النظام العام فى أقسامهم وساعدوا موظفى إدارة الضرائب فى تحصيل الضرائب. وفى البوسنة والهرسك، فإن الطبقة الإقطاعية القديمة، التى يسود الاعتقاد بأنها كانت فى طليعة الاتجاه إلى اعتناق الإسلام والذى اثر على ذلك البلد، قد احتفظت من جراء اعتناقها لهذا الدين بجزء على الأقل من ممتلكاتها ومن نفوذها التقليدى. ومن جهة اخرى، ففى كل هذه الاقاليم - عبر تراث مؤسسات قبل عثمانية، مرة اخرى - تشكل الجماعات السكانية المسيحية قوات إضافية من **المارتولوس** أو من «حرس الدروب» (دربندچى)، المكلفة من جانب السلطان بمهمات بوليسية وعسكرية. وكانت لهذه الفئات هيراركياتها الخاصة وكانت تتمتع بنظام ضريبى يتميز بالمحاباة لقاء خدمات تسمح لها من جهة أخرى بأن تكون مسلحة.

والواقع أن حالات مماثلة من الحكم الذاتى المحلى أو من الوضعيات الاجتماعية الخاصة لم تكن غائبة من الجزء الأوروبى الأوثق ارتباطاً بالامبراطورية، وهو «الدائرة الأولى» من الممتلكات العثمانية فى هذه القارة. فهنا نقابل على سبيل

المثال **الفوينوكات** الذين يهتم جزء منهم بالجياد خلال الحملات الإمبراطورية، بينما تتمتع حيازاتهم العقارية بامتيازات ضريبية. على أنه فى تلك المنطقة التى تشمل بلغاريا وثراس وثيساليا ومقدونيا ودوبروچا، كان نموذج إدارة الولايات مطبقاً بالشكل الأكثر انضباطاً وكانت سيطرة السلطة المركزية أكثر مباشرة وأكثر صرامة.

فهذه الأقاليم هى الأكثر قرباً من اسطنبول أو ادرنه – المقر الشتوى للبلاط – وهى الأسهل منالاً أمام تدخل قوات الباب (العالى). وهى أول من تعرض للفتح؛ وتاريخها هو الأطول ارتباطاً بتاريخ الامبراطورية. ولما كانت محصورة فى داخلها، فقد كانت صلاتها مع بقية أوروبا مقطوعة بدرجة أكبر بكثير من الولايات المجاورة لها. كما أن العنصر الإسلامى فيها كان أكثر انتشاراً بشكل واضح، فهو لا يقتصر على عدة مدن استراتيجية كنيكوپول وكچوستنديل وتريكالا وسكوپيا وسيليسترا، بل يمتد أيضاً إلى الأرياف، حيث تظهر قرى إسلامية. ولعل هؤلاء **الرعايا** المسلمين كانوا مسيحيين تحولوا إلى اعتناق الاسلام، كالپوماك – وهم بلغاء متأسلمون – ، إلاّ أنه كان بينهم أيضاً تتر ومهاجرون من أرومة تركية، جاءوا من الاناضول واستقروا على اثر الزحف العثمانى فى دوبروچا، وفى جنوب وشرق بلغاريا، وفى عدة وديان فى ثراس ومقدونيا. ولم يكن الاستيطان التركى فى اوروبا ضخماً إلاّ عند أواسط القرن الخامس عشر. وهو ما يفسر أنه لم يؤثر بشكل قوى إلاّ على أول الولايات المفتوحة. وفى أثر ذلك، فإن الاناضول، المحرومة من الاحتياطى الإثنى التركى لآسيا الوسطى بسبب «الرتاج الصفوى»، قد كفت عن التمكن من تغذية هجرة هامة فى اتجاه أوروبا.

النظام الكلاسيكى : مجمل محصلة

لم يصهر العثمانيون، من ثم، التنوع البلقانى فى قالب واحد. وبدلاً من أن تشكل سيطرتهم تحولاً واستلاباً جذريين، فإنها قد تكيفت هنا وهناك مع الإبقاء

على الصلات مع العالم الخارجى، ومع دوام المؤسسات والأعراف السابقة، ومع مناطق تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتى. كما أن النظام الذى تأسس، على الأقل حتى أواخر القرن السادس عشر، لم يكن يتميز بالطابع التدميرى والقهرى الذى غالباً ما نسب إليه. ولاشك فى أن مراحل الفتح قد أسهمت بنصيبها من الآثار الوخيمة : فتحسباً لوصول الفاتحين، نزح السكان عن بيئاتهم التقليدية، ونشرت غارات قوات **الاكينچى** الأمامية السريعة الحركة الخراب والدمار فى طريقها، أما المدن التى تم الاستيلاء عليها عن طريق القوة - بل وأحياناً تلك التى تصورت تأمين نفسها عن طريق تسليم نفسها من خلال مفاوضات - فقد عرفت النهب والمذابح وأخذ عبيدٍ وعمليات ترحيل. لكن فترات النار والدم هذه لم تستمر طويلا، وبدلاً من السعى إلى تأبيدها، كان السادة الجدد حريصين على وضع نهاية سريعة لها. فمن الواضح أن مصلحتهم كانت تدفعهم إلى كسب السكان المغلوبين وإلى العمل بقدر الإمكان على استعادة النظام والازدهار، الشرطين اللازمين لحسن سير عمل النظام التيمارى وانتظام الإيرادات الضريبية. وقد قادتهم هذه الأهداف إلى الإبقاء على سريان مفعول النظام الضريبى القديم أو حتى إلى تخفيف وطأته جزئياً، خاصة فيما يتعلق بأداء الخدمات وأعمال السخرة. وعلاوة على ذلك، فإن المراسيم الصادرة بالنسبة للولايات الجديدة قد حددت التزامات الرعايا، مُحلَّةً بذلك قوة قانون الدولة محل جشع وتعسف الإقطاعيين المحليين السابقين. وقد أدان هذا القانون وحَظَرَ تعديات وكلاء السلطة المركزية.

وفى هذه الظروف، كان النظام العثمانى فى أغلب الأحوال أكثر مؤاتاة لـ «الشعب الفقير» من النظم التى سبقته أو التى كانت مجاورة له فى اوروبا آنذاك. وعلاوة على ذلك، فإنه، تمسكاً منه بالمفاهيم التى حكمت الامبراطوريات الإسلامية الكلاسيكية، لم يبدِ اى اتجاه استيعابى ولم يبد، بشكل خاص، أية روح تبشيرية. وكان هذا الملمح رئيسياً فى أقاليم مسيحية فى غالبيتها العظمى. وعلى المدى الطويل، ساعد ذلك على بقاء هويات إثنية فى البلقان عبر القرون.

والى جانب الجاليات اليهودية الحضرية - والتى تضخمت بشكل ملحوظ من جراء وصول لاجئين من أصل ايبيرى فى أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر - ، وبعض العناصر الأرمنية، فقد كانت شبه الجزيرة تضم عدداً من الكاثوليك فى البوسنة والهرسك وفى شمال البانيا، ولو أن غالبية المسيحيين هناك كانت تتألف من الارثوذكس. وداخل الكنيسة الشرقية، كان الصعود السياسى للإمبراطوريات السلافية فى العصر الوسيط قد جر فى البلقان إلى بروز كنائس «قومية»، على حساب صدارة البطريركية اليونانية فى القسطنطينية. وكانت لغة طقوس هذه الكنائس هى اللغة السلافونية، البديلة عن **الكاثارفوسا**، «اللغة النقية» لرجال الدين اليونانيين. وهاتان اللغتان للكنيسة، العتيقتان والمعقدتان، لم تكونا دائماً مفهومتين من جانب السكان هنا أو هناك، فقد كانتا جد بعيدتين فى الحالتين عن اللهجات الشعبية المنتشرة. على أن الفتح العثمانى قد ترافق مع القضاء فى عام ١٣٩٣ على البطريركية البلغارية، التى كانت قد تأسست فى أوج الامبراطورية البلغارية الأولى فى زمن القيصر سيميون (٨٩٣ - ٩٢٧)، ثم القضاء فى عام ١٤٥٩ على بطريركية بيتش الصربية، التى كانت قد تأسست بمبادرة من اشهر القياصرة الصربيين، ايتيان دوشان (١٣٠٨ - ١٣٥٥). وقد سمحت هذه التطورات للبطريركية اليونانية بأن تسترد بعد عدة قرون كامل سيادتها.

وفى هذا الصدد، فإن موقف محمد الثانى، منذ غداة الاستيلاء على القسطنطينية، كان حاسماً. فقد كان الفاتح مهتماً بالاعتراف بالمؤسسة البطريركية وقد خصص لها فى الدولة مكانة تسمح لها بممارسة كل نفوذها. وكان يريد من وراء ذلك أن يطفىء لدى رعاياه الارثوذكس أية جذوة للوفاق مع خصومه المسيحيين الغربيين، والتمكن، بهذه الطريقة، من حل صعوبة رئيسية من المصاعب التى تواجه السيطرة العثمانية فى اوروبا، وهى صعوبة سوف نشهد تجدداً لها. وسعياً إلى تحقيق هذه الغاية، فقد حبذ تصعيد رجل دين يونانى مرموق، كان قد تميز فى الأعوام السابقة بمعارضته الدؤوبة للاتحاد مع الكنيسة اللاتينية، هو

چورج سكولاريوس، الذى أصبح بطريركاً تحت اسم جيناديوس. وقد كفل لهذا الأخير «كافة امتيازات اسلافه» ، عاقداً معه اتفاقاً يحدد مبادىء العلاقات بين البطريركية والباب (العالى).

وقد تم الاعتراف لبطريركية القسطنطينية بالسيادة الروحية على جميع أرثوذكس الامبراطورية. وواصل البطريرك الحصول على الإعانات الإلزامية من جانب رجال الدين و «تبرعات» الارثوذكس من غير رجال الدين والتى كانت تسلم إليه فى العصر البيزنطى. وكان كل كبار رجال الدين الارثوذكس وحاشيتهم معفيين من دفع **الجزية**، ضريبة الرأس المفروضة على غير المسلمين. بل إنه يبدو أن عدداً من الاساقفة أو الأديرة كان بوسعها حيازة **تيمارات**. وفى الوقت نفسه، فقد أصبحت الكنيسة جهازاً من أجهزة الدولة العثمانية، فى حين أن السلطان، منذ أواخر القرن السادس عشر، كان يُزَيَّنُ فى الكتابات الكنسية بلقب البازيليوس (قيصر بيزنطة). والحال ان البطريرك، المنتخب من جانب مجمع من رجال الدين ومن غير رجال الدين، كان يجرى تثبيته فى منصبه من خلال **براءة** صادرة عن السلطان، وكان الشىء نفسه ينطبق على المطارنة. وعلاوة على ذلك، فقد كان البطريرك يقدم اتاوات محددة للخزانة : ويتعلق الأمر أولاً، اعتباراً من ١٤٦٥ - ١٤٦٦، بـ «هدايا» (**بقشيش**) يجب تقديمها بمناسبة جلوس البطريرك أو بمناسبة بداية عهد حكم جديد، ثم يتعلق، اعتباراً من عام ١٤٧٤، بدفع ضريبة سنوية (**خراج**). وفى اواخر القرن الخامس عشر وعلى مدار القرن السادس عشر، لم يكف مبلغ هذه المدفوعات عن التزايد. ونتيجة لذلك، كان على البطريركية فرض دفع اسهامات على رجال الدين وعلى غير رجال الدين، فى ذات الوقت الذى اعتادت فيه، اعتباراً من أواخر القرن السادس عشر، على طلب عون القضاة والوكلاء المحليين الآخرين للباب (العالى) فى تأمين جمعها. وقد جرت هذه الضرورات المالية أيضاً إلى نمو البيروقراطية البطريركية وأسهمت فى تدعيم هيمنة بطريركية القسطنطينية على الجهاز الكنسى وعلى مجمل الشعب الأرثوذكسى.

على أن عمل السلطات الدينية كان مايزال مركزاً على الجانب الروحى. وإذا كانت الدولة قد اعترفت لها بسلطات قضائية، فقد كانت قاصرة على الشئون المتعلقة برجال الدين، وكانت قاصرة، بالنسبة لغير رجال الدين، على مسائل القانون الخاص والأحوال الشخصية (الزيجات، الوصايات، التركات) ذات الآثار الدينية المباشرة. وكانت الأحكام تصدر بمقتضى القانون الرومانى، حيث كان المصدر الرئيسى هو **الهيكسابيبلوس**، الذى وضعه كونستانتين هارمينوپولوس، وهو مدونة قوانين هامة ترجع إلى القرن الرابع عشر. وهكذا فإن المسألة لم تكن بعد فى أواخر القرن السادس عشر مسألة إدارة حقيقية للطوائف الأرثوذكسية من خلال الأطر الدينية، وإنه لمن الافراط فى خلط التواريخ أن يُرَدَّ إلى زمن جد بعيد سريان مفعول نظام **الملل** الذى لم يظهر فى الواقع، كما سوف نبين ذلك، إلاَّ فى الفترة التالية.

ومن جهة أخرى، فإن احتكار الكنيسة اليونانية السارى على كل أرثوذكس البلقان كان مايزال محدوداً فى القرن السادس عشر بحكم الاستقلال النسبى لأسقفية أوهريد، التى تعتبر أثراً باقياً من آثار الكنيسة البلغارية المستقلة القديمة. وعلاوة على ذلك، فبمبادرة من الصدر الأعظم محمد سوكوللو (سوكولوفيتش) – وهو صربى من البوسنة كان قد جند فى البداية فى **الديفشرمه** – ، أعيدت بطريركية پيتش الصربية فى عام ١٥٥٧ لحساب أخ أو قريب غير بعيد لهذا الأخير.

وفى البلقان، كما فى بقية الامبراطورية، كانت الطوائف اليهودية والمسيحية المختلفة تتمتع بوضعية **الذميين**، التى خصصها القانون الإسلامى لـ «أهل الكتاب» فى ظل السيطرة الإسلامية. وبهذه الصفة، كان بوسعهم الاحتفاظ بأماكن وبأشياء عبادتهم وممارسة شعائر ديانتهم. وهذا الموقف من جانب السلطات العثمانية يتعارض مع عدم تسامح السلطات الكاثوليكية، حيثما كانت تمارس على السكان

اليهود أو الأرثوذكس. فهو يستبعد من حيث المبدأ أعمال الاضطهاد والتحويل القسرى إلى اعتناق دين ما، وهو ما يضفى قيمة دائمة على شعار الارثوذكس الشهير الذى يجعلهم يفضلون الهلال على المتر (تاج الاسقف الكاثوليكى). وإذا كان بعض السلاطين قد حاولوا بالرغم من كل ذلك فرض تحولات جماعية إلى اعتناق الإسلام، وهو ما يتعارض مع **الشريعة**، فقد جرى إثناؤهم عن ذلك. وفى هذه الظروف، فإن ممارسة **الديفشرمه** فى الاناضول وفى البلقان كانت تمثل التحايل الملحوظ الوحيد على التسامح الذى يدعو اليه القانون الاسلامى، لأن الفتيان المسيحيين «المجندين» كان يجرى تختينهم وأسلمتهم بشكل إجبارى. على أن هذا الإجراء، الذى كان يتيح من جهة اخرى إمكانيات صعود رائعة لأولئك الذين كان ينزل بهم، لم يمس بشكل مباشر غير جزء تافه من السكان المسيحيين. وفيما عدا ذلك، فإن حالات التحول الى اعتناق الإسلام قد ظلت قليلة العدد، وكان الأفراد الذين تحولوا الى اعتناق الإسلام، بالرغم من ضغط قساوستهم وإخوانهم فى الدين، مدفوعين أساساً باعتبارات الصعود الاجتماعى والحصول على مزايا ضريبية. ويستفاد من سجلات ضريبة الرأس فى القرن السادس عشر، فى مجمل البلقان، أن حالات التحول الى اعتناق الاسلام لم تتجاوز ما بين مائة وثلاثمائة حالة فى السنة الواحدة.

وصحيح أنه، لأسباب ماتزال محل جدل، وإن كانت، على اية حال، لا تخلو من العنف، كانت بعض المناطق مثل البانيا والبوسنة والهرسك مستهدفة بشكل خاص. إلاّ أن حركة التحول الى اعتناق الاسلام، حتى فى هذه الحالات، لم تكن بالسرعة الكاسحة التى قيلت عنها : فقد كانت، على الضد من ذلك، بطيئة وتدريجية، حيث وصلت أولاً إلى المدن والأرياف المحيطة بها قبل ان تنتشر فيما بعد بين صفوف الجماهير الريفية. ففى البوسنة، فى عام ١٤٨٩، لم تكن الأسر المسلمة تشكل بعد غير نحو ٤٥٠٠ أسرة فى مقابل ٢٥٠٠٠ أسرة مسيحية؛ ومع ذلك، ففى عصر سليمان، كان مجموع إقطاعيى البوسنة قد انجز تحوله الى اعتناق الإسلام.

وبشكل إجمالى، فإن حدود الأسلمة، شأنها فى ذلك، من جهة أخرى، شأن حدود الهجرة التركية الى اوروبا، قد ترتب عليها أن المسلمين لا يمثلون فى القرن السادس عشر غير نحو ١٨٪ من سكان بيليربيليك روميليا. إلا أنه إذا كانت الطوائف غير الإسلامية فى البلقان قد احتفظت، بفضل حماية عقيدتها ومؤسساتها الدينية، بجانب من حرياتها الخاصة، حيث افلتت من النوبان فى كل غير متمايز، فإنه يبقى أن هؤلاء **الذميين** لا يحتلون فى الامبراطورية غير مكانة تابعة هى مكانة رعايا من الدرجة الثانية. ولا يقتصر الأمر على أن عدداً من الضرائب الخاصة - **الجزية** والاسبنچى بشكل رئيسى - تضاف فى حالتهم إلى مجمل الضرائب التى تنيخ بكلكلها على مجموع **الرعايا**، بل إنهم كانوا هدفا لمختلف التدابير التمييزية بما يعبر عن دونية وضعهم. وفى هذه النقطة ايضاً، كان العثمانيون، من جهة اخرى، أوفياء لتراث الدول الإسلامية.

فمن حيث المبدأ، لا يستطيع غير المسلمين ركوب جواد ولا حمل سلاح (كانت القوات شبه العسكرية المسيحية التى أسلفنا الاشارة اليها استثناء). وكان عليهم ارتداء ملابس مميزة، حيث كانت بعض الملبوسات وبعض الالوان المخصصة للمسلمين محظورة عليهم. وبوجه عام، كان عليهم الامتناع عن أى مظهر من مظاهر البذخ والمباهاة. لكنهم، من جهة اخرى، لم يمتنعوا، ما إن سمح لهم رخاؤهم بذلك، عن مخالفة هذه القواعد، الاّ أنه كان يكفى للمسلمين المنزعجين من ذلك استدعاء **الشريعة** حتى تلجأ السلطات بنشاط الى إعادتهم الى الالتزام بالنظام. وفى الاتجاه نفسه، كان القانون الإسلامى يحظر عليهم أن تكون بناياتهم المدنية والدينية أعلى ارتفاعاً من بنايات اتباع الدين الحق. وكان عليهم الحصول على تصريح رسمى لترميم دور عبادتهم ولم يكن بوسعهم بناء دور جديدة. وبوجه عام، كان على جميع أعيادهم واحتفالاتهم ان تكون محاطة بالكتمان، مع استبعاد دق الأجراس والمسيرات الاحتفالية وكل تظاهرة مثيرة. ومن الواضح أن هذه المحظورات قد اتخذت كامل قوتها فى الأماكن التى كان **الذميون** يحيون فيها عن

قرب مع المسلمين الذين يمكنهم الاستياء من مخالفاتهم، الأمر الذى، كما رأينا، لم يكن سائداً فى جميع أرجاء البلقان. وبالنسبة لأتباع المعتقدات المشروعة حقاً ولكن الأدنى منزلة، والذين كانت هزيمتهم العسكرية قد كرست دونيتهم، فإن أتباع الدين الحق الذى كان، علاوة على ذلك، دين السادة، كانوا يشعرون نحوهم بمشاعر التفوق والازدراء. وفى هذه الظروف، فإن المصير الذى حل بمسيحيي البلقان كان ينطوى على قدر كبير من القيود والإحباطات بما يجعلهم يتحسسون مشاق سيطرة كافرة (بالنسبة اليهم).

والخلاصة أن السيادة العثمانية لم تكن بالتأكيد، حتى فى الأماكن التى كانت تمارس فيها بشكل أكثر مباشرة، «الشر المطلق» بالنسبة للشعوب البلقانية، وذلك بفضل الضمانات التى اعترفت بها **الشريعة** لها؛ لكن التمييز الذى ينطوى عليه هذا القانون نفسه قد حال أيضاً دون أن يكون ما يجرى الدفاع عنه وقت الشدائد هو «الخير المطلق»، الذى يجرى التمسك به عندما تبدأ آمال التحرر فى الظهور. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الوضع المقبول نسبياً كان مديناً لحالة النظام والتوازن التى كانت قد سادت فى أوج الامبراطورية. وبحكم الهشاشة الكامنة فى وضع **الذميين**، فإن أمنهم كان يفترض خضوعاً كاملاً للسلطان، وهو شرط أساسى من شروط عهد الذمة، مثلما كان يفترض تماسك السلطة المركزية، المتراس الذى لا غنى عنه ضد تعسف وابتزازات القوى المحلية. وعندما كانوا يندرجون فى تمرد حيثما تتعرض قوة الدولة للضعف، كانوا يعرضون أنفسهم لأن يكونوا ضحايا لا سند لهم وكباش فداء يشار إليها بالبنان.

١٦٠٦ - ١٧٧٤ : الانتقال

كان اختلال التوازنات الداخلية للدولة قد بدأ منذ الشطر الثانى للقرن السادس عشر. فمنذ ذلك الحين والامبراطورية تتعرض للأزمة المالية، بينما تنحط

المؤسسات الكلاسيكية ويتهدم النظام الاجتماعى التقليدى وترتخى سيطرة السلطة المركزية وتفقد الجيوش فعاليتها ويصبح عدم تكيفها فى مواجهة الخصم أمراً واضحاً للعيان. ويتلو عصرَ الجبروت عصرُ أشباه النجاحات ثم الانتكاسات العسكرية. والحال ان معاهدة زيتفاتوروك الموقعة فى عام ١٦٠٦ والتى تنهى «الحرب الطويلة» مع آل هابسبورج إنما تكشف عن هذا التحول فى الاتجاه : ولاشك انها لا تنطوى بالنسبة للعثمانيين على تراجع إقليمى. ومواقعهم فى المجر لا تتعرض للتهديد، كما لا تتعرض للتهديد سيادتهم على ترانسلفانيا. لكنهم لم يكونوا أقل رغبة من أعدائهم فى إنهاء حرب مرهقة وإطلاق أيديهم من ثم فى فارس. وقد تفاوضوا على هذا الصلح الذى كانوا بحاجة إليه، على قدم المساواة مع الخصم، من خلال محادثات جرت فى ساحة المعركة نفسها، فى المجر. وقد اعترف السلطان لرودولف هابسبورج بلقبه الامبراطورى وبتسميته قيصراً. وبوجه خاص، اذا ما صدقنا على الأقل تفسيراً تقليدياً، فإنه قد تخلى عن المطالبة بجزية من العاهل الچيرمانى. والواقع أنه يبدو أنه لم يكن مستعداً بعد لمثل هذا التنازل، والذى كان من شأنه أن يرمز الى تخليه عن تطلعاته الى الصدارة العالمية. وهناك فى الواقع، بشكل غريب وان كان له مغزاه الواضح، نسختان، صحيحتان على حد سواء، لهذه المعاهدة. فخلافاً للنسخة الهابسبورجية المكتوبة بالمجرية، لا تتضمن النسخة العثمانية هذا التخلى. ومن الواضح أن الاختلاف بين النصين قد ترتبت عليه فى المستقبل أشكال من سوء التفاهم، وإن كان قد سمح فى التو والحال بإنهاء الأعمال الحربية.

وبعد النظام والسلم النسبيين اللذين ميزا الفترة الكلاسيكية، فإن الولايات البلقانية سوف تتعرض لإصابة مباشرة، أكان ذلك من جراء الازمات الداخلية للامبراطورية أم من جراء الحروب الأوروبية المرتبطة بها من جهة اخرى. وسوف تكون مسرحاً ورهاناً فى آن واحد لهذه الأخيرة. فبين معاهدة زيتفاتوروك ومعاهدة كوتشوك - كاينارچا الموقعة فى عام ١٧٧٤، والتى تشكل نقطة انطلاق لتدخل



روسيا المتزايد فى الشئون العثمانية والمسألة الشرقية، ترتسم بالنسبة للولايات البلقانية فترة انتقال، تشكل جسراً بين العصر الكلاسيكى وعصر النزعات القومية والضغط الدولى والتمزقات والإصلاحات الداخلية.

وتظل المؤسسات القديمة قائمة وتواصل تشكيل الإطار القانونى للامبراطورية. لكنها، تحت تأثير ازمات النظام، تُفَرَّغُ من جوهرها أو تبدل مضمونها الفعلى. فوراء ستار زائف غير متبدل من الناحية الظاهرية، تبرز الى الوجود أشكال جديدة للتنظيم الاجتماعى والسياسى تؤدى الى تحويل عميق للطبيعة الحقيقية للامبراطورية. وهكذا ينشأ تباين متزايد بين القانون والواقع: فالثروات الجديدة التى تتكون، والملكيات العقارية التى تتشكل، والسلطات الجديدة التى تتأسس إنما ترجع فى جانب كبير منها إلى الاغتصاب وتظل غير مشروعة. على أن الدولة تتسامح مع المغتصبين متى كانت غير قادرة على القضاء عليهم، وهى تتواطؤ معهم عندما يكون دعمهم لها ضرورياً. وإذ تفعل ذلك، فإنها تضفى الشرعية عليهم بمنحهم القاباً قديمة.

والتراجع الإقليمى يبدأ منذ الآن بشكل واضح، لكنه لا يمس بعد غير هوامش الامبراطورية، دون أن يمس القلب. وعلاوة على ذلك، فإن الأمر لا يتعلق بحركة فى اتجاه واحد ولا يمكن دائماً قلب مسارها : فنحن نشهد انقلابات للاتجاه ووقفات عنيفة وارتدادات الى الوراء. وآنذاك ايضاً، يبرز التمرد وسط السكان المقهورين، الذين يتحسسون تدهور أحوالهم كما يتحسسون استثارات ووعود خصوم السلطان الذين يسعون إلى كسب مساندتهم باستخدام الدوافع الدينية. لكن هذا التمرد يظل «بدائياً»؛ فهو رد فعل عفوى على الظلم والابتزازات والإفقار والتهميش. وهو يبرز باسم نظام قديم ينسب اليه حد أدنى من الضمانات والأمن والرفاهية، ضد كل ما ينتهكه ويحط من شأنه. ففكرة القيم الجديدة ومثل أعلى مختلف تظل جنينية وهامشية. ومن جهة أخرى، فى هذه الفترة، تظل السلطة

المركزية محتفظة بما يكفى من الأوراق، وعلاقة القوى مع الدول الغربية ليست بعد جد متدهورة بما يسمح لهذه التمردات أن يكون لها مستقبل بالفعل. على أن التأثير المتزايد لهذه الدول المسيحية على سكان البلقان وانبثاق فئات جديدة فى الأعراق المختلفة، وظهور الإشراقات الأولى لفكر عقلانى ووطنى تشكل بالفعل بذور انقلابات تالية.

الحروب والتحولات الجيوبوليتيكية

خلال نحو القرنين الفاصلين بين المعاهدتين المذكورتين، تشكل الحرب بعواقبها المتعددة أحد العوامل الرئيسية، وربما العامل الأول، فى تطور الولايات البلقانية.

على أن هذه الحرب ليست دائمة : ولنتذكر أنه فى مناسبتين، فى الشطر الأول للقرن السابع عشر وفى الشطر الثانى للقرن الثامن عشر، عرفت المنطقة عدة عقود متعاقبة من السلم : بشكل اكثر تحديداً، بين عام ١٦٠٦ وعام ١٦٤٥، تاريخ بداية حرب كريت الطويلة مع البندقية، و ، من جهة اخرى، بين صلح بلجراد الموقع فى عام ١٧٣٩ والحرب الروسية – العثمانية بين اعوام ١٧٦٨ – ١٧٧٤، وهى نفسها نقطة انطلاق لسلسلة جديدة من المواجهات. ففى هاتين الفترتين، تؤدى التناحرات فيما بين الدول المسيحية نفسها إلى تجنيب الامبراطورية الأخطار. وفى المقابل، من عام ١٦٤٥ إلى عام ١٧٣٩، تجد نفسها فى اشتباك يكاد يكون متواصلاً مع أعدائها الأوروبيين: فإلى حرب كريت، التى لا تنتهى إلاَّ فى عام ١٦٧٠، سوف يضاف، من عام ١٦٦٣ إلى عام ١٦٦٤، اشتباك أول مع الامبراطورية الهابسبورجية، مشحون بذيول حرب الثلاثين عاماً. ثم تتلو هذه الحروبَ حروبُ تضع السلطان فى مواجهة بولندا من عام ١٦٧٢ إلى عام ١٦٧٦، ثم فى مواجهة روسيا، من عام ١٦٧٧ إلى عام ١٦٨١ و ، قبل انتهاء القرن، تدور، من عام ١٦٨٣ إلى عام ١٦٩٩، رحى حرب التحالف المقدس الطويلة والدرامية، والتى تنضم فى

خلالها البندقية ثم روسيا إلى التحالف النمساوى - البولونى. وبعد معاهدات عام ١٦٩٩، فإن الأعمال الحربية لن تحتاج الى أكثر من أحد عشرة عاماً لكى تشتعل من جديد، وسوف تشهد الأعوام الممتدة من عام ١٧١٠ الى عام ١٧٣٩ تعاقباً بلا توقف تقريباً لحروب جديدة مع روسيا والنمسا والبندقية.

والنتيجة الأكثر وضوحاً لهذه السلسلة من الحروب هى التعديل المحسوس، عبر آثار المعاهدات التى تنهيها، لخريطة الممتلكات العثمانية فى أوروبا. على ان المحصلة الإجمالية تتميز بتعدد الظلال، وعندما تكون سلبية فإن الخسائر تظل محدودة.

پودوليا وأوكرانيا

فى مواجهة دول مسها هى نفسها الضعف، فإن الامبراطورية، خاصة عندما تتمالك نفسها تحت تأثير رجال نشيطين ممن شغلوا منصب الصدر الأعظم مثل الوزيرين الاولين من آل كوپرولو، تتمكن من تحقيق فتوحات أخيرة: تلك هى الحالة فى مواجهة بولندا، فى عهد ميشيل ڤايسنوڤيسكى الضعيف. إذ يتجه أحمد كوپرولو إلى إنشاء عازل على حساب هذه المملكة لحماية (الامبراطورية) من الزحف البولونى والروسى فى اتجاه الجنوب. ويتعلق الأمر فى النهاية باستكمال «الدائرة الثالثة» من الممتلكات (العثمانية) الأوروبية فى هذا الاتجاه. وتدعمه فى هذه المهمة مرامى زعيم قوزاقى، هو پيير دوروشينكو، المتمرد هو الآخر على الروس وعلى البولونيين، والذى يخطط لأن يصبح **هتمان** اوكرانيا موحدة، تابعة للسلطان، على غرار البلاد الرومانية. وإثر حملات السلطان محمد الرابع فى المنطقة، فإن معاهدة بوزاز البولونية - العثمانية (١٦٧٢)، والتى أكدتها معاهدة زوراڤنو (١٦٧٦)، تعترف من جهة بسيطرة السلطان المباشرة على پودوليا التى سوف يحولها إلى **ايالة** كامانيتش (كامينيتش پودولسكى) ويجرى على نحو مناسب تعداداً لسكانها وفقاً للتقاليد؛ كما تعترف، من جهة أخرى، بسيادته على اوكرانيا.

على أن هذا التوسع المتأخر سوف يتكشف أنه من أكثر التوسعات هشاشة : فمنذ المعاهدة التى تحمل اسم رادزين أو باختشيساراى، المعقودة مع روسيا فى عام ١٦٨١، يتنازل الباب (العالى) عن اوكرانيا، كما يرد پودوليا لبولندا بموجب معاهدة كارلوڤيتز (سريمسكى كارلوڤتشي) الموقعة مع هذا البلد فى ١٦ يناير ١٦٩٩.

كريت والپيلوپونيز

سوف تكون الاستكمالات الإقليمية المنتزعة من مجال البندقية الاستعمارى اطول عمراً بكثير : لقد كان فتح كريت مرهقاً، لكنه أنجز الهيمنة العثمانية على البلقان، حيث وصل بها الى أقصى امتداد جنوبى لشبه الجزيرة. وبالنسبة لكريت كما بالنسبة لپودوليا، فإن الممارسة القديمة الخاصة بالتعدادات المحلية الواسعة، والتى كان قد بطل اللجوء إليها منذ أواخر القرن السابق، قد أعيد الاعتبار اليها. لكن أسلمة القانون العثمانى، التى حدثت فى تلك الاثناء، والتى أيدها بشكل خاص الصدر الأعظم احمد كوپرولو، تبدو محسوسة فى التشريع العقارى والضريبى الذى صيغ بالنسبة لهذه الولاية: فعن طريق عودة إلى التراث الإسلامى، فإن الدولة، متخلية هنا عن مبادئها المعتادة، لا تتمتع بالملكية العليا للأرض الصالحة للزراعة؛ ويحتفظ الفلاحون الكريتيون بالملكية التامة لممتلكاتهم العقارية مع كل ما يرتبط بذلك من حقوق، بما فى ذلك الاقتسام بين الورثة عند نقل التركة، لكن هذه الأرض توصف بـ «الكافرة»، وبصفتها هذه فإنها تخضع **للخراج**، حيث يستعيد المصطلح فى هذه المناسبة معناه الأول الذى حَرَّفَه الاستخدام العثمانى، كضريبة عقارية مفروضة على غير المسلمين. ومن جهة أخرى، فإن الأحكام المتعلقة بكانديا (هيراكليون) وهانيا (لاكانييه) تتخلى بشكل سافر عن ضرائب مختلفة لا تتمشى مع الشرع، كرسم **التاپو والاسپنچى** والرسوم المفروضة على الزيجات، الخ، مع إدانة هذه الممارسات العريقة لإدارة الضرائب العثمانية، عبر تدقيق متأخر، بوصفها «ابتداعات تستحق اللوم» (بدعة).

ولابد من أن نلاحظ من جهة أخرى أن الجزيرة الارثوذكيسية الكبيرة التى كانت، قد كابدت اربعمائة وخمسين سنة من السيادة الكاثوليكية، تحت هيمنة البندقية، تصبح، بانتقالها تحت سيطرة الهلال، إحدى المناطق الرئيسية لأسلمة أوروبا العثمانية : وتذهب التقديرات الى ان نصف السكان كانوا قد تحولوا الى اعتناق الإسلام بعد انقضاء قرن واحد على الفتح.

ومع البيلوبونيز، يبدو أن البندقية تجد تعويضاً عن خسارة كريت. والحال ان الفتح الذى تم خلال التحالف المقدس لشبه الجزيرة هذه، حيث كانت البندقية تتمتع فيها فى السابق بممتلكات هامة، ثم التخلى عنها للاتراك فى نهاية الأمر فى عام ١٥٤٠، إنما يرجع الى أسلحة فرانشيسكو موروسينى، المدافع البطولى وسيء الحظ عن كانديا. وقد جرى الاعتراف بسيادة البندقية عليها بموجب معاهدة كارلوڤيتز، شأنها فى ذلك شأن احتلال الجزء الأكبر من دالماتيا.

على أن هيمنة البندقية الثانية هذه فى المورة كانت قصيرة الأجل : فمنذ عام ١٧١٥، سوف تسترد قوات الصدر الأعظم على باشا داماد ممتلكات السلطان، وتقابل بالترحيب من جانب السكان اليونانيين لأن الموقف الدينى للسلطات البندقية كان مثار نفور: فخلال ولايتها القصيرة ، حظرت هذه السلطات تعيين اساقفة ارثوذكس ووضعت رجال الدين المحليين الصغار تحت نفوذ الهيراركية الكاثوليكية وعاونت النشاط التبشيرى لهذه الأخيرة. ومن جهة اخرى، فإن ادارة البندقية كانت أكثر تميزاً بالاكراه من ادارة الباب (العالى)، لانها كانت أكثر فعالية فى جباية الضرائب وأقل احتراماً لاشكال الاستقلال المحلى. وبموجب معاهدة پاساروڤيتز (پوزاريڤاك)، تتخلى البندقية رسمياً عن هذه الممتلكات التى يصعب التمسك بها. اما قلعة پالاميد المثيرة التى تمكن الوالى اوجوستينو ساجريدو من انجاز تشييدها بشكل تام على نوپليا فهى تمسي من ثم بلا معنى.

المجر وترانسلفانيا

أمَّا الممتلكات العثمانية التى يتم ضياعها بشكل نهائى خلال تلك الفترة فهى تضيع، خلافاً لذلك، عبر حروب مع قوى صاعدة. وعلاوة على ذلك، فإنها تنتمى كلها الى الدائرة الأكثر خارجية ومن ثم الأكثر هشاشة بين دوائر السيطرة التركية فى اوروبا، فهى تقع إما فى شمال خط الدانوب والساڤ أو على الساحل الشمالى للبحر الأسود.

ويتكشف التراجع فى بداية الأمر فى اولى هاتين المنطقتين. فمعاهدة كارلوڤيتز التى تكرس سلسلة طويلة من الانتكاسات العثمانية، يترتب عليها التنازل لآل هابسبورج عن المجر العثمانية وعن تخومها الجنوبية بين الدراڤ والساڤ. وبانات تيميسوار هو وحده الذى يبقى فى ايدى العثمانيين. ومنذ ذلك الحين يشكل الساڤ والأونا الحدود بين الامبراطوريتين.

والنتيجة الأخرى التى تترتب على معاهدة كارلوڤيتز النمساوية – العثمانية هى إنهاء السيادة العثمانية على ترانسلڤانيا. وقد رأينا فيما سلف الوضع الملتبس لهذه الإمارة الممزقة بين الدعاوى الها بسبورجية والعثمانية. والواقع انها قد تسنى لها، فى اعوام ١٦١٣ – ١٦٤٨، بفضل ڤويڤودين نشيطين، هما جابرييل بيثلين (١٦١٣ – ١٦٢٩)، ثم چورج الأول راكوكشي (١٦٣٠ – ١٦٤٨)، انتهاج سياسة جد مستقلة. فثراوتهما المتراكمة بفضل التجارة والمصادرات العقارية قد سمحت لهما بالاحتفاظ بقوات هامة زودتهما بامكانات الحركة الضرورية. وهكذا فقد تدخلا الى الجانب البروتستانتى فى حرب الثلاثين عاما ومارسا نفوذا على الشئون المولداڤية والفالاشية. وبهذا أخذا فى تشكيل قوة جديدة فى اوروبا الوسطى، توازن ثقل سيدتيها.

والحال ان الاصلاح العثمانى فى ظل الرجلين الأولين اللذين شغلا منصب الصدر الاعظم من آل كوپرولو ينهى هذه الاحتمالات بالسماح لهما بتأكيد جديد

نشـيط لسلطة السلطان على هذا البلد. إذ يجـرى عـزل الفـويفـود چورج الثـانى راكوكشي فى عام ١٦٥٧ لانحيازه الى صف السويد، على خلاف مرامى الباب (العالى)، فى الحرب البولونية - السويدية، ويتم غزو الامارة من جانب قوات عثمانية وقرمية. ويجرى تنصيب ڤويڤودين جديدين من جانب العثمانيين : آكوس باركساى (١٦٥٨ - ١٦٦٠) الذى ينصبه محمد كوپرولو الذى يفرض عليه تعويضات عن الحرب وزيادة للجزية السنوية تصل الى ٤٠٠٠٠ دوكا؛ ثم ميشيل الأول آپافى (١٦٦٢ - ١٦٩٠)، الذى ينصبه احمد كوپرولو. والحال أن هذا التنصيب الأخير،الذى يرفضه الامبراطور ليوپولد الأول (١٦٥٧ - ١٧٠٥)، سوف يكون السبب المباشر لحرب ١٦٦٣ -١٦٦٤ النمساوية - العثمانية. وبالرغم من انتصار سان- جوتهارد الباهر، يميل ليوپولد الى ان يوقع مع الاتراك هدنة واسوار (١٠ اغسطس ١٦٦٤) التى يعترف بموجبها بآپافى ڤويڤوداً. ويظل البلد مخرباً من جراء الحرب وصراعات الفصائل.

وبعد ذلك بنحو عشرين سنة، تسمح النجاحات النمساوية فى حرب التحالف المقدس لليوپولد الأول باستعادة الفرصة الأولى الضائعة: فعن طريق معاهدتى ڤيينا (٢٦ يونيو ١٦٨٦) وبلاچ (٢٧ اكتوبر ١٦٨٦) يفرض حمايته على الڤويڤود، ويفرض فى الوقت نفسه وجود حاميات هابسبورجية فى دزينة من القلاع فى البلد ودفع مساهمة قدرها ٧٠٠٠٠٠ فلوريناً. وبعد ذلك، فى ٤ ديسمبر ١٦٩١، يصدر **الديپلوماليوپولدينوم** (البراءة الليوپولدية) التى تحدد مبادىء اندراج ترانسلڤانيا فى الاطار الهابسبورجى: فهى تظل امارة مستقلة، غير مرتبطة بالمجر (وهو بتر كانت سياسة سليمان ونتائجها قد بدأت فى ترجمته الى واقع). أمّا «الأمم»الثلاث والديانات الأربع «المقبولة» فهى تحتفظ بامتيازاتها؛ لكن البلد يخضع لجزية سنوية قدرها ٥٠٠٠٠ تاليراً فى زمن السلم و ٤٠٠٠٠٠ فلوريناً فى زمن الحرب.

عند موت ميشيل الأول آپافى فى عام ١٦٩٠، عاد الباب (العالى) الى تعيين ڤويڤود، هو إمرى ثوكولى، لكنه لم يحكم إلاّ لمدة شهر واحد. اما البديل الذى أحله

محله دييت ترانسلڤانيا، ميشيل الثانى آپافى، فهو لم يلق هو الآخر نجاحاً إذ رفضه ليوپولد الأول الذى احل محله والياً، هو چورج بانفى (١٦٩٢ - ١٧٠٤). وتكريساً لهذا الوضع، قررت المادة الأولى لمعاهدة كارلوڤيتز النمساوية - العثمانية من حيث المبدأ : «ان ترانسلڤانيا وقد اصبحت الآن ملكاً للامبراطور، سوف تظل بين يديه بحدودها القديمة».

وهكذا يفقد العثمانيون أحد تابعيهم الأوروبيين لحساب آل هابسبورج. على أن سيطرة هؤلاء الأخيرين تصطدم فى العقود التالية، خاصة بسبب طابعها المؤيد للكاثوليكية على نحو قوى، بمعارضات نشيطة. ويصبح الباب (العالى) ملاذاً للمعارضة الترانسلڤانية.

وبموجب معاهدة پاساروڤيتز، تستكمل النمسا فتوحاتها السابقة بضمها من جديد لولاية عثمانية، هى ايالة تيميسوار، المقابلة لبانات. وعلاوة على ذلك، فإنها، بسيادتها على المجر، تتمكن من فتح ثغرة فى جنوب الساڤ، مستولية على بلجراد وشمال صربيا، متغلغلة بذلك فى «الدائرة الثانية» للممتلكات العثمانية. لكن هذا الاحتلال لا يدوم طويلاً : فبعد عشرين سنة من السيطرة الهابسبورجية، يجرى رد بلجراد ونواحيها إلى العثمانيين بموجب صلح بلجراد، وذلك من خلال الوساطة جد المنحازة الى الأتراك والتى قام بها المركيز دو فيلنوڤ، سفير فرنسا لدى الباب (العالى).

البلاد الرومانية

بالرغم من عدد من نذر الخطر الجادة، فإن حروب أواخر القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر لن تهدد مرة أخرى سيادة الباب (العالى) على تابعيه الآخرين فى شمال الدانوب : مولداڤيا وڤالاشيا.

وقد أسلفنا الاشارة الى الاطار العام للعلاقات بين اسطنبول والبلاد الرومانية. وخلال القرن السابع عشر نجد تزايداً ملحوظاً للاسهامات التى يطالب بها الباب (العالى) أكان ذلك فيما يتعلق بالجزية بالمعنى الدقيق للمصطلح و «الهدايا» والرشاوى المطلوبة لتعيين الڤويڤودات، أم فيما يتعلق بالتسليمات العينية (الحبوب، العسل، الجلود، الشحوم، الملح، الاغنام، الأقمشة). وخلال الحملات العثمانية الدائرة فى الاقليم، فإن مصادرات الجيش تعتبر مرهقة بشكل خاص. وكانت تلك هى الحالة خاصة خلال الحرب مع بولندا بين عامى ١٦٧٢ و ١٦٧٦.

ومن جهة اخرى، فإننا لو استثنينا العقدين المتميزين بآثار عهدى ڤويڤودين نشيطين ومستقرين بشكل استثنائى، هما ماتي باساراب فى ڤالاشيا (١٦٣٢ – ١٦٥٨) وڤاسيل لوپوفى مولداڤيا (١٦٣٤ –١٦٥٣) – حيث كرس هذا الأخير من جهة اخرى مساعيه الرئيسية لمحاولة الاستيلاء على ڤالاشيا – ، فإن الحياة السياسية لبلدين تسيطر عليها مناورات البويار. ويدين هؤلاء الاخيرون بثروتهم وقوتهم للهبات العقارية وللامتيازات الضريبية التى يقدمها الامراء، كما يدينون بها للحصول المطابق على حقوق متزايدة على الفلاحين، سلم بها لهم الڤويڤودات لكسب دعمهم لهم. واعتباراً من اواخر القرن، يذهب الڤويڤودات الى حد منحهم اراضى تنتمى للمدن، ثم، فيما بعد، منحهم المدن نفسها. وفى الوقت نفسه ، فإن اولئك الذين يفلحون الاراضى التابعة لهم، وهم فلاحون احرار (**رازيشى، موشنينى**) يصبحون نوعاً من الأقنان (**ڤيسينى، رومانى**). وهذا التغير للوضعية يجيز للبويار زيادة الضغط عليهم ومن ثم زيادة الصادرات الزراعية المربحة الى ترانسلڤانيا وپولندا وأراضى آل هابسبورج والامبراطورية العثمانية. وهذا الثراء يسمح لهم بأن يشيدوا لأنفسهم دوراً حضرية جميلة، مزينة بالسيراميك، ومبلطة بالقرميد المزخرف، ويسمح لهم بشكل أعم باحاطة انفسهم ببذخ عظيم يخلى المكان لتحف مستوردة من الشرق. والحال أن صفوة هذه النبالة، والتى تتألف من عدة أسر كبيرة من «الأقطاب»، كآل ستروبيسى وأوريش وموڤيلا وبالينى وبوزيشتى

ورووزيت وكوستين، تحتكر المناصب اكبرى، ويخرج من بين صفوفها أحياناً ڤويڤودات وتهيمن بشكل تام على البلدين. وعلاوة على البويار، فإن الكنائس والأديرة، بما في ذلك كنائس وأديرة جبل آثوس، تحصل هي ايضاً من الڤويڤودات على منح عقارية ضخمة وتملك حصة لا بأس بها من الأرض.

ومن جهة اخرى، يظل هذان البلدان منفتحين بشكل واسع على المؤثرات الخارجية من خلال اتصالاتهما مع پولندا والمجر وترانسلڤانيا وروسيا. وهكذا تتغلغل فيهما افكار ومبتكرات الغرب المعاصر. ويترتب على نشر الپروتستانتية في ترانسلڤانيا اجراء الترجمات الأولى للكتاب المقدس الى الرومانية وتطور هذه اللغة كوسيلة للتعبير الأدبي.وفي عام ١٦٣٤، يستعيد ماتي باساراب المطبعة الى ڤالاشيا، وفي عام ١٦٤٠، يظهر أول عمل مطبوع باللغة الرومانية، وهو مدونة قوانين جوڤورا، المترجمة عن السلاڤونية، بينما يظهر في عام ١٦٨٨ أول كتاب مقدس منشور بالرومانية، أوصى بنشره الڤويڤود شيربان كانتاكوزين وظل تحت اسم **بيبليا لوى شيربان**. كما يجرى انشاء مطبعة في مولداڤيا عام ١٦٨٨. ومن ثم فسوف يجرى نشر عدة دزينات من المؤلفات، الأصلية أو المترجمة، باللغة الرومانية قبل بداية القرن الثامن عشر: ابحاث دينية وحقوقية، اعمال ادبية أو فلسفية احياناً، و، بدرجة كبيرة، أعمال تاريخية كالأخبار المولداڤية (ليتوبيستول تارى مولدوڤي)، التي تتوقف عند عام ١٥٩٥، والتي سجلها جريجوار اوريش (١٥٩٠ – ١٦٧٤).

وبالمثل، فبمبادرة من ماتي باساراب وڤاسيل لوپو، يجرى انشاء مدارس عليا في تيرجوڤيشت وفي ياسّي وفي دير الهيراركات الثلاثة. وعلاوة على ذلك، تعمل كلية دراسات انسانية ذات تعليم يوناني ولاتيني في تيرجوڤيشت ايضاً بين عامي ١٦٤٦ و ١٦٥١. وفي اواخر القرن، نحو عام ١٦٩٤، ينظم الڤويڤود كونستانتين برينكوڤينو (١٦٨٨ – ١٧١٤) الأكاديمية الأميرية لديرسان – ساڤا في بوخارست،

والتى سوف يكون لها اشعاع هائل فى مجمل البلقان، كما ان اسم هذا الڤويڤود سوف يرتبط من جهة اخرى باسلوب معمارى محدد.

ومن بين أبرز شخصيات هذه الحركة الثقافية الرومانية فى القرن السابع عشر، لابد من أن نشير إلى **الستولنيك** كونستانتين كانتاكوزين الذى، شأنه فى ذلك شأن عدد من الشبان الأستقراطيين اليونانيين والرومانيين، تردد على جامعة پادوا، ونشر أول خريطة لڤالاشيا فى البندقية فى عام ١٧٠٠ . كما قدم أول تاريخ للرومانيين على اختلافهم، مقدماً بذلك البرهان على ذهنية مؤرخ حقيقية.

على أن الأكثر اثارة للدهشة هى شخصية ديميترى كانتيمير (١٦٧٣ - ١٧٢٣)، ڤويڤود مولداڤيا سيء الحظ، كما سوف نراه فى ١٧١٠ - ١٧١١. فهذا الأمير الرومانى، الحاصل على تعليم رفيع فى مجال العلوم الانسانية، يشمل معرفة اليونانية واللاتينية، ينجح، اثر نفيه الى العاصمة العثمانية، فى ربط هذه المعرفة بمعرفة مستشرق محنك فى مجال اللغات العربية والتركية والفارسية. وهكذا يؤلف بحثاً عن الموسيقى التركية يقدم فيه نسقاً للتدوين الموسيقى، الى جانب مؤلفات تاريخية نفيسة سوف يبدأ أو ينجز أهمها خلال فترة نفيه فى روسيا، بعد اخفاقه السياسى، ويرجع الفضل اليه بشكل خاص فى تأريخ للامبراطورية العثمانية (Incrementa atque decrementa aulae othmani-cac) ووصف لمولداڤيا (Descriptio Moldaviae) وقد كان احد مؤسسى اكاديمية سان بطرسبورج وصار عضواً فى اكاديمية برلين.

وفى مواجهة حروب أواخر القرن السابع عشر، التى يصطدم خلالها السيد العثمانى لڤالاشيا ومولداڤيا بالنمسا وروسيا، فإن القوى السياسية للبلدين تنقسم على نفسها. فالبويار ينقسمون الى انصار للوضع القائم، راغبين فى البقاء داخل الفلك العثمانى، وإلى موالين لآل هابسبورج وانصار للروس. كما يوجد فى مولداڤيا حزب مناصر للبولونيين. واعتباراً من صلح رادزين الروسى- العثمانى (١٦٨١)،

والذى يعترف بهيمنة روسيا على اوكرانيا الشرقية، يتعزز الضغط الروسى على الحياة السياسية المولداڤية (كانت معاهدة تحالف أولى بين روسيا ومولداڤيا قد عقدت منذ عام ١٦٥٦).

ومن الواضح انه فى وضع على هذه الدرجة من التعقيد، فإن مهمة الڤويڤودات يصعب ان تكون سهلة : فهم لا يمكنهم البقاء على العرش ومحاولة تحقيق الحلول التى يرتأونها إلاّ بممارسة لعبة مراوغة، تجمع بين الخديعة والرشوة، بين المداهنة والازدواجية. وهكذا، ففى ١٦٨٧ – ١٦٨٨، كان شيربان كانتاكوزين، ڤويڤود ڤالاشيا، قد دخل فى مفاوضات سرية مع النمسا، قبيل موته، وسيراً على الدرب نفسه بعد ذلك بوقت قصير، فإن كونستانتين كانتيمير، ڤويڤود مولداڤيا، قد عقد فى فبراير ١٦٩٠ فى سيبيو معاهدة سرية مع النمسا، يتعهد بموجبها بتقديم عونه الى تلك الدولة فى حربها ضد الامبراطورية العثمانية. وهذا الڤويڤود نفسه لا يلعب مع ذلك دوراً ضئيلاً، إلى جانب القوات التركية وقوات إمرى ثوكولى، فى انتصار زارنيشتى، قرب براسوف، على القوات الهابسبورجية.

وبالنسبة للڤويڤودات المعتادين على المخاتلة، فإن الحرب الروسية– العثمانية بين عامى ١٧١٠ و ١٧١١ سوف تعلن لحظة الحقيقة. فڤويڤود ڤالاشيا، كونستانتين برينكوڤينو، الذى يحكم منذ عام ١٦٨٨، يتميز بقدرته على المناورة بين الطرفين، وهو ما يسمح له بتجنيب بلاده ما حل بمولداڤيا من غزوات، كما يتميز بالهبات السخية التى يوزعها، ليس دون استنزاف موارد البلد، على وجهاء الباب (العالى) سعياً الى تأمين استمراره غير العادى فى الحكم. وفى عام ١٧٠٩، امام احتمال نشوب حرب روسية– عثمانية، يرى ان من الحكمة أن يعد بتقديم عونه إلى بطرس الأكبر، من خلال معاهدة تحالف سرية. اما الباب (العالى)، من جهته، فإنه ينصب ديميترى كانتيمير فى مولداڤيا فى نوفمبر ١٧١٠ ويعهد اليه بمراقبة برينكوڤينو الذى كان يرتاب فيه عن وجه حق. والواقع ان كانيمير لم يكن الأقل استعداداً بين

الاثنين للتحالف مع القيصر. ففى ابريل ١٧١١، يعقد فى لوك، فى ڤولهينيا، معاهدة تحالف مع روسيا: وتنص هذه المعاهدة على ان كانتيمير وذريته سوف يصبحون الأمراء الوراثيين لمولداڤيا مستقلة تحت الحماية الروسية. واستناداً الى هذا الأمل الكاذب الى حد ما، يدفع الڤويڤود بقواته الى جانب الروس فى معركة پروت (١٨ – ٢٢ يوليو ١٧١١). والحال ان استسلام القيصر، المحاصر بقوات عثمانية وتترية اكثر عدداً بكثير، ا نما يستكمل الاخفاق السياسى للأمير العَلاَّمة. ومع بويار حزبه، يلجأ الى روسيا حيث يحصل على خمسين قرية مأهولة بـ ٥٠٠٠٠ من الأقنان، ويصبح مستشاراً للقيصر وينكب على اعماله العلمية حتى موته فى عام ١٧٢٣. وعلى عرش مولداڤيا، يحل الباب (العالى) محله فى سبتمبر ١٧١١ يونانياً، هو نيكولاس ماڤروكورداتو، ابن الترجمان الأكبر السابق للديوان الامبراطورى.

اما كونستانتين برينكوڤينو، المتمرس منذ وقت بعيد فى الانتهازية الحذرة، فهو على الضد من ذلك، يمتنع عن مساعدة روسيا بشكل سافر؛ بل انه يشارك فى الانتصار العثمانى. وهذا المسلك يعطيه فرصة لالتقاط الانفاس، لكن خصومه، المتشبثين تشبثا ضارياً بالقضاء عليه، كانوا عديدين : فماڤروكورداتو يشتهى منصبه، اذ كانت ڤالاشيا دائماً اكثر عائداً من مولداڤيا؟ والدبلوماسية الفرنسية، المنزعجة من مخططاته، تستغل نفوذها على الباب (العالى) ضده؛ وعائلة كانتاكوزين، المتنازعة معه، تكشف مراسلاته السرية مع ڤيينا. وهكذا يجرى خلعه فى مارس ١٧١٤ ونقله الى اسطنبول. وهناك يجرى اجباره، تحت التعذيب الرهيب، على الكشف عن ثروته الضخمة، ثم ، لقاء خيانته، يجرى اعدامه على الملأ هو وأولاده الأربعة ومستشاره الرئيسى. وبعد ذلك بوقت قصير، فى ديسمبر ١٧١٥، يغادر نيكولاس ماڤروكورداتو مولداڤيا ليحل محله على العرش الڤالاشى.

والحال أن تعيين مافروكورداتو فى مولدافيا، ثم فى فالاشيا، إنما يرمز بالنسبة للبلدين الى بداية الفترة المسماة بـ «الفنارية» والتى يمدها المؤرخون بوجه عام إلى ١٨٢١ - ١٨٢٢. ويستند هذا الوصف الى مصطلح فنار اليونانى الأصل، وهو الأسم الذى يحمله حى فى اسطنبول يتاخم القرن الذهبى تتواجد فيه البطريركية وجماعة من الأسر اليونانية أو المهلينة، الثرية تجارةً ومالاً، والميالة الى ادعاء صلات نسب مفترضة بينها وبين السلالات البيزنطية الشهيرة وتقدم خدماتها لادارة السلطان.

ومن شأن رؤية تبسيطية للنظام الفنارى فى البلدين الرومانيين الايحاء بأن هاتين الدولتين، اللتين كانتا حتى ذلك الحين محكومتين بفويفودين من السكان الأصليين بشكل خالص، سوف تنتقلان، اعتباراً من ١٧١١ - ١٧١٥، عبر تغير جذرى مفروض من جانب الباب (العالى)، الى الخضوع لسلطة يحتكرها يونانيون منحدرون من هذا الحى. لكن الحكم على الأمور لابد له، فى الواقع، من ان يكون أكثر عمقاً، أكان ذلك فيما يتعلق بالتسلسل التاريخى ام بالمحتوى الاثنى والسياسى لمفهوم الفنارى.

ان نفوذا يونانياً كان قد بدأ فى الظهور فى البلاد الرومانية، منذ أواخر القرن السادس عشر، مع وصول تجار ومستشارين ومقرضين للفويفودات الذين كانوا بحاجة الى عونهم فى تعاملاتهم المالية الواسعة مع الباب (العالى). وقد تزايد عدد هؤلاء اليونانيين خلال القرن السابع عشر، ليس دون أن يؤدى ذلك الى استثارة ردود افعال معادية : ففى يوليو ١٦٣١، على سبيل المثال، نجد أن فويفود فالاشيا، ليون تومشا، الذى كانت حاشيته اليونانية علامة منبهة بشكل خاص، قد اجبره البويار على ان يطرد من البلد جميع التجار وكبار الوجهاء المنتمين الى هذا الأصل. على أن بعض الأسر اليونانية المرتبطة بالبلاطات الأميرية سوف تتمكن من الاستقرار بشكل دائم فى البلدين الرومانيين، وذلك عبر مصاهرتها لأسر محلية

والاستيعاب والرومنة الجزئيين لها: وتلك بشكل خاص هى حالة آل كانتاكوزين، المتواجدين منذ بداية القرن السابع عشر، والذين سوف يكرسون صعودهم وسط البويار باختيار ڤويڤود (يونانى) أول لحكم ڤالاشيا، هو شيربان، فى عام ١٦٧٨.

وفى الوقت نفسه، فإن تدفق رجال الدين اليونانيين المتغلغلين فى صفوف الهيراركية الكنسية المحلية، وكذلك سيطرة جبل آثوس على الأديرة الرومانية سوف يترتب عليهما تهلين الكنيسة الرومانية، والذى يرمز اليه بشكل خاص احلال اليونانية محل السلاڤونية فى اداء الشعائر.

والحال انه اذا كان الوجود اليونانى فى هذه الاقاليم بل وظهور ڤويڤودات من هذا الأصل قد سبقا من ثم الى حد بعيد مجىء الفناريين، فإنه لابد أيضاً من ان نتذكر أن العائلات المسماة بهذا الأسم، علاوة على واقع انها لم تكن بالضرورة تسكن حى الفنار وحده، لم تكن ايضاً يونانية كلها بالمعنى الدقيق للمصطلح: فقد كانت بينها فى الواقع عناصر من أرومات متباينة، خاصة الأرومات الايطالية والالبانية بل والرومانية، حتى وان كانت كلها بالفعل ذات لغة وثقافة يونانيتين. وعلاوة على ذلك فإن تلك العائلات، من العائلات الفنارية، التى تخدم فى البلاد، سوف تنصهر تدريجيا مع سلالات البويار المحلية. وسوف يترتب على هذه العملية رومنة الأوائل وتهلين الأخيرين، و ، فى النهاية، انبثاق نبالة جديدة فى هذه البلاد يكف التباين الاثنى بين صفوفها عن ان يكون حاسماً. ومنذ ذلك الحين، فإن مفهوم الفنارى يتميز بمحتوى سياسى بشكل خاص. فهو ينطبق على الأمراء الخاضعين، بصرف النظر عن اصولهم الفعلية، للباب (العالى) وعلى الفصائل التى تدعمهم، خلافاً لكل ماتجسده فى الامارتين التابعتين مقاومة ما للسلطة العثمانية. وبهذ المعنى، فإن تسمية الفنارى تنطبق بالتأكيد على غالبية، ولكن ليس على كل، امراء القرن الثامن عشر.

وأياً كان الأمر، فإن النظام الجديد الذى يدخله الباب (العالى) اثر ردتى كانتيمير وبرينكوڤينو انما يمثل تعزيزاً لهيمنته على البلاد الرومانية ودمجاً متزايداً

لهذه البلاد فى الاطار العثمانى. وبدلاً من الفويفودات السابقين، وهم من كبار البويار، المنتخبين من حيث المبدأ من جانب اقرانهم والذين لم يكن يفعل غير التصديق على تنصيبهم، ينصب وكلائه هو، المختارين من كادره المسيحى فى العاصمة، والذى يزوده من جهة اخرى بتراجمته العاملين فى الديوان وفى الأسطول. ولاشك ان المبدأ القديم الذى يقرر أن هذه البلاد التابعة يجب ان تحكم من خلال امراء مسيحيين ارثوذكس يظل موضع احترام، لكن الأمر يتعلق منذ الآن بوجهاء يونانيين أو مهلينين من اسطنبول، التى تنصب الأمراء وفق مشيئتها وحدها. وهى بالاضافة الى ذلك ترى فيهم ثقلاً مضاداً لتقدم النفوذ الروسى فى الاقليم. وكان خضوع هؤلاء الأمراء الجدد شديداً بقدر ما أن صعودهم واستمرارهم فى السلطة كانا يتوقفان بالكامل على رضاء الحكام العثمانيين وعلى الرشاوى التى كانوا يستميلونهم عن طريقها الى صفهم. وعلاوة على ذلك، فقد كانوا منذ ذلك الحين شبه محرومين بالكامل من قوات عسكرية، وهو ما جعلهم عاجزين عن التطلع إلى انتهاج سياسة مستقلة، مثلما حاول عمل ذلك عدد من اسلافهم.

وتصدر الكتابات التأريخية الرومانية المعاصرة بوجه عام الأحكام الأكثر سلبية على مختلف الآثار غير الايجابية للنظام الجديد: فتفاقم الاندراج فى الاطار العثمانى مصحوب باختزال التبادلات الاقتصادية وخاصة الثقافية مع اوروبا الوسطى والشرقية والتى كانت مزدهرة فى القرن السابع عشر، كما أشرنا. وخلافاً لذلك، نجد أن الحالة الذهنية واذواق الطبقة الحاكمة الاسطنبولية – العثمانية أو اليونانية – تتغلغل منذ ذلك الحين فى البلاطات الأميرية و ، عن طريق العدوى، فى مجمل الارستقراطية الرومانية. ومن جهة اخرى، فإن الاستغلال الاقتصادى للسكان يصل الى ذروته من جراء مطالب البويار النهمة ومن جراء المنطق الفاسد لتعيين الامراء أو الهوسپودارات وكبار رجالهم فى آن واحد: فبمجرد تنصيبهم، لا يحرص هؤلاء الأخيرون إلاّ على تحميل البلاد اعباء

الاستثمارات الجسيمة التى حتمها استلامهم لمناصبهم، بسبب الرشوة والفساد المهيمنين فى اسطنبول. وعلاوة على ذلك، فإن مصلحة الباب (العالى) تتمثل فى زيادة حالات العزل من المناصب حتى تتسنى له زيادة فرص الكسب ايضاً. وهكذا يتكشف انه، منذ بداية الفترة الفنارية وحتى عام ١٨٠٤، لا تقل عهود حكم خمسة وعشرين فرداً ينتمون الى احد عشرة اسرة – عين العديدون منهم وعزلوا فى مناسبات متكررة مختلفة – عن اثنين وستين عهداً.

على أن جميع الهوسپودارات لن يظلوا عديمى الادراك وعديمى الحركة تجاه وضع يهدد فى الأمد البعيد الى هذا الحد أو ذاك بخراب البلاد واقفارها من السكان بالكامل. وسوف يحاول البعض كبح فيضان التجاوزات واستعادة قدر من النظام فى ولاياتهم، حتى وإن كانت النتائج المتأتية سوف تظل غير حاسمة. وأهم هؤلاء الفناريين المصلحين هوكونستانتين ماڤروكورداتو. فهذا الرجل، الذى تولى منصب هوسپودار مولداڤيا اربع مرات ومنصب هوسپودار ڤالاشيا ست مرات، يدشن فى البلدين، خلال عقد ١٧٣٩ – ١٧٤٩، سلسلة من التدابير التى تستمد الالهام من روسيا والملكية الهابسبورجية المعاصرتين. وتؤدى لائحة قانونية جديدة الى تحويل الارستقراطية الوراثية القديمة الى «نبالة خدمة» على النمط الروسى. ومنذ ذلك الحين، يؤدى تصنيف صارم الى ربط الامتيازات والاعفاءات الضريبية الممنوحة للنبلاء ولذريتهم بالوظيفة التى يؤدونها فى الدولة. ومن جراء ذلك فإن عدد البويار المعفيين من دفع الضرائب يصبح محدوداً لأن صغار البويار (مازيلى) يجبرون من الآن فصاعداً على دفع ضريبة شخصية. والواقع ان اعادة التصنيف هذه لا يفوتها أن تكون مناسبة للقادمين الجدد من اتباع الفناريين والبويار المؤيدين للنظام، وهو ما يستثير سخطاً حاداً بين صفوف غير المرغوب فيهم من بقية النبلاء. وعلاوة على ذلك، فإن سيطرة السلطة المركزية على الادارة المحلية وتطبيق الاصلاحات يجرى تأمينهما عن طريق تعيين نائبين فى كل منطقة يحصلان على رواتبهما بصورة منتظمة من جانب الدولة، حيث يحمل النائب لقب إسپراڤنيك.

وتتصل احكام أخرى يصدرها كونستانتين مافروكورداتو بنظام الأديرة وخاصة بشئون الضرائب وبالوضعية القانونية للفلاحين: إذ يجرى الغاء القنانة من الناحية القانونية فى عام ١٧٤٦ فى ڤالاشيا وفى عام ١٧٤٩ فى مولداڤيا؛ ويتم اجراء تعداد للسكان وتصنيف الفلاحين بحسب ما يملكون من ابقار. وتعاد اليهم بعض الحقوق، التى اغتصبها البويار، بحسب مكانتهم فى التصنيف. ويجرى الغاء عدد من الضرائب. اما العشور وأعمال السخرة (حيث تقتصر هذه الأخيرة على ما بين ثمانية وعشرة أيام عمل فى السنة) فهى تحدد عن طريق مرسوم. على أن هذه التحسينات، التى تتناسب مع الحد الاقصى لما يمكن للهوسپودار فرضه على البويار، يجرى موازنتها عن طريق التاكيد، الفعلى إن لم يكن القانونى، لارتباط مجموع الفلاحين بالأرض. وهذا المبدأ الموجه الى مواجهة هرب الفلاحين المزمن، وهو الرد المألوف على تزايد الأعباء الضريبية، يؤدى الى التوسيع الشاسع لتبعية الفلاحين الفعلية فى الشطر الثانى من القرن الثامن عشر. وفى الوقت نفسه، يجرى استئناف استغلال الفلاحين أكثر فأكثر، خاصة فى مولداڤيا، تحت ضغط البويار، الطامعين دوماً فى زيادة دخولهم.

ويتسنى للعثمانيين صون، بل وتدعيم سيطرتهم من خلال الفنارين على البلدين الرومانيين فى أعقاب حروب أواخر القرن السابع عشر واوائل القرن الثامن عشر مع النمسا وروسيا. وصحيح ان اولى هاتين الدولتين تضم الى نفسها، بموجب معاهدة پاسًّار ڤيتز، جزءاً من ڤالاشيا الغربية : ڤالاشيا الصغرى، أو أولتينيا. وسوف تدوم سيطرتها على هذه الولاية عشرين سنة. والتدابير التى تطبقها فيها – ليس دون خداع البويار المحليين الذين راهنوا على تغير النظام – سوف تكون من جهة اخرى مصدر الهام لجانب من الاصلاحات الفنارية التى اسلفنا الاشارة اليها. لكن هذا الفاصل الزمنى ينتهى مع توقيع صلح بلجراد النمساوى – العثمانى الذى يرد اولتينيا لڤالاشيا. وفى الوقت نفسه، فإن المعاهدة التى يعقدها الباب (العالى) فى هذا المكان نفسه مع روسيا تنهى احتلال مولداڤيا الذى كان

الماريشال مونّيش قد انجزه قبل ذلك بوقت قصير باسم القيصرة آن، وتلغى معاهدة ضم الامارة الى روسيا والتى كان الأخير قد وقعها مع «الولايات الكنسية وغير الكنسية المولداڤية».

وفى المقابل، فإن السيادة العثمانية على البلاد الرومانية تتعرض لتهديد جديد وخطير من جراء الحرب الروسية - العثمانية بين عامى ١٧٦٨ و ١٧٧٤: فعلى مدار خمس سنوات، من عام ١٧٦٩ إلى نهاية الحرب، سوف تحتل قوات كاترين العظيمة بوخارست وياسّى، وإذا كانت سوف تجلو عنها فور توقيع معاهدة كوتشوك - كاينارچا، فإنها سوف تفعل ذلك بناء على بعض الشروط التى تنبىء، هذه المرة، بما سوف يحدث فى المستقبل: فالمادة السادسة عشرة من المعاهدة، المكرسة بشكل خاص للبلدين الدانوبيين «تعيد للباب العالى امارتى مولداڤيا وڤالاشيا مع جميع القلاع والمدن والمراكز والقرى وبوجه عام كل ما تشتملان عليه»، لكنها تنص بشكل صريح على تطبيق العفو العام على سكان كل منهما ورد الممتلكات والاعتبار اليهم، والمنصوص عليهما فى المادة الأولى لحساب اولئك الذين كانوا قد انحازوا الى صف العدو. وعلاوة على ذلك، فإن الباب (العالى) يتعهد لروسيا «بألاّ يحول بأى شكل دون حرية ممارسة العبادة المسيحية»، كما يتعهد «بألاّ يعترض البتة على بناء كنائس جديدة أو على اصلاح الكنائس القديمة». ويتعهد ايضاً بعدم تحصيل اية اسهامات من الامارتين لمدة سنتين و ، بعد انقضاء هذا الأجل، «بإعمال كل الاعتبارات الانسانية الممكنة وكل الأريحية الممكنة لدى فرض الضرائب». وهو، اخيراً، يعترف لروسيا بحق التدخل فى المستقبل: فقد جاء فى المعاهدة « ان الباب العالى يوافق ايضاً على ان وزراء البلاط الامبراطورى الروسى، يمكنهم، تبعاً للأحوال التى تتواجد فيها الامارتان المذكورتان اعلاه، التخاطب لما فيه صالحهما، ويتعهد الباب العالى بمراعاة هذه المخاطبات، وذلك بما يتمشى مع الاعتبارات الودية والمراعاة التى تكنها الدولتان احداهما للأخرى». والحال ان انشاء قنصليتين روسيتين فى بوخارست وياسّى سوف يكون جد ملائم لهذا التدخل.

ولابد لنا من الاشارة ايضاً الى ان اثراً آخر لهذه الحرب بالنسبة لمولداڤيا سوف يتمثل فى التنازل للنمسا عن ولايتها الشمالية - الغربية، بوكوڤينا، والذى يكرسه الاتفاق النمساوى - العثمانى الموقع فى ٧ مايو ١٧٧٥.

شمال البحر الأسود

تؤدى معاهدة كوتشوك - كاينارچا هذه نفسها فى منطقة البحر الأسود الى تراجعات اقليمية بالنسبة للامبراطورية العثمانية، بينما تمثل بالنسبة لروسيا مرحلة حاسمة فى زحفها نحو هذا البحر. ففشل المحاولات العثمانية، التى اسلفنا الاشارة اليها، والتى ترمى الى تحويل اوكرانيا الى دولة عازلة تابعة للباب العالى، يجعل هذا الزحف حتمياً حتى وإن كان الزحف الروسى، فى العقود التالية، لن يكون سريعاً ودون عقبات.

والحال ان معاهدة القسطنطينية الموقعة فى ١٣ يونيو ١٧٠٠ - التى تجيىء فى اثر حملات بطرس الأكبر على الدنيبر الادنى والدون الأدنى فى عامى ١٦٩٥ و ١٦٩٦ - والمستكملة بالاتفاقيتين الروسيتين - العثمانيتين الموقعتين فى ١٧٠٤ و ١٧٠٥ والخاصتين بتحديد الحدود - تكرس انتهاء السيادة العثمانية على الساحل الشمالى لبحر آزوف : فقلعة آزوف (آزاك بلسان الأتراك) وأراضيها التى تشمل حصن تاجانروج الذى شيده القيصر تنتقل الى السيادة الروسية، بينما يجرى اعلان حياد منطقة شاسعة بين هذه الاراضى والقرم. وفى المقابل، يسترد السلطان قازى - كيرمان وقلاعه الأخرى على الدنيبر الأدنى والتى كان الروس قد احتلوها، لكن هذه المنطقة ايضاً يجرى اعلان حيادها. وعلاوة على ذلك، فإن مساحة شاسعة بين البوج والدنيپر تجد نفسها **من الناحية الفعلية** تحت تصرف روسيا. على ان معاهدة پروت (١٢ يوليو ١٧١١)، والتى يجرى تدقيق احكامها عن طريق معاهدة القسطنطينية (٥ ابريل ١٧١٢)، تتيح اثر ذلك الفرصة للباب

(العالى) للتنصل من هذه التنازلات، وهو ما يعيد روسيا الى مواقعها التى كانت عليها فى المنطقة فى القرن السابع عشر. والحال ان معاهدة بلجراد الروسية- العثمانية (١٨ سبتمبر ١٧٣٩) واتفاقية نيسًا بشأن الحدود مع روسيا (٣ أكتوبر ١٧٣٩) هما اللتان سوف تؤديان الى انتزاع آزوف مرة اخرى من الباب (العالى) لحساب روسيا. لكن الخذلان النمساوى والوساطة الفرنسية سوف تترتب عليهما، فيما يتعلق بهذه المسألة ومسائل اخرى ايضاً، نتائج سعيدة بالنسبة للعثمانيين: فقلعة آزوف سوف يجرى التنازل عنها إلاّ انه سوف يتوجب ازالتها، اما اراضيها، كما حددتها معاهدة ١٧٠٠، فسوف يتوجب تجريدها من السلاح.

وفى هذه الظروف، فإن معاهدة كوتشوك - كارينارچا هى التى تلحق اول ضرر جسيم بالوجود العثمانى فى شمالى البحر الاسود، حتى وإن كانت الآثار الاقليمية تظل من الناحية الظاهرية محدودة بعد. وعن طريق انسحاب القوات الروسية، يسترد السلطان مواقعه القديمة بين الدانوب الأدنى والدنيستر الأدنى، مع مدن اسماعيل وكيلى وآكّيرمان وتوابعها، كما يسترد موقع أوزو (اوشاكوف) عند مصب الدنيبر. وفى المقابل، يجرى تأكيد فقدان آزوف وأراضيها : فهى سوف تنتمى «للامبراطورية» الروسية الى الأبد». كما تحصل هذه الأخيرة على موقعى يينى قال وكيرتش فى جنوب - شرقى القرم، وهما موقعان رئيسيان سوف يسمحان لها بتأمين اتصالاتها بين بحر آزوف والبحر الأسود. وعلاوة على ذلك، فإنها تحصل عند مصب الدنيبر على حصن كينبورن (كيلبورون)، «مع منطقة كافية على الضفة اليسرى للنهر المذكور» وتنازل اقليمى أكثر اهمية، يتمثل فى «الزاوية التى تشكلها الاراضى المهجورة الواقعة بين البوج والدنيپر»، حيث يظل هذان العنصران «ملكية كاملة وأبدية ومقررة لامبراطورية روسيا».

ومن جهة أخرى، فإن المعاهدة تعترف بـ «الحرية والاستقلال الكامل» للسكان التتر فى شبه جزيرة القرم والبرارى الواقعة بين دلتا الدانوب والكوبان، تحت

سلطة خانهم، وهو قرار ينهى السيادة العثمانية على خانية القرم، التى كانت قد فرضت فى زمن محمد الثانى، وإن كانت له دلالة اخرى ايضاً : فهو ينطوى على التخلى عن ممتلكات السلطان فى جنوب القرم وفى شبه جزيرة تامان ودلتا الكوبان، وهى ممتلكات ترجع ايضاً الى الثلث الأخير من القرن الخامس عشر.

ولا يحتفظ السلطان مع التتر إلاَّ بصلة الصدارة الدينية التى توحد الخليفة بافراد الجماعة الاسلامية. وهذا البتر شديد الايلام بالنسبة للعثمانيين بقدر ما أنه، لأول مرة فى تاريخهم، يمس هنا أرضاً اسلامية. وصحيح ان الدبلوماسية الروسية قد خففت على نحو ذكى من وقع هذا البتر بتركها القرم تحت سيادة الخان، وهو نفسه امير مسلم، ينحدر من سلالة چنكيز - خان الأكثر شهرة بين جميع السلالات، حتى وإن لم يكن هذا الحل غير حل مؤقت..

مسيحيو البلقان فى الحرب : لاعبو أدوار ومحل رهان

لم يقتصر أثر الحروب الأوروبية آنذاك على مجرد خروج بعض البلدان أو الاقاليم الهامشية نسبياً من الاطار العثمانى أو تبيدل وضعيتها ضمن هذا الاطار . فقد كانت لهذه الحروب آثار متباينة، بدرجات متفاوتة، على مجمل ولايات روميليا. وقد رأينا أن بعض هذه الولايات كانت ساحات معارك بشكل متكرر : البلاد الرومانية (خمس وعشرون سنة من الاحتلال الأجنبى بين عامى ١٧١١ و ١٨٢٩)، والپيلوپونيز، كما أن آل هابسبورج قد اخترقوا خط الدانوب والساف وصربيا والبوسنة والهرسك. وقد عانت كل هذه الاقاليم من الحرب على نحو مباشر، وكابدت الدمار والمجازر وفرار السكان والخراب الشامل. فى حين ان مناطق اخرى خلافاً لذلك، كبلغاريا وثراس ومقدونيا، لم تكن مسرح حروب رئيسية، وإن كانت قد تقاسمت مع المناطق الأولى آثاراً أخرى للحرب: ازدياد عبء الضرائب، الفِرَد الواجبة الاداء من حيث الخدمات والامدادات، الاعمال التخريبية للفارين من الخدمة والقوات المسرحة، ارتفاع الاسعار، القحط.

وسوف نرى فيما بعد أن الحرب، بآثارها المباشرة وغير المباشرة، يمكن من ثم اعتبارها عاملاً رئيسياً، إن لم تكن العامل الأول، فى التطور العام للولايات البلقانية فى ذلك العصر، وذلك بتأثيرها على الأحوال الديموجرافية وتحول النظام العقارى والتغير الذى طرأ على الشئون الضريبية و ، بشكل مصاحب لذلك، انبثاق اشكال جديدة للسلطة المحلية. لكن الحرب تتميز بطابع آخر ايضاً : فهى تضع بين السلطان ورعاياه المسيحيين (**الذميين**) مسيحيين آخرين معادين للامبراطورية (حربيين) : وبهذا المعنى، فإنها تشكل أحد المعطيات الاساسية لوضع أهل الذمة البلقانيين وتطوره.

وتميل جماعات سكانية خاضعة الى أن ترى فى الانتكاسات العثمانية ونجاحات الخصوم المسيحيين للعثمانيين، المدوية احياناً، فرصة لزعزعة النير الاسلامى، وتتجه الى التمرد. وكانت البندقية هى المستفيد الأول من هذه المنافسات خلال حرب كريت : فمنذ بداية النزاع، على سبيل المثال، ينزح عدد من رعايا السلطان عن البوسنة والهرسك أو الجبل الأسود لكى يجدوا ملاذاً فى مؤخرة شمال الساحل الدالماتى (اقليم رافنى كوتارى) والبوكا كوتورسكا : ويكونون هناك نوعاً من حدٍ عسكرى، ويشكلون عصابات غير نظامية (**اوسكوك**) فى خدمة البندقية، ويشنون غارات على **باشاليك** البوسنة. كما ان سكان الجبل الأسود يحافظون، طيلة هذه الحروب، على علاقة وثيقة مع ممثلى البندقية فى كوتور : وفى عام ١٦٤٥، يلحقون هزيمة جسيمة بسادتهم العثمانيين؛ وفى عام ١٦٤٩، يشاركون فى تغلغل تقوم به البندقية ويصل إلى سيتينييه، وفى عام ١٦٥٧ يدعمون كوتور ضد هجوم عثمانى.

وسوف تؤدى حرب التحالف المقدس الى زيادة الحركات التى تتميز بهذا الطابع على مختلف مسارحها : فالهزيمة التركية امام ڤيينا فى عام ١٦٨٣ تؤدى إلى تفجير انتفاضة فى جبال المؤخرة الدالماتية (دالماتينسكا زاجورا). ومن جديد

تضع بعض قبائل الجبل الأسود (خاصة النيكشيشى والكوشى) نفسها فى خدمة البندقية المشتبكة هذه المرة فى المورة، وهو ما يستثير حملة عثمانية فى الجبل الأسود. كما تتعاون قبائل البانية مع النمساويين والبنادقة، ويبدو أن التمرد الشامل للبلاد فى عام ١٦٨٩ قد استثار، عبر رد فعل من جانب السلطات العثمانية، عمليات تحويل قسرى الى اعتناق الاسلام.

وتنحاز السلطات الدينية الصربية، من جهتها، انحيازاً سافراً إلى صف فيينا، حيث يتغلب احتلال بلجراد والنجاحات النمساوية الأخرى على ريبة الأرثوذكس تجاه دولة كاثوليكية : وفى عام ١٦٨٨، يدعو بطريرك بيتش، أرسنييه الثالث كرنوفيتش، الى الثورة على الكفار. لكنه، فى السنة التالية، امام التقهقر النمساوى، يضطر الى الهرب مع جزء من شعبه - نحو ٣٠٠٠٠ اسرة - الى شمال الدانوب. وفى الحرب النمساوية - العثمانية بين عامى ١٧٣٧ و ١٧٣٩، سوف يتخذ أحد خلفائه فى البطريركية الصربية، هو أرسينييه الرابع، موقفاً مناوئاً للعثمانيين من جديد، الأمر الذى سوف يزيد من الاساءة الى صورة كنيسة صربيا فى نظر السلطان.

لكن لجوء القياصرة (الروس) الى رعايا الباب (العالى) المسيحيين هو الذى يتخذ الطابع الأكثر قصدية ومنهجية. والحال ان هذه الاستراتيجية، التى تشجع عليها بشكل واضح وحدة المعتقد الدينى بين العاهل الارثوذكسى وغالبية مسيحيي البلقان، كانت مدعوة الى ان تصبح عاملاً اساسياً من عوامل السياسة الروسية فى البلقان (كما فى القوقاز من جهة اخرى). ويفتح بطرس الأكبر الطريق لذلك حين يوجه اثر اعلانه الحرب على العثمانيين فى مارس ١٧١١ نداءً الى شعوب البلقان، يحرضها فيه على الثورة على الاتراك وعلى القتال الى جانب الروس «فى سبيل الدين والوطن، فى سبيل كرامتكم وعزتكم، فى سبيل حريتكم واستقلالكم، لأجلكم انتم انفسكم ولأجل بنيكم واحفادكم...». و عندئذ، فإن «احفاد الوثنى

محمد سوف يجرى ردهم الى وطنهم القديم، الى رمال وبرارى شبه الجزيرة العربية».

على أن هذا النداء لا يجد صدى واسعاً. فإذا ما تركنا جانباً التجاوب الذى أسلفنا الاشارة اليه من جانب ديميترى كانتيمير، ڤويڤود مولداڤيا، و ، فى غربى البلقان، عدداً من التمردات المتفرقة فى جبال جنوبى الهرسك، سنجد أن صداه الأكثر قوة واستمرارية كان بين صفوف سكان جبال الجبل الأسود المتشددين.

وعلى مدار القرن الثامن عشر، سوف يبدو سكان الجبل الأسود بوصفهم الأنصار الأكثر حزماً للتصدى للعثمانيين، وسوف يتحالفون فى هذه المعركة، بحسب الظروف، مع البندقية، ومع النمسا، وبشكل أخص مع الروس. واعتباراً من عهد الأسقف دانيلو (١٦٩٦ –١٧٣٧)، فإن سادتهم الكنسيين، انصار هذه الحركة الاستقلالية، ينتمون منذ ذلك الحين فصاعداًالى سلالة واحدة : آل پتروڤيتش، المنحدرين من مركز كاتونى، والمنتمين الى قبيلة النييجوش. وفى ابريل ١٧١٢، يعقد دانيلو معاهدة تحالف مع عميل روسى وفى عام ١٧١٦، يزور روسيا التى يحصل منها على كتب ولوازم لاجراء الشعائر الدينية وإعانات مالية. وفى اثر ذلك، يصبح التقارب مع البندقية ملحاً من جراء حرب ١٧١٤ – ١٧١٨ : وفى عام ١٧١٧، ينصب الدوج چيوڤانىٍ كورنارو فى كوتور التى يملكها «والياً مدنياً» (**جوڤيرنادور**) على الجبل الأسود. إلاً انه، حتى وإن كان هذا المنصب يستمر فيما بعد، حيث يشغله بصورة منتظمة احد افراد عشيرة رادونييتش، المنحدرة ايضاً من قبيلة النييجوش، فإن الصلة مع البندقية تضعف بعد عام ١٧١٨، ويصبح البحث عن الحماية الروسية ملحاً. وسعياً الى ذلك الهدف، يزور الأسقف ڤاسيلى پتروڤيتش (١٧٣٧ – ١٧٨٢) سان بطرسبورج ثلاث مرات، بل وينشر فى موسكو فى عام ١٧٥٤ تاريخاً للجبل الأسود، لتثقيف وتنوير الرأى العام الروسى. وعلى الرغم من ذلك، ففى حرب ١٧٦٨ – ١٧٧٤ الحاسمة، سوف يفتقر الروس الى عون

الجبل الأسود بسبب ظروف جد فريدة : فمنذ عام ١٧٦٦، كانت البلاد تحت سيطرة مغامر صور نفسه فى صورة ظهور جديد للقيصر بطرس الثالث، زوج كاترين الثانية، الذى مات، بتدبير من هذه الأخيرة، فى عام ١٧٦٢. وقد نجح فى اقصاء الأمير – الأسقف واستولى على السلطة تحت اسم ايتيان الصغير. وفى عام ١٧٧٣، سوف يتوصل العثمانيون اخيراً الى دس السم، على يد خادم يونانى، لهذا الدجال الداهية، المزعج للروس ولهم على حد سواء.

ومن وجهة نظر سان بطرسبورج، فإن كسب ولاء رعايا السلطان المسيحيين يكتسب كل أهميته بقدر تبلور «المشروع الشرقى» لسيطرة القياصرة على القسطنطينية والبلقان. وفى حرب ١٧٣٦ – ١٧٣٩، فإن المارشال مونّيش، المدافع عن هذه الفكرة لدى القيصرة آن، كان قد أرسل عملاء الى ايپروس وثيساليا لحفز انتفاضة مسيحية، بينما احتل مولداڤيا التى خطط للزحف منها على العاصمة العثمانية.

إلاّ انه فى سياق الحرب التالية سوف يشهد التعاون بين الروس واليونانيين بداية تحقق ملموس. ومنذ ما قبل بدء العمليات، سوف يرسل الروس الى شبه جزيرة المان قائد مدفعية من أصل ثيسالى، هو جريجوار پاپادوپولوس. وسوف يجرى تكليفه بتدبير تمرد يونانى دعماً لعمليات الأسطول الروسى المتجه الى البحر المتوسط. وكان على رأس هذا المشروع الأخوان جريجوار واليكسيس اورلوڤ.

ولا تتجاوب النتائج مع التوقعات : فاليكسيس اورلوڤ، الذى يهبط على الساحل الغربى للپيلوپونيز فى فبراير ١٧٧٠، ولا يجد حلفائه على تلك الدرجة المتوقعة من التأهب والاصرار، يضطر للأسف لانقساماتهم وأطماعهم وعجزهم. أما سكان الپيلوپونيز، الذين خيب آمالهم هزال الدعم الذى قدمه الروس لحركتهم من حيث الرجال والسفن والسلاح، فقد شعروا، من جانبهم، بأنهم قد غدر بهم. وبالرغم من خيبات الأمل هذه، فإن عدة آلاف من اليونانيين سوف يحملون

السلاح، ليس فقط تحت قيادة پاپادوپولوس، وإنما ايضاً تحت قيادة بك المان، ماڤروميكالاكيس، ووجيه كالاماتا الثرى، پانايوتى بيناكى. فهذا الأخير، وهو مالك عقارى كبير، يجهز بماله قوة من المرتزقة. وفى غياب انتفاضة حقيقية، سوف يشترك الروس واليونانيون المتمردون فى القيام بعدة عمليات، على أن النتائج سوف يقلل من شأنها بوجه عام غياب التنسيق؛ وسوف يتمثل النجاح الملحوظ الوحيد فى الاستيلاء على ناڤارين فى ابريل ١٧٧٠. إلاّ انه، سعياً الى التغلب على التمرد، سوف يطلب والى المورة العثمانى دعماً من عصابات مخيفة من الالبانيين الذين سوف ينقضون على البلاد. واذ يرى الضباط الروس أن الأمور لا تسير على ما يرام، فإنهم يرحلون، بين ٢٠ مايو والأول من يونيو، ويشق قادة الانتفاضة فى اثرهم الطريق الى المنفى وتظل الپيلوپونيز نهباً للقمع الدموى من جانب الالبانيين. وسوف يبقون هناك فى السنوات التالية، ويقترفون اعمالهم العنيفة وابتزازاتهم، إلى ان يتوصل جيش تابع للسلطان الى اجلاءهم بالقوة فى عام ١٧٧٩.

ولن يكون من شأن كل أعمال التمرد والتواطؤ مع العدو هذه غير تعديل العلاقات بين السلطة العثمانية ورعاياها المسيحيين و ، بوجه عام، تعديل المناخ السائد بين المسلمين والكفار فى البلقان. وفى هذه الظروف، فإن عهد **الذمة** يتمزق. ففى اثر الحماية التى توصى بها **الشريعة** يحل القمع والاضطهاد بشكل مشروع، وفى اثر تعايش منسجم نسبياً تحل التجاوزات التى تجر الى السخط والرعب. وهكذا نجد تفسيراً للتحولات القسرية للالبانيين الى اعتناق الاسلام فى اواخر القرن السابع عشر والتى اسلفنا الاشارة اليها، ضمن تبديات اخرى لانعدام التسامح والتعصب.

بمعنى ما، فإن الملوك المسيحيين بسحبهم قواتهم من البلقان قد تركوا السكان المسيحيين الذين ساهموا فى تحريضهم على الثورة رهائن فى ايدى السلطان. إلا انه، علاوة على عناصر من هؤلاء السكان تبعتهم احياناً فى انسحابهم – سوف

نعود الى هذه النقطة التى اشرنا اليها بايجاز – فإن هؤلاء الملوك يبدون الاهتمام الاولى بالنص فى المعاهدات على العفو عن انصارهم و «الغفران الأبدى» لهم. كما انهم يهتمون بالحصول على تعهدات من الباب (العالى) بشأن حرية ممارسة العبادة المسيحية. واذ يفعلون ذلك، فإنهم يؤدون واجباً ادبياً وروحياً، لكن ذلك يشكل ايضاً فرصة بالنسبة لهم لكسب الاعتراف لانفسهم بحق رقابة على الشئون الداخلية للامبراطورية، ولزيادة نفوذهم لدى السلطان ولدى نظرائهم الأوروبيين على حد سواء. وفى الوقت نفسه، فإن التنازلات التى ينتزعونها حول هذه النقطة من شريك أصابه الضعف إنما تضفى قوة ومشروعية جديدتين على الجهود القديمة للبابوية وللدول الغربية – الصديقة أو المعادية للسلطان – ، لممارسة نفوذ على المسيحيين فى **بلاد الكفار** وتخفيف وطأة تمزق العالم المسيحى، الذى انجزه الفتح العثمانى، الى حد ما.

وقد رأينا، منذ الشطر الثانى للقرن السادس عشر، تدخل سفراء موسكو أو البندقية أو فرنسا لدى الباب (العالى) لحساب هذا البطريرك الارثوذكسى أو ذاك. وكان ملك فرنسا، على نحو خاص، بفضل تحالفه القديم مع السلطان والامتيازات التى ترتبت عليه، يعتبر نفسه، ليس دون تجاوز للحقوق المعترف له بها على نحو محدد، حامياً لجميع مسيحيي المشرق. وقد شدد لويس الرابع عشر على نحو خاص على هذا الامتياز : فعند تجديد امتيازاته فى عام ١٦٧٣، تمكن من اضافة عدد من «المواد الجديدة» لحساب الكنائس والطوائف الدينية الكاثوليكية. وقد كتب فى تعليماته الى الكونت دو فيريول عند ايفاده الى اسطنبول : «إن المهمة الرئيسية لكل سفير يجب ان تتمثل فى حماية الدين والتجارة فى مجمل ارجاء الامبراطورية العثمانية {...}».

كما شهد القرن السابع عشر استئنافاً لنشاط البابوية فى المشرق وخاصة فى البلقان. وكان انشاء البابا جريجوار الخامس عشر فى عام ١٦٢٢ لمجمع التبشير الدينى عاملاً حاسماً فى هذا الصدد : فقد أرسلت هذه المؤسسة مبشرين

فرنسيسكان ويسوعيين بين السكان المسيحيين لشبه الجزيرة، عند الكاثوليك، لابراز وجود روما هناك، وعند الارثوذكس، إن لم يكن لأجل تحويلهم الى اعتناق الكاثوليكية، فعلى الاقل لأجل الحصول من قساوستهم على اعتراف بالصدارة البابوية. وكان هناك سعي الى توحيد بطريركية بيتش مع روما. كما سوف يكون بالامكان تعزيز هذا الاتجاه فى اجزاء البلقان التى انتقلت فى اواخر القرن السابع عشر تحت سيطرة آل هابسبورج، بحكم التحالف الوثيق بين بلاط ڤيينا والادارة البابوية الكاثوليكية.

إلاّ انه حتى فى البلقان العثمانية، فإن تحركات آل هابسبورج لحساب الطوائف الكاثوليكية سوف تجد منذ ذلك الحين دعماً من جانب احكام معاهدة كارلوڤيتز المكرسة لهذه المسألة: فقد حصل الامبراطور الكاثوليكى الچيرمانى من السلطان على حق حماية «رجال الدين المسيحيين التابعين لصاحب القداسة البابا» الذين يؤدون خدماتهم الدينية على اراضيه (اراضى السلطان). وقد جاء فى المادة ١٣ من المعاهدة بالفعل : «لن تحدث معارضة لاعادة كنائسهم الى اشكالها وأحوالها الأولى ولا لممارسة عبادتهم. ولن تمارس أية اشكال من العنت تجاه رجال الدين هؤلاء أياً كانت الطائفة التى ينتمون اليها». وقد أضاف السلطان : «عندما يصل سفير الامبراطور الى القسطنطينية، فسوف يكون له الحق فى ان يقدم الىّ طلباتهم المتعلقة بالشئون الدينية وباماكن الحج الموجودة فى القدس». ولاشك أن هذه الأحكام، التى اكدتها المادة ١١ من معاهدة پاساروڤيتز، لم تكن تتعلق على نحو محدد بالبلقان، لكنها قد وفرت، بتوجهها العام، الأسس الحقوقية الجديدة، المستندة الى القانون الدولى، للعمل الأجمالى للطوائف الكاثوليكية فى الامبراطورية.

وأياً كانت التفسيرات المسهبة التى قدمها المستفيدون، فمن المؤكد ان الباب (العالى) لم يكن قد اعترف بعد قط لهم على نحو معلن بحق رقابة على رعاياه المسيحيين أنفسهم: فحمايتهم لم تكن تشمل غير رعاياهم الكاثوليك أو رجال الدين

التابعين للكرسى الرسولى والمقيمين فى الامبراطورية، وبشكل أخص، فى العاصمة وفى ثغور المشرق، وفى الأماكن المقدسة. والواقع أن الباب (العالى)، بهذه النصوص الدولية، لم يفعل سوى الاعتراف لكاثوليك «دار الحرب» هؤلاء، المتواجدين على اراضيه، بالضمانات التى تمنحها **لأهل الذمة** احكام **الشريعة**. وفى المقابل، فإن التنازلات المقدمة لروسيا بعيد معاهدة كوتشوك - كاينارچا كانت ذات مغزى آخر : إذ لا يقتصر الأمر على أن القيصرة كان بوسعها ان تنشىء فى باى أوغلو، فى حى السفارات فى اسطنبول، كنيسة روسية «حرة من أى نوع من التحقير ومن العنت»، كان من حق السفراء الروس ان يقدموا بشأنها «طلبات» الى الباب (العالى) «فى كل مناسبة»، بل إن التعهدات المقدمة لهذه الدولة كانت تتميز بطابع اوسع : فهى تتصل، كما رأينا، بالحرية الدينية فى البلدين الرومانيين وتمدها المادة ٧ من المعاهدة إلى مجمل ربوع الامبراطورية، إذ تنص هذه المادة على ان : «الباب العالى يتعهد بحماية مستمرة للدين المسيحى ولكنائس هذا الدين». ولما كانت روسيا، من جهة اخرى، ارثوذكسية، فإن **ذميي** هذه الملة، خاصة فى البلقان، يجدون انفسهم هذه المرة معنيين بشكل مباشر.

على أنه، فى ختام المعارك، لم يتوقع الجميع ظهور سيطرة جديدة على المسرح أو استعادة السيطرة القديمة. وكانت التغيرات السياسية، المؤقتة أو الممتدة، مسبوقة أو مصحوبة فى أغلب الأحيان بهجرات، كانت هى نفسها مؤقتة أو نهائية. ونلاحظ، على سبيل المثال، حالات ذهاب ومجيىء متكررة لعناصر يونانية بين الپيلوپونيز والجزر الأيونية تبعاً لتعاقب النظم. لكن الظاهرة الاكثر ذيوعاً هى النزوح الواسع للصربيين فى شمالى الساڤ، خاصة فى اقليم كارلوڤيتز (سريمسكى كارلوڤتسى)، والمرتبط بتقهقر الجيوش الهابسبورجية خلال حرب التحالف المقدس. وهكذا فإن اكثر من ٢٠٠٠٠٠ انسان سوف يهاجرون تحت قيادة بطريرك پيتش فى عام ١٦٩٠، تتلوهم موجة أصغر فى عام ١٦٩٤. والحال ان مقر مطارنة سريمسكى كارلوڤتسى، وهو مركز ولاية صربية جديدة ادمجت

بشكل حاسم فى الامبراطورية الهابسبورجية بموجب معاهدة عام ١٦٩٩، والذى تحميه الامتيازات التى اصدرها ليوبولد الأول فى عامى ١٦٩٠ و ١٦٩١، يستأنف حمل مشعل بطريركية پيتش، الواهنة والتى الغاها الباب (العالى) اخيراً فى عام ١٧٦٧، ويصبح بؤرة هامة للاحياء الثقافى الصربى.

وسوف تنزح جماعات سكانية مسيحية أخرى الى بقية ارجاء سلاڤونيا التى انتقلت الى آل هابسبورج، خاصة حول اوسييك : صربيون، بلغاريون، يونانيون، ڤالاشيون من البلقان، كاثوليك من البوسنة. ومستفيدة من الفراغ الذى تركه رحيل الصربيين، سوف تسكن (أو سوف تعاود السكن، وفقاً للكتابات التاريخية الألبانية) عندئذ عناصر البانية فى منطقة اقليم كوسوڤو – ميتوهيـيا الحالى، فى يوغوسلافيا. وتعتبر هذه العناصر اصل التحول الاثنى لهذا الأقليم الذى يضم اليوم غالبية من الألبانيين. وفى الوقت نفسه، سوف يستقر البانيون آخرون فى ايپيروس أو فى المورة.

وإثر انحسار الحدود العثمانية، فإن مسلمى كرواتيا وسلاڤونيا والمجر ودالماتيا، عبر حركة موازية للنزوح الصربى، سوف يجدون ملاذاً فى جنوبى الساڤ، فى البوسنة والهرسك.

وهكذا فإن حروب القرنين السابع عشر والثامن عشر، بالاضافة الى آثار مراحل الفتح العثمانى السابقة، سوف تسهم فى ادخال تغيير محسوس على التوزيع الاثنى فى البلقان وفى تعقيده، ليس دون بذر بذور مصاعب سياسية تالية، لم تحل كلها الى اليوم.

الجوانب الديموجرافية

ان حركات الهجرة المشار اليها ليست غير عامل واحد بين عوامل مسألة ماتزال غير واضحة: الحالة الديموجرافية للولايات البلقانية فى القرنين السابع

عشر والثامن عشر. فبالنسبة لهذا الأقليم كما بالنسبة لمجمل الامبراطورية، تشكو دراسة الفترة من الفجوة الوثائقية التى تفصل التعددات العثمانية الممتازة فى الشطر الثانى للقرن الخامس عشر والقرن السادس عشر عن تعدادات القرن التاسع عشر التى تبدأ سلسلتها فى عام ١٨٤١. إلاَّ ان بالامكان صوغ بعض تقديرات ذات طابع بالغ العمومية. فليس هناك شك فى ان سكان الولايات الأوروبية قد شهدوا، بعد الاتساع القوى فى القرن السادس عشر، انخفاضاً اجمالياً فى القرن السابع عشر ثم فى القرن الثامن عشر ايضاً، حتى وإن كانت هذه الفترة الأخيرة تسجل صعوداً معيناً، على الأقل بين مسيحيي المدن. والواقع انه حتى فى عام ١٨٣١، فإن روميليا، فى حدودها المختزلة آنذاك، فعلاً، لا تضم غير ٢٦٥٠٠٠٠ نسمة.

ويتضح فى هذا الهبوط الديموجرافى دور الانعدام العام للأمن فى الفترة ودور الحملات العسكرية والاضطرابات العامة وحركات النزوح الجماعى. كما طُرح الافتراض الخاص بأثر احتدادٍ للاحوال المناخية فى القرن السابع عشر، لكن المسألة ماتزال معلقة. وفى المقابل، ينبغى بالتاكيد ايلاء دور لآثار الأوبئة، خاصة أوبئة الطاعون، الأكثر تواتراً والأوسع ابادة. فالواقع اننا نعرف ان الوباء، بالنسبة للقرن الثامن عشر على أية حال، يكاد يكون ماثلاً بشكل مستمر، حيث ينتشر عبر البلقان، مع وجود نقاط يتميز فيها بالاحتداد الى هذه الدرجة أو تلك، انطلاقاً من ثلاث بؤر محلية : مولداڤيا - ڤالاشيا، وايپيروس - البانيا وبوجه خاص اسطنبول، الموقع الانشط للوباء بين المواقع الثلاثة. ومن جهة اخرى، فإن الحرب ايضاً تلعب هنا دورها، لأن الانتقالات العديدة للقوات تعتبر عاملاً قوياً فى انتشار الوباء : ففى عام ١٧١٨، على سبيل المثال، نجد أن تتر مولداڤيا، المستدعين لتعزيز حصار بلجراد، هم الذين ينقلون الوباء اليها. وفى عام ١٧٣٨، نجد أن الجيش الروسى المصاب بالعدوى فى مولداڤيا، سوف ينشر الداء عبر اوكرانيا، فى حين أن الجيش النمساوى سوف ينشره فى بانات تيميسوار وفى المجر. وفى اعوام ١٧٦٨ - ١٧٧٤، سوف تصاب الجيوش الروسية بالعدوى من جديد فى الولايات الدانوبية.

ولابد بالتاكيد من أن يكون بوسعنا إبراز العديد من التمايزات بحسب الأماكن والفترات والاعراق اضافة الى المفهوم العام عن تراجع ديموجرافى. ففيما يتعلق بالسكان الحضريين مثلاً يبدو أن نسبتهم الى اجمالى السكان تواصل التزايد على اية حال، بالرغم من تناقصهم الإجمالى. وعلاوة على ذلك، فإن المدن لا تعرف كلها مصيراً واحداً. إذ يعانى بعضها فى اواخر القرن السابع عشر من خسائر ملحوظة : نحو ٥٠٪ من السكان بالنسبة لبلجراد، ونحو ٨٠٪ بالنسبة لسكوبيا. كما أن أثينا، عندما تصبح عاصمة اليونان المستقلة، سوف تكون بعيدة عن استعادة مستوى السكان الذى كانت عليه فى اواخر القرن السادس عشر. كما ان ادرنه وساراييڤو ونوڤى بازار ويانيا لوكا تشهد هبوطاً خالصاً. لكن مدناً اخرى سوف تحافظ على عدد سكانها أو تزيده فى الفترة نفسها.

ومن جهة اخرى، فإن مراقبى العصر يشيرون بشكل متكرر الى انخفاض لنسبة المسلمين ضمن سكان البلقان. ولاشك ان مزاعمهم تستند الى اساس واقعى فى اقاليم معينة وفى مدن معينة : فنحن نرى، على سبيل المثال، ان سكان بلوڤديڤ المسيحيين يزيدون من ٢٤٠ إلى ١٠٠٠٠ نسَمة بين عامى ١٥٨٠ و ١٦٨٠. وفى بانيا لوكا، كان المسيحيون يمثلون نسبة ٦٪ من السكان فى عام ١٦٥٥ ونسبة ٨٠٪ فى عام ١٨٠٧. وسوف يبرز تعداد عام ١٨٣١، بشكل مثير، العدد الصغير او حتى الغياب شبه الكامل للمسلمين فى عدة اجزاء من ثراس ومن بلغاريا ومن صربيا. ولا يوجد إفتقار الى تفسيرات لاختزال العنصر المسلم : فهو الأكثر عرضة لآثار المعارك والأوبئة، بحكم تجنيده فى الجيوش. كما تزعم شهادات معينة ان معدل مواليده كان ادنى من معدل مواليد المسيحيين.

على أن عدة ظروف كان لابد لها من ان تخفف من إضعاف الوجود الاسلامى فى اوروبا (ومن ثم ففى روميليا فى عام ١٨٣١، لن يكون المسلمون اقل من ٣٤,٥٪). واذا كانت الاناضول قد كفت منذ زمن بعيد عن أن تكون ينبوعاً لهجرة

هامة، فإنه يبدو أن الاناضوليين كانوا مازالوا يجيئون للاستقرار فى روميليا بمناسبة حروب القرن السابع عشر. كما اننا قد رأينا كيف أن عدداً من مسلمى الولايات الهامشية التى خسرتها الامبراطورية (اغلبهم غير اتراك من جهة اخرى) قد تدفقوا صوب الداخل. ومن ناحية اخرى، فإن مدناً معينة قد تأثرت تأثراً قوياً بتيار آخر: إرسال السلطة المركزية لعدد متزايد من «قوات الباب» – **الانكشارية والسباهيين** – الى حصون الولايات. وفى البداية، فى أواخر القرن السادس عشر، كان الهدف يتمثل فى قيام هذه القوات باستعادة النظام المحلى. إلاَّ انه بقدر تضخم اعداد هذه القوات بشكل غير معتدل وبقدر تحولها إلى عامل مخيف من عوامل الاضطراب فى اسطنبول، فإن الهدف من ارسالها الى الولايات كان يتمثل بشكل خاص فى التخلص منها. وسعياً الى تأمين امكانات العيش لها فى الوقت الذى كانت رواتبها فيه منخفضة القيمة أو لم تكن تدفع فيه إلاَّ بصورة غير منتظمة، فقد جرى التصريح لأفرادها بأن يصبحوا حرفيين أو أصحاب حوانيت فى المدن التى كانوا يقيمون بها. وبفضل الامتيازات والصلاحيات التى كانوا يحتفظون بها، فإنهم لم يتخلفوا عن فرض قانونهم على الطوائف، بل والاستيلاء بالكامل على السيطرة على المدينة والأرياف المجاورة. وتتجلى هذه التطورات فى عدة مدن فى صربيا وفى البوسنة، كما تتجلى فى سالونيك : ففى هذا المكان الأخير، كان الانكشارية يمثلون فى عام ١٧٩٢ نحو ٥٥٪ من السكان. كما ينبغى أن نأخذ بعين الاعتبار أن الجانب الأعظم من السكان المسلمين الذكور يندرجون، كما فى سراييفو، مثلاً، عبر عملية تتصل بذلك، فى صفوف الانكشارية، لكى يؤمنوا لأنفسهم الامتيازات المترتبة على ذلك.

وأخيراً، فإن العنصر المسلم فى اوروبا يتعزز ايضاً عبر استمرار وتوسع تيار عمليات التحول الى اعتناق الاسلام والذى رأينا تدشينه قبل بداية القرن السابع عشر، خاصة بين البوسنيين والألبانيين. ففى الحالة الأولى، نجد أن الحركة، التى كانت قد مست فى البداية النبلاء وسكان المدن، تمتد الى الأرياف، مع تزايد

اليوتور، الفلاحين البوسنيين الذين تحولوا الى اعتناق الاسلام. وفى البانيا، ينتشر الاسلام فى مجمل البلد، حيث يمس، بسبب دوافع مختلفة، كاثوليك الشمال كما يمس ارثوذكس الوسط والجنوب، ليصبح دين غالبية سكان البلد. ولنتذكر ايضاً التحولات الكريتية الى اعتناق الاسلام.

ويشكل النزوح اليهودى اتجاهاً آخر خلال تلك الفترة، حيث يساعد على تغيير التركيب الاثنى لعدة مدن بلقانية. إذ يرحل عدد من اليهود عن اوروبا الشرقية للاستقرار فى انجلترا أو فى هولندا. وتؤدى هذه الحركة التى ماتزال اسبابها بحاجة الى توضيح (هل تكفى الاشارة الى تزايد انعدام التسامح من جانب المسلمين؟) إلى انحسار عدة جاليات شهيرة فى البلقان : فجالية سالونيك تنتقل، بين عامى ١٦٦٠ و ١٦٩٢ ، من نحو ٤٠٠٠٠ فرد إلى نحو ١٢٠٠٠ فرد. وتلاحظ انخفاضات مماثلة فى سارايفو وزيمون وسكوبيا وبلجراد و ، بدرجة أقل ، فى صوفيا وماناستير (بيتولا) وادرنه.

وفى الأماكن التى يرحل عنها اليهود و ، فيما بعد، المسلمون، يحل محلهم اليونانيون والسلاف و ، بدرجة أقل ، الألبانيون. كما يلاحظ قدر معين من «استعادة الهوية القومية» للمدن البلقانية فى القرن الثامن عشر، يرتبط، كما سوف تتاح لنا الفرصة لتوضيح ذلك، بأحوال اجتماعية – اقتصادية جديدة.

التطور العقارى ومشكلة التشفتليك

فى العصر الكلاسيكى، تميز النظام العقارى العثمانى بملكية الدولة للأرض الصالحة للزراعة، وبحق الانتفاع للفلاح الحر على ارض الانتفاع **(تشيفت)** المخصصة له، وهى الوحدة الأساسية للانتاج الزراعى، وبالتنازل المؤقت عن اسهامات الفلاحين لوكلاء للدولة، تحت شكل التزامات مشروطة، هى **التيمارات**. وكما أشير الى ذلك مراراً، فإن الفترة التالية تتميز بظهور ضياع عقارية شاسعة

خاصة، هى **التشيفتليكات**، على انقاض هذا النظام. وهذا التطور ليس قاصراً على البلقان، لكنه كان أسرع وأكثر وضوحاً فى تلك المنطقة. ومن الممكن من جهة اخرى ان يكون قد اكتسب فيها أهمية خاصة. وفى البوسنة كانت **التشيفتليكات** يشار اليها باسم **البيليكات**، وفى الولايات الناطقة باليونانية، كان الحديث يدور أيضاً عن **الهيبوستاتيكات**.

والحال ان ضياعاً خاصة، اصبحت فى نهاية الأمر ذات اتساع جد بالغ، قد وجدت فى الامبراطورية العثمانية منذ القرن الخامس عشر على الأقل، وكانت تحمل آنذاك بالفعل اسم **التشيفتليك**. ويتعلق الأمر بأراض ممنوحة من جانب العاهل، ومن ثم بشكل رسمى تماماً، لافراد خاصين، من كبار الوجهاء فى أغلب الأحيان، بصفة ملكية كاملة أو تأجير طويل الأجل بشكل بالغ. لكن هذه التنازلات كانت تتعلق بأراض بور أو جرداء، تسمى **بالموات**، خارجة عن نطاق تطبيق النظام العقارى العادى، الذى تحدد بنيته **التيمارات** والانتفاعات الفلاحية. وكان الهدف من هذه المنح يتمثل على وجه التحديد فى استغلال هذه الأراضى. ومن ثم فقد كانت تشكل بالنسبة للدولة اداة لاستصلاح الاراضى البور وللعمران السكانى. وخلافاً لذلك، فإن **التشيفتلكيات** التالية، التى تبدأ فى الظهور وسط أزمات أواخر القرن السادس عشر، انما تنجم عن اغتصاب من جانب افراد خاصين، عبر عملية غير مشروعة بالكامل، إما لانتفاعات **الرعايا** أو **لتيمارات السباهيين**.

وفى الحالة الأولى، كان بالامكان حفز الاغتصاب عن طريق توافر الأرض، اثر التخلى الجماعى أو الفردى عن الانتفاعات الفلاحية. وهنا يمكن الاشارة الى الحرب وآثارها – **فالرعية** قد يقتل أو يضطر الى الهرب من قريته لدى وصول القوات – النظامية أو المتمردة – ، أو أن تزايد العبء الضريبى قد يدفعه ايضاً الى الهرب؛ **إلاَّ** ان من الممكن ايضاً ان يكون قد جرى اجتذابه عبر عروض التجنيد فى القوات ذات النمط الجديد التى كان الولاة يؤلفونها آنذاك: **السيكبان والسريجة**.

كما يمكن للفلاح ان يبقى حيث هو، ولكن مع تجريده من حقوقه وحريته لحساب قوة محلية قادرة على حمايته فى هذه الأزمنة العصيبة، أو لحساب دائن يضعه تحت رحمته. وهكذا فإن عدداً من الأعيان المحليين، الأغنياء وذوى النفوذ، ينجحون، عبر تجريد المنتفعين الشرعيين من حيازاتهم تجريداً مادياً أو شكلياً، فى ان يوحدوا بين ايديهم اراضى العديد من الافراد، بل واراضى جماعات قروية باكملها. ويعتبر هذا الاجراء غير شرعى، لأن انتفاع **الرعية** هو من حيث المبدأ غير قابل للانتزاع، لكن الظروف التى خلفتها الحرب، وضعف الدولة، وتفكك الاطر المحلية، هى ايضاً عوامل مؤاتية. وفترات الحروب العامة والمتكررة، التى تضع الامبراطورية كلها فى ضيق شديد، فى اواخر القرن السادس عشر، كما فى اواخر القرنين السابع عشر والثامن عشر، لم يكن من شانها غير تشجيع هذا التطور بشكل خاص.

على أنه لابد من ملاحظة ان **التشيفتليكات** التى تشكلت وفق هذا المخطط تظل مندرجة ضمن نظام **التيمارات** : فـ«صاحب» **التشيفتليك(تشيفتليك صاحبى)** يضع نفسه كحائز جديد بين **الرعية** (المنتفع التقليدى أو قادم جديد يتولى «الصاحب» تسكينه) والتيمارى الشرعى. ومن ثم فإن وضع الفلاح لا يتغير جذرياً، لكنه يتفاقم من جراء ظهور صاحب – حق ثانٍ : ففى صربياً، مثلاً، نجد أن **الرعية**، بعد تسليم عشر للتيمارى الرسمى، يسلم تُسع بقية المحصول، المسمى **بالديفيتو**، لصاحب **التشفتليك**، الذى يتوجب عليه علاوة على ذلك اداء اعمال سخرة لديه.

وخلافاً لذلك فإن **تشيفتليكات** أخرى تولد من تحويل عدد من الافراد الخاصين لالتزامات متباينة من حيث أهمية كل منها **(تيمار، زعامة، خاص)** – وهى امتيازات مشروطة ومؤقتة من حيث مبدأها – الى ملكيات أو شبه ملكيات. وهنا ايضاً، فإن الفترات الرئيسية لاسترخاء الدولة وللتفكك العام كانت مؤاتية لهذه الاغتصابات، لكن عدداً من العوامل الأخرى، المرتبطة بسلوك السلطة نفسها، قد أسهمت فى

ذلك ايضاً: فالالتزامات قد كفت عن ان تكون مخصصة على نحو حصرى لاشخاص قادرين على الخدمة، بوصفها مرتبطة على نحو صارم بالاداء الجيد لهذه الأخيرة؛ ذلك ان الرشوة والفساد والانحرافات على اختلاف انواعها تدخل فى منح الالتزامات. وغالباً ما جرى تصوير هذه الانحرافات التى اصابت نظام **التيمار** على انها سبب انحدار **السباهيين** : لكنها كانت بالاحرى نتيجة له؛ فلما كان هذا النوع من القوات قد فقد اعتباره من جراء تطور التقنيات العسكرية، فقدت **التيمارات** مبرر وجودها السابق، أو تفسخت أو استردتها ايضاً ادارة شئون الضرائب وأدخلتها فى **الخاص** الامبراطورى.

ومن بين أشكال انتهاك المبادىء القديمة، ترسخت عادة منح امتيازات جد هامة **(أرپاليك)** لكبار الوجهاء ولمحاسيب البلاط، دون مقابل من خدمة. كما انتشرت، فى اواخر القرن السادس عشر، عادة التخلى للولاة الخارجين من الخدمة عن جزء من **خاصهم** القديم «على شكل **تشيفتليك» (پير وجه – إى تشيفتليك)**، اى على شكل ممتلكات دائمة. والحال ان التدشين الذى حدث فى البوسنة فى القرن السابع عشر لـ «التزامات وراثية» **(اوجاقليك تيمار)** سوف تمضى ابعد فأبعد فى هذا الاتجاه: **فتيمارات** هذا الاقليم لا تقبل وحسب الانتقال الى ابناء واخوة الحائز، بل إن **سباهيي** البوسنة، سعياً إلى تجنب خروجها من ايدى الأسرة الواحدة أو تفتتها، سوف يتوصلون الى تأكيد امكانية نقلها ايضاً إلى اقارب جد بعيدين، وهو اجراء يؤدى الى تعزيز عدد من السلالات المحلية، خاصة فى اقليم البوسانسكا كرايينا.

لكن تحول التزام إلى ملكية دائمة لم يكن دائماً من فعل حائز هذا الالتزام نفسه. فالواقع ان ايرادات ضياع التاج والمخصصات الشاسعة من الاراضى للمحاسيب، شأنها فى ذلك من جهة اخرى شأن ايرادات الالتزامات الاكثر تواضعاً، كانت تمنح على اساس عقد التزام لمولين **(ملتزمين)**، وفى شخص هؤلاء

الأخيرين، المحصلين الفعليين للايرادات والمديرين الحقيقيين للضياع، نرى بوجه عام قوى عملية الاستحواذ. كما ان الدولة قد سهلت بشكل حاسم عملهم فى هذا الاتجاه بقيامها، اعتباراً من عام ١٦٩٥، سعياً إلى دفع **الملتزمين** الى ادارة الموارد المعهود بها اليهم ادارة حسنة، بتحويل حيازاتهم المؤقتة السابقة الى تنازلات ابدية، **الملكانه**. والحال أن هذه الأخيرة قد جرى تمديدها علاوة على ذلك من جراء الوجود، الفعلى، لحق تفضيلى فى نقل الحيازة إلى ورثة الحائز. على اننا نتساءل عما اذا كانت اراضى **الملكانه** سوف تسهم كذلك فى الواقع فى تكوين **التشيفتليك** مثلما يوحى بذلك منطق صورى: فالواقع انه لا يجب نسيان أن هذه الالتزامات ذات الأجل جد الطويل كانت تؤجر من الباطن على المستوى المحلى لملتزمين ثانويين يعتبرون، فى الممارسة العملية، بحكم ممارستهم للسيطرة الفعلية على الأرض، الأكثر ميلاً إلى الرغبة فى الأغتصاب، لكنهم، فى الوقت نفسه، يظلون، من جهتهم، مختزلين فى حيازة جد هشة ومهددة دائماً.

وهذه الملاحظات حول تكون **التشيفتليكات** تساعدنا على فهم السبب فى أن عدة دراسات محددة وتاريخية بشكل محدد جرت بشأنها انما تقدم عنها صورة مختلفة بشكل محسوس عن الصورة التى تقدمها تعميمات نظرية معينة تبنى على عجل. فالواقع انه قد جرى المطابقة بينها وبين المزارع الشاسعة ذات النمط الكولونيالى، والتى تفلحها يد عاملة متبلترة، خاضعة لتنظيم موحد ومعقلن للانتاج، وتهدف الى تحقيق الربحية وتتخصص بشكل منهجى فى المحاصيل التصديرية الموجهة الى اوروبا الوسطى والغربية : القمح، الذرة، القطن، التبغ. كما جرى ايجاد توازن بين هذا التطور الزراعى العثمانى والتطور الذى نشهده فى العصر نفسه فى بقية أوروبا الوسطى، فى بولندا وفى بوهيميا وفى المانيا شرقى الألب، كما فى أماكن اخرى، الى حد ما، كما فى مولداڤيا وفى ڤالاشيا، كما اشرنا الى ذلك : فهى كلها اقاليم تشكلت فيها آنذاك ضياع ارستقراطية شاسعة، كانت اطراً لـ «قنانة ثانية».

والواقع أنه من المؤكد أن **تشيفتليكات** البلقان تتطور بشكل رئيسى على أراضٍ جيدة كما تتطور فى مناطق جد متصلة بالخارج، وأنها تتواجد فى السهول الساحلية أو فى احواض داخلية تقع على طرق المواصلات الكبرى. فنحن نجدها فى ثيساليا وفى ايبيروس وفى مقدونيا وفى ثراس، وفى وادى الماريتزا وفى بلغاريا الدانوبية، وفى سهول جنوب البانيا واجزاء معينة من البوسنة. على أن سيادة هذه المواقع لا تعنى أن **التشيفتليكات** تتشكل، فى جميع الحالات وفى جميع العصور، فى اتصال مباشر بالتجارة الخارجية. فهنا، كما فى اجزاء اخرى من الامبراطورية، فى اطار العمليات التى اشرنا اليها، نجد أن فرصة اغتصابٍ ، الرغبة فى تحويل الايرادات الى ايرادات دائمة، حتى وإن كانت متواضعة، عن طريق استحواذ دائم، يمكن ان تكون كامنة فى اساسها، دون أن تتمتع بالضرورة بحافز السوق الدولية، بل ولا حتى دافع سوق محلية بسيطة.

وعلاوة على ذلك، فإنه ليس صحيحاً أن جميع **التشيفتليكات** كانت استثمارات جد شاسعة تستخدم العديد من الأيدى العاملة. وإذا كان ذلك هو الحال، بالتأكيد، احياناً، فإنه يظهر أن غالبيتها فى القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت ذات مقاييس متواضعة ومتباينة من جهة اخرى: ما بين ٢٥ و ٥٠ هيكتاراً فى المتوسط، بل وأقل من ذلك. كما ان دراسة عن اقليم ماناستير (بيتولا)، فى مقدونيا، فى بداية القرن الثامن عشر، تحدد متوسط عدد الرجال العاملين فى **التشيفتليك** الواحد بـ ٥و٣، اما العدد الذى نلقاه.فى الأغلب فهو لا يزيد عن اثنين.

وفى ظل هذا النمط الجديد لحيازة الأرض، فإن علاقات الانتاج وانماط تنظيم العمل، أياً كان تصورنالها، لا تشهد بوجه عام تغيرات جذرية. ومن المؤكد انه قد حدث ان المالك كان يلجأ الى يد عاملة مأجورة، نقداً أو عيناً، أو حتى مسخرة، لكن هذه الحالات لم تكن الأكثر عدداً. فعلى العكس من ذلك، كانت المزارعة أو التأجير، بحسب الانماط المختلفة، سائدين فى **التشيفتليكات** البلقانية. وكان الفلاح نوعاً من مستأجر للأرض، يؤدى ما عليه لصاحب **التشيفتليك** على شكل مستحقات عينية أو

أداء عمل أو على شكل مستحقات نقدية، وأحياناً على شكل دفع مبلغ جزافى بسيط. وفى هذه الظروف، فإن الانتفاع الفلاحى، **التشيفت**، الذى يتناسب مع وحدة أسرية (خانة)، قد ظل الخلية الأساسية للانتاج. وفى صربيا، اتخذت هذه الوحدة الأساسية شكل الأسرة الممتدة، **الزادروجا**. وقد ظلت العلاقة بين صاحب الأرض والفلاح الذى يفلحها ذات نمط مولوى وغير رأسمالى: فالأول يحصل من الأخير على ربع وليس على النتائج الاجمالى لعمل يدفع له أجراً. وعن طريق مفارقة جلية، قياساً الى المفاهيم التطورية، فإننا نجد أنه فى **التشيفتليكات** المشكلة على الأراضى **الموات**، وإن كان فى أنماط الضياع الشاسعة التى عرفتها الامبراطورية العثمانية باستمرار، يمكننا بالأحرى أن نلقى اشكالاً للتبلتر الفلاحى وللتنظيم الجماعى للعمل: فهذه الانواع من الاستثمارات، الخارجية من حيث المبدأ بالنسبة إلى نظامى **التيمار والتشيفت خانه**، هى الأقل تأثراً بالتغلغل المتواصل للهياكل الأساسية لهذين الأخيرين.

كما لا يجب أن ننسى أن توسع **التشيفتليكات** لم يكن كاملاً قط فى الامبراطورية العثمانية، حتى عهد الاصلاحات العقارية التى ادخلتها **التنظيمات**. ومن بابٍ أولى، فإن العملية قد تميزت ايضاً بثقل محدود فى بلقان ما قبل أواخر القرن الثامن عشر. ومن جهة اخرى، فإن الاشكال التقليدية للنظام الزراعى الكلاسيكى، التى لم يدخل عليها غير مجرد رتوش تحت تأثير المناخ العام المحيط، قد واصلت البقاء. ففى البوسنة، مثلاً، يمكننا **الأغاليكات**، وهى عبارة عن أراضٍ احتفظ عليها الفلاحون الى هذا الحد أو ذاك بحقوقهم الخاصة بالانتفاع وبنظامهم القديم فى مجال اداء ما عليهم، كما يمكننا تمييز **البيليكات**، التى كانت تعتبر ملكية للسيد، والتى كانت الواجبات الفلاحية فيها، على شكل مدفوعات وعلى شكل عمل، أكثر ارهاقاً بشكل واضح.

ومن جهة اخرى، إلى جانب تكوين **التشيفتليك**، نجد أن مؤسسة **الأوقاف**، المجهزة بوصايا تكفل التمتع بها لذرية صاحب **الوقف**، كانت وسيلة أخرى، مؤكدة

أكثر فى نهاية الأمر، للابقاء على ملكية عقارية ضمن اسرة من الأسر: وتتطور هذه الممارسة تطوراً ملحوظاً لدى مسلمى البلقان فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، دون أن يكون بوسع الدولة الرد على ذلك واسترداد الاراضى المنتزعة بهذا الشكل.

من اللص الشريف الى الدركى اللص

إن كان صحيحاً ان **الرعايا** العثمانيين، فى الفترة محل الدراسة، لم يكونوا – لا فعلياً ولا قانونياً – مختزلين فى وضعية قنانة، فإنه يبقى أن حالتهم تتدهور بالتأكيد : فالواجبات التى تنيخ عليهم بكلكلها تتزايد، أكانت صادرة عن الدولة أو عن حائزى الالتزامات أو عن الأوقاف و ، عندما يتوجب ذلك، أصحاب **التشيفتليكات**. فالحاجات التى تخلقها الحرب، والتضخم النقدى، والفساد، وعجز الدولة عن أن تحتوى، كما فى الماضى، تعديات الموظفين المحليين : كل ذلك يتضافر لإرهاقهم. وعندما يجرى التضييق عليهم بهذا الشكل وجرهم إلى الخراب والى القنوط، يكون بوسعهم الرد بعدة اشكال: ومن المرجح ان الهرب هو الحل الأكثر انتشاراً. إلاّ ان من الممكن ايضاً ان يتمردوا، مثلما حدث خلال الانتفاضة المقدونية بين عامى ١٥٩٥ و ١٦١٦، التى شجعها من جهة اخرى آثاناس، كبير أساقفة أوهريد. وكما رأينا، ففى زمن الحرب، نجد ان الانحياز الى صف العدو، وتشكيل عصابات على الحدود، كعصابات **الأوسكوك** فى دالماتيا، يعتبران شكلاً آخر للتمرد. لكن الانتقال الى قطع الطريق هو فى أغلب الأحوال رد فعل جد مميز.

والحال ان عصابات قطاع الطرق كانت موجودة دائماً فى الامبراطورية العثمانية، لكن هذه الظاهرة تشهد اتساعاً خاصاً اعتباراً من القرن السابع عشر: هذه العصابات، المسماة تبعاً للاقاليم **بالهايدوك** أو **بالكليفت**، تصبح آنذاك قوى فاعلة هامة ونموذجية على المسرح البلقانى. فهى تتشكل من قوات صغيرة، فى

اواخر الربيع والصيف، بين يوم سان چورج (٢٣ ابريل) ويوم سان ديميترى (٢٦ اكتوبر)، وتشن هجمات جسورة، على الأغنياء والأقوياء، مسلمين كانوا أم مسيحيين. ومن ثم فهى تجتذب أعجاب وتعاطف الفقراء الذين تتشكل عموماً من بين صفوفهم، وتقدم لهم نوعاً من الثأر. وتشكل مغامراتها المبالغ فيها الموضوع الرئيسى لما لا حصر له من الأغانى الشعبية. على أنه لا يجب البحث عند «بدائيى التمرد» هؤلاء – اذا ما استخدمنا تعبير هو بسباوم – عن دوافع ثورية أو قومية. واذا كانت هناك ايديولوجية ما تحركهم، فإنها تتمثل بالأحرى فى الدفاع عن النظام القديم الذى ادى انحطاطه الى تهميشهم، الى جانب فكرة ما عن العدالة وعن الحرية. على ان عملهم، الذى تشجع عليه الأحوال، يكتسب احياناً المزيد من الاتساع: فعلى سبيل المثال، يتمكن **هايدوك** اسمه كارپوش، فى عامى ١٦٨٩ – ١٦٩٠، من تفجير انتفاضة حقيقية فى شمال شرقى مقدونيا.

وفى مواجهة هذه القلاقل، تحرك السلطات قوات من الشرطة المجندين على المستوى المحلى، **كالأرماتول** اليونانيين و «اليوزباشية» البوسنيين. وعلى سبيل المثال، فإن قوة من الآرماتول كانت تتمتع بالسلطة على مجموعة من القرى التى تشكل **آرماتوليكاً**،، وكانت مهمتها تتمثل فى تأمين النظام العام وحماية السكان وجباية الضرائب. وكان قادة هذه القوات، المميزين بلقب **كاپيتانيوس**، يتولون هذا المنصب بشكل وراثى أو يتم اختيارهم من جانب اعيان القرى. وكان الرجال الذين يتبعونهم يسمون **بالپاليكاريا**. لكن هؤلاء الدركيين كانوا ينكبون على الابتزازات، منحدرين بدورهم الى درك اعمال العصابات. وبالمقابل، نجد أن عدداً من عصابات **الكليفت** كان بوسعها أن تنتزع لنفسها وظائف الآرماتول فى المناطق التى تتحرك فيها. ففى مناخ الاضطراب العام، تصبح كل القيم نسبية..

التحولات الضريبية وتعزز الاستقلالات المحلية

خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، نجد أن الضرائب العثمانية، فى مجموع الامبراطورية وخاصة فى الولايات البلقانية، ليس من شأنها سوى التزايد وتغيير طبيعتها. ومع ضعف الدولة وتدهور المؤسسات القديمة، نجد أن هذا التغير فى النظام الضريبى يساعد، بشكل حاسم، على تعزيز الاستقلالات المحلية والمستفيدين الرئيسيين منها، أعيان الولايات.

وفى مواجهة انخفاض قيمة الأسبرة وتزايد النفقات العسكرية للدولة، نجد أن الدولة لا تعيد تقييم رسوم **السباهيين** السابقة المحصلة فى اطار **التيمار**، فهؤلاء الفرسان يمثلون منذ ذلك الحين، على أية حال، قوة عسكرية فاقدة للاعتبار. وفى المقابل، نجد أنها تزيد وتعمم **العوارض الديوانية**. وفى الأصل، فإن هذه الضرائب التى تحصلها ادارة الضرائب بشكل مباشر لم تكن تجبى إلاّ بمناسبة الحملات العسكرية ومن ثم فقد كانت تتميز بطابع استثنائى. لكنها تصبح منتظمة، على الأرجح خلال حروب اواخر القرن السادس عشر. ومن جهة أخرى، فإن هذه الضرائب التى كانت تتألف فى بداية الأمر من مدفوعات نقدية الى جانب امدادات من المؤن وأداء للخدمات، تصبح كلها منذ ذلك الحين ذات طابع نقدى. والحال أن **العوارض** خلافاً للضرائب العثمانية القديمة، وهى ضرائب بحسب الثروة حددت **القانون نامات** معاييرها الفردية تحديداً صارماً، تعتبر ضريبة توزيع. فمبلغها يتحدد بشكل عام بالنسبة لاقليم معين؛ كما انه لا يتحدد على **نحو ثابت**، بل ينتج بوجه عن عن مساومة ظرفية بين ممثلى الحكومة المركزية وممثلى السكان المحليين المعنيين. وبمجرد تحديد هذا المبلغ، يبقى توزيعه على مستوى **القضاء** أو المدينة أو القرية، بين مختلفة من يتوجب عليهم دفعه، وتحصيله من هؤلاء الأخيرين : والحال ان الادارة المركزية تفوض الأعيان المحليين، المسلمين أو المسيحيين، فى السهر على هذه العمليات.

وينطبق المبدأ نفسه على الضرائب التى يجمعها ولاة الولايات للانفاق على قوائمهم الخاصة من **السيكبان والسريجه**. وفى الأصل، لم تكن هذه الضرائب غير اتاوات غير شرعية، تحمل الاسم التحقيرى **«تكاليف - إى شاقة»**، لكن الدولة التى كانت بحاجة الى مساعدة القوات المذكورة قد اضفت صفة الشرعية فى القرن السابع عشر على جبايات الولاة هذه على شكل ضريبة جديدة. تحمل اسم **«امداد - أى سفرية»** (امداد الحملة)، سوف يجرى اعتباراً من مستهل القرن الثامن عشر خلع اشكال جباية عليها مماثلة لاشكال جباية **العوارض الديوانية**: فالمبلغ، الذى يحب أن يصل هذه المرة إلى ولاة الولايات، كان يوزع على مستوى **السناجق والقضاءات** عن طريق مجالس تجمع القضاة والأعيان المحليين، حيث كان هؤلاء الأخيرون مكلفين من جهة اخرى، مرة ثانية، بتحديد وجباية الضريبة من الأشخاص الذين يجب عليهم دفعها فى مناطقهم المحلية. وعلاوة على ذلك، فإن ضريبة **امداد السفرية**، القاصرة على فترات الحرب، سوف يجرى استكمالها فى مستهل القرن الثامن عشر بضريبة متممة لها موجهة للانفاق على قوات الولايات فى زمن السلم، هى ضريبة **امداد - اى حضرية**، التى تجبى بالشروط نفسها.

والحال أن تطور وسيلة ضريبية آخرى، نظام الضريبة الكلية **(مقطوع)**، إنما يناسب بدوره تدخل الأعيان المحليين : فبدلاً من تأسيس جباياتها على حصص فردية، تحدد الدولة مبلغاً كلياً يجب ان يدفع من جانب جماعة محددة، يتوجب عليها توزيعها وجبايتها من بين افرادها، بما يتراءى لها، حيث يعتبر الجميع مسئولين بشكل جماعى عن سداد المبلغ الاجمالى. وهذه الممارسة، التى تجنب السكان تعديات محصلى الضرائب وملتزمى الخزانة، كانت موجودة بالفعل فى الفترة السابقة، لكنها كانت تقتصر آنذاك على جماعات نادرة محصورة جغرافياً الى حد بعيد أو على بضع مدن مميزة. وهى تتسع اتساعاً ملحوظاً، اعتباراً من القرن السابع عشر: فمنذ ذلك الحين يجرى التصريح لجماعات عديدة فى الاناضول وفى روميليا بأن تدفع بهذا الشكل ضرائب معينة كضريبة **العوارض** أو

الجزية المفروضة على غير المسلمين، بل وبأن تدفع بهذا الشكل اجمالى ما عليها من مستحقات ضريبية على شكل مبلغ كلي واحد : **مال – اى مقطوع**. وهكذا فإنها تتواصل الى اختزال علاقاتها مع السلطات العثمانية الى ادنى حد وتتمكن من التمتع بدرجة ملحوظة من الاستقلال.

وبالمناسبة نفسها، فإن هذه الاجراءات تمنح دوراً حاسماً للأعيان الذين يظهرون بوصفهم الممثلين الطبيعيين لجماعاتهم، أكان ذلك من خلال ما يتمكنون من كسبه من ثروة ونفوذ، أم من خلال انتمائهم إلى صفوات تقليدية تتعزز بهذه الطريقة. فهم يلعبون دور مخاطبى السلطات، ويوزعون ويجبون الضرائب من موكليهم، الذين يعتبر الاعيان، علاوة على ذلك، مقرضين لهم. وكان الوجهاء المسلمون يسمون **بالاعيان، الاعيان والاشراف، اعيان الولاية**، بينما كان الوجهاء المسيحيون يسمون، تبعاً للأقاليم، **بالكوجاباشى والتشوربجى** أو الأركونت. إلاَّ انه فى عدة اجزاء من البلقان، كان يؤدى دورهم زعماء تقليديون **كالكنيزات** المسيحيين، بين صربيي وڤالاشيي البلقان، أو «يوزباشية» البوسنة المسلمين. كما أن هؤلاء الأخيرين، وهم زعماء وراثيون كانوا يؤدون فى البداية دوراً عسكرياً وأسلفنا الاشارة بالفعل اليهم بمناسبة وظائفهم البوليسية، كانوا يتمتعون بصلاحيات ضريبية وادارية وقضائية فى اطار مناطقهم، **الكاپيتانيات**. وهكذا فقد كانت البوسنة تضم بعد معاهدة بلجراد لعام ١٧٣٩ ثمان وثلاثين كابيتانيا تشمل اربعاً وستين مدينة.

لكن هذه الأحوال الجديدة توسع أيضاً دور رجال الدين الأرثوذكس. فالتحولات الضريبية وتطور استقلالات الجماعات تقودهم الى الخروج بشكل أكثر من ذى قبل عن وظائفهم الروحية الخالصة: ذلك ان المسئولين الدينيين يصبحون هم أيضاً جباة للضرائب ورجال ادارة وممثلين لرعيتهم لدى السلطات العثمانية، مثلما يميلون الى توسيع مجال اختصاصاتهم القضائية. وعندئذ تبدأ الجماعة

الطائفية فى أن تصبح تلك الوحدة الادارية المستقلة التى يشير اليها فى القرن التاسع عشر مصطلح **الملة**، والتى سوف تظهر آنذاك بوصفها جهازاً اساسياً لسير عمل الامبراطورية.

ومن جهة اخرى، فإن الجماعات الأساسية، والمدن والمراكز والقرى، إذ كان عليها أن تنظم نفسها، خاصة بالنظر الى دفع الضرائب، انما تزود نفسها فى حالات عديدة بمؤسسات مشتركية حقيقية : وهكذا نشهد، اعتباراً من القرن السابع عشر على الأقل، تطوراً فى الوسط اليونانى لهيئات مشتركية غير اكليريكية (**كوينون**)، تعترف بها مراسيم الباب العالى، بشكل مؤقت. وهى تزدهر على نحو خاص فى الجزر، بفضل موقعها الجغرافى والاسترخاء البالغ تاريخياً للصلات مع السلطة العثمانية، والتى يمثلها هنا من حيث المبدأ **القاپودان باشا**، بينما يمثلها من الناحية الفعلية «ترجمان الأسطول» - وهو فنارى، على غرار الهوسپودارات الرومانيين.

وتبعاً لاجراءات متغيرة، تشمل مجموع السكان أو طبقاتهم الأعلى فحسب، كان يجرى انتخاب مجلس، عبر الاقتراع المباشر أو غير المباشر، مسئول عن تمثيل المشترك، وتوزيع وجباية الضرائب وكذلك عن السهر على الصحة والأمن العامين، والانفاق على الكنائس والمدارس. كما كان يفصل فى القضايا التى لا تدخل فى اختصاص المحاكم الكنسية. وهو يتأسس عندئذ على القانون الرومانى شأنه فى ذلك شأن المحاكم الكنسية، لكنه يتأسس، كذلك، على العرف، الذى يجرى تقنينه بشكل تدريجى. ومن جهة اخرى، يمكن أن ينشأ تنافس معين بين هذه المحاكم غير الاكليريكية والمحاكم الدينية. وكان اعضاء المجلس، المنتخبون عموماً من بين الطبقات العليا، يسمون بالديموجيرونتات والاپيتروپات والپروپستوتات والأركونات أو **الكوچا** - **باشى**. وكانوا ينتخبون لمدة سنة، الا انه كان بالامكان اعادة انتخابهم، وكانوا يحصلون على رواتب. ولم تكن هذه المشتركات قاصرة على

الأراضى اليونانية: اذ تتكاثر هيئات مماثلة ايضاً فى بلغاريا، خاصة اعتباراً من اواخر القرن السابع عشر، وفى المراكز شبه البلقانية وفى مراكز سريدنا جورا.

وكانت كافة هذه الكيانات تتمتع بدرجة جد كبيرة من الاستقلال، خاصة حينما تكون عزلتها الجغرافية مساعدة لذلك. وهكذا نرى، على سبيل المثال، أن مشترك ميكونوس يستند فى مستهل القرن السابع عشر الى **براءة** من الباب (العالى) تجيز له الفصل فى الخلافات بين اعضائه لمنع قاضى پاروناكسيا وميكونوس الذى يتبعه، من الناحية النظرية، من دخول أراضيه.

والحال ان مدينة ڤوسكوپوچى (موسكوپوليس)، التى تحتمى بموقع جغرافي هامشي، والمشيدة على ارتفاع ١٢٠٠ متر فى حوض كورشا، فى البانيا، إنما تقدم مثالاً لاستقلال جد مثمر. فهذه المدينة، التى اسسها البانيون وڤالاشيون، والتابعة من الناحية الدينية لأسقفية أوهريد الكبرى، كانت تضم فى القرن السابع عشر ما بين ١٠٠٠٠ و ١٥٠٠٠نسمة، وهى تصبح، فى القرن التالى، بؤرة رائعة للثقافة اليونانية الارثوذكسية. وكانت علاقاتها مع الادارة العثمانية جد مختزلة: فقد كان كل حى من احيائها الستة ينتخب من بين الوجهاء - المعلمين الحرفيين أو التجار الميسورين - **كوچاباشى**. وكان واحد من الكوچاباشات يختار بوصفه **ناظراً** للمدينة ويتم تثبيته فى هذا المنصب عن طريق **براءة** صادرة عن السلطان. وعلاوة على ذلك، فقد كانت المدينة تنظم، لأغراض حمايتها، حامية خاصة من ٣٠٠ فرد من السكان. أمَّا الصلة مع السلطات الأقرب، قاضى كورشا **وسنجق بك** ماناستير، فكان يجرى تأمينها من خلال واحد من الوجهاء، مكلف بجباية الضرائب. على أن ڤوسكوپوچى، الحرة والمزدهرة والمستنيرة الى هذا الحد، سوف تخضع فى اواخر القرن الثامن عشر للاختراقات المتكررة من جانب قطاع الطرق الألبانيين.

إلاَّ ان من المرجح أنه فى الپيلوپونيز، بعد اعادة فتحها من جديد على يد العثمانيين فى عام ١٧١٨، يمكننا أن نجد التعبير الأكثر وضوحاً عن نظام الحكم

الذاتى هذا. ولاشك، من جهة اخرى، ان الباب (العالى) قد نظر اليه هنا بوصفه وسيلة لمصالحة السكان الذين انتقلوا تحت سيطرته من جديد. فقد كانت كل قرية تتمتع بمجلس من الوجهاء، مسئول عن المسائل المحلية. وكانت هذه المجالس المختلفة ترسل مندوبين إلى جمعية **الولاية** التى كانت، هى نفسها، توفد مبعوثين الى مجلس شيوخ الپيلوپونيز الذى كانت تناقش فيه المسائل الضريبية والادارية التى تهم مجمل الولاية. وكان عضوان من مجلس الشيوخ يشكلان مع اثنين من المسلمين مجلس الوالى، باشا تريپوليتسا. (تريپوليس) وعلاوة على ذلك، فإن سكان الولاية قد حصلوا على امتياز ايفاد ممثّلَيْنِ الى اسطنبول كان بوسعهما تقديم شكاياتهم الى الباب (العالى) بشكل مباشر، متخطين المسئولين المحليين.

كما تساعد عوامل اخرى على صعود الوجهاء المحليين : فهم يجدون فى ممارسة الربا والتزام الضرائب والضياع العقارية والاستحواذ على **التشيفتليكات** مصادر هامة للربح. وبسبب غياب عدد من الولاة أو تخصيص حكومات معينة على شكل التزامات **(آرياليك، باشماكليك)**، يتسنى لعدد من الاعيان المسلمين علاوة على ذلك انتزاع عدد من مناصب النواب المحليين للولاة غير المقيمين : **المتسلمين** أو القويڤودات. وبهذه الصفات الشرعية، يضفون طابعاً رسمياً على وضع، كان قد تأسس الى حد بعيد حتى ذلك الحين على عمليات مريبة وعلى اغتصابات. وقد دعم الباب (العالى) هذه السلطات الجديدة، أكان ذلك بهدف موازنة قوة الولاة المحليين الذين لا يثق فيهم، أم بهدف تخفيف عيوب اجهزته التقليدية. فعلاوة على دورها الضريبى، يكلفها بأن تزوده بالقوات وبالامدادات التى تحتمها الحملات والتى كانت المؤسسات القديمة عاجزة منذ ذلك الحين عن تقديمها له. وهكذا نرى فى عام ١٧٧١ ان الصدر الأعظم محمد باشا محسن زاده يطلب من نحو مائة وثلاثين من **أعيان** مختلف اجزاء روميليا اجمالى ٣٢٠٠٠ رجل، كان بحاجة اليهم للوقوف ضد الروس. ومن جهة اخرى، كانت هذه الخدمات مربحة بالنسبة للمعنيين.

على أن **الأعيان** لم يكن معترفاً بهم بصفتهم هذه كوكلاء للسلطة العامة. فأهميتهم، الحاسمة غالباً من الناحية الفعلية، لم تكن مستندة الى أسس قانونية. إلاّ انه اعتباراً من أواخر القرن السابع عشر نجد أن فئة عليا من **الأعيان**، هى **أعيان القضاءات**، الذين ينتخبون من جانب اقرانهم فى المراتب المحلية الأدنى، ويسمى الواحد منهم بـ «رئيس الأعيان» (باش اعيان، **رئيس – أى اعيان، عين الأعيان**)، قد جرى الاعتراف بها رسمياً: وبينما لم يجر اعتبار افرادها مسئولين من مسئولى الدولة، فإنهم قد أعتبروا ممثلين شرعيين لسكان **قضاءاتهم**. وكان هذا الاعتراف فى البداية من فعل ولاة الولايات، ثم اصبح من فعل الصدر الأعظم نفسه، وذلك عبر قرار صدر عن محمد باشا محسن زاده فى ١٧٦٥ – ١٧٦٦. على أن تطبيق هذا الاصلاح الذى يعزز سيطرة السلطة المركزية، سوف يتأجل من جهة اخرى بسبب الحرب التى سوف تنشب بعد ذلك بوقت قصير مع روسيا.

اما ظهور كبار **اعيان** روميليا الذين سوف يتحدون سلطة الباب (العالى)، كعلى باشا الجانينى (١٧٨٨ – ١٨٢٢) أو عثمان پازوانوغلو الڤيدينى (١٧٩٩ –١٨٠٧)، فهو ينتمى إلى العصر التالى، لكننا نرى تشكل بعض ظروف صعودهم، ومنذ اواخر الفترة التى ندرسها، نجد أن قوة **البوشاتليه**، على سبيل المثال – فى وجود **بكوات سناجق** يتوصلون الى جعل انفسهم شبه مستقلين –، تبدأ فى التعزز فى اقليم شكودر، على الساحل الشمالى لألبانيا.

وبشكل اجمالى، فمع ضعف الدولة وظهور سلطات جديدة على المستوى المحلى، نجد ان علاقات القوى تتعقد بشكل فريد فى الولايات. فإلى جانب هيراركية الولاة العثمانيين الذين يواصلون تمثيل السلطة الشرعية، تتطلع قوى اخرى ايضاً إلى ترسيخ اقدامها وتتمتع بامكانات مادية لعمل ذلك : حاميات الانكشارية،التى يقودها **داخاتها**، والتى تتحدى السلطات الشرعية وتنشر الرعب، والجماعات المسلحة من الآرماتول أو «اليوزباشية» أو قطاع الطرق، وكبار الأعيان

الذين يحتفظون بقوات خاصة من المرتزقة، والزعماء التقليديون الذين يستفيدون من المناخ المحيط لاستعادة نفوذهم السابق، كما فى اجزاء معينة من البوسنة أو اليونان أو البانيا. وبحسب الظروف، فإن هذه القوى تتجمع وتتعارض فيما بينها فى مناخ حرب أهلية. وأحياناً، يتوصل الوالى الموجود الى فرض تحكيمه وإلى تأمين سيادة النظام فى ولايته، كباشاوات البوسنة، على باشا حكيم أوغلو، من عام ١٧٣٥ إلى عام ١٧٤٠، ثم محمد باشا كوكاويكا، من عام ١٧٥٢ إلى عام ١٧٦٠؛ وفى مرات اخرى، يلعب بورقته الشخصية باندراجه فى صراعات الفصائل. لكنه، غالباً ، ليس اكثر من متفرج فى ولايته، اشبه ما يكون بـ «ضيف الشرف»، على هامش الساحة المغلقة لهذه الصراعات. وفى هذه التربة المركبة والمتحركة سوف تمد الحركات القومية الأولى جذورها بعد ذلك بوقت قصير.

انطلاق التجارة ومولد «التاجر الأرثوذكسى»

كان من شأن انطلاق التجارة البلقانية، الذى يتجلى فى تلك الفترة، أن يشكل عاملاً آخر من عوامل الاستغلال الزائد للفلاحين، بقدر ما أنه، إذ يشجع عليه الطلب المتزايد من جانب أوروبا الغربية والوسطى من الحاصلات الغذائية وخامات المنسوجات، يعتمد بشكل أساسى على تصدير ضخم لهذه المنتجات الزراعية. وهو يؤدى من جهة اخرى الى ثراء فئات اجتماعية جديدة، تتألف من اولئك التجار والناقلين «الأرثوذكس»، الذين درسهم ترايان ستويانوفيتش.

وفى مستهل القرن الثامن عشر، تحصل التبادلات التجارية على حافز حاسم من عودة السلم مع النمسا، بما يسمح باستئناف التجارة بين البلقان والملكية الهابسبورجية والبندقية. وعلاوة على ذلك، فإن «معاهدة التجارة والملاحة»، الملحقة بمعاهدة باسَّاروفيتز لعام ١٧١٨، تخلق ظروفاً مؤاتية بشكل خاص للعلاقات التجارية بين رعايا آل هابسبورج والرعايا العثمانيين: فالرسوم الجمركية من

الجهتين، عند الدخول وعند الخروج، قاصرة على تحصيل نسبة ٣٪، مع استبعاد كل فروض اخرى. والتداول الحر على ضفتى الدانوب يجد تدعيماً له.

وهكذا تنشط عبر البلقان شبكة من الاتصالات البرية العرضية والطولية. وتبدأ الطرق العرضية من موانىء البحر الأدرياتى أو البحر الأيونى : دوبروفنيك، سپالاتو (سبليت)، دوراتزو (دوريِّس)، آرتا، لكى تصل إلى نوفى بازار، وبلجراد وسالونيك وسيريِّس وڤارنا واسطنبول، عبر المحطات الرئيسية فى بلغاريا والبلاد الرومانية وترانسلڤانيا وصربيا. ومن جهة اخرى، فإن الطريق البحرى يربط سالونيك بتريستا عبر بحر ايجه، والبحر الأيونى والبحر الأدرياتى. ومن تريستا يمكن الوصول براً إلى النمسا والمانيا. وتلعب سالونيك دور صينية دوارة لهذه الخطوط المختلفة.

وتتألف صادرات البلقان بشكل رئيسى من المنتجات التقليدية كالنبيذ وزيت الزيتون والزبيب والأصباغ والصوف والجلود، إلاَّ انه يضاف اليها، بالنسبة لجانب ضخم منها، سلعتان أحدث ظهوراً: القطن والذرة. وكانت زراعة محصول القطن قد بدأت، فى اواخر القرن السابع عشر، فى اقليم سيريِّس، فى مقدونيا الشرقية، التى امتدت منها إلى الغرب، حتى سالونيك وثيساليا. وهكذا فإن القطن قد أصبح فى الشطر الثانى للقرن الثامن عشر المنتج البعيد الأكثر أهمية فى مقدونيا وثيساليا. أمَّ فيما يتعلق بالذرة، التى لوحظت فى كرواتيا لأول مرة فى عام ١٦١١، فقد لقيت فى القرن السابع عشر والثامن عشر انتشاراً أوسع بكثير من القطن عبر البلقان، وذلك بحكم المتطلبات المناخية الأقل صرامة بكثير. وقد انتشرت بشكل خاص فى السهول الساحلية لشمال البانيا، ودوراتزو وآرتا، كما فى الپيلوپونيز والامارات الدانوبية. وكانت موجهة بالكامل إلى الاستهلاك الحضرى أو إلى التصدير، ذلك ان الفلاحين كانوا يتغذون (فيما عدا فى الجبل الأسود) على الذرة العويجة أو السورغوم.

وغالباً ما جرى ربط تطور هذين المحصولين الجديدين المخصصين للتصدير بتشكل **التشيفتليكات**. والواقع أنه لاشك فى أن عدداً من الافراد الاقوياء، عبر الحرص على الربحية، قد سعوا الى ادخالهما على ممتلكاتهم أو إلى السيطرة على الأراضى التى تنتجهما. وقد قيل، على سبيل المثال ان أحد **الأعيان** في سيريّس، هو اسماعيل و ، فيما بعد، ابنه يوسف، كانا على رأس مزارع قطن شاسعة. على أنه، دون مراجعة واقع ان الرغبة فى التصدير لم تكن المحرك الوحيد لتشكل **التشيفتليكات**، ولا مراجعة الاشارة الى ان الضياع التى تنتمى الى هذا النوع لم تكن كلها مكرسة لمنتجات تصدير مميزة، لابد من ملاحظة ان الذرة والقطن كان من الممكن ايضاً زراعتهما من جانب **الرعايا** فى اطار انتفاعاتهم. وهكذا، فإن جزءاً على الأقل من الصادرات من هاتين السلعتين كان يجيىء من الانتاج الفلاحى الصغير، أكان عن طريق بيع المنتج نفسه لما لديه من فائض، أم عن طريق المتاجرة فى ثمرة مدفوعاته العينية من جانب المستفيد.

وفى مقابل هذه الصادرات، كانت البلقان تحصل بشكل رئيسى من شركائها فى بقية ارجاء اوروبا على مواد مصنوعة، خاصة الأقمشة والزجاج وساعات الجيب وساعات الحائط والأسلحة والذخيرة، وكذلك المواد الغذائية القادمة من المستعمرات (السكر ، التوابل).

وهذه التجارة تكفل ازدهار فئة من «التجار الأرثوذكس»، المستفيدين من اجل زيادة دورهم من التراجع النسبى لليهود الذى اشرنا اليه. ويحتل اليونانيون فى هذه الفئة مكانة سائدة، مستفيدين من شبكة جالياتهم عبر البلقان وفى بقية ارجاء أوروبا : فى البندقية وتريستاو مرسيليا وڤيينا ولندن وأمستردام. لكن عدداً من المقدونيين والصربيين والبلغاريين والبوسنيين والتسينتسار والألبانيين كانوا موجودين فى هذه الفئة ايضاً. وبالشكل نفسه، تتطور اساطيل تجارية بلقانية، مستفيدة، اثر الحروب البحرية الفرنسية- الانجليزية فى القرن الثامن عشر، من

اختفاء السفن الغربية التى كانت تحتكر حتى ذلك الحين التجارة البحرية فى شرقى البحر المتوسط.

وكان اسطول راجوس قد شهد انحداراً جسيماً فى الشطر الثانى للقرن السابع عشر، تحت تأثير التقاء عدد من العوامل : منافسة ميناء سپالاتو (سپليت)، الزلزال الرهيب الذى دمر دوبروڤنيك فى ابريل ١٦٦٧ وأدى الى مصرع نصف السكان، الاختزال العام لدور البحر الأدرياتى كمنفذ تصريف للمنتجات البلقانية أمام منافسة الطريق الدانوبى. وهذا الأسطول ينهض بشكل مثير من رماده فى سنوات ١٧٣٠ – ١٧٤٠: وفى عام ١٧٥٨، يضم ما بين ١١٠ و ١٥٠ سفينة. وفى عام ١٧٦٣، فى نهاية حرب السنوات السبع، التى كانت مفيدة له، يضم ما بين ٢٠٠ ، ٢٥٠ سفينة. على أن الحرب الروسية– العثمانية بين عامى ١٦٦٨ و ١٧٧٤ كانت على العكس من ذلك مصدر شؤم بالنسبة له، لكنه سوف ينهض مرة اخرى فيما بعد. وفى الوقت نفسه تحقق اساطيل تجارية يونانية جديدة انطلاقها فى دوراتزو وآرتا، وعلى الساحل وفى الجزر اليونانية (هيدرا، سپيتساسى، پسارا، جالاكسيدى، كريت).

كما يتطور الانتاج الحرفى،الذى يحفزه كثيراً تقدم الطلب الداخلى، الذى تستثيره ارباح التجارة والأشكال الأخرى للثراء، كما تحفزه الصادرات التى تظل محدودة فى هذا المجال (سوف تتزايد الى حد ما فى الفترة التالية مع ظهور مراكز شهيرة كآمبيلاكيا،المتخصصة فى صباغة خيوط القطن).

وغالباً ما تقع البؤر الرئيسية لهذا النشاط فى مناطق معزولة، خاصة فى اليونان وبلغاريا، فى مأمن من تدخلات السلطات العثمانية ومن هيمنة الأنكشارية على الطوائف. وعلى سبيل المثال، يتخصص جنوب بلغاريا فى صنع **العباءات** : واعتباراً من القرن الثامن عشر، تصبح الاقاليم شبه البلقانية واقاليم رودوپ مراكز صنع رئيسية للأقمشة وللملابس الموجهة للجيش وللسكان الأناضوليين. وفى

شمالى بلغاريا، فإن لوفيتش، المركز الأول لترانزيت تجارة الصوف والشمع والحرير التى تصل إلى لايبزج عبر فالاشيا وبرا سوف، تحول ايضاً هذه السلع المختلفة الى مصنوعات، إذ توجد بها فى مستهل القرن الثامن عشر ٢٥ طائفة؛ وتنتج سفيشتوف مصنوعات قطنية وتنتج سليفن منسوجات وأسلحة. كما أن مدينة مثل فوسكوبوچى، فى البانيا، التى اشرنا الى نظام الحكم الذاتى الذى تمتعت به، كانت تضم، فى القرن الثامن عشر، عشرين طائفة انكب جزء منها على صنع الأقمشة الصوفية الثقيلة المصدرة الى البندقية.

كما يلاحظ فى جميع مراكز الانتاج اتجاه – غير شرعى من حيث المبدأ – نحو تطور النشاط الخارج عن الطوائف ومن ثم يفلت من احكامها. وتلك هى الحالة، بوجه خاص، فى القطاعات الجديدة كقطاع التبغ.

والحال أن التطورات الاقتصادية التى قدمنا لمحة عنها لن يكون من شأنها غير التأكد فى العقود التالية لعام ١٧٧٤، حيث تجد حافزاً قوياً من جراء استغلال اوكرانيا وفتح البحر الأسود أمام التجارة الروسية، كما من جراء الحروب والطفرات السياسية لأوروبا الغربية فى اواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. لكن الأزدهار الذى تحدثه، والانفتاحات التى تحققها على العالم الخارجى بالنسبة لفئات معينة من المجتمع البلقانى تبدأ بالفعل فى تحويل نمط حياته وحالته الفكرية.

لمحة عن الثقافة والدين

إن التيارات الفكرية الجديدة التى سوف تعبر عن هذه التطورات الاجتماعية، تحت تأثير افكار عصر التنوير والثورة الفرنسية، لا تبدأ فى الظهور بشكل حقيقى إلاَّ فى آخرِ أواخر القرن الثامن عشر، ومن ثم فهى تخرج عن الحدود الزمنية لهذا العرض : فعندئذ تظهر اعمال الكتاب العقلانيين والوطنيين، كأعمال الصربى

دوسيتيج أوبرادوفيتش (١٧٤٣؟ - ١٨١١) ، أو اليونانيين آدامانتيوس كورايس (١٧٤٨ - ١٨٣٣) وريجاس فيليستينليس (١٧٥٧؟ - ١٧٩٨)، التى تشكل البدايات الفكرية المباشرة للحركة القومية فى البلقان. وخلافاً لذلك، فعلى مدار الفترة محل الدراسة، لا تعرف الحياة الثقافية للجماعات المختلفة بعد تغيرات مثيرة فهى تظل، فى الجانب الأكبر منها، شأناً لرجال الدين، الحريصين على صون تراث الماضى، فى روح متيبسة الى حدٍ ما.

وعلى المستوى الثقافى، كان اليهود والمسلمون فى وضع خاص بشكل واضح. ففيما يتعلق بالأوائل، نجد أن الجاليات الأوروبية، الآخذة فى الزوال من الناحية الديموجرافية، كما أشرنا إلى ذلك، لا تشكل بؤراً فكرية ملحوظة. إلاَّ أنه لابد من الاشارة الى عدد من تداعيات التبشير المسيانى (الخلاصى) من جانب الصوفى المهرطق، المنحدر من أزمير، سابَّاتاى زيفى (١٦٢٥ - ١٦٧٦): فعلى غرار هذا الأخير، سوف ينجز بعض اليهود البلقانيين تحولاً ظاهرياً إلى اعتناق الاسلام، منضمين بذلك الى طائفة من يسمون بـ «المتحولين» (**دونمه**). وتلك حالة ٤٠٠ أسرة فى سالونيك. ويواصل الأتراك والمتأسلمون من جهتهم صوغ أدب بلقانى ذى تراث اسلامى. وهكذا يتطور فى القرن الثامن عشر فى المدن الألبانية كالباسان وبيرات وشكودر أدب من يسمون بـ «الغنائيين» باللغة الألبانية - وإن كان جد مشبع بالمفردات العثمانية - ولكن المكتوب بالحروف العربية ووفق النماذج الشرقية (غزل، قصيدة، مولود..)

أما بين الجماعات الأرثوذكسية، فيجب أن نميز عن ثقافة الخاصة شعراً شعبياً مفعماً بالحيوية ومسهباً، يتألف من أغنيات تمجد **الهايدوك** أو **الكليفت** الشهيرين، ومن قصائد تاريخية مسهبة تحيى ذكرى الأحداث التاريخية الأساسية، كمعركة كوسوفو، عبر ادخال تغيير على ملامحها. وغالباً ما يكون لهذه الأعمال جمالها، خاصة اشعار الفروسية الصربية العظيمة. أما ثقافة الخاصة فهى، خلافاً لذلك، منفصلة بالكامل عن الشعب. ومراكزها هى الأديرة والكنائس والمدارس

الدينية أو جد المتأثرة على الأقل بالمؤثرات الدينية. وهى تجهد لحماية الموروثات القديمة والقروسطية، فى روح حذرة لكنها ضيقة بوجه عام. وهى من جهة أخرى تقع بشكل متزايد باطراد تحت سيطرة التأثير اليونانى، على حساب التراث السلافى.

وهذا التهلين هو نتيجة للصلات الوثيقة بين الدولة العثمانية والبطريركية اليونانية فى القسطنطينية. فهذه الأخيرة ومجمل الهيراركية التى ترأسها يخضعان للباب (العالى) الذى يلجأ، فى مناخ الرشوة والفساد السائد، الى بيع التعيينات بثمن مرتفع ويضاعف، كما بالنسبة للهوسپودارات، مثلاً، حالات العزل: فبين عامى ١٥٩٥ و ١٦٩٥، نرى تعاقب ٦١ حالة تعيين تخص ٣١ فرداً. وعلاوة على ذلك، فإن التغلغل الواسع للفناريين، تلك الأسر الثرية اليونانية أو المهلينة التى تربط صعودها بخدمة الباب (العالى)، فى المجامع الكنسية الانتخابية والبيروقراطية البطريركية، يُزيد كذلك من تبعية الكنيسة اليونانية للسلطة العثمانية. ومن جهة اخرى، فإن هذه الكنيسة تحاول الرد على التدخل الفنارى بحصولها فى عام ١٧٤١ على فرمان من السلطان يخضع إختيار البطريرك لموافقة وتزكية خمسة مطارنة جد محددين. كما أن البطريرك سيريل الخامس، سعياً منه إلى مراوغة نفوذ الفناريين، ينشىء، فى منتصف القرن، لجنة من ممثلى الطوائف الحرفية اليونانية فى اسطنبول، مكلفة بادارة الشئون المادية للكنيسة. على أن الفناريين سوف يتوصلون إلى تأمين خلع واعدام هذا المصلح الذى تجرأ على التصدى لامتيازاتهم.

لكن رجال الدين اليونانيين يتمكنون من اتخاذ عدد من خطوات التباعد عن السلطة الكافرة التابعين لها، وذلك، مثلاً، بالحفاظ على صلات منتظمة مع القيصر (الروسى) الأرثوذكسى: وهكذا فإن عدداً من البطاركة والأساقفة ومن رهبان هذه الطائفة، المنحدرين من اسطنبول أو الأقاليم الصربية أو البلغارية أو الرومانية، سوف يحجون الى روسيا للحصول على دعمه. إلاّ انه، بالرغم من تلك النزوات

المحدودة التى كانت السياسة الروسية تحاول الاستفادة منها، كما رأينا، فإن الهيراركية الأرثوذكسية تظل فى مجملها مخلصة للسلطان، إدراكاً منها لمزايا الوضع التى لاشك فيها: فالبطريرك أحد كبار وجهاء الدولة، وهو حائز على بيرق ذى **طوغين** (كبيرق ولاة الولايات العاديين)، ومستفيد، شأنه فى ذلك شأن جميع الأحبار الآخرين، من عون السلطات الادارية والعسكرية، عند الحاجة. ولا يقتصر الأمر على أنه فى مأمن من كل تدخل من جانب السلطة السياسية فى الشئون الدينية (بشكل اكبر مما كان عليه حال اسلافه فى العصر البيزنطى أو نظرائه المعاصرين فى بطريركية موسكو)، فالتطور العام للامبراطورية والذى اشرنا اليه يجعل منه منذ ذلك الحين ملّه باشى، والياً على الشعب الأرثوذكسى، يتمتع بصلاحيات ضريبية وادارية وقضائية هامة، يتقاسمها مع مرؤوسيه.

وعلاوة على ذلك، فإن الباب (العالى) الذى جعل منه شريكه المسيحى المميز منذ زمن محمد الثانى قد ساعده اكثر من ذى قبل على تدعيم الهيمنة اليونانية على جميع الكنائس القومية القديمة : وهكذا فإن اليونانية تحل تدريجيا محل السلافونية فى أداء الشعائر؛ ويجرى حرق كتب الشعائر المكتوبة بالسلافونية؛ ويحل اليونانيون محل البلغاريين والصربيين و ، كما أشرنا الى ذلك، الرومانيين فى المراكز الأسقفية والمطرانية، كما على رأس الأديرة. وبالمثل، فإن المدارس والكليات اليونانية – التى يبدو أنها تعتبر أرقى المدارس والكليات فى البلقان المسيحية – ، بدءً بأكاديمية فنار البطريركية، التى اسسها جينّاديوس، تستقبل صفوات مختلف الشعوب الأرثوذكسية (سوف يصل عددها إلى أربعين فى أواخر القرن السابع عشر).

ويصل الانتصار اليونانى إلى أوجه عندما يقرر السلطان، فى عام ١٧٦٦، الغاء بطريركية بيتش الصربية التى كانت من جهة اخرى قد تورطت، كما رأينا، مع آل هابسبورج فى مناسبتين. وفى العام التالى، يجرى أيضاً إلغاء اسقفية

أوهريد البلغارية. وعلى رأس هاتين المؤسستين، يعين البطريرك اليونانى اسقفين شرقيين. ولا يبقى مستقلاً غير كنيسة الجبل الأسود.

على أن التيبس الفكرى النسبى المترتب على الهيمنة الروحية لبطريركية القسطنطينية يجد عدداً من اشكال الموازنة الملحوظة فى الفترة محل الدراسة. إذ يجيىء بعث ثقافى معين، ليس دون مفارقة، من الوسط الفنارى نفسه : ذلك أن عدداً من افراد هذه الأسر الكبرى قد ترددوا فى شبابهم على جامعتى پادوا وبولونيا أو كلية سان - آثاناس فى روما. وهم يتعلمون هناك اللاتينية والايطالية ويحصلون هناك على عدد من الكتب التى سوف تملأ مكتبات اسطنبول وبوخارست وياسِّى. وهكذا فإن الكسندر ماڤروكورداتو، ا لذى سوف يصبح فيما بعد كبيراً للمترجمين، كان قد دافع فى بولونيا فى عام ١٦٦٤ عن اطروحة حول توزيع الدم، تستلهم نظرية هارڤى (بعد ذلك بعشرة أعوام ، قال عنه الرحالة يوانّيس چاكوب سپون : «لقد كتب شيئاً عن وظائف الرئة، كان قد انتحله عن كُتّابنا»). وكان ابنه، نيكولاس، أول أمير فنارى، كاتباً موهوباً. وفى هذه الظروف، فإن البلاد الرومانية، التى رأينا نشاطها الفكرى الرائع فى القرن السابع عشر، والمتصلة بأوروبا الوسطى والغربية المعاصرة، تحتفظ فى ظل هو سپوداراتها الفناريين بدور ثقافى بارز، وإن كان من طبيعة مختلفة بشكل محسوس. فهؤلاء الأمراء يجعلون من الأكاديميات التى أسسها فى مولداڤيا وڤالاشيا أسلافهم الأخيرون، كمدرسة اللغة اليونانية التى انشئت فى ياسِّى فى عام ١٧١٤، بؤراً للبحث والتعليم تسمح بقدر ما من الجمع بين التراث اليونانى وأفكار الغرب الجديدة.

إلاَّ انه فى اجزاء البلقان البعيدة عن السيطرة العثمانية بشكل خاص، يمكننا ان نلحظ فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ظهور اعمال اصيلة، تكشف عن ثلاثة اتجاهات جديدة: فهى تكشف عن وعى أعلى الى هذا الحد أو ذاك بالماضى القومى، والمكانة الممنوحة للافكار وللمخترعات ولأساليب الغرب المعاصر، والحرص

على اعطاء لهجات الاقاليم المختلفة وضعية لغات أدبية. وهكذا ففى كريت تحت سيطرة البندقية، نحو عام ١٦٥٠، يكتب فيتسينتزوس كورناروس بالديموطيقية أهم قصيدة يونانية فى ذلك العصر: **ايروتوكريتوس**. كما أن دوبروفنيك وزغرب وسلافونيا، التى انتقلت الى السيطرة الهابسبورجية، تمثل بالنسبة للصربيين والبلغاريين المراكز العلمية والأدبية والفنية الرئيسية. وهكذا فإن الرعايا العثمانيين فى البلقان سوف يستمدون الجانب الرئيسى من مناهل «نهضتهم الثقافية» التالية من اخوتهم الخارجيين.

إلاّ أنه لابد من التذكير بأنه، فى الفترة جد الكئيبة غالباً من فترات السيطرة العثمانية التى تحدثنا عنها هنا، وهى الفترة التى تميزت بالحروب وبدمار النظام القديم وبصعود التعصب والتعسف، فإن الامكانية كانت متاحة، بشكل اجمالى، لهؤلاء السكان لأن يحافظوا عبر الزمن على جانب على الأقل من هوياتهم؛ بل ان الفرصة قد أتيحت لهم لتأكيدها بشكل أكثر وضوحاً، عبر تطور الاستقلالات المحلية. وبشكل متزامن مع ذلك، فقد كان بوسع الفئات الأكثر تمتعاً بالحظوة أن تصعد الى درجة ملحوظة من الرفاهية والنفوذ، كانت تهدد من جهة أخرى بأن تجعلها أكثر تململاً تجاه **الوضع القائم**.

الفصل العاشر

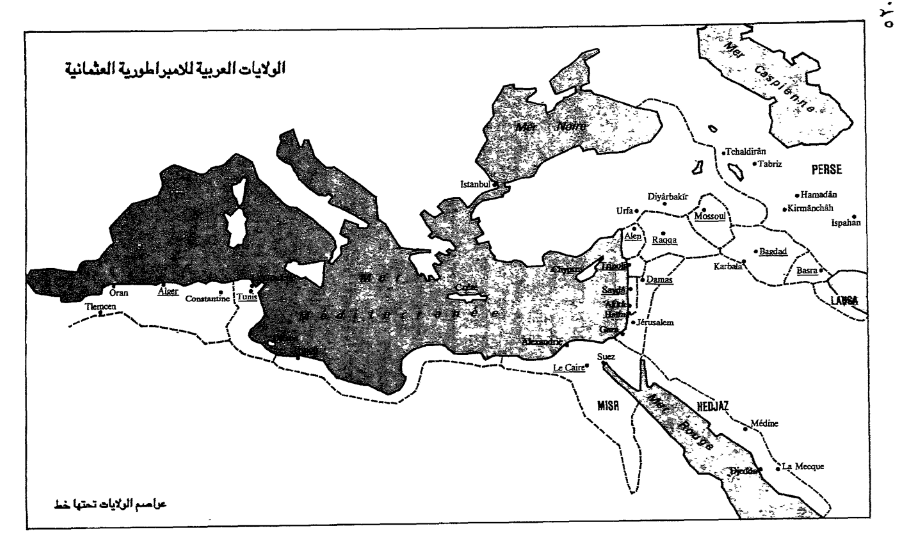
الولايات العربيـة[1]

(القرن السادس عشر - القرن الثامن عشر)

بقلم : أندريه ريمون

منذ اللحظة التى سوف تشن فيها جيوش سليم الأول ضد الصفويين الهجوم الذى يقود إلى معركة تشالديران (أغسطس ١٥١٤)، نجد أن الأقاليم المأهولة بسكان أغلبيتهم من العرب، والواقعة على تخوم الأناضول وإيران، سوف تصبح شاغلاً مباشراً للسلطان العثمانى، الذى يحق له الخوف من ائتلاف ايرانى - مصرى. ومن جهتهم، لم يكن بوسع مماليك القاهرة إلاّ أن يردوا على ظهور قوة عسكرية عظمى على التخوم الشمالية لإمبراطوريتهم. وسوف تؤدى حملة قانصوه الغورى فى إتجاه سوريا الشمالية، دعماً للشاه إسماعيل، إلى دفع سليم إلى الإستدارة والإنقلاب على مماليك مصر: وفى ٢٤ أغسطس ١٥١٦، سوف تلحق الجيوش العثمانية الهزيمة بقوات الغورى فى مرج دابق، قرب حلب التى سوف يشكل احتلالها، فى الأيام التالية، مقدمة لإنهيار الإمبراطورية المملوكية التى هيمنت على الشرق الأدنى منذ مائتين وخمسين سنة.

وأثر ذلك لن يحتاج العثمانيون إلاّ إلى بضع سنوات لمد سيطرتهم على مجمل العالم العربى. وسوف يتأكد فتح سوريا وفلسطين ومصر فى الريدانية، فى ٢٣ يناير ١٥١٧، وفى اليوم التالى، الأول من محرم ٩٢٣ هـ، سوف تلقى **الخطبة**، فى مساجد القاهرة، باسم العاهل العثمانى: «اللهم انصر السلطان ابن السلطان، ملك البرين والبحرين، كاسر الجيشين، سلطان العراقين، خادم الحرمين الشريفين، الملك المظفر سليم شاه»[2]. ومنذ عام ١٥١٨، أعلن القرصان التركى خير الدين



الولايات العربية للامبراطورية العثمانية
Mer Caspienne
Mer Noire
Istanbul
Tchaldirân
Tabriz
PERSE
Hamadân
Kirmânchâh
Ispahan
Diyârbakir
Urfa
Mossoul
Alep
Raqqa
Bagdad
Karbala
Basra
Damas
Jérusalem
Oran
Alger
Constantine
Tunis
Tlemcen
Mer Méditerranée
Le Caire
Suez
MISR
HEDJAZ
Mer Rouge
Médine
La Mecque
عواصم الولايات تحتها خط

«بارباروساً» الولاء للسلطان، وصار بيلير بايا، وأدخل الجزء الغربى من العالم العربى، مدينة الجزائر وقسنطينة ثم. اثر ذلك، مدينة تونس (١٥٣٤)، فى الإمبراطورية. ومن حيث الجوهر، وباستثناء المغرب الأقصى وحده (لن يضيع اليمن، الذى فتحه أوزديمير باشا فى عام ١٥٤٧، إلاَّ فى عام ١٦٣٦)، فإن كل الأراضى العربية قد انتقلت تحت سيطرة السلطان.

وبطبيعة الحال، فإن سرعة هذا الفتح وسهولته النسبية (فيما عدا حالة العراق، الذى كان محل نزاع طويل مع الصفويين، وحالة تونس، التى يطمع الأسبان فيها والتى يجرى فتحها بشكل حاسم فى عام ١٥٧٤) تعتبران مثيرتين ومدهشتين. على أنهما يجدان تفسيراً لهما فى واقع أن العثمانيين، الذين كانوا آنذاك فى أوج قوتهم، لم يجدوا فى مواجهتهم غير سلالات حاكمة بسبيلها إلى الزوال، كالمماليك المصريين أو الحفصيين الأفريقيين. وفى أقاليم الغرب (العربى) البعيدة، حيث لن يتدخل السلاطين فى البداية إلاَّ بشكل غير مباشر، سوف يستفيد العثمانيون من الهيبة التى أضفتها عليهم مكانتهم كحماة للإسلام فى مواجهة تحركات البرتغاليين والأسبان، والتى كانت قد أدت إلى إحتلال عدد معين من الأماكن الساحلية فى المغرب الأقصى والجزائر وتونس وطرابلس الغرب. وبهذا الشكل سوف تدخل مدينة الجزائر ومدينة تونس فى إطار التبعية العثمانية.

وفى مستهل القرن السابع عشر، على مجمل الأراضى الخاضعة بشكل مباشر للحكومة المركزية، كانت الولايات العربية تمثل مجمل الأراضى الأفريقية (للإمبراطورية) والجانب الأكبر من الأراضى الآسيوية (للإمبراطورية)، باستثناء الأناضول، أى نحو خمسي مساحة إجمالية من نحو ٢٥٠٠٠٠٠ كيلومتراً مربعاً. ومن الصعب تقدير عدد سكان هذه الأراضى فى عصر لا نملك عنه أرقاماً يمكن الاعتماد عليها. وفى العقود الأولى للقرن التاسع عشر، من بين عدد إجمالى للسكان يصل إلى نحو ٢٣ مليون نسمة، لابد وأن الولايات العربية قد مثلت ما

يزيد قليلاً عن ١٢ مليون نسمة، أى أكثر من نصف الإجمالى، وهى نسبة لا شك أنها أعلى من نسبة القرن السابع عشر، العصر الذى كانت الولايات غير العربية فيه أوفر إتساعاً.

ومن ثم فإن هذا المجال العربى الشاسع إلى أبعد حد، والمأهول بالسكان بشكل كثيف، سوف يتميز بثقل شديد جداً فى مجمل الإمبراطورية. وسوف يكون، بشكل إجمالى، محكوماً بشكل ممتاز عبر نظام الإدارة الذى شيدته الحكومة المركزية، مع قدر كبير من الإقتصاد فى الوسائل، لأن بضع مئات أو بضع آلاف من الإنكشارية سوف تكون كافية، فى غالبية الولايات، لتأمين النظام الداخلى وتأكيد الأمن الخارجى: فخلافاً للجزائر والعراق، اللذين سوف يظلان عرضة لضغط قوى من الخارج، لن يهدد أى خطر الولايات العربية قبل حملة بونابرت على مصر (١٧٩٨). وهكذا يمكننا تفسير الإستمرارية، المثيرة بالفعل، التى تمتعت بها السيطرة العثمانية فى الأراضى العربية: فالجزائر لن تخرج من الإمبراطورية إلاّ فى عام ١٨٣٠، بعد ثلاثة قرون من الوجود العثمانى؛ وسوف تظل سوريا وفلسطين والعراق ولايات عثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

والحال أن النظام الموحد الذى أقامه العثمانيون فى الولايات العربية قد تطور بسرعة بالغة. وهذا النظام هو ما سوف نحاول وصفه بشكل عام، على ما فى ذلك من افتعال، قبل النظر فى التطورات التى سوف تحدث فى الولايات المختلفة إعتباراً من القرن السابع عشر، والتى سوف تقود إلى أوضاع جد متباينة فى القرن الثامن عشر.

لقد كان مبدأ التنظيم العثمانى يتميز ببساطة نسبية، إن لم ننظر إليه فى تفاصيله. ففى مستهل القرن السابع عشر، ومن ثم بمجرد إنجاز الفتوحات، من حيث الجوهر، كانت الإمبراطورية العثمانية تضم ٣٢ **اياله**، كانت ٢٤ **ايالة** منها مقسمة إلى ٢٧٩ **سنجقاً**. ذلك، على وجه التقريب، هو الوضع الذى تصفه قائمة

أعدها الصدر الأعظم مراد باشا كويوچو للسلطان أحمد الأول، فى عام ١٦٠٩.
ومن هذا الإجمالى، كانت ثلاث عشرة **ايالة** تتعلق بالأراضى العربية للإمبراطورية:
ايالات (ولايات) الإحساء والبصرة وبغداد والموصل والرقة وحلب و «الشام» (أى سوريا الكبرى) و «طرابلس الشام» واليمن ومصر وطرابلس الغرب وتونس والجزائر. وتضاف إليها الحجاز، وهى ولاية تابعة، تعترف بالسيادة العثمانية وتخضع لسلطة شريف مكة.

لكن هذا التنظيم للولايات كان، فى الواقع، جد معقد. فمن جهة، كان التقسيم عرضة لأن يطرأ عليه تغيير. ومن جهة أخرى، كان يضم مناطق أكثر إختزالاً **(السناجق، النواحى)**، كان قوامها هو أيضاً عديم الثبات. وإذا ما أخذنا أمثلة لذلك فى بلاد الشام (سوريا)، فسوف نجد أن حماه وحمص سوف تشكلان فى البداية **سنجقاً** واحداً (١٥٢٧)، ثم **سنجقين** (١٥٦٨)، تابعين لدمشق، وسوف يجرى فيما بعد ربط الأولى بحلب والثانية بطرابلس الشام (١٥٧٨). لكن **سنجق** حمص، على الرغم من ربطه بولاية طرابلس الشام، سوف يعهد به، فى مناسبات عديدة، إلى والى دمشق. كما أن **سنجق** صيدا التابع **لايالة** دمشق، قد فصل عنها فى البداية بصفة مؤقتة، فى عام ١٦١٤، ثم فصل عنها بشكل نهائى بعد عام ١٦٦٠. وفى القرن الثامن عشر كانت صيدا **ايالة** سوف تربط بها **ناحيتى** حيفا (فى عام ١٧٢٣) ومرج عيون (مرجعيون) (فى عهد أحمد باشا الجزار).

أمَّا أن التنظيم الإدارى الذى إقامه العثمانيون، بالرغم من الحالات الشاذة والتحويرات المحلية، كان يتمتع بتماسك فعلى، وأنه قد اكتسب، مع مرور الزمن، رسوخاً أكيداً، فإن ما يبرهن على ذلك بشكل لا جدال فيه هو المغرب العربى، حيث يقدم التقسيم العثمانى نموذجاً أولياً للتنظيم الذى سوف يفرض نفسه فيما بعد. فبينما كان الحفصيون يمارسون سلطتهم على قسنطينة وعلى طرابلس الغرب وكانت تلمسان تحتفظ باستقلالية ينازعها بقوة ميرينيو المغرب الأقصى، نجد أن بنية المغرب العربى تترسخ، إعتباراً من القرن السادس عشر، على خطوط توازن

سوف يحدده العثمانيون، ليس دون نزاعات داخلية، بين المغرب الأقصى وولايات الجزائر وتونس وطرابلس الغرب.

إدارة الولايات العربية من المركز

فى الكتابات التاريخية عن البلدان العربية فى العصر العثمانى، تشتهر الحكومة المركزية بأنها قد أساءت إلى حد كبير إدار ة الولايات العربية، بل وبأنها قد أهملتها بالكامل تقريباً، حيث أن إنحدار الإدارة السلطانية يستتبع حتماً إنحدار إدارة الولايات. وهكذا يشير ج، سوفاچيه، بشأن حلب، إلى أن «الفساد وإنعدام الأنضباط يستوليان أكثر فأكثر على مراتب الهيراركية الإدارية ويتجليان بشكل خاص فى إدارة الولاية». ويبدو أن هذه النظرة السلبية ترجع، فى جانب منها، إلى هزال درايتنا بالعلاقات بين قيادة الولايات والحكومة المركزية، وخاصة بالأوامر التى تعبر سياسة الحكومة عن نفسها من خلالها فى الولايات. والحال أن المراسلات بين الولاة و**القضاة** وأسطنبول، وخاصة **الأوامر السلطانية**، والتى تسمح وحدها بتكوين فكرة عن الأسلوب الذى حكمت الولايات عبره من المركز، لم تشكل بعد موضوع بحث مسهب إلى حدٍ ما، وفى حالة الفجوة الواسعة التى تشكو منها معلوماتنا، فإننا غالباً ما نجد أنفسنا إذن غير قادرين إلاَّ على طرح افتراضات.

ومما لا شك فيه أن الحكومة السلطانية كانت تتمتع بمعلومات جد محددة عن الولايات. فقد كانت أراضى الأمبراطورية موضوعاً لتعدادات دورية، كانت تتم وفق إجراءٍ مُجَرَّبٍ، تقدم عنه فكرة محددة قاعدة إجرائية ترجع إلى القرن السادس عشر، درسها ا. ون. بيلديسينو: اختيار القائمين بالتعداد **(الأمناء)**، دفع مكافأة (أسبرة عن كل بيت)، إجراء التعداد، إمساك الدفاتر، مدة التعداد، الخ. وكان الهدف الأساسى لهذه **الإستقصاءات (تحرير)** خاصاً بالضرائب: فقد كان عليها أن تسمح للحكومة بتحديد حجم الضرائب التى سوف تجبى من مختلف أقاليم الإمبراطورية. لكن الإستقصاءات التى كانت تتم ميدانياً كانت جد مرتبة وجد

تفصيلية بحيث أن السلطات العثمانية وسلطات الولايات التى كانت تجدها تحت تصرفها، والتى كانت تستخدمها، كان بوسعها أن تستمد منها دراية عميقة بأحوال الولايات، بصرف النظر عن هدفها الأولى، فى كثير من المجالات: وزن وتركيب السكان، التوزيع الجغرافى المحدد، طبيعة المنتجات الرئيسية، إلخ.

والحال أن إعادة الاكتشاف والإستخدام الحديثين لهذه الوثائق، السجلات المفصلة (**مفصّل**) والموجزة (**اجمال**)، قد قادا بشكل محدد إلى إحراز تقدم حاسم فى دراسة تاريخ الولايات العربية المعنية. فاعتماداً على السجلات (**تحرير**) المتعلقة بفلسطين أصبح بالإمكان دراسة حالة هذه الولاية فى أواخر القرن السادس عشر : إذ سمحت سبعة سجلات مفصلة (**دفتر - إى مفصّل**) برسم لوحة لتوزيع الأراضى الزراعية فى فلسطين وسكانها وإنتاجها الزراعى ونظامها الضريبى. وبفضل عدد من التعدادات المتعلقة بولاية دمشق ومدينة حلب، أصبح من الممكن إجراء دراسة تفصيلية لعدد وتركيب سكان دمشق فى القرن السادس عشر، وعدد وتوزيع سكان حلب وتطورهم، من أواسط القرن السادس عشر إلى أواخر القرن السابع عشر. وهذا يوضح ثراء هذه الوثائق والأهمية التى كانت تمثلها بالنسبة للحكام، حتى وإن كان هؤلاء الأخيرون لم يكونوا دون شك قادرين على استغلالها بهذا الشكل المسهب الذى يستغله بها الباحثون المحدثون.

وبالنسبة للدراية بأحوال الولايات والاستغلال الضريبى لها، فإننا نجد أيضاً قيمة بالغة للأحكام (**قانون نامه**) التى كانت تفصيلية والتى حددت، بالنسبة لكل ولاية، حجم الضرائب والرسوم المفروضة على الأسواق وكذلك الممارسات الإدارية المتعلقة بها. فنحن نجد فى هذه الأحكام «نظام إدارة حريصاً على تنظيم حسن إداء خدماته، فى أدق التفاصيل، خاصة خدمات الشئون المالية»، ميالاً، بشكل عام، إلى الحفاظ على الممارسات السابقة حين يبدو أن من الحكمة الحفاظ عليها؛ «فترتيب الدفاتر الجديدة، وهو عمل أساسى بالنسبة لحسن إدارة الولايات المفتوحة [كان] يتم إعتماداً على الدفاتر السابقة، ولكن مع المراعاة الدائمة

للتحولات التالية التى [كان] بالإمكان أن تحدث فى الوضع الإقتصادى للبلا»[٣].
وكانت الأحكام المتعلقة بولايات دمشق (١٥٤٨) وطرابلس الشام (١٥٧١) وحلب (١٥٧٠) والبصرة (الشطر الثانى للقرن السادس عشر) تتميز بطابع يكاد يكون ضريبياً بشكل حصرى وكانت تحدد بشكل تفصيلى الرسوم والمستحقات المفروضة على المحاصيل وعلى الأنشطة الإقتصادية الحضرية (رسوم السوق، رسوم الجمارك). ويحدد تنظيم يرجع إلى عام ١٥٨٣ تفاصيل الرسوم المتعلقة بحلب (٧١ بنداً)، ومن ثم فهو يرسم لوحة محددة للأنشطة الإقتصادية للمدينة.

أمّا **القانون نامه** الذى أصدره فى عام ١٥٢٤ الصدر الأعظم إبراهيم باشا، الذى أرسل إلى مصر إثر تمرد أحمد باشا الخاين (الخائن)، فقد كانت له أهداف أعم لأنه كان يهدف إلى ترتيب النظام العثمانى فى مصر. وقد رسم قواعد التنظيم العسكرى لمصر (الميليشيات) وإدارتها المدنية. واحتفظ بعدد معين من الخصائص الموروثة عن السلطنة المملوكية. وقد عدد **القانون نامه** الولايات التى أوكلت إدارتها **للكشاف** وأشار إلى الشيوخ (شيوخ العرب) الذين كانوا يحكمون عرب صعيد مصر. وذكر **البيلير بك** الذى كان يقيم فى القلعة وسير عمل الديوان. كما تناول مشكلة الضرائب النقدية والعينية، ومشكلة جباية الضرائب عن الأراضى (ومشكلات متعلقة بالفلاحين)، ومشكلة **الأوقاف**. ومن ثم فإنه يعتبر لوحة كاملة عن إدارة مصر حددت حقوق وواجبات السكان وحكامهم وكان بوسعها تزويد السلطة المركزية بالعناصر التى تسمح لها بحكم الولاية.

ومن المؤكد أن هذا الجهد المبذول فى مجال المعلومات عن الولايات، والذى كان بالغ النشاط فى القرن السادس عشر، فى العقود التى سوف تتلو الفتح، يتراخى إلى حد بعيد بعد ذلك، فى اللحظة التى تتراجع فيها حيوية الإدارة المركزية وتضعف فيها هيمنة الحكومة السلطانية على الولايات. والواقع أن التعدادات

الكبرى، والنصوص الكبرى عن إدارة الولايات إنما ترجع إلى القرن السادس عشر. على أن الحكومة المركزية كان بوسعها الإهتمام بحياة الولايات وكانت قادرة على الحصول على المعلومات الضرورية عند الحاجة: ونجد برهاناً على ذلك فى تقرير طلب، فى عام١٧٨٥، من أحمد باشا الجزار، والى صيدا، عن الوضع فى مصر، فى الوقت الذى كانت تفكر فيه الحكومة الإمبراطورية فى إتخاذ إجراء ضد مماليك القاهرة. وكانت اقامته الطويلة فى مصر (من عام ١٧٥٦ إلى عام ١٧٦٩) والمسئوليات التى كان قد تولاها فيها (بوصفه أحد البكوات وأحد أفراد حاشية على بك) قد جعلت منه خبيراً فى الشئون المصرية: ويعتبر تقريره الذى يحمل عنوانه **«نظام نامه – إى مصر»**، الذى وصل إلى اسطنبول فى يوليو ١٧٨٥، وثيقة جد دقيقة عن تنظيم مصر ووضعها وإمكانيات (واشكال) تدخل ممكن فى المستقبل ضد حكامها(٤).

لكن الحكومة كانت تحصل، بشكل أكثر إنتظاماً وأكثر إستمرارية، على سيل من المعلومات المتضمنة فى رسائل ممثليها الميدانيين، الولاة والقضاة، والتى تضاف إليها الرسائل التى كانت ترسل إليها عندما كانت المصاعب المحلية تدفع جميع الأطراف المعنية إلى مخاطبة اسطنبول للشكوى أو طلب العون أو التماس قرار مؤات. وإذا كانت الرسائل «العادية» غير معروفة لنا، بسبب غياب دراسات بشأنها، فإن المذكرات **(عرض)** والمذكرات المضادة الموجهة إلى الباب (العالى) كثيراً ما يشار إليها فى كتب الأخبار. أمّا أنّ هذه الرسائل الوفيرة كانت محل إستفادة، فإن البرهان على ذلك تقدمه لنا **الأوامر السلطانية** التى تعبر عن الأسلوب الذى كانت الحكومة العثمانية تدير به الولايات، «بشكل يومى» نوعاً ما، وذلك بدرجة عالية من التحديد تستثير الاعجاب حين يدرس المرء هذه الوثائق الوفيرة، ولكن التى ما تزال غير مستغلة تقريباً حتى الآن.

والحال أن من شأن سبر لأغوار **الأوامر السلطانية** المتعلقة بحلب قرب منتصف القرن الثامن عشر أن يوضح لنا فى الواقع كيف أن السلطة المركزية قد تدخلت فى شئون جد عديدة وجد متباينة من حيث أهميتها. فمن بين المسائل المتعلقة بالشئون الرئيسية للدولة نجد: طلب تعزيزات للجيش فى العراق (١٧٣٥)، أمر بتجنيد جنود جدد، يحدد عددهم، جهةً جهه. ومن بين مسائل الإدارة العامة لولاية نجد: سبل علاج نزوح الريفيين الذين دفعتهم التجاوزات إلى الهرب من قراهم (١٧٣٩)؛ التدابير التى يجب إتخاذها لتخفيف آثار القحط (١٧٣٤)؛ الترتيبات التى يجب إعتمادها لكفالة الأمن فى حلب (١٧٤٢ - ١٧٤٣)؛ مطالب ضريبية مفروضة على كل حى من أحياء المدينة الواحد والثمانين (١٧٤٣) أو على ٣١ سوقاً و ١١ خاناً لمبيت رجال القوافل (١٧٦٢). ومن بين مسائل تسيير الشئون الإدارية التفصيلية نجد: تعيينات فى ظائف مختلفة فى المؤسسات الدينية أو فى مجال التعليم أو فى **الأوقاف**؛ قرارات بشأن مشكلات تتعلق بإمداد المدينة بالمياه وسير عمل الطوائف الحرفية ونشاط الحرف، خاصة الحرف المؤثرة على تغذية المدينة وعلى الصحة العامة (السلخانات، الجزارين). ومن بين مشكلات الحياة الحضرية نجد: الإصلاحات التى يجب القيام بها فى الشوارع أو الأحياء، ترميم الاثار المتهدمة، توسيع الأسواق حيث يكون الزحام زائداً عن الحد. وأخيراً، فمن بين التدخلات المرتبطة بالحرص على مراعاة وصايا الدين وكفالة الحفاظ على الآداب نجد: أن سوقاً أصبحت جد ضيقة، حيث يؤدى الزحام إلى إختلاط خطير، سوف يجرى توسيعها (١٧٣٩)؛ وسوف يجرى إغلاق أربع حانات للشرب تقع خارج باب النصر (١٧٣٨)؛ كما أن خروج الناس فى حلب فى الربيع، إلى الحدائق، يؤدى إلى اختلاط للجنسين وإلى تصرفات تستحق التوبيخ سوف يتوجب إيجاد علاج لها (١٧٤٢). وتكفى هذه الأمثلة القليلة لأبراز بأية درجة من الإعتناء بالتفاصيل كانت السلطة المركزية مدفوعة إلى التدخل فى شئون مركز إقليمى كبير، رداً على المشكلات التى كانت تعرض عليها(٥).

وإذا كانت درايتنا بالمراسلات نفسها ما لاتزال جد محدودة، فإن تنظيم الخدمات التى كانت تعالج، فى اسطنبول، الأمور جد المتباينة التى كانت تعرض عليا، يكاد يكون مجهولاً لنا بالكامل. على أن الأوامر التى كانت تصدر إلى مسئولى الولايات، الإداريين أو الدينيين، تسمح بافتراض وجود مكاتب متخصصة، فى اسطنبول، تستقبل الرسائل الموجهة إلى العاصمة وتعد بمساعدة الأرشيفات التى تحتفظ بها، القرارات التى تتخذها بعد ذلك السلطات المعنية، وذلك على ما يبدو فى إطار خدمات **رئيس الكتاب**، الأمين الرئيسى للمكتب (الإمبراطورى)، حيث كان يعمل، فى القرن الثامن عشر، نحو مائة وخمسين موظفاً. كما أن من المرجح أن دوراً حيوياً كان يتم الاضطلاع به، فى هذا المجال، من جانب الوكلاء الذين كانوا يمثلون الولاة فى اسطنبول، لمتابعة الأمور التى تهمهم: وكان هؤلاء **القابى كيتخودات** يعينون ويعزلون شأنهم فى ذلك شأن ولى أمرهم فى الولاية.

إدارة الولايات

بالنظر إلى التباينات القوية التى سوف توجد على المستوى المحلى، منذ البداية، فى التنظيم الإدارى للولايات، وبالنظر أيضاً إلى التباينات التى سوف تتطور تدريجياً فيما بعد، إثر تطور تاريخى جد متباين بحسب الأقاليم، فإنه ليس بوسعنا رسم لوحة عامة لإدارة الولايات إذا ما بقينا عند مستوى يتميز بجانب كبير من العمومية. وأخذاً لهذا التحفظ بعين الإعتبار، فإن بوسعنا تصور إن إدارة الولايات العربية كانت تستند إلى ثلاثة مرتكزات أساسية، الولاة **(الباشاوات)**، **والقضاة**، وميليشيا الإنكشارية. ويتمثل عنصر أساسى آخر لهذا التنظيم للولايات فى الإدارة المالية التى كان يتوجب عليها توفير الإمكانات الضرورية لسير عمل الولاية وتأمين سداد فائض موجه إلى الحكومة المركزية.

الــولاة

شأنها فى ذلك جميع ولايات الإمبراطورية، فإن الولايات العربية كان يعهد بها إلى ولاة يحملون رتبة وزير ولقب باشا. وبطبيعة الحال، فإن درجة أهمية كل ولاية كانت لها آثار على وضعية هؤلاء الولاة. فمصر، وهى ولاية هامة من حيث عدد سكانها وحجم نشاطها الإقتصادى والدخول التى يمكن استخلاصها منها، كان لها ولاة يحملون رتبة «وزارية». وكان أيوب باشا (١٦٤٤ - ١٦٤٦) وعلى باشا (١٧٤٠ - ١٧٤١) وأحمد باشا كور قد تولوا منصب الصدر الأعظم قبل أن يتولوا منصب والى مصر. وكان محمد رامى باشا مفوضاً مطلق الصلاحيات للسلطان خلال التفاوض على معاهدة كارلوفيتز، ثم صدراً أعظم، قبل أن يصبح والياً، من عام ١٧٠٤ إلى عام ١٧٠٦. وبالمقابل، فإن باشاوات القاهرة السابقين غالباً ما سوف يستدعون لتولى مناصب رفيعة: ففى عام ١٧٤٣، غادر يحيى باشا القاهرة، التى ظل بها لمدة عامين لتولى مهام **القابودان باشا** (الأميرال الأكبر). أمّا حلب، وهى موقع هام آخر، فقد رشح لها أيضاً ولاة من المستوى الأول: فمحمد باشا دوقاكين زاده (١٥٥٠ - ١٥٥٢)، الذى كان من كبار المشرفين على الإنشاءات، كان وزيراً للسلطان سليم ونسيباً لسليمان؛ وقد أصبح فيما بعد باشا للقاهرة، شأنه فى ذلك شأن عدد من ولاة حلب. أما محمد باشا (١٥٩٣ -١٥٩٦)، فقد كان وزيراً مرتين. وفى الشطر الثانى للقرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، كان أربعة ولاة على حلب قد شغلوا منصب الصدر الأعظم؛ وسوف يشغل هذا المنصب أربعة آخرون بعد مغادرتهم لحلب. ومن بين ١٤٨ والياً على دمشق، سوف يصل ٢١ إلى مرتبة الصدر الأعظم، ٧ فى القرن السادس عشر و ١٢ فى القرن السابع عشر واثنان فقط فى القرن الثامن عشر، وهو ما يرجع، دون شك، إلى تطور استقلالية الولاية. أما الولايات الأقل أهمية فقد كان يحكمها ولاة أدنى مرتبة فى الهيراركية.

والحال أن مدة وظائف الولاه، التى غالباً ما كانت تتجاوز ثلاثة أعوام فى القرن السادس عشر، تتعرض لاختزال محسوس فيما بعد، كما فى جميع الولايات، التى يلاحظ م. كونت بشأنها أن النسبة المئوية للولاة الذين يبقون فى مناصبهم لمدة ثلاث سنوات أو أكثر تهبط من ٤٧,٩٪ بين عامى ١٥٦٨ و ١٥٧٤ إلى ١٠٪ بين عامى ١٦٣٢ و ١٦٤١. وفى القاهرة، فإن حالات الإستمرارية التى اختص بها سليمان باشا (١٥٢٥ – ١٥٣٨) أو داوود باشا (١٥٣٨ – ١٥٤٩) سرعان ما سوف تصبح حالات استثنائية وسوف يتعاقب الباشاوات بسرعة بوجه عام (بشكل إجمالى، ١١٠ باشاوات من عام ١٥١٧ إلى عام ١٧٩٨). وفى حلب، سوف يتعاقب تسعة وثلاثون باشا من عام ١٦٠١ إلى عام ١٦٥٠، وثلاثة وأربعون من عام ١٦٥١ إلى عام ١٧٠٠، وخمسة وأربعون من عام ١٧٠١ إلى عام ١٧٥٠. وسوف يتعاقب على دمشق خمسة وأربعون والياً بين عامى ١٥١٦ و ١٦٠٠، وخمسة وسبعون فى القرن التالى. وفى ايالة (ولاية) صيدا، سوف نجد أكثر من أربعين والياً على مدار الشطر الأول للقرن الثامن عشر. وغالباً ما كانت هذه الممارسة الخاصة باستبدال الولاة على مدد قصيرة تزداد إحتداداً من جراء التوترات السياسية المحلية التى كانت تؤدى إلى تعاقب سريع للباشاوات. وهكذا، فبين عامى ١٧٦٠ و ١٧٦٥، شهدت القاهرة تعاقب ثمانية باشاوات: فأحمد باشا، الذى يصل فى أكتوبر ١٧٦٠، يتم خلعه فى أغسطس ١٧٦١ على يد الأمراء الذين سوف يعيدون سلفه، مصطفى باشا. ويعين الباب (العالى) بكير باشا، الذى سوف يموت بعد شهرين من وصوله (١٧٦٢). أما خليفته، محمد باشا، الذى يصل فى أكتوبر ١٧٦٢، فسوف يحل محله، فى سبتمبر ١٧٦٤، حاجى محمد باشا، الذى سوف يموت بعد وقت قصير من وصوله. ويصل حاجى حسن باشا فى يناير ١٧٦٥ ويتم عزله بسرعة. أمّا مصطفى باشا فهو يعفى من منصبه فور توليه له تقريباً ويحل محله، فى سبتمبر ١٧٦٥، حمزة باشا. ويستمر هذا الأخير حتى مارس ١٧٦٧ قبل عزله على يد الأمراء. وفى حلب، نرى أيضاً تعاقب أربعة

باشـــاوات فى ١١١٠/ ١٦٨٨ - ١٦٨٩ وثلاثة فى ١١٢٦/ ١٧١٤ - ١٧١٥ وفى ١١٢٩/ ١٧١٦ - ١٧١٧ وفى ١١٦٥/ ١٧٥١ - ١٧٥٢ وفى ١٧٨٥. وبطبـيـعـة الحال، فإن هذا الإنعدام للإستقرار، الذى كان إحدى علامات وأحد أسباب إنحدار الأمبراطورية، كانت له آثار يؤسف لها فى الولايات حيث كان الولاة نزاعين إلى إستغلال البلاد إلى أقصى حد لتعويض أنفسهم بسرعة عن المبالغ التى كلفها أياهم تعيينهم، وكانوا أقل ميلاً إلى حفز سياسة لا تظهر نتائجها المحسوسة إلاً فى المدى البعيد.

وكانت اختصاصات الباشاوات جد واسعة. فقد كانوا يتمتعون، من الناحية النظرية، بالسلطة العليا فى المجالات المدنية والعسكرية: النظام والأمن العام، جباية الضرائب وإعداد خراج موجه إلى الباب (العالى)، الإدارة العامة. لكن هذه السلطة كانت مقيدة أولاً بالهشاشة المتنامية لوظائفهم وكانت مقيدة، من جهة أخرى، بالعقبات التى كانت السلطة السلطانية قد اقامتها سعياً إلى تخفيف آثار قوة زائدة عن الحد: فالمسئول الذى يتولى إدارة الشئون المالية، **الدفتردار**، كان يعين من جانب اسطنبول؛ وتلك أيضاً حالة القاضى، الذى كان يتمتع بسلطة واسعة على الشئون القضائية والذى كان بوسعه، عبر تخاطب مباشر مع اسطنبول عن طريق الرسائل، لعب دور ثقل موازن؛ أمَّا قيادة **أوجاق** **الإنكشارية** فكان يعهد بها إلى أغاً، يعين هو أيضاً من جانب اسطنبول؛ فى حين أن **الديوان**، الذى كان يقسم أحياناً إلى مجلس مصغر ومجلس موسع، والذى كان يجتمع فيه الوكلاء والمسئولون الرئيسيون وكذلك عدد من العلماء ومن الأعيان، فقد كان يعاون الوالى، إلاَّ أنه كان بوسعه فى نهاية الأمر معارضة عمله إذا كان متعارضاً مع مصالح السكان، وخاصة، جماعات الضغط التى كانت ممثلة فيه. وأخيراً، فإن العثمانيين كانوا قد أبقوا أحياناً على جماعات كانت تهيمن على الولاية قبل الفتح وكانت تشكل عقبة قوية فى وجه جبروت **الولاة** التالى: وتلك، فى مصر، حالة ممثلى الأرستقراطية المملوكية السابقة.

والحال أن رغبة الحكومة المركزية الواضحة في الحد من مدة مهمة الولاة وفي ترتيب نظام ثقل موازٍ لسلطتهم، والمصاعب التي سوف تواجه **الولاة**، في أغلب الأحوال، إنما تفسر السبب في تدهور سلطة الباشاوات، في كل مكان تقريباً، بسرعة بالغة، وفي اضطرارهم، منذ أواخر القرن السادس عشر، إلى أن يواجهوا، في ظروف متزايدة الصعوبة، الشهوات التي تحركها قوة المؤسسة العسكرية أو القوى المحلية. ففي تونس، مثلاً، منذ عام ١٥٩١، نشهد فرضاً متعاقباً على الباشاوات لدايات معينين من جانب ميليشيا الإنكشارية، سرعان ما سوف يتمكن أحدهم من إحتكار السلطة العسكرية في العاصمة، ثم، بعد عقدين من ذلك، سوف نشهد فرضاً للبايات الذين كانوا يسيطرون على مؤسسة حفصية قديمة، المعسكر المتحرك (**المحله**) ويسيطرون من خلالها، على الأجزاء الداخلية من البلاد. وبالمثل، في مصر، سوف يثور **لمعسكر** على أحد الباشاوات، منذ عام ١٥٨٩، وسوف يغتالون باشا آخر، في عام ١٦٠٤، وسوف يرفض الأمراء المماليك، من جهتهم، باشا عينه الباب (العالي)، في عام ١٦٢٣، وسوف يخلعون أحد الباشاوات، في عام ١٦٣١.

المؤسسة القضائية

كانت المؤسسة القضائية العثمانية منظمة وفق هيراركية يوجد على رأسها **شيخ الإسلام**، الذي يتمتع بمرتبة مساوية لمرتبة الصدر الأعظم ويُوَلَّى، مثله، من جانب السلطان، **وقاضيا عسكر** روميليا والأناضول المتواجدان في الديوان الإمبراطوري. ويلي هؤلاء **المُلَّات** «الكبار» الذين يؤدون وظائف القاضي الرئيسي في العاصمة والمدينتين المقدستين وعدد معين من المراكز من بينها دمشق والقاهرة والقدس وحلب: وكانوا يسمون أحياناً، على المستوى المحلي، **بقضاة العسكر**. أمَّا الملات من المرتبة المرؤوسة فكانوا مقسمين إلى درجتين، وكانت بغداد تنتمي إلى أعلى درجات هذه الفئة. وكان **قضاة** آسيا ومصر يعينون من جانب **قاضي عسكر**

الأناضول؛ بينما كان **قضاة** أوروبا يعينون من جانب **قاضى عسكر** روميليا، الذى كانت سلطته تمتد أيضاً إلى إيالات افريقيا الشمالية.

وفى الأصل، كانت التعيينات إلى مدى الحياة، لكن وجود قضاة فى مدينة واحدة لمدة غير محددة الأجل كان ينطوى على محاذير واضحة. ومن ثم، فاعتباراً من القرن السابع عشر، سوف تتميز مناصب القضاة فى عواصم الولايات بطابع سنوى، حيث يبدأ التعيين عادة من بداية شهر محرم، الشهر الأول فى السنة (الهجرية). وخلال القرن السابع عشر، سوف يتعاقب أربعة وعشرون من **قضاة العسكر** على المنصب فى مصر، لمدة ولاية عادية لا تزيد عن سنة، بينما يستمر بعض المعينين لمدة سنتين (١٨ حالة) أو ثلاث سنوات (٣ حالات) وبشكل استثنائى أربع سنوات (حالتان). وبالمقابل، لم يكن من النادر أن يتعاقب قاضيان فى غضون سنة واحدة (١٢ حالة)؛ بل إن ثلاثة قضاة قد تعاقبوا على المنصب فى عام ١٠٣١/ ١٦٢٢. وكان **قضاة العسكر** هؤلاء أتراكاً: فحتى فى تونس، التى تأكد استقلالها الذاتى فى القرن السابع عشر، وحيث جرى الكف بسرعة بالغة عن استدعاء قضاة من اسطنبول، نجد إستمراراً لتجنيد علماء مدرسة أبى حنيفة الفقهية، التى حافظت على صدارتها حتى القرن السابع عشر، من بين صفوف الأتراك، لكن هؤلاء كانوا منذ ذلك الحين «أتراكاً من البلد» ينتمون إلى عائلات «متتونسة» منذ زمن بعيد.

وكانت الولايات مقسمة إلى عدة دوائر قضائية. فقد كانت فى مصر ست عشرة محكمة اقليمية، ثلاثة لمدن الأسكندرية ورشيد ودمياط، وست للوجه البحرى وسبع للوجه القبلى. أما مدينة القاهرة نفسها فقد كان بها خمس عشرة محكمة، محكمة الباب العالى، والشعبة العسكرية **(قسمة عسكرية)** والشعبة العربية **(قسمة عربية)** واثنا عشر محكمة محلية. وكانت فى دمشق أربع محاكم للمراكز، علاوة على المحكمة الرئيسية. وينطبق الشيء نفسه على حلب. وكان القضاة من المرتبة الثانية يختارون بوجه عام من بين صفوف السكان الأصليين.

وقد لعب القضاة دوراً ملحوظاً فى الحياة الآجتماعية والإقتصادية، بل والسياسية للولايات. والحال أن سجلات (**دفتر**) المحاكم (**محكمة**)، التى احتفظ بكمية ملحوظة منها فى جميع الولايات العرٓبية تقريباً، إنما تقدم فكرة مثيرة عن مدى إتساع اختصاصاتهم. ذلك أن الأمور المتعلقة بالسكان، فى جميع المجالات، كان بالإمكان طرحها كلها من الناحية العملية أمام هذه المحاكم: كل ما يمس «الأحوال الشخصية» (الميراث، الطلاق) والدين والآداب؛ والشئون القضائية بشكل مميز (القضاء المدنى، القضايا الجنائية)؛ والمسائل المتعلقة بالأنشطة الإقتصادية (الصفقات التجارية والعقارية، تنظيم الطوائف الحرفية)؛ والمشكلات المرتبطة بإدارة المدينة والأحوال الحضرية وإدارة **الأوقاف**، الخ. ومن ثم فقد كان القضاة يتمتعون باختصاصات لا حدود لها من الناحية العملية.

وقد امتد نفوذهم إلى المجال السياسى. فالقضاة وعدد معين من العلماء يتواجدون فى المجالس التى تعاون الولاة. وفى مصر، مثلاً، نجد أن المجلس الأعلى (**الديوان العالى**)، الذى كان المجلس التنفيذى الرئيسى والذى كان يجتمع ثلاث مرات فى الأسبوع، تحت رئاسة **الوالى**، كان يضم، إلى جانب عدد معين من المسئولين وكبار الوجهاء، القائمين الأربعة على **الإفتاء وقاضى العسكر**. أمَّا المجلس العادى الذى كان يجتمع كل يوم فقد كان يضم نائب الباشا **والدفتردار** وأحد القضاة. وكان ديوان دمشق الإستشارى يضم كبار وجهاء الولاية وأغوات الميليشيات **والدفتردار** وأحد القضاة **والمفتى**. وكانت مهمة هذه الدواوين تتمثل فى إبداء المشورة للباشا، لكن القضاة كان عليهم بشكل أخص التأكد من تنفيذ الأوامر الصادرة من اسطنبول إلى الوالى، فى إطار مراعاة القانون الدينى، الذى كان العلماء حراساً ومفسرين له. وكان القضاة يطلعون الحكومة الإمبراطورية على مسلك الولاة: وكان بوسعهم فى نهاية الأمر شجب تصرفاتهم عندما يرون أنها تستحق التوبيخ، وهو عمل كان بوسعه أن يدفع السلطان إلى عزل الوالى. ومن ثم فإن تدخل القاضى فى النزاعات الداخلية بين «القوى» الرئيسية التى تتنازع على

السلطة يمكن أن يكون حاسماً. وخلال النزاع الذى نشب، فى عام ١٧٠٩، بين الإنكشارية **وأوجاقات** القاهرة الستة الأخرى، المتحالفة مع البكوات، نجد أن السلطات الدينية، **قاضى العسكر** و **نقيب الأشراف** (ممثل ذرية النبى) والعلماء، تبدو متفقة على تحرير **فتوى** تأمر الإنكشارية بالإذعان: ويتولى رسول من حاشية القاضى حمل نص **الفتوى** إلى الإنكشارية الذين ينصاعون لها.

الميليشيات

كانت سلطة السلطان تستند إلى حد بعيد على ميليشيا الإنكشارية التى اسهمت وحداتها، المنتشرة فى جميع الولايات، فى تأمين النظام الداخلى. ولا معنى للتشديد هنا على المبادىء التى كانت تحكم تاريخياً تجنيد هذه القوة (**الديفشرمة**) لأن هذه المبادىء، قرب أواخر القرن السادس عشر، قلما كانت محل مراعاة. فمنذ عام ١٥٧٧، فى فرمان موجه إلى والى دمشق، اشتكى الباب (العالى) من أن الأماكن الشاغرة فى قوة الإنكشارية تمنح ليس «لشبان الروم الأقوياء البواسل كما أوصيت بذلك، بل لأثرياء ومحظوظين من أهل البلاد (بيرلو) ولأجانب (تات)»[٦]. والحال أن دخول مسلمين أحرار فى هذه القوة النخبوية سوف يصبح معمماً وسوف يؤدى تدريجياً إلى تغيير انضباطها وقدراتها العسكرية.

وكانت كل ولاية تتمتع بوحدة (**أورطة**) أو عدة وحدات من **أوجاق** الإنكشارية، يجرى تمييزها بأرقام ترتيب. ففى تونس، فى عام ١٥٧٤، ترك سنان باشا الوحدة ١٠١، قبل رحيله إلى اسطنبول، وكان هناك، فى القرن السابع عشر، نحو ٤٠٠٠ من الإنكشارية لحماية البلد. وفى القاهرة، نجد أن عدد الإنكشارية، الذين كانوا يسمون **بالمستحفظان** («الحراس»)، قد وصل إلى ٤٨٩٩ فى عام ١٦٦٤، وكانت تساعدهم فى مهامهم العسكرية ستة **أوجاقات** أخرى (كانت **الأوجاقات** الرئيسية بينها هى **أوجاق العزبان وأوجاق المتفرقة**)، وهو ما يعنى أن العدد الإجمالى للعسكريين فى عام ١٦٦٤ قد وصل إلى ١٣٦٧٣. وفى الموصل، فى أوائل القرن

الثامن عشر، كانت هناك ثلاث **اورطات** من الإنكشارية، هي **الأورطة** «١٠» **والأورطة** «٥٢» **والأورطة** «٥٨». وخلال القرن، سوف يجرى تعزيزها بوحدات أبعدها باشاوات بغداد وتم تسكينها في الموصل: **الأورطة** «٣١» (التى وصلت فى عام ١٧٢٩)، والأورطه «٢٧»، المبعدة فى عام ١٧٣٥. ويصل الإجمالى إلى مادون نصف ألف رجل. وبشكل عام، فإن ما يثير الإنتباه هو العدد الصغير للرجال المستخدمين للسهر على مهمات الأمن والشرطة: فقد كان عددهم فى دمشق ألفاً فى القرن السادس عشر؛ وفى حلب، فى القرن الثامن عشر، كان عددهم ثلاثة أو أربعة آلاف. وبشكل إجمالى فإن حاميات الإنكشارية فى ست وثلاثين مدينة كبيرة، فى عام ١٦٨٥، كانت تتألف من ١٣٧٩٣ رجلاً.

وكانت وحدات الإنكشارية تقاد بوجه عام من جانب الأغوات، وهم ضباط مرسلون من اسطنبول. لكن القيادة الفعلية كانت تمارس غالباً من جانب «نائب» (**كيتخودا**)، حيث أن الدور العسكرى المميز للأغا كان قد أصبح منذ ذلك الحين مختزلاً، وذلك على الرغم من أن هذا الشخص كان ما يزال يتمتع بمكانة مهيبة ويتواجد فى ديوان الوالى ويمارس وظائف هامة أحياناً: ففى القاهرة، كان الأغا مكلفاً بحفظ النظام فى المدينة على مدار اليوم، وبهذه الصفة، كان يتدخل كثيراً بشكل حاسم فى أوقات الأزمات. وكان يجرى لعب دور هام فى **الأوجاق** من جانب «القدامى» (**اختياريه**)، الذين كان مجلسهم يسوى شئون القوة والنزاعات التى كانت تنشب فيها فى نهاية الأمر.

والحال أن الأهمية الملحوظة بشكل متزايد للتجنيد المحلى سوف تؤدى تدريجياً، بشكل عميق، إلى تحويل طابع **أوجاق** الإنكشارية. وهذا التطور ملحوظ بشكل خاص فى دمشق. ففى هذه الولاية، كما فى الولايات الأخرى، لم يتخلف الإنكشارية عن ترك ثكناتهم والإنكباب على حرفٍ لتحسين راتب كان تخفيض قيمة العملة قد اختزله بشكل خطير. ومن جهة أخرى، نجد أن كثيرين من الحرفيين والتجار من السكان الأصليين سوف ينجحون فى الإنتساب إلى قوة الإنكشارية

للإستفادة من الحماية التى توفرها والحصانات والإمتيازات التى تتمتع بها. وسوف تبدى الميليشيا إنعداماً متزايداً للإنضباط: ففى عام ١٦٥٢، سوف يرغم الإنكشارية الوالى على ترك المدينة، وفى ١٦٥٦ – ١٦٥٧، سوف يمنعون الوالى المعين، مرتضى باشا، من الدخول وسوف يساندون تمرداً من جانب حسن باشا، والى حلب. كما أن حكومة اسطنبول سوف تقرر، فى ١٦٥٨ – ١٦٥٩، أرسال عدة مئات من الإنكشارية الإمبراطوريين (المسمين **بالقابى قولو**، «عبيد الباب») إلى دمشق. وإعتباراً من ١٦٥٩ – ١٦٦٠، كانت فى دمشق فرقتان من الإنكشارية، **القابى قولو** والقوات المحلية، **اليرلية** (من الكلمة التركية «ير» مكان)، وكان على رأس كل فرقة منهما أغا مرسل من اسطنبول. ومنذ ذلك الحين سوف تتميز حياة دمشق «السياسية» بالمواجهة بين هاتين القوتين وتنافسهما على السلطة والمكاسب التى تتيحها.

ويتواجد هذا الإنقسام فى غالبية الولايات الأخرى. وبوجه عام، نجد أن العسكريين ذوى الأصل المحلى يهيمنون على **الأوجاق**. وكانو مندمجين اندماجاً قوياً بالسكان الذين كانوا يتقاسمون معهم أنشطتهم والذين كانوا مرتبطين بهم عبر أواصر عائلية. وغالباً ما كان هذا الإندراج يجد ترجمة له عبر تواجد جغرافى جد محدد فى داخل المدينة. فمختلف وحدات إنكشارية الموصل كانت ترابط فى أحياء محددة ومن ثم فقد كانت تشارك، مع سكان هذه الأحياء، فى الأحداث التى تدفعهم إلى الحركة. وفى حلب، كان الإنكشارية يقيمون عموماً فى الضواحى الواقعة شرقى القلعة، باب النَيْرَب، بانقوصه، حيث يوجد ملتقاهم الرئيسى، فى **قهوة الأغا**. وفى دمشق، كان الإنكشارية المحليون يقيمون فى إحياء تقع خارج الأسوار بينما كان الإنكشارية الامبراطوريون، المرابطون فى القلعة، يعتمدون على حى العمارة الواقع داخل الأسوار، بحيث أن الصدامات بين هذين العنصرين كانت أيضاً صدامات بين أحياء المدينة.

وفى المغرب، وهو إقليم جد بعيد عن مركز الإمبراطورية، حيث كانت الإتجاهات الاستقلالية جد قوية أيضاً، كما سوف نرى فيما بعد، فإن هذا التطور سوف يكون مميزاً بشكل خاص. وهذا هو ما سوف يحدث فى تونس، حيث سوف تكتسب القوات المحلية أهمية متزايدة باطراد ويتضاءل، إعتباراً من أوائل القرن الثامن عشر، طلب إنكشارية من المشرق، إذ يجرى الاستعاضة عنهم تدريجياً **بالقولوغلية** (أبناء الأتراك والنساء العربيات والبربر). أمّا تطور الجزائر فسوف يكون مختلفاً تماماً. ويمكن تفسير الإبقاء، حتى أوائل القرن التاسع عشر، على تجنيد يكاد يكون اناضولياً تماماً، ببعد الإيالة على وجه التحديد، وبعزلة الأقلية التركية السائدة وبرغبتها فى الإمساك بناصية السلطة عبر إستبعاد العناصر المحلية منها وخاصة **القولوغلية** الذين من شأن تزايد عددهم أن يؤدى حتماً فى المدى البعيد إلى تهميش العنصر التركى. ومن ثم فسوف يستمر تجنيد عسكريي **أوجاق** مدينة الجزائر من الأناضول أساساً، بين افقر طبقات السكان: وكانت سلطات مدينة الجزائر ترسل بعثات لتجنيد متطوعين أو كانت تستخدم لهذا الغرض **وكلاء** فى ذلك الإقليم، خاصة فى سميرن، وسوف يسهم هذا التدفق المنتظم للعسكريين القادمين من مركز الإمبراطورية إسهاماً قوياً فى الحفاظ على طابع ايالة الجزائر «التركى»، وسوف يجبر دون شك حكام الجزائر على الإبقاء على روابط سياسية بين إيالتهم والباب (العالى)، الذى كانت موافقته ضرورية لإجراء هذا التجنيد. وفى مدينة الجزائر، نجد أن الميليشيات التى تتألف من قوة قوامها عشرة آلاف رجل، موزعين على ٤٢٤ سرية **(أوجاق)**، تضم الواحدة منها مابين ١٠ و ٢٣٨ رجلاً، ويعسكرون فى ثمانى ثكنات، تضم الغرفة الواحدة فيها أربعين رجلاً **(٢٠١ أوضه)** وتتصاعد رتبهم ورواتبهم من رتبة **الأوضه باشى** إلى رتبة **البلوك باشى** وأخيراً إلى رتبة الأغا (التى يتم الحصول عليها بالأقدمية ولمدة شهرين فقط، ومن هنا أسم «أغا القمرين») قد ظلت جد متمشية، فى تنظيمها وتجنيدها، مع الشكل التقليدى.

وفى توازٍ مع التغيرات التى مست، من الداخل، البنية التقليدية للميليشيا، التى أصبحت «مستوعبة» بشكل قوى، جرى اللجوء بشكل متزايد إلى إستخدام قوات محلية، وهو ما أسهم فى تهميش الإنكشارية وفى إختزالهم، فى غالبية الحالات، إلى دور جد ثانوى. وهذا التطور عام فى الولايات العربية، وسوف نكتفى بتقديم مثالين له مأخوذين من ولايتين يمكن إعتبار أوضاعهما جد متباينة قياساً إلى العلاقة بالمركز. ففى دمشق، حيث يظل الإنكشارية، بفرقتيهما، عديدين، لكنهم قلما يخرجون من المدينة حيث توجد مصالحهم، سوف يستخدم الولاة، بشكل أوسع فأوسع، قوات خاصة، ذات طبيعة جد متنوعة: **الديلاتيه**، الذين يتألفون من أتراك أناضوليين ومن بوسنيين وكرواتيين وصربيين؛ **الليڤند** (تحريف لـ «ليڤانتينو» [مشرقى])، الذين يتألفون أساساً من الأكراد؛ **المغاربة**، الذين يجرى تجنيدهم بشكل رئيسى من الجزائر ومن تونس؛ **التوفنكچيه**، الذين ربما كانوا عراقيين. وفى تونس، فى ظل حسين بن على (١٧٠٥ – ١٧٤٠)، استخدم الباى **الحانبا** و **السباهيين** – المجندين بشكل أساسى من بين رجال القبائل، **والزواوا**، وهم بربر من شمالى تونس ومن بلاد القبائل (البربر) **والمزارجى**، وهم فرسان اضافيون من قبائل **مخزن**، التى كانت ترافق الجيش خلال الحملات. وكان كل هؤلاء الجنود الذين يحصلون على رواتب يستوعبون ثلثى النفقات العسكرية وكانوا يمثلون قوة عسكرية أكثر أهمية أيضاً من حيث نسبتهم. ولن يكون من شأن هذا التطور إلاَّ أن يزداد قوة فيما بعد: ففى معركة نهر سرات الحاسمة، التى خيضت بشكل موفق ضد «الجزائريين»، فى يوليو ١٨٠٧، لن يكون فى الجيش التونسى المؤلف من نحو ٢٠٠٠٠ رجل غير ١٥٠٠ تركى.

التوافق مع القوى والتقاليد المحلية

من المهم الإشارة إلى أن العثمانيين، حيثما وجدوا تقاليد إدارة حكومية قديمة وجماعات اجتماعية – سياسية جد متماسكة، سوف يحاولون غالباً التوافق مع

هذه التقاليد وهذه الجماعات، بدلاً من فرض نظامهم الإدارى بصورة كلية.

ويتضح هذا على الفور فيما يتعلق بالأراضى التى كانت تابعة للسلطنة المملوكية. فلم يفكر سليم الأول فى القضاء على بنية الدولة المملوكية. وقد عين جنبردى الغزالى، أحد أعيان النظام القديم، والياً على دمشق وعهد بمصر إلى خاير بك، والى حلب السابق، مانحاً إياه اللقب المملوكى **«ملك الأمراء»**. وإذا كانت التمردات التى سوف تنشب فيما بعد سوف تدفع الباب (العالى) إلى «عثمنة» إدارة الولايات المملوكية السابقة بتزويدها ببنى ولايات تقليدية (باشاوات، ميليشيات)، فإنه سوف يسمح بإستمرار الكثير من جوانب الإدارة المملوكية وسوف يسمح، خاصة، للهيراركية المملوكية بتولى جانب كبير من السلطة فى مصر. وسوف يستخدم السلاطين القيادة المملوكية ويسمحون لها بتأبيد وجودها من خلال نظامها الخاص بالحصول على العبيد وبالتجنيد والذى لم يكن، من جهة أخرى، جد مختلف عن نظام **الديفشرمه** المهيمن على تجنيد الإنكشارية. وسوف يحتفظ المماليك بالسيطرة على إدارة الأقاليم المصرية، وهو ما سوف يسمح لهم بأن ينظموا أنفسهم كسلطة منافسة لسلطة الباشاوات. وسوف يدعون، فى عام ١٥٥٤، إلى الأشتراك فى تكوين فرقة **المتفرقة** وسوف يشكلون، فى عام ١٥٥٦، فرقة فرسان **الشراكسة**. ومن ثم فإن الأرستقراطية السائدة القديمة، بدلاً من أن يجرى القضاء عليها من جانب النظام الجديد، كانت مدعوة إلى المشاركة فى السلطة، ولن يتطلب الأمر غير ما يزيد قليلاً عن قرن حتى يتسنى لأحد ممثلى المماليك، وهو رضوان بك، ممارسة سلطة شبه ملكية على مصر (١٦٣١ – ١٦٥٦).

ويمكن رصد تطور مماثل فى ولاية أخرى، حيث كانت تقاليد الإدارة الحكومية عريقة أيضاً وجد متأصلة، وهى تونس، التى كانت نواة افريقيا الحفصية (١٢٢٨ – ١٥٧٤). فاستخدام المعسكر **(المحله)** الذى يضطلع بمهام عسكرية وضريبية فى

آن واحد عبر مختلف اقاليم المنطقة، تحت قيادة العاهل أو أحد كبار الوجهاء، كان قد أصبح منهجياً خلال القرن الخامس عشر. وكانت هذه المؤسسة جد مناسبة وجد فعالة بحيث أنه سوف يجرى الإبقاء عليها بعد الفتح العثمانى، حيث كانت مهمة «باى المعسكر» تتمثل فى إدارة الجماعات السكانية فى الداخل وجباية الضرائب وممارسة مهام والى الولاية من الناحية الفعلية، فى حين أن الباشا، الذى أوجده العثمانيون فى مدينة تونس، ثم الداى، كانا سيدين للعاصمة. والحال أن الباى، قائد الطابور العسكرى الذى كان يجتاز البلاد مرتين فى السنة (معسكر الصيف فى الشمال، ومعسكر الشتاء فى الجنوب)، كان لابد له من أن يحصل على سلطة تسمح له بأن يفرض نفسه، فى مستهل القرن السابع عشر، بوصفه أحد الوجهاء الأساسيين للولاية. وهكذا تسنى للباى مراد (١٦١٣ - ١٦٣١) تأسيس سلالة حاكمة سوف تستمر لمدة قرن.

وقد سبق لنا أن أشرنا إلى أنه، فى التنظيم الذى طبقه العثمانيون، فى إطار **القوانين نامات** الصادرة عنهم، ظهر الحرص ذاته على الإبقاء على الممارسات المألوفة القديمة عندما كانت تبدو معقولة ولم يكن هناك ما يبرر إبطالها. ومن هنا الإشارات المتكررة التى نجدها فى المراسيم إلى «الممارسة القديمة». ويقول مرسوم صادر فى ١٥١٩ - ١٥٢٠ أنه فى **ولاية** طرابلس الغرب «فى عهد باديشاهنا الذى يسود فيه العدل، ليس مسموحاً لأحد بإدخال بدعة لا تنتمى إلى العرف القديم. فالرسوم المحددة فى الدفتر، بشكل مفصل ومحدد، وهى الضرائب القديمة الموجودة منذ زمن غابر، ما تزال تعتبر الآن واجبة الأداء وقد سجلت فى الدفتر». والحال أن النظام الضريبى التونسى، فى تفاصيله، على نحو ما جرى تطبيقه فى جنوب الايالة (ولاية جريد)، يبدو أنه يرجع إلى زمن ما قبل المراديين: وإستخدام الدينار من حيث هو عملة مرجعية فى سجلات جريد الضريبية، حتى عهد الباى أحمد (١٨٣٧ - ١٨٥٥)، هو علامة أخرى على حرص السلطة المركزية على احترام التقاليد المحلية، التى يحتمل أن تكون تقاليد حفصية[٧].

شئون الضرائب

كانت جباية الضرائب، فى ولايات الإمبراطورية، تتم وفق نظام الإلتزام الذى يمكن مقارنته بالنظام المعمول به فى فرنسا فى ظل النظام القديم. فالوحدات الضريبية (**مقاطعه**) كان يعهد بها إلى أفراد مكلفين بجباية الضرائب، على أساس سنوى بوجه عام. وسوف يجرى إستخدام ثلاثة أشكال. ففى **التيمار**، يؤدى المخول خدمات (إدارية وعسكرية)، فى مقابل الضرائب التى يتولى جبايتها من المنطقة المخصصة له. وتتمثل مهمة **الأمانة** فى جمع الضرائب على يد **أمين** يسلم جميع المبالغ المحصلة للخزانة، فى مقابل راتب (**علوفه**). وفى ظل **الإلتزام**، يشترى الملتزم، مقابل مبلغ محدد ولمدة سنة واحدة، **مقاطعة**، ويتحمل مهمات إدارية ويحتفظ بالفائض الناتج فى نهاية الأمر.

وسوف تعرف غالبية الولايات العربية هذه الأشكال المختلفة للإدارة الضريبية، إلا أنه، منذ أواخر القرن السابع عشر، سوف يصبح نظام **الإلتزام** هو الأعم إستخداماً. وكانت مزاياه واضحة: فهو يكفل للخزانة مبالغ محددة، دون أن يضطرها إلى إنشاء جهاز إدارى فى الساحة، وهو يسمح بإعادة النظر بشكل دورى فى شروط الإلتزام. وينشأ عيبه الرئيسى من هشاشة الإمتياز الممنوح والتى تصرف الحائز عن الإضطلاع بجهود إنمائية طويلة الأجل. كما نلاحظ تدريجياً توطيداً **للإلتزام** على أساس الإبقاء على الإمتياز الممنوح مادام حائزه يفى بواجباته تجاه الخزانة الإمبراطورية. وهذا التطور، الذى يهيىء للإنتقال إلى وراثية الإمتيازات الممنوحة، ينجح أولاً فى مصر، ثم يجرى تعميمه فى فلسطين وفى سوريا، إعتباراً من أواخر القرن السابع عشر، تحت شكل **الملكانه**.

وسوف يسمح استغلال الولايات بتوفير إمكانات إدارتها والدفاع عنها وبكفالة إعاشة وبقاء الفئة الحاكمة وباستخلاص فائض موجه إلى الحكومة المركزية. ونحن لا نعرف جيداً مدى أهمية المتحصلات التى كانت تجبى بهذا الشكل وبالإمكان

إجراء تقديرات حول المتحصلات التى كانت تجبى من السكان الريفيين، حيث أن الإنتاج الزراعى معروف بشكل إأحسن نسبياً من الإنتاج الحضرى وحيث أن نظام الإلتزامات الريفية أقل صعوبة على التحديد من نظام الضرائب الحضرية، المتباين إلى أقصى حد.

وحالة مصر هى الحالة التى كانت موضع الدراسات الأكثر حسماً، ويرجع ذلك فى جانب منه إلى أن الإحتلال الفرنسى بين عامى ١٧٩٨ و ١٨٠١ قد زودنا بمعلومات جد محددة عن الإدارة المالية للبلاد تسمح لنا بأن نتوقع ما سوف تقوله لنا مراجعات أرشيفات العصر العثمانى. ففى أواخر القرن الثامن عشر، دفع الفلاحون المصريون ٨٧ مليون بارة بصفة **خراج** (موجه إلى الخزانة) و ٤٩ مليون بارة بصفة **كشوفيه** (لحكام الأقاليم ورجالهم)، و ٢٧٤ مليون بارة بصفة **فائض وبرانى للملتزمين** ووكلاءهم، أى مايصل مجموعه إلى نحو ٤١٢ مليون بارة. لكن رقم المتحصلات الضريبية الريفية فى مصر لن يكتسب كل مغزاه إلا إذا عرفنا نسبته إلى دخل الفلاحين، وهو ما لا نعرفه. ولاشك أن التقديرات التى أجريت فى ولايات أخرى تسمح بمعالجة لهذه المشكلة. ففى فلسطين، قرب أواسط القرن الثامن عشر، يبدو أن **الفلاحين** قد دفعوا ما بين سدس وربع دخلهم الإجمالى كضرائب. وبفضل بحوث أجريت بشأن جماعات سكانية ريفية مختلفة فى تونس، يمكن تقدير وزن التحصيل الضريبى بنسبة ٢٠٪ أو ٢٥٪ من قيمة الإنتاج. وهذه التحصيلات لا يبدو أنها جد مرهقة كما ساد الإعتقاد، إلا أنه لابد من التمكن من توسيع مثل هذه الدراسات الإستقصائية قبل إصدار حكم بشأن هذه المسألة.

ومن هذه المتحصلات، كان جزء يذهب لإعاشة وإبقاء الفئة الحاكمة: ولا شك أنه كان كبيراً. وقد تبين لنا، بالنسبة لمصر، أن حصة الملتزمين ووكلائهم كانت تمثل نسبة ٦٧٪ من الضرائب المحصلة من الفلاحين، وأن حصة الحكام كانت تمثل نسبة ١٢ فى المائة. وكان جزء منها يغطى النفقات التى تستوجبها الإدارة وحفظ النظام، وتكاليف الصالح العام: مثال ذلك، الإستثمارات المبذولة فى مجال

البنية الأساسية الإقتصادية (الطرق، الجسور)، والتى لاشك أنها جد متواضعة، والتكاليف ذات الطابع الإجتماعى أو الدينى، وهى أيضاً ليست جد مرتفعة، لأن الدور الأساسى، فى هذا المجال، كانت تلعبه **الأوقاف** (أو **الحبوس**). وكان الفائض يوجه إلى الباب (العالى) على شكل **خزينه**، كانت ترسل كل سنة إلى اسطنبول، وفق إجراء كانت قواعده قد حددت منذ بداية الإحتلال العثمانى. والحال أن التعليمات التى وجهها السلطان إلى محمد باشا (١٥٥٣ - ١٥٥٥) قد حددت بشكل خاص: «ليكن معلوماً لديك يا محمد باشا، وزيرى المكلف بتأمين القاهرة وحماية مصر [...]، أن عليك أن ترسل كل عام، إلى عتباتنا السلطانية، مبلغ ٦٠٠٠٠٠ قرش عن **الخزنة** السنوية **لباشاليك** [...]. وسوف يجرى إستخدام خمسمائة رجل من اوجاقاتنا لحراسة الخزينة المذكورة [...]. ولتتذكر أن عليك الإجتهاد فى الحرص على تحصيل المبالغ التى يجب أن تدخل خزانتى الإمبراطورية، والحرص على أن يتم إرسالها فى المواعيد المقررة»(٨). وهذا التسليم لخزينة كان أحد الإلتزامات المفروضة على جميع الولايات. وكان عليه أن يكفل للخزانة عوائد تسمح لها بتلبية احتياجاتها.

ولسنا فى وضع يمكننا من تحديد كيفية تطور إسهام الولايات العربية فى الميزانية العامة للإمبراطورية. ومن الواضح أنه يتباين تبعاً لمدى السلطة التى يحتفظ بها الباب العالى فى الولايات المختلفة. ففى مصر، حدد الفائض بـ ١٦ مليون بارة فى القرن السادس عشر. ثم زيد بعد ذلك إلى ٣٠ مليون بارة. وهذا المبلغ المحصل يبدو معتدلاً نسبياً إذا ما أخذنا فى إعتبارنا الوزن العام للضغط الضريبى الذى تحملته مصر، والذى لا نعرف عنه غير جزء واحد (الضرائب المفروضة على العالم الريفى). ومن جهة أخرى، فإن دفع هذه الخزينة كان فى أغلب الأحيان غير منتظم وغير كامل: ففى القرن الثامن عشر، بوجه خاص، سوف يجتهد الأمراء الذين يحكمون مصر فى التنصل من إلتزاماتهم، جزئياً أو حتى بشكل كامل. وبين عامى ١٧٦٩ و ١٧٧٣، نجد أن على بك، الذى حكم مصر بشكل

مستقل من الناحية العملية، قد توقف عن إرسال أية أموال إلى اسطنبول. وبعده، سوف يبدى الأمراء السائدون تحفظات واضحة تجاه الوفاء بالتزاماتهم: فبين عامى ١٧٧٩ و ١٧٨٥، سوف يراكم مراد بك وإبراهيم بك متأخرات تزيد عن ١٠٣ مليون بارة، وهو تقصير سوف يدفع الحكومة العثمانية إلى إرسال حملة إلى مصر، فى عام ١٧٨٦. وقد قرر قائد الحملة أن على مصر إرسال خزينة من ٣٥ مليون بارة. لكن هذا القرار لم يسفر عن شيء فى الواقع: ففى عام ١٧٩٣، كان على مراد وإبراهيم، اللذين عادا إلى السلطة، أن يدفعا للباب (العالى) ٢٢٧ مليون بارة، لكن الأمراء، إعتباراً من ذلك التاريخ، سوف يتوقفون عن إرسال أموال إلى اسطنبول.

وتمثل مصر حالة متوسطة. وتقدم لنا فلسطين وتونس مثالين لحالتين متطرفتين. ففلسطين، جد القريبة من مركز الإمبراطورية، والخاضعة بشدة أيضاً للحكومة الإمبراطورية، سوف تواصل، حتى أواخر القرن الثامن عشر، الوفاء بإلتزاماتها بشكل منتظم نسبياً. وبصرف النظر عن الاستقلال الفعلى الذى كسبه أحمد باشا الجزار عن الباب (العالى)، فإنه قد أبدى، فيما يتعلق بدفع المبالغ التى كان عليه تسليمها على أساس سنوى، إلتزاماً معيناً. وعلى الرغم من أن أحمد باشا الجزار لم يفوت الفرص الى كانت تسنح له أحياناً لإختزال وزن إلتزاماته ولتأخير الوفاء بها فى نهاية الأمر، فإنه قد اجتهد فى الحفاظ على مظهر شرعيةٍ وأدبٍ فى علاقاته مع الخزانة العثمانية.

أما الحالة المختلفة عن ذلك تماماً فهى حالة تونس التى اكتسبت، منذ العقود الأولى للقرن السابع عشر، استقلالاً شبه كامل عن الباب (العالى). وفى أوائل القرن التالى، فى عهد حسين بن على، لم يعد الباى يرسل للباب (العالى) غير هدايا (**هدية**) ذات قيمة رمزية أساساً، ودون أى طابع دورى منتظم: والظروف التى كانت تبرر ارسال منتجات من منتجات البلد، أو إرسال سلع نفيسة ونادرة، كانت تتمثل عادة فى إعلان تنصيب الباى أو تنصيب سلطان جديد. وهكذا نجد

أن حسين بك قد قدم هدية، فى عام ١٧٠٦، عندما التمس من الباب (العالى) الموافقة على تنصيبه والياً، أو فى عام ١٧٢٥، عندما طلب منح لقب الباشا لعلى، ابن أخيه. أما الإلتزام المنتظم الوحيد الذى وفىّ به الباى تجاه الباب (العالى) فقد تمثل فى دفع ضريبة، عن حيازة جزيرة چيربا، يعتبر حجمها من جهة أخرى جد متواضع (٥٣٥٠ قرشاً فى السنة)، وذلك على ما يبدو لأن الجزيرة كانت تتبع طرابلس الغرب حتى أوائل القرن السابع عشر ولم يجر إلحاقها بايالة تونس إلاّ فيما بعد.

وبالنظر إلى الإنفراط التدريجى للعلاقات بين الكثير من الولايات العربية والباب (العالى)، وبالنظر إلى تطورها فى إتجاه استقلال أكيد بشكل مطرد، فإن إسهامها لم يكن من شأنه إلاّ أن يتضاءل بشكل عام، وذلك إلى درجة أنه لم يعد يمثل غير مبلغ مختزل نسبياً فى أواخر القرن الثامن عشر. وفى ذلك العهد، يفترض أن مصر قد أرسلت ١٢٠٠ كيس نقود (٧٥٠٠٠٠ قرش). وأن طرابلس الغرب وصيدا قد أرسلت كل واحدة منهما ٣٧٥٠٠٠ قرش، وأن دمشق قد أرسلت ٢٢٥٠٠ قرش (وهى خزينة سنوية تأخذ فى الحسبان التزاماتها بالنسبة للحج)، وأن حلب قد أرسلت ٤٠٠٠٠٠ قرش، وأن بغداد قد أرسلت ٢٧٥٠٠٠ قرش.

قوى التلاحم

كانت الإمبراطورية عاصة بقوى طاردة عن المركز سوف تدفع الكثير من الولايات إلى تأكيد استقلالها منذ القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، كما سوف نرى فيما بعد. إلا أنه كانت هناك أيضاً عوامل تلاحم يفسر فعلها تمكن هذا البنيان المترامى الأطراف من الصمود حتى فجر التاريخ المعاصر.

تضامن معنوى ودينى

لقد تمتعت الإمبراطورية والسلالة الحاكمة بهيبة تأسست عبر تجليات القوة العثمانية التى ميزت قرن الفتوحات، لكنها استمرت بعد ذلك إستناداً إلى قوى

معنوية ودينية قوية، فى عهد حلت فيه محل النجاحات العسكرية التى ميزت البداية سلسلة فادحة من الهزائم والتراجعات الإقليمية شبه المتواصلة. ففى الإمبراطورية والسلالة الحاكمة، سوف يجد الرعايا فى البداية قوة الإسلام الفاتحة، ثم، فى لحظة التراجع، سوف يجدون فيهما الأمل فى حماية من الأخطار الخارجية التى تتهددهم بشكل متزايد.

فبفضل الإمبراطورية، عرفت «دار الإسلام» توسعاً لا سابق له فى الغرب واحتوت شعوباً أبعد فأبعد: البلغار (بلغاريا)، الصرب (صربيا)، بلاد الأنكروس (المجر)؛ ومدناً تذكر الإشارة إليها بقائمة الإنتصارات المحرزة على الكافر: بلجراد، بودين (بودابست) بل وبيتش (ڤيينا) التى هاجمها سليمان مرتين، وتم الإستيلاء عليها فى عام ١٥٢٩، ثم دمرت، بحسب كلام ياسين، كاتب الأخبار العراقى، «لأنها كانت جد نائية عن أراضى الإسلام»[٩]. وبفضل الإمبراطورية والسلالة الحاكمة سادت **الشريعة**، التى كان القضاة، المرسلون إلى جميع ولايات الإمبراطورية، مفسريها وحماتها المحترمين. وهذه القوة، الموضوعة فى خدمة الدين، تبدو بمثابة ملاذ. فالخطر الأسبانى هو الذى دفع الجزائريين إلى إلتماس العون من القرصان التركى عروج، سيد چيچللى وشرشل، فى عام ١٥١٧. والعجز الذى يجد نفسه فيه خلفه، بما لديه من قوات محدودة، عن السيطرة على الجزائر وتأمين حمايتها من المسيحيين، هو الذى سوف يدفع خير الدين إلى إعلان الاذعان لسيادة السلطان العثمانى حتى يتسنى له الحصول منه على الحماية والعون.

وفى ظرف آخر، ليس أقل درامية بالنسبة للجماعة الإسلامية الغربية، سوف تجد الإمبراطورية الفرصة لأن تلعب بشكل مثير هذا الدور، دور المدافع عن الإسلام والمسلمين. وكان ذلك فى الأندلس، قبل وبعد الهزيمة النهائية للمسلمين الأسبان. فالأندلسيون «يسوف يسعون إلى كسب الدعم من جانب الباب العالى، القوة الإسلامية الكبرى آنذاك [...]. وسوف يتصل العثمانيون بهم ويحاولون بمختلف الأشكال تقديم النصائح لهم بل وتقديم العون لهم أحياناً، وهكذا فسوف

يجرى تكليف رسول عثمانى سرى بتنسيق الإتصالات والعمليات بين أسبانيا وافريقيا الشمالية واسطنبول»[١٠]. وسوف تمنى هذه المحاولات بالفشل، إلا أنه عندما يضطر المورسكيون المطرودون من أسبانيا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، إلى الرحيل، فسوف يكون بوسعهم أن يجدوا ملاذاً فى الولايات المغربية للإمبراطورية.

والنص البليغ الدلالة عن الذكريات التى خلفها تدخل الباب (العالى) هو ذلك النص الذى يرجع إلى عام ١٦٣٥، والذى يروى فيه محمد بن عبد الرافع، وهو اندلسى مقيم فى تونس، أن عدداً من المهاجرين الأندلسيين قد ذهبوا إلى بلجراد، واجتمعوا هناك مع مراد باشا، أحد وزراء السلطان أحمد الأول، وأطلعوه «على حالة الشقاء المريع الذى يواجهه إخوتنا الأندلسيون فى فرنسا وغيرها من البلاد». والواقع أن عدة عشرات آلاف من المنفيين (تؤكد مصادر العصر انهم كانوا يتراوحون بين ٣٠٠٠٠ و ٤٠٠٠٠) كانوا قد اتجهوا إلى فرنسا واستقلوا السفن، فى عام ١٦١٠، فى آجد ومارسيليا، متجهين إلى تونس أساساً. ويستطرد عبد الرافع، الذى يرجع الحدث إلى عام ١٠١٣ (١٦٠٤ - ١٦٠٥): أن الوزير «قد كتب إلى ملك فرنسا [...]، بناءً على تكليف من السلطان [...]، طالباً إليه السماح بخروج جميع مسلمى الأندلس الموجودين فى بلاده، بوصفهم رعايا لآل عثمان [...] ونقلهم عن طريق البحر إلى البلاد الإسلامية، على سفن تخصه، وتزويدهم بما يحتاجون إليه». وسوف يمتثل ملك فرنسا لهذا الطلب. والحال أنه عندما تم إبلاغ ملك أسبانيا «فيليب الثالث الملعون» بهذا القرار «استولى عليه الفزع والرعب»، وقرر طرد جميع المسلمين من المملكة والذين كان إصرارهم على التمسك بإسلامهم واضحاً «وضوح إصرارهم على طلب العون من السلطان العثمانى للإنتصار علينا». ويتساءل عبد الرافع فى الختام: ما هو الدليل الأكثر وضوحاً على تمسكهم بدينهم من واقع قبولهم «أن يقتلوا حرقاً بسبب تمسكهم بالدين الحق وطلبهم العون من الملك المسلم، سمو السلطان أحمد، من آل عثمان»؟ والحال أن

الحماية من جانب الإمبراطورية سوف تسمح للجزء الأكبر من الثمانين الف أندلسى الذين سوف يغادرون أسبانيا فى عام ١٦٠٩ بالأستيطان فى الجزائر، وخاصة فى تونس، التى سوف يلجأ إليها ما بين ٤٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ مهاجر والتى سوف تسهل سلطاتها لهم الإقامة فى مراكز حضرية وأقاليم ريفية. ويشهد نص عبد الرافع، المحرر بعد نحو خمس وعشرين سنة من هذه الإقامة، على قوة الإنطباع الذى احتفظ به الأندلسيون عن فعالية الحماية التى وفرتها الحكومة العثمانية.

ومما له دلالته أيضاً التقريظ الذى حرره الشيخ مرعى، وهو مؤرخ مصرى معروف، مات فى عام ١٦٢٤، للثناء على فضائل السلالة الحاكمة العثمانية، فى اثنين وعشرين باباً، يسهب كل باب منها فى الحديث عن مآثر السلاطين العثمانيين: نبل المحتد، العزة والجلالة، الأمن والنظام المكفولين فى ربوع الإمبراطورية (خاصة بالنسبة للحج، المحمى من غارات البدو)، الإنتصارات المحرزة على المسيحيين، ونمو الإمبراطورية، والاحترام الذى يبدى للعلماء وللأشراف، وتطبيق **الشريعة**، والاهتمام بالأماكن المقدسة. ويختتم المادح تقريظه بأن السلاطين العثمانيين يتمتعون بالشعبية بين صفوف رعاياهم الذين يتحدثون عنهم بإحترام ولايكفون عن الدعاء لهم بأن ينصرهم الله. وبالرغم من بعض المبالغات، فإن هذا النص (الذى سوف يكتسب شهرة معينة بسبب ترجمته إلى التركية) إنما يشهد على مشاعر الولاء للسلالة الحاكمة بين صفوف علماء الولايات العربية(١١).

ويتميز الإنتماء إلى الإمبراطورية، فى الولايات الأكثر استقلالاً، بمظاهر الاحترام وعلامات التبعية التى سوف تبقى حتى زمنٍ كانت العلاقات فيه مع الباب (العالى) جد منفرطة. فالتداول اليومى للنقود التى تحمل اسم السلطان الحاكم، وذكر اسم السلطان كل يوم جمعة، فى الخطبة، يذكران الرعايا بهذه التبعية وبهذا الإنتماء إلى الكيان الإسلامى الكبير الذى تمثله الإمبراطورية. والحكام الأكثر

إستقلالاً لن يتحرروا من ذلك بسهولة. وعندما يقرر على بك، وهو شبه ملك لمصر، اظهار اسمه على النقود المسكوكة فى القاهرة، فى عام ١٧٦٩، فإنه سوف يواصل مع ذلك إظهار طغراء السلطان الحاكم، مصطفى خان الثالث، على الوجه الآخر للعملة. وعندما يدعو، فى ديسمبر ١٧٦٩، شيخ جد متحمس للسلطان ولعلى بك، اثناء خطبة الجمعة، فى وجود الأمير، سوف يتصنع على الغضب: «من أمرك بالدعاء باسمى على المنبر، أقيل لك أنى سلطان؟»، ويرد الشيخ: «نعم أنت سلطان وأنا أدعو لك». والحال أن الأمير الذى أمر بضربه، مراعاة للمظاهر، قد أظهر أنه، على الرغم من جبروته، مضطر إلى أن يأخذ فى الحسبان رسوخ الصلات المعنوية فى الحسبان رسوخ الصلات المعنوية التى كانت ماتزال تربط مصر بالباب (العالى) والقيمة التى لاشك أن السكان قد واصلوا إضفاءها على تلك الصلات[١٢].

وفى تونس الحسينية، بعد قرن ونصف قرن من تولية حسين بن على، أعلن الباى محمد توليه حكم الولاية للسلطان، فى عام ١٨٥٥، فى عبارات تتميز بالخضوع الكامل: «التحيات لأمير المؤمنين ورحمة رب العالمين يبتهل بها عبد احساناته، المجتهد الذى شب على خدمته، محمد [...]. لقد شب عبدكم فى ظل امبراطوريتكم [...] ونحن نعلق آمالنا على رضاء جلالتكم». وهذا إعلان بروتوكولى، دون شك. لكن الباى محمد هذا نفسه لن يجرؤ على ذكر اسمه على النقود التى سوف يسكها فى عام ١٨٥٥ إلاَّ بشكل ملتوٍ: «فى عهد محمد» مصحوباً على ظهر العملة بالإشارة إلى مكان السك (تونس) والتاريخ، فى حين أن أسم السلطان سوف يحتل كل وجه العملة: «السلطان الغازى عبد المجيد خان».

ويتمثل أحد مظاهر التضامن الذى يوحد الولايات بالإمبراطورية فى مشاركتها فى الحروب والحملات العسكرية الكبرى التى يخوضها السلطان ضد أعداء الإمبراطورية، الأباطرة فى الغرب، والروس فى الشمال، والفرس فى الشرق. وكان إرسال وحدات من العسكريين للإنضمام إلى الجيوش الإمبراطورية إلتزاماً لم يكن بوسع الولايات التملص منه عندما كانت خاضعة لسلطة الباب (العالى) وسوف يظل مفروضاً عليها حتى عندما سوف يتسنى لها الحصول على قدر أكبر

من الأستقلال. وسوف نكتفى بتقديم بعض الأمثلة على ذلك فيما يتعلق بمصر، فى أواخر القرن السابع عشر. ففى عام ١٦٦٦، يعد الصدر الأعظم محمد كوپرولو حملة ضد كانديا. وهو يأمر الباشا بإرسال ٢٠٠٠ جندى. وتشارك الوحدة فى الحصار الذى ينتهى، فى عام ١٦٦٩، بفتح كريت. وخلال الحرب الطويلة التى واصلها الأتراك ضد الأباطرة، من عام ١٦٨٣ إلى عام ١٦٩٩، أمر السلطان الباشا، فى عدة مناسبات، بأن يرسل إليه تعزيزات: وقد وجه الوالى ٢٠٠٠ رجل إلى أندرينوپل فى عام ١٦٨٧؛ وفى عام ١٦٨٩ وجه إلى اسطنبول ٢٠٠٠ رجل؛ وفى عام ١٦٩٥ وجه إلى سالونيك ٢٠٠٠ رجل ووجه ١٠٠٠ رجل إلى رودس؛ وفى عام ١٦٩٦، وجه ٢٠٠٠ رجل إلى بلجراد؛ وفى عام ١٦٩٨ وجه ٢٤٠٠ رجل إلى سالونيك. والحال أن الكونت مارسيجلى، الذى كان على مشارف بلجراد مع الصدر الأعظم كوپرولو، سوف يشهد وصول «الفى إنكشارى من مصر قاموا بالأستعراض المسمى بـ «آلوى»»، الذى كان الإنكشارية يقومون به «عند وصولهم لأول مرة إلى معسكر التجمع»[١٣].

وسوف تسهم جميع الولايات العربية بالشكل نفسه فى الحملات الإمبراطورية حتى القرن الثامن عشر. أمَّا أنَّ هذه المساعدة كان يُنْظَرُ إليها على أنها علامة من علامات التضامن مع السلطان الذى يدافع عن دار **الإسلام** كلها، بأكثر مما كان ينظر إليها على أنها إلتزام لم يعد السلطان يملك إمكانات المطالبة بالوفاء به، فإن ذلك هو ما يتجلى بوضوح فى مبادرات تالية، صادرة عن ولايات جد مستقلة، تجاه الباب (العالى). ففى مستهل القرن التاسع عشر، سوف يرسل الجزائريون والتونسيون سفناً للإنضمام إلى الأسطول العثمانى فى الحرب ضد اليونانيين، وفى نوڤمبر ١٨٢٧، سوف تشترك وحداتهم فى معركة ناڤارين، حيث سوف يتم تدمير الفرقة التونسية برمتها، باستثناء سفينة شراعية وسفينة سريعة. وفى عام ١٨٥٤ أيضاً، سوف يرسل التونسيون لمساعدة السلطان ٦٠٠٠ رجل، سوف يشاركون فى عمليات حرب القرم. وبصرف النظر عن ضعف الإمبراطورية وعن

تراخى الصلات منذ ذلك الحين بين الايالة والباب (العالى)، فإن تقديم العون إلى السلطان قد ظل واجبا يستتبع تلاحماً شعبياً معيناً.

والحال أن واجب التضامن هذا بين الولايات العربية والسلالة الحاكمة التى تخوض المعركة الهجومية، ثم الدفاعية، ضد القوى المسيحية إنما يعبر عن نفسه فى الإحتفاء بالنجاحات العسكرية الكبرى وبالأحداث السعيدة التى تحدث للأسرة الإمبراطورية ولشخص السلطان، على شكل احتفالات يتمثل العنصر الرئيسى فيها فى اقامة الزينات وإنارة المدن ليوم أو لعدة أيام. وفى القاهرة، كانت هذه العادة تسمى **بالزينة** التى تعتبر جد قديمة فى مصر: ويتحدث المؤرخان المقريزى (أواخر القرن الرابع عشر - القرن الخامس عشر) وابن اياس (القرن الخامس عشر - القرن السادس عشر) عن هذا النوع من الاحتفالات الذى يتمثل فى تزيين المدينة وإنارتها احتفالاً بمختلف الأحداث الرسمية السعيدة (عودة أو شفاء سلطان مملوكى، ختان ابن سلطان أو أبن أحد كبار الوجهاء). وفى القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت الأحداث التى تؤدى إلى **الزينة** تتمثل فى الإنتصارات التى تحرزها الجيوش العثمانية وصعود سلطان جديد إلى العرش ومولد ابن لسلطان حاكم، وبشكل أقل تواتراً، عودة الباشا من حملة ظافرة، وشفاء الباشا، وختان ابن أحد الباشاوات. ومن الواضح أن تواتر هذه الاحتفالات قد تميز بميل إلى التضاؤل مع تضاؤل الأحداث السعيدة (خاصة الأحداث العسكرية) التى كانت تبررها: فقد اقيمت ست **زينات** بين عامى ١٦٠٠ و ١٦٤٩ وخمس عشرة **زينة** بين عامى ١٦٥٠ و ١٦٩٩ وخمس **زينات فقط** فى نصف القرن الثامن عشر ثم **زينتان** فقط فى نصف القرن التاسع عشر.

وكانت **الزينات** تقام بأمر من باشا القاهرة، إثر رسالة قادمة من اسطنبول غالباً: وكان المنادون يعلنون أنه قد صدر قرار بإقامة احتفال عام. وعلى مدار **الزينة** التى كنت مدتها متغيرة - ثلاثة أيام فى العادة، وإن كانت تدوم أحياناً أكثر من ذلك بكثير (فى عام ١٧٠٦، دامت الإحتفالات بمولد ابن للسلطان عشرة

أيام)-، كانت البيوت تزين بالمصابيح، وكانت الشوارع تضاء بالشمعدانات الكبيرة وبالثريات، خاصة فى الأسواق الكبيرة التى كانت حوانيتها تزين بالمفروشات الثمينة وبالشموع. ومن الواضح أن هذه الإحتفالات لم تكن عفوية إلاَّ بشكل جزئى. ويتبين ذلك من معاتبات التجار الذين يشتكون من ثقل عبء التكاليف المترتبة عليها، فى حالة الأزمة، أو يشتكون من التكرار جد المتقارب إلى حد ما **للزينات** (كما فى عام ١٦٩٦، حيث اقيمت ثلاث زينات). أما **زينة** عام ١٦٢٠، التى تزامنت مع إنتشار الطاعون، فقد بدت شديدة الوطأة بالنسبة لتجار التجزئة «حيث كلفتهم الكثير من المال وأوقفت أعمالهم»، فيما يذكر أحد كتاب الأخبار. كما أن السلطات سوف تتخذ أحياناً قراراً بتخفيف أعبائها. لكن من المؤكد أن هذه الإحتفالات كانت تتيح الفرصة أمام السكان للإعراب عن ولاء صادق للسلالة الحاكمة. وقد سمحت، من جهة أخرى، بتاكيد وحدة هذه الإمبراطورية الشاسعة، التى تشترك كل ولاياتها فى احتفال واحد بالقوة العثمانية.

كما تبين الروايات التى وصلت إلينا عن بعض هذه الإحتفالات أنها لم تكن تقام لمجرد تنفيذ أمر، وأن المشاعر الدينية (تمجيد دور السلطان ودور السلالة الحاكمة فى الإعلاء من شأن الإسلام) وكذلك المشاعر «المدنية» (تاكيد تضامن فعلى مع الدولة العثمانية التى تحارب جيوشها على الحدود) كانت تتجلى سواء بسواء فى هذه الاحتفالات. وفى اليوميات الخاصة التى سجل فيها الشيخ اسماعيل المحاسنى الأحداث اليومية وأفكاره الشخصية، نجد أن الحملة العسكرية الكبرى التى أدت إلى فتح كريت (فى عام ١٦٦٩) يشار إليها عدة مرات، بمناسبة الاحتفالات الكبرى التى تجلى فيها حماس صادق. فبعد الدعاء بالنصر لجيوش السلطان فى مسجد الأمويين، فى أيام الأثنين والخميس، فى مايو ١٦٦٧، جرت فى أواخر ديسمبر ١٦٦٧، صلاة جماعية حاشدة: «إن جميع سكان دمشق، باستثناء أقلية صغيرة، قد خرجوا من بيوتهم بناء على أمر واليها [...] وقاضيها [...] للذهاب إلى الصالحية (إحدى ضواحى دمشق)، إلى مسجد [...] السلطان

سليم [...]. وعند أذان صلاة الفجر، كان الوزير والقاضى [...] وكذلك غالبية علماء المدينة والسكان حاضرين فى المسجد [...]. وقد توجهوا إلى الله بالدعاء لصاحب السمو، مولانا محمد، ولوزيره أحمد باشا، الذى حاصر قلعة كريت، المسماة بقلعة كانديا. كما توجهوا إلى الله بالدعاء لأولئك الذين كانوا معه وللجنود المسلمين حتى يفوزوا بالنصر وبالفتح المبين. ثم [...] خرج جميع الناس إلى سفح جبل قيسون وتضرعوا إلى الله [...]. وكان ذلك حدثاً مهيباً ويوماً لم يشهد الماضى مثيلاً له [...]. وأظن أن الذين لم يخرجوا من سكان دمشق إلى الجبل لايزيدون عن مائة [...] بينهم عدد من المعوقين والخبازين. وبالرغم من ذلك، فقد سمعت قول أغلبهم أنهم قد توجهوا إلى الله بالدعاء هم أيضاً حيث كانوا طلباً للنصر والفتح». وقد تكررت هذه الطقوس فى ٢ يناير ١٦٦٨، فى مسجد الأمويين، ثم فى ٦ أغسطس ١٦٦٨ فى مسجد المُصَلَّىَ، فى ضاحية جنوب دمشق: ويذكر الشيخ أنه، علاوة على أصحاب السلطة والعلماء كانت «غالبية السكان» حاضرة، «وكذلك الأساتذة وتلامذتهم»، وتشير هذه الملاحظة الأخيرة بشكل واضح إلى الطابع المدنى للتظاهرة. وفى مناسبة أخرى، إثر إعلان الإستيلاء على قلعة قابنيسا، فى المجر، والذى يؤدى إلى ثلاثة أيام وثلاث ليال من الاحتفالات فى دمشق (٣ أكتوبر ١٦٧٢)، تظهر فى السماء علامة ليس من شأنها غير إلهاب الحماس الدينى لدى الرعايا، إذ يذكر الشيخ أنه: «فى ذلك اليوم، ساعة العصر، حدث رعد شديد وهطل مطر غزير لم يسبق له نظير قط. وقد دام ذلك نحو ساعة [...]. ولله العلى القدير فى ذلك حكمة»[١٤].

والحال أن التراجع التدريجى للإمبراطورية سوف يؤدى بطبيعة الحال إلى أن تكون هذه الإحتفالات بالنجاحات العسكرية نادرة. إلاّ أن من المناسب بادىء ذى بدء أن نلاحظ أن الولايات العربية لم تتأثر على نحو مباشر بالأحداث الكارثية التى وقعت فى أقاليم نائية، فى أراضى «لم تكن مسلمة حقاً، رغم فتحها»، فى أوروبا يصعب تخيلها وتحديد موقعها، فى اراض شاسعة لا هى من بلاد **الإسلام**

ولا هـي مـن بلاد الكفار، بل هي ساحة لحرب دائمة، وبوجه خاص، غير حاسمة»[١٥]. فالولايات العربية تشعر بأنها «محمية بالقوة العسكرية للإمبراطورية العثمانية، السد المنيع دائماً حتى وإن كان قد أخذ فى الإنحطاط». وسوف يكون بوسعها، حتى أواخر القرن الثامن عشر، أن تحيا فى أمن تام فيما يتعلق بالأخطار الخارجية المحتملة، مؤمنة بأن حضارتها «أرقى بكثير وإلى الأبد من جميع الحضارات الأخرى»[١٦]. ومن جهة أخرى، فإنه عندما تؤدى الملمات إلى التأثير بشكل مباشر على هذه الولايات (كانت أولى هذه الملمات خلال الحملة على مصر، فى عام ١٧٩٨)، سوف يرد السكان عادة بالتماس عون القوة العثمانية للحصول منها على الحماية الوحيدة التى يمكنهم الأمل فى الحصول عليها من الخارج. وتلك كانت حالة مصر، بين عامى ١٧٩٨ و ١٨٠١، فهناك سوف يرد العثمانيون بإصدار بيانات، محررة بالتركية وبالعربية، على الحرب السيكولوچية التى حاول الفرنسيون خوضها، وهناك سوف تكون تجليات الولاء «العثمانى» واضحة. ويظهر رد الفعل نفسه فى الجزائر، خلال حملة ١٨٣٠، وبشكل أكثر وضوحاً فى قسنطينة، خلال السنوات التى سوف تسبق فتحها (١٨٣٧).

وبشكل جد متأخر، ومن ثم أبلغ دلالة فى تونس النائية، فى عام ١٨٦٤، أثناء ثورة بن غذاهم، نجد أن السكان، الذين كانوا يخشون من تدخل مسيحى، سوف يعقدون الأمل على وجود اسطول تركى فى لاجوليت: ويلاحظ الوكيل القنصلى الفرنسى: «فى صفاقس، كما فى جميع مدن الساحل، بما فى ذلك القيروان، يدور حديث عن قرب وصول باشا جديد مع قوات عثمانية إلى تونس. ويقال أن هذه القوات سوف تغزو بعد ذلك الجزائر». ويشير قنصل فرنسا فى مدينة تونس فى ذعر إلى «تلك الحمية الدينية، ذلك الحماس للسلطان». فبالرغم من إنحدارهما والضعف الذى اصابهما، فإن الإمبراطورية والسلطان يظلان، فى بلد مستقل من الناحية العملية منذ قرن ونصف القرن، الملاذ الأخير.

الصلات الاقتصادية الداخلية.

لقد أدى الفتح العثماني إلى دمج البلدان العربية في كل موحد جد شاسع يحده المغرب الأقصى وإيران وبراري روسيا الجنوبية والحبشة، وهذا الكل الموحد يمثل إمبراطورية تعتبر، من حيث إتساعها (٢٥٠٠٠٠٠ كم[٢] في لحظة أقصى توسع لها) ومن حيث وجودها على ثلاثة أرباع محيط البحر المتوسط، كياناً سياسياً لم يعرف الغرب نظيراً له منذ نهاية الإمبراطورية الرومانية. ووفقاً لتعبير ج. سوفاجيه، فإن «كل رعية من رعايا السلطان [كان بوسعه] منذ ذلك الحين الانتقال من الدانوب إلى المحيط الهندي ومن فارس إلى المغرب دون أن يكف عن أن يكون خاضعاً لقوانين واحدة ولتنظيم إداري واحد، ودون أن يكف عن التحدث بلغة واحدة وإستخدام عملة واحدة، وهو ظرف مؤات لحركة تبادل داخلية كبرى». والحال أن إتساع الإمبراطورية نفسه سوف يخلق سوقاً داخلية واسعة سيجري فيها تبادل منتجات جد متنوعة من أقاليم مختلفة والسلع التي تمر بها: البن والتوابل والمنسوجات القادمة من الشرق والتي تصل عبر القاهرة أو حلب؛ والمنتجات القادمة من وسط أفريقيا، والتي تمر بمدن المغرب وبالقاهرة؛ والمنسوجات المصنوعة في مصر وفي سوريا؛ والمنتجات الصوفية والجلدية والزيوت المنتجة في المغرب؛ وأخشاب الأناضول؛ وتبلغ ساولونيك؛ إلخ.

وفي هذا النشاط التجاري، فإن التيارات الداخلية، التي حركها إتساع سوق الإنتاج والأستهلاك الممثلة في الإمبراطورية، كانت أكثر أهمية من التيارات الخارجية. والحال أن حالة مصر، التي كان دورها في التجارة الكبيرة ملحوظاً، بسبب موقعها عند نقطة إلتقاء ثلاث قارات، تعتبر حالة هامة بشكل خاص: ففي أواخر القرن الثامن عشر، كانت التجارة الشرقية تمثل نسبة ٣٦٪ من تجارة مصر الخارجية، وكانت تجارتها مع مختلف ولايات الإمبراطورية المطلة على البحر المتوسط، تمثل نسبة ٥٠٪، بينما كانت تجارتها مع أوروبا لا تمثل إلاّ نسبة ١٤٪

فقط. ومن ثم فإن التجارة «الخارجية» فعلاً مع أوروبا لم تكن تتميز إلاً بطابع هامشي بالقياس إلى التجارة التى تتم مع الأقاليم الأخرى للإمبراطورية. والواقع أن الدراسة التى اضطلع بهاد. پانزاك حول تسيير سفن شحن فرنسية من الإسكندرية إنما تقود إلى نتائج مماثلة: فمن بين ٨٩٤ عقد تأجير سفن شحن عقدها القباطنة الفرنسيون فى الإسكندرية بين عامى ١٧٥٤ و ١٧٦٧، كانت ٣٨٥ منها (٤٣,١٪ من الإجمالى) خاصة بتأجير سفن للتوجه إلى الأناضول، وكانت ١٠٩ منها خاصة بتأجير سفن للتوجه إلى اسطنبول (١٢,٢٪)، وكانت ١١٢ منها خاصة بتأجير سفن للتوجه إلى المغرب (١٢,٥٪) وكانت ٥٠ منها خاصة بتأجير سفن للتوجه إلى سوريا وقبرص (٥,٦٪) وكانت ٢٠٠ منها خاصة بتأجير سفن للتوجه إلى اليونان (٢٢,٤٪) وكانت ٢٣ لاغير منها خاصة بتأجير سفن للتوجه إلى أوروبا (٢,٥٪). وقد حدث الشيء نفسه فى الأقاليم العربية الأخرى من الإمبراطورية: إن ما بين ٧٠ و ٨٠ سفينة فرنسية كانت تكفل الإتصالات البحرية بين تونس وشرقى البحر المتوسط، لحساب التونسيين.

وهذا النشاط التجارى فى عالم لم يكن الأوروبيون قد رصدوا فيه بعد المنفذ الذى سوف ينفتح منذ الشطر الثانى للقرن الثامن عشر، وخاصة فى القرن التاسع عشر، إنما يفسر حيوية المنتجات الحرفية التى تجد منافذ تصريف لها فى الأقاليم الأخرى من الإمبراطورية والتى لم تكن المنافسة الغربية قد أثرت عليها بعد بشكل محسوس. وسوف يتيح لنا عدد من الأمثلة تكوين فكرة عن أهمية هذه المنتجات، التى لا نستطيع تقديرها إلاّ من زاوية تداولها، حيث لم يتوافر أى رقم عن الأنتاج بشكل عام قبل القرن التاسع عشر.

لقد كان الانتاج الحرفى المغربى يقدم بشكل تقليدى منتجات من الصوف وأرواباً و**أحزمة** وشالات: ويستفاد من كتاب **وصف مصر** أن هذه المنتجات المختلفة كانت تمثل من حيث مبالغها ١٩ مليون بارة بالنسبة للتجارة البحرية وحدها الموجهة إلى مصر، وذلك من إجمالى ٢٩,٩ مليون بارة. ويتمثل منتج تقليدى آخر

من منتجات المغرب، وخاصة تونس، فى الشيشيا (غطاء اسطوانى أحمر للرأس)، الذى يصل انتاجه – الذى نشطه الأندلسيون فى القرن السابع عشر – إلى أوجه فى القرن الثامن عشر: ففى ذلك العصر، أنتج ١٥٠٠٠ حرفياً، يعملون لحساب ٣٠٠ من الأسطوات **الشوّاشية** ١٠٠٠٠٠ دستة من الطواقى. وكان هذا الإنتاج مادة تجارة تصدير جد نشيطة فى مجمل الإمبراطورية. ومن إجمالى ٢٠٧٠٠٠ قرشاً حصلت عليها إلتزامات التجارة الخارجية التونسية، فى ١٧٤٢ – ١٧٤٣، نجد أن **لزمة** (إلتزام) الشيشيا قد مثلت ٧٠٠٠٠ قرشاً، أى أكثر من الثلث. وقد حصلت مصر فى مقابل ٣٥,٤ مليون بارة على طاقيات (أكثر من ٢٠٠٠٠ دستة)، خاصة من تونس؛ كما كَوَّنَ التونسيون شركة فى اسطنبول حيث تحكموا فى هذه التجارة(١٧).

أمَّا مصر، وخاصة القاهرة، فقد كانت مركزاً جد نشيط لمنتوجات النسيج: ذلك أن هذه المنتوجات كانت مادة تصدير نشيط إلى بلدان الإمبراطورية بل وإلى أوروبا. ففى أواخر القرن الثامن عشر، باعت مصر فى أفريقيا الشمالية منسوجات بمبلغ ١٢٤,٩ مليون بارة وباعت فى سوريا منسوجات بمبلغ ٥٦,٢ مليون بارة. ولم يكن المبلغ الإجمالى لصادرات المنسوجات المصنوعة فى مصر أدنى بكثير من المبلغ الإجمالى لإعادة تصدير البن المشترى من اليمن، وهو المنتوج الرئيسى الذى كانت مصر تتاجر فيه فى ذلك العصر. أما تطور صناعة المنسوجات، وخاصة المنسوجات القطنية، فى حلب، فى القرن الثامن عشر، فقد كان وثيق الإرتباط بحاجات هذه السوق الداخلية، التى لا نستطيع للأسف تقدير أهميتها، نظراً لعدم توافر احصاءات محلية، فى حين أننا على دراية دقيقة بالنشاط التصديرى الموجه إلى أوروبا، وخاصة إلى مارسيليا: فمشتريات التجار المارسيليين من منسوجات حلب تنتقل مبالغها من ٨٥٠٠٠ جنيه فى ١٧٠٠ – ١٧٠٢ إلى ١٣٢٦٠٠٠ جنيهاً فى ١٧٥٠ – ١٧٥٤، وأخيرا إلى ١٦٩٦٠٠٠ جنيهاً فى ١٧٨٥ – ١٧٨٩. وفى أواخر القرن الثامن عشر، كان فى حلب ١٢٠٠٠ من

الأنوال و ١٠٠ مصبغة، وكانت تنتج هناك مجموعة جد متنوعة من المنسوجات: فالواقع أن وثيقة ترجع إلى عام ١٧٦٢، تتعلق بأحوال إنتاج المنسوجات فى حلب، تذكر ما لا يقل عن ثلاثة وأربعين نوعاً من مختلف المنسوجات المصنوعة فى تلك المدينة.

أمّا تجارة الترانزيت التى انكبت عليها مراكز كبرى مختلفة فى العالم العربى فقد سمحت بانتشار منتجات قادمة من أقاليم واقعة على أطراف الإمبراطورية فى منطقة البحر المتوسط. وعبر مدن كتونس والقاهرة، كانت منتجات وسط أفريقيا تصل إلى أسواق الإستهلاك فى الإمبراطورية وفى أوروبا. وقد قامت مصر بتجارة جد نشيطة مع السودان الذى استوردت منه ما بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ عبد من دارفور، كما استوردت منه العاج والصمغ. وكان كبار التجار المصريين يستوردون كل سنة نحو ١٠٠٠٠٠ قنطاراً من البن من اليمن (أى نحو نصف ما كان ذلك البلد يصدره من البن)، بمبلغ وصل إلى ٢٥٥ مليون بارة فى عام ١٧٨٣، وهو ما يساوى نحو ثلث مبالغ واردات مصر (٨٣٤ مليون بارة). وقد أدى هذا الإستيراد إلى تغذية تجارة إعادة تصدير هامة إلى الأقاليم الأخرى للإمبراطورية: فقد كان يتم كل سنة أرسال ٥٠٠٠٠ قنطاراً من البن إلى تركيا أوروبا وآسيا الصغرى، كانت اسطنبول وحدها تستأثر باستهلاك ١٥٠٠٠ قنطاراً منها.

والحال أن هذه الحركة التجارية النشيطة، التى تجد أصلها فى سوق الأنتاج والإستهلاك الواسعة الممثلة فى الإمبراطورية، هى التى تفسر نمو المدن العربية الكبرى، التى كان الكثير منها يقع على النقاط المحورية للتجارة الدولية الكبيرة، على نقاط الإتصال مع أوروبا وآسيا وأفريقيا (الموصل، حلب، القاهرة)، أو على نقطة الإتصال بين البحر المتوسط والأجزاء الداخلية من أفريقيا (تونس). ولا شك أن نفوذ التجارة الأوروبية لم يلعب فى هذا النمو الحضرى غير دور هامشى، مثلما كانت أهمية هذه التجارة بالنسبة للولايات العربية هامشية. وسوف تشهد القاهرة

وحلب ودمشق نمواً لمساحاتها العمرانية، ولسكانها على ما يبدو، بنسبة ٥٠٪، فى حين أن جهازها التجارى سوف يشهد نمواً جد مثير أيضاً يمكن قياسه أحياناً: ففى القاهرة، نجد أن عدد إستراحات قوافل التجار التى فهرسها المؤرخ المقريزى، فى أوائل القرن الخامس عشر، كان ٥٧ استراحة؛ أما المدينة (القاهرة) التى يتحدث عنها كتاب **وصف مصر**، فقد كانت تضم فى أواخر القرن الثامن عشر ٣٦٠ استراحة. وفى القاهرة أيضاً، نجد أن هذه الكثافة للصلات الداخلية تعبر عن نفسها من خلال وجود جاليات هامة وافدة من ولايات أخرى (١٠٠٠٠ تركى، ما بين ١٥٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ من المغاربة والسوريين المسلمين، ٥٠٠٠ سورى مسيحى، ٥٠٠٠ يونانى)، بما يفصح عن تنوع الإمبراطورية، وعن نشاط الإتصالات الذى سمح به وجود هذا العالم العثمانى.

دور الحج

لعب الحج دوراً هاماً بشكل خاص كقوة من قوى التلاحم الداخلى وكعامل من عوامل التقارب فيما بين أقاليم العالم العربى المختلفة. وكان الحج الإسلامى يؤدى دوماً هذه الوظيفة المزدوجة، إلاً أنه أخذ يؤديها بشكل كامل فى إطار الإمبراطورية العثمانية، النظام السياسى الواحد الذى يشمل مجمل البلدان العربية ويسيطر على الأماكن المقدسة، حتى وإن كانت مكة والمدينة تتمتعان بقدر معين من الإستقلال. وقد أدت السهولة النسبية للحركة داخل الإمبراطورية إلى تسهيل نمو ملحوظ للحج. ومن جهة أخرى، فإن السلاطين العثمانيين لن يغيب عن بالهم استغلال هذه الظروف الملائمة فى مآرب دينية وسياسية أيضاً: فالحج يسمح للعثمانيين بأن يأكدوا، كل سنة، دورهم باعتبارهم القوة الإسلامية الرئيسية وسلطتهم على الأماكن المقدسة. ومن ثم فإن السلاطين العثمانيين، سادة الحجاز، وهو ما يبرر حملهم للقب **«خدم الحرمين الشريفين»**، سوف يبدون حرصهم الدائم على ضمان حسن سير موسم الحج.

وسوف تهتم السلطات العثمانية بتنظيم الحج بشكل يسهل على المؤمنين القيام به. فعلى المستوى المادى، سوف يقومون بتحسين شبكة الحصون التى تحمى طريق القوافل، المتحركة من القاهرة ومن دمشق بشكل خاص، وسوف يهيئون النقاط التى لا غنى عنها للتزود بالمياه. كما أنهم سوف يقيمون تنظيماً يسمح بتأمين مسار حسن لرحلة الحجاج الطويلة. وقد وضعت قافلة مصر تحت قيادة **أمير الحج**، وهو واحد من أكبر الوجهاء المماليك فى البلاد، كما خصص جانب هام من ميزانية الولاية لتمويل القافلة: فنحو أواخر القرن الثامن عشر، جرى إنفاق نحو ١٢٥٠٠٠٠ بارة بصفة تكاليف انتقال وإعاشة لألف جندى مكلفين بحراسة القافلة، وبصفة تكاليف متنوعة وإعانات مالية للبدو، سعياً إلى كسب مساعدتهم (توفير الجمال)، وكسب ودهم أيضاً. وفى دمشق، كانت مسئولية قيادة القافلة السورية تعتبر جد هامة بحيث أنه، اعتباراً من عام ١٧٠٨، سوف يجرى تكليف والى دمشق نفسه بمهمة قيادتها، حيث كانت الآلية المعقدة لتنظيم الحج تستغرق ما لا يقل عن ثلاثة أشهر، كان الوالى يتغيب خلالها عن منصبه. وفى هذه الحالة أيضاً، فإن تمويل القافلة كان محل تنظيم مفصل: فقد كان يجرى تقديم ٣٨٢٠٠٠ قرش من موارد الميزانية وكان المبلغ الباقى (١٣٥٠٠٠ قرشاً) يقدم عن طريق **الدورة**، أى من خلال الجولة السنوية فى **السناجق** الجنوبية للولاية، والتى كان يتم خلالها تحصيل المبالغ الضرورية.

وبفضل هذه الجهود، سوف يتسنى للقوافل التحرك، بأمن نسبى، نحو غاية رحلة كانت تستغرق فى الغالب، بشكل إجمالى، أكثر من سنة، بالنظر إلى طول المسافات، ولم تكن خالية من المتاعب الشديدة والأخطار الجسيمة أحياناً. وأياً كان الأمر، فقد كانت القوافل تحشد أعداداً جد مرتفعة من الحجاج: مابين ٢٠٠٠٠ و ٦٠٠٠٠، بحسب الأعوام، لدى التحرك من دمشق، حيث كان يتجمع الحجاج

القادمون من أوروبا ومن الأناضول وشرقى البحر المتوسط، و ٣٠٠٠٠ أو ٤٠٠٠٠، لدى التحرك من القاهرة (الحجاج القادمون من المغرب ومن أفريقيا). وتضاف إلى هاتين القافلتين قافلة العراق. وكانت جميع أقاليم العالم العربى ممثلة فى الحج الذى يسمح للحجاج باجتياز بلدان عديدة والتوقف مراراً، لمدد طويلة أحياناً، على الطريق إلى الأماكن المقدسة: ففى القاهرة، على سبيل المثال، كان الحجاج يحجون إلى الأماكن المقدسة الرئيسية، ويزورون الشيوخ المعروفين ويتابعون دروساً فى الأزهر وفى المدارس الكبرى. والحال أن الحج قد لعب دور مؤتمر إسلامى وساهم بقوة فى الوحدة المعنوية للعالم العربى تحت وصاية الإمبراطورية.

والواقع أن الإتصالات التى سمح بها بين الحجاج أو مع المراكز الدينية التى كان الحجاج يزورنها خلال الرحلة، ومناخ الحماس الدينى الذى ترتب عليه، سوف تؤدى أحياناً إلى آثار ملحوظة على تطور العالم العربى: إن محمد بن عبد الرحمن الجيشتولى، المولود نحو عام ١٧٢٠ فى منطقة قبائل البربر، سوف يرحل نحو عام ١٧٤٠ لأداء الحج، وسوف يقضى خمساً وعشرين سنة فى مصر حيث سوف يدرس فى الأزهر ويتتلمذ على يد الشيخ الحفنى. ولدى عودته إلى الجزائر نحو عام ١٧٧٠، سوف يؤسس هناك طريقة الرحمانية، التى سرعان ما سوف تصبح إحدى أهم الطرق فى المغرب. أمَّا أحمد بن محمد التيجانى، المنحدر من لاغوات، فسوف يدرس فى فاس، ويزور مكة نحو عام ١٧٧٠، وسوف يدرس فى القاهرة، حيث يتأثر بآراء محمود الكردى وسوف يرجع إلى المغرب، حيث يؤسس فى مراكش طريقة التيجانية التى لقيت، هى أيضاً، إنتشاراً واسعاً فى المغرب وفى أفريقيا . وبالنسبة للعرب، بشكل خاص، فإن الحج قد ساهم بقوة فى تعميق الوحدة الثقافية المبنية على المراكز الدينية التى كانت مزارات رئيسية للمؤمنين: الزيتونة فى تونس، الأزهر فى القاهرة، مسجد الأمويين فى دمشق.

والواقع أن المؤلفات المكرسة لوصف هذه الرحلات إلى الأماكن المقدسة، جد المأثورة وجد العديدة بحيث أنها تشكل «جنساً أدبياً»، هو أدب **الرحلة**، إنما تشهد على الأهمية الدينية والثقافية لهذه الإنتقالات: كما أنها تستحضر مشاعر الوحدة العميقة التى كان من غير الممكن ألاَّ يستثيرها لدى كل هؤلاء الرحالة القادمين من الغرب ومن الشرق، واقع أن سلالة حاكمة واحدة هى التى تسود إمبراطورية واحدة، من الحدود المغربية إلى الحدود الإيرانية، بصرف النظر عن التباينات المحلية للولايات التى كانوا يمرون بها.

تطور الولايات العربية

إنطلاقاً من التنظيم جد الموحد الذى أقيم بعد الفتح، والذى أشرنا إلى سماته الأساسية، سوف تشهد الولايات العربية للإمبراطورية العثمانية تطوراً سوف يقودها، فى القرن الثامن عشر، إلى أوضاع جد متباينة. وليس فى هذا التباين ما يستحق العجب.

فمن جهة، نجد أن الأراضى التى سوف تصبح ولايات للإمبراطورية العثمانية، كانت قد عرفت، قبل الفتح، مصائر جد مختلفة.. فبعضها كان الإطار الذى تطورت فيه دول منظمة، كان لها أحياناً إشعاع فى منطقة البحر المتوسط، وتلك حالة تونس، التى كانت قلب الدولة الحفصية التى قامت فى عام ١٢٢٨، والتى كانت تضم قسنطينة وبوچيا غرباً وطرابلس الغرب شرقاً، والتى حملت أيضاً اللقب الخليفى؛ وكانت تلك أيضاً حالة مصر، التى كانت قد عرفت فى ظل المماليك (١٢٥٠ – ١٥١٧) احدى أروع فترات تاريخها، حيث كانت سلطة سلاطين القاهرة تمتد آنذاك إلى فلسطين وسوريا وجزء من شبه الجزيرة العربية. وفى هاتين الدولتين، كانت تقاليد الإدارة الحكومية قوية وقد بقيت بعض المؤسسات أو أنماط الحكم إلى ما بعد الحكم العثمانى أيضاً. وكانت ولايات أخرى تابعة بالفعل لدول أوسع ولم تكن تملك، قبل العثمانيين، غير إدارة محلية: تلك حالة سوريا (حلب

ودمشق، حيث كان يقيم ممثلو السلطان المملوكي الموجود في القاهرة) وفلسطين وجزء من شبه الجزيرة العربية. أمَّا العراق فقد سقط، إعتباراً من عام ١٢٥٠، تحت سيطرة غير عربية؛ وأنتزعه تيمور لنك في عام ١٤٠١، ثم انتقل من سيطرة المغول إلى سيطرة التركمينيين، ثم إلى سيطرة الصفويين (في عام ١٥٠٢)؛ وعلى مدار هذه الفترة كلها، كان من ثم مرتبطاً بالعالم الإيراني. وأمَّا المغرب الأوسط، وهو المنطقة التي تحمل اليوم اسم الجزائر، فقد كان موزعاً بين المغرب الاقصى وتونس؛ وهما دولتان كان اشعاعهما يهيمن على المغرب. ومثل هذه الخلفيات التاريخية جد المتباينة لم يكن بالأمكان ألاَّ تؤثر على مصائر هذه الأراضي عند دمجها في الامبراطورية.

وسوف تلعب عناصر أخرى دوراً هاماً في تطور الولايات العربية. ولاشك أن الجغرافيا، وخاصة البعد عن مركز الامبراطورية، سوف تكون عاملاً حاسماً، لأن تدخل السلطة السلطانية سوف يكون قطعاً أكثر فعالية في الولايات القريبة مما في الولايات الأبعد: وخلال هذه العقود الثلاثة، بقيت حلب ضمن وضعيتها «الكلاسيكية» كولاية، في حين أن تونس والجزائر سوف تتطوران في اتجاه اشكال جد واضحة من الاستقلال، بل وسوف تخرج اليمن من اطار الامبراطورية. كما انه لا شك في أن الأحوال المحلية، الاقتصادية والاجتماعية، سوف تؤثر هي أيضاً على الأسلوب الذي سوف تتحول به الولايات خلال فترة القرون الثلاثة هذه. وبالنظر إلى غياب دراسات شاملة عن الولايات العربية المختلفة في العصر العثماني، فإن هذه العناصر ما تزال للأسف غير واضحة.

ولابد بطبيعة الحال من أخذ عنصر أخير في الإعتبار: السياسة التي اتبعها الباب العالي في علاقاته مع الولايات. ومن المؤكد انها كانت متباينة بحسب الحالات وبحسب الفترات، لكننا لا نعرف عن ذلك للأسف غير القليل، أكان ذلك فيما يتعلق بسياسة الحكومة المركزية تجاه الولايات أم فيما يتعلق بممارسات

ممثلى الباب (العالى) نفسها على الصعيد المحلى، فإلى الآن، لم تجر دراسة معمقة لأية ملفات أرشيفية أساسية من شأن الانكباب على فحصها أن يسمح لنا بتوضيح هذه المشكلات.

وهكذا، فإن بعض المحركات الأساسية لتطور الولايات غائبة عنا بشكل جزئى. على أن بوسعنا على الأقل التأكيد على التنوع البالغ لأوضاعها فى العلاقة مع مركز الإمبراطورية، فى القرن الثامن عشر، وهو تنوع يجعل من الصعب تقديم أى وصف شامل. ومن ثم فإن ما سوف نتجه إلى عرضه هو «حالات»، باستدعاء أوضاع تتصاعد من الخضوع الأكثر «اعتيادية» لسلطة الباب العالى (حلب) إلى حالة الاستقلال الأكثر رسوخاً (تونس)، فى ترتيب يظهر أنه يشير إلى أى حد كانت حيوية الاستقلالات المحلية، وفى المقابل امكانية رد الباب على الاتجاهات الطردة عن المركز، مرتبطة على نحو خاص، فى نهاية المطاف، بهذه الدرجة الكبيرة إلى هذا الحد أو ذاك يعد الولايات عن مركز الامبراطورية.

الإدارة المباشرة فى حلب

كانت ولاية حلب جد قريبة من مركز السلطة، وجد هامة من الناحية الاستراتيجية (لأنها كانت تسيطر على الطريق إلى جميع الولايات الآسيوية والافريقية) بحيث أنه كان من المستحيل على الحكومة الامبراطورية ألاَّ تهتم اهتماماً ايجابياً بمصائرها. وقد جرت العادة على أن تحكم، حتى القرن التاسع عشر، من جانب **ولاة** مرسلين من اسطنبول، حيث كانت الحكومة تملك امكانات الرد بسرعة على الأحداث، وهو ما يسمح لها بالحفاظ على سلطتها فى وجه القوى المحلية وتفادى تمتع ممثليها هناك بجانب جد كبير من الاستقلال. وسوف يكون باشاوات حلب، فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، من كبار الوجهاء الذين سوف يضطلعون بنشاط عمرانى معمارى مثير: انظروا إلى **الأوقاف** الكبرى والانشاءات العظيمة التى قام بها خسرو باشا ومحمد باشا دوقاكين زاده وإبشير

باشا. وفيما بعد، فإن قصر مدة اقامتهم فى حلب (من ثلاث سنوات إلى سنة واحدة) سوف يجعل من الصعب عليهم تمييز أنفسهم من خلال انجازات عظيمة وسوف ينشغلون خاصة بتعويض أنفسهم عن استثمارٍ أولىٍ كان هاماً، لأن حلب، المدينة الرابعة فى الامبراطورية العثمانية، كانت تكلف الحائز على الولاية عليها ما بين ٢٠٠٠٠٠ و ٢٤٠٠٠٠ قرشاً.

وقد ظل الحائز على ولاية حلب شخصية كبيرة محاطة بمظاهر تشريف ملحوظة: فهو يلقى استقبالاً يتميز بالاحتفاء المهيب من جانب السكان الذين يقفون بين يديه خارج المدينة، بينما يجرى إطلاق طلقات مدفعية من القلعة تحية لوصوله إلى منصبه. لكن امكانات تصرفه كانت جد محدودة. فقلما كان بوسعه الاعتماد على التيماريين، الحائزين على «التزام»، وهو نظام كان قد توقف عن العمل بشكل مرضٍ منذ أواخر القرن السادس عشر. كما أن التخلى، القديم بالفعل، عن نظام **الديفشرمه**، ودخول «المدنيين» فى قوة الانكشارية، قد جعلا من الصعب استخدام **الأوجاق**: ففيما عدا عدة مئات من الانكشارية الذين كانوا يحتلون القلعة، كانت القوة مؤلفة بشكل أساسى من عسكريين مزعومين، منهمكين فى انشطة اقتصادية، أو من مدنيين كانوا يسعون إلى الاحتماء بها. وبسبب العجز عن استخدام القوات التقليدية، لم يكن بوسع **الوالى** أن يعتمد إلاَّ على قوات محلية، لها مخيمات فى القرى وفى المدينة، ويجرى تجنيدها من بين صفوف الأكراد والتركمان والكرمانلية والمغاربة.

ومن جهة أخرى، فإن القوى المحلية سوف تسهم أيضاً فى الحد من سلطة الباشاوات فقد كان **المتسلم** هو المسئول الذى يمثل **الوالى** فى غيابه، وهو ظرف متكرر الحدوث فى القرن الثامن عشر، عندما يخرج الوالى إلى الحرب، أو عندما يحدث تغيير لشاغل المنصب. وغالباً ما كان (**المتسلم**) يعين من كبار المدينة، أحياناً من جانب **الأعيان** أنفسهم. وفى العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، كان

المتسلم يجمع أحياناً بين وظائفه ووظائف المحصل، المسئول المالى الرئيسى، وهو ما كان يمنحه سلطة جد قوية. كما كان على الوالى أن يحسب حساب الديوان، المؤلف من كبار المسئولين والأعيان المحليين، والذى كان دوره استشارياً، رغم أنه كان بوسعه تأكيد سلطته بالتعبير عن مصالح السكان الحضريين.

ومن ثم فقد كانت سلطات الوالى الفعلية محدودة من جراء ضعف الإمكانات التى يتمتع بها. ومنذ أواسط القرن السابع عشر، أدى عصيان الانكشارية إلى آثار رهيبة، وسوف يقومون، فى عام ١٦٥٧، بدعم تمرد ضد الحكومة المركزية. وعلاوة على ذلك، فإن سلطته لم تكن ممتدة على جميع الأراضى التى كانت تابعة له، من حيث المبدأ. وقلما كانت المناطق التى تتميز بثقافة استقرار سكانى تبعد أكثر من ثلاثين ميلاً عن حلب: فوراء هذا الحد، كان البلد تحت سيطرة قبائل من البدو - الموالى وآل الحديدى وآل عنزه - التى كانت سيطرة الوالى عليها أقل فأقل والتى كان عليه، خلافاً لذلك، أن يدفع لها المكافآت لكسب تعاونها. وكان الباشا يعين «أميراً للعرب»، مكلفاً بالدفاع عن مشارف حلب ضد غارات بدو الصحراء وكان (هذا الأمير) يحصل على معاش هام. ومن ثم فإن الباب (العالى) قد اضطر إلى الاعتراف بسلطات محلية مستقلة، كان يأمل فى كسب تعاونها لما فيه صالح تعزيز الأمن.

وفى مواجهة الباشاوات والحكومة العثمانية، لعب الأعيان الحلبيون دوراً هاماً، وسوف يتسنى أحياناً للعائلات المحلية الكبيرة، والتى غالباً ما سوف يمتد نفوذها إلى زماننا، كآل الأميرى والكواكبى وطه زاده، أن تضع على «المشهد الحضرى بصمة قوتها»(١٨). وبطبيعة الحال فإن سلطتها كانت تنبع بالدرجة الأولى من الاحتكار الذى كانت تتمتع به فى مجال الوظائف الدينية: فالعلماء الرئيسيون كانوا من المنتمين إلى هذه العائلات. وعلاوة على السلطة الأدبية، التى عادت بها هذه الوظائف عليهم، فى نظر السكان، وكذلك فى نظر السلطة (من خلال

الإشتراك فى الدواوين)، فقد نال العلماء مغانم جمة من الوصاية الرسمية ومن ادارة **الأوقاف** التى كانت مربحة بشكل خاص. وسوف يتسنى للأعيان الحلبيين، من جهة أخرى، الإستحواذ على جانب هام من السيطرة على الأرض وإيراداتها، فى اطار نظام **الملكانه** (الحيازة مدى الحياة) الذى تأسس عند اواخر القرن الثامن عشر. وعند اواخر القرن التالى، كان الاعيان الحلبيون يحوزون نسبة تزيد عن ٦٥٪ من اجمالى اراضى **الملكانه**، التى كان نصفها بين ايدى ثلاث عائلات حلبية: طه زاده، شهبندر زاده، هنكرلى زاده. كما أن عائلات مؤثرة أخرى من العلماء كانت ممثلة فى هذه السيطرة: فانسا زاده، الكواكبى، الطرابلسى. وعلاوة على **الملكانه**، كان يمكن تأمين السيطرة على الأرض من خلال **الوقف**.

كما أن نشاط حلب الاقتصادى ودورها كموقع تجارى سوف يسمحان لعائلات أعيان أخرى بتحقيق قوة مالية ملحوظة. والمثال الأشهر لهؤلاء التجار الحلبيين الكبار هو مثال الحاج موسى الأميرى، والذى تتكشف لنا ثروته وقوته من خلال المنشآت العديدة التى شيدها أو اشتراها فى حلب، ومن خلال **وقف** هام بشكل خاص (انشىء فى عام ١٧٦٣)، يرد فيه ذكر بيوت وخانات وحمامات وحوانيت وورش نسيج (قيساريات)، وورش صباغة، قريبة غالباً من المسجد الذى طلب تشييده قرب المركز التجارى للمدينة، وما يزال عدد هام منها قائماً حتى يومنا هذا[١٩]. أمًّا أن بعض هذه العائلات لم تنعم بالحظ السعيد الذى نعم به آل عبد الجليل فى الموصل أو آل العظم فى دمشق فلاشك أن ذلك يرجع إلى مقاومة الحكومة العثمانية لتطور كان من شأنه أن يبعد ولاية جد هامة وجد قريبة كهذه عن سيطرتها المباشرة.

وفى اللعبة السياسية التى دارت فى حلب، والتى لم يكن الباشاوات غالباً غير متفرجين عليها، جرى لعب دور حاسم، خلال العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر، من جانب فصيلين حضريين، هما فصيل **الأشراف** وفصيل الانكشارية. والحال أن

التضخم، الذى لم يكن محدوداً، لإعدادهما، واختلاف تكوينهما الاجتماعى، يحولان دون اعتبارهما «حزباً مغلقاً، أو حتى منظماً» (ج. ب. تيك). إلاّ أنه فى مدينة لا يضم هيكلها الاجتماعى غير القليل من عناصر التنظيم، فإن هذين السديمين يسمحان لقطاعات من السكان بالتجمع وبالتصدى أحدها للآخر. وقد رأينا أن الانكشارية قد اضمحلوا، من حيث كونهم قوة عسكرية، لكنهم أصبحوا جماعة سياسية سوف ينضم إليها عدد جد كبير من السكان المدنيين الذين كان من شأن الإنتماء إلى القوة أن يكفل لهم حماية تبرر ما يكابدونه من مدفوعات مالية. ويبدو أن عدد الانكشارية كان يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٨٠٠٠ عند أواخر القرن الثامن عشر. وكان الانكشارية مرتبطين بمهن كان عدد معين منها يتميز بوضعية جد متواضعة، كمهن الدباغين والقصابين. أما الأحياء التى كانوا مرتبطين بها فقد كانت تنتمى إلى منطقة من مناطق الضواحى، تقع شرقى القلعة: ولما كانت تعتبر أحياء شعبية أساساً، فقد كانت تضم الأنشطة الأقل مكانة وكان يسكنها سكان كانوا فى أغلب الأحيان من أصل ريفى حديث، أكانوا فلاحين سابقين أم بدواً سابقين. والحال أن الانكشارية، الذين قلما كانوا ساعتها خاضعين للإلتزامات ذات الطابع العسكرى التى كانت تنيخ بكلكلها عليهم فى السابق، قد استفادوا من عدد معين من الامتيازات والحصانات: فلم يكن بالإمكان محاكمتهم ومعاقبتهم إلاّ من جانب ضباطهم وكان الانتماء إلى **الأوجاق** يكفل حماية من كثير من التعديات التى كانت ترهق الرعايا.

أما **الأشراف**، سلالة النبى، فقد استفادوا بهذه الصفة من المراعاة والإمتيازات والحصانات التى عززها العثمانيون والتى أثارت قدراً كبيراً من الحسد بحيث أن عدداً كبيراً من المسلمين كانوا يسعون إلى الإندراج فى صفوفهم. وكان أحد الواجبات الرئيسية **لنقيبهم** تتمثل فى إمساك دفتر يسجل أسماء وشجرة نسب الأشراف ويسجل الأعضاء الجدد لدى مولدهم. لكن اهمال **النقباء** (الذى لا يخلو من الغرض أحياناً) إلى جانب النمو الطبيعى يفسران

تضخم عددهم بشكل تدريجي. ومن الصعب تقديره: فالرحالة يسوقون أرقاماً تتراوح بين ٤٠٠٠ و ٦٠٠٠٠، ولاشك أن الرقم الأرجح أقرب إلى الرقم الأول مما إلى الرقم الثانى. ويبدو أننا نجدهم فى جميع الطبقات الاجتماعية فى حلب، إلا أنه يبدو أنهم كانوا يتمتعون، عموماً، بوضعية اجتماعية أعلى من الوضعية الاجتماعية للانكشاري. وكانت لهم أنشطة جد متباينة (فهم غزالون أو صائغون أو عاصرون للزيوت أو قهوجية أو قصابون)، مع تركز قوى فى حرف النسيج. ويبدو أنهم كانوا أقل تجمعاً من الإنكشارية من الناحية الجغرافية: ذلك أن كثيرين منهم كانوا يسكنون فى ضاحية باب النصر الشمالية، إلا أنه، بما أن الأشراف، خلال النزاعات بينهم وبين الانكشارية، كانوا يحتمون داخل المدينة الواقعة داخل الأسوار وكان الانكشارية يشنون الهجوم عليهم هناك إنطلاقاً من ضواحيهم، فلابد لنا من افتراض أن الأشراف كانوا يقيمون بوجه عام داخل الأسوار، فى مناطق السكن الميسورة أكثر.

على أنه ليس من السهولة بمكان تحليل الدلالة الاجتماعية والسياسية لهذه النزاعات، فقد كانت هناك نزاعات داخل صفوف كل فريق. فبين صفوف الأشراف، سوف يجد أبرز الزعماء معارضين لهم: ذلك أن شلبى افندى طه زاده يصطدم بعائلة الكواكبى الكبيرة وقدسى افندى يصطدم بآل الچابرى. أما فريق الانكشارية فقد عرف، هو أيضاً، خاصة فى مستهل القرن التاسع عشر، صراعات داخلية. ومن جهة أخرى، فمما لا شك فيه أن هذه الحركات لم تكن مجرد تعبير عن تطلعات الطبقات المدينية إلى مزيد من العدل والأمن. ويرى ج سوفاچيه: «أن الأشراف والانكشارية لم يكونوا يهدفون إلى تخفيف معاناة العوام بقدر ما كانوا يهدفون إلى الحصول على حرية تصرف تسمح لهم بأن يزيدوا إلى أقصى حد، على حساب مواطنيهم المغبونين، المزايا التى كانت تكفلها لهم وضعيتهم الخاصة».

وسوف يجد ولاة حلب بشكل متزايد صعوبات فى فرض سلطتهم فى لعبة سياسية تعبر فيها القوى المحلية عن نفسها بنشاط غالباً ما يرغم الحكومة المركزية على إتخاذ مواقف توفيقية. ويكشف لنا كتاب الأخبار فى عام ١٦٥٥ عن أحد الأمثلة الأولى لردود الأفعال هذه من جانب الحلبيين: فعند إبلاغهم بتعيين أحمد باشا، الذى اشتهر فى قونيه باستبداده، والياً على حلب، يرفض الحلبيون استقباله فى مدينتهم، ويصمدون على مدار شهرين لحصار حقيقى، ويحصلون فى نهاية الأمر على ما يرضيهم. وسوف يتكرر السيناريو نفسه فى مناسبات عديدة فى العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر وفى مستهل القرن التاسع عشر: ففى عام ١٧٧٥، تنشب انتفاضة ضد على باشا، الذى يضطر فى نهاية الأمر إلى مغادرة المدينة؛ وفى عام ١٧٨٥، يجرى ارسال مذكرة إلى اسطنبول، للشكوى من عبدى باشا الذى يجرى سحبه؛ وفى عام ١٧٨٧، يجرى رفض عثمان باشا، الذى كان قد سبقه حديث واسع عن ابتزازاته؛ وفى عام ١٧٩١، ينشب تمرد ضد قوسا مصطفى الذى يجرى اخراجه من المدينة وتعيين بديل له. والأنكى من ذلك أنه، بين عامى ١٧٩٥ و ١٧٩٨، يجرى تعيين أحد اعيان حلب، وهو إبراهيم أغا قطّار أغاسى، المسئول المالى (المحصل)، متسلماً لفترة انتقالية سوف تدوم ثلاث سنوات، يعترف الباب (العالى) خلالها، فى غياب الباشا، بسلطته الفعلية على المدينة.

على أن النزاعات المحلية، بشكل يعتبر خاصية مميزة لـ «الحياة السياسية» فى حلب، سوف يكون اطارها الرئيسى بشكل خاص، على مدار نحو نصف قرن، هو التنافس بين الانكشارية والأشراف، والذى سوف يظل معناه شديد الابهام ما دمنا لا نعرف الجذور الاجتماعية والإقتصادية والثقافية لهذه التضامنات ولهذه التوترات. ومن هذه السلسلة المشوشة من القلاقل، نحتفظ بعدد من الحوادث المميزة: ففى عام ١٧٧٠ تنشب معركة بين الانكشارية والأشراف؛ ويتمرد الأشراف على المتسلم، ويرفضون دخول عبد الرحمن باشا؛ ويجرى قتل ثلاثمائة (؟) من

الأشراف وإبعاد **النقيب** مع عدد من مرؤوسيه. وفى عام ١٧٩٨، يذبح الانكشارية عدداً كبيراً من الأشراف فى أحد المساجد؛ أما الحرب الأهلية، التى سوف تدوم لمدة شهرين ونصف شهر، فسوف تدور بين الأشراف، المحتمين بالمدينة، والانكشارية، المرابطين فى أحياء بانقوصه وباب النَّيْرَب الخارجية، ويبدو أنها تنتهى لحساب هؤلاء الأخيرين. وفى أواخر عام ١٨٠٢، ينشب صدام جديد: ويغادر الانكشارية حلب. وفى عام ١٨٠٥، تنشب القلاقل فى المدينة المقسمة بين الفريقين: وفى نهاية الأمر تجرى إزالة الأشراف كعامل سياسى رئيسى ويؤمن الانكشارية لأنفسهم صدارة سوف تستمر ثمانية أعوام. وفى عام ١٨١٣، يعين السلطان محمود الثانى جلال الدين باشا والياً على حلب؛ ويأمر **الوالى** الجديد بقتل عشرين من قادة الانكشارية، وينزل الأعدام والقصاص بعدد معين من الآخرين دون محاكمة فى واقع الأمر.

والواقع أن عهداً جديداً سوف يبدأ فى حلب مع هذه العقود الأولى من القرن التاسع عشر. ومن هذه الزاوية، فإن تمرد عام ١٨١٩ الكبير يشكل فى آن واحد ذروة الحركات الشعبية الحلبية وآخر تجلياتها، فالمصاعب الاقتصادية الجسيمة والإبتزازات المتكررة تدفع الحلبيين إلى الثورة على خورشيد باشا، فى ٢٣ أكتوبر ١٨١٩. ويحرك المقاومة مجلس من الأعيان يرأسه محمد أغا خوجا. وعلى مدار مائة يوم ويوم، تصمد المدينة لحصار منظم يفرضه أربعة باشاوات وأكثر من عشرة آلاف جندى، لكنها، تحت ضغط المجاعة والحرمان من الماء، تضطر إلى الاستسلام (الأول من فبراير ١٨٢٠). أما الانكشارية والأشراف، الذين شاركوا فى المقاومة، فسوف يرجعون إلى الصف، شأنهم فى ذلك شأن المدينة، فى إطار عملية استعادة النظام التى سوف تتجه السلطة السلطانية إلى الاضطلاع بها تدريجياً إلى آخر مدى فى جميع الولايات بما يكفل ممارسة سلطتها على نحو فعال.

متزعمون محليون وأشباه سلالات حاكمة محلية

على الرغم من ردود أفعال السكان الخاضعين القوية أحياناً، فإن حلب، حتى أواخر القرن الثامن عشر، قد ظلت من ثم محكومة من مركز الإمبراطورية. لكن الأمر كان على خلاف ذلك فى الولايات التى شكلت هامشاً أبعد، كفلسطين ووسط سوريا والعراق، حيث سوف تترسخ، فى القرن الثامن عشر، اقدام متزعمين (فى فلسطين)، بل واشباه سلالات حاكمة، تحت أشكال جد متباينة (فى جبل لبنان ودمشق والموصل وبغداد)، دون أن تتعرض سلطة الحكومة المركزية هناك للمنازعة مع ذلك.

رجلان قويان فى فلسطين: الشيخ ضاهر واحمد باشا الجزار

كانت فلسطين، فى القرن الثامن عشر، مقسمة إلى وحدتين اداريتين: فقد كان الجزء الأكبر تابعاً **لأيالة** صيدا (التى تأسست فى عام ١٦٦٠) وكان جزء أصغر يشكل **السناجق** الجنوبية لولاية دمشق. وكانت السيطرة الممارسة من جانب السلطة المركزية قد تآكلت هنا، كما فى الولايات العربية الأخرى من الامبراطورية، لأسباب متشابهة: ضعف سلطة الباب العالى، محدودية إمكانات **الوالى**، خاصة فى المجال العسكرى، التعاقب المتسارع للولاة والذى كان يحول بينهم، وبجميع الأشكال، وبين أن تكون لهم سياسة أخرى غير الاستغلال الأسرع ما يمكن للولاية التى عهد بها إليهم لمدة محدودة (فى النصف الأول من القرن الثامن عشر تعاقب على صيدا أربعون **والياً**). وفى القرن الثامن عشر، سوف ينجح رجلان قويان فى فرض سلطتهما هنا، فى ظروف جد متباينة من جهة أخرى.

وينتمى ضاهر العمر، الذى سوف يسيطر على الولاية خلال ما يقرب من نصف قرن، حتى عام ١٧٧٥، إلى عائلة محلية، هى عائلة الزيدانية، التى تتألف من فلاحين عرب كانوا يحيون قرب بحيرة طبرية. وترجع السلطة التى سوف

يكسبونها تدريجياً إلى إنتمائهم إلى فصيل آل القيسى وإلى اختصاصاتهم كجامعين للضرائب (ملتزمين)، والتى كانت تكفل لهم، علاوة على الدخول الهامة، سلطة عظيمة لدى الحكام. وفى ثلاثينيات القرن الثامن عشر، بدأ أحد شيوخ الزيدانية، وهو الشيخ ضاهر العمر، فى تحويل نفسه إلى قوة سياسية، بالاعتماد على قوة عشيرته وعلى الإمكانات التى اتاحتها له السيطرة على الالتزام، وكذلك بالاستفادة من التغيرات التى حدثت فى اقتصاد فلسطين. والواقع أن نمو تصدير القطن من الولاية، والطلب المتزايد من جانب التجارة الفرنسية والأهمية المتعاظمة لميناء عكا، فى الوقت الذى كانت تمر فيه صيدا بانحدار نسبى، انما تشكل عوامل جديدة سوف يتمكن الشيخ ضاهر من أخذها فى الحسبان؛ فهو يشجع زراعة القطن، ولكى يكفل لنفسه، قدر ما يمكنه، السيطرة على تجارته، فإنه يهتم بتطوير عكا، التى يضطلع بتعزيز مرفأها ودفاعاتها. ومنذ عام ١٧٤٥، كانت سلطته مهيمنة فى عكا. وفى السنة التالية، حصل على الإعتراف الرسمى بها: فقد منحه والى صيدا التزام جمارك عكا، وهو ما يجعل منه ليس فقط المسئول عن ايرادات المدينة، وإنما ايضاً الحاكم الشرعى لها. وقد جعل ضاهر من الميناء عاصمة له واستفاد من تطور المدينة التى أصبحت، منذ منتصف القرن، أهم مدن فلسطين من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، حيث انتقل مركز جاذبية الولاية من الداخل إلى الساحل. وعلى الرغم من أن الشيخ ضاهر كان من حيث المبدأ تابعاً للوالى وكان، بهذه الصفة، يلتمس التكليف الضرورى لممارسة سلطته، فقد كان يحكم فى واقع الأمر الجزء الأكبر من الولاية، بشكل مباشر أو غير مباشر. وفى عام ١٧٤٢، كان الباب (العالى) قد دعا سليمان، والى دمشق، إلى التخلص من الشيخ ضاهر، إلاّ أنه لم ينجح فى ذلك. وفى السنوات التى سوف تلى ذلك، سوف تتعزز سلطة ضاهر العمر وسوف يستخدم مرتكزات الدعم التى كان يتمتع بها فى اسطنبول لتبديد الأخطار التى كانت تتهدده.. وفى عام ١٧٦٢، سوف يحاول الباب (العالى) عرقلة تقدم قوة ضاهر، بوضع حيفا تحت سيطرة والى دمشق، الخصم الأكثر

اثارة لرعب ضاهر من والي صيدا الضعيف، لكن الشيخ ضاهر يستولى على الموقع ويعيد الموظفين الذين كان الباب (العالى) أو دمشق قد ارسلتهم إلى هناك لممارسة السلطة.

وسعياً إلى تعزيز وضعه، يتقارب ضاهر العمر مع على بك الذى كان قد أصبح من الناحية العملية مستقلاً عن الباب (العالى) فى مصر. وعندما يبدأ الأمير، فى عام ١٧٧١، عملياته الرامية إلى فتح سوريا، سوف يتعاون الشيخ ضاهر معه من الناحية العسكرية ويستفيد من المصاعب التى تواجه الحكومة العثمانية لمحاولة كسب الاعتراف به، بشكل رسمى هذه المرة، حاكماً لفلسطين: وهو لا ينجح فى كسب تعيينه **والياً** على صيدا، إلاّ أنه، فى يناير ١٧٧٤، يتم توقيع اتفاق فى دمشق، يعفو الباب (العالى) بموجبه عن تصرفات ضاهر السابقة ويمنحه **سناجق** نابلس وغزة والرملة ويافا وعجلون على شكل **التزام**، ويمنحه **ايالة** صيدا على شكل **ملكانه**. وقد تلى الإعلان فى دمشق على مدار ثلاثة أيام، وحصل ضاهر فى عكا على الأمر السلطانى ورداء التشريف المصاحب له. على أن انتصاره سوف يكون قصير الأجل. فعقد معاهدة كوتشوك – كاينارچا مع روسيا (١٧٧٤) يرد للحكومة العثمانية حريتها فى الحركة، فى حين أن اخفاق على بك النهائى يترك ضاهر العمر معزولاً على المستوى المحلى. ويستخدم الباب (العالى) محمد بك أبو الذهب، الذى كان قد خلف، فى مصر، على بك، بعد أن الحق به الهزيمة، لوضع حد لمشاريع ضاهر العمر. وفى مارس ١٧٧٥. يغزو محمد بك فلسطين، بينما يرسل الباب (العالى) حملة بقيادة حسن باشا ضد عكا. وفى أغسطس ١٧٧٥، يضطر ضاهر إلى الهرب من عاصمته. ويتم قتله على يد أحد مرتزقته هو.

وبموته، تنتهى الدولة المستقلة التى كان قد خلقها: فسوف ترد أراضيها إلى ولايتى دمشق وصيدا. وما يجدر بيانه، للحكم على طبيعة العلاقات التى كانت

قائمة بين الحكومة المركزية وسلالة حاكمة محلية، هو أن الشيخ ضاهر، الذى لم يكن من الناحية الرسمية غير ملتزم، لم يحاول قط اتخاذ لقب لا يتمشى مع وضعيته، على الرغم من أنه قد عمل، فى مناسبات عديدة ولكن دون أن يحالفه النجاح، على الحصول على تعيين له كوال، وقد اجتهد فى تجنب أى صدام مباشر مع الباب (العالى) وفى إبقاء التناحرات على مستوى محلى مع الولاة المحليين. وحتى عندما كان حليفاً لعلى بك، فإنه قد صور تصرفه للباب (العالى) على أنه إجراء دفاعى ضد باشا دمشق. أما الباب (العالى)، من جهته، فإنه، مع رفضه العنيد لتصعيده إلى مكانة **الوالى** السامية ومع اجتهاده فى العمل على كسر سلطته، قد امتنع عن اعتباره متمرداً. وهكذا، فحتى النهاية، سوف يحرص الفريقان على الحفاظ على الأسطورة التى تزعم أن الشيخ ضاهر «كان، فى اسوأ الأحوال، **ملتزماً** متكبراً ومزعجاً» كان من الضرورى رده إلى صوابه، أو حتى إزالته، إلاّ أنه لم يكن «متمرداً سافراً». وعندما يقرر الباب (العالى)، فى نهاية الأمر، استخدام السبل العسكرية للتخلص من ضاهر، فإنه سوف يتمكن من كسر قوته واستعادة السلطة العثمانية فى فلسطين[٢٠].

وبعد ضاهر، سوف يهيمن على فلسطين رجل تستند سلطته إلى الشرف الذى لم يتمكن ضاهر من الحصول عليه، شرف **الوالى**. وكان أحمد، وهو مملوك من البوسنه، قد خدم فى مصر، تحت رئاسة على بك الكبير، حيث لقب بالجزار، وهو اللقب الذى سوف يشتهر به. وبعد قطيعته مع سيده، فى عام ١٧٦٨، وضع نفسه فى خدمة الباب (العالى)، وشارك فى العمليات التى خيضت ضد ضاهر ثم عين فى نهاية الأمر **والياً** على صيدا، فى عام ١٧٧٥، لكى يستعيد السلطة العثمانية فيها: ومع تثبيته بصورة منتظمة كل سنة فى منصبه، فإنه سوف يظل والياً حتى عام ١٨٠٤. لكنه كان يقيم فى عكا، التى كان ضاهر قد جعل منها مدينة قوية ومزدهرة، ومن هذا الموقع سوف يبدأ فى تكوين امارة تشمل فلسطين وجنوب سوريا.

وسعياً إلى تحقيق هذا المطمح، سوف يعمل أحمد الجزار أولاً على السيطرة على القوى المحلية، بحيوية وفظاظة سوف تسمحان له بأن يؤكد في فلسطين اللقب الذي حمله معه من مصر. فالقضاء على الزيدانية، الذين كانوا ما يزالون اقوياء في الجليل، مع ابناء ضاهر، سوف يتم انجازه في عام ١٧٧٦ عندما يجري إعدام علي ضاهر. وسوف يجتهد الجزار في كسر استقلال المتوليه، السكان الشيعة الذي كانوا يسكنون مؤخرات صور وصيدا، في الجزء الجنوبي من لبنان الحالي، والذين لم ينجح ضاهر في فرض سلطته عليهم، وإن كان قد استخدم فرسانهم ضد والي دمشق وحلفائه الدروز. ففي عام ١٧٨١، سوف ينجح جيش صغير مرسل ضد المتولية في الحاق الهزيمة بهم، وسوف يكون بوسع الجزار إثر ذلك أن يسيطر من الناحيتين العسكرية والضريبية على هذه الجماعة السكانية المشاكسة. ودون أن يتمكن الجزار من السيطرة بشكل كامل على السكان البدو في فلسطين، فإنه سوف يتوصل، بفضل عمليات وقائية وقمعية، إلى تأمين الحماية لمناطق السكان المستقرين واحتواء تغلغل قبائل بدوية جديدة. كما يحصل الجزار على نجاح في مسعاه الرامي إلى الحد من السلطة التي كان الشهابيون يمارسونها على جبل لبنان. وسوف يكون من شأن السيطرة التي سوف يتمتع بها على المنطقة الساحلية، حيث يهيمن على بيروت وصيدا، والسلطة التي سوف يمارسها، اعتباراً من عام ١٧٨٥، على دمشق، أن تسمحا له بعزل الجبل وأقاليمه الدرزية في الشوف، في مؤخرات الميناءين. وأخيراً، فسوف يتمكن الجزار من فرض سلطته على دمشق وقلب العلاقات التي كانت قد جعلت من صيدا حتى ذلك الحين موقعاً تابعاً لدمشق، خاصة خلال فترة هيمنة آل العظم. واقتناعاً منه بأنه لن يتمكن من تدعيم سلطته في فلسطين إن لم يسيطر على دمشق، فإن الجزار ينجح في فرض وجهات نظره على حكومة عثمانية كانت مترددة على ما يبدو تجاه تركيز مثل هذه السلطة بين يديه: ففي عام ١٧٨٥، يعين أمر سلطاني الجزار والياً على دمشق، بينما يجري تعيين نائبيه، سالم وسليمان، في صيدا وفي طرابلس. والآن يسيطر

الجزار على مجمل «سوريا الكبرى». وسوف يحافظ على السيطرة عليها على مدار عشرين عاماً، مع انقطاعات توصلت خلالها اسطنبول إلى تنحيته مؤقتاً عن دمشق: فقد كان والى دمشق بالفعل فى ١٧٨٥، وفى ١٧٩٠ – ١٧٩٥، وفى ١٧٩٨ وفى ١٨٠٣. وأياً كانت رغبة الحكومة المركزية فى تقييد سلطته، فقد كان عليها أن تأخذ فى الحسبان قوته المحلية، و، خاصة، واقع أنه كان واحداً من أقدر الرجال على تنظيم الحج، الذى كان أحد الشواغل الرئيسية للحكومة فى ذلك الاقليم.

وتتمثل مرتكزات قوة الجزار بالدرجة الأولى فى قدرته على إنشاء إدارة تتميز بالكفاءة نسبياً، وقادرة على وقف إنحدار الولاية، وهو ما يفسر استسلام الحكومة المركزية لتركه فى منصبه على مدار ثلاثين عاماً. وكان لهذه الكفاءة بطبيعة الحال وجهها الآخر: فالضغط الضريبى، الذى تزايد احتداداً إلى درجة إلزام الفلاحين بدفع ثلثى دخولهم، قد أدى إلى إفقارٍ يرصده شهود العصر (بدرجة من المبالغة دون شك، حيث كان التشاؤم هو القاعدة لدى المراقبين الأجانب). ويذكر تقرير قنصلى يرجع إلى عام ١٧٩٠: «إن هذا البلد الجميل الممتاز هو الآن فى الحالة الأكثر مدعاة للأسف. فالمتولية الذين كانوا يزرعون جزءاً منه لا يكاد يوجد لهم أثر؛ أمّا الدروز [...] فقد جرى دفعهم إلى الهرب وأقاموا فى الجبال التى يتعذر دخولها على المستبدين وناكرى صنيع المزارعين [...]. فى حين أن السكان المستقرين قد اجتاحتهم الثورات والشقاء والإستبداد، بحيث أن من بقى منهم لا يكاد يزرع غير ربع هذا البلد الجميل»(٢١).

لكن سياسة الجزار التجارية تشهد أيضاً على قدرة واضحة على فهم سير عمل اقتصاد البلاد وعلى الإستفادة منه. وقد عمل الجزار على أن ينشىء لحسابه احتكاراً لتجارة فلسطين، وهى سياسة تنبىء، إلى حد معين، بالسياسة التى سوف يتبناها محمد على فى مصر بعد ذلك بعدة عقود. فمنذ عام ١٧٨٥، اتخذ الجزار تدابير لاحتكار القطن والحبوب. وبفضل مد سلطته إلى دمشق، سوف يكون

بوسعه التفكير فى مد هذا الاحتكار إلى حبوب حوران. وفى عام ١٧٩٠، سوف يأمر بعدم بيع الانتاج إلاّ لوكلائه فى عكا وسوف يفرض رقابة صارمة فى الأرياف والموانىء. وفى أواخر العام نفسه، سوف يمضى إلى حد طرد التجار الفرنسيين من عكا وصيدا. وسوف يكون من شأن نمو الاحتكارات وتزايد الرسوم الجمركية وإستغلال الريف تزويد الجزار بالإمكانات المالية التى سوف تسمح له بتكوين جيش قوى وتعزيز حصون ولايته: وهكذا فقد كان بوسعه أن ينتهج على المستوى المحلى سياسة سلطة، أشرنا إلى نجاحها، وتأمين الحماية لقوافل الحج وهو أحد اختصاصاته الأساسية. على أن تمرد عام ١٧٨٩، الذى قاده نائبه سالم، بتواطؤ محتمل من جانب الباب (العالى) وبدعم من جانب الأمير الدرزى يوسف الشهابى، سوف يكشف عن هشاشة القوات العسكرية التى اعتمد عليها الجزار، وهى قوات من المرتزقة والمماليك. وبمجرد انتصاره، سوف يكون الجزار من جديد جيشاً سوف يثبت قوته عندما يغزو بونابارت فلسطين، فى عام ١٧٩٩، على رأس ١٠٠٠٠ رجل ويفشل أمام صمود الجزار، المحتمى بمدينته عكا، التى كان قد جرى تعزيز دفاعاتها. وعلاوة على كونه إثباتاً لعزيمته وشجاعته الشخصية، وهو إثبات قاده الجزار، الذى كان آنذاك فى الخامسة والستين من العمر، فإن هذا الحدث قد قدم البرهان على رسوخ البنيان السياسى والاقتصادى والعسكرى الذى كان الباشا قد بدأ فى إقامته قبل ذلك بخمس وعشرين سنة، والذى لن ينتهى إلاّ فى عام ١٨٠٤، بموته.

وتتميز علاقات الجزار مع الباب (العالى) بدرجة من التعقيد تقود إلى تذكر حالة ضاهر. فقد لجأت الحكومة العثمانية إليه لمساعدتها فى التخلص من ضاهر، وكانت بحاجة إلى والٍ جد قوى لإستعادة سلطتها على فلسطين. لكن المكانة التى أمنها الجزار لنفسه بسرعةٍ تقود الباب (العالى) إلى التفكير فى نقله إلى منصب يكون فيه تابعاً أكثر انصياعاً. ولا ينجح الباب (العالى) فى ذلك: ففى عام ١٧٨٢، جرى تعيينه والياً فى البوسنه، لكنه رفض الإذعان لذلك؛ وفى عام ١٧٨٤، جرى

التفكير فى إرساله إلى مصر لمحاربة البكوات، لكنه تجنب الفخ؛ وفى عام ١٧٨٨، جرى تعيينه **والياً** على الرقه، لكنه رفض مغادرة عكا. إلاَّ أنه على الرغم مما كانت عليه علاقاته مع الباب (العالى) من توتر أحياناً، فإن الجزار لم يتعرض قط للإدانة السافرة له كتمرد، اللهم إلاَّ فى عام ١٨٠٣، عندما حاصر الباشا يافا، خروجاً على الأوامر التى وصلته من اسطنبول؛ وبدون ان ينزعج كثيراً من ذلك، يدفع الجزار الحصار إلى نهايته، ويضطر الباب (العالى) إلى الاستسلام لذلك. وباستثناء فترات المتاعب هذه، فإنه يبدو أن العلاقات بين الجزار والباب (العالى) كانت تتمشى مع ما كان قاعدة بين أى باشا والسلطان. ففى كل سنة، كان يجرى تجديد تعيين الجزار **كوالٍ** على صيدا وفقاً للأصول المرعية. وكان الجزار يبلغ اسطنبول بمجريات الأمور فى الولاية، بأشكال الأحترام التقليدية. وعلى الرغم من أنه كان يتأخر إلى حد ما أحياناً فى تسوية التزاماته المالية تجاه الخزانة السلطانية، فإنه قد وفى بها، بشكل اجمالى، على نحو جد مرض. وإذا كان قد ارتاب، فيما يتعلق بنوايا الباب (العالى) الفعلية تجاهه، فإن الجزار لم يسع إلى القطيعة معه؛ وعلى الرغم من أنه كان حراً بشكل شبه كامل فى تحركاته فى ولايته، فإنه قد حافظ على اسطورة طاعته وولائه للسلطان. أما الباب (العالى) فلم تكن تخامره بطبيعة الحال أية أوهام فيما يتعلق بطاعة الجزار؛ فهو سوف ينتهز بارتياح كل فرصة لفرض إرادته عليه؛ إلاَّ أنه، إذ يعجز عن ذلك، يضطر إلى الاستسلام للوضع «ما دامت ايرادات الولاية تدفع بسرعة وما دامت الأشكال اللائقة للاحترام مرعية»، ولم يكن بوسعه إلاَّ أن يكون مدركاً لواقع أن **ايالة** صيدا، فى ظل سلطة الجزار، قد أصبحت من جديد ولاية يسود فيها النظام وتتميز ادارتها بالكفاءة.

آل العظم: شبه سلالة حاكمة فى دمشق

سوف تنشأ أنواع من السلالات الحاكمة فى القرن الثامن عشر فى عدد معين من ولايات هذا الجزء من الامبراطورية فى الشرق الأدنى، دون أن يفقد الباب (العالى) مع ذلك كليةً القدرة على التدخل فى إختيار الباشاوات. وخلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر، سوف يسفر الجهد الرامى إلى إعادة تنظيم الإمبراطورية عن إستعادة إدارة مباشرة من جانب الحكومة المركزية: فى دمشق (حيث حكم عبد الله، آخر باشاوات آل العظم، فى ١٨٠٧ - ١٨٠٨)، وفى بغداد (فى عام ١٨٣١)، وفى الموصل (فى عام ١٨٣٤)[٢٢].

ففى ولاية دمشق، كما فى بقية ارجاء الإمبراطورية، كان الإنحدار العثمانى الذى شهده القرن السابع عشر قد انتج آثاره. وبطبيعه الحال، فإن قصر مدة تولى الولاة (خمسة وسبعون باشا خلال ذلك القرن) قد أسهمت فى اختزال سلطتهم. وكانت الميليشيا تجند بشكل مطرد على المستوى المحلى وكان أهل البلاد يندرجون فى صفوفها، فى مقابل دفع أموال، للإستفادة من الحماية التى توفرها ومن امتيازاتها: ومن ثم فقد كانت إمكانية الركون إليها غير واردة بشكل مطرد. وسوف تتزايد الصدامات مع الولاة، كما رأينا أعلاه. وفى عام ١٦٥٨ - ١٦٥٩، سوف ترسل الحكومة عدة مئات من الانكشارية السلطانية (**قابى قولو**) إلى دمشق، حيث سوف يتولون السيطرة على القلعة والموانىء والمراكز الحيوية فى المدينة. وسوف تتواجد قوتان من الانكشارية منذ ذلك الحين فى دمشق، **القابى قولو**، والانكشارية المحلية (**اليرليه**)، مجندتان وفق مبدأين مختلفين وتمثلان مصالح بل وأحياء مختلفة: **فاليرليه**، المرتبطون بالسكان المحليين، يعتمدون على الأحياء الخارجية **لسوق ساروجا** (فى الشمال) **وميدان** (فى الجنوب)؛ أما الإنكشارية السلطانية، سادة القلعة، فقد كانوا متحالفين مع حى العماره الواقع داخل أسوار المدينة. والواقع أن تاريخ دمشق سوف يهيمن عليه، إلى حد بعيد، النزاع بين هاتين

الميليشياتين. وأخيراً، فى مجال أساسى بالنسبة للحكومة السلطانية، هو مجال تنظيم الحج، فإن الوضع، فى أواخر القرن السابع عشر، قلما كان مرضياً بعد، فمن بين سبع هجمات شنت بنجاح ضد القافلة خلال ذلك القرن، وقعت خمس خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة، وخلال هجوم ١١١٢/ ١٧٠٠ - ١٧٠١، أبيدت القافلة بكاملها تقريباً.

ولذا فمن المفهوم أن الحكومة المركزية كانت تريد الاضطلاع بجهد اصلاحى شامل. ويمثل تعيين نصوح باشا، فى عام ١٧٠٨، لحظة حاسمة فى تاريخ سوريا العثمانية. فاعتباراً من عام ١٧٠٨، جرى تكليف والى دمشق بقيادة قافلة الحج السنوية إلى الأماكن المقدسة: وقد بدت التجربة حاسمة بما يكفى بحيث أن الوظيفتين سوف تظلان منذ ذلك الحين موحدتين حتى انتهاء السيطرة العثمانية، فى عام ١٩١٨. ومن جهة أخرى، فإن الباب (العالى) سوف يركز بين يدى والى دمشق جميع شئون الولاية، بهدف تمكينه من السيطرة على مختلف القوى المحلية. وأخيراً فإن تعيين نصوح باشا يرمز إلى بداية عهد سوف يحتفظ خلاله الولاة بمنصبهم لمدة أطول، بهدف الوصول دون شك، هنا أيضاً، إلى تعزيز سلطة الولاة وتوطيد استقرار الولاية: فبين عامى ١٧٠٨ و ١٧٥٧، لن يكون هناك غير ٢٨ والياً، أى بمتوسط ١,٧ سنة بالنسبة للوالى الواحد، بدلاً من ١.٣ فى القرن السابق.

ولاشك أنه ضمن اطار هذه السياسة يجب ادراج قيام سلالة حاكمة حقيقية من الباشاوات فى دمشق، هى سلالة آل العظم. ومن ثم فلا يجب تفسير مثل هذا التجديد على أنه علامة من علامات ضعف السلطة العثمانية؛ فالأمر على العكس من ذلك تماماً، إذ يلاحظ ك. باربير: «أن آل العظم قد عينوا فى دمشق لأنهم، على وجه التحديد، كانوا يتمتعون بالصفات التى كانت الدولة العثمانية بحاجة إليها فى محاولتها الرامية إلى إعادة تنظيم الولاية [...]. فقد كان آل العظم هم الأدوات المناسبة لمواصلة إعادة تنظيم ولاية دمشق، وهى العملية التى كانت قد بدأت فى

أواخر القرن السابع عشر». وفيما يتعلق بهذه المسألة، فإن التراجع الظاهرى للسلطة المركزية ربما كان ستاراً لتصور سياسى يقود فى مكان آخر إلى الإعتماد على أحمد باشا الجزار.

وليست أصول آل العظم معروفة بشكل مؤكد. والشىء المؤكد هو أنهم كانوا عائلة مقيمة فى اقليم المعرة، وهى مدينة صغيرة تقع على بعد خمسين كيلو مترا جنوبى حلب. ويبدو أن إبراهيم، الجد الأكبر لآل العظم، قد جاء للإقامة هناك كجندى نحو عام ١٦٥٠ . وفى أوائل القرن الثامن عشر، كان آل العظم عائلة محلية من الأعيان الريفيين، وكان اسماعيل، ابن إبراهيم، والياً على المعرة وعلى حماه، ثم والياً على طرابلس الشام، وأخيراً والياً على دمشق، فى عام ١٧٢٥ . وهو مؤسس سلالة حاكمة إستندت سلطتها على ثلاثة مرتكزات: الجذور المحلية، درجة عظيمة من الاستقرار فى المناصب، السيطرة، بالإضافة، إلى دمشق، على الولايات المجاورة: صيدا وطرابلس الشام، وفى نهاية المطاف، حلب. وبين عامى ١٧٢٥ و ١٧٨٣ ، خلال فترة ثمان وخمسين سنة، سوف يمارس آل العظم السلطة فى دمشق خلال سبع وأربعين سنة. فقد كان اسماعيل باشا ، نفسه، والياً من عام ١٧٢٥ إلى عام ١٧٣٠، وفى عام ١٧٣٠ ، احتل ثلاثة من آل العظم مناصب الولاة فى الولايات الثلاث: ولاية دمشق، وولاية صيدا (سليمان، شقيق اسماعيل) وولاية طرابلس الشام (إبراهيم، ابن اسماعيل). وبعد فترة «تحول من عهد إلى عهد» دامت أربع سنوات، كان سليمان باشا العظم، شقيق اسماعيل، والياً على دمشق مرتين، من عام ١٧٣٤ إلى عام ١٧٣٨ ، ثم من عام ١٧٤١ إلى عام ١٧٤٣ . وقد حل محله أسعد باشا ، ابن اسماعيل، الذى ترمز مدة ولايته الطويلة (١٧٤٣ – ١٧٥٧) إلى الأوج الذى وصلت إليه العائلة. ففى عام ١٧٥٥ ، احتل ثلاثة من آل العظم من جديد المناصب الثلاثة فى دمشق، وطرابلس الشام (سعد الدين، ابن اسماعيل) وصيدا (مصطفى، ابن آخر لاسماعيل). وبعد فاصل دام ثلاث سنوات، عهد بولاية دمشق إلى عثمان باشا ، مملوك أسعد باشا ، والذى يمكن اعتباره، بهذه الصفة،

منتمياً إلى السلالة الحاكمة (١٧٦٠ - ١٧٧١). وأخيراً، فإن محمد باشا العظم، ابن شقيق وزوج ابنة أسعد، سوف يحكم دمشق مرتين، مع فاصل قصير بين ولايته الأولى (١٧٧١ - ١٧٧٢) وولايته الثانية (١٧٧٣ - ١٧٨٣). ولن يكون محمد باشا العظم هو آخر والٍ على دمشق من آل العظم، لأن عبد الله (ابن محمد) كان باشا ثلاث مرات، عند منعطف القرن. كما يجب أن نشير إلى أن سعد الدين، شقيق أسعد، وأسعد نفسه، ومحمد وأبنه يوسف كانوا، في مناسبات مختلفة، ولاة على حلب.

وليس من السهل القول ما إذا كان آل العظم سوف ينجحون في وقف عملية الإنحدار التي كانت الولاية قد اندرجت فيها عند أواخر القرن السابق، ووقف قوى الفوضى التي كانت تمارس فعلها. ويبدو، بوجه عام، أنه قد تم إحتواء أعيان دمشق. ومثال ذلك ما حدث مع فتح الله افندي الفلقنسي (فتحي الدفتري) - وهو أحد أفراد عائلة من اقليم حمص، اقامت في دمشق منذ زمن بعيد - والذي نجح في الصعود إلى منصب **الدفتردار** وصار نفوذه في دمشق عظيماً، بفضل مكانته كواحد من الأشراف وبفضل الصلات التي نجح في عقدها مع السكان **واليرليه**. فالأفراح التي سوف تواكب زواج ابنته في عام ١٧٤٣ - سبعة أيام من الأفراح التي سوف يدعى إليها الباشا والقادة العسكريون والعلماء وأهل **الطرق** الصوفية ورجال الطوائف الحرفية والتجار **والذميون** (الأقليات، المسيحيون واليهود)، بل والمومسات - إنما تشهد على هيبة وشعبية جد استثنائيتين بالنسبة لواحد من أهل البلد، يبدو منافساً للباشا، مثلما تسنى لضاهر أن يفعل ذلك في فلسطين، استناداً إلى قاعدة إنطلاق مماثلة، تتمثل في منصب إداري هام. على أن أسعد باشا سوف يتمكن، في عام ١٧٤٦، من إزالته، بعد أن انتظر ثلاث سنوات لتحين اللحظة المناسبة لذلك.

ولم يكن آل العظم قادرين على حل المشكلات الداخلية الناشئة عن التنافس بين الإنكشارية السلطانية **واليرلية**، والذي قاد إلى صدامات متجددة بلا توقف، شأنه في ذلك شأن التنافس بين الأشراف والانكشارية في حلب. وسوف يكون ذكر

هذه الصدامات المتكررة من دواعى الملل إن لم تجر الإشارة إلى أنه، خلال المعارك المنظمة بين الميليشياتين، كانت المدينة نفسها والسكان متورطين بشكل مباشر: الضواحى (معاقل **اليرلية**) ضد المدينة (معقل **القابى قولو**)، الدمشقيون (مع افقر عناصر السكان) ضد السلطات. وتشير حوادث عامى ١٧٢٦ و ١٧٣٠ إلى تقدم **اليرلية**. وفى عام ١٧٣٨، سوف يتمردون على حسين باشا ويتوصلون إلى سحبه، وفى عام ١٧٤٠، سوف يتوصلون إلى طرد **القابى قولو**. لكن سليمان باشا العظم سوف يتخذ، فى عام ١٧٤٢، تدابير ضد أكثر عناصر **اليرليه** خروجاً على الانضباط (**زورباب**)، وفى عام ١٧٤٦، سوف يقمعهم أسعد باشا عسكرياً بعد قصفه لأحياءهم: فسوف يجرى نهب وتدمير خمسمائة منزل فى ميدان؛ وسوف يجرى تفتيش **اليرلية** أو إعدامهم أو إبعادهم وسوف يستدعى الباشا من اسطنبول **أورطة** من **القابى قولو**. وفى عام ١٧٤٨، بعد حوادث بين **القابى قولو**والأشراف، سوف ينزل قمع جديد **بالزورباب**. وفى عام ١٧٥٧، ينشب صدام عنيف بين **القابى قولو** و **اليرليه**: وسوف يكون عقاب **اليرلية** قاسيا بشكل خاص. فوفقاً للبديرى، كاتب الأخبار الدمشقى، جرى نهب ٢٤٠٠٠ (!) منزلاً فى ميدان. وهو يضيف: «إن الجنود لم يتركوا للكبار والصغار غير الاختيار بين الموت والحبس [...]. لقد حلت بسكان دمشق فى تلك السنة مصيبة لم يروا لها مثيلاً منذ زمن تيمور لنك»(٢٣). تلك كانت نهاية **اليرلية**، لكن سلطة آل العظم كانت قد وصلت إلى نهايتها منذ عدة أشهر.

أما المحاولة التى قام بها الباب (العالى) لإحتواء القبائل وإستخدامها لكفالة أمن الطرق (وخاصة طريق الحج) فهى لا تقود، هى أيضاً، إلاً إلى نتائج قاصرة. فطريق الحج، بين دمشق والحجاز، كان فى أغلب الأحيان مهدداً من جانب القبائل البدوية، وقد استمرت الحركة الضخمة للقبائل العربية إنطلاقاً من الجنوب فى تهديد مناطق الزراعة المستقرة: ذلك هو مثال قبيلة عنزه التى كانت قد بدأت النزوح من شبه الجزيرة العربية إلى الفرات. ومن العلامات الواضحة على فشل

العثمانيين فى هذا المجال تلك الهجمات العديدة التى كانت تشن على قافلة الحج، والتى كانت حمايتها أحد الشواغل الرئيسية للباب العالى، ومن ثم أحدى المهام الرئيسية التى عهد بها إلى باشاوات دمشق. وقد كشف ك. باربير عن وقوع تسع عشرة هجمة بين عامى ١٧٠٠ و ١٧٥٧ جرى خلالها أحياناً تشتيت شمل الحجاج أو حتى القضاء عليهم: ففى عام ١٧٣٢، سوف يهاجم ٤٠٠٠٠ من البدو القافلة؛ وفى عام ١٧٥٧، سوف تكون الكارثة كاملة، مع تدمير القافلة بالكامل وقتل آلاف الحجاج. وعلاوة على ذلك فإن باشاوات دمشق لن ينجحوا فى إحتواء قوة ضاهر المتصاعدة المستندة إلى نمو عكا.

ومن ثم فإن الفكرة التى يمكن تكوينها عن فترة آل العظم هى فكرة غير مؤكدة إلى حد بعيد: إدارة أكثر كفاءة، قدر معين من توقف الفوضى، رعاية محلية للآداب والفنون تطورت بفضل الصلات المعقودة مع البلد وعاصمته الإقليمية. لكننا نجد أيضاً تلاشياً تدريجياً لدور دمشق ونواحيها، بينما يتحرك مركز الجاذبية الإقتصادية والسياسية صوب الساحل - حيث يتعاقب على الإدارة ضاهر ثم الجزار - الذى سوف يهيمن سياسياً على دمشق. وإذا كان الباب (العالى) قد سمح مع ذلك بإستمرار سلالة آل العظم الحاكمة هذه، فإنه ذلك يرجع إلى أنه كان يرى أن بوسعها أن تحل، عبر السلطة التى كفلها لها أصلها المحلى، المشكلات التى طرحتها الولاية.

ومن جهتهم، سوف يتمكن آل العظم من استخدام الاستقلال الذى كانوا يتمتعون به دون أن يحاولوا قطع شوط أبعد والمجازفة بتفجير رد فعل من جانب الحكومة المركزية. فأسعد باشا القوى نفسه كان ينتظر كل سنة أن يصله من اسطنبول قرار تمديد سلطته، وعندما قرر الباب (العالى) فى عام ١٧٥٧ سحبه من دمشق وتعيينه فى حلب، فإنه قد انصاع للقرار وذهب إلى منصبه الجديد (٨ فبراير ١٧٥٧)، ولاشك أيضاً أن ذلك يرجع إلى أن هذا التعيين لم يبعده كثيراً عن

مركز سلطة آل العظم. ففى المقابل، عندما تلقى، بعد أيام قليلة من وصوله إلى حلب، أمراً بتعيينه فى القاهرة، سوف تندلع فى الوقت المناسب مظاهرات شوارع مساندة له، وسوف يجرى تثبيت الباشا فى منصبه (فى حلب). لكن المظاهرات التى سوف تستقبل تعيينه فى سيواس (سبتمبر ١٧٥٧) ومساعيه الخاصة فى اسطنبول لن تحول، هذه المرة، دون نفيٍ خارج سوريا، سوف يكون مقدمة لإعدامه (مايو١٧٥٨).

ويشير مثال أسعد إلى أن الباب (العالى) قد ظل، إلى حد بعيد، سيد اللعبة فى دمشق: وكما لاحظنا فإن تعاقب الولاة من آل العظم فى دمشق قد انقطع فى ١٧٣٠ - ١٧٣٤ و ١٧٣٨ - ١٧٤١ و ١٧٥٧ - ١٧٦٠ و ١٧٧٢ - ١٧٧٣. وقد احتفظت الحكومة العثمانية بإمكانية انهاء ترتيبٍ لم تحافظ عليه إلاَّ عندما كانت تجد فى ذلك مصلحة: ومن الواضح، فى هذه الحالة، أنها كانت تملك القوة الضرورية لعمل ذلك.

سلالات حاكمة فى العراق، فى الموصل وبغداد

كانت حالة الولايات العراقية حالة جد خاصة فى الامبراطورية. فقد كانت هذه الولايات بعيدة نسبياً عن مقر الحكومة ومن ثم فسوف تكون بشكل حتمى عصية أكثر على السيطرة من مناطق سوريا وفلسطين المركزية أكثر، والواقعة على طريق الحج، الحيوى. ومن جهة أخرى، فقد كانت الإمبراطورية، على هذا الجانب، مجاورة لدولة كانت، فى عهد الصفويين (١٥٠٢ - ١٧٣٦)، قادرة على الإغارة على العثمانيين، الذين خاضوا معها صراعاً سياسياً ودينياً (سنيون ضد شيعيين) فى آن واحد. وعلى أية حدود أخرى، افريقية أم آسيوية، لم يضطر العثمانيون إلى مواجهة خطرعسكرى بهذه الجسامة وعلى هذا القدر من التواصل، ذلك أن النزا ع، الذى بدأ فى مستهل القرن السادس عشر، سوف يتواصل، مع انقطاعات مؤقتة،

حتى الأواخر الأخيرة للقرن الثامن عشر، وغالباً ما سوف يجد العثمانيون أنفسهم مختزلين فى موقف دفاعى[٢٤].

كما أن التوسع العثمانى، الذى بدأ قبل بضع سنوات من فتح سوريا ومصر، قد حتمه تطور قوة الصفويين فى إتجاه العراق (احتلال بغداد، فى عام ١٥٠٨)، وهو تحد لن يتخلف العثمانيون عن رصده. على أن الأمر سوف يتطلب ثلاثين عاماً، من انتصار تشالديران (١٥١٤) إلى احتلال البصره (١٥٤٦)، حتى يتسنى للعثمانيين السيطرة على مجمل العراق، وكان السلطان سليمان قد دخل بغداد فى عام ١٥٣٤. وسوف يجرى تزويد الباشاليكات الأربعة التى سوف تنظم فى البصرة وبغداد والموصل وكركوك بمؤسسات محلية عادية: ولاة يعينون لمدة سنة، مع إمكانية تجديد مدة الولاية (تعاقب على بغداد ٢٤ باشا بين عامى ١٦٣٨ و ١٧٠٤، وتعاقب على الموصل ٤٨ باشا بين عامى ١٦٣٨ و ١٧٠٠)، يساعدهم انكشاريون ووحدات محلية، ويحكمون بمساعدة **دفتردار** (تعينه اسطنبول) وديوان وقضاة، مرسلين كل سنة من اسطنبول. إلاَّ أنه سرعان ما سوف تظهر فى الإدارة العثمانية فى العراق اعراض الإنحدار الذى سبق لنا رصد فعله فى أماكن أخرى: تراجع سلطة الباشاوات وتراجع سيطرتهم على القوى المحلية (القبلية)؛ عصيان العسكر (تمرد محمد الطويل، قائد انكشارية بغداد، فى ١٦٠٣ – ١٦٠٧)؛ وضوح اتجاهات وتطور استقلالات محلية.

لكن الخطر الخارجى بوجه خاص هو ما سوف يؤدى بسرعة إلى زعزعة مرتكزات السيطرة العثمانية فى العراق. ففى القرن السابع عشر، يتجدد النزاع مع إيران: وفى عام ١٦٢٣، فى ظل الشاه عباس الصفوى، يحتل الفرس بغداد. وتفشل محاولات مختلفة من جانب العثمانيين لاسترداد المدينة ولن يتطلب الأمر ما هو أقل من حملة بقيادة السلطان مراد الرابع شخصياً، فى عام ١٦٣٨، حتى يتسنى احتلال بغداد من جديد، فى ٢٥ ديسمبر ١٦٣٨، بعد حصار دام أربعين

يوماً. ويسمح الاتفاق الموقع في عام ١٦٣٩ بتحديد الحدود بين الامبراطوريتين. لكن البصرة لن يعاد دمجها في الإمبراطورية إلاَّ في عام ١٦٦٨.

والحال أن مصاعب فارس الداخلية، في مستهل القرن الثامن عشر، وفتح محمود خان الأفغاني لها، في عام ١٧٢٢، سوف يبدو أنها تتيح الفرصة أمام العثمانيين للثأر من جارهم القوي. ففي عام ١٧٢٣، يعلن السلطان الحرب على فارس، ويشن عليها هجوماً، بقيادة حسن، باشا بغداد، ثم، بعد موته، في عام ١٧٢٤، بقيادة ابنه أحمد. وبعد عدد من النجاحات التي سوف تسمح لهم باحتلال الجزء الغربي من فارس (كرمنشاه، همذان)، سوف يفشل العثمانيون أمام أصفهان وسوف تتوقف الحرب في عام ١٧٢٧. وبعد ذلك ببضع سنوات، فإن نادر طهمسب (نادر شاه فيما بعد)، الذي كان قد نجح في طرد الأفغانيين وإعادة الصفويين، سوف يستأنف الحرب ضد العثمانيين في العراق (١٧٣٠). وسوف يسترد في البداية الولايات التي كانت فارس قد خسرتها (معاهدة ١٧٣٢)، ثم، في عام ١٧٣٣، سوف يشن الهجوم داخل العراق ويحاصر بغداد: على أن العثمانيين سوف يحرزون، في ١٩ يوليو، انتصاراً مدوياً، لكنه دموي (سوف يخسر الفرس ٣٠٠٠٠ رجلاً، وسوف يخسر العثمانيون عدداً لا يكاد يقل عن ذلك العدد). وفي ٢٦ أكتوبر، سوف تسير معركة كبرى ثانية في صالح نادر. والحال أن الصلح، المعقود في عام ١٧٣٦، بعد أن أعلن نادر نفسه ملكاً على فارس، سوف يرد الخصمين إلى حدود عام ١٦٣٩.

لكن هذا الصلح لم يكن غير هدنة. ففي عام ١٧٤٣، نجد أن نادر شاه، الذي كان قد قدم إلى السلطان مطالب يصعب قبولها (استرداد ديار بكر وأرمينيا؛ الأعتراف بالمذهب الشيعي كمذهب خامس)، يدفع عبر الحدود قواته، التي قدرها المعاصرون (مبالغين دون شك) بـ ٣٠٠٠٠٠ رجل، ويتجه إلى محاصرة الموصل. لكن دفاعاً شجاعاً، بقيادة حسين باشا، وهو من عائلة عبد الجليل، وبمساعدة من

جانب السكان، سوف يسمح بانقاذ المدينة. فالقصف العنيف من جانب مائتى مدفع لن يكون بوسعه كسر عزيمة المدافعين عن المدينة وسوف يضطر نادر شاه فى نهاية الأمر إلى رفع الحصار. وسوف تسمح الحملات والمفاوضات التى سوف تشغل العامين التاليين بالتوصل فى نهاية الأمر إلى صلح عام ١٧٤٦، والذى يستعيد الحدود التقليدية. وفى ٢٣ يونيو ١٧٤٧، سوف يجرى اغتيال نادر شاه. وسوف يكون من شأن القلاقل التى عرفتها فارس إثر ذلك أن تكفل أمن الأمبراطورية لعدد من العقود. لكن السلم لن يسود بشكل حاسم بين الامبراطوريتين إلاّ بعد هجوم أخير من جانب الفرس، فى عام ١٧٧٥، موجه فى هذه المرة ضد البصرة التى احتلها أحد مماليك بغداد (١٧٧٦)، بعد دفاع قوى من جانب سليمان باشا. ولن يرحل الفرس عن البصرة إلاّ فى عام ١٧٧٩، عندما يضطرهم إلى ذلك الموقف الداخلى المتوتر الذى كانت تمر به بلادهم. وهكذا ينتهى قرنان ونصف قرن من النزاع، الذى يمكن اعتبار محصلته صفراً لأن الحدود التقليدية قد أعيد تاكيدها، مرة أخرى.

وبينما كان العثمانيون متورطين على هذا النحو فى صدامات طويلة وصعبة مع فارس، ظهرت اتجاهات إلى الاستقلال فى الولايات العراقية. ففى الموصل، كما فى كثير من المدن المتوسطة، كانت العائلات المحلية (العُمرى، ياسين، قره مصطفى) تتمتع بثقل كبير فى الحياة السياسية، بسبب مكانتها الرفيعة وكذلك بسبب انغراسها العميق فى الأحياء والذى كان يكفل لها السيطرة على قطاعات هامة من السكان. وفى عام ١٦٢٠، جرى تخصيص **باشاليك** الموصل لمرشح محلى، ظل فى المنصب لمدة سنة، وعاد إليه بعد خمس سنوات. وفى بغداد، نجد أن المدعو بكر، وهو انكشارى وصل إلى رتبة **السوباشى** (رئيس الشرطة)، قد نجح، فى عام ١٦١٩، فى فرض سلطته على باشا الولاية، وحاول كسب الإعتراف به هو والياً: وبسبب الخيبة التى منيت به آماله، فإنه يعرض تسليم المدينة للشاه عباس ويصبح مسئولاً عن استئناف القتال بين العثمانيين والفرس. وفى البصره،

نجد أن وجيهاً محلياً، هو المدعو آفراسياب، الذى لاشك فى أنه من أصل قبلى، ينجح فى فرض سلطته، نحو عام ١٦١٥، وتأسيس سلالة حاكمة حقيقية: فأبنه، على باشا، قد تم الإعتراف به كباشا من جانب الباب (العالى) (١٦٢٤). وقد ساهم بعد ذلك الإعتراف فى دفع هجوم من جانب الفرس، ثم حل محله، فى عام ١٦٥٠، ابنه حسين باشا، الذى كانت سلطته مفيدة للمدينة. وقد ذكر الرحالة تافيرنييه: «لقد عقد أمير البصرة اتفاقات مع العديد من الأمم الأوروبية، بحيث أنه أياً كان البلد الذى يجيىء منه المرء، فإنه يجد نفسه محل ترحيب. وهناك قدر وفير من الحرية ونظام جد ممتاز فى المدينة، بحيث أن المرء يمكنه السير طوال الليل فى الشوارع دون أن يمسه أذى»[٢٥]. وسوف تستمر سلالة آفراسياب حتى عام ١٦٦٨، عندما تتمكن الحكومة أخيراً من فرض تنصيب يحيى باشا فى منصب الوالى.

والحال أن المصاعب التى واجهتها اسطنبول فى الحفاظ على سلطتها فى الولايات العراقية إنما ترتبط فى جانب منها بتطور التجنيد المحلى للانكشارية، الذين كفوا عن أن يكونوا أداة يمكن للحكومة المركزية ولممثليها الركون إليها. فالانكشارية، المجندون من بين صفوف السكان المحليين، بشكل حصرى مطرد، كانوا مرتبطين بعدد من الأحياء فى المدينة، يتقاسمون معها حياتها وتطلعاتها ويدافعون عن مصالحها. وفى بغداد، كانت الوحدات الرئيسية (**الأورطات**) تلعب دور منظمات عسكرية للدفاع الشعبى، فى أحياء شرقى المدينة. وقد أدى هذا الموقف إلى نشوب صدامات بين جيش بغداد، المجند على المستوى المحلى، والانكشارية السلطانية، تذكر بالصدامات بين **اليرليه** و **القابى قولو**، فى دمشق. وفى الموصل، كانت **الأورطات** الثلاث منغرسة فى احياء محددة من المدينة. وكان الانكشارية يشكلون «مدينة مسلحة» (پ. كيمب) وساعداً عسكرياً لعائلات الأعيان الكبيرة. والحال أن اللجوء، الذى يزداد اتساعاً باطراد، إلى قوات تكميلية محلية (مجندة من القبائل العربية أو الكردية) أو إلى المماليك (العبيد الذين كان يتم

استيرادهم، من چيورچيا خاصة، ثم يتم الحاقهم بوظائف عسكرية وإدارية)، يؤدى إلى النتائج نفسها: فالسلطة المركزية وممثلوها المحليون لا يتمتعون بعد بالأدوات الضرورية لفرض سياسة مقررة فى اسطنبول.

ولن يتخلف الباب (العالى) عن محاولة استعادة سلطته فى مختلف مراكز الولايات. وسوف ينجح فى ذلك أحياناً، كما تشير إلى ذلك حالة آل آفراسياب فى البصرة، والذين أسلفنا الأشارة إليهم. إلاَّ أنه سوف يضطر بوجه عام إلى التوافق مع الحكام المحليين، الذين كان عونهم ضرورياً لتأمين الحفاظ على النظام الداخلى، وبوجه خاص ، الدفاع عن الحدود، الذى كان شاغله الرئيسى فى هذا الجزء الحدودى من الامبراطورية. كما تشهد على تلك الحلول التوفيقية الحتمية السلالتان الحاكمتان اللتان سوف ترسخان مواقعهما، فى القرن الثامن عشر، فى الموصل (آل عبد الجليل) وفى بغداد (المماليك).

آل عبد الجليل فى الموصل

إلى حد معين، كان النظام السياسى الذى سوف ينشأ فى الموصل فى العقود الأولى للقرن الثامن عشر (حيث يعتبر عام ١٧٢٦ نقطة انطلاق سيطرة آل عبد الجليل) والذى سوف ينتهى فى عام ١٨٣٤، جد شبيه بنظام آل العظم فى دمشق، والمعاصر له تماماً. بل إن هذا الشبه يمتد إلى اصل آل عبد الجليل، والذى يستثير نفس التساؤلات ونفس الشكوك التى يستثيرها أصل آل العظم. ويبدو أن مؤسس العائلة، عبد الجليل، كان تاجراً يمارس التجارة على طريق ديار بكر – الموصل (حيث مات فى عام ١٦٨١). وقد تم استقرار العائلة فى الموصل خلال القرن السابع عشر. والحال أن قوتها، المستندة إلى رأس المال التجارى، قد تحولت إلى نفوذ سياسى عبر الحصول على التزام جمع الضرائب وتوطيد وصاية محلية، من خلال المؤسسات الدينية وتمويل الحملات العثمانية. وفى الموصل، سوف يستقر آل عبد الجليل فى حى الإمام عون الدين، جد القريب من مركز المدينة؛ وسوف يبدأون

فى بناء منشآت دينية فى الجزء الشرقى من المدينة (مسجد الأغوات، ١٧٠٢)، حيث سوف يتسنى لهم توطيد صلاتهم مع عالم الأسواق. وفى عام ١٧٢٦، سوف ينجح اسماعيل، ابن عبد الجليل، فى الحصول على منصب والى الموصل، ربما مكافأة له على اسهاماته المالية فى حروب العثمانيين ضد الفرس، التى شارك فيها أيضاً بإرسال ابنه حسين وجماعة من المقاتلين للمشاركة فى أحدى الحملات. وقد قاد حسين بشكل باهر المقاومة الباسلة التى ابدتها الموصل، فى عام ١٧٤٣، فى وجه نادر شاه، الذى سوف يتلقى سفراؤه، المرسلون للمطالبة بتسليم المدينة، هذا الرد الأبى: «نحن خدم الدولة العثمانية السنية. ونحن لا نريد شيئاً غير ابقاء هذه المدينة فى طاعة مولانا وسيدنا، ظل الله فى الأرض، سلطان البرين والبحرين، ومواصلة أداء واجبنا نحوه»(٢٦). والحال أن ولاء الباشا الجليلى سوف يعزز فى آن واحد هيبة العائلة على المستوى المحلى ومراعاتها من جانب الحكومة العثمانية التى خدمت مصالحها الأساسية فى ظروف حاسمة. وسوف تخرج الأواصر بين آل عبد الجليل وباشاليك الموصل معززة من ذلك: أن أربع عشرة رجلاً من آل عبد الجليل سوف يتولون حكم الموصل خلال سبع وستين سنة من السنوات الست والسبعين التى سوف تنقضى بين موت حسين باشا (١٧٥٨) وخلع يحيى باشا، آخر الباشاوات من آل عبد الجليل (١٨٣٤).

وخلال مايزيد قليلاً عن قرن، فإن سيطرة آل عبد الجليل لن تتعرض قط لانقطاع طويل الأجل: فمن بين ستين باشا تعاقبوا على حكم الموصل، من عام ١٧٢٦ إلى عام ١٨٣٤، كان الواحد منهم يتولى الحكم عدة مرات أحياناً، نجد ثلاثة وثلاثين من آل عبد الجليل، لكنهم تولوا الحكم، بشكل إجمالى، لمدة ثمانية وسبعين عاماً (من مائة وسبعة أعوام)، مع «فترات انتقال من عهد إلى عهد» تولى الحكم خلالها باشاوات «من غير آل عبد الجليل» لم تتجاوز الفترة الواحدة منها قط ثلاث سنوات. وقد أقام آل عبد الجليل تنظيماً سياسياً تميز بعدد من السمات الأصلية قياساً إلى البنية التقليدية للولايات. فالباشاوات الجليليون، ممثلو

السلطان، الذين يتم تجديد الحكم لهم كل سنة من حيث المبدأ، سوف يتمكنون من التمتع بـ «مدد حكم» جد طويلة فى أغلب الأحيان: فبين عامى ١٧٣٠ و ١٧٥٨، كان حسين باشا **والياً** لثمانى مرات (خلال خمس عشرة سنة، من بينها خمس سنوات متتالية بين عامى ١٧٤١ و ١٧٤٦)؛ وبين عامى ١٧٥٢ و ١٧٧٥، كان أمين باشا **والياً** لست مرات (خلال أربع عشرة سنة، من بينها سبع سنوات متتالية بين عامى ١٧٦١ و ١٧٦٨)؛ وبين عامى ١٧٧١ و ١٧٨٩، كان سليمان باشا **والياً** لمدة أربع مرات (خلال أربع عشرة سنة أيضاً، من بينها ست سنوات متتالية بين عامى ١٧٧٧ و ١٧٨٣). وقد حكم محمد باشا دون انقطاع من عام ١٧٨٩ إلى عام ١٨٠٦: وهذا العهد الطويل الذى ساده السلام يشكل أوج السلالة الحاكمة.

ومن ثم فسوف يكون لدى آل عبد الجليل كل ما يكفى من الوقت لممارسة سلطتهم، وسوف يتسنى لهم السيطرة على الروافع الرئيسية لحكم الولاية: **فالكتخودا**، الذى يساعد الوالى فى مهامه، كان عادة ابنه أو شقيقه؛ **والمتسلم**، الذى يكفل مهام الانتقال فى حالة شغورالسلطة، كان يتم اختياره من بين صفوف العائلة؛ وأخيراً، فإن **الولاة** كانوا يحرصون على أن يديروا بأنفسهم الشئون المالية، سعياً إلى الاستغناء عن خدمات **دفتردار** يتم ارساله فى نهاية الأمر من اسطنبول. وكان الموظفون المكلفون بإدارة الشئون المالية أشخاصاً مرؤوسين لا يخشى من ازعاجهم للحاكم. وكانت جميع الوظائف الإدارية الهامة فى أيدى آل عبد الجليل. وقد كف القضاة أنفسهم عن أن يكونوا اتراكاً مرسلين من قبل اسطنبول، واعتباراً من عام ١٧٤٠، سوف يتم اختيارهم من بين صفوف العائلات الكبيرة فى الموصل. وأخيراً، بشكل موازٍ للانكشارية (الف رجل، يجندون على الصعيد المحلى علاوة على ذلك، الأمر الذى يحد من الخطر الذى يمثلونه)، سوف يتمتع آل عبد الجليل بقوات محلية، ذات وضعيات متباينة (تتألف كلها من ١٥٠٠رجل)، كان ولاؤها مضموناً إلى حد أبعد.

وفى هذه الظروف، يمكننا فهم أن المحاولات التى قامت بها الحكومة العثمانية، على فترات متباعدة، لإنهاء حكم آل عبد الجليل، قد منيت بالفشل، إثر نزاعات داخلية عنيفة غالباً، وهو ما يشهد على عمق الإنغراس المحلى لآل عبد الجليل وعلى أهمية أشكال الدعم التى كان بوسعهم تعبئتها لحسابهم. ففى عام ١٧٥٧، يعين الباب (العالى) فى الموصل رجب باشا، الذى يخلف باشا آخر «من غير آل عبد الجليل»، كان قد عين فى عام ١٧٥٦، بعد رحيل أمين باشا الجليلى: وعندئذ، يلوذ الانكشارية، الذين يؤيدون أمين الجليلى، بالقلعة ويرفضون تسليمها. وتستمر القلاقل لمدة اثنين وأربعين يوماً؛ وتقام المتاريس فى الشوارع؛ ولا ينتهى العصيان إلاً مع تعيين حسين باشا الجليلى (الباشا للمرة الثامنة) الذى سرعان ما يحل محله ابنه أمين (١٧٥٨). وتؤدى محاولتان، جرتا فى ١٧٥٩ و ١٧٦٠، لإبعاد أمين (بتعيينه فى نهاية الأمر والياً على أورفا) إلى تفجير قلاقل جديدة. ومنذ عام ١٧٦١، يعاد تنصيب امين فى الموصل، لمدة سبع سنوات هذه المرة. وفى ١٧٦٩ - ١٧٧١، سعياً إلى تسهيل التخلص من امين، يحاول الباب (العالى) أن يفرض على الموصل فتاح باشا، وهو من آل عبد الجليل، لكنه خصم لأمين: وبعد فترة من القلاقل، تؤول السلطة إلى سليمان، ابن امين الجليلى، والذى سوف يحكم الموصل من عام ١٧٧١ إلى عام ١٧٨٩، فيما عدا مدة ثلاثة أعوام. وهذه الأزمة مهمة بوجه خاص، لأنها تشير إلى أن الباب (العالى)، فى سعيه إلى التخلص من جليلى مزعج، لا يجد حلاً آخر غير تعيين جليلى آخر، أكثر انصياعاً. وفى عام ١٨٠٩، بعد تعاقب أربعة من آل عبد الجليل على الحكم، من عام ١٧٨٥ إلى عام ١٨٠٨، يعين الباب (العالى) أحمد بن بكر، وهو رجل ينتمى إلى عائلة محلية، لكنه لا ينتمى إلى آل عبد الجليل: وعندئذ يتمرد الانكشارية ويضطر أحمد إلى مغادرة المدينة التى لم يستطع البقاء فيها غير عدة أيام . ويصبح آل عبد الجليل سادة للمدينة، ويعين الباب (العالى)، فى ١٨٠٩، محمود باشا، الذى سوف يتلوه سبعة باشاوات آخرون من آل عبد الجليل بلا انقطاع حتى عام ١٨٢٩.

ولما كانت الحكومة العثمانية تواجه مشكلات جسيمة على الجبهات الأخرى (وخاصة فى أوروبا) فقد كانت عاجزة عن فرض تعاقب الباشاوات الأجانب على الوسط المحلى وكان عليها الاستسلام لحالة شبه الاستقلال التى كان تعاقب الباشاوات الجليليين قد خلقها فى الموصل. وصحيح أن حكم الجليليين فى الموصل قد انتهى إلى محصلة ايجابية نسبياً، فى مجالات المشاركة فى الدفاع عن الحدود وصون النظام والنشاط الاقتصادى، وهو أمر لم يكن من شأنه إلاَّ أن يدفع الباب العالى إلى التحلى بالصبر. ومن جهتهم، فإن آل عبد الجليل قد حافظوا على اسطورة السيادة العثمانية وحرصوا، بشكل خاص، على دفع الخزينة، المتواضعة مع ذلك، التى كان عليهم سدادها للباب (العالى) (قلما زادت عن ٣٠٠٠٠ قرش نحو عام ١٧٦٠). إلاَّ أنه عندما اصبحت الحكومة العثمانية أخيراً، بعد عام ١٨٣٠، قادرة على أن تضع فى خدمة سياستها امكانات عسكرية مناسبة، فإن الجليليين سوف يغادرون المسرح السياسى؛ ففى عام ١٨٣٤، سوف يستسلم يحيى باشا، آخر باشاوات آل عبد الجليل، لترك السلطة ويمتثل للدعوة الموجهة إليه للذهاب إلى اسطنبول للمشاركة فى نشاط المجلس الاستشارى الذى كان قد تم تشكيله.

المماليك فى بغداد

إن الجمع الذى حدث، فى بغداد، بين تجنيد نخبة حاكمة (سياسية وعسكرية) عن طريق نظام (المملوكية) وتكوين شبه سلالة حاكمة إنما يقود بشكل حتمى إلى استحضار حالة مصر. ففى مستهل القرن الثامن عشر، بدأ عهد جديد بالنسبة لبغداد، مع تولى حسن باشا مقاليد الحكم (١٧٠٤ – ١٧٢٤). وكان هذا الرجل، الذى ولد نحو عام ١٦٥٧، ابن أحد **سباهيي** مراد الرابع؛ وقد رُبِّيَ فى مدارس القصر ثم انجز فيما بعد مسيرة وظيفية رائعة، توجت بتولى حكم ولايات هامة، خاصة حلب وديار بكر، التى نقل منها إلى بغداد. وتفسر نجاحاته دوامه فى هذا

المنصب: حملات قوية ضد القبائل العربية والكردية؛ مشاركة باهرة فى الحرب ضد الفرس، والتى يقترح خلالها، ويحقق بنجاح، هجوماً يسمح له باحتلال كرمنشاه وأردالان. وعندما يموت، فى مستهل عام ١٧٢٤، كانت هيبته من السمو بحيث أن الباب (العالى) لم يكن بوسعه إلاّ أن يستجيب للمقترحات المقدمة إليه بتعيين ابنه أحمد فى المنصب الذى كان يشغله. ويضيف أحمد همذان إلى فتوحات ابيه، وبالرغم من اخفاق امام اصبهان، فى عام ١٧٢٦، فإنه يضع الباب (العالى) فى وضع يسمح له بأن يعقد، مع فارس، صلحاً جد مؤات فى عام ١٧٢٧.

وتؤدى هذه النجاحات إلى اضفاء الشرعية على سلطة أحمد ومنع الباب (العالى) من التفكير فى الاستغناء عنه وذلك لاحتواء اطماع نادر شاه: ففى عام ١٧٣١، يلحق بالفرس هزيمة جسيمة قرب همذان؛ وفى عام ١٧٣٣، يتحمل بنجاح حصار بغداد؛ وفى عام ١٧٤٣، يعد الدفاع عنها على نحو يتميز بعزيمة جبارة بحيث أن نادر شاه يتجه إلى الهجوم على الموصل بدلاً من الهجوم على بغداد. وسوف يذهل بمواهبه نادر شاه، الذى سوف يكون مفاوضه المفضل فى حالة إجراء مفاوضات (فى أعوام ١٧٣٢ و ١٧٣٦ و ١٧٤٣). ومن ثم فليس غريباً أن أحمد باشا، شأنه فى ذلك شأن أبيه، قد تمكن من الإستمرار فى تولى حكم **باشاليك** بغداد: فسوف يبقى فى ذلك المنصب، دون انقطاع تقريباً، حتى موته، فى عام ١٧٤٧، مهيمناً على مجمل العراق ومتعاملاً مع الحكومة العثمانية دون انصياع مفرط، ودون المضى مع ذلك إلى حد العصيان السافر؛ فعندما يعفى من منصبه فى بغداد، فى عام ١٧٣٤، سوف يذعن لذلك ويقبل تعييناً فى أوربا، إلى اللحظة التى يدعوه فيها السلطان إلى إجراء المفاوضات مع الفرس، فى عام ١٧٣٦، وسوف يرجع إلى بغداد، بعد نجاح هذه المفاوضات.

والحال أن ممارسة أحمد الطويلة للسلطة قد سمحت له بمواصلة ممارسة دشنها ابوه حسن باشا وسوف يكون من شأنها أن تقلب بالكامل التنظيم

السياسى فى بغداد على مدار قرن تقريباً. فاستخدام العبيد (**المماليك**)، المشترين بوجه خاص من القوقاز، والذين كانت تتم تربيتهم إثر ذلك فى القصور، لإعداد أفراد الكادر العسكرى والمدنى، كان يتميز بطابع تقليدى: فبهذا الشكل كان يجرى تجديد الفئة الحاكمة فى مصر، قبل عام ١٥١٧، وقد استمر هذا النظام بعد الفتح العثمانى. وكان العبيد المطلوبون أكثر من سواهم هم أولئك الذين يجيئون من اقليم تفليس، فى چيورچيا، ومن قبائل كقبائل اللاظ والأباظ. والحال أن حسن باشا، ومن بعده أحمد، سوف يقومان على نحو منهجى بتجنيد المماليك الذين كانوا يتلقون، فى القصر، تعليماً يجمع بين تعلم القراءة والكتابة والتدريب العسكرى والرياضى. وكان يجرى تقسيمهم إلى جماعات، لكل منها استاذها: فبعضها كان يجرى تربيته لتولى المناصب المدنية والعسكرية العليا، وبعضها كان يجرى إعداده للدخول فى حرس الباشا. وعند انتهاء تعليمهم، كانوا يوزعون على الخدمات الرئيسية للدولة. وفى عهد أحمد باشا، كان «خدم الداخل» يتألفون من ٦٠٠ رجل. أما أولئك الذين يبدون، من بين المماليك، الملكات الأكثر روعة ويتولون الأعمال الواعدة أكثر من سواها، فقد كان بالإمكان ايجاد ارتباط بينهم وبين «ولى الأمر» عن طريق أواصر زواجيه: فسليمان أغا أبو ليلى، مملوك حسن باشا، يتزوج ابنة أحمد باشا، الذى يخلفه بعد أن كان ساعده الأيمن على مدار خمس عشرة سنة. وهذه الفئة الحاكمة تفرض نفسها محلياً على السكان الأصليين وعلى «القوى» المرسلة من جانب اسطنبول (**القاضى، الدفتردار، الأغا**)؛ والسلطة التى تكفلها لنفسها تمنع الحكومة السلطانية من عدم دعوتها إلى حكم الولاية. فلدى موت أحمد باشا، فى عام ١٧٤٧، يجتهد الباب (العالى) فى محاولة تعيين مرشحين «خارجيين» لكنهم لن ينجحوا فى البقاء فى الحكم. وفى عام ١٧٥٠، يتم تعيين سليمان أبو ليلى فى منصب الباشا، وبعده، سوف يتعاقب مماليك على رأس الولاية، دون انقطاع تقريباً، حتى عزل دواوود باشا، فى عام ١٨٣١.

وبعد السنوات الأثنى عشرة لـ «عهد» سليمان أبو ليلى (١٧٥٠ - ١٧٦٢)، الذى تمكن من تأمين النظام الداخلى عبر إجبار القبائل على الطاعة، وتمكن من الحفاظ على علاقات صحيحة مع الباب (العالى) وتعزيز التنظيم المملوكى (عبر التدريب الدائم لمائتى شاب)، وبعد العهدين الأقل روعة لعلى أغا (١٧٦٢ - ١٧٦٤) وعمر باشا (١٧٦٤ - ١٧٧٥)، تعرف «السلالة الحاكمة» أوجها فى ظل سليمان «الأكبر» (١٧٨٠ - ١٨٠٢). فقد بنى هذا المملوك سمعته بقيادته لمقاومة البصرة الطويلة للفرس، فى ١٧٧٥ و ١٧٧٦. ولدى عودته من الأسر، فى عام ١٧٧٩، تم تعيينه والياً على بغداد، حيث لم تؤد محاولة الباب (العالى) الرامية إلى الاستغناء عن المماليك إلى نتائج حاسمة. والواقع أن الرحالة الفرنسى اوليڤييه، الذى تعتبر ملاحظاته رصينة بوجه عام، قد رصد، خلال ترحاله فى العراق، نجاح ادارته: «إنه ينكب على التخفيف عن الطبقة البائسة، والحيلولة دون ارتكاب كبار موظفيه للمظالم أو سماحهم بأعمال الاستبداد. ولم يلحق الأذى إلاّ بالعرب الذين يثيرون المتاعب للملاحة فى النهرين، وقد شجع التجارة بحمايتها بجميع السبل [...]. وقد اكسبته شجاعته احترام جميع الجند؛ وأدى الهدوء الذى حافظ عليه فى بغداد والعدل الذى كفل له السيادة فيها، إلى احاطة شخصه بالمحبة والثناء على حكومته»(٢٧). كما أن الخطر الخارجى الذى لم يكف عن تهديد العراق قد أصبح الأن مستبعداً بشكل حاسم، وكان الباشا قادراً على السيطرة على الخطر البدوى، عرب المنتفق فى الجنوب، والأكراد فى الشمال. ولم يبدأ الخطر الوهابى فى تهديد العراق إلاّ فى السنوات الأخيرة لعهد سليمان: فقوات ابن سعود، التى كانت حملات الباشا المنظمة قد احتوتها، فى عام ١٧٩٧، وفى عام ١٧٩٩، سوف تنطلق، فى عام ١٨٠٢، من شبه الجزيرة العربية عند شن الغارة الكبرى على كربلاء والتى تم خلالها نهب المدينة الشيعية المقدسة واستباحتها. وينتهى عهد سليمان الطويل بعد هذا الحادث الكارثى بعدة أسابيع. لكن الانحدار الذى سوف تشهده سلالة المماليك الحاكمة بعد سليمان، والذى يزيد من احتداد انعدام الإستقرار الراجع

إلى إنعدام إجراءات محددة لنقل السلطة، لن يحول دون تعاقب المماليك على الحكم لمدة نحو ثلاثين سنة. وفى عام ١٨١٠، يحاول السلطان محمود الثانى استعادة سلطته فى العراق، ويجرى خلع وقتل سليمان باشا كوتشوك («الصغير»)؛ لكن الباب (العالى) يظل عاجزاً عن الاطاحة بالنظام المملوكى، ويتولى السلطة عبد الله باشا، الذى ينتمى إلى بيت سليمان الأكبر، كما يتعاقب على الحكم بعده اثنان من الباشاوات المماليك، سعيد باشا وأخيراً داوود باشا (١٨١٧– ١٨٣١). ولن يتسنى التخلص من آخر باشا مملوكى إلاً فى عام ١٨٣١ عبر حملة عسكرية منظمة.

ولم تكن هذه المحاولات تشكل غير الجهود النهائية للباب (العالى) لإستعادة سلطته فى بغداد. فهذا هدف لم يتخل عنه قط. إلاً أنه كان عسير المنال بسبب المصاعب الكبرى التى كان على العثمانيين مواجهتها فى أوروبا، وبسبب بعد العراق، الأمر الذى لن يسمح لهم باستخدام الإمكانات الضخمة قبل القرن التاسع عشر. ومن جهة أخرى، فإن الباشاوات «الأجانب» الذين حاول الباب (العالى) تنصيبهم فى بغداد لن يكونوا محل قبول هناك أبداً وسوف يقابلون هناك معارضة يستحيل التغلب عليها يبديها المماليك الذين يسيطرون على جميع روافع السلطة. ومن ثم فإن جميع المحاولات التى يقوم بها الباب (العالى) فى ١٧٣٤ – ١٧٣٦، وفى ١٧٤٧ – ١٧٥٠ وفى ١٧٧٥ – ١٧٨٠ سوف تمنى بالفشل واحدة اثر الأخرى، ففى كل مناسبة كان يجرى الإمساك من جديد بزمام السلطة من جانب حاكم قوى، أحمد باشا، سليمان أبو ليلى، سليمان الأكبر.

ومثل هذا الوضع يمكن تفسيره بوجود مصالح متبادلة تفرض أشكال مراعاة متبادلة. فلو دفع أشباه مملوك بغداد استقلالهم إلى حد الانفصال، لوجدوا أنفسهم معزولين فى مواجهة الأخطار الداخلية (القبائل العربية والكردية) والأخطار الخارجية (من جانب فارس) التى كانت تتهددهم. ومن ثم فقد كانت لهم مصلحة فى مراعاة مظاهر الخضوع للباب (العالى): فإذ كان يجرى تعيينهم

وتجديد تعيينهم كل سنة من جانب السلطان، فقد كانوا يدفعون الخزينة بانضباط لم يكن تاماً دائماً، لكن تقصيرهم يمكن تبريره بتكلفة الدفاع عن البلد والمشاركة فى الحملات العثمانية. وكان سليمان باشا الأكبر يدفع خزينة سنوية تصل إلى نحو ١٠٠٠٠٠ جنيه، بصورة جد منتظمة. ومن جهتها، كانت الحكومة العثمانية بحاجة إلى سلطة محلية جد قوية للدفاع عن مصالحها الأساسية فى هذه المنطقة: فدور باشاوات بغداد فى صون النظام الداخلى وولاءهم خلال الحروب الكبرى مع فارس كانا يبرران الإمتثال، فى اسطنبول، لوضع لم تكن لدى العثمانيين الإمكانات اللازمة لتغييره، إللهم إلاً إذا كان ذلك عبر تدخل عسكرى مباشر، وهو ما لن يلجأوا إليه إلاً فيما بعد، بمجرد تلاشى الخطر الفارسى. وعلى مدار مجمل القرن الثامن عشر، سوف تلعب الولاية دور دولة عازلة، ولن يكون بوسع الحكومة العثمانية إلاً أن تمتثل لوضع شبه الاستقلال، الذى يمنح باشاوات بغداد السلطة والقوى الضرورية لتمكينهم من السهر على حماية الحدود التى تفصل بين الامبراطوريتين والمذهبين الدينيين.

المماليك المصريون

إن مصر العثمانية، التى فتحت فى عام ١٥١٧، قد نظمها السلطان سليمان (الذى يرجع **القانون نامه** الذى أصدره إلى عام ١٥٢٤)، وفقاً لمبادىء كانت متمشية فى جميع المسائل مع القواعد العثمانية: فهناك **وال** يساعده **ديوان** وميليشيات سوف ينتقل عددها تدريجياً من أربع إلى سبع. وكان أكثر هذه الميليشيات أهمية (وأوفرها عدداً) يتمثل فى قوتين من جنود المشاة سوف تلعبان دوراً ملحوظاً فى تاريخ مصر خلال هذه القرون الثلاثة. وكان الانكشارية يمثلون القوة الأقوى والأوسع نفوذاً: وكان عددهم نحو ٥٠٠٠ فى القرن السابع عشر وقد أدوا مهام شرطة القاهرة، وهو ما أسهم دون شك فى تطوير علاقاتهم مع سكان المدينة. أما **العزب**، الأقل عدداً (قرابة ٣٠٠٠ رجل نحو عام ١٧٠٠)، والذين

يحصلون على رواتب أقل، فقد كانوا غالباً فى تنافس مع الإنكشارية على السيطرة على السلطة وعلى المكاسب التى تتيحها. وكانت السلطة القضائية تُمَارَسُ من جانب **قاضى القضاة** (أو **قاضى العسكر**)، المرسل إلى الولاية من طرف اسطنبول، والذى يساعده عدد من **النواب** كانت غالبيتهم من المصريين. لكن تنظيم مصر كانو، منذ البداية، جد أصيل بقدر ما أن العثمانيين سوف يحافظون على البنية المملوكية للنظام الذى كان سليم الأول قد وضع حداً له فى عام ١٥١٧. ذلك أن المماليك المهزومين الذين سوف يبقون فى مصر ويقبلون خدمة العثمانيين سوف يتم تنظيمهم فى قوات خاصة، كقوات **الشاويشيه**، المشكلة فى عام ١٥٢٤، وقوات **الشراكسة**، المشكلة فى عام ١٥٥٦. وسوف يجرى التصريح لهم بمواصلة شراء مجندين جدد، خاصة من شركاسيا، وتدريبهم، وفقاً للنظام القديم. والحال أن البكوات، الذين تولوا، فى القرن السابع عشر، حكم الأقاليم، كانوا يجندون من بين صفوف هؤلاء المماليك، ومن بين صفوفهم أيضاً كان يتم اختيار كبار القادة الإداريين: **الدفتردار، أمير الحج، السردار** (قائد الحملات)، الأمير المرافق **للخزينة** المرسلة كل عام إلى اسطنبول، **والقائمقام**، الذى كان يصرف الأمور بصورة مؤقتة فى حالة شغور السلطة.

وحتى قبل نهاية القرن السادس عشر، كانت سلطة الباشاوات الذين كان الباب (العالى) يرسلهم قد بدأت تبهت فى وجه السلطات التى أخذت تتعزز فى مصر. وكان على الباشاوات أن يواجهوا أولاً الحركات التى يوجهها الجنود والذين كان تخفيض قيمة رواتبهم قد دفعهم إلى التمرد. وفى عام ١٥٨٦، ينشب أول تمرد عسكرى، حيث قامت القوات بوقف الوالى وحبسه فى أحد بيوت القاهرة. وسوف تتلو ذلك التمرد تمردات أخرى فى أعوام ١٥٨٩ و١٥٩٨ و ١٦٠١. وفى عام ١٦٠٤، سوف ينجح المتمردون فى اغتيال إبراهيم باشا. والحال أن هذا العمل العنيف غير المسبوق سوف يستثير رد فعل قوى من جانب الباب (العالى): فبعد تحقيق جرى فى القاهرة وإعدام عدد معين من الضباط، سوف ترسل الحكومة

السلطانية إلى القاهرة محمد باشا. ويتخذ هذا الأخير تدابير قاسية ضد البكوات المتواطئين فى الأغتيال ويكسب لذلك كنية **«قول كيران»** («كاسر المماليك»). لكن تمرداً جديداً للجند ينشب فى عام ١٦٠٩، وهو تمرد بالغ الجسامة بحيث أن الانتصار الذى سوف يتم إحرازه فى نهاية الأمر على المتمردين سوف يصفه أحد كتاب الأخبار بـ «الفتح الثانى لمصر».

على أن هذا النجاح لن يستمر وسوف يستمر صعود البكوات التدريجى فى العقود التالية. فسوف يتصدون للباشاوات بجسارة متعاظمة باطراد: ففى عام ١٦٢٣، سوف يرفضون الأعتراف بالباشا الذى أرسله السلطان وسوف يحصلون على (موافقة السلطان) على إبقاء مصطفى باشا؛ وفى عام ١٦٣١، سوف يخلعون موسى باشا، الذى كان قد أمر باغتيال أحدهم، وسوف يعينون **قائمقاماً** ثم يتفاوضون مع الباب (العالى) على إستبدال الباشا الذى لم يعودوا يريدونه. وخلال السنوات الخمس والعشرين التى سوف تتلو الإطاحة بموسى باشا، تتجسد سيادة البكوات فى شخص رضوان بك، الذى هيمن على الحياة السياسية فى مصر حتى موته، فى عام ١٦٥٦، تحت لقب **أمير الحج**. وكانت هيبته من السمو، بحيث أن هذا الأمير، المنحدر من أصل شركسى، سوف يجرى تملقه بارجاع نسبه إلى السلطانين المملوكيين برقوق (١٣٨٢ – ١٣٩٨) وبارسباى (١٤٢٢ – ١٤٣٨) – وهو ما يضفى عليه نوعاً من الشرعية في مصر – وإلى قبيلة قريش، الأمر الذى يكفل له سلطة يمكنها أن تنافس، فى الأماكن المقدسة، سلطة السلاطين العثمانيين. على أن رضوان بك لن يحاول إستخدام سلطته وشعبيته للاستيلاء على السلطة، كما سوف يفعل ذلك على بك فى القرن التالى. وهذا الإعتدال يفسر دون شك قدرته على مقاومة مختلف محاولات الباب (العالى) الرامية إلى وقف شبه الحكم الذى يمارسه: تعيينه سرداراً لحملة ضد فارس، وهو مايتملص منه فى عام ١٦٣٥ وفى عام ١٦٣٧، نقله والياً على ولاية الحبشة، فى عام ١٦٣٩؛ دسائس الولاة لإزاحته عن السلطة فى عام ١٦٤٧ وفى عام ١٦٥١.

لكن التنافسات بين صفوف المماليك، بين حزب الفقارية (الذين كفل رضوان هيمنتهم) وحزب القاسمية، هى التى سوف تؤدى إلى الأفول المؤقت لنجم البكوات، إذ سوف يجتهد الباشاوات فى إستغلال هذه النزاعات للقضاء التدريجى على الفريقين وإعادة تأكيد سلطتهم هم: ففى عام ١٦٦٠، سوف يجرى ذبح الأمراء الفقارية فى ترًانا، وفى عام ١٦٦٢، سيجيىء الدور على حزب القاسمية ويتم القضاء عليهم. وسوف يخسر البكوات النفوذ المهيمن الذى كانوا يتمتعون به منذ مستهل القرن؛ وخلال ما يقرب من نصف قرن، فإن ترقية ضابط من الميليشيات إلى رتبة **السنجق بك** سوف تعتبر عقاباً، أو على الأقل إجراءاً ضاراً بمصالحه السياسية والمادية. وخلال بضع سنوات، سوف يتسنى تعزيز سلطة الباب (العالى) وممثليه فى القاهرة. وقد تمكن إبراهيم باشا (١٦٦١ - ١٦٦٤) من زيادة مبلغ الخزينة التى تدفعها مصر من ١٥ مليون إلى ٣١ مليون بارة. وفى عام ١٦٧٠، سوف يجرى إرسال إبراهيم باشا قره، مع قوة قوامها ٢٠٠٠ جندى، لتحسين إعادة التنظيم الإدارى والمالى لمصر: وسوف يتم إعتماد القرارات التى يتخذها الوالى من جانب اجتماع مهيب بشكل خاص للديوان، انعقد فى ٤ فبراير ١٦٧٢. لكن ذلك لن يكون غير مهلة للسلطة العثمانية فى مصر. فسوف ينجح الأمراء بسرعة بالغة فى التنصل من إلتزاماتهم، ومنذ عام ١٦٨٣، سوف يتم اختزال الخزينة من جديد إلى ٢٣ مليون بارة. وفى أعوام ١٦٧٦ و ١٦٩٧ و ١٧١١، سوف يتم إجبار باشاوات على التنحى.

إن سقوط نفوذ البكوات لم يكن مفيداً بصفة دائمة للولاة: فاعتباراً من عام ١٦٧٠، ولمدة نحو نصف قرن، انتقل الدور المهيمن فى الحياة السياسية فى القاهرة إلى العسكريين، وخاصة إلى الإنكشارية، الأقوى بينهم. وحول قادة **الأوجاق**، كوتشوك محمد (مات فى عام ١٦٩٤)، ثم افرانج أحمد (مات فى عام ١٧١١)، ينتظم النضال من أجل السلطة فى القاهرة. وتنبع سيادة الإنكشارية من عددهم (كانوا أكثر من ثلث مجموع الجند فى عام ١٧٠٩)، ومن قوتهم المادية

سوف يحتكرون، اعتباراً من ١٦٦٠ - ١٦٧٠، الإلتزامات الرئيسية، خاصة الأكثر عائداً، إلتزام جمرك السويس)، ومن الصلات التى كانوا قد نسجوها مع سكان القاهرة، عبر نظام **الحماية** المعقد ومن انتماء حرفيين وتجار إلى **الأوجاق** مما يسمح بعوائد مجزية. على أن الصراع على السلطة داخل قوة الإنكشارية، والذى تميز بسلسلة كاملة من الأزمات كانت أزمة ١٧١١ أكثرها جسامة (حرب أهلية حقيقية سوف تدوم لمدة شهرين)، إنما يؤدى إلى إضعاف **الأوجاق** بشكل دائم ويعيد السيادة إلى المماليك وإلى البكوات الذين يقودونهم.

وإعتباراً من مستهل القرن الثامن عشر، نجد أن نظام تجنيد الصفوة العسكرية والسياسية فى مصر عبر نظام «المملوكية» (شراء عبيد من القوقاز، ثم تربيتهم وإعتاقهم ودمجهم من جانب سادتهم) يفرض نفسه على مجمل الفئة الحاكمة: فلم يعد هناك فرق أساسى بين العمل فى **الأوجاق** أو البيليكات، إذ صار بوسع أى مملوك أن يصبح ضابطاً أو **سنجق بك**، إذا ما شاء سيده ذلك. وعندما يتذكر إبراهيم بك، فى الأعوام الأولى للقرن التاسع عشر، «الأزمنة الماضية الجميلة»، أى السنوات السابقة على الحملة الفرنسية لعام ١٧٩٨، فإنه سوف يذكر العشرة آلاف شخص الذين كانوا يشكلون الفئة الحاكمة، دون أن يجرى تمييزاً فعلياً بينهم: الأمراء، **الكشاف** (ولاة، أمراء من مرتبة أدنى)، ضباط **الأوجاقات**، المماليك، الجند. وكان هؤلاء المماليك يتجمعون فى **بيوت** تمتد تفرعاتها إلى الميليشيات وإلى المؤسسة البيليكية فى آن واحد. وكان أهم هذه البيوت هو بيت القازدوغلية، الذى كان يحتكر من الناحية العملية الوظائف السياسية والعسكرية، بدءاً من إبراهيم القازودغلى، **كتخودا** (كبير ضباط) الأنكشارية، الذى مارس السلطة بين عامى ١٧٤٣ و ١٧٥٤، بالإشتراك مع رضوان، **كتخودا العزب**، ورئيس «بيت» الجلفية. وحتى أواخر القرن، تصبح البيليكات احتكاراً للقازوغلية. ومن جهة أخرى، فإن أوسع البكوات نفوذاً سوف يحصل تدريجياً على اللقب شبه الرسمى،

وإن كان الغريب تماماً عن الهيراركية العثمانية، وهو لقب **شيخ البلد**، الذى سوف يكون محمد بك شركس، الأمير المهيمن فى ١٧٢٤ - ١٧٢٦، أول من يحمله.

وهذا النظام الخاص بتجنيد الفئة الحاكمة، وهذا الأحتكار للسلطة من جانب جماعة من الأمراء وهذا التركيز التدريجى للسلطة (محمد بك شركس، ثم ذو الفقار بك حتى عام ١٧٣٠؛ عثمان بك ذو الفقار، حتى عام ١٧٤٣؛ إبراهيم كتخودا ورضوان كتخودا، حتى ١٧٥٤ و ١٧٥٥) من الواضح أنها تذكر كلها بالتنظيم الذى كان قائماً فى بغداد، نحو العصر نفسه. إلاّ أنه فى حين أن مماليك بغداد كان يتم الأعتراف بهم كباشاوات وكانوا يكسبون شرعيتهم من هذا التعيين، فإن أمراء القاهرة سوف يكتفون (قبل على بك) بتأمين واقع السلطة لأنفسهم، مع اختزال سلطة الباشاوات إلى مجرد مظهر. وقد كتب القنصل پيليران، فى عام ١٧٣٠: «لقد عود السلطان البكوات على الاستقلال بحيث أن الأكثر قوة بينهم قد اعتادوا الكف عن الإعتراف بسلطته وخلع الباشا عندما يبدو لهم ذلك مناسباً».

وفى توازن السلطات الذى تحقق تدريجياً فى القاهرة، كانت «القوى» المصرية تهيمن على اللعبة السياسية بشكل شبه كامل، إلاّ أنها قد واصلت مراعاة مظاهر الإحترام الواجب الأداء للباشاوات (حتى عند خلعهم) ومظاهر خضوعها للباب (العالى). وفى عام ١٧٤٨، يتحالف محمد راغب باشا مع حسين بك للسعى إلى الاطاحة بكل من الكتخودا إبراهيم والكتخودا رضوان؛ لكن هذين الأخيرين يخلعانه ويدعوانه إلى مغادرة القلعة؛ وعندما يمر، مع حاشيته، أمام ثكنة **العزب**، يأمر رضوان باطلاق النار عليه؛ ويلقى تسعة أشخاص مصرعهم ويسقط الباشا نفسه تحت جواده. وإنزعاجاً من اعتداء يشكل انتهاكاً للشكليات المعتادة، يسارع الثنائى (إبراهيم ورضوان) إلى إرسال رسل إلى اسطنبول لتقديم الاعتذار عن هذا «الحادث» الذى جرى رده إلى «خطأ وسوء فهم».

ومن جهتها، فإن الحكومة السلطانية، المنزعجة غالباً من تصرفات الأمراء المصريين، والتى تميل أحياناً دون شك إلى التدخل بشكل قوى، إنما تستسلم لوضع لا تملك إمكانات لتغييره. وفى عام ١٧٤٠، فإن عثمان بك، الأمير المهيمن، يتجه، بعد اطلاعه على الدسائس التى يدبرها ضده سليمان باشا، إلى خلع الوالى، بل وإلى الأمر بحبسه فى «سجن يوسف». ويبدى الباب (العالى) انزعاجه، ويرسل أوامر بإعادة الباشا إلى منصبه، لكنه، أمام مقاومة الأمراء، يضطر إلى الاتجاه إلى إرسال باشا جديد: ويتم فى القاهرة استقبال على باشا، وهو رجل رفيع المكانة (كان صدراً أعظم)، بالحفاوة المعتادة. لكنه، خلال الاجتماع الذى جرت فيه تلاوة فرمان التعيين علناً، يعرض برنامجاً يدل تواضعه دلالة بليغة على حدود السياسة السلطانية فى الولاية: «إننى لم آت إلى مصر لبث الفرقة بين الأمراء ولا لبث الشقاق بين السكان. فمهمتى هى رعاية حقوق الجميع. لقد تنازل مولانا السلطان لى عن أرض البلد وأنا بدورى أهبها لكم. وكل ما أرجوه هو ألاَّ تخلقوا مصاعب فى تحصيل الضرائب». الاعتراف بالسيادة العثمانية وتحصيل الضرائب، ذلك هو برنامج الحد الأدنى الذى يعرضه باشا سوف يحكم، فى هذه الظروف، حكماً ينعم بالسلام حتى نهاية ولايته[٢٨]. على أن السلطان «الساخط على المضايقات المستمرة التى يتسبب فيها أهل القاهرة»، والمنزعج من عدم انصياعهم، يفكر، كما روجت ذلك الشائعات فى عام ١٧٥٩ فى القاهرة، فى إرسال «سفن» مع قوات انزال «لاخضاع مصر، وتغيير شكل حكمها واختزالها إلى مستوى ولاية عادية». لكنه لا يجد الامكانات لتحقيق ذلك، ثم إن قوى القاهرة، عن طريق تظاهرات الخضوع الملائمة وعن طريق حد أدنى من الوفاء بالتزاماتها، سوف تتمكن دائماً من تبديد الغيوم المتجمعة فى اسطنبول.

ومن هذه الزاوية، فإن مغامرة على بك الكبير تشكل ظاهرة فريدة فى تاريخ الولايات العربية للامبراطورية قبل أواخر القرن الثامن عشر. والحال أن الصعود إلى السلطة العليا من جانب هذا المملوك المنحدر من أصل شركسى (الأباظ)،

والذى بيع فى القاهرة فى عام ١٧٤٣، وربى فى بيت إبراهيم كتخودا، ثم اعتق، ورقى إلى رتبة بك (فى عام ١٧٥٤)، وصار رئيساً لـ «بيت» القازدوغلية، ثم **شيخاً للبلد** فى عام ١٧٦٠، إنما يتمشى مع مسيرة جد مألوفة فى مصر المملوكية. وتصبح مسيرة على بك غير عادية بالمرة حين يضطلع، لدى وصوله إلى قمة الهيراركية المملوكية، بالقضاء على القوى الموجودة فى القاهرة، بدلاً من الاتجاه إلى مراعاتها: فهو يقضى على المنافسين المحتملين بين صفوف البكوات بإصدار الأمر باغتيالهم أو باجبارهم على الرحيل إلى المنفى؛ كما يقضى على **أوجاق** الانكشارية الذين سوف يتم إعدام أو نفى قادتهم أيضاً، كما سوف يتم القضاء على قوتهم المالية؛ وهو يقضى أيضاً على ممثلى الباب (العالى)، حيث أن الممثل الذى سوف يخلعه فى عام ١٧٦٨ لن يكون له خليفة، لأن على بك سوف ينتزع وظيفة **القائمقام**. والشىء الأكثر استثنائية أيضاً من شبه الاستقلال هذا، الذى كانت له سوابق، هو تاكيده العلنى. وليس مؤكداً أن على بك قد وجه إلى الأمراء، المجتمعين فى الديوان، فى عام ١٧٦٩، الخطبة التى يتحدث عنها مارسيل، والتى يقال أنه قد ذكرهم فيها بأن مصر «التى كانت تحكمها قبلهم سلالات حاكمة أخرى من المماليك إنما تنتمى إليهم شرعاً» وبأنه يتوجب انتهاز الفرصة «لنزع النير الذى فرضته سياسة السلاطين الإجرامية على هذه المملكة الجميلة». لكن الأمير قد حقق عملياً هذا البرنامج خلال تلك السنة نفسها. فقد توقف عن إرسال الخزينة المعتادة **(ارسالية)** وأمتنع الباب (العالى) عن تعيين **ولاة** فى القاهرة؛ والشىء الأكثر أهمية هو أن على بك قد اغتصب الإمتيازات السلطانية التى لم يفكر من قبله قط أى أمير فى المطالبة بها: فقد أمر على بك بسك قرش من الفضة يحمل اسمه، بينما يحمل ظهره **طغراء** السلطان الحاكم، وفى ديسمبر ١٧٦٩، خلال صلاة أول رمضان المهيبة، القى أحد الخطباء داعياً للسلطان ولعلى بك. والحال أن الأمير قد بدا فى مظهر عاهل لمصر، فى مظهر خليفة لأولئك السلاطين المماليك الذين يعرف تاريخهم والذين أخذ ينشط فى أحياء أمجادهم، مستفيداً من

الظروف المؤاتية بشكل استثنائى والتى اتاحتها له الحرب الروسية - التركية من عام ١٧٦٨ إلى عام ١٧٧٤ : فقد اصابت هذه الحرب الباب (العالى) بالشلل؛ وسوف تقود إلى تدخل بحرى روسى فى البحر المتوسط بهدف تقديم قدر من الدعم لمشاريع على بك.

ويتم تدخل على بك فى الحجاز فى إطار السيادة العثمانية، لأن الباب (العالى) هو الذى التمس دعمه لحساب أحد المتصارعين الذين كانوا يتنازعون فيما بينهم على السلطة فى مكة. لكن الحملة التى سوف يجرى شنها فى يونيو ١٧٧٠ والتى سوف تربط الحجاز بمصر إنما تندرج أيضاً ضمن اطار سياسة عامة من شأنها أن تكفل لعلى بك السيطرة على ضفتى البحر الأحمر، وأن تعزز سيطرة مصر على التجارة الشرقية الكبيرة. وقد وجه على بك أنظاره بعد ذلك إلى فلسطين وسوريا، اللتين من شأن الإستيلاء عليهما أن يسمح له بإعادة تكوين الدولة السورية - المصرية التى كانت قد اختفت فى عام ١٥١٧ . وسوف يعمل على نزع سلاح العداوة المتوقعة من جانب الباب (العالى)، بتصوير العملية على أنها عملية موجهة فقط ضد عثمان العظم، باشا دمشق. وفى عام ١٦٧١، سوف يوجه ضد فلسطين أربعين ألف رجل بقيادة محمد بك أبو الذهب، انضمت إليهم قوات حليفه، الشيخ ضاهر. وفى ٦ يونيو، دخل محمد بك دمشق. وفى تلك اللحظة، عادت الامبراطورية المملوكية إلى الوجود. والحال أن الأخفاق النهائى لهذا المشروع إنما يرجع فى جانب كبير منه دون شك إلى الجهود التى بذلتها الحكومة السلطانية لاستمالة محمد بك والأمراء المصريين إلى الإنقلاب على سيدهم، مستفيدة من مللهم من هذه العمليات النائية ومن اشتهاهم الشخصى للسلطة. والواقع أن الانسحاب، غير المتوقع، للجيش المصرى وعودته إلى مصر، سوف يعطيان الإشارة لتفجر صراعات داخلية سوف تتمثل نتيجتها فى هزيمة على بك وتنحيته عن السلطة ثم موته فى نهاية الأمر (٨ مايو ١٧٧٣). وهكذا فإن محاولة على بك الرامية إلى خلق دولة مستقلة قد منيت بالفشل، وذلك دون شك، لأن الأمير

لم يتح له الوقت اللازم لأن يرسى فى مصر أسس دولة حديثة، كما سوف يتسنى لمحمد على أن يفعل ذلك اعتباراً من عام ١٨٠٥، وكذلك، دون شك، لأن إنحدار الامبراطورية لم يكن قد قطع بعد شوطاً بعيداً جداً بما يسمح لتفكك جزأها العربى بأن يحدث من الداخل.

ومع انتهاء تجربة على بك القصيرة، فإن الولاية المصرية ترجع، خلال الربع الأخير من القرن، إلى وضعها السابق فى داخل الامبراطورية، ولكن بدرجة من الاستقلال أوفر بلا جدال. والواقع أن محمد بك أبو الذهب قد واصل سياسة سيده، مع أشكال من المراعاة والمداراة تجعلها مقبولة من جانب الباب (العالى). فالعودة إلى سك عملة تعترف بسيادة السلطان، وسداد متأخرات ثلاث سنوات من الضرائب والاحتفال الباذخ الصاخب بتنصيب باشا مرسل من اسطنبول (خليل باشا، ٨ يونيو ١٧٧٣) سوف تعبر كلها عن العودة الرسمية إلى الطاعة للباب (العالى). لكن سياسة محمد بك الداخلية والخارجية لم تختلف كثيراً عن سياسة سلفه، وكان استقلال مصر الفعلي شبه تام مثلما كان عليه الأمر فى ظل على بك. والحال أن فرماناً صادراً عن الباب العالى قد اعترف رسمياً لمحمد بك بلقب **شيخ البلد** (١٨ سبتمبر ١٧٧٣). بل إنه يبدو أن السلطان قد منح الأمير، فى عام ١٧٧٥، رتبة الوزير ووظيفة الوالى، وهو تركيز للصلاحيات من شأنه أن يكفل لمحمد بك سلطة تامة على مصر. أمّا عمليات محمد بك فى سوريا، التى تتمتع هذه المرة بتأييد الباب (العالى)، فسوف يكون من شأنها أن تمنحه، دون انقطاع، المكانة المهيمنة التى كان على بك قد تطلع إلى انتزاعها؛ لكن موته المفاجىء فى يونيو ١٧٧٥ ينهى هذا الشكل الثانى والأخير للأطماع المصرية الكبرى فى هذا الإتجاه.

وأياً كان الأمر، فإن عهدى على بك ومحمد بك القصيرين فى مصر لن يمرا دون أن يخلفا آثاراً دائمة. ففى استخلاصهما لدرس تجربة سلفيهما، نجد أن

الأميرين المهيمنين المصريين (إبراهيم بك ومراد بك، خلال الجزء الأكبر من الفترة الممتدة من عام ١٧٧٥ إلى عام ١٧٩٨) سوف لا يتطلعان منذ ذلك الحين إلى ما وراء حدود الولاية. لكنهما سوف يتصرفان فيها بقدر من الاستقلال شبه كامل، خاصة فى المجال المالى: فمن الخزينة الواجبة الأداء على مصر لن يرسل الثنائى الحاكم غير النذر اليسير، بما يؤدى إلى ارتفاع المتأخرات المتراكمة عن السنوات الممتدة من عام ١٧٧٩ إلى عام ١٧٨٥ (حيث يصل المبلغ السنوى المفترض دفعه إلى ٢٤٩٨٧٢٠٠ باره) إلى ١٠٣٧٦٢٣٦٩ بارة. والحال أن هذا الأغفال غير العادى للإلتزامات التى كان الباب (العالى) يعتبرها ضرورية، بالإضافة إلى الانزعاج الذى أثاره فى اسطنبول استبداد الأميرين إنما يفسران عزم الباب (العالى) فى نهاية الأمر على إستخدام أكبر الامكانات لرد مصر إلى تبعية أوثق للسلطة السلطانية. ففى عام ١٧٨٦، تستفيد الحكومة السلطانية من انفراج قصير فى مصاعبها الخارجية لكى ترسل إلى مصر حملة من ٣٨ سفينة تحمل ما بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ رجل، تحت قيادة قائد عسكرى ورجل دولة من ذوى الصدارة، هو حسن باشا الغازى. وكما كان الأمل فى اسطنبول، فإن سلطة الثنائى الحاكم تنهار دون مقاومة كبيرة. غير أنه لا السكان ولا ممثليهم التقليديين (العلماء) سوف يستجيبون بحماس بالغ للدعوة الموجهة إليهم للالتفاف حول الباشا.

وبعد بضع تظاهرات للحماس الشعبى، يبررها انعدام شعبية البكوات، عند دخول حسن باشا إلى القاهرة (حيث جرى استقباله، فيما يذكر الجبرتى، كاتب الأخبار «كما لو كان مهدى الزمان»)، يتكشف أن المحاولة المبذولة لإستعادة سيطرة عثمانية مباشرة فى مصر هى محاولة قصيرة العمر. فقد أبقى حسن باشا على النظام المملوكى، بكادر مختلف، أما الإبتزازات التى كان اللوم قد وجه بسببها إلى إبراهيم ومراد فسوف تعاود الظهور. وأخيراً، يضطر حسن باشا إلى مغادرة مصر فى أكتوبر ١٧٨٧ للإشتراك فى الحرب ضد روسيا، وبعد أربع سنوات من عهدٍ فاصلٍ تحمل مسئولياته اسماعيل بك، سوف يسترد الثنائى

(إبراهيم ومراد) السلطة فى القاهرة، فى ٢٣ يوليو ١٧٩١، وسوف يحتفظان بها حتى عام ١٧٩٨.

لم يكن لدى الباب (العالى) لا الوقت ولا الإمكانات اللازمة لإعادة مصر إلى نظام الحكم الذى كان قد أقامه هناك فى عام ١٥١٧. ولم يكن هناك غير البروباجنده فى الفكرة التى طرحها بونابارت، فى عام ١٧٩٨، والتى زعم فيها أنه لم يأت إلى مصر كعدو للامبراطورية العثمانية، بل كعدو لنظام المماليك المحلى الذى نبذ سلطتها. ولا شك أن البيانات الشهيرة التى وعد فيها السكان المصريين بتحريرهم من إستبداد المماليك كانت تتضمن شيئاً من الحقيقة: «منذ زمن بعيد، كانت هذه الحثالة من العبيد المشترين من چيورچيا ومن القوقاز تروع أجمل بلد فى العالم، لكن الله، الذى بيده كل شىء، قد حكم بزوال ملكهم». على أن سلطة إسلامية، ينظر إليها بوصفها قومية، هى وحدها التى يمكنها اخراج مصر من الإطار العثمانى الذى عاشت فيه منذ عام ١٥١٧ واستكمال المحاولة التى بدأها على بك. وأياً كان الأمر، فإن مشروع بونابارت العسكرى والإستعمارى قد وجه ضربة قاتلة إلى النظام «العثمانى - المملوكى» وجعل من الممكن ظهور المشروع الذى سوف ينكب عليه محمد على: تحويل مصر إلى دولة تكاد تكون مستقلة.

تطور ولايات المغرب نحو الاستقلال

ان الاتجاهات التى ظهرت فى ولايات الشرق الأدنى إلى الاستقلال سوف تقود، فى ولايات المغرب (الجزائر، تونس، طرابلس الغرب)، فى القرن الثامن عشر، إلى شبه استقلال: فالأرتباط بالإمبراطورية لم يعد يتميز إلاً بعلامات خارجية والسيطرة العثمانية تختزل إلى سيادة لا تترتب عليها آثار بالنسبة للحائزين المحليين على السلطة. وتبدو أسباب مثل هذا التطور جد واضحة، فبعد المغرب عن مركز الإمبراطورية يجعل من الصعب على الحكومة السلطانية التدخل هناك: فبمجرد إنجازه لفتح تطلب عملاً عسكرياً قوياً أحياناً، كان الباب (العالى)

يضطر، سعياً إلى فرض سيطرته على هذا الجزء من الإمبراطورية، إلى استخدام إمكانات كف عن التمتع بها اعتباراً من أواخر القرن السادس عشر، حين كان مجهوده الرئيسى موجهاً إلى الدفاع عن ممتلكاته الأوروبية والآسيوية، المهددة من جانب الدول المسيحية أو السلالة الحاكمة الصفوية. وكان الاهتمام الذى أبداه العثمانيون بالحوض الغربى للبحر المتوسط وبالأراضى العربية المطلة عليه من الجنوب قد حفزه نداء العون الذى وجهه إليهم السكان المسلمون المهددون بالفتح المسيحى، خاصة الأسبانى، فى المغرب الشمالى. وكان الجزائريون قد وجهوا النداء إلى القراصنة الأتراك المحاربين فى المنطقة، منذ عام ١٥١٥، لتخليصهم من الأسبان. وفى عام ١٥١٨، وضع خير الدين نفسه بنفسه تحت السيادة العثمانية. وفى تونس، تدخل، فى عام ١٥٣٤، لانهاء الحماية الأسبانية التى كانت قد سمحت للحفصيين بالبقاء. وفى طرابلس الغرب، فى عام ١٥٥١، تمكن تورجوت (دارجوت)، وهو قائد اسطول تركى، من طرد فرسان القديس يوحنا الأورشليمى، الذين كان شارل الخامس قد مكنهم من البقاء هناك. وكان العثمانيون مشتبكين مع آل هابسبورج فى نزاع على السيادة فى البحر المتوسط، سوف يسهم فى وضع حد له نجاح مسيحى (ليبانت، فى عام ١٥٧١) ونجاح إسلامى (الاستيلاء على تونس، فى عام ١٥٧٤) على حد سواء. وبعد عام ١٥٨٠، نجد أن «الوحشين السياسيين فى البحر المتوسط [...] يتخليان عن الصراع». ويؤدى «تأرجح تركيا نحو الشرق» وتأرجح اسبانيا نحو الغرب، والذى يتجاوب معه، إلى تخليص البحر المتوسط من «حرب الدول الكبرى التى كانت سمته الرئيسية، من عام ١٥٥٠ إلى عام ١٥٨٠»[٢٩]. والحال أن الامبراطورية العثمانية، التى يتسارع انحطاطها البحرى بعد عام ١٥٨٠، تكف عن الاهتمام على نحو نشيط بالشطر الغربى من البحر المتوسط، وتترك مهمة حمايته للعناصر التى نصبتها فى ايالات افريقيا الشمالية.

ولاشك أن اصالة تطور ولايات المغرب يمكن ردها أيضاً إلى القرب المباشر من أوروبا المسيحية والذى كانت له آثار متناقضة. والحال أن الخطر المسيحى، الذى اضرمت ناره عمليات طرد الموريسكيين التى ذكرت بضياع أسبانيا (وصلت الموجة الأخيرة إلى الجزائر وتونس فى عام ١٦٠٩) والذى أصبح محسوساً على نحو مباشر من خلال مستوطنات ساحلية أسبانية، لن تستوعب إلاً ببطء شديد (لن يتم استرداد وهران بشكل حاسم إلاً فى عام ١٧٩٢)، سوف يغذى حرب قرصنة يخوضها، من الجانب الإسلامى، المغاربة وحدهم: وتتمشى هذه الأنشطة البحرية بطبيعة الحال مع فريضة **الجهاد**، لكنها تؤدى أيضاً إلى إثراء الايالات بالمغانم التى تترتب عليها، عبر الاستيلاء على السلع والعبيد الذين كانت إعادة بيعهم مربحة. كما أن ربابنة السفن (**رئيس**) قد لعبوا دوراً اقتصادياً هاماً وسوف يشكلون عنصراً سرعان ما سوف يصبح حاسماً فى التوازن السياسى فى الايالات: فنحو عام ١٦٤٠، آلت السيطرة على الحياة السياسية فى مدينة الجزائر إلى على بيتشنين رئيس **طائفة الرؤساء**، وصاحب العديد من السفن وعدة مئات من الأسرى. وبين عامى ١٦٣٧ و ١٦٤٠، كان الأسطى مراد «ربان سفن تونس» الشخصية السائدة فى الولاية، باعتباره داياً. إلاً أن قرب ايطاليا وكورسيكا، وبروڤانس واسبانيا، من جهة أخرى، يسمح بأن يستقر فى ولايات المغرب أوروبيون عديدون تحولوا إلى إعتناق الإسلام من تلقاء أنفسهم أو إثر أسرهم من جانب القراصنة. وسوف يلعب من سماهم الأوروبيون بـ«المرتدين» دوراً نشيطاً فى ملاحة البربر، بل وغالباً فى الحياة السياسية للايالات، خاصة فى القرن السابع عشر: فعلى بيتشنين هو الايطالى پيتشينينو والأسطى مراد نفسه ينحدر من جنوه. كما أن الأندلسيين، الذين سوف يصل نحو ١٠٠٠٠٠ منهم إلى افريقيا الشمالية فى مستهل القرن السابع عشر، سوف يسهمون هم أيضاً فى «تغريب» معين للايالات.

ومن المؤكد أن هذه المؤثرات المتباينة والنزعة الكوزموبوليتية التى كانت صارخة الوضوح فى عواصم المغرب فى القرن السابع عشر قد ترتبت عليها آثار لم تحسب جيداً. وهذا الانفتاح النسبى على العالم الخارجى، والذى كان عظيماً فى القرن السابع عشر يتعارض تعارضاً قوياً مع اقتصار ولايات الشرق الأدنى على داخل الإمبراطورية، والذى سوف يستمر حتى عام ١٧٩٨، ولاشك أنه قد أسهم فى تطور جد أصيل للولايات الغربية من الامبراطورية.

الجزائر: ملكية جماعية

على الرغم من تطور ملحوظ نحو نظام ملكى، فإن السلطة فى مدينة الجزائر قد كرست، إلى النهاية، بنيةً اجتماعيةً تبرز فيها السلطة العليا، إما عبر «ثورات» **أوجاق** الانكشارية العنيفة، أو فى إطار عمل فريق محدود يتولى المهام «الحكومية».

والحال أن تاكيد السيادة العثمانية على الجزائر كان نتيجةً، لم تنظمها الحكومة المركزية فى الواقع، لمصاعب تسببت فيها على المستوى المحلى الحملة الصليبية المسيحية (الاسبانية هنا). فالاحتلالات المحدودة لـ «الحصون» (وهران، فى عام ١٥٠٩؛ بوچيا، فى عام ١٥١٠)، سوف تدفع سكان الجزائر (حيث كان الأسبان قد احتلوا عدداً من الجزر الصغيرة وشيدوا قلعة پينيون التى سيطرت على الميناء) إلى طلب العون من القرصانين التركيين، الأخوين «باربا روساً»، اللذين خاضا، منذ عام ١٥٠٤، حرب قرصنة نشيطة ضد المسيحيين فى غربى البحر المتوسط واللذين استقرا، فى عام ١٥١٤، فى چيچيللى: وهكذا صار عروج سيداً لمدينة الجزائر (١٥١٥)؛ ولا يرى أخوه وخليفته خير الدين حلاً آخر لتوطيد أركان الدولة التى اجتهد فى اقامتها غير اللجوء إلى السلطان سليم. وقد قبل السلطان هذا الولاء، وعينه فى منصب **البيليربك**، مانحاً إياه لقب الباشا، وأرسل إليه ٢٠٠٠ رجل مسلحين بالغدارات وسمح بابحار ٤٠٠٠ متطوع إلى الجزائر،

منحـهم حقـوق وإمتـيازات الانكشـارية (١٥١٨). وعندئذ سـوف يكون بوسـع خـير الدين، خـلال بضـع سنوات، فـتح بون وقسنطينة ومـدينة الجـزائر والأسـتيـلاء على قلعة پينيون كما سوف يكون بوسعه أن يقيم على ساحل مدينة الجزائر الميناء الذى سوف يصبح القاعدة الرئيسية للقرصنة التركية فى غربى البحر المتوسط.

وقد تميزت ايالة الجزائر بنظام حكم شبـيه من جميع النواحى بنظام الحكم الذى عـرفتـه الولايات الأخرى للامبـراطورية: وال (**بيليـربك**)، **اوجاق** للانكشـارية، يدار عن طريق ديوان، ويتم تجـديده عـبـر تجنيـد منتظـم لأفـواج (**يولداش**) مـن الأناضول. إلا أننا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أهمية حرب القرصنة المستمرة ضد الملاحة المسيحية والتى، علاوة على جانبها الدينى والعسكرى، تسـهم فى ازدهار الايالة، فسوف نجد أن دوراً هاماً فى هذه الحكومة قد لعبه القراصنة (**الرؤساء**)، المنظمون فى **طائفة** كان تركيبها مختلفاً بشكل محسوس عن تركيب **الأوجاق**، لأن الأتراك فيها كانوا أقل عدداً ممن تحولوا إلى اعتناق الإسلام. والحال أن ضـعف **البيليربكوات** سوف يترك السـاحـة مفـتوحـة لتنافس على السلطة بين الإنكشـارية و**الرؤساء**، اعتـبر، بوجه عام، محـوراً لتطور الجـزائر، من أواخر القـرن السـادس عشـر إلى أواخر القـرن السـابع عشر، وذلك على الرغم من أن مـصـالح الفريقين كانت، فى واقع الأمر، مرتبطة فيما بينها إلى حد بعيد: فمنذ عـام ١٥٦٨، سمح للانكشـارية بالإنضمـام إلى البحـارة وقد شـاركـوا على نحو مباشر فى مكاسب القرصنة. ويبدو أن قوة الفريقين قد سارت، اجمالاً، فى خط واحد، صاعد حتى أواخر القرن السابع عشر وهابط بعد ذلك.

وتتمثل مشكلة كبيرة أخرى ميزت تاريخ الجزائر السياسى فى المكانة التى سوف يكسبها **القولوغلية** (أبناء الأتراك والنساء الجزائريات) الذين سوف يحاول الانكشـارية، مـثـابرين، تنحـيتـهم عن السلطة. والحـال أن اقـتـسـام الحكم بين الباشوات والميليشيا والذى تشهد عليه ديباجة المراسيم الرسمية («نحن، باشا

وديوان ميليشيا الجزائر التى لا تقهر») ينتهى فى عام ١٦٥٩، حين تقرر الميليشيا تجريد الوالى من آخر صلاحياته ورد السلطة إلى الأغا، المعين رئيساً للديوان، بحسب الأقدمية، لمدة شهرين فقط. لكن هذا النوع من «الجمهورية العسكرية» لم يكن يتميز بأهلية كبيرة للحياة، كما سوف تشير إلى ذلك القلاقل التى سوف تتلو قيامه. ففى عام ١٦٧١، سوف يجرى تعيين وخلع خمسة أو ستة أغوات فى غضون ثلاثة أيام، وسوف تسلم الميليشيا السلطة لداىٍ (ضابط يسمى دون تكلف بـ «الخال»)، سوف يعين مدى الحياة ويتقلد منذ ذلك الحين كل السلطة. وهكذا أبلغ مصطفى، داى الجزائر من عام ١٧٠٠ إلى عام ١٧٠٥، لويس الرابع عشر بتوليه السلطة: «إن الضباط وانكشارية الجيش الظافر، وضباط الديوان مع السادة الرئيسيين لمدينة ومملكة الجزائر، قد نصبونى كلهم فى مقام داى وحاكم مدينة ومملكة الجزائر، خلال اجتماع لهم، باتفاق مشترك، وبقرار جماعى»[٣٠]. والحال أن الباشا غائب بشكل ملحوظ عن هذا الكلام.

وقد تميز هذا النظام الجديد فى البداية بقدر معين من انعدام الاستقرار: فبين عامى ١٦٧١ و ١٧١٠، سوف يتعاقب على الحكم ثلاثة عشر داياً، وسوف يتم اغتيال ثلاثة من الدايات الأربعة الأواخر، حيث يفلت الرابع من المصير المنتظر عن طريق نفى فى الوقت المناسب. وفى عام ١٧١١، يتجه على تشاووش، الذى عين داياً فى عام ١٧١٠، إلى تغيير نهائى للنظام الحكومى الجزائرى: فهو يرفض السماح بدخول إبراهيم شرقان، الباشا المعين، إلى الجزائر، ويلتمس من السلطان أحمد الثالث وينال موافقته على تعيينه هو فى منصب باشا الجزائر. ومنذ ذلك الحين، يكتفى الباب (العالى) باصدار تخويل شكلى خالص للداى الذى تعينه الميليشيا. والحال أن محاولة بذلت فى عام ١٧٢٩، لتولية باشا مرسل من اسطنبول فى الجزائر سوف تفشل بشكل محزن؛ فعندما يصل محمد باشا أصلان، فى ٢٠ يونيو، إلى المرسى، مع حاشية من خمسة وأربعين رجلاً، كان عليهم شغل الوظائف الرئيسية، يصدر الأمر إلى السفينة بالرسو عند رأس ماتيفو وبالامتناع

عن أى اتصال بالبر، وإلاً فإن النيزان سوف تفتح عليها . ويقرر الديوان عدم استقبال الباشا؛ وينسحب هذا الأخير، ويمتنع الباب (العالى) عن النظر فى الحادث.

وفى القرن الثامن عشر، نشهد استقراراً للسلطة فى الجزائر. فمن عام ١٧١٠ إلى عام ١٧٩٨، لا يتعاقب على الحكم غير تسعة دايات ولا يتعاقب على الحكم بين عامى ١٧٥٤ و ١٧٩٨ غير ثلاثة منهم. وتصبح الخلافة منتظمة: فقد كان يتم اختيار الداى عادة من بين صفوف كبار وجهاء الدولة، وهو، بوجه عام، **الخزنچى**، أو أيضاً اغا **السباهيين** أو **خوجة الخيل**. بل ويبدو أن تطوراً نحو وراثة معينة قد ظهر أحياناً: فقد كان بابا إبراهيم (١٧٣٢ - ١٧٤٥) زوج شقيقة كور عبدى (١٧٢٤ - ١٧٣٢) وقد خلفه إبراهيم كوتشوك (١٧٤٥ - ١٧٤٨)، ابن أخيه. أما الداى حسن (١٧٩١ - ١٧٩٨)، ابن محمد بن عثمان بالتبنى، فقد خلفه مصطفى (١٧٩٨ - ١٨٠٥)، ابن أخيه. وسوف يهيمن السلم على عهود الحكم: فمن بين الدايات التسعة الذين حكموا بين عامى ١٧١٠ و ١٧٩٨، سوف يموت سبعة ميتة طبيعية، ولن يجرى اغتيال غير اثنين، ولا تكاد تنشب غير «ثورة» واحدة، هى «ثورة» ١٧٥٤، التى تذهب الأسطورة إلى أن خمسة دايات قد تعاقبوا على الحكم خلالها فى يوم واحد.

وكان الداى شبه ملك. ويشير ڤينتور دو پارادى، نحو عام ١٧٩٠، إلى أنه كان «يتمتع بسلطة جد مطلقة بحيث أنه كان يملى ارادته فى الحالات الخاصة». وكان يحكم بمساعدة الديوان الذى ينتمى إليه كبار الوجهاء وضباط الميليشيا **والرؤساء** وأعيان مختلفون (العلماء). وكان عدد من كبار الشخصيات يشكلون صورة أولية لحكومة، ويتولون اختصاصات محددة نسبياً: **الخزنچى** (مسئول الخزانة)، الأوسع نفوذاً، والذى غالباً ما يعين خليفة للداى؛ أغا السباهيين (**محله أغاسى**)، الذى يقود الجيش؛ **خوجه الخيل** (بالتركية: آتخوچاسى، «كاتب الخيل»)، المسئول عن

ايرادات أراضى الدولة وعن تنظيم المعسكرات؛ **بيت الملچى**، الذى يسيطر على التركات الشاغرة؛ **وكيل الخرج**، المسئول عن البحرية، وبطريق التوسع، عن الشئون الخارجية. ويهتم كادر من الكتاب **(خوچه)** بالأمانة وبمختلف «المصالح» الإدارية والمالية. ويسيطر ثلاثة بكوات على الولايات (وهران، تيتيرى، قسنطينة)، التى تُرْسَلُ إليها، كل سنة، **محلة** مكلفة بالمساعدة على حفظ النظام؛ وتدفع الولايات خزينة سنوية للبكوات. وقد منح هذا النظام الجزائر هدوءاً وإزدهاراً فعليين، خاصة خلال الشطر الثانى من القرن الثامن عشر. وكان لعهد الداى محمد بن عثمان (١٧٦٦ - ١٧٩١) الطويل نظيره فى قسنطينة، التى عرفت عصرها الذهبى فى ظل الباى صلاح (١٧٧١ - ١٧٩٢)، وفى وهران، فى ظل الباى محمد الكبير (١٧٧٩ - ١٧٩٦). ويشير ڤينتور دوپارادى إلى الرجال «الأفاضل حقاً» الذين حكموا الايالة ويصف محمداً بن عثمان بأنه «رجل حكيم، عفيف، طاهر، متواضع فى ملبسه، لا يحيا إلاّ من أجل إزدهار الدولة».

كما تفرض الإيالة نفسها على جيرانها: فثلاث هزائم تلحق بالمغرب الأقصى الذى يحكمه مولاى اسماعيل سوف تكفل الأمن من الجهة الغربية. وفى الشرق، سوف تكابد تونس هيمنة الجزائريين، الذين تجلى تفوقهم العسكرى على مدار حملات ظافرة؛ والأخيرة بين هذه الحملات، فى عام ١٧٥٦، تسمح بإعادة تنصيب الفرع الشرعى من الحسينيين وتختزل بايات تونس إلى وضعية الاتباع. وفى الخارج، تعترف الدول الأوروبية بسلطة ايالة الجزائر، وبدلاً من اللجوء إلى تظاهرات بحرية تعتبر آثارها قصيرة الإستمرار، فإنها غالباً ما تفضل تسوية مشكلة القرصنة الجزائرية عن طريق سياسة معاهدات، لم تكن محل احترام دائماً، أو عن طريق دفع اتاوات أو تقديم هدايا. وسوف يكشف حدثان بشكل مثير عن قوة الايالة. ففى عام ١٧٧٥، نجد أن الحملة التى وجهها الأسبان ضد الجزائر، تحت قيادة أوريلى (٣٤٤ سفينة و ٢٢٠٠٠ جندياً)، تنتهى بتشتيت المهاجمين وتؤكد الجبروت الجزائرى الواضح فى وجه الهجمات القادمة من البحر.

وفى عام ١٧٩٢، بعد وقت قصير من موت محمد بن عثمان، يتم إسترداد وهران من الأسبان بشكل حاسم. ويضع ذلك نهاية لمشاريع استعمار الموانىء الجزائرية التى تواصلت، مع انقطاعات، على مدار نحو ثلاثة قرون، منذ احتلال الأسبان للمرسى الكبير، فى عام ١٥٠٥.

وفى كل ذلك، تصرف دايات الجزائر بوصفهم حكاماً مستقلين بالفعل عن الباب (العالى). وصحيح أنهم قد حافظوا على العلاقات التى توحدهم بالإمبراطورية: وقد دفعهم إلى ذلك شعور التضامن الإسلامى، والهيبة التى تتمتع بها الحكومة السلطانية فى نظر السكان، كما دفعهم إلى ذلك، دون شك، اعتبار أن الامبراطورية تمثل قوة من شأنها أن تكون مفيدة عند الملمات، وأخيراً، ضرورة التمكن من مواصلة التجنيد فى المشرق للجنود الذين يحتاج إليهم **أوجاق** الجزائر لتجديد صفوفه، وهو ما لا يمكن عمله دون موافقة الحكومة السلطانية. ومن ثم فإن الداى المعين حديثاً كان يطلب تنصيباً رسمياً لم يكن يقابل أبداً بالرفض، وسعياً إلى كسب ود الحكومة العثمانية، كان يرسل هدايا (منسوجات، مرجاناً، عبيداً...) لم تكن تشكل اتاوة منتظمة، بصرف النظر عن قيمتها، وكان السلطان يرد عليها أيضاً بارسال هدايا مفيدة: مدافع، بارود، فى عام ١٨٠١؛ سفينة حربية، فى عام ١٨١٧.

وكان الداى يخاطب الباب (العالى) بنبرة خضوع تتميز بالتكلف: فالداى حسين، حين يكتب إلى السلطان، فى عام ١٨٢٧، يسمى نفسه بـ «الوزير المكلف بحماية مصالح الأوچاق الظافر التابع لمولانا [...] الذى أنا خادمه»، ويوقع الرسالة بـ «الخادم حسين، والى مدينة الجزائر الكبرى، عبدكم»[٣١]. ويرسل هذا الداى نفسه مساعدة إلى السلطان خلال حرب الاستقلال اليونانية: إذ تصل إلى ناڤارين ثمان سفن من سفنه. لكن الدايات، فى حكمهم لولايتهم، وخاصة فى علاقاتهم مع الدول، لا يسمحون بأى تدخل من جانب سيدهم. ففى عام ١٧٢٤،

يصل إلى الجزائر فرمان يدعو فيه السلطان الجزائريين إلى رد سفن تم الإستيلاء عليها من أصحاب سفن چيرمانيين. وعندما يعدد الرسل القاب السلطان ويذكرون لقب «ملك الجزائر» ينهض الداى ويتساءل: «ماذا؟ ملك الجزائر [...]؟ فماذا أكون أنا؟» ويخرج من القاعة. وعندما يقرر الجزائريون، فى عام ١٧٣٥، التدخل فى تونس ضد حسين بن على، لحساب على باشا، المطالب بالولاية، يرسل الباب (العالى) إلى الجزائر **قابيچياً** مكلفاً بمنع أية عملية ضد تونس؛ ولا يحسب الداى أى حساب لذلك الموقف ويتم قطع رأس **القابيچى** فى نهاية الأمر. وفى عام ١٧٩٨، يتملص الداى مصطفى قدر الإمكان من الأمر الصادر من سليم الثالث بإعلان الحرب على فرنسا، ويخفف من آثاره؛ وعندما يضطر إلى القطيعة من جديد فى عام ١٨٠١، فإنه يكتب إلى القنصل الأول للإعتذار وللتعهد بـ «بتسليح عدد كبير من السفن لاعتراض واحراق السفن التى يوجهها السلطان من الجهة الغربية»(٣٢).

وفى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، ينتهى الأستقرار النسبى الذى وصفناه، وتدخل الايالة فى فترة أزمة سوف تستمر حتى عام ١٨٣٠. وقبل وقت طويل من تدخل اللورد اكسماوث، فى عام ١٨١٦، كانت القرصنة قد أصبحت نشاطاً اقتصادياً عديم الأهمية وقد توقفت عن أن تكون مورداً بديلاً بالنسبة لتجارة هزيلة. فالعبيدالمسيحيون، الذين من المحتمل أن يكون عددهم فى منتصف القرن السابع عشر قد تجاوز ٢٥٠٠٠ وتجاوز ٣٠٠٠ نحو عام ١٧٥٠، لم يكونوا أكثر من مئات قليلة فى عام ١٨٣٠. وكانت القوة العسكرية للايالة قد اصابها الضعف مع أفول الميليشيا: فبين عامى ١٨٠٠ و ١٨٢٩، لن يجند من المشرق غير ٨٥٣٣ رجلاً. ويبرز غليان دينى نشيط مع إنشاء، أو إصلاح، العديد من الطرق الدينية (الطيبية، الدارقاوه، التيچانية، الرحمانية)، التى سوف تلهم حركات تمرد شبه متواصلة خلال الأعوام الثلاثين الأولى من القرن التاسع عشر، خاصة فى منطقة قبائل البربر (١٨٠٣ – ١٨٠٧ و ١٨١٠ – ١٨١٥) وفى وهران (بين عامى

١٨٢٠ و ١٨٢٨). وسوف يؤدى تضاؤل الموارد الضريبية إلى دفع الولاة إلى زيادة عبء استغلال السكان، بما يزيد من تفاقم السخط. ومن جهة أخرى فإن إنعدام انضباط الميليشيا سوف يوقع السلطة فى إنعدام للإستقرار يذكر بفترة أواخر القرن السابع عشر: فبين عامى ١٧٩٨ و ١٨١٧، سنجد أن الدايات الستة الذين سوف يتعاقبون على الحكم سوف يجرى الإطاحة بهم عن طريق تمردات الجند، ثم إعدامهم.

وعندما يقرر على خوجه، فى عام ١٨١٧، مغادرة قصر جانينا، فى وسط المدينة، والمضى إلى الإقامة فى القلعة، تحت حراسة ٢٠٠٠ من رجال القبائل البربر، فإن ذلك إنما يرجع، فى جانب منه، دون شك، إلى الرغبة فى التخلص من ضغط الميليشيا. وقد أبلغ الأتراك «أنه سوف يحسن معاملة من يقبلون الطاعة؛ ويترك للآخرين حرية العودة إلى المشرق، الذى لم يعد [...] يريد مجندين منه». وعلى يد جيش صغير قوامه ٦٠٠٠ رجل من **القولوغلية** يتم سحق محاولة من جانب العسكريين الأتراك لخلع الداى. ويخسر الانكشارية ١٢٠٠ جندياً و ١٥٠ ضابطاً؛ وسوف يطلب عدد معين منهم ترحيله إلى المشرق[٣٣]. ويبدو أن انقلاباً فى النظام السياسى للايالة كان بسبيله إلى الظهور، سوف تكف فيه السلطة عن الاعتماد على العنصر التركى وتصبح «قومية»، على غرار التطور الذى عرفته تونس، منذ أوائل القرن السابع عشر[٣٤].

إلاّ أن من الواضح أن الأوان كان قد أصبح جد متأخر لتمكن ايالة الجزائر من اتباع سبيل آخر. ذلك أن الضعف الذى أصابها قد أوضحه انحدار مكانتها الخارجية. فتونس، التى كانت تحت الهيمنة العسكرية **لأوجاق** الجزائر منذ قرنين، والتى كانت تابعة له منذ عام ١٧٥٦، تتحرر من هذه التبعية: فخلال النزاع الذى نشب فى عام ١٨٠٧، يحاصر جيش تونسى قسنطينة وخلال المعركة الحاسمة التى دارت رحاها على الحدود، عند نهر سرّات (١٠ يوليو ١٨٠٧)، يتم الحاق

الهزيمة بقوات الجزائر. وفى عام ١٨١٦، سوف يفرض اسطول لورد ايكسماوث وڤان كاپلين على الجزائريين، باسم الدول الأوروبية، إلغاء العبودية وانهاء القرصنة: إن القصف العنيف الذى سوف تكابده مدينة الجزائر (تم اطلاق ٥٠٠٠٠ قنبلة فى عدة ساعات) سوف يهدم حصون الدفاع ويدمر المدينة الواطئة، التى لاشك أن هشاشتها الواضحة سوف تكون أحد الأسباب وراء إحتماء الداى على بأسوار القَصْبه. والحال أن فرنسا، التى كانت علاقاتها مع الدايات متدهورة - سرعان ما سوف تتحول هذه العلاقات إلى صدام سافر - لن يكون بوسعها ألاّ تستخلص استنتاجات من ضعف الايالة الواضح.

ومرة أخيرة، توضح أزمة ١٨٣٠ الطابع الملتبس للعلاقات بين ايالة الجزائر والحكومة السلطانية: استقلال فعلى، فى إطار تبعية مختزلة فى أشكال خارجية؛ ولكن أيضاً شعور الإنتماء إلى جماعة يمكن لمركزها العثمانى أن يكون عوناً أخيراً فى حالة الخطر الجسيم. وفى شهر ابريل ١٨٣٠، يرسل الباب (العالى) إلى الجزائر طاهر باشا لإقناع الداى حسين بتلبية مطالب فرنسا، وذلك بشكل من شأنه تفادى تحرك الحملة. وكان طاهر باشا فى تونس فى ٨ - ١٢ مايو؛ وقد وصل امام مدينة الجزائر فى ٢١ مايو؛ لكن قائد الحصار يرفض مروره، لأن قوة الحملة الفرنسية قد تحركت بالفعل (١١ - ١٨ مايو). وفى هذه اللحظة التى كان مصير الجزائر فيها على حافة الحسم، يصدر الداى حسين أوامر بإطلاق النار على سفينة طاهر باشا الحربية إذا ما حاولت دخول الميناء. لكن رسالة داى الجزائر الأخيرة سوف تكون «طلباً ملحاً للعون العسكرى من القسطنطينية».

وتتميز بدلالة بالغة أيضاً التماسات العون التى وجهها الحاج أحمد، باى قسنطينة، وسكان المدينة، إلى الباب (العالى) العثمانى، الملاذ الأخير ضد الفتح الفرنسى. ففى ٣ أغسطس ١٨٣٧، يخاطب الباى السلطان: «لقد توجهنا بالشكر إلى الله حين أبدى جلالتكم الاهتمام بنا وبعباده [...]. وقد زحف عدو الله ضدنا

[...]. ونحن لا نملك القدرة على مهاجمته إلاّ بعون الله وعون الباب العالى [...]. ونرجو أن يكون عطفكم من نصيبنا [...]. فهذا البلد بلدكم، وهؤلاء الناس ناسكم أيضاً، ونحن خدم مخلصون ومطيعون لجلالتكم السلطانية»(٣٥). وفى ١٣ أكتوبر، سوف تتغلغل القوات الفرنسية فى قسنطينة.

السلالات الحاكمة التونسية

تعتبر تونس حالة جد أصيلة بالقياس إلى الولايات العربية الأخرى للامبراطورية، إذ سوف نرى هناك تعاقب سلالتين حاكمتين سوف تتمكنان من ضمان انتقال وراثى للسلطة، على فترات طويلة، وتأكيد شبه استقلالهما عن الباب (العالى). والمثال الآخر الوحيد المشابه لذلك هو مثال طرابلس الغرب المجاورة: لكن سلالة الكرمانلية الحاكمة لن تستقر هناك إلاّ فى عام ١٧١١ وسوف يتسنى للعثمانيين اختزالها منذ عام ١٨٣٥.

ولتفسير مثل هذا التطور ومثل هذا النجاح، لابد بطبيعة الحال من الإشارة إلى قدم ورسوخ تقاليد الإدارة الحكومية التى سوف تسمح لسلطة منبثقة ضمن إطار مؤسسة حفصية («المحلة») بإنشاء ملكية. كما أن رسوخ بنية الأراضى التونسية، المتجمعة تاريخياً حول عاصمتها، والتى اختزلها العثمانيون إلى منطقتها الوسطى الأكثر تلاحماً، بعد ترك جناحى الدولة الحفصية الغربى (قسنطينة) والشرقى (طرابلس الغرب)، سوف يسهم فى ذلك التحول. وسوف تساعد الجغرافيا الطبيعية لتونس، وانفتاح العاصمة على سهول شاسعة، وغياب تضاريس هامة على تمكين سلطة مسيطرة على الأجزاء الداخلية من البلاد ومهيمنة على مواردها الزراعية من تأمين سيطرتها على العاصمة. وأخيراً فإن عمل البايات سوف يسهله التجانس المثير لبلد كان سكانه مسلمين بالكامل ويتكلمون كلهم تقريباً بالعربية.

وعلى الرغم من أمراض الشيخوخة التى أصابت السلالة الحاكمة الحفصية، فقد كانت ما تزال تملك ما يكفى من الموارد لتمكين ممثليها الأخيرين من الصمود للفتح العثمانى، بالتغلب على الفضيحة التى مثلها تحالفهم مع الأسبان فى نظر السكان. ومن ثم فإن فتح تونس سوف يكون مسألة طويلة نسبياً وغنية بالتقلبات. فبعد أن يحتل خير الدين مدينة تونس والقيروان ومدن الساحل (١٥٣٤)، يجيىء شارل الخامس بشخصه للإستيلاء على لاجوليت ومدينة تونس (١٥٣٥) ويعيد تنصيب مولاى حسن تحت الحماية الأسبانية. وسوف يتذبذب الحفصيون الأخيرون بين الأسبان والأتراك. وفى عام ١٥٦٩، سوف يتمكن عُلج على، **بيليربك** الجزائر، من طرد حميده من تونس، حيث يلجأ هذا الأخير إلى الأسبان، وسوف يُنَصِّبُ فيها القائد رمضان. وفى عام ١٥٧٣، سوف يتجه دون خوان النمساوى، راكباً موجه انتصار ليبانت، إلى إسترداد مدينة تونس، حيث يعيد تنصيب أمير حفصى. وأخيراً. فى عام ١٥٧٤، سوف يستولى سنان باشا، وعُلج علي على لاجوليت ومدينة تونس اللتين يجرى عندئذ تخليصهما بشكل نهائى من النفوذ الأسبانى.

وتحصل تونس من سنان باشا على تنظيم مماثل لتنظيم يتمثل فى أن عُلج علي، **بيليربك** الجزائر، سوف يمارس، حتى موته، فى عام ١٥٨٧، وصاية على ايالات الجزائر وتونس وطرابلس الغرب الثلاث. وإثر وضع تونس تحت سلطة باشا معين لمدة ثلاث سنوات، فإنها تستقبل وحدة من الانكشارية (الوحدة ١٠١ من **الأوجاق**)، قوامها ٣٠٠٠ أو ٤٠٠٠ رجل، يسيطر عليها ديوان مؤلف من ضباط الميليشيا ويرأسه الأغا. والحال أن **طائفة الرؤساء**، التى تضم عدداً هاماً من المتحولين إلى اعتناق الإسلام، سوف تلعب فى هذا التنظيم دوراً يتناسب مع نشاط القرصنة عند أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر. وسوف يجرى تحديد حدود تونس بشكل متأخر: فچيربا، التى ارتبطت بطرابلس الغرب زمناً طويلاً، لن تصبح تونسية إلاَّ نحو عام ١٦١٣؛ ومن جهة الجزائر، فإن الحدود سوف تحدد عند نهر سرّات بعد نزاع عام ١٦٢٨ مع **أوجاق** الجزائر.

وفى السنوات الأخيرة للقرن السادس عشر، يطرأ على النظام التونسى تطور ينبىء بالتطور الذى سوف تعرفه الجزائر بعد ذلك بوقت قصير. إذ يبدو أن الميليشيا كانت مقسمة إلى أربعين قسماً يقودها دايات. وسوف تؤدى اساءة استخدام السلطة من جانب بعض ضباط الميليشيا إلى استثارة تمرد من جانب الإنكشارية الذين سوف يرفعون الدايات إلى سدة السلطة، بما يؤدى إلى إقامة نوع من ديمقراطية عسكرية (١٥٩١) لكن الفوضى التى تترتب على ذلك سوف تدفعهم إلى اختيار رئيس واحد، تتأكد سلطته تدريجياً بشكل وطيد بحيث أن الداى هو الذى سوف يحكم منذ ذلك الحين الولاية من الناحية الفعلية، بينما لن يلعب الباشا بعد غير دور تمثيلى. والداى الأول الذى مارس هذه السلطة الاستبدادية هو الداى عثمان، الذى «حكم» من عام ١٥٩٨ إلى عام ١٦١٠، بوصفه «حاكماً وحامياً لميليشيا مملكة تونس»[٣٦]. وفى ظل الداى عثمان وخليفتيه، يوسف (١٦١٠ – ١٦٣٧) والأسطى مراد (١٦٣٧ – ١٦٤٠)، تعرف تونس فترة إصلاح بعد اضطرابات القرن السابق. إذ تجرى استعادة النظام ويرجع الازدهار عبر الإسهام الذى سوف يوفره لها، بوجه خاص، المهاجرون الأندلسيون،الذين سوف يستقر فى تونس خمسون ألفاً منهم: فهم سوف ينشطون حرفة الشيشيا وينمون ازدهار الأقاليم الزراعية التى سوف يستقرون فيها. ثم إن هذا التجديد قد ساعد عليه أيضاً نشاط القرصنة: فالأسطى مصطفى، الذى كان «قائداً للسفن» قبل أن يصبح داياً، كان قد استولى، وحده، على ٩٠٠ سفينة وأسر ما يقرب من ٢٥٠٠٠ رجل.

إلاَّ أنه فى ذات اللحظة التى يؤكد فيها الدايات سلطتهم على الميليشيا وعلى البلد، تظهر قوة جديدة سوف تطغى عليهم. ويبدو أن الداى عثمان هو الذى أنشأ وظيفة الباى القائد **للمحلة** التى كانت تتجول لفرض الطاعة على الجماعات السكانية فى الداخل ولجمع الضرائب، وهى عادة أشرنا إلى أصلها الحفصى. والحال أن اختصاصات الباى سوف تسمح له بالسيطرة على الأجزاء الداخلية من

تونس وعلى الإيرادات المتأتية من الزراعة، ومن ثم فإنها سوف تسمح له بتأكيد نفسه تدريجياً كمنافس للداى، الذى تمتد سلطته بشكل خاص على العاصمة وعلى **أوجاق** الانكشارية. والواقع أن الباى الثانى، مراد كورسو (الكورسيكى) (١٦١٣-١٦٣١)، سوف يكفل لنفسه قدراً كبيراً من السلطة بحيث أنه سوف يتمكن من الحصول من الباب (العالى) على لقب الباشا ونقل منصبه إلى ابنه حموده (١٦٣١ - ١٦٦٦). وبوصفه المؤسس الحقيقى للسلالة الحاكمة، يتخذ حموده الأسم المرادى الذى يحكم تونس حتى عام ١٧٠٢. وهو يتمسك بالعمل على نقل الأجزاء الداخلية من البلاد تحت سيطرته، وإعتباراً من عام ١٦٤٧، يتمكن من فرض المرشحين المناسبين له كدايات. وقد بقى عليه أن يحصل على اعتراف رسمى من جانب الباب العالى: وعندما يحصل على فرمان التعيين فى منصب الباشا (فى عام ١٦٥٨ أو عام ١٦٥٩)، فإنه يوزع سلطته بين أبنائه. وبعد موته، فى عام ١٦٦٦، تنتقل السلطة إلى الباى مراد الثانى (١٦٦٦ - ١٦٧٥) الذى يخلع الدايات الذين كان فى نزاع معهم ويخرج ظافراً من الحرب الأهلية التى دارت بينه وبين الميليشيا، فى عام ١٦٧٣. ومنذ ذلك الحين كانت السلطة التى اقامتها السلالة الحاكمة راسخة بما يكفى لكى تخرج سالمة من حرب الخلافة التى قسمت المراديين بعد موت مراد الثانى، ومن تدخلات **أوجاق** الجزائر، فى عام ١٦٨٥، وفى عام ١٦٩٤، لحساب عدد من المطالبين بالعرش، بل ومن تنصيب معتوه، هو مراد الثالث (١٦٩٩ - ١٧٠٢): فالحال أن نزواته الوحشية ومشاريعه الخطرة، كحملته على قسنطينة فى عام ١٧٠٠، سوف يجرى وضع حد لها عندما يغتاله إبراهيم شريف، أغا **السباهيين**(١٧٠٢).

والواقع أن عهد إبراهيم شريف القصير (١٧٠٢ - ١٧٠٥) كان أكثر من مجرد فاصل. فبعد أن أعلن نفسه باياً، اتخذ هذا الرجل لقب الداى واعترفت به اسطنبول **كبيليربك باشا**، فجمع بذلك بين يديه الوظائف السياسية الرئيسية الثلاث فى الولاية. وهكذا فإن اختفاء السلالة الحاكمة، التى كانت تسعة وثمانون عاماً من

الحكم الوراثى قد منحتها شرعية واضحة، لم يغير شيئاً من الشكل الملكى الذى اكتسبته السلطة منذ ذلك الحين فى تونس.

ويؤكد صعود الحسينيين الطابع الثابت لهذا التطور. ففى ربيع ١٧٠٥، سوف تشن قوات ميليشيا الجزائر الهجوم على تونس، وفى يوليو، سوف يلحق الغزاة الهزيمة بإبراهيم ويأسرونه. ولايصبح على «الجزائريين» إلاّ أن يزحفوا على مدينة تونس، حيث كانت ذكريات الإبتزازات التى صاحبت احتلال عام ١٦٩٤ ما تزال حية فى الأذهان. وفى هذه الظروف الدرامية، يلتف القادة حول أغا **السباهيين**، حسين بن على، وهو ابن انكشارى تركى وامرأة تونسية، ومن ثم فهو **قولو غلى** ينتمى إلى الصفوة التركية، لكنه عميق الانغراس فى البلد وُمُعَرْبٌ بشكل كامل. وقد صدقت السلطات الدينية على هذا التعيين وأيده سكان مدينة تونس. وإلى حد ما، يؤدى تعيين حسين بن على إلى ظهور ما يمكن اعتباره أحد التجليات الأولى بشعور قومى فى مواجهة الخطر الذى يهدد تونس. وسوف يؤدى انسحاب الجزائريين والشعبية التى يعود بها بشكل شرعى على الباى إلى تمكينه من الحاق الهزيمة بمطالبة الداى الأصغر باستعادة اقتسام السلطة مع الباى: وترجع تونس إلى وضعية شبه الملكية الوراثية التى دشنها المراديون.

وبفضل عهد طويل (١٧٠٥ – ١٧٤٠)، يتمكن حسين بن على من فرض سلطته على جميع القوى التى يمكن أن تدخل فى تنافس معه: فالباشا يجرى اختزال دوره فى أداء وظائف شرفية بصورة خالصة؛ ويضطر الداى إلى الاكتفاء بصلاحيات قضائية وبرئاسة ديوان تعتبر اختصاصاته هى أيضاً محدودة. وفى اعتماده بشكل أوسع على قوات مجندة من البلد (**السباهيين والحنبه** العرب، فرسان قبائل **مخزن**)، وعلى **القولوغلية**، وهو ما يؤدى إلى إختزال اعتماده على العنصر التركى، يكفل الباى لنفسه امكانات استعادة النظام والأمن الداخليين، اللذين سوف يسهمان فى الإصلاح الإقتصادى للبلد وفى ازدهاره. وأخيراً، فإن الباى حسين

يتمكن تدريجياً من مد جذور سلطته من خلال تعريبها بشكل حذر: وهكذا فإن **قاضى العسكر** سوف يتم اختياره منذ ذلك الحين من بين صفوف العلماء المنتمين إلى عائلات تركية لكنها «متونسة» منذ أمد بعيد.

والحال أن تعيين حسين بن على كان قراراً محلياً لم يتدخل فيه الباب (العالى). أمّا التكليف الرسمى، الذى التمسه حسين، فى عام ١٧٠٦، عن طريق الهدايا المعتادة، فهو لن يصل إلاّ فى يوليو ١٧٠٧، وذلك على شكل فرمان يفوض حسيناً ممارسة السلطة على **مملكة** إفريقية. وفى عام ١٧٠٨، سوف يتحرك فى المياه التونسية اسطول تركى، بقيادة **القابودان باشا** چانم خوجه، وذلك على ما يظهر بهدف خلع حسين وفرض محمد بن مصطفى، «بن فاطمة»، المطالب بالعرش، والذى كان قد حصل على التأييد من اسطنبول. والحال أن الباى، المستند إلى دعم جميع السلطات المحلية، سوف يبدى عزمه على المقاومة، ويضطر الأسطول إلى الرحيل دون أن يحاول أى شىء.

ويتآلف **التعايش** الذى يتم التوصل إليه والذى سوف يستمر خلال قرن ونصف قرن من توازن دقيق بين تجليات تبعية باى تونس (طلب التكليف، الحفاظ على العلامات الخارجية للسيادة العثمانية، ارسال الهدايا وفى نهاية الأمر ارسال العون إلى السلطان عند الحاجة) وقبول الباب (العالى) لاستقلال الايالة التام. ويتعاقب البايات على حكم تونس وفقاً للقواعد التقليدية؛ فهم يحكمون «الايالة» دون تدخل من جانب الباب (العالى)؛ ويعقدون مع الدول العظمى معاهدات فى استقلال تام، دون تشاور أو تصديق عليها من جانب الباب (العالى). والواقع أن الحكومة العثمانية كانت تدرك انها لا تستطيع الحصول على شىء أكثر مما تحصل عليه دون أن تجازف بانفصال تامٍ للايالة. ومن جهتهم، كان البايات التونسيون يرون أن وصاية الباب (العالى) النائية لا تشكل خطراً، وأنها، على العكس من ذلك، يمكن أن تشكل عوناً وضمانة فى حالة تزايد الضغوط الخارجية على تونس: وتلك هى اللعبة التى سوف يمارسونها بنجاح بعد عام ١٨٣٠.

والواقع أن النظام الذى أقامه حسين بن على سوف يصمد لأزمة السلالة الحاكمة التى سوف تفجرها، من عام ١٧٢٩ إلى عام ١٧٤٠، مطالبات على باشا، ابن اخيه، بالحكم. فهذا التمرد، المدعوم من جانب الجزائريين، يقود، فى عام ١٧٤٠، إلى خلع وموت حسين وتولى على باشا الحكم. لكن هذا «الاغتصاب» الذى يدوم ست عشرة سنة (١٧٤٠ - ١٧٥٦)، يظل فى إطار السلالة الحاكمة التى أسسها حسين، وفى عام ١٧٥٦، يجرى تنصيب الوريث الشرعى لحسين على سدة العرش، بتعاون **أوجاق** الجزائر، الذى يتم هذه المرة فى اتجاه الشرعية الحسينية. والواقع أن نجاح ابنى حسين، الباى محمد (١٧٥٦ - ١٧٥٩) والباى على (١٧٥٩ - ١٧٨٢) فى تأكيد سلطتهما على تونس بعد هذا الفاصل الزمنى المديد إنما يؤكد رسوخ البنيان الذى شيده حسين بن على.

وفى ظل العهد المديد للباى حموده (١٧٨٢ - ١٨١٤)، تصل السلالة الحاكمة إلى أوجها. وسوف يصبح ازدهار البلاد فى ذلك العصر بعد ذلك تجربة مرجعية، وخلال مصاعب العقد التالى، سوف يلوح عهد حموده بوصفه «العصر الذهبى» لتونس الحديثة. وفى الخارج، يؤكد الباى سلطته واستقلاله. ويبدى قدرته على الصمود أمام الدول الأوروبية (البندقية، فى ١٧٨٤ - ١٧٨٥؛ اسبانيا، فى ١٧٩٠). وينهى نوع التبعية الذى اضطرت تونس إلى قبوله بعد تدخل الجزائريين فى تونس، فى عام ١٧٥٦: والواقع أن الحملة التى جرى شنها، فى عام ١٨٠٧، ضد قسنطينة لا تكلل بالنجاح، لكن المقاومة الظافرة التى ابدتها القوات التونسية على الحدود (١٤ يوليو ١٨٠٧) ترمز إلى نهاية الغارات الجزائرية على تونس، إلى حين توقيع صلح نهائى، فى عام ١٨٢١، تحت إشراف اسطنبول. ويؤكد الباى، فى ظروف عديدة، شبه استقلاله عن الباب (العالى). ففى ١٧٩٤ - ١٧٩٥، يتدخل بشكل سافر فى طرابلس الغرب لإعادة الكرمانلية إلى الحكم ضد مغتصب تمتع بمساندة الباب (العالى) وتم الأعتراف به باعتباره باشا البلد. وسعياً إلى تبديد الانزعاج المتوقع من جانب الباب (العالى)، يرسل الباى هدايا فاخرة، ويتجه يوسف صاحب

التابع، ممثله ووزيره الرئيسى، إلى طلب، وينال، عفو الباب (العالى) الذى يجر إلى إعادة الكرمانلية إلى الحكم. وعند دعوته، فى عام ١٧٩٨، شأنه فى ذلك شأن جميع ولاة الولاية، إلى قطع العلاقات مع فرنسا، يكتفى حمودة بتظاهرة رمزية، لكنه يصرح للتجار الفرنسيين بمواصلة انشطتهم؛ ويؤدى هذا الموقف إلى استثارة انزعاج فى اسطنبول لا يبدو أن الباى يهتم به كثيراً. وكانت للحكومة السلطانية والباى مصلحة مشتركة فى الحفاظ على علاقات لا تعرقل بحال عمل حكومة تونس وتحافظ على وحدة الامبراطورية. لكن التطور نحو الاستقلال، فى حالة تونس، كان قد وصل، بشكل واضح، إلى مرحلة لا يمكن تخطيها إلاً بقطع الروابط الهشة التى كانت ما تزال توحد الايالة بالامبراطورية والتى كانت تدل على تضامن إسلامى بأكثر مما تدل على تبعية فعلية.

طرابلس الغرب: من حكم الدايات إلى سلالة الكرمانلية الحاكمة[٣٧]

كما هو الحال بالنسبة للايالتين المغربيتين الأخريين، كان النظام الذى أقيم فى طرابلس الغرب بعد الفتح العثمانى نظام احتلال عسكرى وإدارة مرتبطة باسطنبول تحت سلطة **بيليربك** معين من جانب السلطان[٣٨]. وهذا **البيليربك** كان يساعده ديوان الانكشارية، وكما فى الجزائر وتونس، فإن تمرد الانكشارية هو الذى قاد إلى تغير فى النظام المحلى، فى عام ١٦٠٩: فالواقع أن جنود الميليشيا سوف يتمردون وينصبون على رأس **الأوجاق** أحد ضباطهم المرؤوسين، هو سليمان، الذى سوف يدشن حكم الدايات، وهو حكم سوف يستمر حتى عام ١٧١١. وسوف يواصل السلطان ارسال باشاوات - ولاة إلى طرابلس الغرب سوف يكون دورهم تمثيلياً فحسب. وبعد الحكمين الاستبداديين لمحمد ساكيزلى (١٦٣٣ - ١٦٤٩) والباى عثمان (١٦٤٩ - ١٦٧٢)، وكلاهما مرتد يونانى من شيو، سوف يحتفظ بعلاقات طيبة مع اسطنبول، يؤدى تمرد جديد من جانب

الانكشارية والقراصنة إلى عهد من الفوضى سوف يتنازعون خلاله على السلطة وسوف يسعى التونسيون إلى التدخل فيه.

وسوف يستمر هذا الوضع إلى أن يتمكن السكان الأصليون من رفع أحد ضباط الفرسان، هو أحمد الكرمانلى، سليل أحد القراصنة الأتراك، إلى سدة السلطة وتنصيبه، بدعم من الديوان، فى منصب الداى والباشا (يوليو ١٧١١): وهو يدشن نظاماً جديداً وسلالة حاكمة سوف تحكم طرابلس الغرب حتى عام ١٨٣٥. على أن السلطان لن يعترف بأحمد الكرمانلى كباشا **وبيليربك** إلاً فى عام ١٧١٣؛ وسوف يعترف بابنه محمد (١٧٤٥ - ١٧٥٤) وبابن هذا الأخير، على (١٧٥٤-١٧٩٣).

وخلال هذه الفترة، ينمو نشاط طرابلس الغرب الإقتصادى وتصبح مدينة طرابلس الغرب محطة هامة من محطات التجارة فى البحر المتوسط. لكن انتشار وباء جسيم فى عام ١٧٦٧، ثم انتشار الطاعون والمجاعة فى ١٧٨٤ - ١٧٨٦ سوف يؤديان إلى تدهور طرابلس الغرب. وكانت سلطة الكرمانلية حتى ذلك الحين كاملة: فقد كانت لهم اليد العليا على السلطة المركزية وعلى الجيش وعلى الأقاليم التى كان يمثلهم فيها **قُوّاد**؛ كما أنهم سوف يتمكنون من تحقيق بداية وحدة لمجمل أراضى طرابلس الغرب وبرقة، مع هيمنة طرابلس الغرب، مقر السلطة.

وسوف يتدهور الوضع اعتباراً من عام ١٧٩٠، عندما تنشب منازعات بين مختلف افراد عائلة الكرمانلية بهدف احتكار السلطة التى كان يطالب بها أيضاً مغامر جزائرى، هو على بولغور، الذى زعم أن السلطان قد خوله الحكم واستقر بهذه الصفة فى العاصمة (١٧٩٣ - ١٧٩٥). وفى نهاية الأمر، ينجح يوسف، أحد أحفاد على، فى الإستيلاء على الحكم فى عام ١٧٩٦ ويحصل على فرمان بتعيينه فى منصب **البيليربك** فى عام ١٧٩٧، دون أن يمنعه ذلك من اتباع سياسة مختلفة عن سياسة السلطان، فهو يعقد اتفاقاً مع بونابارت الذى يخوض حملة سافرة على

مصر. وهو، بعد ذلك، يتقارب مع الحكومة العثمانية، ويشترك اسطول طرابلسي في المعارك ضد اليونانيين. وهو يربط اقليم غدامس بمدينة طرابلس الغرب، ويحاول استئناف القرصنة، لكن إتاواته الضريبية تستثير تمرداً يجبره على التنازل عن الحكم (اغسطس ١٨٣٢). والحال أن القلاقل التي سوف تتلو ذلك سوف تدوم لمدة سنتين، حيث يوهج نيرانها الفرنسيون والانجليز، الذين يؤيد كل منهما مرشحه الخاص للخلافة، كما يوهج نيرانها التونسيون الذين يخططون لضم طرابلس الغرب.

وفي مايو ١٨٣٥، سوف تهبط قوات عثمانية على ساحل مدينة طرابلس الغرب. ويتولى وال تركي زمام حكم الولاية، بينما يجرى إرسال أفراد عائلة الكرمانلية إلى المنفى في اسطنبول. ومنذ ذلك الحين، وحتى الفتح الذي قام به الإيطاليون، كان البلد تحت حكم الإدارة العثمانية المباشرة، وقد نشأ هذا الإجراء من جانب الحكومة العثمانية من جهة أخرى عن الخوف من التوسع التالي لتغلغل الفرنسيين في المغرب، وضرورة تحجيم باي تونس الذي لا حدود لطموحاته.

وتتمثل اصالة سلالة الكرمانلية الحاكمة في الإستناد إلى عرب طرابلس الغرب ضد الأتراك **والقولوغلية**، وفي توحيد الولاية الموسعة وفي التصرف بشكل ساعدها على أن تُبْرِزَ بشكل مؤقت سلالة حاكمة محلية، وإن لم تكن قومية.

***

في مواجهة تطور عام للولايات العربية نحو استقلال شديد الوضوح، أياً كان الشكل الذي اتخذه والدرجة التي وصل إليها، اتبع الباب (العالي) سياسة مرنة نسبياً. فمن جهة، لم يؤد المفهوم الذي تصوره الحكام العثمانيون عن ممارسة سلطتهم لا إلى المركزة ولا إلى تحقيق التجانس: فمشروع «تتريك» الولايات العربية كان غريباً تماماً عن طبيعة النظام العثماني نفسها. فحكم الولايات العربية حكماً

مباشراً كان من شأنه أن يحتم إدارة ذات طابع «استعماري» يصعب تصوره وكان من شأن العثمانيين، دون شك، أن يجدوا صعوبة كبيرة فى اقامته. وعلاوة على ذلك، فبمجرد انتهاء فترة الفتح، سوف يؤدى التدهور التدريجى لسلطة الحكومة المركزية ومصاعبها الخارجية إلى إضعاف ملحوظ للسيطرة التى كانت تتمتع بها على الولايات، حيث أن أياً من العناصر التى استندت إليها سيطرتها (المؤسسة السلطانية، التنظيم العسكرى) لم يحتفظ بالنوعية الضرورية للسماح بإدارة ذات كفاءة للولايات[٣٩].

ومن ثم فإن الحكام العثمانيين سوف يستسلمون لتطور لاشك أنه حتمى، شريطة الوفاء بالمهمات الرئيسية للامبراطورية، خاصة الدفاع عن الحدود وحفظ النظام الداخلى: وبهذه الشروط سوف يقبلون تشكل سلالات حاكمة كآل العظم أو آل عبد الجليل أو المماليك، أو توطيد سلطة شخصيات محلية، كأحمد باشا الجزار. كما كان يُشْتَرَطُ دفع الخزينة الذى يجسد ولاء الولايات، مع الإسهام فى الحفاظ على سير عمل الإمبراطورية: وسوف يؤدى عدم احترام هذا الإلتزام من جانب مماليك القاهرة إلى استثارة تدخل مسلح. وفى حالة تونس، سوف يكتفى الباب (العالى) بالحصول على هدايا رمزية، ذات حجم متغير وبدون طابع دورى منتظم، لكنه لن يتخلى عن مبدأ دفع الخزينة، كما سوف تشهد على ذلك التعاملات الصعبة التى سوف تدور فى القرن التاسع عشر بين تونس وأسطنبول وتستثير اهتمام فرنسا وبريطانيا العظمى. وفى هذه الحدود، فإن أمارات الولاء سوف تختزل أحياناً فى قليل من الأمور: التماس اعتراف رسمى (عن طريق الحصول على لقب الباشا) وعلامات خارجية ترمز، فى نظر السكان، إلى إنتماء الولاية للإمبراطورية، وإلى سيادة السلطان. وسوف يتم الحفاظ فى كل مكان على العلامتين «السلطانيتين» المتمثلتين فى سك العملة باسم السلطان الحاكم (**السكة**) والإشارة إلى سلطته، عند أداء صلاة الجمعة (**الخطبة**): فلا على بك (فى عام

١٧٦٩) ولا الباى محمد (فى عام ١٨٥٥) سوف يجترآن على إلغاء ذكر اسم السلطان على النقود المسكوكة فى مصر وفى تونس.

أمّا أن هذا التطور قد فرضته الظروف على الحكام العثمانيين فهو ما يتجلى بوضوح فى تكرار المحاولات المبذولة لعلاج وضع لم يكن يعتبر جد مرض فى اسطنبول. وسوف تحدث محاولات «لإستعادة الزمام» فى جميع الولايات، وذلك، بوجه عام، على شكل أرسال باشاوات يجرى إصدار قرارات فى اسطنبول بتعيينهم للحلول محل السلالات الحاكمة المحلية، دون أن تترتب على ذلك غير نتائج عابرة بوجه عام. وفى حالات معينة، سوف يجرى اللجوء إلى تدخل مسلح: فى تونس (فى عام ١٧٠٨) وفى الجزائر (فى عام ١٧٢٩)، إلاَّ أنه لن يتجاوز مرحلة التخويف وسوف يكون قصيراً. وفى عام ١٧٨٦، سوف تشن الحكومة السلطانية ضد مماليك القاهرة حملة عسكرية حقيقية، مع نجاح أولى لن تسمح الصعوبات التى تواجهها الامبراطورية بتوطيده. وفى القرن الثامن عشر، بالنظر إلى محدودية الإمكانات التى كانت ما تزال بحوزة الحكومة العثمانية وبالنظر إلى الاستقلال الواسع الذى وصلت إليه غالبية الولايات العربية، فقد كانت هذه الأخيرة تشكل «كومنولثاً» تدعمه هيبة المؤسسة السلطانية والتضامن الإسلامى، بأكثر مما كانت تشكل بنياناً سياسياً محكم البناء ومحكوماً من المركز. والحال أن الحكومة السلطانية لن تتمكن من التدخل بشكل فعال لإعادة أراض كانت قد أصبحت مستقلة بشكل يكاد يكون تاماً إلى وضعية ولايات عثمانية إلاَّ فى القرن التاسع عشر، عندما تنهمك هذه الحكومة فى عملية إعادة تنظيم إدارى وعسكرى. إلاَّ أنه، فى ذلك العصر، كانت وحدة الامبراطورية قد تعرضت بالفعل لضربات جسيمة: ففى عام ١٨٠٥، استولى محمد على على السلطة فى مصر، وفى عام ١٨٣٠، بدأ الاستعمار الفرنسى للجزائر.

على أن الوجود العثمانى كان له أثر عميق على الولايات العربية التى سوف تبقى ثلاثة، وأحياناً أربعة قرون، فى داخل إمبراطورية لن تخرج منها إلاّ لكى تنتقل تحت السيطرة الغربية. ففى المغرب العربى، أدى الفتح العثمانى إلى وقف مشروع الاستيطان الأوروبى الذى كان قد تطور فى المغرب الأقصى وفى طرابلس الغرب، وأدى فى المشرق إلى إبقاء الفرس خارج العراق. وسوف يزود العثمانيون الولايات التى كان خاضعة لهم بمؤسسات إدارية، وهذه الأخيرة، بالرغم من ثغراتها وعيوبها، كانت تتميز بطابع حداثة معين. ولاشك أن الوحدة النسبية للنظام الذى ساد فى جميع البلدان العربية، من الجزائر إلى العراق، قد ساهمت فى تقارب مناطق كانت تطورها الداخلى جد متباين ومرت، خلال هذه الفترة الطويلة، بتجربة مؤسسات متشابهة ضمن بنية عامة مشتركة. والحال أن تقسيمات الولايات التى قام بها العثمانيون سوف يتكشف انها متماسكة إلى حد كافٍ بحيث أن الدول التى سوف تنظمها القوى الاستعمارية سوف يكون بوسعها أن تستمد الإلهام، بشكل أساسى، من الحدود التى كانت مرسومة بين **الايالات**، ولكن مع إكساب هذه الحدود قوة لم تكن تتميز بها قط فى العصر العثمانى الذى تسنى لمجمل العالم العربى خلاله، باستثناء المغرب الأقصى، أن يجد نفسه من جديد موحداً ضمن كيان سياسى واحد.

حواشى الفصل العاشر

١- راعينا فى هذا الفصل التهجئات المستخدمة بالنسبة للبلدان العربية، ولهذا السبب فإن شكل بعض الأسماء وبعض الكلمات قد يختلف عن الشكل المستخدم بالنسبة للاقاليم التركية والبلقانية

2- Ibn Iyas,Journal dun bourgeois du Caire, trad. G.Wiet,Paris,1960,t.II.141.

3- Citation de R. Mantran,dans R.Mantran et J.Sauvaget,Réglements fiscaux ottomans. Les provinces syriennes,Paris,1952,IX,voire aussi R.Mantran, "Réglements fiscaux ottomans,la province de bassora",JESHO,10 (1967),.224-227.

٤- نشر هذه الوثيقة وترجمها:

S.J.Show,Ottoman Egypt in the Eighteenth Century ,Harvard,1964.

٥ - معلومات مستمدة من الأوامر السلطانية الخاصة بحلب، محفوظات دمشق القومية، المجلدات من ١ إلى ٥. وحول الرقابة على الآداب، انظر

A.Marcus,"Privacy in Eighteenth Century Aleppo" ,IJMES,18 (1986),.165-183.

6-U.Heyd, Ottoman Documents on Palestine, 1552 - 1615, Oxford,.28; A.RAFEQ, the province of damascus, Beyruth, 1966,.27.

7- R.Mantran et J.SAUVAGET,réglements fiscaux ottomans,.72-80;A.HENIA,le Grîd ,Tunis,1980,.55-56.

8- J.J.MARCEL,Historie de l'Egypte depuis la conquéte des Arabes Jusqu'a l'éxpédition francaise,l'Univers,Paris,1848,P.198.

9- P.KEMP,Territoires d'Islam,Paris,1982,.56-57.

10- B.LEWIS,comment l'Islam a decouvert l'Europe,Paris,1984,P.182.

11- J.PIGNON,'Une géographie de l'Espagne morisque",Etudes sur les moriscos andalous en Tunisie,Madrid,1973,P.75;A.TURKI,"Documents sur le dernier exode des Andalous vers la Tunisie:,ibid,.119-121.

(تولى أحمد الأول الحكم من عام ١٦٠٣ إلى عام ١٦١٧ وكان مراد باشا كويجو مصدراً أعظم من عام ١٦٠٦ إلى عام ١٦١١).

Micheal WINTER,"A Seventeenth Century Arabic Panegyric of the Ottoman Dynasty "Asian and African studies,13-2(1979).

١٢- عبد االلرحمن الجبرتي، عجائب الآثار، الترجمة الفرنسية: A.GABARTI,

Merveilles biographique et historique,le Carie,1889,t.III,P.59.

13- DEHERAIN,l'Egypte turque,Paris,1933,.45-46.

١٤- ١. المحاسني "صفحات من تاريخ دمشق"، ed.S.Munajjid,revue de l' Académie arabe,6 (1960),traduction par B.Marino: Chronique damascéne,mémoire de maîtrise, Axis,1986,PP.17-18,25-27.

15- P.KEMP,Territoires,PP.56-58.

16- B.LEWIS, Comment l'Islam a decouvert l'Europe,P.287.

17- RAYMOND,Grandes Villes arabes a' l' époque ottomane,Paris,1985,.265-266;M.H. CHERIF, POUVOIRE et société dans la Tunisie ,Tunis,1984-1986,t.I.,P.166.

عن الشواشية،انظر بوجه خاص:

P.PENNEC,les Transformations des crops de métiers de Tunis,these,Tunis,1964,PP.162-168,202-205;L.VALENSI,"Islam et capitalisme.Production et commerce des chéchias" Revue d'Histoire moderne et contemporaine,16(1969);S.FERCHIOU,Techniques et sociétes.Example de la fabrication des chéchias en Tunisie,Paris,1971.

18- J.P.THIECK," Décentralisation Ottomane", dans Mouvements communautaries et epaces urbains au Machreq,Beyrouth,1985,.119.

١٩- درس هذا الوقف من جانب J.TATE فى:

Une waqfiyya a lépine au XVIIIe siécle,momoire de maîtrise,Aix,1982.

انظر ايضاً THIECK, 144.

20- A.COHEN,Palestine in the 18 th Century, Jérusalem,1973,PP.51-53.

٢١- نقلاً عن: COHEN ,Palestine in the 18 th century,.325

٢٢- فى حالة البلد الذى يحمل الآن اسم لبنان، يتحقق ظهور العائلات المحلية بسرعة بالغة، ولا شك ان ذلك يرجع الى الطبيعة الجبلية للاقليم ، والتى تجعل منه قلعة تكاد تكون منيعة وتناسب ظهور استقلالات فيه. ومن ثم فان السيادة التى مارسها حكام دمشق أو صيداً قد بقيت فى أغلب الأحوال صورية. فعائلة المعنيين الدرزية، التى تظهر قبل عام ١٥١٧، تشكل بعد ذلك امارة تصل إلى أوجها فى ظل فخر الدين الثانى (١٥٩٠-١٦٣٥)، الذى يحمل لقب سلطان البر ويجرى الأعتراف به كحاكم لبلد يحمل اسم عربستان يمتد من حدود حلب إلى حدود القدس. وسوف ينجح العثمانيون فى إنهاء سلطته فى عام ١٦٣٤. وبعد المعنيين، فإن الهيمنة ، فى الجبل اللبنانى، تنتقل إلى الشهابيين، الذين كانوا فى الأصل من المسلمين السنيين. وتبدأ سلطتهم مع حيدر شهاب (الذى كانت له أوصر عائلية مع المعنيين)، فى الأعوام الأخيرة من القرن السابع عشر وحتى عام ١٧٣٢، وهي تتعزز مع يوسف (١٧٧٠-١٧٨٩) ، وبشكل أخص مع بشير الثانى، الذى سوف يهيمن على الجبل اللبنانى من عام ١٧٨٩ إلى عام ١٨٤١، حتى خلعه من جانب الباب العالى. وبعد "عهد" بشير الثالث القصير، سوف يحاول العثمانيون وضع لبنان تحت الادارة المباشرة (١٨٤٢)، إلا أنهم سوف يضطرون الى قبول نظام القائمقامية المزدوجة، المسيحية والدرزية (انظر:

Dominique Chevallier,la sociéte du mont Liban,Paris,1971;P.M.holt,Egypt and the Fertile Crescent,Cornell,1966;Kamel S. Salibi,The Modern History of Lebanon,New York,1977).

٢٣ - ا. البديرى "الحلاق"، حوادث،

Traduction M.Mechioukhi: Evenements quotidiens a' Damas ,memoire de maîtrise,Aix,1983,.77.

٢٤- كان للنزاعات مع المغرب الأقصى طابع محلى وسوف يتسنى تسويتها من جانب الايالة الجزائرية، ومن ومن جهة أخرى فإن المشكلات الداخلية للمغرب الأقصى كانت تستأثر باهتمام السلاطين السعديين ثم العلويين بدرجة تكفى لمنعهم من تهديد الجزائر بشكل مستمر.

٢٥- نقلاً عن: S.H.LONIGRIGG,Four Centuries of Modern Iraq,Oxford,1925,P.110.

26- P.KEMP,Mosul and Mosuli Historians, these,Oxford,1979,.311.

27- G.A.OLIVIER,Voyage dans l'Empire ottoman,Paris,anIX,6 vol.,t.IV,.350-352.

(كان فى العراق فى عام ١٧٩٦).

28- Archives nationales,CC le Caire,B 1326,DAMIRAT,12 janvier 1740,15 août 1740; GABARTI, t.I,.151/traduction II,.23.

29- F.BRAUDEL,la méditerranée et le monde méditerraneén a' l' époque de Philippe II,Paris,1985,t. II,PP.429,468.

30- E.PLANTET, Correspondance des deys d'Alger,Paris,1889,t. II,.4.

31- P.BOYER,la VIE quotidienne a' Alger,Paris,1983,. 85-86.

32-H.DE GRAMMONT,Histoire d'Alger,Angers,1887,.285,295,356-357.

33- H.DE GRAMMONT,ibid,.383-384.

٣٤- تجدر الاشارة إلى أن "ثورة" على خوجه، أيا كانت أسبابها المحلية، كان قد سبقها قمع نشيط لتمردين من جانب الميليشيا التركية فى مدينة تونس، فى عام ١٨١١ وفى عام ١٨١٦، أعلن انتهاء الأهمية العسكرية والسياسية لهذه الميليشيا. وهذا الحدث، الذى وقع فى البلد المجاور للجزائر، لم يكن بالامكان أن تغيب دلالته عن داى الجزائر، الذى صار بوسعه الميل إلى تقليد مثال باى تونس.

35 - A.TEMIMI,le Beylik de Constantine et Hâdj Ahmed Bey (1830-

1837),Tunis,1978,. 256.

36- J.PIGNON," la milice des janissaires de Tunise",cahiers de Tunisie,5(1956),.303.

٣٧- هذا الجزء عن طرابلس الغرب حرره روبير مانتران.

٣٨- حول طرابلس الغرب،انظر:

P.BERGNA,tripoli dal 1510 al 1850,tripoli,1925;J.SERRES,la politique turque en Afrique du nord pendant la monarchie de Juillet,Paris,1925;C.FERAUD,Annales tripolitaines,ed.par A.Bernard,Tunis-Paris,1927,P.MICACCHI,la tripolitania sotto il dominio dei caramanli,Rome,1936;S.BONGO,I corsari barbareschi,Turin,1964;E.ROSSI,Storia di tripoli e della tripolitania dalla conquista araba al 1911,éd. M. Nallino,Rome,1968.

٣٩- حول هذه المشكلات،انظر مقال:

A.H.HOURANI," the Changing Face of the Fertile Crescent",(studia Islamica,8,1957).

والذى تنطبق استنتاجاته على مجمل الولايات العربية.

المراجع

Bibliographie

Bibliographie générale

BRICE (W.C.), *An Historical Atlas of Islam*, Leyde, 1981.
Encyclopédie de l'Islam, 1re éd., 4 vol. + suppl., Leyde, 1913-1943 ; 2e éd., 5 vol. parus (lettres A à M), Leyde, 1960-1989.
HAMMER (J. von), *Geschichte des Osmanischen Reiches*, 10 vol., Budapest, 1827-1835, trad. fr. par J.-J. Hellert, *Histoire de l'Empire ottoman*, 18 vol., Paris, 1835-1843.
INALCIK (H.), *The Ottoman Empire. The Classical Age, 1300-1600*, Londres, 1973.
IORGA (N.), *Geschichte des Osmanischen Reiches*, 5 vol., Gotha, 1908-1913.
Islam Ansiklopedisi, traduction turque de la 1re éd. de l'*Encyclopédie de l'Islam* dont les articles concernant le monde turc et ottoman ont été mis à jour, Istanbul, 1940-1986.
LA JONQUIÈRE (A. de), *Histoire de l'Empire ottoman*, 3e éd., Paris, 1914.
LAMOUCHE (L.), *Histoire de la Turquie*, 2e éd., revue par J.-P. Roux, Paris, 1953.
Osmanlï Tarihi (Histoire ottomane, en turc), éditée par Türk Tarih Kurumu (Société d'histoire turque), 8 tomes en 10 vol. par UZUNÇARŞÏLÏ (I.H.) (t. 1 à 4), et KARAL (E.Z.) (t. 5 à 8), Ankara, 1947-1983.
PITCHER (D.E.), *An Historical Geography of the Ottoman Empire*, Leyde, 1972.
SHAW (S.J.) et SHAW (E.K.), *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, 2 vol., Cambridge U.P., 1976-1977.
WERNER (E.) et MARKOV (W.), *Geschichte der Türken von den Anfängen bis zur Gegenwart*, Berlin, 1978.
ZINKEISEN (J.W.), *Geschichte des Osmanischen Reiches in Europa*, 7 vol., Hambourg, 1845-1863, réimpr. Darmstadt, 1963.

I. *Les débuts : Osmân et Orkhân*

'ACHÏKPACHAZADÈ, *Vom Hirtenzeit zur Hohen Pforte; Frühzeit und Aufstieg des Osmanenreiches nach der Chronik « Denkwürdigkeiten und Zeitläufte des Hauses 'Osman » vom Derwisch Ahmed, genannt 'Aşık-Paşa-Sohn*, trad. R.F. Kreutel, Graz-Vienne-Cologne, 1959.
ARNAKIS (G.G.), PALAMAS (G.), « the Χιονες and the fall of Gallipoli », dans *Byzantion*, t. XXII, 1952, Bruxelles, 1953, pp. 305-312.
BALARD (M.), « A propos de la bataille du Bosphore », dans *Travaux et*

Mémoires, Centre de recherche d'histoire et civilisation byzantines, t. IV, Paris, 1970, pp. 431-469.
BELDICEANU-STEINHERR (I.), *Recherches sur les actes des règnes des sultans Osmân, Orkhân et Murâd Ier*, coll. Societas Academica Dacoromana, Acta Historica, t. VII, Munich, 1967.
—, « La conquête d'Andrinople par les Turcs : la pénétration turque en Thrace et la valeur des chroniques ottomanes », dans *Travaux et Mémoires,* Centre de recherche d'histoire et civilisation byzantines, t. I, 1965, Paris, 1966, pp. 439-461.
CANTACUZÈNE (J.), *Kantakuzenos, Geschichte,* trad. G. Fatouros et T. Krischer, éd. A. Hirsemann, t. I-II, Stuttgart, 1982-1986.
CHARANIS (P.), « On the date of the occupation of Gallipoli by the Turks », dans *Byzantinoslavica,* t. XVI, Prague, 1955, pp. 113-117.
CHIHABEDDÎN AL-UMARI, « Notice de l'ouvrage qui a pour titre *Mesalik 'alabsar fi memalik alamsar,* Voyages des yeux dans les royaumes des différentes contrées », trad. M. Quatremère, dans *Notices et extraits des manuscrits de la Bibliothèque du roi,* t. XIII, Paris, 1838, pp. 151-384.
GRÉGORAS, livre XXXVII de l'*Histoire romaine de Nicéphore Grégoras,* éd. V. Parisot, Paris, 1851.
IBN BATTÛTA *Voyages d'Ibn Battûta,* trad. C. Defremery, B.R. Sanguinetti, éd. V. Monteil, Paris, 1968.
INALCIK (H.), « The question of the emergence of the ottoman state », dans *International Journal of Turkish Studies,* t. II, n° 2, 1981-1982, Madison-Wisconsin, 1982, pp. 71-79.
JENNINGS (R.C.), « Some thoughts on the Gazi-Thesis », dans *Wiener Zeitschrift für die Kunde des Morgenlandes,* t. 76, Vienne, 1986, pp. 151-161.
KISSLING (H.J.), « Das Menâqybnâme des Scheich Bedr ed-Dîn's, der Sohne des Richters von Samavna », dans *Zeitschrift der deutschen morgenländischen Gesellschaft,* t. 100, Wiesbaden, 1950, pp. 112-176.
LAIOU, Angeliki (E.), *Constantinople and the Latins. The Foreign Policy of Andronicus II (1282–1328),* Cambridge-Massachusetts, 1972.
LEMERLE (R.), *L'Emirat d'Aydin, Byzance et l'Occident ; recherches sur « La Geste d'Umur Pacha »,* Paris, 1957.
LINDNER (R.P.), « Stimulus and justification in early ottoman history », dans *The Greek Orthodox Theological Review,* t. 27, pp. 207-224.
MANTRAN (R.), « Les inscriptions arabes de Brousse », dans *Bulletin d'études orientales,* t. XIV, 1952-1954, pp. 87-114.
MENZEL, (T.) et TAESCHNER (F.), *Die Altosmanische Chronik des Mevlânâ Mehmed Neschri,* 2 vol., Leipzig, 1951-1955.
NICOL (D.), « The byzantine family of Kantakuzenos (Cantacuzenus), ca. 1100-1460. A genealogical and prosographical study », dans *Dumbarton Oaks Studies,* t. XI, Washington, 1968.
—, « The byzantine family of Kantakuzenos, some addenda and corrigenda », dans *Dumbarton Oaks Papers,* t. XXVII, 1973, pp. 309-315.
PACHYMÈRE (G.), *Relations historiques,* trad. et éd. A. Feiller, Paris 1984.
PHILIPPIDIS-BRAAT (A.), « La captivité de Palamas chez les Turcs : dossier et commentaire », dans *Travaux et Mémoires,* Centre de recherche d'histoire et civilisation byzantines, t. VII, Paris, 1979, pp. 109-221.
SCHREINER (P.), *Die byzantinischen Kleinchroniken,* t. I-III, Vienne, 1975-1977.
STRABON, *The Geography of Strabo,* trad. et éd. H.L. Jones, t. VI, livre 13, 1944.
TINNEFELD (F.), KAISER JOANNES (V.), « Palaiologos und der Gouverneur von Phokaia 1356-1358 : ein Beispiel für den Verfall der byzantinischen Zentralgewalt um die Mitte des 14. Jahrhunderts », dans *Miscellanea in memoria di Agostino Pertusi,* t. I, Rivista di Studi Bizantini e Slavi, I, Bologne, 1981.

VRYONIS (S.), *The Decline of Medieval Hellenism in Asia Minor and the process of Islamization from the Eleventh throught the Fifteenth Century*, Berkeley-Los Angeles, Londres, 1971.
WITTEK (P.), « The Rise of the Ottoman Empire », Royal Asiatic Society Monographs, t. XXIII, Londres, 1938.
—, « Von der byzantinischen zur türkischen Toponymie », dans *Byzantion*, t. X, Bruxelles, 1935, pp. 11-64.
—, « Yazıjıoghlu 'Alî on the christian turks of the Dobruja », dans *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, t. XIV, Londres, 1952, pp. 639-668.
ZACHARIADOU, (E. A.), *Trade and Crusade; Venetian Crete and the Emirates of Menteshe and Aydın (1300-1415)*, Venise, 1983.

II et III. *L'ascension des Ottomans (1362-1512)*

ALEXANDRU-DERSCA (M.-M.), *La Campagne de Timur en Anatolie (1402)*, Londres, Variorum Reprints, 1982.
ALLOUCHE (A.), *The Origins and Development of the Ottoman-Safavid Conflict (1500-1555)*, Berlin, 1983.
BABINGER (F.), *Mahomet II le Conquérant et son temps*, Paris, 1954; INALCIK (H.), « Mehmed the Conqueror and his time », dans *Speculum*, 1960, pp. 408-427.
BACQUÉ-GRAMMONT (J.-L.), *Les Ottomans, les Safavides et leurs voisins. Contribution à l'étude des relations internationales dans le Moyen-Orient de 1514 à 1524*, Nederlands Historisch-Archeologisch Instituut te Istanbul, 1987.
BARKER (J. W.), *Manuel II Palaeologus (1391-1425) : A Study in Late Byzantine Statesmanship*, New Brunswick, 1969.
BELDICEANU (N.), *Le Monde ottoman des Balkans (1402-1566). Institutions, société, économie*, Londres, Variorum Reprints, 1976.
BELDICEANU-STEINHERR, *Recherches sur les actes des règnes des sultans Osmân, Orkhân et Murâd Ier*, Munich, 1967.
—, « La conquête d'Andrinople par les Turcs : la pénétration turque en Thrace et la valeur des chroniques ottomanes », dans *Travaux et Mémoires*, Centre d'histoire et de civilisation byzantines, t. I, 1965, pp. 439-461.
INALCIK (H.), *The Ottoman Empire, the Classical Age, 1300-1600*, Londres, 1973.
—, *The Ottoman Empire. Conquest, Organization and Economy*, Londres, Variorum Reprints, 1978.
KISSLING (H.-J.), « Das Menâqybnâme des Scheich Bedr ed-Dîns, der Sohne des Richters von Samavna », dans *Zeitschrift der deutschen morgenländischen Gesellschaft*, 1950, pp. 112-176.
OSTROGORSKY (G.), *Histoire de l'Etat byzantin*, trad. J. Gouillard, Paris, 1956, repr. 1983.
RUNCIMAN (S.), *La Chute de Constantinople, 1453*, Paris, 1965.
SETTON (K.-M.), *The Papacy and the Levant*, Philadelphie, 1976-1978.
SHAW (S. J.), *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, vol. I, *Empire of the Gazis*, Cambridge, 1976.
WERNER (E.), *Die Geburt einer Grossmacht. Die Osmanen (1300-1481). Ein Beitrag zur Genesis des türkischen Feudalismus*, Berlin, 1966.
WITTEK (P.), *La Formation de l'Empire ottoman*, Londres, Variorum Reprints, 1982; C. IMBER, « Paul Wittek's' De la défaite d'Ankara à la prise de Constantinople », dans *Osmanlı Araştırmaları*, V, 1986, pp. 65-81.
ZACHARIADOU (E. A.), *Romania and the Turks (c. 1300-c. 1500)*, Londres, Variorum Reprints, 1985.

IV. *L'organisation de l'Empire ottoman (XIVe-XVe siècle)*

ARTUK (I. et C.), *Istanbul arkeoloji müzeleri teşhirdeki islâmî sikkeler kataloğu* (Catalogue des monnaies islamiques du Musée d'archéologie d'Istanbul), 2 vol., Istanbul, 1970, 1974.

BARKAN (Ö.L.), « XV. ve XVI.-ıncı asırlarda osmanlı imparatorluğunda toprak işçiliğinin organizasyonu şekilleri » (Les formes de l'organisation du travail agricole dans l'empire ottoman aux XVe et XVIe siècles), dans *Iktisat Fakültesi Mecmuasî*, t. I, 1939-1940, Istanbul, pp. 29-74, 198-245, 397-447.

—, *« XV. ve XVI.-ıncı asırlarda osmanlı imparatorluğunda ziraî ekonominin hukukî ve malî esasları; kanunlar »* (Les bases juridiques et financières de l'économie agraire dans l'Empire ottoman aux XVe et XVIe siècles), Istanbul, 1945.

BELDICEANU (N.), *Les Actes des premiers sultans conservés dans les manuscrits de la Bibliothèque nationale à Paris*, t. II : *Règlements miniers, 1390-1512*, Paris-La Haye, 1964.

—, *Le Monde ottoman des Balkans (1402-1566), Institutions, société, économie*, Londres, 1975.

—, *Recherche sur la ville ottomane au XVe siècle, études et actes*, Paris, 1973.

—, Le *Timâr dans l'Etat ottoman (début XIVe-début XVIe siècle)*, Wiesbaden, 1980.

—, « Sur les Valaques des Balkans slaves à l'époque ottomane (1450-1550) », dans *Revue des études islamiques*, t. XXXIV, Paris, 1967, pp. 85-132.

BELDICEANU-STEINHERR (I.), « Fiscalité et formes de possession de la terre arable dans l'Anatolie préottomane », dans *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, t. XIX/3, Leyde, 1976, pp. 233-332.

CVETKOVA (B.), « Influence exercée par certaines institutions de Byzance et des Balkans du Moyen Age sur le système féodal ottoman », dans *Byzantinobulgarica*, t. I, Sofia, 1952, pp. 237-257.

HAMMER (J. von), *Des osmanischen Reichs Staatsverfassung und Staatsverwaltung*, 2 vol., Vienne, 1815.

HEYD (U.), *Studies in Old Ottoman Criminal Law*, éd. V. Menage, Oxford, 1973.

V. *L'apogée de l'Empire ottoman*

BUSBECQ (O. G. DE), *Ambassades et Voyages en Turquie et Amasie de Mr Busbequius, Nouvellement traduites en français par S. G.*, Paris, 1646.

CHARRIÈRE (E.), *Négociations de la France dans le Levant*, II, Paris, 1850.

CHESNEAU (J.), *Le Voyage de Monsieur d'Aramon, Ambassadeur pour le Roy en Levant, Paris*, C. Schefer, 1887.

FORRER (L.), *Die osmanische Chronik des Rustem Paschas*, Leipzig, 1923.

HAMMER (J. DE), *Histoire de l'Empire ottoman depuis son origine jusqu'à nos jours*, t. IV-VI, Paris, 1836.

IBN IYAS, *Journal d'un bourgeois du Caire*, trad. Gaston Wiet, Paris, Bibliothèque générale de l'École pratique des hautes études, VIe section, 1955-1960, 2 vol.

JANSKY (H)., « Die Eroberung Syriens durch Sultan Selim I. », in *Mitteilungen zur osmanischen Geschichte*, II/3-4, 1926, pp. 173-241.

JENKINS (H. D.), *Ibrahim Pasha. Grand Vizir of Suleiman the Magnificent*, New York, 1911.

NASUH (M.), *Beyân-i menâzil-i sefer-i 'Irâkeyn-i Sultân Süleymân Hân*, éd. Hüseyin G. Yurdaydin, Ankara, Editions du Türk Tarih Kurumu, Seri I, Sa. 3, 1976.

SHAW (S. J.), *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey. I. Empire of the Gazis. The Rise and Decline of the Ottoman Empire (1280-1808)*, Cambridge University Press, Londres, New York, Melbourne, 1976.

SOHRWEIDE (H.), « Der Sieg der Safaviden in Persien und seine Rückwirkungen auf die Schiiten Anatoliens im 16. Jahrhundert », dans *Der Islam*, LX, 1965, pp. 95-223.
SPEISER (M.T.), *Das Selimname des Sa'dî b. 'Abd-ül-mülte'âl*, Zurich, 1946.
STRIPLING (G.W.F.), « The Ottoman Turks and the Arabs, 1511-1574 », dans *Illinois Studies in Social Sciences*, XXVI, n° 4, Urbana, 1942.
TURAN (S.), *Kanunî'nin oğlu Sehzade Bayezid vak'asï*. Ankara, 1961.
UZUNÇARŞILI (I.H.), *Osmanlı Tarihi*, II, Ankara (Editions du Türk Tarih Kurumu, XIII. dizi, Sa. 16[bl]), 1975.
ZINKEISEN (J.W.), *Geschichte des osmanischen Reiches in Europa*, II, Gotha, 1854.

VI. *L'empire dans sa grandeur (XVI[e] siècle)*

AKDAĞ (M.), *Celali isyanlarï* (les révoltes des djelâli), 1550-1603, Ankara, 1963.
—, *Türkiye'nin iktisadî ve içtimaî tarihi* (Histoire économique et sociale de la Turquie), II, *1453-1559*, Istanbul, 1974.
ALBÈRI (E.), *Le Relazioni degli ambasciatori veneziani al Senato durante il secolo decimosesto*, 3[e] série, I, Florence, 1840; II, 1844; III, 1855; appendice, 1863.
BACQUÉ-GRAMMONT (J.-L.) et DUMONT (P.) éd., *Contributions à l'histoire économique et sociale de l'Empire ottoman*, Paris, 1983.
BARKAN (Ö.L.), *XV. ve XVI. asïrlarda Osmanlï imparatorluğunda ziraî ekonominin hukukî ve malî esaslarï*, *I, Kanunlar* (les bases juridiques et financières de l'économie agraire dans l'Empire ottoman aux XV[e] et XVI[e] siècles, I, Règlements), Istanbul, 1943.
—, « Essai sur les données statistiques des registres de recensement dans l'Empire ottoman », *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, I, 1958, pp. 9-36.
—, « H. 933-934 (M. 1527-1528) Malî Yïlïna ait bir bütçe Orneği », (un exemple de budget concernant l'année financière 1527-1528), *Istanbul Üniversitesi Iktisat Fakültesi Mecmuasï*, 15, 1-4, oct. 1953-juil. 1954, pp. 251-329.
—, « 954-955 (1547-1548) malî yïlïna âit bir Osmanlï bütçesi » (un budget ottoman concernant l'année financière 1547-1548), *Istanbul Üniversitesi Iktisat Fakültesi Mecmuasï*, 19, 1-4, oct. 1957-juil. 1958, pp. 219-276.
—, « H. 974-975 (M. 1567-1568) malî yïlïna âit bir Osmanlï bütçesi » (un budget ottoman concernant l'année financière 1567-1568), *Istanbul Üniversitesi Iktisat Fakültesi Mecmuasï*, 19, 1-4, oct. 1957-juil. 1958, pp. 277-322.
—, *Süleymaniye cami ve imareti inşaatï* (la construction de la mosquée et du complexe de la Süleymâniye), 1550-1557, I, Ankara, 1972; II, *Inşaata ait emir ve fermanlar* (Ordres et firmans relatifs à la construction), Ankara, 1979 (aperçu en français dans Ö.L. BARKAN, « L'organisation du travail dans le chantier d'une grande mosquée à Istanbul au XVI[e] siècle », *Annales, E.S.C.*, XVII, 6, nov.-déc. 1962, pp. 1093-1106).
—, « The price revolution of the sixteenth century: a turning point in the economic history of the Near East », *International Journal of Middle-East Studies*, VI, 1975, pp. 3-28.
—, « Istanbul saraylarïna âit muhasebe defterleri » (Registres de comptes concernant les palais d'Istanbul), *Belgeler*, IX, 13, Ankara, 1979, pp. 1-380.
BELDICEANU (N.) et BELDICEANU-STEINHERR (I.), « Règlement ottoman concernant le recensement (première moitié du XVI[e] siècle) », *Südost-Forschungen*, t. XXXVII, 1978, pp. 1-40.
BELON DU MANS (P.), *Les Observations de plusieurs singularités et choses mémorables trouvées en Grèce, Asie, Judée, Egypte, Arabie et autres pays*, Paris, 1588.
BENNIGSEN (A.) et LEMERCIER-QUELQUEJAY (Ch.), « Les marchands de la Cour ottomane et le commerce des fourrures moscovites dans la seconde moitié du XVI[e] siècle », *Cahiers du monde russe et soviétique*, XI, 3, 1979, pp. 363-390.

BERINDEI (M.) et VEINSTEIN (G.), « La présence ottomane au sud de la Crimée et en mer d'Azov dans la première moitié du XVI^e siècle », *Cahiers du monde russe et soviétique,* XX, 3-4 juil.-déc. 1979, pp. 389-465.

—, « Règlements fiscaux et fiscalité de la province de Bender-Aqkerman (1570) », *Cahiers du monde russe et soviétique,* XXII, 2-3 avr.-sept. 1981, pp. 251-328.

—, *L'Empire ottoman et les pays roumains, 1544-1545,* Paris, 1987.

BRAUDE (B.), « International competition and domestic cloth in the Ottoman Empire, 1500-1650 », *Review,* II, 3, 1979, pp. 437-454.

— et LEWIS (B.), *Christians and Jews in the Ottoman Empire,* 2 vol., New York, Londres, 1982.

BRAUDEL (F.), *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II,* 2 vol., 2^e éd., Paris, 1966.

—, *Civilisation matérielle, économie et capitalisme, XV^e-XVIII^e siècle,* III, *Le Temps du monde,* Paris, 1979.

BUSBECQ (O. Ghislain de), *The Turkish Letters of Ogier Ghiselin de Busbecq, Imperial Ambassador at Constantinople, 1554-1562,* trad. par E. S. Forster, Oxford, 1927 ; reprint, 1968.

CHARRIÈRE (E.), *Négociations de la France dans le Levant,* 4 vol., Paris, 1840-1860.

CHESNEAU (J.), *Le Voyage de Monsieur d'Aramon, ambassadeur pour le Roy en Levant,* éd. par Ch. Schefer, Paris, 1887.

ÇIZAKÇA (M.), « Price history and the Bursa silk industry : a study in Ottoman industrial decline, 1550-1560 », *The Journal of Economic History,* XL, 3, 1980, pp. 533-550.

CLOT (A.), *Soliman le Magnifique,* Paris, 1983.

COHEN (A.) et LEWIS (B.), *Population and Revenue in the Towns of Palestine in the Sixteenth Century,* Princeton, 1978.

COOK (M. A.), *Population Pressure in Rural Anatolia, 1450-1600,* Londres, 1972.

CVETKOVA (B.A.), « Les celep et leur rôle dans la vie économique des Balkans à l'époque ottomane, XV^e-XVIII^e siècles », dans *Studies in the Economic and Social History of the Middle East from the Rise of Islam to the Present Day,* éd. par M.A. Cook, Londres, New York, Toronto, 1970, pp. 172-192.

FAROQHI (S.), « The early history of the Balkan fairs », *Südost-Forschungen,* XXXVII, 1978, pp. 50-68.

—, *Towns and Townsmen of Ottoman Anatolia. Trade, Crafts and Food Production in an Urban Setting, 1520-1650,* Cambridge, 1984.

FEKETE (L.), « Buda and Pest under Turkish rule », dans *Studia Turco-Hungarica,* éd par Gy. Káldy-Nagy, III, Budapest, 1976.

GÜÇER (L.), *XVI-XVII asirlarda Osmanli imparatorluğunda hububat meselesi ve hububattan alinan vergiler* (les problèmes frumentaires dans l'Empire ottoman aux XVI^e-XVII^e siècles et les impôts perçus sur le blé), Istanbul, 1964.

HEYD (U.), *Studies in Old Ottoman Criminal Law,* éd. par V.L. Ménage, Oxford, 1973.

IMBER (C.H.), The navy of Süleymân the Magnificent », *Archivum Ottomanicum,* VI, 1980, pp. 211-282.

INALCIK (H.), « Capital formation in the Ottoman Empire », *The Journal of Economic History,* XXIX, 1969, pp. 97-140.

— *The Ottoman Empire. The Classical Age, 1300-1600,* trad. par N. Itzkowitz et C. Imber, Londres, 1973.

JENNINGS (R.), « Urban population in Anatolia in the sixteenth century : a study of Kayseri, Karaman, Amasya, Trabzon and Erzurum », *International Journal of Middle East Studies,* VII, 1, 1976, pp. 21-57.

KÁLDY-NAGY (Gy.), « The first centuries of the Ottoman military organization », *Acta orientalia,* XXXI, 2, 1977, pp. 147-183.

KUNT (I. M.), *The Sultan's Servants. The Transformation of Ottoman Provincial Government, 1550-1650*, New York, 1983.
LUCINGE (R. de), *De la naissance, durée et chute des Estats*, éd. par M. J. Heath, Genève, 1984.
MATUZ (J.), *Das Kanzleiwesen Sultan Süleymans des Prächtigen*, Wiesbaden, 1974.
MCGOWAN (B.), *Economic Life in Ottoman Europe, Taxation, Trade and the Struggle for Land, 1600-1800*, Cambridge, Paris, 1981.
POSTEL (G.), *De la République des Turcs*, Poitiers, 1560.
REPP (R. C.), *The Müfti of Istanbul*, Oxford, 1986.
SERTOĞLU (M.), *Osmanlï tarih lûgatï* (Dictionnaire historique ottoman), Istanbul, 1986.
SKILLITER (S.), *William Harborne and the Trade with Turkey, 1578-1582*, Oxford, 1977.
SPANDOUYN [Spandugino] CANTACASIN (Th.), *Petit traicté de l'origine des Turcqz*, éd. par Ch. Schefer, Paris, 1896.
URSU (I.), *La Politique orientale de François Ier*, Paris, 1908.
UZUNÇARŞÏLÏ (I.H.), *Osmanlï devletinin teşkilâtïndan Kapukulu ocaklarï* (les Corps d'esclaves de la Porte dans l'organisation de l'Etat ottoman), 2 vol., Ankara, 1943-1944.
—, *Osmanlï devletinin merkez ve bahriye teşkilâtï* (l'organisation du pouvoir central et de la marine dans l'Etat ottoman), Ankara, 1948.
—, *Osmanlï devletinin Ilmiye teşkilâtï* (l'organisation de l'établissement religieux dans l'Etat ottoman), 2e éd., Ankara, 1984.
VEINSTEIN (G.), « Les préparatifs de la campagne navale franco-turque de 1552 à travers les ordres du divan ottoman », *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, 39, 1, 1985, pp. 35-67.
—, « Some views on provisioning in the Hungarian campaigns of Suleyman the Magnificent », dans *Osmanistische Studien zur Wirtschafts-und Sozialgeschichte in Memoriam Vančo Boškov*, éd. par H. G. Majer, Wiesbaden, 1986, pp. 177-185.
—, « Une communauté ottomane, les Juifs d'Avlonya (Valona) dans la deuxième moitié du XVIe siècle », dans *Gli Ebrei e Venezia, secoli XIV-XVIII*, éd. par G. Cozzi, Milan, 1987, pp. 781-828.

VII. et VIII. *L'État ottoman au XVIIe et au XVIIIe siècle*

BARKER (T. M.), *Double Eagle and Crescent : Vienna's Second Turkish Siege and its Historical Setting*, New York, 1967.
BENEDIKT (H.), *Der Pascha-Graf Alexander von Bonneval, 1675-1747*, Graz-Cologne, 1959.
CANTEMIR (D.), *The History of the Growth and Decay of the Ottoman Empire*, Londres, 1758.
CVETKOVA (B.), « L'évolution du régime féodal turc de la fin du XVIe jusqu'au milieu du XVIIIe siècle », *Etudes historiques*, Sofia, 1960, pp. 171-206.
HAMMER-PURGSTALL (J. von), *Des osmanischen Reichs Staatsverfassung und Staatsverwaltung*, 2 vol., Vienne, 1815.
KREUTEL (R. F.), *Kara Mustafa vor Wien*, Vienne, 1955.
LEWIS (B.), *Istanbul and the Civilization of the Ottoman Empire*, Norman, 1963.
MANTRAN (R.), *Istanbul dans la seconde moitié du XVIIe siècle, Essai d'histoire institutionnelle, économique et sociale*, Paris, 1962.
MASSON (P.), *Histoire du commerce français dans le Levant au XVIIe siècle*, Paris, 1896.
—, *Histoire du commerce français dans le Levant au XVIIIe siècle*, Paris, 1911.

MEHMED EFENDI, *Le Paradis des Infidèles. Un ambassadeur ottoman sous la Régence*, éd. par G. Veinstein, Paris, 1981.
MOURADGEA D'OHSSON, *Tableau général de l'Empire ottoman*, 7 vol., Paris, 1788-1824.
PETIS DE LA CROIX (F.), *Etat général de l'Empire ottoman*, Paris, 1695.
RAYMOND (A.), *Artisans et commerçants au Caire au XVIII^e^ siècle*, 2 vol., Damas, 1973.
RYCAUT (Sir Paul), *The History of the Turkish Empire from the Year 1623 to the Year 1677*, Londres, 1680.
SHAY (M.L.), *The Ottoman Empire from 1720 to 1734 as revealed in the Despatches of the Venetian Baili*, Urbana, 1744.
SUĆESKA (A.), « Die Entwicklung der Besteuerung durch die 'avâriz-i divâniye und die tekâlif-i 'örfiye im osmanischen Reich während des 17. und 18. Jahrhunderts », *Südost-Forschungen*, XXVII, Munich, 1968, pp. 89-130.
SUMNER (B.H.), *Peter the Great and the Ottoman Empire*, Oxford, 1949.
THOMSON, *Catherine the Great and the Expansion of Russia*, New York, 1950.
TOTT (baron de), *Mémoires sur les Turcs et les Tartares*, 3 vol., Amsterdam, 1784.
TODOROV (N.), *La Ville balkanique, XV^e^-XIX^e^ siècles*, Sofia, 1970.
UZUNÇARŞILI (I.H.), *Osmanlı Tarihi* (Histoire ottomane), III/1, *II. Selim'in tahta çıkışından 1699 Karlofça andlaşmasına kadar* (De l'avènement de Selîm II à la paix de Karlowitz de 1699), Ankara, 1951.
— *Osmanlı Tarihi*, III/2, *XVI. yüzyıl ortalarından XVII. yüzyıl sonuna kadar* (Du milieu du XVI^e^ siècle à la fin du XVII^e^), Ankara, 1954.
—, *Osmanlı Tarihi*, IV/1, *Karlofça andlaşmasından XVIII. yüzyıl sonlarına kadar* (Du traité de Karlowitz à la fin du XVIII^e^ siècle), Ankara, 1956.
—, *Osmanlı Tarihi*, IV/2, *XVIII. yüzyıl* (Le XVIII^e^ siècle), Ankara, 1959.
WOLF (J.B.), *The Emergence of the Great Powers, 1685-1715*, New York, 1951.

IX. *Les provinces balkaniques (1606-1774)*

BAYERLE (G.), « The compromise at Zsitvatorok », *Archivum Ottomanicum*, VI, 1980, pp. 5-53.
BIEGMAN (N.H.), *The Turco-Ragusan Relationship according to the Firmans of Murad III (1575-1595) extant in the State Archives of Dubrovnik*, La Haye-Paris, 1967.
BRAUDE (B.) et LEWIS (B.), *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, 2 vol., New York-Londres, 1982.
BUSCH-ZANTNER (R.), *Agrarverfassung, Gesellschaft und Siedlung in Südosteuropa unter besonderer Berücksichtigung der Türkenzeit*, Leipzig, 1938.
CÂNDEA (V.), « Les intellectuels du Sud-Est européen au XVII^e^ siècle », *Revue des études sud-est européennes*, VIII, 2, pp. 181-230, et 4, pp. 623-668, Bucarest, 1970.
CARTER (F.W.), *Dubrovnik (Ragusa). A Classic City-State*, Londres-New York, 1972.
CVETKOVA (B.), « Mouvements anti-féodaux dans les terres bulgares sous domination ottomane du XVI^e^ au XVIII^e^ siècle », *Études historiques*, II, Sofia, 1965, pp. 149-168.
—, « Quelques problèmes du féodalisme ottoman à l'époque du XVI^e^ siècle au XVIII^e^ siècle », *Actes du premier congrès international d'études balkaniques et sud-est européennes*, III, Sofia, 1969, pp. 709-720.
DUTU (A.) et CERNOVODEANU (P.), *Dimitrie Cantemir, Historian of South East European and Oriental Civilizations*, Association internationale d'études du Sud-Est européen, Bucarest, 1973.
FAURIEL (C.), *Chants populaires de la Grèce moderne*, 2 vol., Paris, 1824-1825.

GANDEV (C.), « L'apparition des rapports capitalistes dans l'économie rurale de la Bulgarie du Nord-Ouest au cours du XVIII^e siècle », *Études historiques*, Sofia, 1960, pp. 207-220.
GEORGESCU (V.), *Mémoires et projets de réforme dans les principautés roumaines, 1769-1830*, Bucarest, 1970.
—, « The Romanian Boyars in the eighteenth century : their political ideology », *East European Quarterly*, VII, 1, 1973, pp. 31-40.
HADROVICS (L.), *Le Peuple serbe et son Eglise sous la domination turque*, Paris, 1947.
HADŽIJAHIĆ (M.), « Die privilegierten Städte zur Zeit des osmanischen Feudalismus. Mit besonderer Berücksichtigung der Privilegien der Stadt Sarajevo », *Südost-Forschungen*, XXI, Munich, 1961, pp. 130-158.
HOBSBAWM (E. J.), *Bandits*, Londres, 1969 ; texte français : *Les Bandits*, trad. J. P. Rospars, Paris, 1972.
INALCIK (H.), « L'Empire ottoman », dans *Les Peuples de l'Europe du Sud-Est et leur rôle dans l'histoire (XV^e-XX^e ss.). Actes du premier congrès international des études balkaniques et sud-est européennes*, Sofia, 1966, pp. 7-48. Réimpression dans Inalcik, H., *Studies in Ottoman Social and Economic History*, Londres, 1985.
—, « Centralization and decentralization in ottoman administration » in *Studies in Eighteenth Century Islamic History*, éd. Th. Naff et R. Owen, Carbondale, Il., 1977, pp. 27-52 et 362-369.
—, « Military and fiscal transformation in the Ottoman Empire, 1600-1700 », *Archivum Ottomanicum*, VI, 1980, pp. 283-337.
—, « The emergence of big farms, *çiftliks* : State, landlords and tenants », dans *Contributions à l'histoire économique et sociale de l'Empire ottoman*, éd. par J.-L. Bacqué-Grammont et P. Dumont, Paris-Louvain, 1983, pp. 105-126.
JELAVICH (B.), *History of the Balkans. Eighteenth and Nineteenth Centuries*, I, Cambridge, 1983.
KABRDA (J.), *Le Système fiscal de l'Eglise orthodoxe dans l'Empire ottoman d'après les documents turcs*, Brno, 1969.
KREŠEVLJAKOVIĆ (H.), *Kapetanije i Kapetani u Bosni i Hercegovini* (les capitanats et les capitaines en Bosnie et en Herzégovine), Sarajevo, 1954.
MAKKAI (L.), *Histoire de la Transylvanie*, Paris, 1946.
McGOWAN (B.), *Economic Life in Ottoman Europe. Taxation, Trade and the Struggle for Land (1600-1800)*, Cambridge-Paris, 1981.
MIHORDEA (V.), *Maîtres du sol et paysans dans les principautés roumaines au XVIII^e siècle*, Bucarest, 1971.
NAGATA (Y.), *Muhsinzâde Mehmed Paşa ve Âyânlik Müessesesi* (Muhsinzâde Mehmed Pacha et l'institution de l'*ayânlik*), Tokyo, 1976.
NOLDE (B.), *La Formation de l'Empire russe. Etudes, notes et documents*, 2 vol., Paris, 1952-1953.
NORADOUNGHIAN (G.), *Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman*, I, *1300-1789*, Paris, 1897.
NOYES (G. R.) et BACON (L.), *Heroic Ballads of Servia*, Boston, 1913.
PANTAZOPOULOS (N. J.), *Church and Law in the Balkan Peninsula during the Ottoman Rule*, Salonique, 1967.
1453-1953, Le cinq-centième anniversaire de la prise de Constantinople, L'Hellénisme contemporain, 2^e s., 7^e année, fasc. hors série, Athènes, 1953.
PANZAC (D.), *La Peste dans l'Empire ottoman, 1700-1850*, Paris-Louvain, 1985.
PERÉNYI (J.), « Trois villes hongroises sous la domination ottomane au XVII^e siècle », dans *Actes du premier congrès international d'études balkaniques et sud-est européennes*, IV, Sofia, 1969, pp. 581-591.
ROSEN (G.), *Die Balkan Haiduken im Beitrag zu innern Geschichte des Slawenthums*, Leipzig, 1878.

ROTHENBERG (G. E), *The Austrian Military Border in Croatia, 1522-1747*, Urbana, 1960.
—, *The Military Border in Croatia, 1740-1881*, Chicago-Londres, 1966.
RUNCIMAN (S.), *The Great Church in Captivity*, Cambridge, 1968.
SAKELLARIOU (M. B.), *He Peloponnesos kata ten deuteran Tourkokratian, 1715-1821* (Le Péloponnèse sous la seconde domination turque, 1715-1821), Athènes, 1939.
STAVRIANOS (L. S.), *The Balkans since 1453*, New York, 1958.
STOIANOVICH (T.), « Land tenure and related sectors of the Balkan economy », *The Journal of Economic History*, 13, 1953, pp. 398-411.
—, « The conquering Balkan Orthodox Merchants », *Journal of Economic History*, XX, 2, juin 1960, pp. 234-313.
Structure sociale et développement culturel des villes sud-est européennes et adriatiques aux XVII^e-XVIII^e siècles, Association internationale d'études du Sud-Est européen, Bucarest, 1975.
SUĆESKA (A.), *Ajani, prilog i zučavanju loklane vlasti u našim zemljama za vrijeme turaka* (Les *ayân*. Apport à l'étude des autorités locales dans les pays yougoslaves sous l'occupation turque), Sarajevo, 1965 (résumé en allemand, pp. 237-254).
SUGAR (P. F.), *Southeastern Europe under Ottoman Rule, 1354-1804*, Seattle-Londres, 1977.
SUMNER (B. H.), *Peter the Great and the Ottoman Empire*, Oxford, 1949.
SVORONOS (N. G.), *Histoire de la Grèce moderne*, Paris, 1953.
—, *Le Commerce de Salonique au XVIII^e siècle*, Paris, 1956.
TODOROV (N.), « La ville balkanique aux XV^e-XIX^e siècles. Développement socio-économique et démographique », *Bulletin de l'Association internationale d'Etudes du Sud-Est européen*, XV-XVI, Bucarest, 1977-1978, pp. 3-495.
VEINSTEIN (G.), « Le patrimoine foncier de Panayote Bénakis, *kocabaşı* de Kalamata », dans *Raiyyet Rüsûmu. Essays presented to Halil Inalcik, Journal of Turkish Studies*, 11, 1987, pp. 211-231.
« La Ville balkanique, XV^e-XIX^e siècles », *Studia Balcanica*, 3, Sofia, 1970.
WALLERSTEIN (I.), « The Ottoman Empire and the capitalist world economy : some questions for research », *Review*, II, 3, 1979, pp. 389-400.

X. *Les provinces arabes (XVI^e-XVIII^e siècles)*

'ABD AL-LATÎF (L.), *al-Idâra fî Misr fî l-'Asr al-'Uthmânî*, Le Caire, 1978.
'ABD AL-RAHÎM (A.), *al-Rîf al-Misrî fî l-qarn al-thâmin 'achar*, Le Caire, 1974.
ABDEL NOUR (A.) *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane (XVI^e-XVIII^e siècles)*, Beyrouth, 1982.
ABDESSELEM (A.), *Les Historiens tunisiens des XVII^e, XVIII^e et XIX^e siècles. Essai d'histoire culturelle*, Paris, 1973.
ABU HUSAYN (A.), *Provincial Leaderships in Syria, 1575-1650*, Beyrouth, 1985.
BACHROUCH (T.), *Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au XVII^e siècle*, Tunis, 1977.
BAER (G.), *Fellah and Townsman in the Middle East*, Londres, 1982.
BAKHIT (M. A.), *The Ottoman Province of Damascus in the sixteenth century*, Beyrouth, 1982.
BARBIR (K.), *Ottoman Rule in Damascus 1708-1758*, Princeton, 1980.
BELDICEANU (I. et N.), « Règlement ottoman concernant le recensement », *Sudöst Forschungen*, 27 (1978).
BERGNA (P.), *Tripoli dal 1510 al 1850*, Tripoli, 1925.
BODMAN (H. L.), *Political Factions in Aleppo 1760-1826*, Chapel Hill, 1963.
BOYER (P.), *La Vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française*, Paris, 1963.

BRAUDE (B.) et LEWIS (B.) éd., *Christians and Jews in the Ottoman Empire. II. The Arabic-speaking Lands*, New York, 1982.
BROWN (L. C.), *The Tunisia of Ahmad Bey 1837-1855*, Princeton, 1974.
CHERIF (M. H.), *Pouvoir et Société dans la Tunisie de H'usayn Bin ʿAlî (1705-1740)*, 2 vol., Tunis, 1984-1986.
CHEVALLIER (D.), *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, Paris, 1971.
COHEN (A.), *Palestine in the 18th Century. Patterns of Government and Administration*, Jérusalem, 1973.
— et LEWIS (B.), *Population and Revenue in the Towns of Palestine in the Sixteenth Century*, Princeton, 1978.
COLOMBE (M.), « L'Algérie turque », dans *Introduction à l'Algérie*, Paris, 1957.
—, « Contribution à l'étude du recrutement de l'Odjaq d'Alger », *Revue africaine*, 87, 1943.
CRECELIUS (D.), *The Roots of Modern Egypt*, Minneapolis, 1981.
DEHÉRAIN (H.), *L'Egypte turque*, dans *Histoire de la nation égyptienne*, t. V, Paris, 1931.
DENY (Jean), « Les registres de solde des Janissaires, *Revue africaine*, 61, 1920.
EL-NAHAL (G. H.), *The Judicial Administration of Ottoman Egypt in the Seventeenth Century*, Minneapolis, 1979.
FÉRAUD (L. C.), *Annales tripolitaines*, éd. par A. Bernard, Paris-Tunis, 1927.
GABARTÎ (A. al-), *ʿAgâ'ib al-âthâr*, Bûlâq, 1879.
GHAZZÎ (K.), *Nahr al-Dhahab*, Alep, 1926.
GIBB (H. A. R.) et BOWEN (H.), *Islamic Society and the West*, vol. I, *Islamic Society in the Eighteenth Century*, 2 parties, Oxford, 1950-1957.
GRAMMONT (H. DE), *Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830)*, Angers, 1887.
HAUTECOEUR (L.) et WIET (G.), *Les Mosquées du Caire*, 2 vol., Paris, 1932.
HANNA (N.), *An Urban History of Bûlâq in the Mamluk and Ottoman Periods*, Le Caire, 1983.
HENIA (A.), *Le Grîd*, Tunis, 1980.
HOLT (P. M.), *Egypt and the Fertile Crescent 1516-1922*, Cornell, 1966.
—, *Studies in the History of the Near East*, Londres, 1973.
HOURANI (A. H.), « The changing face of the Fertile Crescent », *Studia Islamica*, 8, 1957.
HÜTTEROTH (W. D.) et ABDULFATTAH (K.), *Historical Geography of Palestine, Transjordan and Southern Syria in the Late 16th Century*, Erlangen, 1977.
INALCIK (H.), *The Ottoman Empire*, Londres, 1973.
ISSAWI (C.), *An Economic History of the Middle East and North Africa*, Columbia, 1982.
JULIEN (Ch.-A.), *Histoire de l'Afrique du Nord de la conquête arabe à 1830*, 2e éd. revue et mise à jour par Roger Le Tourneau, Paris, 1956.
KEMP (P.), *Mosul and Mosuli Historians of the Jalîlî Era (1726-1834)*, thèse, Oxford, 1979, ex. dact.
KUNT (I. M.), *The Sultan's Servants. The Transformation of Ottoman Provincial Government, 1550-1650*, New York, 1983.
LONGRIGG (S. H.), *Four Centuries of Modern Iraq*, Oxford, 1925.
MANTRAN (R.), « North Africa in the sixteenth and seventeenth centuries », dans *The Cambridge History of Islam*, vol. 2, Cambridge, 1970.
MARCEL (J.-J.), *Histoire de l'Egypte depuis la conquête des Arabes jusqu'à l'Expédition française*, dans l'*Univers*, Paris, 1848.
MARCUS (Abraham), « Privacy in Eighteenth Century Aleppo », *IJMES*, 18, 1986.
MASTERS (Bruce), *The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East*, New York, 1986.

MICACCHI (R.), *La Tripolitania sotto il dominio dei Caramanli*, Rome, 1926.
NIEUWENHUIS (T.), *Politics and Society in Early Modern Iraq*, La Haye, 1982.
OWEN (R.), *The Middle East in the World Economy 1800-1914*, Londres, 1981.
PANZAC (D.), *La Peste dans l'Empire ottoman, 1700-1850*, Louvain, 1985.
—, « Affréteurs ottomans et capitaines français à Alexandrie », *ROMM*, 34 (1982-2).
PASCUAL (J.-P.), *Damas à la fin du XVI^e siècle*, Damas, 1983.
PIGNON (Jean), « La Tunisie turque et husseinite », dans *Initiation à la Tunisie*, Paris, 1950.
PITCHER (D. E.), *An Historical Geography of the Ottoman Empire*, Londres, 1968.
RAFEQ (A.), *The Province of Damascus 1723-1783*, Beyrouth, 1966.
RAOUF (I.), *Mosul during the Ottoman Era. The Period of Local Government 1726-1834*, Najaf, 1975.
RAYMOND (A.), *Artisans et commerçants au Caire au XVIII^e siècle*, 2 vol., Damas, 1973-1974.
—, *Grandes villes arabes à l'époque ottomane*, Paris, 1985.
—, « North Africa in the Pre-colonial Period », dans *The Cambridge History of Islam*, vol. 2, Cambridge, 1970.
—, *The Great Arab Cities in the 16th-18th Centuries. An Introduction*, New-York, 1984.
RAYMOND (A.), ROGERS (M.), WAHBA (M.) éd., *Colloque international sur l'histoire du Caire*, D.D.R., n.d.
ROSSI (E.), *Storia di Tripoli e della Tripolitania dalla conquista araba al 1911*, Rome, 1968.
SAUVAGET (J.), *Alep. Essai sur le développement d'une grande ville syrienne, des origines au milieu du XIX^e siècle*, 2 vol., Paris, 1941.
—, « Esquisse d'une histoire de la ville de Damas », *Revue des études islamiques*, 4 (1934), pp. 421-480.
SERRES (Jean), *La Politique turque en Afrique du Nord*, Paris, 1925.
SHAW (S. J.), *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, 2 vol., I, *Empire of the Gazis. The Rise and Decline of the Ottoman Empire, 1280-1808*, Cambridge, 1976.
—, *Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution*, Harvard, 1964.
—, *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798*, Princeton, 1958.
TABBAKH (M. Râghib al-), *I'lâm al-Nubalâ*, Alep, 1923.
TEMIMI (A.), *Le Beylik de Constantine et Hâdj Ahmed Bet*, Tunis, 1978.
—, éd., *La Vie sociale dans les provinces arabes à l'époque ottomane*, Zaghouan, 1988.
—, éd., *Les Provinces arabes à l'époque ottomane*, Zaghouan, 1987.
THIECK (J.-P.), « Décentralisation ottomane et affirmation urbaine à Alep à la fin du XVIII^e siècle », dans *Mouvements communautaires et Espaces urbains au Machreq*, Beyrouth, 1985, pp. 117-168.
VALENSI (L.), *Le Maghreb avant la prise d'Alger (1790-1830)*, Paris, 1969.
—, *Fellahs tunisiens. L'économie rurale et la vie des campagnes aux XVIII^e et XIX^e siècles*, Paris, 1977.
WALZ (T.), *Trade between Egypt and Bilâd as-Sûdân*, Le Caire, 1978.

المحتويات

صفحة

رقم الإيداع ٣٦١١٦ / ٩٣
I.S.B.N.: 977 - 5091 - 13 - 6


International Press
انترناشونال برس
٥ شارع جمال الشاهد ــ مدينة الصحفيين ت ٣٤٧٤٢٥٩

تاريخ الدولة العثمانية

الجزء الأول

هذا الكتاب هو عمل جماعي، قام بكتابة كل فصل فيه مؤرخ متخصص تحت إشراف المؤرخ والمستشرق الفرنسي الكبير روبير مانتران.

ويقول مانتران في تقديم هذا العمل، وهو الأول من نوعه الذى يتناول الدولة العثمانية منذ البدايات الأولى فى أوائل القرن الرابع عشر وحتى مولد تركيا الحديثة على يدى كمال أتاتورك أن كل ماكتب عن الدولة العثمانية قبل ذلك كان بوجه عام موجزا للغاية، ويفتقر إلى المعالجة العميقة، إضافة إلى أنه كان مكتوبا من وجهة نظر أحادية الجانب ومعتمدا فقط على المصادر الأوروبية، وتغلب عليه روح المركزية الذاتية الأوروبية.

ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، صار فى وسع الباحثين الاطلاع على الأرشيفات العثمانية التى قدمت وفرة من المعلومات وألقت أضواء هامة على تاريخ الدولة من الداخل، كتنظيم وإدارة واقتصاد وثقافة.

«وأصبح من المفيد أن نقدم إلى طلاب العلم وإلى زملائنا المؤرخين وإلى الراغبين فى أن ينهلوا من منابع الثقافة عملا مستندا إلى هذه المعطيات الجديدة.

هكذا يقول روبير مانتران.

" النا...

